



الإصدار الثالث عشر

التفسير المخصر

اتجاهاتنا ومنهاجها

تأليف

د. محمد بن راشد بن محمد البركة

الأستاذ المساعد بجامعة بعبقمة بعبقمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ كَرَسِيُّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَعُلُومِهِ

الاختصارُ هو تقليلُ الكلام، وحذفُ فضوله، والاختصارُ على عيونه، وقد كان تفسير القرآن في عصرِ السلفِ مبنياً على الاختصارِ والاختصار على بيان الآياتِ المُشكِلةِ التي يكثرُ السؤالُ عنها، ومثلها كتبُ بيانٍ (غريب القرآن)، ثم لم يزلْ يتوسَّعُ الكلامُ في تفسير آيات القرآن حتى شَمِلَ جميعَ آياتِ القرآن، وتوسَّعَ الكلامُ في بيان غريب القرآن حتى شَمِلَ مفرداتِ القرآن جميعاً، ثم عاد المؤلفون في العصور المتأخِّرة إلى منهجِ التخفُّفِ والاختصار في كتابة التفسير رغبةً في تسهيل وصول معاني القرآن إلى شريحةٍ واسعةٍ من القُراء، دون الإثقالِ عليهم بتفاصيلٍ قد لا يفهمونها ولا يحتاجون إليها، وكثيرٌ من التفاسيرِ المؤلَّفةِ في القرنِ الأخيرِ من هذا النوع. وقد سبقَ لكرسيِّ القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود نشرُ دراسةٍ علميةٍ بعنوان «الاختصار في التفسير» للباحث علي بن سعيد العمري، وقد تناولتْ جانباً مهماً في دراسة موضوع الاختصار في التفسير، وبعضِ مسائله، والموازنة بين كتابين من كتب التفسيرِ المختصرةِ المتقدِّمة.

وهذه الدراسةُ الموسَّعةُ التي بين يديك - أيها القارئ الكريم - رسالةٌ دكتوراهٍ من أجودِ الرسائلِ العلمية، وهي دراسةٌ حافلةٌ واسعةٌ عن موضوع (التفاسير المختصرة للقرآن الكريم: اتجاهاتها ومناهجها) للباحث

الجماد الدكتور محمد بن راشد البركة وفقه الله، وقد بذل فيها جهداً واضحاً في تتبع التفاسير المختصرة قديماً وحديثاً، ودرسها دراسةً فاحصةً عميقةً، تكفي قارئها مؤونةً تتبع مناهجها في الكتب المتفرقة، وبعضها لا يوجد عنه بحوث ولا دراسات تعرض لمنهج وقيمتها العلمية، وقد تتبع جزئيات هذا الموضوع وفق خطة علمية محكمة تجدها في مقدمته، وبذل جهداً مشكوراً في فحص كل تفسير مختصر من التفاسير التي درسها، ووازن بين عدد منها، وأودع في هذا البحث خلاصةً موفقةً عن أشهر المختصرات في التفسير، وأضاف للمكتبة القرآنية كتاباً قيماً أرجو أن يكون مؤثراً نافعاً لطلاب العلم بإذن الله.

وقد رغبتنا في كرسى القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود في نشر هذا البحث القيم خدمةً للبحث العلمي والباحثين في الدراسات القرآنية؛ لجدّة الموضوع وطرافته، وهو موضوع قلّت فيه البحوث، ونرجو أن نكون في الكرسى قد شاركنا في إثراء المكتبة القرآنية بنشر دراساتٍ قيمتين حتى الآن في هذا الموضوع البكر، والله الموفق للصواب.

أ.د. عبد الرحمن بن معاضة الشهرزي
المرن على الكريبي

تصدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعْدُ:

فقد رغب إليّ الأخ الكريم المبارك فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن معاضة الشهري بطباعة هذا البحث ضمن إصدارات كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، فأجبت له لذلك دون تردد؛ راجياً أن يكون فيه ما يفيد القراء من المتخصصين وغيرهم.

علماً أن هذا البحث هو في الأصل رسالة دكتوراه في قسم القرآن الكريم وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نوقشت يوم الأربعاء ١٤٣١/٤/١هـ، من قِبَل لجنة المناقشة: د. عبد العزيز بن ناصر السبر - المشرف على الرسالة - مقررًا، د. علي بن سليمان العبيد - عضواً، د. عبد الله بن عبد الرحمن الشثري - عضواً، ومنحت الرسالة تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

وقد أبقيت البحث على ما كان عليه حينذاك، ولم أضف عليه أو أنقص منه شيئاً، سواء في دراسة الكتب التي صدرت أو وقفت عليها فيما بعد، أو في المعلومات الأخرى التي تحتاج إلى تحديث، أو غير ذلك؛ لأن القيام بذلك مما يطول به البحث وهو أمر يحتاج لتحديث مستمر ولا يكاد ينتهي، وللرغبة في إبقاء العمل على الصورة التي عُرض فيها على لجنة المناقشة دون تغيير.

وقبل أن أختم هذه الكلمة فإنه لا بدّ لي من الدعاء لكلّ من كان له

يد في خروج هذا البحث، من الأهل والأساتذة والإخوان، وأخص بالدعاء والذي رَحَّمَهُ اللهُ الذي حضر مناقشة هذا البحث، وتوفي بعد ذلك ببضعة أشهر، في يوم الخميس ١٤/١٠/١٤٣١هـ، سائلاً الله تعالى أن يتغمَّده بواسع رحمته، وأن يرفع درجته في المهديين، ويخلفه في عقبه في الغابرين، ويجعله من ورثة جنَّة النعيم، وأن يبارك في هذا البحث، ويكتب له النفع والقبول،
والحمد لله رب العالمين.

كـ المؤلف

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعْدُ:

فإن من مظاهر عناية أهل العلم بكتاب الله تعالى، التصدي لبيان معانيه، ونشر علومه، فألّفوا في تفسيره أنواع المصنفات، في سائر الاهتمامات والاتجاهات، ومن ذلك تنويعهم فيها بين البسط والتوسط والاختصار.

وجاءت بعض تلك التفاسير في غاية البسط والتفصيل والتحليل، يقابلها أخرى في غاية الإيجاز والاختصار والإجمال، وثالثة بين هذه وتلك، في مراتب شتى، ودرجات متفاوتة.

وأخذ مؤلفو المصنفات المختصرة منحيين اثنين، حيث ذهب بعضهم إلى تأليف تفاسير مختصرة ابتداءً، وعمدت طائفة إلى التفاسير الطويلة أو المتوسطة فاختصروها وقربوها، وكلاهما يقصد بذلك التقريب للمبتدي، والتذكير للمنتهي، شأنها في ذلك شأن المختصرات في سائر العلوم.

وقد لقيت معظم التفاسير الكبيرة والوسيلة اهتمامًا وعناية من قبل الباحثين والدارسين لمناهج المفسرين، فدرست مفردة أو مع غيرها.

إلا أن التفاسير المختصرة - ابتداءً أو من تفاسير أخرى - لم تلق حظها من الدراسة والعناية، مع كثرتها، وتعدد مشاربها ومناهج مؤلفيها، خصوصاً وأن بعضها من أشهر تفاسير القرآن على الإطلاق - مثل تفسير الجلالين -؛ فأردت أن أسهم بذلك في موضوع أطروحتي للدكتوراه في القرآن وعلومه، وجعلته بعنوان:

التفاسير المختصرة - اتجاهاتها ومناهجها،

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دعنتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

١ - المكانة التي تتبوؤها التفاسير المختصرة بين مدونات التفسير، وخصوصاً في العصر الحاضر، حيث صار معظم التفاسير المؤلفة فيه من هذا النوع، مما استدعي وقفة دراسة وتقويم لما صدر منها، ليمتيز بعضها عن بعض، وليكون ذلك عوناً لمن يريد النشر أو التأليف في هذا اللون من التفاسير مستقبلاً.

٢ - طرافة الموضوع وجدّته؛ حيث لم أطلع على دراسة تتناول تلك التفاسير المختصرة، وتكشف عن مناهج مؤلفيها، على النحو المرسوم في خطة البحث.

٣ - كثرة السؤال عن هذا النوع من التفاسير بخصوصها، مع ازدياد حاجة الناس إليها في هذا العصر - لانطباعه بطابع السرعة في كل شيء حتى في الأمور العلمية، ولوجود طبقة عريضة من المتعلمين يصعب عليهم مراجعة التفاسير الكبيرة - مما يحتم على المتخصصين دراستها وتقويمها، ليكون الحكم عليها بعد ذلك مبنياً على أساس علمي، وليس على تصوّر انطباعي سريع، ويتأكد هذا الأمر عند المقارنة بين المختصرات المتعددة لأصل واحد، لإظهار ميزاتها والفروق بينها، والبعد في ذلك عن الإجمال والتعميم.

٤ - الفائدة العلمية التي آملها وأتوخاها من وراء البحث في هذا الموضوع، الذي يتطلّب اُطلاعاً على عدد واسع من التفاسير، المختصرة منها والأصول، وما يتبع ذلك من كتب مناهج المفسرين، وعلوم القرآن بأنواعها.

أهداف البحث:

١ - دراسة التفاسير المختصرة من حيث: تحديد المراد بها، وإحصاؤها، وبيان أبرز الظواهر المتعلقة بها، وطرق الاختصار فيها، والموازنة بين مختصرات المتقدمين والمعاصرين، وذكر أبرز التفاسير المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها.

٢ - دراسة مناهج التفاسير المختصرة من تفاسير أخرى، وتقويمها بذكر أبرز ميزاتهما والمآخذ عليهما، مع عقد مقارنة بينها إذا كانت مختصرات متعددة لتفسير واحد.

٣ - دراسة مناهج التفاسير المختصرة ابتداءً، سواء كانت من تأليف المتقدمين أو المعاصرين، مع ذكر أبرز ميزاتهما والمآخذ عليهما.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والسؤال لم يتحصّل لي من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع سوى ثلاث دراسات، هي:

١ - «الاختصار في التفسير - دراسة نظرية، ودراسة تطبيقية على مختصري ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، والبغوي لتفسير الثعلبي»، وهي رسالة ماجستير في قسم الكتاب والسنة، في كلية الدعوة وأصول الدين، في جامعة أم القرى، عام (١٤٢٥هـ)، إعداد: علي بن سعيد العمري، وإشراف: أ. د. نايف بن قبلان السليفي العتيبي، وتقع في (٢٣٥ صفحة - دون الفهارس).

وقد شملت الدراسة النظرية فيها: مفهوم الاختصار، وصوره والآراء فيه، وأسباب الاختصار، وأنواعه، وشروطه، وفوائده، وعيوبه، وآثاره، وأصناف المختصرين.

أما الدراسة التطبيقية: فقد اقتصر على تفسيرين مختصرين - كما هو ظاهر من عنوانها -.

٢ - «مختصر تفسير يحيى بن سلام لمحمد بن أبي زنين - من أول الكتاب إلى آخر سورة آل عمران - تحقيقاً ودراسة»، وهي رسالة ماجستير في قسم القرآن وعلومه، في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام (١٤١٠هـ)، إعداد: عبد الله بن عبد العزيز المديميغ، وإشراف: أ. د. ناصر بن سليمان العمر.

٣ - «قواعد الاختصار المنهجي في التأليف»، وهو بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية، الصادرة عن رئاسة البحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية (العدد: ٥٩ - عام ١٤٢١هـ)، للدكتور: عبد الغني أحمد جبر مزهر - أستاذ الحديث المساعد بكلية التربية للبنات بالرياض، ويقع البحث في أربعين صفحة (من: ص ٣٣٧ - ٣٧٦).

وظاهر من هذه الفكرة عن تلك الدراسات الثلاث، أنها تختلف اختلافاً كبيراً عن موضوعي، بل إن بعضها - كالأخيرة - ليس فيه سوى الاشتراك في الموضوع العام، وهو (الاختصار في التأليف).

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، بيانها تفصيلاً على النحو الآتي:

- المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

- الباب الأول: التفاسير المختصرة.

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: المراد بالتفاسير المختصرة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التفاسير المختصرة، والمصطلحات المقاربة لها.

المبحث الثاني: الضابط في الحكم على التفسير بأنه مختصر.

المبحث الثالث: الفرق بين التفسير المختصر وتفسير كلمات

القرآن.

الفصل الثاني: مسرد إحصائي بالتفاسير المختصرة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التفاسير المطبوعة.

المبحث الثاني: التفاسير المخطوطة.

المبحث الثالث: التفاسير المفقودة.

الفصل الثالث: طرق الاختصار في التفاسير المختصرة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اعتماد طريقة الشرح الممزوج.

المبحث الثاني: متانة العبارة ودقتها.

المبحث الثالث: الاقتصار على أهم المعلومات.

المبحث الرابع: استعمال الاختصارات والرموز.

الفصل الرابع: ظواهر في التفاسير المختصرة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طباعتها على هوامش المصحف.

المبحث الثاني: اختصار عدة تفاسير من قبل مختصر واحد.

- المبحث الثالث: تعدد المؤلفين لبعض التفسيرات المختصرة.
- المبحث الرابع: خدمة المختصر للتفسير الأصل.
- الفصل الخامس: الموازنة بين مختصرات المتقدمين والمعاصرين وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: الموازنة بين المختصرات من تفسير أخرى.
- المبحث الثاني: الموازنة بين التفسيرات المختصرة ابتداءً.
- الفصل السادس: التفسيرات المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها.
- وفيه ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: ما نص مؤلفه على أنه اختصره من تفسير آخر.
- المبحث الثاني: ما لم ينص على ذلك مؤلفه لكن قاله غيره.
- المبحث الثالث: أسباب الاضطراب في الحكم على بعض التفسيرات بذلك.



- الباب الثاني: مناهج المختصرين من تفسيرات أخرى.
- وفيه فصلان:
- الفصل الأول: المختصرات المتعددة لتفسير واحد.
- وفيه خمسة مباحث:
- المبحث الأول: مختصرات تفسير الطبري.
- المبحث الثاني: مختصرات تفسير القرطبي.
- المبحث الثالث: مختصرات تفسير الخازن.
- المبحث الرابع: مختصرات تفسير ابن كثير.
- المبحث الخامس: مختصرات تفسير الشوكاني.

الفصل الثاني: المختصرات المفردة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المختصرات عند المتقدمين.

المبحث الثاني: المختصرات عند المتأخرين.

* * *

- الباب الثالث: مناهج التفاسير المختصرة ابتداءً.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: تفاسير المتقدمين.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي.

المبحث الثاني: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي.

المبحث الثالث: تفسير الجلالين للمحلي والسيوطي.

الفصل الثاني: تفاسير المعاصرين.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التفاسير الصادرة عن اللجان والهيئات.

المبحث الثاني: التفاسير الصادرة عن الأفراد.

* * *

- الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

- الفهارس الفنية^(١):

- ثبت المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

* * *

(١) وقد اكتفيت بوضع فهرس للمصادر والمراجع وفهرس للموضوعات وذلك للاختصار.

منهج البحث:

المنهج العلمي الذي سِرْتُ عليه في هذا البحث - وفق المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي - يمكن تجليته في النقاط الآتية:

أولاً: جمع مصادر البحث ومراجعته، من كتب وبحوث ودراسات، وخصوصاً التفاسير المختصرة التي هي موضوع البحث، والمصدر الأساس له.

ثانياً: جمع المادة العلمية، بقراءة تلك التفاسير المختصرة، وما كتب عنها، ثم تصنيف تلك المعلومات بحسب فصول الخطة ومباحثها.

ثالثاً: تقسيم الكلام تحت المبحث الواحد على مطلبين أو أكثر - إذا استدعى الأمر ذلك - تحرياً للدقة في معالجة المادة العلمية، واحترافاً من تداخل الكلام على أكثر من مسألة في مقام واحد.

رابعاً: اقتصر في دراسة مناهج المؤلفين في التفاسير المختصرة - في البابين الثاني والثالث - على ما وقع لي مما هو مطبوع من التفاسير المقبولة في الجملة، دون تفاسير الرافضة، والإباضية، وغلاة الصوفية، ونحوهم.

خامساً: لم أدخل في دراستي التفاسير المختصرة غير الكاملة - سواء أكانت مقتصرة على بعض أجزاء القرآن، أو موضوعاته، أو المقتصرة على تفسير كلمات القرآن. وكذلك لم أدخل المختصرات من تفاسير آيات الأحكام، ونحوها مما هو مقتصر على بعض موضوعات القرآن.

سادساً: لم أتناول بالدراسة مناهج التفاسير المشتهرة بأنها تفاسير أصول، وإن كانت في الأصل مختصرة من غيرها - كتفسير البغوي والبيضاوي ونحوهما - لكنني تكلمت عليها في الفصل الأخير من الباب الأول، من جهة أخرى غير دراسة مناهجها، لكون ذلك قد دُرس من قبل، فلا معنى لتكراره.

سابعاً: ستكون دراسة مناهج المؤلفين في التفاسير المختصرة - في الباب الثاني - متضمنة أربعة أشياء:

١ - التمهيد بذكر تعريف موجز بالتفسير الأصل ومؤلفه.

٢ - التعريف العام بالمختصر ومؤلفه.

٣ - منهج المؤلف في الاختصار.

٤ - تقويم الكتاب بذكر أبرز مميزاته والمآخذ عليه.

لكن في الفصل الأول من هذا الباب - الثاني - ستكون الدراسة مقارنة بين المختصرات المتعددة للتفسير الواحد.

وأما في الباب الثالث فستشمل الدراسة - مع ذلك - ذكر المنهج العام للمؤلف ومصادره، لكن دون ذكر التمهيد - المذكور في النقطة الأولى - لأنها ليست مختصرة من تفاسير أخرى.

ثامناً: الالتزام في كتابة هذا البحث بالمنهج المتعارف عليه في القسم وتسير عليه البحوث المماثلة له في التخصص، وذلك على النحو الآتي:

١ - عزو الآيات القرآنية بذكر رقمها وسورتها، بعد كتابتها بالرسم العثماني المحفوظ في الحاسب - ما لم تكن الآية على قراءة لا توافق الرسم المكتوب على رواية حفص -.

٢ - نسبة القراءات إلى مَنْ قرأ بها، وبيان كونها متواترة أو شاذة، وتوثيقها من كتب القراءات المعتمدة.

٣ - تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، ونقل كلام أهل العلم عليها صحة وضعفاً، ما لم تكن في الصحيحين أو أحدهما فيُكتفى بالتخريج.

٤ - الترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم أثناء الرسالة من غير المشهورين أو المعاصرين الذين لا أجد لهم ترجمة، وغير الأعلام الذين يرد ذكرهم أثناء الترجمة لغيرهم.

٥ - توثيق النقول والأقوال من مصادرها الأصلية، أو الفرعية في حال تعذر الأصلية بذكر اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة، وذلك بعد جعل الكلام المنقول بنصه بين علامتي تنصيص، أما إن كان نقلاً بالمعنى فإن التوثيق يسبق بكلمة (انظر) أو نحوها.

٦ - توثيق النقول من المعاجم اللغوية وما يشبهها بذكر المادة اللغوية، مع رقم الجزء والصفحة.

٧ - شرح الكلمات الغريبة، والتعريف بالمصطلحات العلمية التي تحتاج إلى تعريف.

٨ - الأخذ بالقواعد المنظمة لكتابة الرسائل العلمية وطباعتها وإخراجها، المعتمدة من عمادة الدراسات العليا.



أما الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث في هذا الموضوع، فقد كان من أبرزها:

أولاً: كثرة مصادر هذا الموضوع، وتنوعها، وعدم استطاعتي الحصول على بعضها، أو الحصول على إحدى الطبعات لبعضها الآخر.

ثانياً: عدم توفر تراجم عدد من مؤلفي التفاسير المختصرة من المعاصرين، وتعذر الاتصال بهم، أو عدم الإفادة بالترجمة عند إمكان ذلك.

ثالثاً: الحرج الكبير والتردد الكثير، عند تقويم عمل من تلك الأعمال العلمية، خصوصاً عند ذكر المآخذ على تلك الكتب، حيث إنني لم أقم بدراسة وافية تفصيلية لكل واحد منها؛ مما جعلني أراجع نفسي وأمعن النظر قبل كتابة شيء من ذلك، وأجتهد في أن تكون الصياغة علمية متجردة قدر الإمكان، مع التأكيد على أن كثيراً من ذلك هو من قبيل وجهات النظر العلمية القابلة للأخذ والرد، وليست أموراً قطعية يجب أخذها والتسليم لها.



وَبَعْدُ: فإنني في ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا التوجه إلى الله تعالى بالحمد والثناء التام الأكمل، على ما أسبغ عليّ من النعم، ودرأ عني من الشرور والنقم، ولم يزل لي هاديًا وموفقًا ومعينًا وظهيرًا، فاللَّهُمَّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

ثم أثنى - بعد شكر الله تعالى - بشكر شيخي الدكتور: عبد العزيز بن ناصر السبر - المشرف على هذه الرسالة - الذي قرأها قراءة فاحصة، وتابعتها متابعة دقيقة، ولم يألُ جهدًا في التعليق والتصويب والتوجيه، دون استبدادٍ برأيه، أو استعلاءٍ بوجهة نظره؛ فأجزل الله مثوبته يوم أن عامل تلميذه معاملة الزميل له.

ثم الشكر موصولًا للقائمين على هذه الجامعة المباركة - جامعة الإمام - وأخص قسم القرآن وعلومه - بكلية أصول الدين، على إتاحة الفرصة لي بمواصلة الدراسة وتقديم البحوث والرسائل العلمية.

أما الإخوة الذين لا يسع المقام تعدادهم، ممن كان لكلّ منهم يدٌ في إتمام هذه البحث؛ فإنني لا أملك لهم جميعًا سوى الدعاء لهم أن يجزيهم الله على إحسانهم، وأن يغفر لي ولهم ولوالدينا ولجميع المسلمين، وأن يبلغنا فيما يرضيه آمالنا، وأن يختم لنا بخير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



البابُ الأوَّلُ

التفاسير المختصرة

وفيه ستة فصول:

- الفصل الأول: المراد بالتفاسير المختصرة.
- الفصل الثاني: مسرد إحصائي بالتفاسير المختصرة.
- الفصل الثالث: طرق الاختصار في التفاسير المختصرة.
- الفصل الرابع: ظواهر في التفاسير المختصرة.
- الفصل الخامس: الموازنة بين مختصرات المتقدمين والمعاصرين.
- الفصل السادس: التفاسير المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها.



أَلْفَضْلُ الْأَوَّلُ

المراد بالتفاسير المختصرة

المراد بالتفاسير المختصرة

جرت العادة في مثل هذه البحوث أن تكون البداية بتعريف المصطلحات الأساسية فيها، خصوصًا إذا كان ذلك المصطلح مما يحتاج إلى تحرير، وكانت هنالك مصطلحات تقاربه في المعنى، أو مصطلحات أخرى تحتاج لإظهار الفرق بينه وبينها.

والحق أن هذا الفصل فيه محاولة للإجابة على أول الأسئلة في موضوع البحث، وهو: ما المراد بالتفسير المختصر؟ وما هو الضابط في تمييز التفسير المختصر من غيره؟

ولذلك فإن مباحث هذا الفصل ستسهم في تجلية حدود موضوع البحث، وما يدخل فيه وما لا يدخل؛ فهي منطلق البحث وأساسه، ومنها تتحدّد وجهته ومعالمه.

وعليه، فإن مباحث هذا الفصل ستكون ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: تعريف التفاسير المختصرة والمصطلحات المقارنة لها.
- المبحث الثاني: الضابط في الحكم على التفسير بأنه مختصر.
- المبحث الثالث: الفرق بين التفسير المختصر وتفسير كلمات القرآن.



الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

تعريف التفاسير المختصرة والمصطلحات المقاربة لها

للقوف على تعريف «التفاسير المختصرة» لا بد من تفكيك هذا المصطلح المركب إلى جزأيه، ثم البحث عن معنى كل جزء منهما على حدة، وهذان الجزءان هما:

١ - التفاسير .

٢ - المختصرة .

ولبيان معنى هذين الجزأين، لا بدّ من ردهما إلى أصلهما الذين اشتقا منهما، وهما: (التفسير - الاختصار)، وتفصيل القول في هذين الأصلين كما يأتي:

أولاً: تعريف التفسير:

يدور معنى التفسير في اللغة على: البيان، والإيضاح، والشرح، والكشف^(١).

قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قال مجاهد: «﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: بيانا»^(٢).

قال ابن فارس: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان

(١) انظر: مادة: (فسر) في: لسان العرب: ٥/، عمدة الحفاظ للسمين الحلبي: ص ٤٢٥، شرح القاموس للزبيدي: ٣/٤٧٠، الكليات للكفوي: ص ٢٦٠.

(٢) تفسير الطبري: ١١/١٢.

شيء وإيضاحه، من ذلك الفسر، يقال: فسرت الشيء، وفسرته^(١). ومعناه في الاصطلاح مأخوذ من المعنى اللغوي، قال الجرجاني: «التفسير في الأصل: الكشف والبيان، وفي الشرع: توضيح معنى الآية، وشأنها، وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة»^(٢).

وقال الشيخ ابن عثيمين في معنى التفسير في الاصطلاح بأنه: «بيان معاني القرآن الكريم»^(٣).

ثانياً: تعريف الاختصار:

قال ابن فارس: «الخاء والصاد والراء أصلان: أحدهما البَرْد، والآخر: وسط الشيء»^(٤)، ثم قال: «وأما الآخر فالخَصْر: خصر الإنسان وغيره، وهو وسطه المستدق فوق الوركين، والمخصر: الدقيق الخصر... والاختصار في الكلام: ترك فضوله واستيجاز معانيه، وكان بعض أهل اللغة يقول: الاختصار أخذ أوساط الكلام وترك شُعبه»^(٥).

جاء في لسان العرب: «اختصار الكلام: إيجازه، والاختصار في الكلام: أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى، وكذلك الاختصار في الطريق»^(٦).

وفي شرح القاموس: «يقال: أصل الاختصار في الطريق، ثم استعمل في الكلام مجازاً»^(٧).

(١) معجم مقاييس اللغة: ص ٨٣٧. (٢) التعريفات: ص ٨٧.

(٣) أصول في التفسير لابن عثيمين: ص ٢٨، وانظر: تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه للدكتور العبيد: ص ١٦، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر للدكتور الطيار: ص ٥٣.

(٤) معجم مقاييس اللغة: ص ٣١٨ مادة: (خصر).

(٥) المرجع السابق: ص ٣١٩ مادة: (خصر). (٦) لسان العرب: ٢٤٣/٤ مادة: (خصر).

(٧) شرح القاموس للزبيدي: ١٧٨/٣ مادة: (خصر).

وفي المصباح المنير: «اختصرت الطريق: سلكت المأخذ الأقرب، ومن هذا (اختصار الكلام) وحقيقته: الاقتصار على تقليل اللفظ دون المعنى»^(١).

وقد فرّق بعض أهل اللغة بين الاختصار والإيجاز، بأن الإيجاز: تحرير المعنى بلفظ يسير من غير رعاية لفظ الأصل، والاختصار: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى^(٢).

وفرّق بعضهم بين الاختصار والاقتصار، بأن الأول: الحذف للدليل، والثاني: الحذف لغير دليل^(٣).

وقال الكفوي: «والاختصار أمر نسبي: يُعتبر تارة إضافته إلى متعارف الأوساط، وتارة على كون المقام خليقاً بعبارة أبسط من العبارة التي ذكرت»^(٤).

وأما الاختصار في التأليف، فمعناه دائر على المعنى اللغوي للاختصار، قال ابن قدامة في شرح عبارة الخرقى: «قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (اختصرت هذا الكتاب)؛ يعني: قرّبته وقللت ألفاظه، وأوجزته، والاختصار: هو تقليل الشيء، وقد يكون اختصار الكتاب بتقليل مسائله، وقد يكون بتقليل ألفاظه مع تأدية المعنى... وفائدة الاختصار: التقريب والتسهيل على مَنْ أراد تعلمه وحفظه، فإن الكلام يختصر ليحفظ، ويُطوّل ليفهم»^(٥).

وقال الدكتور أبو سليمان: «كلمة (المختصر) شاع استعمالها للكتاب يُختصر، وتُستلّ مادته من كتاب آخر مطوّل. ولكن لا تعني هذا المعنى دائماً، فقد يُطلق على الكتاب (مختصراً) لا بالمعاني السابقة،

(١) المصباح المنير للفيومي: ص ٩١ مادة: (خصر).

(٢) انظر: شرح القاموس للزبيدي: ١٧٨/٣ مادة: (خصر).

(٣) انظر: الكليات للكفوي: ص ١٥٩. (٤) الكليات: ص ٦٠.

(٥) المغني لابن قدامة: ١٢/١، وانظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي: مادة: (خصر).

لكن لاشتماله على أهم المعلومات في ذلك الفن بأخصر العبارات وأجزها، دون أن يكون اختصارًا من كتاب معين^(١).

وعليه فإن الاختصار في التأليف؛ يعني: الإيجاز والتقليل؛ أي: تقليل مسائل الكتاب ومباحثه، أو تقليل ألفاظه مع استيفاء المسائل والمباحث^(٢).

ثالثًا: تعريف التفسير المختصرة:

مما مضى تقريره من تعريف (التفسير - الاختصار) يمكن الخروج بتعريف للمصطلح المرگب «التفسير المختصرة» بعد إعادة صيغة الجمع فيها إلى المفرد «التفسير المختصر» بأنه: بيان معاني القرآن الكريم بعبارة وجيزة، وألفاظ قليلة.

وحيث إن المختصرات على نوعين - كما سبق في كلام الدكتور أبي سليمان - فإن «التفسير المختصر» يصح إطلاقه على نوعي التفسير المختصرة، التي جعل البابان الآتيان - من أبواب هذه الرسالة - في الكلام عليهما، وهما:

١ - (المختصرة من غيرها)، وبعض أفراد هذا النوع قد يكون طويلًا بذاته، لكنه بالنظر إلى الكتاب الأصل الذي اختصر منه (مختصر)، فالمختصرات من هذا النوع مختصرات نسبية؛ أي: بالنسبة إلى الكتاب الذي اختصرت منه.

٢ - (المختصرة ابتداءً - المختصرة بذاتها)، وهذه يُشترط فيها الاختصار المطلق، وسيأتي - في المبحث الآتي - تحرير الضابط في الحكم على التفسير بأنه مختصر.

(١) منهج البحث في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان: ص ١٤٤.

(٢) انظر: الاختصار في التفسير للعمري: ص ٢٣، المدخل إلى علم المختصرات

للشمراني: ص ١٣.

رابعاً: المصطلحات المقاربة:

مضى في تعريف (الاختصار) الإشارة إلى الفرق بينه وبين كل من: الإيجاز، والاقتصار.

وليس الغرض هنا تتبع الفروق بين هذه المصطلحات المتقاربة، ولكن الغرض الأصلي هو ذكر ما أمكن من هذه المصطلحات، وخصوصاً المصطلحات المستعملة في أسماء (عناوين) التفاسير المختصرة، التي يمكن استعراضها من خلال القائمة الآتي ذكرها في الفصل الثاني.

فمن تلك المصطلحات - سوى الإيجاز، والاقتصار -:

- التهذيب.

- التلخيص.

- التقريب.

- التيسير.

- الانتخاب.

- الاصطفاء.

- الانتقاء.

- الاختيار.

- الزبدة.

- العمدة.

- الخلاصة.

- اللب.

- المتن.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن هذه المصطلحات وأولها مصطلح (الاختصار) نفسه، لا تدلُّ دائماً على المعنى السابق تقريره، وإنما هذا هو الغالب على استعمالها.

وهنا وقفة مع مصطلحين من المصطلحات المقاربة:

﴿١﴾ التهذيب:

يفهم من كلام بعض المؤلفين^(١) وصنيعهم أن تهذيب كتاب ما، يختلف عن مجرد اختصاره؛ إذ يكون التهذيب أقرب إلى التأليف الجديد، من حيث ظهور عمل المهذب فيه أكثر من المختصر، وذلك في الحذف منه، والزيادة عليه، والتقديم والتأخير، وعدم الالتزام بعبارة صاحب الأصل، وتغيير ما يلزم تغييره، ونحو ذلك، وهذا النوع مشهور عند المتقدمين أكثر من المتأخرين.

وهذا المفهوم للتهذيب ليس عرفاً عاماً لدى المصنفين، بل ولا عند غالبيتهم، وإنما ذكره بعضهم وعمل به، على خلاف في تفاصيل ذلك المفهوم أيضاً عند مَنْ قال به.

وعلى كل حال، فإن التهذيب نوع من الاختصار، أو هو اختصار وزيادة، فاستعماله بمعنى الاختصار استعمال صحيح أيضاً^(٢).

﴿٢﴾ المتن^(٣):

يطلق (المتن) في اصطلاح المؤلفين على: الكتاب الأصل، الذي يكتب فيه أصول المسائل، ثم يلحقه شرح، أو حاشية. والفرق بينه وبين (المختصر): أن (المتن) إنما يطلق على الكتاب المقابل للشرح أو الحاشية^(٤).

(١) انظر: فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير للقاضي كنعان: ٨/١ - ١٠، تفسير الطبري تقريب وتهذيب للدكتور الخالدي: ١٠/١، تهذيب تفسير الجلالين للدكتور الصباغ: ص ٦ (من المقدمة)، تفسير الجلالين تهذيب وتوجيه للدكتور محيي الدين مستو: ص (ز) من المقدمة، حياة ابن كثير وكتابه للدكتور محمد الفالح: ص ١٣٢.

(٢) انظر: الاختصار في التفسير للعمرى: ص ٢٦.

(٣) لم أقف على مَنْ استعمل هذا المصطلح في تسمية تفسير مختصر، سوى كتاب «متن التفسير - تفسير جزء عم» للدكتور مساعد الطيار.

(٤) انظر: المعجم الوسيط: ٨٥٣/٢، المدخل المفصل لبكر أبو زيد: ٦٧٨/٢، الدليل =

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

الضابط في الحكم على التفسير بأنه مختصر

لا بدّ من الانطلاق في تحديد ضابط التفسير المختصر، من تعريفه - الذي سبق تقريره في المبحث السابق - .

وهو: بيان معاني القرآن الكريم بعبارة وجيزة، وألفاظ قليلة. وسبق - أيضًا - أن هذا التعريف يشمل نوعي التفاسير المختصرة، وهما:

١ - التفاسير المختصرة من غيرها .

٢ - التفاسير المختصرة ابتداءً (بذاتها) .

أما النوع الأول - وهي المختصرة من غيرها - فإن الاختصار فيها نسبيّ؛ أي: أن اعتبارها مختصرة إنما هو بالنسبة إلى الأصول التي اختصرت منها؛ أي: أن عبارتها وجيزة، وألفاظها قليلة بالنسبة لبسط العبارة وكثرة الألفاظ في أصولها. وهذا النوع لا يحتاج إلى حدّ يضبطه، سوى صحّة الحكم عليه بأنه مختصر من ذلك الأصل .

وأما النوع الثاني - وهي المختصرة ابتداءً (بذاتها) - فإن الاختصار فيها ينبغي أن يكون مطلقًا، ولذلك فإن الحكم على التفاسير الداخلة في هذا النوع مما يحتاج معه لوضع حدّ - ولو تقريبي - لمعرفة ما يدخل وما لا يدخل فيها .

= إلى المتون العلمية للقاسم: ص ٦٥، الاختصار في التفسير للعمري: ص ١٣، المدخل إلى علم المختصرات للشمراني: ص ٢٧.

وقد وقفت على كلام لأبي حامد الغزالي، يمكن أن يفيد في تقريب هذا الحد، خصوصاً وأنه جعل مثاله الذي طبّق عليه هذا الحد في علم التفسير، ونصّ كلامه في ذلك قوله: «فما من علم إلا وله اقتصار واقتصاد واستقصاء... فالإقتصار في التفسير ما يبلغ ضعف القرآن في المقدار، كما صنّفه علي الواحدي النيسابوري وهو «الوجيز»، والاقتصاد ما يبلغ ثلاثة أضعاف القرآن، كما صنّفه من (الوسيط) فيه، وما وراء ذلك استقصاء مستغنى عنه فلا مردّ له إلى انتهاء العمر»^(١).

وهذا الحدّ التقديري الذي اجتهد الغزالي في وضعه بين تلك المراتب، وهو: اعتبار حدّ التفسير المختصر ما يبلغ ضعف القرآن، والمتوسّط ما يبلغ ثلاثة أضعافه، وما وراء ذلك فهو مطوّل «مبسوط».

هو حدّ يبدو - عند الوهلة الأولى - أقرب إلى الانضباط، لكنه - عند التأمل - ليس كذلك؛ لأن تحديد التفسير الذي يبلغ ضعف القرآن أمر عسير جدّاً، ولذلك فإنه يمكن أن يُنازَع الغزالي نفسه في حكمه على تفسير الواحدي «الوجيز» بأنه يبلغ ضعف القرآن، وأن «الوسيط» يبلغ ثلاثة أضعافه، إلا أن يكون قد عمل ما عمله بعض علماء اليمن، حين قام بعدّ حروف القرآن وتفسير الجلالين؛ فوجدهما متساويين إلى سورة المزمل، ومن سورة المدثر التفسير زائد على القرآن^(٢).

ثم ما هو حكم التفسير الذي يبلغ ضعف القرآن مثلاً: هل هو من الإقتصار (الاختصار) أو الإقتصاد (التوسط)؟

فلما عاد الأمر إلى الاجتهاد والتقريب، فإنه يمكن أن يُبنى على أصل التقسيم السابق الذي ذكره الغزالي؛ فتقسم كتب التفسير - من حيث البسط والاختصار - ثلاث مراتب:

١ - كتب مبسوطة (طويلة) باتفاق.

(١) إحياء علوم الدين للغزالي: ٥٢/١. (٢) انظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١.

٢ - كتب متوسطة؛ أي: بين كتب المرتبة الأولى، والمرتبة الثالثة.

٣ - كتب مختصرة (وجيزة) باتفاق.

ويلحظ أن كتب المرتبة الثانية (المتوسطة) ليست على درجة واحدة، بل هي متفاوتة، فمنها ما هو قريب لكتب المرتبة الأولى، ومنها ما هو قريب من المرتبة الثالثة، وبين ذلك درجات.

فيتحصّل من التقرير السابق ما يأتي:

١ - خروج كتب المرتبة الأولى من حدّ التفاسير المختصرة بلا إشكال، ويُلاحق بها من كتب المرتبة الثانية ما كان أقرب إليها من المرتبة الثالثة.

٢ - يقابله دخول كتب المرتبة الثالثة في حدّ التفاسير المختصرة بلا إشكال - أيضًا - وربما يقال بالحق ما كان قريبًا منها جدًا من كتب المرحلة الثانية بها.

٣ - أما كتب المرتبة الثانية الأقرب إلى المرتبة الثالثة، لكنها ليست قريبة منها جدًا، فاعتبار هذه الكتب من التفاسير المختصرة محلّ اجتهاد، لكنها كلما ازدادت قريبًا من المرتبة الثالثة ترجّح احتمال اعتبارها منها، والعكس بالعكس.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن أن يقال في الضابط (الحدّ) التقريبي للتفسير المختصر بذاته بأنه: ما اتُّفق على اعتباره تفسيرًا مختصرًا - كتفسير الجلالين مثلاً -، ويُلاحق به ما كان قريبًا منه جدًا.

وقد مثلت بتفسير الجلالين بخصوصه؛ لشهرته، ولأن عددًا ممن أراد وصف تفسير مختصر، فإنه يقرنه به؛ حيث يصفه بأنه على نمط تفسير الجلالين، أو على نهجه، أو على منواله، أو نحو ذلك^(١).

(١) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٥٠٨/١،

وأخيرًا، فإن وضع حدٍّ صارم للحكم على التفسير بأنه مختصر أم لا، أمر في غاية الصعوبة، والأقرب في مثل ذلك محاولة التماس حدٍّ تقريبي، قابل للاجتهاد في حدود معيّنة، وهو ما حاولت الوصول إليه من خلال هذا المبحث، والله أعلم.



المبحث الثالث

الفرق بين التفسير المختصر وتفسير كلمات القرآن

أفرد عددًا من المؤلفات في «تفسير كلمات القرآن»، ومن أشهر الأمثلة لتلك المؤلفات كتاب «كلمات القرآن - تفسير وبيان» للشيخ حسنين مخلوف.

فهل مثل هذا النوع من المؤلفات داخل في التفاسير المختصرة أم لا؟

والإجابة على هذا السؤال تستدعي النظر في تعريف التفسير المختصر، وهل هو منطبق عليه أم لا؟

وقد سبق - في المبحث الأول - تعريف التفسير المختصر بأنه: بيان معاني القرآن الكريم بعبارة وجيزة، وألفاظ قليلة.

وبيان معاني القرآن الكريم: يشمل بيان معاني ألفاظه (كلماته)، وبيان معاني تراكيبه (الجمل وأشباهاها).

فتفسير كلمات القرآن، وإن كان جزءًا من تفسيره، إلا أن فيه نقصًا؛ لأنه لا يشمل بيان ما يحتاج إلى بيان من تراكيبه وجمله. وتفسير القرآن - وإن كان مختصرًا - لا بد أن يشتمل على بيان معاني الألفاظ والتراكيب.

وعليه فإن هذا النوع من المؤلفات لا ينطبق عليها حدّ التفاسير المختصرة، لقصورها عن ذلك، وربما كان شبهها بكتب «غريب القرآن» أكثر من شبهها بالتفاسير المختصرة.

هذا وقد وقفت على كلام للدكتور محمد لطفي الصباغ يتعلّق بهذا الموضوع، يقول فيه: «وأحسب أن كتب «غريب القرآن» التي تشرح الكلمات الغريبة في القرآن، من أوائل كتب التفسير الموجزة»^(١)، ثم قال بعد ذلك: «ويمكن أن نعدّ كتب غريب القرآن، وكتب معاني القرآن، وكتب تأويل مشكله، من كتب التفسير الموجزة»^(٢).

والحق أن في هذا الكلام نوعاً من التوسّع والتسامح، بدليل اعتباره كتب معاني القرآن، وكتب تأويل مشكله، من كتب التفسير الموجزة.

وربما كان الأقرب في كتب تلك الأنواع المذكورة أن تعتبر من كتب التفسير الجزئية، وليست الموجزة؛ لأن موضوع كل منها في جانب من جوانب التفسير فقط، ولا يتعدّاه إلى الجوانب الأخرى؛ أي: أنها لا تتضمّن تفسير جميع آيات القرآن الكريم، وإنما يكون فيها تفسير للآيات المتعلقة بموضوعات تلك الكتب.

ومثل تلك الأنواع - أيضاً -: كتب إعراب القرآن، وكتب أسباب النزول، وكتب مبهمات القرآن، وكتب متشابه القرآن، وكتب توجيه القراءات^(٣)، وغيرها من الكتب التي يمكن أن تسمى كتب تفسير جزئية، وليست موجزة.

ويتضح الفرق أكثر بين تلك الكتب، وبين التفاسير المختصرة (الموجزة): بمقارنتها بأحد التفاسير المختصرة - كتفسير الجلالين مثلاً - حيث سيظهر الفرق في شمول تفسير الجلالين وقصورها من جهتين:

(١) تهذيب تفسير الجلالين للصباغ: ص ٧ (من المقدمة).

(٢) المرجع السابق.

(٣) من المؤلفات التي تعرّضت لهذا الموضوع: كتاب: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم للدكتور مساعد الطيار، وانظر منه: ص ١٩ (حاشية: ١).

١ - شموله تفسير جميع آيات القرآن، وتفسير كلمات القرآن وتراكيبه.

٢ - شموله جميع مصادر التفسير وعلومه، وعدم الاختصار على نوع منها أو نوعين.



الفصل الثاني

مسرد إحصائي بالتفاسير المختصرة

مسرد إحصائي بالتفاسير المختصرة

في هذا الفصل محاولة لإحصاء ما وقفت عليه من التفاسير المختصرة بنوعيتها - المختصرة من تفاسير أخرى، أو المختصرة ابتداءً - .
ومثل هذه القوائم للكتب، مما لا يخفى فائدته، خصوصًا بالنسبة لأهل التخصص، من الباحثين وغيرهم؛ حيث تكون - عادةً - هي المدخل لمعرفة كتب الفن أو الموضوع المعين، والتحقق من نسبة كتاب لمؤلفه، والوقوف على العنوان الصحيح للكتاب، وغير ذلك من الفوائد التابعة.

هذا، وإنني لا أدعي في هذه المحاولة الاستقصاء، لصعوبة مثل ذلك على مثلي، أو تعذره، خصوصًا وهي أول محاولة في هذا الموضوع، حيث لم أقف على محاولة سابقة في ذلك.

ولأجل ضبط هذه القائمة، والبعد عن تشعبها، فقد التزمت فيها حدود موضوع هذه الرسالة، وتحديد ما يدخل من التفاسير المختصرة مما لا يدخل - بحسب ما سبق تفصيله في منهج البحث في المقدمة -،
وأهم تلك الحدود ثلاثة:

١ - الاقتصار على التفاسير المقبولة في الجملة، واستبعاد تفاسير أهل البدع المغلظة؛ كالرافضة (الشيعة)، والمعتزلة، ويُلحق بهما الزيدية، والخوارج (الإباضية)، وغلاة الصوفية، ونحوهم.

٢ - استبعاد التفاسير المختصرة غير الكاملة، سواء أكانت مقتصرة على تفسير بعض سور أو أجزاء القرآن. أو كانت مقتصرة على بعض

موضوعاته: كتفاسير آيات الأحكام، وكتب متشابه القرآن، ومبهمات، ونحوها. أو كانت مقتصرة على بعض نواحي التفسير: كتفاسير كلمات القرآن، وكتب غريب القرآن، ومعاني القرآن، ونحوها.

٣ - لم أضمن هذه القائمة التفاسير التي اشتهرت بأنها تفاسير أصول، لكن قيل إنها مختصرة من غيرها - كتفسير البغوي والبيضاوي ونحوها - لأنني أفردت لها فصلاً خاصاً، هو الفصل الأخير (السادس) من هذا الباب (الأول).

وأنبه إلى أنني اكتفيت في المباحث الثلاثة من هذا المسرد بذكر: اسم التفسير المختصر، واسم مؤلفه كاملاً وتاريخ وفاته - إن وجد -.

كما أنني تركت تراجم المؤلفين؛ لثلاث تضحّم الحواشي، ولأنني أحلت على المرجع الذي فيه ذكر الكتاب وفيه إحالة على مراجع ترجمة مؤلفه، أو إلى مكان ذكر الكتاب فيما سيأتي من فصول الرسالة، سوى المطبوعة؛ لأن مدار الرسالة كلها في الكلام عليها والترجمة لمؤلفيها، ويكفي لمعرفة مكان ذكرها مراجعة فهرس الموضوعات.

وعليه، فإن مباحث هذا الفصل ستكون ثلاثة مباحث، على النحو

الآتي:

- المبحث الأول: التفاسير المطبوعة.
- المبحث الثاني: التفاسير المخطوطة.
- المبحث الثالث: التفاسير المفقودة.



لِلْبَحْثِ الْأَوَّلِ

التفاسير المطبوعة

سأكتفي في هذا المسرد الخاص بالتفاسير المطبوعة بزيادة معلومة واحدة - على اسم الكتاب والمؤلف -، وهي تاريخ صدور الكتاب؛ لأن بقية المعلومات المتعلقة بها ستأتي عند الكلام على كل منها في مواضعها من أبواب وفصول هذه الرسالة - بإذن الله -.

هذا، وسيكون ترتيبها بحسب تاريخ صدور أول طبعاتها، فإن اتفقت فيه، فبحسب الحرف الأول من أسمائها.

أولاً: التفاسير المختصرة من غيرها:

١ - «النهر الماد من البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) = صدر (١٣٢٧هـ).

٢ - «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) = صدر (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).

٣ - «مختصر من تفسير الإمام الطبري» لمحمد بن صمادح التجيبي (ت ١٤١٩هـ) = صدر (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).

٤ - «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» لمحمد نسيب الرفاعي (ت ١٤١٣هـ) = صدر (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

٥ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد علي الصابوني = صدر (١٣٩٣هـ).

٦ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد كريم راجح = صدر (١٤٠٣هـ).

- ٧ - «مختصر تفسير الطبري» لمحمد علي الصابوني والدكتور صالح أحمد رضا = صدر (١٤٠٣هـ).
- ٨ - «مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاضي محمد أحمد كنعان = صدر (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٩ - «تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفاسير للصابوني» لعبد الله بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٤١٠هـ) = صدر (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- ١٠ - «زبدة التفسير من فتح القدير للشوكاني» للدكتور محمد سليمان الأشقر = صدر (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- ١١ - «مختصر تفسير القرطبي» لمحمد كريم راجح = صدر (١٤٠٦هـ).
- ١٢ - «مختصر تفسير القرآن الكريم للخازن» لمحمد علي قطب = صدر (١٩٨٧م).
- ١٣ - «تنوير الأذهان من تفسير روح البيان للبروسوي» لمحمد علي الصابوني = صدر (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ١٤ - «التيسير لتفسير ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ = صدر (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- ١٥ - «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» للقاضي محمد أحمد كنعان = صدر (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ١٦ - «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» لخالد العك (ت ١٤١٣هـ) = صدر (١٤١٣هـ).
- ١٧ - «ريّ الغليل من محاسن التأويل - مختصر تفسير القاسمي» لصلاح الدين أرقه دان = صدر (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ١٨ - «لباب التفسير من ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ = صدر (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

- ١٩ - «تفسير الطبري من كتابه جامع البيان» لبشار عواد معروف وعصام الحرستاني = صدر (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- ٢٠ - «تفسير القرآن - اختصار النكت للماوردي» للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) = صدر (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ٢١ - «الفتح الرباني مختصر تفسير الشوكاني» لعبد العزيز بن محمد آل الشيخ = صدر (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ٢٢ - «مختصر تفسير البغوي» للدكتور عبد الله الزيد = صدر (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ٢٣ - «نفحة العبير من زبدة التفسير» للدكتور محمد بن سليمان الأشقر = صدر (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ٢٤ - «تفسير الطبري - تقريب وتهذيب» للدكتور صلاح بن عبد الفتاح الخالدي = صدر (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ٢٥ - «تهذيب التفسير الكبير للرازي» لحسين بركة الشامي = صدر (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٢٦ - «التفسير المختصر الصحيح» للدكتور حكمت بشير ياسين = صدر (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٢٧ - «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» بإشراف صفي الرحمن المباركفوري (ت ١٤٢٧هـ) = صدر (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٢٨ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد بن عبد الرازق البكري ومحمد عادل محمد ومحمد عبد اللطيف خلف = صدر (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- ٢٩ - «تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم لابن كثير» لمحمد بن رياض السلفي = صدر (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٣٠ - «مختصر تفسير القرطبي» لعرفان حسونة = صدر (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

- ٣١ - «مختصر تفسير يحيى بن سلام» لمحمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ) = صدر (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ٣٢ - «مذهب تفسير الجلالين» لعلي مصطفى خلوف وآخرون = صدر (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ٣٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد بن شعبان بن أحمد ومحمد بن عيادي بن عبد الحلیم = صدر (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ٣٤ - «مختصر تفسير الخازن» لعبد الغني الدقر (ت ١٤٢٣هـ) = صدر (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٣م).
- ٣٥ - «زبدة التفسير من التفسير المنير» للدكتور منير أحمد قاضي = صدر (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ٣٦ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» لصلاح بن محمد عرفات (ت ١٤٢٠هـ) ومحمد بن عبد الله الشنقيطي وخالد بن فوزي بن عبد الحميد، بإشراف الدكتور صالح بن حميد = صدر (١٤٢٦هـ).
- ٣٧ - «تفسير الجلالين - تهذيب وتوجيه» للدكتور محيي الدين مستو = صدر (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٣٨ - «تهذيب تفسير الجلالين» للدكتور محمد بن لطفي الصباغ = صدر (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٣٩ - «الدر النثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير» للدكتور محمد بن موسى آل نصر = صدر (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٤٠ - «مختصر تفسير بيان المعاني» اختصره: علاء محمد سعيد، وأنس طنطا، وأسامة البلخي = صدر (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٤١ - «التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود محمد سالم = بدون تاريخ صدور.

ثانياً: التفاسير المختصرة ابتداءً:

- ١ - «تفسير الجلالين» للجلال المحليّ (ت ٨٦٤هـ) والجلال السيوطي (ت ٩١١هـ) = صدر (١٢١١هـ).
- ٢ - «جامع البيان في تفسير القرآن» لمعين الدين الإيجي (ت ٩٠٥هـ) = صدر (١٢٩٦هـ).
- ٣ - «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لأبي الحسن الواحدي (ت ٤٦٨هـ) = صدر (١٣٠٥هـ - ١٨٨٧م).
- ٤ - «المصحف المفسّر» لمحمد فريد وجدي (ت ١٣٧٣هـ) = صدر (١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م).
- ٥ - «تفسير القرآن بكلام الرحمن» لأبي الوفاء ثناء الله الأمرتري (ت ١٣٦٧هـ) = صدر (١٣٢١هـ).
- ٦ - «أوضح التفاسير» لابن الخطيب محمد عبد اللطيف (ت ١٤٠١هـ) = صدر (١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م).
- ٧ - «صفوة البيان لمعاني القرآن» لحسين مخلوف (ت ١٤١٠هـ) = صدر (١٣٧٥هـ).
- ٨ - «تيسير التفسير - تيسير القرآن الكريم للقراءة والفهم المستقيم» لعبد الجليل عيسى (ت ١٤٠١هـ) = صدر (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
- ٩ - «المصحف الميسّر» لمؤلف التفسير السابق نفسه = صدر (١٣٨١هـ).
- ١٠ - «المنتخب في تفسير القرآن الكريم» الصادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر - لجنة القرآن والسنة = صدر (١٣٨١هـ - ١٩٦٠م).
- ١١ - تفسير «من نسمات القرآن - كلمات وبيان» لغسان حمدون = صدر (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

- ١٢ - «المختار من تفاسير القرآن الكريم» للدكتور أحمد إسماعيل الصباغ = صدر (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م).
- ١٣ - «أيسر التفاسير» لعامر أحمد الشريف = صدر (١٩٩٣ م).
- ١٤ - تفسير «أبداع البيان لجميع آي القرآن» لمحمد بدر الدين التلوي = صدر (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- ١٥ - «التفسير الوجيز» لوهبة الزحيلي = صدر (١٤١٥ هـ).
- ١٦ - «الوجيز في تفسير القرآن الكريم» للدكتور شوقي ضيف (ت ١٤٢٦ هـ) = صدر (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- ١٧ - «التفسير الميسر» لنخبة من العلماء، بإشراف الدكتور عبد الله التركي = صدر (١٤١٩ هـ).
- ١٨ - تفسير «أساس البيان - كلمات ومعاني القرآن» لصبري محمد موسى ومحمد فايز كمال، بإشراف الدكتور علي أبو الخير = صدر (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).
- ١٩ - تفسير «روائع البيان لمعاني القرآن» لأيمن عبد العزيز جبر = صدر (١٩٩٧ م).
- ٢٠ - «الكافي في تفسير الآيات وإيضاح القراءات» لعبد العزيز رباح وبشير جويجاتي = صدر (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).
- ٢١ - «مصحف دار الصحابة الميسر» للدكتور إبراهيم سلامة ومجدي فتحي السيد = صدر (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).
- ٢٢ - «تفسير القرآن للناشئين» للدكتور عبد الحلیم عويس وعلي عبد المحسن جبر = صدر (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).
- ٢٣ - «التفسير الميسر» للدكتور عائض القرني = صدر (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).

- ٢٤ - «المعين على تدبر الكتاب المبين» لمجد بن أحمد مكّي =
صدر (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٢٥ - «وجه النهار الكاشف عن معاني كلام الواحد القهار» للدكتور
عبد العزيز الحربي = صدر (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ٢٦ - «التفسير الوجيز» لعلي بن مصطفى خلوف = صدر
(١٤٢٧هـ).
- ٢٧ - «درة التفاسير» لمحمد بن علي الصابوني = صدر (١٤٢٨هـ -
٢٠٠٧م).



لِلْبَحْثِ الثَّانِي

التفاسير المخطوطة

سيكون الاعتماد في اعتبار هذه التفاسير مختصرة - بحسب ما سبق تفصيله في المراد بالتفاسير المختصرة في الفصل السابق (الأول) - إما على عنوان الكتاب إذا كان صريحاً في ذلك، وغالب ما يكون كذلك في تفاسير النوع الأول، وهي (التفاسير المختصرة من غيرها)، وإما على قرائن ترجح كونه كذلك، إما من وصفه، أو من كون المؤلف له تفسيرين آخرين أوسط وكبير، أو غير ذلك.

ولم اعتمد على مجرد العنوان، خصوصاً في تفاسير النوع الثاني، وهي (التفاسير المختصرة ابتداءً)، وإذا لم يترجح لي أنه كذلك فإني لا أذكره.

هذا وقد اكتفيت بالإحالة على (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - مخطوطات التفسير وعلومه) لكونه أشمل كتاب في هذا الباب، إلا إن لم أجده فيه.

كما زدت - أيضاً - الإحالة على (فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم - الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف)؛ لزيادة التعريف بالكتاب ومؤلفه، واحتوائه على المصادر التي ذكرته وترجمت لمؤلفه.

أولاً: التفاسير المختصرة من غيرها:

١ - «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»^(١)

(١) اختصر به المؤلف نفسه كتابه «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» وهو مخطوط، =

لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي الأندلسي المالكي (ت نحو ٤٤٠هـ)^(١).

٢ - «مختصر تفسير الثعلبي»^(٢) لأبي بكر محمد بن الوليد بن محمد الطرطوشي الأندلسي المالكي (ت ٥٢٠هـ)^(٣).

٣ - «اختصار ضياء القلوب»^(٤) لأبي محمد عبد الغني بن القاسم بن الحسن الحجاري المدني الشافعي (ت ٥٨٢هـ)^(٥).

٤ - «مختصر تفسير الزمخشري» لعز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي المعروف بالعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)^(٦).

٥ - «تلخيص تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر - التفسير الصغير»^(٧) لموفق الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن الحسن الكواشي الشافعي (ت ٦٨٠هـ)^(٨).

٦ - «كشف الحقائق وشرح الدقائق في تفسير كلام رب العالمين -

= انظر: الفهرس الشامل: ٩٨/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٥٨/٢.
(١) انظر: الفهرس الشامل: ٩٧/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٥٦/١، وحقق بعضه في رسائل جامعية.

(٢) تفسير الثعلبي: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٤٢٧هـ) اسمه «الكشف والبيان» وهو مطبوع لكنها طبعة رديئة، وحقق في رسائل جامعية.

(٣) انظر: الفهرس الشامل: ١٥٠/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٦٩/٣.

(٤) تفسير «ضياء القلوب» لسليم بن أيوب الرازي (ت ٤٤٧هـ) وهو مخطوط، انظر: الفهرس الشامل: ٩٩/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٩٧٣/٢، وحقق بعضه في رسائل جامعية.

(٥) انظر: الفهرس الشامل: ٧٥٦/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣٢/١.

(٦) انظر: الفهرس الشامل: ١٥٦/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٧٥/٣.

(٧) اختصر فيه المؤلف كتابه «تبصرة المتذكر» بنفسه، وهو مخطوط أيضًا، انظر: الفهرس الشامل: ٢٧٥/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٤١/١، وحقق بعضه في رسالة جامعية.

(٨) انظر: الفهرس الشامل: ٢٧٧/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٧٠/٢.

الواضح في تلخيص مفاتيح الغيب للرازي» لمحمد بن محمد بن محمد بن محمد أبي الفضل برهان الدين النسفي الحنفي (ت ٦٨٧هـ)، طبعت قطعة صغيرة منه^(١).

٧ - «الكفاية في التفسير»^(٢) لعز الدين أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن سعيد الديريني (ت ٦٩٤هـ)^(٣).

٨ - «تقريب التفسير - تقريب الكشاف - مختصر تفسير الكشاف» لقطب الدين محمد بن مسعود بن محمد الفالي السيرافي (كان حياً ٧١٢هـ)^(٤).

٩ - «التنوير في التفسير - مختصر تفسير ابن الخطيب» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل الربعي التونسي المالكي (ت ٧١٥هـ)^(٥).

١٠ - «مختصر الكشاف عن حقائق التنزيل» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة الحنبلي المقدسي (ت ٧٢٨هـ)^(٦).

١١ - «تلخيص الكشاف وتحفة الكشاف» لعمر بن داود بن سليمان العجمي الفارسي «من علماء النصف الأول للقرن الثامن الهجري»^(٧).

(١) سيأتي ذكره في صدر الكلام على كتاب تهذيب التفسير الكبير للرازي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٢) وهو مختصر لكتاب «الهداية إلى بلوغ النهاية» لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، وقد طبع قريباً.

(٣) انظر: الفهرس الشامل: ٣٤٦/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١١٢/٣.

(٤) انظر: الفهرس الشامل: ٣٥٩/١، ٨٧٥، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٢/٥٦١.

(٥) سيأتي ذكره في صدر الكلام على كتاب تهذيب التفسير الكبير للرازي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٦) انظر: الفهرس الشامل: ٣٦٤/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٧٦/٣.

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٢٢٥/٣، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٧٢/٢.

- ١٢ - «مختصر معالم التنزيل» لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي المقرئ (ت نحو ٧٧٠هـ)^(١).
- ١٣ - «البدر المنير الملخص من تفسير ابن كثير» لعفيف الدين سعيد بن محمد بن مسعود الكازروني (ت ٧٨٥هـ)^(٢).
- ١٤ - «تلخيص مدارك التنزيل للنسفي» لأبي بكر بن أحمد بن عز الدين بن أبيك العمادي الدمشقي الحنفي (ت ٧٩٣هـ)^(٣).
- ١٥ - «نفائس المرجان في جمع قصص القرآن» لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن محمد بن حسن بن العلوي الحسيني الحلبي الشافعي (ت ٨٧٥هـ)^(٤).
- ١٦ - «نثر الجمان المنتظم من فتح الرحمن»^(٥) لناصر الدين محمد بن قرقماس بن عبد الله الحنفي المصري (ت ٨٨٢هـ)^(٦).
- ١٧ - «تلخيص - مختصر - اختصار أنوار التنزيل» لشمس الدين محمد بن محمد بن علي البليسي القاهري الشافعي المعروف بابن العماد (ت ٨٨٧هـ)^(٧).

- (١) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر تفسير البغوي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).
- (٢) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصرات ابن كثير، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).
- (٣) انظر: الفهرس الشامل: ٥٠٦/١، ٧٥٦/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٧٢/٢.
- (٤) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر تفسير البغوي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).
- (٥) اختصر فيه المؤلف كتابه «فتح الرحمن في تفسير القرآن» بنفسه، وهو مخطوط أيضاً، انظر: الفهرس الشامل: ٤٩٧/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٠٢١/٢.
- (٦) انظر: الفهرس الشامل: ٤٩٧/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٢٨٦/٣.
- (٧) سيأتي ذكره في صدر الكلام على كتاب مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

- ١٨ - «الوجيز»^(١) لمجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي الحنبلي (ت ٩٢٨هـ)^(٢).
- ١٩ - «تفسير القرآن - مختصر تفسير المدارك للنسفي» لأبي عبد الله صديق بن عمر الهروي الماتريدي (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)^(٣).
- ٢٠ - «ملخص تفسير كشف الأسرار للصفدي»^(٤) لأبي بكر نصت بن عبد الله الرومي الحنفي (ت ١٢٠٨هـ)^(٥).
- ٢١ - «مختصر الخازن في تفسير القرآن العظيم» لمحمد عكاشة بن عبد الرحمن الشرقاوي (كان حياً سنة ١٢٦٧هـ)^(٦).
- ٢٢ - «الجواهر الأصيل المختصر من معالم التنزيل» لعبد الله بن عبد الولي بن محمد الوزد (كان حياً: ١٢٧٣هـ)^(٧).
- ٢٣ - «مختصر جليل من كتاب معالم التنزيل - مختصر معالم

(١) اختصر فيه المؤلف كتابه «فتح الرحمن في تفسير القرآن» بنفسه، وهو مخطوط أيضاً، انظر: الفهرس الشامل: ٥٥٦/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٠٢١/٢، وحقق في رسائل جامعية.

(٢) انظر: آثار الحنابلة في علوم القرآن للدكتور الفينسان: ص ١٥٨، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٣٣٢/٣.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ١٩٩/٧، الفهرس الشامل: ٧٣٥/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٤٦٦/١.

(٤) كتاب «كشف الأسرار وهتك الأسرار في تفسير القرآن» لجمال الدين يوسف بن هلال الصفدي (ت ٦٩٦هـ) مخطوط، انظر: الفهرس الشامل: ٣٤٦/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٠٢/٢.

(٥) انظر: الفهرس الشامل: ٧٧٧/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٢٥٥/٣.

(٦) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر الخازن، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

(٧) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر تفسير البغوي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

التنزيل» لنور الدين أبي عبد الله السيد محمد نوري بن جرجيس بن عبد الرحمن القارئ (ت ١٣٠٥هـ)^(١).

٢٤ - «تحرير التحرير في اختصار تفسير الإمام ابن جرير» لمحمد الطيب بن إسحاق بن الزبير بن محمد الأنصاري المدني التنبكتي المالكي (ت ١٣٦٣هـ)^(٢).

٢٥ - «مختصر تفسير الطبري» لخالد بن عبد الرحمن العك (ت ١٤١٣هـ)^(٣).

٢٦ - «تفسير ابن كثير تهذيب وترتيب» للدكتور صلاح الخالدي^(٤).

٢٧ - «تلخيص أنوار التنزيل» لإمام الدين أبي زيد الدؤاني (ت؟)^(٥).

٢٨ - «مختصر تفسير الثعلبي» أبي محمد بهزاد بن علي (ت؟)^(٦).

٢٩ - «ملخص مفاتيح الغيب» لمحمد بن القاضي أيائلوغ «بابا ثلوع» (ت؟)^(٧).

٣٠ - «مختصر الكشف والبيان للثعلبي» لمجهول - لعلة: الحسين بن أبي بكر القوصي الشافعي (ت ٦٨٢هـ)^(٨) - .

-
- (١) سيأتي ذكره في الموضوع المذكور في الهامش السابق.
 (٢) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصرات الطبري، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).
 (٣) سيأتي ذكره في الموضوع المذكور في الهامش السابق.
 (٤) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصرات ابن كثير، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).
 (٥) انظر: الفهرس الشامل: ٨٥٦/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٦٩/٢.
 (٦) انظر: الفهرس الشامل: ٨٤٤/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٦٩/٣.
 (٧) سيأتي ذكره في صدر الكلام على كتاب تهذيب التفسير الكبير للرازي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).
 (٨) انظر: الفهرس الشامل: ٩٤٤/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٣٧٦/٣.

٣١ - «تلخيص معالم التنزيل للبغوي» لمؤلف مجهول^(١).

٣٢ - «مختصر لباب التأويل» لمؤلف مجهول^(٢).

ثانياً: التفاسير المختصرة ابتداءً:

١ - «الصراط المستقيم في تبيان القرآن الكريم» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الكازروني الحنفي (ت ٧٨٥هـ)^(٣).

٢ - «نزيل التنزيل وأسرار التأويل في التفسير - تنزيل التنزيل» لمحيي الدين محمد بن محمود المنشي الرومي الحنفي (ت ١٠٠١هـ)^(٤).

٣ - «تفسير القرآن» لمحمد بشير بن محمد هلال بن محمد الألاجاتي الحلبي الغزي (ت ١٣٣٩هـ)^(٥).

٤ - «التفسير الواضح على نهج السلف الصالح» لمحمد نسيب الرفاعي (ت ١٤١٣هـ)^(٦).



(١) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر تفسير البغوي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٢) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر الخازن، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

(٣) انظر: الفهرس الشامل: ٥٤٩/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٩٦٥/٢.

(٤) انظر: الفهرس الشامل: ٦٥٣/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٢٩١/٣.

(٥) انظر: الأعلام للزركلي: ٥٣/٦، معجم المفسرين لنويهض: ٥٠٠/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٤٥٢/١.

(٦) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٥٥/٢.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

التفاسير المفقودة

الحكم على كتاب بأنه مفقود ليس حكماً قطعياً، وإنما هو حكم ظني؛ بحسب معلومات الباحث، وربما كان التعبير عن هذا النوع من الكتب، بأنه (في حكم المفقود) أقرب إلى الدقة لعدم الجزم بذلك. على أن الأمر لا يعدو أن يكون مصطلحاً تواضع عليه الباحثون، يدل على أن الكتاب لم يطبع، وليس له ذكر في فهارس المخطوطات.

هذا، وقد ذكرت في صدر مسرد التفاسير المخطوطة - في المبحث السابق (الثاني) - كيفية الحكم على مثل هذه التفاسير بأنها مختصرة، مع عدم الاطلاع عليها، وقد أخذت بتلك الكيفية أيضاً هنا.

وكما اكتفيت هناك - لثلا تتضخم الحواشي - بالإحالة على كتابين اثنين جامعين سبق ذكرهما - فيما ليس من الكتب التي سيأتي ذكرها في الأبواب الآتية من الرسالة - فلإني سأكتفي هنا بالإحالة على أحدهما وهو (فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم - الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف) فقط؛ لأن فيه جمعا للمصادر التي ذكرت الكتاب، سواء من كتب التراجم، أو فهارس الكتب، أو مناهج المفسرين، أو غيرها.

أولاً: التفاسير المختصرة من غيرها:

١ - «مختصر تفسير بقي بن مخلد»^(١) لأبي محمد عبد الله بن

(١) تفسير بقي بن مخلد: أبي عبد الرحمن الأندلسي الحافظ (ت ٢٧٦هـ)، توجد منه =

- محمد بن حسن الكلاعي المالكي المعروف بابن أبي ربيع (ت ٣١٨هـ)^(١).
- ٢ - «مختصر تفسير البلخي»^(٢) لأبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي البغدادي المالكي (ت ٣٦٧هـ)^(٣).
- ٣ - «مختصر تفسير الجياني»^(٤) لأبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي البغدادي المالكي (ت ٣٦٧هـ)^(٥).
- ٤ - «اختصار تفسير القرآن للطبري» لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن أيوب الأموي الذهبي القرطبي (من علماء القرن الرابع)^(٦).
- ٥ - «مختصر تفسير القرآن ليحيى بن سلام» لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن القنازعي القرطبي الأنصاري المالكي (ت ٤١٣هـ)^(٧).
- ٧ - «اختصار تفسير القرآن للطبري» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف الطبري الكناني (ت ٤٥٤هـ)^(٨).

= أوراق قليلة مخطوطة، انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣٩٤/١.

- (١) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٦٨/٣.
- (٢) لم أظف على تعيين تفسير البلخي هذا (الأصل) لكن يحتمل أن يكون المراد به إما: تفسير مقاتل بن سليمان البلخي (ت ١٥٠هـ) وهو مطبوع، وإما تفسير محمد بن أبان البلخي (ت ٢٤٤هـ) وهو في حكم المفقود، انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣٩٥/١.
- (٣) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٦٩/٣.
- (٤) لم أظف على تعيين الجياني هذا ولا تفسيره، وانظر: المرجع الآتي.
- (٥) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٦٩/٣.
- (٦) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصرات الطبري، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).
- (٧) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر تفسير يحيى بن سلام، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).
- (٨) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصرات الطبري، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

- ٧ - «مختصر تفسير الطبري» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المرّي، المعروف بابن اللجالش (ت ٤٩٠هـ)^(١).
- ٨ - «مختصر تفسير ابن عطية» لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطائي الأندلسي (ت ٦٢٠هـ)^(٢).
- ٩ - «مختصر تفسير الزمخشري» لأبي عبد الله محمد بن علي بن العابد الأنصاري الأندلسي (ت ٦٦٢هـ)^(٣).
- ١٠ - «مختصر تفسير البغوي» لتاج الدين أبي طالب علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله البغدادي المعروف بابن السّاعي (ت ٦٧٤هـ)^(٤).
- ١١ - «مختصر الكشف والبيان في تفسير القرآن للثعلبي» للحسين بن أبي بكر بن عياض القوصي الشافعي المعروف بالمعين (ت ٦٨٢هـ)^(٥).
- ١٢ - «مختصر الراشف في زلال الكاشف - مختصر الرشاف من زلال الكشاف» لبدر الدين محمد بن أيوب بن عبد القاهر التاذفي الحلبي الحنفي (ت ٧٠٥هـ)^(٦).
- ١٣ - «مختصر الكشاف» لمحمد بن محمد بن علي الكاشغري اليميني الشافعي (ت ٧٠٥هـ)^(٧).
- ١٤ - «نفحات الطيب في اختصار تفسير ابن الخطيب» لمحمد بن

(١) سيأتي ذكره في الموضوع المذكور في الهامش السابق.

(٢) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٦٧/٣.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١١٧٠/٣.

(٤) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر تفسير البغوي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٥) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٧٦/٣.

(٦) انظر: المرجع السابق: ١١٧٣/٣.

(٧) انظر: المرجع السابق: ١١٧٥/٣.

- محمد بن عبد النور الحميري التونسي المالكي (كان حياً سنة ٧٢٦هـ)^(١).
- ١٥ - «تحفة اللبيب في اختصار ابن الخطيب» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد القفصي المالكي (ت ٧٣٦هـ)^(٢).
- ١٦ - «مختصر تفسير الطبري» لعلاء الدين أبي المحاسن علي بن عثمان بن محاسن الدمشقي الشافعي (ت ٧٣٩هـ)^(٣).
- ١٧ - «الإقليد مختصر الكشاف» لسراج الدين أبي حفص عمر بن عبد الرحمن بن عمر الفارسي القزويني (ت ٧٤٥هـ)^(٤).
- ١٨ - «اختصار تفسير الرسعني»^(٥) لجمال الدين أبي أحمد عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل بن الحصري الحنبلي (ت ٧٦٥هـ)^(٦).
- ١٩ - «مختصر - تلخيص تفسير ابن كثير» لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن محمد اليونيني البعلي الحنبلي، المعروف بابن اليونانية (ت ٧٩٣هـ)^(٧).
- ٢٠ - «مختصر تفسير القرطبي» لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)^(٨).

- (١) سيأتي ذكره في صدر الكلام على كتاب تهذيب التفسير الكبير للرازي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).
- (٢) سيأتي ذكره في الموضوع المذكور في الهامش السابق.
- (٣) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٧٠/٣.
- (٤) انظر: المرجع السابق: ٦٤/١.
- (٥) تفسير الرسعني: عز الدين أبي محمد عبد الرزاق بن رزق الله بن أبي بكر الرسعني (ت ٦٦١هـ) اسمه «رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز»، وقد طبع الموجود منه كاملاً قريباً - والموجود منه ناقص من أوله -.
- (٦) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣١/١.
- (٧) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصرات ابن كثير، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).
- (٨) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر القرطبي، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

- ٢١ - «لبُّ الزاد»^(١) لأحمد بن عمر بن أحمد الشاذلي الأنصاري الشافعي (ت ٨٣٢هـ)^(٢).
- ٢٢ - «مختصر - اختصار تفسير البيضاوي» لكamal الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عليّ القاهري الشافعي، المعروف بابن إمام الكاملية (ت ٨٧٤هـ)^(٣).
- ٢٣ - «مختصر مدارك التنزيل للنسفي» لزين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد العيني الحنفي (ت ٨٩٣هـ)^(٤).
- ٢٤ - «المنتقى من تفسير ابن أبي حاتم» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٥).
- ٢٥ - «المنتقى من تفسير الفريابي» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٦).
- ٢٦ - «مختصر تفسير المدارك»^(٧) لطاهر بن يوسف بن ركن الدين الباتري السندي (ت ١٠٠٤هـ)^(٨).
- ٢٧ - «اختصار تفسير ابن عادل»^(٩) لمحمد الحجّيج الأندلسي

(١) وهو اختصار لتفسير «زاد المسير» لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وهو مطبوع مشهور.

(٢) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣/١١٢٤.

(٣) سيأتي ذكره في صدر الكلام على كتاب مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٤) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣/١١٧٧.

(٥) انظر: المرجع السابق: ٣/١٢٦٦.

(٦) انظر: المرجع السابق: ٣/١٢٦٧.

(٧) تفسير المدارك هو «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» لحافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ).

(٨) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣/١١٧١.

(٩) تفسير ابن عادل: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت بعد ٨٨٠هـ) اسمه «اللباب في علوم الكتاب»، وهو مطبوع.

التونسي (ت ١١٠٨هـ) (١).

٢٨ - «اختصار الكشاف» لمحمد بن عبد الله بو عبدلي الرجراجي المراكشي (١٠٢٢هـ) (٢).

٢٩ - «تلخيص التفسير» (٣) لمحمد بن أحمد الشامي (٤) (٤).

٣٠ - «مختصر تفسير الماوردي» لأبي الفيض محمد بن علي بن عبد الله الحلبي (٥) (٥).

ثانياً: التفاسير المختصرة ابتداءً:

١ - «التفسير الصغير» لأبي الحسن علي بن عبد الله بن أحمد النيسابوري المعروف بابن أبي الطيب (ت ٤٥٨هـ) (٦).

٢ - «تيسير البيان في علم القرآن» لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الحنبلي المعروف بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) (٧).

٣ - «التفسير الصغير» لشرف الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد المرسي النحوي (ت ٦٥٥هـ) (٨).

(١) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣١/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٣٣/١.

(٣) وهو تلخيص للتفسير الكبير للكواشي (ت ٦٨٠) المسمى «تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر» وهو مخطوط، انظر: الفهرس الشامل: ٢٧٥/١، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٤١/١، وحقق بعضه في رسالة جامعية.

(٤) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٧٠/٢.

(٥) سيأتي ذكره في صدر الكلام على مختصر تفسير الماوردي، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٦) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣٦٢/١، علماً أن للمؤلف نفسه «التفسير الأوسط»، و«التفسير الكبير»، وكلاهما مفقودان، انظر: المرجع السابق: ١/٢٤١، ٥٣٢.

(٧) انظر: المرجع السابق: ٥٨٤/٢.

(٨) انظر: المرجع السابق: ٣٦٢/١، علماً أن للمؤلف نفسه «التفسير الأوسط - مفقود»، =

- ٤ - «مختصر في تفسير القرآن» لعلم الدين عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري الضرير المعروف بابن بنت العراقي (ت ٧٠٤هـ)^(١).
- ٥ - «تفسير القرآن الكريم على نهج الجلالين» لجلال الدين نعمة الله بن عطاء الله النارفولي الفيروزبوري (ت ١٠٧٢هـ)^(٢).
- ٦ - «الجامع الصغير في التفسير - التفسير الصغير» لرستم بن علي بن علي أصغر القنوجي الهندي الحنفي (ت ١١٧٨هـ)^(٣).



= و«التفسير الكبير - ري الظمآن في تفسير القرآن - مخطوط»، انظر: المرجع السابق: ١/٢٤١، ٣/٩٠٨.

(١) انظر: المرجع السابق: ٣/١١٧٠.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/٥٠٨.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٢/٥٩٩.

أَلْفَصْلُ الثَّالِثُ

طرق الاختصار

في التفاسير المختصرة

طرق الاختصار في التفاسير المختصرة

المراد بطرق الاختصار (وجوه الاختصار): الأساليب والإجراءات العملية، التي يتمكّن من يريد الاختصار تحقيق ذلك، من خلال سلوكها والعمل بها وتطبيقها، والنظر في الطرق الأربعة - الآتي تفصيلها في مباحث هذا الفصل - يبين بشكل ظاهر عن المراد بها، أكثر من مجرد الكلام النظري.

وسيكون الكلام في هذا الفصل عن أربعة طرق للاختصار، وهي أوضح الطرق، وأكثرها استعمالاً، وربما يوجد غيرها. وعليه، فإن مباحث هذا الفصل ستكون أربعة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: اعتماد طريقة الشرح الممزوج.
- المبحث الثاني: متانة العبارة ودقّتها.
- المبحث الثالث: الاقتصار على أهمّ المعلومات.
- المبحث الرابع: استعمال الاختصارات والرموز.



المبحث الأول

اعتماد طريقة الشرح الممزوج

السؤال الذي ربما يتبادر إلى الذهن: كيف يكون اعتماد طريقة من طرق الشرح أسلوبًا من أساليب الاختصار؟ مع أن الشرح والاختصار متقابلان!

والجواب على ذلك: أن التفسير - ومنه التفسير المختصر - نوع من أنواع الشرح؛ لأنه شرحٌ وبيان للقرآن الكريم - كما سبق في تعريفه -؛ لكن اصطلاح على تسميته بالتفسير، ولا يُقال له (شرح) كشروح بقية الكتب؛ لأن كتاب الله ليس كبقية الكتب.

هذا وقد سلك العلماء في شروحهم للكتب عدّة طرق، منها ما يسمّى بطريقة (الشرح الممزوج)^(١).

والمراد بالشرح الممزوج^(٢): هو الذي تمزج فيه عبارة الشرح بالمتن، حتى يكونا عبارة واحدة منسبكة؛ لا يُميّز بينهما إلا بصناعة فنيّة. وهو مأخوذ من المزج، وهو - في اللغة - خلط الشيء بغيره^(٣)؛ لأن عبارة المتن اختلطت بالشرح؛ فلا يمكن التمييز بينهما إلا بمميّز. والمراد بالشرح - هنا - التفسير، وبالمتن: القرآن الكريم.

(١) انظر في ذكر تلك الطرق: كشف الظنون: ٣٧/١، المناهج والأطر التأليفية للصباغ: ٣٦، جامع الشروح والحواشي للحبشي: ٩/١، المدخل إلى علم المختصرات للشمراني: ص ١٨٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة: ص ٩٨٣، المعجم الوسيط: ٨٦٦/٢.

ومن المميزات لعبارة المتن عن الشرح - في هذه الطريقة -^(١):

١ - الرمز للمتن بحرف الميم، وللشرح بحرف الشين.

٢ - وضع خط فوق المتن.

٣ - وضع المتن بين قوسين.

٤ - تمييز عبارة المتن بلون مغاير، إما أحمر، أو أسود ثقيل.

وقد اعتمد هذه الطريقة في الاختصار عدد غير قليل من أصحاب التفاسير المختصرة بنوعيتها (المختصرة من غيرها - المختصرة ابتداءً)، لكن من أشهرهم: الجلالان في تفسيرهما، وقد نصَّ السيوطي على ذلك في وصفه للجزء الذي فسَّره الجلال المحلِّي قبله بأنه: «ممزوج محرَّر في غاية الحسن»^(٢).

وقد اعتمد هذه الطريقة من رام الاختصار في التفسير؛ لما فيها من إيجاز العبارة، وتقليل ألفاظ التفسير، وفيها تظهر براعة الشارح، وقدرته على تصريف الكلام^(٣).

إلا أن استعمال هذه الطريقة يحتاج إلى حذر شديد؛ لأنه ليس بمأمون عن الخَلْطِ والغَلْطِ - كما قال صاحب «كشف الظنون»^(٤) -.

ومما وقفت عليه من ذلك في التفاسير المختصرة، ما سيأتي ذكره - عند الكلام على تفسير الجلالين - من قيام بعض ناشريه بكتابة نصَّ القرآن الكريم - الممزوج مع التفسير - برواية حفص عن عاصم - المحفوظة في الحاسب -، مع أن الجلالين لا يفسران على تلك الرواية،

(١) انظر في ذكر هذا المميزات: كشف الظنون: ٣٧/١، جامع الشروح والحواشي

للحبيشي: ١٠/١، المدخل إلى علم المختصرات للشمراي: ص ١٨٣.

(٢) حسن المحاضرة: ٤٤٠/١.

(٣) انظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠/١.

(٤) ٣٧/١، وانظر: المدخل إلى علم المختصرات للشمراي: ص ١٨٤.

فيقع بسبب ذلك عدم صحة عبارة التفسير الممزوجة مع نص تلك الرواية، وعدم امتزاجها معها امتزاجاً صحيحاً ومتفقاً.



المَبْحَثُ الثَّانِي

متانة العبارة ودقتها

المراد بمتانة العبارة ودقتها: أنها تشبه عبارة المتون العلمية، التي تكون عبارتها وألفاظها - غالبًا - دقيقة جدًا، بحيث تحمل الألفاظ القليلة معاني كثيرة، ولذلك فإنه يُعنى بصياغتها عناية فائقة^(١).

وأشهر مثال على ذلك في التفاسير المختصرة «تفسير الجلالين»؛ حيث إن ألفاظه قليلة جدًا؛ إذ إن حروفه تساوي حروف القرآن إلى سورة المزمّل، ومن المدثر يزيد التفسير على القرآن - وذلك بحسب بعض علماء اليمن الذي قام بعدّ حروفهما^(٢)، مع أنه مليء بالمعلومات الكثيرة المتنوّعة - كما سيأتي تفصيله عند الكلام عليه^(٣) -.

ويكثر استعمال هذه الطريقة في الاختصار عند أصحاب التفاسير المختصرة ابتداءً، أكثر منها عند أصحاب التفاسير المختصرة من غيرها؛ لأن الأولى تكون أخصر من الثانية - غالبًا، ولأن مؤلفي التفاسير المختصرة من غيرها يلتزمون عبارة مؤلفي أصولها - غالبًا - وهي عبارة مبسّطة.

ويحسن ذكر نصوص ثلاثة من مؤلفي التفاسير المختصرة، تدلُّ

(١) انظر: المدخل الفقهي العام للزرقا: ٢١٢/١، مقالات منتخبة للدكتور الأسعد: ص ٤٣٠، وانظر أيضًا ما سبق في تعريف المتن، في آخر المبحث الأول من الفصل الأول.

(٢) انظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١.

(٣) في المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الثالث.

نصوصهم تلك على استعمالهم للعبارة المتينة؛ لتحقيق الاختصار. وأولها قول الواحدي في مقدمة «الوجيز»: «إلى إيجاز كتاب في التفسير، يقرب على مَنْ تناوله، ويسهل على مَنْ تأمله، من أوجز ما عمل في بابه، وأعظمه فائدة على متحفظيه وطلابه»^(١).

وثانيها قول معين الدين الإيجي في مقدمة «جامع البيان في تفسير القرآن»: «وقلما تجد آية إلا وقد رمزت في تفسيرها، إلى دفع إشكال أو إلى تحقيق مقال بعبارة وجيزة، أو أومات إليه بإشارة لطيفة دقيقة»^(٢).

وأخرها قول السيوطي في مقدمة تكملته «لتفسير الجلالين»: «بتتمة على نمطه، من ذكر ما يفهم به كلام الله تعالى، والاعتماد على أرجح الأقوال، وإعراب ما يحتاج إليه، وتنبيه على القراءات المختلفة المشهورة، على وجه لطيف، وتعبير وجيز»^(٣).

إلا أن استعمال العبارة المتينة، وشدة اختصارها، ينطوي على بعض المحاذير، منها:

- ١ - صعوبة العبارة غالبًا، بل قد يصل في بعضها إلى حد الإلغاز.
- ٢ - تغليب الصناعة اللفظية في إيجاز العبارة - أحيانًا - على حساب المقصود الأصل من تأليف ذلك التفسير، وهو بيان معنى كلام الله تعالى وإيضاحه.
- ٣ - احتياج هذا النوع من المؤلفات إلى شرح يبين المراد بعباراتها، ويفضّل ما تنطوي عليه من إشارات لطيفة، ودلالات بعيدة.

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٨٧/١.

(٢) جامع البيان للإيجي، تحقيق صلاح الدين مقبول: ص ٣٤.

(٣) تفسير الجلالين الميسر: ص ٢.

المَبَحْثُ الثَّالِثُ

الاقتصار على أهم المعلومات

هذا مقصد من مقاصد الاختصار، وطريقة من طرق تحقيقه في الوقت نفسه.

ويتجلى تطبيق هذه الطريقة عند أصحاب التفاسير المختصرة من غيرها، إذ يكون أبرز ما يقوم عليه الاختصار: حذف ما يرى أنه يمكن الاستغناء عنه، والإبقاء على المعلومات المهمة فقط.

ولا يخفى أن تحديد المعلومات المهمة من غيرها، من الأمور الاجتهادية، التي تتعدّد فيها الآراء، وتختلف وجهات النظر، إلا أن الأصل العام في ذلك، يمكن أن يعود - بحسب نوع التفسير المختصر - إلى واحد من أمرين:

١ - في التفاسير المختصرة من غيرها: ينبغي مراعاة مقاصد صاحب الكتاب الأصل، وعدم الإخلال بشيء منها؛ لأن الإخلال بتلك المقاصد يخلي الكتاب من ميزاته^(١).

٢ - في التفاسير المختصرة ابتداءً: ينبغي الاهتمام بالمعلومات التي لها أثر مباشر في بيان القرآن، وترك ما عداها أو التقليل منه ما أمكن.

ويمكن التمثيل لتطبيقات هذه الطريقة، من خلال ما ذكره أو قام به مؤلفو التفاسير المختصرة - بنوعها - فيما يأتي:

(١) انظر: الاختصار في التفسير للعمري: ص ٥٥.

- ١ - الاقتصار على أحد الأقوال المتعددة، أو أرجحها، أو أبرزها.
- ٢ - الاكتفاء بالروايات الصحيحة - في الأحاديث أو أسباب النزول أو القصص - دون الضعيفة أو الباطلة.
- ٣ - الاكتفاء من الأقوال أو الروايات المتكررة أو المتقاربة بأحدها، أو أجمعها.
- ٤ - ذكر متن الرواية مع الإشارة إلى مصدرها ودرجتها، دون سياق سندها بأكمله، أو التفصيل في بيان درجتها، ونحو ذلك.
- ٥ - بيان ما ذكر صريحًا في الآية من الأحكام الفقهية، دون خوض في تفصيلات تلك الأحكام، وأدلتها، ومناقشاتها، أو ذكر ما وراء ذلك من المسائل المتعلقة بها مما ليس له صلة ظاهرة بالآية.
- ٦ - الاكتفاء من جانب اللغة والإعراب، بما يفيد في بيان المعنى، دون الخوض فيما وراء ذلك من تفصيلات.
- ٧ - الاقتصار على بيان المعنى على قراءة واحدة، أو ذكر القراءات الأخرى التي تتضمن معنى جديدًا، أما مجرد الاختلاف في الأداء فلا يذكر.



المَبْحَثُ الرَّابِعُ

استعمال الاختصارات والرموز

الاختصارات والرموز نوع من الاصطلاحات التي يستعملها بعض المؤلفين للدلالة على معانٍ أو ألفاظ يكثر دورانها في كتبهم^(١).

لذلك فإنه لا يمكن فهم المراد منها - غالبًا - إلا ببيان ذلك من قبل المؤلف نفسه، وأكثر ما يكون ذلك في مقدمة الكتاب.

وفائدة الاختصارات والرموز في تحقيق الاختصار ظاهرة، لكنها خلاف الأصل؛ فلا يُلجأ إليها إلا عند الحاجة؛ ولذلك جاء استعمالها في التفاسير المختصرة محدودًا.

ومن الأمثلة التي وقفت عليها للاختصارات والرموز - مما ذكره أصحاب التفاسير المختصرة - ما يأتي:

﴿١﴾ ما ذكره معين الدين الإيجي في مقدمة كتابه «جامع البيان في تفسير القرآن» بقوله: «وكلُّ معنى ذكرنا فيه بصيغة (أو) فما هو إلا للسلف، وما ذكرنا به (قيل) فأكثره من مخترعات المتأخرين، ما ظفرنا فيه بنقل»^(٢).

وقد استعمل (الغزنوي) - صاحب الحاشية على هذا الكتاب -^(٣)

(١) انظر: البحث العلمي للدكتور عبد العزيز الربيع: ٢٨٥/١.

(٢) جامع البيان للإيجي، تحقيق صلاح الدين مقبول: ص ٣٣.

(٣) ستأتي ترجمته التعريف بحاشيته، عند الكلام على الكتاب الأصل، في الفصل الأول من الباب الثالث.

في حاشيته، عددًا من الاختصارات لأسماء مصادره في تلك الحواشي، لكنه لم يبيّن المراد بها.

﴿٢٢﴾ اصطلاح عدد من المختصرين المتأخرين على أن ما زادوه هم على الكتاب الأصل، فإنهم يجعلونه بين معكوفين هكذا [].

﴿٢٣﴾ أوسع من رأيته استعمالًا للرموز - من أصحاب التفاسير المختصرة - الدكتور حكمت بشير ياسين، في كتابه «التفسير المختصر الصحيح» حيث ذكر في الصفحة التي تلي المقدمة^(١) قائمة بالرموز والمصطلحات التي استعملها في أثناء الكتاب، وتحتوي (٤٢ رمزًا) مع تفسيرها.

وسياتي - عند الكلام على هذا التفسير^(٢) - مناقشة الإكثار من هذه الرموز إلى هذا الحد، وبيان ما ينطوي عليه من إشكالات.



(١) انظر: التفسير المختصر الصحيح للدكتور حكمت بشير: ص ٧.

(٢) في آخر الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

الفصل الرابع

ظواهر في التفاسير المختصرة

ظواهر في التفاسير المختصرة

إن الناظر في التفاسير المختصرة بنوعيتها (المختصرة من غيرها - المختصرة ابتداءً) سيلحظ وجود بعض الظواهر في تلك التفاسير، وهي ظواهر عديدة، لكنني سأكتفي - في هذا الفصل - بذكر أبرز تلك الظواهر؛ لأن ما عداها أقلّ ظهورًا وأمثلة منها، خصوصًا وأنه ستأتي الإشارة إلى كلِّ منها في موضعه المناسب من هذه الرسالة.

وعليه، فإن مباحث هذا الفصل ستكون أربعة مباحث على النحو

الآتي:

- المبحث الأول: طباعاتها على هوامش المصحف.
- المبحث الثاني: اختصار عدّة تفاسير من قبيل مختصر واحد.
- المبحث الثالث: تعدّد المؤلفين لبعض التفاسير المختصرة.
- المبحث الرابع: خدمة المختصر للتفسير الأصل.



الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

طباعاتها على هوامش المصحف

قبل الدخول في الكلام على هذه الظاهرة، يحسن الوقوف قليلاً عند مصطلحي (الهامش) و(الحاشية).

أولاً: الهامش:

جاء في القاموس المحيط: «الهامش: حاشية الكتاب (مولد)»^(١)،^(٢).

وفي شرحه: «يقال: كتب على هامشه، وعلى الهامش، وعلى الطَّرَّة»^(٣).

وفي المعجم الوسيط: «همَّش الكتاب: علَّق على هامشه ما يعنُّ له (مولد)»^(٤).

ثانياً: الحاشية:

جاء في المعجم الوسيط: «حشَّى الكتاب: جعل له حاشية (مولد)»^(٥)، وفيه: «الحاشية: ما علق على الكتاب من زيادات وإيضاح،

(١) المولَّد: هو اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية، انظر: المعجم الوسيط: ١٦/١ (المقدمة).

(٢) القاموس المحيط للفيروزآبادي: ص ٧٨٨، وانظر: المعجم الوسيط: ٩٩٤/٢.

(٣) شرح القاموس للزبيدي: ٣٦٨/٤. (٤) المعجم الوسيط: ٩٩٤/٢.

(٥) المرجع السابق: ١٧٧/١.

جمعه: حواشي^(١).

- هل بينهما فرق؟

ذهب بعض الباحثين إلى التفريق بينهما واختلفوا في الفرق، وذهب آخرون إلى عدم التفريق، وهو ظاهر ما سبق نقله عن المعاجم، والمسألة تعود إلى كونها أمر اصطلاحي، ولا مشاحة في الاصطلاح^(٢).

وبعد، فإنه لما انتشرت الطباعة العربية في العصور الحديثة، أدخل بعض المؤلفين وأصحاب المطابع، استحسنات في طرق طباعة الكتاب العربي.

فمن ذلك: طباعة التفاسير المختصرة على هوامش المصحف، وقد كان صاحب المبادرة في إخراج هذه الفكرة - تحديداً - و(مبتكرها) هو الأستاذ محمد فريد وجدي (ت ١٣٧٣هـ)^(٣) حين أصدر تفسيره المختصر (المصحف المفسر)، عام (١٣٤٤هـ)، وذلك بحسب ما ذكره الدكتور محمد رجب البيومي - كما سيأتي -.

ومما يدلُّ على معاناة نضوج الفكرة، وصعوبة إخراجها لأول مرّة، ما قاله فريد وجدي في مقدمة كتابه عن ذلك، في قوله: «فإني حوالي سنة (١٣٢٣هـ) حاولت أن أقرأ القرآن قراءة تدبّر وفهم، كما أمر به موحيه ﷺ، فأعوزني أن أجد من التفاسير ما يبلغني أمنيّتي من أقرب الطرق وأسهلها... فأخذت أضع تفسيراً لِنفسي، وشرعت أكتبه على هامش مصحف؛ لأتخذة عمدة في تلاواتي للكلام الكريم، وقبل أن أتّمّه أدركت أن هذا العمل هو طلبه كلُّ تالٍ للقرآن العظيم، فرأيت أن أُتمّ

(١) المعجم الوسيط: ١/١٧٧.

(٢) انظر: البحث العلمي للدكتور عبد العزيز الربيع: ١/٢٦٢ - ٢٦٣.

(٣) ستأتي ترجمته والتعريف بتفسيره، في الفصل الثاني من الباب الثالث، وهو الفصل الأخير في هذه الرسالة.

ذلك التفسير وأطبعه ليعمَّ انتشاره»^(١).

«ثم إنني رأيت - تميمًا للفائدة - أن أجعله على شكل المصاحف العادية، فاستكتبته باليد، وطبعته بالحجر على ورق نباتي^(٢)، وجعلت تفسير كل صحيفة في ذيلها؛ ليسهل الرجوع إلى معنى أي لفظ أو أية آية في حالة التلاوة، والحمد لله أولاً وآخراً»^(٣).

ثم قال: «غير أن الاستقبال الحسن الذي استقبلت به الأمة هذا التفسير؛ حَمَلْنَا على أن نزيده إتقانًا، فرأينا أن نكلّف أحد الحفّارين المشهورين بأخذ صورة من أجمل المصاحف العثمانية خطًا بالزنكوغراف - على ما في ذلك من بذل نفقات طائلة - وأن يُحيط كل صحيفة بتفسيرها من جهاتها الثلاث، بحيث لا يخرج تفسير كل صفحة عنها بقدر الإمكان»^(٤).

ثم قال: «وقصدنا من ذلك أن يكون خط هذا التفسير بالغًا الغاية من الجودة، وأن يجيء طبعه نظيفًا إلى أقصى حدّ تبلغه صناعة الطبع، ولم نجد في كل ما بذلناه من النفقات، وما تكبدناه من المتاعب في إبراز هذا العمل على هذه الصورة، ما يحملنا على الزهو بجهدنا؛ لأن كل جهد يبذل في خدمة الذكر الحكيم، ويتفق لمصلحة الأمة، يجب أن يُعتبر قليلًا في جنب الواجبات الكثيرة التي على كل فرد حيال الدين وحيال الجماعة»^(٥).

ثم قال: «وإنني لأرجو من وراء هذا الإتقان الكبير الذي أدخلته

(١) المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي (ط. مكتبة القاهرة): ص ٣ (من المقدمة).

(٢) علق الدكتور البيومي على ذلك فقال: أي ورق أصفر، وكانت كتب العلم حينئذٍ تطبع على هذا الورق.

(٣) المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي (ط. مكتبة القاهرة): ص ٣ (من المقدمة).

(٤) المرجع السابق: ص ٣ - ٤ (من المقدمة).

(٥) المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي: ص ٤ (من المقدمة).

على هذا التفسير أن يعمَّ انتشاره؛ فيشيع بهذه الوسيلة العلم بمعاني الكتاب العزيز^(١).

وقد علّق الدكتور البيومي على هذا الكلام بقوله: «وهذا الذي ابتكره الأستاذ وجدي صار سنّة لكتب التفسير التي طُبعت من بعده؛ كالجلالين والبيضاوي، وما ألفه المحدثون من بعده، ومَن سنَّ سنّة حسنة فله أجرها»^(٢).

وقد وقفت على (١٣ تفسيرًا) من التفاسير المختصرة - بنوعها - مما ستأتي دراسة مناهجها في البابين الثاني والثالث - من هذه الرسالة - تمّت طباعتها على هوامش المصحف.

فمن التفاسير المختصرة من غيرها - المذكورة في الباب الثاني - التسعة الآتية:

١ - «مختصر من تفسير الطبري» للتجيبى - في ثلاث طبعات من طبعاته الأربع ..

٢ - «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» لخالد العك.

٣ - «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» بإشراف صفى الرحمن المباركفوري.

٤ - «الدر النثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير» لمحمد بن موسى آل نصر.

٥ - «زبدة التفسير من فتح القدير» للدكتور محمد بن سليمان الأشقر - في طبعته القديمة والجديدة ..

٦ - «تفسير القرآن للعز بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي» في طبعته الثانية.

(١) المرجع السابق: ص ٤ (من المقدمة).

(٢) محمد فريد وجدي - الكاتب الإسلامي والمفكر الموسوعي للدكتور محمد رجب البيومي: ص ١٣٠ (حاشية رقم: ٣).

٧ - «مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل» للقاضي محمد أحمد كنعان.

٨ - «ريّ الغليل من محاسن التأويل - مختصر تفسير القاسمي» لصلاح الدين أرقه دان.

٩ - «التفسير المختصر الصحيح» للدكتور حكمت بشير ياسين.
ومن التفاسير المختصرة ابتداءً - المذكورة في الباب الثالث - الأربعة الآتية:

١ - «جامع البيان في تفسير القرآن» لمعين الدين الإيجي - في بعض طبعاته -.

٢ - «تفسير الجلالين» للمحلّي والسيوطي - في عدد من طبعاته -.
٣ - «التفسير الميسّر» الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٤ - «المصحف المفسّر» لمحمد فريد وجدي.
هذا عدا عدد من التفاسير التي ذكرت سردًا في آخر المبحث الثاني من الباب الثالث.

ثم إن هذه الظاهرة لم تقتصر على التفاسير المختصرة، بل تعدّتها إلى عدد من التفاسير المتوسطة، بل والطويلة (المبسوطة). ولا شكّ في أن طباعة التفسير على هامش المصحف فيه فوائد كثيرة لا تخفى، ولذلك فإن جمال الدين القاسمي^(١) مؤلف «محاسن التأويل» كان يتمنى لو أن المصاحف لا تُطبع إلا وعلى هامشها تفسير؛ فإن الغاية من التلاوة الفهم^(٢).

(١) ستأتي ترجمته والتعريف بتفسيره، عند الكلام على مختصره في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٢) ريّ الغليل من محاسن التأويل لصلاح الدين أرقه دان: مقدمة المؤلف.

ولأهمية ذلك، فإن بعض مؤلفي التفاسير المختصرة قد راعى أثناء تأليفه للتفسير أن يكون بالقدر الذي تتسع له حاشية المصحف، كما اشترط ذلك مَنْ أشرف على تأليف «التفسير الميسر» الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف^(١).

بل إن الدكتور محمد الأشقر قد حذف من مختصره «زبدة التفسير من فتح القدير» حين إعادة طباعته الطبعة الجديدة «على هامش مصحف المدينة» - حذف عبارات اقتضت حذفها محدودية المساحة المتاحة - كما قال في مقدمة تلك الطبعة الجديدة^(٢) - وذلك لأن عدد صفحات مصحف المدينة أقل من المصحف المصري الذي طبع الكتاب على هامشه في الطبعة القديمة، ولذلك فقد اضطرَّ المؤلف لمراعاة هذا التفاوت.

من جهة أخرى: فإن النظر إلى هذا الأثر الذي يحدثه مراعاة طباعة التفسير على هامش المصحف على التفسير نفسه؛ فإنه يمكن اعتبار ذلك جانباً سلبياً لهذه الطريقة.

ومن الجوانب السلبية - أيضاً - لهذه الطريقة: أن بعض التفاسير المطبوعة على هامش المصحف المكتوب برواية حفص عن عاصم، ألفها مؤلفوها أصلاً على رواية أخرى - غير رواية حفص - كما في تفسير الجلالين مثلاً^(٣) - فيحدث ارتباك لدى القارئ العامي إذا انتبه للاختلاف الموجود بين نص المصحف - الذي طُبع التفسير بهامشه - وبين نصوص الآيات المذكورة في أثناء التفسير. على أنه لا إشكال في الحقيقة عند مَنْ يعرف ذلك، ويمكن التنبيه على ذلك في الحاشية عند التي يكون

(١) انظر: التفسير الميسر الصادر عن المجمع: ص (ز) من المقدمة.

(٢) انظر: زيد التفسير بهامش مصحف المدينة للدكتور الأشقر (ط. دار النفائس): ص ٦ (تقديم الطبعة الجديدة).

(٣) انظر تفصيل هذا الأمر عند الكلام على تفسير الجلالين، في الفصل الأول من الباب الثالث.

التفسير فيها على قراءة أخرى، فيندفع الإشكال بذلك، والله أعلم.
وأخيرًا، فإن حسنات هذه الطريقة تربو على ما يمكن أن يكون فيها
من سلبيات، والعبرة بالغالب.



لِلْمَبْحَثِ الثَّانِي

اختصار عدّة تفاسير من قبل مختصر واحد

اشتهر بعض المؤلفين بكثرة اختصار الكتب، وبعضهم من الأعلام المشهورين - كالذهبي وابن حجر والسيوطي -، والغالب أنها تكون في علم أو علمين، من العلوم التي برز فيها ذلك العالم^(١).

أما في التفسير، فقد وقفت على ثمانية مؤلفين، قام كل منهم باختصار كتابين أو أكثر من كتب التفسير: واحد منهم متقدم - وهو السيوطي - والسبعة الباقون جميعهم معاصرون.

وهذا ذكر ما قام باختصاره كل منهم - مرتبين بحسب كثرة المطبوع منها سوى الأول والثاني لوفاتهما - على النحو الآتي:

﴿١﴾ جلال الدين السيوطي^(٢)، وهو من المكثرين من اختصار الكتب عموماً - كما سبق - أما في التفسير، فقد ألّف تكملة مختصرة لتفسير شيخه جلال الدين المحلي^(٣)، واشتهر باسم «تفسير الجلالين».

كما قام باختصار تفسيره الكبير «ترجمان القرآن» في كتابه «الدر المشور»^(٤).

(١) انظر: الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم للدكتور

الطناحي: ص ٢٠، اختصار الكتب بين التراكم والاجترار: لعبد الرحمن العقيل: ص ٥٣.

(٢) ستأتي ترجمته، عند الكلام على تفسير الجلالين، في الفصل الأول من الباب الثالث.

(٣) ستأتي ترجمته، في الموضوع المشار إليه في الهامش السابق.

(٤) انظر زيادة إيضاح لهذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الأخير (السادس)، من

فصول هذا الباب.

وأخيراً، فقد ذكر السيوطي - في الترجمة المستقلة لنفسه^(١) - عند سرده لمؤلفاته ثلاثة مختصرات^(٢):

١ - المنتقى من تفسير ابن أبي حاتم

٢ - المنتقى من تفسير الفريابي.

٣ - المنتقى من تفسير عبد الرزاق.

بل إن اختصار «تفسير الطبري» وتهذيبه كان من أمنيته^(٣).

﴿٢﴾ الشيخ عبد الجليل عيسى (ت ١٤٠١هـ)^(٤)، وله تفسيران

مختصران:

١ - تيسير القرآن الكريم للقراءة والفهم المستقيم = تيسير التفسير.

٢ - المصحف الميسر.

﴿٣﴾ محمد علي الصابوني^(٥)، وهو من المكثرين من التأليف في

التفسير وعلوم القرآن، إلا أن التفاسير المختصرة التي قام بتأليفها أربعة

كتب، ثلاثة اختصرها من كتب أخرى، والرابع ألفه ابتداءً، وهي:

١ - مختصر تفسير الطبري، ألفه بالاشتراك مع الدكتور صالح

رضا.

٢ - مختصر تفسير ابن كثير.

(١) وهو كتاب: التحدث بنعمة الله: ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) وقد جعلها ضمن القسم السادس - من مؤلفاته - وهي: المؤلفات التي لا يعتد بها؛ لأنها على طريقة البطالين الذين ليس لهم اعتناء إلا بالرواية المحضة، ألفها زمن السماع وطلب الإجازات، مع أنها مشتملة على فوائد بالنسبة إلى ما يكتبه الغير، انظر: التحدث بنعمة الله للسيوطي: ص ١٢٦.

(٣) انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٩٦.

(٤) ستأتي ترجمته عند ذكر كتابه، في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثالث.

(٥) ستأتي ترجمته، عند الكلام على مختصره لتفسير الطبري، في صدر الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

٣ - تنوير الأذهان من تفسير روح البيان لإسماعيل حقي البروسوي .

٤ - درة التفاسير - بهامش القرآن الكريم .

﴿٤٤﴾ القاضي محمد أحمد كنعان^(١)، وله ثلاثة مختصرات - اثنان كاملان والثالث غير كامل لعدم كمال أصله - كما أن له حاشية على «تفسير الجلالين» قام فيها، بتحقيقه، وشرحه، والتعليق عليه، وسماها «قرة العينين على تفسير الجلالين» .

أما مختصراته الثلاثة فهي:

١ - فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير .

٢ - مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل .

٣ - مختصر تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، بدأ باختصاره مؤلف الأصل ثم أتمّ اختصار الموجود منه زهير الشاويش بالاشتراك مع القاضي كنعان - وهو غير كامل لعدم كمال أصله - .

﴿٤٥﴾ محمد كريم راجح^(٢)، وقد اختصر كتابين هما:

١ - مختصر تفسير القرطبي .

٢ - مختصر تفسير ابن كثير .

﴿٤٦﴾ الدكتور صلاح الخالدي^(٣)، وهو من المكثرين من التأليف في التفسير وعلوم القرآن، أما التفاسير التي قام باختصارها فهي اثنان:

(١) ستأتي ترجمته، عند الكلام على مختصره لتفسير ابن كثير، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

(٢) ستأتي ترجمته، عند الكلام على مختصره لتفسير القرطبي، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

(٣) ستأتي ترجمته، عند الكلام على مختصره لتفسير الطبري، في صدر الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

١ - تفسير الطبري - تقريب وتهذيب .
 ٢ - تفسير ابن كثير - تهذيب وترتيب^(١) .
 وقد ذكر أن في نيته القيام بتهذيب وتقريب كل من: تفسير
 «الكشاف» للزمخشري، وتفسير «مفاتيح الغيب» للرازي^(٢) .
 ﴿٧٧﴾ الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إسحاق
 آل الشيخ^(٣)، وله مختصران اثنان لتفسير واحد، هو «تفسير ابن كثير»،
 وهما:

١ - التيسير لتفسير ابن كثير .
 ٢ - لباب التفسير من ابن كثير .
 قارنت بينهما، وحاولت التماس ما بينهما من فروق عند الكلام
 على المختصر الثاني^(٤) .
 ﴿٨٨﴾ عرفان حسونة، ووقفت له على مختصر واحد مطبوع، هو
 «مختصر تفسير القرطبي»، كما أنه اختصر - أيضًا - كتابًا في معاني
 القرآن، هو «تهذيب معاني القرآن وإعرابه للزجاج» .
 وقد ذكر في مقدمة ذلك التهذيب: أنه قام - أيضًا - بتهذيب تفسير
 الطبري، وتفسير ابن كثير، وتفسير الجلالين، وتنقيح تفسير البيضاوي^(٥) ،
 لكنني لم أقف على شيء منها .

(١) ذكر أنه في المطبعة وسيصدر قريبًا بإذن الله، انظر: تعريف الدارسين بمناهج
 المفسرين: ص ٣٩٤ .

(٢) انظر: تفسير الطبري تقريب وتهذيب: ١٤/١ (المقدمة) .

(٣) ستأتي ترجمته، عند الكلام على مختصره الأول لتفسير ابن كثير، في الفصل الأول
 من الباب الآتي (الثاني) .

(٤) انظر: المبحث الرابع من الفصل الأول، من الباب الآتي (الثاني) .

(٥) انظر: تهذيب معاني القرآن وإعرابه للزجاج - هذب الشيخ عرفان حسونة: ص ٦
 (المقدمة) .

لِلْبَحْثِ الْقَالِكِ

تعدد المؤلفين لبعض التفاسير المختصرة

الذي يتبادر إلى الذهن أن التفاسير الطويلة - المبسطة - أو حتى المتوسطة، هي التي ربما تحتاج إلى اشتراك أكثر من مؤلف في تأليفها، لكن أن يكون ذلك في تفاسير مختصرة، ويكون - أيضاً - بحجم الظاهرة فيها، فهذا أمر يحتاج معه إلى وقفة للنظر في دواعيه، واستجلاء أسباب حصوله.

لكن الذي هو محلّ البحث هنا هو إثبات وجود هذه الظاهرة، وذلك بذكر أمثلة على التفاسير المختصرة - بنوعيتها - مما اشترك في تأليفه اثنان فأكثر - دون احتساب من كانت مشاركته ليست في صلب التأليف - كالمراجعة أو تخريج الأحاديث أو غير ذلك -.

فمن التفاسير المختصرة من غيرها - مما اشترك في تأليفه اثنان فأكثر - ما يأتي:

١ - «مختصر تفسير الطبري» لمحمد علي الصابوني، وصالح أحمد رضا.

٢ - «تفسير الطبري من كتابه جامع البيان» لبشار عواد معروف، وعصام الحرستاني.

٣ - «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» لإعداد جماعة من العلماء، بإشراف صفى الرحمن المباركفوري.

٤ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد البكري، ومحمد عادل محمد، ومحمد عبد اللطيف خلف.

٥ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد بن شعبان، ومحمد بن عيادي بن عبد الحلیم.

٦ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» لصلاح عرفات، ومحمد بن عبد الله الشنقيطي، وخالد بن فوزي، بإشراف الدكتور صالح بن حميد.

ويمكن التنويه بأن كتاب «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد محمد شاكر، قد أتمَّ العمل فيه ناشر الكتاب في طبعته الجديدة (الكاملة): أنور الباز، بعد أن عثر على اختصار الشيخ شاكر لبقية الكتاب مسودًا - كما سيأتي تفصيله عند الكلام عليه^(١) - .

أما التفاسير المختصرة ابتداءً، فقد كان الاشتراك فيها أكثر وأظهر، ويمكنني الإشارة في ذلك إلى أمرين:

﴿١﴾ أن أحد أشهر التفاسير المختصرة ابتداءً، مما قام بتأليفه متقدمون، هو تفسير اشترك في تأليفه اثنان، أعني «تفسير الجلالين» للجلال المحلّي والجلال السيوطي، حتى إن نسبته إلى مؤلفيه صارت اسمه الذي اشتهر وعُرف به.

﴿٢﴾ وجود عدد من التفاسير المختصرة ابتداءً قام على إصدارها لجان وهيئات علمية رسمية وغير رسمية، وقد أفردت لها مبحثًا خاصًا - في الفصل الأخير من الباب الثالث - وسردت في صدره ما وقفت عليه من ذلك، لكنني توسّعت في الكلام عن أشهر اثنين منها، وهما:

١ - «المنتخب في تفسير القرآن الكريم» الصادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر - لجنة القرآن والسنة.

٢ - «التفسير الميسر» الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة

(١) انظر: المبحث الرابع من الفصل الأول، من الباب الآتي (الثاني).

المصحف الشريف بالمدينة النبوية، وهو من إعداد نخبة من العلماء بإشراف الدكتور عبد الله التركي - وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية سابقاً - .
وقد أشرت - أثناء الكلام على هذين الكتابين - إلى ما قد يكون في مثل تلك الأعمال الجماعية من تفاوت بين أجزاء العمل الواحد، وإلى كيفية معالجة ذلك وتقليله .



المبحث الرابع

خدمة المختصر للتفسير الأصل

الكلام في هذا المبحث خاص بالنوع الأول من التفاسير المختصرة، وهي التفاسير المختصرة من غيرها.

والأصل أن اختصار كتاب ما - بحد ذاته - هو نوع من الخدمة له، إلا أن الكلام هنا عما وراء ذلك من الخدمات التفصيلية التي يقوم بها صاحب المختصر تجاه التفسير الأصل.

وهذه الخدمات على أنواع، منها:

- ١ - تحقيق نص الكتاب الأصل، وضبطه، وتصحيحه.
- ٢ - وضع العناوين التي تعين القارئ على تعرف موضوعات الكتاب الأصل.
- ٣ - تخريج الأحاديث التي اختارها المختصر من الأصل، مع الحكم عليه أحياناً.
- ٤ - عزو القراءات التي يختارها المختصر من الأصل.
- ٥ - شرح الغريب، وإيضاح المشكل، سواء في كلام مؤلف الأصل نفسه، أو فيما يستشهد به من الأحاديث، أو الأقوال.
- ٦ - التعليق على القضايا العلمية التي تحتاج إلى ذلك؛ كبعض القضايا العقدية، أو بيان رجحان أحد الآراء، أو بيان ما وقع فيه المؤلف من أوهام وأخطاء، أو غير ذلك.
- ٧ - صنع الفهارس العلمية المتنوعة.

ومعظم هذه الخدمات إنما يمكن القيام بها، إذا كان المختصر قد التزم بإبقاء عبارة مؤلف الأصيل كما هي، دون تصرّف أو تغيير.

وقد قام بجميع الخدمات المذكورة أصحاب مختصرات «تفسير ابن كثير» - كما سيأتي عند الكلام عليها^(١) -، وقد أجريت هناك مقارنة بين تلك المختصرات في كل نوع من أنواع الخدمة، مبيّنًا مَنْ قام بكلّ منها، وكيفية قيامه به.

كما قام بشيء منها - أيضًا - أصحاب مختصرات «تفسير الطبري» - كما سيأتي عند الكلام عليها^(٢) - مجريًا مقارنة بينها في ذلك - أيضًا - . وأخيرًا، فإنه تحسن الإشارة إلى خدمتين في تفسيرين مختصرين، انفرد كلٌّ منهما بواحدة، ولا يوجد نظير لها عند غيره، ولذلك أردت التنويه بهما هنا، وهما:

١ - ما قام به ابن أبي زمنين^(٣) في مختصره لتفسير يحيى بن سلام^(٤) من نقل كلام يحيى بنصّه - غالبًا -، وفي هذا حفظ لتلك النصوص؛ لأن الموجود من التفسير الأصيل «تفسير يحيى بن سلام» قرابة الثلثين فقط، ولم يُطبع منه سوى الثلث تقريبًا - كما سيأتي تفصيله عند الكلام على مختصره^(٥) - .

٢ - ما قام به الدكتور صلاح الخالدي في مختصره «تفسير الطبري - تقريب وتهذيب» من إعادة صياغة عبارة الطبري بعبارة جديدة من عنده، تكون أسهل منها وأكثر وضوحًا للقارئ المعاصر، وهو ما أسماه

(١) انظر: المبحث الرابع من الفصل الأول، من الباب الآتي (الثاني).

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الأول، من الباب الآتي (الثاني).

(٣) ستأتي ترجمته، عند الكلام على مختصره لتفسير يحيى بن سلام، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٤) ستأتي ترجمته، والتعريف بتفسيره، في الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

(٥) انظر: الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

بـ «التقريب»، مع تأكيده على محافظته على معنى العبارة عند الطبري وعدم التصرف في ذلك^(١).



(١) انظر: تفسير الطبري تقريب وتهذيب للخالدي: ١٢/١ - ١٤.

أَلْفَضْلُ الْخَامِسُ

الموازنة بين مختصرات
المتقدمين والمعاصرين

الموازنة بين مختصرات المتقدمين والمعاصرين

يحسن قبل الدخول في مباحث هذا الفصل تحرير الحدّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين (المعاصرين) لتكون الموازنة بينهما على أساس واضح، وليُبنى على هذا التحرير وضوح التقسيم فيما سيأتي في الفصول والأبواب الآتية.

هذا، وبعد نظر وتأمل في الزمن الذي يمكن أن يعتبر حدًّا في ذلك، فإنني وجدت أن أقرب شيء في ذلك هو اعتبار بداية القرن الرابع عشر الهجري؛ أي: عام (١٣٠٠هـ) هو الحدّ الذي يُعتبر ما قبله متقدّمًا، وما بعده معاصرًا أو متأخرًا أو حديثًا، وهو ما يوحى به صنيع جملة من الباحثين في مناهج المفسرين^(١).

وهذا أولى من تحديد الدكتور صلاح الخالدي للعصر الحديث ببداية القرن العشرين الميلادي^(٢)؛ لأن الأخذ بالتاريخ الهجري فيما يتعلق بالمسلمين وعلومهم أولى من التاريخ الميلادي، وهذا أمر ظاهر، ولا يحتاج إلى إطالة تقرير.

أما مباحث هذا الفصل فهما مبحثان، على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الموازنة بين المختصرات من تفاسير أخرى.
- المبحث الثاني: الموازنة بين التفاسير المختصرة ابتداءً.

(١) انظر: التفسير والمفسرون للذهبي: ٤٩٥/٢، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري للدكتور فهد الرومي: ٩/١ - ١٣.

(٢) انظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للخالدي: ص ٥٦١.

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ

الموازنة بين المختصرات من تفاسير أخرى

مجموع التفاسير المختصرة من هذا النوع (المختصرة من غيرها) - مما شملته الدراسة في الباب الثاني من هذه الرسالة - يبلغ (٣٥) تفسيرًا، أربعة منها فقط ألفها متقدمون، والـ (٣١) تفسيرًا الباقية كلها لمعاصرين.

أما الأربعة التي للمتقدمين فهي:

- ١ - «مختصر تفسير يحيى بن سلام» لابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ).
- ٢ - «مختصر من تفسير الطبري» للتجيبى (ت ٤١٩هـ).
- ٣ - «تفسير القرآن - اختصار النكت للماوردي» للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ).
- ٤ - «النهر الماد من البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

ويمكن الوقوف على أبرز ثلاث محاور في هذه الموازنة:

﴿١﴾ أول ما يُلحظ عند الموازنة هو كثرة عدد مختصرات المعاصرين، مقارنة بالمتقدمين؛ حيث تزيد على سبعة أضعافها. وربما كان من أسباب ذلك: ازدياد الحاجة كثيرًا في هذا العصر إلى تقريب العلوم، ومن أبرز الوسائل في ذلك اختصار كتب المتقدمين. خصوصًا مع زيادة حركة الطباعة في هذا العصر وتيسرها، وانتشار الكتب وسهولة الحصول عليها؛ مما لم يكن له مثيل في العصور المتقدمة. وربما كان من الأسباب - أيضًا - أن اختصار كتاب معين أسهل من

تحقيقه، وربما كان أكثر رواجاً عند الناس، نظراً لسهولة القراءة في المختصرات مقارنة بأصولها، ولصغر حجم الكتاب بعد الاختصار؛ مما يغري به الناشر والقارئ أكثر من أصله.

﴿٢﴾ أن منهج الاختصار عند غالب المعاصرين يقتصر على مجرد الحذف، وتقليل حجم الكتاب المختصر، ويدور الحذف عندهم على نوعين:

١ - حذف ما لا يحتاج إليه عموم الناس؛ كالتفصيل في الأقوال، وكثير من المناقشات العلمية، وأسانيد الأحاديث أو الآثار، وتكرار الروايات لأجل الاختلاف في إسنادها، ونحو ذلك.

٢ - حذف ما يرى المختصر أن في بقاءه ضرراً؛ كالإسرائيليات، والأحاديث الضعيفة والباطلة، وبعض التأويلات المنحرفة.

أما المتقدمون فلم يكن اختصارهم كذلك، إذ فيه مع الحذف: زيادة وتكميل، وتنقيح، وربما استدراك وتصحيح لما في الأصل^(١).

فمن ذلك مثلاً: تصريح ابن أبي زمنين - في مقدمة مختصره لتفسير يحيى بن سلام - بأنه زاد فيه من غير كتاب يحيى تفسير ما لم يفسره يحيى، وأنه أتبع ذلك إعراباً كثيراً ولغة، زائداً على الذي ذكره يحيى من ذلك^(٢). وقد كان لابن أبي زمنين منهج فريد في تلك الزيادات - سيأتي ذكر تفاصيله عند الكلام على الكتاب^(٣) -.

وكذلك قول أبي حيان في مقدمة مختصره «النهر الماد من البحر المحيط»: «وربما نشأ في هذا النهر ما لم يكن في البحر، وذلك لتجدد

(١) انظر: الاختصار في التفسير للعمري: ص ٢٥٢.

(٢) انظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكنز (ط ٢): ١١٧/١.

(٣) انظر: المبحث الثاني في الفصل الثاني، من الباب الآتي (الثاني).

نظر المستخرج للآليه، المبتهج بالفكرة في معانيه ومعاليه^(١).
﴿٣﴾ من حيث الالتزام بعبارة الأصل، وترتيبه، فإن معظم
المعاصرين قد وافقوا المتقدمين في ذلك، ولم أجد فرقاً ظاهراً بينهم في
هذا الأمر.

والظاهر أن كثيراً من مؤلفي «التفاسير المختصرة من غيرها لكنها
اشتهرت بأنها أصول» - الآتي ذكرها في المبحث الذي يلي هذا المبحث -
إنما انصرفوا عن اعتبار كتبهم كذلك، سواء في تسمياتها، أو عدم ذكرهم
لذلك في مقدماتهم، يعود إلى: كثرة تصرفهم بعبارة الأصل، وترتيبه،
وإلى كثرة ما زادوه عليه وأصلحوه فيه، واختلاط ذلك بما أخذوه عن
الأصل دون تمييز، والله أعلم.



(١) النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق الدكتور عمر الأسعد: ٢٣/١.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الموازنة بين التفاسير المختصرة ابتداءً

التفاسير المختصرة ابتداءً، هي أشبه ما يكون بالمتون العلمية المختصرة - كما سبق في تعريف التفاسير المختصرة في الفصل الأول -، وعلم التفسير من أقل العلوم وأقربها في هذا اللون من المؤلفات - مقارنة ببعض العلوم الأخرى كالفقه مثلاً -.

ومع ذلك فإنني لم أكن أتوقع أن التفاسير المختصرة ابتداءً (الوجيزة) عند المتقدمين قليلة إلى هذا الحد؛ حيث لم أجد منها - مما يدخل في نطاق هذه الرسالة - سوى ثلاثة تفاسير، هي:

- ١ - «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» للواحدي (ت ٤٦٨هـ).
- ٢ - «جامع البيان في تفسير القرآن» لمعين الدين الإيجي (ت ٩٠٥هـ).

٣ - «تفسير الجلالين» لجلال الدين المحلي (ت ٨٦٤هـ) وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

وسياتي الكلام على كل واحد منها تفصيلاً - في مبحث مفرد - ضمن الفصل الأول من الباب الثالث.

أما التفاسير المختصرة ابتداءً عند المعاصرين، فإنها كانت على عكس ذلك تمامًا، حيث بلغ مجموع ما وقفت عليه منها - بنوعيتها: الصادرة عن اللجان والهيئات، والصادرة عن الأفراد - (٢٤) تفسيرًا: ستة منها صادرة عن اللجان والهيئات، وال(١٨) الباقية صادرة عن الأفراد.

وسياتي الكلام على كل نوع من هذين النوعين - في مبحث مفرد - في الفصل الثاني من الباب الثالث.

أما الموازنة بين المتقدمين والمعاصرين في التفاسير المختصرة ابتداءً، فيمكن إجمالها في المحاور الثلاثة الآتية:

﴿١﴾ شابعت التفاسير المختصرة ابتداءً عند المعاصرين، في كثرتها مقارنة بتفاسير المتقدمين، ما سبق ذكره - في المبحث السابق - من كثرتها أيضًا في التفاسير المختصرة من غيرها.

إلا أن نسبة عددها في هذا النوع ستة أضعاف عدد تفاسير المتقدمين، بينما كانت في النوع الأول أكثر من سبعة أضعافها - كما سبق -.

ومعظم الأسباب التي التمتتها هناك لتعليل هذه الظاهرة، يمكن أن يصدق هنا أيضًا.

﴿٢﴾ اعتمد الثلاثة المتقدمون - جميعهم - في كتابة تفاسيرهم: ما يسمّى بطريقة «الشرح الممزوج» وهو: مزج عبارة الشرح «التفسير» بالمتن «القرآن الكريم»، حتى يكونا عبارة واحدة منسبكة؛ لا يُميّز بينهما إلا بصناعة فنية^(١).

بينما اختلفت أساليب المعاصرين في ذلك، إلا أن من أظهر الأساليب التي اعتمدها عدد منهم، وارتضاها القارئون على أبرز التفاسير الصادرة عن اللجان والهيئات، هو ما يسمّى بأسلوب «التفسير الإجمالي» وهو: بيان المعنى العام للآية دون التعرّض للتفاصيل - كالإعراب واللغة والبلاغة والفوائد وغيرها^(٢) -، واعتمادهم هذا الأسلوب يعود لسببين:

(١) سبق ذكر المراد بهذه الطريقة في مبحث مفرد، هو المبحث الأول من الفصل الثالث.
(٢) انظر: أصول التفسير ومناهجه للدكتور فهد الرومي: ص ٥٩، فصول في أصول التفسير للدكتور مساعد الطيار: ص ١٩.

- ١ - أنه أقرب لأساليب الكتابة في هذا العصر.
- ٢ - أنه أيسر عند إرادة ترجمة التفسير، وهي من الأغراض التي كانت مراعاة عند من اعتمد هذا الأسلوب.
- ﴿٣﴾ تميل عبارة المتقدمين إلى (المتانة والدقة)^(١) - على تفاوت بينهم في ذلك -، وهي شبيهة في ذلك - بالمتون العلمية المختصرة -، مما جعل في تفاسيرهم نوعاً من الصعوبة؛ لأنهم إنما ألفوها لطلاب العلم المبتدئين، الذين يبغون حفظ تلك المتون.
- أما المعاصرون فإن معظمهم قد مال إلى تيسير العبارة، وتقليل المعلومات؛ طلباً لتسهيل ذلك على عموم القراء، وسعيًا لنشر التفسير بين طلبة العلم وغيرهم.



(١) سبق تفصيل المراد بذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

الْفَصْلُ السَّادِسُ

التفاسير المشتهرة بأنها أصول
لكن قيل إنها مختصرة من غيرها

التفاسير المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها

هناك تفاسير اشتهرت بأنها تفاسير أصول؛ أي: أنها ليست مختصرة من غيرها، لكن قيل إنها كذلك، والقائل بذلك إما أن يكون مؤلفوها أنفسهم، أو غيرهم، وقد حصل اضطراب في الحكم على بعض تلك التفاسير بذلك ما بين مثبت ونافي.

وفي هذا الفصل محاولة لرصد أشهر تلك التفاسير - دون استقصاء لجميع ما قيل فيه إنه كذلك - لأن هذا النوع من الكتب أصلاً ليس داخلياً في حدود هذه الرسالة، وإنما أردت في هذا الفصل إلقاء الضوء على ما وقفت عليه من ذلك، على سبيل التمثيل وليس على سبيل التتبع والاستقصاء.

ولا يخفى أن هذا النوع من التفاسير له اتصال بالتفاسير الآتي ذكرها والكلام عليها بشيء من التفصيل في (الباب الثاني) من هذه الرسالة، وهي: «التفاسير المختصرة من تفاسير أخرى»، لكنني لم أدخلها فيها، واستبعدتها من البداية؛ لسببين:

- ١ - اشتهارها بأنها تفاسير أصول، وليست مختصرات من غيرها.
- ٢ - أن معظم هذا النوع من التفاسير قد دُرست مناهجها، وقامت عليها بحوث عديدة، بخلاف التفاسير المختصرة من غيرها فإنه يُنظر إليها على أنها تابعة لأصولها، وليست مستقلةً بنفسها، فلم تحظ بالدراسة التي حظيت بها تلك.

لذلك فإن هذا الفصل يمكن اعتباره كالتمهيد للباب الثاني من هذه الرسالة.

وعليه، فإن مباحث هذا الفصل ستكون ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: ما نصَّ مؤلفه على أنه اختصره من تفسير آخر.
- المبحث الثاني: ما لم ينص على ذلك مؤلفه لكن قاله غيره.
- المبحث الثالث: أسباب الاضطراب في الحكم على بعض التفاسير بذلك.



المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

ما نصَّ مؤلفه على أنه اختصره من تفسير آخر

هذا المبحث خاص بذكر نصوص المؤلفين الذين صرّحوا باختصار تفسيرٍ بعينه، وقد اقتضرت على ما نصّوا عليه من ذلك في مقدمات تفاسيرهم أو خاتمتها، دون نصوصهم التي تكون في أثناء التفسير نفسه، أو في كتبهم الأخرى.

وهي محاولة لتمييز هذا النوع من التفاسير؛ لأن تصريح المؤلف بهذا الأمر، وخاصة في مقدمة كتابه، ليس كدعوى غيره لذلك، إذ سيحتاج إلى أدلة وبراهين تدلُّ على صحة تلك الدعوى.

ويحسن التنبيه إلى أن نصوص بعض المؤلفين، اشتملت على تصريحهم بكونهم لم يكتفوا باختصار ذلك التفسير السابق، وإنما أضافوا عليه من تفاسير أخرى، وربما كان ذلك سبباً في عدم تسميتهم إياها بما يدل على ذلك في عناوينها.

وعلى كلِّ حال فإن ذكر هذا النوع من التفاسير، ونصوص مؤلفيها الدالة على ذلك مما لا تخفى فائدته، سواءً قيل باعتبارها مختصرات من تلك التفاسير بعينها أم لا.

هذا، وقد وقفت على ستة تفاسير من هذا النوع، هي - مرتبة بحسب وفاة مؤلفيها ومتبوعة بنصوصهم في مقدماتهم - على النحو الآتي:

١ - تفسير الخازن مختصر من البغوي:

نصَّ الخازن (ت ٧٢٥هـ)^(١) في مقدمة تفسيره «الباب التأويل في معاني التنزيل»، على أنه اختصره من تفسير البغوي (ت ٥١٦هـ)^(٢) المسمّى «معالم التنزيل»، وأنه زاد عليه فوائد من غيره.

ونصَّ كلامه في ذلك قوله: «ولمّا كان كتاب معالم التنزيل الذي صنّفه الشيخ الجليل والحبر النبيل، الإمام العالم الكامل محيي السُنّة قدوة الأمة وإمام الأئمة، مفتي الفرق ناصر الحديث، ظهير الدين أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي - قدّس الله روحه ونور ضريحه - من أجلّ المصنّفات في علم التفسير وأعلاها، وأنبلها وأسناها...، ولما كان هذا الكتاب كما وصفت؛ أحببت أن أنتخب من غرر فوائده، ودرر فرائده، وزواهر نصوصه، وجواهر فصوصه، مختصرًا جامعًا لمعاني التفسير، ولباب التأويل والتعبير، حاويًا لخلاصة منقوله، متضمنًا لنكته وأصوله، مع فوائد نقلتها، وفرائد لخصتها من كتب التفاسير المصنفة، في سائر علومه المؤلفة، ولم أجعل لنفسي تصرفًا سوى النقل والانتخاب، مجتنبًا حدّ التطويل والإسهاب»^(٣).

٢ - تفسير النيسابوري مختصر من الرازي:

صرّح النيسابوري (ت بعد ٨٥٠هـ)^(٤) في مقدمة تفسيره «غرائب

(١) انظر ترجمة للخازن وتعريفًا بتفسيره، عند الكلام على مختصره، في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

(٢) انظر ترجمة للبغوي وتعريفًا بتفسيره، عند الكلام على مختصره، في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٣) تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل: ٣/١ - ٤.

(٤) هو: نظام الدين (النظام) الحسن بن محمد بن الحسين القمي أصلًا النيسابوري نشأة وسكنًا، يقال له الأعرج، معدود في علماء الشيعة الإمامية على خلاف في ذلك، كما وقع خلاف واضطراب في تاريخ وفاته أيضًا، وقد ذكرت في الأعلى ما رجّحه =

القرآن ورغائب الفرقان» أنه أورد حاصل ما في تفسير الرازي (ت ٦٠٦هـ)^(١) المسمّى «التفسير الكبير» مضيِّقاً إليه ما في تفسير الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٢) المسمّى «الكشاف»، وفي سائر التفاسير من اللطائف والمهمات.

ونصُّ كلامه في ذلك قوله: «ولمّا كان التفسير الكبير المنسوب إلى الإمام الأفضل والهمام الأمثل، الحبر التحرير والبحر الغزير، الجامع بين المعقول والمنقول، الفائز بالفروع والأصول، أفضل المتأخرين، فخر الملة والحق والدين، محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي - تغمده الله برضوانه وأسكنه بحبوحه جنانه - اسمه مطابق لمسامه، وفيه من اللطائف والبحوث ما لا يُحصى، ومن الزوائد والغوث ما لا يخفى، فإنه قد بذل مجهوده، ونثّل موجوده، حتى عسر كُتُبُه على الطالبين، وأعوز تحصيله على الراغبين، فحاذيت سياق مرامه، وأوردت حاصل كلامه، وقربت مسالك أقدامه، والتقطت عقود نظامه، من غير إخلال بشيء من الفرائد، أو إهمال لما يُعدّ من اللطائف والفوائد، وضممت إليه ما وجدت في الكشاف وفي سائر التفاسير من اللطائف والمهمات، أو رزقني الله تعالى من البضاعة المزجاة»^(٣).

وقال في خاتمته - أيضاً - ما نصّه: «وقد تضمّن كتابي هذا حاصل التفسير الكبير، الجامع لأكثر التفاسير، وجُلّ كتاب الكشاف، الذي رزق القبول من أساتذة الأطراف والأكناف، واحتوى مع ذلك على النكت

= الزركلي في الأعلام: ٢/٢١٦، وعنه نويهض في معجم المفسرين: ١/١٤٥، وانظر أيضاً: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ١/٧١٧.

(١) انظر ترجمة للرازي وتعريفاً بتفسيره، عند الكلام على مختصره في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثاني).

(٢) ستأتي ترجمته في المبحث الآتي (الثاني).

(٣) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري: ٦/١.

المستحسنة الغربية، والتأويلات المحكمة العجيبة، مما لم يوجد في سائر تفاسير الأصحاب، أو وجدت متفرقة الأسباب، أو مجموعة طويلة الذيل والأذنب»^(١)، ثم أخذ بتعداد مصادره في كتابه، ومنها - غير التفسيرين السابقين - تفسير الواحدي (ت ٤٦٨هـ)^(٢) المسمى «الوسيط».

٣ - تفسير الثعالبي مختصر من ابن عطية:

صرّح الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)^(٣) في مقدمة تفسيره «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» بأنه ضمّنه المهم من تفسير ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٤) المسمى «المحرّر الوجيز»، وزاده فوائد من غيره من كتب الأئمة، قريب من مائة تفسير.

ونصّ كلامه في ذلك قوله: «فإني جمعت لنفسي ولك في هذا المختصر ما أرجو أن يقرّ الله به عيني وعينك في الدارين؛ فقد ضمّنته بحمد الله المهمّ مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية، وزدته فوائد جمّة، من غيره من كتب الأئمة، وثقات أعلام هذه الأمة، حسبما رأيت أو روّيته

(١) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري: ٦/٦٠٦.

(٢) انظر ترجمة للواحدى وتعريفًا بتفسيره «الوجيز»، عند الكلام عليه في الفصل الأول من الباب الثالث.

(٣) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي، ولد سنة (٧٨٦هـ) في الجزائر، ورحل منها إلى تونس ومصر والحجاز، ثم عاد إلى الجزائر وتوفي فيها، ولي القضاء ثم خلع نفسه منه، كان يميل إلى الزهد والتصوّف، انظر: الضوء اللامع: ٤/١٥٢، طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٣٤٢، الأعلام للزركلي: ٣/٣٣١، معجم المفسرين: ١/٢٨٦.

(٤) هو: القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الفرناطي، ولد سنة (٤٨١هـ)، وولي قضاء المرّية، وكان يكثّر الغزوات في جيوش الملّحمين، وكان لتفسيره شهرة واسعة، ومكانة مرموقة، وأثر ظاهر على من بعده من المفسرين، توفي في لورقة، انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٦٠، طبقات المفسرين للدودي: ١/٢٦٠، الأعلام للزركلي: ٣/٢٨٢، معجم المفسرين: ١/٢٥٧.

عن الأثبات، وذلك قريب من مائة تأليف، وما منها تأليف إلا وهو منسوب لإمام مشهور بالدين، ومعدود في المحققين، وكل من نقلت عنه من المفسرين شيئاً فمن تأليفه نقلت، وعلى لفظ صاحبه عوّلت، ولم أنقل شيئاً من ذلك بالمعنى، خوف الوقوع في الزلل، وإنما هي عبارات وألفاظ لمن أعزوها إليه^(١).

وقال في خاتمته ما نصّه: «قد استوعبت فيه - بحمد الله - مهمات ابن عطية، وأسقطت كثيراً من التكرار وما كان من الشواذ في غاية الوهي، وزدت من غيره جواهر ونفائس لا يُستغنى عنها، مميزة معزّوة لمحالّها، منقولة بألفاظها، وتوخيت في جميع ذلك الصدق والصواب»^(٢).

٤ - اختصر السيوطي الدر المنثور من ترجمان القرآن:

صرّح السيوطي (ت ٩١١هـ) في مقدمة تفسيره «الدر المنثور» بأنه اختصره من تفسيره المسند المسمّى «ترجمان القرآن» الذي لا يزال في حكم المفقود - حتى الآن -^(٣).

ونصّ كلامه في ذلك قوله: «وبعد، فلماً ألفت كتاب ترجمان القرآن، وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ وأصحابه - رضي الله عنهم أجمعين، وتمّ بحمد الله تعالى في مجلّدات، وكان ما أوردته فيه

(١) تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن: ١١٧/١ - ١١٨.

(٢) المرجع السابق: ٦٤٣/٥.

(٣) انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للدكتور الشريجي: ص ٢١٨، بحث بعنوان «مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع» للدكتور حازم حيدر، في مجلة البحوث والدراسات القرآنية، الصادرة عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة: العدد الأول: ص ١٦٥، وفيه وصف لتفسير «ترجمان القرآن» ومقارنة بينه وبين مختصره «الدر المنثور» وذكر الفروق بينهما. وفي المرجعين المذكورين توهم من ذكر أن تفسير «ترجمان القرآن» مطبوع.

من الآثار بأسانيد الكتب المخرَّج منها واردات، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله، فلخَّصت منه هذا المختصر، مقتصرًا فيه على متن الأثر، مصدرًا بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر، وسميته بالدر المنثور في التفسير بالمأثور^(١).

٥ - حاشية الصاوي مختصرة من الجمل:

صرَّح الصاوي (ت ١٢٤١هـ)^(٢) في مقدمة حاشيته على «تفسير الجلالين»، بأنه لخصها من حاشية شيخه الجمل (ت ١٢٠٤هـ)^(٣) المسماة «الفتوحات الإلهية».

ونصَّ كلامه في ذلك قوله: «ووضعت عليه [أي: تفسير الجلالين] كتابة ملخَّصة من حاشية شيخنا العلامة المحقق المدقق الورع الشيخ سليمان الجمل، مع زوائد وفوائد فتح بها مولانا من نور كتابه، وإنما اقتصرنا على تلخيص تلك الحاشية لكوني وجدتها ملخَّصة من جميع كتب التفسير التي بأيدينا، تُنسب لنحو عشرين كتابًا...، ولم أنسب العبارات لأصحابها غالبًا اكتفاء بنسبة الأصل»^(٤).

٦ - تفسير الشوكاني مختصر من الدر المنثور:

صرَّح الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)^(٥) في مقدمة تفسيره «فتح القدير» بأنه

(١) الدر المنثور (بتحقيق د. التركي): ٣/١ - ٤.

(٢) ستأتي ترجمته وذكر حاشيته، عند سرد الحواشي على تفسير الجلالين، في الفصل الأول من الباب الثالث.

(٣) ستأتي ترجمته وذكر حاشيته في الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

(٤) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ٣/١.

(٥) ستأتي ترجمته مع التعريف بتفسيره، عند الكلام على مختصره في الفصل الأول من الباب التالي (الثاني).

أورد فيه - أي: في قسم الرواية منه - ما تدعو الحاجة إليه من تفسير «الدر المنثور» للسيوطي (ت ٩١١هـ).

ونصّ كلامه في ذلك قوله: «واعلم أن تفسير السيوطي المسمى بالدر المنثور، قد اشتمل على غالب ما في تفاسير السلف، من التفاسير المرفوعة إلى النبي ﷺ وتفاسير الصحابة ومَن بعدهم، وما فاته إلا القليل النادر. وقد اشتمل هذا التفسير على جميع ما تدعو الحاجة إليه منه، مما يتعلق بالتفسير، مع اختصار لما تكرر لفظًا واتحد معنى، بقولي: ومثله أو نحوه، وضممت إلى ذلك فوائد لم يشتمل عليها وجدتها في غيره من تفاسير علماء الرواية، أو من الفوائد التي لاحت لي، من تصحيح أو تحسين أو تضعيف، أو تعقب أو جمع أو ترجيح»^(١).



(١) فتح القدير للشوكاني (الطبعة ذات المجلد الواحد): ص ٣٦.

الْبَحْثُ الثَّانِي

ما لم ينص على ذلك مؤلفه لكن قاله غيره

المراد بهذا المبحث: سرد التفسيرات المشتهرة بأنها أصول، لكن قيل إنها مختصرة من غيرها، ولم ينص مؤلفوها على ذلك في مقدماتهم. وهذا النوع هو محل الاجتهاد في الحكم عليها بذلك من عدمه، ولذلك وقع في كثير منها اضطراب في اعتبارها كذلك أم لا؛ لأسباب ستأتي الإشارة إلى طرف منها في المبحث الآتي (الثالث).

وليس غرضي استقصاء جميع التفسيرات التي قيل فيها ذلك؛ لأن تتبع هذا النوع مما يحتاج إلى بحث مفرد، ولذلك فإني قد اكتفيت هنا بسرد ما وقع لي منها دون زيادة في البحث والتقصي، وهي:

١ - تفسير هود بن محمّد مختصر من تفسير يحيى بن سلام:

أي: أن «تفسير كتاب الله العزيز» لهود بن محمّد الهواري الإباضي (من علماء القرن الثالث الهجري)^(١) مختصر من تفسير يحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ)^(٢).

أما أوّل من تنبّه لوجود هذه العلاقة بين الكتابين، وذهب إلى القول

(١) انظر ترجمته، عند ذكر كتابه، في صدر الكلام على مختصر ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، في الفصل الثاني من الباب التالي (الثاني)، وفيه مزيد كلام عن الكتاب، وأن المؤلف قرّر فيه عقيدته الإباضية، خلافاً لمؤلف الأصل (يحيى بن سلام).

(٢) ستأتي ترجمته، وتعريف بتفسيره، في الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

بأن تفسير هود مختصر من تفسير يحيى، فهو محقق تفسير هود: بالحاج بن سعيد شريفي^(١)، ونصُّ كلامه في ذلك قوله: «واليوم، وبعد أكثر من عشر سنوات من التحقيق والمقارنة والاستقراء، أستطيع أن أقول بدون تردد إن الشيخ هودًا الهواري اعتمد اعتمادًا كثيرًا، إن لم أقل اعتمادًا كليًا، على تفسير ابن سلام البصري، ولو جاز لي أن أضع للكتاب عنوانًا غير الذي وجدته في المخطوطات لكان العنوان هكذا: تفسير الشيخ هود الهواري «مختصر تفسير ابن سلام البصري» لأن تفسير ابن سلام أصل لتفسير الشيخ هود الهواري، ما في ذلك شك، وهذا هو عين الحقيقة والصواب، والأمانة العلمية تقتضي أن أجلو هذا وأبيته في تقديمي للكتاب»^(٢).

وقد استظهر المحقق أن هودًا بن محمّم ربما أشار إلى أنه اختصر تفسيره هذا من تفسير يحيى في الورقات الأولى المفقودة من مقدمة كتابه -^(٣).

٢ - تفسير البغوي مختصر من الثعلبي:

أي: أن البغوي (ت ٥١٦هـ) اختصر تفسيره «معالم التنزيل» من تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)^(٤) المسمى «الكشف والبيان».

(١) وقد وافق المحقق على هذا الرأي: كلٌّ من: الدكتور محمد بن رزق بن طرهوني في كتابه: التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ٨٠٨/٢، والدكتور مساعد بن سليمان الطيار في كتابه: مقالات في التفسير وعلوم القرآن: ص ٣٨٨، والباحث علي بن سعيد العمري في رسالته الماجستير «الاختصار في التفسير»: ص ١٠٢.

(٢) تفسير كتاب الله العزيز لهود بن محمّم الهواري «مقدمة المحقق»: ٢٤/١.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق تفسير هود بن محمّم: ٢٥/١، لكنني أخالف المحقق فيما استظهره، إذ من المستبعد أن يكون المؤلف قد ذكر شيئًا من ذلك في مقدمته، ولا يشير إليه في أثناء تفسيره، ولا يذكره كذلك من ترجم له واطلع على تفسيره! لكن ربما كان سبب عدم ذكره لذلك: مخالفته لمؤلف الأصل (يحيى بن سلام) في المعتقد، وتقديره لعقيدته الإباضية في تفسيره هذا.

(٤) هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي، ويقال: الثعلبي، =

والظاهر أن أول^(١) من نصّ على هذا: شيخ الإسلام ابن تيمية، في عدّة مواضع من كتبه^(٢)، من أشهرها قوله: «والبغوي تفسيره مختصر من الشعلي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة، والآراء المبتدعة»^(٣).

٣ - اختصر ابن الجوزي زاد المسير من المغني:

أي: أن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)^(٤) اختصر تفسيره «زاد المسير» من كتابه «المغني في التفسير» وهو تفسير كبير جدًا، يبلغ واحدًا وثمانين مجلدًا، ولا يزال في حكم المفقود^(٥).

وأول من وقفت عليه ممن قال هذا: الذهبي (ت ٧٤٨هـ) حيث قال: «صنّف في التفسير «المغني» كبير، ثم اختصره في أربع مجلّدات

= كان رأسًا في العربية والتفسير، وهو شيخ أبي الحسن الواحدي - صاحب التفاسير الثلاثة الوجيز والوسيط والبسيط -، انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٢٨، طبقات المفسرين للداودي: ٦٥/١، معجم المفسرين: ٦٢/١.

(١) انظر في ذكر هذه الأوليّة: الاختصار في التفسير للعمري: ص ١٨٩.
(٢) انظر في جمع كلام ابن تيمية في ذلك: بحث بعنوان «رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في التفاسير المطبوعة» لبشير جواد القيسي، مجلة الحكمة: العدد (٧): ص ٢٠٥.
(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (تحقيق: عدنان زرزور): ص ٧٦، وانظر أيضًا: مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٨٦/١٣، منهاج السنّة النبوية لابن تيمية: ١٢/٧، وقد عقد الباحث علي العمري مقارنة مطوّلة بين تفسيري البغوي والشعلي في رسالته للماجستير: الاختصار في كتب التفسير (وهي رسالة في جامعة أم القرى غير مطبوعة): ص ١٧١ - ٢٥٠.

(٤) هو: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري البغدادي الحنبلي، المشهور بابن الجوزي، يصل نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، اشتهر بالوعظ، وكثرة التصنيف، حتى قال فيه الذهبي: ما عرفت أحدًا صنّف ما صنّف هذا الرجل، انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/٢١، طبقات المفسرين للداودي: ٢٧٠/١، طبقات المفسرين للأذنه وي: ص ٢٠٨، معجم المفسرين: ٢٦٨/١.

(٥) انظر: تعريف الدارسين للخالدي: ص ٣٢٨، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٢٣٧/٣، معجم تفاسير القرآن الكريم: ٢٩٦/٢.

وسمّاه «زاد المسير»^(١).

وقد فهم ذلك أحد الباحثين^(٢) من كلام ابن الجوزي نفسه في خاتمة تفسيره «زاد المسير» في قوله: «فلا يعتقداً مَنْ رأى اختصارنا أنّاً أقللنا؛ فإننا قد أشرنا بما ذكرنا إلى ما تركنا ودللنا، فليكن الناظر في كتابنا متيقِّظاً لِمَا أغفلنا، فإننا ضمنا الاختصار مع نيل المراد، ومَنْ أراد زيادة بسط في التفسير، فعليه بكتابنا «المغني في التفسير»، فإن أراد مختصراً، فعليه بكتابنا المسمى بـ «تذكرة الأريب في تفسير الغريب»^(٣).

والحقّ أن كلام ابن الجوزي هذا ليس صريحاً في ذلك، وإن كان محتملاً، والله أعلم.

٤ - تفسير البيضاوي مختصر من الكشاف:

أي: أن البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) اختصر تفسيره «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، من تفسير «الكشاف» للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٤).

وقد سمّى معظم مترجمي البيضاوي تفسيره بـ «مختصر الكشاف»، وأول مَنْ سمّاه بذلك - فيما وقفت عليه - السبكي في ترجمته له^(٥).

-
- (١) سير أعلام النبلاء: ٣٦٨/٢١، وانظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٢٣٧/٣.
- (٢) وهو: عبد العزيز الغزولي في كتابه: ابن الجوزي - الإمام المربي والواعظ البليغ والعالم المتفنن: ص ١٣٩.
- (٣) زاد المسير: ص ١٦٠٦ (الطبعة ذات المجلد والواحد)، وانظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ٧٤.
- (٤) هو: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ولد سنة (٤٦٧هـ) من كبار علماء المعتزلة، وقد بثَّ في تفسيره كثيراً من اعتزالياته، برع في اللغة والنحو والבלاغة، انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ص ١٢٠، طبقات المفسرين للداودي: ٣١٤/٢، الأعلام للزركلي: ١٧٨/٧، معجم المفسرين: ٦٦٦/٢.
- (٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٥٧/٨، وانظر أيضاً: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ٢٢١/٢، طبقات المفسرين للداودي: ٢٤٢/١، طبقات المفسرين للآدنه وي: ص ٢٥٤.

هذا مع أن اسم الكتاب الذي صرّح مؤلفه به في مقدمة الكتاب وخاتمته هو «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، فلا أدري من أين جاءت تسميته بـ «مختصر الكشاف»؟ وكيف تتابع المتقدمون من مترجميه على ذكر هذه التسمية؟

ومن ناحية أخرى، فإن صاحب «كشف الظنون» يصف تفسير البيضاوي - في موضع - بأنه سيّد مختصرات الكشاف^(١)، بينما يقول - في موضع آخر - بأن البيضاوي اختصر تفسيره من ثلاثة كتب: الكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للرازي، وتفسير الراغب الأصفهاني^(٢).

ولذلك فقد خطأ محقق^(٣) «طبقات المفسرين» للأذنه وي، مؤلف الكتاب حين ساق مؤلفات البيضاوي، فقال: «ومختصر الكشاف في التفسير، المسمّى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل»^(٤)، فقال المحقق معلقاً على كلام الأذنه وي هذا في الهامش: «هذا الكلام مفاده أن «أنوار التنزيل» مختصر للكشاف، وهذا خطأ؛ لأن البيضاوي لخص تفسيره من: الكشاف، والرازي، والراغب»، ثم أشار إلى كلام صاحب «كشف الظنون» في الموضع الثاني - السابق ذكره -.

والحق أن الأذنه وي له سلف في تسميته لتفسير البيضاوي بـ «مختصر الكشاف»، وهم معظم مترجميه - كما سبق تفصيله -، وحتى صاحب «كشف الظنون» نفسه، أطلق عليه هذا الوصف في موضع آخر - كما سبق أيضاً -، فلا وجه لجزم المحقق بتخطئة الأذنه وي، في كلامه السابق. بل إن جمعه لاسمي تفسير البيضاوي: «مختصر الكشاف» - وهو الذي ذكره معظم مترجميه - و«أنوار التنزيل وأسرار

(١) انظر: كشف الظنون: ١٤٨١/٢. (٢) انظر: المرجع السابق: ١٨٧/١.

(٣) هو: الدكتور: سليمان بن صالح الخزي، وتحقيق الكتاب هو رسالته للدكتوراه.

(٤) طبقات المفسرين للأذنه وي: ص ٢٥٤.

التأويل» وهو اسمه الذي سمّاه به مؤلفه، أولى من الاكتفاء بأحد الاسمين، والله أعلم.

وقد التمس القاضي محمد كنعان - في مقدمة اختصاره لتفسير البيضاوي - ما يمكن أن يكون سبباً في عدم تصريح البيضاوي بهذه العلاقة بقوله: «ولعلّه لم يفعل لاشتهار الأمر بين العلماء، أو لأنه لم يقتصر على النقل عن الكشاف وحده»^(١).

٥ - تفسير النسفي مختصر من الكشاف:

أي: أن النسفي (ت ٧١٠هـ)^(٢) اختصر تفسيره «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» من تفسير «الكشاف» للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

ولم أقف على مَنْ ذكر ذلك من المتقدمين - من مترجميه وغيرهم -، لكن نصّ على هذا الدكتور محمد أبو شهبه - وهو من المعاصرين -^(٣)، حيث قال - في معرض كلامه عن تفسير النسفي -: «وهو يعتبر بحق مختصراً لتفسير الكشاف»^(٤)، وقريب من ذلك قول الدكتور صلاح الخالدي عنه: «وكانه اختصار للكشاف»^(٥).

لكن الدكتور محمد حسين الذهبي^(٦) قال عنه: «اختصره

(١) مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل: ص (ج) من المقدمة.

(٢) هو: حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي، والنسفي: نسبة إلى (نسف) من بلاد السند بين جيحون وسمرقند، وكان رأساً في الفقه والأصول، وقد اختلف في سنة وفاته، فقيل (٧٠١هـ)، وقيل (٧١٠هـ)، انظر: الدرر الكامنة: ٢٥٣/٢، طبقات المفسرين للأذنه وي: ص ٢٦٣، الأعلام للزركلي: ٤/٦٧، معجم المفسرين: ٣٠٤/١.

(٣) انظر ترجمته في: ذيل الأعلام للعلاونة: ١٩٨/١.

(٤) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير: ص ١٣٨.

(٥) تعريف الدارسين بمناهج المفسرين: ص ٤٣٤.

(٦) انظر ترجمته في: ذيل الأعلام للعلاونة: ١٧٤/١، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: ٢٧٦/٥.

النسفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من تفسير البيضاوي ومن الكشاف للزمخشري^(١)، ثم قال بعد ذلك: «قرأت في هذا التفسير فوجدته كما قلت آنفاً موجز العبارة سهل المأخذ، مختصراً من تفسير الكشاف، جامعاً لمحاسنه، متحاشياً لمساوئه، ومن تفسير البيضاوي أيضاً؛ حتى إنه ليأخذ عبارته بنصها أو قريباً منه ويضمونها تفسيره»^(٢).

وهذان الرأيان متقاربان؛ لأن النسفي كان اعتماده الأكبر على تفسير «الكشاف»، مع استفادته من تفسير البيضاوي، وذلك لأن «الكشاف» هو معتمد البيضاوي أيضاً - كما سبق -^(٣).

وقال القاضي محمد كنعان: «وقد تبع البيضاوي في هذا [أي: في اختصار الكشاف مع عدم التصريح بذلك] الشيخ العالم أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١هـ) الذي ألف تفسيره «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» وضمَّنه خلاصة ما في الكشاف، ولم يُشر النسفي إلى ذلك في تفسيره»^(٤).

٦ - تفسير ابن كثير مختصر من الطبري:

أي: أن ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)^(٥) اختصر تفسيره «تفسير القرآن العظيم» من تفسير الطبري (ت ٣١٠هـ)^(٦) المسمى «جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

(١) التفسير والمفسرون: ٣٠٥/١.

(٢) التفسير والمفسرون: ٣٠٦/١، وانظر أيضاً: القول المختصر المبين في مناهج المفسرين للنجدي: ص ٢٦، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٧٩/٣، الاختصار في التفسير للعمرى: ص ٥١.

(٣) انظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للخالدي: ص ٤٣٤.

(٤) مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل: ص (ج) من المقدمة.

(٥) ستأتي ترجمته والتعريف بتفسيره، عند الكلام على مختصراته في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

(٦) ستأتي ترجمته والتعريف بتفسيره، عند الكلام على مختصراته في الموضع المشار إليه في الهامش السابق.

وأول من وقفت على ذكره لذلك هو الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب^(١) في كلام له في أحد رسائله، حيث قال: «ثم إنا نستعين على فهم كتاب أمه بالتفاسير المتداولة المعتمدة. ومن أجلها لدينا: «تفسير ابن جرير»، و«مختصرة» لابن كثير الشافعي^(٢). وذكر ذلك أيضاً عدد من الباحثين المعاصرين^(٣).

إلا أن الدكتور سليمان اللاحم في كتابه «منهج ابن كثير في التفسير»^(٤) أشار في كلام له إلى هذا القول وفنّده، حيث قال - بعد أن ساق عدداً من الفروق بين التفسيرين -: «ولعلّ في هذه الفروق ما يوضح اختلاف طريقة كل منهما في تفسيره، وما يكون ردّاً على ما قد يُتوهم من أن تفسير الحافظ ابن كثير يُعدّ اختصاراً لتفسير ابن جرير»^(٥).

وقد أشار الدكتور اللاحم قبل ذلك وبعده إلى حقيقة اعتماد ابن كثير على تفسير ابن جرير اعتماداً ظاهراً، وذلك من خلال قراءة أسطر قليلة منه، حتى إنه لم ينقل عن أحد من المفسرين كقله عن ابن جرير^(٦).

٧ - تفسير الشوكاني مختصر من القرطبي:

أي: أن الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)^(٧) اختصر تفسيره «فتح القدير»

(١) هو: عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي، ولد ونشأ في الدرعية عام (١١٦٥هـ)، درس على أبيه وغيره، وخلفه في الدعوة ومؤازرة آل سعود، برع في التفسير والعقائد والعربية، وتوفي في مصر معتقلاً عام (١٢٤٢هـ). انظر: الأعلام للزركلي: ١٣١/٤.

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية لابن قاسم: ٢٢٨/١.

(٣) انظر مثلاً: الإمام الشوكاني مفسراً للغمادي: ص ١١٩، المفسرون بين التأويل والإثبات: ٥١٩/٢.

(٤) أصله رسالة ماجستير، في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بالرياض عام (١٤٠١هـ).

(٥) منهج ابن كثير في التفسير: ص ١٠٠. (٦) انظر: المرجع السابق: ص ٧٥-١٠١.

(٧) ستأتي ترجمته والتعريف بتفسيره، عند الكلام على مختصره في الفصل الأول من الباب الآتي (الثاني).

- أي: قسم الدراية منه - من تفسير «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ت ٦٧١هـ).

وقد قال الدكتور الغماري - أيضًا - في كتابه «الإمام الشوكاني مفسرًا» عند ذكره لتفسير القرطبي: «وقد اعتمد عليه الشوكاني كثيرًا، حتى قال بعضهم: إن تفسير الشوكاني خلاصة لتفسير القرطبي، والدر المنثور للسيوطي»^(١)، ثم قال تعليقًا - في الهامش - على قوله: حتى قال بعضهم -: «القائل هو المرحوم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي الجكني، مؤلف أضواء البيان وغيره». ولم يذكر مصدره في نقله هذا عن الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)^(٢).

وهذا الكلام؛ يعني: أن الشوكاني قام بتلخيص تفسيرين:

١ - «الدر المنثور» للسيوطي، وهذا لا إشكال فيه؛ لأن الشوكاني نفسه نصرَّ عليه في مقدمة تفسيره - كما سبق نقله في المبحث السابق -، وذلك في قسم الرواية من تفسيره.

٢ - تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن»، وذلك في قسم الدراية منه، وهذا محل البحث هنا.

وقد أطلق الدكتور محمد الخضير الحكم في ذلك فقال: «ثم جاء بعدهم الإمام الشوكاني الذي قام في كتابه «فتح القدير» بتلخيص جلِّ ما في تفسير القرطبي»^(٣).

إلا أن العيزري^(٤) ردَّ القول المنسوب للشنقيطي - السابق ذكره - من خمسة أوجه:

(١) الإمام الشوكاني مفسرًا للغماري: ص ١١٢.

(٢) انظر ترجمته بقلم تلميذه وصاحب تنمة تفسيره، ملحقه بآخر تفسيره «أضواء البيان».

(٣) الإجماع في التفسير: ص ١٣٤.

(٤) انظر: مصنفات الإمام الشوكاني وموارده: ص ٤٤٧، ٤٥٠.

- ١ - أنه لو كان اختصارًا منهما، لبيّن الشوكاني ذلك في مقدمته، إذ لا ينبغي اتهامه بعدم الأمانة العلمية.
 - ٢ - أن بصمة علم الشوكاني، ونفسه في الكتاب ظاهرة، من خلال ترجيحاته وآرائه الخاصة.
 - ٣ - نقد الشوكاني للإمامين القرطبي والسيوطي، في بعض المواضع.
 - ٤ - أن الشوكاني يشير إلى النقل منهما في مواضع كثيرة.
 - ٥ - أنه مع الإقرار باستفادة الشوكاني منهما استفادة كبيرة، إلا أنه لا يصح القول بأنه مختصر لهما؛ لأن طريقة الشوكاني في تفسيره وهي «الجمع بين الدراية والرواية» تردّ هذا الاتهام.
- وهذه الوجوه الخمسة التي ذكرها العيزري، ليس فيها جواب شافٍ، ورد قاطع، ويعود الأمر - في حقيقته - إلى الخلاف في مفهوم الاختصار، كما سيأتي في المبحث الآتي.
- وأما دعواه - في الوجه الأول - بأنه لو كان الأمر كذلك لبيّنه الشوكاني في مقدمته، فهذا عنه جوابان:
- ١ - أن الشوكاني صرّح - في مقدمة تفسيره - باختصاره للدر المثور، كما سبق نقله عنه في المبحث السابق.
 - ٢ - اختلاف منهج المؤلفين المتقدمين في التصريح بأصحاب النقول، يخالف ما عليه العرف الحادث في الدراسات العلمية الأكاديمية - خصوصًا - إذ ما جرى عليه معظمهم في ذلك: عدم لزوم التصريح بمن نقل عنه، وهذا أمر مشهور معروف، فلا يصح حينئذٍ القول بأن في ذلك اتهامًا للشوكاني بعدم الأمانة العلمية! لأن فيه محاكمة له باصطلاح حادث بعده.

٨ - تفسير القنوجي مختصر من الشوكاني:

أي: أن القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)^(١) اختصر تفسيره «فتح البيان في مقاصد القرآن» من تفسير «فتح القدير» للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). قال عنه ذلك ثناء الله الأمرتسري (ت ١٣٦٨هـ)^(٢) في عزوه إليه كلامًا نقله عنه في إحدى حواشي كتابه «تفسير القرآن بكلام الرحمن»، حيث قال: «تفسير فتح البيان للنواب صديق حسن خان البوفالي، الملخص من فتح القدير للشوكاني - رحمهما الله تعالى»^(٣).

ومما يؤيد ذلك ما قاله عبد الحي الحسني في ترجمة القنوجي: «ولكنه لا تخلو تأليفاته عن أشياء، إما تلخيص أو تجريد، أو نقل من لسان إلى لسان آخر»^(٤)، وكان كثير النقل عن القاضي الشوكاني، وابن القيم وشيخه ابن تيمية الحراني وأمثالهم^(٥).



(١) هو: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، ولد عام (١٢٤٨هـ) في بلدة (قنوج) في الهند، وإليها ينسب، ثم تزوج ملكة بهوبال، واستقر بها، له مؤلفات كثيرة، بالعربية والفارسية والهندية، انظر: هدية العارفين: ٣٨٨/٢، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام: ١٢٤٦/٣، الأعلام للزركلي: ١٦٧/٦، معجم المفسرين: ٥٣٩/٢.

(٢) ستأتي ترجمته عند الكلام على تفسيره، في صدر الفصل الأخير من هذه الرسالة.

(٣) تفسير القرآن بكلام الرحمن للأمرتسري: ص ٢٤٠ (هامش رقم: ١).

(٤) أي: نقل الكتاب من لغة إلى لغة أخرى.

(٥) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام: ١٢٤٨/٣.

الْبَحْثُ الثَّلَاثُ

أسباب الاضطراب في الحكم على بعض التفاسير بذلك

سبق في المبحثين السابقين التعرّض لبعض الأمثلة على اختلاف الحكم على بعض التفاسير المذكورة، بكونها مختصرة من غيرها أم لا؟ ووقوع ذلك في التفاسير المذكورة في المبحث الثاني أكثر؛ لِمَا سيأتي. وفي هذا المبحث محاولة للتعرف على الأسباب الداعية لوقوع ذلك الاضطراب والاختلاف، ومما بدا لي منها - بعد التأمل والنظر - ما يأتي:

١ - الاختلاف في مفهوم الاختصار:

أي: أن مَنْ حكم على أحد تلك التفاسير بأنه مختصر من تفسير آخر، كان قد تقرّر عنده أن نقل الأول عن الثاني وغيره، وعدم اقتصاره على التفسير الذي اختصره، لا يقدح في ذلك الحكم، خصوصاً وأن ذلك هو غالب عمل المتقدمين في مختصراتهم. وأما مَنْ يمنع؛ فهو يرى أن حصول ذلك يخرج التفسير الأول عن كونه مختصراً من الثاني؛ لأن من الشروط - لديه - للحكم على كتاب بأنه مختصر من غيره: أن تكون جميع مادته مأخوذة منه، دون أن يقوم بتلفيق نقول من كتب أخرى.

٢ - اعتماد الثاني على الأول اعتماداً كبيراً، وكثرة نقله عنه:

سواءً كان ذلك النقل معزواً أم لا، لكنه ظاهر جداً عند المقارنة

بين الكتابين، ويتأكد ذلك أكثر إذا كان النقل حرفياً، وكانت النقول طويلة، وكثيرة.

وفي المقابل: فإن نقوله عن غير ذلك الكتاب، نقول قليلة مقارنة بنقوله منه.

وعلى كل حال، فإن قوة الحكم بذلك تعتمد على: مدى اعتماد الأول على الثاني، في كثرة النقول عنه، وهل هي نقول حرفية أو بالمعنى؟ وهل هي نقول طويلة أو قصيرة، ومدى الإضافة التي ينقلها عن غير ذلك التفسير المعين، مقارنة بما ينقله منه.

٣ - عدم نص المؤلف على ذلك، أو كون كلامه محتملاً:

ونص المؤلف على أنه اختصر كتابه من كتاب آخر، إنما يكون في أحد أربعة مواضع:

١ - عنوان الكتاب، بأن يكون صريحاً في ذلك، وهذا لا يقع فيه الخلاف غالباً.

٢ - مقدمة الكتاب، وهذا أقوى مما بعده.

٣ - في خاتمة الكتاب، أو في أثناءه.

٤ - في كتاب آخر للمؤلف.

وربما كان كلام المؤلف منطوياً على شيء من الغموض، الذي تتعدّد بسببه الاحتمالات، فلا يكون صريحاً في الدلالة على ذلك بشكل قاطع؛ فيقع بسبب ذلك الخلاف.

٤ - اعتبار الاختصار عيباً في التأليف^(١):

أي: أن من يرى أن الحكم على كتاب بأنه مختصر من غيره، فيه

(١) انظر في ذلك: الاختصار في التفسير للعمرى: ص ٣٦، ٦٠، المدخل إلى علم المختصرات للشمراني: ص ١٣١، وفيه سرد لأكثر من عشرين كتاباً تكلمت عن عيوب المختصرات.

تهوين من قدر الكتاب، وتقليل من قيمته العلمية، فإن حكمه على كتاب معين بذلك، سيكون خاضعاً لهذه الرؤية.

أي: أنه إن كان يريد إثبات قيمة الكتاب العلمية، ومدى إضافة المؤلف فيه، فإنه سيسعى في درء ذلك الحكم عنه بثتى المبررات، وإن كان يريد العكس حكم عليه بذلك.

وفي المقابل: فإن من يرى أن الاختصار ليس عيباً بحد ذاته، بل هو فن من فنون التأليف، حسنه حسن، ومعيبه معيب. فإنه لا يتحرّج في الحكم على كتاب بأنه مختصر من غيره، إذا كان عمله في ذلك الاختصار محكماً، بحيث تحاشى فيه عيوب الكتاب الأصل، وأضاف عليه محاسن ليست فيه، ولأجل ذلك قيل: إن بعض المختصرات فاقت أصولها حسناً، وإحكاماً.

وبعد، فإنه يظهر شيء من التداخل بين هذه الأسباب، وكون بعضها متفرّعاً عن الآخر، وهي كالعلل التي تتعاضد ولا تتزاحم، فالقول بأحدها لا يعني عدم القول بغيره، بل قد يجتمع في مثال واحد أكثر من سبب، بل ربما اجتمعت فيه جميعاً.

وقد تركت ذكر الأمثلة على هذه الأسباب لذلك، ولقرب ذكرها في المبحثين السابقين لهذا المبحث.



البَابُ الثَّانِي

مناهج المختصرين من تفاسير أخرى

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: المختصرات المتعددة لتفسير واحد.
- الفصل الثاني: المختصرات المفردة.

الفصل الأول

المختصرات المتعددة لتفسير واحد

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: مختصرات تفسير الطبري.
- المبحث الثاني: مختصرا تفسير القرطبي.
- المبحث الثالث: مختصرا تفسير الخازن.
- المبحث الرابع: مختصرات تفسير ابن كثير.
- المبحث الخامس: مختصرا تفسير الشوكاني.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

مختصرات تفسير الطبري

لقي تفسير الإمام ابن جرير الطبري - منذ أن وضعه مؤلفه - اهتمامًا واسعًا من قِبَل أهل العلم، ووقع عندهم موقعًا حسنًا، فتنوعت أعمالهم عليه، وخدموه بشتى الطرق، فمن مستدرِكٍ عليه، ومن مختصرٍ له، ومن شارحٍ لشواهدة، ومن متكلمٍ على رجاله، ومن مترجمٍ له إلى لغةٍ أخرى، إلى غير ذلك. وهذا الاحتفاء الكبير إنما يعود إلى مكانة هذا التفسير وإمامة مؤلفه.

ونظرًا لضخامة هذا التفسير، واتساع مباحثه، وتنوع معلوماته - مع مكانته وإمامة مؤلفه - فقد رغب بعض أهل العلم في تقريب هذا السفر الضخم، فعمد إلى اختصاره وتهذيبه، مع أن ابن جرير نفسه قد ألفه مختصرًا، حيث يُروى أنه قال لطلابه - حين أراد أن يمليه عليهم -: «أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا مما يفني الأعمار قبل تمامه، فاختره في نحو ثلاثة آلاف ورقة»^(١).

وقد ذكر ابن النديم (ت ٣٨٠هـ)^(٢) - وهو من أقدم المصنِّفين في رصد

(١) روى هذه القصة الخطيب البغدادي في ترجمته لابن جرير من تاريخ بغداد: ١٦٣/٢، وعنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء: ٤٢/١٨، والذهبي في السير: ٢٧٤/١٤ - ٢٧٥، وغيرهما.

(٢) انظر: الفهرست: ٤٩٢.

حركة التأليف العربي - عن تفسير الطبري بأنه اختصره جماعة، لكنه لم يذكر منهم سوى أبي بكر بن الإخشيد - الآتي ذكره عند عدّ المختصرات - .

بل لقد تمنى العالم المتفتن جلال الدين السيوطي أن يقوم باختصاره، حيث قال: «قد منَّ الله عليَّ بإدامة مطالعته والاستفادة منه، وأرجو أن أصرف العناية إلى اختصاره وتهذيبه، ليسهل على كلِّ أحدٍ تناوله، إن شاء الله تعالى»^(١)، لكن يبدو أن أمنيته هذه لم تتحقق، والعلم عند الله تعالى .

أما من قام باختصار تفسير الطبري فعلاً فهم أحد عشر: مختصراتُ أربعةٍ منهم مطبوعةٌ متداولة، ومختصران مخطوطان، والخمسة الباقية في حكم المفقود .

هذا إجمالاً، وأما بيان حالها تفصيلاً فعلى النحو الآتي:

أولاً: المختصرات الأربعة المطبوعة، وهي:

١ - «مختصر من تفسير الإمام الطبري» لمحمد بن صمادح التجيبي (ت ٤١٩هـ).

٢ - «مختصر تفسير الطبري» لمحمد علي الصابوني وصالح أحمد رضا .

٣ - «تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لبشار عواد معروف وعصام فارس الحرساني .

٤ - «تفسير الطبري تقريب وتهذيب» للدكتور صلاح بن عبد الفتاح الخالدي .

وهذه المختصرات الأربعة هي المقصودة بالدراسة في هذا المبحث، وسيأتي الكلام عليها مستوفى - بإذن الله - .

(١) طبقات المفسرين: ص ٩٦.

ثانياً: المختصران المخطوطان هما:

١ - «تعبير التحرير في اختصار تفسير الإمام ابن جرير» لمحمد الطيب بن إسحاق بن الزبير بن محمد الأنصاري الخزرجي المدني التنبكتي، وهو سلفي العقيدة، مالكي المذهب (ت ١٣٦٣هـ)^(١)، وقد ذكر الزركلي عن مختصره هذا بأنه هبئ للطبع^(٢).

٢ - «مختصر تفسير الطبري» لخالد بن عبد الرحمن العك، وهو معدود ضمن آثار المؤلف، في آخر كتابه «أصول التفسير وقواعده» وكتب أمامه: «قيد الطبع»^(٣)، وقد ذكره الدكتور صلاح الخالدي في مقدمة تهذيبه لتفسير الطبري، وأفاد بأنه لم يطبع حتى الآن^(٤).

وأما ما ذكره الدكتور علي الشبل في كتابه عن ابن جرير^(٥) من أن أول المختصرين له - فيما يعرف هو (الشيخ محمد بن حماد التيجي أبو محمد (ت ٦١٥هـ) ونسخته مخطوطة بالجامع الكبير بصنعاء اليمن، في ٢٥٠ ورقة) كما في فهرسها - أي: فهرس مخطوطاتها - فهو كلام يعوزه التحقيق، بل هو مجانب للصواب في أمرين:

• الأول: أن صاحب هذا المختصر الذي ذكره هو (محمد بن صمادح التجيبي) - على الصحيح -؛ لأن هذه المخطوطة بعينها هي التي

(١) ولد ونشأ في مكان يسمى المراقد بالمغرب، وانتقل إلى المدينة سنة (١٣٢٥هـ) فدرّس في المسجد النبوي إلى آخر حياته، وصنف كتباً منها اختصار لصحيح مسلم، انظر: الأعلام للزركلي: ١٧٨/٦ - ١٧٩.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) ص ٤٨٩. (وهي الطبعة ٣، وتاريخها: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الصادرة عن دار النفائس).

(٤) تفسير الطبري تفريغ وتهذيب: ١٠/١، وتاريخ كتابه الدكتور الخالدي للمقدمة (١٤١١هـ)، وتاريخ الطبعة الأولى للكتاب (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

(٥) وهو: إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: ص ٩٨.

حُقق عليها مختصر ابن صمادح - كما سيأتي في وصفها -، والظاهر أن الخطأ وقع من المفهرس الذي ربما تصحَّف الاسم عليه فلم يستطع قراءته على وجهه! وأما التاريخ الموجود فهو تاريخ كتابة المخطوطة - كما سيأتي أيضًا -.

• الثاني: أنه على فرض صحة هذه المعلومة، فكيف يكون هذا المختصر، المكتوب سنة (٦١٥هـ) هو أول مختصر لتفسير الطبري؟ ولئن فات على الدكتور الشبل مختصرُ ابن الإخشيد (ت٣٢٦هـ) فكيف يفوت عليه مختصر ابن صمادح التجيبي (ت٤١٩هـ) مع كونه مطبوعًا متداولًا؟

ثالثًا: المختصرات الخمسة التي لا تزال في حكم المفقود، وهي:

١ - «اختصار تفسير الطبري» لأحمد بن علي بن بينجور، المعروف بأبي بكر ابن الإخشيد، أو الإخشاد، وهو من رؤساء المعتزلة وزهادهم (ت٣٢٦هـ)^(١) وقد ذكر هذا المختصر: ابن النديم في (الفهرست)^(٢) وغيره، وبناء على ذلك يكون ابن الإخشيد هذا هو أول من قام باختصار تفسير الطبري، والعلم عند الله تعالى.

٢ - «اختصار تفسير القرآن للطبري» لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن أيوب الأموي الذهبي القرطبي (من علماء القرن الرابع)، ذكره ابن بشكوال في ترجمته، ووصفه بالحسن^(٣).

(١) الإخشيد أو الإخشاد، كان الأولى ممالاة من الثانية، قال الذهبي: وله محاسن على بدعته، من تصانيفه: نقل القرآن، والإجماع. انظر: الفهرست لابن النديم: ص٣٦٨، سير أعلام النبلاء: ٢١٧/١٥، لسان الميزان: ٢٣١/١.

(٢) ص٧٠، ٣٦٨، ٤٩٢، وانظر: الأعلام للزركلي: ١٧١/١.

(٣) ولد سنة (٣٣٣هـ)، انظر: الصلة لابن بشكوال: ٢٤/١، وعنه في: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣٢/١.

٣ - «اختصار تفسير القرآن للطبري» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف الطّرفي الكناني (ت ٤٥٤هـ) ذكره ياقوت في (معجم البلدان)^(١)، وغيره^(٢).

٤ - «مختصر تفسير الطبري» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المرّي، المعروف بابن اللجالش (ت ٤٩٠هـ)^(٣)، وقد ذكر هذا المختصر ابن بشكوال في (الصلة)^(٤) وغيره^(٥). وقد اعتمد عليه الثعالبي في نقل كلام الطبري - كما صرّح بذلك في مقدمة تفسيره^(٦) - ووصفه بأنه اعتنى بتهديبه.

٥ - «مختصر تفسير الطبري» لعلاء الدين أبي المحاسن علي بن عثمان بن محاسن الدمشقي الشافعي (ت ٧٣٩هـ)، ذكره الصفدي^(٧).

وقبل الكلام على المختصرات الأربعة المطبوعة، وذكر مناهج مؤلفيها، والمقارنة بينها، لا بد من التمهيد - بين يدي هذا المبحث - بذكر نبذة يسيرة عن الإمام الطبري وتفسيره، الذي هو أصل

(١) ٢٥٨/٦، وقال عن المؤلف: يعرف بالطّرفي لأنه كان يلتزم الإمامة بمسجد (طرفة) بقرطبة من بلاد الأندلس، وكان من النبلاء الفضلاء.

(٢) انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين: ٢٢/٦، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٣٢/١.

(٣) وكنيته أبو عبد الله، من أهل المرية في الأندلس، رحل إلى المشرق واستوطن مكة، وأخذ عن أبي المعالي الجويني وأخذ الناس عنه هنالك، وكان عالماً بالنحو والأصول، انظر: الصلة لابن بشكوال: ٥٦٣/٢.

(٤) ٥٦٣/٢.

(٥) انظر: معجم المؤلفين لكحالة: ٧٧/٤، معجم المفسرين لعادل نويهض: ٤٧٦/٢، جامع الشروح والحواشي للجبشي: ٦١٤/٣.

(٦) انظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي: ١١٨/١.

(٧) انظر: الوافي بالوفيات: ٣٠٧/٢١، وعنه في: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١٧٠/٣.

تلك المختصرات، وعليه فإن تقسيم هذا المبحث سيكون على النحو الآتي:

- التمهيد: وفيه ترجمة الطبري، والتعريف بتفسيره.
- المطلب الأول: التعريف بمختصرات الطبري المطبوعة، ومؤلفيها.
- المطلب الثاني: المقارنة بين مختصرات الطبري المطبوعة.

التَّمْهِيدُ

وفيه ترجمة الطبري والتعريف بتفسيره

أولاً: ترجمة الطبري:

هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، يكنى بأبي جعفر^(١)، ويقال في نسبه (الطبري) نسبةً إلى إقليم (طبرستان) الذي ولد ونشأ فيه، وتحديداً في عاصمته (أَمَل)، وقد كانت ولادته في أواخر سنة (٢٢٤هـ) أو أوائل سنة (٢٢٥هـ) والأول هو الأشهر^(٢).

وقد رحل في طلب العلم إلى الرّي، وبغداد، والبصرة، والكوفة، والشام، ومصر، ثم عاد واستوطن بغداد، وقد زار مسقط رأسه (أَمَل طبرستان) مرتين، لكن معظم استقراره كان في بغداد، التي توفي بها سنة (٣١٠هـ) على الأشهر، وقيل غير ذلك^(٣).

وابن جرير من كبار أئمة أهل السُنَّة والجماعة، المتبعين منهج السلف الصالح - رضوان الله عليهم - وقد قرّر عقيدته في رسالة له تسمّى

(١) علماً أن ابن جرير لم يكن له أولاد، بل لم يتزوج أصلاً، لكنها كنية تكنى بها واشتهر، وهي الكنية التي يذكرها في تفسيره إذا أراد أن يقول كلاماً من نفسه، انظر: الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ٢٨، ٣١ - ٣٢.

(٢) وقد ذكر الطبري نفسه سبب هذا الشك في تاريخ ولادته، انظر: معجم الأدباء لياقوت: ٤٧/١٨ - ٤٨.

(٣) انظر: معجم الأدباء: ٩٤/١٨، إنباه الرواه: ٩٠/٣.

«صريح السُّنَّة»^(١)، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما إلى أن ابن جرير قرَّرَ فيها مذهب أهل السُّنَّة والسلف الصالح^(٢).

لكنه رُمي بالتشيع، بل أقذع بعضهم ورماه بالرفض، وقد ردَّ أهل العلم^(٣) هذه التهمة وبيّنوا أسبابها وإغراض أصحابها على ابن جرير.

أما الفقه فقد كان ابن جرير في أول أمره فيه على مذهب الشافعي، ثم لما اتسع علمه ووصل إلى رتبة الاجتهاد لم يعد يقلد أحدًا، واختار لنفسه مذهبًا فقهيًا خاصًا، كان له عليه بعض الأتباع، ويسميه بعض الناس بالمذهب الجريري، وهو معدود في كبار الأئمة المجتهدين في الإسلام^(٤).

وعموماً فإن المكانة العلمية المرموقة لابن جرير الطبري لا تحتاج

(١) وتسمى أيضًا «شرح السُّنَّة» و«عقيدة ابن جرير» وهي مطبوعة، انظر: معجم الأدباء: ٨٠/١٨، تاريخ التراث العربي لسزكين: ١٦٨/٢، الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ٢٨١ - ٢٨٣، إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري للدكتور علي الشبل: ص ٤٢ - ٤٦، ١٠٩ - ١١٠.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٨٧/٦، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم: ص ١٩٤، وانظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ٢/٥١٩، إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري للدكتور علي الشبل: ص ٤٢ - ٤٦.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي: ٤٩٩/٣، سير أعلام النبلاء له: ٢٧٧/١٤، البداية والنهاية لابن كثير ٨٤٩/١٤، لسان الميزان لابن حجر: ١١٥/٤، وانظر: الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ٥٨ - ٦٠، إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري للدكتور علي الشبل: ص ٨٥ - ٨٩.

(٤) انظر: الفهرست لابن النديم: ص ٤٩١ - ٤٩٤، تاريخ بغداد للخطيب: ١٦٣/٢، معجم الأدباء لياقوت: ٥٣/١٨، وفيات الأعيان لابن خلكان: ١٩١/٤، الأعلام للزركلي: ٦٩/٦، تاريخ التراث العربي لسزكين: ١٥٩/٢، الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ١٤٥ - ١٩٦، إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري للدكتور علي الشبل: ص ٤٧ - ٤٨.

إلى كثرة أدلة لإثباتها، وهو الذي «كان إمامًا في فنون كثيرة، منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ، وغير ذلك»^(١)، بل إنه كان - كما وصفه الخطيب البغدادي^(٢) -: «أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره»^(٣).

وأما إمامته في التفسير خصوصًا فقد أبان عنها السيوطي حين ترجمه في «طبقات المفسرين» حيث وصفه بقوله: «رأس المفسرين على الإطلاق»^(٤)، كما اشتهر بلقب (إمام المفسرين)، (شيخ المفسرين)^(٥)، بل قيل: «كما أن الفقهاء في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة... فإن المفسرين عيالٌ في التفسير على ابن جرير»^(٦)، وسيأتي مزيدٌ من إظهار إمامته في التفسير عند التعريف بتفسيره في الفقرة الآتية.

ونظرًا لهذه المكانة العلمية السامية لابن جرير فإنه قلما يوجد كتاب في التراجم إلا وترجم له، لكن ترجمته في «معجم الأدباء» لياقوت^(٧) هي

- (١) وفيات الأعيان لابن خلكان: ١٩١/٤.
- (٢) هو: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، نشأته ووفاته ببغداد سنة (٤٦٣هـ)، أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين، قاربت مصنفاته الثمانين، من أشهرها: تاريخ بغداد، الكفاية في علم الرواية. انظر: وفيات الأعيان: ٩٢/١ - ٩٣، سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/١٨، الأعلام للزركلي: ١٧٢/١.
- (٣) تاريخ بغداد: ١٦٣/٢، وقد نقل كلام الخطيب هذا معظم من ترجم لابن جرير.
- (٤) طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٩٥.
- (٥) انظر: مقدمة الشيخ أحمد شاکر لتحقيق تفسير الطبري: ص ٦، التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: ٢٠٦/١، الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ٨٥، إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري للدكتور علي الشبل: ص ٦٢ - ٦٣.
- (٦) مختصر تفسير الطبري للصابوني: ٩/١ «مقدمة المختصر».
- (٧) هو: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، ومن العلماء باللغة والأدب، أصله من الروم، تنقل بين بلاد كثيرة، وتوفي في حلب سنة (٦٢٦هـ)، انظر: وفيات الأعيان: ١٢٧/٦ - ١٣٩، سير أعلام =

من أوسع وأوفى تلك التراجم^(١).

وقد أفرد ترجمته بالتصنيف: اثنان من طلابه^(٢)، كما ذكر الوزير جمال الدين الفقطي^(٣) أنه استوفى ترجمة ابن جرير في كتاب صنفه في ذلك مفردًا، وأنه سمّاه «التحرير في أخبار محمد بن جرير»، وقد وصفه بأنه كتابٌ ممتع^(٤). كما ذكر الشيخ محمود شاكر^(٥) أنه أراد أن يترجم لابن جرير في صدر تحقيقه لتفسيره، وأنه جمع كلَّ ما في الكتب المطبوعة والمخطوطة من ترجمة وأخبار، وما قيل في تصانيفه وأعدادها، لكنه آثر أن يفردا في كتابٍ قائم بنفسه، وأنه سوف يخرج قريبًا بعون الله سبحانه^(٦).

أما من أفرد ترجمة ابن جرير من الباحثين المعاصرين فأشهرهم ثلاثة: الدكتور محمد أحمد الحوفي، والدكتور محمد الزحيلي، والدكتور علي بن عبد العزيز الشبل.

= النبلاء: ٣١٢/٢٢، الأعلام للزركلي: ١٣١/٨.

(١) حيث جاءت في زهاء (٤٥ صفحة): ٤٠/١٨ - ٩٤.

(٢) هما: عبد العزيز بن محمد الطبري، والقاضي أبو بكر بن كامل، وقد أخذ عن هذين الكتائين ياقوت الحموي كما صرح هو بذلك، انظر: معجم الأدباء: ٩٤/١٨.

(٣) هو: أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني، ولد (بلفظ) من الصعيد الأعلى بمصر، وإليها ينسب، وهو وزير مؤرخ من الكتاب، انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٢٧، الأعلام للزركلي: ٣٣/٥.

(٤) انظر: إنباء الرواة: ٩٠/٣، وكتاب التحرير هذا لا يزال في حكم المفقود حتى الآن.

(٥) هو: أبو فهر محمود بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي عليه السلام، ولد في الإسكندرية لأسرة أصلها من جرجا بصعيد مصر، وقد حصل على عدد من الجوائز منها جائزة الملك فيصل العالمية، كما كان عضوًا في عدد من المجامع اللغوية، توفي سنة (١٤١٨هـ) واشتهر بالتحقيقات المتقنة والمعرفة الواسعة بالتراث، انظر: ذيل الأعلام للعلاوة: ١٨٤/٢.

(٦) انظر: مقدمة تحقيق محمود شاكر لتفسير الطبري: ص ١٧ - ١٨، والظاهر أن هذا الكتاب الذي كان في نية الشيخ أن يخرج لم يخرج، كما أن تحقيقه للكتاب لم يكتمل، والله أعلم.

هذا عدا البحوث والدراسات التي اقتصرت على أحد الجوانب العلمية عند ابن جرير، أو أحد كتبه، كابن جرير المفسر، أو المؤرخ، أو اللغوي... فهي كثيرة جدًا، والمقام يطول بتعدادها^(١).

بقيت الإشارة إلى أن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) قد عقدت مؤتمرًا بعنوان (الإمام الطبري: في ذكرى مرور أحد عشر قرنًا على وفاته (٣١٠هـ - ١٤١٠هـ)) وقد طبعت بحوث وندوات المؤتمر في مجلدين.

ثانيًا: التعريف بتفسير الطبري:

تسامح الناس بنسبة هذا التفسير إلى مؤلفه، فيقال «تفسير الطبري» أو «تفسير ابن جرير» وإلا فإن الاسم الذي سماه به مؤلفه هو «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»^(٢).

وقد جاء هذا التفسير كما أراده مؤلفه «كتابًا مستوعبًا لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعًا، ومن سائر الكتب غيرِه في ذلك كافيًا»^(٣)، ولذلك فقد قال فيه أحد تلامذته^(٤): «تمَّ من كتب محمد بن جرير كتاب التفسير، الذي لو ادَّعى عالمٌ أن يصنّف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علمٍ مفردٍ مستقصى لفعل»^(٥).

(١) انظر: مقالًا بعنوان «الإمام الطبري عند العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا» وهو موجود في موقع «ملتقى أهل التفسير» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢) انظر: معجم الأدباء لياقوت: ٤٤/١٨، الأعلام للزركلي: ٦٩/٦، الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ١٠٠ - ١٠١.

(٣) تفسير الطبري (تحقيق: شاكر): ٦/١ - ٧.

(٤) وهو: عبد الله بن أحمد بن جعفر الفرغاني، أبو محمد، وكلامه هذا في سير أعلام النبلاء - كما في الهامش الآتي - وكلامه في الأصل في ذيله على تاريخ شيخه الطبري.

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٧١/١٤.

ومما يدلُّ على مدى الإتقان الذي وصل إليه ابن جرير في تفسيره، ما قاله فيه أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب)^(١): «قابلت هذا الكتاب من أوله إلى آخره، فما وجدت فيه حرفًا واحدًا خطأ في نحوٍ ولا لغة»^(٢).

ولأجل هذا الجمع والتحرير في تفسير ابن جرير، فإنه قد لقي القبول عند أهل العلم منذ وضعه مؤلفه إلى يوم الناس هذا، بل لقد اشتهر وطار في الآفاق في حياة مؤلفه «وحُمِلَ مشرقًا ومغربًا وقرأه كلُّ من كان في وقته من العلماء، وكلُّ فضله وقدمه»^(٣).

يدلُّ لذلك ما قاله أبو بكر بن خزيمة^(٤) - وهو من أقران الطبري ومعاصريه - حين استعار تفسير الطبري ثم ردّه بعد سنين: «لقد نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير»^(٥).

ومن أشهر المقولات في بيان مكانة هذا التفسير ما قاله أبو حامد الإسفراييني^(٦): «لوسافر رجل إلى الصين حتى يحضّل كتاب تفسير

(١) هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد، صحب ثعلبًا النحوي زمانًا فلقب (غلام ثعلب)، أحد أئمة اللغة المكثرين من التصنيف، أملى من حفظه في اللغة أكثر من ثلاثين ألف ورقة، توفي ببغداد سنة (٣٤٥هـ)، من مؤلفاته: ياقوتة الصراط في غريب القرآن. انظر: وفيات الأعيان: ٣٢٩/٤، سير أعلام النبلاء: ٥٠٨/١٥.

(٢) معجم الأدباء لياقوت: ٦٢/١٨، وانظر: مقدمة الشيخ محمود شاكر لتحقيق تفسير الطبري: ص ١٢.

(٣) معجم الأدباء لياقوت: ٦٢/١٨.

(٤) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبو بكر، كان فقيهاً مجتهداً حافظاً حجة، مولده ووفاته بنيسابور، ورحل إلى العراق والشام ومصر، ولقبه السبكي بإمام الأئمة، توفي سنة (٣١١هـ)، تزيد مصنفاة على ١٤٠، انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤، الأعلام للزركلي: ٢٩/٦.

(٥) تاريخ بغداد: ١٦٤/٢، وعنه: في معجم الأدباء: ٤٢/١٨، وانظر: سير أعلام النبلاء: ٢٧٢/١٤.

(٦) هو: أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، أبو حامد، من أعلام الشافعية، ولد في =

محمد بن جرير، لم يكن ذلك كثيرًا^(١).

كما قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «وهو من أجلّ التفاسير المأثورة وأعظمها قدرًا»^(٣)، وقال: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحّها تفسير محمد بن جرير الطبري»^(٤).

ومن كلمات العلماء التي تبين عن شيء مما امتاز به تفسير ابن جرير ما قاله الحافظ ابن حجر عنه في قوله: «فهذه التفاسير الأربعة^(٥) قلّ أن يشدّ عنها شيء من التفسير المرفوع، والموقوف على الصحابة، والمقطوع عن التابعين. وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركه فيها؛ كاستيعاب القراءات والإعراب، والكلام في أكثر الآيات على المعاني، والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكلّ من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ويقصر في غيره»^(٦).

ولتتابع العلماء على تفضيل هذا التفسير والثناء عليه فقد قال

= (أسفرايين) بالقرب من نيسابور، وإليها نسبته، ورحل إلى بغداد وعظمت مكانته، وتوفي بها سنة: ٤٠٦هـ، انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/١٩٣، الأعلام للزركلي: ١/٢١١.

(١) تاريخ بغداد: ٢/١٦٣، وعنه ياقوت في معجم الأدياء: ١٨/٤٢، والذهبي في السير: ٢٧٢/١٤.

(٢) هو: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، أحد الأئمة المجددين الأعلام، حامل لواء عقيدة السلف، المجاهد بنفسه وعلمه، حورب وأوذى كثيرًا، حتى توفي معتقلًا في قلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ)، ألف في سيرته مؤلفات مفردة، وعنه دراسات كثيرة، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر: ١/١٤٤، الأعلام للزركلي: ١/١٤٤، الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية بإشراف بكر أبو زيد.

(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (تحقيق: د. عدنان زرزور): ص ٩٠.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٣/٣٨٥.

(٥) يعني: تفسير ابن المنذر، وابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، مع تفسير ابن جرير.

(٦) العجائب في بيان الأسباب لابن حجر: ١/٢٠٣.

السيوطي: «فإن قلت: فأبي التفاسير ترشد إليه، وتأمّر الناظر أن يعول عليه؟ قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعترفون على أنه لم يصنّف أحدٌ مثله»^(١).

وهذا إجمال لأهمّ مميزات هذا التفسير وأبرز ملامحه، وذلك في النقاط الآتية^(٢):

١ - مكانة مؤلفه، وإمامته في علوم الإسلام، وفي التفسير على وجه الخصوص.

٢ - جمعه لأغلب أقاويل السلف في التفسير، مرويةً عنهم بأسانيد المؤلف إلى أصحابها. ومن باب أولى عنايته برواية أحاديث التفسير بسنده إلى النبي ﷺ. هذا مع ظهور احتفاء ابن جرير بأقوال السلف، واعتماده عليها، وتقديمها على غيرها من أقوال أهل اللغة وغيرهم.

٣ - عناية ابن جرير بتوجيه الأقوال ومناقشتها والترجيح بينها، وذكر سبب الترجيح، وعدم الاكتفاء بالنقل المجرد. وهو يحتكم في الترجيح بين الأقوال إلى إجماع الحجة من أهل التأويل (السلف)، وإلى لسان العرب ولغتهم، وإلى سياق الآيات، وغير ذلك من المرجّحات.

٤ - استيعاب ابن جرير لأهم وأغلب المعلومات التفسيرية، من المباحث اللغوية، والقراءات، وأسباب النزول، وبيان الناسخ والمنسوخ، والأحكام الفقهية، وغير ذلك، مع العمق في البحث

(١) الإتقان: ٤٧٦/٢.

(٢) كتب عن تفسير الطبري ومنهجه فيه - بل عن بعض القضايا الخاصة في التفسير - بحوث كثيرة، منها الرسالة العلمية ومنها دون ذلك، أما المؤلفات في مناهج المفسرين فلا تخلو من الكلام عنه في الغالب، انظر مثلاً: التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: ٢٠٥/١ - ٢٢٤، هذا عدا المؤلفات في ترجمته التي تكلمت عن تفسيره ومنهجه فيه، وقد تقدمت الإشارة إليها عند ترجمته في الفقرة السابقة، انظر منها مثلاً: الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ٨٣ - ١٤٠.

والمناقشة والترجيح، وبروز روح الاستقلال وعدم التبعية.

٥ - تقديم ابن جرير لتفسيره بمقدمة علمية حافلة، عالج فيها جملة من مسائل علوم القرآن وأصول التفسير؛ كاللغة التي نزل بها القرآن، والأحرف السبعة، والمعرب، وطرق التفسير، وذكر من ترضى روايته في التفسير، وغير ذلك.

٦ - سلامة معتقد ابن جرير، وتقديره لمذهب السلف أهل السنة والجماعة في تفسيره، حتى غدا المرجع الأول في تقرير عقيدة أهل السنة في كتب التفسير.

٧ - في تفسير ابن جرير بعض القضايا العلمية التي أصبحت محل أخذ ورد بين الباحثين، حيث عدّها البعض مأخذاً على تفسيره، بينما خالفهم آخرون في ذلك. ومن أشهر تلك القضايا قضيتان، الأولى: إيراده للروايات الإسرائيلية دون نقد لها في مواضع كثيرة من تفسيره، والثانية: نقده لبعض القراءات المتواترة، والترجيح بينها، وإنكار بعضها. وليس المقام مقام تفصيل هذه المسائل ومناقشتها، بل المراد الإشارة إلى ذلك فحسب.



المطلب الأول

التعريف بمختصرات الطبري المطبوعة ومؤلفيها

سبق تعديد المختصرات الأربعة المطبوعة لتفسير الطبري في صدر هذا المبحث، وهي:

١ - «مختصر من تفسير الإمام الطبري» لمحمد بن صمادح التجيبي (ت ٤١٩هـ).

٢ - «مختصر تفسير الطبري» لمحمد علي الصابوني وصالح أحمد رضا.

٣ - «تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن» للدكتور بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني.

٤ - «تفسير الطبري تقريب وتهذيب» للدكتور صلاح بن عبد الفتاح الخالدي.

وسيكون الكلام عليها وفقاً لهذا الترتيب، الذي هو ترتيبها الزمني. كما سيحوي الكلام على كل واحد من هذه المختصرات الأربعة: التعريف بالمؤلف (ترجمته)، التعريف العام بالكتاب، منهج المؤلف في الاختصار والملحوظات الواردة عليه.

* * *

المُخَصَّرُ الْأَوَّلُ
مختصر من تفسير الطبري
لابن صمادح التجيبي

التعريف بالمؤلف:

هو: أبو يحيى محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن صمادح التجيبي، ويعرف - اختصارًا - بابن صمادح التجيبي.

وصمادح^(١): بضم الصاد المهملة وفتح الميم وبعد الألف دال مكسورة ثم حاء مهملة^(٢)، وبنو صمادح: بطن من (تجيب)^(٣).

والتجيبى: نسبة إلى (تجيب) وهي قبيلة عربية يمنية، من أهل حضرموت^(٤)، وقد وَقَدَ منهم على رسول الله ﷺ ثلاثة عشر رجلاً سنة تسع من الهجرة، يعرفون بـ (وفد تجيب)، ثم كانت لهم بعد فتح الأندلس إمارة بها.

وهو من أهل (سرقسطة) من مدن الأندلس، وكان واليًا على (وشقة) في زمن المؤيد هشام بن الحكم الأموي، ثُمَّ تَخَلَّى عنها لابن عمّه الأمير منذر بن يحيى التجيبي، حين عزّه عليها، ثم صار لابنه أبي الأحوص (معن بن محمد) مملكة من ملوك الطوائف في الأندلس، قاعدتها (المريّة)، خلفه عليها حفيده المعتصم (محمد بن معن) وهو أشهرهم، ومن أعظم آثار بني صمادح في الأندلس (الصمادحية).

(١) الصمادح والصمادحي: الخالص من كل شيء، والصمادح: الأسد، والصمادح من الطريق: واضح. انظر: القاموس المحيط: ص ٢٩٤ (صمدح).

(٢) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٤٥/٥.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي: ٢٧٣/٧. (٤) انظر: المرجع السابق: ٨٣/٢ - ٨٤.

وكان مع رياسته من أهل العلم والأدب والفضل، وكان من دهاة الرجال، وكان صاحب رأي ودهاء ولسان وعارضة، لم يكن من أهل السيوف من يعدله في هذه الخلال في ذلك العصر، في بلده.

حكى «أنه هلك عطبًا في (البحر الرومي)^(١)، وكان ركبته من (دانية) يبغى الحج، في مركب من تأنق في صنعته واستجد آتته وعدته، وتخير أعدل الأزمنة، ومعه خلق كثير تشاخوا في صحبته، فعطب جميعهم سوى نفرٍ منهم تخلصوا للإخبار عنهم، ومضى هو لم يُغن عنه حزمه ولا قوته، فكان اليمم أقصى أثره، وذلك في سنة (٤١٩هـ) في جمادى الأولى، بين يابسة والأندلس»^(٢).

وقد وقع لصاحب «معجم المؤلفين»^(٣) في ترجمته وهم في شيئين:

- ١ - أرخ لوفاته بـ (٦٥١هـ) وهو خطأ.
- ٢ - قال: له مختصر تفسير الطبراني، والصواب: الطبري، وليس الطبراني.

التعريف بالكتاب

ويشمل ذلك الكلام على: اسم الكتاب، وطبعاته:

اسم (عنوان) الكتاب:

لا يوجد أدلة كافية للقطع بأن المؤلف اختار لكتابه هذا اسمًا معينًا، بل ربما إنه لم يسمه أصلًا، خصوصًا أنه لم يذكر في مقدمته عن اسمه شيئًا، لذلك فقد لحق بهذا الكتاب عددٌ من الأسماء، التي تختلف

(١) الظاهر أن المقصود به: ما يعرف اليوم بالبحر الأبيض المتوسط، والله أعلم.

(٢) التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: ١/٣٨٢ - ٣٨٣، وانظر أيضًا في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٥/٩٣ - ٤٠، سير أعلام النبلاء: ١٨/٥٩٢ - ٥٩٣، الأعلام للزركلي: ٣/٢٠٩، ٧/١٠٦، ٣/٢٧٣.

(٣) ٣/٣٦٢، وانظر: الأعلام للزركلي: ٧/١٠٦.

من حيث وجود أدلة على بعضها، إلى أخرى أطلقها بعض الناشرين للكتاب من عند أنفسهم.

أما أشهر أسماء الكتاب فهو «مختصر من تفسير (الإمام) الطبري» وهو الاسم الموجود على الورقة الأولى من المخطوطة الوحيدة التي طبع عنها الكتاب^(١).

لكن ورد اسمه ضمن مخطوطات غريب القرآن في «معجم الدراسات القرآنية»^(٢) هكذا «تفسير غريب القرآن وتأويله على الاختصار» ولا أدري هل هذا العنوان موجود على المخطوطة^(٣) - وهي غير المخطوطة السابق ذكرها التي هي الأصل الوحيد للمطبوعات - أم هي تسمية أخذها المفهرس من تعريف المؤلف بكتابه في أول مقدمته؟ حيث قال: «إني قصدت بما جمعته من هذا الكتاب من تفسير غريب القرآن وتأويله إلى الاقتصار على الاختصار»^(٤)، وهو احتمال قائم، خصوصاً أنه ذكر في بعض كتب التراجم بما يقرب من هذا الاسم كـ «المختصر في غريب القرآن»^(٥) و«مختصر تفسير غريب القرآن للطبري»^(٦).

أما التسمية الثالثة: فهي ما ذكر في بعض كتب التراجم^(٧) أن هذا المختصر كان متداولاً عند أهل العلم في الأندلس، وأنه كان يعرف

(١) انظر صورة من الورقة الأولى للمخطوطة في آخر مقدمة د. جودة هلال لتحقيق محمد حسن أبو العزم الزفيتي للكتاب: ص ٢٥ (الطبعة الأولى، عن دار القلم ببيروت، بدون تاريخ) لكن يشار إلى أن الاسم الموجود على المخطوطة فيه زيادة (أبي جعفر) هكذا: مختصر من تفسير الإمام أبي جعفر الطبري، ولا أدري لم تركت في المطبوعة؟ (٢) ص ٢٤٧.

(٣) وهي من مخطوطات مكتبة ماردين بتركيا (رقم ٥٦٥ ب) - كما في المعجم المذكور -.

(٤) ٢٩/١ (تحقيق: الزفيتي).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء: ٥٩٣/١٨.

(٦) انظر: الأعلام للزركلي: ١٠٦/٧، وفيه: أن المعتصم حفيد المؤلف كان يرويه عنه ويسميه بذلك.

(٧) انظر: الإمام الطبري للدكتور الزحيلي: ص ١١٤.

«بتلخيص الطبري» والذي يظهر أن إطلاق هذه التسمية إنما هو من باب التوسّع والتسامح الذي لا يلزم معه الدقّة في تسميات الكتب، بل ربما لم يقصد به الاسم أصلاً، وهو أمر يكثر في كتب التراجم، والله أعلم.

هذه هي التسميات التي أطلقت على الكتاب، وكلها محتملة - وإن كانت متفاوتة الاحتمال - لكن بقي التنبيه على اسمين غير صحيحين لحقا بالكتاب، وهما من تصرّف بعض الناشرين الذين طبعوا الكتاب، وهما:

١ - «مصحف الشروق المفسّر الميسّر»، وقد كتب هذا الاسم بخط كبير جداً، ثم كتب تحته بخط صغير جداً: «مختصر تفسير الإمام الطبري إمام المفسرين»، هذا هو الموجود على الغلاف فقط! وهو تصرّف يوهم أن هذا الاختصار من عمل الدار نفسها - كما فهم ذلك بعض الباحثين^(١) - لولا أن صاحب الدار صرّح بالحقيقة في مقدمته للعمل، ويا ليتة جعل هذه الحقيقة ظاهرة للعيان على غلاف الكتاب، وليست متوارية بين أسطر المقدمة!

٢ - «المختصر في تفسير القرآن»، وقد صدر بهذا الاسم عن مؤسسة الرسالة، وعني بتنقيحه وتحريه الدكتور عدنان زرزور، وقد كُتب على الغلاف الداخلي تحت الاسم المذكور: «مختصر من تفسير الإمام الطبري لابن صمادح التجيبي وأمّهات كتب التفسير» وكذلك فعل المعني فصرّح في مقدمته بهذه الحقيقة.

طباعات الكتاب:

طبع الكتاب عدّة طباعات، وقفت منها على أربع، يمكن وصفها على النحو الآتي:

الأولى: «مختصر من تفسير الإمام الطبري» تحقيق وتعليق محمد

(١) وهو: الدكتور صلاح الخالدي في مقدمة اختصاره للطبري «تفسير الطبري تقريب وتهذيب»: ١٠/١، لكنه صحّح هذا الفهم وذكر الحقيقة في كتابه الذي أصدره بعد ذلك: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين: ص ٣٥٧.

حسن أبو العزم الزفيتي - مراجعة وتقديم الدكتور جودة عبد الرحمن هلال، وهي أولى الطباعات، وقد صدرت عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، ثم صدرت بعد ذلك عن دار القلم بدمشق (التي حذفت تصدير: د. سهير القلماوي، لكنها نسيبت حذفه من فهرس الجزء الأول! كما حذفت فهرس الاستدراكات في آخر الكتاب، مع أنه مشاراً إليه في أول فهرس الجزء الثاني!) كما لم يذكر تاريخ الطبعة (الأولى) عليها؟

وقد كَتَبَ مُرَاجِعُ الْكِتَابِ (د. جودة هلال) مقدمة للكتاب، بلغت (١٩ صفحة) ذكر فيها عدة أشياء:

- ١ - إشارة لجهود علماء الأندلس، وخصوصاً في التفسير.
- ٢ - ذكر ترجمة للمؤلف، وتعريف بشيء عن تاريخ بني صمادح ورجالاتهم.
- ٣ - أشار إلى تفسير الطبري ومكانته.
- ٤ - نقل شيئاً من كلام المؤلف في مقدمته يشرح فيها عمله في هذا المختصر.
- ٥ - وصف مختصر للمخطوطة الوحيدة، الفريدة في نوعها - كما يقول - التي اعتمد عليها في التحقيق (وهي مصورة بدار الكتب المصرية، عن مخطوطة المكتبة المتوكلية بصنعاء اليمن، وهي مكتوبة سنة ٦١٥هـ، وعدد أوراقها ٢٥٢ ورقة، وهي نسخة مقابلة على نسخة المؤلف، وفيها خرم من أثناء تفسير سورة القارعة، إلى ما قبل الآية الأخيرة من سورة النصر)^(١) وقد استدرك هذا النقص بنقل كلام صاحب الأصل (الطبري) كاملاً على الآيات التي لم يوجد تفسيرها^(٢).

(١) وليس سورة العصر - كما قال المراجع في مقدمته: ص ٢٠! -

(٢) وقد بلغ الاستدراك لوحده ما يقارب تسعين صفحة! مع أن الخرم الموجود في الأصل =

٦ - إيضاح خطوات العمل التي سلكها المحقق ومنهجه فيه، وأبرز ذلك: نسبة الأقوال إلى أصحابها، والترجيح بين الآراء المتعددة، مع العناية بذكر ترجيح ابن جرير. تلا هذه المقدمة نماذج مصورة لبعض لوحات المخطوطة المعتمدة المشار إليها آنفاً.

الثانية: «مصحف الشروق المفسر الميسر - مختصر تفسير الإمام الطبري إمام المفسرين» صدرت عن دار الشروق بالقاهرة سنة (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

وقد سبق الكلام - قبل صفحتين تقريباً - عن هذا الاسم الذي صنعه الناشر لهذا المختصر، وما فيه.

وهذه الطبعة تتسم بميزتين ظاهرتين:

١ - أنها أول طبعة لهذا التفسير المختصر على هامش المصحف.

٢ - الطباعة الأنيقة، والإخراج الفني الجميل.

وثالثة - ليس لها تعلق بالتفسير - وهي: أنهم أوردوا في أسفل كل صفحة جدولاً للرسم الإملائي، يكتب فيه كل كلمة جاءت في الصفحة بالرسم العثماني وتشق قراءتها على القارئ الحديث.

وقد أشار الناشر (محمد المعلم) في آخر مقدمته إلى أنه أسهم في هذا العمل رجالٌ، خص منهم ثلاثة:

١ - المحقق الكبير الأستاذ محمود شاكر، الذي وجّه إلى تفسير الطبري ومختصره.

٢ - الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد، الذي أشرف وأسهم في المراجعة والتدقيق.

= المخطوط يقارب ورقتين فقط - كما ذكره المحقق في تعليقه على بداية مكان الخرم:

٣ - الشيخ أحمد جمجوم، الذي شجّع وشارك في الإعداد والتحضير.

وأخيراً، فإنه يُلاحظ على هذه الطبعة - غير ما سبق من تصرفهم باسم الكتاب - أنه لم يُبيّن فيها الأصل الذي اعتمد عليه في إخراجها، وهل هو الطبعة السابقة، أم مخطوطتها، أم مخطوطة أخرى؟ كما لم يُبيّن كيف كان استدراك السقط الموجود في الطبعة السابقة وأصلها المخطوط! الثالثة: «المختصر في تفسير القرآن» عني بتنقيحه وتحريه الدكتور عدنان زرزور، صدرت عن مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى سنة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، وقد سبقت الإشارة إلى هذه الطبعة - قبل ثلاث صفحات تقريباً - عند الكلام على هذا الاسم الذي صنعه الناشر للكتاب.

أما المعنى بالكتاب وهو الدكتور عدنان زرزور، فقد قال في مقدمته - بعد أن ذكر بأن عنايته بهذا الكتاب كانت منذ أن وقف على المخطوطة اليمينية لهذا المختصر قبل كلامه ببضعة عشر عاماً - قال عن عمله في هذه الطبعة: «ولهذا فإنّ عنايتي به لم تتجاوز بعض المراجعات والتعليقات، وبخاصة بعد أن نشر الكتاب في القاهرة في وقت لاحق^(١)؛ حتى رغب إليّ الأخ الصديق الأستاذ رضوان دعبول صاحب مؤسسة الرسالة أن أعود إلى هذا الكتاب لإعداده للنشر على هامش أحد المصاحف الشريفة، على نحو يفتح لطالب العلم سبيل التفسير ولا يعيق قارئ القرآن عن متابعة التلاوة... فوجدت أن الأمر لا يستقيم في هذه الحال بدون تنقيح وتهذيب من وجه، وبدون تحرير وإضافة من وجه آخر؛ بحيث تطرح أولاً الوجوه الأخرى المرجوحة التي ربما أوردها ابن صمادح في كثير من المواطن، مع بعض الروايات الإسرائيلية وما

(١) يقصد النشرة الأولى السابق ذكرها.

تبين فساده من الآراء والنقول، بالإضافة إلى الوجوه التي ذهب جمهور المفسرين بعد ابن جرير إلى مخالفته فيها رحمهم الله. ولكنني في الوقت نفسه حرصت على وضع أي تبديل أو إضافة أو استدراك بين قوسين كبيرين [] تمييزًا لهذه الزيادات جميعًا عن كلام ابن صمادح في مختصره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١).

الرابعة: «القرآن الكريم وبهامشه مختصر من تفسير الطبري لأبي يحيى محمد بن صمادح التجيبي - مذيلاً بلباب النقول في أسباب النزول للسيوطي» اعتنى به وعلق عليه: محمد رضوان عرقسوسي، وصدر عن مؤسسة الرسالة أيضًا، الطبعة الأولى سنة (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) وكتب المعني بهذه الطبعة مقدمة ذكر فيها أربعة أشياء:

- ﴿١﴾ أشار إلى مكانة تفسير الطبري (الأصل) وإمامة مؤلفه.
- ﴿٢﴾ ترجم للمؤلف - صاحب المختصر - ترجمة مقتضبة جدًا.
- ﴿٣﴾ أبان عن بعض ملامح الاختصار عند المؤلف.
- ﴿٤﴾ طبيعة عمله الذي قام به في هذه الطبعة، ومن أبرز ذلك: أنه اعتمد في إخراجه لنص الكتاب على المطبوعات السابقة - ولم يحددها - وأنه صحح كثيرًا من الأخطاء التي وقعت فيها - أي: الطبعات السابقة - اعتمادًا على مراجعة الأصل «تفسير الطبري» وكذلك إكمال بعض العبارات التي وردت فيها غير كاملة، وأنه قام بالتعليق على بعض المواضع لشرح كلمة أو بيان قراءة أو إشارة إلى اختيار الطبري وغير ذلك، وأنه حذف بعض الإسرائيليات من النص مع الإشارة إليه في موضعه، ثم ختم بالإشارة إلى الخرم الموجود في الكتاب وأنه قام باستدراكه من تفسير الطبري الأصل على طريقة صاحب المختصر.

(١) المختصر في تفسير القرآن، عني بتفكيحه وتحريره الدكتور عدنان زرزور: المقدمة (بين يدي التفسير).

وأخيراً شَكَرَ أخاه الأستاذ محمد نعيم عرقسوسي، الذي كان مرجعه في حلِّ بعض ما أشكل عليه في هذا الكتاب.

= وبعد هذا الوصف لطبعات الكتاب، أختتم بذكر ثلاثة أمور:

١ - أن الطبعتين الثانية والثالثة جمعت مع التصرف باسم الكتاب أمراً آخر، وهو حذف نصِّ المقدمة التي ذكرها المؤلف بين يدي كتابه - على أهميتها -.

٢ - لا يمكن تفضيل واحدة من تلك الطبعات بإطلاق؛ لامتياز كلِّ منها بميزة لا توجد في الأخرى، ومع ذلك فإن الطبعة الأولى ربما كانت أقرب من غيرها إلى تطبيق المنهج العلمي في التحقيق؛ من حيث الاعتماد على أصلٍ مخطوط، مع تقديم وصفٍ له، ثم تقديم نصِّ الكتاب كما هو - دون زيادة أو نقص أو تصرف - مع التعليق على النص بما يخدمه. والالتزام بهذا المنهج لم أره في الطبعات الأخرى.

٣ - الكتاب ما زال بحاجة لأن تجمع جميع أصوله الخطية، حيث ذُكر في بعض الفهارس وجود مخطوطة ثانية للكتاب - كما تقدّم - لم يستفد منها في النشرات التي خرجت له، وربما وجد غيرها عند البحث والتقصي، خصوصاً مع وجود خرم في المخطوطة الوحيدة التي اعتمد عليها في إخراجها.

الباعث على تأليفه:

أبان المؤلف عن شيء من ذلك بقوله في المقدمة: «إذ تقدّمت التفاسير، وأكثر منها أولو العلم، وكرّروا من ذلك ما كان يغني بعضه عن أكثره، وإنما آثرت الإيجاز؛ ليقلاً جرم الكتاب، ويسهل حمله في السفر، ووجود المطلوب منه في الحضر، ويستوي فيه العالم والمتعلم»^(١).

(١) مختصر من تفسير الإمام الطبري (تحقيق الزيتي): ٢٩/١.

منهج المؤلف في الاختصار:

كتب المؤلف مقدمة مختصرة، أبان فيها عن ثلاثة أشياء:

﴿١﴾ منهجه وطريقته في الاختصار، وعلى هذا يدور معظم كلامه في المقدمة.

﴿٢﴾ تصريحه بأن كتابه هذا مأخوذ من تفسير محمد بن جرير الطبري.

﴿٣﴾ دافعه إلى تأليف هذا الكتاب المختصر في التفسير، وقد سبق ذكره.

ولأن كلام المؤلف هو أولى ما يرجع إليه في بيان هذه الأشياء - ومنها منهجه فيه - فقد آثرت نقل كلامه في المقدمة كاملاً سيّما وهو غير طويل.

يقول المؤلف: «إني قصدت بما جمعته في هذا الكتاب من تفسير غريب القرآن وتأويله، إلى الاقتصار على الاختصار، وتفسير اللفظة غير الجارية على ألسنة الناس كافة، ولا المتعارفة بين أكثرهم، وتجاوزت المستعملة الفاشية التي لا يكاد يجهلها إلا من لم يؤت حظاً من علم، ولا شيئاً من معرفة، ممن حازه الجهل عن العلم والتعلم، ولم أجتلب القراءات، والأحكام، والإعراب والمعاني، واللغات والاشتقاقات، والأخبار وأكثر الروايات، والناسخ والمنسوخ في أكثره ومعظمه».

ثم قال: «وكلُّ ما نقلته فيه فمن «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لمحمد بن جرير الطبري أخذته، ومنه استخرجته، واقتصرت من الروايات الكثيرة والاختلاف، على رواية وروايتين وثلاث، اخترت منها أقربها إلى معرفة عامّة الناس، وأعرفها عندهم. وما ألفت من التفسير والشرح معرباً عن الكلمة كافياً فيها؛ لم أتجاوزها إلى التطويل، وما وجدت من المتعارف الذي لا يمكن تفسيره بمثله في البيان، واحتجت إلى إظهار

معنى فيه؛ فسّره بمعناه الذي فسّر به دون لفظه؛ على ما روي عن أئمة التفسير فيه^(١).

وهاهنا أمر يتعلّق بما نصّ عليه المؤلف من منهجه في هذه المقدمة، وهو ما ذكره المقدّم للطبعة الأولى من الكتاب (د. جودة هلال) مما يوهم أنه من نصّ كلام المؤلف في مقدمته، حيث جعله بين علامتي تنصيص، وهو ليس كذلك^(٢)، حيث قال د. جودة: «وهذا المختصر - كما يقول أبو يحيى محمد بن صمادح في مقدمته - قد آثر فيه الإيجاز غير المخلّ، حتى يكون سهل التداول، ميسور المنفعة، قريب المأخذ، ينتفع به العامة والخاصة»^(٣)، وهذا الكلام وإن كان معناه موافقاً لما قاله ابن صمادح في مقدمته، لكنه ليس نصّ قوله، وفرق بين نصّ القول ومعناه الذي يفهم منه! وهو ما أردت التنبيه عليه هنا، لمناسبته.

وبعد سياق نصّ كلام المؤلف في مقدمته، فإنه يمكن أن يُخلص منها إلى أبرز ملامح منهجه في الاختصار فيما يأتي:

- ١ - كلّ ما نقله في هذا الكتاب فمن «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لمحمد ابن جرير الطبري أخذه، ومنه استخرجه.
- ٢ - لم يفسّر جميع كلمات القرآن، بل اقتصر على تفسير الألفاظ الغريبة على أكثر الناس.
- ٣ - ما وجد من التفسير والشرح معرباً عن الكلمة كافياً فيها، لم يتجاوزها إلى التطويل.

(١) مختصر من تفسير الإمام الطبري (تحقيق الزفيتي): ٢٩/١ - ٣٠، ونصّ هذه المقدمة في الطبعة الأولى، والرابعة للكتاب، أما الطبعتان الثانية والثالثة فليست فيهما.

(٢) ولذلك فقد اشتبّه الأمر على د. عدنان زرزور في مقدمته للطبعة التي اعنتى بها؛ حيث نقل هذا الكلام الذي قاله د. جودة هلال على أنه كلام المؤلف في مقدمته، وهو ليس كذلك! كما في الأعلى.

(٣) مقدمة الطبعة الأولى لمختصر من تفسير الإمام الطبري (تحقيق الزفيتي): ١٩/١.

٤ - ما وجده من المتعارف الذي لا يمكن تفسيره إلا بمثله، واحتاج إلى إظهار معنى فيه؛ فإنه يفسره بمعناه دون لفظه، على ما روي عن أئمة التفسير فيه.

٥ - لم يجتلب القراءات، والأحكام، والإعراب والمعاني، واللغات والاشتقاقات، والأخبار، وأكثر الروايات، والناسخ والمنسوخ في أكثره ومعظمه.

٦ - اقتصر من الروايات الكثيرة والاختلاف؛ على رواية وروايتين وثلاث، واختار منها أقربها إلى معرفة عامة الناس وأعرفها عندهم.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ أضاف الأستاذ محمد رضوان عرقسوسي - في مقدمته للطبعة التي اعتنى بها^(١) - ملامح أخرى لمنهج المؤلف في مختصره، ووضح شيئاً من الملامح التي ذكرها المؤلف في مقدمته، وهي - بنصها -:

١ - لا يشترط التجيبي أن يذكر دائماً ما انتهى إليه ابن جرير واختاره، وإنما يورد أقوالاً آخر من تفسير الطبري، فهو يورد أبرز ما دار عليه تفسير الآية من أقوال، سواء كان ذلك من اختيارات ابن جرير أم لا، حتى إنه - أحياناً - يورد بعض تفسيرات كان ابن جرير قد تعقبها بالنقد والرد (وذكر العرقسوسي بأنه أشار إلى بعض هذا في تعليقاته على الكتاب).

٢ - قد يورد أخباراً بصيغة الجزم، جاءت في تفسير الطبري بصيغة التضعيف، كما أورد عكس ذلك؛ لهذا فإن صيغة الخبر عنده - أي: التجيبي - لا تعبر بالضرورة عن صحته أو ضعفه. كما أن التجيبي قد نقل

(١) انظر: مختصر من تفسير الطبري (اعتنى به وعلق عليه محمد رضوان عرقسوسي):

شيئاً مما ذكره الطبري في تفسيره من الإسرائيليات، مع أن الطبري قد تعقبها بالنقد أحياناً، (وذكر العرقسوسي بأنه حذف تلك الإسرائيليات من المختصر، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه).

٣ - جاءت عبارة التفسير في هذا المختصر تركيباً على النص القرآني أحياناً - كما في الآية [آل عمران: ٤٧]: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٤٧﴾ ما أراد متى شاء، وكما في الآية [آل عمران: ١٤٥]: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ جزاءً عن عمله ﴿ثَوَاتِهِ﴾ ما قسم له ﴿وَمِنْهَا﴾ في حياته. وأحياناً أخرى تأتي العبارة تفسيراً لِلْفِظَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، كما في الآية [الفاتحة: ٢]: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الشكر لله ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ سَيِّدَ الْعَالَمِينَ.

٤ - تفسير الغريب عند التجيبي كثيرٌ غالب، وربما يدلُّ لهذا قوله في مقدمة مختصره: «إني قصدت بما جمعته في هذا الكتاب من تفسير غريب القرآن وتأويله، إلى الاقتصار على الاختصار، وتفسير اللفظة غير الجارية على السنة الناس كافة، ولا المتعارفة بين أكثرهم»^(١)، ولذلك فقد كان من أسماء هذا المختصر - كما تقدّم - «المختصر في غريب القرآن» وقد أشار العرقسوسي بأن هذا هو السبب في عدم ورود النص القرآني كاملاً في هذا المختصر؛ أي: أن التجيبي لم يفسّر جميع ألفاظ الآية إنما كان أكثر تفسيره للألفاظ الغريبة، كما أنه ليس من أصحاب التفسير الجملي (الإجمالي) بل هو أقرب إلى تفسير الألفاظ - في معظمه -.

﴿٢﴾ يظهر جلياً من خلال المنهج الذي رسمه المؤلف في مقدمته غلبة اهتمامه بتفسير الألفاظ الغريبة عليه، حتى إنه يكاد ألا يكون لعلوم التفسير الأخرى أي ذكر فيه، بل صرّح المؤلف بعدم ذكره لعدد منها - كما سبق -.

لأجل ذلك صار من أسماء هذا المختصر - كما سبق عند ذكر

(١) مختصر من تفسير الإمام الطبري تحقيق الزيتي: ٢٩/١.

تسمياته :- «المختصر في غريب القرآن» و«مختصر تفسير غريب القرآن للطبري».

ولذلك فقد ترددت في الكلام عليه ضمن مختصرات تفسير الطبري هذه - لأنه والحال ما ذكر لا يدخل ضمن نطاق البحث - إلا أنني رجّحت ذكره ضمنها لسببين:

- ١ - عدم تمخّظه لتفسير الغريب فقط، وإنما يذكر أنواعًا أخرى من علوم التفسير، وإن كان ذلك قليلاً جداً.
- ٢ - كونه أقرب لكتب التفسير في الطريقة والمنهج، منه إلى كتب الغريب.

المختصر الثاني

مختصر تفسير الطبري

لمحمد علي الصابوني وزميله

التعريف بالمؤلفين:

اشترك في تأليف هذا المختصر اثنان، هما:

١ - الشيخ محمد علي الصابوني.

٢ - الدكتور صالح أحمد رضا.

أما الأول فهو: محمد علي بن جميل الصابوني، ولد في مدينة حلب في سوريا عام (١٩٣٠م)، وتخرّج من الثانوية الشرعيّة (الخشروية) في حلب عام (١٩٤٩م)، وقد أكمل حفظه للقرآن أثناء ذلك، ثم ابتعثته وزارة الأوقاف السورية إلى مصر لإتمام الدراسة العليا في الأزهر؛ فحصل على شهادة كلية الشريعة منها عام (١٩٥٢م)، ثم حصل على شهادة العالمية (الماجستير) في تخصص القضاء الشرعي سنة (١٩٥٤م).

رجع بعد ذلك إلى سوريا، فعين مدرّساً للثقافة الإسلامية في الثانويات العامة ودور المعلمين في حلب، وبقي في ذلك ثماني سنوات حتى عام (١٩٦٢م)، ثم انتدب للتدريس بمكة المكرمة في كلية الشريعة بجامعة أم القرى، وبقي فيها ما يقارب (٢٨) عامًا، وأثناء ذلك عين باحثًا في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في الجامعة، انتقل بعدها مستشارًا في هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة التابعة لرابطة العالم الإسلامي، وهو الآن متفرغ للتأليف والبحث العلمي.

وقد أخذ العلم عن عدد من الشيوخ منهم:

- ١ - والده الشيخ جميل الصابوني.
 - ٢ - الشيخ محمد نجيب سراج - عالم حلب في وقته ..
 - ٣ - الشيخ محمد نجيب خياطة - شيخ القراء في حلب ..
 - ٤ - الشيخ راغب الطباخ.
- كما أن له مؤلفات عديدة، ترجم بعضها إلى لغات أخرى، وخصوصًا في التفسير وعلوم القرآن، منها:
- تفسيره: صفوة التفاسير.
 - روائع البيان في تفسير آيات الأحكام في القرآن.
 - التبيان في علوم القرآن.
 - قس من نور القرآن الكريم.
 - معاني القرآن للنحاس، تحقيق.
 - المقتطف من عيون التفاسير للمنصوري، تحقيق.
 - إيجاز البيان في سور القرآن.
 - مختصر تفسير الطبري (بالمشاركة) وهو محلّ الحديث هنا.
 - مختصر تفسير ابن كثير، وسيأتي الكلام عليه عند ذكر مختصرات ابن كثير.

- تنوير الأذهان من تفسير روح البيان لإسماعيل حقي البروسوي،
وسياتي الحديث عنه في الفصل القادم من هذا الباب - بإذن الله - .
- درة التفاسير بهامش القرآن الكريم، وسياتي ذكره في الفصل
الأخير من الرسالة .

- التفسير الواضح الميسر .

وقد اختير لجائزة شخصية العام الإسلامية، في (الدورة الحادية
عشرة - عام ١٤٢٨هـ) لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم^(١) .

أما المشارك الآخر في هذا العمل - وهو الدكتور صالح أحمد
رضا - فلم أعرف عنه سوى ما ذكر على غلاف الكتاب وفي مقدمته من
أنه أستاذ مساعد بقسم الحديث في جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية^(٢) .

التعريف العام بالكتاب :

اسم هذا المختصر هو «مختصر تفسير الطبري - لإمام المفسرين
أبي جعفر محمد بن جرير الطبري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - المسمى جامع البيان عن تأويل
آي القرآن - مع تحقيقات علمية هامة» .

وقرّظ للكتاب كلٌّ من: الدكتور راشد بن راجح الشريف - مدير
جامعة أم القرى، والدكتور علي عباس الحكمي عميد كلية الشريعة .

صدر الكتاب عن دار القرآن الكريم ببيروت عام (١٤٠٣هـ) في

(١) أخذت هذه الترجمة من السيرة الذاتية التي أرسل بها إليّ ابن المترجم مشكوراً، ثم
وجدت معظمها موجوداً في موقع (جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم) على الشبكة
العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢) سألت عنه ابن الشيخ الصابوني فذكر لي أنه صهرهم، وأنه الآن يقيم في الإمارات،
وهو أستاذ في إحدى جامعاتها، والتمست منه أن يتحصّل لي على سيرته الذاتية،
فوعدني بذلك، ولا زلت أنتظرها حتى الآن.

مجلدين اثنين، وجُعل نصُّ الآيات في أعلى الصفحات والتفسير في الأسفل، وذكر الصابوني في خاتمة الكتاب أنه تمَّ الفراغ منه في: ٢٤/ ربيع الأول/١٤٠٢هـ.

أما تحديد ما قام به كلُّ من المؤلفين المشتركين في هذا العمل على وجه الدقة فقد بيَّنه الصابوني في مقدمته للكتاب فقال: «ولقد عهدت إلى أخي وصديقي، العالم الفاضل اللامع الدكتور صالح أحمد رضا أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ليساعدني في هذا العمل الجليل، فتفضَّل مشكورًا بقبول ذلك، وتقاسمنا العمل بيننا، فبدأت من أول القرآن الكريم، من سورة البقرة إلى نهاية سورة الإسراء، واشتغل أخي الكريم بالنصف الأخير منه، بدءًا من سورة الكهف إلى نهاية سورة الناس».

ثم قال: «وحتى يكون العمل - في هذا المختصر - قد جاء في غاية الدقة والإتقان أعدت النظر في القسم الذي اختصره فضيلة الدكتور صالح رضا حفظه الله، ببعض الزيادة والنقصان، وبعض التعليقات العلمية الضرورية؛ ليظلَّ العمل في المستوى المنشود، الذي نحاول الوصول إليه، وليبقى بروحٍ واحدة مترابطًا، متناسقًا من بدايته إلى نهايته، والكمال لله وحده»^(١).

وبهذا يتضح أن الصابوني هو مَنْ قام بكتابة جميع التعليقات الموجودة في هذا المختصر حتى في القسم الثاني الذي قام باختصاره الدكتور صالح رضا، وهذا أمرٌ ينبغي الانتباه له لئلا يحصل التباسٌ بنسبة العمل إلى غير من قام به.

وقد كتب الصابوني مقدمة للكتاب، ذكر فيها:

١ - مكانة تفسير الطبري، وإمامة مؤلفه.

(١) مختصر تفسير الطبري للصابوني وصالح رضا: ١٠/١ - ١١.

- ٢ - منهج الاختصار في هذا الكتاب، وسيأتي ذكره.
 ٣ - ذكر مَنْ قام بهذا العمل، وتحديد عمل كلٍّ منهما، وقد سبق ذكره.

الباعث على تأليفه:

أشار الصابوني في المقدمة إلى بعض ما يمكن اعتباره من البواعث على القيام بهذا العمل، وهي:

- ١ - مكانة تفسير الطبري، وإمامة مؤلفه خصوصًا في التفسير.
 ٢ - تفرّق كلام الطبري الخاص في ثنانيا كتابه، بسبب طريقته في التوسّع في الاستشهاد، وسرد الآثار والأقوال ومناقشتها، وغير ذلك.
 ٣ - استخراج كلام الطبري نفسه من ثنانيا تفسيره؛ مع اختصاره وترتيبه وتهذيبه؛ ليسهل الرجوع إليه والانتفاع بما فيه من كنوز، وإخراج ذلك بصورة جديدة تسير روح العصر.

منهج المؤلفين في الاختصار:

أما المنهج الذي سلكه المؤلفان في مختصرهما هذا، فقد قام ببيان وتوضيحه الشيخ الصابوني في قوله في مقدمته: «وهذا المختصر لتفسير الإمام الطبري، الذي نضعه بين يديك - أيها القارئ الكريم - هو تفسير الشيخ الطبري نفسه، بل يكاد يكون كلامه بالحرف الواحد، ولكنه جاء مفرّقًا متناثرًا ضمن تفسيره الكبير، تناثر الورود والأزهار في الحداثق والرياض. لم نأت بشيء جديد من عندنا وننسبه للشيخ الطبري، وإنما لخصناه من تفسيره، ونقلناه بأمانة ودقّة، من خلال تفسيره الجامع الواسع، في غير ما دعت الحاجة إليه، من زيادة كلمة أو حرف للربط بين الجمل، أو تغيير لفظة غامضة بكلمة واضحة، وأمثال ذلك مما يحتاج إليه أسلوب التنقيح والتهذيب».

ثم قال: «ولقد وضعنا بعض التعليقات الضرورية في أسفل الكتاب ليمتيز عن كلام الشيخ الطبري، وذلك زيادة في الثبوت وتحري الدقة، والاطمئنان إلى أن عملنا في غاية المستطاع من الجودة والإتقان، وهكذا نجد من لم يعرف طريقة الشيخ الطبري، يظن أن هذا المختصر ليس تفسير الطبري، وإنما هو تفسير جديد مسائر لروح العصر، نُسب إلى الإمام الطبري ليكسب الشهرة والرَّواج، مع أن الحقيقة أنه كلام الشيخ الطبري نفسه، اختصرناه، وهذبناه، ورتبناه، ليسهل الرجوع إليه، والانتفاع بما فيه من كنوزٍ ثمينة، ودرر نفيسة، قلَّ أن توجد في غيره من التفاسير»^(١).

ويمكن تلخيص هذا المنهج في ثلاثة أمور:

- ١ - جمع تفسير الطبري الذي جاء مفرقًا متناثرًا ضمن تفسيره الكبير، بعد تلخيصه وتهذيبه وترتيبه.
- ٢ - تلخيص كلام الطبري نفسه، ونقله بأمانة ودقة، بل يكاد أن يكون كلامه بالحرف الواحد.
- ٣ - وضع بعض التعليقات الضرورية في أسفل الكتاب (الحاشية) ليمتيز عن كلام الشيخ الطبري.

الملحوظات الواردة:

ويُلاحظ على هذا التوصيف من الشيخ الصابوني لمنهجية الاختصار
أشياء:

﴿١﴾ هذا التوصيف للمنهج فيه إجمال كبير، وهو بحاجة إلى
تفصيل كثير.

(١) مختصر تفسير الطبري للصابوني وصالح رضا: ٩/١ - ١٠.

﴿٢﴾ أنه لم ينصّ هل تمّ التزام القول الذي يختاره ابن جرير بعد ذكره للأقوال المختلفة أم لا؟ والذي يظهر من تتبّع تعليقاته على التفسير أنه لم يلتزم ذلك، بل إن المختصر نفسه يختار من الأقوال الكثيرة التي يذكرها ابن جرير ما يراه أرجح عنده هو، ولو لم يكن كذلك عند ابن جرير، وفي هذا ما فيه، خصوصًا مع عدم النصّ في المقدمة على شيء واضح في هذه القضية المنهجية الأصيلة.

﴿٣﴾ عندما أشار الشيخ الصابوني إلى أنه وضع بعض التعليقات الضرورية في أسفل الكتاب، لم يبيّن منهجه في تلك التعليقات، ولا نوع المعلومات التي سيذكرها فيها، لكنني بعد مطالعة معظم تلك التعليقات يمكنني تفصيل شيء من حالها فيما يأتي:

١ - هذه التعليقات مختصرة في الغالب، ولا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من وجود شيء منها.

٢ - يغلب على محتواها ذكر أسباب النزول، وما ورد من قصص الآي.

٣ - يكثر فيها ذكر الأقوال الأخرى التي هي أرجح في نظر المعلق من القول الذي اختاره ابن جرير، وغالبًا ما يكون ذلك رأي جمهور المفسرين - كما يقول - أو رأي ابن كثير.

٤ - يكثر فيها ذكر قولٍ لأحد أئمة التفسير من السلف؛ كابن عباس رضي الله عنه ومجاهد وغيرهما بنصّه.

٥ - بقية تلك التعليقات يذكر فيها فوائد متنوعة، لغوية وفقهية ووعظية وغير ذلك، وفي بعض الأحيان يكون التعليق تنبيهًا على قضية تمسّ الواقع المعاصر كمثل ذكر بعض المكتشفات الحديثة التي لها تعلق بمعنى الآية.

٦ - قد يحيل في أحيانٍ قليلة جدًا إلى بعض كتبه الأخرى؛ كصفوة التفاسير، ومختصر تفسير ابن كثير، وروائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن.

٧ - مما سبق يتبيّن أن وصفه تلك التعليقات بأنها ضرورية، أو نعتة إياها بأنها تحقيقات علمية هامة، ربما كان فيه شيء من المبالغة.

٨ - الظاهر أن الذي دعاه إلى كتابة هذه التعليقات وجعلها في أسفل الصفحة - سوى ما سبق من إرادة تمييزها عن كلام ابن جرير - كون عبارة المختصر أريد لها أن تكون شديدة الاختصار ومقصورة على بيان المعنى المباشر في الغالب، وهو ما يصعب معه ذكر معلومات أخرى زائدة عن هذا الحدّ، والله أعلم.

﴿٤﴾ وُجّه إلى هذا العمل وأعمالٍ أخرى للشيخ محمد علي الصابوني بعض الانتقادات، ستأتي الإشارة إليها ضمن الدراسة المقارنة لمختصرات الطبري الأربعة، في المطلب الآتي من هذا المبحث - إن شاء الله تعالى -.

﴿٥﴾ وَصَفَ المؤلفان عملهما - على غلاف الكتاب - بأنه «اختصار وتحقيق» ولا إشكال في وصفه بالاختصار، أما وصفه بأنه تحقيق فمشكل! والمراد به ما كتبه الشيخ الصابوني من تعليقات مختصرة في حواشي الكتاب، أشار إليها على الغلاف ضمن اسم الكتاب بقوله: «مع تحقيقات علمية هامة» ولو سمّاها تعليقات - كما فعل في المقدمة - وقال: «اختصار وتعليق» بدلًا من «اختصار وتحقيق» لكان أولى وأبعد عن الإشكال؛ لكون مصطلح (التحقيق) صار ينصرف - في هذا الزمن - إلى نشر الكتاب عن أصول مخطوطة، وهو أمر لم يردّه المؤلفان هنا، ولم يقوموا به.

المختصر الثالث

تفسير الطبري من كتابه جامع البيان

لبشار معروف وزميله

التعريف بالمؤلفين:

اشترك في هذا المختصر اثنان، هما:

١ - الدكتور بشار عواد معروف.

٢ - عصام فارس الحرستاني.

الثاني منهما لم أجد عنه أي معلومة سوى اسمه الثلاثي المذكور،

وأما الأول:

فهو: بشار بن عواد بن معروف بن عبد الرزاق بن محمد بن

أبي بكر العبيدي الإعلوي البغدادي الأعظمي، الدكتور، ويكنى بأبي

محمد.

ولد في غرة شعبان سنة (١٣٥٩هـ) الموافق للرابع من أيلول سنة

(١٩٤٠م)، في بلدة الأعظمية وسط بغداد^(١).

وقد اعتنى به والده، فأقرأه القرآن في صغره، ودخل المدرسة

الابتدائية سنة (١٩٤٧م)، ثم تدرّج في السلم التعليمي حتى تخرّج بقسم

التاريخ في كلية الآداب بجامعة بغداد سنة (١٩٦٤م)، وفي نفس السنة

التحق طالباً لدراسة الماجستير في نفس القسم وحصل عليها سنة

(١) وقد علق الدكتور بشار في الحاشية بقوله: وقد سميت الأعظمية بهذا الاسم نسبة إلى

الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان؛ لأنه مدفون فيها، وقد كانت تعرف في العصور

العباسية بمحلة أبي حنيفة، وكانت شمالي بغداد، ثم اتصلت بها منذ الستينات، بل

صارت اليوم في وسطها بعد اتساع بغداد في المدة الأخيرة.

(١٩٦٧م)، ثم التحق لدراسة الدكتوراه بقسم اللغات الشرقية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، لكنه لم يكمل تلك الدراسة بسبب وفاة والده واضطراره للرجوع إلى بلده.

وفي سنة (١٩٧٦م) نال شهادة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة بغداد، ثم ترقى في السلم العلمي حتى حصل على مرتبة الأستاذية سنة (١٩٨١م)، وأشرف في أثناء ذلك على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه، وتولّى - على مدى ثلاث سنوات (١٩٨٩م - ١٩٩٢م) - رئاسة جامعة صدام للعلوم الإسلامية؛ حيث أشرف على تأسيسها ووضع مناهجها وبرامجها.

وقد انتخب عضواً في كثيرٍ من المجالس والمجالس واللجان العلمية، كما شارك في العديد من المؤتمرات العلمية الرسمية والشعبية بلغت أكثر من ثمانين مؤتمراً، وهو الآن متفرغ للبحث العلمي والعناية بالسُّنة النبوية المطهرة.

وممن تتلمذ عليهم وتأثر بهم:

- ١ - عمّه الدكتور ناجي معروف.
- ٢ - الدكتور عبد العزيز الدوري.
- ٣ - الدكتور صالح أحمد العلي.
- ٤ - الدكتور مصطفى جواد، ودرس عليه علم تحقيق النصوص.

وقد ألّف عددًا من الكتب والأبحاث، وحقّق عددًا كبيرًا من المخطوطات، وجمعتها في التاريخ العربي الإسلامي، وتاريخ علم رجال الحديث والتراجم، والسُّنة النبوية المشرفة، كما يظهر أن له عناية بكتب الحافظ الذهبي خصوصًا.

وقد عدّد تلك المؤلّفات والتحقيقات، وهي كثيرة، وجدت أن ما يتعلّق منها بالتفسير وعلوم القرآن ثلاثة:

- ١ - البيان في حكم التغمي بالقرآن.
- ٢ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، شارك في تحقيقه.
- ٣ - تفسير الطبري من كتابه جامع البيان، وسيأتي التعريف به في الفقرة الآتية^(١).

التعريف بالكتاب:

اسم هذا الكتاب «تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

وقد صدر في سبعة مجلدات عن مؤسسة الرسالة ببيروت سنة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ولا أعرف له سوى هذا الطبعة.

وقد قدّم الدكتور بشار لهذا العمل بمقدمة - في قرابة عشرين صفحة - ذكر فيها ثلاثة أشياء:

- ١ - ترجمة موجزة للإمام الطبري.
- ٢ - تعريف موجز بتفسير الطبري وطريقته فيه.
- ٣ - تعريف بعملهما في هذا المختصر ومنهجهما فيه، والباعث على القيام عليه.

وأشار في خاتمة كلامه في المقدمة إلى قيامهم بعرض الخطة والعمل بعد أن قطعوا فيه شوطًا على طائفة من أهل العلم، وأنهم أخذوا من الآراء والمقترحات ما كان مفيدًا في تقويم العمل وإنضاجه، وأنه كان على رأس من أطلع على هذا العمل وأسهم في تقويمه وتوجيهه الشيخ

(١) ترجم المؤلف لنفسه ترجمة مطوّلة في خاتمة تحقيقه لكتاب: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي: ٤٤١/٣٥ - ٤٤٩، وتقع في عشر صفحات، وعنها لخصت هذه الترجمة.

شعيب الأرنؤوط، كما نوّه بحماس صاحب مؤسسة الرسالة لإخراج هذا العمل.

ثم قال: «وقد رأيت من المفيد لهذا الكتاب أن يشاركني في العمل به صديقي الفاضل الأستاذ عصام فارس الحرستاني، لما عرفته عنه من دقة في عمله، وإتقان في ضبطه وتدقيقه، وذوق رفيع في الفهم والاختيار»^(١)، لكنه لم يبيّن على وجه التفصيل عمل كلٍّ منهما ودوره على وجه التحديد.

ثم ختم مقدمته بثناء مقتصد على عملها بقوله: «ولسنا هنا في حال ذكر ما عانينا في هذا التهذيب، وما قمنا به من ضبط وتدقيق، فإن الكتاب الذي بين يدي القارئ هو المنبئ بكلّ ذلك»^(٢).

الباعث على تأليفه:

وأما الباعث على القيام بهذا العمل وأصل فكرته فقد بيّنه بقوله: «وكنت منذ طلبي للعلم أرجع إلى جامع البيان فتسحرني عبارة الطبري القويّة البليغة بعد عرضه لآراء المخالفين في كتابه، فيبدو (تفسيره) الخاص به متّحدًا مترابطًا، يصدر عن فهم عميق وإدراكٍ دقيق لكتاب الله العزيز، يسير على نمطٍ واحدٍ من أول الكتاب إلى آخره».

ثم قال: «ثم أنبهنّي بعض أصدقائي من محبّي العلم إلى الفائدة العظيمة من تقديم (تفسير) الطبري وحده مما ورد في «جامع البيان» دون الآراء والأحاديث والأشعار والقراءات التي استدلّ بها مخالفوه، أو استدلّ بها هو نفسه في الردّ عليهم أو تقوية رأيه».

ثم قال: «وقد شجّعني على المضيّ في هذا العمل ما رأيته من

(١) تفسير الطبري من كتابه جامع البيان لبشار معروف وزميله: ٢١/١ (المقدمة).

(٢) المرجع السابق: ٢١/١.

صنيع بعض من اختصر الكتاب أو هذبه، في إبقائه على الآراء المختلفة والاختصار على اختصار الأسانيد وبعض الأشعار^(١)، أو اختصاره اختصارًا مجحفًا أخرجه عن مقصده^(٢).

ثم قال: «من هنا أزمعت على تقديم «تفسير الطبري» وحده بعيدًا عن الآراء والاستشهادات الكثيرة المتباينة في التفسير، وعُنت بهذا الأمر عناية شديدة، بحيث يأتي الكتاب لطيفًا في حجمه، مستوعبًا لجميع ما توصل إليه المؤلف من تأويل»^(٣).

هذا ما ذكره الدكتور بشار من البواعث التي كانت وراء نهوضه بهذا العمل، وأصل الفكرة التي بنى عليها مختصره هذا، وقد وجدت أنها هي بذاتها الفكرة التي أصّلها من قبل الدكتور عدنان زرزور لتكون أساسًا لاختصار تفسير الطبري، ووجه إليها أنظار الدارسين والباحثين، وذلك في تقديمه للطبعة التي اعتنى بها من مختصر تفسير الطبري لابن صمادح، التي سبق ذكرها أثناء التعريف بذلك المختصر.

وفي ذلك يقول الدكتور زرزور: «فإن ما يمكن نسبه إلى أبي جعفر من تفسير القرآن الكريم، وعزوه إليه، يجب الوقوف عليه من خلال اختيارات ابن جرير وترجيحاته، وما كان يذهب إليه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في تفسير الآية أو الآيات، يورده بين يدي ما يذكره من الروايات المطوّلة، والآراء الواسعة المستفيضة، أو تعقيبًا عليها... ونحن ما زلنا نتحدّث أن «تجريد تفسير الطبري» من كتابه أو موسوعته في تفسير القرآن يمكن أن يتم على يد من يرغب من الدارسين والباحثين القادرين؛ فيخلص إلينا - في هذه الحال - كتابٌ يعين حجمه على أن يكون في متناول عددٍ أكبر

(١) لم أعرف من سبقه للاختصار ممن ينطبق عليه وصفه هذا!

(٢) أشار الدكتور بشار في الحاشية عند هذا الموضع إلى مختصر الصابوني وزميله.

(٣) تفسير الطبري من كتابه جامع البيان: ١٨/١ - ١٩ (المقدمة).

من القرآء والدارسين، كما أننا نخلص نحن - من وجه آخر - إلى صورة الطبري المفسر قريبة الملامح، بارزة السمات، يتجلى لنا من خلالها بيان ابن جرير المتفرد، وعبقريته الخاصة في التفسير والتأويل^(١).

منهج المؤلفين في الاختصار:

نصَّ الدكتور بشار في مقدمته لهذا المختصر على المنهجية التي سارا عليها في اختصارهما هذا لتفسير الطبري، بعد ذكره للبواعث التي كانت وراء القيام بهذا العمل وأصل فكرته.

ويمكن تفصيل قوله في ذلك، في الفقرات الآتية:

١ - حذف التفاسير التي نقلها ابن جرير ولم يرضها وتوصل إلى ما يخالفها.

٢ - أسقطا معظم ما استشهد به هو أو مخالفيه من الشواهد الشعرية واللغوية، والخلافات الفرعية في الدقائق النحوية.

٣ - أهملوا معظم ما استند إليه من الأحاديث والآثار؛ إذ إن في كلامه الذي ارتضاه خلاصة لها، إلا في القليل النادر الصحيح منها، وإلا فإن الغالب على ما ساقه من الأسانيد عدم ارتقائها إلى مراتب الصحة القاطعة. ومما شجّع على هذا الفعل ما توصل إليه الأستاذ محمود شاكر من فائدة تبين أن استدلال الطبري بالآثار الواهية التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ أو بيان سياق عبارة؛ كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ من كتاب الله، وأنه من أجل هذا الاستدلال لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه، فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير أي التنزيل الكريم.

٤ - رأيا ضرورة الإبقاء على استشهادات المؤلف من أي الكتاب

(١) المختصر في تفسير القرآن اعنتى به الدكتور عدنان زرزور: المقدمة.

العزیز، فهي أوضح ما يفسر به، فضلاً عن أنها تزيد من قوة ترابط التفسير الواحد الذي ارتضاه المؤلف.

٥ - هذا المنهج الذي انتهجه هو الذي حدا بهما إلى رسم هذا الاختصار بـ«تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن» ليكون دالاً على اقتصاره على كلام الطبري وما ارتضاه من تأويل لكل آية.

٦ - غنيا برصد الآراء التي أوردها الطبري عن كبار المفسرين في تأويل كل آية من غير ذكر لأسانيدها ورواتها، إذ لم يجدا فائدة للقارئ المثقف في الإبقاء عليها لما فيها من التكرار الذي قد يُضيع الفائدة ويقطع تسلسل فهم القارئ وتمليّه للنص.

٧ - حذف الاستدلالات التي ساقها المؤلف لإثبات صحة قراءة عاصم، وهي التي اشتهرت في المصاحف المطبوعة بالمشرق؛ لأنها لا تُضيف شيئاً لما هو معروف متداول عند الناس في عصرنا. وفي الوقت نفسه أبقيا على القراءات التي رجّحها الطبري على هذه القراءة وما استدلل به من الاستدلالات العلمية النفيسة في إثبات رجحانها؛ لما عرفنا عنه من تجرّح في هذا العلم ومعرفة متميزة بأصوله ودقائقه، ليتنفع بها أهل العلم والقراء على حدّ سواء.

٨ - لأبي جعفر آراءٌ سديدة في مسائل النسخ والمنسوخ، إذ هو من الذين لا يرتضون القول بالنسخ إلا بدليل واضح بيّن، وله في ذلك مؤلف أشار إليه في تضاعيف كتابه غير مرّة، لذا رأينا من المفيد النافع الإبقاء على كثير مما أثبتته ودلّل عليه في هذا الشأن لما فيه من الفوائد والعوائد^(١).

(١) تفسير الطبري من كتابه جامع البيان: ١٩/١ - ٢١ (المقدمة).

الملحوظات الواردة:

لم يتعرّض في توصيفه السابق لعملهما في هذا الاختصار، إلى التعليقات التي يعلّقانها في حواشي الكتاب، وطريقتهما في ذلك.

وقد حاولت تلمّس شيء من ذلك، فوجدتها تعليقات ليست كثيرة ولا طويلة في الجملة، وأنها على أنواع:

- ١ - تخريج الأحاديث، وأبيات الشعر، المذكورة في النص.
- ٢ - شرح الألفاظ الغريبة، والعبارات الغامضة في كلام ابن جرير.
- ٣ - الإحالة على كلام صاحب القول الذي ينقله ابن جرير، وخصوصًا الفراء في معاني القرآن.
- ٤ - تعيين موضع الإحالات على المواضع السابقة.
- ٥ - تصحيح ما في المطبوع، والاستدراك عليه.
- ٦ - الاستفادة من تعليقات الشيخ محمود شاكر مع النصّ على أنه من كلامه.

المختصر الرابع

تفسير الطبري تقريب وتهذيب

لصلاح الخالدي

التعريف بالمؤلف:

هو: الدكتور صلاح بن عبد الفتاح الخالدي، من مواليد مدينة (جنين) في الضفة الغربية بفلسطين السليبية - ردها الله للمسلمين - سنة (١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م).

وفي (جنين) التحق بالتعليم النظامي حتى وصل الثاني الإعدادي، ثم انتقل إلى مدرسة شرعية مرتبطة بالأزهر في (نابلس) وفيها درس

الثالث الإعدادي والأول الثانوي، ولكونه أحد الطلبة المتفوقين فقد حصل سنة (١٩٦٥م) على بعثة إلى القاهرة لإتمام الدراسة الثانوية في الأزهر، ثم أكمل دراسته في كلية الشريعة فيه وحصل عليها سنة (١٩٧٠م) وبعدها عاد إلى الأردن لاحتلال الضفة الغربية عام (١٩٦٧م). وفي عام (١٩٧٧م) سجّل للماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وحصل عليها عام (١٩٨٠م)، ثم حصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها عام (١٩٨٤م).

أما الوظائف التي تقلدها: فبعد تخرجه من الأزهر عُيّن على وظيفة واعظ بوزارة الأوقاف في الأردن، وفي عام (١٩٧٤م) انتقل إلى مدينة أخرى في الأردن حيث عيّن مراقبًا للتوجيه الإسلامي (مساعد مدير أوقاف)، وفي سنة (١٩٨٠م) - وبعد حصوله على الماجستير - عُيّن في كلية العلوم الإسلامية في عمّان، وبقي فيها حتى عام (١٩٩١م)، وكان عميدًا لها في آخر سنتين، بعدها أصبح مدرسًا في كلية أصول الدين بجامعة البلقاء التطبيقية بالأردن، وما زال فيها حتى الآن. وخلال هذه الفترة من عام ١٩٨١م - ١٩٩٤م عمل خطيبًا وإمامًا في مسجد عبد الرحمن بن عوف في منطقة صويلح بعمّان.

أما الذين تتلمذ عليهم فمنهم:

- ١ - الشيخ موسى السيد - أحد علماء فلسطين -.
- ٢ - الشيخ عبد الله الغديان - عضو هيئة كبار العلماء في المملكة - في الماجستير.

٣ - الدكتور مصطفى مسلم، وتلمذ عليه في الماجستير أيضًا.

٤ - الشيخ محمد الغزالي - الداعية المصري المعروف -.

٥ - السيد أحمد صقر.

وأختم هذه الترجمة بذكر قائمة بمؤلفاته، المتعلقة بالتفسير وعلوم

القرآن، وهي معظم مؤلفاته، وهي على النحو الآتي:

- ١ - مفاتيح للتعامل مع القرآن.
- ٢ - الشخصية اليهودية من خلال القرآن.
- ٣ - تصويبات في فهم بعض الآيات.
- ٤ - مع قصص السابقين في القرآن.
- ٥ - البيان في إعجاز القرآن.
- ٦ - لطائف قرآنية.
- ٧ - هذا القرآن.
- ٨ - حقائق قرآنية حول القضية الفلسطينية.
- ٩ - التفسير والتأويل في القرآن.
- ١٠ - الأتباع والمتبعون في القرآن.
- ١١ - التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق.
- ١٢ - القصص القرآني عرض وقائع وتحليل أحداث.
- ١٣ - تعريف الدارسين بمناهج المفسرين.
- ١٤ - إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني.
- ١٥ - مواقف الأنبياء في القرآن تحليل وتوجيه.
- ١٦ - عتاب الرسول في القرآن تحليل وتوجيه.
- ١٧ - وعود القرآن بالتمكين للإسلام.
- ١٨ - حديث القرآن عن التوراة.
- ١٩ - سفر التكوين في ميزان القرآن.
- ٢٠ - تهافت فرقان منتبئ الأمريكان أمام حقائق القرآن.
- ٢١ - الأعلام الأعجمية في القرآن تحليل وتوجيه.
- ٢٢ - الكليني وتأويلاته الباطنية للآيات القرآنية في أصول الكافي.
- ٢٣ - القرآن ونقض مطاعن الرهبان.

٢٤ - وقفات مع بعض الآيات^(١).

التعريف بالكتاب:

اسم هذا الكتاب «تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تقريب وتهذيب»، وسيأتي شرح المؤلف لمقصده بهذا العنوان في آخر بيانه لمنهجه في الاختصار.

وقد صدر عن دار القلم بدمشق - الدار الشامية ببيروت سنة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) في سبعة مجلدات ضخمة.

وقد فرغ منه المؤلف «المختصر» في غرة رجب سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) - كما في خاتمة الكتاب^(٢) -.

وقام بترقيم أحاديثه والحكم عليها وتخريجها: الشيخ إبراهيم محمد العلي - كما في غلاف الكتاب وفي ظهر غلافه الداخلي -.

وقد كتب الدكتور صلاح مقدمة لهذا الكتاب - في عشر صفحات - ذكر فيها عدة أشياء:

- ١ - أهمية علم التفسير، وأمهات الكتب المصنفة فيه.
- ٢ - مكانة تفسير الطبري، وبعض المعلومات عنه وعن طبعاته، وخصّ بالكلام طبعة الشيخين أحمد ومحمود شاكر، وأثنى عليها.
- ٣ - ذكر المختصرات التي سبقته إلى اختصار الطبري، وذكر رأيه فيها إجمالاً.

٤ - الباعث له على القيام بهذا الاختصار، وسيأتي.

(١) أخذت هذه الترجمة من لقاء علمي أجرته معه مجلة الفرقان التي تصدرها جمعية المحافظة على القرآن الكريم في الأردن، العدد (٤٣) في رجب/١٤٢٦هـ، وهي منشورة أيضاً على الشبكة العالمية للمعلومات - موقع شبكة التفسير والدراسات القرآنية «ملتقى أهل التفسير» وعن مقال آخر فيه أخذت قائمة مؤلفاته.

(٢) انظر: تفسير الطبري تقريب وتهذيب: ٧/٧٢٤.

٥ - المنهج الذي سلكه فيه، وسيأتي تفصيله أيضًا.

وأرّخ لكتابة هذه المقدمة في ١٧ شوال، سنة (١٤١١هـ).

فإن كان هذا التاريخ هو تاريخ بداية عمله في هذا الكتاب، فإن مدّة تأليفه له ستكون قريبًا من ستين - على ما سبق في تاريخ فراغه منه - .

الباعث على تأليفه:

يمكن تلخيص الباعث على تأليف هذا المختصر من خلال مقدمة المؤلف في أمور:

١ - قام بذلك خدمة للقرآن وللعلم ولتفسير الطبري، وخدمة للمسلم المعاصر الذي يريد له أن يقف على العلم الغزير في هذا التفسير، وألا يُحجّب عنه بالاستطرادات والروايات والخلافات والمناقشات والإسرائيليات التي أوردها الإمام الطبري في تفسيره بجانب العلم الغزير الذي أودعه فيه^(١).

٢ - على الرغم من صدور مختصرين لتفسير الطبري - الشروق^(٢) والصابوني^(٣) - إلا أنه رآهما دون المطلوب والمأمول كثيرًا، ورأى الحاجة ما زالت ماسة لخدمة هذا التفسير الجليل بطريقة جديدة، أكبر بكثير من مجرد الاختصار، إذ ليس المطلوب اختصارًا مُخلًا لتفسير الطبري، وإغفال علمه الغزير الذي فيه، وإنما المطلوب (تهذيب وتقريب) لذلك التفسير، وإعادة عرضه من جديد، بطريقة سهلة متناسقة، تجمع بين

(١) انظر: تفسير الطبري تقريب وتهذيب: ٧/١ - ٨.

(٢) يريد مختصر ابن صمادح التجيبي الذي أصدرته دار الشروق باسم «مصحف الشروق المفسر الميسر» وقد سبق الحديث عن هذه الطبعة عند التعريف بمختصر ابن صمادح التجيبي في أوائل هذا المطلب.

(٣) لم يذكر مختصر الدكتور بشار معروف وزميله الذي صدر عام ١٤١٥هـ وقد صدر قبل صدور مختصر الدكتور صلاح هذا بثلاث سنوات، ولعله لم يره.

الإبقاء على علم التفسير الذي فيه، وحسن عرضه وتقديمه للمسلم المعاصر^(١).

٣ - أن (روائع) تفسير الطبري من الأقوال والآراء والاجتهادات والمعارف (مدفونة) تحت ركाम الروايات والأخبار والأقوال والأسانيد والنقاشات والاستطرادات التي أوردها الإمام الطبري وفق منهجه في التفسير، الذي التزم فيه ذكر كل ما وصله من هذه الأقوال والأخبار والروايات والأساطير والأسانيد، ولو تكررت. لكنه لا داعي لهذا (الكَم) الكبير في هذا الزمان؛ لذلك قام بهذيب هذا التفسير^(٢).

منهج المؤلف في الاختصار:

ذكر الدكتور صلاح - في مقدمته - المنهج الذي ارتسمه وسار عليه في كتابه هذا، وقد نقلته عنه هنا بنصّه - تقريباً - بعد تفصيله إلى فقرات^(٣):

١ - حذف - باجتهاد منه - ذلك الكَم الكبير من الروايات والأخبار والأقوال والأسانيد والنقاشات والاستطرادات، واستبعده، ولم يورد من الأقوال المأثورة إلا بعضاً منها، مما يوضح ويفسر معنى الآية، دون الأسانيد التي حرص الطبري على الإكثار منها وتكرارها.

٢ - لم يورد من الأحاديث إلا ما صحَّ منها، حيث ترك الأحاديث الموضوعية والضعيفة التي أوردها الإمام الطبري في التفسير، واستفاد في هذا المجال من تحقيق وتخريج العلامة المحقق أحمد شاکر لأحاديث هذا التفسير.

٣ - حرص على استبعاد كلِّ الروايات المنقولة عن أهل الكتاب من

(١) انظر: تفسير الطبري تقريب وتهذيب: ١٠/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١١/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١١/١ - ١٤.

الأساطير والإسرائيليات، التي تتعلق بمبهمات القرآن، وتفضل الكثير من أحداث السابقين، والتي لم ترد في الأحاديث الصحيحة، ولم تُنقل بسند صحيح.

٤ - كما أسقط من هذا التهذيب الأقوال الكثيرة المكررة التي أوردها الطبري في مباحثه (اللغوية)، واستشاداته لما يقول بالأشعار العربية الجاهلية، ولم يورد من تلك الأقوال والأشعار إلا القليل الذي رآه ضروريًا للاستشهاد به.

٥ - كذلك استبعد الكثير من مناقشات الطبري لأصحاب الأقوال الأخرى في مسائل اللغة والعقيدة والكلام والفقه والتاريخ والتفسير، وأوردت ما كان ضروريًا منها، ويقدم فائدة علمية نافعة. أما أدلة الطبري المختلفة أثناء نقاشه واستدلاله، فلم أورد إلا أهمها وأشهرها، وأوضحها ارتباطًا بالنص وتفسيره.

٦ - هذا (التهذيب) ليس اختصارًا للتفسير - كما فعلت دار الشروق وفعل الصابوني - بل هو أكبر من الاختصار بكثير؛ إذ حرص فيه على تسجيل كنوز تفسير الطبري العلمية المختلفة - التي أغفلها المختصرون -.

٧ - أما (تقريب) تفسير الطبري، فقد رآه ضروريًا للمسلم المعاصر؛ لأن عبارة الطبري في التفسير فيها صعوبة، وفهمها يحتاج أحيانًا إلى وقفة طويلة متأنية أمامها، من حيث معرفة مراد الطبري من العبارة أو الفقرة وعودة الضمائر فيها وربط مفرداتها وجزئياتها، ومن حيث طريقة الطبري (الخاصة) في الصياغة والكتابة والتأليف والتعبير؛ لذلك دعت الحاجة إلى إعادة صياغة تفسير الطبري وفق أساليب الصياغة والعرض المعاصرة، فقام بهذه المهمة (الشاقة) وعمل على (تقريب) هذا التفسير لأهل العصر الحديث.

٨ - ما يقرؤه القارئ في هذا التفسير (المهذب المقرب) من أفكار

وآراء وأقوال واختيارات فهو للإمام الطبري نفسه؛ حيث حرص المهدب على ذكر رأي الطبري وفكره بموضوعية وأمانة، ولم يسمح لفكره أن يتدخل في تفسيره، ولا لرأيه أو اختياره أو ترجيح أن يدون أثناء صياغته له، فكان يورد رأي الطبري الذي رجّحه وتبنّاه في تفسيره ولو خالفه فيه، وأحياناً كان يسجل مأخذه أو مخالفته له أو استدراكه عليه في هوامش الصفحات.

٩ - الأسلوب الذي يقرؤه القارئ في هذا التفسير (المهدب المقرب) إنما هو أسلوب المهدب وكلامه وصياغته وعبارته؛ حيث كان يقرأ فقرة أو (قطعة) تفسير الطبري مراراً، ويستوعب كلامه جيداً، ويتمثل فكرته تماماً ثم يقوم بعد ذلك بإعادة عرضها وكتابتها وصياغتها بألفاظه وعباراته هو.

١٠ - أي: أن الأفكار في هذا (التهذيب والتقريب) للطبري، أما الصياغة والأسلوب والألفاظ فيه فهي لصاحب التهذيب^(١).

الملحوظات الواردة:

يمكن أن يرد على هذا المنهج أمران:

﴿١﴾ ذكر - في الفقرة الثانية - أنه لم يورد سوى الأحاديث الصحيحة، دون الضعيفة أو الموضوعية، وأنه استفاد في ذلك من تحقيق وتخريج العلامة المحقق أحمد شاکر لأحاديث هذا التفسير.

ويشكل على هذا، أن عمل الشيخ أحمد شاکر توقّف عند أوائل سورة إبراهيم، فمن استفاد في بقية التفسير؟

وكذلك، فإن الذي قام بتخريج أحاديث هذا المختصر والحكم عليها، هو الشيخ إبراهيم العلي - كما سبق - فكيف يكون الحكم على

(١) تفسير الطبري تقريب وتهذيب للخالدي: ١١ - ١٤.

الحديث بعد اختياره، مع أن الأصل أن يكون ذلك سابقاً له ومؤدياً إليه؟ ﴿٢٤﴾ من أكثر ما يُشكل في هذا المنهج فكرته الأساسية التي قام عليها الاختصار، أعني: إعادة المختصر صياغة عبارة الأصل، بعبارة عصرية جديدة، مع الإبقاء على المعنى الذي قرّره الطبري دون أي تغيير - كما يقول -.

وربما كان تأكيد المؤلف على هذه الفكرة، وتطويله في شرحها وتقريرها، نابغاً من شعوره بوجود هذا الإشكال، وهو ما دعاه للقول في ختام مقدمته: «هذا اجتهادي العاجز، وتعبيري القاصر، فإن أحسنت فمن الله، فله الحمد والشكر، وإن أسأت أو أخطأت فمني ومن الشيطان، وأبرئ إمامي الطبري من خطأي وإساءتي»^(١). وقد انتقد المؤلف بسبب هذا الأمر، كما سيأتي تفصيله في آخر المطلب الآتي.



(١) تفسير الطبري تقريب وتهذيب للخالدي: ١٤/١.

المطلب الثاني

المقارنة بين مختصرات تفسير الطبري المطبوعة

بعد التعريف العام بتلك المختصرات وبيان مناهج مؤلفيها في الاختصار، يمكن عقد مقارنة بينها، على ضوء ما سبق وغيره، والإشارة - في أثناء ذلك - إلى أبرز ميزاتها وأهم المآخذ عليها، وتفصيل ذلك في وجوه متنوعة؛ لتكون المقارنة أكثر دقة، وأقرب إلى العدل والإنصاف - بإذن الله - وذلك على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الترتيب الزمني لها:

ترتيبها الزمني هو الترتيب الذي اعتمده أثناء التعريف بها، وهو:

- ١ - مختصر ابن صمادح التجيبي.
- ٢ - مختصر الصابوني وزميله.
- ٣ - مختصر الدكتور بشار معروف وزميله.
- ٤ - مختصر الدكتور صلاح الخالدي.

أما ابن صمادح التجيبي فهو متقدم جداً، حيث كانت وفاته في أوائل القرن الخامس (سنة: ٤١٩هـ)؛ أي: بعد ابن جرير (ت ٣١٠هـ) بقرن واحد تقريباً، وهذه ميزة لهذا المختصر لا تخفى، إذ سيكون فيه من الأصالة والتقدم والقوة ما ليس في غيره.

في حين أن المختصرات الثلاثة الأخرى كلها لمعاصرين أحياء، بل إن أولها صدوراً - وهو مختصر الصابوني - لم يصدر إلا في بداية هذا القرن الخامس عشر (١٤٠٣هـ) ثم لحقه المختصران الآخران بعد

عقدٍ من الزمان، وربما كان هذا هو السبب في شهرته دونهما.
ولا عجب في شهرة مختصر الصابوني على مختصرين صدرا بعده
بزمن غير قليل، لكن العجب من كونه أشهر من مختصر ابن صمادح
- أيضًا - مع تقدّم مؤلفه وتقدّم طباعته أيضًا، حيث طبع في بداية
تسعينات القرن الماضي (١٣٩٠هـ) والظاهر أن ذلك يعود لأمرين:
١ - شدة الاختصار عند ابن صمادح، وكونه أقرب إلى كتب
الغريب.

٢ - شهرة مؤلفات الصابوني في التفسير، وتبني رئاسة الإفتاء في
السعودية (وهي جهة علمية موثوقة)، وبعض المحسنين الكبار لطباعتها
- في أول الأمر -.

ثانيًا: من حيث شدة الاختصار وسعته:

العجيب أن ترتيبها الزمني متطابق مع ترتيبها في شدة الاختصار
وسعته، حيث إن أسبقها زمنًا هو أشدها اختصارًا وأقلها مادةً، ثم الذي
بعده أوسع منه، وهكذا.. على التفصيل الآتي:

١ - مختصر ابن صمادح، فهو أقلها مادة، وأغلب تفسيره منصبّ
على تفسير الكلمات والألفاظ، وهو لا يفسّر جميع الآيات، بل ربما فسّر
منها كلمة أو كلمتين، وربما تجاوز الآية كلها إذا رأى معناها ظاهرًا
وليس فيها ما يحتاج إلى تفسير. ولذلك فقد جاء تفسيره لطيف الحجم،
ومعظم طباعته كانت على هامش المصحف، وبسبب ذلك أيضًا اعتبره
البعض ضمن كتب الغريب، كما سبق عند التعريف به. لكنه مع هذا
الاختصار الشديد فإنه قد يذكر - في أحيانٍ غير قليلة - أكثر من قولٍ؛
فيذكر قولين أو ثلاثة، وقد يشير إلى وجود خلافٍ في المعنى دون أن
يذكره، كما أنه يذكر شيئًا من أسباب النزول، وبعض القراءات، مع
الإشارة لبعض أساليب العرب، وغير ذلك.

٢ - مختصر الصابوني وزميله، وهو لا يترك شيئاً دون تفسير، لكنه في الأعم الأغلب يكتفي بذكر المعنى المباشر للآية، وهو أيضاً لا يذكر أكثر من قول، بل يعتمد رأياً واحداً فقط، هذا مع كونه ربما ذكر معلومات زائدة على المعنى المباشر، أو ذكر أقوالاً أخرى، لكن ذلك في التعليقات وليس في صلب التفسير.

٣ - مختصر الدكتور بشار وزميله، والعبارة فيه واسعة والمعلومات متنوّعة، وفيه إشارة إلى الأقوال الأخرى التي يذكرها ابن جرير، مع العناية بذكر اختياره وترجيحه.

٤ - مختصر الدكتور صلاح الخالدي، وهو أوسع هذه المختصرات مادة، وأكثرها تنوعاً، بل إنه صرّح بعدم كفاية المختصرين الأولين - ابن صمادح والصابوني - لشدة اختصارهما، وإهمالهما لكثير من الكنوز والروائع التي احتواها تفسير الطبري. وقد وجدته يزيد - من حيث المادة - على مختصر الدكتور بشار وزميله في شيئين:

١ - أنه أوسع منه في العبارة^(١)، ومعلوماته أكثر تنوعاً.

٢ - نسبة الأقوال إلى من قال بها، ونقل بعضها بنصه.

وفي آخر هذه النقطة يحسن ذكر مواقف المختصرين من مقدمة

ابن جرير لتفسيره، حيث انقسموا في ذلك قسمين:

الأول: مَنْ لم يذكر منه شيئاً البتة، وهو الصابوني وزميله، وقريب من ذلك صنيع ابن صمادح؛ حيث لم يذكر إلا معاني: أسماء القرآن، والسورة، والآية، مما ذكره ابن جرير في آخر مقدمته، وذلك باختصار شديد - على طريقة ابن صمادح في سائر مختصره -.

الثاني: مَنْ أثبت معظمها، وهما أصحاب المختصرين الآخرين

(١) أعني بسعة العبارة: بسطه فيها، ومدّه إيّاها، وذلك لأنه لم يلتزم عبارة الطبري - كما سبق في منهجه -.

- بشار معروف وزميله، والخالدي - كلٌّ على طريقته في الاختصار، مع أن بشار معروف وزميله صرَّحاً بحذف بعض الفصول من مقدمة ابن جرير^(١).

ثالثاً: من حيث مدى التزام عبارة الطبري:

أما التزام عبارة الطبري فإنه يمكن تقسيم المختصرات الأربعة فيها ثلاثة أقسام:

﴿١﴾ من حرص على التزامها (بحروفها)، وهم أصحاب اثنين من المختصرات: الصابوني وزميله، وبشار معروف وزميله، وإن كان الثاني لم ينصَّ على هذا في مقدمته - كالأول - لكن المطالع للمختصر لا تخطؤه عبارة ابن جرير بطابعها المميّز؛ فيعرفها دون عناء، فإذا قارنها بالأصل قطع بأنها كذلك.

﴿٢﴾ وهو عكس الأول؛ حيث نصَّ وأكّد على عدم التزامه إيّاها، وهو الدكتور صلاح الخالدي في مختصره، وقد أعاد وكرّر بأن العبارة عبارته وليست عبارة ابن جرير، بل كانت إعادة صياغة لتفسير ابن جرير - لصعوبة عبارته على القارئ المعاصر - من دوافعه لكتابة هذا المختصر، ومن أهدافه التي توخّأها من ورائه. لكنه اعترف بصعوبة هذا الأمر، ووصفه بأنه مهمة (شاقّة)، لكنه - في الوقت نفسه - مضطّرٌّ إليها، مبرّراً ذلك بقوله: «ولو التزمت إثبات كلام الطبري بالحرف، فلن يكون له معنى بعد اختصاره وحذفه وتهذيبه»^(٢)، وهو مع ذلك لم يبعد كثيراً عن عبارة ابن جرير، بل كان يأخذ بها بنصّها في أحيان كثيرة، خصوصاً عندما تكون سهلة واضحة المعنى - كما يظهر ذلك لمن يقارن عبارته بعبارة الأصل -.

(١) انظر: تفسير الطبري من كتابه جامع البيان لبشار معروف وزميله: ٣٧/١ (حاشية: ١).

(٢) تفسير الطبري تقريب وتهذيب للخالدي: ١٣/١.

ولأجل هذا التوسع من الدكتور صلاح في إعادة صياغة عبارة الأصل فإنه قد لا تساعده عبارته - أحياناً - في أداء الفكرة تماماً كما هي عند ابن جرير، وربما أوهمت عبارته معنى مغايراً للمعنى المراد. لكنه اعتذر عما يحصل من ذلك، بأن هذا هو اجتهاده العاجز، وتعبيره القاصر، وأن الإمام الطبري بريء من خطئه وإساءته^(١).

﴿٣٢﴾ ابن صمادح التجيبي في مختصره، الذي كان كلامه في مقدمته فيه شيء من الغموض والاضطراب في هذه القضية؛ حيث قال: «وكل ما نقلته فيه فمن «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لمحمد بن جرير الطبري أخذته، ومنه استخرجته»، ثم قال: «وما وجدت من المتعارف الذي لا يمكن تفسيره بمثله في البيان، واحتجت إلى إظهار معنى فيه؛ فسرت به معناه الذي فسّر به دون لفظه؛ على ما روي عن أئمة التفسير فيه». فهذا الكلام منه محتمل، لكن ظهر لي من خلال المقارنة بينه وبين الأصل في عدّة مواضع أنه يأخذ بعبارته ما دامت بيّنة ظاهرة، لكنه لا يلتزم ذلك دائماً، والله أعلم.

رابعاً: من حيث التزام رأي الطبري واختياره:

انقسم المختصرون في هذه القضية ثلاثة أقسام:

• الأول: صرح بالتزام رأي الطبري واختياره، وهما:

١ - الدكتور بشار معروف وزميله في مختصرهما.

٢ - الدكتور صلاح الخالدي في مختصره.

لكنهما لم يقتصر على ذلك، بل يذكران مع ترجيح الطبري الآراء

الأخرى التي يذكرها.

• الثاني: ظاهر كلامه عدم التزام ذلك، وهو ابن صمادح التجيبي

(١) انظر: تفسير الطبري تقريب وتهذيب للخالدي: ١٤/١.

في مختصره، وفي ذلك يقول: «واقتصرت من الروايات الكثيرة والاختلاف، على رواية وروايتين وثلاث، اخترت منها أقربها إلى معرفة عامة الناس، وأعرفها عندهم»^(١).

وقد سبق - عند التعريف بطبعات هذا المختصر - أن بعض من قام بتحقيقه أو العناية به قد عمل - في تعليقه على الكتاب - على بيان اختيارات الطبري وترجيحاته، بل إن بعضهم قد نسب جميع الآراء التي يذكرها ابن صمادح إلى من قال بها.

• الثالث: من لم يبين موقفه من هذه القضية، وهو الصابوني وزميله في مختصرهما، لكن ما ظهر لي - من خلال الاطلاع على الكتاب وقراءة التعليقات التي كتبها الصابوني - عدم التزامهما بذلك، كما سبقت الإشارة إليه - عند التعريف بالكتاب -.

وهو ما أكدّه الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الذي قال عن هذا المختصر: «بيد أن هذا التلخيص لا يمثل منهج الطبري - كما يعلمه الجميع - فلا نعلم فيه رأي الطبري من رأي ابن عباس من رأي مجاهد... والأجدر به أن يسمّى مختصر فلان المقتبس من تفسير الطبري»^(٢).

خامساً: من حيث الدوافع للاختصار:

أفصح كلُّ واحد من المختصرين بالأمور التي كانت وراء نهوضه باختصار تفسير الإمام الطبري، وقد يُفهم من مجمل كلام بعضهم دوافع أخرى دون أن يصرّح بها.

(١) مختصر من تفسير الإمام الطبري لابن صمادح التجيبي (تحقيق: محمد حسن أبي العزم الزفيتي): ٢٩/١.

(٢) الإمام الطبري في ذكرى أحد عشر قرناً على وفاته: ٢٦٦/٢، وهو عبارة عن إصدار يضم بحوث المؤتمر الذي عقدته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) عن الإمام الطبري.

وقد وجدت أن هذه الدوافع والبواعث كانت دوافع مشتركة، بين اثنين منهم أو أكثر، ولم أجد أحداً منهم قد انفرد بشيء لم يشاركه فيه غيره. وهذا يعود - والله أعلم - إلى اشتراكهم في صفتين تدور عليهما معظم تلك الدوافع، هما:

١ - كونهم جميعاً قد اتجهوا إلى اختصار كتاب واحد «تفسير الطبري».

٢ - كون أكثرهم (ثلاثة من أربعة) من أهل هذا العصر.

أما مجمل الدوافع فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

١ - أهمية تفسير ابن جرير، وعلو مرتبته، وإمامته. وإرادة خدمته، وخدمة علم التفسير وأهله.

٢ - بسط العبارة في تفسير الطبري وطول نفسه في البحث، وكثرة وتنوع معلوماته؛ أي: كونه من التفاسير (الموسوعية) كما قال بعضهم.

٣ - وجود بعض المعلومات فيه، مما لا يحسن بعامة القراء الاطلاع عليه، أو هي لا تعنيهم كثيراً، بل ربما كانت قاطعة لهم عن قراءته.

٤ - عدم اطلاع المؤلف على مختصر لهذا التفسير - على أهميته -، أو اطلاعه على مختصر لا يحقق الغرض الذي يريده من وراء الاختصار.

٥ - اختصار قدر من تفسير ابن جرير، يكون لطيف الحجم، خفيف المحمل.

٦ - تقديم تفسير ابن جرير بطريقة وأسلوب يناسبان عامة القراء في هذا الزمان، وعرضه بطريقة جديدة تسير روح العصر - كما قال بعضهم -.

سادسًا: من حيث خدمة التفسير الأصل:

وجدت الخدمة التي قام بها المختصرون على أربعة أنواع:

﴿١﴾ تصحيح نص الأصل، وقد قام بشيء من هذا العمل الدكتور بشار معروف وزميله في مختصريهما، حيث استدركا عددًا من الأخطاء في المطبوعات، وراجعا شيئًا من مخطوطاته؛ لهذا الغرض. وربما راجعا - كذلك - الكتب التي ينقل ابن جرير عن أصحابها، وهذا يظهر لمن ينظر في تعليقيهما على الكتاب.

﴿٢﴾ إيضاح عبارة ابن جرير، وكان هذا بعدة طرائق:

١ - شرح بعض الألفاظ والعبارات الغريبة في كلام الطبري، وذلك في الحاشية.

٢ - الاستفادة من علامات الترقيم في الإيضاح.

٣ - إعادة ترتيب العبارة فقط - دون تغيير شيء من كلماتها -.

٤ - حذف بعض المعلومات التي تأتي في أثناء كلام ابن جرير على الآية، والتي ربما كانت سببًا في عدم ترابط كلامه، بعضه مع بعض، وهذا كحذف أسانيد الروايات، والاستطرادات العلمية، وطول النَّفس في بعض مناقشاته للآراء الأخرى.

٥ - إعادة صياغة الفكرة التي قرّرها ابن جرير بعبارة أخرى جديدة.

٦ - وضع عناوين فرعية للمسائل العلمية، في الكلام الطويل على الآية الواحدة أو المقطع من الآيات.

وهذه الطرق كلها موجودة عند جميعهم تقريبًا، على أن أميزهم في ذلك الدكتور بشار معروف وزميله في مختصريهما، يليه الدكتور صلاح الخالدي في مختصره. إلا أن الطريقتين الأخيرتين مما اختصّ بهما الدكتور صلاح الخالدي في مختصره.

﴿٣﴾ تخريج الأحاديث، وأبيات الشعر، التي يأخذها صاحب المختصر من التفسير الأصل، وهذه الميزة ظاهرة عند الدكتور بشار معروف وزميله في مختصريهما، وعند الدكتور صلاح الخالدي في مختصره، الذي شاركه في القيام بهذا العمل بخصوصه - أعني تخريج الأحاديث والحكم عليها - الشيخ إبراهيم العلي.

﴿٤﴾ الإضافة على التفسير الأصل، وذلك بذكر فوائد ومعلومات غير موجودة فيه، أو الاستدراك على الطبري بذكر آراء أخرى، هي - عند المختصر - أرجح. وقد كان الصابوني في مختصره - في التعليقات - هو أظهر من قام بهذا العمل.

بقيت الإشارة إلى أن صاحبي المختصرين الأخيرين - بشار عواد وزميله، والخالدي - نصًا على استفادتهما كثيرًا من تلك الخدمات من طبعة الشيخين أحمد ومحمود شاعر لتفسير الطبري.

سابعًا: من حيث الانتقادات والمآخذ عليها:

وجهت انتقادات لبعض تلك المختصرات، وهي على أنواع:
الأول: في شدة الاختصار، وقلة المادة المأخوذة فيها من ابن جرير، وقد أخذ هذا على كل من: ابن صمادح التجيبي، والصابوني وزميله.

وفي ذلك يقول الدكتور عدنان زرور عن مختصر ابن صمادح: «ولكنني لم أجد فيه - بعد ذلك - المنهج الذي أوّله في اختصار الطبري، فهو أوغل في الاختصار، وأبعد عن رسم ملامح كافية لابن جرير رحمته الله، حتى إن بعض من ترجم^(١) لابن صمادح ذكر أن له اختصارًا في غريب القرآن استخرجه من تفسير الطبري، فسلكه في كتب

(١) هو: ابن الأبار في: التكملة لكتاب الصلاة: ٣٨٢/١.

الغريب كما هو واضح»^(١).

ويقول الدكتور صلاح الخالدي: «وقد توجّه معاصرون لاختصار تفسير الطبري؛ لأن الحاجة تدعو إلى اختصاره، فأصدرت دار الشروق اختصاراً له، وضعته على هامش المصحف الذي أسمته «مصحف الشروق المفسر الميسر»، لكن الذي أوردته الدار إنما هو تفسير الكلمات الغريبة فقط، وجاء اختصارها شبيهاً بتفسير الجلالين، وبذلك لم تقدّم لنا من تفسير الطبري شيئاً»^(٢).

ثم يقول: «وقام باختصار تفسير الطبري بعد ذلك الأستاذان: محمد علي الصابوني والدكتور صالح رضا، وأصدراه في جزأين، وكان اختصارهما له مخلاً، أغفلا فيه الكثير من العلوم والكنوز التي ضمّتها التفسير»^(٣).

والذي يظهر لي أن هذا الانتقاد لا يُسلم لصاحبه؛ لأن تحديد ما يؤخذ وما يحذف من الأصل مسألة اجتهادية، سواءً من حيث العموم أو من حيث التفصيل، فلا يصحّ أن يُجعل رأي معين حكماً على آراء الآخرين، والاجتهاد لا يُنقض بمثله.

ثم هي - أيضاً - قضية يسع فيها تعدّد الآراء والاجتهادات، بل ربما كان ذلك التعدد مفيداً، كما أنها ليست من القضايا التي ليس فيه إلا

(١) المختصر في تفسير القرآن عني بتفكيحه وتحريه الدكتور عدنان زرزور: المقدمة (بين يدي التفسير).

(٢) الحقيقة أن هذا المختصر الذي أصدرته دار الشروق إنما هو مختصر ابن صمادح التجيبي، وليس مختصراً من عمل الدار نفسها - كما يفهم من كلام الدكتور صلاح - الذي صرّح بهذه الحقيقة في كتاب آخر له، وقد سبق التنبيه على ذلك عند الكلام على طبعات مختصر ابن صمادح عند التعريف به، في صدر المطلب السابق من هذا المبحث.

(٣) تفسير الطبري تقريب وتهذيب للخالدي: ١٠/١.

مصيب واحد والبقية مخطؤون، بل فيها مصيبون كُثُر وإن اختلفت اجتهاداتهم، والله أعلم.

الثاني: ما قاله الدكتور محمد القحطاني عن مختصر الدكتور صلاح الخالدي، حيث قال إنه: «كان اختصارًا مسيئًا إلى تفسير الإمام ابن جرير؛ فضعف عبارة المختصر، وعدم مراعاة ضوابط وشروط الاختصار، وتصرف المختصر في كلام ابن جرير بشكل واضح، إلى غير ذلك من الملحوظات التي لا يتسع مقامي هذا لذكرها. والذي تبين لي بعد الاطلاع أيضًا على كتاب الخالدي «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» أنه لم يستوعب منهج الطبري على الوجه الصحيح، ولم تبين له طريقة هذا الإمام في تفسيره»^(١).

ويمكن تلخيص وجوه الانتقاد المذكورة في هذا الكلام في ثلاثة

وجوه:

١ - ضعف عبارة المختصر، وتصرفه في كلام ابن جرير بشكل واضح.

٢ - عدم مراعاة ضوابط وشروط الاختصار.

٣ - أن المختصر لم يستوعب منهج الطبري على الوجه الصحيح، ولم تبين له طريقة هذا الإمام في تفسيره.

وهذا الوجه الأخير ربما قصد به ذكر العلة والسبب في وقوع المختصر في الانتقادات المذكورة وغيرها مما لم يتسع المقام له لذكره، وبإليته ذكره.

وهو على كل حال كلام لا يزال بحاجة إلى ذكر أدلة عليه، وإلا

(١) هذا الكلام موجود ضمن رد للدكتور محمد علي سؤال بعنوان «طلب تقييم لاختصار التجيبي لتفسير الطبري» في موقع «ملتقى أهل التفسير» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

فهو مجرد دعوى، وهذا الأمر يقال - أيضًا - في الانتقاد الثاني (وهو أنه لم يراعِ ضوابط وشروط الاختصار).

أما انتقاده بتصرفه في كلام ابن جرير، وضعف عبارته في ذلك - وهو الانتقاد الأول - فقد سبق نقل كلام الدكتور الخالدي، في بيانه لمنهجه في الاختصار - عند التعريف بكتابه - وفيه تصريحه بأنه قد أعاد صياغة تفسير ابن جرير بأسلوبه هو، وذلك نظرًا لصعوبة عبارة الطبري خصوصًا على أهل هذا العصر، ولأن الإبقاء على عبارة ابن جرير ليس له معنى بعد اختصاره والحذف منه وتهذيبه - كما قال - وأنه قصد من وراء هذا العمل (إعادة الصياغة) خدمة أهل هذا العصر بتقديم تفسير ابن جرير بصياغة عصرية سهلة تناسبهم.

وقد سبق - هناك أيضًا - نقل اعترافه بأن هذه المهمة (مهمة شاقة)، وأنه قد يكون في عبارته ضعف، واعتذاره عما يمكن أن يقع فيه بسبب ذلك من أخطاء، وأنه يتحمل هذا الخطأ بنفسه، وأن الإمام الطبري من ذلك براء.

وفي ظني أن هذا الكلام من الدكتور صلاح في هذه القضية مبين عن وجهة نظره فيها بوضوح، وليس لأحد أن يُثرب عليه فيها، خصوصًا مع ذكره للسبب الذي دعاه لذلك، والغرض الذي رامه من وراء تحقيق هذه الفكرة.

هذا من حيث أصل الفكرة، أما تطبيقاتها من خلال الكتاب فيمكن رصد ما وقع فيه - بسببها - من أوهام وأخطاء، والتنبيه عليها، دون أن يكون ذلك سبيلًا لتخطئة الفكرة من الأساس، والله أعلم.

الثالث: وهو مختصّ بمختصر الصابوني وزميله، حيث وجّهت له ولغيره من مؤلفات الصابوني في التفسير انقادات عديدة، منهجية وتفصيلية، وكُتبت عليها بعض الردود، من قِبل عدد من العلماء وطلبة

العلم، أوصلها الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في رسالة له بعنوان «التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير» إلى (٢٢) ردًا^(١)، وأكثر هذه الردود تخص كتابه «صفوة التفاسير»، وبعضها على مختصره للطبري وابن كثير.

والذي وجدته يخص مختصر الطبري منها ثلاثة:

١ - «الرد على أخطاء محمد علي الصابوني في كتابه صفوة التفاسير ومختصر تفسير ابن جرير» لمحمد بن جميل زينو - مدرس التفسير في دار الحديث الخيرية بمكة - وعليه تقرُّب للشيخ عبد الله خياط.

٢ - «مخالفات هامة في مختصر تفسير ابن جرير الطبري للشيخ محمد علي الصابوني» لمحمد بن جميل زينو - أيضًا -.

٣ - «ملاحظات على مختصر تفسير ابن جرير الطبري» للشيخ إسماعيل الأنصاري - الباحث في إدارة الدعوة والإرشاد -.

وقد صنَّف الشيخ بكر أبو زيد الأخطاء التي وقع فيها، وكتبت تلك الردود لإيضاحها والردَّ عليها، ثلاثة أصناف^(٢):

١ - الإخلال بالأمانة العلمية - كما قال - وذلك أثناء نقوله عن المفسرين في كتابه «صفوة التفاسير» أو أثناء اختصاره للطبري وابن كثير، حيث ألزم نفسه بالنقل الحرفي من تفسيريهما. والمراد بالإخلال بالأمانة العلمية: التصرف في النقل وتحريفه، بما يخالف مقصود هذين الإمامين.

٢ - مسّه عقيدة التوحيد بما ينازها، وفي ذلك يقول الشيخ بكر

(١) انظر: التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير لبكر بن عبد الله أبو زيد: ص ٥ - ٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ١٤.

أبو زيد: «إن أعظم خطرٍ في الكتب الثلاثة «الصفوة والمختصرين» هو تحريفه لتفسير آياتٍ من صفات الله ﷻ خلافاً لعقيدة السلف، بما لا يقول به الإمامان الحافظان ابن جرير وابن كثير - رحمهما الله تعالى - وإخراجه لهذين المختصرين على أن هذا مختصر ما يقرره ابن جرير، وذلك مختصر ما يقرره ابن كثير... وقد علم أن ابن جرير وابن كثير يجريان التقرير لآيات الأسماء والصفات على قاعدة السلف المطردة: الإيمان بحقائقها على الوجه اللائق بالله تعالى، وإجرائها على ظاهرها من غير تكيف ولا تمثيل ولا تحريف. والمتعين أن المختصر لا يخالف ما يقرره صاحب الأصل»^(١).

٣ - جهالاته بالسنة النبوية؛ كالخطأ في عزو الأحاديث، وتصحيح الضعاف وعكسه، وذكره للمراسيل والضعاف والواهيات والإسرائيليات، مع التزامه ألا يذكر سوى الصحاح، ومعظم أخطائه في هذا واقعة في مختصره لابن كثير؛ لذلك قال الشيخ بكر: «أما في مختصر تفسير ابن جرير فقد أراح نفسه من هذا الالتزام فلم ينوّه عنه في المقدمة»^(٢).

وها هنا حقيقة هامة نبّه عليها الشيخ بكر أبو زيد، وهي قوله: «وبناءً على ما تقدّم صدر التعميم المذكور بمصادرة «صفوة التفاسير» كما أوقف توزيع المختصرين^(٣)، والذين قرظوا كتبه من علماء السلف رجعوا عن تقاريرهم، إن تحريراً أو مشافهة... والمحسن الذي قام بطباعة جملة كبيرة منها لما علم بحقيقة الحال طبع عشرات الآلاف من بعض

(١) التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير لبكر بن عبد الله أبو زيد: ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٢.

(٣) وذلك من قبل إدارة الإفتاء، حيث كانت تطبع كتبه تلك وتقوم بتوزيعها مجاناً، وهذا الذي كان - في أول الأمر - من أسباب انتشار كتبه وشهرتها.

الردود عليه»^(١).

وقد ذُكر لتلك الانتقادات أمثلة عديدة، في تلك الردود - المنوّه به أنفًا - وإن كان بعضها محلّ نقاش، وكتب الصابوني نفسه ردًا على بعض تلك الانتقادات، لكن هذا لا يعني بخس الرجل حقّه، لكنه يفيد وجوب الانتباه لتلك الملحوظات والأخطاء المذكورة - خصوصًا ما يتعلّق منها بالعميقة - والله أعلم.



(١) التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير لبكر بن عبد الله أبو زيد:

المَبْحَثُ الثَّانِي

مختصراً تفسير القرطبي

يعتبر تفسير أبي عبد الله القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» أحد أشهر التفاسير الفقهية «تفاسير آيات الأحكام»، وهو من أغزرها مادّة، وأوسعها بحثاً، إضافةً إلى كونه لم يقتصر على تفسير آيات الأحكام فقط - كما هو الحال في معظم تفاسير آيات الأحكام - وإنما فسّر جميع آيات القرآن، بل هو معدودٌ في التفاسير الجامعة؛ لتنوّع معلوماته، وكثرة مباحثه.

لأجل ما تقدّم وغيره فقد قام على تفسير القرطبي عدّة أعمال؛ كوضع فهرس وكشّافات تقرّب معلوماته، ودراسات لمنهج المؤلف في تفسيره، ومختارات لبعض الموضوعات منه، ومختصرات له^(١).

ومحلُّ البحث هنا هو النوع الأخير، وهو المختصرات، حيث وقفت على ثلاثةٍ منها: اثنين مطبوعين، والثالث لا يزال في حكم المفقود:

أولاً: المختصران المطبوعان، هما:

١ - «مختصر تفسير القرطبي» لمحمد كريم راجح.

٢ - «مختصر تفسير القرطبي» لعرفان حسونة.

(١) انظر في ذكر طرف من هذه الأعمال: الإمام القرطبي لمشهور حسن سلمان: ص ١٠١

وهذان المختصران هما محور الحديث في هذا المبحث.

ثانياً: أما المختصر الذي لا يزال في حكم المفقود:

فهو «مختصر تفسير القرطبي» لسراج الدين ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)^(١):
ومختصر ابن الملقن هذا، يعتبر أوّل مختصر معروف لتفسير
القرطبي^(٢)، والله أعلم.

وفيما يتعلّق بالمختصرات يحسن التنبيه على بعض المختارات من
تفسير القرطبي، التي قد عدّها بعض الباحثين^(٣) ضمن المختصرات،
وهذا من باب التوسّع في الإطلاق، وإلا فهي في الحقيقة اختيارات من
تفسير القرطبي في موضوعات معيّنة، ولا تدخل في المختصرات - على
ما سبق تفصيله في منهج البحث في المقدمة - لأنها غير كاملة، ولم
يقصد من ورائها اختصار كلام المفسّر على جميع آيات القرآن.

وهذه المختارات من تفسير القرطبي متنوّعة في الحجم
والموضوعات، وقد وقفت منها على ما يأتي:

١ - «مختار تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن» للأديب
المصري المعاصر توفيق الحكيم (ت ١٤٠٧هـ)^(٤)، وقد صدر عن الهيئة

(١) هو: عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، الشافعي، أبو حفص، المعروف بابن الملقن،
أصله من وادي آش بالأندلس، ولد في القاهرة سنة (٧٢٣هـ)، وتوفي بها سنة
(٨٠٤هـ)، وهو من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، ومؤلفاته كثيرة
جداً، وهي في نحو مائتين أو ثلاثمائة مصنّف، انظر: شذرات الذهب: ٢٨/٧،
الأعلام للزركلي: ٥٧/٥.

(٢) ذكر هذا المختصر: حاجي خليفة في كشف الظنون: ٥٣٤/١، وعنه الأدنه وي في
طبقات المفسرين: ص ٢٤٦، وانظر: معجم المفسرين لنويهض: ص ٣٩٨.

(٣) انظر مثلاً: الإمام القرطبي لمشهور سلمان: ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٤) هو: حسين توفيق إسماعيل أحمد الحكيم، ولد في الإسكندرية سنة (١٣١٦هـ)، من
أب مصري وأم تركية، وهو رائد الكتابة المسرحية العربية الحديثة، كان غزير الإنتاج =

المصرية العامة للكتاب عام (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م)، في مجلد ضخم (٨٩٦ صفحة).

وقد قام الحكيم فيه بانتقاء فقرات خاصة من تفسير القرطبي، من المقدمة وست وخمسين سورة من سور القرآن، مما وجده ذا صلة بمشكلات مثقفي هذا العصر وما يشغله من أمور الدين وقضاياها، وقد عُنُونْ لهذه المختارات بعناوين تناسب موضوع كلِّ فقرة، وقد بلغ عدد تلك الفقرات المختارة (١٩٧ فقرة) متنوعة في الموضوعات، ومتباينة في الطول والقصر.

ولم يكن للحكيم أي تصرّف في أثناء الفقرة التي يختارها من كلام القرطبي، إنما كان يحدّد بداية الفقرة ونهايتها فقط، أما ما عدا ذلك فهو كلام القرطبي بحروفه وترتيبه^(١).

وقد قدّم لمختاره هذا بمقدمة في عشر صفحات^(٢)، ذكر فيها شيئاً مما جال في خاطره بصدد بعض مسائل الكتاب أثناء جمعه لهذا المختار.

وقد تعجّب الدكتور صلاح الخالدي من إصدار توفيق الحكيم - وهو الروائي المصري المعروف - لهذا المختار من تفسير القرطبي^(٣)، ولم يبيّن سبب تعجّبه من ذلك! وربما كان سببه أن توفيق الحكيم إنما عرف

= في القصة والمسرح والنقد، وقد تقلّب في وظائف عديدة، كما نال عدّة جوائز تقديرية، واختير عضواً في مجمع اللغة العربية، انظر: تنمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ٩٥/١ - ٩٧، إتمام الأعلام لتزار أباطة وزميله: ص ٨٩.

(١) انظر: مختار تفسير القرطبي لتوفيق الحكيم: مقدمة بعنوان هذا الكتاب (وفيها تعريف بالكتاب ودوافع تأليفه، وتقع بعد الغلاف الداخلي مباشرة).

(٢) انظر: مختار تفسير القرطبي لتوفيق الحكيم: مقدمة صاحب المختار (وتقع قبل بداية ترقيم الصفحات).

(٣) انظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للخالدي: ص ٣٣٦.

واشتهر بالأدب وكتابة الروايات والمسرحيات، ولم يعرف له اشتغال بالعلوم الشرعية، والله أعلم.

٢ - «من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي» للدكتور محمد أديب صالح، وقد صدر عن المكتب الإسلامي عام (١٣٩٥هـ) في (١١٩ صفحة) وهو عبارة عن نصوص مختارة من تفسير القرطبي وفقاً لمنهج كليتي الشريعة في جامعة دمشق والجامعة الأردنية، وهذه النصوص مأخوذة من تفسير القرطبي للآيات (١٣٦ - ١٧٦) من سورة النساء، وقد كان الاهتمام منصباً على التعليقات التي حشّى بها المؤلف على كلام القرطبي^(١).

٣ - «جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره» لفريد عبد العزيز الجندي، وقد صدر عن (دار الكتب العلمية - توزيع مكتبة دار الباز) عام (١٤١٤هـ) في ثلاثة مجلدات^(٢)، وهو عبارة عن جمع لكلام القرطبي على المسائل الفقهية، وإعادة ترتيبها وتصنيفها على ترتيب الفقهاء لكتبهم وليس على ترتيب آيات القرآن وسوره، مع وضع عناوين مناسبة لموضوع كل مسألة^(٣).

وهناك غير هذه المختارات لكنها ظاهرة - من خلال عناوينها - أنها مقتصرة على موضوع معين من تفسير القرطبي، وذلك مثل: «الشواهد الشعرية في تفسير القرطبي» لعبد العال سالم مكرم، و«شكوى القرطبي من أهل زمانه» لمشهور حسن سلمان، وغيرهما. وكما سبق فإن المختصرات التي سيكون عليها مدار الحديث في

(١) انظر: من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي للدكتور محمد أديب صالح: ص ٣ - ٤.
 (٢) وهو غير الكشاف التحليلي للمسائل الفقهية في تفسير القرطبي، لمشهور حسن سلمان وجمال عبد اللطيف.
 (٣) انظر: جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره للجندي: ١٠/١ - ١٣ (المقدمة).

هذا المبحث، تعريفاً بها ومقارنةً بينها، هما المختصران الكاملان المطبوعان، لكن بعد تمهيد في التعريف بالقرطبي وتفسيره.

وعليه فإن تقسيم هذا المبحث سيكون على النحو الآتي:

- التمهيد: وفيه ترجمة القرطبي، والتعريف بتفسيره.
- المطلب الأول: التعريف بمختصري تفسير القرطبي المطبوعين.
- المطلب الثاني: المقارنة بين مختصري تفسير القرطبي المطبوعين.

التَّمْهِيدُ

في ترجمة القرطبي والتعريف بتفسيره

أولاً: ترجمة القرطبي:

هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، ينتهي نسبه إلى الخزرج من الأنصار، القرطبي: نسبة إلى قرطبة إحدى حواضر المسلمين في الأندلس^(١)؛ لأنه كان من أهلها. كانت ولادته - التي لا يُعرف تاريخها تحديداً^(٢) - ونشأته الأولى في قرطبة، وقد ذكر في تفسيره خبر إغارة النصارى على قرطبة سنة (٦٢٧هـ) وقتلهم لوالده في عددٍ من المسلمين^(٣). ثم لما سقطت قرطبة في يد النصارى سنة (٦٣٣هـ) انتقل منها إلى مصر، وتنقل بين عدد من مدنها، لكن المقام استقرَّ به في «منية بني خصيب = المنيا»^(٤) إلى أن توفي بها ليلة سنة (٦٧١هـ)^(٥).

(١) انظر: معجم البلدان: ٣١/٧.

(٢) استنتج مشهور حسن سلمان أن ولادته ربما كانت أثناء السنوات العشر الأولى من مطلع القرن السابع (٦٠٠ - ٦١٠)، انظر: الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير: ص ٢٠.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٤/٢٧٢.

(٤) قيل في اسمها أيضاً: منية ابن خصيب، أو ابن الخصيب، أو أبي الخصيب: وهي مدينة تقع على شاطئ النيل في الصعيد الأدنى شمال أسيوط، وهي المدينة المعروفة اليوم باسم (المنيا)، انظر: معجم البلدان: ٣٣٥/٨، الأعلام للزركلي: ٣٢٢/٥، والإمام القرطبي لمشهور حسن سلمان: ص ٤٥.

(٥) انظر: القرطبي ومنهجه في التفسير للدكتور قصبي محمود زلط: ص ٣٠.

وقد وصفه مترجموه بالعبادة والورع والزهد في الدنيا والإقبال على أمور الآخرة، وأنه كان طارحًا للتكلف، وأن أوقاته كانت معمورة بالعبادة والتصنيف^(١).

أما مكانته العلمية، فيدلُّ عليها: شهرة مصنّفاته وخصوصًا التفسير، وتفنُّنه في العلوم وسعة اطلاعه على الأقوال والمذاهب، مع أدبٍ جمٍّ، وحسن عرض وترتيب، وإنصافٍ ظاهر، وبعد عن التعصّب، حتى للمذهب المالكي الذي كان متمذهبًا به^(٢).

وأما مكانته في التفسير وعلومه على وجه الخصوص، فيبين عنها ما سيأتي من بيان مكانة تفسيره - في الفقرة الآتية -، وكذلك الإشارة إلى أن له كتابين آخرين - في علوم القرآن - سوى تفسيره المعروف، هما:

١ - التذكار في أفضل الأذكار، وهو مطبوع متداول.

٢ - الانتهاز في قراءة أهل الكوفة والبصرة والشام وأهل الحجاز، وهو في حكم المفقود^(٣).

وقد أفرد ثلاثة باحثين معاصرين ترجمة القرطبي بالتصنيف، وهم: يوسف بن عبد الرحمن الفرت، وعلي بن يوسف علي، ومشهور حسن محمود سلمان^(٤).

(١) انظر مثلاً: نفع الطيب للمقري: ٤٠٩/٢، طبقات المفسرين للداودي: ص ٣٤٧، التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: ٣٢٢/٥.

(٢) انظر: نفع الطيب للمقري: ٤١٠/٢، طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٩٢، شذرات الذهب: ٣٣٥/٥، الإمام القرطبي لمشهور حسن سلمان: ص ١٥٧ - ١٨٥.

(٣) ذكره القرطبي في كتابه: التذكار في أفضل الأذكار: ص ٢٩.

(٤) والدراسة الأخيرة هي أوسعها، وهي بعنوان «الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير» صدرت ضمن سلسلة (أعلام المسلمين = ٤١) عن (دار القلم - بدمشق)، وقد أفدت منها كثيرًا في هذه الترجمة.

ثانياً: التعريف بتفسير القرطبي:

سمي القرطبي تفسيره - كما صرح بذلك في مقدمته^(١) - بـ «الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان»، وهو مشهور بنسبته إلى مؤلفه «تفسير القرطبي» أكثر من شهرته باسمه^(٢).

وقد تتابع مترجمو القرطبي على وصف تفسيره هذا بالأوصاف العالية، ومما قالوه فيه: صاحب التفسير الكبير، المشهور، الذي سارت به الركبان، وأنه من أجل التفاسير، وأعظمها نفعاً، وأنه عظيم الشأن، مليح إلى الغاية، وكامل في معناه، وأن له شهرة عظيمة في المشرق، وأنه حكى مذاهب السلف كلها، وأنه كثير الفوائد^(٣).

وهذا إجمالاً لأهم مميزات هذا التفسير، وأبرز ملامحه:

١ - جامعيته واحتواؤه لمعظم المباحث التفسيرية المتعلقة بالآيات، وهو وإن كانت المباحث الفقهية هي الغالبة عليه، لكنه قد جمع إليها مباحث تفسيرية أخرى كثيرة؛ كأسباب النزول، واللغة والغريب، والإعراب والقراءات، وذكر أقاويل السلف والخلف في التفسير، وغير ذلك، وقد نصَّ على ذلك القرطبي نفسه في خطبة الكتاب^(٤)، وهو ظاهر تسميته له بالجامع.

٢ - يعتبر تفسير القرطبي أوسع التفاسير الفقهية «تفاسير آيات الأحكام» على الإطلاق، كما أنه امتاز عنها أيضاً بعدم اقتصاره على تفسير آيات الأحكام، بل شمل تفسيره جميع آيات القرآن، وكذلك

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣/١.

(٢) قال ذلك صاحب كشف الظنون: ٥٣٤/١، والزركلي في الأعلام: ٣٢٢/٥.

(٣) انظر هذه الأقوال ومن قال بها في: الإمام القرطبي لمشهور حسن سلمان: ٩٩ - ١٠١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/١ - ٣.

إنصافه وأدبه الرفيع عند عرضه للأقوال والمذاهب الفقهية المختلفة.

٣ - عَقَدَ القرطبي في مقدّمة تفسيره - بعد خطبة الكتاب - أبواباً فيها مباحث من علوم القرآن، وآداب حملته، وأصول التفسير، وهي مقدّمة طويلة حافلة بين يدي هذا التفسير الجامع^(١).

٤ - من أبرز ميزات هذا التفسير - التي قلّما توجد في التفاسير، والكبار منها خصوصاً - حسن العرض والترتيب، وذلك بتقسيم الكلام على السورة أو الآية إلى أبواب أو مسائل، فيقول مثلاً: في الآية عشرون مسألة، ثم يذهب يعدّها... كل ذلك مع سهولة في العرض، ورشاقة في العبارة، وبُعْدٍ عن التعقيد.

٥ - من الملامح البارزة التي تظهر لمن يقرأ في تفسير القرطبي: التزامه بنسبة الأقوال إلى قائلها، والأحاديث إلى مصنّفها، وقد اشترط ذلك على نفسه - في مقدمته^(٢) -؛ لما يُقال: إن من بركة العلم أن يضاف إلى قائله.

٦ - جرى القرطبي في تفسيره هذا على طريقة الأشاعرة في تأويل الأسماء والصفات، هذا مع كونه شديداً في الرد على ضلالات بعض الفرق الضالة؛ كالصوفية والرافضة^(٣).

قال ابن تيمية - في معرض جوابه عن سؤال في التفضيل بين بعض التفاسير -: «وتفسير القرطبي خير منه بكثير^(٤)، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعد عن البدع، وإن كان كل من هذه الكتب لا بد أن

(١) استغرقت المقدّمة بجميع أبوابها (١٠٧ صفحات).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣/١.

(٣) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ١٥٧٥/٤ -

١٥٧٦، القول المبين في مناهج المفسرين للنجدي: ص ٢٤، وانظر: الإمام القرطبي

لمشهور سلمان: ١١٢ - ١٢٤.

(٤) يعني تفسير الزمخشري «الكشاف».

يشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه^(١).



(١) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٨٧/١٣ - ٣٨٨.

المطلب الأول

التعريف بالمختصرين المطبوعين لتفسير القرطبي

سبق ذكر هذين المختصرين في صدر هذا المبحث، وهما:

١ - «مختصر تفسير القرطبي» لمحمد كريم راجح.

٢ - «مختصر تفسير القرطبي» لعرفان حسونة.

وقد جعلتهما على هذا الترتيب مراعاةً لترتيبهما الزمني.

وسيشمل الكلام على كلٍّ منهما: التعريف بالمؤلف، ثم التعريف بالكتاب، ثم بيان منهج المؤلف في الاختصار، والملحوظات الواردة عليه.

المختصر الأول

مختصر تفسير القرطبي

لمحمد كريم راجح

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد كريم بن سعيد محمد كريم بن سعيد راجح.

ولد في حي الميدان في دمشق الشام عام (١٣٤٦هـ - ١٩٢٦م)، وكان أول أولاد أبيه الذي كان قد بلغ الخمسين، وكان يعمل جزّارًا في حوران، وكان بيتهم فقيرًا.

تلقى أصول القراءة والكتابة في الكتاتيب، وكان ذلك بسبب من

والدته، التي دفعته لحلقة الشيخ حسين خطاب - قبل أن يلي مشيخة القراء - فحفظ عليه القرآن كاملاً، وهو في سن الثانية عشرة.

ثم تتلمذ هو وشيخه حسين خطاب على شيخ مشايخ دمشق الشيخ حسن حبنكة الميداني^(١)، الذي تأثر به واستفاد منه كثيراً.

أما علم القراءات، فقد أخذه عن كل من:

١ - محمد سليم الحلواني - شيخ القراء في وقته - وقد حفظ عليه الشاطبية.

٢ - ثم لما توفي الشيخ سليم الحلواني جمع القراءات العشر الصغرى على ابنه الذي خلفه في مشيخة القراء الشيخ أحمد بن محمد سليم الحلواني.

٣ - ثم قرأ العشر الكبرى على الشيخ عبد القادر قويدر العرييلي. ثم آلت مشيخة القراء إليه، بعد وفاة شيخه شيخ القراء حسين خطاب عام (١٤٠٨هـ)، وما يزال الشيخ محمد كريم راجح شيخاً للقراء في دمشق حتى الآن.

أما دراسته وعمله النظاميان، فقد حصل على درجة البكالوريا (الثانوية)، ثم التحق بكلية الشريعة وأخذ إجازتها، كما أخذ دبلوم كلية التربية، وعين في مدارس التربية، ثم تركها وبقي في الأوقاف.

وقد درّس اللغة العربية، والتربية الدينية، وخصوصاً في الثانوية الشرعية، التي بقي فيها أزيد من أربعين سنة. أما الآن فيدرّس في معهد الفتح الإسلامي، إضافة إلى كونه مدرّساً في دار الفتوى، كما عمل خطيباً في عدة جوامع.

وقد تخرّج على يديه عدد من التلاميذ النابهين، الذين من أبرزهم:

(١) وقد ذكر الشيخ راجح شيئاً عن تلمذته للشيخ الميداني في مقدمته لمختصر تفسير القرطبي، ستأتي الإشارة إليها عند التعريف بالكتاب والباعث على تأليفه.

- ١ - محمد فهد خاروف، زوج ابنته، وكان يلقبه بابنه العلمي، وقد راجع وقدم له عددًا من كتبه.
 - ٢ - محمد توفيق حدّاد.
 - ٣ - مروان سوار.
 - ٤ - يوسف فريح.
- أما مؤلفاته فقد وقفت منها - في التفسير وعلوم القرآن - على ثلاثة:

- ١ - مختصر تفسير القرطبي، وهو هذا الكتاب.
- ٢ - مختصر تفسير ابن كثير، ويأتي الكلام عليه عند البحث في مختصرات ابن كثير.
- ٣ - أوضح البيان في شرح مفردات وجمل القرآن^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا المختصر عن (دار الكتاب العربي - بيروت) عام (١٤٠٦هـ) في خمسة أجزاء، من القطع الكبير. وقد افتتح الكتاب بمقدمتين:

- ١ - مقدمة الناشر.
 - ٢ - مقدمة المحقق، ويراد به: المختصر أو المؤلف.
- تلى ذلك ترجمة في صفحة واحدة لمؤلف الأصل (القرطبي)، وفيها خطأ فني ظاهر.

(١) انظر في هذه الترجمة: مئة الرحمن في تراجم أهل القرآن للجرمي: ص ٢٦١ - ٢٦٢، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء لإلياس البرماوي: ٣٩٥/٤، وقد استفدت أيضًا من لقاء أجري معه في قناة المجد الفضائية، وهو مكتوب كاملاً على موقع القناة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

ثم البداية بالتفسير، من الاستعاذة وما بعدها، ولم يُذكر من خطبة القرطبي للكتاب ومقدمته الطويلة شيئاً.

وقد ختم كلُّ جزء من الأجزاء الخمسة بفهرس موضوعي لمحتوياته.

أما (مقدمة الناشر) التي كتبها الدكتور حسن عبد الله شرف، وأرّخها في عام (١٤٠٥هـ)، فقد ذكر فيها أربعة أشياء:

١ - السبب في اختيار الناشر لهذا المختصر، ومكانة أصله (تفسير القرطبي).

٢ - بيان المنهج الأمثل في الاختصار، والتمثيل في أثناء ذلك - على من خالف هذا المنهج - بمختصر ابن صمادح التجيبي لتفسير الطبري، وأن فيه إعوازاً كبيراً.

٣ - الإشارة إلى أفراد الحواشي لعزو الأحاديث - غير المعزوة - وبيان صحتها.

٤ - ذكر أنهم اعتمدوا على آراء أئمة من كبار المفسرين - عدّ منهم أكثر من عشرة - وعلى عدد من كتب التفسير، وأنهم استنبطوا منها ما يلزم؛ لربط موضوعات هذا التفسير بكتبها الأصلية، ليفيد الدارس لهذا الكتاب من مراجعتها، والاستزادة منها.

ويُلحظ على (مقدمة الناشر) هذه ثلاثة أمور:

أولاً: غلبة الكلام الإنشائي عليها، مما أفقدها كثيراً من الدقة العلمية، خصوصاً في بيان المنهج الأمثل للاختصار.

ثانياً: كان الكلام في النقطة الرابعة، المشار إليها سابقاً - عن اعتمادهم على عدد من كتب التفسير وأئمتها - يلقه شيء من الغموض؛ من حيث كيفية الاستفادة من تلك الكتب وأولئك الأئمة في العمل بهذا المختصر؛ إذ لم يظهر لي مما ذكر شيء. إلا أن يكون المقصود بذلك

الإحالات الموجودة في الحواشي! فإن كان الأمر كذلك، فواقعها لا يناسب ذلك الكلام المبالغ فيه، حيث إنها تكاد تكون متمخضة في عزو الأحاديث وروايات أسباب النزول - التي لم يعزها القرطبي - إلى من خرّجها من أصحاب الكتب، مع الإشارة أحياناً إلى درجتها في الصحة أو الضعف، وقد ذكر الناشر ذلك في النقطة الثالثة السابق ذكرها من أفراد الحواشي لعزو الأحاديث وبيان صحتها. وقد وجدت معظم الاعتماد في عزو الأحاديث وبيان درجتها على: الجامع الصغير والدّر المنثور للسيوطي، وفي عزو أسباب النزول: على أسباب النزول للواحدي، وزاد المسير لابن الجوزي، وعلى الأخير في نسبة بعض الأقوال إلى من قال بها، وفي الإشارة إلى أقوال أخرى، وهو قليل جداً. أما ما سوى العزو فلا يكاد يذكر.

ثالثاً: ليس واضحاً من خلال هذه المقدمة هل العمل المشار إليه فيها - ومنه العزو في الحواشي - هي من عمل المختصر (الشيخ محمد كريم راجح) أم هو عمل قام به الناشر بعد ذلك؟ والثاني هو الذي بدا لي بعد قراءة مقدمة المختصر، وعدم ذكره لتلك الحواشي البتة!^(١) وكذلك خلوّ مقدمة الناشر من أي ذكرٍ للمختصر وعمله، تصريحاً أو تلميحاً. فصارت تلك المقدمتان - في بُعد ما بينهما وعدم التثام مُحْتَوَاهُما - كأنهما لكتابين مختلفين!

وهذا التردّد في أمر الحواشي والتعليقات ربما يدعو إلى التردّد - أيضاً - فيمن قام بترجمة القرطبي، وعَمَل الفهارس الموضوعية في أواخر الأجزاء؟ وإن كان الأمر فيهما أقل خطراً من الأوّل.

(١) علماً أنه كتب على الغلاف (اختصار ودراسة وتعليق: الشيخ محمد كريم راجح) فكيف يكون التعليق منه، ولا يذكر عنه شيئاً في مقدمته، حين فضّل عمله الذي قام به في هذا المختصر؟

أما مقدمة المحقق «المختصر» - وتقع في ثلاث صفحات ونصف - فقد تضمّنت أربعة أشياء:

- ١ - مقدمة في فضل العلم والعلماء.
 - ٢ - إلماحة إلى تنوع كتب التفسير، واختلاف مشاربها.
 - ٣ - الإشارة إلى الباعث على تأليف هذا المختصر، وسيأتي.
 - ٤ - الأسلوب الذي سلكه في هذا الاختصار، وسيأتي مفصلاً.
- وقد أرخ المختصر لمقدمته هذه في دمشق: ١ شعبان/١٤٠٣هـ، الموافق ١٣ مايو/١٩٨٣م.

الباعث على تأليفه:

عبر المختصر أولاً عن السبب وراء اختياره لتفسير القرطبي، بقوله في مقدمته: «ولقد كان شيخنا الشيخ حسن حبتكة الميداني رَحِمَهُ اللهُ يُكثِرُ أن يُقرئنا الكتب المراجع، وكان طويل النفس في الصبر عليها وفكّ عبارتها... فكان من الكتب التي قرّر أن يقرأها لنا كتاب التفسير الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ولقد قرأنا فيه ما شاء الله أن نقرأ، غير أن الشيخ عاجلته منيته فلم يشأ الله أن يتم قراءة هذا الكتاب لنا، ولكننا ما زلنا متعلقين بهذا الكتاب، معجبين من غزارة علمه، وكثير منافعه»^(١).

ثمّ أبان عن الأمر الذي كان وراء نهوضه بهذا العمل في قوله: «وكنت أرى أن هذا الكتاب طويل، وأن استطراداته الفقهية واللغوية والتاريخية كثيرة جداً... غير أن الهمم اليوم ضعفت عن قراءة مثل هذه الكتب المراجع، وليس كلُّ إنسان قادراً على فهمها، إذ نحتاج إلى الآلة الكاملة في فهم العلوم، ونحن نرمي إلى ألا يُبعد شبابنا وناشئتنا عن

(١) مختصر تفسير القرطبي لكریم راجح: ١٠/١.

تراث الآباء وما كنزوا للناشئة من نورٍ لعقولهم، فقد يمكن أن يكتب الرجل اليوم بأسلوبه هو، ولكن الشباب ينقطعون عن أساليب السلف التي هي الأصل في فهم الدين؛ فقامت فكرة الاختصار، إذ ليس كلُّ امرئٍ قادرًا أن يفهم ما جاء في تفسير القرطبي من الأحكام الفقهية وغيرها من المعاني اللغوية، وبودنا أن يرى شبابنا تفسير القرطبي ويتفهموا به؛ لأنه بحق مجال كبير لنفعهم، فرأيت أن أختصره^(١).

ثمَّ أشار إلى عذره في إقدامه على هذا العمل، مع ما اكتنفه من صعوبة بالغة، فقال: «وأنا أعلم أن من يختصر هذا الكتاب إنما يُقبل على أمر هام شاق صعب، ومن حاول أن يجرب صدق ما أقول... بحق وجدت صعوبة بالغة حين أقدمت على اختصاره، ولا أخفي على القارئ أنني كنت أخجل من الشيخ أن أقدم على مثل هذا العمل في كتابه، لولا ما حملني على ذلك من حسن الظن بالشيخ أنه يسره أن ينتفع الناس بكتابه مهما يكن الأسلوب لنفعهم، مع أن كتابه محفوظ مطبوع لا يُنال ولن يُنال»^(٢).

منهج المؤلف في الاختصار:

صرَّح المؤلف في مقدمته بالأسلوب الذي اتبعه في اختصاره هذا، وجعله في ثمان فقرات، هي على الآتي:

١ - حذف من الأحكام الفقهية ما يزيد على ما توحى به الآية، مقتصرًا على ما لا بدَّ منه.

٢ - حذف من الأبحاث اللغوية والإعرابية ما لا يجد الآية محتاجة إليه في فهمها، وأبقى من اللغة والشواهد ما يحتاج إليه القارئ في فهمها، مما لا يعسر عليه فهمه.

(١) مختصر تفسير القرطبي لكريم راجع: ١٠/١ - ١١.

(٢) المرجع السابق: ١١/١.

٣ - اقتصر على قراءة حفص^(١) عن عاصم؛ لأنها القراءة التي جرى عليها العالم الإسلامي إلا في بعض البلدان.

٤ - ربما حذف بعض أسماء رجال التفسير مكتفياً بـ (قيل)، وهي لا تعني التضعيف، بل هي كناية عن قائل أو قائلين، والذي دعاه إلى حذف الأسماء إرادة الاختصار، وأن نسبة أقوالهم إليهم محفوظة، وكذلك ربما اقتصر على آراء الأئمة الأربعة في الأحكام الفقهية؛ لأنهم هم الذين أجمع العلماء على الأخذ بمذاهبهم، وربما توسع حسب ما يقتضيه المقام في تفسير الآية.

٥ - هذا مع حرصه الشديد على ذكر الأقوال كلها في الآية، أو ذكر أكثرها، ولا يحذف إلا ما يستبعده، أو ما استبعده القرطبي نفسه.

٦ - حرص كذلك على ذكر ما ذكره القرطبي من أسباب النزول، ولو كانت أكثر من سبب إلا ما ندر، فقد يقتصر أحياناً على بعضها أو على سبب واحد منها فقط.

٧ - حذف من القصص الإسرائيلية ما لا يشهد له دليل صحيح.

٨ - حرص كلَّ الحرص ألا يغيّر من أسلوب القرطبي أي تغيير، حيث يأخذ عبارته كما هي، دون أن يتصرّف فيها ولو بأدنى تصرّف، اللهم إلا بعض كلماتٍ قد يضطره الكلام إليها^(٢).

الملحوظات الواردة:

لم يُشر صراحة إلى تقسيم القرطبي كلامه على الآية في مسائل: الأولى، الثانية...، وكيف كان موقفه من ذلك، وإن كان قوله - في

(١) في الأصل (قراءة جعفر عن عاصم) وهو خطأ طباعي أو سبق قلم ولا شك، إذ لا يظن بالشيخ الخطأ في مثل هذا وهو شيخ قرّاء الشام.

(٢) انظر: مختصر تفسير القرطبي لكریم راجح: ١١/١ - ١٢.

الفقرة الأخيرة - إنه لم يغيّر من أسلوب القرطبي شيئاً، ربما دلاً على أنه سار على تلك التقسيمات ولم يحذفها، وهو ما يظهر عند مطالعة الكتاب، إلا أن ترقيم تلك المسائل سيتغيّر بعد الحذف والاختصار.

المختصر الثاني

مختصر تفسير القرطبي

لعرفان حسونة

التعريف بالمؤلف:

- هو: عرفان بن سليم العشا حسونة، الدمشقي^(١).
- ولم أجد له ترجمة، سوى ما وقفت عليه من كتب تحمل اسمه، والذي يتعلّق منها بالتفسير وعلوم القرآن ما يأتي:
- ١ - مختصر تفسير القرطبي، وسيأتي التعريف به في الفقرة الآتية.
 - ٢ - البحر المحيط لأبي حيّان (تحقيق بالمشاركة).
 - ٣ - تفسير البيضاوي أنوار التنزيل مع حاشية الكازروني (تحقيق).
 - ٤ - تهذيب معاني القرآن وإعرابه للزجاج.

التعريف بالكتاب:

- صدر هذا الكتاب عن دار الكتب العلمية في بيروت عام (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) في أربعة أجزاء، من القطع المتوسط.
- وقد كتب المؤلف مقدّمة لكتابه هذا، وذكر فيها أشياء:
- ١ - أنه قام منذ حوالي عشر سنين بتحقيق وتخريج «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي.

(١) وجدت اسمه كاملاً هكذا على عدد من كتبه.

- ٢ - الثناء على تفسير القرطبي، وبيان جامعته وكثرة وسعة مباحثه.
- ٣ - أشار إلى مقصده من وراء قيامه بهذا المختصر.
- ٤ - أنه اشترط على نفسه أن يكون عمله في هذا المختصر في بيت من بيوت الله، وأنه قد تمَّ له إنجازُه في سبع سنين فيما بين المغرب والعشاء في بيوت الله الطاهرة.
- ٥ - أشار بإجمال إلى طريقته في الاختصار، وألمح إلى ما كابد من صعوبة في سبيل عمله هذا.
- ٦ - شكر صاحب دار النشر على طباعته لهذا الكتاب.
- وبعد هذه المقدمة نقل خطبة المصنف (القرطبي) لكتابه كاملة - وهي قصيرة - لكنه أعرض عن بقية الأبواب التي عقدها القرطبي في مقدمته، فلم يذكر منها شيئاً.
- وقد صنع فهرساً خاصاً لمحتويات كلِّ جزء من أجزاء الكتاب الأربعة.
- كما قام المختصر - في حواشي الكتاب - بتخريج الأحاديث التي يأخذها من القرطبي.

الباعث على تأليفه:

قال المختصر في مقدمته - عن تفسير القرطبي -: «فقد جاء كتابه جامعاً حقيقياً لأحكام القرآن الكريم، حيث إنه بيّن الأحكام الفقهية، والنحوية، واللغوية، وأقوال أهل العلم، والقراءات، والتفاسير في الآيات الكريمة، وغير ذلك، ليكون كتابه جامعة للعلوم والمعارف القرآنية، ويا له من كتاب يأخذ بالألباب»^(١).

ثم قال: «غير أنني مع شدة إعجابي بالكتاب، فقد رأيت أن أجتزئ

(١) مختصر تفسير القرطبي لعرفان حسونة: ٣/١.

منه مادة التفسير، لتكون سهلة المنال، وقليلة الكلفة، ليسهل على المسلم تناولها، والإفادة منها^(١).

ويمكن أن يفهم من كلامه هذا بأن الذي دفعه لهذا العمل أمران:

- ١ - جامعية تفسير القرطبي، وتنوع مباحثه، وسعتها.
- ٢ - اجتزاء مادة التفسير من جامع القرطبي، ليسهل تناولها والإفادة منها.

منهجه في الاختصار:

قال المختصر في بيانه لذلك - في مقدمته -: «وقد حرصت كلَّ الحرص على أن يأتي الكتاب خالٍ من الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة، إلا في بعض الحالات الضيقة، حيث أشرت في الحواشي إلى صحة الإسناد باختصار»^(٢).

ثم قال: «وقد بذلت قصارى جهدي ليكون العمل متناسقاً مترابطاً، حيث إن استخلاص التفسير من بين الأحكام التي أتى عليها المصنّف ﷺ ليس بالشيء اليسير، وقد كنت أضطر في بعض الأحيان إلى إدخال بعض العبارات أو الكلمات، مما ليست من الكتاب لإتمام الفائدة، وقد وضعتها بين حاصرتين [] لتكون مميّزة عن كلام المصنّف رحمه الله تعالى»^(٣).

ويمكن تفصيل كلامه هذا وجعله في فقرات، كما يأتي:

- ١ - استخلص من كلام القرطبي مادة التفسير، وأعرض عن الأحكام.
- ٢ - أبقى على عبارة القرطبي، إلا حين يضطر لإدخال بعض

(١) مختصر تفسير القرطبي لعرفان حسونة: ٣/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

- العبارات أو الكلمات، فيميّزها عن كلامه بجعلها بين حاصرتين.
- ٣ - حرص كلَّ الحرص على إخلاء هذا المختصر من الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة، إلا في بعض الحالات الضيقة.
- ٤ - أشار في الحواشي إلى صحة الإسناد باختصار.

الملحوظات الواردة:

كلام المختصر هذا في بيان منهجه في الاختصار فيه شيء من الإجمال، حيث ترك عددًا من المباحث والقضايا دون ذكر موقفه منها.



المطلب الثاني

المقارنة بين المختصرين المطبوعين لتفسير القرطبي

بعد التعريف العام بدينك المختصرين وبيان منهجي مؤلفيها في الاختصار، يمكن عقد مقارنة بينهما، على ضوء ما سبق وغيره، والإشارة - في أثناء ذلك - إلى أبرز مميزاتها وأهم المآخذ عليهما، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الترتيب الزمني:

ترتيبهما الزمني هو الترتيب الذي سرت عليه أثناء التعريف بهما،

وهو:

١ - مختصر تفسير القرطبي لمحمد كريم راجح.

٢ - مختصر تفسير القرطبي لعرفان حسونة.

وكلا المؤلفين معاصران، إلا أن بين خروج المختصر الأول

والثاني قرابة العقدين (عشرين سنة).

ومع ذلك فإن صاحب المختصر الثاني لم يذكر عن المختصر

الأول شيئاً، وهل أفاد منه أم لا؟ وما هي ملحوظاته عليه إن وجدت؟

ليكون ذلك مبرراً لتكرار اختصاره.

ثانياً: من حيث شدة الاختصار وسعته:

المختصران متقاربان في كمية المادة المختصرة، إلا أن الثاني ربما

كان أكثر بقليل.

هذا من حيث كمية المادة، أما نوعيتها فربما كان الأول أكثر تنوعًا، وتوازنًا.

ويمكن أن أضرب على ذلك مثالين:

١ - في الأحكام الفقهية؛ حيث إن الأول أخذ منها - باختصار - ما هو لصيق بالآية، فكان في منهجه هذا متوازنًا.

في حين أن الثاني قد أجحف في حق الأحكام الفقهية، فأعرض عنها غالبًا، وهذا فيه ما فيه، من تفويت أمر هو من أظهر ما يمتاز به تفسير القرطبي على غيره من التفسير.

٢ - في تعداد الأقوال التفسيرية أو الفقهية؛ حيث اختار الأول تعدادها كلها أو أكثرها - باختصار - وهذا أولى.

أما الثاني فربما اقتصر على واحدٍ منها أو اثنين، وخصوصًا ما يختاره القرطبي منها، وربما أعرض عنها كلها.

ومن العجيب اتفاقهما على عدم ذكر شيء - ولو باختصار - من الأبواب التي عقدها القرطبي في المقدمة الطويلة لتفسيره، ولو أنهما ذكرا تلك الأبواب باختصار لكان أولى من الإعراض عنها بالكلية.

إلا أن صاحب المختصر الثاني أورد خطبة القرطبي لكتابه كاملة، وهذا شيء جيد، خصوصًا وهي قصيرة، وهو ما لم يفعله صاحب المختصر الأول.

ثالثًا: من حيث منهجية الاختصار:

يمكن تفصيل المقارنة في هذا الأمر في الفقرات الآتية:

١ - كان الأول أكثر إيضاحًا وتفصيلًا لمنهجه الذي سار عليه في اختصاره، في حين أن كلام الثاني - في ذلك - اتسم بشيء من الإجمال.

٢ - كان الأول أكثر أخذًا واستفادة من الميزات الظاهرة لتفسير

القرطبي؛ كجامعيته وتنوع معلوماته، وعنايته بالأحكام الفقهية، وكذلك حسن العرض والترتيب، حيث حرص على الأخذ من جميع أنواع المعلومات التفسيرية، وعدم الإعراض عن الأحكام الفقهية، والسير على طريقة القرطبي في تقسيم الكلام في مسائل، وهذا مما فات الثاني مراعاته في الغالب.

٣ - وجدتهما اتفقا في المنهجية بالنص على أمرين، الأول: التزام عبارة القرطبي ما أمكن، والثاني: تخليص المختصر من الإسرائيليات ونحوها، وأمر ثالث نص عليه الثاني دون الأول لكنهما اتفقا على تطبيقه: وهو تخريج الأحاديث المذكورة في الحواشي، لكن سبق الكلام على عدم الجزم بكون الحواشي في المختصر الأول من صنع المختصر نفسه، لعدم ذكره لذلك في مقدمته، وأنه ربما كان من عمل الناشر!

رابعاً: من حيث متابعة القرطبي في معتقده:

سبق التنبيه - عند التعريف بتفسير القرطبي - على أنه سار في تفسيره للأسماء والصفات على طريقة الأشاعرة في التأويل. وقد رأيت صاحبي المختصرين كليهما، قد تابعا على ذلك، دون تعليق أو إيضاح، والله أعلم.

خامساً: من حيث الخبرة بالكتاب الأصل:

كلُّ من المختصرين ذو خبرة بتفسير القرطبي (الأصل)، وقد أشارا إلى طرفٍ من ذلك، على ما يأتي:

١ - ذكر صاحب المختصر الأول أنه قد حصل له قراءة جملة صالحة من هذا التفسير على شيخه الميداني، في الحلقات العلمية التي كان يعقدها للطلاب، وأنه لم يزل متعلقاً بهذا الكتاب من بعد.

٢ - ذكر صاحب المختصر الثاني بأنه قام منذ حوالي عشر سنين، بتحقيق وتخريج تفسير القرطبي الأصل.

سادساً: من حيث خدمة التفسير الأصل:

خدمة كلا المختصرين للأصل غير كبيرة، وهي تتمثل عندهما في

شيئين:

١ - تخريج الأحاديث والروايات التي انتقياها من الأصل، في الحواشي. إلا أن هذا الأمر عند الثاني أتقن، لكن مع عدم الجزم بكون التخريج في المختصر الأول هو من عمل المختصر، إذ ربما كان من قبل الناشر - كما سبق -.

٢ - فهارس المحتويات في أواخر الأجزاء، وهي عند الأول أفضل، لكونها تشمل الموضوعات أيضاً، أما عند الثاني فهي للآيات المفسرة فقط، وحالها عند الأول هو الذي يمكن اعتباره خدمة للتفسير الأصل، خلافاً للثاني.



المَبْحَثُ الثَّالِثُ

مختصرا تفسيرا الخازن

لباب التأويل في معاني التنزيل - المعروف بتفسير الخازن، من التفاسير الوسيطة، اختصره مؤلفه من «معالم التنزيل» للبغوي وضمَّ إليه أشياء من غيره، ومع ذلك فقد لحقه أربعة اختصارات: اثنان مخطوطان، وآخران مطبوعان:

أولاً: المختصران المخطوطان، هما:

١ - «مختصر الخازن في تفسير القرآن العظيم» لمحمد عكاشة بن عبد الرحمن الشرقاوي (كان حياً سنة ١٢٦٧هـ - ١٨٥١م)^(١)، وله نسخة مخطوطة واحدة^(٢).

٢ - «مختصر لباب التأويل» لمؤلف مجهول^(٣).

(١) هو: محمد عكاشة بن عبد الرحمن الشرقاوي الشبراويني، فاضل، من آثاره: شرح الدرة السنية في الأدعية النبوية والصلاة على خير البرية، انظر: إيضاح المكنون للبغدادي: ٤٥٨/١، معجم المؤلفين لكحالة: ٤٩١/٣.

(٢) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٨٦٤/٢، وعنه: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ١١٧٣/٣، لكن ورد في الفهرس الشامل بعد رقم المخطوط وعدد أوراقه تاريخ (١١٦٢هـ) وهو تاريخ النسخة فيما يبدو، وهو مشكل إن كان صحيحاً؛ لأنه سابق على التاريخ الذي كان المؤلف فيه حياً بأكثر من قرن! خصوصاً وأنه قد وضع في الفهرس الشامل مع المؤلفين مجهولي الوفاة.

(٣) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٣٨٧/١، وقد أحوالوا في ذكر معلومات المخطوط على عنوانه في المخطوطات مجهولة المؤلفين، لكنني لم أجده هناك!

ثانياً: المختصران المطبوعان، هما:

١ - «مختصر تفسير القرآن الكريم للخازن» لمحمد علي قطب.

٢ - «مختصر تفسير الخازن» لعبد الغني الدقر.

وسياتي مزيد كلامٍ على هذين المختصرين، مع المقارنة بينهما، في المطلبين الأول والثاني من هذا المبحث - بإذن الله - لكن بعد تمهيد في ترجمة الخازن، والتعريف بتفسيره.

وعليه فإن تقسيم هذا المبحث سيكون على النحو الآتي:

- التمهيد: وفيه ترجمة الخازن والتعريف بتفسيره.
- المطلب الأول: التعريف بالمختصرين المطبوعين لتفسير الخازن.
- المطلب الثاني: المقارنة بينهما.



التَّمْهِيدُ

في ترجمة الخازن والتعريف بتفسيره

أولاً: ترجمة الخازن:

هو: علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل البغدادي الشيعي الشافعي الصوفي، المعروف بالخازن. ونُسب إلى بغداد لأنه ولد فيها سنة (٦٧٨هـ) وسمع فيها من بعض الشيوخ.

أما الشَّيْخِي: فنسبة إلى بلد اسمها (شيحة) من أعمال (حلب) شمال سوريا^(١)، التي كانت وفاته فيها سنة (٧٤١هـ). وقد كان في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، وصنّف فيه، ولذلك نسب إليه.

وأما شهرته بالخازن فلأنه كان خازناً للكتب في مدرسة (خانقاه)^(٢) السمساطية^(٣) في دمشق.

(١) انظر: معجم البلدان: ١٦٨/٥.

(٢) الخانقاه: بقعة يسكنها أهل الصلاح والخير والصفوة، انظر: تاج العروس للزبيدي: ٣٤٠/٦، و(الخانقة) أصلها فارسي بمعنى البيت أو الدار، انظر: كتاب الألفاظ الفارسية المعرّبة للسيد آدي شير: ص ٥٨.

(٣) السمساطية: نسبة إلى أبي القاسم السمساطي واقف المدرسة (الخانقاه) وتعرف اليوم باسم (الشمسياتية)، انظر: الدارس في تاريخ المدارس للنعمي: ١٥١/٢، الأعلام للزركلي: ٣٢٨/٤.

وقد وصفه مترجموه بأنه كان بشوش الوجه، ذا تودّد وسمت حسن. كما وصفوه بأنه كان صوفيًا بالخانقاه المذكورة، ومرادهم بها صوفية السلوك؛ أي: الزهد والإعراض عن الدنيا والإقبال على العبادة، لا صوفية المعتقد، وهو ما يدلّ عليه حال الخازن ومعتقده.

وقد سمى مترجموه عددًا من الشيوخ الذين أخذ عنهم، أحدهم امرأة، لكنهم جميعًا ليسوا بمشهورين، وهم ثلاثة: ابن الدواليبي، القاسم بن مظفر، ست الوزراء (وزيرة بنت عمر)، ومن الغريب عدم أخذ الخازن عن المشاهير من العلماء في وقته، مع كثرتهم في العراق والشام ومصر وغيرها.

أما مكانته العلمية، فإنه يدلُّ عليها أمران:

١ - كونه خازنًا للكتب، كما سبق.

٢ - كتبه ومصنفاته العلمية، وقد صرّح مترجموه بأسماء أربعة منها، وهي في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والأحكام، وكتابه في التفسير هو أشهرها، وسيأتي التعريف به في الفقرة الآتية^(١).

وقد أغرب بروكلمان في ترجمته للخازن^(٢) بذكر أمرين لم يذكرهما

غيره:

١ - لقبه (ابن خازن الشيعي) و(ابن الخازن)، وهذا مخالف لما

تقدّم في سبب تلقيه بذلك، وهو لقب له وليس لأحد آبائه!

٢ - ذكر أن أصل عائلته من (شيعه)! ولا أدري ما معتمده في ذلك؟

إلا أن يكون اعتمد على مجرد النسبة، وهي لا تفيد ذلك، والله أعلم.

(١) انظر في ترجمة الخازن: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٥٣/٣، الدرر الكامنة:

١٧١/٣، طبقات المفسرين للداودي: ص ٤٢٢ - ٤٢٣، شذرات الذهب: ١٣١/٦،

طبقات المفسرين للأذنه وي: ص ٢٦٧، الأعلام للزركلي: ٥/٥.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي: ٤٤٩/٦ - ٤٥٠.

ثانياً: التعريف بتفسير الخازن:

اشتهر هذا التفسير بنسبته إلى مؤلفه، وعرف بتفسير الخازن^(١)، وقد اختلف مترجموه في ذكر اسمه، مع أن الخازن قد صرَّح في مقدمة الكتاب^(٢) بتسميته له بـ «لباب التأويل في معاني التنزيل»، وقد فرغ من تأليفه يوم الأربعاء العاشر من رمضان سنة (٧٢٥هـ)^(٣).

والواقع أنه تفسير متوسط الحجم^(٤)، وإن وصفه بعض مترجمي الخازن بأنه تفسير كبير^(٥)، وهو تفسير مشهور، متداول بين الناس^(٦).

ويمكن إجمال طريقة الخازن في تفسيره، وأبرز ملامحه، فيما يأتي^(٧):

١ - نصَّ الخازن في مقدمته على أنه اختصر تفسيره هذا من تفسير البغوي «معالم التنزيل»، وضمَّ إليه فرائد لخصها من غيره. وقد سبق نقل نص كلامه في هذا في الفصل الأخير من الباب الأول.

(١) انظر: الأعلام للزركلي: ٥/٥، لكن صاحب كشف الظنون نسبه إلى لقبه غير المشهور، فسماه «تفسير علاء الدين»، انظر: كشف الظنون: ٤٥٣/١.

(٢) انظر: تفسير الخازن المسمى لباب التأويل: ٤/١.

(٣) انظر: كشف الظنون: ١٥٤٠/٢، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/٤٥٠.

(٤) انظر: الخازن ومنهجه في التفسير ليحيى فقيهي «رسالة ماجستير في جامعة الإمام غير مطبوعة»: ص ٥٦، تفسير الخازن بين الصحيح والضعيف لسناء عابد: ص ١٥٥.

(٥) انظر: الدرر الكامنة: ١٧١/٣، طبقات المفسرين للداودي: ص ٤٢٣.

(٦) انظر: مناهل العرفان للزرقاني: ٧١/٢، التفسير والمفسرون للذهبي: ٣١٦/١.

(٧) انظر في ذلك: التفسير والمفسرون للذهبي: ١/٣١٠ - ٣١٦، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لأبي شعبة: ١٣٨ - ١٣٩، الخازن ومنهجه في التفسير ليحيى فقيهي «رسالة ماجستير في جامعة الإمام غير مطبوعة»، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ٣/١٠٦٠ - ١٠٨٦، تفسير الخازن والإسرائيليات للدكتور عيادة الكبيسي «بحث منشور في حولية الجامعة الإسلامية العالمية بباكستان - العدد الثاني»: ص ٣٧ - ٧٠، تفسير الخازن بين الصحيح والضعيف لسناء عابد: ص ٥٧ - ١٥٨.

٢ - عَقَدَ الخازن في مقدمة تفسيره - بعد الخطبة - خمسة فصول قصيرة، وهي في بعض موضوعات أصول التفسير وعلوم القرآن. كما أن الخازن يذكر في صدر كلِّ سورة: اسمها أو أسماءها، وهل هي مكية أو مدنية، وعدد آياتها.

٣ - الخازن على مذهب الأشاعرة في العقيدة، ولذلك فقد أوَّل كثيرًا من الصفات، وأثبت بعضها، وحكى في بعضها مذهب السلف والخلف دون ترجيح. ومع ذلك فقد ردَّ على بعض أهل البدع المغلظة؛ كالمعتزلة والخوارج وغيرهم.

٤ - اعتنى الخازن بذكر الأحاديث النبوية في تفسيره، لكنه يذكرها دون إسناد، ويذكر عوضًا عن ذلك شرح غريبها - كما قال في مقدمته - ولكنه لا يترك عزوها إلى مخرجيها، مع جعله لما أخرجه البخاري أو مسلم أو اتفقا عليه رموزًا ذكرها في مقدمته، ومعظم الأحاديث التي يذكرها صحيحة أو حسنة، وأحيانًا يعقد للأحاديث الواردة في بعض الموضوعات فصولًا خاصة.

٥ - للخازن اهتمام ظاهر بإيراد الأخبار الإسرائيلية والتاريخية، حتى ارتبط هذا الأمر بتفسيره واشتهر به، مع أن له مع ذلك ميزتين: أنه يورد الأحاديث الصحيحة الثابتة في الموضوع نفسه، ويتعقب ويبطل بعض تلك الروايات والأخبار، وخصوصًا ما ينال من مقام الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -.

٦ - وكذلك فإن للخازن عناية بذكر الأحكام الفقهية، ويفصل فيها أحيانًا، ويعتني بذكر مذهبه الشافعي، وقد يرجِّحه.

٧ - للخازن اهتمام بجانب الوعظ والإرشاد، وسياق أحاديث الترغيب والترهيب، ولكنه في الغالب يذكر الأحاديث المقبولة، ولعلَّ السبب وراء اهتمام الخازن بهذا الجانب، نزعه الصوفية - كما سبق في ترجمته -.

٨ - تفسير الخازن معدود ضمن كتب التفسير بالرأي، لكنه مع ذلك مليء بأقوال السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم، وأسباب النزول أيضاً، وهو كذلك ينقل عن غير البغوي من المفسرين - كما سبق - مع مناقشته لها وإبداء رأيه فيها أحياناً.

٩ - يلحظ الناظر في تفسير الخازن إحجامه الظاهر عن نوعين من العلوم المتعلقة بالتفسير هما: القراءات، والنحو والإعراب، فهو مقلٌّ منهما إقلالاً بيّناً.

١٠ - وكذلك فإنه لا يفوت الناظر في تفسيره تميّزه بميزتين في طريقة التأليف هما: سهولة الأسلوب وتقريب العبارة، وحسن الترتيب والتنظيم، ومن ذلك عقد الفصول الخاصة، عند إرادة التوسّع في قضية متعلّقة بالآيات التي يفسرها.



المطلب الأول

التعريف بالمختصرين المطبوعين لتفسير الخازن

سبق ذكر هذين المختصرين في صدر هذا المبحث، وهما:

١ - «مختصر تفسير القرآن الكريم للخازن» لمحمد علي قطب.

٢ - «مختصر تفسير الخازن» لعبد الغني الدقر.

وقد جعلتهما على هذا الترتيب مراعاةً لترتيبهما الزمني.

وسيشمل الكلام على كلٍّ منهما: التعريف بالمؤلف، ثم التعريف بالكتاب، ثم بيان منهج المؤلف في الاختصار، والملحوظات الواردة عليه.

المختصر الأول

مختصر تفسير القرآن الكريم

لمحمد علي قطب

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد علي قطب - كما هو اسمه على غلاف الكتاب - .
ولم أجد له ترجمة، سوى الوقوف على مؤلفاته الكثيرة والمتنوعة،
والتي يقارب عددها الخمسين، وبعضها للشباب أو الأطفال، وما يتعلق
منها بالتفسير وعلوم القرآن ما يأتي:

١ - «مختصر تفسير القرآن الكريم للخازن» وهو محور الحديث هنا.

- ٢ - «قصص القرآن» للأطفال .
- ٣ - «الرحمن علم القرآن» .
- ٤ - «سلسلة أطفالنا في رحاب القرآن» بالمشاركة .
- ٥ - «سلسلة أئمة التفسير» .

التعريف بالكتاب :

صدر هذا المختصر عن (دار المسيرة) بيروت، عام (١٩٨٧م) في جزأين، من القطع المتوسط، وقد بلغ عدد صفحات الكتاب (١٢٥١ صفحة).

واسم الكتاب كاملاً «مختصر تفسير القرآن الكريم للخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل» .

وقد كتب المختصر مقدّمة للكتاب، تضمّنت ثلاثة أشياء:

- ١ - بيان الباعث له على القيام بهذا الاختصار، وسيأتي .
- ٢ - التعريف بتفسير الخازن، من خلال نقول من كلام الخازن نفسه في مقدّمته، مع التعليق عليها .
- ٣ - أسلوب العمل، ويريد به طريقته في الاختصار، وسيأتي تفصيله .

ثم أرخ لكتابه هذه المقدمة في: صيدا، غرة رجب سنة (١٤٠٣هـ) الموافق ١٢ نيسان سنة (١٩٨٣م).

وفي الصفحة التي تلي صفحات المقدمة، وضع ترجمة للخازن - صاحب التفسير الأصل - في عدّة أسطر، ثم ابتدأ بتفسير الفاتحة .

وقد ترك الفصول التي عقدها الخازن بعد خطبة الكتاب وقبل الفاتحة، فلم يذكر منها شيئاً، حتى تفسير الاستعاذة وما يتعلق بها كذلك .

وليس للكتاب سوى فهرس واحد للسور في آخر الكتاب.

الباعث على تأليفه:

أشار المختصر في مقدمته^(١) إلى أمرين كانا وراء قيامه بهذا الاختصار، هما:

١ - رغبة الإخوة القائمين على إدارة (دار المسيرة) بأن يقوم بهذا الاختصار.

٢ - التيسير على القارئ المسلم، وتسهيلاً للفائدة، وتوفيراً للوقت، دون الدخول في مجال الاستطرادات التي تعودها السلف كتاباً وقرآءً، وليس في ذلك غضٌّ من شأنهم، ولكن لكل عصر أسلوبه وطريقته، ومن طابع عصرنا هذا: الرغبة في التزوّد بأكبر قدر من المعرفة في أخصر وقت، وكذلك الاختصاص وعدم الاستطراد.

منهج المؤلف في الاختصار:

صرّح المؤلف في مقدّمته بالأسلوب الذي اتبعه في اختصاره هذا، وجعله في خمس فقرات، هي كالآتي:

١ - الاكتفاء بالنسبة إلى الآية الكريمة، بإيراد شرحها وبيانها ومتعلّقها.

٢ - ذكر بعض أسباب النزول، مما رأى له سبب اتصال بالآية، لا تُدرِك إلا به.

٣ - الاكتفاء بإيراد حديث شريف أو أكثر حسب الضرورة، مما له علاقة ببيان بالآية، معوّلاً على أرجح الروايات.

(١) انظر: مختصر تفسير القرآن الكريم لمحمد علي قطب: ٥/١.

٤ - التركيز على رأي ابن عباس رضي الله عنهما في التفسير، مع ذكر رأي غيره أحياناً حسب الاقتضاء، ذلك أنه (ترجمان القرآن) كما نعته رسول الله ﷺ ^(١).

٥ - إن عَرَضَ المؤلف (الخازن) أثناء التفسير بفصل يتحدث فيه عن حكم شرعي، أو فضيلة عبادة، أو غير ذلك، فإنه يتجاوزها مستمراً في التفسير والبيان. وهو يرجو أن يُخرج هذه (الأحكام والفضائل) التي تجاوزها ولم يذكرها في هذا المختصر، في كتاب مستقل، في الغد القريب!

الملحوظات الواردة:

يُلحظ على هذا التقرير لمنهج الاختصار ما يأتي:

﴿١﴾ لم يذكر في هذا المنهج ولا في كلامه في المقدمة؛ أي شيء عن مدى التزامه بعبارة الخازن، ومدى تصرفه فيها، وهذه قضية منهجية هامة لا يحسن إغفالها.

﴿٢﴾ لم يشر في هذا المنهج إلى الروايات الإسرائيلية والتاريخية التي اشتهر بها تفسير الخازن، وإلى موقفه منها في هذا المختصر.

(١) أخرجه الطبراني (كما في مجمع الزوائد للهيثمي: ٢٧٦/٩) ولفظه: «عن ابن عباس قال: دعاني رسول الله ﷺ فقال: نعم ترجمان القرآن أنت» لكن قال الهيثمي بعده: «وفيه عبد الله بن خراش وهو ضعيف»، والصحيح أنه من قول ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: «نعم ترجمان القرآن ابن عباس»، أخرجه ابن جرير الطبري: ٨٤/١، ٨٥، والحاكم في المستدرک: ٥٣٧/٣ وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وصححه ابن تيمية في مقدمة في أصول التفسير: ص٩٧، وابن كثير في مقدمة تفسيره: ٤/١، وابن حجر في الفتح: ١٠٠/٧، وأما الثابت عن النبي ﷺ في حق ابن عباس فهو دعاؤه له بأن يفقهه في الدين ويعلمه التأويل - على اختلاف في ألفاظه - انظر: فتح الباري: ١٧٠/١، ١٠٠/٧، مجمع الزوائد: ٢٧٦/٩، السلسلة الصحيحة للألباني: حديث رقم (٢٥٨٩).

﴿٢﴾ ذكر في الفقرة الثالثة ما يتعلق بطريقته في اختصار الأحاديث، لكنه أغفل أمرًا اعتنى به الخازن في ذلك، وهو عزو الأحاديث إلى مَنْ أخرجها، بل جعل لما رواه البخاري أو مسلم أو اتفقا عليه رموزًا ذكرها في مقدمته، لكن المختصر لم يذكر عن ذلك شيئًا، ولم أره يستعمل تلك الرموز في أثناء الاختصار.

﴿٤﴾ تركيزه - كما يقول - على رأي ابن عباس رضي الله عنهما في التفسير، فيه نظر من وجوه:

١ - أن نسبة القول إلى ابن عباس تحتاج إلى تحقيق وبحث، وليس كل ما نسب إليه في كتب التفسير تصح نسبه له.

٢ - يكثر أن ينقل عن ابن عباس في الآية الواحدة آيان أو أكثر، فبأيهما سيأخذ المختصر حينئذ؟

٣ - كون ابن عباس بهذه المثابة من علم التفسير، لا يعني ترجيح قوله دائمًا، فإن الترجيح بين الأقوال في التفسير يُنظر فيه إلى اعتبارات عديدة، تجري الموازنة بينها بالنظر إلى تلك الاعتبارات جميعًا، وهو وإن كان أحد وجوه الترجيح - أعني ترجيح أحد القولين بكونه قول ابن عباس^(١) - لكنه وجه غير مستقل بذاته، والله أعلم.

٤ - كان ينبغي للمختصر أن يُركّز على رأي الخازن، الذي يختصر تفسيره؛ لأن هذا أولى - في منهجية الاختصار - من تركيزه على رأي ابن عباس رضي الله عنهما لكونه قد أفرد لأقواله في التفسير مؤلفات خاصة، ولأن أقواله موجودة في جميع التفاسير، بخلاف الخازن الذي لا يوجد رأيه إلا في تفسيره.

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ص ٨٧٧، قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي: ١/

المُخْتَصَرُ الثَّانِي
مختصر تفسير الخازن
لعبد الغني الدقري

التعريف بالمؤلف :

هو: عبد الغني بن محمد علي بن عبد الغني الدقري، الحسيني نسباً، الدمشقي مولدًا ووفاءً.

ولد في حي (زقاق البرغل - باب الجابية) في دمشق سنة (١٣٣٥هـ - ١٩١٧م)، وتوفيت والدته وهو في الثالثة من عمره، ونشأ وتربى في كنف والده الشيخ علي الدقري - صاحب أكبر نهضة علمية في بلاد الشام في وقته، ومؤسس (الجمعية الغراء لتعليم أبناء الفقراء) التي تخرّج من مدارسها آلاف الطلبة - وقد توفي والده سنة (١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م).

وكان عبد الغني هو الولد الثاني لأبيه، أما أخوه الأكبر فهو أحمد، وهو يكبره بعشر سنوات، وقد خَلَفَ أباه في رئاسة الجمعية الغراء، لكنه كان دون أبيه في العلم والتأثير، على ما كان فيه من فضل، وقد وافته المنية بعد سنوات طويلة مع المرض سنة (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

بدأ تعليمه في (الكتاب)، وأتمَّ قراءة القرآن نظرًا على المقرئ الشيخ عزو العرقسوسي، ثم انتقل إلى المدرسة التجارية، وأمضى فيها ست سنوات، وحفظ الكثير من المتون العلمية، في الفقه والنحو وغيرها، وظهر فيها نبوغه المبكر، وقد عينه مدير المدرسة معلمًا فيها وهو فتى يافع في الثانية عشرة من عمره.

وفي العام نفسه انتقل إلى حلقات أبيه في جامع السادات وغيره، وتلقّى فيها سائر العلوم الشرعية والعربية، وقد عيّنه أبوه مدرّسًا لبعض متون النحو وهو في الخامسة عشرة من عمره.

ثم تولى بعد ذلك تدريس علوم اللغة العربية في الصفوف الابتدائية في مدارس الجمعية الغراء، وفي كثير من ثانويات دمشق، إلى جانب دروسه وحلقاته التي كان يعقدها في المساجد في علوم العربية والشريعة، إضافة إلى توليه الخطابة في جامع السادات بعد وفاة والده حتى سنة (١٤١١هـ) حين تركه لكبر سنه. هذا مع توليه رئاسة الجمعية الغراء بعد وفاة أخيه أحمد. كما كان له عدد من المشاركات الإعلامية، والأحاديث الإذاعية، والكتابات والمقالات في الصحف والمجلات المشهورة.

وقد وصفه مترجموه بشدة التواضع، وطلاقة المحيا، ودماثة الخلق، والحنو على الطلاب والفقراء والمساكين، وعفة اللسان، والإعراض عن المناصب والأضواء، وكان صاحب دعابة ومرح، مع كونه رجلاً نصوصاً، لا يداهن أو يجامل على حساب الحق.

أما شيوخه فهم كثيرون، ومعظمهم من الأعلام المشهورين، ومنهم^(١):

١ - والده الشيخ علي بن عبد الغني الدقر، وقد أخذ عنه الفقه الشافعي وأصوله.

٢ - حسن حبنكة الميداني، وهو أول شيوخه.

٣ - بدر الدين الحسني.

٤ - محمد أمين سويد.

٥ - عبد الوهاب بن عبد الرحيم الحافظ (دبس وزيت) مفتي

الأحناف في دمشق.

٦ - عبد القادر المغربي.

٧ - محمد بهجت البيطار.

٨ - محمد أبو اليسر عابدين - مفتي سوريا -.

(١) انظر تراجمهم في كتاب: عبد الغني الدقر لإياد الطباع: ص ١٧ - ٣٧.

وأما زملاؤه، ومن التقى بهم من أهل العلم والأدب فهم كثيرون، وأكثر منهم تلاميذه وطلابه والمستفيدون منه، لكن تكفي الإشارة إلى قول الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد عنه: «لا يوجد اليوم أعلم منه في العربية في بلاد الشام»^(١).

أما مؤلفاته وأعماله العلمية المطبوعة، تحقيقًا وتأليفًا، فتربو على العشرين، أكثرها في التراجم، والعربية. وأما في التفسير وعلوم القرآن فليس له سوى «مختصر تفسير الخازن» الذي هو محلُّ البحث هنا، وسيأتي مزيد تعريف به في الفقرة الآتية.

وقد كانت وفاة الشيخ عبد الغني في دمشق مساء يوم الخميس ١٥/شوال/١٤٢٣هـ الموافق ١٩/كانون الأول/٢٠٠٢م، ودفن في مقبرة باب الصغير، عن خمس وثمانين عامًا^(٢).

وُصِّفَ في ترجمته كتابان: الأول: لنور الدين طالب، والثاني: لإياد خالد الطباع، وكان الكتاب الثاني هو المرجع الأساس لهذه الترجمة.

التعريف بالكتاب:

اسم الكتاب «مختصر تفسير الخازن - المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل» وهو الاسم الموجود على غلافه، وذكره المؤلف في آخر

(١) نقل هذه الكلمة إياد الطباع في كتابه في ترجمة عبد الغني الدقر: ص ١٣، وسيأتي ذكره في مراجع الترجمة، كما ذكر كلمة أخرى للشيخ علي الطنطاوي في ذكرياته: ٨/٣٣٢.

(٢) انظر في هذه الترجمة: ذيل الأعلام للعلاونة: ١١٨/٣، عبد الغني الدقر النحوي الفقيه والمؤرخ الفقيه إياد خالد الطباع، الشيخ الأديب عبد الغني الدقر لعبد الله الطنطاوي وهي ترجمة موجودة في موقع «مركز الشرق العربي»، وترجمة أخرى كتبها تلميذه محمد زياد بن عمر تكلة وهي موجودة في موقع «ملتقى أهل الحديث» وكلا الموقعين على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

الجزء الثالث والأخير منه في قوله: «تم بعونه تعالى المجلد الثالث من مختصر تفسير الخازن وبه انتهى الكتاب»^(١).

وصدر هذا الكتاب - بعد وفاة المؤلف - عن (دار اليمامة - بدمشق) عام (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) في ثلاثة أجزاء، مجموع صفحاتها (٢٠٦١ صفحة)، من القطع المتوسط.

وقد كتب المؤلف مقدمة لكتابه هذا، ذكر فيها ثلاثة أشياء:

١ - نقل بعض كلام الخازن في مقدمته، الذي ذكر فيه أنه اختصره من تفسير البغوي وأضاف عليه من غيره، وطريقته في حذف أسانيد الأحاديث، وعزوها إلى مخرجيها، ورموزه في ذلك، وقد سبق ذكر ذلك كله عند التعريف بتفسير الخازن في التمهيد.

٢ - إشارة المختصر إلى أن تفسير الخازن قد احتوى على الجيد والرديء، والغث والسمين، ثم أخذ يفضل في ذلك، وسيأتي ذكره في منهج الاختصار.

٣ - الإشارة إلى طرف من طريقته في هذا الاختصار والتهديب، وسيأتي مفصلاً.

وقد أرخ لمقدمته هذه بـ ١/٦/١٩٩٤هـ.

وبعد هذه المقدمة ترجمة للبغوي، ثم ترجمة للخازن في الصفحة التي تليها.

وجعل في نهاية كل جزء من الأجزاء الثلاثة فهرساً موضوعياً، للسور والفصول التي اشتمل عليها ذلك الجزء.

وكذلك فإن من الأمور الطباعية الملحوظة في هذا المختصر

أمران:

(١) مختصر تفسير الخازن لعبد الغني الدقر: ٣/٦٧١.

- ١ - وضع رقم الجزء من القرآن، واسم السورة، ورقم الآيات المفسرة، في أعالي الصفحات.
- ٢ - كتابة الآيات المفسرة، وعناوين الفصول وأرقام المسائل، ورموز العزو لتخريج الأحاديث، باللون الأحمر.

الباعث على تأليفه:

يمكن أن يُفهم من كلام المختصر في مقدمته بأن باعته على القيام بهذا الاختصار هو ما أشار إليه في المقدمة من أن تفسير الخازن قد جمع فيه مؤلفه الجيد والردّيء، والغث والسمين، وأنه قد اقتصر في هذا المختصر على الجيد والتمين، واستغنى عما سوى ذلك^(١).

منهجه في الاختصار:

أشار المختصر في آخر مقدمته^(٢) إلى طَرَفٍ من طريقته في الاختصار والتهديب، ويمكن تفصيل كلامه في ذلك في الفقرات الآتية:

١ - الاقتصار على الجيد والتمين النافع من تفسير كتاب الله؛ لأن تفسير الخازن قد اشتمل على الجيد والردّيء، والغث والسمين، فمن الأشياء الحسنة الجيدة فيه: وضوحه وسهولة عبارته، وتوسّعه في أحكام القرآن على أكثر المذاهب مع توضيح أدلتها من الكتاب والسنة، وأنه لا يدع حكماً ولا موعظةً ولا عبرةً إلا ويستشهد عليها بالأحاديث النبوية مع تصحيحها أو تحسينها أو تضعيفها. وأما الأشياء غير الجيدة فيه، فمنها: كثرة ما فيه من الإسرائيليات التي تضر ولا تنفع وأكثرها مما لا يُقرّه كتاب ولا سنة، وكذلك إيراد بعض الخرافات التي لا يحتملها ولا يقبلها هذا العصر - كما يقول -!

(١) انظر: مختصر تفسير الخازن لعبد الغني الدقر: ٦/١ - ٧.

(٢) انظر: المرجع السابق.

٢ - الإبقاء على الأحكام الواردة في كتاب الله تعالى، مع أدلتها، وكلام الأئمة فيها.

٣ - الإبقاء على الثابت من حديث رسول الله ﷺ.

٤ - الاستغناء عما سوى ذلك مما لا جدوى منه ولا فائدة، من الإسرائيليات والخرافات، وبعض القصص الموضوعية.

٥ - الاستغناء عن الأحاديث الموضوعية، والضعيفة الواهية.

٦ - إذا أورد الخازن في تفسير بعض الآيات أقوالاً متعددة، فإنه - أي: المختصر - يختار منها الأقرب إلى كتاب الله.

٧ - أحياناً قليلة يقوم المختصر بإبدال تفسيره - أي: الخازن - بالنقل عن غيره؛ كتفسير الطبري، أو الكشاف، أو البيضاوي، أو ابن كثير، أو النسفي، ليكون أدنى إلى مفهوم كلام الله تعالى.

الملحوظات الواردة:

هذه الطريقة في الاختصار - التي قررها المؤلف - يرد عليها:

﴿١﴾ لم يصرح المختصر بمدى التزامه بعبارة الخازن في تفسيره، والظاهر التزامه بهذا في الأغلب، وربما يدلّ على ذلك التزامه الرموز التي جعلها الخازن في تخريج الأحاديث، وذكر المختصر لها في مقدمته، ضمن ما نقله من كلام الخازن في مقدمته.

أما التزام رأي الخازن وترجيحه فالظاهر ان المختصر لم يلتزمه، بل يختار ما يراه هو - أي: المختصر - أنه الأقرب، كما في الفقرة السادسة.

﴿٢﴾ قوله في الفقرة السابعة بأنه يقوم أحياناً قليلة بإبدال تفسير الخازن بالنقل عن غيره، ليكون أدنى إلى مفهوم كلام الله تعالى! ويتجه على هذا الكلام إيرادان:

١ - لم يذكر المختصر مبرراً ظاهراً لتركه في تلك الأحيان القليلة - كما يقول - كلام الخازن في تفسيره والنقل عن غيره، سوى قوله: «ليكون أدنى إلى مفهوم كلام الله تعالى» وهو كلام مجمل يحتاج إلى مزيد إيضاح وتفصيل.

٢ - عدم بيان المواضع القليلة التي فعل فيها ذلك تحديداً، ولو بالإشارة إليها في الهامش، ليُعرف ما هو من كلام الخازن من غيره، وليكون العمل أكثر دقة وضبطاً وتحريراً. ولو أن المختصر استغنى عن إدخال كلام لغير الخازن على كلامه، بأن جعل المتن خالصاً لكلام الخازن، وما يرى ذكره من كلام غيره مُقتَرَحاً في الحاشية، لربما كان ذلك أقرب إلى الدقة العلمية، وأبعد عن الإشكال.

﴿٣﴾ ذكر في الفقرتين الثالثة والخامسة: أنه أبقى على الثابت من حديث رسول الله ﷺ، واستغنى عن الأحاديث الموضوعية والضعيفة الواهية.

لكنني وجدته ذكر ثلاثة أحاديث مع إشارته في الحاشية إلى أن الأول: موقوف على الصحابي وليس موفوفاً على الصحيح^(١)، والثاني: فيه ضعف^(٢)، والثالث: الأرجح فيه الإرسال^(٣). هذا عدا ما يبقيه مما يذكر الخازن تضعيفه^(٤).

﴿٤﴾ لم يذكر المختصر مدى محافظته على تفصيل الخازن للفصول وترتيبه الكلام في مسائل، والظاهر أنه استفاد هذه الميزة، وأبقاها، بل زادها وضوحاً بكتابتها باللون الأحمر - كما سبق -.

(١) انظر: مختصر تفسير الخازن لعبد الغني الدقر: ٧٩/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١٩٤/١. (٣) انظر: المرجع السابق: ٢٠٤/١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ١٣/١، ١٤.

المطلب الثاني

المقارنة بين المختصرين المطبوعين لتفسير الخازن

بعد التعريف العام بدينك المختصرين وبيان منهجي مؤلفيها في الاختصار، يمكن عقد مقارنة بينهما، على ضوء ما سبق وغيره، والإشارة - في أثناء ذلك - إلى أبرز مميزاتهما وأهم المآخذ عليهما، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الترتيب الزمني:

ترتيبهما الزمني هو الترتيب الذي سرت عليه أثناء التعريف بهما، وهو:

١ - «مختصر تفسير القرآن الكريم للخازن» لمحمد علي قطب.

٢ - «مختصر تفسير الخازن» لعبد الغني الدقر.

وكلا المؤلفين معاصران، إلا أن عبد الغني الدقر - صاحب

المختصر الثاني - قد توفي عام (١٤٢٣هـ) - كما سبق في ترجمته -.

أما الفرق الزمني بين صدور المختصر الأول والثاني فهو (١٦ سنة)

تقريباً، لكن تاريخ كتابة صاحب المختصر الثاني لمقدمته متقدّم عن تاريخ

طباعة كتابه بتسع سنوات؛ أي: بعد صدور المختصر الأول بسبع سنين،

فلا أدري هل اطلع صاحب المختصر الثاني على المختصر الأول أم لا؟

حيث لم يذكر عنه شيئاً، والله أعلم.

ثانياً: من حيث شدة الاختصار وسعته:

لا شك أن المختصر الثاني أوسع مادة من الأول، وهذا ظاهر جداً

عند النظر في المختصرين، ويمكن تأكيد هذا بالأمر الآتية:

﴿١﴾ عدد الأجزاء والصفحات، فالأول في جزأين = مجموع صفحاتها (١٢٥١ صفحة) والثاني في ثلاثة أجزاء = مجموع صفحاتها (٢٠٦١ صفحة)، ومقاسهما جميعاً من القطع المتوسط، والحرف العادي.

﴿٢﴾ تصريح صاحب المختصر الأول بأنه حذف الفصول التي يعقدها الخازن لتفصيل بعض الموضوعات المتعلقة بالآية أو الآيات المفسرة؛ كالأحكام الفقهية، والأحاديث النبوية، وغيرها.

وفي المقابل فإن صاحب المختصر الثاني قد صرح بإبقاء هذه الفصول؛ لأنها من الأشياء الجيدة في تفسير الخازن - كما يقول -.

﴿٣﴾ إثبات صاحب المختصر الثاني خطبة الخازن لكتابه كاملة، والفصول الخمسة التي عقدها في مقدمة كتابه قبل الكلام على الاستعاذة، أما صاحب المختصر الأول فلم يثبت من ذلك شيئاً، سوى بعض الفقرات التي نقلها في المقدمة من كلام الخازن في خطبته للكتاب، مع تعليقه عليها - على ما سبق في وصف محتويات مقدمة صاحب المختصر الأول -.

﴿٤﴾ إثبات صاحب المختصر الثاني المعلومات التي يذكرها الخازن في صدر كل سورة، وهي: كونها مكية أو مدنية، وعدد آياتها، وعدد كلماتها وحروفها. وهذا كله غير موجود في المختصر الأول.

ثالثاً: من حيث منهجية الاختصار:

يمكن تفصيل المقارنة في هذا الأمر في الفقرات الآتية:

﴿١﴾ كلام صاحبي المختصرين متقارب من حيث تفصيل منهجهما في الاختصار، إلا أن الأول قد عقد له فصلاً - أثناء المقدمة - وجعله في فقرات.

﴿٢٤﴾ كان الثاني أكثر أخذًا واستفادة من الميزات الظاهرة لتفسير الخازن؛ كالفصول التي يعقدها عند إرادة التفصيل في بعض الموضوعات المتعلقة بالآيات المفسَّر، وعنايته بالأحكام الفقهية، والأحاديث الواردة في موضوع الآيات، وكذلك حسن العرض والترتيب، فصولًا ومسائل، بل حتى الالتزام بالرموز التي استعملها الخازن لعزو الأحاديث.

﴿٢٥﴾ أغفل الأول في رسمه لمنهجه في الاختصار ذكر السُّمة الأظهر عند الخازن في تفسيره (الروايات الإسرائيلية والتاريخية) فلم يذكر عنها شيئًا! لكن الثاني لم يفت عليه التنبيه على كثرتها عند الخازن، وأنه قد حضر مجلسًا لا يقرأ فيه عالمهم من تفسير الخازن إلا القصص الإسرائيلية ولا يهتم أبدًا بما عدا ذلك مما يفيد وينفع^(١)! وقد أكد على أنه استغنى عن تلك الإسرائيليات والخرافات في مختصره.

﴿٢٦﴾ اشتركا في عدم بيان مدى التزامهما بعبارة الخازن، كما اشتركا - أيضًا - بعدم إثبات رأي الخازن واختياره وترجيحه، بل صرَّح الأول بأنه ركز على رأي ابن عباس، وصرَّح الثاني بأنه يختار هو ما يراه الأقرب إلى مفهوم كتاب الله - على ما سبق تفصيله ومناقشته عند الكلام على كلٍّ منهما -.

رابعًا: من حيث متابعة الخازن في التأويل:

سبق التنبيه - عند التعريف بتفسير الخازن - على أنه سار في تفسيره للأسماء والصفات على طريقة الأشاعرة في التأويل في الغالب.

وقد رأيت صاحبي المختصرين كليهما، قد ذكرا ما ذكره الخازن من التأويل أحيانًا دون تعليق أو إيضاح^(٢)، وإن كانا قد حذفنا كلامه المتضمن للتأويل في أحيانٍ أخرى.

(١) انظر: مختصر تفسير الخازن لعبد الغني الدقر: ٦/١.

(٢) انظر: مختصر تفسير القرآن الكريم لمحمد علي قطب: ١١/١، ١٨، ٢٣، =

خامساً: من حيث خدمة التفسير الأصل:

لا يوجد خدمة تذكر للتفسير الأصل في المختصرين كليهما، وبيان ذلك على النحو الآتي:

﴿١﴾ بالنسبة للتعليقات فإن كلا المختصرين يكادان يخلوان منها، وهو خلوّ تامٌّ في المختصر الأول، أما الثاني فهي تعليقات قليلة جداً لا تكاد تذكر، ومعظمها في شرح بعض الألفاظ أو العبارات الغريبة. والغريب أنهما قد اتفقا على عدم تخريج الأحاديث في الحاشية، وهي خدمة يسيرة ونافعة في الوقت نفسه، وهي أيضاً خدمة معهودة ومعروفة في العصور الأخيرة، وتعدُّ من أبرز أشكال الخدمة التي تصنع للكتاب.

﴿٢﴾ أما الفهارس: فعند صاحب المختصر الثاني فهرس موضوعي للسور والفصول الموضوعية التي أبقاها من تفسير الخازن، وهذا الفهرس موجود في نهاية كلّ جزء من أجزاء المختصر الثلاثة، أما المختصر الأول فإن فهرسه خاص بالسور فقط وهو في آخر الكتاب.

سادساً: من حيث الإخراج الطباعي:

امتاز المختصر الثاني - من هذه الجهة - بعدة ميزات لا توجد في المختصر الأول:

﴿١﴾ العناية بضبط النصّ وإيضاحه، وتشكيل الكلمات المشكّلة منه، واستعمال علامات الترقيم، وتقسيم الكلام على فقرات، ونحو ذلك. ﴿٢﴾ استعمال اللون الأحمر، لتمييز الآيات المفسّرة، وعناوين الفصول والمسائل، ورموز العزو للأحاديث.

﴿٣﴾ كتابة آيات المقطع كاملة في أوله، ثم إعادتها مرة أخرى أثناء التفسير، كما هو في الأصل، وهذا غير موجود في المختصر الأول.

﴿٤﴾ كتابة رقم الجزء من القرآن، واسم السورة، وأرقام الآيات المفسرة في أعالي الصفحات، في حين أن صاحب المختصر الأول لم يكتب شيئاً من ذلك كله، حتى أرقام الآيات المفسرة لم يكتبها، لا في أعلى الصفحة، ولا عند كتابة الآية في أثناء التفسير، ولذلك فإن الوصول إلى آية معينة في المختصر الأول في غاية الصعوبة بسبب ذلك.



الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

مختصرات تفسير ابن كثير

لقي «تفسير القرآن العظيم» للحافظ ابن كثير شهرة عريضة، وانتشاراً واسعاً، ولقي قبولاً عند خاصة الناس وعامتهم، فلا عجب حينئذ أن تكثر مخطوطاته ومطبوعاته، وأن تتجه الهمم إلى تحقيقه وخدمته، ودراسة اختياراته واستدراكاته ومنهجه، وتكشيف أحاديثه وفهرسته، والاقتباس منه والتعليق عليه واختصاره^(١).

والكلام هنا مقتصر على (المختصرات) التي فاقت في عددها مختصرات جميع التفاسير الأخرى، حتى أصبحت كثرتها ظاهرة تستحق التأمل والنظر!

وقد وقفت منها على ثمانية عشر مختصراً: خمسة عشر مختصراً مطبوعاً، واثنان مخطوطان، وآخرها في حكم المفقود. وهي على النحو الآتي:

أولاً: المختصرات المطبوعة، هي:

- ١ - «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد محمد شاكر.
- ٢ - «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» لمحمد نسيب الرفاعي.

(١) انظر في ذكر طرف من هذه الأعمال المتعلقة بتفسير ابن كثير في: حياة ابن كثير وكتابه تفسير القرآن العظيم للدكتور محمد الفالح: ص ١٢١ - ١٢٤.

- ٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد علي الصابوني .
- ٤ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد كريم راجح .
- ٥ - «التيسير لتفسير ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ .
- ٦ - «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» لمحمد أحمد كنعان .
- ٧ - «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» لخالد العك .
- ٨ - «لباب التفسير من ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ .
- ٩ - «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» بإشراف صفي الرحمن المباركفوري .
- ١٠ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد البكري وزميليه .
- ١١ - «تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم» لمحمد بن رياض السلفي .
- ١٢ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد بن شعبان ومحمد بن عبد الحلیم .
- ١٣ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بإشراف الدكتور صالح بن حميد .
- ١٤ - «الدر النثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير» للدكتور محمد بن موسى آل نصر .
- ١٥ - «التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود محمد سالم .

ثانيًا: المختصران المخطوطان هما:

- ١ - «البدر المنير الملخص من تفسير ابن كثير» لعفيف الدين سعيد بن محمد بن مسعود الكازروني (ت٧٨٥هـ)^(١)، وله نسخة مخطوطة

(١) ولد سنة (٧٢٧هـ)، وهو محدث، وكان مقيمًا في شيراز، وقد وقع خلاف في ترجمته =

وحيدة^(١). وقد نقل الدكتور مسعود الرحمن الندوي^(٢) عن كتاب بروكلمان - بلغته الأصلية (الألمانية)^(٣) وجعل العهدة عليه في ذلك - أن هذا المختصر قد طبع وعلى هامشه أصله، سنة (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م)، وظاهر من تاريخ هذه الطبعة أنها طبعة قديمة، لكن هذه المعلومة عن طبع الكتاب غير موجودة في الترجمة العربية لكتاب بروكلمان، إنما الموجود ذكر مخطوطته فقط^(٤)، وعلى كل حال فإن مختصر الكازروني هذا يعتبر أول مختصر لتفسير ابن كثير، والله أعلم.

٢ - «تفسير ابن كثير تهذيب وترتيب» للدكتور صلاح الخالدي، ذكره مؤلفه وقال عنه: «والكتاب في المطبعة، وسيصدر قريباً إن شاء الله»^(٥).

وقد عدَّ الدكتور محمد الفالح^(٦) من المختصرات المخطوطة

- = في أمرين: اسمه، وتاريخ وفاته، وقد أثبت في الأعلى ما حققه الزركلي فيهما، وأما القول الثاني في اسمه فهو: سعيد بن مسعود بن محمد، والثالث: عفيف الدين بن سعيد الدين بن مسعود، والقول الآخر في وفاته هو سنة (٧٥٨هـ)، انظر: كشف الظنون: ١/٥٥٣، ٣/١٦٨٩، هدية العارفين: ١/٣٩١، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/١٨٥، الأعلام للزركلي: ٣/١٠١، معجم المؤلفين لكحالة: ١/٧٦٩.
- (١) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ١/٤١٦، وقد ذكر الدكتور الفالح في: حياة ابن كثير وكتابه: ص ١٢٩ بعض المعلومات عن هذه المخطوطة، وذكر أن عنده صورة منها.
- (٢) في كتابه: الإمام ابن كثير سيرته ومؤلفاته: ص ٩٨.
- (٣) انظر: المرجع السابق: ص ٩٨، وسمّاه «تاريخ آداب اللغة العربية»: ٢/٦١، وهذا العنوان موافق لعنوان كتاب جورجى زيدان، والندوي لا يقصده؛ لأنه ذكره قبل كتاب بروكلمان مباشرة، كما أنه ذكر كتاب بروكلمان في فهرس مراجعه بنفس هذا العنوان.
- (٤) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/١٨٥.
- (٥) تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للخالدي: ص ٣٩٤، ولا أعلم أنه صدر حتى الآن.
- (٦) انظر: حياة ابن كثير وكتابه تفسير القرآن العظيم للدكتور محمد الفالح: ص ١٢٩، وقد ذكر أن عنده صورة من الجزء الثالث من مخطوطته.

لابن كثير كتاب «العلم الغزير في تفسير ابن كثير» لإسماعيل الزرعي - خطيب جامع الديلع^(١) - لكن الذي في (الفهرس الشامل) أنه حاشية وتعليقة على تفسير ابن كثير، وليس اختصاراً له^(٢)، والله أعلم.

ثالثاً: أما المختصر الذي لا يزال في حكم المفقود:

فهو «مختصر تفسير ابن كثير» = تلخيص تفسير ابن كثير» لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن محمد اليونيني البعلي الحنبلي، المعروف بابن اليونانية (ت ٧٩٣هـ)^(٣)، وقد لخصه في أربع مجلدات في نحو نصف الأصل^(٤).

هذا وسيكون تفصيل الكلام في هذا المبحث دائراً على المختصرات الخمسة عشر المطبوعة، تعريفاً بها وبمؤلفيها، ثم بإجراء المقارنة بينها، وذلك بعد تمهيد في التعريف بالتفسير الأصل ومؤلفه، وعليه فإن تقسيم هذا المبحث سيكون على النحو الآتي:

- التمهيد: وفيه ترجمة ابن كثير، والتعريف بتفسيره.
- المطلب الأول: التعريف بمختصرات ابن كثير المطبوعة.
- المطلب الثاني: المقارنة بين مختصرات ابن كثير المطبوعة.

(١) لم أجد له ترجمة، وذكر في الفهرس الشامل: ٤٢٢/١ ضمن المؤلفين مجهولي الوفاة.

(٢) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٤٢٢/١، ٨٥٩/٢، وعنه في: جامع الشروح والحواشي: ٦١٦/١.

(٣) وقد ولد سنة (٧٠٧هـ) ببعبك، وإليها ينسب، وولي قضاءها سنة (٧٨٩هـ)، وصار شيخ الحنابلة في وقته على الإطلاق. انظر: الدرر الكامنة: ١٧٥/٤، شذرات الذهب: ٣٣١/٦.

(٤) انظر: الدرر الكامنة: ١٧٥/٤، شذرات الذهب: ٣٣١/٦، الأعلام للزركلي: ٦/٢٨٦، معجم المؤلفين: ٤٩٧/٣، أما قول صاحب هدية العارفين ١٧٤/٢: «له مختصر تاريخ ابن كثير الدمشقي»، فالظاهر أنه وهم.

التَّمْهِيدُ

في ترجمة ابن كثير والتعريف بتفسيره

أولاً: ترجمة ابن كثير:

هو: عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير^(١) بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع (وقيل: ذرع، وزرع) القيسي (وقيل: العبسي). ويقال في نسبه (القرشي): لأنه من بني حصّلة، الذين بأيديهم نَسَب ثابت ينتهي بهم إلى قريش، وقد ذكر ذلك ابن كثير نفسه في ترجمة والده^(٢).

ويقاله له أيضًا (البُصْرَوِي - البُصْرِي، والأولى أصح): نسبة إلى (بُصْرَى الشام)^(٣)؛ لأنه ولد فيها أو في قرية تابعة لها يقال لها: مجدل القرية أو مجيدل القرية، وهي القرية التي كانت فيها أمّه، وانتقل إليها أبوه في آخر حياته، ولأن أصل أبيه من بُصْرَى. وقد كانت ولادة ابن كثير في سنة (٧٠١هـ) على الأرجح^(٤).

(١) هذا القدر من نسبه (اسمه واسم أبيه وجدّه) محلّ اتفاق بين جميع المترجمين له، أما ما وراء ذلك ففيه خلاف.

(٢) انظر: البداية والنهاية: ٤٠/١٨.

(٣) وهي موضع بالشام، من أعمال دمشق، وهي قَصْبَة حوران، مشهورة عند العرب قديماً وحديثاً، وتقع في الجنوب الشرقي من سورية الآن، انظر: معجم البلدان لياقوت: ٣٤٨/١، ابن كثير الدمشقي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٥٠.

(٤) انظر: البداية والنهاية: ١٥/١٨، وقد قيل إن ولادته كانت سنة (٧٠٠هـ)، ورجحان =

كما يقال له (الدمشقي): نسبةً إلى دمشق عاصمة بلاد الشام (سوريا)، التي انتقل إليها بصحبة أخيه الأكبر (كمال الدين عبد الوهاب) بعد وفاة أبيه بأربع سنين (حيث توفي أبوه سنة ٧٠٣هـ)^(١)، وكان حين انتقاله إلى دمشق في السادسة من عمره تقريباً سنة (٧٠٧هـ) وفيها نشأ وتعلّم ودرّس واشتهر، وكانت محلّ إقامته إلى أن توفي بها في يوم الخميس، السادس والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٧٤هـ) وقد ذهب بصره في أواخر عمره^(٢).

واشتهر ابن كثير بالنسبة إلى جدّه - على ما سبق في سياق نسبه - أما سبب تسميه بإسماعيل فقد ذكره هو بنفسه، وأن هذا كان اسم أخيه الأكبر - من زوجة أبيه الأولى - وأنه لما توفي إثر سقوطه من إحدى السطوح، وكان ذلك في مقتبل عمره وبداية اشتغاله بطلب العلم، قال ابن كثير: «فوجد الوالد عليه وجداً كثيراً وراثاً بأبيات كثيرة، فلما ولدت له أنا بعد ذلك سمّاني باسمه، فأكبر أولاده إسماعيل، وآخرهم وأصغرهم إسماعيل»^(٣)، وعلى ذلك فإن أمه هي الزوجة الثانية لأبيه، وهو أصغر إخوته جميعاً.

وقد ذكر ابن كثير عن نفسه أنه ختم حفظ القرآن سنة (٧١١هـ)^(٤)؛ أي: وهو في العاشرة من عمره، وقد تفقّه على المذهب الشافعي، فحفظ (التنبيه) - وهو من أشهر المتون الفقهية على المذهب الشافعي - كما حفظ «مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه.

= الأول لنص ابن كثير نفسه عليه.

(١) انظر: البداية والنهاية: ٤٢/١٨.

(٢) ذكر سبب فقدانه للبصر تلميذه ابن الجزري عن ابن كثير نفسه، حيث قال: «لا زلت أكتب فيه - يعني: كتابه جامع المسانيد - في الليل، والسراج ينونص، حتى ذهب بصري معه». انظر: المصعد الأحمد (المطبوع في أول مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر): ٤٠/١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٣٢٦/١٨.

(٣) البداية والنهاية: ٤٢/١٨.

وقد كان شقيقه الأكبر كمال الدين عبد الوهاب هو شيخه الأول، وقد أخذ عنه العلم إلى أن توفي سنة (٧٥٠هـ)^(١).

ثم إن ابن كثير لازم شيخه الحافظ جمال الدين أبا الحجاج المِزِّي - صاحب كتاب «تهذيب الكمال» في علم الرجال، و«تحفة الأشراف» في أطراف الكتب الستة - وقد صاهره ابن كثير وتزوج ابنته^(٢).

وقد اشتهر ابن كثير أيضًا بملازمة شيخ الإسلام ابن تيمية، وخصوصيته به، ومناضلته عنه، وأتباعه على كثير من آرائه، حتى قال ابن حجر: «وأخذ عن ابن تيمية، ففتن بحبه، وامتنح بسببه»^(٣)، ودفن بوصية منه بمقبرة الصوفية، التي دفن بها شيخاه: أبو الحجاج المِزِّي، وابن تيمية^(٤).

ومن شيوخه البارزين - أيضًا - مؤرخ الإسلام شمس الدين الذهبي - صاحب كتاب «سير أعلام النبلاء» - وعلم الدين البرزالي - مؤرخ الشام، الذي اعتبر ابن كثير كتابه في التاريخ «البداية والنهاية» ذيلاً على تاريخه^(٥).

أما تلامذته فهم عدد كثير، ومن أشهرهم أربعة:

- ١ - بدر الدين الزركشي - مؤلف «البرهان في علوم القرآن».
- ٢ - علاء الدين ابن حجي، الذي لازمه ست سنين، وألف ذيلاً على تاريخه.
- ٣ - الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي، وقد شهد له ابن كثير بالفضل والمعرفة.

(١) انظر: البداية والنهاية: ٤٢/١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١٤١/١٨، ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٣) الدرر الكامنة: ٤٠٠/١.

(٤) انظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي: ص ٩٢.

(٥) انظر: البداية والنهاية: ٤٠٨/١٨.

٤ - شيخ القراء محمد بن محمد بن الجزري - مؤلف «النشر في القراءات العشر».

وقد تميّز ابن كثير وصنّف في أربعة فنون: الحديث، والتاريخ، والتفسير، والفقه. كما كان مشاركًا في علوم أخرى كالعربية. ومن الصفات التي نعت بها مترجموه: كثرة الاستحضار وقلة النسيان، وكثرة الفوائد، وحسن الفهم، والشهرة بالضبط والتحرير، وقول الحق، إلى غير ذلك.

أما تأليفه ومصنّفاته فقد قال عنها ابن حجر: «سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته»^(١).

والذي كان من تلك المصنّفات في التفسير وعلوم القرآن، اثنان:

١ - تفسيره المسمى «تفسير القرآن العظيم»، وسيأتي تعريف به في الفقرة الآتية.

٢ - «فضائل القرآن»، وهو مطبوع مع التفسير في بعض طبعاته، كما طبع مستقلًا.

وقد أفرد الدكتور محمد الزحيلي ترجمة ابن كثير بالتصنيف في كتاب بعنوان «ابن كثير الدمشقي - الحافظ المفسر المؤرخ الفقيه»^(٢).

ثانيًا: التعريف بتفسير ابن كثير:

اشتهر هذا التفسير باسم «تفسير القرآن العظيم»، ربما لأنه الاسم المعتمد في غالب مطبوعاته، مع وجوده على بعض نسخه الخطيّة. كما

(١) الدرر الكامنة: ٤٠٠/١.

(٢) وقد أفدت منه كثيرًا في هذه الترجمة، وانظر أيضًا: الدرر الكامنة: ٣٩٩/١، البدر الطالع: ١٥٣/١، شذرات الذهب: ٢٣١/٦، طبقات المفسرين للدودي: ١١٠/١، طبقات المفسرين للآدنه وي: ص ٢٦٠، الأعلام للزركلي: ٣٢٠/١، معجم المفسرين: ٩٢/١، حياة ابن كثير وكتابه للدكتور الفالح: ص ١٣، وفيه سرد لأكثر من ثلاثين كتابًا ترجمت لابن كثير.

اشتهر أيضًا بنسبته إلى مؤلفه «تفسير ابن كثير» مثل كثير من التفاسير، لكن الدكتور محمد الفالح يميل إلى أن الاسم الأقرب إلى تسمية المؤلف هي «تفسير ابن كثير على القرآن العظيم»^(١) وهي موجودة على بعض نسخه الخطية، لكنه لم يشفع رأيه هذا بما يسنده^(٢).

وقد كثرت طبعات هذا التفسير جدًا، منذ طبعته الأولى (بالمطبعة الأميرية ببولاق بمصر = سنة ١٣٠٠هـ)، ولا زالت الطباعات والتحقيقات الجديدة له تتوالى إلى اليوم.

وسبب ذلك يعود - كما سبق - إلى ما لقيه هذا التفسير من قبول وانتشار واسع بين الناس، عامتهم وخاصتهم.

وقد أبان أهل العلم عن مكانة هذا التفسير، وأثنوا عليه ثناءً عاطفياً، حتى قال عنه السيوطي: «له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله»^(٣)، وقال الشوكاني: «وله تصانيف مفيدة، منها التفسير المشهور، وهو في مجلدات، وقد جمع فيه فأوعى، ونقل المذاهب والأخبار والآثار، وتكلم بأحسن كلام وأنفسه، وهو من أحسن التفاسير، إن لم يكن أحسنها»^(٤)، أما الشيخ أحمد شاکر فيقرنه بتفسير ابن جرير، ويجعله في المرتبة الثانية بعده، حيث يقول: «فإن تفسير الحافظ ابن كثير أحسن التفاسير التي رأينا وأجودها وأدقها، بعد تفسير إمام المفسرين أبي جعفر الطبري، ولسنا نوازن بينهما وبين أي تفسير آخر مما بأيدينا، فما رأينا مثلهما ولا ما يقاربهما»^(٥).

(١) انظر: حياة ابن كثير وكتابه تفسير القرآن العظيم: ص ٦٧.

(٢) وهذا الذي ذكره الدكتور الفالح بأن تلك التسمية أقرب إلى تسمية المصنف لكتابه فيه نظر؛ لأنه يبعد أن ينسب ابن كثير تفسيره إلى نفسه، والله أعلم.

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي: ص ٥٣٤. (٤) البدر الطالع: ١٥٣/١.

(٥) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير لأحمد شاکر (طبعة دار المعارف): ٥/١.

أما أهم ميزات تفسير ابن كثير، وأبرز ملامحه، فيمكن إيجازها فيما يأتي^(١):

١ - سلامة عقيدة مؤلفه، وسيره في التفسير على مذهب السلف، وخصوصًا في تفسير الأسماء والصفات.

٢ - وضع ابن كثير مقدمة لتفسيره، ذكر فيها أصح طرق التفسير، اقتبس أكثرها من مقدمة شيخه ابن تيمية في أصول التفسير.

٣ - اعتنى ابن كثير بما يسمى «تفسير القرآن بالقرآن» عناية ظاهرة، حيث يحشد عند تفسيره للآية ما يبينها ويشهد لمعناها من الآيات الأخرى، وهذه الميزة من أبرز الميزات في تفسير ابن كثير.

٤ - أما تفسير القرآن بالسُّنَّة فهي الميزة الكبرى لتفسير ابن كثير، حيث يذكر الأحاديث المفسرة للآية، أو التي تشهد لمعناها، أو تتعلق بموضوعها، ويسوقها بأسانيد وطرقها ومخرجها، ويتكلم في رواها، ونقد متونها وأسانيدها، حتى عدّه الشيخ أحمد شاكر كتابًا معلمًا ومرشدًا لطالب الحديث^(٢).

٥ - اهتمامه الكبير بحكاية أقوال السلف من الصحابة والتابعين، لكن دون ذكر أسانيدها - كما يفعل في الأحاديث المرفوعة - إلا إذا كان في القول غرابة فإنه ينقله في الغالب سندًا أو متنا.

٦ - من أبرز الميزات التي تذكر لابن كثير، إعراضه عن حكاية

(١) أفرد عدد من الباحثين دراسة منهج ابن كثير في التفسير، ومنهم: د. سليمان بن إبراهيم اللاحم، د. أحمد بن مطر الزهراني، د. أبو الفتوح عبد الحميد محمد يوسف، د. إسماعيل سالم عبد العال، وكلها رسائل ماجستير ما عدا الأخيرة فهي دكتوراه، ولم يطبع منها سوى الأولى والأخيرة، انظر: حياة ابن كثير وكتابه للدكتور الفالح: ١٢١ - ١٢٤، وفيه ذكر لسائر البحوث والدراسات المتعلقة بتفسير ابن كثير.

(٢) انظر: عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير لأحمد شاكر (طبعة دار المعارف): ٦/١.

كثير من الإسرائيليات التي حكاها غيره من المفسرين، وشدة نقده لها، وسيره في ذلك على وفق التقسيم الذي ذكره للإسرائيليات في مقدمته.

٧ - توسّط ابن كثير في المباحث التفسيرية الأخرى، فلم يتوسّع فيها، ولم يغفلها، ومن ذلك: الأحكام الفقهية، التي كان ترجيحها فيها - في الغالب - لمذهبه الشافعي دون تعصّب، ومن ذلك: ذكر القراءات، والمباحث الأصولية، واللغوية، وغير ذلك.



المطلب الأول

التعريف بالمختصرات المطبوعة لتفسير ابن كثير

سبق ذكر هذه المختصرات في صدر هذا المبحث، وهي خمسة عشر مختصراً، هي:

- ١ - «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد محمد شاكر.
- ٢ - «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» لمحمد نسيب الرفاعي.
- ٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد علي الصابوني.
- ٤ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد كريم راجح.
- ٥ - «التيسير لتفسير ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ.
- ٦ - «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» لمحمد أحمد كنعان.
- ٧ - «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» لخالد العك.
- ٨ - «لباب التفسير من ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ.
- ٩ - «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» بإشراف صفى الرحمن المباركفوري.
- ١٠ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد البكري وزميليه.
- ١١ - «تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم» لمحمد بن رياض السلفي.
- ١٢ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد بن شعبان ومحمد بن عبد الحليم.

١٣ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بإشراف الدكتور صالح بن حميد.

١٤ - «الدر النثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير» للدكتور محمد بن موسى آل نصر.

١٥ - «التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود محمد سالم. وترتيبها على هذا النحو مراعاة لتواريخ صدور طبعاتها الأولى، سوى الأخير منها فإن طبعته التي وقفت عليها غير مؤرّخة، فأخرته لذلك. وسيشمل التعريف بكل واحد من هذه المختصرات ما يأتي:

١ - ترجمة مؤلفه.

٢ - التعريف العام بالكتاب.

٣ - منهج المؤلف في الاختصار، والملحوظات الواردة عليه. أما المقارنة التفصيلية بين هذه المختصرات فستكون بعد ذلك في المطب الثاني.

المختصر الأول

عمدة التفسير

لأحمد محمد شاكر

التعريف بالمؤلف:

هو: أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، من آل أبي علياء، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد سمّاه أبوه (أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال).

وأصل أسرته - أبوه وأمه - من (جزّجا) بصعيد مصر.

وأبوه الشيخ محمد شاكر شخصية أزهريّة كبيرة، وقد تقلّد عدّة

مناصب، منها: أمانة الفتوى، وقاضي قضاة السودان، وشيخ علماء الإسكندرية، ثم وكيلًا لمشيخة الجامع الأزهر، وكان عضوًا في هيئة كبار العلماء^(١).

وأمه هي: أسماء هارون عبد الرازق، وهي عمّة شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الذي كان مشاركًا لابن عمته الشيخ أحمد شاکر في عددٍ من الأعمال العلمية، وقد قال عبد السلام هارون عنه: «كان أستاذي، وكنت أستاذه»^(٢).

وقد كان الشيخ أحمد شاکر أكبر إخوته، وأصغر منه أخوه: علي محمد شاکر، الذي شاركه في تصحيح «تفسير الجلالين» وغيره، وأخوه الأصغر أبو فهر محمود محمد شاکر، الذي شاركه في تحقيق «تفسير الطبري».

أما ولادة الشيخ أحمد شاکر فقد كانت في جمادى الآخرة سنة (١٣٠٩هـ)، الموافق لشهر يناير سنة (١٨٩٢م) في القاهرة، التي كانت وفاته فيها أيضًا - كما سيأتي -.

وقد اصطحبه معه أبوه حين ولي القضاء في السودان سنة (١٩٠٠م)، فأدخله في كلية (غوردون)، ثم انتقل معه إلى الإسكندرية سنة (١٩٠٤م) فالتحق بمعهداها، ولما عين أبوه وكيلًا للأزهر في القاهرة ألحقه به، فنال منه شهادة العالمية سنة (١٩١٧م).

أما أعماله الوظيفية: فقد عمل موظفًا قضائيًا، ثم قاضيًا شرعيًا، وبقي في القضاء أكثر من ثلاثين سنة، إلى أن أحيل على التقاعد سنة

(١) انظر في ترجمته: الأعلام للزركلي: ١٥٦/٦ - ١٥٧، وله ترجمة ضمن الترجمة لابنه أحمد في: جمهرة مقالات أحمد محمد شاکر لعبد الرحمن العقل: ١١/١ - ١٣، وفيها أيضًا تعريف بسائر أسرته.

(٢) انظر: تنمة الأعلام لمحمد خير رمضان يوسف: ٢٩١/١، وفيه ترجمة وافية لعبد السلام هارون.

(١٩٥١م) وهو عضو في المحكمة الشرعية العليا، فانقطع بعد ذلك للتأليف والنشر إلى أن توفي في ذي القعدة سنة (١٣٧٧هـ)، الموافق لشهر يونيو سنة (١٩٥٨م).

أما أبرز شيوخه الذي تأثر بهم: فعلى رأسهم أبوه محمد شاعر، ومحمد رشيد رضا صاحب (المنازل)، وشيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي، ومحمد جمال الدين القاسمي، والشيخ طاهر الجزائري.

وأما صلته وصداقاته بأهل العلم وذويه في وقته، فهي كثيرة جداً^(١)، وتكفي الإشارة إلى صلته المشهورة بالشيخ محمد حامد الفقي - رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر - والتي امتدت لأكثر من ثمان وأربعين سنة.

وقد تهيأ للشيخ أحمد شاعر أثناء رحلته للحج عام (١٣٤٧هـ) أن يقابل عدداً من أهل العلم ومحبيه، وأن يطلع على المكتبات العامة والخاصة في مكة. كما كانت له زيارة إلى كل من الرياض، ودمشق، والتقى فيهما عدداً من العلماء والأعيان.

وأما الأعمال العلمية التي اضطلع بها الشيخ أحمد شاعر، تحقيقاً، أو تصحيحاً، أو تأليفاً، مما قام به استقلالاً أو مشاركة لغيره، فهي التي أفنى فيها جلَّ عمره، وصار بها من أعلام التحقيق ورواده الكبار، وكانت من أسباب شهرته، وعرفت الناس بعلمه.

وجملة تلك الأعمال والآثار العلمية تقارب في عددها السبعين، ما بين رسالة صغيرة، وكتاب في عدة مجلدات، هذا عدا الكتابات والمقالات التي كان يشارك بها في الصحف والمجلات، وهي أعمال متنوعة المجالات، وفي مختلف العلوم والفنون.

(١) انظر: جمهرة مقالات أحمد محمد شاعر للعقل: ٢٢/١ - ٤٤، فقد ذكر منهم قرابة الثلاثين.

إلا أن الجانب الأبرز عند الشيخ أحمد شاکر كان في علم الحديث وفنونه ورجاله، وهو ما دعى أخاه محمود شاکر لأن يلقبه بإمام المحدثين^(١)، ولأجله قال عنه الزركلي: «ولم يخلفه مثله في علم الحديث بمصر»^(٢).

وأما ما يتعلّق بالتفسير وعلوم القرآن مما خلفه الشيخ من الآثار العلمية فهي ستة أعمال:

١ - «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» وسيأتي مزيد تعريف به في الفقرة التالية.

٢ - «تفسير الطبري - تحقيق وتخريج» وكان بالمشاركة مع أخيه محمود شاکر (ولم يكتمل).

٣ - «تفسير الجلالين - تصحيح» بالمشاركة مع أخيه علي محمد شاکر.

٤ - «جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي - مراجعة الجزء الثالث منه».

٥ - «هداية المستفيد في أحكام التجويد للشيخ أبي ريمة - تصحيح وضبط» وهي رسالة صغيرة.

٦ - «منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري - تصحيح ومراجعة».

وقد كانت أعمال الشيخ أحمد شاکر العلمية تتسم بالضبط البالغ، والتحرير الدقيق، والاطلاع الواسع، والنّفس الطويل، مما بوّأها مكانة سامقة في المكتبة الإسلامية^(٣).

(١) انظر: جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاکر للدكتور عادل جمال: ١٠١١/٢.

(٢) الأعلام: ٢٥٣/١.

(٣) انظر في ترجمة الشيخ أحمد شاکر: الأعلام للزركلي: ٢٥٣/١، مدخل إلى تاريخ =

التعريف بالكتاب:

اسم هذا المختصر «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير»، وهو الاسم الذي أطلقه عليه مؤلفه، كما في مقدمته، وقال عنه: «وأرجو أن يكون المسمّى جديرًا باسمه»^(١).

وقد صدر هذا المختصر عن دار المعارف بمصر، تباعًا، ما بين سنة (١٣٧٦هـ - ١٣٧٧هـ) الموافق (١٩٥٧م - ١٩٥٨م) حيث توفي المؤلف، ولم يصدر منه سوى خمسة أجزاء لطيفة - في مجلدين من القطع المتوسط - وصل فيه إلى قوله تعالى: ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيَبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨]، وبهذا يتضح أن الشيخ أحمد شاکر بدأ بهذا المختصر في آخر حياته، وهو في ذروة نضجه العلمي، مما يعطي هذا العمل قيمةً إضافية هامة.

وقد وضع الشيخ أحمد شاکر مقدمة بين يدي مختصره هذا، ابتدأها بالحديث عن تفسير ابن كثير، وطبعاته السابقة وما فيها، وحاجته إلى تحقيق علمي دقيق، مشيرًا إلى الباعث له على اختصاره مع أنه يكره اختصار الكتب أو أيّ تصرّف فيها - كما يقول -^(٢)، ثم عقد ثلاثة فصولٍ خاصة بعناوين مستقلة، وهي:

- ١ - «منهج الاختصار»، وسيأتي ذكره بالتفصيل.
- ٢ - «كلمات لابن كثير بشأن الإسرائيليات»، جمعها من مواضع متفرقة من تفسيره، مع التعليق عليها، وإبداء رأيه فيها، وتقع في خمس صفحات ونصف تقريبًا.

= نشر التراث العربي للدكتور محمود الطناحي: ص ٩٢ - ٩٧، جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاکر للدكتور عادل جمال: ١٠١١/٢ - ١٠١٥، الترجمة التي جعلت بين يدي كتاب: جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاکر لعبد الرحمن العقل: ١١/١ - ١٢٠، وهي من أجمع ما كتب عنه، وقد استفدت منها كثيرًا في هذه الترجمة.

(١) عمدة التفسير: ٨/١. (٢) انظر: المرجع السابق: ١٢/١.

٣ - وصف «مخطوطة الأزهر» لتفسير ابن كثير، وهي المخطوطة التي تقوى عزمه حين رآها على القيام بهذا المختصر وتحقيقه، حيث وجدها قد حُلّت من كثير مما كان يرى حذفه، فكانها مختصرة من الكتاب وما هي بمختصرة، وكأنها تمثل الصورة الأولى للتفسير، قبل أن يأخذ ابن كثير بالإضافة والزيادة على تفسيره بعد ذلك، مما هو موجود في النسخ الأخرى من التفسير^(١)، وليس الأمر كما ظنه البعض من أن خلّوها من تلك الزيادات هو سَقَط حصل فيها.

وقد أرخ لكتابته هذه المقدمة بـ (٢٣ ذي القعدة، سنة ١٣٧٥هـ/٢ يوليو، سنة ١٩٥٦م).

ثم أتبع هذه المقدمة بـ (ترجمة الحافظ ابن كثير)، وهي ترجمة حافلة محرّرة، استغرقت ست عشرة صفحة، ذكر في الصفحة الأخيرة مصادره فيها. واستفاد من هذه الترجمة والتحريرات فيها كثيرٌ ممن كتب في ترجمة ابن كثير من بعده^(٢).

ويجدد التنبيه إلى أن المؤلف كتب مقدمة - في خمس صفحات - للجزء الخامس من الكتاب^(٣)، بتاريخ (٧ رجب، سنة ١٣٧٧هـ/٢٧ يناير، سنة ١٩٥٨م) ذكر فيها أنه قبل شروعه في هذا الجزء اقتنى صورة لنسخة مخطوطة لتفسير ابن كثير، وهي نسخة عتيقة نفيسة صحيحة، مع كونها أقدم من مخطوطة الأزهر السابق ذكرها، ثم أخذ في وصفها، وذكّر بعض المعلومات التي فيها وفي مخطوطة الأزهر، مما يفيد في معرفة كيفية تأليف ابن كثير لتفسيره، وموضع بدايته ونهايته، وتاريخ ذلك، ومُدته.

(١) انظر: عمدة التفسير: ١٣/١.

(٢) انظر مثلاً: الأعلام للزركلي: ١/٣٢٠ حيث عدّها ضمن مراجع ترجمته.

(٣) انظر: عمدة التفسير: ٥/٥ - ٩.

وقد صنع المؤلف في آخر كل جزء من الأجزاء الخمسة التي أصدرها: مسندًا وفهرسًا، ويريد بالمسند - كما قال^(١) - فهرس الأحاديث المرفوعة في ذلك الجزء مرتبة على أسماء الرواة، وأما الفهرس فيه تفصيل لبعض الأبحاث المهمة دون استيعاب.

الطبعة الجديدة الكاملة للكتاب:

صدر عن دار الوفاء بمصر، عام (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) طبعة جديدة (كاملة) لهذا المختصر في ثلاثة مجلدات، لكن جاء عنوانه الذي على الغلاف «مختصر تفسير القرآن العظيم - المسمى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» وقد كان الناشر في غنى عن مثل هذا التصرف في عنوان الكتاب.

ثم إن الناشر والتمم لهذا العمل (أنور الباز) كتب مقدمة ذكر فيها القيمة العلمية لهذا المختصر، وما يتميز به عن غيره من مختصرات ابن كثير، وعقد مقارنة بينه وبين مختصر الصابوني - لشهرته - وذلك من خلال عدد من الأمثلة.

ثم ذكر أنهم - عن طريق الاتصال بآل شاكر - حصلوا على (المسودة) التي صنعها الشيخ لبقية التفسير، وأثبت صورًا لثلاث صفحات من تلك المسودة، وصورة لما كتبه الشيخ أحمد شاكر بخطه عند إتمامه لهذه المسودة، حيث كتَب: «الحمد لله رب العالمين، أتممت اختصار هذا التفسير الجليل في المسودة، ليكون (عمدة التفسير) بين العشاءين من يوم الأحد ١٢ محرم سنة ١٣٧٦هـ ١٩/٨/١٩٥٦م - أحمد محمد شاكر»^(٢).

(١) قال ذلك في آخر كل جزء من الأجزاء الخمسة عند بداية المسند، وكذلك الأمر بالنسبة للفهرس.

(٢) مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (طبعة دار الوفاء): ٣٧/١.

ثم ذكر الناشر عملهم في إتمام هذا المختصر، وأنه ينحصر في أربعة أمور:

- ١ - مقابلة النص المختصر على المخطوطة الأزهرية.
- ٢ - إتمام النص المختصر على المنهج نفسه الذي ذكره الشيخ أحمد شاکر في مقدمته.
- ٣ - تخريج الأحاديث بالهامش، وبيان درجتها إذا لم تكن في الصحيحين. فأما بيان الدرجة فلم يلتزمه، وقد اعتمدوا في ذلك على أحكام العلماء السابقين؛ كالترمذي، والهيثمي في مجمع الزوائد، ومن المعاصرين الشيخ الألباني، عدا ما ينقلونه من أحكام الشيخ أحمد شاکر نفسه في تحقيقه للمسند، وهي كثيرة.
- ٤ - إتمام فهرست المسانيد والموضوعات على منهج الشيخ نفسه. وكل هذه الأمور ظاهرة ولا إشكال فيها، سوى الإجمال في الفقرة الثانية، حيث ما تزال بحاجة إلى إيضاح أكثر لحدود العمل الذي قام به الشيخ شاکر في مسودته، ثم ما قام به الناشر في إتمام النص المختصر بعد ذلك، ومنه على سبيل المثال: ما يظهر من صور الصفحات الثلاث من المسودة^(١)، حيث إن الشيخ شاکر حدّد ما يرى حذفه بالشطب عليه، وكتب بعض التوضيحات التي تتصل بذلك على هوامش النسخة، فلو حاول الناشر بيان ذلك، واجتهد في إيجاد طريقة لبيان حدود عمله من عمل الشيخ أحمد شاکر لكان ذلك أقرب إلى الدقة العلمية، وأدعى لأن تكون الثقة بنسبة هذا المختصر كاملاً إلى الشيخ أحمد شاکر أكثر من وضعه الحالي، إذ غاية ما عمله الشيخ من اختصار بقية التفسير إنما هو المسودة فقط! ومعلوم فرق ما بينها وبين الإخراج النهائي للعمل. وسبب التأكيد على ذلك: أن المطلع على هذا العمل لأوّل وهلة،

(١) انظر: مختصر تفسير القرآن العظيم المسمّى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (طبعة

ربما ينسب كامل العمل في بقية التفسير - سوى التعليقات - إلى الشيخ أحمد شاكر، وليس الأمر كذلك^(١).

وعلى كل حال، فإنه لو لم يكن في هذه الطبعة الجديدة إلا مجرد إعادة طبعه، لكان كافيًا، حيث أصبح في متناول أيدي الناس بعد أن نفذت طبعته الأولى منذ زمن بعيد.

ويبدو أنه لم يحصل في الطبعة الجديدة أيّ تغيير على ما كان في الطبعة القديمة - في القدر الذي صدر - سوى في خمسة أشياء:

١ - ما اضطروا إليه من تغييرات فنية ألجأهم إليها إعادة الصّف، وذلك كتغيّر أرقام الصفحات، ولو أثبتت أرقام الصفحات في الطبعة القديمة على الهامش الجانبي، لكان استدراكًا حسنًا.

٢ - من الأشياء الفنية التي طالها التغيير في الجديدة: إثبات رسم الآيات من مصحف المدينة النبوية، خلافًا لما كان عليه في الطبعة القديمة من رسمها على وفق المصحف المصري، وهو ما قرره الشيخ شاكر في منهج الاختصار - كما سيأتي - وكان ينبغي أن ينبّه في الجديدة على هذا التغيير.

٣ - جعل فهرس المسانيد في الجديدة واحدًا في آخر الكتاب، وقد كان في آخر كلّ جزء من الأجزاء الخمسة في القديمة كفهرس الموضوعات، كما حذف في الجديدة التوضيح الذي جعله الشيخ شاكر عند بداية كلّ من الفهرسين - في الطبعة القديمة - وأبان فيه عن مقصوده من كلّ منهما.

٤ - نقل المقدمة التي افتتح بها الشيخ أحمد شاكر الجزء الخامس - التي سبقت الإشارة إليها - من موضعها الأصلي قبل تفسير سورة

(١) كما فهم هذا الدكتور محمد الفالح في: حياة ابن كثير وكتابه: ص ١٣٠ (حاشية رقم: ٢).

الأنعام، ووضعها - في الطبعة الجديدة - في بداية الكتاب بعد الكلام على مخطوطة الأزهر وقبل ترجمة ابن كثير، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش^(١).

٥ - ذكر الناشر - في تعليقه المذكور على مقدمة الشيخ شاعر للجزء الخامس - أنهم لم يعثروا على النسخة العتيقة التي ذكرها وابتدأ ضبط النص من أول سورة الأنعام عليها - مع المخطوطة الأزهرية - وأنهم اكتفوا بضبط النص في بقية المختصر على المخطوطة الأزهرية فقط.

الباعث على تأليفه:

ذكر المؤلف في مقدمته أنه الذي دعاه إلى القيام بهذا الاختصار

أمور:

١ - كون تفسير ابن كثير من أحسن التفاسير وأجودها وأدقها، بعد تفسير إمام المفسرين أبي جعفر الطبري^(٢).

٢ - ما لمسه من الحاجة الماسة والضرورة الملحة لتقريب التفسير للمتوسطين من المثقفين، مع أنه - بفطرته العلمية، وبما خَبَرَ من شأن الكتب ونفائس التراث الإسلامي العظيم - يكره اختصار الكتب أو أيّ تصرف فيها، لكن لا بد مما ليس منه بُدُّ^(٣).

٣ - الحال أن ذلك القارئ المتوسط يجد أمامه بحرًا خضماً لا يكاد يدرك ساحله، من الأسانيد والآثار والأقوال ودقائق العلم في تخريج الأحاديث ونقد الرجال وغير ذلك، مما قد يُفَوِّت عليه مقاصد هذا التفسير العظيم^(٤).

(١) انظر: مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (طبعة دار الوفاء): ١٨/١.

(٢) انظر: عمدة التفسير (طبعة دار المعارف): ٥/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٧/١، ١٢. (٤) انظر: المرجع السابق: ٧/١.

٤ - رؤيته للمخطوطة الأزهرية من تفسير ابن كثير، حيث وجدها قد خلّت من كثير مما كان يرى حذفه؛ كأنها مختصرة من الكتاب وما هي بمختصرة^(١).

٥ - أن المؤلف كان ينوي القيام بعملين تجاه تفسير ابن كثير: نشره في طبعة علمية محققة متقنة، وإخراج مختصر منه للقارئ المتوسط يحفظ عليه مقاصده، لكنه رأى البداية بالذي هو أيسر وأقرب للناس - التفسير المختصر - وإن كان العمل فيه أكثر مشقة، وأصعب دقة - كما يقول - وذلك بعد طول تردد، وعمق تفكير، واستشارة كثير من الإخوان العارفين الخُلصاء الأمناء على العلم والدين^(٢).

منهج الاختصار:

أبان المؤلف عن منهجه في الاختصار في فصل خاص عقده لذلك - ضمن مقدمته للكتاب - وفضل القول فيه في (٢٣ فقرة)، هذا حاصلها^(٣):

١ - حافظ كلَّ المحافظة على الميزة الأولى لتفسير ابن كثير، وهي تفسير القرآن بالقرآن، وجمع الآيات التي تدلُّ على المعنى المراد من الآية المفسرة أو تؤيده وتقويه، فلم يحذف من ذلك شيئاً.

٢ - محافظته على آراء ابن كثير وترجيحاته في تفسير الآيات، مع اجتهاده في إبقاء كلامه بحروفه ما استطاع.

٣ - اختار من الأحاديث ذات المعنى الواحد أصحّها وأقواها إسنادًا، وأوضحها لفظًا، مع حذف أسانيد ما عدا الراوي الأعلى (الصحابي أو التابعي) ثم ذكر من رواها وخرّجها من الأئمة، معتمداً في

(١) انظر: عمدة التفسير (طبعة دار المعارف): ١٣/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٧/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٩/١ - ١٣.

ذلك على ما ذكره ابن كثير، فهو حجة في ذلك، ولم يرجع إلى المصادر التي يذكرها ابن كثير إلا عند الضرورة القصوى.

٤ - حذف كلِّ حديث ضعيف أو معلول، إلا أن يكون إثباته في موضعه ضرورة علمية^(١)، وكذلك نفى الأخبار الإسرائيلية وما أشبهها، وحذفها كلها.

٥ - حذف المكرّر من آراء الصحابة في التفسير، وكثيراً من آراء التابعين اكتفاءً ببعضها، خصوصاً أنها كثيراً ما تختلف لفظاً وتتفق أو تتقارب في المعنى.

٦ - حذف أكثر ما أطال به ابن كثير من الأبحاث الكلامية، والفروع الفقهية، والمناقشات اللغوية واللفظية، مما لا يتصل بتفسير الآية اتصالاً وثيقاً، والإبقاء من ذلك على ما لا بدّ منه في إيضاح معنى الآية، أو تقوية المعنى الراجح المختار في تفسيرها.

٧ - الاقتصار على موضع الشاهد فقط من الأحاديث الطويلة، أو الأحداث التاريخية المطوّلة، مع الإشارة إلى ذلك ووضعه بين معكوفين هكذا [].

٨ - وضع الزيادات من المخطوطة على المطبوعة بين معكوفين أيضاً، وكذلك الزيادات التي لا بد منها لتصحيح الكلام، وهي من قبل المختصر، مع التنبيه على ذلك كله في الهامش، وإيضاح سبب تلك الزيادة.

٩ - لم يلتزم ترتيب ابن كثير في ذكره للحديث ثم من خرّجه من أصحاب الكتب، أو العكس، وكذلك في ترتيب القول ثم قائله أو عكسه، بل جرى في ذلك على ما يقتضيه نظام الكلام وسياقه بعد الحذف والاختصار، دون التنبيه على ذلك في كلِّ مرة.

(١) انظر: عمدة التفسير (طبعة دار المعارف): ٩/١، وذكر ثلاثة أمثلة على تلك الضرورة العلمية.

- ١٠ - وضع اسم السورة ورقم الآية المفسرة في رأس كل صفحة، والإشارة في الهامش الجانبي إلى بدايات الأجزاء مع أرقامها، وأرباع الأحزاب دون أرقامها، والإشارة كذلك إلى مواضع السجدة.
- ١١ - كتابة الآيات المفسرة على حسب رسم المصحف العثماني، الذي طبعته الحكومة المصرية مرارًا، دون الالتزام باصطلاحات وقوفه.

الملحوظات الواردة:

هذا الدقة المتناهية والإيضاح المفصل من قِبَل المختصر في رسمه لمنهج الاختصار، مثالاً يُحتذى في هذا الأمر، لكن - مع ذلك - يمكن أن يرد عليه بعض الإيرادات:

﴿١﴾ تصريحه - في الفقرة الثالثة - باعتماده على ما ذكره ابن كثير في ذكر مَنْ روى الحديث من أصحاب الكتب، وأنه لم يرجع إلى تلك المصادر التي ذكرها ابن كثير إلا عند الضرورة القصوى، وعلل ذلك بأن الحافظ ابن كثير حجة في ذلك! وفي تقرير هذا المنهج وتعليقه ما فيه، إذ الخطأ والوهم ملازم للإنسان، وخصوصًا مع سعة الحفظ ودقة الفن (علم الحديث) ولذلك فقد نبّه الشيخ شاکر - في هذا المختصر - على أوهام غير قليلة وقع فيها ابن كثير في عزو الأحاديث إلى مَنْ رواها^(١).

﴿٢﴾ اعتماد رسم المصحف المصري في كتابة الآيات المفسرة، وهو مكتوبٌ على رواية حفص عن عاصم^(٢)، دون التنبيه على أن ابن كثير لا يفسر على هذه القراءة - كما نبّه على هذا في بعض تعليقاته أثناء المختصر^(٣) -.

(١) انظر مثلاً: عمدة التفسير (طبعة دار المعارف): ٨٤/٢، ١١٤، ٢٤٢، ٧٨/٣، ٨٩.

(٢) انظر: رسم المصحف لغانم قَدوري الحمد: ص ٥١١، رسم المصحف ونقطه للفرماوي: ص ٢٤٩.

(٣) انظر: عمدة التفسير (طبعة دار المعارف): ١٧٦/١، ٢٤٤/٢، ٢٤٩، ٢٦/٣، ٥/٥.

﴿٢٤﴾ عدم تعرّضه - في هذا المنهج - لذكر الأصل الذي اعتمد عليه في الاختصار، وهل هي النسخة المطبوعة التي اعتمد عليها في المسوّدة، والتي يظهر - من خلال صور الصفحات الثلاث منها المثبتة في مقدّمة الطبعة الجديدة - إما أنها طبعة الحلبي (دار إحياء الكتب العربية)، أو طبعة المنار التي صرّح الشيخ شاكر بذكرها في مقدمة الجزء الخامس^(١)، والله أعلم.

مع أن في الأمر إشكالاً آخر، وهو تصريحه في أوائل مقدمته للكتاب^(٢) أنه اعتمد (مخطوطة الأزهر) أصلاً لتصحيح نصوص الكتاب، إذ هي أقرب إلى الصحة من كلّ طبعته - كما قال - بل عقد لوصفها فصلاً خاصاً ضمن المقدّمة - كما سبق - يُضاف إلى ذلك: النسخة المخطوطة العتيقة التي ذكرها ووصفها بالتفصيل في مقدمة الجزء الخامس.

ويبقى السؤال عن الأصل المعتمد؛ أي: هذه النسخ كان؟ أم أنه لم يعتمد أصلاً معيّنًا وعمل بما يسمّى بالمنهج التلفيقي «منهج النصّ المختار»؟ حيث إن عمله في الحقيقة اختصار وتحقيق في الوقت نفسه، فالله أعلم بحقيقة الأمر.

﴿٢٥﴾ لم يُشر في هذا المنهج إلى التعليقات التي يكتبها في الهامش، سوى ما ذكره - في الفقرة الثامنة - عند بيانه للزيادات من المخطوطة أو من عنده هو لتصحيح الكلام؛ حيث ذكر أنه سينبّه على ذلك في الهامش ويبين سبب تلك الزيادة، لكن تعليقاته في الهامش ليست في هذا فقط، وقد وجدت أنها أربعة أنواع:

١ - بيان الزيادات منه أو من المخطوطة، وتصحيح النصّ، وهذا النوع من التعليقات هو الذي ذكره في منهجه.

(١) انظر: عمدة التفسير (طبعة دار المعارف): ٦/٥.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٧/١.

٢ - تخريج الأحاديث، وإيضاح ما وقع لابن كثير فيها من الوهم، والكلام على تصحيحها، ورجالها، وضبط بعض ألفاظها، وشرح غريبها، وهذا النوع هو الأكثر والأغلب على تعليقاته على الكتاب.

٣ - التعليقات المناسبة لبعض قضايا العصر الواقعية؛ كانتشار أكل الربا، ومنع تعدد الزوجات، وتحكيم القوانين الوضعية، وغيرها^(١)، وبعضها طويل جداً في صفحات، وهي تدلُّ على معاشة الشيخ لهموم أمته، وحرقة على واقعها المرير، وما تردت إليه من تبعية ذليلة لأعدائها.

٤ - تعليقات وتحقيقات وترجيحات علمية مختلفة^(٢).

﴿٥٥﴾ لم يذكر في هذا المنهج أي شيء عن الفهرسين الذين صنعهما في نهاية كل جزء من الأجزاء الخمسة، وعن طريقته فيهما، مع أنه ذكر في هذا المنهج أموراً أقل أهمية منها، إلا أن يقال إنه أغفلها لأنها ليست من صلب العمل وإنما من مكملاته، والله أعلم.

﴿٦٦﴾ بعد الوقوف على هذا التفصيل الدقيق للمنهج، فإنه يحسن التنبيه على توصيف الدكتور محمد حسين الذهبي لعمل الشيخ أحمد شاكر في هذا المختصر، حيث قال: «وقد قام المرحوم الشيخ أحمد شاكر بطبع هذا الكتاب [أي: تفسير ابن كثير] أخيراً، بعد أن جرّده من الأسانيد»^(٣)، وهو توصيف فيه قصور شديد - كما هو ظاهر -.

(١) انظر: عمدة التفسير (طبعة دار المعارف): ١/١٧٥، ٢٢٧، ١٩/٢، ١٩٢، ١٩٦ - ١٩٧، ١١/٣، ٣٨، ٣٩، ٥١، ٦٤، ١٠٢ - ١٠٩، ١١٣ - ١١٥، ١٢٥، ١٣٥، ١٥٧، ١٦٤.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/٢٤٥، ٢٧١، ١٨٩/٢، ٢٠٥، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦/٣، ١١٨، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٢ - ١٦٣، ١٨٣.

(٣) التفسير والمفسرون: ١/٢٤٤، وتبعه في كلامه هذا: مناع القطان في كتابه مباحث في علوم القرآن: ص ٣٧٧.

وأخيراً، فإن هذا المختصر قد لقي قبولاً واسعاً عند أهل العلم منذ صدوره، وقد أسفوا على أن المؤلف اخترمه المنية قبل إتمامه، واعتبره كثير من الباحثين خيراً مختصراً لتفسير ابن كثير، كما ستأتي الإشارة إليه عند المقارنة بين مختصراته المطبوعة - في المطلب الآتي (الثاني) بإذن الله تعالى -.

المختصر الثاني
تيسير العلي القدير
لنسيب الرفاعي

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد نسيب بن عبد الرزاق بن محيي الدين الرفاعي، كنيته أبو غزوان، وأسرته (الرفاعي) يرتفع نسبها إلى آل بيت النبي ﷺ. وقد وُلد بمدينة (حلب)^(١) شمال سوريا، سنة (١٣٣٢هـ - ١٩٩٢م) وبدأ تعليمه فيها، وتلمذ على كبار علمائها وعلماء دمشق، من أمثال:

- ١ - راغب الطباخ.
- ٢ - مصطفى الزرقاء.
- ٣ - محمد بهجت البيطار.
- ٤ - محمد ناصر الدين الألباني.

وقد عمل مراقباً ومدرّساً في الكلية الإسلامية ودار الأيتام الإسلامية بحلب، كما شارك في مجاهدة الاحتلال الفرنسي، وكان يُلهب شعور المتظاهرين بشعره، فقبض عليه وسجن في قلعة (راشياً) في البقاع الغربي في لبنان، ثم في معتقل في جنوبي صيدا.

(١) وهي مدينة في الشام عظيمة واسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء، وهي قديمة جداً في التاريخ، انظر: معجم البلدان لياقوت: ١٦٦/٢.

وفي معتقله تعرّف على مصطفى السباعي - الداعية المعروف - وعلى الأديب عمر أبي النصر، الذي كان معه بعض كتب ابن تيمية، فاطلع عليها الرفاعي وتأثر بها، فترك الطريقة الرفاعية - وهي إحدى الطرق الصوفية^(١) - التي كان عليها، وأعتنق السلفية، وأسس بعد خروجه من السجن (جمعية الدعوة السلفية للصرات المستقيم) في حلب.

وفي عام (١٩٧٢م) ترك سورية إلى لبنان، وقام فيها بالدعوة إلى الله، ونشر الكتب مع زهير الشاويش - صاحب المكتب الإسلامي - وغيره.

ثم انتقل في عام (١٩٧٦م) إلى الأردن، وبقي فيها إلى أن توفي سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، وكان قد ضعف بصره في أواخر عمره.

وذكر الرفاعي عن نفسه أنه قد أذن له بالتدريس في الحرم المكي عام (١٣٨٥هـ) وأن الشيخ عبد الله بن حميد - الرئيس العام للإشراف الديني في الحرم المكي حينئذ - أذن له بالتدريس من مختصره لتفسير ابن كثير بعدما اطلع عليه، فألقى منه دروسًا يومية هناك^(٢).

قال عنه صاحب كتاب «ذيل الأعلام»: «وكننت ألتقي به كثيرًا في عمّان، كان طلق الوجه، عفت اللسان، رحب الصدر، غير شديد الخصومة، بل كان المتسامح مع خصومه، فصيح العبارة، بديع الإلقاء بالشعر»^(٣).

(١) وتنسب إلى أحمد الرفاعي (ت ٥٨٠هـ) من بني رفاعة إحدى قبائل العرب، ولهذه الطريقة انتشار ملحوظ في غرب آسيا، انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ٢٧٠/١.

(٢) تفسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير للرفاعي (ط مكتبة المعارف): ١/ (مقدمة الطبعة الأولى: ص ٣ منها، وهي غير مرقمة الصفحات).

(٣) ذيل الأعلام لأحمد العلاونة: ٢٠٥/١.

صدر له العديد من الكتب، في العقيدة، والتفسير، والشعر. والذي يخص التفسير وعلومه منها اثنان:

١ - «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» وسيأتي التعريف به في الفقرة الآتية.

٢ - «التفسير الواضح على نهج السلف الصالح» على نمط تفسير الجلالين مع بعض التوسع، وقد عاجله الأجل قبل طبعه^(١).

التعريف بالكتاب:

أطلق المؤلف على مختصره هذا اسم «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير»^(٢)، وصدرت طبعته الأولى في بيروت عام (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) ثم صدرت طبعته الجديدة عن مكتبة المعارف بالرياض سنة (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) وهو في كلا الطبعتين يقع في أربع مجلدات من القطع المتوسط.

صدر المؤلف كتابه بعدد من الكلمات التقريرية للكتاب، وهي عشر كلمات:

- ١ - من دار الإفتاء في المملكة العربية السعودية.
- ٢ - من الشيخ عبد العزيز بن باز - رئيس الجامعة الإسلامية.
- ٣ - من الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ - الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف بالحجاز.
- ٤ - من الدكتور تقي الدين الهلالي - المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

(١) انظر في هذه الترجمة: ذيل الأعلام لأحمد العلاونة: ٢٠٤/١ - ٢٠٥، تنمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ٢٦٢/٣.

(٢) انظر: تيسير العلي القدير: ٥٧٣/٤.

- ٥ - من الشيخ محمد بهجت البيطار - علامة الشام.
- ٦ - من الشيخ أحمد علي العدلوني الحسني - مفتي مراكش والجبل الأطلس.
- ٧ - من الشيخ حسن خالد - مفتي الجمهورية اللبنانية.
- ٨ - من الشيخ محمد فهيم أبو عبيّة - رئيس بعثة الأزهر في لبنان.
- ٩ - من الشيخ محمد أمين المصري - المشرف على قسم الدراسات العليا في كلية الشريعة بمكة.
- ١٠ - من الشيخ محمد سالم البيحاني - مؤسس المعهد العلمي الإسلامي بعدن اليمن.

وقبل هذه الكلمات ترجم المؤلف لابن كثير.

وقبل ذلك كله: مقدمتا المؤلف لكتابه «مقدمة الطبعة الأولى - مقدمة الطبعة الثانية» وقد ذكر في الأولى خمسة أشياء:

﴿١﴾ الإشارة إلى المدة التي أنجز فيها هذا المختصر، وهي خمس سنوات. وأنه قد توقّف عن الاختصار مدة، ثم أكمله بعد أن توجّه إلى الله بالدعاء - وهو يطوف حول بيته المحرّم - بآلآ يتوقّاه قبل إنهاء هذا المختصر، فاستجاب الله دعاءه.

﴿٢﴾ بيان مكانة تفسير ابن كثير ومنهجه.

﴿٣﴾ الباعث له على تأليف هذا المختصر، وسيأتي ذكره.

﴿٤﴾ إشارته إلى أنه قد ألقى دروسًا من هذا المختصر، في مكانين:

١ - عند إخوانه السلفيين في حلقاتهم.

٢ - في المسجد الحرام بمكة، بعدما أذن له بالتدريس من هذا الكتاب من قبل الشيخ عبد الله بن حميد - الرئيس العام للإشراف الديني في الحرم المكي - بعد اطلاعه على عمله في هذا المختصر، وذلك عام (١٣٨٥هـ).

﴿٥﴾ طريقته في الاختصار، وسيأتي ذكرها.

وقد أَرخَ لكتابته هذه المقدمة «مقدمة الطبعة الأولى» في العشر الأخير من رمضان سنة (١٣٩٠هـ) في مدينة حلب.

أما «مقدمة الطبعة الثانية» - وهي في صفحتين - فقد ذكر فيها:

﴿١﴾ مبررات إعادة طبع الكتاب طبعه ثانية، ومن ذلك نفاذ نسخ الطبعة الأولى (ستة آلاف نسخة) مع كثرة الطلب عليه من القراء ودور النشر، خصوصًا ما جاءه من وزارة المعارف السعودية من طلب خمسة آلاف نسخة منه، لتوزيعها في مدارسها، ومن ذلك ما ورد على المؤلف من الكلمات التقريظية للكتاب - السابق ذكرها -.

﴿٢﴾ الإشارة إلى شيء من ميزات هذا المختصر، مع التفصيل في محتويات تعليقاته التي جعلها في حواشيه، وأنها تشمل:

- ١ - إظهار عقيدة التوحيد بأنواعه الثلاثة: الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات، على طريقة السلف الصالح.
- ٢ - إيضاح حقيقة التوسل المشروع والممنوع.
- ٣ - الكشف عن بعض المشاكل التي قد تعرض للقارئ أثناء قراءة هذا المختصر.

﴿٣﴾ ذكر زياداته في الطبعة الجديدة، وهي:

- ١ - التحقيق، والتدقيق، والاختيارات الموفقة! والاستدراكات المفيدة.

٢ - تصحيح الأخطاء المطبعية الواقعة في الطبعة الأولى.

٣ - تنقيحه، والزيادة عليه بفوائد جمّة.

- ٤ - توزيع فهرس الأحاديث على المجلدات الأربعة، بعد أن كان في الطبعة الأولى مجموعًا في المجلد الأخير (الرابع).

ويلحظ في هذه المقدمة «مقدمة الطبعة الثانية» إطالة المؤلف في

الكلام على تعليقاته التي كتبها فيما يسميه «الموضوعات السلفية» ويريد بها تقرير منهج أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، وبيان حقيقة التوسل المشروع والممنوع، ونحوها من موضوعات العقيدة.

ويدل على اهتمامه بذلك، وأنه من أهم مقاصده في الكتاب: إعادة الكلام عنه في «مقدمة الطبعة الثانية» مع أنه قد قرره عند بيان طريقته في الاختصار، ضمن «مقدمة الطبعة الأولى» - كما سيأتي - وهو ما لحظه أيضًا بعض من قرظ للكتاب - كما في كلمة علامة الشام محمد بهجت البيطار - وكذلك إ حالته على بعض كتبه التي ألفها في تلك الموضوعات. أما بعد إتمام اختصار سورة الناس - في الجزء الرابع والأخير^(١) - فقد ذكر أنه أتم هذا المختصر وفرغ منه في ٢٤ رمضان سنة (١٣٩٠هـ) الموافق ٢٢ تشرين الثاني سنة (١٩٧٠م).

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف في مقدمته - مقدمة الطبعة الأولى^(٢) - إلى ما جعله يعزم على هذه الخطوة الجريئة - كما قال - مع علمه بأنه يخوض غمارًا فوق طاقته، وخضماً ليس لمثله أن يخوض عبابه، وهو ما جعله يتهيب ويتردد.

أما ما صحح عزمه على القيام بهذا الاختصار، فأربعة أشياء:

١ - ما رآه في التفسير الذي أراد اختصاره - تفسير ابن كثير - من سلامة المنهج، وسلفية الطريقة: بتفسير القرآن بالقرآن، وبالأحاديث، وبأقوال السلف الصالح، وبمفاهيم لغة العرب، فأراد أن يختصره اختصارًا لا يخرج قيد أنملة - كما يقول - عن هذا المنهج القويم، الذي انتهجه ابن كثير في تفسيره.

(١) انظر: تفسير العلي القدير: ٥٧٣/٤.

(٢) المرجع السابق: ١/ (مقدمة الطبعة الأولى: ص ٢ - ٣ منها، وهي غير مرقمة الصفحات).

٢ - إرادة التقرب إلى الله تعالى بهذا العمل وابتغاء وجهه، بعد استخارته فيه .

٣ - إرادته أن يضع بين أيدي إخوانه المسلمين تفسيرًا مختصرًا مفيدًا، خوفًا من انصرافهم عن ذلك لو قرأوا في التفسير الأصل مع طول شرحه وكثرة تفصيلاته، وهم غير متمكنون من أسباب العلم، وفهم معضلاته. سواءً في ذلك: غالب طلاب العلم، أو عامة المسلمين .

٤ - التشجيع الذي لقيه ممن يثق بعلمه ونصحته، على القيام بهذا العمل .

منهجه في الاختصار:

شرح المؤلف طريقته في الاختصار في فصل خاص - ضمن مقدمة الطبعة الأولى - لكنه لم يُفصّل في فقرات، وقد حاولت تفصيله في الفقرات الآتية:

١ - لخصّ كلام ابن كثير بشكلٍ أبقى فيه على روح معانيه بدون أيّ خللٍ، بأسلوب واضح، يفهمه العالم وطالب العلم والعامي .

٢ - عمد إلى أسلوب ابن كثير الكتابي، وتشبيهاته واستعاراته، وكنائياته ومرادفاته في المعاني والألفاظ، فاستغنى عما يمكن الاستغناء عنه من ذلك .

٣ - اكتفى بذكر راوي الحديث ومخرّجه دون الأسانيد، وكذلك اقتصر من الأحاديث المتعدّدة في الموضوع الواحد على حديث أو حديثين .

٤ - اختار من الأحاديث ما كان في الصحيحين أو أحدهما، أو ما صحّ مما رواه أهل السنن والصحاح، ضاربًا صَفْحًا عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة، معتمدًا في ذلك على ما صحّحه ابن كثير نفسه، ثم على ما يعلمه هو من صحّة الأحاديث فيما لم يتكلم عليه ابن كثير .

٥ - عمد إلى الأخبار الإسرائيلية، والأقوال المرجوحة، والروايات الواهية، فحذفها، وكذلك الأفكار السخيفة - كما يقول - التي أشار ابن كثير إلى سخفها ووهنها أو وضعها، فإنه استغنى عن ذكرها البتة.

٦ - اضطرَّ في بعض الأحيان إلى نقل عبارة ابن كثير دون أي اختصار، وذلك إما لأن ابن كثير كتبها أصلاً بشكل مختصر، وإما لأنها لا تحتمل الاختصار - رغم طولها - كما إذا كانت الآية في الأحكام غير المختلف فيها!

٧ - اختار من الأقوال المتعددة في الموضوع الواحد أصحها، ضارباً صفحاً عن الأقوال الأخرى.

٨ - قد يكتب بعض التعليقات في أسفل الصفحة على بعض المواضيع التي يرى وجوب التعليق عليها، نقداً أو تأييداً أو ترجيحاً، وبخاصة في الأمور والمواضيع السلفية - كتفسير آيات الصفات على طريقة السلف الصالح - وكذلك التعرّض لحلّ بعض الإشكالات.

٩ - لم يُدخل على تفسير ابن كثير أيّ تفسير آخر خارجاً عنه، ولم يُضف على تفسير ابن كثير أية كلمة أو جملة مأخوذة من غيره.

١٠ - لم يُدخل على كلام ابن كثير أيّ كلام من عنده هو - أي: المختصر - وإذا فعل هذا - وهو نادرٌ جداً - فإنه يجعله ضمن هلالين أو معترضين.

١١ - أشار في الهامش الجانبي إلى تقسيمات القرآء، من الأجزاء والأحزاب وأنصافها وأرباعها، وكذلك الإشارة إلى مواضع السجودات.

١٢ - أثبت في صدر كلّ سورة - عند اسمها -: هل هي مكية أو مدنية، وعدد آياتها، وترتيبها في النزول.

١٣ - جعل في رأس كلّ صفحة - عدا رقمها - ثلاثة أشياء: اسم السورة ورقمها، ورقم الجزء، وخلاصة الصفحة: وهو عبارة عن تلخيص

لموضوع الصفحة، أو أبرز ما ورد فيها، ثم جعل من مجموع هذه الخلاصات فهرسًا للتفسير في آخر كل جزء.

١٤ - رقم الأحاديث الواردة في الكتاب - متناً وحاشية - أرقامًا متسلسلة لكل جزء، ثم جعل لها فهرسًا خاصًا في آخر الجزء، مشيرًا فيه إلى مطلع الحديث، ورمزه من حيث الصحة - بحسب الرموز المصطلح عليها عند السادة المحدثين - وقد بلغ عدد تلك الأحاديث في الأجزاء الأربعة على التوالي: ٩٠١، ٧٣١، ٦١٢، ٧٢٨.

الملحوظات الواردة:

هذه الطريقة في الاختصار وإن كانت طريقة طيبة - كما يراها المؤلف^(١) - إلا أنها لا تخلو من بعض الإيرادات:

﴿١﴾ عدم تعرّضه في منهج الاختصار هذا، للآيات التي يستشهد بها ابن كثير في تفسير القرآن بالقرآن، وعدم ذكره لذلك، مع أن ذلك من أبرز ميزات تفسير ابن كثير.

﴿٢﴾ لم ينصّ المؤلف في هذا المنهج على طريقته في التزام عبارة ابن كثير من عدمه بشكل واضح، مع أن ظاهر كلامه - في الفقرة الأولى - يفهم التزامه معاني كلام ابن كثير دون التزام نصّ عبارته وألفاظه، وإن كان الأكثر عنده نقل العبارة بنصّها - كما يفهم من كلامه في الفقرة السادسة -.

لكن يعرّك على هذا قوله - في الفقرة العاشرة - إنه لم يدخل على كلام ابن كثير أيّ كلام من عنده هو - أي: المختصر - فإنه قد يفهم التزامه نصّ كلام ابن كثير وليس معناه فقط.

(١) انظر: تيسير العلي القدير: ١/ (مقدمة الطبعة الأولى: ص ٤ منها، وهي غير مرقمة الصفحات).

وربما يُجمع بينهما بأنه يقصد عدم إدخاله رأياً أو معنى من عند نفسه، على معنى كلام ابن كثير ورأيه.

والخلاصة - التي يؤيدها واقع الكتاب - أن الأغلب والأكثر نقله لكلام ابن كثير بنصّه، وإن كان لم يلتزم ذلك، لكنه التزم نقل رأيه ومعنى كلامه.

وهذه الخلاصة ليست قطعياً؛ لأن المؤلف لم ينصّ على كلام قطعيّ في هذا الأمر - كما سبق - بل هي نتيجة مستخلصة من خلال تحليل كلامه المتعلّق بهذه القضية، مع النظر في واقع الكتاب.

﴿٣﴾ استعمال المؤلف لعبارتين غريبتين، أثناء بيانه لطريقته في الاختصار، هما:

١ - قوله: «أبقيت على روح معانيه»، فلا أدري ماذا يقصد بروح المعاني؟ وأظنها كلمة دخلت على المؤلف بتأثير من خلفيته الشعرية، التي سبقت الإشارة إليها في ترجمته، هذا مع كونها كلمة مجازية بعيدة عن الدقة العلمية المطلوبة في رسم المنهج.

٢ - قوله: «وأما الأفكار السخيفة مما أشار المفسّر (ابن كثير) إلى سخفها»، فوصف الأفكار بالسخف، لا أظنه إلا استعمالاً عاماً غير فصيح، ثمّ هو غير مستعمل عند أهل العلم في وصف الفكرة أو القول، وهو كذلك غير محدّد المعنى تماماً، فهل يراد بالأفكار السخيفة: الضعيفة من جهة الدليل، أم البعيدة عن تصوّر العقول، أم المنافية للأدب، أم غير ذلك؟

﴿٤﴾ رأيت المؤلف لم يلتزم في التطبيق ما التزمه في المنهج - في الفقرة الخامسة - من حذف الأخبار الإسرائيلية من مختصره هذا، بل وجدته يذكر شيئاً منها وإن كان باختصار، حتى إنني وجدته - في سورة البقرة فقط - ذكر خبرين من الأخبار الإسرائيلية، مع نقله نصّ ابن كثير،

أو نصّه هو على أنها كذلك^(١).

﴿٥٥﴾ المعلومات التي انتهج المؤلف - في الفقرة الثانية عشرة - ذكرها في صدر كلّ سورة ربما كان الأولى عدم ذكرها؛ لأن ابن كثير لم يذكرها، وربما أوهم ذكره لها أنه أخذها من ابن كثير! ثم إن بعضها موضع خلاف - كتحديد مكّة السور ومدنيتها - وبعضها للعلماء فيه مذاهب - كعدد آيات السور - وبعضها الآخر لا يستند على دليل صحيح في معظمه - كترتيب السور بحسب النزول -.

وقريب من ذلك - وهو أيسر منه - إثباته في الهامش الجانبي أرقام الأجزاء والأحزاب وأنصافها وأرباعها، وكذلك مواضع السجّدات، مع أنها تقسيمات ليس لها أيّ تعلق بالتفسير، وربما كان ذلك متابعة من المؤلف لصنيع الشيخ أحمد شاكر في «عمدة التفسير» كما سبق ذكر ذلك عند التعريف به.

﴿٦٦﴾ عدم تفسيره للرموز التي جعلها في فهرس الأحاديث، ويرمز بها إلى درجة كلّ حديث من الصّحة، وأحال في ذلك على مصطلح السادة المحدّثين في هذه الرموز! إضافة إلى أنه ترك بعض الأحاديث دون رمز.

﴿٧٧﴾ انتقد الشيخ الألباني^(٢) المؤلف (الرفاعي) في عدم التزامه بحذف الأحاديث الضعيفة من هذا المختصر، حيث ذكر جملة منها، ورمز لها بالصّحة - في الفهرس - وبعضها مما أشار ابن كثير نفسه إلى ضعفه.

وربما كان هذا الانتقاد غير مُلزم للمؤلف دائماً؛ لأن قضية تصحيح

(١) انظر: تيسير العلي القدير: ٦٥/١، ٨٥.

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: ١٤١/٣، ٢١٥، ٣١٠، ٣٦٠، ٤٧١ -

٤٧٢، ٥٩٣، ٧/٤، ٥١، ١٤٢، ١٤٦.

الأحاديث وتضعيفها مسألة اجتهادية، لا يُلزم فيها أحد باجتهاد غيره، إلا أن يكون فيما التزمه الرفاعي من اعتماده على تصحيح ابن كثير، إذ لا يكون التزامه تامًا في هذا الأمر فيما إذا أورد حديثًا قد أشار ابن كثير إلى ضعفه.

﴿٨٨﴾ ما ذكره القاضي محمد كنعان عن عمل الرفاعي في مختصره هذا - دون أن يسميه^(١) - وهما انتقادان:

١ - عدم الدقة في الاختصار، وذكر مثالًا واحدًا صحيحًا على ذلك، لكنه بالغ في وصفه بأنه تشويهُ خطير، وليس الأمر كذلك.

٢ - أن الرفاعي أدخل مقاطع كثيرة من كلامه في سياق كلام ابن كثير دون أن يبين ذلك! ولم يذكر على هذا الانتقاد أي مثال، وهذا إن صحَّ معكّرٌ على التزام المؤلف ذلك - كما سبق في الفقرة العاشرة من منهجه -.

﴿٩٩﴾ ما أورده الدكتور محمد الفالح^(٢) - على منهج المؤلف، وهي ثلاثة إيرادات:

١ - أنه لم يحافظ على إثبات الآيات التي استشهد بها ابن كثير في غير موضعها.

٢ - إهماله نسبة كثير من أقوال الصحابة والتابعين إلى قائلها.

٣ - تصرفه بعبارات الحافظ ابن كثير على بعض الآيات، وأن الأولى به عند التصرف في النص بكلمة أو نحوها للضرورة، أن يجعل ذلك بين حاصرتين، أو تكون مقترحةً في الحاشية.

وإيرادات الدكتور الفالح هذه كلّها غير واردة على المؤلف؛ لأنه لم يلتزم بأيّ من هذه الأشياء الثلاثة - بناءً على ما سبق في بيان منهجه -، فلا يصحّ حينئذٍ أن يؤخذ على المؤلف عدم قيامه بأمر لم يُلزم نفسه به؛

(١) انظر: فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير لمحمد كنعان: ١٠/١.

(٢) انظر: حياة ابن كثير وكتابه تفسير القرآن العظيم للدكتور محمد الفالح: ص ١٣١.

لأن الأمر لا يعدو أن يكون وجهات نظرٍ لكلٍ فيها اجتهاده. على أن بعض الآراء التي ذكرها الدكتور الفالح - من حيث هي - آراء لها حظٌ من النظر، وربما يأتي مناقشة بعضها عند المقارنة بين المختصرات في المطلب الثاني بإذن الله.

المختصر الثالث

مختصر تفسير ابن كثير

للصابوني

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد علي الصابوني، وقد سبق التعريف به عند الكلام على مختصره لتفسير الطبري - في المبحث الأول من هذا الفصل -.

التعريف بالكتاب:

صدر هذا الكتاب عن (دار القرآن الكريم) في بيروت، سنة (١٣٩٣هـ) في ثلاثة مجلدات من القطع الكبير.

تصدرته (كلمة الناشر = محمد بسام الأسطواني) وذكر فيها:

١ - علاقته الوثيقة بتفسير ابن كثير، وقدم عهده به، منذ كان طالباً في المرحلة الثانوية، ومحبه لهذا التفسير ومكانته في قلبه.

٢ - ذكر ما كان يواجهه أثناء قراءته لتفسير ابن كثير من التعب والملل، مما فيه من الإطالة في مباحث قد لا يستفيد منها سوى فئة مخصوصة من العلماء والباحثين.

٣ - الثناء على تفسير ابن كثير، وبيان علو منزلته.

٤ - أمنيته في ذلك الوقت أن يقوم أحد العلماء المختصين باختصاره،

وأنة قد شرع في اختصاره لنفسه، لكنه انقطع عن ذلك ولم يمض فيه.
 ٥ - الإشارة لتأسيسه دار القرآن الكريم، وأن هذا المختصر
 «مختصر تفسير ابن كثير للصابوني» هو باكورة مطبوعاتها.
 ٦ - الاتفاق مع المختصر للقيام بهذا العمل، مع ثنائه عليه وعلى
 مختصره هذا.

٧ - الإشارة إلى ما قامت به الدار من جهد كبير في سبيل خروج
 هذا الكتاب على هذه الهيئة.
 وقد أرخ لكتابته هذه المقدمة في غرة رجب (١٣٩٣هـ) الموافق ٣٠
 تموز (١٩٧٣م).

تلا ذلك مقدّمة المختصر، وذكر فيها أربعة أشياء:

- ١ - الإبانة عن قيمة تفسير ابن كثير، وتمييز منهجه.
 - ٢ - الحافز له على عمل هذا المختصر، وسيأتي ذكره.
 - ٣ - طريقته في الاختصار، وسيأتي ذكرها.
 - ٤ - ثناؤه وشكره للناس (دار القرآن الكريم) على جهدها في نشر
 هذا الكتاب وتصحيحه، وإخراجه بهذا الشكل الجميل.
- وفي آخر الكتاب - بعد ختام تفسير سورة الناس^(١) - كتب المختصر
 استدراكًا حول حديث ضعيف ذكره في المجلد الأول، وأن تضعيف
 ابن كثير له قد جاء في نسخة مخطوطة لتفسيره في مكتبة الحرم المكي.
 وذكر أن الذي أرشده لهذه المعلومة: فضيلة الشيخ عبد الله بن حميد
 - الرئيس العام للإشراف الديني بالمسجد الحرام -.

وقد وُضع في آخر كل مجلد فهرسٌ مختصر لمحتوياته، أما
 الفهارس المفصلة لمحتويات المجلدات الثلاثة فقد جمعت في آخر

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير للصابوني: ٦٩٧/٣.

الكتاب - في المجلد الأخير - ولو جعل الفهرس التفصيلي لمحتويات كل مجلد في آخره بدلاً من الفهرس المختصر، لربما كان أولى.

الباعث على تأليفه:

أشار المختصر - في مقدمته^(١) - إلى جملة من الأسباب التي كانت وراء عزمه على القيام بعمل هذا المختصر، هي:

١ - ميل الناس في العصر الحاضر إلى التزوّد من الثقافة الدينية، ولا سيما تفسير القرآن الكريم، وسؤالهم عن تفسير سهل المنال، وهو ما يدلّ على وجود حاجة ماسّة إلى تيسير فهم القرآن على عامة الناس، وذلك بتذليل الصعاب أمامهم، بسلوك منهج السهولة والسلاسة.

٢ - ما امتاز به تفسير ابن كثير عن بقية التفاسير من ميزات تدعو لاختياره من أجل هذا الغرض - وهو تقريبه لعامة الناس -.

٣ - أن تفسير ابن كثير بصورته الأصلية لا يستطيع الانتفاع منه إلا الخاصة من أهل العلم، وذلك بسبب ما فيه من تطويل وتفصيل في بعض القضايا العلمية الدقيقة؛ كسياق الأسانيد، والكلام عليها بالجرح والتعديل، والإطالة في الخلافات الفقهية، ونحو ذلك.

٤ - الاستجابة للرجبة الملحة والمشورة الناصحة من قبل إخوة فضلاء، وبخاصة التكليف الذي أسنده الناشر إلى المؤلف من أجل القيام بهذا العمل.

منهجه في الاختصار:

فصل المؤلف الطريقة التي سلكها في الاختصار، في الفقرات الآتية:

١ - حذف الأسانيد، والاقتصار على راوي الحديث من الصحابة، والإشارة في الهامش إلى من خرّجه؛ كالبخاري ومسلم.

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير للصابوني: ٨/١.

٢ - إثبات الآيات التي يستشهد بها المؤلف على طريقته في تفسير القرآن بالقرآن، لكن مع الاقتصار على محلّ الشاهد منها، دون ذكرها كاملة.

٣ - الاقتصار على الأحاديث الصحيحة، وحذف الضعيف منها، وحذف ما لم يثبت سنده من الروايات المأثورة، مما نبّه عليه ابن كثير.

٤ - ذكر تفسير أشهر الصحابة؛ كابن عباس وابن مسعود وغيرهما، مع تثبيت أصحّ الروايات عنهم.

٥ - الاعتماد على أقوال مشاهير التابعين، وعدم ذكر جميع أقوالهم، والاعتماد فقط على أصحّها وأجمعها وأرجحها، والضرب صفحاً عن ذكر سائرهما.

٦ - حذف الروايات الإسرائيلية، سواء كان غرض المؤلف الردّ عليها، أو الاستشهاد بها على سبيل الاستئناس لا على سبيل القطع واليقين.

٧ - حذف ما لا ضرورة له من الأحكام والخلافات الفقهية، والاقتصار على الضروري منها دون حشوٍ أو تطويل.

وقد أجمل المؤلف عمله في هذا المختصر بقوله - قبل تفصيله السابق -: «علمًا بأن اختصاره لا يعني أننا أغفلنا شطره، وحذفنا كثيرًا منه، بل إن ما فعلناه لا يعدو أن يكون حذفًا لِمَا لا ضرورة له، من الروايات المكرّرة، والأسانيد المطوّلة، والآثار الضعيفة، والأحكام التي لا حاجة لها، وبقي روح التفسير كما هو، بثوبه القشيب، وجماله الناصع، وأسلوبه السهل الميسّر، مع تمام الترابط والانسجام»^(١).

(١) مختصر تفسير ابن كثير للصابوني: ٨/١ - ٩.

وفي هذا الإجمال زيادتان لم يذكرهما في التفصيل:

- ١ - تصريحه بحذف الروايات المكررة.
- ٢ - تصريحه ببقاء روح التفسير كما هو، بثوبه القشيب، وجماله الناصع، وأسلوبه السهل الميسر.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ فات المؤلف - في التفصيل والإجمال - إيضاح أمرين:

الأول: لم يبين مدى محافظته والتزامه بعبارة ابن كثير وألفاظه، أو على الأقل بآرائه وترجيحاته ومعاني كلامه، وقصارى ما ذكره في هذه القضية قوله - في كلامه الإجمالي - بأن عمله لا يعدو أن يكون حذفاً لما لا ضرورة له، مع بقاء روح التفسير كما هو... إلخ، وهو كلام مجمل يغلب عليه الأسلوب الإنشائي.

الثاني: النسخة أو النسخ التي اعتمد عليها في هذا الاختصار، لم يذكر عنها شيئاً، خصوصاً أنه كُتب على طرّة الكتاب في وصف العمل (اختصار وتحقيق)، والتحقيق يستلزم أن يكون على أصول خطية أو مطبوعة، مع المقابلة ومراجعة الأصول.

﴿٢﴾ نصّ المؤلف - في الفقرة السادسة من تفصيل المنهج - على حذف جميع الروايات الإسرائيلية، سواء ما رده ابن كثير منها وما لم يرده، لكنه ذكر بعضاً من تلك الإسرائيليات في ثمانية مواضع - من سورة البقرة فقط^(١) - مع تصريحه في أحدها^(٢) بأنها من أخبار بني إسرائيل!

﴿٣﴾ صرح المؤلف - في الفقرة الثالثة من تفصيل المنهج -

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير للصابوني: ٥٠/١، ٦٦ - ٦٧، ٧٤، ٧٦ - ٧٧، ٧٧ - ٩٥ - ٩٦، ٢٢١ - ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٤.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٧٧/١.

بالاقتصار على الأحاديث الصحيحة، وحذف الضعيف منها مما نبّه عليه ابن كثير، لكنني رأيته ذكر - في سورة البقرة فقط - أحد عشر حديثاً صرح في الحاشية بأنها ضعيفة^(١)!

وقد انتقده في هذا كل من: الشيخ الألباني^(٢)، والدكتور محمد الفالح^(٣)، وأنور الباز^(٤).

﴿٥﴾ انتقد الشيخ الألباني^(٥) صنيع الصابوني في هذا المختصر، في اعتباره سكوت ابن كثير عن الحديث الذي يورده تصحيحاً له، وأنه أورد بعض الأحاديث في مختصره اعتماداً على ذلك!

لكنني لم أجد للصابوني كلاماً صريحاً في هذا، إلا أن قوله في المنهج: «وحذف ما لم يثبت سنده من الروايات المأثورة مما نبّه عليه ابن كثير» ربما أوحى بذلك، على أن انتقاد الشيخ الألباني ربما كان مبنياً على استقرائه لعمل الصابوني، وليس على كلام صريح له في ذلك، والله أعلم.

﴿٥﴾ ذكر المؤلف - في الفقرة الأولى - أنه جعل ذكر من خرّج الحديث - كالبخاري ومسلم - في الهامش، لكنه لم يلتزم ذلك من وجوه^(٦):

١ - أنه يذكر - أحياناً - من خرّج الحديث في المتن فقط دون الهامش.

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير للصابوني: ١٧/١، ٤٤، ١٠٣، ١١١، ١٥٨، ١٨٠، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٢٦.

(٢) انظر: الانتقاد الذي سبق نقله عن الشيخ الألباني للمختصر السابق «مختصر الرفاعي» حيث إن الشيخ الألباني كثيراً ما يجمع بين هذين المختصرين في ذلك.

(٣) انظر: حياة ابن كثير وكتابه للدكتور محمد الفالح: ص ١٣١.

(٤) انظر: مختصر تفسير ابن كثير المسمى عمدة التفسير (طبعة دار الوفاء): ٦/١.

(٥) انظر: مقدمة سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: ٤/هـ و.

(٦) انظر أمثلة لهذه الوجوه الثلاثة في: مختصر تفسير ابن كثير للصابوني: ٦٨٢/٣ - ٦٨٤.

٢ - ربما أهمل ذكر المخرّج بالكلية، لا في المتن ولا في الهامش.

٣ - وفي أحيانٍ ثالثة يكرّر ذكر المخرّج في المتن والهامش كليهما.

وقريب من هذا: ما نصّر عليه - في الفقرة الأولى أيضًا - من حذف الأسانيد، والاختصار على راوي الحديث من الصحابة، لكنني وجدته يذكر الراوي عن الصحابي أحيانًا، وربما ذكر الإسناد كاملاً في أحيانٍ أخرى^(١)، وذلك كلّه دون سببٍ ظاهر.

ومما يتعلّق بالتخريج في الحاشية، ما انتقده به الشيخ الألباني^(٢) من أن تلك التخريجات يوهّم ذكره إياها في الحاشية أنها تخريجاته هو، والواقع أنها تخريجات ابن كثير بعينها نقلها هو إلى الحاشية، دون أن يزيد عليها أيّ تحرير أو تحقيق!

وقريب من هذا: انتقاد أنور الباز للصابوني بأنه تابع ابن كثير في أوهامه في العزو والتخريج، وذكر أمثلة على ذلك^(٣).

أما القاضي محمد كنعان، فقد انتقد الصابوني - دون أن يسمّيه - بعدم الدقّة في الاختصار فيما يتعلّق بتخريج الأحاديث، وذكر مثالين على ذلك^(٤).

ذكر الشيخ بكر أبو زيد بعض الانتقادات العامة على مختصرات الصابوني، ومنها مختصره هذا لتفسير ابن كثير، وقد سبق ذكرها بالتفصيل - في آخر المبحث الأول من هذا الفصل -.

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير للصابوني: ٦٨٣/٣.

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٤/٤١٢، حديث رقم (١٩٣٧).

(٣) انظر: مختصر تفسير ابن كثير المسمى عمدة التفسير (طبعة دار الوفاء): ٦/١ - ٧.

(٤) انظر: فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير لمحمد كنعان: ١٠/١ - ١١.

كما أن الدكتور محمد بن موسى آل نصر - صاحب المختصر (١٤) الآتي من مختصرات ابن كثير - انتقد مختصر الصابوني هذا^(١)، لكنه انتقاد إجمالي يعوزه التفصيل والتمثيل.

﴿٧٧﴾ ذكر الدكتور محمد الفالح^(٢) بأن منهج الصابوني في الاختصار مستوحى من منهج أحمد شاکر، وهو رأي يحتاج إلى بيان مراده منه، إذ لم يتضح لي على أي شيء بناه، حيث لا يظهر في مختصر الصابوني أي أثر لعمل الشيخ أحمد شاکر أو منهجه.

﴿٧٨﴾ قال الدكتور محمد الزحيلي عن مختصر الصابوني هذا: «ولقي هذا المختصر رواجًا كبيرًا، وانتشارًا واسعًا، وطبع عدة مرّات على نفقة المحسن معالي السيّد حسن عباس الشربتلي، وجعله وقفًا، ويوزّع مجانًا»^(٣).

وقد سبق - في آخر المبحث الأول من هذا الفصل - ذكر لبعض ما يتعلّق بمضمون كلام الدكتور الزحيلي هذا.

المختصر الرابع

مختصر تفسير ابن كثير

لكريم راجح

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد كريم بن سعيد راجح، وقد سبق التعريف به عند الكلام على مختصره لتفسير القرطبي - في المبحث الثاني من هذا الفصل -.

(١) انظر: الدر الثبير في اختصار تفسير ابن كثير: ص ٧.

(٢) انظر: حياة ابن كثير وكتابه: ص ١٣١.

(٣) انظر: ابن كثير الدمشقي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٢٣٨.

التعريف بالكتاب:

اسم هذا الكتاب كما هو على غلافه «مختصر تفسير ابن كثير»، ولم يُشر المؤلف إلى هذه التسمية في مقدمته.

صدر هذا المختصر سنة (١٤٠٣هـ) عن (دار المعرفة) في بيروت، في مجلدين من القطع المتوسط.

وقد افتتح المؤلف مختصره بمقدمة مختصرة، ضمّنها عددًا من

الأمور:

- ١ - الثناء على تفسير ابن كثير، وذكر أبرز مميزاته.
- ٢ - دوافع للمؤلف للقيام باختصاره، وسيأتي ذكرها.
- ٣ - طريقته في الاختصار، وستأتي أيضًا.
- ٤ - إسداء الشكر لأصحاب (دار المعرفة) على عنايتهم الفائقة في سبيل نشر هذا المختصر.

ثم أرخ المؤلف لكتابه هذه المقدمة في دمشق ٢٩/٨/١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م/٦.

وفي خاتمة التفسير^(١) أرخ لانتهاه من هذا المختصر في صبيحة يوم الخميس ٢٣/ربيع الأول/١٤٠٢هـ.

وقد جعل في نهاية كلّ جزء فهرسًا مختصرًا للسور.

وقد ذكر المختصر بأنه حين بدأ الاختصار كان يريد أن يأتي هذا المختصر بقدر جزء واحد، لكنه حين أخذ في العمل وجد تفسير ابن كثير بحرًا لا ساحل له، فغلبه ما فيه من الجواهر - كما يقول - فجاء في جزءين^(٢).

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير لكرّيم راجع: ٧٦٩/٢.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٦/١.

وقد رأيت - أخيراً - أن الناشر أعاد طبع الكتاب بجزءيه في مجلد واحد ضخيم، ولعلّه بهذا العمل أراد أن يحقق شيئاً من مُراد المختصر، فيجعله في جزءٍ (مجلّد) واحد.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف - أثناء مقدمته^(١) - لبعض الأمور التي يمكن اعتبارها دوافع له لإنجاز هذا العمل، وهي:

- ١ - ما يمتاز به تفسير ابن كثير من ميزات قد لا تجتمع في غيره، ومن أهمّها ما لقيه هذا التفسير من قبولٍ عند الناس.
- ٢ - إقبال الناشئة والشباب على كتاب الله وعلومه وتفسيره.
- ٣ - الطول النسبي في تفسير ابن كثير، وكثرة وتنوع مباحثه، قد لا يسمح لكل قارئ أن يقرأ التفسير أو يُتمّه.
- ٤ - إرادة جمع أكثر ما في تفسير ابن كثير من المعاني مختصرةً في جزء واحد، من أجل أن يقرأ الناس القرآن وتفسيره، وأن يدخلوا إلى ذلك من أقرب الطرق وأخصرها.

منهج الاختصار:

لم يرسم المؤلف منهجه في هذا المختصر بالطريقة التي فعلها في مختصره لتفسير القرطبي - الذي سبق الكلام عليه في المبحث الثاني من هذا الفصل - ولذلك فإنني سأحاول أن آخذ من كلامه في مقدمته ما يتعلّق بالطريقة التي سلكها في الاختصار، جاعلاً إياها في فقراتٍ، على النحو الآتي^(٢):

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير لكرّيم راجع: ٥/١ - ٦.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٦/١ - ٧.

- ١ - الاقتصار على بعض الآيات المتعددة التي يستشهد بها ابن كثير عند تفسير آية معينة .
- ٢ - الاجتزاء ببعض الأحاديث والروايات المتعددة التي تؤدي غرضاً واحداً، مع حذف الأسانيد؛ لأنها محفوظة في الأصل ومن أرادها استطاع الوصول إليها .
- ٣ - الأخذ ببعض الآثار المتعددة في المسألة الواحدة .
- ٤ - الحرص على عبارة ابن كثير كل الحرص، والتزام ألفاظه كل الالتزام، حتى لا يخرج هذا المختصر عن نور عبارة الأصل، ولا عن غاية مراميها وأبعادها، فابن كثير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ذو نور في القلب، وإشعاع في الفكر، وعبارته متأثرة بنور قلبه وضياء فكره، فكان لا بد من التزامها كما هي، وما كان للجوهر أن يُبدل ولا للذهب أن يُغيّر، ومهما جيء بمثله فإنه لا مثل له .

الملحوظات الواردة:

- ١ ﴿﴾ كلام المؤلف في تفصيل منهجه قليل جداً، لم يتعرّض فيه لأشياء كثيرة: كالإسرائيليات والأحاديث الضعيفة، والمباحث الفقهية واللغوية ونحوها، ونسبة الأقوال إلى من قال بها، وغير ذلك .
- ٢ ﴿﴾ من الأشياء التي يمكن لمن يطالع هذا المختصر أن يلحظه في طريقة الاختصار ومنهجيته ثلاثة أمور:
- ١ - حذف مقدمة ابن كثير كاملة، والابتداء بتفسير الاستعانة مباشرة .
- ٢ - تفصيل الكلام على الآيات: آية آية، في الغالب، وهو مخالف لما هو موجود في تفسير ابن كثير - الأصل - .
- ٣ - عدم وجود أي تعليقات أو حواشٍ على متن الكتاب، بخلاف المختصرات الثلاث السابقة لهذا التفسير .

﴿٣﴾ قال الدكتور محمد الفالح في بيان طريقة المؤلف في هذا المختصر: «وطريقته أنه يذكر الآية الواحدة، ثم يُتبعها بشرح إجمالي، غير متقيد بنص المصنف [ابن كثير]»^(١).

أما كونه جعل تفسير كل آية على حدة فصحيح، وقد سبق ذكره في الملحوظة السابقة. وأما عدم تقيده بنص ابن كثير فغير مسلم، حيث نص المختصر على ذلك في مقدمته - كما سبق - وأكد التزامه به، وعلل لذلك وأطال! بل لم يهتم بتقرير أمر آخر كاهتمامه بهذا الأمر، وكذلك فإن واقع المختصر يدل على التزام المختصر بنص ابن كثير، وهو ما تبين لي بعد مقارنة بين المختصر والأصل، في عدة مواضع.

﴿٤﴾ قال الدكتور محمد الزحيلي في الثناء على هذا المختصر: «لقي إقبالاً كبيراً، وطبع عدة مرات بدمشق وبيروت»^(٢).

المختصر الخامس

التيسير لتفسير ابن كثير

للدكتور عبد الله آل الشيخ

التعريف بالمؤلف:

هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب الوهبي التيمي.
و(آل الشيخ) نسبة إلى الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب، الجد الخامس للمترجم.

ولد في الرياض، عام (١٣٥٤هـ - ١٩٣٠م).

(١) حياة ابن كثير وكتابه للدكتور محمد الفالح: ص ١٣١.

(٢) ابن كثير الدمشقي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٢٣٣.

وتخرَّج من كلية الشريعة بجامعة الإمام عام (١٣٨٠هـ) ثم حصل على الماجستير من المعهد العالي للقضاء عام (١٣٩٠هـ) ثم حصل على الدكتوراه من جامعة الأزهر، في تخصص أصول الفقه.

أما الوظائف والمناصب التي تولاها، فمنها:

- رئيسًا للمركز الرئيسي لهيئة المعروف والنهي عن المنكر بالرياض، عام (١٣٧٧هـ).

- مساعدًا للرئيس العام للدور الاجتماعية، عام (١٣٨٠هـ).

- مديرًا لإدارة البحوث العلمية، عام (١٣٩٣هـ).

- مساعدًا، ثم وكيلًا، ثم أمينًا عامًا للدعوة الإسلامية، عام (١٤٠٣هـ).

- مستشارًا في وزارة الشؤون الإسلامية، عام (١٤١٦هـ).

- محاضرًا غير متفرغ بجامعة الملك سعود.

- عضوية ورئاسة عدد من اللجان والهيئات الخيرية والعلمية، المحلية والإسلامية.

- المشاركة في كثير من الدروس والمحاضرات والندوات، داخل المملكة وخارجها.

أما مؤلفاته، فله في التفسير وعلومه كتابان:

١ - التيسير لتفسير ابن كثير، وهو هذا الكتاب.

٢ - لباب التفسير من ابن كثير، وسيأتي الكلام عليه في (المختصر الثامن) من هذا المبحث^(١).

(١) انظر في هذه الترجمة: البيان الواضح لأسرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لعبد الله آل الشيخ: ص ١٥، موسوعة أسبار للعلماء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية: ٢/٧٥٠.

التعريف بالكتاب:

صدر هذا الكتاب عام (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) وليس عليه ذكر لدار النشر، وقد طُبع على نفقة (صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود). وجاء في أربعة أجزاء من القطع المتوسط.

وقد صرَّح المؤلف في مقدمته^(١) أنه سمَّاه «التيسير لتفسير ابن كثير»^(٢)، وذكر على الغلاف الداخلي للكتاب أنه راجع الطباعة وصحَّحها: الدكتور أمين عثمان النواوي.

ولم يوضع لهذا الكتاب سوى فهرسٍ واحد مختصر للسور، في آخر الجزء الرابع.

وقد صدر المؤلف كتابه هذا بمقدمة، ضمَّنها خمسة أشياء:

١ - الإشارة إلى فضل الاشتغال بالقرآن الكريم وتفسيره.

٢ - الإشارة إلى أهم مزايا تفسير ابن كثير.

٣ - ذكر الباعث له على تأليف هذا المختصر.

٤ - ذكر الطريقة التي سلكها في الاختصار.

٥ - تصريحه باسم هذا الكتاب المختصر.

وتجدر الإشارة إلى أن للمؤلف نفسه مختصرًا آخر لتفسير ابن كثير، اسمه «الباب التفسير» سيأتي التعريف به بعد مختصرين (وهو المختصر الثامن)، وسيأتي هناك أيضًا عقد مقارنة بينه وبين هذا المختصر، وبيان الفروق بينهما.

(١) انظر: التيسير لتفسير ابن كثير: ٥/١.

(٢) هذا هو العنوان الصحيح للكتاب، أما ما ذكر في: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٨٥/٢ بأن اسمه «تيسير التفسير» فهو خطأ قطعًا، بدليل عدم إشارتهم إلى كونه مختصرًا لتفسير ابن كثير! وربما كانت العهدة في ذلك على المصدر الذي أخذوا عنه، وهو «موسوعة أسبار» المذكورة في مراجع ترجمة المؤلف.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف - في مقدمته^(١) - إلى ثلاثة أمور كانت وراء نهوضه بهذا العمل:

١ - ما يمتاز به تفسير ابن كثير من مزايا جعلته موضع التقدير والإعجاب من العلماء والطلاب والراغبين في فهم القرآن الكريم فهمًا يليق بجلاله ويشعرهم بلذّة تلاوته، فيقبلون عليه في نهم وشغف.

٢ - طول تفسير ابن كثير، طولًا لا يسمح لكثير ممن شغلتهم ظروف الحياة الحاضرة ومتطلّباتها الكثيرة عن الإقبال على هذا التفسير الجليل.

٣ - إرادة تسهيل قراءة تفسير ابن كثير على الراغبين في فهم القرآن الكريم ودراسته دراسة ميسورة، ليس فيها إطالة صارفة، ولا إيجازًا مخلًا.

منهجه في الاختصار:

ذكر المؤلف الطريقة التي سلكها في هذا المختصر في خمس فقرات^(٢):

- ١ - الاكتفاء ببعض الآيات التفسيرية المحقّقة للغرض.
- ٢ - الاقتصار على بعض ما أورده ابن كثير من الأحاديث النبوية، مع الاكتفاء من السند باسم الصحابي الذي روى الحديث. ويظهر أنه حذف تخريج الأحاديث أيضًا.

(١) انظر: التيسير لتفسير ابن كثير: ٤/١ - ٥.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٥/١.

- ٣ - الاكتفاء ببعض ما ذكره ابن كثير من أقوال التابعين، وحذف ما لا يدعو فهم القرآن الكريم إلى ذكره.
- ٤ - حذف الروايات الإسرائيلية، إذ في الآثار الصحيحة ما يغني عن الاستشهاد بها.
- ٥ - الاختصار على الضروري من الأحكام والاختلافات الفقهية.

الملحوظات الواردة:

يُلحظ على هذا المنهج أمور:

- ﴿١﴾ هذا التقرير لمنهج الاختصار فيه شيء من الإجمال، وعدم بيان المنهج تجاه عدد من المباحث الموجودة في الأصل؛ كالقراءات، والمباحث اللغوية، ونحوها.
- ﴿٢﴾ ذكر المؤلف - في الفقرة الرابعة - أنه حذف الروايات الإسرائيلية من هذا المختصر، لكنني وجدته ذكر شيئاً منها^(١) ولم يلتزم حذفها بالكلية.
- ﴿٣﴾ لم ينصَّ المؤلف هنا - كما فعل في مختصره الثاني «الباب التفسير» الآتي ذكره - على مدى التزامه بعبارة ابن كثير، وإن كان الظاهر من واقع هذا المختصر - أيضاً - أنه أبقى عبارة ابن كثير كما هي، ولم يتصرف فيها.
- ﴿٤﴾ يظهر من مطالعة الكتاب عدم وجود أيّ تعليق أو حاشية فيه، وهذا خلاف عمله في مختصره الآخر «لباب التفسير» - كما سيأتي -.

(١) انظر مثلاً ذكره لقصة هاروت وماروت مع نص ابن كثير على أنها من الإسرائيليات:

المختصر السادس
فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير
لمحمد كنعان

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد أحمد كنعان.

القاضي الشرعي، ورئيس المحكمة الشرعية السنية العليا في لبنان.

له عدد من الكتب والمؤلفات، أربعة منها في التفسير، هي:

- ١ - «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» وسيأتي التعريف به.
- ٢ - «التفسير المختصر المفيد - مختصر تفسير المنار» بالمشاركة مع زهير الشاويش.

٣ - «مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل» سيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني من هذا الباب - بإذن الله -.

٤ - «قرة العينين على تفسير الجلالين» وسيأتي ذكره عند الكلام على تفسير الجلالين في الفصل الأول من الباب الثالث - بإذن الله -^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا الكتاب عن (دار لبنان للطباعة والنشر) سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) في ستة أجزاء - من القطع المتوسط - .
وقد سمي المؤلف كتابه هذا «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» وكتب في الصفحة التي تلي صفحة البسملة وتسبق صفحة الغلاف

(١) لم أجد للمؤلف ترجمة، وهذه المعلومات عنه أخذتها من كتبه المذكورة.

الداخلي: «هذا الكتاب هو الطبعة الأولى لتفسير الحافظ ابن كثير المطوّل، منقّحة مهذّبة، ومزوّدة بالشروح والتعليقات المفيدة».

وقدّم المؤلف لكتابه هذا بمقدّمة - تقع في أكثر من ثلاثين صفحة - ضمّنها مقدّمة ابن كثير، وتفصيل محتوياتها على النحو الآتي:

﴿١﴾ الشناء على هذا التهذيب، والإشارة إلى كتب المؤلف الأخرى في التفسير.

﴿٢﴾ بيان الدوافع للإقدام على عمل هذا التهذيب، وسيأتي ذكرها.

﴿٣﴾ بيان السبب في عمل هذا التهذيب مع وجود مختصرات أخرى سابقة لتفسير ابن كثير، ويتلخّص ذلك في كون الاختصار فيها كان مخلّاً، مع عدم الضبط والإتقان.

وقد ذكر أمثلة على ذلك من مختصري الرفاعي والصابوني - دون أن يسمّيهما - وسبق ذكر انتقاده لكلّ من المختصرين المذكورين عند الكلام عليهما.

﴿٤﴾ ذكر النتيجة التي توصل إليها في أمر مقدمة ابن كثير، حيث تردّد بين اختصارها، وإثباتها كما هي حرصاً على ما فيها من فوائد، وأنه فضّل أخيراً أن يفصلها ويرتّب مضامينها ويجمع متفرقاتها في مسائل وأقسام، مع شيء من البيان والتعليق عليها، وجعلها في ثلاثة أقسام:

١ - مضامين مقدّمة ابن كثير، في ست مسائل.

٢ - مضامين المقدمة الثانية قبل الفاتحة، في ثمان مسائل.

٣ - ثلاثة مواضع ذكرها ابن كثير في أول تفسير سورة الفاتحة.

ثم أرخ لكتابته هذه المقدمة في بيروت، الأربعاء، غرة ذي الحجة، سنة (١٤٠٦هـ).

وقد ختم المؤلف كلَّ جزء من أجزاء الكتاب الستة بفهرس موضوعي مختصر لمحتوياته، مع أنه ذكر^(١) بأن في نيّته وضع فهارس شاملة للأحاديث والتراجم وسوى ذلك، في مجلد مستقلّ يكون مُلحقًا بالكتاب، لكن يبدو أن هذه الفكرة لم تتحقق، والله أعلم.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف - في مقدّمته^(٢) - إلى جملة أمور، أقدم بسببها على القيام بهذا التهذيب:

﴿١﴾ شهرة تفسير ابن كثير، وكثرة تداوله بين أهل العلم والعامّة، وكثرة طبعاته.

﴿٢﴾ أنه - بعد إنعام النظر فيه وتحقيقه - يوجد بين محاسنه الجمّة، وفوائده وفوائده الكثيرة، ما لو خلا عنه لكان أنفع وأحسن.

﴿٣﴾ كثرة الأخطاء الطباعية، والكلمات أو الجمل الساقطة من سياق الكلام، والتصحيح والتحريف في الأسماء خاصّة، ووجود هذه الأمور في جميع طبعات تفسير ابن كثير - على اختلافها -.

وقد أشار المختصر في الهامش - تعليقًا على كلامه هذا - إلى أنه قد حصل توافق غير مقصود بينه وبينه كلام للشيخ أحمد شاكر - في مقدمة مختصره لتفسير ابن كثير «عمدة التفسير» السابق ذكره - يؤكّد هذه الحقيقة، وقد نقله بطوله، وذكر أنه إنما كان اطلاعه عليه بعد إنجاز هذا الكتاب «فتح القدير» وعند مراجعته وتنضيد حروفه!

﴿٤﴾ بسبب تعدّد نسخ تفسير ابن كثير، واختلافها زيادة ونقصانًا، فإنه يتعدّر على المحقّقين - كما يقول - إخراج طبعة له وهم جازمون بأنها

(١) انظر: فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير: ٩/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٧/١ - ١١.

كلّ ما كتبه ابن كثير؛ فلذلك لا مناص من التهذيب مع التحقيق، على النحو الذي فعله في كتابه هذا.

وهذا الكلام الذي ذكره المؤلف فيه نظر، إذ تعدّر إخراج طبعة يُجزم بأنها كلّ ما كتبه ابن كثير - بسبب اختلاف النسخ وتعدّدها - لا يمنع من محاولة ذلك، ولا يؤدي بالضرورة إلى أنه لا مناص من التهذيب مع التحقيق - كما قال -.

﴿٥٥﴾ أن المختصرات التي صدرت حديثاً لتفسير ابن كثير، وهي سابقة لمختصره هذا، مختصراتٌ خالية من التحقيق المطلوب في مثل هذا العمل الخطير - كما يقول - وهذا لا يتناول مختصر الشيخ أحمد شاكر «عمدة التفسير» لأنه لم يطلع عليه إلا بعد إنجازه لهذا الكتاب - كما سبق في الفقرة السابقة - بل صرح بأنه تبين له - بعد اطلاعه على مختصر شاكر - أنه هو وإياه يسيران في سبيل واحد، وصوب هدف واحد، ورجى أن يكون اختصاره هذا حاوياً لما أراده الشيخ أحمد شاكر في مختصره لكنه لم يُنجزه.

منهج الاختصار:

لم يُفصح المؤلف عن منهجه وطريقته في تهذيبه واختصاره هذا، بل اكتفى بكلام عام مجمل ومتفرّق في ثنايا كلامه في المقدمة، دون أن يُفرد لرسم منهجه في ذلك كلاماً خاصاً، بل ترك معرفة ذلك للقارئ بعد اطلاعه على هذا العمل!^(١) ولا أدري ما سبب إعراضه عن هذا الأمر على أهميته، لا سيما وهو مما درّج المحققون والمختصرون على ذكره في مقدماتهم.

لكن يمكن التماس شيء من منهجه في الاختصار من خلال جمع

(١) انظر: فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير: ص ٩.

كلامه في مقدّمته المتعلق بذلك، وترتيبه على النحو الآتي:

- ١ - أن هذا الكتاب استخلاص وانتقاء وتهذيب لتفسير ابن كثير.
- ٢ - العناية بنصّ كلام ابن كثير، وتصحيحه، وتحقيقه، وخصوصًا ما يتعلّق بنصوص الأحاديث، فقد أولاها المؤلف عناية خاصّة وخرّجها من أصولها، حيث إن جميع طبعات تفسير ابن كثير قد حفلت بالكثير من الأخطاء المطبعية والعلمية والسقط - كما يقول -.
- ٣ - قوله عن تفسير ابن كثير: «فوجدنا بين محاسنه الجمّة، وفرائده الكثيرة، ما لو خلا عنه لكان أنفع وأحسن»^(١)، لكنه لم يفصّل تلك الأشياء التي لو خلا عنها تفسير ابن كثير لكان أنفع وأحسن! أي أنه لم يحدّد ما الذي حذفه من مختصره هذا، وما الذي أبقى.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ لم يبيّن المؤلف موقفه بشكل صريح وواضح من التزامه بنصّ ابن كثير وعبارته، وإن كان المفهوم من مجمل كلامه في المقدمة التزامه بذلك، وعدم تصرّفه فيه أو إدخال كلام عليه، عدا ما تقتضيه طبيعة الاختصار والتهذيب، وهو ما يؤكّده - أيضًا - مقارنة التهذيب بالأصل.

أما قول الدكتور محمد الفالح عن هذا التهذيب: «وواضح من مسماه، فهو يختصر التفسير، ويعيد الصياغة تقديمًا وتأخيرًا، غير ملتزم بنصّ المؤلف»^(٢) فلا أدري على أي شيء بناه؟ هل هو على مجرد تسمية المؤلف لكتابه (تهذيبيًا) كما يُشعر به كلامه؟ أم على عمل المختصر في مقدمة ابن كثير، التي خصّها بذلك - كما تقدّم -؟ أم على التحقق من ذلك من خلال المقارنة بين الأصل والمختصر؟

(١) فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير: ٨/١.

(٢) حياة ابن كثير وكتابه للدكتور محمد الفالح: ص ١٣٢.

﴿٢﴾ اعتنى المؤلف كثيرًا بالتعليق على كلام ابن كثير في الحاشية، وهذه التعليقات على أنواع:

١ - تخريج الأحاديث، وتحرير ألفاظها وأسانيدھا، وإيضاح ما وهم فيه ابن كثير من ذلك، وهذا هو الأعم الأغلب من تلك التعليقات، وهو الأمر الذي أولاه المؤلف في هذا العمل العناية الكبرى.

٢ - شرح بعض الألفاظ والعبارات الغريبة، في الأحاديث أو كلام ابن كثير.

٣ - إيضاح كلام ابن كثير، والإحالة على كلامه في المواطن الأخرى مما يكون له تعلق بكلامه المعلق عليه.

٤ - بيان موضع النقص مما لم يفسره ابن كثير من الآيات أو بعضها، ومصدر المؤلف (المختصر) في تكميله.

٥ - فوائد علمية أخرى.

﴿٣﴾ يرى الدكتور محمد القحطاني^(١) أن هذا المختصر هو أجود مختصرات تفسير ابن كثير، وأنه في مستوى اختصار أحمد شاكر «عمدة التفسير» إن لم يكن أقوى وأكمل منه - كما يقول - لكنه لم يشفع حكمه هذا ببيان أسباب كافية لهذا التفضيل، وإنما اكتفى بالإيماء إلى ميزتين ثنتين فقط:

١ - أنه طالع هذا الكتاب مرارًا، فوقف فيه على نفائس قل أن توجد في كتاب!

٢ - له تميز كبير في ضبط الكلمات المشكلة.

(١) وذلك في مقال له في موقع: ملتقى أهل التفسير، وبشكل أوسع في: ملتقى أهل الحديث، وكلاهما موقعان على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

المخصر السابع

أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير

لخالد العك

التعريف بالمؤلف:

هو: خالد بن عبد الرحمن العك.

ولد في دمشق، سنة (١٣٦٣هـ - ١٩٤٣م) ونشأ في أسرة محافظة، وبعد الدراسة الابتدائية التحق في عام (١٩٥٨م) بدروس الشيخ سعيد البرهاني بجامع التوبة لمدة عامين، وكانت الدروس في الفقه الحنفي والتصوف والحديث، وفي عام (١٩٦٠م) انتسب إلى معهد الشيخ صالح فرفور في (القيصرية) ودرس فيه قرابة خمس سنوات تخللها فترة انقطاع.

وفي عام (١٩٦٧م) تقريباً انتقل في الدراسة إلى الشيخ الدكتور محمد أبي اليسر عابدين - مفتي سوريا - حتى عام (١٩٧٣م) فدرس عليه الفقه الحنفي وأصوله، والفقه المقارن، والتفسير وأصوله، واللغة العربية.

وقد قدم له شيخه أبو اليسر عابدين باكورة إنتاجه في التأليف: كتاب «أصول التفسير لكتاب الله المنير = أصول التفسير وقواعده» وأثنى عليه في ذلك التقديم، بل كان تأليفه لهذا الكتاب تحت إشرافه.

أما وظائفه: فقد عمل مدرساً في إدارة الإفتاء العام بدمشق، والتقى أثناء ذلك بعدد من العلماء والمشايخ، منهم:

- ١ - حسين خطاب.
- ٢ - محمد كريم راجح.
- ٣ - نايف العباس.

٤ - عبد الغني الصلاحي .

وقد وافته المنية في شهر ذي الحجة، عام (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
أما عنايته بالتأليف والتصنيف فهي ظاهرة، حيث بلغت مؤلفاته أكثر
من ثلاثين كتاباً، في شتى العلوم الإسلامية، ما بين تأليف وتحقيق
واختصار.

لكن المطبوع مما يخصّ التفسير وعلوم القرآن منها فهو:

- ١ - «أصول التفسير لكتاب الله المنير = أصول التفسير وقواعده».
- ٢ - «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» وسيأتي التعريف به.
- ٣ - «تاريخ توثيق نصّ القرآن الكريم».
- ٤ - «تفسير البغوي معالم التنزيل» تحقيق بالمشاركة مع مروان سوار.

٥ - «الفرقان والقرآن».

٦ - «نحو وعي قرآني».

وأما ما كان منها قيد الطبع^(١)، فهو:

- ١ - «مناهج التفسير وقواعده».
- ٢ - «أوضح التفاسير».
- ٣ - «مختصر تفسير الطبري».
- ٤ - «مختصر تفسير القرطبي»^(٢).

(١) وهي المذكورة ضمن قائمة بعنوان «من آثار المؤلف» في آخر كتابه «أصول التفسير وقواعده» طبعة دار الفائس، ط٣، ١٤١٤ - ١٩٩٤.

(٢) انظر في ترجمة المؤلف: أصول التفسير وقواعده للعلك، إتمام الأعلام لنزار أباطة وزميله: ص ١٣٥، موقع (دار المعرفة للنشر) على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

التعريف بالكتاب :

صدر الكتاب عن (دار ابن عَصَاة بدمشق - دار البشائر بدمشق) عام (١٤١٣هـ) في مجلّد واحد من القطع الكبير، على هامش مصحف المدينة .
والاسم الموجود على غلاف الكتاب هو «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» لكن المؤلف ذكره في المقدمة^(١) باسم «أوجز التفاسير في اختصار تفسير ابن كثير» وهو اختلاف يسير .
وقد وضع المؤلف بين يدي هذا المختصر عدّة مقدمات - في ثمان وخمسين صفحة - هي :

- ١ - مقدمة الكتاب، وسيأتي تفصيل محتواها .
- ٢ - الخطة المنهجية في هذا المختصر، وسيأتي تفصيل محتواها أيضًا عند ذكر منهج المؤلف في الاختصار .
- ٣ - المدخل إلى التفسير = مقدمات هامة من أصول التفسير وقواعده (اشتملت على خمس^(٢) عشرة مسألة) وقد جاءت في إحدى عشرة صفحة .
- ٤ - ترجمة الإمام ابن كثير .
- ٥ - منهج ابن كثير في تفسيره .
- ٦ - القواعد الهامة في علم التجويد والترتيل (اشتملت على عشر موضوعات) وجاءت في ثماني صفحات .
- ٧ - تاريخ جمع القرآن وتدوينه ورسم المصحف العثماني (اشتمل على إحدى عشر موضوعًا) وجاءت في خمس عشرة صفحة .

(١) انظر: أوجز التفاسير لخالد العك: ص ١، ٢ .

(٢) هذا هو الواقع، وإن كان عدّها في الصفحة الأولى من المدخل (١٦ مسألة) لكنه ربما رأى إرجاء المسألة الأخيرة إلى آخر المقدمات، انظر: أوجز التفاسير لخالد العك: ص ٤٠، ١٤، ٤٠ .

٨ - تاريخ نزول سور القرآن الكريم ووجوه تسمياتها، وقد ذكر تاريخ النزول ووجه التسمية لجميع سور القرآن، مرتبة على حسب ترتيبها في المصحف، وقد استغرق ذلك كله ثماني عشرة صفحة.
أما مقدمة المؤلف التي افتتح بها كتابه - في صفحة ونصف - فقد ذكر فيها جملة أمور:

- ١ - بيان حفظ الله للقرآن، وفضله، وفضل الاشتغال به وبتفسيره.
 - ٢ - الإشارة للباعث له على تأليف هذا المختصر.
 - ٣ - الشكر للناشرين اللذين قاما بطباعة هذا الكتاب (دار ابن عصاصة - دار البشائر).
 - ٤ - ذكر اسم هذا المختصر، وشيء من مزاياه.
 - ٥ - تعداد المقدمات التي جعلها بين يدي هذا التفسير، لكنه رتب ذكرها هنا بما يخالف - في بعضها - ترتيبها في الواقع، وقد سبق ذكرها - بحسب ذلك - قبل الكلام على محتويات المقدمة.
ثم أرخ لكتابة هذه المقدمة في دمشق: سحر يوم الجمعة/ ٥ ذي الحجة/ ١٤٠٦هـ، الموافق: ٩ آب/ ١٩٨٦م.
- ويُلحظ من هذا التاريخ: الفارق الكبير بين كتابة المقدمة وتاريخ صدور الكتاب، وهو ما يقارب سبع سنوات.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف - في مقدمته - إلى ثلاث دوافع:

- ١ - القيام بالواجب في الاهتمام بالقرآن وتفسيره، ونيل شرف المشاركة في ذلك.
- ٢ - الاستجابة لرغبة الناشر في إصدار طبعات من المصاحف الشريفة الموشاة بالهوامش التفسيرية والتعليقات العلمية.

٣ - تحقيق أمنيته ورغبته في اختصار تفسير ابن كثير .

منهج الاختصار :

لخص المؤلف خطته المنهجية في الاختصار في سبع فقرات^(١) :

١ - التقيّد بطريقة ابن كثير في تفسيره للآيات الكريمة؛ فهو إما يفسرها تفسيرًا إجماليًا، وإما يفسرها تفسيرًا تفصيليًا يُجزئ الآية من خلاله .

٢ - المحافظة على عبارة ابن كثير في تفسيره أو في مروياته؛ إلا ما دعت إليه ضرورة الاختصار لربط العبارات بعضها مع بعض، مع مراعاة موقع الكلمة من الجملة من حيث الإعراب، وهذا يسير جدًا بالنسبة لعامة الاختصار .

٣ - قصر العبارات المطوّلة على قدر ما تُؤدّي به المقاصد التفسيرية، والأغراض البيانية، والمعاني القرآنية، من غير خللٍ في أصل التعبير، أو بعد عن المراد .

٤ - حذف الأبحاث التي يتطرق إليها ابن كثير في عرض أقوال السلف والفقهاء، فيما يتوسّع فيه من التفسير والتفصيل حول الآيات الكريمة .

٥ - الاقتصار على ذكر الآيات والأحاديث المتعلقة بالآية المراد تفسيرها، وحذف ما سوى ذلك، مع الاعتماد على الصحيح من الأحاديث .

٦ - الالتزام بذكر أصحّ الوجوه، وأوضح الروايات والأقوال في التفسير .

٧ - إتمام تفسير ما يحتاج إلى تفسيره، مما لم يتعرّض له ابن كثير من الآيات، أو لجانب من جوانبها، على أن يكون ذلك من تفسير الإمام القرطبي حصراً، من دون العزو إليه عند النقل، مع تمييزه بوضعه ضمن هذا الشكل [.....] .

(١) انظر: أوجز التفاسير لخالد العك: ص٣.

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج يرد عليه أمور:

﴿١﴾ كلام المؤلف - في الفقرة الثانية من المنهج - صريح في محافظته على عبارة ابن كثير سوى ما دعت إليه ضرورة الاختصار، لكن يُشكل عليه ما قاله في الفقرة التي تليها (الثالثة) وفيها أنه قصر العبارات المطوّلة على قدر ما تُؤدّي به المقاصد التفسيرية، والأغراض البيانية، والمعاني القرآنية، من غير خللٍ في أصل التعبير، أو بعد عن المراد!

﴿٢﴾ لم يُشر فيه إلى التعليقات التي جعلها في الحواشي السفلية، وقد أشار إليها في المقدمة إشارةً عابرةً غير مقصودة، وذلك في قوله: «ثم أتجهتُ رغبته (أي: الناشر) إلى إصدار طبعاتٍ من المصاحف الشريفة، الموشّاة بالهوامش التفسيرية، والتعليقات العلمية، مع ذكر الأحاديث النبوية عند العديد من المناسبات القرآنية، وذلك لتحقيق أكبر قدرٍ ممكن لإفادة القارئ»^(١)، لكنه لم يكشف عن حال هذه التعليقات ويوضح محتواها في تفصيل المنهج، وقد حاولت الوقوف على ذلك من واقعها، فتبيّن لي ما يأتي:

١ - هي تعليقات لا تكاد تخلو منها صفحة من الصفحات، لكنها تعليقات مختصرة في الغالب.

٢ - الأعمّ الأغلب على محتواها: ذكر الأحاديث النبوية عند المناسبات القرآنية - كما قال المؤلف - لكنه يعزو تخريجها إلى: تفسير ابن كثير الأصل، وتفسير القرطبي، ورياض الصالحين، والترغيب والترهيب، وصحيح الجامع الصغير، وغيرها كثير من المصادر القديمة والمعاصرة، وهي في التخريج مصادر غير أصلية.

(١) انظر: أوجز التفاسير لخالد العك: ص ١.

٣ - أكثر تلك الأحاديث والروايات المذكورة: هي من أسباب النزول، وقصص الآي.

٤ - أحياناً ينقل في بعض التعليقات كلاماً لابن كثير مما يرى ضيق المكان في أصل المختصر عنه، وأحياناً ينقل بعض التعليقات على بعض الآيات من غيره كالقرطبي مثلاً.

﴿٣٤﴾ ذكر في الفقرة الأخيرة - السابعة - أنه سيُتمّ النقص من تفسير القرطبي حصراً، لكنني وجدته يكمله أحياناً من تفسير الشوكاني «فتح القدير»^(١)، فربما كان قصده إذا لم يُصرَّح بمصدر التكملة فإنها من القرطبي حصراً، أو أنه كان ينقل عن الشوكاني ما يأخذه عن القرطبي لكون عبارة الشوكاني أخصر، والله أعلم.

﴿٣٥﴾ لم يذكر بشأن مقدمة ابن كثير التي حذفها شيئاً، وربما أنه رأى كفاية المقدمات التي ذكرها بين يدي التفسير عن تلك المقدمة، ولو أنه أثبتها مختصرة - ضمن تلك المقدمات الكثيرة أو عوضاً عنها - لكان أولى.

المختصر الثامن

لباب التفسير

للدكتور عبد الله آل الشيخ

التعريف بالمؤلف:

هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إسحاق آل الشيخ. سبقت ترجمته عند مختصره الأول لتفسير ابن كثير، المذكور قبل مختصرين.

(١) انظر مثلاً: أوجز التفاسير لخالد العك: ص ٣٠٩، ٣١٤.

التعريف بالكتاب:

صدر الكتاب عام (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)^(١) بطباعة (مؤسسة دار الهلال بالقاهرة) في جزأين ضخمين من القطع الكبير. وقد سمى المؤلف كتابه هذا «لباب التفسير» - كما في آخر سطرٍ من مقدمته - لكن الاسم الموجود على الغلاف هو «لباب التفسير من ابن كثير».

ويجدر التنبيه إلى أن هذا المختصر هو المختصر الثاني للمؤلف الذي اختصر به تفسير ابن كثير، أما المختصر الأول فاسمه «التيسير لتفسير ابن كثير» وقد سبق الكلام عليه في هذا المطلب - في المختصر الخامس من مختصرات تفسير ابن كثير - وسيأتي في خاتمة الكلام على هذا المختصر - بإذن الله - بيان الفرق بينهما.

أما محتويات المقدمة التي افتتح بها المؤلف كتابه هذا - وجاءت في صفتين وزيادة - فهي كما يأتي:

- ١ - الثناء على ابن كثير، وتفسيره، ومنهجه الصحيح فيه.
- ٢ - الأسباب التي دعت إلى تأليف هذا الكتاب.
- ٣ - الإشارة إلى معاناته في هذا الاختصار، حيث قام بقراءة الكتاب ثلاث مرّات على الأقل: الأولى لتحديد ما سيبقى وما سيحذف، والثانية لتنفيذ ذلك، والثالثة للتأكد من صحّة ما بقي من حيث التركيب،

(١) هذا هو تاريخ صدور الكتاب كما هو على غلافه الخارجي، ولا أظن الدكتور محمد الفالح إلا واهماً حين ذكر أنه طبع سنة (١٤١١هـ) ولعله سبق ذهنه إلى المختصر الأول للمؤلف نفسه، الذي طبع في العام المذكور، ويدلّ لذلك أنه ذكر تاريخ طبع هذا الكتاب على الصحيح (١٤١٤هـ) في فهرس المصادر والمراجع لديه، ويؤكد ذلك وصفه بأنه في أربعة أجزاء، وهذا هو المختصر الأول السابق ذكره، أما هذا فهو في جزأين اثنين، انظر: حياة ابن كثير وكتابه للدكتور الفالح: ص ١٣٢، ١٥٢.

وأنه مكث في هذه العملية زهاء ثلاث سنين من العمل الدؤوب، ليلاً ونهاراً، ثم بعد الانتهاء رجع له من أوله إلى آخره مرتين.

٤ - ذكر إضافاته على التفسير بعد الاختصار، وهي خمسة أشياء - يأتي تفصيلها عند تفصيل منهجه في الاختصار في الفقرة ما بعد التالية.

٥ - طريقته في الاختصار ومنهجه فيه.

٦ - ذكر من شاركه في تصحيح الكتاب، وهما: محمد الإغاثة ولد الشيخ، ومحمد عبد الله زين العابدين - عضوا تصحيح المصحف الشريف في مجمع الملك فهد -.

٧ - ذكر تسميته لهذا الكتاب.

هذا وقد جعل المؤلف فهرساً موضوعياً لكل جزء في آخره.

وتتميمًا للفائدة - كما يقول المؤلف - فقد ألحق «فضائل القرآن» لابن كثير، في آخر الكتاب - بعد فهرس الجزء الثاني - وذلك لوجوده في آخر النسخة المكية الوحيدة المقابلة على نسخة المؤلف، وإن كان غير موجود في النسخة المطبوعة بمطبعة بولاق. وقد اختصره المؤلف على نفس الطريقة التي اختصر بها التفسير، ثم جعل له فهرساً موضوعياً خاصاً في صفحة واحدة، وجاء هو - دون فهرسه - في أكثر من ثماني عشرة صفحة.

أما طريقة الإخراج الطباعي لهذا الكتاب فلم تكن على نسق واحد، مع ما فيها من الغرابة، ويمكن إيضاح تلك الطريقة فيما يأتي:

١ - تكون بداية تفسير المقطع من الآيات على هامشه الأيمن أو الأيسر، ثم تكون بقية التفسير في أسفل المقطع، ثم يكون كذلك في المقطع التالي في الصفحة نفسها، وهكذا. . وفي أحيانٍ أخرى لا تكون بداية التفسير في هامش المقطع، إنما تكون في أسفله، لكن طول أسطر الآيات على النصف من طول أسطر التفسير، فيكون هنالك فراغ في الهامشين الجانبيين.

وربما كان تصوّر هذه الطريقة - من خلال الوصف المجرد - يكتنفه شيء من الصعوبة، وأما التصوّر التامّ الدقيق فلا يكون إلا بمطالعة الكتاب نفسه.

٢ - الكلام في التفسير لم يقسم على فقرات - في الغالب - بل هو متصل في المقطع كلّ، وهذا فيه مشقة وصعوبة على القارئ، خصوصاً إذا كان التفسير المتعلق بالمقطع طويلاً، ويزيد الأمر صعوبة قلّة علامات الترقيم، من فواصل وغيرها.

٣ - أرقام الحواشي والتعليقات في المتن لم توضع بين قوسين، كما هو معروف في سائر الكتب.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف - في مقدمته^(١) - إلى جملة من الأسباب، التي دعت له عمل هذا المختصر:

١ - تقاصر الهمم عند أهل العصور المتأخرة، وانشغال أذهانهم، وضيق أوقاتهم، وذلك لانتشار الأهواء والفتن، والأهوال والمحن.

٢ - لزوم تقريب العلوم الشرعية على أهل العلم، لأبناء هذا الزمن، بكلّ الوسائل.

٣ - أن من أحسن وأبدع تلك الوسائل - التي تقرّب العلوم الشرعية لأهل هذا الزمن - اختصار ما أمكن اختصاره من كتب الأقدمين.

٤ - ما امتاز به تفسير ابن كثير، من صحّة وسلامة عقيدة مؤلفه، وجمعه لأشتات فنون العلوم الشرعية، وكثرة فوائده، وعنايته بالمنهج الصحيح في التفسير.

٥ - إرادة الراحة لطلاب العلم، وأن يختصر عليهم وقتهم الثمين.

(١) انظر: لباب التفسير من ابن كثير: ١/١ - ٢.

منهج الاختصار:

أجمله المؤلف بقوله - في المقدمة - : «ثم رأيت أفضل طريقة للاختصار أن تبقى عبارة المؤلف الأول كما هي، وأن يحذف ما ليس وجوده ضروريًا، من حكايات وأسانيد وأحاديث ضعيفة وغير ذلك»^(١).

ثم فصل في منهجه أكثر، وجعله في خمس فقرات^(٢):

١ - حذف غير الصالح للاحتجاج من الأحاديث، إلا شيئًا يسيرًا في فضائل الأعمال، وأسباب النزول، أو كان ارتباطه قويًّا بمعنى الآية. والظاهر أن المختصر اعتمد في ذلك على ابن كثير، حيث قال: «وأما الأحاديث التي نسبها المؤلف للصحيحين أو أحدهما أو قال في الصحيح أو ثبت أو صحَّ عن النبي ﷺ أو قال حديث حسن أو بسند حسن أو جيد أو غير ذلك من صيغ القبول عند المحدِّثين فقد تُركت على حكم المؤلف لأنه أدري، أما الأحاديث التي حكم عليها المؤلف (ابن كثير) بالوضع أو النكارة أو الضعف أو الغرابة المطلقة المصحوبة بقريئة تضعيف أو الجهل لبعض رجال السند أو الانقطاع أو الوقف، فقد حذفت من الكتاب، إلا ما قلَّ جدًّا مما له فائدة مهمة لم توجد في غير ذلك الحديث، شريطة أن يكون ذلك الحديث غير موضوع ولا منكر ولا شديد الضعف»^(٣).

٢ - حذف أسماء رجال السند، غير طرفيه الأعلى والأدنى - كأبي هريرة والبخاري مثلًا - وربما تُرك بعض الأسانيد لعدم قبول التركيب للحذف.

٣ - حذف المكرر غالبًا، حيث خلا التكرار من فائدة زائدة قد يعلمها المطلع، لا سيما في الأبحاث الفقهية.

(١) انظر: باب التفسير من ابن كثير: ١/١.

(٢) المرجع السابق: ٢/١.

(٣) المرجع السابق: ٢/١.

٤ - حذف الإسرائيليات والحكايات والقصص التي لم تثبت، ولم يترتب عليها فهم المراد من الآية.

٥ - حذف مقدّمة المؤلف، المشتملة على درجات التفسير، ومباحث الخلاف، وعلى التحذير من تفسير القرآن بالرأي أو بغير علم، قال المختصر: «وإنما حذفّت مقدّمة المؤلف (ابن كثير) لطولها، واكتفاءً بما في هذه المقدمة الموجزة»^(١).

وقبل ذكر هذا المنهج مباشرة، ذكر المؤلف ما أضافه إلى التفسير بعد الاختصار، وهي خمسة أشياء^(٢):

١ - تفسير ثلاث آيات من سورة المائدة (٩٧، ٩٨، ٩٩، وآخر آية ٩٦) بيض لها في سائر النسخ الموجودة لابن كثير. وقد ذكر - عند موضع هذه الآيات من التفسير^(٣) - أنه أخذ تفسير هذه الآيات من (صحاح الكتب؟).

٢ - تخريج ما يربو على ثلاثمائة حديث، وكان في تخريجها شبه الحكم عليها إجمالاً - كما يقول -: كنسبة الحديث للصحيحين أو أحدهما، أو تصحيح أو تحسين الترمذي أو غيره، أو استدراك الحاكم أو تصحيحه، أو السكوت على الحديث وهو في مسند الإمام أحمد أو سنن أبي داود أو النسائي مثلاً، مع أن هذا النوع الأخير لم يبق منه في هذا المختصر غالباً إلا ما كان في فضائل الأعمال، أو أسباب النزول، أو كان له ارتباط قوي بمعنى الآية.

٣ - نسبة القراءات ورواياتها إلى أهلها، بالتفصيل والتحقيق، إذ أوردها المؤلف (ابن كثير) بالإجمال.

٤ - تفسير ألفاظ وردت في الكتاب، يصعب فهم المراد منها على طلاب العلم.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٢/١.

(١) لباب التفسير من ابن كثير: ٣/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٣٥٥/١.

٥ - تصحيح أغلاط قليلة وقعت في الكتاب، في القراءات وغيرها .
ومن الأشياء التي قام بها المؤلف - أيضًا - الإشارة في الهوامش السفلية إلى الفروق بين النسخ المخطوطة (كنسخة الأزهر^(١) والمكّية^(٢)) أو المطبوعة (كالأميرية)^(٣)، وكذلك مراجعة أصول الكتب التي أخذ عنها ابن كثير، وخصوصًا كتب الحديث^(٤). وهذان العملان من المختصر يدخلان في صلب عمل التحقيق وتصحيح النص، وهي ميزة إضافية لهذا المختصر.

الملحوظات الواردة:

يمكن تسجيل بعض الملحوظات على تقرير المؤلف لمنهجه هذا في الاختصار، وهي:

﴿١﴾ بعد هذا التفصيل لعمل المختصر ومنهجه في الاختصار، يمكن إدراك الإجمال الشديد في وصف الدكتور محمد الفالح لذلك في قوله: «فقد حذف الأسانيد والإسرائيليات والمقدمة»^(٥).

﴿٢﴾ شدة تحرّز المؤلف من الإطلاق في القضايا المنهجية، وحرصه على الاستثناء؛ كاستثناءه من حذف الأحاديث غير الصالحة للاحتجاج، حيث استثنى شيئًا يسيرًا في فضائل الأعمال، وأسباب النزول، أو كان ارتباط الحديث قويّ بمعنى الآية - كما في الفقرة الأولى - وكتعبيره بالأغلبية - في الفقرة الثالثة - حيث نصّ على حذف المكرّر غالبًا، حيث خلا التكرار من فائدة زائدة.

(١) انظر: لباب التفسير من ابن كثير: ١/١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/٣٥٣، ٣٦٧، ٤٠٥، ٤٢٢.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١/٢١٩، ٢٥١، ٣٠٦، ٤٥٧، ٤٧٦.

(٤) انظر: المرجع السابق: ١/١٠٢، ١١٧، ١٢٢، ٤٨٨، ٤٨٩.

(٥) حياة ابن كثير وكتابه للدكتور محمد الفالح: ص ١٣٢.

وهذا الصنيع من المؤلف أقرب إلى الدقة والواقعية، حيث إن التزام الاطراد التام في ذلك قد يكون متعذراً، أو ربما كان على حساب جودة العمل ومراعاة الأحوال الخاصة.

﴿٣٢﴾ نصَّ المؤلف على حذف مقدّمة ابن كثير - على أهميتها - وعلّل ذلك بأنها طويلة، وبأن مقدمته هو (المختصر) تكفي عنها!

فأما وصفه لها بالطول فربما نوزع في ذلك؛ حيث إنها لا تتجاوز عشر صفحات - في أكثر الطبعات - وهذا طول متوسط، مع إمكان اختصارها. وأما التعليل الآخر - وهو الاكتفاء عنها بما في مقدمة المختصر - فلم أعرف مراده بذلك وهي لم تتضمن شيئاً من موضوعات مقدمة ابن كثير! ولو أن المؤلف اختصر مقدّمة ابن كثير في صفتين أو ثلاث - كما فعل في مختصره الأول لتفسير ابن كثير «التيسير» السابق ذكره - لربما كان ذلك أولى من حذفها، خصوصاً وفيها مباحث في غاية الأهمية.

وفي المقابل: الحق المؤلف «فضائل القرآن لابن كثير» في آخر التفسير، مع نصّه على عدم وجوده إلا في نسخة مخطوطة واحدة (هي النسخة المكية) وجاء بعد اختصاره في ثماني عشرة صفحة، وليس «فضائل القرآن» بأولى من المقدّمة بعدم الحذف، كما أنه ليس أخصر منها، وكذلك فإن المؤلف «المختصر» لم يشر في مقدّمته إلى إلحاقه «فضائل القرآن» وإنما ذكره في آخر التفسير بعد فهرس موضوعات الجزء الثاني.

﴿٣٣﴾ لم ينصَّ المؤلف في مقدّمته على النسخة التي اعتمد عليها في الاختصار، ويشير إليها أحياناً بقوله: «في الأصل»^(١)، خصوصاً مع مراجعته لعددٍ من النسخ المخطوطة والمطبوعة.

(١) لباب التفسير من ابن كثير: ٣٣٠/١، ٣٣٥.

﴿٥٥﴾ ترك المؤلف - في منهجه هذا - الإشارة إلى عددٍ من القضايا الهامة، وبعضها مما امتاز به تفسير ابن كثير، ونصّ عليه هو في مختصره الأول، وذلك كالأيات التي يستشهد بها في تفسير القرآن بالقرآن، وأقوال السلف في التفسير، والأبحاث اللغوية.

﴿٥٦﴾ قوله في الفقرة الثالثة من تقرير المنهج: «حذف المكرر غالبًا، حيث خلا التكرار من فائدة زائدة قد يعلمها المطلع، لا سيما في الأبحاث الفقهية» يرد عليه سؤالان:

- ١ - هل يدخل فيه المكرر من الأحاديث؟ حيث لم يذكرها في فقرة أخرى، وهي من أبرز ما يقع فيه التكرار عند ابن كثير.
- ٢ - تخصيصه الأبحاث الفقهية بصفة التكرار لم يتبين لي وجهه، مع أن ذلك ليس ظاهرًا في تفسير ابن كثير.

الفرق بين مختصرَي المؤلف لابن كثير:

في ختام الكلام على هذا المختصر «لباب التفسير من ابن كثير»، فإنه يحسن تلمس الفروق بينه وبين المختصر الأول للمؤلف نفسه «التيسير لتفسير ابن كثير» والذي سبق الكلام عليه في هذا المطلب - في المختصر الخامس - وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: «التيسير» هو الأسبق صدورًا، حيث صدر قبل المختصر الثاني «لباب التفسير» بثلاث سنوات، ولم يذكر المؤلف في أيٍّ من المختصرين أيَّ شيء عن المختصر الآخر، وهذا أمرٌ غريب جدًا، خصوصًا وأن هذا العمل - وهو اختصار كتابٍ واحدٍ من شخصٍ واحدٍ مرتين - عملٌ بعيد الوقوع، وإذا حصل فهو يحتاج إلى مبررات ظاهرة، وأسباب قوية.

الثاني: بسبب استبعاد حصول هذا الأمر، فقد وقع الاشتباه في شأن هذين المختصرين على بعض الباحثين - كما سبقت الإشارة إليه عند

التعريف بهما - حيث ظنَّ بعضهم أنهما مختصرٌ واحد وليسا مختصرين، وأعطى بعض صفات أحدهما للآخر.

الثالث: الأصل في مثل هذين المختصرين لكتاب واحد من شخصٍ واحد: حصول التشابه بينهما، ولذلك فإن الأولى محاولة التماس الفروق بينهما، دون مواطن الاتفاق والتشابه لأنها الأصل، وسبيل ذلك المقارنة بينهما، وقد ظهر لي من الفروق:

١ - طريقة الطباعة، حيث جاءت في المختصر الأول «التيسير» في أربعة أجزاء من القطع المتوسط، وبحرف كبير، بينما جاءت في الثاني «الباب التفسيري» في جزئين ضخمين من القطع الكبير، وبحرف صغير. كما أن طريقة الإخراج الطباعي في الثاني كان فيها شيء من الغرابة - على ما سبق تفصيله - بينما كانت الطباعة في المختصر الأول طباعة معتادة.

٢ - ومن الفروق - فيما يتعلق بالطباعة - كتابة اسم السورة والجزء من القرآن في رؤوس الصفحات، وكتابة اسم الكتاب في أسفلها. هذا كله في المختصر الثاني «لباب التفسير» ولا يوجد في الأول «التيسير» من ذلك شيء.

٣ - عناية المؤلف بالمختصر الثاني «لباب التفسير» أكثر من الأول «التيسير»، وذلك من حيث تحرير منهج الاختصار وتفصيله، ومن حيث الإضافات التي أضافها المؤلف في الهوامش - على ما سبق - وكذلك من حيث ضبط النصِّ ومراجعة عددٍ من نسخ تفسير ابن كثير المخطوطة والمطبوعة لأجل ذلك. ومما يدلُّ على مزيد عناية المؤلف بالمختصر الثاني تصريحه في مقدمته بمقدار معاناته في اختصاره، حيث أعاد قراءته خمس مرات على الأقل، واستغرق في هذا العمل زهاء ثلاث سنين من العمل الدؤوب ليلاً ونهاراً.

٤ - حذف المؤلف مقدمة ابن كثير من المختصر الثاني «لباب التفسير» وألحق فضائل القرآن في آخره. وفعل العكس في المختصر الأول «التيسير»: حيث أثبت مقدمة ابن كثير مختصرة، ولم يلحقه بفضائل القرآن.

٥ - أما محتوى المختصرين: فقد تبين - بعد المقارنة بينهما في عدة مواضع - عدم تطابقهما فيه، حيث يوجد في كل واحد منهما ما لا يوجد في الآخر، وإن كان المختصر الأول «التيسير» أوسع مادة من الثاني «لباب التفسير» من حيث العموم - فيما يظهر - والله أعلم.

المختصر التاسع

المصباح المنير

بإشراف المباركفوري

التعريف بالمؤلف:

الموجود على الغلاف: إعداد جماعة من العلماء، بإشراف: صفي الرحمن المباركفوري.

لكن المباركفوري - في مقدمته للطبعة الأولى^(١) - صرح بأن الذي قام بالاختصار هو: الشيخ أبو الأشبال أحمد شاغف، واسمه: صغير أحمد شاغف الباكستاني - كما في تحقيقه لتقريب التهذيب لابن حجر - الذي أثنى عليه الشيخ بكر أبو زيد في تقديمه له^(٢)، لكنني لم أجد له ترجمة.

وقد أشار المباركفوري - أيضًا - إلى أن أبا الأشبال قد كلف بعض

(١) انظر: المصباح المنير: ص ٢.

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ط. دار العاصمة): ص ٦.

الإخوة بتخريج الأحاديث والأقوال تحت إشرافه، وأنه قام هو - أي: المباركفوري - بالمراجعة والتصحيح لهذا العمل، كما قام ببعض ذلك الشيخ شكيل بن أحمد السلفي - أحد الباحثين في قسم البحث والتصحيح في دار السلام.

ترجمة المباركفوري:

هو: صفي الرحمن بن عبد الله بن محمد أكبر بن محمد علي بن عبد المؤمن بن فقير الله المباركفوري الأعظمي، وتنتسب أسرته إلى الأنصار وتعرف بهذا، والذين ينتسبون إلى الأنصار في الهند كثيرون، ويقولون بأن نسبهم يرجع إلى الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

كانت ولادته سنة (١٩٤٣م) بقرية (حسين آباد) من ضواحي (مباركفور) التي اشتهر بالنسبة إليها، في مقاطعة (أعظم كره) في شمال الهند.

حفظ القرآن وهو صغير، ثم درس الابتدائية بمدرسة دار التعليم في (مباركفور) سنة (١٩٤٨م) وتدرّج في التعليم حتى حصل على أعلى الشهادات العلمية في علوم الشريعة والعربية، وعمل في التدريس في عدد من المدارس والجامعات هناك، حتى عيّن مدرّسًا للفقهِ والحديث في (الجامعة السلفية ببنارس) أكبر جامعة للسلفيين في الهند، وبقي فيها عشر سنين. كما اختير أمينًا عامًا لجمعية أهل الحديث في الهند.

وفي عام (١٩٧٦م) أعلنت رابطة العالم الإسلامي عن مسابقة في السيرة النبوية، ففاز بحثه الذي تقدّم به بالمركز الأول، الذي طُبِع بعد ذلك بعنوان «الرحيق المختوم» فلقى هذا الكتاب قبولًا عند الناس، واكتسب شهرة عريضة، وكان سببًا لشهرة مؤلفه بعد ذلك.

وفي عام (١٤٠٩هـ) انتقل للعمل باحثًا في مركز خدمة السنّة

والسيرة النبوية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وبقي فيه حتى شعبان سنة (١٤١٨هـ) حيث انتقل بطلب من مدير (دار السلام للنشر والتوزيع بالرياض) مشرفاً على قسم البحوث العلمية في الدار، وظلَّ في هذا العمل إلى قبيل وفاته.

وقبيل وفاته بأربعة أشهر - تقريباً - أصيب بجلطة دماغية ألزمته الفراش، إلى أن توفاه الله يوم الجمعة ١٠/١١/١٤٢٧هـ، وذلك في موطنه الأصلي (مباركفور) في الهند.

وقد خلَّف الشيخ جملة من الكتب والأعمال العلمية، باللغتين العربية والأردية، تربو على ثلاثين كتاباً، منها ثلاثة كتب في التفسير هي:

١ - «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» إشراف ومراجعة، وهو هذا الكتاب.

٢ - «تفسير الجلالين» مراجعة وتعليق.

٣ - «تفسير القرآن بكلام الرحمن للأمرتسري» مراجعة وإشراف وتقديم، وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثاني من الباب الثالث^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا الكتاب عن (دار السلام للنشر والتوزيع بالرياض) في رجب عام ١٤٢٠هـ - الموافق لشهر أكتوبر عام ١٩٩٩م^(٢).

(١) لخصت هذه الترجمة للمؤلف من ترجمتين كتبنا له بعيد وفاته، الأولى: بقلم ابنه طارق وهو طالب في مرحلة الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة، والثانية: كتبها كليم بن مقصود الحسن، وهي في موقع (المسلم) وعنه في موقع «ملتقى أهل الحديث» الذي فيه الترجمة الأولى أيضاً، والموقعان على الشبكة العالمية (الإنترنت).

(٢) كتب التاريخ الميلادي على الغلاف الداخلي للكتاب هكذا (١٩٩٠م) وهو خطأ ظاهراً.

وصدر في مجلّد واحد ضخّم - من القطع المتوسط والورق الخفيف - على هامش مصحف المدينة، وقُسمت سطور الصفحة الواحدة على عمودين، ومُيّزت الآيات المكتوبة في أوائل مقاطع التفسير، وأسماء السور، والعناوين الموضوعية للفقرات، بكتابتها باللون الأحمر.

واسم هذا الكتاب كاملاً «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» كما هو على غلافه، ونُصّ عليه في مقدّمة الطبعة الثانية للكتاب^(١).

وقد افتُتح الكتاب بمقدمة الطبعة الأولى، وكتبها المشرف على تأليف الكتاب «المباركفوري» واشتملت على:

- ١ - مقدمة يسيرة في بيان فضل القرآن، وعناية الأمة به.
- ٢ - الإشارة إلى مكانة ابن كثير العلمية، ومنزلة تفسيره وأهم ميزات.

٣ - أصل فكرة عمل هذا الاختصار.

- ٤ - شرح طريقة الاختصار، وتسمية بعض من شارك في هذا العمل وأدوارهم.

وقد أرخ لكتابة هذه المقدمة في ١٢/٦/١٤٢٠هـ.

أما مقدمة الطبعة الثانية، التي كتبها المباركفوري - أيضًا - فقد ذكر فيها:

- ١ - الإشارة إلى سرعة نفاذ الطبعة الأولى، وما لقيه الكتاب من قبول.

٢ - ذكر عمّلين إضافيين: أحدهما يتعلّق بطريقة الاختصار، والآخر بالإخراج الطباعي للكتاب، حيث تمّ تشكيل الأحاديث

(١) انظر: المصباح المنير: ص ٤.

المرفوعة، ووضع الحركات عليها، حتى لا يقع الالتباس في قراءة المواضع الصعبة على عامة الناس.

وقد كان تاريخ كتابة هذه المقدمة في ٤/٢/١٤٢١هـ، وجُعل في أعلى الصفحات في هاتين المقدمتين عنواناً يشملهما هو (كلمة الناشر).

تلا ذلك ذكر الرموز المستعملة في التخريج مع تفسيرها.

أما في الصفحتين والنصف التالية لصفحة الرموز، فقد كتب الشيخ عبد القادر الأرنبوط (ترجمة المؤلف = ابن كثير).

وفي آخر الكتاب أثبتت (مراجع التخريج) التي بلغت (١٠٥ مراجع).

ثم خُتم الكتاب بفهرس موضوعي تفصيلي (يشمل السور، والعناوين الموضوعية التي وُضعت لفقرات الكتاب) وجاء هذا الفهرس في (٤٩ صفحة).

الباعث على تأليفه:

أشار المشرف على تأليف الكتاب - في مقدمة الطبعة الأولى^(١) - إلى ثلاثة أمور دفعت للقيام بهذا التلخيص:

١ - مكانة تفسير ابن كثير، والميزات التي تميّز بها على غيره من التفاسير الأخرى.

٢ - الرغبة في ترجمة تفسير ابن كثير ونشره بعدة لغات، ولذلك استقرّ الرأي - بعد المشورة - على أن يُلخّص الكتاب «تفسير ابن كثير» تلخيصاً يسهل معه القيام بالترجمة بعد ذلك.

٣ - الرغبة في أن يأتي تفسير ابن كثير - بعد التلخيص - في مجلد واحد، ليكون حجمه مناسباً، فيكون ذلك أدعى لانتشاره أكثر.

(١) انظر: المصباح المنير: ص ٢ - ٣.

منهج الاختصار:

لم يكن منهج الاختصار مرسومًا بدقّة، ولم يُفرد له كلام خاص، وإنما أشار إلى شيء منه المشرف على تأليف الكتاب في أثناء مقدمة الطبعة الأولى والثانية^(١).

حيث ذكر عددًا من الخطوات التي قاموا بها في هذا التلخيص، وهي - بعد ترتيبها في فقرات - كما يأتي:

١ - تلخيص الأصل تلخيصًا يصغر لأجله الحجم، ولا تفوت المباحث.

٢ - يوضع لكلّ مبحث أنسب عنوان له، وقد سبق أنها قد جعلت باللون الأحمر تمييزًا لها، كما وضعت بين معكوفين للإشارة إلى أنها ليست من ابن كثير.

٣ - إبقاء عدد من الأحاديث في موضوع واحد يتمّ بها معنى الموضوع، وحذف بقية الأحاديث التي هي مجرد تكرار لمعنى واحد من طرق شتى. وفي الطبعة الثانية تمّ حذف جميع الأحاديث المرفوعة الضعيفة ضعفًا لا ينجبر ولم تصل إلى درجة القبول، وذلك بحسب النتيجة التي تتوصّل إليها اللجنة العلمية في الحكم على الأحاديث، بعد مراجعة كلام الأئمة وأهل العلم في ذلك.

٤ - تلخيص أقوال أهل التأويل، بقريب من طريقة تلخيص الأحاديث.

٥ - عزو الأحاديث والأقوال الباقية بعد التلخيص إلى مخرّجها، حتى تتمّ الفائدة.

٦ - أما إيضاح المعاني من ابن كثير، فقد أبقى على ما كان عليه تقريبًا.

(١) انظر: المصباح المنير: ص ٢، ٤.

٧ - ذكر الأصل الذي اختُصِر منه هذا الكتاب، وهي نسخة تفسير ابن كثير الصادرة عن دار السلام نفسها، وهي نسخة مُصحَّحة ومعتمدة على النسخة المطبوعة في (دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه) وتمَّ مقابلتها - أيضًا - على خمس نسخ أخرى محقَّقة ومطبوعة حديثاً، ليتَّمَّ تدارك الأخطاء فيها قدر الإمكان، كما صُحِّحت الأخطاء في أسماء الرجال بمراجعة الأصول من كتب الرجال، وقد وضعت الزيادات على النسخة الأصلية بين معكوفتين.

٨ - وضع الآيات الواردة أثناء التفسير بين قوسين مختصَّين، وكتابتها بحسب رسمها في المصحف المبرمج في الحاسب (مصحف المدينة) وقد سبق أن الآيات التي في أوائل المقاطع كتبت باللون الأحمر، أما التي تكون في أثناء المقطع فإنها باللون الأسود - كبقية الكلام -.

٩ - وضع في رأس الصفحة اسم السورة، ورقمها، وأرقام الآيات، حتى يسهل الوصول إلى المطلوب.

١٠ - عند اختلاف النَّسخ في أسماء السور، اختير الاسم المثبت في الأصل.

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج يعوزه أمران:

﴿١﴾ لم تُذكر فيه عددٌ من المباحث الموجودة عند ابن كثير وكيف تمَّ تلخيصها، مثل الآيات التي يذكرها ابن كثير على طريقته في تفسير القرآن بالقرآن، والمباحث الفقهية واللغوية، وغير ذلك.

﴿٢﴾ لم يبيِّن صراحة هل التزموا نصَّ عبارة ابن كثير أم لا؟ وإن كان يُفهم من مُجمل تقرير المنهج التزام ذلك في الجملة، وهو الظاهر من واقع المختصر - بعد المقارنة مع الأصل في عدَّة مواضع -.

المختصر العاشر
صحيح مختصر تفسير ابن كثير
للبيكري وزميليه

التعريف بالمؤلفين:

وهم ثلاثة - كما هي أسماؤهم على غلاف الكتاب -:

١ - أحمد عبد الرازق البكري.

٢ - محمد عادل محمد.

٣ - محمد عبد اللطيف خلف.

وقد عرفوا أنفسهم بأنهم^(١) (قسم التحقيق والمراجعة بدار السلام بمصر - الناشر) ولم أجد لهم ترجمة.

التعريف بالكتاب:

اسم هذا الكتاب - كما هو على غلافه - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» لكن المؤلفين لم يُشيروا إلى هذا الاسم في المقدمة، وهو اسم فيه إيهام بأنه عملٌ مبني على مختصر موجود أصلاً لتفسير ابن كثير! والظاهر أنهم يريدون بأنه مختصر مُصحح - نصًّا وأحاديث - وهو ما يوحى به قولهم: «هذا مختصر محقق لتفسير القرآن العظيم»^(٢)، وعليه فلو كان اسم الكتاب «مختصر تفسير ابن كثير الصحيح» أو «المختصر الصحيح لتفسير ابن كثير» لربما كان أدلَّ على مقصودهم، وأبعد عن الإيهام.

(١) انظر: صحيح مختصر تفسير ابن كثير: ١٢/١.

(٢) المرجع السابق: ٥/١.

وقد صدر هذا الكتاب عن (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بمصر) عام (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) في ثلاثة أجزاء من القطع المتوسط. وجعل ترقيم صفحاتها متتابعًا، وليس كل جزء مبدوءً بترقيم جديد.

وقد كُتبت أسماء السور، وعناوين الفصول التي يعقدها ابن كثير، والآيات المفسرة - التي رسمت بحسب مصحف المدينة - وجملة (ﷺ) ونحوها، وأرقام الحواشي في الأعلى والأسفل، كلُّ ذلك كُتب باللون الأحمر، تمييزًا له عن باقي التفسير.

كما وُضع في رؤوس الصفحات: اسمُ السورة ورقم الآيات المفسرة في تلك الصفحة، وكتبت باللون الأحمر - أيضًا - .

وقد افتتح المؤلفون هذا المختصر بمقدمة، ضمَّنها أربعة أشياء:

- ١ - الوصف العام لهذا المختصر، والباعث على تأليفه.
- ٢ - الإشارة إلى شرف علم التفسير، ومكانة تفسير ابن كثير بخصوصه.

٣ - ترجمة ابن كثير.

٤ - منهج الاختصار والتحقيق، وسيأتي ذكره.

وقد حُتم كلُّ جزء من الأجزاء الثلاثة بفهرسٍ للسور الموجودة فيه، أما الفهارس العلمية التي جعلت في آخر الكتاب - آخر الجزء الثالث - فهي أربعة فهارس:

- ١ - فهرس القراءات القرآنية.
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية - في اثنين وثلاثين صفحة من عمودين - مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا بحسب أطرافها.
- ٣ - فهرس الآثار - في ثلاث عشرة صفحة ونصف - مرتبة كالأحاديث.

٤ - المصادر والمراجع، وقد بلغت أربعين مرجعاً، معظمها مراجع حديثة، أحالوا عليها في تخريج الأحاديث.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلفون - في المقدمة^(١) - إلى ثلاثة أمور، كانت وراء القيام بهذا المختصر:

١ - الرغبة في تقديم تفسير ابن كثير، مختصراً محققاً، في ثوب قشيب.

٢ - مكانة تفسير ابن كثير، وشهرته وانتشاره.

٣ - الحرص على تقديم تفسير ابن كثير بصورة معاصرة، وطريقة سهلة واضحة، ليستطيع القارئ المسلم الاستفادة منه. منهج الاختصار:

قسم المؤلفون عملهم في هذا الكتاب قسمين:

أولاً: الاختصار، وفصلوا طريقتهم فيه في ست فقرات:

١ - الاعتماد على خمس نسخ مختلفة، قديمة وحديثة لتفسير ابن كثير، حتى يتم تفادي السقط والخطأ في أي نسخة من تلك النسخ.

٢ - حذف سلسلة السند عدا راوي الحديث أو الأثر (الصحابي أو التابعي).

٣ - حذف جميع الإسرائيليات الموجودة في الكتاب، سواء كانت أخباراً أو آثاراً.

٤ - حذف جميع الأحاديث الموضوعة أو المنكرة.

(١) انظر: صحيح مختصر تفسير ابن كثير: ٥/١.

٥ - حذف جميع الأحاديث الضعيفة التي ليس لها ما يقويها من السند، والإبقاء على الحديث الضعيف الذي له روايات أخرى تقويه، وكذلك الأحاديث الضعيفة المشتهرة على ألسنة الناس مع الإشارة إلى ضعفها في الهامش.

٦ - حذف الأحاديث المكررة بنفس المعنى والإبقاء على أصحها، وإذا كان الحديث مكرراً لمرات كثيرة فبقي منها اثنان أو ثلاثة.

ثانياً: التحقيق، وهو في سبع فقرات، هي - بعد إدخال ثنتين منها مع ما يناسبها :-

١ - ضبط الأحاديث والآثار بالشكل ضبطاً كاملاً.

٢ - تخريج الأحاديث والآثار الواردة من مصادرها الأصلية، بذكر اسم المصدر ورقم الحديث، أو الجزء والصفحة - إذا لم يكن المصدر مبوباً - مع الاعتماد في تخريج بعض الآثار على كتب التفسير الكبيرة؛ كتفسير الطبري والقرطبي والدر المنثور للسيوطي. وقد سبقت الإشارة إلى وضعهم فهرساً للأحاديث، وآخر للآثار، وثالث للمصادر والمراجع - في آخر الكتاب - وأنها مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

٣ - تخريج القراءات القرآنية الواردة، من مصادرها الأصلية برقم الجزء والصفحة، مع عزو القراءة إلى قارئها. ووضع فهرس لها في آخر الكتاب - كما سبق -.

٤ - نسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها - بحسب الإمكان - وذكر المصادر التي ذكرت ذلك برقم الجزء والصفحة.

٥ - شرح الألفاظ الغريبة، والاعتماد في ذلك على كتب غريب الحديث وأمّهات معاجم اللغة؛ كلسان العرب والقاموس المحيط والمعجم الوسيط، وغيرها.

الملحوظات الواردة:

يُرد على هذا المنهج ما يأتي:

﴿١﴾ الأولى نقل الفقرة الأولى من منهج الاختصار، إلى منهج التحقيق؛ لأنها أشبه به.

﴿٢﴾ نصّوا في الفقرة الثالثة من منهج الاختصار على حذف جميع الروايات الإسرائيلية من الكتاب، سواء كانت أخبارًا أو آثارًا، لكنني وجدتهم لم يلتزموا بذلك، فذكروا شيئًا منها مع إشارتهم في الحاشية بأنها من الإسرائيليات^(١).

وقريبٌ من ذلك: انتقاد أنور الباز - في مقدمته للطبعة الجديدة من عمدة التفسير لأحمد شاكر^(٢) - لهذا المختصر، بأن فيه من الأحاديث الشديدة الضعف والمنكرة الكثير، وقد أشار إلى ثلاثة أمثلة في هذا.

﴿٣﴾ عدم ذكر موقفهم في الاختصار تجاه عدد من المباحث الموجودة في تفسير ابن كثير، وبعضها مما يميّز به تفسير ابن كثير، ومنها:

١ - الآيات التي يستشهد بها على طريقته في تفسير القرآن بالقرآن.

٢ - الأقوال المتعددة للسلف في التفسير.

٣ - المباحث الفقهية، واللغوية، ونحوها.

﴿٤﴾ ذكروا بأنهم اعتمدوا على خمس نُسخ مختلفة، قديمة وحديثة، لتفسير ابن كثير، لكنهم لم يُعيّنوا تلك النسخ!

﴿٥﴾ لا يوجد في منهج الاختصار ذكر لمدى الالتزام بنصّ عبارة ابن كثير، وطريقتهم في ذلك، وإن كانوا قالوا - في أول المقدمة^(٣) - أنهم احتفظوا في هذا الكتاب بروح المؤلف ومنهجه في كتابه! وقد كان عليهم تفصيل منهجهم في هذه القضية المهمة بأوضح من هذا.

(١) انظر: صحيح مختصر تفسير ابن كثير: ٢٤٠/١، ٢٥٠.

(٢) انظر: مختصر تفسير ابن كثير المسمى عمدة التفسير (طبعة دار الوفاء): ٥/١.

(٣) انظر: صحيح مختصر تفسير ابن كثير: ٥/١.

المختصر الحادي عشر
تيسير الرحمن الرحيم
لمحمد الأحمد السلفي

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد بن رياض الأحمد السلفي الأثري.
لم أجد له ترجمة.

التعريف بالكتاب:

صدر الكتاب عن (مكتبة الرشد بالرياض) عام (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) في مجلدين من القطع المتوسط.

واسم الكتاب كاملاً «تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم - مختصر تفسير ابن كثير» هذا هو الموجود على الغلاف، أما المؤلف فلم يذكر في مقدمته عن اسم الكتاب شيئاً.

وقدم المؤلف لكتابه بمقدمة ذكر فيها:

- ١ - طرّفًا في فضل القرآن، ومعرفة تفسيره.
- ٢ - الإيماء إلى مكانة تفسير ابن كثير، وبعض ميزاته.
- ٣ - سبب تأليف هذا المختصر.
- ٤ - منهج الاختصار.

وبعد المقدمة، كتب المختصر ترجمة لابن كثير.

ثم أتبع الترجمة - في ثماني صفحات ونصف - بكتاب «فضائل القرآن» لابن كثير - مختصرًا - لكنه زاد عليه فضائل بعض السور والآيات من عنده، وهذا غريب من المختصر! حيث لم يُنبّه على هذا التصرف الذي حصل منه في الكتاب.

وقد جعل ترقيم صفحات الجزئين متتابعًا، ولا يوجد في الكتاب سوى فهرس للسور في آخره (آخر الجزء الثاني).

الباعث على تأليفه:

أشار في مقدمته^(١) إلى أربعة أسباب كانت وراء قيامه بعمل هذا المختصر:

١ - القيمة العلمية لتفسير ابن كثير، وكونه من التفاسير السلفية الموثوقة.

٢ - توسع ابن كثير في البحث أثناء تفسيره، وذكره للخلافات والآراء ومناقشتها والترجيح، ونحو ذلك، مما لا يُدرکه عامة الناس ويشق عليهم فهمه.

٣ - الرغبة في تبسيط تفسير ابن كثير، وتقريبه إلى عامة الناس، حتى يعمَّ به النفع وتتحقق منه الفائدة.

٤ - رغبة الناس عن التفاسير المطوّلة، وإقبالهم على قراءة التفاسير السهلة المختصرة، وهي قلّمًا تجد فيها تفسيرًا سلفيًا موثوقًا - كما يقول -.

منهج الاختصار:

حدّد المؤلف في مقدمته^(٢) منهجه في الاختصار - تحت عنوان خاص - في ثلاث فقرات، وهي - بعد فصل الأولى إلى ثنتين -:

١ - إثبات تفسير ابن كثير للآيات، وترجيحه، وما يراه الصواب أو الأقرب، سواء كان ذلك من كلامه أو بترجيحه لقول نقله عن غيره.

(١) انظر: تيسير الرحمن الرحيم: ٦/١ - ٧.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص٧.

٢ - حذف ما سوى ذلك من الاختلاف وكثرة الآراء، والمناقشات، والمسائل، في المباحث الفقهية وغيرها.

٣ - الآيات التي لم يفسرها ابن كثير أكملت من تفسير الطبري وجعلت بين قوسين، للتفريق بينه وبين ما نقله ابن كثير نفسه عن ابن جرير الطبري حيث لم يوضع بين قوسين.

٤ - نقل كلام ابن كثير بحذافيره، دون تغيير أو تبديل، وعند إضافة كلمة للربط بين الجمل فإنها تُوضع بين قوسين لتمييزها عن كلام ابن كثير.

الملحوظات الواردة:

تقرير المؤلف هذا لمنهجه في الاختصار يرد عليه:

﴿١﴾ أن فيه إعوازًا كبيرًا، حيث لم يتعرّض لأشياء كثيرة وكيفية عمله بشأنها، ومن ذلك شيان هما من أبرز ما يتمييز به تفسير ابن كثير:

١ - الآيات التي يستشهد به ابن كثير على طريقته في تفسير القرآن بالقرآن.

٢ - الأحاديث النبوية، وماذا يُثبت منها وماذا يحذف؟

﴿٢﴾ الفكرة الأصلية التي قام عليها هذا الاختصار، وهي محاولة استخلاص تفسير ابن كثير من تفسيره، تشبه الفكرة التي بنى عليها الدكتور بشار معروف وزميله اختصارهما لتفسير الطبري؛ باستخلاص التفسير الخاص لابن جرير وآرائه من تفسيره «جامع البيان» وقد سبق الكلام عليه في المبحث الأول - من هذا الفصل -.

﴿٣﴾ لم يُشر في هذا المنهج لعمليين قام بهما في هذا الكتاب،

وهما:

١ - إضافته لكتاب «فضائل القرآن» في أول التفسير، مع شيء من التصرف فيه - على ما سبق ذكره -.

٢ - تخريجه لبعض الأحاديث في هوامش الكتاب.
ويُلحظ على المؤلف في تخريجه للأحاديث التي يذكرها في كلا العملين المذكورين: نقله لأحكام الشيخ الألباني على الأحاديث التي ليست في الصحيحين أو أحدهما، وينعته بـ(شيخنا).

المُخَصَّرُ الثَّانِي عَشَرَ

مختصر تفسير ابن كثير

لأحمد بن شعبان وزميله

التعريف بالمولفين:

هما - كما على الغلاف -:

١ - أحمد بن شعبان بن أحمد.

٢ - محمد بن عيادي بن عبد الحلیم

ولم أجد لهما ترجمة.

وقد كتب على الغلاف:

طبعة جديدة منقحة مشتملة على تعليقات الشيخ:

محمد ناصر الدين الألباني.

التعريف بالكتاب:

اسم هذا الكتاب «مختصر تفسير ابن كثير» وهو الموجود على الغلاف، ولم يذكر الناشر ولا المختصران اسمه في المقدمة.

وقد صدر هذا الكتاب عن (مكتبة الصفا بمصر) سنة (١٤٢٤هـ -

٢٠٠٣م) في ثلاثة أجزاء من القطع المتوسط.

وقد كتبت أسماء السور وعناوين الفصول التي يعقدها ابن كثير

باللون الأحمر، وكذلك الآيات المفسرة لكنها رُسمت بالرسم الإملائي وليس بالرسم العثماني.

وافتح الكتاب بمقدمة الناشر، التي احتوت أمرين:

١ - الإبانة عن شرف القرآن وتفسيره.

٢ - أن هذا المختصر هو الثالث في سلسلة كتب التفسير التي

أخرجها الناشر، بعد تفسير السعدي، وتفسير ابن كثير الأصل.

وتلا مقدمة الناشر هذه مقدمة المختصرين، التي جاءت بعنوان

«مقدمة التحقيق» واحتوت أمرين - أيضًا -:

١ - الباعث على وضع هذا المختصر.

٢ - طريقة الاختصار، وسيأتي تفصيل هذين الأمرين كليهما.

ثم تلا هاتين المقدمتين ترجمة لابن كثير في أربع صفحات.

وقد حُتم كلُّ جزء من الأجزاء الثلاثة بفهرس للسور والمقاطع

المفسرة.

الباعث على تأليفه:

كان الداعي لعمل هذا المختصر - بحسب ما ذكره المؤلفان في

مقدمتهما^(١) - ثلاثة أمور:

١ - القيمة العلمية العالية لمؤلفات ابن كثير، وخاصة تفسيره.

٢ - الشمولية والموسوعية في تلك المؤلفات - ومنها التفسير - التي

تحول دون وصول عامة الناس إلى غايتهم منها.

٣ - تقريب تفسير ابن كثير بصورة مختصرة سهلة على عامة

الناس.

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير لأحمد شعبان وزميله: ٧/١.

منهج الاختصار:

حدّد المؤلفان في مقدمتهما^(١) عملهما في الكتاب في أربع فقرات:

- ١ - اختصار الأسانيد التي يذكرها ابن كثير للأحاديث.
- ٢ - حذف الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمنكرة، والإبقاء على الأحاديث الصحيحة والحسنة فقط.
- ٣ - تخريج الأحاديث في الهوامش، مع ذكر أحكام الألباني عليها من كتبه - إذا لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - وإذا لم يوجد للألباني عليها حكم فإنه يجتهد في الحكم عليها بحسب حالها.
- ٤ - نقل بعض التعليقات المهمة - في الهوامش - من تفسير السعدي «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» التي نبتّه فيها على عقيدة السلف الصالح، وكذلك في المواضع التي أجمل فيه ابن كثير.

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج يُلاحظ عليه أمور:

- ﴿١﴾ لم يُذكر فيه كيفية الاختصار للمباحث الأخرى - غير الأحاديث - وكأن تفسير ابن كثير ليس فيه إلا الأحاديث! وهذا نقص ظاهر في هذا المنهج.
- ﴿٢﴾ لم يُحدّد منهجها في مدى الالتزام - في هذا المختصر - بنصّ عبارة ابن كثير، وهي قضية هامة لا يحسن إغفالها عند تقرير منهج الاختصار.
- ﴿٣﴾ لم يُذكر فيه كيفية التعامل في الاختصار مع الأحاديث والروايات المكررة.

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير لأحمد شعبان وزميله: ٧/١ - ٨.

﴿٤٤﴾ نقلُ كلام الشيخ السعدي على المواضع التي أجمل فيها ابن كثير؛ علته ظاهرة. أما نقل تنبيهاته على عقيدة السلف الصالح فليس كذلك؛ مع سلامة عقيدة ابن كثير وتقريره للعقيدة الصحيحة في تفسيره. إلا أن يكون ذلك من باب التأكيد على هذا الأمر ومزيد العناية به، أو في المواضع التي لم يكن تقرير ابن كثير لها كافيًا.

﴿٤٥﴾ لم يُشير - في هذا المنهج - إلى ما قاما به في الهوامش من تفسير بعض الكلمات الغريبة أو الغامضة - كما في تعليقهما على مقدمة ابن كثير مثلاً^(١) -.

المُخْتَصَرُ الثَّلَاثُ عَشَرَ

اليسير في اختصار تفسير ابن كثير

بإشراف ابن حميد

التعريف بالمؤلفين:

اشترك في تأليف هذا المختصر ثلاثة من المدرّسين في دار الحديث الخيرية بمكة، هم:

١ - صلاح بن محمد عرفات.

٢ - محمد بن عبد الله الشنقيطي.

٣ - خالد بن فوزي بن عبد الحميد.

وذلك بإشراف الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد.

وتراجمهم كالاتي، مقدّمًا المشرف على الاختصار ثم المؤلفين

- بحسب ترتيبهم على غلاف الكتاب :-

(١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير لأحمد شعبان وزميله: ١٣/١ - ٢٠.

ترجمة الدكتور صالح بن حميد:

هو: صالح بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن حميد.
ولد سنة (١٣٦٩هـ) في مدينة (بريدة) بمنطقة القصيم، ونشأ بها
وحفظ القرآن ودرس الابتدائية والمتوسطة فيها.

ولمّا عُيّن والده - الشيخ عبد الله بن حميد - رئيسًا للإشراف الديني
بالحرم المكي، انتقل معه إلى مكة، فدرس فيها الثانوية، ثم كلية الشريعة
بجامعة أم القرى، وعيّن فيها معيدًا عام (١٣٩٢هـ) في تخصص أصول
الفقه، ثم حصل فيها على الماجستير سنة (١٣٩٦هـ) فالدكتوراه سنة
(١٤٠٢هـ) ثم تدرّج في المناصب الإدارية في الكلية، حتى تولى
عمادتها.

وفي عام (١٤٠٤هـ) عيّن إمامًا وخطيبًا للمسجد الحرام بمكة، ثم
نائبًا للرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي سنة
(١٤١١هـ) فرئيسًا عامًا سنة (١٤٢١هـ).

وكذلك فقد عيّن في عام (١٤١٤هـ) عضوًا في مجلس الشورى،
ف رئيسًا له في ٢٤/١١/١٤٢٢هـ، ثم عيّن أخيرًا - في مطلع هذا العام
(١٤٣٠هـ) رئيسًا للمجلس الأعلى للقضاء.

وكذلك، ففي ٦/٣/١٤٢٢هـ صدر قرار تعيينه عضوًا في هيئة كبار
العلماء، ولا يزال عضوًا فيها حتى الآن.

أما أبرز شيوخه فهم:

١ - والده الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد، وقد درس عليه كثيرًا
من العلوم.

٢ - محمد بن صالح المطوّع، في بريدة.

٣ - محمد أكبر شاه المقرئ، وقد حفظ عليه القرآن مجوّدًا في

مكة.

٤ - عبد الفتاح راوه المكي، وقرأ عليه الفرائض.
أما مؤلفاته وأعماله العلمية التي قام بها أو أشرف عليها، فهي
قراءة الثلاثين، ما بين مؤلف كبير ورسالة صغيرة، ويخص التفسير منها
اثنان أشرف عليهما:

- ١ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» وهو هذا الكتاب.
 - ٢ - «تفسير ابن كثير - تحقيق» ولا يزال تحت الطبع.
- وتجدر الإشارة إلى أن له - ضمن دروسه في المسجد الحرام -
درسًا في تفسير ابن كثير بعد الفجر، وقد حضرته مرارًا، وسمعته في
إذاعة القرآن الكريم كذلك^(١).

ترجمة صلاح عرفات:

هو: صلاح بن محمد بن عرفات بن حسن بن مُقِلِّد، كنيته (أبو
محمد).

ولد عام (١٩٤٥م) في قرية الكرامة من محافظة الدقهلية التابعة
للمنصورة، في مصر.

حفظ القرآن الكريم وله (١٠ سنوات) ودرس في الأزهر جميع
المراحل الدراسية، حتى تخرَّج في المرحلة الجامعية منه عام (١٩٧٤م)
وقد كان أثناء دراسته وبعدها داعيةً في (الجمعية الشرعية بمصر)، ثم في
عام (١٩٧٩م) سافر إلى اليمن، وبقي فيها ثلاث سنوات.

وفي عام (١٩٨٣م) انتقل إلى مكة المكرمة، والتحق في العام نفسه
بالتدريس بدار الحديث الخيرية بمكة، ودرَّس فيها سائر العلوم الشرعية

(١) انظر: أئمة المسجد الحرام ومؤذنه في المعهد السعودي للزهراني: ص ٤٥ - ٤٧،
وسام الكرم في تراجم أئمة وخطباء الحرم للصبحي: ص ١٩٧، وموقع مجلس الشورى
على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

والعربية، وقد صار عضوًا في إدارة الدار، وبقي فيها إلى أن توفي في صبيحة الليلة التي أنهى فيها عمله في هذا المختصر، وكان ذلك في يوم الثلاثاء ١٨/١٠/١٤٢٠هـ في مكة، وعمره (٥٥ عامًا) بعد أن بقي مدرّسًا في دار الحديث (١٧ عامًا) تقريبًا.

وقد أخذ العلم عن عدد من كبار العلماء في المملكة، ومنهم:

١ - الشيخ عبد العزيز بن باز، الذي كان يلازمه ملازمة تامه عند وجوده في مكة، وهو الذي رشّحه للتدريس في دار الحديث الخيرية.

٢ - الشيخ محمد بن عثيمين.

٣ - الشيخ عبد الله بن غديان.

٤ - الشيخ محمد السبيل.

٥ - الشيخ الدكتور بكر أبو زيد^(١).

ترجمة الشنقيطي:

هو: محمد عبد الله بن الشيخ محمد الشنقيطي.

ولد سنة (١٩٥٥م) في ضواحي مدينة (أبي تلميت) في بلاد شنقيط - موريتانيا - الواقعة على الساحل الغربي من القارة الإفريقية، المطلّ على (المحيط الأطلسي).

توفي والده وهو في الثالثة من عمره، فكفلته أمه وأخوه الأكبر (سيد محمد) الذي حفظ عليه القرآن وهو صغير.

وفي عام (١٣٩٣هـ) انضمّ إلى محظرة (مدرسة) العلامة عبد الله بن

(١) أفادني بهذه الترجمة مشكورًا: أخو المترجم (مجدي عرفات) المقيم في مصر وهو عضو جماعة أنصار السنّة المحمدية فيها، وقد كان السبب في الوصول إليه الشيخ الدكتور خالد بن فوزي، زميل المترجم، الآتية ترجمته بعد قليل، فجزاهما الله خيرًا.

داداه، فدرس عليه رسم القرآن وضبطه، وأجازه في قراءة نافع براوييه - ورش وقالون - كتابة وسماعاً، وذلك في عام (١٣٩٤هـ)، وبعد وفاة شيخ (المحظرة) حَلَفَه في التدريس تلميذه وابن عمه العلامة يحيى بن سيد المختار، فاستمرَّ معه، ودرس عليه جملة من العلوم، وخصوصاً علوم الآلة، وذلك حتى سنة (١٣٩٨هـ) وهي السنة التي أدى فيها فريضة الحج إلى بيت الله الحرام بمكة المكرمة.

وبعد الحج أقام في المدينة نحو أربع سنوات، كان يحضر فيها عددًا من الدروس التي كانت تُعقد في المسجد النبوي، ومنها درس الشيخ أبي بكر الجزائري، والشيخ محمد المختار بن أحمد مزيد الشنقيطي، ودرس الشيخ عطية محمد سالم.

وفي سنة (١٤٠٣هـ) انتقل إلى مكة، والتحق بالتدريس في دار الحديث الخيرية، في ذي الحجة من العام المذكور، وفي سنواته الأولى في مكة درس (الشاطبية) في القراءات السبع، و(الدرّة) في القراءات الثلاث المكتملة للعشر، على المقرئ الشيخ عبد الغفار عبد الفتاح الدروبي - أستاذ علم القراءات في جامعة أم القرى سابقاً - وأخذ منه إجازة في ذلك.

ولا يزال - حتى الآن - يقوم بالتدريس في دار الحديث الخيرية بمكة، وقد درّس فيها منذ التحق بها كافة علوم اللغة والشريعة، ومنها التفسير.

أما مؤلفاته، فتقارب عشرة مؤلفات، ما بين مطبوع ومخطوط، والذي يتعلق منها بالتفسير ثلاثة:

١ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بالمشاركة، وهو هذا الكتاب.

٢ - «تحقيق تفسير ابن كثير» بالمشاركة، وهو تحت الطبع.

٣ - «مختصر تفسير البغوي» - ولا يزال مخطوطًا - (١).

ترجمة خالد بن فوزي:

هو: خالد بن فوزي بن عبد الحميد بن حمزة.

ولد في سنة (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م) في مدينة (الإسكندرية) بمصر.

درس المتوسطة والثانوية في الرياض، ثم التحق بكلية أصول الدين بجامعة الإمام سنة (١٤٠٠هـ) لكنه درس فيها لمدة عام واحد ثم انقطع مضطرًا، ورجع إلى مصر لحاجة أهله إليه، فالتحق هناك بكلية الهندسة بجامعة الإسكندرية وحصل على شهادتها عام (١٤٠٥هـ).

ثم - في العام الذي يليه - عاد إلى السعودية والتحق لمدة سنتين بالمعهد العالي للدعوة والدراسات الإسلامية التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة، وحصل منه على (الماجستير) وفي عام (١٤٢٧هـ) حصل على (الدكتوراه) في الدراسات الإسلامية من كلية الشريعة بالجامعة الأمريكية المفتوحة بالقاهرة.

والتحق بالتدريس في دار الحديث الخيرية بمكة سنة (١٤١٠هـ) ولا يزال فيها حتى الآن، وهو - في الوقت نفسه - مسؤول المكتب الهندسي في الدار.

كما قام بالتدريس متعاونًا لمدة فصلين دراسيين في كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة.

أما شيوخه فهم كثيرون، لكن من أبرزهم مجموعة من كبار العلماء، ومنهم:

١ - الشيخ عبد العزيز بن باز.

٢ - الشيخ عبد الرزاق عفيفي.

(١) لخصت هذه الترجمة مما أفادني به صاحب الترجمة نفسه، فجزاه الله خيرًا.

- ٣ - الشيخ عبد الله بن حميد .
 ٤ - الشيخ حمود التويجري، الذي أجازته بعدد من الكتب .
 ٥ - الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .
 ٦ - الشيخ محمد بن عثيمين .
 ٧ - الشيخ عبد الله بن غديان .
 وأما مؤلفاته فهي تقارب العشرة، والذي يخص منها التفسير اثنان :
 ١ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بالمشاركة، وهو هذا الكتاب .
 ٢ - «تفسير ابن كثير - تحقيق» بالمشاركة، وهو تحت الطبع^(١) .

التعريف بالكتاب :

اسم هذا الكتاب - الموجود على غلافه - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» وصدر عن (دار الهداة - جدة) عام (١٤٢٦هـ) في مجلد واحد ضخم من القطع المتوسط والورق الخفيف .
 وقد كتب في رؤوس الصفحات رقم الجزء من القرآن، واسم السورة متبوعاً بأرقام الآيات المفسرة في تلك الصفحة .
 وقد ميّزت آيات المقاطع التي يُراد تفسيرها بكتابتها برسم مصحف المدينة، باللون الأحمر . أما الآيات المذكورة أثناء التفسير، فهي بالرسم الإملائي، وباللون الأسود . وكذلك أسماء السور فإنها قد كتبت باللون الأحمر - أيضاً - .
 وكذلك فإن المطلع على الكتاب لن يرى فيه أي استعمال للحواشي (الهوامش) مطلقاً .

(١) لتخصت هذه الترجمة من السيرة الذاتية التي أفادني بها صاحب الترجمة نفسه، جزاه الله خيراً .

وقد افتتح الكتاب بتقديم للدكتور صالح بن حميد - المشرف على الاختصار - وذكر فيها:

١ - التنويه بشأن القرآن، والاشتغال به، وتفسيره.
٢ - الإشارة لمكانة تفسير ابن كثير، وعلو منجه فيه، وأنه من أفضل تفاسير السلف.

٣ - الإشارة إلى الداعي لاختصار تفسير ابن كثير، وأنه مع وجود مختصرات أخرى له، إلا أن اللجنة التي قامت بهذا الاختصار، كان لهم منهج مغاير للمختصرات السابقة، أوضحوه في مقدمتهم.

٤ - أن أعضاء لجنة الاختصار رغبوا إليه مشاركتهم هذا العمل ولو عن طريق الإشراف والمتابعة، وأنه لم يسعه إلا إجابتهم إلى ذلك، لا سيما وهو مشارك لهم - أيضًا - بالإشراف والمتابعة لتحقيق تفسير ابن كثير كاملاً - الذي سيصدر قريباً إن شاء الله - .

٥ - الإشارة إلى أن اللجنة قد أنجزت عملها حسب الطريقة المرسومة، والمنهج الذي تم التخطيط له.

٦ - ذكر وفاة أحد أعضاء اللجنة، وهو (الشيخ صلاح محمد عرفات) صبيحة الليلة التي أنجز فيها عمله من الكتاب، وأن ذلك من المحزن المفرح - كما فصله - .

٧ - تنبيه القارئ على أن هذا العمل استغرق من اللجنة الموقرة وقتاً طويلاً، حرصت فيه على التزام المنهج المذكور في مقدمتها للكتاب.

وقد أرخ لكتابة هذه المقدمة في مكة المكرمة في ٢٣/٧/١٤٢١هـ.

تلا ذلك مقدمة لجنة الاختصار، وقد ذكروا فيها:

١ - الإيماء إلى أن فكرة هذا المختصر قد بدأت أثناء عمل اللجنة في تحقيق أصل تفسير ابن كثير، الذي سيصدر قريباً - إن شاء الله - .

٢ - ذكر الدافع للقيام بهذا الاختصار، مع ظهور عدد من المختصرات لتفسير ابن كثير.

٣ - الإشارة إلى أن هذا المختصر كان نتيجة جهد طويل وعمل دؤوب، حيث تم رسم منهج الاختصار بعد عدة لقاءات، وعرضه على المشرف على العمل، وأن اللجنة كانت تجتمع مرتين في الأسبوع، وتقرأ ما اختصر، مع مقابله على عدد من النسخ التي سيأتي ذكرها عند وصف المنهج، وأن منهج الاختصار قد استقرّ على ما استقرّ عليه بعد مناقشات استمرت بضعة أسابيع.

٤ - ذكر الوقت الذي أنهت فيه اللجنة عملها في هذا المختصر، وهو بعد صلاة العشاء ليلة الثلاثاء ١٨/١٠/١٤٢٠هـ، وأنه في صبيحة ذلك اليوم توفي فجأة عضو اللجنة الشيخ صلاح عرفات رحمته الله.

٥ - منهج الاختصار، وسيأتي تفصيله.

٦ - شكر اللجنة للمشرف على هذا العمل، على قبوله لذلك، ثم الاجتماع معه عند وضع المنهج وتعديله، ثم متابعة سير العمل فيه، وحثه للجنة على إنهائه بأفضل صورة ممكنة، ثم الإشراف - بعد ذلك - على طباعة الكتاب.

تلا هذه المقدمة ترجمة للحافظ ابن كثير وتعريف بكتابه التفسير، وفيها - على اختصارها - كلام مُحَرَّرٌ عن تفسير ابن كثير ومنهجه ومصادره.

وقد أثبتوا كتاب «فضائل القرآن» لابن كثير مختصراً - في عشر صفحات ونصف^(١) - بعد مقدمة ابن كثير لكتابه، وقبل المقدمة المفيدة التي ذكرها قبل تفسير الفاتحة.

(١) انظر: اليسير في اختصار تفسير ابن كثير: ١٥ - ٢٦.

وقد خُتم الكتاب بفهرس لموضوعاته.

الباعث على تأليفه:

أشار كلُّ من المشرف على الاختصار - في مقدمته^(١) - وكذلك لجنة الاختصار - في مقدمتهم^(٢) - إلى جملة من الأسباب التي دعتهم للقيام بهذا الاختصار، هي:

- ١ - مكانة تفسير ابن كثير، وما كتب له من القبول.
- ٢ - طول الكتاب، واشتماله على مباحث تخصصية قد لا يستفيد منها غير المتخصصين، وخصوصًا ما يتعلّق بالصناعة الحديثية، ونقد الروايات والأسانيد، ونحو ذلك، وشعور أعضاء اللجنة بذلك أثناء عملهم في تحقيق أصل التفسير، الذي انتهى عمل اللجنة فيه أيضًا.
- ٣ - كون عامة القراء، وغير المتخصصين، لا يتسنى لهم الوصول إلى خلاصة التفسير، التي يريدونها من تفسير ابن كثير بصورته الأصلية، بسبب ما ذكر، وحاجتهم لاختصار هذا الكتاب، بالصورة التي تمكّنهم من الإفادة منه، مع بقائه على أقرب ما يمكن من الأصل.
- ٤ - كون ما ظهر من مختصرات لهذا التفسير، تختلف في أسلوبها ومنهجها عمّا رآته اللجنة وسارت عليه في هذا المختصر - على ما سيأتي تفصيله -.

منهج الاختصار:

أجملت لجنة الاختصار - في مقدمتها^(٣) - وصف منهجها في هذا المختصر بأنه: لا يخرج في الجملة عما كتبه ابن كثير، بحيث تكون العبارة هي عبارته، مع حذف ما لا يتوقف عليه التفسير، على النحو

(١) انظر: السير في اختصار تفسير ابن كثير: ص ٤.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٥. (٣) انظر: المرجع السابق.

الذي اختصر به الذهبي «منهاج السنة» لابن تيمية. وأنهم^(١) اجتهدوا في الإبقاء على عيون التفسير، ولم يحذفوا منه إلا ما لا يحتاج إليه إلا المتخصص.

ثم أخذوا في تفصيل هذا المنهج في سبع فقرات، هي^(٢) - بعد إعادة ترتيبها وتفصيل بعضها إلى أكثر من فقرة -:

١ - حذف الأسانيد، مع إبدال قول ابن كثير - في بداية إيراده للإسناد -: «قال فلان» وتغييره إلى: «روى فلان أو أخرج فلان» أو نحوها.

٢ - حذف الأحاديث الضعيفة التي نصّ ابن كثير على تضعيفها، أو نصّ أئمة العلم على ذلك، أو ظهر للجنة عدم صلاحيتها للحجّة، والإبقاء على ما نصّ ابن كثير أو بعض أهل العلم على تصحيحه أو تحسينه، مع حذف المكرّر منه. وأما إذا أورد ابن كثير حديثاً لا يصل إلى درجة الاحتجاج لكنه أوردته تفسيراً ولم يورد غيره، فهذا يبقى مع التنبيه على ضعفه، وهذا قليل.

٣ - إثبات مَنْ أخرج الحديث في نهاية الأحاديث، إذا لم يخرجها ابن كثير، مع الحكم عليها، وجعل ذلك بين قوسين.

٤ - الاختصار على محلّ الشاهد من الأحاديث التي يوردها ابن كثير بطولها، ولم يكن لها فائدة مباشرة في التفسير.

٥ - الإبقاء على الآثار المنقولة عن السلف في الجملة، ولم يحذف منها إلا القليل، وإن كان بعض أسانيدنا ضعيفاً، إلا ما نصّ ابن كثير على رده وتضعيفه، أو كان منكراً مخالفاً للصحيح، أو مخالفاً لأصول الشريعة مع ضعف إسناده، فإنه يُحذف.

(١) انظر: اليسير في اختصار تفسير ابن كثير: ص ٩ - ١٠.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٥ - ٧.

٦ - إذا حكى ابن كثير أقوالاً كثيرة عن السلف، فإنه يُختار ثلاثة أو أربعة من أشهرهم، مع مراعاة المدارس التفسيرية المختلفة، ويُشار إلى الآخرين بين قوسين بلفظ [وغيرهم] ونحو ذلك.

٧ - نصُّ الكتاب كله من كلام ابن كثير، وعند الحاجة إلى إثبات عبارات من اللجنة للربط؛ فإنها توضع بين قوسين [] تمييزاً لها عن نص ابن كثير، هذا فيما عدا الأحرف والكلمات نحو (عن - و- أيضاً - وغيره - وغيرهم). وكذلك تصحيح الأوهام الواقعة في جميع النسخ، في العزو أو التخريج، فإنها تصحح مع وضعها بين قوسين - أيضاً - وهي قليلة.

٨ - لا يُذكر من القراءات إلا ما كان يتوقف فهم التفسير عليه، مع إثبات قراءة حفص في جميع الآيات، ومراعاة كون ابن كثير اعتمد في تفسيره قراءة غير قراءته، والظاهر أنها قراءة أبي عمرو، والانتباه إلى ذلك، خلافاً لبعض مَنْ لم يتنبه إلى هذا ممن اختصر تفسير ابن كثير، فوقع في أخطاء بسبب ذلك، مع التنبيه - أيضاً - على القراءات الشاذة عند الإبقاء عليها.

٩ - الإبقاء على الأقوال الفقهية التي يوردها ابن كثير، إلا أنه ربما حذفت الأقوال الضعيفة، مع إثبات الراجح بدليله، وتنبيه القارئ على أن مراد ابن كثير بالأصحاب: الشافعية.

١٠ - حذف أكثر ما يورده ابن كثير من الاستدلال باللغة والشعر، والإبقاء على المعنى اللغوي الذي يخدم التفسير.

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج يمتاز بالتفصيل والشمول لغالب ما ينبغي ذكره، إلا أنه ينقصه أمور:

﴿١﴾ إطلاقهم - في الفقرة الأولى - بأنهم حذفوا الأسانيد، لم

يستثنوا منه إبقاء الراوي الأعلى (الصحابي أو التابعي) مع أنه هو الذي عليه عملهم في المختصر - في الغالب - وكذلك الراوي الأدنى (البخاري مثلاً) وإن كان تكملة كلامهم - في تلك الفقرة - يفهم إبقاءه .

﴿٢٤﴾ تصريحهم - في الفقرة الثامنة - باعتماد رسم الآيات على رواية حفص، مع قولهم بأن ابن كثير لا يُفسّر على تلك القراءة، واستظهارهم بأنه كان يُفسّر على قراءة أبي عمرو، ولا أدري لماذا اعتمدوا رسم الآيات على رواية حفص والحال كذلك؟

وهم وإن ذكروا أنهم انتبهوا لذلك وراعوه - بخلاف غيرهم من المختصرين - لكن فاتهم ذلك في بعض المواضع، فوقعوا فيما أخذوه على غيرهم! فرسموا الآيات - في التفسير - على رواية حفص، فيما فسّرها ابن كثير على غيرها^(١).

﴿٢٥﴾ كان ينبغي أن يُسلك ضمن هذا المنهج ذكرُ النسخ التي اعتمدوا عليها في الاختصار، وإن كانوا قد أشاروا إلى ذلك - فيما بعد - حيث ذكروا بأنهم اعتمدوا على مخطوطة دار الكتب المصرية، مع المقابلة بطبعة دار طيبة بتحقيق سامي السلامة، وبالنسخة التي طبعتها دار المعرفة وفيها زيادات على نسخة دار طيبة، وربما استعانوا ببعض النسخ المطبوعة الأخرى^(٢). والظاهر أن المقصود بمخطوطة دار الكتب المصرية هي (المخطوطة الأزهرية) التي ذكروا - قبل ذلك^(٣) - أنهم كانوا يُقابلون عليها ما يختصرون!

وربما كان تركهم التفصيل في هذا الأمر، وكذلك إخلاء الكتاب من التعليقات والهوامش؛ لأن الأولى أن يكون مكانها في تحقيقهم لتفسير

(١) انظر: اليسير في اختصار تفسير ابن كثير: ص ١١٤، ٧٢٣، وذلك بالمقارنة مع عمدة التفسير لأحمد شاکر (طبعة دار المعارف): ١٧٦/١، ٢٤١/٥.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٩. (٣) انظر: المرجع السابق: ص ٥.

ابن كثير الأصل، الذي أشاروا إلى أنه سيصدر قريباً - إن شاء الله - .
﴿٥٤﴾ لم يُصِرِّحوا - في هذا المنهج - بطريقتهم في الآيات التي
يستشهد بها ابن كثير في تفسير القرآن بالقرآن، ولا أدري كيف فات
عليهم ذكر ذلك، وهو من أبرز الميزات في تفسير ابن كثير.
وقريب من ذلك عدم ذكرهم للإسرائيليات، وإن كانت ربما تدخل
في الفقرة الخامسة، لكن كان التصريح بذكرها أولى.
﴿٥٥﴾ لم يذكروا - في هذا المنهج ولا في غيره - إضافتهم لكتاب
«فضائل القرآن» لابن كثير - بعد اختصاره، والذي جعلوه بعد مقدمة
ابن كثير وقبل المقدمة المفيدة التي ذكرها قبل تفسير الفاتحة.
وإغفال التنبيه على هذا، مع وجود خلافٍ في موقعه من التفسير،
بل في كونه جزءاً من التفسير أصلاً أم لا؟ على ما ستأتي الإشارة إليه
- في المطلب الآتي إن شاء الله - نقصٌ كان ينبغي تداركه.

المختصر الرابع عشر

الدر الثير

للدكتور محمد بن موسى نصر

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد بن موسى بن حسين بن حسن بن أحمد بن نصر
آل نصر، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل عوف بن مالك الثقفي
النصري رضي الله عنه من قبيلة (ثقيف) العربية المشهورة، وكنيته (أبو أنس) - كما
في توقيعه لمقدمة مختصره هذا^(١) - .

(١) انظر: الدر الثير: ص ٨.

وُلد في (مخيّم بلاطة) في مدينة (نابلس) في فلسطين، وذلك سنة (١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م).

تنقّلت أسرته بين عدد من المدن الفلسطينية والأردنية، حيث درس الابتدائية في (أريحا) ودرس الإعدادية في (غور الأردن) وفي مدينة (الزرقاء) الأردنية أنهى دراسته الثانوية، ثم سافر إلى (باكستان) وبقي فيها ثلاث سنوات، حفظ خلالها القرآن الكريم، وأخذ عن عدد من شيوخها؛ كالشيخ عطاء الله حنيف، وغيره.

وبعد ذلك التحق بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وحصل منها على شهادة (البكالوريوس) في عام (١٤٠١هـ).

ثم حصل على (الماجستير) من جامعة البنجاب عام (١٩٨٤م) وعلى (الدكتوراه) من جامعة القرآن الكريم بأم درمان في السودان عام (١٩٩٧م).

وقد عمل في (وزارة الأوقاف الأردنية) إمامًا وخطيبًا ومدرسًا للقراءات ومدققًا للمصاحف، في الأعوام (١٩٨١م - ١٩٨٧م)، ثم انتدب للعمل في دولة (البحرين) لمدة أربع سنوات، ثم تولّى التدريس في جامعة العلوم التطبيقية بعمّان (الأردن) حتى عام (٢٠٠٠م)، كما تولّى رئاسة تحرير مجلة (الأصالة) الأردنية.

أما الشيوخ الذين أخذ عنهم فهم كُثُر، لكن من أبرزهم:

١ - محمد ناصر الدين الألباني، الذي لازمه إلى آخر حياته، وكان الشيخ يُحيل عليه الطلاب ليدرسوا عليه (القراءات) وكان الشيخ يقدمه للإمامة، ويقول له: (إمامنا) وقد اعتمد المترجم على أحكام شيخه الألباني على الأحاديث في كتابه هذا «الدر النثير» كما سيأتي.

٢ - عبد الفتاح القاضي، وقد أخذ عنه القراءات الثلاث المتممة للعشر. وقد ذكره في كتابه هذا «الدر النثير» وقال عنه: (شيخنا).

- ٣ - محمود بن سيويه البدوي - وأخذ عنه توجيه القراءات . .
- ٤ - عبد الفتاح المرصفي .
- ٥ - محمد سالم محيسن .
- ٦ - عبد الرافع رضوان .
- ٧ - محمود جادو .
- ٨ - عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ .
- وهؤلاء جميعًا من أعلام القراءات في العصر الحاضر، أما من التقى بهم وحضر بعض دروسهم فهم كثير - أيضًا - من أبرزهم الشيخان: عبد العزيز بن باز، ومحمد بن عثيمين .
- أما مؤلفاته فهي كثيرة، والمطبوع منها يقارب الأربعين، لكن ما يخص التفسير وعلوم القرآن والقراءات هو:
- ١ - «الدرّ الثير في اختصار تفسير ابن كثير» وهو هذا الكتاب .
- ٢ - «إتحاف الإلف في فوائد الألف والنيف من سورة يوسف» بالاشتراك مع سليم الهلالي .
- ٣ - «أثر القرآن في صلاح المجتمع» تحقيق وتعليق .
- ٤ - «اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءات» وهي رسالته للدكتوراه .
- ٥ - «الأخطاء الواقعة في قراءة سورة الفاتحة من المصلين والأئمة والقارئين» .
- ٦ - «البحث والاستقراء في بدع القراء» .
- ٧ - «الروض الباسم في رواية شعبة عن عاصم» .
- ٨ - «الاستيعاب في بيان الأسباب» بالاشتراك مع سليم الهلالي .
- ٩ - «شرح رسالة شعبة للهجرسي القعقاعي» .
- ١٠ - «فضائل القرآن وحملته في السنّة المطهّرة» .

١١ - «القول المفيد في وجوب التجويد».

١٢ - «المزهر في شرح الشاطبية والدرّة» بالاشتراك مع مجموعة^(١).

التعريف بالكتاب:

اسم هذا الكتاب - كما هو على غلافه - «الدر النثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير» وهذا الاسم لم يذكره المؤلف في المقدمة، لكنه ذكره في تعليقه في ختام الكتاب^(٢) لكن بحذف كلمة (الحافظ) هكذا «الدر النثير في اختصار تفسير ابن كثير» والفرق في ذلك يسير، وأما الاسم الموجود في أعالي صفحات الكتاب فهو «مختصر تفسير ابن كثير»! وقد صدر هذا الكتاب عن (دار غراس بالكويت) عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) في مجلد واحد من القطع المتوسط.

وقد طبع التفسير على هامش مصحف المدينة النبوية - كما هو على الغلاف - في عمودين اثنين في كل صفحة، وبحرف صغير.

وكتب على الغلاف - تحت اسم المؤلف -: «موشى ومحلى بتخرجات شيخنا الإمام محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ».

وافتتح الكتاب بمقدمة الاختصار، وضمنها المؤلف عدة أشياء:

١ - افتتاحها بخطبة الحاجة.

٢ - الإشارة لشرف القرآن وتفسيره.

٣ - الإشارة إلى دوافعه للقيام بعمل هذا المختصر.

٤ - نقد بعض التفاسير المختصرة السابقة عليه، وهي: «تفسير

الجلالين» و«صفوة التفاسير» للصابوني، ومختصرات الصابوني للتفاسير،

(١) انظر في هذه الترجمة: من أعلامنا المعاصرين لخالد بن مأمون آل محسوبي: ٥٢٣/١

- ٥٤١.

(٢) انظر: الدر النثير: ص ٨٩٢.

و«تفسير الزحيلي» و«زبدة التفسير» للأشقر. وأشار إلى ما فيها من تأويل الصفات على خلاف منهج السلف الصالح.

٥ - منهج الاختصار، ويأتي تفصيله.

٦ - الإشارة إلى أنه حين بدأ بهذا المختصر - قبل أكثر من عشر سنين - لم يرَ في ذلك الوقت سوى مختصرين لتفسير ابن كثير، هما «مختصر الرفاعي» و«مختصر الصابوني» وذكر أنه لم يستفد منهما لاختلاف منهجه في الاختصار عنهما، مع أنه نَقَدَ الثاني نقدًا عامًّا مبالغًا فيه. وفات عليه ذكر مختصر أحمد شاكر «عمدة التفسير» وهو أسبق منهما، إلا أن يكون مُرادَه المختصرات الكاملة.

٧ - الإشارة إلى أنه حين ابتداء الاختصار لم يكن قد خرجت طبعة محققة مخرجة الأحاديث لتفسير ابن كثير، فاختصر على أحسنها في ذلك الوقت.

٨ - ذكر ظرفٍ من معاناته، والصعوبات التي واجهته في طباعة هذا المختصر وإخراجه.

ثم أرخ لكتابه هذه المقدمة في عمّان البلقاء - عاصمة الأردن - في: الاثنين ٣٠/ربيع الأول/١٤٢٦هـ الموافق ٩/٥/٢٠٠٥م.

ثم أتبع هذه المقدمة بترجمة لابن كثير.

كما ختم الكتاب بأربعة فهرس علمية:

١ - فهرس الأحاديث والآثار - في ثلاثين صفحة ونصف - مرتبًا ترتيبًا ألفبائيًا، مع ذكر الراوي.

٢ - فهرس الشعر.

٣ - فهرس الفوائد - في صفحتين تقريبًا -.

٤ - فهرس الكتاب، وهو فهرس للسور، ويقع في صفحة واحدة

فقط.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف - في مقدمته^(١) - إلى عدد من الأسباب في ذلك:

- ١ - المنزلة العالية لتفسير ابن كثير، وسلامة منهجه.
- ٢ - شدة الطلب للاختصار في هذا الزمن الذي فترت فيه الهمم وقصرت العزائم، والحاجة إلى تفسير سلفي مختصر يكون قريباً لأيدي العوام وأئمة المساجد.
- ٣ - طول تفسير ابن كثير، والصعوبة التي تواجه عامة الناس في خوض عبابه.
- ٤ - إيجاد بديل مناسب عن تلك التفاسير المختصرة التي تتناولها أيدي العوام وهي غير مناسبة، لما فيه من مخالفات وأخطاء، لا سيما في تأويل الصفات وإيراد الإسرائيليات والأحاديث الواهيات - كما يقول -.
- ٥ - التأكيد على أن المراد من هذا المختصر: تقريب معاني الآيات بأوجز عبارة وأقرب إشارة للعوام والمبتدئين، أما مَنْ سواهم فالأجدر بهم الرجوع إلى الأصل دون المختصر.

منهج الاختصار:

- عقد المؤلف فصلاً - ضمن مقدمته^(٢) - فصل فيه منهجه في الاختصار في (١٧ فقرة) هي - بعد إعادة ترتيب بعضها، وإدخال بعضها مع ما يناسبه -:
- ١ - الإبقاء ما أمكن على الآيات التي يستشهد بها ابن كثير في تفسير القرآن بالقرآن.
 - ٢ - تنقية المختصر وتصفيته من الأحاديث الضعيفة، وتجريده من الإسرائيليات.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٦ - ٧.

(١) انظر: الدر الثبير: ص ٦.

٣ - الإبقاء على الأحاديث الصحيحة فقط مع تخريجها في الهامش، ونقل حكم شيخه الألباني عليها - إذا لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - وعند عدم وجود حكمٍ للألباني عليها فإنه يجتهد هو في ذلك.

٤ - اشتراط الصحة في أسباب النزول، خلافاً للآثار الواردة عن الصحابة والتابعين؛ لأنه عليها يقوم التفسير، مع عزوها إلى مصادرها أحياناً.

٥ - إذا تعددت الأحاديث في الباب الواحد فإنه يقتصر منها على حديث واحد أو أكثر، وكذلك إذا تعددت الآثار عن السلف فإنه يكتفى منها بما يكشف عن معنى الآية.

٦ - حذف جميع الأسانيد والإبقاء على المتون، مع إبدال قول ابن كثير: «قال البخاري» مثلاً بـ: «روى البخاري»، وذلك في الغالب.

٧ - حذف الأقوال الشاذة التي أنكرها ابن كثير، مع الإبقاء على الراجح.

٨ - استبعاد ما أطال به ابن كثير، من التفصيلات الفقهية، والمناقشات اللغوية، مما لا يتصل بتفسير الآية اتصالاً وثيقاً.

٩ - التعليق على بعض المواضع، التي رأى المختصر أن في التعليق عليها فائدة، أو ترجيحاً لخلاف، أو بياناً لسبب نزول آية لم يذكره ابن كثير.

١٠ - عدم التصرف في كلام ابن كثير، وعدم الإضافة عليه إلا كلمات يسيرة جداً جعلت بين معقوفتين، وهي إما من عند المختصر نفسه، أو من تفسير السعدي، وكذلك إكمال تفسير ما لم يفسره ابن كثير من تفسير السعدي أو البغوي، مع جعله بين معقوفتين - أيضاً -.

١١ - كتابة التفسير على هامش المصحف.

الملحوظات الواردة:

يُلحظ على هذا المنهج أمور:

﴿١﴾ ذكر - في الفقرة السادسة من المنهج - أنه حذف الأسانيد، لكنه لم يذكر ماذا سيُبقَى منها، وإن كان يفهم من قوله بأنه سيبدل قول ابن كثير (قال البخاري) بـ (روى البخاري): أنه سيُبقَى الراوي الأدنى (المخرُج) لكن عمله في المختصر يدلُّ - أيضًا - على أنه أبقى الراوي الأعلى (الصحابي أو التابعي) وإذا لم يذكره ابن كثير ذكره هو في تخريج الحديث في الهامش.

﴿٢﴾ لم يُشير المؤلف - في هذا المنهج - لا من قريب ولا من بعيد إلى القراءات التي يذكرها ابن كثير في تفسيره، وما هو منهجه في التعامل معها في هذا المختصر؟ وكان من المتوقع أن تكون له عناية بهذا الأمر، لا سيما وهو المتخصص في القراءات - على ما سبق في ترجمته - وكذلك فإنه قد أدرج التنبيه على بعض القراءات الشاذة ضمن فهرس الفوائد في آخر الكتاب.

﴿٣﴾ لم يذكر المؤلف في هذا المنهج النسخة التي اعتمد عليها في هذا الاختصار، واكتفى بقوله في مقدمته أنه اختصر تفسير ابن كثير على أحسن طبعاته الموجودة حين ابتداء باختصاره - قبل أكثر من عشر سنوات - لكنه لم يُسمِّ تلك الطبعة!

المختصر الخامس عشر

التيسير خلاصة تفسير ابن كثير

لمحمود سالم

التعريف بالمؤلف:

هو: محمود محمد سالم.

وهو خريج الأزهر الشريف - كما كتب تحت اسمه في الغلاف

الداخلي للكتاب - ولم أجد له ترجمة.

التعريف بالكتاب:

اسم هذا الكتاب - كما هو على غلافه - «التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» ولم يذكره المؤلف في المقدمة، لكنه كتب اسمه في رؤوس الصفحات اليمنى من الكتاب «تيسير ابن كثير» ولعلّه اختصار من اسمه الكامل؛ ليناسب وضعه في رأس الصفحة، والله أعلم.

وقد صدر هذا الكتاب عن (دار الشعب بمصر) وهي الدار التي طبعت تفسير ابن كثير الأصل الطبعة المشهورة باسمها^(١)، لكنه لا يوجد عليه - أي: هذا المختصر - تاريخ الطبع ولا رقم الطبعة! ويقع الكتاب في مجلدين من القطع الكبير، ترقيم الصفحات فيهما مُتتابع.

ولن يفوت على مَنْ يطلع على الكتاب ملاحظة أمرين:

١ - كتابة اسم السورة المفسرة في رؤوس الصفحات اليسرى من الكتاب.

٢ - عدم استعمال المؤلف للهوامش (الحواشي) في كتابه.

وقد قدّم المؤلف لكتابه هذا مقدمة - في صفحة واحدة فقط - ذكر فيها أمورًا:

١ - فضل القرآن وتفسيره.

٢ - التنويه بتفسير ابن كثير ومنهجه فيه.

٣ - الأسباب التي دعت لاختصاره، وسيأتي ذكرها.

٤ - طريقته ومنهجه في الاختصار، وسيأتي ذكرها أيضًا.

وُختم الكتاب بفهرس للسور.

(١) انظر: حياة ابن كثير وكتابه للدكتور محمد الفالح: ص ٧٣ - ٧٤.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف إلى ثلاثة أسباب دعت إلى هذا الاختصار، هي:

- ١ - مكانة تفسير ابن كثير وجودة منهجه.
- ٢ - طول الكتاب الأصل، ووجود مباحث متخصصة فيه قد لا تعني الكثيرين.
- ٣ - ظروف المجتمع الحاضر، وكثرة المشاغل بمتطلبات الحياة، مما لا يسمح للقارئ بأن يقرأ في المطولات، بل ربما لا يجد الوقت الذي يقرأ فيه.

منهج الاختصار:

- أجمل المؤلف - في المقدمة - الخطوات التي اتبعتها في عمله، وهي:
- ١ - حذف الأسانيد، اعتمادًا على وجودها في الأصل، والاكتفاء بذكر راوي الحديث الأعلى (الصحابي أو التابعي).
 - ٢ - حذف الأحاديث الضعيفة أو الغريبة أو المنكرة، والاكتفاء بالأحاديث الصحيحة القوية.
 - ٣ - الأحاديث التي قد يذكرها ابن كثير وهي بعيدة عن موضوع الآية، فإن المختصر قد يذكرها، وقد يُنبه عليها إن تقدمت.
 - ٤ - الاكتفاء من الأحاديث المكررة بحديث واحد مُفصّل، وحذف المختصرة والمجملة.
 - ٥ - ذكر أقوال السلف من الصحابة والتابعين كاملة، لكن دون ذكر القائل، طلبًا للاختصار^(١).

(١) جاءت عبارة المؤلف في هذه الفقرة (الخامسة) هكذا: «سأذكر أقوال الصحابة والسلف كاملة في الآية قولان، فأقول قيل كذا وقيل كذا، طلبًا للاختصار» وفيها =

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج يرد عليه ما يأتي:

﴿١﴾ إعوازه الشديد، حيث لم يذكر فيه سوى طريقته في اختصار الأحاديث، وأقوال السلف فقط، وقد بقي أشياء كثيرة؛ كآيات التي يستشهد بها ابن كثير في تفسير القرآن بالقرآن، والإسرائيليات، والمباحث الفقهية واللغوية، وغيرها.

﴿٢﴾ ذكر - في الفقرة الأولى - أنه حذف الأسانيد واكتفى بذكر الراوي الأعلى، لكنني وجدته - أيضاً - يذكر الراوي الأدنى (المخرّج = كالبخاري مثلاً).

﴿٣﴾ لم يذكر مدى التزامه بنصّ عبارة ابن كثير، لا في تقريره هذا للمنهج ولا قبله ولا بعده، وهي قضية ينبغي النصّ عليها في المنهج وعدم إغفالها.



المطلب الثاني

المقارنة بين مختصرات ابن كثير المطبوعة

بعد التعريف العام بتلك المختصرات وبيان مناهج مؤلفيها في الاختصار، يمكن عقد مقارنة بينها، على ضوء ما سبق وغيره، والإشارة - في أثناء ذلك - إلى أبرز ميزاتها وأهم المآخذ عليها، وتفصيل ذلك في وجوه متنوعة؛ لتكون المقارنة أكثر دقة، وأقرب إلى العدل والإنصاف - بإذن الله - وذلك من حيث الوجوه والاعتبارات الآتية:

- ١ - من حيث الترتيب الزمني.
 - ٢ - من حيث اسم الكتاب المختصر.
 - ٣ - من حيث الإخراج الطباعي.
 - ٤ - من حيث شدة الاختصار وسعته.
 - ٥ - من حيث ذكر المقدمة وفضائل القرآن.
 - ٦ - من حيث التزام عبارة ابن كثير.
 - ٧ - من حيث الدافع للاختصار.
 - ٨ - من حيث منهجية الاختصار.
 - ٩ - من حيث الخبرة بالأصل والمعاناة في الاختصار.
 - ١٠ - من حيث خدمة التفسير الأصل.
 - ١١ - من حيث المفاضلة الإجمالية بينها.
- وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الترتيب الزمني:

ترتيبها الزمني هو الترتيب الذي سرت عليه أثناء التعريف بها، وقد سبق ذكرها بحسب ذلك في صدر هذا المبحث، وفي صدر المطلب السابق - أيضاً - ولا بأس من إعادة ذلك ههنا مرة ثالثة، مع إضافة تاريخ صدور كلٍّ منها:

- ١ - «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد محمد شاكر = ١٣٧٦هـ.
- ٢ - «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» لمحمد نسيب الرفاعي = ١٣٩٢هـ.
- ٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد علي الصابوني = ١٣٩٣هـ.
- ٤ - «مختصر تفسير ابن كثير» لمحمد كريم راجح = ١٤٠٣هـ.
- ٥ - «التيسير لتفسير ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ = ١٤١١هـ.
- ٦ - «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» لمحمد أحمد كنعان = ١٤١٢هـ.
- ٧ - «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» لخالد العك = ١٤١٣هـ.
- ٨ - «لباب التفسير من ابن كثير» للدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ = ١٤١٤هـ.
- ٩ - «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» بإشراف صفي الرحمن المباركفوري = ١٤٢٠هـ.
- ١٠ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد البكري وزميليه = ١٤٢١هـ.
- ١١ - «تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم» لمحمد بن رياض السلفي = ١٤٢٢هـ.

١٢ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد بن شعبان وزميله = ١٤٢٤هـ.

١٣ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بإشراف الدكتور صالح بن حميد = ١٤٢٦هـ.

١٤ - «الدر النثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير» للدكتور محمد بن موسى آل نصر = ١٤٢٧هـ.

١٥ - «اليسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود محمد سالم = بدون تاريخ طبع.

وهاهنا بعض الملحوظات حول هذا الترتيب الزمني:

﴿١﴾ جميع تلك المختصرات مؤرّخة الطبع سوى الأخير منها، فليس عليه تاريخ الطبع، وقد جعلته في آخرها من أجل ذلك.

﴿٢﴾ هذا الترتيب بحسب تاريخ صدور الكتاب، دون النظر إلى تاريخ الانتهاء منه، أو غير ذلك؛ لأن هذا أضببط، ولأن التواريخ الأخرى قد ذكرت عند التعريف بكل واحد منها.

﴿٣﴾ جميع مؤلفي تلك المختصرات معاصرون، وجميعهم أحياء سوى خمسة:

١ - أحمد شاكر، مؤلف «عمدة التفسير» توفي سنة (١٣٧٧هـ).

٢ - نسيب الرفاعي، مؤلف «تيسير العلي القدير» توفي سنة (١٤١٣هـ).

٣ - خالد العك، مؤلف «أوجز التفاسير» تفي سنة (١٤١٩هـ).

٤ - صلاح عرفات، المشارك في تأليف «اليسير» توفي سنة (١٤٢٠هـ).

٥ - صفي الرحمن المباركفوري، المشرف على «المصباح المنير» توفي سنة (١٤٢٧هـ).

﴿٤﴾ بين خروج أول تلك المختصرات وخروج آخرها أكثر من خمسين عامًا (١٣٧٦هـ - ١٤٢٧هـ). الثلاثة الأولى منها صدرت في القرن الماضي (الرابع عشر) والباقية كلها في هذا القرن (الخامس عشر).
 ﴿٥﴾ المتأمل في تواريخ صدور هذه المختصرات، سيلحظ أن معظمها كان صدوره في سنين متوالية، في حين أنها - في المقابل - مرّت بفترات انقطاع، يختلف طولها على النحو الآتي:

- ١ - (١٦) سنة، بين الأول والثاني، وهي أطول الفترات.
- ٢ - (١٠) سنوات، بين الثالث والرابع.
- ٣ - (٨) سنوات، بين الرابع والخامس.
- ٤ - (٦) سنوات، بين الثامن والتاسع.

﴿٦﴾ لم يصرّح أحد من المتأخرين باطلاعه على ما سبقه من المختصرات، سوى ثلاثة هم:

١ - صاحب المختصر السادس «فتح القدير»، حيث تقدّم مختصري الرفاعي والصابوني دون أن يسميها - ثم ذكر اطلاعه على مختصر أحمد شاكر «عمدة التفسير» لكن بعد انتهائه من مختصره، وأثنى عليه وأسف على عدم تمامه.

٢ - أصحاب المختصر الثالث عشر «اليسير»، حيث أشاروا إلى أنهم اطلعوا على عدّة مختصرات لابن كثير، دون أن يسمّوا شيئاً منها، واكتفوا بتعليل عملهم بأنهم سلكوا منهجاً مغايراً لجميع تلك المختصرات.

٣ - صاحب المختصر الرابع عشر «الدرّ النثير»، حيث ذكر أنه لم يرَ حين بدأ الاختصار قبل أكثر من عشر سنوات - كما قال - غير مختصري الرفاعي والصابوني، لكنه لم يستفد منهما لاختلاف منهجه عنهما.

ولا أدري لِمَ أغفل أصحاب المختصرات الإحدى عشر الباقية، ذكر ذلك؟ هل هو لعدم اطلاعهم عليها؟ أم لاختلاف رؤيتهم في منهجية الاختصار عنها؟ أم لغير ذلك؟

ومهما يكن، فإن ذكر الاطلاع على الأعمال السابقة في المجال نفسه، وشفعه بذكر السبب في القيام بعمل جديد، أولى من إهمال ذلك. إذ ذلك ضمانه من عدم تكرار الجهود المتشابهة، أو الاستفادة منها والبناء عليها وتكميلها. هذا مع استبعاد الأسباب الأخرى غير العلمية؛ كسرقة الجهود، والمصالح التجارية البحتة!

والذي يدعو إلى مثل هذا القول، إنما هو محاولة فهم هذه الظاهرة الغربية في التأليف والأعمال العلمية، وذلك بوجود خمسة عشر مختصراً مطبوعاً لكتاب واحد، كلها لمعاصرين، وبعض آخر في طريقه للطباعة! فهو أمر يستدعي الوقوف طويلاً أمامه، للنظر في أسبابه، واستجلاء دواعيه.

ثانياً: من حيث اسم الكتاب المختصر:

والمقارنة من هذه الحيثية لها عدة جهات:

﴿١﴾ الذين نصّوا على تسمية مختصراتهم في المقدمة، هم:

١ - أحمد شاكر «عمدة التفسير».

٢ - آل الشيخ «التيسير لتفسير ابن كثير».

٣ - آل الشيخ «لباب التفسير من ابن كثير».

٤ - المباركفوري «المصباح المنير تهذيب تفسير ابن كثير».

والذين نصّوا عليها، لكن في الخاتمة اثنان، هم:

١ - الرفاعي «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير».

٢ - آل نصر «الدر الثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير».

أما التسعة الباقون فإن أسماء مختصراتهم مستفادة مما هو موجود على أغلفتها.

﴿٢﴾ جميع المختصرات رُوعي في تسمياتها نسبتها إلى اسم مؤلف الأصل (ابن كثير) أو «تفسير ابن كثير» سوى واحدٍ منها فقط: راعى في اسم مختصره نسبته إلى اسم التفسير الأصل «تفسير القرآن العظيم» وهو المختصر الثاني عشر «تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم» للسلفي.

﴿٣﴾ ثلاثة مختصرات تطابقت أسماؤها تمامًا، وهي:

- ١ - «مختصر تفسير ابن كثير» للصابوني.
 - ٢ - «مختصر تفسير ابن كثير» لكریم راجح.
 - ٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد شعبان وزميله.
- على أن مختصرًا رابعًا زيد في اسمه كلمة (صحيح) وهو «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» للبكري وزميله.

في حين أن اسمي مختصرين آخرين تطابقت الكلمة الأولى فيهما، وهم:

- ١ - «التيسير لتفسير ابن كثير» لآل الشيخ.
 - ٢ - «التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود سالم.
- وقد قاربهما جدًا في الكلمة الأولى مختصر ثالث هو «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بإشراف ابن حميد.

ورابع وخامس استعمالا لفظ (تيسير) لكن مضافًا إلى اسم من أسماء الله تعالى، وهما:

- ١ - «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» للرفاعي.
- ٢ - «تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم» للسلفي.

﴿٤﴾ معظم أسماء تلك المختصرات استعمل فيها مصطلح (الاختصار) للدلالة على هذا المعنى، وهي ثمانية مختصرات. في حين استعمل في الباقية مصطلحات أخرى مقاربة للاختصار، وهي:

١ - (التهذيب) واستعمل في اثنين: «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» لمحمد كنعان، و«المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» للمباركفوري.

٢ - «اليسير - التيسير» في ثلاثة مختصرات، لكنه في واحد منها استعمل لوحده، وهو «التيسير لتفسير ابن كثير» لآل الشيخ، وفي الاثنين الآخرين قُرن بمصطلح آخر، وهما «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بإشراف ابن حميد، و«التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود سالم.

٣ - (العمدة) في مختصر واحد، هو «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد شاكر.

٤ - (الإيجاز) في مختصر واحد، هو «أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير» لخالد العك.

٥ - (اللباب) في مختصر واحد، هو «لباب التفسير من ابن كثير» لآل الشيخ.

٦ - (الدرّ) في مختصر واحد، هو «الدر النثير في اختصار تفسير ابن كثير» لآل نصر، واستعمل مقرونًا مع مصطلح (الاختصار) - كما هو ظاهر -.

٧ - (الخلاصة) في مختصر واحد، هو «التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود سالم، وقد قرن - أيضًا - بمصطلح (التيسير) - كما سبق -.

ثالثاً: من حيث الإخراج الطباعي:

تنقسم المختصرات المذكورة - بحسب مفاص الكتاب - قسمين:

﴿١﴾ المختصرات المطبوعة على القطع الكبير، وهي أربعة:

١ - «مختصر تفسير ابن كثير» للصابوني، في ثلاثة أجزاء، مجموع صفحاتها (٢٠٥٢ صفحة) بحرف عادي.

٢ - «أوجز التفاسير» لخالد العك، في مجلد واحد، بهامش المصحف - ذي المقاس الأكبر من الصغير - صفحاته (٦٦٢ صفحة).

٣ - «لباب التفسير» لآل الشيخ، في جزئين، مجموع صفحاتهما (١٣١٤ صفحة) بحرف صغير، ويقالُ فيه تقسيم التفسير على فقرات، وأحياناً يكون التفسير فيها على هامش المقطع، وفي طريقة طباعته شيء من الغرابة، سبق ذكر طرفٍ منها عند التعريف بالكتاب.

٤ - «التيسير» لمحمود سالم، في جزئين، مجموع صفحاتهما (١٣٣٣ صفحة) بحرف عادي.

﴿٢﴾ المختصرات المطبوعة على القطع المتوسط، وهي الإحدى

عشر الباقية:

١ - «عمدة التفسير» لأحمد شاكر، وهو في ثلاثة أجزاء - في طبعته الجديدة الكاملة - مجموع صفحاتها (٢٢٢٨ صفحة) بحرف صغير.

٢ - «تيسير العلي القدير» للرفاعي، في أربعة أجزاء، مجموع صفحاتها (٢٢٤٦ صفحة) بحرف عادي.

٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لكريم راجح، في جزئين، مجموع صفحاتهما (١٥٢٥ صفحة) بحرف عادي. وسبقت الإشارة إلى وجود طبعة جديدة له في جزء واحد.

٤ - «التيسير» لآل الشيخ، في أربعة أجزاء، مجموع صفحاتها (٢٥٨٧ صفحة) بحرف كبير.

٥ - «فتح القدير» لمحمد كنعان، في ستة أجزاء، مجموع صفحاتها (٣٣٤٦ صفحة) بحرف كبير.

٦ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» للبكري وزميليه، في ثلاثة أجزاء، مجموع صفحاتها (٢٠٨٦ صفحة) بحرف عادي مضغوط.

٧ - «المصباح المنير» للمباركفوري، في جزء واحد ضخمة، بهامش المصحف - ذي المقاس الصغير - صفحاته (١٥٩٧ صفحة) بحرف صغير، على عمودين.

٨ - «تيسير الرحمن الرحيم» للسلفي، في جزءين، مجموع صفحاتها (١٠٨٠ صفحة) بحرف عادي.

٩ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد شعبان وزميله، في ثلاثة أجزاء صغيرة، مجموع صفحاتها (١٣٩٢ صفحة) بحرف صغير.

١٠ - «اليسير» بإشراف ابن حميد، في جزء واحد ضخمة، صفحاته (٢٠٠٤ صفحات) بحرف عادي.

١١ - «الدر النثير» لآل نصر، في جزء واحد، على هامش المصحف - ذي المقاس الصغير - صفحاته (٩٢٩ صفحة) بحرف صغير، على عمودين.

ومما سبق يمكن ملاحظة أن المختصرات المطبوعة في جزء واحد

خمسة:

١ - «مختصر تفسير ابن كثير» لكريم راجح، في طبعة جديدة له.

٢ - «أوجز التفاسير» لخالد العك.

٣ - «المصباح المنير» للمباركفوري.

٤ - «اليسير» بإشراف ابن حميد.

٥ - «الدرّ النثير» لآل نصر.

وهذه المختصرات ذات الجزء الواحد، لحق ببعضها ثلاث ميزات طباعية:

﴿١﴾ طباعتها على هامش المصحف، وذلك موجود في ثلاثة منها: هي الثاني والثالث والخامس.

﴿٢﴾ قسمة الأسطر على عمودين، وهذا موجود في مختصرين هما: الثالث والخامس.

﴿٣﴾ كتابة رقم الآية عند بداية تفسيرها، وهذا موجود في مختصرين - أيضًا - هما: الثاني والخامس.

كما يُلاحظ - أيضًا - في الإخراج الطباعي: استعمال اللون الأحمر في كتابة الآيات المفسّرة، وأسماء السور، وبعض العناوين، وذلك في أربعة مختصرات، هي:

- ١ - «المصباح المنير» للمباركفوري.
- ٢ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» للبكري وزميله.
- ٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد شعبان وزميله.
- ٤ - «اليسير» بإشراف ابن حميد.

أما المعلومات الموجودة في رؤوس الصفحات، فهي أنواع:

﴿١﴾ أرقام الصفحات، وهي عند جميعهم كذلك، سوى أربعة كانت عندهم في الأسفل، هم: كريم راجح في مختصره، وآل الشيخ في مختصره «اليسير» و«لباب التفسير» وخالد العك في «أوجز التفاسير».

﴿٢﴾ اسم السورة، ورقمها، وأرقام الآيات.

أما اسم السورة فهو موجود عند الجميع سوى اثنين، هما: آل الشيخ في «اليسير» وأحمد شعبان وزميله في مختصرهما. وأما من ذكر رقم السورة - مع اسمها - فهم أربعة: الرفاعي، والصابوني، ومحمد كنعان، والسلفي.

وأما ذكر أرقام الآيات - مع اسم السورة - فهي موجودة عند ستة، هم: أحمد شاكر، والصابوني، وخالد العك، و«المصباح المنير» للمباركفوري، و«صحيح مختصر ابن كثير» للبكري وزميلي، و«اليسير» بإشراف ابن حميد.

﴿٢﴾ رقم الجزء من القرآن، ورقم الجزء من الكتاب، واسم الكتاب.

أما رقم الجزء من القرآن، فهو عند أربعة: الرفاعي، وخالد العك، وآل الشيخ في «لباب التفسير» وفي «اليسير» بإشراف ابن حميد.

وأما رقم الجزء من الكتاب فهو موجود في اثنين فقط، هما: «عمدة التفسير» لأحمد شاكر = في الطبعة الجديدة الكاملة، و«اليسير» بإشراف ابن حميد.

وأما اسم الكتاب، فهو في أعلى الصفحات عند ثلاثة: أحمد شعبان وزميلة، وآل نصر، ومحمود سالم. لكنه في أسفل الصفحات عند آل الشيخ في «لباب التفسير».

﴿٤﴾ تميّز مختصر الرفاعي «تيسير العلي القدير» بزيادة معلومة في أعلى الصفحات، ليست موجودة عند غيره، وهي: وضع عناوين للصفحات، والعنوان عبارة عن موضوع الصفحة، أو أبرز ما فيها.

﴿٥﴾ تميّز مختصر آل الشيخ «التيسير» بعدم وجود أية معلومة في رؤوس الصفحات، حتى أرقام الصفحات كانت في الأسفل - كما سبق -.

في حين كان مختصر كرتيم راجح فيه معلومة واحدة فقط - في رأس الصفحة - هي: اسم السورة، أما أرقام الصفحات فكانت في الأسفل.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى مدى استعمال أصحاب المختصرات للهوامش (الحواشي) الجانبية والسفلية وكيفية ذلك، على النحو الآتي:

﴿١﴾ استعمل الهوامش الجانبية - اليمنى واليسرى - اثنان، هما:

١ - أحمد شاكر في «عمدة التفسير».

٢ - الرفاعي في «تيسير العلي القدير».

وأتفق استعمالهما لها لغرض واحد هو: الإشارة إلى الأحزاب وأنصافها وأرباعها وأرقامها، والسجدات - على الطريقة الموجودة في المصاحف - والظاهر أن الثاني مُتابع للأول في هذا الأمر، والله أعلم.

﴿٢﴾ أما الهوامش (الحواشي) السفلية، فهي موجودة في جميع

المختصرات الخمسة عشر سوى أربعة، هي:

١ - «مختصر تفسير ابن كثير» لكرّيم راجح.

٢ - «التيسير» لآل الشيخ.

٣ - «اليسير» بإشراف ابن حميد.

٤ - «التيسير» لمحمود سالم.

رابعاً: من حيث شدة الاختصار وسعته:

يصعب التحديد الدقيق لهذا الأمر، مع الاختلاف في أشياء كثيرة، وإن كان الأمر ظاهراً في بعضها - شدة أو سعة - لكن بين بعضها الآخر تقارب كبير في ذلك، وحتى المتقاربة منها ليست متطابقة في المادّة بل في كل منها ما ليس في الآخر.

ويمكن تقريب هذا الأمر بمراجعة الحقائق المذكورة - في بداية الفقرة السابقة (الإخراج الطباعي) - عن مقاس الكتاب، وعدد الأجزاء والصفحات، وحجم الحرف، وكون التفسير مطبوعاً على هامش المصحف أم لا.

ومن مراجعة تلك الحقائق، يمكن ترتيبها ابتداءً بالأوجز ثم الذي

يليه في السّعة، وهكذا...، على النحو الآتي:

- ١ - «أوجز التفاسير» لخالد العك. وهو أوجزها، وأشدّها اختصارًا.
- ٢ - «الدر الثير» لآل نصر.
- ٣ - «تيسير الرحمن الرحيم» للسلفي.
- ٤ - «مختصر تفسير ابن كثير» لكرّيم راجح.
- ٥ - «التيسير خلاصة تفسير ابن كثير» لمحمود سالم.
- ٦ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد شعبان وزميله.
- ٧ - «اليسير في اختصار تفسير ابن كثير» بإشراف ابن حميد.
- ٨ - «المصباح المنير» للمباركفوري.
- ٩ - «لباب التفسير» لآل الشيخ.
- ١٠ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» للبكري وزميله.
- ١١ - «مختصر تفسير ابن كثير» للصابوني.
- ١٢ - «عمدة التفسير» لأحمد شاکر - بحسب الطبعة الجديدة الكاملة ..

١٣ - «التيسير لتفسير ابن كثير» لآل الشيخ.

١٤ - «تيسير العلي القدير» للرفاعي.

١٥ - «فتح القدير» لمحمد كنعان.

ولا بدّ - عند النظر في هذا الترتيب - من الأخذ بالاعتبارات

الآتية:

﴿١﴾ أنه ترتيبٌ اجتهاديٌّ تقريبيٌّ، وليس شيئًا ظاهرًا مضبوطًا بدقّة، وخصوصًا في ترتيب المختصرات المتوالية، لكن الفرق يزداد وضوحًا كلّما تباعد الترتيب، ولذلك: فإن الفرق بين إيجاز المختصر الأول «أوجز التفاسير» وسعة الأخير «فتح القدير» ظاهرٌ جدًا.

﴿٢﴾ لا يلزم من هذا الترتيب اعتبار المختصر الأوسع مشتملاً

بالضرورة على جميع ما في المختصر الأوجز، بل قد يوجد في الأوجز ما ليس في الأوسع.

﴿٣﴾ المعتمد في هذا الترتيب هو الطبقات المذكورة عند التعريف بكل من تلك المختصرات - في المطلب السابق -.

وقد صرح بأن القصد من وراء الاختصار أو جعل التفسير في هامش المصحف «تصغير حجم الكتاب» أربعة هم: كريم راجح، وخالد العك، والمباركفوري، وآل نصر. وجميع هذه المختصرات الأربعة من ذات الجزء الواحد، سوى الأول إلا في طبعة جديدة له جاء في جزء واحد - أيضًا -.

خامساً: من حيث ذكر المقدمة وفضائل القرآن:

اختلفت أنظار المختصرين في ذكرهما أو حذفها، وذلك بحسب التفصيل الآتي:

﴿١﴾ ذكر مقدمة ابن كثير أو حذفها:

مقدمة ابن كثير - عند الإطلاق - تشمل مقدمتين: المقدمة الأولى الكبيرة، وهي متصلة بخطبة الكتاب، والمقدمة الثانية الصغيرة، وهي تالية للمقدمة الأولى، وعنون لها ابن كثير بـ«مقدمة مفيدة تذكر في أول التفسير قبل الفاتحة».

وجميع المختصرين أثبتوا هذه المقدمة، بعد اختصارهم إياها - على حسب مناهجهم - إلا أن أربعة منهم قد خالفوا ذلك، وهم:

١ - كريم راجح في مختصره، حيث حذفها تماماً ولم يذكر منها شيئاً.

٢ - خالد العك في «أوجز التفاسير» حيث حذفها كلها - أيضًا - لكنه أثبت بدلاً عنها مقدمات طويلة في أصول التفسير، وفي التجويد والترتيل، وفي تاريخ القرآن، وفي ترتيب نزول السور - على ما سبق

تفصيله - وقد سبق - أيضًا - أنه لو أثبت مقدّمة ابن كثير مختصرة ضمن تلك المقدّمات، أو بدلاً عنها، لربما كان أولى.

٣ - الدكتور عبد الله آل الشيخ في «لباب التفسير» حيث حذف المقدمة الأولى الكبرى، لكنه أثبت المقدمة الثانية الصغيرة، وعلّل لذلك - كما سبق - بكفاية مقدّمته عنها، وقد سبقت الإشارة - أيضًا - إلى أن الأمر ليس كذلك.

٤ - نسيب الرفاعي في «تيسير العلي القدير» حيث أثبتتها، لكنه اختصرها جدًّا، على خلاف منهجه، وحذف منها كلام ابن كثير في الإسرائيليات، على أهميته!

﴿٢٤﴾ ذكر كتاب «فضائل القرآن» لابن كثير:

وحال هذا الكتاب مع تفسير ابن كثير مُختلفٌ فيه: هل هو كتاب مستقلٌّ، أو جزء من شرحه لصحيح البخاري، أم هو جزء أو مُلحق بالتفسير؟ وعلى الأخير: هل موقعه في آخر التفسير كالذيل له، أو هو في أوله قبل بداية التفسير؟ وسبب هذا الخلاف: اختلاف نسخ التفسير المخطوطة والمطبوعة في ذلك، لكن أكثر الباحثين على ترجيح الاحتمال الأخير، لأدلة ذكروها على ذلك^(١).

وعلى كلّ حال، فإن معظم أصحاب المختصرات لم يذكروه في مختصراتهم سوى ثلاثة منهم ذكروه - مختصرًا -: اثنان في أول الكتاب، وواحد في آخره، على النحو الآتي:

١ - الدكتور عبد الله آل الشيخ في «لباب التفسير» ذكره في آخره - بعد فهرس الكتاب «التفسير» - ثم جعل له فهرسًا خاصًا به في صفحة واحدة.

(١) انظر في هذه القضية: الإمام ابن كثير للدكتور الندوي: ص ٩٩ - ١٠١، ابن كثير الدمشقي للدكتور الزحيلي: ص ٢٢٥ - ٢٢٨، حياة ابن كثير وكتابه للدكتور الفالح: ص ٨٠ - ٨٢.

٢ - أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، ذكروه في أول التفسير - بعد مقدمة ابن كثير الأولى وقبل الثانية -.

٣ - رياض السلفي في «تيسير الرحمن الرحيم» وقد ذكره في أول التفسير - أيضًا - قبل مقدمة ابن كثير الأولى وقبل الثانية، لكنه تصرّف فيه بالزيادة عليه في آخره - كما سبق ذكره عند الكلام عليه في آخر المطلب السابق -.

سادسًا: من حيث التزام عبارة ابن كثير ورأيه:

انقسم أصحاب المختصرات - من حيث تصريحهم بهذا الأمر - ثلاثة أقسام:

﴿١﴾ من صرح بالالتزام بعبارة ابن كثير ورأيه، وهم سبعة:

١ - أحمد شاكر في «عمدة التفسير».

٢ - كريم راجح في مختصره، وقد سبق - عند الكلام على منهجه في الاختصار - الإشارة إلى ما وُجّه إليه من نقد في هذا الأمر، وأنه نقد يحتاج إلى دليل.

٣ - خالد العك في «أوجز التفاسير».

٤ - آل الشيخ في «لباب التفسير».

٥ - رياض السلفي في «تيسير الرحمن الرحيم»، ويكاد يكون تقريره لمنهجه في الاختصار مقصورًا على تقرير وتفصيل هذا الأمر. وهي الفكرة التي قام عليها الاختصار لديه، مشابهًا بذلك الدكتور بشار معروف في أصل الفكرة التي أقام عليها اختصاره لتفسير الطبري - كما سبق -.

٦ - «اليسير» بإشراف الدكتور ابن حميد.

٧ - آل نصر في «الدر النثير».

وهم جميعًا يستثنون من هذا الالتزام: ما يضطرون إليه بسبب

الاختصار، وكذلك الحروف الروابط للكلام بعد الحذف، لكنهم صرّحوا بجعل ذلك غالبًا بين قوسين، لتمييزه عن نصّ ابن كثير.

﴿٢﴾ مَنْ لم يذكر شيئًا عن ذلك في المقدمة ومنهج الاختصار - وهم عكس القسم الأول - وهم أربعة:

١ - آل الشيخ في «التيسير».

٢ - «المصباح المنير» للمباركفوري.

٣ - «مختصر تفسير ابن كثير» لأحمد شعبان وزميله.

٤ - محمود سالم في «التيسير».

﴿٣﴾ مَنْ كان كلامه غير صريح في التزام ذلك أو بعضه، وهم:

١ - الرفاعي في «تيسير العلي القدير» حيث نصّ على التزامه بمعنى

كلام ابن كثير، لكنه لم يصرّح بالتزام عبارته ونصّ كلامه.

٢ - الصابوني في مختصره، وقصارى ما قال في هذا أنه حذف ما

لا ضرورة له وأبقى روح تفسير ابن كثير كما هو!

٣ - محمد كنعان في «فتح القدير» حيث لم يصرّح في ذلك بشيء،

لكن يفهم من مجمل كلامه - في مقدمته - التزامه بذلك.

٤ - «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» للبكري وزميله، وقد كان

أكثر شيء قالوه في هذا الأمر أنهم احتفظوا بروح المؤلف (ابن كثير)

ومنهجه في كتابه!

وأخيرًا، فإن مما يتعلّق بهذا الأمر: التزام طريقة ابن كثير في

الكلام على الآيات، من حيث جعلها في مقاطع، أو الكلام عليها آية

آية، وقد تميّز ثلاثة في تقطيع الكلام على التفسير آية آية - بخلاف

طريقة ابن كثير التي سار عليها بقية المختصرين سواهم - وهؤلاء الثلاثة

هم:

١ - كريم راجح، وقد فعل ذلك في الغالب، وليس دائمًا.

- ٢ - خالد العك في «أوجز التفاسير» وقد نصَّ على التزامه طريقة ابن كثير في كلامه على الآية إجمالاً أو تفصيلاً.
- ٣ - آل نصر في «الدر النثير».

سابعاً: من حيث الدافع للاختصار:

هنالك ثلاثة أسباب ودوافع، يكاد يُجمع على ذكرها كلُّ أصحاب المختصرات، وهي:

- ١ - مكانة تفسير ابن كثير، وشهرته وقبوله وانتشاره، وكثرة ميزاته، وحسن منهجه في التفسير، ومكانة مؤلفه، وسلامة عقيدته.
 - ٢ - طول تفسير ابن كثير (الأصل) وتنوع مباحثه وكثرتها، ووجود مباحث فيه لا يستفيد منه سوى المتخصّصين، وانصراف جمهور الناس عنه بسبب ذلك، ولعدم قدرتهم على الوصول إلى ما يريدون منه.
 - ٣ - الحاجة لدى عامة الناس، والمبتدئين بطلب العلم، والمتوسّطين من القراء والمثقفين، إلى تقريب هذا التفسير إليهم، وجعله في مُتناولهم، خصوصاً مع كثرة مشاغل الناس في هذا العصر، وانصرافهم عن قراءة المطوّلات، وعدم وجود وقت لديهم لأجل ذلك.
- أما الأسباب والدوافع التي ذكرها بعضهم دون بعض، فهي:
- ١ - الحث والمشورة من قبل أهل العلم والمحبّين والناصحين، أو رغبة بعض الناشرين، للقيام باختصار تفسير ابن كثير. وقد ذكر هذا الدافع أربعة هم: أحمد شاكر، والرفاعي، والصابوني، وخالد العك.
 - ٢ - الرغبة في أن يأتي تفسير ابن كثير - بعد الاختصار - في جزء (مجلّد) واحد، أو على هامش المصحف، وقد ذكر هذا الدافع أربعة - أيضاً - هم: كريم راجح، وخالد العك، والمباركفوري، وآل نصر.
 - ٣ - كون المختصرات السابقة لتفسير ابن كثير لا تحقّق الغرض،

وذلك لمغايرتها في منهج الاختصار لمنهج صاحب المختصر الجديد وطريقته، وقد ذكر هذا الدافع ثلاثة هم: محمد كنعان، وأصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، وآل نصر.

٤ - كون الطبقات السابقة لتفسير ابن كثير الأصل، تحوي كثيرًا من الأخطاء والأوهام، والتحريف والتصحيف والسَّقط، مما يستلزم عناية بهذا الأمر بعد اختصار التفسير، وقد ذكر هذا الدافع اثنان هما: أحمد شاکر، ومحمد كنعان، لكن الأول أضاف إلى هذا كونه وقف على النسخة الأزهرية لتفسير ابن كثير، وهي نسخة صحيحة مضبوطة؛ كأنها مختصرة منه وما هي بمختصرة، لكونها لا تحوي - أصلًا - كثيرًا مما كان المختصر يرى حذفه.

وتحسن الإشارة إلى أن ثلاثة من أصحاب المختصرات أبدوا تحرجهم من القيام بالاختصار، وأكّدوا على أن الرجوع إلى الأصل هو الأولى لمن يقدر عليه، وهؤلاء الثلاثة هم:

١ - أحمد شاکر في «عمدة التفسير».

٢ - كريم راجح في مختصره.

٣ - آل نصر في «الدر الثير».

ثامناً: من حيث منهجية الاختصار:

اعتنى أكثر أصحاب المختصرات بتقرير مناهجهم في الاختصار - أثناء مقدماتهم - سوى ثلاثة: اثنان منهم ذكروا قدرًا لا بأس به من تفاصيل المنهج - ضمن كلامهم في المقدمة - لكن دون النصّ منهم على أن هذا هو منهجهم، وهما: كريم راجح، والمباركفوري.

أما الثالث - وهو محمد كنعان - فلم يذكر من منهجه شيئًا ذا بال، بل ذكر كلامًا مجملًا مفرقًا، وأحال القارئ على قراءة الكتاب نفسه، ليتعرف - من خلال ذلك - على تفاصيل عمله وما قام به.

وقد كان من أكثر أصحاب المختصرات تفصيلاً لمنهجه في الاختصار ثلاثة:

- ١ - أحمد شاكر في «عمدة التفسير» حيث فصلها في (٢٣ فقرة).
 - ٢ - آل نصر في «الدر الثير» حيث فصلها في (١٧ فقرة).
 - ٣ - أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، حيث جعلوها في (٧ فقرات) لكن ذكروا ضمنها تفاصيل كثيرة.
- وفي المقابل: كان اهتمام ثلاثة آخرين في تقرير مناهجهم في الاختصار، يكاد يكون منصباً على ناحية وجانب واحد فقط، وهم:
- ١ - رياض السلفي في «تيسير الرحمن الرحيم» حيث يكاد يكون منهجه متمحّضاً في تقرير قضية مدى التزامه بعبارة ابن كثير ورأيه، وتفاصيل ذلك.

- ٢ - أحمد شعبان وزميله في مختصرهما، حيث كان تقريرهما للمنهج منصباً على كيفية اختصارهما الأحاديث فقط.
- ٣ - محمود سالم في «التيسير» وحاله شبيه بصاحبي المختصر السابق، إذ كان أغلب منهجه في الأحاديث، إلا أنه أشار في الفقرة الأخيرة عنده إلى أقوال الصحابة والسلف.

هذا عن تقرير المنهج، أما عن تفاصيله فيمكن ترتيب الكلام فيها على النحو الآتي:

- ﴿١﴾ الآيات التي يذكرها ابن كثير في تفسير القرآن بالقرآن:
- نصّ أحمد شاكر في «عمدة التفسير» على أنّ هذه هي الميزة الأولى في تفسير ابن كثير، لكن مع ذلك انقسم المختصرون حيال هذه الميزة ثلاثة أقسام - بحسب ما ذكروه في مقدماتهم ومناهجهم في الاختصار -:

- ١ - صرّح بالمحافظة عليها كلّها، وأنه لم يحذف منها شيئاً، وهو

أحمد شاكر، وقريب منه آل نصر في «الدر الثير» حيث نصَّ على إبقائها ما أمكن.

٢ - أربعة آخرون أبقوها لكن مع شيء من التصرف: فالصابوني أبقى محلَّ الشاهد من الآيات، وكرّم راجح اقتصر على بعضها، وآل الشيخ في «التيسير» اكتفى منها بما يُحقّق الغرض، وخالد العك اقتصر على الآيات المتعلّقة بالآية المراد تفسيرها.

٣ - التسعة الباقون لم يذكروا بشأنها شيئاً.

﴿٢﴾ القراءات:

لم ينصَّ أحد من المختصرين على منهجه في اختصار القراءات سوى أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، حيث قرّروا أنهم لم يُثبتوا منها إلا ما يتوقّف عليه التفسير، مع إثبات رسم الآيات بما يوافق رواية حفص، لكنهم نبّهوا على أن ابن كثير لم يكن يفسّر عليها، واستظهروا أنه كان يُفسّر على قراءة أبي عمرو، وذكروا بأنهم انتبهوا لذلك في التفسير، على خلاف ما وجدوه عند من سبقهم من المختصرين ممن لم ينتبه لذلك، وقد سبق أنه فات عليهم بعض المواضع في ذلك.

على أن اثنين من المختصرين نصّوا على أنهم يذكرون في الحواشي تفصيل القراءات التي يجمّلها ابن كثير، وينسبونها إلى من قرأ بها، وهم: آل الشيخ في «لباب التفسير» والبكري وزميلاه في «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» مع أن أصحاب المختصر الأخير زادوا تخريجها من كتب القراءات المتخصّصة، وصنعوا لها فهرساً خاصاً في آخر الكتاب.

وكذلك فإن اثنين آخرين نصّوا على كتابة الآيات في التفسير برسم موافق لرواية حفص: أولهما: أحمد شاكر - بحسب رسم المصحف المصري، والثاني: المباركفوري - بحسب المصحف المحفوظ في الحاسب (مصحف المدينة) ويُلاحظ أنهما جميعاً لم يذكرا التنبيه السابق

من كون ابن كثير لم يعتمد في التفسير على هذه القراءة، إلا أن أحمد شاکر نبّه على ذلك عند وروده أثناء التفسير، وكان دقيقاً في التنبّه لذلك.

أما أصحاب المختصرات الاثني عشر الباقية فلم يذكروا عن القراءات شيئاً، ولا عجب من أولئك جميعاً سوى الدكتور آل نصر صاحب «الدر النثير» الذي أهمل هذا الأمر مع كونه من أهل التخصص في القراءات - على ما ورد في ترجمته - سوى تنبيهه على بعض القراءات الشاذة، ضمن فهرس الفوائد في آخر الكتاب.

﴿٣﴾ الأحاديث المسندة:

وهي من أبرز الميزات الظاهرة في تفسير ابن كثير، إن لم تكن أبرزها على الإطلاق، ولأجل ذلك فإن جميع أصحاب المختصرات - تقريباً - نصّوا على طريقتهم في اختصارها، وذلك من عدة جهات:

١ - حذف السند، وهذا مما اتفق عليه جميعهم - في الجملة - لكن بعضهم - وهو آل الشيخ في «لباب التفسير» - نصّ على أنه ربما ذكر السند لعدم قبول التركيب للحذف، وبعضهم الآخر ذكرها أحياناً - في أثناء التفسير - دون أن يستثنى ذلك في منهجه، وممن فعل ذلك: الصابوني، وأصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد.

٢ - حذف الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، والموضوعة، والغريبة، وغير الصالحة للاحتجاج - على اختلاف تعبيرات أصحاب المختصرات في ذلك - وإبقاء ضدها، وصرّح بالاعتماد على ابن كثير في الحكم عليها - إن لم تكن في الصحيحين -: الرفاعي، والصابوني، وآل الشيخ في «لباب التفسير» وأصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، كما صرّح بالاعتماد على الشيخ الألباني في ذلك: رياض السلفي، وأحمد شعبان وزميله، وآل نصر، ونقلوا أحكامه في تخريجها، كما أن الأخير ألحق بالأحاديث - في اشتراط الصحة فيها - الروايات في أسباب النزول، كما

نصَّ معظمهم بأنه إذا لم يوجد حكم لابن كثير أو الألباني - كلُّ بحسبه - فإنهم يجتهدون هم في الوصول إلى الحكم عليها .

٣ - حذف المكرَّر منها أو الاكتفاء ببعضها إذا كانت في موضوع واحد، وصرَّح بذلك كلُّ من: الصابوني، وكرِّيم راجح، وآل الشيخ في «التيسير» والمباركفوري، والبكري وزميلاه، وأصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، وآل نصر، ومحمود سالم .

٤ - الاقتصار على محلِّ الشاهد من الأحاديث الطويلة، وقد صرَّح بذلك أصحاب اثنين من المختصرات: «عمدة التفسير» لأحمد شاكر، و«اليسير» بإشراف ابن حميد .

٥ - تخريج الأحاديث، والحكم عليها، ووضع فهرس لها، وهذا سبق بعضه - قبل فقرتين - وسيأتي تفصيل الباقي في المقارنة من حيث خدمة التفسير الأصل - كما سيأتي هناك - أيضًا - الإشارة إلى الأحاديث التي جعلها خالد العك في التعليقات (الحواشي) .

وقد استثنى بعضهم من حذف الأحاديث الضعيفة، حالات معيَّنة أبقوها فيها، وذلك على النحو الآتي:

١ - آل الشيخ في «الباب التفسير» استثنى ثلاث حالات: إذا كان في فضائل الأعمال، أو في أسباب النزول، أو كان له ارتباط قوي بمعنى الآية .

٢ - المباركفوري، حيث نصَّ على إبقاء الأحاديث الضعيفة التي انجبر ضعفها، بعد دراستها والنظر في أقوال أهل العلم فيها وفي رجالها .

٣ - البكري وزميلاه، حيث استثنوا حالتين: الذي له طرق تقويّه، أو المشتهر عند الناس - مع التنبيه على ضعفه في الهامش - .

٤ - أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، استثنوا حالة واحدة،

وهي ما إذا أورده ابن كثير تفسيرًا، ولم يورد غيره، لكن مع التنبيه على ضعفه حيثئذ، قالوا: وهو قليل.

﴿٤﴾ الإسرائيليات:

أكثر أصحاب المختصرات - وهم ثمانية - لم يذكروا شيئًا بخصوص هذا الأمر، لكن السبعة الباقين نصّوا على حذفها من مختصراتهم، وتجريدها عنها، وهم:

١ - أحمد شاكر في «عمدة التفسير» وهو من أشدّ وأشهر من تكلم فيها، بل جمّع - في صدر مختصره - كلمات ابن كثير في شأن الإسرائيليات مع التعليق عليها.

٢ - الرفاعي في «تيسير العلي القدير» لكنه في التطبيق لم يلتزم ذلك تمامًا.

٣ - الصابوني في مختصره، ولكنه - كذلك - لم يلتزم عند التطبيق بما التزم به في المنهج.

٤ - آل الشيخ في «التيسير».

٥ - وكذلك في «الباب التفسير» لكنه قيّد حذفها - فيه - بما إذا لم تثبت ولم يترتب عليها فهم المراد بالآية.

٦ - البكري وزميله في «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» وهم كذلك لم يلتزموا بذلك عند التطبيق التزامًا تامًا.

٧ - آل نصر في «الدر النثير».

﴿٥﴾ أقوال المفسرين:

خمس من المختصرين لم يذكروا - في مناهجهم - شيئًا عن طريقة اختصار أقوال السلف والمفسرين الموجودة في تفسير ابن كثير، أما العشرة الباقون فقد نصّوا على طريقتهم في ذلك، ويمكن جعلهم ثلاثة أقسام:

١ - مَنْ نَصَّ على ذكرها كاملة، لكن إذا تعددت، فتذكر الأقوال دون القائل، وهذا هو صنيع محمود سالم في «التيسير» وقريب منه صنيع أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، حيث نَصُّوا على الإبقاء عليها في الجملة، وعدم حذف شيء منها إلا القليل، أما إن كانت الأقوال كثيرة فإنه يختار منها ثلاثة أو أربعة، مع مراعاة المدارس التفسيرية المختلفة في ذلك - كما قالوا - .

٢ - مَنْ نَصَّ على إثبات أرجحها أو أصحها أو أجمعها، وعدم ذكرها كلها، وقد نَصَّ على ذلك: الرفاعي، والصابوني، وخالد العك، وهو ما يفهم من كلام المباركفوري، والسلفي الذي نَصَّ على إثبات ما يرجحه ابن كثير منها فقط.

٣ - مَنْ نَصَّ على الاكتفاء منها بما يكشف عن المعنى، مع حذف الأقوال الشاذة والمنكرة، وهذا هو صنيع الدكتور آل نصر في «الدر الثير» أما كريم راجح فقد نَصَّ على إبقاء بعضها لكن دون تحديد.

﴿٦﴾ الأبحاث الفقهية واللغوية وغيرها:

سبعة من أصحاب المختصرات لم يذكروا بشأن الأبحاث الفقهية ولا اللغوية شيئاً، أما الثمانية الباقية فقد نَصَّ أصحابها على حذف التطويل في المباحث الفقهية، والاكتفاء بالضروري منها فقط، وخمسة منهم عطفوا عليها المباحث اللغوية، أو الشعر، أو المباحث الكلامية، أو غيرها.

والثلاثة الذين نصوا على المباحث الفقهية فقط، هم: الصابوني، وآل الشيخ في مختصره «التيسير» و«الباب التفسير».

والخمسة الذين عطفوا عليها غيرها هم: أحمد شاكر، وخالد العك، والسلفي، وآل نصر، وأصحاب «التيسير» بإشراف ابن حميد، لكن أصحاب المختصر الأخير نَصُّوا على إبقاء الأقوال الفقهية سوى

الضعيفة، مع إثبات الراجح بدليله، وحذف أكثر الاستدلال باللغة والشعر، وإثبات المعنى اللغوي الذي يخدم التفسير.

﴿٧﴾ النواحي الأخرى:

ذكر بعض المختصرين أثناء تقرير مناهجهم في الاختصار، بعض النواحي الأخرى - غير ما سبق - وهي تتمثل في ثلاثة أشياء:

- ١ - التعليقات في الهوامش والحواشي.
- ٢ - الفهارس، وهذه والتي قبلها سيأتي الكلام عليها في المقارنة من حيث خدمة التفسير الأصل.
- ٣ - بعض الجوانب المتعلقة بالإخراج الطباعي، وهذه قد سبقت في المقارنة من حيث الإخراج الطباعي.

تاسعاً: من حيث الخبرة بالأصل والمعاناة في الاختصار:

أشار ثلاثة من أصحاب المختصرات إلى طَرَفٍ من خبرتهم وقَدَمِ عهدهم بتفسير ابن كثير الأصل، وهم:

- ١ - أحمد شاكر في «عمدة التفسير» قال عن تفسير ابن كثير الأصل: «وكان اتّصالنا به منذ أكثر من خمس وأربعين سنة، في طبعته الأولى ببولاق، التي طبع فيها بهامش تفسير آخر، من سنة ١٣٠٠ - ١٣٠٢»^(١).
- ٢ - المباركفوري في «المصباح المنير» حيث ذكر أنهم اعتمدوا في مختصرهم هذا على الطبعة الصادرة عن الدار نفسها (دار السلام) لتفسير ابن كثير الأصل، ثم أخذ في وصف تلك الطبعة ومزاياها، والجهد الذي بُذل فيها.

٣ - أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد أشاروا إلى انتهائهم من تحقيق التفسير الأصل وأنه تحت الطبع الآن، وسيصدر قريباً

(١) عمدة التفسير (ط. دار المعارف): ٦/١.

- إن شاء الله - وأن فكرة الاختصار بدأت أثناء قيامهم بالتحقيق .
 أما المعاناة والجهد الكبير في الاختصار، فقد أشار إليها أربعة:
- ١ - الرفاعي في «تيسير العلي القدير» ذكر أنه درّس من مختصره عدّة سنوات، كان بعضها في المسجد الحرام، وأنه استغرق منه العمل في مختصره خمس سنوات - تخلّلها فترة انقطاع - .
- ٢ - آل الشيخ في «لباب التفسير» أشار إلى قيامه بقراءة الكتاب ثلاث مرّات على الأقل: الأولى لتحديد ما سيبقى وما سيحذف، والثانية لتنفيذ ذلك، والثالثة للتأكد من صحّة ما بقي من حيث التركيب، وأنه مكث في ذلك زهاء ثلاث سنين من العمل الدؤوب ليلاً ونهاراً، ثمّ بعد الانتهاء رجع له من أوله إلى آخره مرّتين .
- ٣ - أشار المشرف على مختصر «اليسير» الدكتور صالح بن حميد إلى أن هذا العمل استغرق من لجنة الاختصار وقتاً طويلاً، كما أشارت اللجنة - أيضاً - في مقدمتها إلى أن هذا الاختصار خرج بعد جهد طويل وعمل دؤوب، ثم ذكروا مثلاً على ذلك في كيفية اتّفاقهم على منهج الاختصار، وأن ذلك استغرق منهم اجتماعات متوالية في بضعة أسابيع، وكذلك في طريقة عملهم في الاختصار نفسه، وأنه يجتمعون لأجله مرتين في الأسبوع ويتناقشون فيما يختصرون .
- ٤ - آل نصر في «الدر النثير» أشار إلى أنه ابتداء باختصاره قبل أكثر من عشر سنين، وأنه عانى صعوبات كثيرة في سبيل طباعته وإخراجه .

عاشراً: من حيث خدمة التفسير الأصل:

تمثل الخدمة التي قدّمها المختصرون لتفسير ابن كثير الأصل، في ثلاثة أشياء:

﴿١﴾ تحقيق النصّ وضبطه وتصحيحه: وقد قام بهذا الأمر ستة من أصحاب المختصرات، هم:

١ - أحمد شاكر في «عمدة التفسير» حيث قابل نصّ تفسير ابن كثير على مخطوطتين: مخطوطة الأزهر، وهي كاملة، ومخطوطة أخرى عتيقة في دار الكتب المصرية، لكنها غير كاملة، وإتقان الشيخ شاكر في ميدان تحقيق النصوص وخبرته الطويلة في ذلك، شيء معروف مشهور، لكن عمله في تحقيق هذا الكتاب لم يكتمل، حيث أنجز ثلث الكتاب فقط.

٢ - محمد كنعان في «فتح القدير» إذ يُفهم من مُجمل كلامه في مقدمته أنه اعتنى بتصحيح وضبط نصّ الكتاب، وخصوصًا فيما يتعلّق بنصوص الأحاديث.

٣ - آل الشيخ في «لباب التفسير» صرّح بتصحيحه لأغلاط وقعت في الكتاب، في القراءات وغيرها، كما أن الناظر في كتابه يجد ذكرًا في هوامش الكتاب للفروق بين نسخ مخطوطة ومطبوعة.

٤ - المباركفوري في «المصباح المنير» ذكر أنهم اعتمدوا في مختصرهم هذا على الطبعة الصادرة عن الدار نفسها (دار السلام) لتفسير ابن كثير الأصل، وهي طبعة اعتمد فيها على طبعة الحلبي القديمة المعروفة للتفسير، مع مقابلتها على خمس طبعات حديثة محقّقة، مع تصويب الأخطاء بمراجعة كتب الأصول في الرجال وغيرها.

٥ - البكري وزميله في «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» ذكروا أنهم اعتمدوا في مختصرهم هذا على خمس نسخ مختلفة لتفسير ابن كثير، قديمة وحديثة، لتفادي أي خطأ أو سقط في أي نسخة من النسخ، وكذلك قاموا بضبط كلمات الأحاديث النبوية بالشكل ضبطًا كاملًا.

٦ - أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، حيث قابلوا نصّ الكتاب على عدّة نسخ مخطوطة ومطبوعة، مع كونهم قاموا بتحقيق تفسير ابن كثير الأصل.

﴿٢﴾ وضع العناوين، والتعليقات في الهوامش والحواشي:

أما وضع العناوين، فقد قام به اثنان:

١ - الرفاعي في «تيسير العلي القدير» حيث وضع عنواناً لكل صفحة من الكتاب، يعبر عن موضوع الصفحة، أو أبرز ما ورد فيها.

٢ - المباركفوري في «المصباح المنير» حيث قاموا بوضع عناوين لمباحث الكتاب، توضع بين قوسين، وتكتب باللون الأحمر.

أما التعليقات في الهوامش والحواشي، فهي على أنواع:

١ - تخريج الأحاديث، ويكاد يكون ذلك هو الغالب على من استعمل التعليقات، وقد يلحقه الحكم عليها عند بعضهم، وممن ذكر تخريج الأحاديث في الحواشي: أحمد شاكر، والصابوني، ومحمد كنعان، وآل الشيخ في «لباب التفسير» والمباركفوري، والبكري وزميلاه، والسلفي، وأحمد شعبان وزميله، وآل نصر، علماً أن أصحاب المختصرات الثلاثة الأخيرة نقلوا في تخريجاتهم أحكام الألباني على الأحاديث. وقد تميّز بمزيد عناية بتخريج الأحاديث والحكم عليها - في التعليقات - ثلاثة: أحمد شاكر، ومحمد كنعان، وآل نصر. ويُشار إلى أن أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد يُخرّجون الأحاديث التي لم يخرّجها ابن كثير، ويذكرون الحكم عليها، لكن ليس في الحاشية وإنما في المتن بين قوسين.

٢ - عزو القراءات بالتفصيل، وممن نصّر على قيامه بذلك اثنان:

آل الشيخ في «لباب التفسير» والبكري وزميلاه في «صحيح مختصر تفسير ابن كثير» وأصحاب المختصر الأخير زادوا تخريج القراءات من مصادرها الأصلية.

٣ - شرح الغريب وإيضاح المشكل، سواء في ألفاظ الأحاديث،

أو في عبارة ابن كثير نفسه، وقد قام بذلك كلٌّ من: أحمد شاكر،

والرفاعي، والصابوني، ومحمد كنعان، وآل الشيخ في «لباب التفسير»، والبكري وزميله، وأحمد شعبان وزميله.

٤ - التعليق على القضايا العقدية، وقد صنع ذلك اثنان: الرفاعي في «تيسير العلي القدير» وكان اهتمامه بهذا النوع من التعليقات كبيراً، ويُسمّيها «المواضيع السلفية»، وكذلك أحمد شعبان وزميله في مختصرهما، وهما ينقلان في ذلك عن تفسير السعدي - كما قالاً -.

٥ - ذكر الفروق بين النسخ، أو تصحيح الأخطاء في بعضها، وممن صنع ذلك ثلاثة: أحمد شاكر، ومحمد كنعان، وآل الشيخ في «لباب التفسير» ويُشار إلى أن أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد ذكروا أنهم يصحّحون الأخطاء لكن ليس في الحاشية، وإنما بين قوسين في المتن.

٦ - فوائد علمية متفرقة، وترجيح رأي معيّن، وتعليقات على قضايا العصر الواقعية، ونحو ذلك، وممن ظهر عنده ذلك أربعة: أحمد شاكر، والرفاعي، ومحمد كنعان، وآل نصر.

٧ - ذكر الأحاديث النبوية عند المناسبات القرآنية، وأكثر ذلك في أسباب النزول وقصص الآي، وهذا مما اختص بعمله خالد العك في «أوجز التفاسير».

﴿٢﴾ صنع الفهارس العلمية المتنوّعة، وقد قام بذلك ثمانية من أصحاب المختصرات:

١ - أحمد شاكر، وصنع فهرسين: فهرساً للأحاديث والآثار بحسب أسماء الرواة، وفهرساً موضوعياً.

٢ - الرفاعي، وصنع فهرسين كذلك: فهرساً للأحاديث وفيه الإشارة إلى درجتها في الصحة عن طريق الرموز، وفهرساً لعناوين موضوعات الصفحات وهو فهرس تفصيلي طويل.

- ٣ - الصابوني، وعنده فهرس واحد في الجزء الأخير، وهو فهرس موضوعي شامل للأجزاء الثلاثة.
- ٤ - آل الشيخ في «لباب التفسير» وعنده فهرس واحد موضوعي.
- ٥ - المباركفوري، وعنده فهرس واحد لعناوين المباحث، وهو فهرس موضوعي تفصيلي طويل.
- ٦ - البكري وزميلاه، وصنعوا ثلاثة فهارس - في الجزء الأخير -: فهرسًا للقراءات القرآنية، وثانيًا للأحاديث النبوية، وثالثًا للآثار.
- ٧ - أصحاب «اليسير» بإشراف ابن حميد، وعندهم فهرس واحد موضوعي.
- ٨ - آل نصر، وعنده ثلاثة فهارس: فهرس للأحاديث والآثار، وفهرس للشعر، وفهرس أخير للفوائد.

حادي عشر: من حيث المفاضلة الإجمالية بينها:

تكاد تُجمع كلمة الباحثين على أن مختصر أحمد محمد شاكر «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» هو خير مختصرات تفسير ابن كثير، في الجملة^(١).

لكن يُعكّر على هذا التفضيل أمران:

- ١ - أنه مختصرٌ غير كامل، حيث لم يخرج منه - في حياة المؤلف - سوى قرابة ثلث التفسير، على أنه خرجت طبعة جديدة كاملة لهذا المختصر، لكن الباقي الذي خرج في تلك الطبعة تركه الشيخ أحمد

(١) انظر: التحذير من مختصرات الصابوني لبكر أبو زيد: ص ٣٤ - ٣٥، منهج ابن كثير في التفسير للدكتور سليمان اللاحم: ص ٧٠، حياة ابن كثير وكتابه للدكتور محمد الفالح: ص ١٣٠، تعريف الدارسين بمنهج المفسرين للدكتور صلاح الخالدي: ص ٣٩٣، مختصر تفسير ابن كثير المسمى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (طبعة دار الوفاء): ٥/١ «مقدمة أنور الباز» وفيه الإشارة لأهم مميزاته.

شاكر (مسوِّدة) وقام بإكمال العمل فيه الناشر (أنور الباز).

٢ - أن ذلك التفضيل إنما هو بالمقارنة مع المختصرات التي خرجت في وقتٍ سابق، دون أن يشمل ذلك المختصرات التي خرجت من بعد، وخصوصًا المختصرات المتأخرة جدًا في الصدور، وهي غير قليلة. وهو كذلك مقيَّد بما أطلع عليه المقيِّم من تلك المختصرات وقارنه بها.

هذا وقد أشار اثنان من أصحاب المختصرات في مقدمات طبعاتهم الجديدة إلى ما لقيه الطبعات السابقة لمختصريهما من قبول وانتشار وسرعة نفاذ، وهما: نسيب الرفاعي في «تيسير العلي القدير» وصفي الرحمن المباركفوري في «المصباح المنير».

كما أشار بعض الباحثين إلى ما لقيه مختصران آخران من قبول وانتشار ورواج، ويدلُّ عليه تعدُّد طبعاتهما، وكثرتها، وهما: «مختصر تفسير ابن كثير» للصابوني، و«مختصر تفسير ابن كثير» لكرِّم راجح^(١).

وفي مقابل هذا: توجَّهت انتقادات إجمالية لمختصر الصابوني بخصوصه، كما توجَّهت إليه وإلى غيره انتقادات تفصيلية، سبق ذكرها عند التعريف بكلِّ منها في المطلب السابق، وأشير إلى أغلبها عند كلِّ حيثية واعتبار من حيثيات المقارنة السابقة في هذا المطلب.

وبعد، فإن الذي يظهر في هذه القضية: أن التفضيل الإجمالي تفضيل لا ينبغي المصير إليه مع إمكان المفاضلة التفصيلية، وذلك لأمر:

١ - تعدُّد اعتبارات التفضيل، واختلاف وجهات النظر حولها، سواء من حيث الأهمية، أو من حيث عدُّها اعتبارًا صحيحًا للتفضيل أصلاً.

(١) انظر: ابن كثير الدمشقي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٢٣٣، ٢٣٨، تعريف الدارسين للدكتور صلاح الخالدي: ص ٣٩٤.

٢ - أن التفضيل الإجمالي لا يخلو من شيء من التسامح والتجاوز في الغالب، إذ قد يكون المفضول إجمالاً أفضل في نواحٍ معيّنة، والعكس كذلك.

٣ - أن المفاضلة التفصيلية أقرب إلى العدل والإنصاف والموضوعية، وفيها إعطاء للوصف والحكم بشكل أكثر دقةً وتحديداً وإصابة.

٤ - أن المفاضلة التفصيلية تفيد في إمكانية الاستفادة من كافة الجهود، كلُّ فيما أحسن؛ لأن الأعمال العلمية أعمال تكاملية، ولا يوجد فيها عمل بلغ الغاية التي ليس فوقها شيء.

وأخيراً، فإنه يجب وضع التفضيل الإجمالي في موضعه اللائق، فلا يصحّ أن يُعتبر تفضيلاً شاملاً من جميع النواحي ومختلف الاعتبارات، بل هو حكم تقريبيّ قد يُلجأ إليه في بعض الأحيان، وفي ظروف معيّنة، والله أعلم.



لِلْبَحْثِ الْخَامِسِ

مختصراً تفسير الشوكاني

«فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير» لمحمد بن علي الشوكاني، من التفاسير التي لقيت رواجاً وانتشاراً عند طلبة العلم، وجعلته بعض الجامعات مرجعاً لطلابها في التفسير^(١)، وقد لحق هذا التفسير عددٌ من الأعمال العلمية؛ كدراسة منهج مؤلفه، وجمع ودراسة اختياراته في التفسير، والاستدراك عليه، وغير ذلك^(٢).

لكن الاختصارات التي لحقته - وهي مجال البحث هنا - لم أقف منها إلا على مختصرين مطبوعين، هما:

١ - «زبدة التفسير من فتح القدير» للدكتور محمد سليمان الأشقر.

٢ - «الفتح الرباني مختصر تفسير الشوكاني» لعبد العزيز بن محمد آل الشيخ.

وسياتي مزيد كلام على هذين المختصرين، مع المقارنة بينهما، في المطلبين الأول والثاني من هذا المبحث - بإذن الله - لكن بعد تمهيد في ترجمة الشوكاني، والتعريف بتفسيره.

(١) كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية كما سيأتي في التعريف بالمختصر الأول «زبدة التفسير»، وانظر: تفاسير الزيدية عرضاً ودراسة للدكتور محمد المدبفر (وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام غير مطبوعة): ص ١٩٩، مصنفات الإمام الشوكاني وموارده للعزيزي: ص ٤٤١.

(٢) انظر: مصنفات الإمام الشوكاني وموارده للعزيزي: ص ٤٤٧، ٤٥١.

- وعليه فإن تقسيم هذا المبحث سيكون على النحو الآتي:
- التمهيد: وفيه ترجمة الشوكاني، والتعريف بتفسيره.
 - المطلب الأول: التعريف بالمختصرين المطبوعين لتفسير الشوكاني.
 - المطلب الثاني: المقارنة بينهما.



التَّمْهِيدُ

في ترجمة الشوكاني والتعريف بتفسيره

أولاً: ترجمة الشوكاني:

هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ساق تمام نسبه إلى آدم عليه السلام عند ترجمته لوالده^(١).

والشوكاني) نسبة إلى (هجرة شوكان) وهي قرية من قرى السحامية، إحدى قبائل خولان، بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم، وهي موطن أهله الأصلي^(٢)، وفيها وُلد.

وقد ارتحل والده من شوكان إلى صنعاء في أول شبابه، وذلك لطلب العلم، واستوطنها، وولي قضاءها أربعين سنة، وتوفي فيها سنة (١٢١١هـ) وعمر ولده محمد (٣٨ سنة)^(٣).

أما ولادته فقد كانت في وسط نهار يوم الاثنين ٢٨/ ذي القعدة/ ١١٧٣هـ، في (هجرة شوكان) وقد كان أبوه حين ولادته مستوطنًا صنعاء، لكنه كان في زيارة إلى وطنه القديم في وقت الخريف فوُلد له (محمد) هنالك^(٤).

(١) انظر: البدر الطالع للشوكاني: ٤٧٨/١ - ٤٧٩.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٤٨٠/١ - ٤٨١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٤٨٣/١ - ٤٨٤.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٢١٥/٢.

وقد نشأ في صنعاء، فحفظ القرآن وختمه وجوّده، ثم حفظ عددًا من المختصرات، كلُّ ذلك قبل الشروع في الطلب، ثم انقطع بعد ذلك لطلب العلم، وأكبَّ على الاشتغال به، والقراءة على علماء صنعاء - حيث لم يرحل عنها لعدم إذن أبويه -، فقرأ عليهم كتبًا كثيرة جدًا في سائر الفنون، ثم أخذ بالتدريس في أثناء ذلك، حتى كانت تبلغ دروسه في اليوم واللييلة إلى نحو (١٣) درسًا، منه ما يأخذه عن مشايخه ومنه ما يأخذه عنه تلاميذه^(١)، وقد بدأ في الإفتاء وهو في سن العشرين، حتى كادت الفتيا بعد ذلك تدور عليه من عوام الناس وخواصهم.

وأعانه على هذه النشأة العلمية القوية، والتحصيل الجاد، ما وصفه من حال والده معه بقوله: «ولقد بلغ معي إلى حدٍّ من البرِّ والشَّفقة والإعانة على طلب العلم والقيام بما أحتاج إليه مبلغًا عظيمًا، بحيث لم يكن لي شغلة بغير الطلب، فجزاه الله خيرًا وجزاه بالحسنى»^(٢)، علمًا أنه هو الولد الأكبر لأبيه، وله أخ أصغر منه بـ (١٧ عامًا) اسمه (يحيى)، ولم يعقب أبوه غيرهما^(٣).

وفي رجب من عام (١٢٠٩هـ) تولّى القضاء الأكبر، بعد وفاة كبير قضاة اليمن يحيى بن صالح الشجري السحولي^(٤)، وبقي الشوكاني في هذا المنصب إلى وفاته.

أما المشايخ الذين أخذ عنهم الشوكاني فهم كثيرون، وقد ذكرهم

(١) انظر: البدر الطالع للشوكاني: ٢/٢١٨، ١/٤٦٤.

(٢) المرجع السابق: ١/٤٨٤.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١/٤٨٤ - ٤٨٥، وقد ترجم لأخيه يحيى هذا في الكتاب نفسه: ٢/٣٣٨ - ٣٤٠.

(٤) انظر: المرجع السابق: ١/٤٦٤ - ٤٦٥، ٢/٣٣٥، وفيه ترجمة السحولي، وقد وهم الزركلي في الأعلام: ٦/٢٩٨ فجعل تاريخ تولّيه للقضاء عام (١٢٢٩هـ).

وذكر مروياته وإجازاته منهم في ثبته «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» لكن من أبرزهم:

- ١ - والده علي بن محمد الشوكاني، وقد تقدّم ذكر عنايته بولده.
- ٢ - أحمد بن محمد الحرازي، شيخ الفروع غير مدافع، وقد لازمه ثلاث عشرة سنة.
- ٣ - عبد القادر بن أحمد شرف الدين، شيخه العلامة الكبير، المجتهد المطلق في كلّ الفنون - كما وصفه الشوكاني -.
- ٤ - القاسم بن يحيى الخولاني، وقد لازمه وانتفع به في أوائل الطلب.
- ٥ - الحسن بن إسماعيل المغربي.

وأما تلامذته، ومن استفاد منه، فخلق لا يُحصى، ربما بلغوا المئات أو الآلاف، ومنهم أخوه يحيى المتقدم ذكره، وابنه علي بن محمد الشوكاني، وقد توفي قبل أبيه بشهر واحد.

وقد اشتهرت عنه دعوتان، نقم عليه مخالفوه لأجلهما، وأصابه من جرّأتهما ما أصابه، وهما:

- ١ - دعوته إلى تصحيح الاعتقاد، ونبذ البدع والخرافات والشركيات والجهالات المنتشرة، وترك طرق المتكلمين في العقائد، والرجوع إلى طريقة السلف، وله في ذلك رسالة «التحف في مذاهب السلف»، وكان له اطلاع على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأثنى عليها، ورثى الشيخ لما توفي بقصيدة.
- ٢ - دعوته إلى الاجتهاد، ونبذ التعصّب والتقليد، حتى لأصحاب المذاهب، وأنه ينبغي الرجوع إلى ما رجعوا إليه: الكتاب والسنة، وأنه لا يجوز الصدور عن غيرهما، أو التزام قول أحد من الناس كائناً من كان. وقد أُلّف في هذا الموضوع رسالة «القول المفيد في أدلة الاجتهاد

والتقليد»، وقد تفقّه في أوّل أمره على مذهب الزيدية في الفروع، وهو المذهب المنتشر في بلاد اليمن.

وقد ترجم لنفسه في كتابه «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» في نحو عشر صفحات^(١)، وهي مع ترجمته لأبيه - في الكتاب نفسه^(٢) - المصدر الأول لكل من كتب في ترجمته، على أن لتلميذه محمد بن حسن الشجني الذّمّاري كتاب «التقصار في جيد عين علامة الأمصار» في سيرته، وذكر مشايخه وتلاميذه، وقد ألفه بعنايته، وهو مخطوط^(٣).

وقد وصف الشوكاني نفسه بقوله: «وترك التقليد واجتهد رأيه اجتهادًا مطلقًا غير مقيّد وهو قبل الثلاثين، وكان منجمًا عن بني الدنيا؛ لم يقف بباب أمير ولا قاضٍ ولا صحب أحدًا من أهل الدنيا، ولا خضع لمطلب من مطالبها، بل كان مشتغلًا في جميع أوقاته بالعلم؛ درسًا وتدريسًا وإفتاءً وتصنيفًا، عائشًا في كنف والده رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، راغبًا في مجالسة أهل العلم والأدب وملاقاتهم والاستفادة منهم وإفادتهم»^(٤).

وقد كان الشوكاني غزير التأليف، حتى قارب عدد مؤلفاته الثلاثمائة^(٥) ما بين مخطوط ومطبوع ومفقود، لكن أكثرها رسائل وبحوث صغيرة، وقد اشتهرت مؤلفاته وذاع صيتها ورُزقت قبولًا عند الناس.

لكن ليس له في التفسير وعلومه سوى كتاب «فتح القدير الجامع

(١) ٢١٤/٢ - ٢٢٥.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي: ٢٩٨/٦، الشوكاني مفسرًا للدكتور محمد حسن الغماري: ٨٠، مصنفات الإمام الشوكاني وموارده للعزيزي: ص ٥.

(٤) البدر الطالع: ٢٢٤/٢.

(٥) وليست (١١٤) فقط، كما قال الزركلي في الأعلام: ٢٩٨/٦، وقد أفردا عبد الرحمن العيزري في كتاب مستقل بعنوان «مصنفات الإمام الشوكاني وموارده» وقد أوصلها فيه إلى (٢٩١) مصنفًا.

بين فني الرواية والدراية من علم التفسير»، وسيأتي مزيد تعريف به في الفقرة الآتية^(١). وله كذلك رسائل وبحوث صغيرة لها تعلق بالتفسير، ذكرها مترجموه، ومعظمها مخطوط.

هذا وقد كانت وفاة الشوكاني في ٢٧/ جمادى الآخرة/ ١٢٥٠هـ، ودُفن بمقبرة (خزيمة) وهي مقبرة مشهورة في صنعاء، وعمره حوالي (٧٧ سنة)^(٢).

ثانيًا: التعريف بتفسير الشوكاني:

«فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير» هو اسم تفسير الشوكاني الذي سمّاه به في مقدمته^(٣).

وقد سمّاه بهذا الاسم ليكون معبرًا عن المنهج الذي سلكه في هذا التفسير، على ما أبان عنه في مقدمته في قوله: «إن غالب المفسرين تفرّقوا فريقين وسلّكوا طريقين: الفريق الأول اقتصروا في تفاسيرهم على مجرد الرواية، وقنعوا برفع هذه الرواية. والفريق الآخر جرّدوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرواية رأسًا، وإن جاؤا بها لم يصحّحوا لها أساسًا، وكلا الفريقين قد أصاب، وأطال وأطاب، وإن رفع عماد بيت تصنيفه على بعض

(١) وقد ذكر له كتاب آخر في التفسير اسمه «مطلع البدرين ومجمع البحرين» وهو مخطوط، ويقال إنه أصل تفسيره «فتح القدير» ولا يصح، بل هو نفس الكتاب، انظر في ذكر من وهم في ذلك وتحقيق هذا الأمر: مصنفات الإمام الشوكاني وموارده للعيّزي: ص ٥٢٤.

(٢) انظر في ترجمة الشوكاني: ترجمته لنفسه ولأبيه في كتابه «البدر الطالع» وقد سبق ذكرها في الأعلى، وانظر: الأعلام للزركلي: ٢٩٨/٦، هدية العارفين للبغدادي: ٢/ ٣٦٥، معجم المؤلفين لكحالة: ٥٤١/٣، الشوكاني مفسرًا للدكتور محمد حسن الغماري: ٥٨ - ٩٨.

(٣) انظر: فتح القدير: ١٣/١، وانظر أيضًا: ٥٤٥/١ ففيه كتابه المؤلف اسم كتابه بخط يده (مخطوطًا).

الأطناب، وترك منها ما لا يتم بدونه كمال الانتصاب»^(١). ثم قال بعد ذلك: «وبهذا تعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وُظنت نفسي عليه، والمسلك الذي عزمت على سلوكه إن شاء الله»^(٢).

ثم إن الشوكاني أثنى على تفسيره هذا ثناء عاطراً، فقال في مقدمته: «فهذا التفسير وإن كبر حجمه فقد كثر علمه، وتوفّر في التحقيق قسمه، وأصاب غرض الحق سهمه، واشتمل على ما في كتب التفاسير من بدائع الفوائد، مع زوائد فرائد وقواعد شوارد، فإن أردت أن تعتبر صحة هذا فهذه كتب التفسير على ظهر البسيطة، فانظر كتب المعتمدين على الرواية، ثم ارجع إلى تفاسير المعتمدين على الدراية، ثم انظر في هذا التفسير بعد النظرين، فعند ذلك يُسفر الصبح لذي عينين، ويتبين لك أن هذا الكتاب هو لبُّ اللُّباب، وعجب العجائب، وذخيرة الطلاب، ونهاية مأرب الألباب»^(٣).

وقد مكث الشوكاني في تأليفه ست سنين: حيث ابتدأ به في ربيع الآخر/١٢٢٣هـ، وفرغ منه في ضحوة يوم السبت: ٢٨/رجب/١٢٢٩هـ، وكان عمره ستاً وخمسين سنة، وقد أعيد سماعه عليه يوم الاثنين: ٥/ربيع الأول/١٢٤١هـ^(٤).

وبعد هذا، فإنه يمكن تلخيص أبرز ملامح هذا التفسير ومنهج مؤلفه فيه في الفقرات الآتية^(٥):

(١) فتح القدير: ١٢/١.

(٢) المرجع السابق: ١٢/١.

(٣) المرجع السابق: ١٣/١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٥/٥٢٤، وانظر: التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: ٢/٢٨٦.

(٥) انظر في منهج الشوكاني في التفسير: التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي: ٢/٢٨٥ - ٢٩٩، الشوكاني مفسراً للدكتور محمد حسن الغماري: ١٠٧ - ٣٤٠، تفاسير الزيدية =

- ١ - اتخذ الشوكاني طريقة جديدة في الجمع بين الدراية والرواية في تفسيره، وذلك أنه فصلَ بينهما في المقطع الواحد، ولم يدمجهما كالطبري وغيره، ثم إنه يقدّم التفسير بالدراية على الرواية! وهذه الطريقة التي لم يُسبق إليها لقيت انتقاداً من بعض الباحثين، لاشتغالها على التكرار، وتفريق المعلومات المتعلقة بالآية الواحدة على قسمين والأولى ربطهما، كما فعل غيره من المفسّرين، وكذلك تقديم قسم الدراية على الرواية، وحقّ الرواية التقديم، كما قرّره الشوكاني نفسه في مقدمته.
- ٢ - اتكأ الشوكاني في قسم الرواية على «الدر المنثور للسيوطي» كما صرّح بذلك في مقدمته، وكذلك اتكأ على «تفسير القرطبي» في قسم الدراية، وإن لم يُصرّح به لكنه ظاهر عند المقارنة، وقد سبق ذكر ذلك في الفصل الأخير من الباب الأول.
- ٣ - الشوكاني سلفي المعتقد في الجملة - كما سبق في ترجمته - لكنه في تفسيره وقع في تأويل بعض الصفات على خلاف منهج السلف.
- ٤ - يكتفي الشوكاني في قسم الرواية - وفيه الأحاديث المرفوعة، وأسباب النزول وأقوال الصحابة والتابعين - بعزوها إلى مَنْ أخرجها، ويندر حكمه عليها من حيث الصحة والضعف - كما في الدرّ المنثور للسيوطي - وقد اعتذر في مقدمته عن ذكره لما في إسناده ضعف ببعض الأعدار. وفي المقابل فإنه يُحمد للشوكاني قلّة ذكره للروايات الإسرائيلية، ونقد ما يذكره منها نقداً شديداً.
- ٥ - تناول الشوكاني سائر العلوم المتعلقة بقسم الدراية، من علوم

= عرضاً ودراسة للدكتور محمد المديفر (وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام غير مطبوعة): ص ١١١ - ٢٠٥، المفسرون بين التأويل والإثبات للمغراوي: ٣/١٢٧٢ - ١٢٩٠، عذب الغدير في بيان التأويلات في كتاب فتح القدير للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط للدكتور الطيار: ص ٣٤ (حاشية: ٢).

اللغة والنحو والبلاغة، وذكر المسائل والمناقشات الفقهية والأصولية والأقوال فيها وأدلتها، مع الترجيح أحياناً، وكذلك القراءات ومَن قرأ بها، وكان يفسر على قراءة نافع ويقدمها.

٦ - كان للشوكاني موقفاً شديداً في أول تفسيره تجاه علم المناسبات، وعدَّ الاشتغال به من تضييع الأوقات، لكنه لم يجرّد تفسيره منها، بل يورد ما ذكره المفسرون قبله من ذلك! وقريب من ذلك شدة موقفه من التقليد والمقلّدين عند أدنى مناسبة.



المطلب الأول

التعريف بالمختصرين المطبوعين لتفسير الشوكاني

سبق ذكر هذين المختصرين في صدر هذا المبحث، وهما:

- ١ - «زبدة التفسير من فتح القدير» للدكتور محمد سليمان الأشقر.
- ٢ - «الفتح الرباني مختصر تفسير الشوكاني» لعبد العزيز بن محمد آل الشيخ.

وقد جعلتهما على هذا الترتيب مراعاةً لترتيبهما الزمني.

وسيشمل الكلام على كلٍّ منهما: التعريف بالمؤلف، ثم التعريف بالكتاب، ثم بيان منهج المؤلف في الاختصار، والملحوظات الواردة عليه.

المختصر الأول

زبدة التفسير

للدكتور محمد الأشقر

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد بن سليمان بن عبد الله الأشقر، من أصل أردني. درّس في جامعة الإمام عامًا واحدًا (١٣٨١هـ - ١٩٦١م) ثم انتقل إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة في العام الذي يليه - بطلب من الشيخ عبد العزيز بن باز الذي كان نائبًا لرئيس الجامعة - وتولّى فيها مهمة

الإدارة التعليمية لمدة سنتين بطلب من الشيخ، مع تدريسه للتفسير من كتاب «فتح القدير» وبقي فيها كذلك حتى عام (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).

ثم انتقل في ذلك العام إلى الكويت، واستقرَّ فيها حتى عام (١٩٩٠م) حيث بقي فيها (٢٥ سنة) كان فيها إمامًا لأحد المساجد، وأمينًا لمكتبة وزارة الأوقاف، ثم خبيرًا في الموسوعة الفقهية الكويتية، كما شارك في اللجنة الشرعية في بيت الزكاة في الكويت، إضافة إلى مشاركته في العديد من المؤتمرات العلمية الفقهية، وقد عاد للإقامة في الأردن، ولا يزال.

وقد حصل - في أثناء ذلك - على الدكتوراه في الفقه وأصوله برسالته التي كانت بعنوان (أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام).

وأصدر عددًا من الكتب والبحوث، معظمها في الفقه وأصوله، استقلالًا ومشاركة، تأليفًا وتحقيقًا، وعددها يقارب الأربعين، لكنني لم أجد منها مما يتعلّق بالتفسير وعلوم القرآن سوى كتابين، هما:

١ - «زبدة التفسير من فتح القدير» وهو محلّ البحث هنا.

٢ - «نفحة العبير من زبدة التفسير» وهو مختصر للكتاب السابق، وسيأتي مزيد تعريف به في الفقرة الآتية - بإذن الله -^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا المختصر عن (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت) عام (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) وطبع على هامش المصحف المصري.

واسم هذا الكتاب الموجود على الغلاف «زبدة التفسير من فتح

(١) جمعت هذه المعلومات عن المؤلف من عدّة مواقع على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

القدير» لكن المؤلف حين يذكره؛ فإنه يذكر اسمه مختصراً فيكتفي بأوله «زبدة التفسير» - كما فعل في غلاف الطبعة الجديدة -^(١)، والخطب في ذلك يسير.

وقد كتب المختصر مقدمة لكتابه هذا، وذكر فيها:

١ - الثناء على الشوكاني وتفسيره.

٢ - الإشارة إلى أنه قد درّسه لطلبة العلم في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣ - ذكر الدافع لعمل هذا المختصر.

٤ - طريقته في الاختصار.

وأرّخ لكتابه هذه المقدمة في الكويت ١٢/ربيع الأول/١٤٠٦هـ، الموافق ٢٤/تشرين الثاني/١٩٨٥م^(٢).

أما إتمام هذا المختصر - كما قال المؤلف في خاتمته^(٣) - فقد كان في صباح يوم الأربعاء ٦/رمضان/١٤٠٤هـ، وتمت مراجعته في مساء الخميس ١٠/جمادى الأولى/١٤٠٥هـ.

الطبعة الجديدة للكتاب:

طُبع الكتاب طبعة جديدة، وصدر عن (دار النفائس - بالأردن) بين يديّ الإعادة الخامسة - من الطبعة الجديدة - تاريخها (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

وقد قدّم المؤلف لهذه الطبعة مقدمة خاصة بها - بعد مقدمة الطبعة القديمة التي أبقاها في الجديدة أيضًا - وذكر فيها ما يأتي:

(١) وانظر: مقدمة الطبعة الجديدة لزبدة التفسير (ط. دار النفائس): ص ٦، نفحة العبير من

زبدة التفسير للمؤلف نفسه: ص ٥.

(٢) انظر: زبدة التفسير (الطبعة القديمة): المقدمة (ص: ٢).

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ٨٢٨.

١ - الكتاب كان في الطبعة القديمة على هامش مصحف القاهرة، الذي كان - في وقته - أجود ما أخرجته المطابع من المصاحف ضبطاً وإتقاناً .

٢ - تمت طباعة الكتاب في هذه الطبعة الجديدة على هامش مصحف المدينة النبوية الذي صدر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف؛ وذلك استجابة لكثير من أهل العلم الذين رغبوا إلى المؤلف أن يقوم بذلك .

٣ - انتهز فرصة إعادة تنضيد الكتاب؛ فعاد إلى النصّ وزاده تحريراً، وأدخل عليه ما أمكنه من التصحيح والتعديل، وكثيراً من الإضافات التي ظهرت الحاجة إليها أثناء تكرار النظر في الكتاب منذ صدوره لأول مرّة، وأخذ بالاعتبار ملاحظات أباها بعض أهل العلم الذين عُنوا بقراءة الكتاب بتفحص وإمعان، وحذف عبارات اقتضت حذفها محدودية المساحة المتاحة .

وقد أرخ لكتابة مقدمة الطبعة الجديدة هذه في غرّة جمادى الآخرة، سنة (١٤٢١هـ)، الموافق ٣١/آب (أغسطس)/٢٠٠٠م، في الجندويل - عمان .

وبالمقارنة بين طبعتي الكتاب وجدت ما يلي :

﴿١﴾ اضطر المؤلف لحذف عبارات كثيرة في الطبعة الجديدة، ألجأ إلى أكثره محدودية المساحة المتاحة في الطبعة الجديدة، مقارنة بالقديمة .

﴿٢﴾ سبب اختلاف المساحة المتاحة بين الطبعتين: أن التفسير في القديمة كان على هامش المصحف المصري، وعدد صفحاته (٨٢٥ صفحة)، أما في الجديدة فقد كتب التفسير على هامش مصحف المدينة، وعدد صفحاته (٦٠٤ صفحات) وهذا الفرق الكبير بينهما في عدد الصفحات؛ ألجأ المؤلف إلى اختصار كتابه مرّة أخرى!

﴿٣﴾ للوقوف على مدى هذا الحذف، قمت بإجراء مقارنة بين مادة التفسير في الطبعتين، في تفسير سور قصار المفصل (من الضحى إلى الناس) سورة سورة؛ فوجدت أنه لم تخلُ سورة من حذف في الجديدة، يقلّ ويكثر من سورة لأخرى.

﴿٤﴾ وجدت إضافات يسيرة جدًا، لكنها لا تقارن بما حُذف، وهو عكس ما يوحي به كلام المؤلف السابق في مقدمة الطبعة الجديدة؛ من أن الحذف كان لعبارة، والإضافات كانت كثيرة! ويُقال مثل ذلك بالنسبة للتصحیحات والتعديلات.

﴿٥﴾ هذه النتيجة التي توصلت إليها ليست دقيقة، وإنما هي تقريبية؛ إذ يحتاج الأمر إلى مقارنة بين الطبعتين في كامل التفسير للخروج بنتيجة قطعية في ذلك. ولو أن المؤلف رصد أهم التعديلات والتصحيحات والإضافات التي أجراها في قائمة - دون الحذف الذي اضطر إليه - ليستفيد منه مَنْ كانت لديه الطبعة القديمة، ولكان في ذلك - أيضًا - تحديد دقيق لحجم تلك التعديلات والإضافات التي حصلت في الجديدة.

الباعث على تأليفه:

ذكر المختصر - في مقدمته - باعته لعمل هذا المختصر، وهو يتمثل في ثلاثة أمور:

١ - أنه أثناء تدريسه لتفسير الشوكاني (الأصل) في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية؛ أخذ (أعجب) بما في الكتاب من تحقيق، وعلم غزير.

٢ - ما عنَّ له بأن الذي يصرف عامة الناس عن التفسير الأصل: طول باعه في التحليلات اللغوية، وطول نفسه في مناقشة الأقوال غير المرضية، وفي توجيه القراءات القرآنية.

٣ - إرادة تقريب تفسير الشوكاني إلى عامة المسلمين، وتعميم الاستفادة منه، وتقريب النفع به لغير المختصين.

منهجه في الاختصار:

أشار المختصر - في آخر مقدمته - إلى طَرَفٍ من طريقته التي سلكها في هذا الاختصار، ويمكن تفصيلها في فقرات على النحو الآتي:

- ١ - اختصره على قول واحد في تفسير الآية غالبًا، هو أولى الأقوال بالصحة، وأقربها إلى المعنى المتبادر من الآية دون تكلف.
- ٢ - تجاوز التحليل اللغوي، وذكر المعنى الذي تؤول إليه الآية - مباشرة -.

٣ - الاقتصار عند اختلاف القراءات على التفسير الموافق لقراءة حفص.

٤ - الأخذ من قسم الدرّاية دون قسم الرواية؛ إذ كان الشوكاني يُدخل في قسم الدرّاية حاصل معنى المرويّات التي يجمعها في آخر بحثه، ولكنه ذكّر قليلًا من المرويّات مما رأى له ميزة خاصة في جلاء معنى الآية.

٥ - تجنّب - قدر الطاقة - التعبيرات الاصطلاحية اللغوية والمنطقية، وغيرها من الاصطلاحات الفنية.

٦ - ربما زاد على كلام الأصل «فتح القدير» ما رأى الحاجة ماسة لذكره، لكنه يجعله بين معقوفين - غالبًا -.

الملحوظات الواردة:

هذه الطريقة في الاختصار يُلاحظ عليها ما يأتي:

﴿١﴾ لم يُصرّح المؤلف بمدى التزامه بعبارة الشوكاني، وإن كان قوله في الفقرة الأخيرة بأنه يجعل ما يزيده على كلام الأصل بين معقوفين

غالبًا؛ يوحي بأنه التزم عبارة الشوكاني في الأصل، وهو ما ظهر عند إجراء مقارنة بينهما في بعض المواضع.

﴿٢٤﴾ نصّ في الفقرة الأولى على أنه اختصر هذا الكتاب على قول واحد في التفسير غالبًا، هو أولى الأقوال بالصحة، وأقربها إلى المعنى المتبادر من الآية دون تكلف - كما قال - لكن لا أدري هل التزم رأي الشوكاني واختياراته عندما يُرجّح، أم أنه لم يلتزم ذلك وإنما اختار من الأقوال ما يراه هو كذلك؟ وإذا كان الثاني - وهو ظاهر عبارته - فكان عليه أن يبيّن هذا الأمر، لثلا يُنسب للشوكاني قولاً لم يختره، وإن كان ذكّره ضمن الأقوال.

﴿٢٥﴾ ذكر في الفقرة الرابعة أنه يذكر قليلاً من المرويّات التي يرى أن لها ميزة خاصّة في جلاء معنى الآية؛ لكنه لم يشترط في هذه المرويّات كونها صحيحة من جهة السند، خصوصًا أن الشوكاني لم يلتزم ذلك في تفسيره؛ بل ذكر كثيرًا من المرويّات الضعيفة ولم يُنبّه عليها - كما سبق -. وقريب من ذلك: الإسرائيليات؛ حيث لم يذكر المختصر موقفه منها في هذا المختصر، وإن كان ذكّر الشوكاني لها في الأصل ليس كثيرًا، مع تعقيبه عليها.

﴿٢٦﴾ لم يذكر المختصر كيفية اختصاره للمباحث الفقهية في تفسير الشوكاني، وهي كثيرة، وطويلة أحيانًا.

المؤلفات المتعلقة بالكتاب:

لحق هذا المختصر «زبدة التفسير» عمّالان، بيانهما كما يأتي:

أولاً: نفحة العبير من زبدة التفسير:

في عام (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) صدر عن (دار السلام - بالرياض) مختصرٌ لزبدة التفسير، من القطع الصغير جدًا (حجم الجيب) اسمه «نفحة العبير من زبدة التفسير» كما سماه بذلك مؤلّفه في المقدّمة؛ فيكون بذلك مختصرًا للمختصر!

وقد كتب المؤلف (الدكتور محمد الأشقر) مقدمة لهذا المختصر الجديد، ذكر فيها:

١ - أن المختصر الأصلي «زبدة التفسير» قد لقي قبولاً عاماً، وانتشرت نسخته في الآفاق.

٢ - الدافع لعمل المختصر الثاني «نفحة العبير»: هو أن المسؤول عن دار السلام بالرياض (الناشر) طلب من المؤلف أن يقوم بعمل هذا المختصر؛ ليتمكن طباعته على القطع الصغير (حجم الجيب) ليسهل حمله في التنقلات والأسفار.

وأرّخ المؤلف لمقدمته هذه في ٩/ربيع الأول/١٤١٧هـ، في الجندويل - عمان.

وقد وقع هذا المختصر «نفحة العبير» في (١٥٢١ صفحة) وهو من القطع الصغير جداً (حجم الجيب) كما سبق.

وقد كتبت فيه آيات القرآن في أعالي الصفحات بخط مصحف المدينة، والتفسير في الأسفل، وفُصل بينهما بخط فاصل.

ولم يذكر المؤلف في مقدمته عن طريقته في اختصار هذا الكتاب شيئاً، سوى قوله بأنه زاد «زبدة التفسير» اختصاراً!

وبعد مقارنة يسيرة بين المختصر الأول «زبدة التفسير» - بطبعته القديمة والجديدة - مع المختصر الثاني «نفحة العبير» تبين لي خمسة أمور:

١ - أن هذا الاختصار كان من الطبعة القديمة لكتاب «زبدة التفسير»، وليس من الطبعة الجديدة، ويؤكد ذلك أن صدور «نفحة العبير» كان قبل صدور الطبعة الجديدة للزبدة.

٢ - من أساليب المؤلف في الاختصار في «نفحة العبير»: حذف التفسير المتعلق ببعض الآيات كاملة^(١).

(١) انظر مثلاً حذف تفسير الآيات الآتية من سور قصار المفصل: الضحى: ٦، ١٠، =

٣ - حَذَفَ من «نفحة العبير» المعقوفين اللذين يجعل بينهما ما يزيده على فتح القدير، وهو ما التزمه في «زبدة التفسير» غالبًا، وقد كان الأولى إبقاؤها وعدم حذفها.

٤ - بالمقارنة بين الطبعة الجديدة للزبدة مع «نفحة العبير» تبين أن في كلٍّ منهما ما ليس في الآخر، وهذا مما يؤكد أيضًا أن «نفحة العبير» مختصر من الطبعة القديمة للزبدة، إذ لا يصحّ اعتباره مختصرًا للطبعة الجديدة للزبدة، وفيه ما ليس فيها، إذ سيكون في المختصر ما ليس في الأصل، وهذا خلاف ما صرح به المؤلف في مقدمة النفحة من كونه زاد زبدة التفسير اختصارًا.

٥ - بناءً على الفقرة السابقة (٣) وعلى ما سبق إيضاحه في الكلام على الطبعة الجديدة لكتاب «زبدة التفسير»؛ فإنه يمكن اعتبار الطبعة الجديدة للزبدة مختصرًا آخر لكتاب «زبدة التفسير - الطبعة القديمة»؛ أي: أنه اختصارٌ ثانٍ بعد «نفحة العبير»، والله أعلم.

ثانيًا: تفسير العشر الأخير من القرآن الكريم من كتاب زبدة التفسير:

وهو عبارة عن تفسير الأجزاء الثلاثة الأخيرة من القرآن الكريم (٢٨، ٢٩، ٣٠) مع تفسير سورة الفاتحة، على هامش المصحف، مأخوذة من «زبدة التفسير»، مع لوائح علمية أخرى «أحكام تهم المسلم»، كلّها في (١٣٢ صفحة)، وما يخصّ التفسير منها (٦٥ صفحة) فقط.

وقسم التفسير مأخوذ عن الطبعة الجديدة لكتاب «زبدة التفسير» المطبوعة على هامش مصحف المدينة - السابق ذكرها.

ويتمّ حاليًا ترجمة الكتاب إلى (٢٠) لغة عالمية، وقد وُزِعَ منه أكثر

من تسعة ملايين نسخة، وقد وصل إلى جميع قارات العالم. وهو مشروع خيرى تبناه طباعةً وترجمةً وتوزيعاً (المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالصناعة القديمة - بالرياض)، وقد بدأ المشروع عام (١٤٢٢هـ)، وزكاه عدد من أهل العلم^(١). وبين يديّ الطبعة السابعة منه في شعبان، عام (١٤٢٤هـ).

المُخَصَّرُ الثَّانِي

الفتح الرباني

لعبد العزيز بن محمد آل الشيخ

التعريف بالمؤلف:

هو: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب الوهبي التميمي. (آل الشيخ) نسبة إلى الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب، الجدّ الخامس للمترجم.

ولد في الرياض عام (١٣٣٧هـ - ١٩١٩م).

أخذ العلم عن والده الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية، وعمّه الشيخ عبد اللطيف، وقد سافر إلى مصر لطلب العلم، وهو والد معالي وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

وقد شغل وظائف عديدة، وتقلّد مناصب كثيرة، منها:

(١) هذه المعلومات وغيرها عن المشروع موجودة على الموقع الخاص به، على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

- مديرًا للمكتبة السعودية التي أسست عام (١٣٦٨هـ).
- مديرًا بمعهد الرياض العلمي.
- نائبًا لرئيس القضاة.
- رئيسًا للكليات والمعاهد العلمية.
- مديرًا لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهو أول مدير لها.
- رئيسًا عامًا لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام (١٣٩٧هـ).

- مستشارًا بالديوان الملكي بمرتبة وزير عام (١٤١٠هـ).
- وهو شاعر وناظم، ينشر بعض أعماله الشعرية في بعض الصحف.
- أما الأعمال العلمية، فقد تجاوزت العشر، ما بين تأليف وتحقيق، سوى المشاركات الإعلامية في الصحف والمجلات.
- أما في تخصص التفسير وعلوم القرآن فلم أقف له إلا على مختصره هذا لتفسير الشوكاني «الفتح الرباني مختصر تفسير الشوكاني» الذي هو محلّ البحث هنا^(١).
- وقد توفي ﷺ مساء الجمعة، غرة صفر، عام (١٤٢٦هـ) عن عمر يناهز التسعين عامًا^(٢).

التعريف بالكتاب:

نصّ المؤلف في مقدمته^(٣) على تسميته لمختصره هذا بـ «الفتح

(١) انظر في ترجمته: البيان الواضح لعبد الله آل الشيخ: ص ١٠، موسوعة أسبار للعلماء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية: ٥٩٦/٢ - ٥٩٧.

(٢) وجدت خير وفاته في أحد مواقع (الإنترنت) نقلًا عن بيان من الديوان الملكي، منشور في بعض الصحف.

(٣) انظر: الفتح الرباني لآل الشيخ: ١٢/١.

الرباني مختصر تفسير الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني، ولعله اقتبس هذا الاسم من اسم مجموع فتاوى الشوكاني «الفتح الرباني»^(١).

وقد صدر هذا الكتاب عام (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) في أربعة أجزاء ضخمة، من القطع المتوسط، مجموع صفحاتها (٣٩٢٤ صفحة).

وقد كتب المؤلف مقدمة - في سبع صفحات ونصف - ذكر فيها:

١ - أهمية تفسير القرآن، والإشارة إلى جهود علماء الإسلام في العناية بالقرآن وعلومه وتفسيره.

٢ - الثناء على تفسير الشوكاني وأنه من خير التفاسير، وذكر بعض مميزاته.

٣ - الإشارة إلى تأثير الشوكاني بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومحبه لإمامها، ثم ذكر عدة أبيات من قصيدة الشوكاني في رثاء الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب.

٤ - الإشارة إلى أن الشوكاني قد وقع في بعض الأخطاء في التوحيد والعقيدة، وذلك كقوله بجواز التوسل بذوات الصالحين أو بجاههم، وكوقوعه في التأويل في مواضع من تفسيره مع ذكر بعض الأمثلة على ذلك، مع كون الشوكاني سليم الاعتقاد في الجملة، وتلك الهفوات لا تعدو أن تكون كبوة جواد، أتى فيها من جهة قلة كتب عقيدة السلف في اليمن؛ لغلبة عقائد المبتدعة عليهم، وخصوصاً الزيدية.

٥ - نقل كلاماً للدكتور عبد الله نومسوك في كتابه «منهج الإمام الشوكاني في العقيدة» في الرد على قول الشوكاني بجواز التوسل بذوات الصالحين أو بجاههم، وأحال على كتاب «المفسرون بين التأويل

(١) انظر: الفتح الرباني لآل الشيخ: ٢١/١، وانظر: مصنفات الإمام الشوكاني للعزيزي:

والإثبات» للدكتور محمد بن عبد الرحمن المغراوي. ثم قال: ومع هذه المخالفات القليلة فتفسيره غزير المادة كثير الفوائد.

٦ - نقل تقسيم الشوكاني في مقدمة تفسيره للمفسرين إلى فريقين، مَنْ اهتمَّ بالرواية، ومَنْ اهتمَّ بالدراية، وأنه جمع في تفسيره بين الأمرين.

٧ - الإشارة إلى دافع المؤلف لقيامه بهذا المختصر.

تلى هذه المقدمة ترجمةً للشوكاني في تسع صفحات، وفيها نسبه، ومشايخه، ومؤلفاته، وهي مأخوذة من الترجمة المثبتة في أول الأصل «فتح القدير»^(١).

وفي الصفحة التي تلي ذلك عقد المؤلف تنبيهًا قال فيه: «جرى المفسر الإمام الشوكاني رَكَّاتُهُ في ضبط ألفاظ القرآن في تفسيره هذا على رواية نافع مع تعرُّضه للقراءات السبع وأثبتنا القرآن طبق رسم المصحف العثماني»^(٢)، وهذا التنبيه موجود بنصه في الأصل «فتح القدير»^(٣).

أما الفهارس فإنه جعل في نهاية كلِّ جزء من أجزاء الكتاب الأربعة فهرسًا موضوعيًا يشتمل على السور وما يدخل تحتها من مباحث وموضوعات، وهذا الفهرس الموضوعي مأخوذ بنصه من الأصل «فتح القدير» - مع تعديل أرقام الصفحات -.

الباعث على تأليفه:

أشار المختصر في مقدمته^(٤) إلى ما يمكن اعتباره دافعًا له على وضع هذا المختصر، وهو يتمثل في شيئين:

(٢) الفتح الرباني لآل الشيخ: ٢٢/١.

(١) ٤/١ - ٨.

(٣) ١٠/١.

(٤) انظر: الفتح الرباني لآل الشيخ: ٧/١، ١١.

- ١ - مميزات تفسير الشوكاني، وكونه من خير التفاسير.
- ٢ - إطالة الشوكاني في مباحث لا يحتاج إليها أكثر القراء، وهي تعكّر عليهم صفو متابعة التفسير.

منهجه في الاختصار:

لم يُفصح المختصر في مقدمته عن شيء من منهجه وطريقته التي سلكها في هذا الاختصار، سوى إشارة يسيرة ضمن كلام مجمل في آخر مقدمته، أذكره بنصّه:

قال: «ولهذا أطال الشوكاني في المباحث اللغوية، والإنشاء، وإيراد الشواهد العربية، والاشتقاق، مما لا يحتاج أكثر القراء إليه، وقد يُعكّر عليه صفو متابعة التفسير، ومعرفة معاني كلام^(١) الحكيم الخبير. ولما كان تفسير الشوكاني كذلك؛ فقد عقدت العزم على اختصاره وتهذيبه، والتعليق على بعض مسائله بما يزيل اللبس ويوضح وجه الحق^(٢).

ثم أعاد معنى هذا الكلام مرّة أخرى؛ فقال: «فقد جلوته، وهذّبه، ونقّحته، وأبدت بعض التعليقات اليسيرة بالهامش؛ فيما رأيت أنه يحتاج إلى مزيد إيضاح^(٣).

ويمكن أن يُستفاد من هذا الكلام ثلاثة أمور:

- ١ - حذف أو اختصار ما أطال به الشوكاني من المباحث اللغوية، والإنشاء، وإيراد الشواهد العربية، والاشتقاق.
- ٢ - إبداء بعض التعليقات اليسيرة في الهامش على بعض مسائله؛ بما يزيل اللبس ويوضح وجه الحق.

(١) في الأصل: «ومعرفة الحكيم الخبير»، ولعل الصواب زيادة «كلام» كما في الأعلى.

(٢) انظر: الفتح الرباني لآل الشيخ: ١١/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١٢/١.

٣ - أنه اختصر تفسير الشوكاني، وهذبته، وجلاه، ونقحه.

الملحوظات الواردة:

هذا الكلام القليل من المختصر ربما لا يُفيد شيئاً ذا بال عن طريقته ومنهجه في الاختصار، ولذلك فقد حاولت تلمس شيء من ذلك من خلال المقارنة بينه وبين أصله، فظهر لي ما يأتي:

١ - أنه التزم عبارة الشوكاني دون تغيير في الجملة، وكذلك رأيه؛ فهو ينقل ترجيحه.

٢ - كان اختصاره من القسمين كليهما: قسم الدراية، وقسم الرواية، ولم يقتصر على الأخذ من أحدهما.

٣ - يظهر حذفه من هذا المختصر شيئين: القراءات وتوجيهها، والشواهد الشعرية وشرحها، والثاني قد نصّ عليه - كما سبق -.

٤ - لا يقتصر على ذكر قولٍ واحد فقط، بل يذكر جميع الأقوال أو بعضها، مع حرصه - كما سبق - على نقل ترجيح الشوكاني بين تلك الأقوال، إن كان له ترجيح.



المطلب الثاني

المقارنة بين المختصرين المطبوعين لتفسير الشوكاني

بعد التعريف العام بذينك المختصرين وبيان منهجي مؤلفيها في الاختصار، يمكن عقد مقارنة بينهما، على ضوء ما سبق وغيره، والإشارة - في أثناء ذلك - إلى أبرز مميزاتها وأهم المآخذ عليهما، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الترتيب الزمني:

ترتيبهما الزمني هو الترتيب الذي سرت عليه أثناء التعريف بهما، وهو:

- ١ - «زبدة التفسير من فتح القدير» للدكتور محمد الأشقر.
- ٢ - «الفتح الرباني مختصر تفسير الشوكاني» لعبد العزيز بن محمد آل الشيخ.

وكلا المؤلفين معاصران، إلا أن مؤلف المختصر الثاني (عبد العزيز آل الشيخ) قد توفي عام (١٤٢٦هـ) كما سبق. أما في الصدور: فقد سبق المختصرُ الأولُ المختصرَ الثاني بعقد كامل (عشر سنوات)؛ حيث خرج الأول عام (١٤٠٦هـ)، والثاني عام (١٤١٦هـ).

لكن صاحب المختصر الثاني لم يذكر عن المختصر الأول شيئاً، وكذلك صاحب المختصر الأول لم يذكر - في مقدمة الطبعة الجديدة التي كتبها (١٤٢١هـ) - عن المختصر الثاني شيئاً.

ثانيًا: من حيث شدة الاختصار وسعته:

لا شك أن المختصر الثاني أوسع مادة من الأول، وهذا ظاهر جدًا عند النظر في المختصرين، ويمكن تأكيد هذا بالأمور الآتية:

﴿١﴾ عدد الأجزاء والصفحات: فالأول في جزء واحد بهامش المصحف، والثاني في أربعة أجزاء ضخمة من القطع المتوسط، مجموع صفحاتهما (٣٩٢٤ صفحة)، مع أن المختصر الأول قد صار في طبعته الجديدة أشد اختصارًا.

﴿٢﴾ تصريح صاحب المختصر الأول بأنه أخذ من قسم الدرّاية دون قسم الرواية، سوى أشياء يسيرة - كما سبق في تفصيل منهجه - أما صاحب المختصر الثاني فإنه كما هو ظاهر جدًا لمن يطالع مختصره قد أخذ من القسمين كليهما - الدرّاية والرواية -.

﴿٣﴾ تصريح صاحب المختصر الأول باقتصاره على قول واحد في تفسير الآية غالبًا، أما صاحب المختصر الثاني فإنه كان يذكر جميع الأقوال أو بعضها، كما يظهر ذلك عند مطالعة كتابه.

﴿٤﴾ صاحب المختصر الثاني وضع ترجمة طويلة للشوكاني في تسع صفحات في أول مختصره، أما صاحب المختصر الأول فلم يُترجم للشوكاني مطلقًا، وقريب من ذلك تضمين صاحب المختصر الثاني مقدمته جزءًا من خطبة الشوكاني لكتابه، وهو ما لم يفعله صاحب المختصر الأول كذلك.

ثالثًا: من حيث منهجية الاختصار:

كان صاحب المختصر الأول أكثر إيضاحًا وتفصيلًا لمنهجه وطريقته في الاختصار، في حين كان كلام الثاني في ذلك يتسم بالقلّة، والإجمال.

وعند النظر في تفاصيل منهج وطريقة كل منهما، فإنه سيظهر بأن بينهما نقاط اتفاق، وأن نقاطاً أخرى كانت محلّ اختلافٍ وافتراق.

أما ما اتّفقا عليه فهو:

١ - حذف التفاصيل في القراءات وتوجيهها، وقد نصّ الأول على أنه اقتصر على التفسير الموافق لقراءة حفص، أما الثاني فلم ينصّ على ذلك، لكنه ظاهر لمن يطالع مختصره.

٢ - كذلك اتّفقا في حذف ما أطال به المؤلف من التحليلات اللغوية والنحوية، وما يتعلّق بذلك من الشواهد الشعرية وشرحها، وقد نصّا على ذلك في الجملة.

٣ - اتّفقا على أخذ معظم كلام المؤلف في قسم الدرّاية، أما قسم الرواية، فإن الأول قد كان أخذه منه قليلاً جداً، بل إنه نصّ على اقتصاره في الغالب على الأخذ من قسم الدرّاية دون الرواية، أما صاحب المختصر الثاني فقد كان يأخذ قدرًا لا بأس به من قسم الرواية، وإن كان أكثر أخذه من قسم الدرّاية، وقد صرّح صاحب المختصر الأول بالسبب في هذا في مقدمته - كما سبق - وهو: أن الشوكاني يُدخل في قسم الدرّاية حاصل ما يذكره في قسم الرواية في الغالب.

٤ - الالتزام غالبًا بعبارة الشوكاني، ولم ينصّ أحد منهما على ذلك، لكن تبين هذا عند إجراء شيء من المقارنة بينهما وبين أصلهما.

أما الأشياء التي اختلفا فيها فهي:

١ - تصريح الأول بالاقتصار في الغالب على قول واحد في تفسير الآية، أما الثاني فإنه تبين من خلال مطالعة مختصره عدم اقتصاره على ذلك، بل إنه يذكر أكثر من قول في الغالب.

٢ - حرص الثاني - من خلال النظر في مختصره - على ذكر رأي الشوكاني وترجيحه عند عرض الأقوال، أما الأول فإنه لم يُصرّح بأن

القول الواحد الذي يقتصر عليه في الغالب هو رأي الشوكاني أو اختياره وترجيحه، بل إن كلامه في منهجه يوحي بأنه اختياره هو أي المختصر - كما تقدّم -.

٣ - ما سبقت الإشارة إليه في نقاط الاتفاق من أن الثاني كان يأخذ من قسم الرواية، أما الأول فإنه لا يأخذ منه في الغالب - كما صرح بذلك -.

٤ - نصّ الأول على أنه يجعل ما يزيده على كلام الأصل بين معقوفين في الغالب، أما الثاني فإن إضافاته كانت تعليقات يسيرة في الهامش.

رابعاً: من حيث متابعة الشوكاني في التأويل:

سبق التنبيه - عند التعريف بتفسير الشوكاني - على أن موقف الشوكاني في تفسير الصفات كان فيه شيء من الاضطراب وعدم التحرير، فإنه أحياناً يذكر منهج السلف مع غيره وينتصر له ويرجّحه، وأحياناً يذكره مع غيره دون ترجيح له وبيان أنه الحق، وأحياناً يكتفي بذكر أقوال أهل التأويل دون ذكر قول السلف الحق في ذلك.

وأما موقف المختصرين من ذلك فقد كان على ثلاثة أنحاء:

﴿١﴾ متابعة الشوكاني فيما يذكره من التأويل، سواء حين يذكر التأويل ومعه قول السلف ولا يرجّحه، أو فيما يكتفي فيه بأقوال أهل التأويل.

والعجيب أن صاحب المختصر الثاني قد ذكر وقوع الشوكاني في تأويل بعض الصفات في تفسيره وأطال في تقرير ذلك في مقدمته - كما سبق -، ثم ينقل عنه ذلك التأويل ولا يحذفه، بل ولا يعلّق عليه في أكثر المواضع.

بل لقد كانت المواضع التي نقل فيها صاحب المختصر الثاني

التأويل عن الشوكاني، أكثر من المواضع التي نقلها صاحب المختصر الأول، مع أن صاحب المختصر الثاني هو الذي نبه على ذلك في مقدمته دون الأول الذي لم يذكر عن ذلك شيئاً^(١).

﴿٢﴾ اختيار وذكر القول الحق (قول السلف) من ضمن الأقوال التي يذكرها الشوكاني، وحذف الأقوال الأخرى - أقوال أهل التأويل - . وقد كانت المواضع التي نَحَيًا فيها هذا النحو، عند صاحب المختصر الأول أكثر منها عند الثاني^(٢).

﴿٣﴾ مخالفة الشوكاني فيما وقع فيه من التأويل، حيث كان صاحب المختصر الأول يذكر قول السلف الذي لم يذكره الشوكاني، أما صاحب المختصر الثاني فقد قام بالتعليق في الحاشية على أقوال أهل التأويل التي ذكرها الشوكاني، وبيّن قول السلف في ذلك^(٣).

خامساً: من حيث خدمة التفسير الأصل:

لا يوجد خدمة تذكر للتفسير الأصل في المختصرين كليهما، وبيان ذلك على النحو الآتي:

﴿١﴾ بالنسبة للتعليقات: فإنه لا وجود لها عند صاحب المختصر

(١) انظر أمثلة على هذا عندهما في المواضع الآتية: زبدة التفسير: آل عمران: ٣٢، ١٦٩ (في الطبعة القديمة وأصلح ذلك في الجديدة)، الأنعام: ١٨، القصص: ٨٨، الرحمن: ٢٧، الفتح الرباني: ٣١٦/١، ٤٨٥، ٤٨٧، ٥٧٦، ٨٥٤ - ٨٥٥، ٢/١٣٠، ٥٩١، ٨٥/٤، ٨٥١.

(٢) انظر أمثلة على هذا عندهما في المواضع الآتية: زبدة التفسير: آل عمران: ٢٨، الأنعام: ١٥٨، هود: ٣٧، النحل: ٥٠، طه: ٣٩، الزمر: ٦٧، الفتح الرباني: ٣/٢١٩، ٩٥٢ - ٩٥٣.

(٣) انظر أمثلة على هذا عندهما في المواضع الآتية: زبدة التفسير: البقرة: ٢١٠، آل عمران: ٣١، ١٦٩، ص: ٧٥، الزمر: ٦٧، الفتح الرباني: ١/٤٨٧، ٢/١٨، ٣٩/٤.

الأول، أما صاحب المختصر الثاني فإنه قد كتب بعض التعليقات لكنها قليلة جدًا، حتى إنها لم تصل إلى العشرين في الجزء الأول كلّها، وبعضها استدراك على المؤلف وخصوصًا فيما يتعلق بتفسير آيات الصفات، وبعضها الآخر إضافات من عند المختصر.

﴿٢٢﴾ أما الفهارس: فإن صاحب المختصر الأول لا يوجد عنده فهرس للتفسير، وإنما هو فهرسٌ للسور فقط، وذلك لأن تفسيره مطبوع على هامش المصحف فاكتفى بفهرس المصحف نفسه.

أما صاحب المختصر الثاني فإن الفهرس الذي عنده فهرس موضوعي يشتمل على السور وما يدخل تحتها من مباحث وموضوعات، لكن هذا الفهرس الموضوعي مأخوذ بنصّه من الأصل «فتح القدير» - مع تعديل أرقام الصفحات - وعليه فليس في هذا الفهرس خدمة للأصل، والله أعلم.

سادسًا: من حيث الإخراج الطباعي:

الفرق الجوهرية بين المختصرين - من هذه الجهة - أن الأول طُبع على هامش المصحف، وأما الثاني فليس كذلك.

وكذلك فإنه في المختصر الأول قد جُعِلَ رقم كل آية في التفسير قبلها، وهو أمر يسهل مراجعة تفسير الآية المعيّنة، مع كتابة الآية في التفسير باللون الأحمر.

أما في المختصر الثاني فإنه قد أثبتت أرقام الآيات في بدايات المقاطع دون الآيات المذكورة في أثناء التفسير، وكذلك أثبتت أسماء السور في أعالي الصفحات.



أَلْفَصْلُ الثَّانِي

المختصرات المفردة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: المختصرات عند المتقدمين.
- المبحث الثاني: المختصرات عند المتأخرين.

لِلْبَحْثِ الْأَوَّلِ

المختصرات المفردة عند المتقدمين

المراد بالمختصر المفرد هنا: هو المختصر من تفسير معيّن، ولا يوجد مختصر مطبوع آخر غيره لذلك التفسير.

والتقييد بالمطبوع هو المذكور في منهج البحث، ولأن بعض التفاسير لها أكثر من مختصر لكنها إما مخطوطة أو في حكم المفقودة، فهذه المختصرات غير المطبوعة لم ألتزم الكلام عليها في هذا البحث، وما دام المختصر من تفسير معيّن لا يوجد غيره مطبوعاً فهو داخلٌ ضمن دائرة البحث هنا.

أما التقييد بـ (المتقدمين) فالمراد به أن يكون مؤلف المختصر - وليس الأصل - من المتقدمين.

وأما الحدّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، فقد جعلته بداية القرن الرابع عشر الهجري (١٣٠٠هـ) كما سبق في الفصل الخامس من الباب الأول.

ولم أجد من المختصرات المفردة عند المتقدمين - بحسب القيود المذكورة - سوى ثلاثة مختصرات، كلُّ واحد منهما سيكون الكلام عليه في مطلب مستقلّ، على النحو الآتي:

• المطلب الأول: مختصر تفسير يحيى بن سلام

لابن أبي زمنين.

• المطلب الثاني: مختصر العز بن عبد السلام لتفسير الماوردي.

• المطلب الثالث: النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

وسيتقدّم الكلام على كل مختصر - ضمن كل من المطالب الثلاثة - تمهيداً فيه التعريف بالتفسير الأصل ومؤلفه - بإذن الله تعالى - .



مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين

اعتنى أهل العلم بتفسير يحيى بن سلام منذ أن صنّفه مؤلفه، فكثروا رواته والناقلون عنه، وحفظه بعضهم كما يحفظ القرآن، واختصره آخرون، وانتشر في المشرق كما انتشر في المغرب، حتى قال القائل:

يَا رَبِّ مَعْنَى قَدْ اسْتَنْبَطْتُهُ فَهَمًّا فِقِيلَ يَحْفَظُ تَفْسِيرَ ابْنِ سَلَامٍ^(١)

والذي هو محلّ البحث هنا هي مختصراته، حيث وقفت لتفسير يحيى بن سلام على ثلاثة مختصرات: اثنان مطبوعان، وثالث لا يزال في حكم المفقود.

أما الذي لا يزال في حكم المفقود: فهو لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن القنازعي القرطبي الأنصاري المالكي (ت ٤١٣هـ)^(٢)، وقد ذكر مختصره هذا أكثر مترجميه^(٣).

(١) ذكر هذا البيت الزركلي في الأعلام: ١٤٨/٨ نقلًا عن مخطوطة «اقتراح القريح» لعلي بن عبد الغني الحصري، وانظر في ذكر العناية بهذا التفسير ما سيأتي عند التعريف به في التمهيد - بعد صفحات -.

(٢) ولد سنة (٣٤١هـ) والقنازعي: نسبة إلى عمل (القنازع) وهي (القلانس) وهو فقيه مالكي، وكان إمامًا متفنيًا حافظًا عالمًا عاملاً ورعًا زاهدًا، له معرفة باللغة والأدب، وهو من أهل قرطبة، ورحل إلى المشرق وعاد إليها وتوفي فيها، انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٤٣/١٧، طبقات المفسرين للداودي: ٣٨٧/١.

(٣) انظر مثلاً: ترتيب المدارك للقاضي عياض: ٧٢٨/٤، الصلة لابن بشكوال: ٣٠٩/١، الديباج المذهب: ٣٨٠/١، طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٦٥، وانظر أيضًا: الأعلام للزركلي: ٣٣٧/٣، معجم المؤلفين لكحالة: ١٢٣/٢ - ١٢٤.

وأما المختصران المطبوعان فهما:

١ - «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين، وهو المقصود في هذا المبحث.

٢ - «تفسير كتاب الله العزيز» لهود بن محكم الهواري الإباضي (من علماء القرن الثالث الهجري)^(١).

ولم أعتبر المختصر الثاني في هذا البحث - مع كونه مطبوعاً - لسببين:

١- أن المؤلف - هود بن محكم - لم يصرح بكون كتابه هذا مختصراً لتفسير يحيى بن سلام، وربما أنه أشار إلى شيء من ذلك في الورقات الأولى المفقودة من مقدمة كتابه - كما استظهره محقق الكتاب^(٢) لكنه لم يذكر يحيى بن سلام ولا تفسيره بشيء في سائر كتابه، ويمكن أن يكون لاختلافه مع صاحب الأصل في المعتقد أثر في ذلك، والله أعلم.

أما أول من تنبه لوجود هذه العلاقة بين الكتابين فهو محقق تفسير هود بن محكم - بالحاج بن سعيد شريفني^(٣)، الذي قال في مقدمة

(١) الهواري: نسبة إلى قبيلة (هواره) البربرية، وقد عاش في إحدى مواطن قبيلته في جبال أوراس في دولة الجزائر اليوم، وقد كان أبوه قاضيًا في عهد أفلح بن عبد الوهاب الرستمي، انظر في ترجمته: تاريخ التراث العربي لسزكين: ٩٦/١، معجم المفسرين: ٧١٣/٢، مقدمة تحقيق تفسير هود بن محكم: ٧/١ - ١٨ وفيها ترجيح ضبط اسم أبيه (محكم) بتشديد الكاف المفتوحة، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ٣٦٧/١ - ٣٦٨.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق تفسير هود بن محكم: ٢٥/١، لكنني أخالف المحقق فيما استظهره، إذ من المستبعد أن يكون المؤلف قد ذكر شيئاً من ذلك في مقدمته، ولا يذكره في أثناء تفسيره، ولا يذكره كذلك من ترجم له واطلع على تفسيره!

(٣) أشار الدكتور محمد طرهوني إلى كون المحقق هذا إباضي المذهب أيضاً كمؤلفه، وذكر على ذلك أدلة، انظر: التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ٨٠٤/٢ - ٨٠٥، وقال نويهض في معجم المفسرين: ٧١٣/٢: «خاص بالإباضية، يقوم أحد كبار باحثيهم على مراجعته ونشره».

تحقيقه: «واليوم، وبعد أكثر من عشر سنوات من التحقيق والمقارنة والاستقراء، أستطيع أن أقول بدون تردد إن الشيخ هوذا الهواري اعتمد اعتمادًا كثيرًا، إن لم أقل اعتمادًا كليًا، على تفسير ابن سلام البصري، ولو جاز لي أن أضع للكتاب عنوانًا غير الذي وجدته في المخطوطات لكان العنوان هكذا: تفسير الشيخ هود الهواري «مختصر تفسير ابن سلام البصري» لأن تفسير ابن سلام أصل لتفسير الشيخ هود الهواري، ما في ذلك شك، وهذا هو عين الحقيقة والصواب، والأمانة العلمية تقتضي أن أجلو هذا وأبينه في تقديمي للكتاب»^(١).

﴿٢﴾ كون المؤلف إباضيًا في مذهبه الاعتقادي، وقد ظهر أثر معتقده هذا في كتابه، سواء فيما يحذفه من تفسير ابن سلام، أو فيما يضيفه عليه^(٢)، وقد ذكرت في منهج البحث استبعاد تفاسير غلاة المبتدعة، ومنها فرقة الخوارج التي ينتمي إليها الإباضية^(٣).

وبعد ذلك: فإنه يبقى النظر في التسليم باعتبار تفسير هود بن محكم هذا هو أول مختصر لتفسير يحيى بن سلام لكونه أسبقها تاريخًا - كما قال محققه^(٤) - أم تؤول الأولية لمختصر ابن أبي زمنين،

(١) تفسير كتاب الله العزيز لهود بن محكم الهواري: مقدمة المحقق: ٢٤/١.

(٢) انظر: تفسير كتاب الله العزيز لهود بن محكم الهواري: مقدمة المحقق: ٣٣/١ - ٣٧، ٨١، ٨٤، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ٨٠٨/٢ - ٨١٤، مقالات في التفسير وعلوم القرآن للدكتور مساعد الطيار: ص ٣٨٨، وانظر أيضًا: معجم المفسرين: ٧١٣/٢.

(٣) الإباضية: هم أتباع عبد الله بن إباض الخارجي، وقد افرقت الإباضية إلى أربع فرق، ولا زال لهم وجود في العالم الإسلامي حتى اليوم، ومن أشهر مناطقهم: دولة عمان، والجزائر. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والحركات المعاصرة: ٥٨/١.

(٤) انظر: تفسير كتاب الله العزيز لهود بن محكم الهواري: مقدمة المحقق: ٣٨/١، بل قال عنه بأنه أكبر حجمًا من مختصر ابن أبي زمنين، وأغزر مادة، وأكثر فائدة! وهذا الشناء العاطر من المحقق غير مستغرب لموافقته لمؤلفه في الاعتقاد - كما سبق - وإلا =

لسلامته من الاعتراضات المتوجهة على تفسير ابن محكم؟
 وقبل الشروع في الكلام على مختصر ابن أبي زمنين، لا بد من
 تمهيد يحوي تعريفًا موجزًا بتفسير يحيى بن سلام - التفسير الأصل -
 ومؤلفه.



= فإن مختصر ابن أبي زمنين أسلم اعتقادًا، وأكثر دقة وأمانة، وإن لم يكن أغزر مادة
 وأكبر حجمًا، وأما تحديد أيهما أكثر فائدة، فهو مما تختلف فيه وجهات النظر، والله
 أعلم.

تَهْيِدُ

في التعريف بتفسير يحيى بن سلام ومؤلفه

أولاً: التعريف بيحيى بن سلام:

هو: أبو زكريا يحيى بن سلام^(١) بن أبي ثعلبة التيمي - بالولاء - البصري القيرواني الإفريقي المغربي.

والتيمي^(٢): نسبة إلى تيم ربيعة، ونُسب إليهم لأنه من مواليهم.

أما (البصري): فنسبة إلى البصرة، التي سكنها في أول حياته ونشأ فيها، بعد أن انتقل إليها مع أبيه من الكوفة، التي ولد فيها سنة (١٢٤هـ).

أما (القيرواني) و(الإفريقي) و(المغربي): فلأنه استوطن مدينة القيروان^(٣) في إفريقية - وهي التي تعرف اليوم بدولة تونس - ضمن بلاد المغرب العربي الكبير^(٤).

(١) وقع في ضبط اسم أبيه خلاف، لكن المذكور في الأعلى هو أرجح ما قيل في ذلك، وهو ما ذكره معظم مترجميه، وقد رجّحه الزركلي في الأعلام: ١٤٨/٨ مستدلاً بالبيت السابق ذكره في صدر هذا المطلب، وانظر: مقدمة هند شلبي في تحقيقها لكتاب التصاريف ليحيى بن سلام: ص ٦٧.

(٢) أخطأ بعض من ترجم له فقال في نسبه: التيمي، وربما كان ذلك خطأ طباعياً.

(٣) هي مدينة قديمة بإفريقية، وليس في الغرب مدينة أجل منها إلى أن قدمت العرب إفريقية، انظر: معجم البلدان: ١٠٦/٧، وهي مدينة معروفة تقع في دولة تونس اليوم.

(٤) انظر في المراد بإفريقية: معجم البلدان: ١٨٤/١، التفسير والمفسرون في غرب =

وقد رحل يحيى بن سلام قبل ذلك إلى المدينة ومصر، ثم استقرَّ به المقام دهرًا في القيروان، التي اشتهر بها، وصنّف فيها تفسيره، وأخذه عنه الناس.

وقد التقى في أول أمره بالكوفة، والبصرة، وفي رحلته إلى المدينة ومصر بعدد كبير من الشيوخ، وهم جمٌّ غفير، حيث قال عن نفسه: «أحصيت بقلبي من لقيت من العلماء، فعددت ثلاثمائة وثلاثة وستين عالمًا، سوى التابعين وهم أربعة وعشرون وامرأة تحدّث عن عائشة»^(١).

وقال أيضًا: «كلّ من رويت عنه العلم فقد روى عني، إلا القليل منهم»^(٢).

ويذكر عنه أنه قال: «روى عني من العلماء أربعة: مالك، والليث بن سعد، وعبد الله ابن لهيعة، ونسيت الرابع»^(٣) ولعلّه عبد الله بن وهب، الذي سمع منه بمصر.

أما الإمام مالك فقد روى عن يحيى ثمانية عشر، وقيل: أربعة وعشرين حديثًا. ومن أبرز شيوخه - غير الإمام مالك -: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة.

أما تلاميذه فأشهرهم ثلاثة: أصبغ بن الفرّج، وأبو داود العطار، وابنه محمد بن يحيى بن سلام، والأخيران هما أشهر من روى تفسير يحيى بن سلام.

أما ثناء أهل العلم على يحيى فهو كثير، ومن أشهر ذلك كلمة أبي عمرو الداني التي تناقلها مترجمو يحيى، ومنها قوله: «سكن إفريقية

= إفريقية: ٢٦/١ - ٢٧، مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة للدكتور عبد السلام الكنوني: ص ١٤.

(١) رياض النفوس للمالكي: ١٨٨/١. (٢) المرجع السابق: ١٨٨/١.

(٣) المرجع السابق.

دهراً، وسمعوا منه تفسيره الذي ليس لأحد من المتقدمين مثله، وكان ثقة ثباً، عالماً بالكتاب والسنة، وله معرفة باللغة العربية^(١).

ومن ذلك ما نقله عنه حفيده من أنه ما سمع شيئاً قط إلا حفظه، حتى إنه كان إذا مرَّ بمن يتغنّى يسدُّ أذنيه لئلا يسمعه فيحفظه^(٢).

إلا أنه قد كدَّر على هذه المكانة العلمية ليحيى بن سلام أمران:

الأول: اتفاق كلمة علماء الجرح والتعديل على تضعيفه في الحديث، وأن فيما يرويه مناكير كثيرة، وذلك لأنه لا يتخير فيمن يروي عنه، بل كان يروي عن الضعفاء والمتروكين، وروايته المراسيل والمعضلات من الأحاديث ونحوها، وهذا ظاهر في تفسيره^(٣).

الثاني: اتهامه بالإرجاء، وهي تهمة نُسبت إليه لكنها لم تثبت عنه، بل ثبت تبرؤه منها، وواقع تفسيره يشهد بذلك^(٤).

أما وفاة يحيى بن سلام فقد كانت في مصر^(٥)، بعد رجوعه من

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٩٧/٩، وانظر: غاية النهاية لابن الجزري: ٣٧٣/٢.

(٢) طبقات علماء إفريقية لأبي العرب القيرواني: ١١١/١.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي: ٣٨٠/٤ - ٣٨١، لسان الميزان لابن حجر: ٣١٩/٦ - ٣٢٠، العجائب في بيان الأسباب لابن حجر: ٢١٩/١، وقد جمع محقق مختصر ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام - في مقدمة تحقيقه - جميع ما قيل في يحيى بن سلام جرحاً وتعديلاً، انظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين - تحقيق حسين عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز: ٧٥/١ - ٧٧.

(٤) انظر: طبقات علماء إفريقية: ١١٢ - ١١٣، رياض النفوس: ١٨٩/١، وقد ذهبت الدكتورة هند شلبي في مقدمة تحقيقها لكتاب التصاريف ليحيى بن سلام: ص ٧٨ - ٨٢ إلى أن الإرجاء الذي رمي به يحيى يمكن أن يراد به إرجاء أهل السنة لا إرجاء البدعة! وهذا الذي ذهبت إليه بعيد، وإلا لما تبرأ منه يحيى وقال عنه بأنه بدعة، وانظر: التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ٤٦٨/١ - ٤٨٥، الاختصار في التفسير للباحث علي بن سعيد العمري: ص ٩٩ - ١٠١.

(٥) وهم بروكلمان وتبعه سزكين في قولهما إن وفاته كانت بمكة، والصواب أنها كانت في مصر بعد أن عاد من الحج إلى مكة، وهو ما ذكره كافة مترجميه، انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٩٨/٢، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: ٩٠/١.

الحج، ثلاثين بقين من شهر صفر، سنة (٢٠٠هـ) ودفن بجبل المقطم^(١)، وعمره ست وسبعون سنة.

وقد كان ليحيى بن سلام مصنفات كثيرة في فنون العلم^(٢)، إلا أنه لم يعرف منها سوى أربعة، اثنان منها في التفسير وعلوم القرآن، هما:

١ - تفسير القرآن، وسيأتي مزيد تعريف به في الفقرة الآتية.

٢ - «التصاريف - تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه» وهو في علم الوجوه والنظائر، لكن قيل إن هذا الكتاب لحفيده: يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام^(٣)، والله أعلم^(٤).

ثانياً: التعريف بتفسير يحيى بن سلام:

اشتهر تفسيره بنسبته إليه، وسمّاه بعض مترجميه «تفسير القرآن» وهو من أقدم التفاسير المصنفة التي وصلت إلينا.

وقد صنّفه في القيروان بإفريقية، وأخذه عنه الناس، واشتهر في المغرب والمشرق، حتى قال فيه أبو عمرو الداني: «ليس لأحد من

(١) وهو الجبل المشرف على القرافة، مقبرة فسطاط مصر، انظر: معجم البلدان: ٨ / ٣٠٢.

(٢) انظر: طبقات علماء إفريقية وتونس: ١ / ١١١.

(٣) وهو مطبوع بتحقيق الدكتورة هند شلبي، وقد نازعها باحثون آخرون في صحة نسبته إلى يحيى الجدي، وقالوا إن الصواب هو أنه للحفيد، انظر: التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ١ / ٣٧٢.

(٤) انظر في ترجمة يحيى بن سلام: طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب القيرواني: ١ / ١١١ - ١١٢، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية وتونس للملكي: ١ / ١٨٩ - ١٩٢، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان للدباغ: ١ / ٣٢١، سير أعلام النبلاء: ٩ / ٣٩٦ - ٣٩٧، ميزان الاعتدال للذهبي: ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١، غاية النهاية: ٢ / ٣٧٣، لسان الميزان: ٦ / ٣١٩ - ٣٢٠، طبقات المفسرين للداودي: ٢ / ٣٧١، مقدمة هند شلبي لتحقيق كتاب التصاريف: ٦٩ - ٨٥، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ١ / ٤٨٤ - ٤٨٨.

المتقدمين مثله^(١)، وهذه الكلمة مع ما فيها من الثناء على هذا التفسير، إلا أنها وصف دقيق لحاله، حيث إن الطريقة التي صنّف فيها يحيى بن سلام تفسيره، وهي الطريقة التي عرفت عند المفسرين بعده، لم تكن عند المتقدمين، وذلك من حيث نقل كلام المفسرين على جميع آيات القرآن، مع ذكر علوم أخرى تتعلق بالتفسير؛ كالأحاديث، والقراءات، واللغة، وغير ذلك. أما المتقدمين على يحيى فقد كانت مصنفاتهم مقصورة على ذكر مروياتهم وآرائهم هم في التفسير، ولم تكن تفاسير لكامل القرآن.

وقد سبقت الإشارة - في مطلع هذا المطلب - إلى طَرَفٍ مما لقيه هذا التفسير من العناية، مما يدلُّ على المكانة التي حظي بها عند أهل العلم.

لكن الموجود - حتى الآن - من هذا التفسير قرابة الثلثين فقط، ولم يُطبع منه سوى الثلث تقريباً، بل إن طباعة هذا الجزء - أيضاً - تأخّرت ولم تصدر إلا قبل ثلاث سنوات، في عام (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) وهذا الجزء المطبوع فيه: من سورة النحل إلى الصافات، وهو بتحقيق الدكتورة هند شلبي، ولعلَّ طباعة ما بقي مما هو موجود من هذا التفسير لا تتأخّر كثيراً.

ولم تستمرَّ شهرة هذا التفسير كما كانت في أول أمره، حيث حَقَّتْ ذكره بعد ربح من الزمن، وربما كان من أسباب ذلك فقدان معظم نسخه في المحن والنكبات التي طالت المسلمين وتراثهم.

ويمكن إجمال شيء من منهج ابن سلام في تفسيره، وإبراز أهم ملامحه، في الفقرات الآتية^(٢):

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٩٧/٩، وانظر: غاية النهاية لابن الجزري: ٣٧٣/٢.

(٢) انظر في التعريف بتفسير يحيى بن سلام ومنهجه فيه: مقدمة تحقيق هند شلبي لكتاب التصاريف ليحيى بن سلام: ٧٩ - ٨٤، ومقدمة تحقيقها لتفسير يحيى بن سلام: =

١ - يُصنّف تفسير ابن سَلَام على أنه تفسير أثريّ نظريّ، ويرى بعض الباحثين أنه يمثل بداية طور جديد من أطوار التصنيف في التفسير، وأنه كان مرحلة انتقالية بين تفاسير المتقدمين الأثرية المحضة، وتفسير ابن جرير الطبري الذي جاء بعده، وتجلّت فيه طريقة التفسير الأثري النظري بشكل ظاهر.

٢ - يكثر في تفسير ابن سَلَام ما يسمّى بتفسير القرآن بالقرآن، بأنواعه المختلفة، واهتمامه به شيء ظاهر جدًا.

٣ - يورد ابن سَلَام القراءات المتعدّدة في الآية، لكن دون نسبتها إلى مَنْ قرأ بها؛ لأنه في عصره لم تشتهر القراءات منسوبة إلى القراء المعروفين، وإنما اشتهر ذلك في القرن الرابع، وإن كان ابن سَلَام كما ذكر عن نفسه قد قرأ على أبي عمرو بن العلاء البصري - أحد القراء السبعة المشهورين - وكذلك فإن ابن سَلَام قد يورد في تفسيره بعض القراءات الشاذّة أيضًا.

٤ - الأحاديث النبوية في تفسير ابن سَلَام كثيرة جدًا، لكن يغلب على تلك الأحاديث الضعف من جهة الصناعة الحديثية، وذلك لضعف يحيى بن سَلَام نفسه في الحديث - كما تقدّم في ترجمته - ولكثرة الأحاديث المنكرة والمراسيل والمعضلات عنده، وأمر ثالث وهو أنه لا يتحرّز في الرواية عن الضعفاء والمتروكين، بل والمتهمين بالكذب؛ كالكلبي ونحوه، ويكثر من ذلك.

= ١٤/١ - ٣٤، مقدمة تحقيق بلحاج شريفى لتفسير كتاب الله العزيز لهود بن محمّد: ٢٦/١ - ٣٠، مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة للدكتور عبد السلام الكتونى: ص ٤٠ - ١١٢، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين - تحقيق حسين عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز: مقدمة المحقق ٧٨/١ - ١٠٧، الاختصار في التفسير للعمرى: ص ١٠٣ - ١٠٤، ١١٨ - ١٥٨، مقالات في التفسير وعلوم القرآن للدكتور مساعد الطيار: ص ٣٨٨ - ٣٨٩، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا للدكتور الطرهنى: ٥٤٦/٢ - ٥٦٨.

- ٥ - وقريب من ذلك كثرة روايته للإسرائيليات، دون أن يتعقبها أو يذكر ما في بعضها من النكارة، وهي كثيرة ظاهرة في تفسيره.
- ٦ - مما يعتني به ابن سلام في تفسيره: إيراد أسباب النزول للآيات أو السور، وكذلك ما ورد في فضائل بعض الآيات والسور.
- ٧ - أما إيراد أقوال السلف من الصحابة والتابعين في تفسيره، فهو من أظهر الميزات لديه، وتفسيره مليء بالنقول الوافرة عنهم، وهو يوردها مسندة إلى أصحابها، وغير مسندة، ويكثر النقل عن ابن عباس وابن مسعود من الصحابة، وعن مجاهد وقتادة والحسن البصري من التابعين، ويذكر أقوالهم وآراءهم في المسائل الفقهية - أيضًا - دون أن يذكر آراء المذاهب الفقهية المعروفة؛ لأنها لم تُعرف وتشتهر في عهده.
- ٨ - مما يميّز تفسير يحيى بن سلام سيره فيه على منهج السلف الصالح أهل السُنَّة والجماعة في تفسير آيات العقائد، وليس لتهمة الإرجاء - التي رمي بها ولم تثبت عنه أي أثر في تفسيره، بل الموجود ضدها.
- ٩ - ليحيى بن سلام اختيارات في تفسيره من الأقوال التي يوردها، ويصدّر ذلك بقوله: «قال يحيى» أو: «وبه يأخذ يحيى»، ونحوها، وقد نقل هذه الاختيارات عنه عدد من المفسرين الذين جاؤا بعده: كالماوردي، ومَن أخذ عنه: كابن الجوزي، والقرطبي، وغيرهم.
- ١٠ - لم يعتنِ ابن سلام في تفسيره بالنواحي اللغوية، بل هي قليلة في تفسيره، أما الإعراب، والشواهد الشعرية، فغير موجودة في تفسيره على الإطلاق.
- ١١ - يوجد في تفسيره شيء من الاستطرادات في بعض الموضوعات المتعلقة ببعض الآيات، وتكثر في المسائل الفقهية، والفضائل، وغيرها.



التعريف بمختصر ابن أبي زمنين ومؤلفه

التعريف بالمؤلف:

هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين^(١)
المُرِّي الإلبيري الأندلسي القرطبي المالكي.

فالمُرِّي^(٢): نسبة إلى بني مُرّة - مرّة غطفان - ودار بني مرّة في
الأندلس هي (البيرة)^(٣) التي يُنسب إليها أبو عبد الله ب (الإلبيري) حيث
وُلد - فيما يظهر - فيها، في المحرم سنة (٣٢٤هـ)، وفيها نشأ وترعرع،

(١) بفتح الزاي والميم وكسر النون، انظر: السير للذهبي: ١٧/١٨٩، الديباج المذهب: ٢/٢١٥.

(٢) بضم الميم وكسر الراء المهملة المشددة، انظر: الكامل لابن الأثير: ٧/٢٤٥،
الديباج المذهب: ٢/٢١٥، وهذا الضبط يفيد رجحان القول بنسبته إلى بني مرّة - كما
في الأعلى - وهو الذي ذكره الدكتور عبد الله المديمغ في رسالته الدكتوراه: مختصر
تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين (قسم الدراسة): ص ٣٢، وأما ما ذكره الدكتور
عبد السلام الكتوني في كتابه: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم
الدراسة: ص ١١٤ بأن ضبطه بفتح الميم، وجعل ذلك نسبة إلى بلدة (المُرِّيّة) وهي من
أعمال (البيرة) بالأندلس، فلم يذكر عليه دليلاً. هذا وقد أخطأ بروكلمان في تاريخ
الأدب العربي: ٢/٤٠٤ في ضبط (المُرِّي) عند ترجمة ابن أبي زمنين؛ حيث ضبطها
هكذا (المُرِّي) أو (المُرعي) كما أفاده سزكين في تاريخ التراث العربي: ١/١٠٧.

(٣) هي كورة (إقليم) كبيرة من الأندلس، ومدينة إلى الشرق من قرطبة، بينها وبين قرطبة
تسعون ميلاً، وأرضها كثيرة الأنهار والأشجار، انظر: معجم البلدان: ١/١٩٦،
وانظر في كونها دار بني مرّة في الأندلس: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير:
٣/٢٠١.

ثمَّ عاد إليها في آخر عمره وتوفي فيها سنة (٣٩٩هـ) وهو في الخامسة والسبعين من عمره، وأما نسبه إلى (قرطبة) فلأنه أقام فيها دهرًا - قرابة عشرين عامًا - وفيها اشتهر وأخذ عنه معظم الطلاب، حتى صار (شيخ قرطبة).

وقد سئل: لِمَ قيل لكم بنو زَمَينين؟ فلم يعرف، وقال: كنت أهاب أبي فلم أسأله عن ذلك، و(بنو زَمَينين) بيت عريق في العلم والنباهة في بلاد الأندلس^(١)، وفي هذا البيت نشأ وتربى على التدين والصلاح والعلم والأدب.

أما نسبه إلى مذهب مالك، فلأنه كان من فقهاء المذهب المشاهير، حتى إن مختصره للمدونة لا يوجد مثله باتفاق.

وقد وصفه مترجموه بالزهد في الدنيا، والإقبال على العبادة، ومجانبة السلطان، ورقة القلب، وصدق اللهجة، وصحة التدين، وأنه كان متبعا للسنة، على هدي السلف الصالح.

واتفقوا على وصفه بالرسوخ في علوم الشريعة، والدراية بالعربية، والتفنن في الأدب والشعر، وأنه كان ذا مصنفات حسنة كثيرة.

أما شيوخه فمنهم: سعيد بن فحلون، وأبو بكر بن الأحمر، وأما تلاميذه فمن أشهرهم: ابن الصفار، وأبو عمرو الداني المعروف بابن الصيرفي المقرئ العَلَم المشهور.

وقد سبق بأنه كان حسن التأليف، كثير التصنيف، مفيد الكتب في كل فن، لكن مصنفاته في التفسير وعلومه لم يُعرف منها سوى مختصره لتفسير يحيى بن سلام.

(١) انظر: الإحاطة للسان الدين بن الخطيب: ١٦٢/٣، وانظر أيضًا: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة للدكتور عبد السلام الكتوني: ص ١١٦ - ١٢٢، مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين للدكتور عبد الله المدينيغ (قسم الدراسة): ص ٣٣ - ٣٤.

إلا أن بعض مترجميه ذكروا له تفسيراً للقرآن، مع ذكرهم لمختصره هذا، ويبقى الأمر محتملاً إن كان هو المختصر نفسه، أو تفسير آخر غيره؟ وإن كان الاحتمال الأول هو الأظهر، والله أعلم^(١).

وأما ما ذكر في بعض كتب الفهارس^(٢) من اعتبار كتابه «منتخب الأحكام» تفسيراً لآيات الأحكام، فهذا وهم، والصحيح أنه كتاب في الفقه؛ كما نصَّ على ذلك ابن أبي زمنين في مقدمته؛ حيث قال عنه بأنه جمع فيه عيوناً من مسائل الأقضية والأحكام^{(٣)(٤)}.

التعريف العام بالكتاب:

ويتضمن عدة فقرات:

أولاً: الدراسات عن الكتاب:

وقفت على أربع دراسات قامت على هذا الكتاب، هي:

١ - «مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - من أول الكتاب إلى نهاية سورة آل عمران - دراسة وتحقيقاً» للدكتور عبد الله بن

(١) انظر: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة للدكتور عبد السلام الكتوني: ص ١٨٤ - ١٨٥، مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين للدكتور عبد الله المدينيغ (قسم الدراسة): ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور علي شواخ إسحاق: ١/١١٩، وعنه: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٣/١٢٦٤.

(٣) انظر: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين للدكتور عبد الله المدينيغ (قسم الدراسة): ص ٥٩ - ٦٠، الفقيه ابن أبي زمنين ومخطوطة منتخب الأحكام للدكتور محمد عبد الوهاب خلاف «بحث في مجلة معهد المخطوطات العربية: المجلد ٣٠: ٢١١/١ - ٢٢٤».

(٤) انظر في ترجمة ابن أبي زمنين: ترتيب المدارك: ٤/٦٧٢ - ٦٧٤، الصلة لابن بشكوال: ٢/٤٨٢ - ٤٨٤، سير أعلام النبلاء: ١٧/١٨٨ - ١٨٩، الديباج المذهب: ص ٣٦٥ - ٣٦٦، طبقات المفسرين للسيوطي: ص ١٠٤، طبقات المفسرين للداودي: ٢/١٦١ - ١٦٢، الأعلام للزركلي: ٦/٢٢٧.

عبد العزيز المديميغ، وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام بالرياض، نوقشت عام (١٤٠٩هـ) وهي غير مطبوعة، وقد استغرق قسم الدراسة فيها (١٦٤ صفحة).

٢ - «مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - دراسة وتحقيق» للدكتور عبد السلام بن أحمد الكنوني - أستاذ التعليم العالي بكلية أصول الدين بجامعة القرويين - تطوان، وهي رسالة دكتوراه، لم يُطبع منها سوى قسم الدراسة، عام (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) وتقع في (٢٩٠ صفحة).

٣ - «تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين» تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، اشتملت مقدمة التحقيق على دراسة للكتاب في (٨٥ صفحة) وسيأتي مزيد تعريف بهذا العمل عند ذكر طبعات الكتاب.

٤ - «الاختصار في التفسير - دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على مختصرَي: ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، والبنغوي لتفسير الثعلبي» للباحث علي بن سعيد العمري، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، عام (١٤٢٥هـ) وهي غير مطبوعة، وجاءت الدراسة فيه لمختصر ابن أبي زمنين في (٧٨ صفحة).

ثانياً: اسم الكتاب:

لم يُصرّح المؤلف باسم كتابه هذا في مقدمته، ولم يُفصح محققاً الطبعة الأولى للكتاب - الآتي ذكرها - عن سبب ترجيحهما للاسم الذي وضعاه له، وهو: «تفسير القرآن العزيز»! لكن من خلال وصفهما للنسختين اللتين اعتمدا عليها في تحقيقه، ذكرا أن عنوان التفسير في المخطوطتين هكذا^(١):

(١) انظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكنز: ١/

- في المخطوطة الأصل، جاء عنوانها: «تفسير ابن أبي زمنين» وكتب في التعريف بها: مختصر تفسير ابن سلام... اختصار أبي عبد الله بن أبي زمنين.

- في المخطوطة المساعدة، جاء عنوانها: «كتاب في تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين، وكتب في التعريف بها: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين.

فلم يعتمدا العنوان الموجود على النسخة التي جعلها أصلاً، وحتى عنوان النسخة المساعدة، لم يأخذه كما هو، وإنما اكتفيا ببعضه! وقد كان الأرجح والأقرب إلى العنوان الصحيح أن يسمياه بالاسم الموجود في النسخة الأصل، ويذكرا التعريف به الموجود عليها، هكذا: «تفسير ابن أبي زمنين - مختصر تفسير يحيى بن سلام» خصوصاً وأن معظم مترجمي ابن أبي زمنين، ذكروه هكذا «مختصر تفسير يحيى بن سلام» وهو ما يوحي به كلام المؤلف في المقدمة^(١)، وكان يجدر بهما - على الأقل - إضافة التعريف بأنه «مختصر تفسير يحيى بن سلام» لكان في ذلك جمعاً حسناً بين ما ذكر في النسختين.

على أنه ينبغي ذكر أمرين:

١ - أن طبعة دار الفاروق - الأولى والثانية - كُتِبَ على غلافها، بالإضافة إلى العنوان الأصلي السابق ذكره: «تفسير ابن أبي زمنين» لكن وضع ذلك بشكلٍ طوليٍّ على يمين الغلاف، وكُتِبَ على هيئةٍ جعلته متداخلاً مع زخرفة الغلاف فلا يتضح للناظر من الوهلة الأولى، ويبقى التعريف بالكتاب بأنه «مختصر تفسير يحيى بن سلام» غير موجود.

٢ - أن الطبعة الأخرى للكتاب الصادرة عن دار الكتب العلمية،

(١) وهو ما ذكره الدكتور عبد الله المديمغ في رسالته الدكتوراه: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين (قسم الدراسة): ص ١٠٣.

اختار أصحابها العنوان الأرجح والأوضح للكتاب - على ما سبق تفصيله - حيث جاء عنوان الكتاب هكذا: «تفسير ابن أبي زمنين - وهو مختصر تفسير يحيى بن سلام».

ثالثاً: طبعات الكتاب:

تأخرت طباعة هذا الكتاب المختصر كأصله، ولم يكن الفارق بين طباعة المختصر وطباعة أصله سوى ستين تقريباً.

وقد صدر لهذا الكتاب - مختصر ابن أبي زمنين - حتى الآن ثلاث طبعات عن دارِ نشر، تفصيل الكلام على هذه الطبعات كما يأتي:

الأولى: صدرت عن (دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - بمصر) عام (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) في خمسة مجلدات، مجموع صفحاتها (٢٠٠٢ ألفين وصفحيتين)، بتحقيق كل من: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز.

وُضدَّ الكتاب بمقدمة قصيرة للناشر، أشار فيها إلى أهمية هذا الكتاب ومكانته بين كتب التفسير، كما أشار إلى اهتمام الدار بطباعة كتب التراث المهمة طباعة علمية أمينة.

وفي الصفحة التي تلي مقدمة الناشر أثبتت ستة أبيات قيلت في الثناء على هذا التفسير - تفسير ابن أبي زمنين - وهي بعض قصيدة كُتبت على غلاف إحدى نسختي الكتاب - نسخة المتحف البريطاني - .

ثم كتب المحققان مقدمة أبانا فيها عن أهمية الكتاب، وعن عملهما في تحقيق الكتاب مجملًا، حيث فصلًا ذلك في الفقرة التي تلت مقدمتهما، وهي:

منهج العمل في تحقيق الكتاب - وشرحا عملهما في ذلك في خمس صفحات ونصف، ومما يجدر ذكره من ذلك: النص على التوسع في تخريج أحاديث الكتاب، وأن هذا التوسع مقصود؛ لأجل ما ذكره

- بعد ذلك - في ترجمة يحيى ابن سلام - صاحب الأصل الذي أخذ منه هذا المختصر والذي تدور عليه أسانيد الكتاب كله - من كونه ضعيفاً عند أهل الحديث، وأنه كثير الأوهام ورواية المناكير، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في ترجمة يحيى بن سلام - في التمهيد لهذا المطلب -.

ومما ذكر في منهج التحقيق - أيضاً -: أسماء كل من شارك أو ساعد في تحقيق هذا الكتاب، وقد ضُرح بأسماء عشرة أشخاص - غير المحققين الرئيسين - مع ذكر عمل كل منهم وبيان دوره بالتحديد.

وبعد ذلك، قام المحققان بدراسة علمية موسّعة - بلغت خمسين وثمانين صفحة - عن الكتاب، ومؤلفه، وأصله الذي اختصر منه، وجعلها في ثلاثة أبواب:

﴿١﴾ في ترجمة المؤلف - ابن زنين - وجاء في ثلاثة فصول، في تسع صفحات.

﴿٢﴾ فيه دراسة عن الكتاب نفسه، احتوت ثمانية فصول، في سبع وأربعين صفحة، وفي الفصل الأخير من هذا الباب: وصف للنسختين الخطيتين المعتمدتين في التحقيق، وهما:

١ - نسخة خزانة كلية القرويين بفاس، وهي التي جعلها أصلاً في التحقيق.

٢ - نسخة المتحف البريطاني، وقد جعلها نسخة مساعدة؛ لأنها ناقصة، وكثيرة السقط والتحريف - كما وصفها -.

﴿٣﴾ في الكلام على يحيى بن سلام وتفسيره، واشتمل على خمسة فصول، في ست وعشرين صفحة، والفصل الرابع هو أطول فصول هذا الباب، وفيه ذكر الأحاديث التي وهم أو تفرّد فيها يحيى بن سلام، وحكم عليها أهل الحديث بالنكارة.

وقد خُتم كلُّ جزء من أجزاء الكتاب بفهرس مختصر جداً لموضوعاته، والسور المفسرة فيه.

وفي نهاية الكتاب قام المحققان بعمل ستة فهارس موضوعية، استغرقت قريباً من مائة وخمسين صفحة، وهي:

- ١ - فهرس القراءات.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار - بحسب ترتيب حروف المعجم لأطرافها -.

٣ - فهرس المواد اللغوية التي شرحها المؤلف.

٤ - فهرس الأشعار.

٥ - أطراف الأحاديث على ترتيب المسانيد - أي: أسماء رواها من الصحابة والتابعين -.

٦ - معجم شيوخ يحيى بن سلام المذكورين في هذا المختصر، وذلك بذكر المواطن التي ورد ذكر كلِّ منهم فيه، مع التعريف بهم، ونقل كلام علماء الحديث فيهم جرحاً وتعديلاً، على جهة الاختصار.

الثانية: صدرت عن (دار الكتب العلمية - بيروت) عام (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) في مجلدين اثنين فقط، مجموع صفحاتهما (١٠٨٩ صفحة) بتحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد الزبيدي.

وافتح الكتاب بترجمة مختصرة جداً لابن أبي زمنين.

تلاها: ذكر لما اعتمدا عليه في تحقيق هذا الكتاب، وهي - بالإضافة إلى المطبوعة (الطبعة الأولى المذكورة آنفاً) - نسختان خطيتان، وهما ذات النسختين الخطيتين اللتين اعتمد عليهما في الطبعة السابقة، لكن دون وصف لهما، وإنما اكتفي بذكر أرقام حفظهما في معهد المخطوطات العربية.

ثم أثبتت صور لأربعة أوراق من المخطوطتين المذكورتين.

وقد خُتم كلُّ من المجلدين بفهرس مختصر جدًّا، فيه أسماء السور المفسّرة فيه.

الثالثة: وهي الطبعة الثانية الصادرة عن (دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - بمصر) وقد صدرت عام (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) في أربعة مجلّدات، مجموع صفحاتها (١٦٢٥ صفحة) بتحقيق المحقّقين نفسيهما. وقد كتب أحد المحقّقين - وهو أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان - مقدّمة الطبعة الثانية، في اثنتي عشرة صفحة تقريبًا، وذكر فيها ثلاثة أشياء:

١ - ما لقيه الكتاب في طبعته الأولى من قبول حسن في الأوساط العلمية، ونفاد طبعته الأولى في وقت سريع، ثم أورد النصّ الكامل لما نُشر في مجلة (البيان) التي تصدر عن المنتدى الإسلامي، في عدد ربيع الآخر، سنة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) من ترشيح (مركز المصادر) لهذا الكتاب في طبعته الأولى على أنه من أبرز الكتب المفضّلة في مجال القرآن وعلومه، التي صدرت في ذلك العام (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) مما يُنشر لأول مرّة.

٢ - ذكر الفروق والإضافات والاستدراكات في هذه الطبعة الجديدة (الثانية) وذكر ما تمتاز به عن طبعته السابقة (الأولى) للكتاب.

٣ - الكلام على الطبعة الأخرى للكتاب - طبعة دار الكتب العلمية السابق ذكرها - دون تسميتها، وأنها مأخوذة من طبعته الأولى، مع شيء من التبديل والتغيير - كما سيأتي -.

وبعد عرض هذه الطبعات، فإنه يحسن ذكر الفرق بينها، وبيان ما تمتاز به كلُّ منها فيما يأتي:

أولًا: في الفرق بين الطبعتين الصادرتين عن (دار الفاروق الحديثة - بمصر) الأولى والثانية، وهو على نوعين:

﴿١﴾ فرق شكلي، ويتضمن شيئين:

- ١ - ما يتعلق بالإخراج والطباعة؛ حيث جاء الكتاب في طبعته الثانية أصغر حرفاً، وأقلّ في عدد المجلّدات والصفحات - كما سبق - .
- ٢ - نقل «معجم شيوخ يحيى بن سلام» الذي كان في آخر الفهارس من المجلّد الأخير في الطبعة الأولى، وجعله في الطبعة الثانية فصلاً في الباب الثالث ضمن أبواب الدراسة في أول الكتاب.

﴿٢﴾ الفرق في المضمون، وقد أشار إليه أحد المحققين، الذي كتب مقدمة الطبعة الثانية^(١)، ويشمل ستة أشياء:

- ١ - مقابلة ما لم يكن قابله من الكتاب على النسخ الخطية، وتصويب كثير من الهنات والأخطاء الطباعية الواقعة في الطبعة الأولى.
- ٢ - استدراك ما فات التنبيه عليه في الطبعة الأولى؛ من اختلاف القراءة بين قراءة نافع المدني - التي جرى عليها يحيى بن سلام وابن أبي زمنين - وقراءة عاصم الكوفي، وهي القراءة التي وضعت في أعلى التفسير.
- ٣ - تخريج ما لم يخرجه من الأحاديث في الطبعة الأولى.
- ٤ - تخريج الآثار - وهي أقوال الصحابة والتابعين - .
- ٥ - التعليق على بعض المواضع بما هو مناسب؛ زيادة في الفائدة.
- ٦ - زيادة فهرس المصادر، وقد أخذ عليهم عدم ذكرهم إياه في الطبعة الأولى.

ومن الفروق - أيضاً - أنه قد أثبتت في الطبعة الأولى صوراً لستة أوراق من مخطوطتي الكتاب، لكن الأخيرة منها - وهي الورقة الأخيرة

(١) انظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكنزي: ١/

من نسخة المتحف البريطاني - قد سقطت من الطبعة الثانية^(١).

وبناء على هذه الزيادات، والتصحيحات الحاصلة في الطبعة الثانية، فقد كُتب على طرّة الكتاب فيها (طبعة جديدة منقّحة ومزودة).

والظاهر أن المراجعة والتصويبات والزيادات في الطبعة الثانية إنما هي من عمل أحد المحققين وليس كليهما، وهو حسين بن عكاشة، بدليل استقلاله بكتابة مقدمة الطبعة الثانية، وهو ما يفهم أيضاً من تعليقه عند بداية فهرس المصادر والمراجع في آخر الكتاب^(٢).

ثانياً: أما الفرق بين طبعتي (دار الفاروق الحديثة) وطبعة (دار الكتب العلمية) فقد أوضحه المحقق الذي كتب مقدمة الطبعة الثانية الصادرة عن (دار الفاروق الحديثة) حيث ذكر بأنها طبعة مشوّهة للكتاب، ما هي إلا مسخ لطبعتهما الأولى، وقال: إنها «طبعة تنادي من ورقتها الأولى أنها أخذت من طبعتنا دون أدنى تأمل، فحرّفوا النصّ، وأفسدوا التحقيق والتعليق»^(٣)، ثم أخذ - في أكثر من ثلاث صفحات - يقيم الأدلة والإثباتات والأمثلة على صدق هذا الادعاء^(٤).

وبعد النظر في تلك الأدلة والأمثلة، مع المقارنة بين الطبعتين، يتبيّن أن طبعة دار الكتب العلمية عليها ثلاثة مآخذ:

١ - اعتماد أصحابها على الطبعة الأولى للدّار الأخرى، اعتماداً كاملاً بصوابها وخطئها، ولا يظهر أدنى أثر على رجوعهم للأصول المخطوطة للكتاب!

٢ - وقوعهم في أخطاء علمية في التحقيق والتعليق، إذ حذفوا أكثر

(١) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكتر: ١٠٩/١ - ١١٤ (ط٢)، وقارن مع ١٠٣/١ - ١٠٩ (ط١).

(٢) المرجع السابق: ٤٢١/٤ (ط٢). (٣) المرجع السابق: ١٦/١.

(٤) المرجع السابق: ١٦/١ - ٢٢.

التعليقات من طبعة الدار الأخرى - مع أهمية بعضها - كما اختصروا ما أبقوه منها اختصارًا مخلًا في بعض الأحيان.

٣ - لم يخدموا الكتاب - كما في المطبوعة التي اعتمدوا عليها - بدراسة عن الكتاب ومؤلفه في المقدمة، ولا بفهارس علمية في آخره، بل أدخلوه من ذلك كله.

ومع ذلك كله، فإنه يبقى لهذه الطبعة حستان:

١ - اختصار عدد مجلدات الكتاب، وتقليل حجمه.

٢ - إثبات اسم الكتاب الأقرب للصحة - كما سبق -.

وأخيرًا، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن هذا المختصر قد سبق تحقيقه من قبل باحثين اثنين، أحدهما: حقه كاملاً، والآخر: حقه جزءاً منه (من أوله حتى نهاية سورة آل عمران) وكلاهما غير مطبوع، وقد سبق ذكر معلومات هذين العاملين في الفقرة الأولى من فقرات التعريف بالكتاب «الدراسات عن الكتاب».

رابعًا: مقدمة ابن أبي زمنين:

كتب ابن أبي زمنين مقدمة مختصرة لكتابه هذا، ذكر فيها أربعة أشياء:

١ - الباعث له على عمل هذا المختصر لتفسير يحيى بن سلام، وسيأتي ذكره.

٢ - طرف من طريقته ومنهجه الذي سلكه في مختصره هذا، وسيأتي ذكره أيضًا.

٣ - ذكر بعض ما افتتح به يحيى كتابه، وهو حديث وأثران، ساقها بإسناد يحيى، ثم قولان ليحيى نفسه.

٤ - ساق ابن أبي زمنين السندين اللذين يروي بطريقتهما تفسير يحيى بن سلام.

الباعث على تأليفه :

نصّ ابن أبي زمنين - في مقدمته - على ذلك فقال: «وبعد، فإنني قرأت كتاب يحيى بن سلام في تفسير القرآن، فوجدت فيه تكرارًا كثيرًا، وأحاديث ذكرها يقوم علم التفسير دونها، فطال بذلك الكتاب، وإنه لَلَّذِي خبرته من قلة نشاط أكثر الطالبين للعلوم في زماننا هذا، إلا إلى ما يخفّ في هذا الكتاب على الدارس، ويقرّب للمُقَيّد...»^(١).

ويُفهم من هذا النصّ، أن الذي بعثه للقيام بهذا الاختصار أمران:

١ - ما وجدته من طول تفسير يحيى، بسبب ما فيه من تكرار كثير، وأحاديث يقوم علم التفسير بدونها.

٢ - ما خبره من قلة نشاط الطالبين للعلوم في زمانه، إلا إلى الكتب الخفيفة والقريبة، دون الطويلة والبعيدة.

منهج الاختصار :

رسم ابن أبي زمنين - في مقدمته - بعض الخطوط الإجمالية لمنهجه في الاختصار، حيث قال: «نظرت فيه، فاختصرت فيه مُكرّره وبعض أحاديثه، وزدت فيه من غير كتاب يحيى تفسير ما لم يُفسّره يحيى، وأتّبعت ذلك إعرابًا كثيرًا ولغةً؛ على ما نُقل عن النحويين، وأصحاب اللغة السالكون لمنهج الفقهاء في التأويل؛ زائدًا على الذي ذكره يحيى من ذلك»^(٢).

ويمكن الخروج من هذا النصّ بعدد من الملامح، هي:

١ - اختصار مُكرّره، وبعض أحاديثه.

(١) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكنز: ١١٧/١ (ط٢).

(٢) المرجع السابق: ١١٧/١ (ط٢).

٢ - الزيادة فيه من غير كتاب يحيى، تفسير ما لم يُفسره يحيى .
 ٣ - أنه أتبع ذلك - أي: زيادة على الذي ذكره يحيى - إعرابًا كثيرًا
 ولغةً، على ما نُقل عن النحويين، وأصحاب اللغة السالكين لمنهج
 الفقهاء في التأويل.

وهذا الملامح الثلاثة هي أبرز ما قام به ابن أبي زمنين في مختصره
 هذا لتفسير يحيى، ولذلك فقد استفاد منها مَنْ قام بدراسة هذا المختصر،
 وأخذ يزيد هذه الملامح إيضاحًا وتفصيلًا، مع زيادة ملامح أخرى
 غيرها .

وبناءً على ذلك، فإنه يمكن بيان أبرز الملامح لمنهج ابن أبي زمنين
 في اختصاره لتفسير يحيى بن سلام، بعد تقسيمها إجمالاً إلى نوعين:
 الأول: منهج ابن أبي زمنين في تعامله مع الكتاب الأصل «تفسير
 يحيى بن سلام» وما أبقى منه وما حذف، وبيان هذا في الفقرات الآتية:
 ١ - حذف ما في تفسير يحيى من المكرر، وأكثر ذلك ومعظمه في
 الأحاديث، وكذلك ما يقع من التكرار في الأقوال التي ينقلها عن
 السلف.

٢ - قد يستشهد يحيى - أحيانًا - بآياتٍ أخرى على معنى الآية التي
 يريد تفسيرها، فيكتفي ابن أبي زمنين ببعضها، أو بآية واحدة فقط، أو
 يحذفها كلها إذا لم يرَ فيها زيادةً بيانٍ للمعنى.

٣ - وقريب من ذلك الأحاديث التي يسوقها يحيى، فيكتفي
 ابن أبي زمنين ببعضها، وقد لا يذكر منها شيئًا، كما سبق في صنيعه
 للآيات المُستشهد بها، ويمكن القول بأنه حذف معظم الأحاديث التي
 ذكرها يحيى وأبقى القليل^(١)، أما الأسانيد فإن ابن أبي زمنين يسوق

(١) يمكن أن يدلّ على هذا: ما ذكره الدكتور عبد السلام الكنوني في كتابه: مختصر
 تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة: ص ٢٤٠ أنه أحصى الأحاديث =

إسناد يحيى للحديث الذي يختاره في مختصره، لكنه يكفي بطريق واحد للأحاديث التي قد يسوق لها يحيى أكثر من طريق.

٤ - لم يذكر ابن أبي زمنين جميع ما ذكره يحيى من أقوال السلف من الصحابة والتابعين، بل يكفي ببعضها أو بواحد منها، وقد صنع بها كما صنع في اختصار الأحاديث، حيث حذف معظمها ولم يُبق إلا القليل. كما أنه حذف معظم أسانيد يحيى إلى الصحابة والتابعين، وكذلك عزو القول إلى قائله فإنه يفعله أحياناً ويتركه أحياناً.

٥ - لخص ابن أبي زمنين كلام يحيى على آيات الأحكام؛ حيث يغلب عليه الاقتصار على قول واحد من الأقوال التي يذكرها يحيى، كما يغلب عليه أيضاً حذف الأدلة التي يسوقها يحيى للأقوال، وكذلك فإنه يحذف ما يذكره يحيى من المسائل الفقهية استطراداً؛ لأنه يرى أن التفصيل فيها محلّه كتب الفقه.

٦ - أما القراءات التي يذكرها يحيى فإنه يذكرها في المختصر - غالباً - كما هي، وكذلك الحال فيما يذكره يحيى من الإسرائيليات، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وغير ذلك.

الثاني: منهجه في الزيادات التي زادها على تفسير يحيى، وهي إما من قوله هو أو مما يأخذه عن غير كتاب يحيى، وبيان ذلك في الفقرات الآتية:

١ - التزم ابن أبي زمنين - عملياً - بتمييز زياداته هذه؛ حيث يُصدِّرها بقوله: «قال محمد: كذا...»؛ يعني: بمحمد نفسه. ولكن هذا الالتزام ليس مطَّرداً بل هو أغلبي.

= المسندة في كامل المختصر فبلغت (٢٦١ حديثاً) في حين بلغت عدد الأحاديث التي ذكرها يحيى بن سلام في الجزء المطبوع فقط من كتابه «من النحل إلى الصافات» بحسب فهرس الأحاديث الذي صنعه محققته الدكتور هند شلبي (٢٥١ حديثاً).

٢ - مُعظم هذه الزيادات كانت في الجوانب الإعرابية واللغوية، كما صرَّح هو بذلك في مقدمته - كما سبق - وسبب ذلك أن هذه الجوانب عند يحيى بن سلام في تفسيره (الأصل) فيها شيء من الإعواز، فأراد تكميل المختصر في هذه الجوانب، وسبب آخر هو أن ابن أبي زمنين أندلسي، والمفسرون الأندلسيون لهم عناية خاصّة بالجوانب الإعرابية واللغوية.

٣ - مما يحسن ذكره مثالا على ذلك: استشهاد ابن أبي زمنين بالشعر، حيث بلغ ما ذكره في مختصره (٢٥٠ شاهداً)^(١)، في حين لم يذكر يحيى في تفسيره أي شاهد شعري.

٤ - ومما كَمَّل به هذا المختصر: أنه زاد تفسير ما لم يُفسره يحيى، وقد نصَّ على ذلك في مقدمته أيضاً - كما سبق - ومما هو قريب من هذا: ذكره لأقوالٍ أخرى في التفسير لم يذكرها يحيى، وبعضها يعزوه لمن قال به من السلف.

٥ - ومما خدم به ابن أبي زمنين كتاب يحيى (الأصل) من خلال زياداته في مُختصره هذا: أنه قد يُبين عن مقصود يحيى بكلامه ويزيده إيضاحاً، أو يُعيّن القراءة التي يُفسر عليها يحيى، وقريب من ذلك شرحه لمعنى كلمة غريبة وردت في حديث أو قول لأحد السلف، مما ذكره يحيى في تفسيره.

٦ - قد يذكر في هذه الزيادات قراءات لم يذكرها يحيى، أو يُوجّه قراءاتٍ ذكرها يحيى، أو يعزو القراءات إلى مَنْ قرأ بها، وخصوصاً تعيينه لقراءة نافع. ومما هو قريب من ذلك: ما يظهر في زياداته من اهتمام برسم المصحف وتعليقه.

(١) وذلك بحسب إحصاء الدكتور عبد السلام الكتوني، انظر كتابه: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة: ص ٢٤٩.

٧ - يستشهد ابن أبي زمنين في زيادته بآيات من القرآن لبيان معنى الآية المفسرة، كما أنه يذكر أسباب النزول لبعض الآيات مما لم يذكره يحيى - أيضًا - أما آيات الأحكام فإنه قد زاد فيها على ما ذكره يحيى زيادات قليلة.

الملحوظات الواردة:

منهج ابن أبي زمنين هذا - سواء في تعامله مع الكتاب الأصل «تفسير يحيى» وما أبقى منه وما حذف، أو في الزيادات التي أضافها في هذا المختصر - يُلاحظ عليه بعض الأمور:

﴿١﴾ لم يذكر ابن أبي زمنين شيئاً - في مقدمته - عن مدى التزامه بعبارة يحيى بن سلام - صاحب الأصل - لكن المقارنة بين مختصره وبين أصله تؤكد بوضوح أنه التزم ذلك بكلّ دقة؛ أي: أنه أبقى ما اختاره من الأصل «تفسير يحيى» على ما هو عليه دون أيّ تصرف.

بل زاد على ذلك تمييز زياداته على الأصل بقوله قبلها: «قال محمد: كذا..». - كما سبق -، وإن كان ذلك ليس مطرداً في كلّ زيادة، لكنه أغلبي؛ إذ قد يزيد - أحياناً - على كلام يحيى، أخذاً تلك الزيادة من غيره، دون أن يميّزها كعادته^(١). وعذره في ذلك أنه لم يُصرّح بالتزام هذا التمييز، وإنما هو شيء يدركه من يقرأ في مختصره، ويُقارن بينه وبين أصله.

وطريقة ابن أبي زمنين في المحافظة على نصّ عبارة صاحب الأصل، مع تمييزه لزياداته عليه، تُعتبر طريقة فريدة في هذا الباب.

﴿٢﴾ مما انفرد به ابن أبي زمنين - أيضًا - ذكره لأسانيد الأحاديث

(١) انظر أمثلة على ذلك في: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة للدكتور عبد الله المديع: ص ١٦٠ - ١٦١.

التي أبقاها في مختصره، وهو أمرٌ قد اعتبره بعض الدارسين ميزة لهذا المختصر^(١)، على أن مثل هذا الأمر - في المقابل - مما لا يصحُّ اعتباره مأخذًا على ابن أبي زمنين - أيضًا - .

لكن ما يمكن أن يُقال في هذا: هو أن ذكر الأحاديث بأسانيدها مما لم أجده في مختصر آخر غيره، إذ كافة التفاسير المختصرة - متقدمة ومتأخرة - درجت جميعها على حذف الأسانيد؛ فيبقى أن ذكرها مما انفرد به ابن زمنين في مختصره هذا، ولم يتبين لي سبب واضح لذلك، والله أعلم.

﴿٣﴾ عُرف عن ابن أبي زمنين كونه في الجملة على مذهب السلف الصالح أهل السنة والجماعة في أبواب العقائد - كما سبق في ترجمته - لكنه في مختصره هذا وقع في شيء من تأويل الصفات الفعلية لله تعالى، ومن أمثلة ذلك تفسيره للاستهزاء في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهُمْ﴾ [البقرة: ١٥]، حيث قال ابن أبي زمنين: «قال محمد؛ يعني: يُجازيهم جزاء الاستهزاء»^(٢).

﴿٤﴾ أخذ معظم الدارسين^(٣) لمختصر ابن أبي زمنين أربعة مأخذ،

هي:

(١) انظر: مقدمة تحقيق بلحاج شريفى لتفسير كتاب الله العزيز لهود بن محكم الهوراي: ٣١/١.

(٢) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكنز (ط٢): ١/١٢٨، وانظر مثالين آخرين في: ١/٢٦٦، ٣٧٠، وفضل التنبيه على وقوع هذه التأويلات للدكتور عبد الله المدينيغ في قسم الدراسة من رسالته للدكتوراه: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين: ص٤٨.

(٣) انظر: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة للدكتور عبد الله المدينيغ: ص١٦١ - ١٦٢، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكنز (ط٢): ١/٥٩ - ٦١، الاختصار في التفسير للباحث علي بن سعيد العمري: ص١٣٠، ١٣٧ - ١٣٨، ١٤٤ - ١٤٧.

١ - أنه أبقى على معظم ما ذكره صاحب الأصل (يحيى بن سلام) في تفسيره من الإسرائيليات، ثم لم يعقب عليها بشيء.

٢ - عدم تحريه في اختيار الروايات الصحيحة مما يذكره يحيى من الأحاديث والآثار، بل إنه قد يختار رواية ضعيفة ويترك الصحيحة، مع وجودهما جميعاً في الأصل^(١).

٣ - توسعه في حكاية النسخ في الآيات.

٤ - ذكره لتفسير محمد بن السائب الكلبي، مع كونه متروكاً عند علماء الجرح والتعديل، لاتهامه بالكذب^(٢).

والذي يظهر أن هذه المآخذ الأربعة لا يُسلم بها، وأنها انتقادات لا ترد على ابن أبي زمنين، للأسباب الآتية:

١ - بالنسبة للمآخذ الأول والثاني؛ فإن ابن أبي زمنين لم يُصرح بالتزامه تجريد مختصره من الإسرائيليات، والأحاديث الضعيفة، ولو أنه صرح بالتزامه لصحَّ إيراد ذلك.

٢ - أما إيراده للإسرائيليات؛ فهو كمعظم المفسرين في ذلك، خصوصاً وأنه ليس من المكثرين منها، وكذلك فهو يذكرها بأسانيدھا التي ساقها بها يحيى في تفسيره - الأصل - إلى من حكاها من مفسري السلف. مع أن أكثر تلك الإسرائيليات من قبيل ما لا يُعلم صدقه ولا كذبه، وهو مما ورد الإذن بالتحديث به.

٣ - أما ذكره للروايات الضعيفة، فمرده إلى أن ذلك هو حال معظم الروايات الموجودة في تفسير يحيى - الأصل - كما سبق ذكره في بيان

(١) انظر أمثلة على ذلك في: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين للدكتور عبد الله المدينيغ (قسم الدراسة): ص ١٦١ - ١٦٢.

(٢) انظر في ترجمته وأقوال أهل العلم فيه: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٧٠/٧، ميزان الاعتدال للذهبي: ٥٥٦/٣، تهذيب التهذيب: ١٧٨/٩.

منهجه، خصوصًا وابن أبي زمنين لم يخرج عمّا ذكره يحيى من الأحاديث، وإنما اقتصر على الاختيار منها فقط، وربما أنه ممن يرى التساهل في أسانيد التفسير، خصوصًا إذا كانت معانيها صحيحة مستقيمة^(١)، والله أعلم.

٤ - أما التوسع في حكاية النسخ في الآيات؛ فتخرجه ظاهر، وهو أنه يحكي أقاويل السلف في ذلك، ومفهوم النسخ عندهم أعمُّ من مصطلح النسخ عند المتأخرين^(٢)، وإذا كان الأمر كذلك فلا يصحُّ الانتقاد.

٥ - وأما الانتقاد الأخير، وهو ذكره لتفسير الكلبي، فالإجابة عنه: أن كلام علماء الجرح والتعديل في الكلبي، واتهامه بالكذب، متعلّق بما يرويه عن غيره، وخصوصًا روايته عن أبي صالح عن ابن عباس، لا بما يقوله من عند نفسه، فالمردود روايته لا رأيه^(٣)، وإذا كان الأمر كذلك فإن ابن أبي زمنين إنما ذكر أقوال الكلبي وآراءه، ولم يذكر له رواية عن غيره سوى في أربعة مواضع تقريبًا^(٤)، وهذا عدد لا يكاد يُذكر بالنسبة لمجموع أقوال الكلبي في الكتاب^(٥).

(١) انظر في هذه المسألة: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير للدكتور مساعد الطيار: ص ٣٠٠ - ٣٠٨.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٤/١٠١، إعلام الموقعين لابن القيم: ١/٣٥، الموافقات للشاطبي: ٣/١٠٨، النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد: ١/١٠٦، قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي: ١/٧٨ - ٨٠. والعجيب أن محققي تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين في دراستهما عن الكتاب: ١/٦١، ط٢ (ط. دار الفاروق) قد نبها على هذا التفريق لكنهما لم يجعلاه مسقطًا للانتقاد، وإنما هو مخفف لحدّته فقط!

(٣) انظر في التفريق بين الرواية والرأي: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير للدكتور مساعد الطيار: ص ٣٠٥ - ٣٠٧.

(٤) انظرها في: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين تحقيق حسين عكاشة ومصطفى الكنز (ط٢): ١/١٨٤، ٢/٢٨، ١٧٣، ٤/٢٣.

(٥) وقد بلغت (١٤٦ قولاً) بحسب إحصاء الدكتور عبد السلام الكتونني، انظر كتابه: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - قسم الدراسة: ص ٢٥٣.

المطلب الثاني

مختصر تفسير الماوردي للعز بن عبد السلام

لتفسير الماوردي «النكت والعيون» مختصران، أحدهما مطبوع، والآخر لا يزال في حكم المفقود، وهما:

١ - «تفسير القرآن - اختصار النكت للماوردي» للعز بن عبد السلام، وهو محور الكلام في هذا المطلب.

٢ - «مختصر تفسير الماوردي» لأبي الفيض محمد بن علي بن عبد الله الحلبي (؟) (١)، ذكر هذا المختصر صاحب «كشف الظنون» (٢)، وهذا المختصر لا يزال في حكم المفقود (٣).

وهذا المطلب معقود للتعريف بمختصر العز بن عبد السلام، لكونه هو المختصر المطبوع، لكن بعد تمهيد يسير في التعريف بالأصل «تفسير الماوردي» ومؤلفه.



(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) ٤٨٥/١.

(٣) انظر: العز بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير للدكتور عبد الله الوهبي: ص ١٦٨، مقدمة تحقيق تفسير الماوردي النكت والعيون للدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع «وهي رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير مطبوعة»: ١٣٥/١.

تَهْيِدُ

في التعريف بتفسير الماوردي ومؤلفه

أولاً: التعريف بالماوردي:

هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي.

والماوردي: نسبة إلى بيع ماء الورد، والبصري: نسبة إلى مدينة (البصرة) في العراق، التي ولد فيها سنة (٣٦٤هـ) وفيها نشأ وبدأ تلقّي العلم، أما نسبه إلى المذهب الشافعي، فلأنه معدود من كبار أئمة المذهب، وانتهت إليه إمامة المذهب الشافعي في وقته.

وقد تولّى التدريس في البصرة وبغداد سنين عديدة، وولي قضاء بلدانٍ شتى، إلى أن استقرّ به المقام في بغداد، وتولّى فيها رئاسة القضاء، حيث لُقّب بلقب (أقضى القضاة) وبقي فيها إلى أن توفي سنة (٤٥٠هـ) وكان مقرّباً عند سلاطين بني بويه، وكانت له حظوة عند الخليفة القادر بالله، ثم عند خَلْفِهِ القائم بأمر الله العباسي.

ولم يكن قربه ومكانته عند الخلفاء وذوي السلطان مانعاً له عن قول ما يعتقد أنه الحق، ومن ذلك ما يُذكر من أن الخليفة أمر أن يُزاد في لقب جلال الدولة بن بويه (شاهنشاه الأعظم = ملك الملوك) فأفتى بعض الفقهاء بالمنع وتبعهم على ذلك العوام، فكتب في ذلك إلى كبار الفقهاء؛ فأفتى أكثرهم بالجواز، وأفتى الماوردي بالمنع، وشدّد في

ذلك، وكان من خواصّ جلال الدولة، فلما أفتى بالمنع انقطع عنه؛ فاتاه جلال الدولة وقال له: أنا أتحقّق أنك لو حايت أحدًا لحايتني لما بيني وبينك، وما حملك على ذلك إلا الدين؛ فزاد بذلك محلّك عندي.

ومن صفات الماوردي - مع جرّاته في الحقّ - الوقار والأدب وشدة التحرّز، والحلم وحسن الخلق، وعلو القدر والمكانة.

أما شيوخه فأشهرهم: أبو حامد الإسفراييني، شيخ الشافعية في زمانه. وأما تلاميذه فأبرزهم أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي.

وأما مكانته العلمية فيدلُّ عليها: أنه انتهت إليه إمامة المذهب الشافعي في وقته - كما سبق - وكذلك: تفتّنه في التصنيف، وحسن تأليفه وترتيبه لمصنّفاته.

وقد بلغت مؤلفاته المعروفة نحو ثمانية عشر كتابًا، في فنون شتى - الفقه، والآداب، والسياسة الشرعية، والتفسير، وغير ذلك - وأضحّمها (الحاوي) في الفقه، وبسببه اشتهر الماوردي فقيهاً أكثر من شهرته في التفسير.

لكن الذي يخصُّ التفسير وعلومه من مؤلفاته اثنان:

١ - تفسيره «النكت والعيون» ويأتي التعريف به بعد هذه الترجمة.

٢ - «أمثال القرآن» أو «أمثال القرآن بأسره» وهو مخطوط^(١).

(١) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٩٩/١، وعنه: في فهرست مصنّفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٧٧/١ لكن شكّوا في نسبة تلك النسخة المذكورة من الكتاب إلى الماوردي، وقد ذكر السيوطي كتاب أمثال القرآن للماوردي ونقل منه في كتابه: الإتنان، ومعترك الأقران، في نوع «الأمثال الكامنة في القرآن»، انظر: مقدمة تحقيق تفسير الماوردي النكت والعيون تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع «وهي رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير مطبوعة»: ٥٤/١.

وفي ختام هذه الترجمة الموجزة للماوردي، لا بدّ من الإشارة إلى ما تردّد عند معظم مترجميه من ذكر تهمته بالاعتزال، وأن أوّل مَنْ اتّهمه بذلك أبو عمرو بن الصّلاح، وبسبب ذلك حَكَمَ على تفسيره بأنه عظيم الصّرر! في كلام آخر لا يخلو من التحامل^(١)، إلا أنّ الدكتور عدنان زرزور ذهب إلى أبعد من هذا؛ حيث اعتبر تفسير الماوردي من تفاسير المعتزلة، وأنه وُضع على أصولهم ومنهجهم في التفسير!^(٢) وهو حكم يعوزه التدقيق، ويأباه واقع الكتاب.

ومع ذلك فإن الماوردي قد وافق المعتزلة في بعض أقوالهم، ونقل عن أئمتهم في تفسيره، دون تعقيبٍ عليها، وهو الأمر الذي تمسّك به مَنْ اتّهمه بالاعتزال، لكن الحقّ أن وقوع ذلك في تفسيره لا يُسوِّغ الحكم عليه بالاعتزال، ولا على تفسيره بأنه وُضع على أصول المعتزلة ومنهجهم في التفسير،^(٣) والله أعلم^(٤).

(١) انظر كلام ابن الصّلاح في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢٧٠/٥، سير أعلام النبلاء: ٦٧/١٨، وقد جزم الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال: ١٥٥/٣ بالحكم على الماوردي بالاعتزال، لكن استدرك عليه ذلك ابن حجر في لسان الميزان: ٢٩٩/٤ - ٣٠٠.

(٢) انظر كلام الدكتور زرزور في كتابه: الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن: ص ١٤٣ - ١٤٦.

(٣) انظر في مناقشة هذه التهمة: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢٧٠/٥، لسان الميزان لابن حجر: ٢٩٩/٤ - ٣٠٠، طبقات المفسرين للداودي: ٤٢٤/١، شذرات الذهب: ٢٨٦/٣، مقدمة تحقيق تفسير القرآن اختصار النكت للماوردي للعر بن عبد السلام تحقيق الدكتور عبد الله الوهبي: ٤٤/١ - ٤٩، مقدمة تحقيق تفسير الماوردي النكت والعيون تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايح (وهي رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير مطبوعة): ١٤١/١ - ١٥٦، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ١٦٦٢/٣ - ١٦٦٧.

(٤) انظر في ترجمة الماوردي: تاريخ بغداد: ١٠٢/١٢ - ١٠٣، معجم الأدباء: ٥٢/١٥ - ٥٥، وفيات الأعيان: ٢٨٢/٣ - ٢٨٤، سير أعلام النبلاء: ٦٤/١٨ - ٦٨، طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٨٣ - ٨٤، الأعلام للزركلي: ٣٢٧/٤، وانظر أيضًا المراجع المذكورة في الحاشية السابقة.

ثانياً: التعريف بتفسير الماوردي:

الاسم الكامل لتفسير الماوردي هو «النكت والعيون في تأويل القرآن الكريم»^(١)، وقد أخذ هذا التفسير مكانة مرموقة بين كتب التفسير، وظهر أثره على التفاسير التي جاءت بعده؛ كابن الجوزي في تفسيره «زاد المسير» الذي تأثر به تأثراً ظاهرًا جدًا، في المنهج والموضوع، وكذلك غيره من المفسرين؛ كالقرطبي، وأبي حيان، وبدرجة أقل: ابن عطية، وابن كثير^(٢).

وقد طُبع الكتاب طبعين، وفي كلتا الطبعتين نقص، لاعتماد محققها على نسخ ناقصة، مع وجود نسخ خطية كاملة للتفسير، حَقَّق ثلثه الأول معتمدًا على تلك النسخ الكاملة: الدكتور محمد الشايع في رسالته للدكتوراه، وأبان في مقدمته عن مدى النقص الموجود في المطبوعة^(٣).

أما أبرز ملامح هذا التفسير، والخطوط العامة لمنهج الماوردي فيه، فيمكن تجلية شيء من ذلك في الفقرات الآتية^(٤):

١ - من أبرز الملامح في هذا التفسير: سهولة العبارة، وجمال

(١) انظر في تحقيق هذا الاسم: مقدمة تحقيق تفسير الماوردي النكت والعيون تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع «وهي رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير مطبوعة»: ٢٥/١ - ٢٧.

(٢) المرجع السابق: ١٢٥/١ - ١٤٠.

(٣) المرجع السابق: ٤٢/١ - ٥٣، وانظر أيضًا في الكلام على طبعتي تفسير الماوردي: مقدمة تحقيق تفسير القرآن اختصار النكت للماوردي للعض بن عبد السلام تحقيق الدكتور عبد الله الوهبي: ٦٨/١ - ٧٣.

(٤) انظر في هذه الملامح وفي منهج الماوردي في تفسيره: مقدمة تحقيق تفسير الماوردي النكت والعيون تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع «وهي رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير مطبوعة»: ٩٢/١ - ١٢٤، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ٢/٨١٠ - ٨٢٢، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين للنجدى: ص ١٢ - ١٣.

الأسلوب، وحسن العرض والترتيب، حتى إنَّ مَنْ يطالع هذا التفسير لأول مرّة سيظنّه من عمل أحد المعاصرين، بسبب ذلك. وقد تأثّر ابن الجوزي بالماوردي في هذا الأمر خصوصًا - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - .

٢ - قدّم الماوردي لتفسيره بمقدّمة حافلة، احتوت سبعة فصول: تكلم فيها على أسماء القرآن وأقسامه، ومعنى السورة والآية، والمراد بالأحرف السبعة، ثم عن وجوه إعجاز القرآن، فحكم تفسير القرآن بالرأي، ثم شرح أثر ابن عباس رضي الله عنه في تقسيم التفسير، والفصل الأخير منها في الاستعاذة.

٣ - حرص الماوردي على استيعاب أقوال المفسّرين، من السلف ومَنْ بعدهم، مع نسبة كلِّ قولٍ إلى قائله - في الغالب - وطريقته في ذلك أنه يحصرها بعدد ثم يفضّلها: الأول، فالثاني... إلخ، وقد يُرجح أحيانًا بين تلك الأقوال، ومن طريقته كذلك - وقد نصّ عليه في مقدمته - أنه إذا كان له رأي خاص في تفسير الآية - غير الأقوال التي يعرضها - فإنه يُعبّر عنه بالاحتمال.

٤ - وقريب من ذلك: حرصه على استيعاب أسباب النزول، دون النظر إلى صحتها، وطريقته في عرضها كطريقته السابقة في عرض أقوال المفسّرين، ويُلحظ أنه على خلاف عادة كثير من المفسّرين الذين يُصدّرون تفسير الآيات بذكر سبب نزولها؛ فإن الغالب عليه: ذكر أسباب النزول أثناء ذكر الأقوال في التفسير، شاهدة لها.

٥ - كان للماوردي عناية بذكر القراءات، المتواترة والشاذة، مع نسبتها إلى مَنْ قرأ بها، وذكر معانيها ووجوهها. كما كان له عناية بذكر مكية السورة ومدنيتها في صدر السورة، مع نسبة الأقوال في ذلك إلى قائلها.

٦ - لم يكن الماوردي يسوق الأحاديث التي يذكرها في تفسيره بأسانيدها وإن ذكر بعض رجال السند أحياناً لكنه يذكر الراوي في الغالب، ولم يكن أيضاً يقتصر على الأحاديث الصحيحة، بل يذكر الضعيفة أيضاً، وكذلك فإنه يورد الأحاديث بالمعنى غالباً، لكنه لا يتعد عن نصها كثيراً.

٧ - مما يمتاز به تفسير الماوردي قلة ذكره للروايات الإسرائيلية، وهذا القليل الذي يذكره: منه ما يتعقبه بالرد، ومنه ما يتركه دون تعقيب وهو الأغلب.

٨ - أما كلامه على آيات الأحكام فقد كان معتدلاً فيه، مع شهرته في علم الفقه، وتأليفه فيه كتاباً ضخماً - كما سبق - وهو يذكر الأقوال في المسألة الفقهية مع نسبتها إلى من قال بها من السلف ومن بعدهم من الفقهاء المشهورين، مع الإشارة إلى أدلتهم باختصار، ويلاحظ أنه يرجح مذهبه الشافعي غالباً، كما يلاحظ ندرة ذكره لآراء الإمام أحمد!

٩ - اهتم الماوردي في تفسيره بالنواحي اللغوية، ببيان معاني الكلمات وأصولها، وإيضاح الفروق الدقيقة بين ما قد يبدو منها متقارباً في المعنى، وكذلك فإنه يكثر من الاستشهاد على ذلك بالشعر، إلا أنه كان قليل التعرض لجانب النحو والإعراب.

١٠ - مما يُنتقد به الماوردي: تأويله لآيات الصفات، وذكره لآراء المعتزلة وأقوالهم في التفسير، دون رده عليها، بل إنه قال بقولهم في بعض المسائل، وهو ما حمل بعض أهل العلم على اتهامه بسبب ذلك بالاعتزال، وعدّ تفسيره من تفاسير المعتزلة السائرة على أصولهم - كما سبق ذلك عند ترجمته - .





التعريف بمختصر تفسير الماوردي للعز بن عبد السلام

التعريف بالمؤلف:

هو: عزّ الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السُّلمي الدمشقي ثم المصري الشافعي، المشهور بالعزيز بن عبد السلام، ولُقّب بسُلطان العلماء.

ولد بدمشق سنة (٥٧٧هـ) أو (٥٧٨هـ)^(١) وفيها نشأ، ثمّ تولّى فيها التدريس والإفتاء والخطابة، في الجامع الأموي وغيره، إلى أن خرج منها سنة (٦٣٩هـ) بسبب إنكاره على حاكم دمشق الصالح إسماعيل تحالفه مع الصليبيين ضدّ أخيه نجم الدين أيوب حاكم مصر؛ فتوجّه إلى مصر، وأكّرمه حاكمها وولاه القضاء والخطابة والتدريس، فبقي فيها إلى أن توفي سنة (٦٦٠هـ) ودفن في القاهرة^(٢)، وعمره (٨٣ سنة).

وأبرز خصاله وأشهرها: قيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، وقد كان يصدع بالحقّ في وجوه السلاطين

(١) هكذا على الشك في معظم الكتب التي ترجمته، ولم يذكر الزركلي في الأعلام: ٤/ ٢١ سوى سنة (٥٧٧هـ) فكأنه يرجحها، ولعلّها الأرجح لموافقته لمبلغ عمره وهو (٨٣ سنة) والله أعلم.

(٢) شدّ بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣١٣/٤ فجعل وفاته في دمشق، خلافاً لما ذكره سائر مترجميه.

والحكّام والكبراء، وله في ذلك وقائع كثيرة وشهيرة، ومن أشهرها بيعه للمماليك - حكّام مصر في ذلك الوقت - وإصراره على ذلك حتى فعّله، فباعهم وأعتقهم!

وكان فيه تصوّف وزهد في الدنيا، وأطراح للتكلّف، كما كان صريحًا في تبنيّه مذهب الأشعري في الاعتقاد، وقد وقع له بسبب ذلك محنة مع الحنابلة في دمشق، فكتب عقيدته في ذلك وتمسّك بها^(١).

أما شيوخه فكان من أبرزهم: سيف الدين الآمدي - الأصولي الشهير -، وأبرز تلامذته: تقي الدين بن دقيق العيد وهو الذي لقبه بسلطان العلماء، وأبو شامة المقدسي.

أما مكانته العلمية: فيكفي وصفه بأنه بلغ رتبة الاجتهاد، مع انتهاء إمامة المذهب الشافعي في زمانه إليه، ويدلُّ لذلك أيضًا ما ذكر أن زكي الدين عبد العظيم المنذري قد امتنع عن الفتيا حين قدم الشيخ عزُّ الدين إلى مصر وأقام بها، وذكر بأنه أولى بمنصب الإفتاء منه^(٢)، وكان يضرب به المثل في الزهد والعلم، فيقال في مصر: «ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبد السلام»^(٣)، ومما يُنبئ عن مكانته في علم التفسير بخصوصه ما ذكره بعض مترجميه من أنه أوّل من ألقى التفسير دروسًا في مصر^(٤).

وأما مصنّفاته وتأليفاته: فهي كثيرة، وفي فنون متنوّعة، لكن كان

(١) انظر في ذلك: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢٠٩/٨، وعنه: طبقات المفسرين للداودي: ٣١٦/١، وانظر أيضًا: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود: ٦٨١/٢، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ١٢٤٢/٢.

(٢) انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٣١٤/١.

(٣) المرجع السابق: ٣١٣/١، وانظر أيضًا: الأعلام للزركلي: ٢١/٤.

(٤) انظر: شذرات الذهب لابن العماد: ٣٠٢/٥.

معظمها رسائل صغيرة، وهو من الذين قيل فيهم: بأن علمهم أكثر من تصانيفهم^(١).

لكن الذي يخصُّ التفسير وعلومه من كتبه أربعة:

١ - «اختصار النكت للماوردي» وسيأتي مزيد تعريف به بعد هذه الترجمة.

٢ - «تفسير القرآن العظيم = العزيز» وهو مؤلف مستقل غير السابق.

٣ - «مختصر تفسير الكشاف»^(٢).

٤ - «أمالي في التفسير» وقد طُبِع جزء منه باسم «فوائد في مشكل القرآن».

٥ - «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز»^(٣).

وقد أُلِّف في ترجمة العز بن عبد السلام عددٌ من المعاصرين^(٤).

(١) انظر: العز بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير - للدكتور عبد الله الوهبي: ص ١١٥.

(٢) ذكر هذا المختصر في: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٢٥٦/١.

(٣) انظر في ترجمة العز: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢٠٩/٨، طبقات المفسرين للداودي: ٣٠٨/١ - ٣٢٣، شذرات الذهب لابن العماد: ٣٠١/٥ - ٣٠٢، طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٢٤٢، الأعلام للزركلي: ٢١/٤، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ١٢٤٢/٢ - ١٢٤٦، المراجع المعاصرة المذكورة في الحاشية الآتية.

(٤) منها مثلاً: «العز بن عبد السلام» للدكتور رضوان علي الندوي، «عز الدين بن عبد السلام بائع الملوك» لمحمد حسن عبد الله، «العز بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير» للدكتور عبد الله الوهبي، «صفحات مطوية من حياة سلطان العلماء العز بن عبد السلام» لسليم بن عيد الهلالي، «العز بن عبد السلام - سلطان العلماء وبائع الملوك» للدكتور محمد الزحيلي، «حياة سلطان العلماء العز بن عبد السلام» لمحمود شلبي، «العز بن عبد السلام سلطان العلماء» لفاروق عبد المعطي.

التعريف بالكتاب:

ويتضمّن عددًا من النقاط:

أولاً: دراسة الكتاب:

لم أقف على دراسة لهذا الكتاب سوى ما قام به الدكتور عبد الله الوهبي في كتابه «العزّ بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير» الصادر عام (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) عن (المطبعة السلفية ومكتبتها) وقد استغرقت دراسة مختصر تفسير الماوردي للعزّ (الباب الثاني كاملاً) من الكتاب المذكور، وجاءت في (١١٣ صفحة).

وأما الدراسة التي جعلها جزءاً من مقدمته لتحقيق الكتاب، حين أصدره بعد ذلك - كما سيأتي في الكلام على طبعات الكتاب - فهي دراسة مختصرة من الدراسة الموسعة المذكورة آنفاً.

ثانياً: نسبة الكتاب للعزّ:

عقد محقق الكتاب الدكتور عبد الله الوهبي في مقدمة تحقيقه مبحثاً^(١) بعنوان «أدلة ثبوت هذا التفسير للعزّ»، قال في صدر هذا المبحث: «ذكرت كتب التراجم أن للعزّ تفسيرين: أحدهما كبير يقع في مجلدين، والآخر مختصر مرتّب على حروف المعاني؛ أي: يُعنى بتوضيح المعاني اللغوية»^(٢).

ثم ذكر أن التفسير الكبير يوجد له ثلاث نسخ خطية، ثنتان كاملتان، وثالثة ناقصة، وأما التفسير المختصر فلا يوجد له سوى نسخة خطية واحدة، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٣٢).

(١) وهو المبحث العاشر، انظر: تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٥٥/١ - ٥٨.

(٢) المرجع السابق: ٥٥/١.

ثم قال: «وحيث إنها وحيدة فقد يُشك في نسبتها إليه، ودفعًا لذلك فسأذكر أدلةً ثبوت نسبتها إليه»^(١)، ثم ذكر دليلين على ذلك:

١ - أن أسلوب هذا التفسير يُشبه أسلوب العزّ في كتابه «الإشارة على الإيجاز في بعض أنواع المجاز» حيث إنه يذكر في المسألة أكثر من قول ويعطف بعضها على بعض بكلمة (أو) ولا يُرجح إلا قليلًا بكلمة (أولى) أو (أظهر) على طريقة الفقهاء في مختصراتهم، وعمومًا فهو يشبهه في الأسلوب والإيجاز، وجزالة العبارة، ودقّتها، وهذا ملاحظ في تأليفه الأخرى.

٢ - أن العزّ نقل في كتابه «الإشارة على الإيجاز» تسعة أسطر بالنصّ في تعريف إعجاز القرآن من هذا التفسير^(٢) ولم ينسبها إلى أحد؛ فدلّ هذا على أنها من كلامه، وهي موجودة بنصّها في آخر مقدمته لتفسيره المختصر هذا، وهذا النصّ لا يشبه أسلوب الماوردي في تفسيره، فدلّ هذا على صحّة نسبته إلى العزّ.

ثم أضاف دليلين آخرين^(٣):

١ - أن العزّ نقل في كتابه «الإشارة إلى الإيجاز» ص (٢٧٨)، (٢٧٩) غالب مقدمة هذا التفسير بالنصّ تقريبًا، عدا خلافٍ يسير في زيادة بعض الكلمات أو حذفها.

٢ - أنه لم يدع أحدٌ نسبة هذه النسخة إلى غير العزّ.

ويمكن أن يُضاف إلى الأدلة السابقة ما يمكن أن يُعتبر دليلًا خامسًا على ثبوت الكتاب للعزّ، وهو: العنوان المكتوب على الورقة الأولى من مخطوطة هذا التفسير؛ حيث كتب عليها العنوان الآتي: «تفسير القرآن

(١) تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور

الوهيبي: ٥٥/١ - ٥٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٥٨/١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٥٧/١.

للشيخ الإمام سلطان العلماء عزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي
الدمشقي الشافعي اختصار النكت للماوردي رحمته الله (١).

لكن مع كل هذه الأدلة التي ساقها محقق الكتاب الدكتور الوهبي،
إلا أن الدكتور مساعد الطيار (٢) لا يزال يُشكك في نسبة هذا المختصر
للعزّ بن عبد السلام، واستند في شكّه هذا على ثلاثة أمور:

١ - عدم كفاية الأدلة التي ساقها المحقق لإثبات هذا المختصر
للعزّ بن عبد السلام، وذلك أنها أدلة ضعيفة لا تقوى على ذلك.

٢ - أنه لم يُذكر للعزّ مختصرٌ لتفسير الماوردي، لا عند مترجميه،
ولا في المؤلفات في قوائم الكتب، ولا غيرها.

٣ - أن مختصر تفسير الماوردي هذا لا يتناسب مع قامه العزّ بن
عبد السلام العلمية، وهو لا يشبه أسلوبه وشخصيته القويّة في كتبه
المشهورة.

ويمكن أن يُضاف إلى هذه الأمور الثلاثة أمران آخران:

١ - كون النسخة الخطية الموجودة لهذا التفسير نسخة وحيدة،
وهذا أمر قد يبعث شيئاً من الشك في النسبة، وقد ألمح إلى ذلك
المحقق نفسه - كما سبق -.

٢ - متابعة صاحب المختصر للماوردي في ذكره لبعض أقوال
المعتزلة في تفسيره، دون أيّ مناقشة أو ردّ، أو حذفها على الأقل.
ووقوع هذا من العزّ بعيد مع شدّة تمسّكه بمنهج الأشعري في العقيدة
ورده على مخالفه في ذلك - كما سبق في ترجمته - بل إن بعض تلك
الآراء التي ذكرها تبعاً للماوردي ولم يتعقبها بشيء، مخالفة لرأيه

(١) انظر صورتها في: تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي
تحقيق الدكتور الوهبي: ٥٨/١.

(٢) وذلك في مناقشة هاتفية معه حول هذا الموضوع.

المشهور فيها مما ذكره في كتبه الأخرى^(١).

والذي يظهر أن هذه المسألة لا تزال بحاجة إلى مزيد بحث؛ لأنه لا يمكن - بحسب الأدلة المذكورة - الجزم بصحة نسبة الكتاب إلى العزّ أو عدمها؛ إذ كلها قرائن ضعيفة لا تقوى على النهوض بإثبات أو نفي، والله أعلم.

ومما يتعلّق بهذه القضية وهو بحاجة إلى زيادة تمحيص: قول الدكتور الوهبي في أول كلامه - وقد سبق -: «بأن كتب التراجم قد ذكرت للعزّ تفسيرين: أحدهما كبير يقع في مجلّدين، والآخر مختصرٌ مرتّبٌ على حروف المعاني؛ أي: يُعنى بتوضيح المعاني اللغوية»؛ حيث إن ما ذكر في كتب التراجم - عن هذا الأمر - يمكن تقسيمه خمسة أقسام:

- ١ - كتب ذكرت أنه صنّف «التفسير الكبير».
- ٢ - كتب ذكرت أن له كتاب «تفسير القرآن» في مجلّد كبير، رتّبهُ على المعاني مختصرًا.
- ٣ - كتب ذكرت أن له كتاب «تفسير القرآن» ولم تصفه بشيء.
- ٤ - ما ذكره صاحب «كشف الظنون»^(٢) من نسبة التفسير إلى مؤلفه، وقد ذكره مرّتين: مرّة باسم «تفسير ابن عبد السلام» وأخرى باسم «تفسير عزّ الدين».
- ٥ - كتاب واحد فقط هو الذي ذكر له تفسيرين، حيث قال: «ومن

(١) وذلك مثل مسألة تفضيل الملائكة على البشر مطلقًا، إذ رأيه المشهور الذي قرّره في كتابه «قواعد الحكام» خلاف ذلك، انظر: العز بن عبد السلام - حياته وأثاره ومنهجه في التفسير للدكتور عبد الله الوهبي: ص ١٩٤ - ١٩٥، تفسير القرآن لعزّ الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٤٩/١ - ٥٠.

(٢) ٤٣٨/١، ٤٥٣.

مؤلفاته تفسير مختصر في مجلّد، وذكر في تاريخ مرآة الجنان لليافعي: صنّف كتاب التفسير الكبير^(١).

والنتيجة التي استخلصها الدكتور الوهبي من كتب التراجم يُشكل عليها هذا الاضطراب في تلك الكتب في ذكر مؤلفات العزّ في التفسير، يُضاف إلى ذلك أمران:

- ١ - ما ذكر في «الفهرس الشامل»^(٢) - وقد سبق في تعداد مؤلفاته - من نسبة مختصر آخر في التفسير للعزّ: هو «مختصر تفسير الكشاف»!
- ٢ - ما ذكره الدكتور الوهبي نفسه من وجود تفسير آخر للعزّ - وقد وقف على ثلاث نسخ خطية له وقابل بينها^(٣) - وذكر أنه تفسير ألفه ابتداءً، وأنه مختصر أيضًا، وإن كان أطول من مختصره لتفسير الماوردي^(٤).
- وعلى كلّ حال فإن نسبة هذا المختصر - مختصر تفسير الماوردي - للعزّ بن عبد السلام لا تزال بحاجة إلى مزيد دراسة وتحقيق ونظر وتمحيص، والله أعلم.

ثالثًا: اسم الكتاب:

اعتمد محقق الكتاب الدكتور الوهبي العنوان الذي وجده على المخطوطة الوحيدة للكتاب، وهو «تفسير القرآن للشيخ الإمام سلطان العلماء عزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي اختصار النكت للماوردي رحمتهما»^(٥).

(١) طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٢٤٢.

(٢) ٢٥٦/١ «مخطوطات التفسير وعلومه».

(٣) انظر: العزّ بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير للدكتور عبد الله الوهبي: ص ١١٨ - ١١٩.

(٤) وقد عقد مقارنة بين هذين التفسيرين في المرجع السابق: ص ٢٥٧ - ٢٦٩.

(٥) تفسير القرآن لعزّ الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٥٨/١.

رابعًا: طبعات الكتاب:

خرج لهذا الكتاب طبعتان:

الطبعة الأولى: صدرت عام (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) بتحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الوهبي^(١)، وتقع هذه الطبعة للكتاب في ثلاثة أجزاء، مجموع صفحاتها (١٧٤٥ صفحة).

وتحقيق النصف الأول من هذا التفسير (إلى نهاية سورة الكهف) ودراسته: كان موضوع رسالة المحقق للدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، وقد نوقشت في رجب من عام (١٣٩٩هـ)^(٢).

وقد وضع المحقق بين يدي تحقيقه للكتاب «مقدمة للتحقيق» احتوت أمرين:

الأول: ترجمة للعز بن عبد السلام - في سبع صفحات -.

الثاني: دراسة موجزة^(٣) لتفسير العز - فيما يقارب ستين صفحة - وقد جعلها في إحدى عشر مبحثًا:

- ١ - مصادر تفسيره.
- ٢ - طريقة عرضه للقراءات.
- ٣ - جمعه بين أقاويل السلف والخلف.
- ٤ - ترجيحه لبعض الأقوال.
- ٥ - عنايته باللغة وأسلوبه في التعبير.

(١) جاء التعريف به على غلاف الكتاب بأنه: عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء سابقًا ورئيس قسم أصول الدين حاليًا - أي: حال صدور الكتاب - بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ١/٥، ٨، وقد نالت الرسالة مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

(٣) وقد أحال في الدراسة المفصلة على كتابه الآخر «العز بن عبد السلام - حياته وأثاره ومنهجه في التفسير» لكن في هذه الدراسة الموجزة ما ليس في تلك الدراسة المفصلة.

- ٦ - طريقة عرضه لآيات الأحكام .
 ٧ - موقفه من الإسرائيليات .
 ٨ - اتهام الماوردي بالاعتزال وموقف العزّ منه .
 ٩ - نتيجة هذه الدراسة - وهي إجمال لمنهج العزّ في تفسيره .-
 ١٠ - أدلة ثبوت هذا التفسير للعزّ، وفيه أيضًا: وصف مخطوطة تفسير العزّ، ثم نماذج مصوّرة من تلك المخطوطة، ثم أماكن مخطوطات تفسير الماوردي، ثم وصف لثلاث مخطوطات منها، ثم التعريف بطبعتي تحقيق تفسير الماوردي .
 ١١ - منهج التحقيق لهذا التفسير، وقد فضّل المحقّق منهجه هذا في التحقيق في (١٤ فقرة) .

ومما ينبغي ذكره من تلك الفقرات أربع :

الأولى: (وهي جزء من رقم ٢ عنده)^(١): أن المحقّق رأى - استكمالاً للفائدة - أن يُضيف النصّ القرآني كاملاً على شكل مقاطع؛ لكون العزّ لا يذكر إلا الجزء الذي يفسّره من الآية، من أجل الاختصار .
 الثانية: (وهي رقم ٣ عنده)^(٢): أنه زاد بعض الكلمات التي يقتضيها السياق، وكلمات من آيات فسّرها العزّ ولم يذكرها، وميّز ذلك بوضعه بين قوسين .

الثالثة: (وهي رقم ٥ عنده)^(٣): مقابلة تفسير العزّ بتفسير الماوردي المطبوع والمخطوط، والرجوع إلى المخطوط من تفسير الماوردي مما يُحمد للمحقّق؛ إذ المطبوع منه - بطبعته - فيه نقص - كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الكلام على تفسير الماوردي في التمهيد .-

(١) انظر: تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الهويهي: ٧٥/١ .

(٢) انظر: المرجع السابق: ٧٦/١ . (٣) انظر: المرجع السابق .

الرابعة: (وهي رقم ٦ عنده)^(١): تكميل النقص الموجود في المخطوطة الوحيدة لتفسير العزّ - وهي بمقدار صفحة تقريباً = ويشمل تفسير سورة المائدة: من بقية تفسير الآية (٨٧) إلى أول تفسير الآية (١٠٠) - وقد كَمَّل هذا النقص بنقل كلام الماوردي في تفسيره كاملاً على تلك الآيات، مع تحقيق كلام الماوردي على النسخ المخطوطة على المنهج نفسه في تحقيق تفسير العزّ، وقد بلغت صفحات هذا الاستدراك - التكميل المأخوذ من تفسير الماوردي - (١٤ صفحة)^(٢).

وقد ختم المحقق كلَّ جزء من الأجزاء الثلاثة بفهرس موضوعي خاص به، كما جعل في الجزء الأخير من الكتاب خمسة فهرس عامة: فهرس للأحاديث، وللآيات الشعرية، وللأرجاز وأنصاف الأبيات، وللأعلام، وللمراجع، وقد جاءت هذه الفهارس في (٦٥ صفحة).

وقد بقي عليه عمل فهرسين: فهرس للآيات المستشهد بها في غير موضعها، وفهرس للقراءات المتواترة والشاذة، وهما فهرسان ينبغي ذكرهما في كتاب تفسير كهذا، والله أعلم.

الطبعة الثانية: صدرت عام (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) عن (دار ابن حزم في بيروت - دار الوراق للنشر والتوزيع) قد جاءت في مجلّد واحد، بلغت صفحاته (٦٧٨ صفحة) وكتب على غلافها (طبعة جديدة منقّحة ومرتبّة - ميّزنا فيها الآيات المتعلقة بالتفسير بلون أحمر وبرسم المصحف الشريف). وهذه الطبعة يتّضح بجلاء لمن يقارن بينها وبين الطبعة الأولى: أنها مأخوذة منها حرفياً، سوى بعض التغييرات التي سيأتي ذكرها، ويؤكد ذلك ثلاثة أمور:

(١) انظر: تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٧٥/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٤٠١/١ - ٤١٤.

- ١ - أنهم لم يذكروا الأصل الذي اعتمدوا عليه في إخراج النصّ.
- ٢ - نقلهم من الطبعة الأولى الإضافات التي قد يُضيفها المحقق للنصّ ويجعلها بين معقوفين، ونقلوها كما هي دون بيانٍ لحالها كما فعل المحقق في الطبعة الأولى - كما سبق في منهجه في التحقيق -.
- ٣ - إكمالهم النقص الموجود في تفسير العزّ - في سورة المائدة (من الآية ٨٧ - إلى الآية ١٠٠) - بنقل تفسير الماوردي كاملاً على تلك الآيات، وهذا هو ما فعله المحقق في الطبعة الأولى، وقد أشاروا إلى ذلك عند بداية السقط ونهايته، كما فعل.

أما التغييرات التي أدخلوها على هذه الطبعة، فهي كما يأتي:

- ١ - أخلوا طبعتهم هذه من جميع التعليقات والحواشي التي خدم بها المحقق نصّ الكتاب في الطبعة الأولى، وهي كثيرة ومفيدة جداً، كما حذفوا جميع الفهارس التي صنعها للكتاب - وقد سبق ذكرها - واكتفوا بفهرس واحد للسور فقط، ولم ينسوا أيضاً حذف مقدمة التحقيق الموجودة في الطبعة الأولى، ووضعوا بدلاً عنها (ترجمة مختصرة للعز بن عبد السلام).
- ٢ - غيروا شكل النصّ القرآني الذي رأى المحقق في الطبعة الأولى إضافته على شكل مقاطع إكمالاً للفائدة، حيث أضافوا نصّ المصحف كاملاً، وجعلوا التفسير في هامش صفحات المصحف، مقسماً على عمودين في الصفحة الواحدة.

- ٣ - ميزوا لون الآيات المفسّرة باللون الأحمر، وكتبوها برسم المصحف، في حين رسمها المحقق في الطبعة الأولى بالرسم الإملائي، وهذا التغيير قد أوقعهم في بعض المواضع في أخطاء، لكون الرسم على رواية حفص والتفسير على غيرها^(١)، وإن كانوا قد تنبّهوا لذلك في

(١) انظر أمثلة على ذلك في طبعة دار ابن حزم من: تفسير القرآن للعز بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي: في المواضع الآتية: الفاتحة: آية ٤، البقرة: آية ٢٥٩، =

مواضع أخرى اختلفت فيها القراءة فكتبوها بالرسم الإملائي لتوافق القراءة التي عليها التفسير^(١).

٤ - أنهم تركوا تفسير الرموز التي يذكرها العرّز أثناء تفسيره، في حين ذكر المحقق في الطبعة الأولى تفسيرها عند وصفه للنسخة الخطية الوحيدة للكتاب - كما سيأتي ذكره في منهج الاختصار -.

وبعد ذكر هذه الفروق بين الطبعتين، فإنه لا مجال للمقارنة بينهما في الميزات، فكلّها في الطبعة الأولى كما هو ظاهر، اللّهمّ إلا في أمرين، يمكن اعتبارهما من ميزات الثانية:

- ١ - اختصار حجم الكتاب في مجلّد واحد، بدلاً من ثلاثة.
- ٢ - جعل التفسير في هامش المصحف، دون اللجوء إلى توزيع النصّ القرآني على مقاطع - كما في الطبعة الأولى -.

خامساً: الباعث على تأليفه:

قال محقق الكتاب الدكتور الوهبي مبيّناً هذا الأمر: «لم يذكر العرّز سبب اختصاره لتفسير الماوردي، ولعلّ سبب ذلك ما يلي:

- ١ - قيمة تفسير الماوردي العلمية وأهميته ونفاسته.
- ٢ - ما فيه من تطويل يحتاج إلى اختصار وتهذيب.
- ٣ - مجاراة العصر الذي عاش فيه العرّز، فقد كثرت فيه المختصرات؛ لأن العلوم قد كملت تقريباً ونضجت، فالمطلع على مؤلفات العرّز يجد أن بعضها مختصرات، حتى إنه اختصر كتابه «قواعد الأحكام» في كتاب «القواعد الصغرى»^(٢).

= آل عمران: آية ١٢٥، الإسراء: آية ١٦.

(١) انظر أمثلة على ذلك في المرجع السابق: في الموضوعين الآتيين: النساء: آية ٢٥، طه: آية ٦٣.

(٢) تفسير القرآن لعرز الدين بن عبد السلام، اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور =

منهج الاختصار:

لم يكتب المؤلف خطبة لكتابه، يوضح فيها منهجه فيه، فكان لا بد من اللجوء إلى محاولة استقراء ذلك المنهج من خلال الكتاب نفسه، مع مقارنته بأصله «تفسير الماوردي» وهذا هو عين ما قام به الدكتور عبد الله الوهبي في دراسته للكتاب، التي سبق ذكرها في النقطة الأولى من نقاط التعريف بهذا الكتاب.

ويمكن إجمال ما ذكر في تلك الدراسة^(١) - فيما يتعلق بمنهج الاختصار - في الفقرات الآتية:

١ - التزم العزّ بعبارة الماوردي في الجملة، لكنه لا يُراعي ترتيبها عنده؛ فيقدّم ويؤخّر، وقد يزيد ألفاظاً أو عبارات لكن في القليل، وقد يُغيّر ألفاظاً بألفاظٍ أخرى، وأكثر ما يقع من ذلك بسبب اختصار الكلام وحذف معظمه، ولكنه في كلّ ما سبق لا يخرج عن معنى كلام الماوردي، وإذا زاد شيئاً ليس عند الماوردي - وهو نادر - فإنه يميّزه بقوله (قلت) وأكثر ذلك في التعقيب على بعض الأقوال.

٢ - تابع العزّ - في الغالب - الماورديّ فيما يذكره في صدر السورة من الأقوال في مكيتها أو مدنيته، لكن دون نسبة الأقوال إلى مَنْ قال بها، وإنما يكفي بقوله (مكية) أو (مكية أو مدنية) وهكذا.

٣ - حذف العزّ طائفة من القراءات التي ذكرها الماوردي، وهو في الغالب لا ينسب القراءة إلى مَنْ قرأ بها وهي منسوبة عند الماوردي، وأكثر ما يذكر النسبة إذا كانت القراءة شاذة.

= الوهبي: ١٩/١، وانظر كتاب المحقق الآخر: العز بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير: ص ١٦٨.

(١) انظر: العز بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير للدكتور عبد الله الوهبي: ص ١٦٧ - ٢٧٨، تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ١٨/١ - ٧٨.

٤ - ذكر العرّز كثيرًا من الأحاديث التي استشهد بها الماوردي^(١)، لكنه يذكرها مختصرة في الغالب، ودون ذكر راوي الحديث المذكور عند الماوردي في الغالب أيضًا، وكثيرًا ما يشير إلى كونه حديثًا بقوله (مروي عن الرسول ﷺ) أو قوله عنه (مأثور).

٥ - كما ذكر أيضًا كثيرًا من أسباب النزول التي ذكرها الماوردي، لكنه يختصرها جدًا، ويعطف بعضها على بعض إذا ذكر أكثر من سبب للآية الواحدة بحرف (أو).

٦ - أما الروايات الإسرائيلية فإن العرّز قد ذكر معظم ما ذكره الماوردي منها، وإن كان الماوردي يعتبر من غير المكثرين منها - كما سبق في منهجه - لكن العرّز يغلب عليه فيما يذكره منها أن يذكره مختصرًا جدًا دون ذكر التفاصيل، وقد ينقل عن الماوردي تعقباته القليلة للمستنكر منها، لكنه في الأغلب يذكرها دون تعقيب كما هي عند الماوردي.

٧ - أبقى العرّز أكثر أقوال المفسرين من السلف والخلف التي يذكرها الماوردي، لكنه لا يحصرها بعدد ثم يفصلها: الأول فالثاني... إلخ - كما هي طريقة الماوردي في عرض الأقوال كما سبق - لكنه يسردها مختصرة عاطفًا بعضها على بعض بحرف (أو) دون نسبة القول إلى قائله في الغالب، غير ملتزم بترتيب الماوردي للأقوال، ولعلّه يشير بذلك إلى رجحان القول الذي يقدمه والله أعلم، كما أنه ينقل بعض ترجيحات الماوردي القليلة بين الأقوال، وإذا كان له تعقيب لم يأخذه عن الماوردي - وهو نادر - فإنه يميّزه بقوله (قلت) - كما سبق في الفقرة الأولى -.

(١) راجعت فهرس الأحاديث الذي صنعه محقق مختصر العرّز، فوجدت عدد الأحاديث فيه (٣٣٢ حديثًا)، انظر: تفسير القرآن لعرز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٥١٧/٣ - ٥٣٢.

٨ - ومما ذكره المحقق عند وصفه للمخطوطة الوحيدة للتفسير - ضمن المبحث العاشر في مقدمة تحقيقه للكتاب^(١) - أنه قد كُتِبَ في الورقة الأولى من المخطوطة تحت العنوان ما يلي: (كلّ قول يُذكر في هذا المختصر إذا كان في آخره «ع» فهو عن ابن عباس، وإذا كان في آخره «ح» فهو عن الحسن... فهو قولٌ آخر) وقد ذكر المحقق في الحاشية أنه يوجد محلّ النقط بياض في المخطوط وكتابة غير واضحة، ولعلّها (وإذا كان آخره «م» فهو عن مجاهد^(٢))، وإذا كان آخره «عح» فهو عن ابن عباس والحسن) وقد فهم المحقق ذلك من خلال استعمال المؤلف لهذه الرموز في الأقوال المنسوبة إلى أولئك المذكورين في تفسير الماوردي (الأصل).

٩ - وقد اختصر ما ذكره الماوردي من أقوال المفسرين والفقهاء في آيات الأحكام بالمنهج ذاته الذي اختصر به ما ذكره الماوردي من الأقوال في سائر تفسيره؛ حيث يذكرها مختصرة، معطوفة على بعضها بحرف (أو) تاركًا نسبة القول إلى قائله، وقد سار على هذا المنهج في الغالب وليس دائمًا، وكذلك فإن ذكره للمسائل الفقهية في هذا المختصر كان معتدلاً؛ لأن الماوردي (صاحب الأصل) كان كذلك - كما سبق في بيان منهجه -.

١٠ - أما الجوانب اللغوية، فإنه ذكر أكثر ما ذكره الماوردي منها، لكن على طريقته في الاختصار - السابق ذكرها في الفقرات السابقة - وقد

(١) تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٥٨/١.

(٢) تتبعت الأقوال المنسوبة إلى مجاهد - بحسب فهرس الأعلام الذي صنعه المحقق في آخر الكتاب، فوجدته لم يذكر رمزه إلا في موضعين اثنين فقط (٢/١٤٢، ١٤٩)، أما في بقية المواضع (وهي ٢١ موضعًا) فقد ذكره باسمه الصريح، انظر: المرجع السابق: ٥٥٥/٣.

كان اهتمام الماوردي بذكر أصول الكلمات، وبيان الفرق بين الكلمات المتقاربة في المعنى، وكان قليل العناية بالإعراب والنحو - كما سبق عند بيان منهجه - وقد تبعه العرّز في هذا كلّهُ، إلا أنه خالفه في الاستشهاد بالشعر؛ حيث كان الماوردي أكثرًا من ذلك، أما العرّز فقد حذف معظم تلك الشواهد^(١).

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج في الاختصار يُلاحظ عليه عدّة أمور:

﴿١﴾ إرادة ذكر معظم المادة العلمية والأقوال الموجودة في الأصل «تفسير الماوردي» مع شدّة الاختصار؛ كانت سببًا في صعوبة أسلوب الكتاب «المختصر» وركاكته أحيانًا، بل واستغلاقه وعدم ظهور المراد في أحيانٍ أخرى، وفي هذا الأسلوب، وخصوصًا كثرة العطف بحرف (أو) شبّه ببعض المتون الفقهية التي أراد مؤلفوها أن يجمعوا فيها أكبر عدد من المسائل في أخصر عبارة؛ كمتن «زاد المستقنع» في الفقه الحنبلي.

وحتى يتضح المراد أكثر يمكن التمثيل لأسلوب العرّز المذكور بالمثالين الآتيين:

الأول: قول العرّز في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]: ﴿الْكَوْثَرَ﴾ النبوة^(٢) والقرآن أو الإسلام أو نهر في الجنة

(١) بلغ عدد الشواهد الشعرية عند الماوردي في الثلث الأول فقط (حتى نهاية سورة المائدة) نحو (٤٠٠ شاهد) بحسب إحصاء الدكتور محمد الشايع في: مقدمة تحقيق تفسير الماوردي النكت والعيون «وهي رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير مطبوعة»: ١/ ١١٠، أما مختصر العرّز فالموجود في الفهارس التي صنعها المحقق في آخر الكتاب بلغ (١٥٦ شاهدًا) في الكتاب كله، انظر: تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٣/ ٥٣٣ - ٥٤٠.

(٢) هكذا هي معطوفة بالواو، ولم يعلّق عليها المحقق بشيء، والظاهر أنه خطأ من =

مأثور أو حوضه يوم القيامة أو كثرة أمته أو الإيثار أو رفعة الذكر وهو فوعل من الكثرة^(١).

فانظر إلى قوله: «أو نهر في الجنة مأثور» يريد: أن هذا القول - وهو تفسير الكوثر بأنه نهر في الجنة - مأثور؛ أي: مروى عن النبي ﷺ، وربما لا يتضح المراد بذلك إلا بمراجعة الأصل «تفسير الماوردي».

وقد قال الماوردي في تفسيره للكوثر: «فيه تسعة تأويلات:

أحدها: أن الكوثر النبوة، قاله عكرمة.

الثاني: القرآن، قاله الحسن.

الثالث: الإسلام، حكاه المغيرة.

الرابع: أنه نهر في الجنة، رواه ابن عمر وأنس مرفوعًا.

الخامس: أنه حوض النبي ﷺ الذي يكثر الناس عليه يوم القيامة،

قاله عطاء.

السادس: أنه الخير الكثير، قاله ابن عباس.

السابع: أنه كثرة أمته، قاله أبو بكر بن عيَّاش.

الثامن: أنه الإيثار، قاله ابن كيسان.

التاسع: أنه رفعة الذكر.

وهو فوعل من الكثرة^(٢).

= الناسخ أو سهو من المؤلف، إذ الصحيح العطف بـ (أو) لأن ما بعدها قول آخر عند الماوردي، وقد رأيت المحقق فعل ذلك - أي: صتحح (الواو) إلى (أو) - لكون ما بعدها قولاً آخر عند الماوردي، فقياس ذلك أن يفعل مثل ذلك هنا، انظر: تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ١٩/٢.

(١) المرجع السابق: ٤٩٦/٣.

(٢) النكت والعيون تفسير الماوردي، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم: ٦/

المثال الثاني: قول العرّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]: ﴿جُزْءًا﴾ عدلاً أو نصيباً أو من الملائكة ولذا أو البنات، الجزء: البنات؛ أجزاء المرأة إذا ولدت البنات^(١).

لما قرأت هذا الموضوع لم يتضح لي المراد بسبب أسلوب الاختصار وما فيه من الركاكة؛ والتقديم والتأخير في ترتيب الأقوال في الأصل «تفسير الماوردي».

إذ قال الماوردي في تفسير (الجزء) في الآية: «فيه أربعة أوجه:

أحدها: عدلاً أي مثلاً، قاله قتادة.

الثاني: من الملائكة ولذا، قاله مجاهد.

الثالث: نصيباً، قاله قطرب.

الرابع: أنه البنات.

والجزء عند أهل العربية البنات، يقال: قد أجزاء المرأة إذا ولدت البنات^(٢).

وربما أسهم استعمال علامات الترقيم في إيضاح المراد في بعض المواضع، لكن المحقق لم يُفد منها دائماً في ذلك، والله أعلم.

﴿٣﴾ الرموز التي جعلها العرّ اختصاراً لنسبة بعض الأقوال - كما سبق في الفقرة الثامنة - يلحظ عليها ما يأتي:

١ - هل شُرح المراد بتلك الرموز - المذكور في الورقة الأولى من المخطوطة - كما سبق - من المؤلف نفسه أو من غيره؟ فإذا كان من المؤلف فلم لم يشرح كيفية استعماله لها بشكل أكثر دقة، أما إن

(١) تفسير القرآن لعرز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ١٥١/٣ - ١٥٢.

(٢) النكت والعيون تفسير الماوردي، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم: ٥/ ٢١٩.

كان ذلك من غيره فلم ترك هو بيانها مع أهمية ذلك؛ إذ هو اصطلاح خاص به؟

٢ - لِمَ خَصَّ هؤلاء الثلاثة من المفسرين بالرمز، ولم يرمز لغيرهم؟ أما ابن عباس رضي الله عنه فربما كان من أجل مكانته المعروفة في التفسير وكثرة أقواله فيه، وأما الحسن البصري ومجاهد بن جبر، فليسا أولى من غيرهما من أعلام المفسرين من التابعين، ولا بأكثر منهم أقوالاً في التفسير.

٣ - الظاهر أن استعمال المؤلف لتلك الرموز كان لأجل المزيد من الاختصار؛ وبسبب ذلك فقد كان اثنان من أصحاب تلك الرموز أكثر المفسرين - المذكورين في هذا المختصر - في نسبة أقوالهم إليهم، وهما: ابن عباس، والحسن البصري^(١)، أما الثالث وهو مجاهد فليست الأقوال المنسوبة إليه كثيرة، بل إن جميع ما نسب إليه من الأقوال ذكر فيها باسمه دون رمزه، سوى في موضعين اثنين فقط ذكر فيها بالرمز^(٢)، ولا أدري سبب هذا العمل من المؤلف؟

٤ - لم يظهر لي الضابط فيما ينسبه من الأقوال إلى قائله - وهو قليل - وما يتركه دون نسبة - وهو الأكثر، حتى في أقوال المفسر الواحد أحياناً ينسبها وأحياناً لا يفعل، وكذلك فيمن جعل لهم تلك الرموز - كابن عباس رضي الله عنه والحسن البصري - فهو وإن أكثر من نسبة أقوالهم إليهم لكنه لم يلتزم ذلك دائماً^(٣).

(١) ويتضح ذلك بمراجعة فهرس الأعلام الذي صنعه المحقق في آخر الكتاب، انظر: تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الهويبي: ٣/٥٤٤، ٥٤٩ - ٥٥١.

(٢) سبق ذكر هذين الموضعين في التعليق على ذكر هذه الرموز في الفقرة (٨) من فقرات منهج العز في الاختصار.

(٣) انظر مثلاً المواضع الآتية في عدم نسبه لبعض أقوال ابن عباس والحسن التي ذكرها، =

﴿٣﴾ عدم ظهور الشخصية العلمية للمختصر (العز) في الترجيح أو الرد أو التعقيب أو غير ذلك، بل ونقله ذلك إن وُجد عن الماوردي - إلا في مواضع نادرة من المختصر^(١) - بل اقتصر على مجرد محاولة اختصار المادة العلمية الموجودة في تفسير الماوردي، بأقل ما يمكن من الألفاظ، وهذا الأمر مما أقرَّ به المحقق في دراسته لهذا المختصر^(٢)، وهو من الأمور التي اتكأ عليها الدكتور الطيار - كما سبق - في شكّه بنسبة هذا المختصر إلى العز؛ إذ إن ذلك يخالف ما اشتهر به العز من قوة الشخصية العلمية.

﴿٤﴾ مما تابع فيه العزُّ صاحب الأصل (الماوردي) وهو من المآخذ عليه، أمران:

١ - تأويل الصفات^(٣)، وهذا لا يُستغرب على العزِّ لكونه يُصرِّح بأنه على مذهب الأشعري في العقيدة كما سبق في ترجمته.

٢ - ذكره لبعض أقوال المعتزلة التي ذكرها الماوردي، دون مناقشة أو ردِّ، بل زاد على ذلك تركه نسبة أقوال المعتزلة إليهم مع أن الماوردي قد نسبها، وهذا الصنيع ربما كان أكثر إشكالاً مما فعله الماوردي، لما فيه من اللبس. وقد سبق - عند مناقشة نسبة هذا المختصر إلى العز - أن وقوع هذا الأمر في هذا المختصر مما يُضعف نسبته إليه، خصوصاً وأن

= وهي منسوبة إليهما عند الماوردي: الكوثر: آية ٣، المسد: ١، ٤، ٥، الإخلاص: ٢، الفلق: ١.

(١) انظر أمثلة على تلك المواضع في: العز بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير للدكتور عبد الله الوهبي: ص ٢٥٤ - ٢٥٦، تفسير القرآن لعز الدين بن عبد السلام اختصار النكت للماوردي تحقيق الدكتور الوهبي: ٣٢/١ - ٣٣.

(٢) انظر: العز بن عبد السلام - حياته وآثاره ومنهجه في التفسير للدكتور عبد الله الوهبي: ص ٢٤٨.

(٣) انظر أمثلة على تأويلاته في: المفسرون بين التأويل والإثبات للمغراوي: ٨٨٦/٢ - ٨٩٤.

بعض تلك الآراء المذكورة في هذا المختصر تبعاً للماوردي دون أيّ تعقيب، فيها مخالفة لرأيه المشهور عنه مما قرّره في كتبه الأخرى - كما سبق هناك^(١) - والله أعلم.



(١) وانظر مثلاً على ذلك هناك (عند مناقشة نسبة الكتاب للعرّ في النقطة الأولى من نقاط التعريف بهذا الكتاب).

النهر المادّ من البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

لحق تفسير «البحر المحيط» لأبي حيان عدّة أعمال، من اختصار، واعتراضات ومناقشات، كما كتب حوله عدد من الدراسات^(١).

أما بخصوص مختصراته - وهي المقصودة هنا - فقد ذكر له أربع مختصرات، الأول لأبي حيان نفسه وهو مطبوع، والثلاثة الباقية لتلاميذه: أحدها مطبوع، وثانيها مخطوط طبع جزء منه، والثالث في حكم المفقود، وتعداد هذه المختصرات الأربعة كما يأتي:

﴿المختصران المطبوعان هما:

١ - «النهر الماد» لأبي حيان نفسه - مؤلف الأصل - وسيأتي تفصيل الكلام عنه.

٢ - «الدرّ اللقيط من البحر المحيط» لابن مكتوم تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي الحنفي (ت ٧٤٩هـ)^(٢)، وكتابه هذا مطبوع بهامش أصله «البحر المحيط» مع المختصر السابق

(١) انظر في الأعمال التي قامت على البحر المحيط: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ٢٣٤ - ٢٣٧، أبو حيان وتفسيره البحر المحيط للدكتور بدر البدر: ص ١١٥ - ١١٧، أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه للدكتور أحمد شكري: ص ٩٥، جامع الشروح والحواشي للحبشي: ١/٣٩٤ - ٣٩٥.

(٢) ولد سنة (٦٨٢هـ) وقد لازم أبا حيان دهرًا طويلًا وقرأ عليه القرآن، وتقدّم في الفقه والنحو واللغة، وتوفي بالطاعون، انظر: غاية النهاية: ١/٧٠، الدرر الكامنة: ١/١٨٦، طبقات المفسرين للداودي: ١/٥١، شذرات الذهب: ٦/١٥٩.

لأبي حيان «النهر الماد» كلاهما بهامش (البحر)^(١)، وقد قصره على كلام أبي حيان مع الزمخشري وابن عطية، وردّه عليهما والتنبيه على خطئهما في الأحكام الإعرابية - كما قال في مقدمته^(٢) -.

﴿باب﴾ أما المختصر المخطوط الذي طبع جزء منه: فهو «المجيد في إعراب القرآن المجيد» وربما سمي «إعراب القرآن» لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السِّفَاقِسي المالكي (ت ٧٤٢هـ)^(٣)، وقد طُبع منه سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة فقط^(٤)، وبقائه لا يزال مخطوطاً^(٥)، وقد لخص من «البحر المحيط» ما يتعلّق بإعراب القرآن دون التفسير، وأضاف عليه زياداتٍ من كتاب أبي البقاء العكبري وغيره^(٦).

وقد اعتمد الثعالبي في تفسيره «الجواهر الحسان» في نقل كلام أبي حيان على مختصر السِّفَاقِسي هذا - كما صرّح بذلك في مقدمته^(٧) -.

(١) سيأتي الكلام على هذه الطبعة عند بيان طبعات «النهر الماد» في هذا المطلب - بعد التمهيد -.

(٢) انظر: الدر اللقيط «بهامش البحر المحيط»: ٥/١ - ٨، وانظر: كشف الظنون: ٢٢٦/١.
(٣) ولد في حدود (٦٩٧هـ) وهو فقيه مالكي، ومن تلاميذ أبي حيان، انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: ٢٤٦/١ - ٢٤٧، الدر الكامنة: ٥٥/١، الأعلام للزركلي: ٦١/١.

(٤) بتحقيق موسى محمد زينين، وصدر عن كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي - ليبيا، سنة (١٩٩٢م) ثم طبعت الفاتحة فقط بتحقيق الدكتور حاتم الضامن ضمن كتاب «أربعة كتب في علوم القرآن» عن دار عالم الكتب ببيروت عام (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

(٥) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٣٨٧/١ - ٣٨٩، وانظر: معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور علي شواخ إسحاق: ٣٦٩/١ وفيه أنه حقّق رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية في الأزهر.

(٦) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد للسِّفَاقِسي: ٣٥/١، وانظر أيضاً: كشف الظنون: ١٢٢/١، ١٦٠٧/٢.

(٧) انظر: تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن: ١١٨/١.

ووهم السيوطي^(١) فجعله مختصرًا من «الدر المصون» للسمين الحلبي^(٢).
وقد اختصر كتاب السفاقسي هذا: شمس الدين أبو عبد الله
محمد بن سليمان الصرخدي الشافعي (ت ٧٩٢هـ)^(٣) وعده الدكتور بدر
البدر من مختصرات «البحر المحيط»^(٤) وإنما هو مختصر لكتاب
السفاقسي - كما في ترجمة الصرخدي - وربما فهم الدكتور البدر ذلك من
عبارة صاحب «كشف الظنون»^(٥) والله أعلم.

﴿﴾ وأما المختصر الذي لا يزال في حكم المفقود: فهو
«اختصار البحر المحيط = مختصر البحر المحيط» لتقي الدين أبي محمد
عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك الواسطي البغدادي الشافعي
المقري (ت ٧٨١هـ)^(٦).

ولم أعتبر من هذه المختصرات سوى الأول «النهر الماد» لأن
البقية لا تدخل في شرط هذا البحث - المذكور في المنهج - حيث إنها
ما بين مختصر في حكم المفقود - كالأخير - أو مختصر غير كامل؛ أي:

- (١) انظر: الإتيان: ٥٤٣/١.
(٢) انظر: كشف الظنون: ١/١٢٢، علوم القرآن بين البرهان والإتيان للدكتور حازم
حيدر: ص ٢١٩ - ٢٢٠.
(٣) ولد بصرخد بعد سنة (٧٣٠هـ) وانتقل إلى دمشق وتوفي بها، وكان ينصر مذهب
الأشعري كثيرًا ويعادي الحنابلة، واحترق غالب مصنفاته في الفتنة قبل تبييضها، وكان
فقيرًا ذا عيال، وكان أكثر أقرانه جمعًا للفنون، انظر: الدرر الكامنة: ٥/٦٩ - ٧٠،
شذرات الذهب: ٦/٣٢٥، الأعلام للزركلي: ٦/١٥٠.
(٤) انظر: أبو حيان وتفسيره البحر المحيط للدكتور بدر البدر: ص ١١٦، وقد ذكر في
ترجمته للصرخدي في الحاشية بأن له «مختصر إعراب القرآن للسفاقسي»!
(٥) ١٢٢/١
(٦) ولد سنة (٧٠٢هـ) وهو مصري المولد والدار والوفاة، وانتهت إليه مشيخة الإقراء
بالديار المصرية في زمانه، وقد قرأ عليه الحافظ زين الدين العراقي وابن الجزري،
انظر: غاية النهاية: ١/٣٦٤، الدرر الكامنة: ٢/٤٣١، طبقات المفسرين للدودي:
١/٢٦٢، شذرات الذهب: ٦/٢٧١، الأعلام للزركلي: ٣/٢٩٥.

مقصود على إعراب القرآن - كمختصر السفاقي - أو على مناقشات أبي حيان للزمخشري وابن عطية في الأحكام الإعرابية - كمختصر ابن مكتوم -^(١).

وعليه فإن الكلام في هذا المطلب سيكون عن المختصر الأول فقط وهو «النهر الماد من البحر المحيط» لأبي حيان نفسه، لكن بعد تمهيد في التعريف بالتفسير الأصل ومؤلفه.



(١) كنت جعلت الكلام على مختصرَي تفسير أبي حيان «البحر المحيط» ضمن الفصل السابق - المختصرات المتعددة - ظناً مني أن «الدر اللقيط» لابن مكتوم - وهو مطبوع - مختصر كامل! فلما تبين لي حاله، وأنه مقصور على مناقشات أبي حيان للزمخشري وابن عطية، جعلته مع التفاسير ذات المختصرات الوحيدة، حيث لم يبق مما هو على شرط هذا البحث سوى مختصر أبي حيان نفسه «النهر الماد» كما في الأعلى.

تَهْيِدُ

في التعريف بالبحر المحيط ومؤلفه

أولاً: التعريف بأبي حيان:

هو: أبو حَيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النَّفْزِي الأندلسي الغرناطي النَّحْوِي، الملقَّب بأثير الدين.

والنَّفْزِي: نسبة إلى قبيلة (نَفْزَة) وهي قبيلة من قبائل البربر.

والغرناطي: نسبة إلى (غرناطة) إحدى مدن الأندلس الشهيرة^(١)،

وهي مسقط رأسه، حيث ولد فيها سنة (٦٥٤هـ).

والنحوي: نسبة إلى علم النحو الذي برز فيه أبو حَيَّان، حتى صار

شيخ النَّحَاة في عصره بلا منازع.

وقد رحل عن الأندلس سنة (٦٧٩هـ) وهو في الخامسة والعشرين

من عمره، ودخل حواضر عديدة في الأندلس، والمغرب، وإفريقية،

والشام، والحجاز، والسودان، حتى استقرَّ به المقام في الديار المصرية،

وفي (القاهرة) تحديداً، ولقي حظوة لدى أمرائها وسلاطينها، وعمل

بالتدريس في مدارسها، والإقراء في جوامعها، وانقطع فيها للتعليم

والتأليف، حتى توفي فيها سنة (٧٤٥هـ) بعد أن عمَّر (٩١ سنة) وقد كُفِّ

بصره قبل وفاته.

(١) انظر: معجم البلدان: ٣٨٣/٦.

أما صفاته، فقد كان ديتًا، مستقيم السيرة، يعتريه رقة وخشوع عند سماع القرآن، وكان عظيم التقدير للطلبة الأذكياء، كثير الانبساط، بعيد الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان، غير أنه كان يستعمل الحزم والاقتصاد مع نفسه من جهة المال؛ حتى وُصف بالبخل، وكان يقول: احفظ دراهمك، ودع يقال بخيل، ولا تحتج إلى الأراذل والسفل.

أما مذهبه في الفقه: فقد نشأ مالكيًا، ثم صار ظاهريةً - وكان للمذهب الظاهري انتشار في الأندلس - فلما استوطن مصر ورأى مذهب أهل الظاهر مهجورًا تمذهب للشافعي، إلا أنه ظلّ متعلقًا بالظاهر، وكان يقول: محال أن يرجع عن الظاهر من علق بذهنه.

وكان يقول الشعر، وينظم كثيرًا، وقد أورد له مترجموه أبياتًا عديدة، وله ديوان مطبوع^(١).

أما شيوخ أبي حيان فقد بلغ من سمع منهم نحو أربعمئة وخمسين شيخًا، أما من أجازوه فهم أكثر من ألف، وكان من أبرزهم ثلاثة:

١ - أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي، صاحب كتاب «ملاك التأويل» وغيره.

٢ - أبو الحسن حازم القرطاجني، صاحب كتاب «منهاج البلغاء».

٣ - ابن النقيب، صاحب التفسير الذي ينقل عنه أبو حيان كثيرًا، وقال عنه إنه أكبر كتاب في التفسير، حيث يبلغ في العدد مائة سفر، واسمه «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير».

(١) بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وزوجه الدكتورة خديجة الحديثي، وألحقا في آخره ما جمعه من شعره مما ليس في الديوان، انظر: أبو حيان الأندلسي للدكتور أحمد خالد شكري: ص ٣٩.

وأما علاقة أبي حيان بشيخ الإسلام ابن تيمية فإنه كانت - في أول الأمر - حسنة قويّة؛ حتى قال فيه أبو حيان عدّة مدائح، ثم ساءت علاقته به وانحرف عنه، واختلف في سبب ذلك، وأشهر ما قيل في السبب هو كلام ابن تيمية في سبويه، حيث كان أبو حيان يُعظّمه جدًّا.

وأما تلاميذه فهم كثيرون أيضًا، وكان يعظّم الأذكياء والنابهين منهم، حتى صاروا أشياء في حياته، ومن أبرزهم:

١ - أحمد بن عبد القدر بن مكتوم الحنفي، له «الدرّ اللقيط من البحر المحيط» وقد سبق ذكره في مطلع هذا المطلب.

٢ - أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، صاحب كتاب «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون» في التفسير وإعراب القرآن.

٣ - صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المؤرّخ المشهور، وصاحب «الوافي بالوفيات» وغيره.

٤ - عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الشافعي، قال فيه شيخه أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، وله شرح ألفية ابن مالك المشهور بنسبته إليه «شرح ابن عقيل».

٥ - جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، النحوي المشهور، صاحب «قطر الندى» و«شذور الذهب» و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» وغيرها.

٦ - تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، صاحب «طبقات الشافعية الكبرى».

وأما مؤلفات أبي حيان فإنها تزيد على الخمسين، في سائر الفنون، لكن ما يتعلّق منها بالتفسير وعلومه فهو ما يأتي:

١ - «البحر المحيط» وهو تفسيره الكبير المشهور، وسيأتي تعريف به بعد هذه الترجمة.

- ٢ - «النهر الماد من البحر المحيط» وهو مختصره، وسيأتي التعريف به بعد هذا التمهيد.
- ٣ - «تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب».
- ٤ - «إعراب القرآن» واختلف في نسبه إليه^(١).
- ٥ - «عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي» وهي منظومة في القراءات السبع، أخصر من الشاطبية وأكثر فوائد، وهي بدون رموز، وله شرح عليها، اسمه «نكت الأمالي».
- ٦ - «الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية».
- ٧ - «الأثير في قراءة ابن كثير».
- ٨ - «تقريب النائي في قراءة الكسائي».
- ٩ - «الروض الباسم في قراءة عاصم».
- ١٠ - «غاية المطلوب في قراءة يعقوب» و«المطلوب في قراءة يعقوب».
- ١١ - «المزن الهامر في قراءة ابن عامر».
- ١٢ - «الرمزة في قراءة حمزة».
- ١٣ - «المورد الغمر في قراءة أبي عمرو».
- ١٤ - «النافع في قراءة نافع».
- ١٥ - «النير الجلي في قراءة زيد بن علي»^(٢).

(١) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٣٩٥/١، أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديثي: ص ١٤٠.

(٢) انظر في ترجمة أبي حيان: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢٧٦/٩ - ٣٠٧، غاية النهاية لابن الجزري: ٢٨٥/٢ - ٢٨٦، الدرر الكامنة: ٧٠/٥ - ٧٦، طبقات المفسرين للداودي: ٢٨٦/٢ - ٢٩١، شذرات الذهب: ١٤٥/٦ - ١٤٧، نفع الطيب للمقري: ٢٨٨/٣ - ٣٤٠، وهي ترجمة حافلة جامعة، البدر الطالع للشوكاني: ٢/٢٨٨ - ٢٩١، الأعلام للزركلي: ١٥٢/٧، أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديثي: ص ٢١ - ١٠٠، ٤٩٩ - ٥٩٠.

ثانياً: التعريف بالبحر المحيط:

هذا التفسير من أجل كتب أبي حيان، يقول عنه ابن الجزري: «له التفسير الذي لم يسبق إلى مثله، سمّاه البحر المحيط في عشر مجلدات كبار، واختصره في ثلاث مجلدات، سمّاه النهر»^(١).

وقد ابتداء أبو حيان في تأليفه أواخر سنة (٧١٠هـ) وهي أوائل السنة الـ(٥٧) من عمره كما قال في مقدمته^(٢).

أما الملامح العامة لهذا التفسير، ومنهج أبي حيان فيه، فأوجزه في الفقرات الآتية^(٣):

١ - قدّم لتفسيره بمقدّمة حافلة، ذكر فيها منهجه فيه، والعلوم التي يحتاج إليه المفسّر وشروطه، ثم تحدّث عن الزمخشري وابن عطية ومكانة تفسيريهما، وذكر سنده في قراءة القرآن، ثم ذكر أحاديث في فضائل القرآن وتفسيره، ثم أشار إلى أشهر المفسرين من الصحابة والتابعين، وختمها بتعريف علم التفسير لغة واصطلاحاً.

٢ - السمة الأبرز في هذا التفسير هو جانب الإعراب والنحو، ولا عجب في ذلك فأبو حيان هو شيخ النحاة في عصره - كما سبق في ترجمته - وهو يذكر الوجوه الإعرابية والنحوية، ويذكر آراء المعربين والنحاة ويناقشها، ويُسهب في ذلك، وإن كان يحيل في تقرير بعض القواعد والأصول إلى كتب النحو، وقد أكثر من ذكر أقوال الزمخشري

(١) غاية النهاية: ٢٨٦/٢.

(٢) ١٠٠/١ (ط. دار الكتب العلمية).

(٣) انظر في منهج أبي حيان في تفسيره: مقدمة تفسيره، التفسير والمفسرون للذهبي: ١/٣١٧ - ٣٢١، المفسرون بين التأويل والإنبات للمغراوي: ٣/١٠٨٧ - ١١١٢، أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ١٨٩ - ٢٣٥، أبو حيان وتفسيره البحر المحيط للدكتور بدر البدر: ص ٥٧ - ١٢٢، أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه للدكتور أحمد شكري: ص ١٢٧ - ٢١٤.

وابن عطية في الإعراب مع مناقشته لهما، حتى أفرد ابن مكتوم هذه المناقشات في كتاب - كما سبق - .

٣ - كما اعتنى بالجوانب الأخرى من علوم العربية؛ كاللغة وشرح المفردات، والاشتقاق والتصريف، وعلوم البلاغة من البيان والبديع والمعاني، وكثرة الاستشهاد بأشعار العرب.

٤ - أما الجانب الثاني من حيث البروز عند أبي حيان - وهو متعلق بالنحو والإعراب - فهو اهتمامه الكبير بالقراءات، متواترها وشاذها، مع نسبة كل قراءة إلى قارئها، وذكر توجيهها، وما يتعلق بذلك من ذكر لهجات العرب ولغاتها، وتمييز هذا التفسير بجانب القراءات غير مستغرب إذا عُرف بروز أبي حيان في هذا العلم وكثرة مؤلفاته فيه - كما سبق - مع علاقته الوطيدة بعلم النحو.

٥ - كان أبو حيان من المقلين من ذكر الإسرائيليات، وإذا ذكرها فإنه ينقلها في الأغلب، وهو يذكرها مختصرة دون الخوض في تفصيلاتها في الغالب.

٦ - تعرّض أبو حيان للكلام على المسائل الفقهية، وذكر آراء الأئمة الأربعة، لكن في حدود ما يتعلّق بالآية مباشرة دون استطراد في ذلك، وكان يحيل على كتب الفقه في تفصيل بعض المسائل والأحكام، كما كانت له عناية خاصة بالمذهب الشافعي والظاهري.

٧ - مما تميّز به أبو حيان ظهور شخصيته العلمية، من خلال مناقشاته وتعقباته للأقوال، وخصوصاً للزمخشري وابن عطية - كما سبق - وترجيحاته وآرائه.

٨ - سار أبو حيان في تفسيره على مذهب الأشاعرة في تأويل الصفات، ومع ذلك فقد كان شديدًا في الردّ على الزمخشري بعض آرائه الاعتزالية، كما كان شديد الذمّ للباطنية والصوفية، وكذلك

الملاحدة والفلاسفة، حين يذكر شيئاً من أقوالهم في التفسير.
 ٩ - سار أبو حيان - في الجملة - على منهجه الذي اختطه لنفسه
 في مقدمته، من ابتدائه بالكلام على مفردات الآية، ثم سبب النزول، ثم
 المناسبة والنسخ، وحشد القراءات فيها، ثم نقل أقاويل السلف والخلف
 في معانيها، مع نقل أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام
 الشرعية، ثم ذكر ما فيها من علم البيان والبديع، ثم تلخيص معاني
 الآيات بكلام منثور يشرح به مضمونها^(١).



(١) انظر: البحر المحيط: ١٠٣/١ - ١٠٤.



التعريف بالنهر الماد لأبي حيان

التعريف بالمؤلف:

مؤلف هذا المختصر هو مؤلف الأصل، وقد سبق التعريف به في التمهيد.

التعريف بالكتاب:

ويشمل ما يأتي:

أولاً: طبعاته:

طُبع هذا الكتاب ثلاث طبعات:

الأولى: صدرت عام (١٣٢٧هـ) بمطبعة السعادة بمصر، على نفقة سلطان المغرب الأقصى (عبد الحفيظ بن الحسن بن محمد) والكتاب الأصل في هذه الطبعة هو تفسير «البحر المحيط» وبهامشه مختصراً «النهر الماد» لأبي حيان صاحب الأصل و«الدرّ اللقيط» لتلميذه ابن مكتوم الحنفي، وتقع هذه الطبعة في ثمان مجلّدات، وقد صورتها دار الفكر ببيروت، وغيرها.

وقراءة النهر الماد في هذه الطبعة فيه صعوبة ظاهرة؛ بسبب كون الكتاب في الهامش، ومعه - في الهامش أيضاً - كتاب آخر؛ فيحصل شيء من المشقة في متابعة الصفحات.

وهذه الطريقة في الطباعة كانت منتشرة في المطابع المصرية القديمة؛

حيث يجمعون أكثر من كتاب في كتاب واحد، وهي ظاهرة عجيبة فريدة - كما يقول الدكتور محمود الطناحي^(١) - وهي دليل على إرادة نشر أكبر عدد من الكتب في ذلك الوقت - بداية عصر الطباعة في البلاد العربية - .
ومما يؤخذ على ذلك النوع من الطباعات - على ما فيها من حسنات - ثلاثة أشياء^(٢) :

١ - ضعف الإخراج الطباعي من الناحية الفنية، وهذا هو حال الأعمال في بداياتها في الغالب .

٢ - عدم ذكر الأصول المخطوطة التي طبع عنها الكتاب .

٣ - عدم العناية بالفهارس الفنية الكاشفة لكنوز تلك الكتب .

وهذه المآخذ الثلاثة موجودة في هذا الكتاب، إضافة إلى ما فيها من كثرة الأخطاء والتصحيحات^(٣) .

ومع ذلك كله: فإن هذه الطبعة لها الفضل في إخراج هذا الكتاب - بل تلك الكتب - وتقريبه لأيدي الناس في وقت مبكر، وأمر آخر أيضًا: وهو طبع هذين المختصرين مع أصلهما في كتاب واحد، وهذا ملحظ دقيق ومفيد من القائمين على تلك الطبعة .

الثانية: صدرت عام (١٤٠٧هـ) عن (دار الجنان - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت) بتقديم وضبط: بوران الضناوي وهديان الضناوي، وجاء الكتاب في هذه الطبعة في ثلاثة مجلدات - من القطع المتوسط -: الجزء الأول في المجلد الأول، والجزء الثاني في قسمين كل قسم في مجلد! ولم أعرف الغرض وراء هذا التقسيم الغريب .

(١) انظر: مدخل إلى نشر التراث العربي: ص ٣٤، ٥٣ - ٥٥ .

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٥٣ - ٥٧ .

(٣) انظر: أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراده القراءات فيه للدكتور أحمد شكري: ص ٩٤ - ٩٥ .

وقد كتبت محققاً^(١) الكتاب مقدمة قصيرة، ذكرنا فيها أمرين:

١ - التنويه بأن الكتاب قد سبق طبعه بهامش البحر المحيط للمؤلف نفسه.

٢ - إرادة إخراج هذا الكتاب مفرداً.

تلا هذه المقدمة ترجمة للمؤلف - أبي حيان - .

ثم وصف مختصر للنسخة الخطية ومنهج العمل، وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأحمدية في حلب برقم (١٩) وتقع في مجلدين، وكان عملهما معارضة هذه النسخة بالأصل المطبوع إذ هو مليء بالأغلاط المطبعية، مع إلحاق النقص في مكانه والتصويب، ثم وضع التفسير تحت كل عدد معين من الآيات^(٢).

ثم وضعت صور لثلاث صفحات من النسخة الخطية المذكورة (الغلاف - الأولى - الأخيرة).

وليس في الكتاب سوى فهرس واحد للسور، وجمع فهرس الجزء الأول والجزء الثاني - كلاهما - في آخر المجلد الأخير، علماً بأن ترقيم الصفحات في الجزء الثاني - ويشمل المجلد الثاني والثالث - متتابعاً، وبلغ مجموع صفحات الكتاب (٢٣٤٢ صفحة) ولا يحوي أي حواشٍ أو تعليقات.

الثالثة: صدرت عام (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) عن (دار الجيل - بيروت) بتحقيق الدكتور عمر الأسعد^(٣)، وجاء الكتاب في هذه الطبعة في خمسة

(١) لم أستطع الجزم بأن بوران وهديان الضناوي امرأتان اعتماداً على الاسم، وإن كان هذا هو الظاهر، والله أعلم.

(٢) انظر: تفسير النهر المادّ لأبي حيان تحقيق بوران وهديان الضناوي: ٥/١.

(٣) وهو: أستاذ في جامعة اليرموك في الأردن، انظر: أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه للدكتور أحمد شكري: ص ٩٧.

مجلّدات - من القطع المتوسط - مع مجلّد سادس للفهارس، بلغ مجموع صفحات الكتاب - من دون الفهارس - (٣٢٤٣ صفحة) ومجلّد الفهارس (السادس) جاء في (٣٩١ صفحة).

وقد كتب المحقّق مقدمة - في (١٦ صفحة) - اشتملت أربعة أشياء:

١ - التعريف بالمؤلف.

٢ - التعريف بالكتاب، ومعظم الكلام فيه عن الأصل «البحر المحيط».

٣ - وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق، وهي إحدى مخطوطات الأوقاف الموجودة في الخزانة العامة بالرباط، وقد أشار إلى أربع نسخ خطية أخرى لم يعتمد عليها في هذا التحقيق، واعتذر عن ذلك بأنه قابل المخطوطة أيضًا على النسخة المطبوعة (والظاهر أنه يريد بها القديمة - الأولى^(١)) التي اعتمد على نسخ مخطوطة أخرى في إخراجها^(٢).

٤ - منهجه في التحقيق، وأبرز ما فيه: وضع الزيادات على المخطوطة بين معقوفين، سواء كانت تلك الزيادات من المطبوع، أو من الأصل «البحر المحيط» أو زیدت اجتهادًا. وكذلك تخريج الأحاديث، والشواهد الشعرية مع نسبتها، وشرح العبارات والمسائل اللغوية مع الإحالة على الأصل «البحر المحيط» لمن يريد التفصيل، وكذلك إثبات الفروق مع المطبوع إذا كان فيها زيادة فائدة، وأخيرًا تخريج النقول التي ينقلها المؤلف عن غيره كالزمخشري وابن عطية، ويناقشها ويردّ عليها، مع تمييز تلك النقول إذا لم تكن مميزة في الكلام.

(١) كما في فهرس مراجع التحقيق، انظر: النهر الماد تحقيق الدكتور عمر الأسعد: ٦/٣٩٠.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١٣/١.

وقد صنع المحقق للكتاب تسعة فهرس - في مجلد خاص - هي كالآتي:

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس القراءات .
- ٣ - فهرس أسباب النزول .
- ٤ - فهرس الأحاديث .
- ٥ - فهرس الأمثال .
- ٦ - فهرس الأشعار .
- ٧ - فهرس مسائل النحو والصرف .
- ٨ - فهرس ثبت النقول عن ابن عطية .
- ٩ - فهرس المصادر والمراجع .

ويُلاحظ أنه لم يصنع فهرسًا للأعلام، ولا فهرسًا للنقول عن الزمخشري كما صنع فهرسًا للنقول عن ابن عطية، كما يمكن أن يُضاف - كذلك - فهرس لزيادات أبي حيان في النهر على البحر .

وانتقدت هذه الطبعة بأن سمة الاستعجال بارزة عليها، خصوصًا في نشر الكتاب على نسخة خطية واحدة، مع أن له مخطوطات عدّة^(١) .

وعند المقارنة بين تلك الطبعات الثلاث، يمكن الخروج بما يأتي:

﴿١﴾ الطبعة الأخيرة هي أفضلها إجمالًا، سواء من حيث سلامة النص، أو خدمته بالتعليق، والتخريج، وصنع الفهارس، تليها الثانية التي هي أسلم من الأولى في الأخطاء وأيسر في القراءة، لكنها لا تحوي خدمة للكتاب لا في التعليق ولا في الفهارس، وآخرها الأولى إذ هي أكثر الطبعات أخطاء، ومشقة في القراءة، مع عدم وجود تعليقات أو فهرس .

(١) انظر: معجم تفاسير القرآن الكريم - الجزء الثاني للشيخ محمد بو خبزة: ٤٣٢/٢ .

﴿٢﴾ لم يبيّن أصحاب الطبعة الأولى الأصول الخطية التي اعتمدوا عليها في إخراج الكتاب، وأما أصحاب الطبعين الثانية والثالثة، فقد اعتمد محققو كلٍّ منهما على نسخة خطية واحدة - وهي في الثانية غير التي في الثالثة - مع تصريحهم جميعاً باعتمادهم على المطبوعة السابقة (القديمة - الأولى).

وقد ذكر أصحاب الطبعة الثانية أن سبب اقتصارهم في التحقيق على نسخة خطية واحدة مع كثرة نسخ الكتاب الخطية^(١) يعود إلى أنها هي ما استطاعوا الحصول عليه، مع قيامهم بالمعارضة مع المطبوع^(٢)، أما محقق الطبعة الثالثة فقد اعتذر عن ذلك بأنه قابل المخطوطة بالنسخة المطبوعة (الطبعة الأولى) التي اعتمد على نسخ خطية أخرى في إخراجها^(٣).

﴿٣﴾ تمتاز الطبعة الأولى بطباعة النهر مع أصله «البحر المحيط» - كما سبق - أما في الطبعين الآخرين فقد كان الكتاب فيهما مفردًا.

ثانيًا: اسم الكتاب:

«النهر الماد من البحر» هو الاسم الذي سمّاه به مؤلفه في آخر مقدّمته القصيرة للكتاب، وهو الاسم المشهور للكتاب.

لكني رأيت له اسمين آخرين:

١ - «النهر المقتضب» وهو عنوان يوجد على بعض نسخه الخطية^(٤).

(١) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٣٩٩/١ - ٤٠٠، وقد ذكر له (٣٦ نسخة).

(٢) انظر: النهر الماد بتحقيق بوران وهديان الضناوي: ٥/١.

(٣) انظر: النهر الماد بتحقيق الدكتور عمر الأسعد: ١٣/١.

(٤) انظر: الفهرس الشامل: ٣٩٩/١.

٢ - «لآلئ النهر المستخرجة من البحر» وقد سمّاه بهذا أحد مترجمي أبي حيان^(١).

وهذان الاسمان الآخران لا ينبغي الالتفات إليهما بعد تصريح المؤلف نفسه باسم كتابه، وأما تسمية بعضهم إياه بالتفسير الصغير فهذا على نيّة الوصفية لا الاسمية، وأطلق عليه الصغير في مقابل التفسير الكبير «البحر المحيط».

ثالثاً: دراسة الكتاب:

وقفت على دراستين للنهر الماد، هما:

١ - قام بها الدكتور عمر الأسعد، ضمن مقدمة الطبعة التي حقّقها للكتاب - السابق ذكرها ضمن طبعاته - وتقع في سبع صفحات ونصف - تقريباً^(٢) وكان بإمكان المحقق القيام بدراسة أكثر سعة وعمقاً، مع مقارنة الكتاب بأصله (البحر) - على ضوء تحقيقه للكتاب.

٢ - قام بها الشيخ محمد بو خبزة، ضمن الجزء الثاني من «معجم تفاسير القرآن الكريم - الصادر عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة»^(٣)، وتقع في ثلاث صفحات، وهي أقرب إلى التعريف الموجز بالكتاب، منها إلى الدراسة العلمية الدقيقة.

رابعاً: حجم الكتاب:

أشار ابن الجزري في قوله الذي سبق نقله: «له التفسير الذي لم يسبق إلى مثله، سمّاه البحر المحيط في عشر مجلدات كبار، واختصره في ثلاث مجلدات، سمّاه النهر»^(٤).

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه للدكتور أحمد شكري: ص ٩٧.

(٢) انظر: النهر الماد بتحقيق الدكتور عمر الأسعد: ٦/١.

(٣) ٤٣٢/٢. (٤) غاية النهاية: ٢٨٦/٢.

وقرب ذلك الدكتور أحمد شكري فقال: «وقد اختصر فيه أبو حيان [أي: في النهر] تفسيره البحر المحيط إلى نحو الربع»^(١).

ولأخذ تصوّر أكثر دقّة عن حجم الكتاب؛ فيمكن مراجعة ما سبق من ذكر عدد صفحاته - بحسب الطبعيتين اللّتين طُبع فيهما مفردًا - عند ذكر طبعاته - قبل فقرتين - .

خامسًا: زمن تأليفه:

قام أبو حيان بتأليف كتابه هذا في أواخر عمره، حيث كان ذلك وهو في نحو الثمانين من عمره، وقد عاش (٩١) سنة - كما سبق - . وقد صرّح أبو حيان بذلك عند تفسير الآية (٢٧) من سورة الجن؛ حيث قال: «وأما مشاهدته أصحاب الإلهامات الصادقة، فلي من العمر نحو من ثمانين سنة أصحاب العلماء وأتردد على من ينتمي إلى الصلاح، فلم أرَ أحدًا منهم صاحب إلهام صادق»^(٢).

سادسًا: مقدمة الكتاب:

كتب أبو حيان مقدمة قصيرة لكتابه هذا، ذكر فيها ثلاثة أمور:

- ١ - الباعث على تأليفه، وسيأتي ذكره.
- ٢ - طرّف من طريقته في هذا الاختصار، وسيأتي ذكرها أيضًا.
- ٣ - تسميته لهذا الكتاب، وقد سبقت.

الباعث على تأليفه:

صرّح أبو حيان بهذا الأمر في مطلع مقدمته لكتابه؛ حيث قال: «فإني لما صنّفت كتابي الكبير المسمّى بالبحر المحيط في علم التفسير،

(١) أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراده القراءات فيه للدكتور أحمد شكري: ص ٩٧.

(٢) النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الدكتور عمر الأسعد: ٤٤٤/٥.

عجز عن قطعه لطوله السابح، وتفلّت له عن اقتناصه البارح والسانح، فأجريت منه نهرًا تجري عيونه، وتلتقي فيه بأبكاره عُونه، لينشط الكسلان في اجتلاء جماله، ويرتوي الظمان بارتشاف زلاله»^(١).

ويؤخذ من هذا الكلام بأن باعته على ذلك أمران:

- ١ - عجز من يريد قراءة الأصل «البحر المحيط» لطوله.
- ٢ - إرادة تقريب ما في البحر من المعلومات، لينشط الكسلان في قراءتها.

منهج الاختصار:

اكتفى أبو حيان في مقدمة كتابه بذكر طَرَفٍ من طريقته ومنهجه في كتابة هذا المختصر، على عكس تفصيله لمنهجه في كتابه الأصل «البحر المحيط» - كما سبق -.

وقد قال في مقدمة النهر - بعد كلامه السابق في الباعث على تأليفه -:
«وربما نشأ في هذا النهر ما لم يكن في البحر، وذلك لتجدد نظر المستخرج للآليه، المبتهج بالفكرة في معانيه ومعاليه، وما أخليته من أكثر ما تضمّنه البحر من نقوده، بل اقتصرت على يواقيت عقوده، ونكبّت عن ذكر ما في البحر من أقوالٍ اضطربت بها لُجُجه، وإعرابٍ متكلّفٍ تقاصرت عنه حُجُجه، وتفكيك أجزاءٍ يخرج منه الكلام عن براعته، ويتجرّد من مفاخر بلاغته ونصاعته، وهذا النهر مدّه من بحر ليس له جُزر، فتعسّر ورُدّه على مَنْ حطّه في النحو نَزْرٌ؛ لأن إدراك عويص المعاني مُرتّبٌ على تقدّم معرفة المباني، ولما أثرت دُرّ هذا النهر من بحره، ونثرت حُلّيته على مفروق الزمان وجيده ونحره؛ سمّيته بالنهر المادّ من البحر»^(٢).

(١) النهر المادّ من البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الدكتور عمر الأسعد: ٢٣/١.

(٢) المرجع السابق: ٢٣/١ - ٢٤.

ويمكن تفصيل ما في هذا الكلام من طريقته ومنهجه في هذا المختصر فيما يأتي:

١ - ربما ذكر في هذا الكتاب «النهر» ما ليس في أصله «البحر» وذلك لتجدد النظر لدى مؤلفه؛ حيث إنه هو مؤلف الأصل والمختصر، فقد يجدُّ لديه أشياء في الثاني «المختصر» لم تكن عنده ولم تخطر على باله، حين كان يؤلف التفسير الأصل «البحر المحيط».

٢ - ذكر فيه أكثر ما في الأصل من المعاني الأصلية، دون الخوض في الجزئيات والفرعيات.

٣ - أعرض فيه عن ذكر ما في الأصل من الأقوال البعيدة، والإعرابات المتكلفة.

٤ - أن هذا المختصر «النهر» مُستمدُّ من كتابه «البحر»؛ فهو مثله في العناية بعلم النحو.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ كلام أبي حيان في بيان منهجه في مختصره هذا «النهر» يتسم بالاختصار والإيجاز الشديد، وربما كان سبب ذلك تفصيله لمنهجه في التفسير الأصل «البحر».

وقد ذكر الدكتور عمر الأسعد في مقدّمة تحقيقه لهذا الكتاب - في الطبعة الثالثة التي سبق ذكرها عند الكلام على الطبعات - في تعريفه بالكتاب، ذكر ملامح أخرى لمنهج أبي حيان في مختصره هذا - ظهرت له أثناء تحقيقه له - يمكن ترتيبها في الفقرات الآتية:

١ - أن أبا حيان سار - في الجملة - على المنهج ذاته الذي سار عليه في كتابه الأصل «البحر المحيط» وذكره في مقدمته - وقد سبق ذكره في التمهيد لهذا المطلب -.

٢ - قد يسترسل أحياناً ويُسهب في تفسير بعض الآيات، وفي

المقابل فإنه يتجاوز آيات أخرى دون تفسير، أو يمسها مساً خفيفاً ويُقلل الكلام عليها جداً^(١).

٣ - أكثر أبو حيان في «النهر» كما أكثر في أصله «البحر» من النقول عن الزمخشري وابن عطية، والردود عليهما، وذلك كله في قضايا لغوية ونحوية وإعرابية، لكنه في «النهر» قلماً تتناول ردوده اعتزاليات الزمخشري، وذلك بخلاف «البحر».

٤ - لم يكن أبو حيان يلتزم بالنص المنقول التزاماً دقيقاً، إذ كثيراً ما يتصرف فيه زيادة وحذفاً، دون أن يؤثر ذلك في جوهر الاستشهاد، وفي أحيانٍ أخرى كان يذكر كلام غيره دون أن ينسبه إليه، وهو منسوب إلى قائله في «البحر» وذكر الدكتور الأسعد أنه نبه في تعليقاته على «النهر» على ما استطاع الوقوف عليه من تلك النقول وعزاها إلى أصحابها^(٢).

٥ - لم يلتزم أبو حيان الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة، بل أورد أحياناً أحاديث ضعيفة وموضوعة^(٣).

وبعد مقارنة يسيرة بين «النهر» وأصله «البحر» يمكن إضافة الملامح الآتية:

- ١ - الغالب هو التزام أبي حيان بعبارته في الأصل «البحر» بنصها، دون أيّ تعديل، سوى حذف ما يريد حذفه.
- ٢ - كثر من أبي حيان الاكتفاء في «النهر» بقول واحد أو اثنين،

(١) انظر أمثلة على الآيات التي سهب في تفسيرها: آل عمران (١، ١٨) والنساء (١٤٨)، وانظر أمثلة على النوع المقابل: آل عمران (٨٨، ٨٩) والنساء (١٤٩).

(٢) انظر: النهر المادّ من البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الدكتور عمر الأسعد: ١٢/١.

(٣) انظر: النهر المادّ من البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الدكتور عمر الأسعد: ١٣/١ وقد ذكر المحقق ثلاثة أمثلة على ذلك: حديث موضوع، والثاني ضعيف، والثالث غريب جداً.

في حين أنه يذكر في «البحر» أقوالاً كثيرة، وهو كذلك يتخفف من نسبة تلك الأقوال إلى أصحابها في «النهر» لكنها في «البحر» منسوبة إليهم ولو كثروا.

٣ - كثيراً ما يتجاوز في «النهر» ذكر القراءات، وخاصة الشاذة، كما يكثر أيضاً تجاوزه للنكات واللطائف، فلا يذكر منها في «النهر» إلا القليل، وقريب من ذلك كثير من التفصيلات النحوية واللغوية، والشواهد الشعرية.

٤ - يحرص في «النهر» على ذكر أسباب النزول، والمناسبات، والأحاديث النبوية.

﴿٢٢﴾ سبق - في تقرير منهج أبي حيان في كتابه الأصل «البحر المحيط» - أنه سار فيه على مذهب الأشاعرة في تأويل الصفات.

وقد تتبعت المواضع التي أول فيها في «البحر» فوجدته فعل مثل ذلك في مختصره «النهر» أيضاً^(١)، وإن كان في النهر يختصر الكلام في ذلك، ولا يتوسع في ذكر الآراء كتوسعه في «البحر».

﴿٢٣﴾ قالت الدكتورة خديجة الحديثي عن كتاب «النهر الماد»: «وليس في الكتاب جديد بالنسبة للبحر المحيط؛ لأنه لم يكن إلا تلخيصاً وعرضاً موجزاً أراد به أبو حيان أن يُيسّر فهم معاني القرآن لمن عجز عن إدراك ما في البحر»^(٢).

وهذا الحكم بعدم وجود جديد في كتاب «النهر» بالنسبة لأصله «البحر» يُشكل عليه قول أبي حيان نفسه في مقدمته - وقد سبق -: «وربما نشأ في هذا النهر ما لم يكن في البحر، وذلك لتجدد نظر المستخرج

(١) انظر تلك المواضع في: المفسرون بين التأويل والإثبات للمغراوي: ١٠٨٨/٣ - ١١١٢.

(٢) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ص ٢٣٧.

للاليه، المبتهج بالفكرة في معانيه ومعاليه^(١).

وقضية وجود زيادات لأبي حيان تجددت لديه في «النهر» ولم يكن ذكرها في «البحر» قضية تحتاج إلى تتبع ومقارنة دقيقة بين المختصر وأصله، لمعرفة حجم تلك الزيادات، ونوعها، وهل تستحق تنويهه بها في كلامه السابق أم لا؟

﴿﴾ ذكر عدد ممن ترجم لأبي حيان - كما سبق في ترجمته - ما حصل بينه وبين شيخ الإسلام ابن تيمية من جفوة بعد الذي كان بينهما من القرب.

والذي دعا إلى ذكر هذا الأمر مرة أخرى هنا: هو ما ذكر أن أبا حيان تكلم على ابن تيمية في تفسيره الصغير «النهر» وأنه قد رماه فيه بكل سوء ونسبه إلى التجسيم^(٢).

وقد ذكر بعض الباحثين^(٣) أن ذلك موجود في «النهر» في مواضع، لكنني لم أقف منها إلا على موضع واحد^(٤) تم حذفه من الطبعة الأولى^(٥) - كما نبه عليه أصحاب الطبعة الثانية^(٦) -.



- (١) النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الدكتور عمر الأسعد: ٢٣/١ - ٢٤.
- (٢) انظر: الدرر الكامنة: ٧٥/٥، طبقات المفسرين للداودي: ٢/٢٨١، نفع الطيب: ٣/٣٣٤، شذرات الذهب: ٦/١٤٧.
- (٣) انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية لمحمد عزيز شمس وعلي العمران: ص ٥٤٢.
- (٤) وهو عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَبِصَاحِ كُرَيْبِيَّةُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- (٥) انظر: النهر الماد بهامش البحر المحيط: ٢/٢٨٠.
- (٦) انظر: النهر الماد تحقيق بوران وهديان الضناوي: ١/٢٥٤.

المَبْحَثُ الثَّانِي

المختصرات المفردة عند المتأخرين

المراد بالمختصر المفرد - كما سبق في أول المبحث السابق -: هو المختصر من تفسير معين، ولا يوجد مختصر مطبوع آخر غيره لذلك التفسير.

والتقييد بـ (المتأخرين) يراد به أن يكون مؤلف المختصر - وليس الأصل - من المتأخرين؛ أي: المتوفين بعد بداية القرن الرابع عشر الهجري (١٣٠٠هـ) - كما سبق أيضًا -.

وقد استبعدت في منهج البحث الكلام على التفاسير المختصرة غير الكاملة، مثل التفاسير الآتية:

١ - «التفسير المختصر المفيد للقرآن المجيد - مختصر تفسير المنار» بدأ باختصاره مؤلف الأصل نفسه محمد رشيد رضا وأتمه محمد أحمد كنعان، لكن وقف هذا الاختصار على ما وصل إليه مؤلف الأصل، وهو آخر سورة يوسف^(١).

٢ - «تيسير اللطيف المنان خلاصة تفسير القرآن» لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، حيث اقتصر فيه على الكلام على بعض الآيات التي

(١) الحقيقة أن مؤلف الأصل رشيد رضا قد وصل في تفسيره الأصل إلى آخر الآية (١٠١) من سورة يوسف، وقام الأستاذ محمد بهجت البيطار بتفسير الآيات العشر المتبقية من السورة، فشمّل هذا المختصر تلك التتمة الصغيرة، انظر: التفسير المختصر المفيد للقرآن المجيد - مختصر تفسير المنار: ١٨/١ - ٢١.

اختارها وانتقاها من جميع مواضيع علوم القرآن ومقاصده^(١).

٣ - «تفسير القرآن بالقرآن من أضواء البيان» لسيد محمد ساداتي الشنقيطي، حيث وقف فيه على آخر سورة المجادلة، وهو ما وصل إليه مؤلف الأصل، دون تكملته للشيخ عطية محمد سالم. وقد استبعدت أيضًا المختصرات غير المطبوعة - كما جاء في منهج البحث -.

واستبعدت كذلك التفاسير المختصرة التي لم أستطع الوقوف على أصولها؛ لأن دراسة مناهجها لا بدّ فيه من المقارنة بين الأصل والمختصر، وذلك غير ممكن فيها، وهما اثنان:

١ - «زبدة التفسير من التفسير المنير» للدكتور منير أحمد قاضي، صدر عن (دار السلام - بمصر) عام (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) في مجلد واحد على هامش مصحف المدينة (٦٠٤ صفحات)، وليس له مقدمة أو خاتمة تعرّف به أو بأصله^(٢).

٢ - «مختصر تفسير بيان المعاني» اختصره: علاء محمد سعيد، وأنس طنطا، وأسامة البلخي، صدر عن (دار الرؤية - دار البلخي - مكتبة أبي أيوب الأنصاري) وكلها دور دمشقية سورية، عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ويقع في مجلد واحد، عدد صفحاته (٦٦٥ صفحة) ومؤلف الأصل هو الشيخ عبد القادر ملا حويش (ت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)^(٣)، وهو

(١) انظر: تيسير اللطيف المنان للسعدي: ص ٦.

(٢) اتصلت بالمؤلف - الذي بدا لي أنه هندي يتكلم العربية بصعوبة - وسألته عن التفسير الأصل الذي اختصر منه هذا الكتاب، ففهمت منه أنه مطبوع، وأنه من تأليفه هو - أيضًا - وأن اسمه «التفسير المنير» نسبة إلى اسم المؤلف، وقد وعدني بإرسال نسخة لي منه، لكن لم يصلني شيء حتى الآن.

(٣) هو: عبد القادر بن ملا حويش المحمود آل غازي العاني، وولتقي نسبه بعلي بن أبي طالب، ولد في بلدة (عانة) في العراق عام (١٢٩٨هـ) وإليها ينسب، عمل في القضاء والتدريس والخطابة في المساجد، وكان يتنقل بين العراق وسوريا، وكانت =

تفسير مطبوع في ستة مجلدات، على حسب ترتيب نزول السور - كما في مقدمة المختصر - (١).

هذا ولم أجد من المختصرات المفردة عند المتأخرين مما يدخل في نطاق البحث سوى سبعة مختصرات، كلُّ واحد منهما جعلت الكلام عليه في مطلب مستقل، على النحو الآتي:

• المطلب الأول: مختصر تفسير البغوي للدكتور عبد الله الزيد.

• المطلب الثاني: تهذيب التفسير الكبير لحسين بن بركة الشامي.

• المطلب الثالث: مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل لمحمد كنعان.

• المطلب الرابع: تنوير الأذهان من تفسير روح البيان للصابوني.

• المطلب الخامس: ربيُّ القليل من محاسن التأويل لصلاح الدين أرقه دان.

• المطلب السادس: تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفاسير للأنصاري.

• المطلب السابع: التفسير المختصر الصحيح للدكتور حكمت بشير ياسين.

= وفاته في بلدة (دير الزور) عن عمر يقارب (٩٨ سنة)، انظر: معجم المؤلفين لكحالة: ٢٠١/٢، تنمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ٣٠٩/١، ١٩٦/٣، الترجمة الموجودة في صدر مختصر تفسيره المذكور في الأعلى.

(١) وانظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١٢٩/١.

وهي مرتبة على حسب وفاة صاحب التفسير الأصل - في الخمسة الأولى - وبحسب صدور التفسير الأصل في الأخيرين .
وسيتقدم الكلام على كل مختصر - ضمن كل من المطالب السبعة -
تمهيداً فيه التعريف بالتفسير الأصل ومؤلفه .



المطلب الأول

مختصر تفسير البغوي للدكتور عبد الله الزيد

وقفت لتفسير البغوي «معالم التنزيل» على سبعة مختصرات: أولها - وهو أقدمها - لا يزال في حكم المفقود، وآخرها صدورًا هو المطبوع، وما بينهما - وهي الخمسة الباقية - كلها مخطوطة، وتفصيل معلوماتها على النحو الآتي:

﴿١﴾ المختصر الذي لا يزال في حكم المفقود هو «مختصر تفسير البغوي» لتاج الدين أبي طالب علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله البغدادي المعروف بابن السّاعي (ت ٦٧٤هـ)^(١) وقد ذكر هذا المختصر بعض مترجميه^(٢)، ويعتبر هذا المختصر أقدم المختصرات لتفسير البغوي حتى الآن.

﴿٢﴾ أما المختصرات الخمسة المخطوطة فهي:

١ - «مختصر معالم التنزيل»^(٣) لأبي العباس أحمد بن محمد بن

(١) ولد سنة (٥٩٣هـ) وكان خازن كتب المستنصرية، وكان فقيهاً فارحاً بالسبع، وكان مؤرخاً كبيراً، وله مصنّفات كثيرة لعلها وقر بعير، توفي في بغداد عن (٨١ سنة)، انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٣٤٢/١، شذرات الذهب: ٣٤٣/٥.

(٢) انظر مثلاً: طبقات المفسرين للداودي: ٣٤٢/١.

(٣) ذكر في فهرست مصنّفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٣/١١٦٨ باسم «مختصر تفسير البغوي» ومرجعهم فيه تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣/٦١٤ عند ذكره لمختصرات تفسير البغوي، ولم يذكر اسمه في ذلك الموضوع صريحاً، لكنني وجدته ذكره باسمه الصريح المذكور في الأعلى عند ترجمته للفيومي: ٨٩/٦.

علي الفيومي ثم الحموي المقرئ (ت نحو: ٧٧٠هـ)^(١) له نسخة مخطوطة في إسبانيا^(٢).

٢ - «فائس المرجان في جمع قصص القرآن» لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن محمد بن حسن بن أبي الوفا العلوي الحسيني الحلبي الشافعي (ت ٨٧٥هـ)^(٣) وهو مخطوط^(٤)، وقد اعتمد فيه على تفسير البغوي في جمع القصص، وصدر السورة بتفسير مختصر منه، وحذف المطبوعات والقراءات وبعض خلاف المفسرين^(٥)، وذكر بروكلمان أن الخازن أفاد منه في تفسيره، وهذا غريب^(٦)، لكن من المشكل أن بعض نسخه المخطوطة^(٧) نسبت لصفى الدين أحمد بن أبي بكر الموصلي^(٨)، فربما كان اسم الناسخ لتلك النسخ، والله أعلم.

٣ - «الجوهر الأصيل المختصر من معالم التنزيل» لعبد الله بن

(١) ولد ونشأ بالفيوم بمصر، ثم رحل إلى حماة، وقد مهر بالفقه واللغة، اشتهر بكتابه «المصباح المنير» وهو معجم لغوي صغير يهتم به أهل الفقه، وهو من تلامذة أبي حيان النحوي، وتاريخ وفاته المذكور تقريبي، انظر: الدرر الكامنة: ٣١٤، الأعلام للزركلي: ١/٢٢٤.

(٢) في مكتبة (الاسكوريال)، انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣/٦١٤.

(٣) ولد سنة (٨٣٤هـ) وولي قضاء حلب وصار قاضي القضاة فيها، وله عدة تصانيف، انظر: الضوء اللامع: ١٠٧/٥، هدية العارفين: ١/٦٣٩، معجم المؤلفين: ٢/٣٤٥.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي: ٣/٦١٤، الفهرس الشامل: ١/٤٨٤ - ٤٨٥.

(٥) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٣/١١٧٧ - ١١٧٨.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي: ٢/٦١٤، ولا أدري كيف يفيد منه الخازن مع أنه أفاد من أصله «تفسير البغوي» مباشرة! إذ يعتبر تفسير الخازن مختصراً من البغوي كما سيأتي في الأعلى، إلا أن تكون إفادة الخازن منه في غير ما يأخذه عن البغوي؟

(٧) انظر: الفهرس الشامل: ٢/٨٩٥، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٣/١١٧٧ - ١١٧٨.

(٨) لم أجد له ترجمة، وقد جعل في الفهرس الشامل: ٢/٨٩٥ مع المؤلفين مجهولي الوفاة.

عبد الولي بن محمد الوزد (كان حيًّا: ١٢٧٣هـ)^(١) وهو عبارة عن مجموعة آيات الأحكام من تفسير البغوي، وتوجد مخطوطته في بريطانيا - بخط المؤلف -^(٢).

٤ - «مختصر جليل من كتاب معالم التنزيل» أو «مختصر معالم التنزيل»^(٣) لنور الدين أبي عبد الله السيد محمد نوري بن جرجيس بن عبد الرحمن القارئ (ت ١٣٠٥هـ)^(٤) وله عدة نسخ خطية، إحداها بخط المؤلف^(٥).

٥ - «تلخيص معالم التنزيل للبغوي» لمؤلف مجهول، وهو مخطوط في المكتبة القادرية في بغداد^(٦).

﴿﴾ وأما المختصر المطبوع الوحيد، فهو «مختصر تفسير البغوي» للدكتور عبد الله الزيد، وهو الذي سيكون محور الحديث في هذا المطلب، لكن بعد تمهيد في التعريف بتفسير البغوي الأصل «معالم التنزيل» ومؤلفه.

(١) اتفق جميع الذين ذكروا نسبه على أن اسم أبيه (عبد الولي) إلا بروكلمان فإنه سماه (عبد الوالي)! وقد قيل إنه كان حيًّا سنة (١١٧٣هـ) لكن ما ذكر في الأعلى هو الأرجح، انظر: تاريخ الأدب العربي: ٦١٤/٣، معجم المؤلفين لكحالة: ٢٥٦/٢، معجم المفسرين لنويهض: ٣١٤/١.

(٢) انظر: الفهرس الشامل: ٨١٢/٢ - ٨١٣، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٦١٩/٢.

(٣) العنوان الأول حمله نسختان خطيتان للكتاب، أما العنوان الثاني فهو على النسخة الثالثة وهي بخط المؤلف، انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦١٤/٣، الفهرس الشامل: ٨٢٣/٢ - ٨٢٤.

(٤) سماه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٦١٤/٣، ١٦٣/١٠ هكذا: محمد نوري بن ملا جرجيس القادري، وفي معجم مصنفات القرآن الكريم لعلي شواخ: ١٤٥/٣ هكذا: محمد بن جلاجيس الموصللي، ولم أجد له ترجمة.

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦١٤/٣، معجم مصنفات القرآن الكريم لعلي شواخ: ١٤٥/٣، الفهرس الشامل: ٨٢٣/٢ - ٨٢٤.

(٦) انظر: الفهرس الشامل: ١٥٠/١، ٩٣٣/٢.

لكن قبل ذلك لا بدّ من التذكير بما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق - عند ذكر مختصرات تفسير الخازن «باب التأويل» والتعريف به - من أن الخازن نصّ في مقدمة تفسيره على أنه اختصره من «معالم التنزيل» للبعوي، وضمّ إليه فرائد لخصها من غيره، وعليه فتفسير الخازن يعتبر أحد مختصرات تفسير البعوي، لكنني لم أذكره ضمن المختصرات السبعة السابقة لكونه اشتهر بأنه أصلٌ بنفسه، ولذلك فهو لا يدخل في نطاق البحث - كما في المنهج -.



تَهْيِدُ

في التعريف بمعالم التنزيل للبغوي ومؤلفه

أولاً: التعريف بالبغوي:

هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي الشافعي، الملقَّب بمحيي السُّنَّة، وركن الدين، وظهير الدين.

والفراء: نسبة إلى عمل الفراء وبيعها، وهي صنعة أبيه، ولذلك فهو يعرف بالفراء وبابن الفراء، وهي نسبة يشاركه فيها بعض العلماء.

والبغوي: نسبة إلى (بَغ) أو (بَغْشور) وهي بليدة في إقليم (خراسان)^(١).

أما نسبه إلى المذهب الشافعي، فلأنه تفقَّه عليه، وألَّف فيه كتابه «التهذيب» وهو من الكتب المشهورة في المذهب.

ومعظم المصادر لم تذكر تاريخ ولادته، إلا أن صاحب «معجم البلدان»^(٢) جعله سنة (٤٣٣هـ)^(٣).

(١) وهي بين (هراة) و(مرو الرُّود) في برية ليس فيها شجرة واحدة، وقد نسب إليها خلق كثير من العلماء والأعيان، انظر: معجم البلدان: ٣٦٩/٢، وقد ذكرها الزركلي في الأعلام: ٢٥٩/٢ باسم (بغا) بالمد، ولعله وهم في ذلك.

(٢) ٣٦٩/٢.

(٣) في جمادى الأولى منها، ووجدت الزركلي في الأعلام: ٢٥٩/٢ جعل ولادته سنة (٤٣٦هـ) ولا أدري على أي شيء اعتمد؟

وقد غادر موطنه الأصلي (بغ - بغشور) ورحل إلى (مرو الروذ - مرو) (١) التي أقام فيها واستوطنها، وتوفي فيها سنة (٥١٠هـ) أو (٥١٦هـ) على خلاف، وقد جاوز الثمانين، وذكر مترجموه أنه لم يدخل بغداد ولم يحج!

وقد وصف بالزهد والقناعة باليسير، والاقتصاد في مأكله وملبسه، وأنه كان صاحب تعبّد ونسك، وعلم وعمل، وسير على طريقة السلف، وكان لا يُلقي الدرس إلا على طهارة.

أما مكانته العلمية، وعلوّ كعبه وإمامته في الشريعة، فهو الجانب الأبرز في شخصيته، ويدلّ لذلك تصانيفه المشهورة، قال الذهبي: «بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام، لحسن قصده وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها» (٢).

لكن معظم تلك المؤلفات كانت في علم الحديث، ثم في الفقه، أما التفسير وعلومه فله فيه كتابان:

١ - تفسيره المشهور «معالم التنزيل» وسيأتي مزيد تعريف به بعد هذه الترجمة.

٢ - «الكفاية في القراءة» (٣) (٤).

(١) الروذ: هو النهر بالفارسية؛ لأنها تقع على نهر عظيم، ويقال لها مرو الصغرى، أما مرو العظمى فهي (مرو الشاهجان) وهي قريبة منها، والنسبة إلى الأولى (مروروذي - مروذي) وإلى العظمى (مروزي) بالزاي، ومرو الروذ خرج منها خلق من أهل الفضل، وفيها مات المهلب بن أبي صفرة، انظر: معجم البلدان: ٢٥٣/٨.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤٤١/١٩.

(٣) ذكره في كشف الظنون: ١٤٩٩/٢، البغوي ومنهجه في التفسير لعفاف عبد الغفور: ص ٤٤.

(٤) انظر في ترجمة البغوي: معجم البلدان: ٣٦٩/٢، وفيات الأعيان: ١٣٦/٢، سير أعلام النبلاء: ٤٣٩/١٩، طبقات الشافعية الكبرى: ٧٥/٧، البداية والنهاية: ١٦/٢٦٢، طبقات المفسرين للسيوطي: ٤٩، طبقات المفسرين للداودي: ١٥٧/١ =

ثانياً: التعريف بتفسير البغوي:

اشتهر هذا التفسير بنسبته إلى مؤلفه «تفسير البغوي» كما أطلق عليه كثير من مترجميه اسم «معالم التنزيل»^(١)، وهو من أشهر مؤلفاته وأنفعها.

وهو تفسير متوسط الحجم، اختصره مؤلفه من تفسير أبي إسحاق الثعلبي «الكشف والبيان» - كما سبق ذكر ذلك في الفصل الأخير من الباب الأول -.

ويمكن الوقوف على أبرز ملامح هذا التفسير، وطريقة مؤلفه فيه، من خلال الفقرات الآتية^(٢):

١ - يعتبر تفسير البغوي من كتب التفسير بالمأثور، لغلبة هذا اللون عليه، فهو مشابه لتفسير ابن جرير وابن كثير في منهجهما، ويأتي بعدهما في هذا.

٢ - يمتاز تفسير البغوي بلغته السهلة اليسيرة، وبعده عن التعقيد والأساليب الوعرة، واقتصاره على ما يتعلق بصلب التفسير غالباً، وتجنب التطويل في عرض ومناقشة المسائل، وعدم الاستطراد في القضايا العلمية البعيدة.

٣ - قدّم البغوي بين يدي تفسيره بمقدمة ذكر فيها الباعث له على

= شذرات الذهب: ٤٨/٤، طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ١٥٨، الأعلام للزركلي: ٢٥٩/٢.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر في ذلك: كشف الظنون: ١٤٤٩/٢، التفسير والمفسرون للذهبي: ٢٣٤/١، البغوي ومنهجه في التفسير لعفاف عبد الغفور حميد، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ٥٨٧/٢، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور محمد أبي شهبة: ص ١٢٧، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للدكتور صلاح الخالدي: ص ٣١٣، الاختصار في التفسير للعمري: ص ١٧١.

تأليفه، ثم فصل أسانيده إلى من يروي عنهم التفسير من مفسري السلف لئلا يكررها أثناء التفسير، ثم أشار إلى منهجه في تفسيره، ثم عقد ثلاثة فصول: في فضل القرآن وتعليمه، ثم في فضل تلاوة القرآن، ثم في وعيد من قال في القرآن برأيه من غير علم.

٤ - من أكثر أنواع التفسير بروزًا عند البغوي تفسير القرآن بالسنة، وربما كان سبب ذلك عناية المؤلف بعلم الحديث وتقدمه فيه، ولذلك فهو يسوق الأحاديث المرفوعة غالبًا بأسانيده، ويحرص على انتقاء الأحاديث الثابتة، دون المنكرة والموضوعة في الغالب - مما يذكره الثعلبي - خصوصًا في فضائل السور أو فضائل آل البيت.

٥ - وكذلك فإن ما أثر عن الصحابة والتابعين قد أخذ حيزًا كبيرًا في تفسير البغوي، لكنه لا يُسند - في الغالب - أقوالهم إليهم في أثناء التفسير - كما في الأحاديث المرفوعة - لأنه ذكر أسانيده إليهم في المقدمة اختصارًا؛ لأنها تتكرر في الغالب، كما أنه لا يرجح بين أقوالهم في الغالب، ولا يلتزم ذكر صاحب القول دائمًا.

٦ - أما الإسرائيليات فالظاهر أن البغوي حكى جملة غير قليلة منها - متبعة منه للثعلبي - وهو لا ينتقدها إذا أوردتها، وحُكِمَ ابن تيمية بأنه صانه عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة، لا يشملها لأنها ليست من الأحاديث، وهو يرويها عن السلف بطرق ثابتة عنهم في الجملة، وقد ذكر ابن تيمية في موطن آخر^(١) أن البغوي تابع الثعلبي في قصص الأنبياء وأقوال المفسرين والنحاة؛ لأنه - أي: الثعلبي - أعلم منه بها، بخلاف الأحاديث كما سبق.

٧ - وكذلك اهتمامه بالقراءات، حيث حرص على ذكر القراءات

(١) انظر: رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في التفاسير المطبوعة لبشير جواد القيسي، مجلة الحكمة، العدد (٧): ص ٢٠٥.

العشر، مع نسبتها إلى مَنْ قرأ بها، وذكر توجيهها، لكن دون إطالة في ذلك - كما هو منهجه في عموم تفسيره -.

٨ - وحيث إن البغوي كان من المهتمين بعلم الفقه، فقد أفسح مجالاً لا بأس به لتقرير المسائل الفقهية المتعلقة بالآيات، مع ميله للمذهب الشافعي الذي يتمذهب به، دون تعصب، كما أن عرضه لها كان مقتصدًا بين التطويل والاختصار.

٩ - أما الجوانب الأخرى؛ كالقضايا اللغوية والنحوية، وتطبيقات علوم القرآن كأسباب النزول والمكي والمدني ونحوها، فإنه لم يهملها لكنه ذكر منها ما له أثر مباشر على التفسير.

١٠ - البغوي سلفي العقيدة في باب الأسماء والصفات، إلا أنه في تفسيره وقع في تأويل بعض الصفات، وإن كان الغالب عليه فيها الإثبات.





التعريف بمختصر تفسير البغوي للدكتور عبد الله الزيد

التعريف بالمؤلف:

هو: الدكتور عبد الله بن أحمد بن علي الزيد.
ولد عام (١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م) في محافظة (الغاط) في الشمال
الغربي لمدينة الرياض.

حصل على الشهادة الجامعية، ثم على درجة الماجستير عام
(١٣٩٧هـ) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي
للقضاء - ثم حصل على درجة الدكتوراه عام (١٤٠٦هـ) من الجامعة
نفسها والمعهد نفسه - قسم الفقه المقارن -.

أما وظيفياً: فقد تقلّب في عدّة مناصب، منها:
- مراقباً للمطبوعات عام (١٣٩٣هـ) وهو أول أعماله.
- مديراً لمكتب الدعوة عام (١٣٩٥هـ).
- أميناً للمجلس الاستشاري في رئاسة البحوث العلمية والإفتاء عام
(١٣٩٩هـ).

- مديراً عامّاً لإدارة الطباعة والترجمة عام (١٤٠٠هـ).
- محاضراً بجامعة الملك سعود عام (١٤٠٣هـ).
- رئيساً للجنة العلمية بوزارة الشؤون الإسلامية عام (١٤١٦هـ).
- وكيلاً مساعداً لوزارة الشؤون الإسلامية لشؤون المطبوعات والنشر.

وقد كان مرافقاً للشيخ عبد العزيز بن باز لمدة إحدى وعشرين سنة. وله عدد من المؤلفات، لكن الذي يتعلق منها بالتفسير وعلوم القرآن هو «مختصر تفسير البغوي» الذي سيأتي مزيد تعريف به في الفقرة الآتية^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر الكتاب عند (دار المعارف بالرياض) عام (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) في جزئين من القطع المتوسط، مجموع صفحاتهما (١٠٤٠ صفحة) بحسب ترقيم الكتاب نفسه. وقد صُدِّرَ الكتاب بتقريظين^(٢):

١ - للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وقد أشار فيه إلى منزلة البغوي وتفسيره، ثم أشار إلى أهمية اختصار المطوّلات، ثم أثنى على هذا المختصر وعمل المختصر فيه، وخصوصاً محافظته على عبارة المؤلف (البغوي) وعدم التصرف فيها إلا في حدود ضيقة، ثم أشار إلى أنه تصفّح مواضع من هذا الكتاب، وظهر له بعض الملحوظات القليلة فيما قرأه، لا تؤثر على الاستفادة من الكتاب، وتمتّى من المختصر أن يتأملها عند مراجعته للكتاب.

٢ - للشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان - عضو هيئة كبار العلماء - وهو تقريظ مختصر - في نصف صفحة بخط اليد - أشار فيه إلى مكانة تفسير البغوي وسلامة منهجه، ثم أثنى على هذا المختصر وعمل المختصر فيه، حيث اطلع على نموذج من عمله.

(١) انظر: موسوعة أسبار للعلماء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية: ٢/ ٦٤٤ - ٦٤٥.
 (٢) ذكرت هذين التقريظين بحسب ترتيبهما في الكتاب نفسه - في الطبعة القديمة منه - أما الطبعة الجديدة للكتاب فقد خلت من تقريظ الدكتور التركي، وليس فيها سوى تقريظ الشيخ الفوزان - كما سيأتي عند ذكر الطبعة الجديدة في الأعلى -.

- يلي هذين التقريظين مقدمة المؤلف، التي أبان فيها أربعة أشياء:
- ١ - الباعث له على القيام بهذا الاختصار، وسيأتي تفصيله.
 - ٢ - منهج البغوي في تفسيره، وجعلها في ثماني فقرات.
 - ٣ - عمله في هذا المختصر ومنهجه فيه، وسيأتي تفصيله.
 - ٤ - الطبعة التي اعتمد عليها من تفسير البغوي، وسيأتي ذكر ما قاله في هذا ضمن «منهج الاختصار» بعد فقرتين.
- ثم أرخ لكتابه هذه المقدمة في الرياض: ١٤١٢/٧/٢٢هـ.
- وبعد هذه المقدمة وضع ترجمة للبغوي (مؤلف الأصل) في صفحة واحدة.
- وقد جعل المؤلف في ختام الكتاب - آخر الجزء الثاني - فهرساً للسور.

الطبعة الجديدة للكتاب:

- صدر للكتاب طبعة جديدة عن (دار السلام بالرياض) ولم يذكر فيها تاريخ الطبع، لكن تاريخ كتابة مقدمة المؤلف - في هذه الطبعة - في الرياض: ١٤٢٢/٩/٢٢هـ.
- ووضع في صدر هذه الطبعة الجديدة (كلمة الناشر) وهو مدير المكتبة (عبد المالك مجاهد) وقد نوّه في أول الكلمة بتفسير البغوي الأصل، ومختصره هذا حيث أثنى عليه غير واحد من أهل العلم، ثم فصل عملهم في هذه الطبعة في أربعة أمور:
- ١ - طبع الكتاب لأول مرة في مجلد واحد بلونين [وجاءت الكتابة في الصفحة في عمودين]^(١).

(١) ما بين القوسين زيادة توضيحية لم يذكرها الناشر في كلمته، وكذلك ما بين القوسين في الفقرة التي بعدها.

٢ - وضع المصحف كاملاً [وجعل التفسير على هامشه] وكذلك أخذ الآيات القرآنية المفسّرة من الحاسب الآلي المكتوب برسم المصحف؛ تجنباً للأخطاء المطبعية.

٣ - تصحيح الأخطاء التي نبّه عليها الدكتور عبد الله الزيد (مؤلف المختصر) فضلاً عن الأخطاء التي استدرکها أعضاء لجنة البحث العلمي بدار السلام.

٤ - تمّ طباعة الكتاب على ورق (شمواه).

وهذه الأمور الأربعة تمثّل الفرق، أو الإضافة التي اشتملت عليها الطبعة الجديدة، مقارنة بالقدیمة، لكن يؤخذ على هذه الطبعة (الجديدة) أمران:

﴿١﴾ حذف تقریظ (كلمة) الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الموجودة في صدر الطبعة القديمة، مع أن الناشر الجديد ذكر في كلمته - كما سبق - أن هذا المختصر قد أثنى عليه غير واحد من أهل العلم، ولم يُثبت إلا تقریظ واحدٍ منهم فقط! وعوضاً عن ذلك تمّ وضع تقریظ الشيخ الفوزان مرتين: بخط اليد - كما في الطبعة القديمة - ومطبوعاً.

﴿٢﴾ لم يفصح الناشر عن الأخطاء التي تمّ استدراکها في هذه الطبعة، ولو أثبتت تلك الأخطاء في جدول ليستفيد منه من كانت لديه الطبعة القديمة للكتاب؛ لكان حسناً.

الباعث على تأليفه:

أشار المؤلف - في صدر مقدمته - إلى ذلك، ويمكن تفصيل قوله في أربعة أمور:

١ - ما ظهر له من خلال عمله من حاجة الناس إلى تفسير مختصر يجمع بين علمي الرواية والدراية، يكون في متناول الجميع، يتميز بخلوه من المخالفات الشرعية والعقدية.

٢ - كون الوقت في هذا العصر أصبح قليلاً جداً بسبب تزاخم المعلومات في كل العلوم.

٣ - اطلاعه على كثير من المختصرات، فوجد بعضها يهتم بجانب واحد من جوانب إعجاز القرآن؛ كمباحث الإعراب ونكت البلاغة، والبعض الآخر لا يخلو مما يستوجب النظر، ومنها ما يستطرد لعلوم أخرى لا يُحتاج إليها في فهم القرآن.

٤ - ما امتاز به تفسير البغوي، من جمعه بين علمي الرواية والدراية مع وضوح العبارة، وجمعه لكثير من المعاني التي يذكرها المفسرون بأسلوب سهل مقتضب بعيد عن الإلغاز والتعمية، مع ما يتميز به من الالتزام بمذهب السلف الصالح في المجال العقدي، وما خُصَّ به من ثناء العلماء والأئمة، وما حظي به من القبول لدى الأمة.

منهج الاختصار:

فصل المؤلف - في آخر مقدمته - منهجه الذي سار عليه في هذا المختصر، وجعله في سبعة أمور، هي كما يأتي - بعد إضافة أمرين هما الأول والأخير ذكرهما دون ترقيم :-

١ - الالتزام بإبقاء نص كلام البغوي التزاماً تاماً، دون التصرف فيه بالزيادة إلا ما استدعى السياق إضافته لربط كلام البغوي بعضه مع بعض كواو العطف ونحوها، مع وضع تلك الإضافة بين قوسين؛ تمييزاً لها عن كلام البغوي، وقد حرص المختصر على هذا المنهج لِمَا لكلام البغوي من ميزة لدى العلماء؛ تجعل الاطمئنان إليه أكثر والوثوق به أحرى.

٢ - استبعاد ما لا ضرورة له في بيان معاني الآيات، من الروايات والأسانيد المطوّلة والأحكام التي لا حاجة لها، والاقتصار من سند الحديث عند ذكره على اسم الصحابي.

٣ - إذا تعددت الأحاديث التي يوردها المؤلف (البغوي) على وفق

معاني الآيات الكريمة؛ فإنه يقتصر على ذكر حديث واحد منها، وقد يقتصر على موضع الشاهد من الحديث إذا كان يؤدي المعنى المقصود.

٤ - تخريج الأحاديث الواردة في المختصر.

٥ - الإبقاء ما أمكن على الآيات التي استشهد بها المؤلف (البغوي) - على طريقته في تفسير القرآن بالقرآن - مع جعلها بين قوسين مختلفين عن أقواس الآيات المفسرة.

٦ - تجريد المختصر من الإسرائيليات ما أمكن، إلا ما روي منها عن رسول الله ﷺ أو أقره.

٧ - عند تعدد ذكر الآثار؛ فإنه يكتفي منها بما يكشف معنى الآية.

٨ - حذف بعض القراءات، وخاصة إذا لم يترتب على المحذوف منها تغيير المعنى.

٩ - الاعتماد في هذا الاختصار على الطبعة المستقلة الكاملة لتفسير البغوي في طبعها الثانية عام (١٤٠٧هـ) التي حققها الأستاذان خالد العك ومروان سوار^(١)، مع مقابلة ما أشكل منها على طبعة عام (١٣٤٣هـ) التي طبعت على حاشية تفسير ابن كثير^(٢)، وبعد الفراغ من العمل خرجت الطبعة الجديدة التي حققها الإخوة محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش^(٣)؛ فاستفيد منها في مقابلة بعض العبارات المشككة، وفي بعض التخريجات للأحاديث النبوية، وتم الاكتفاء بذلك عن المقابلة على مخطوطة الكتاب لأن هذه الطبعة الأخيرة تمت مقابلتها على المخطوطة.

(١) وهي الصادرة عن دار المعرفة ببيروت، وكانت الطبعة الأولى عام (١٤٠٣هـ).

(٢) وهي الصادرة عن مطبعة المنار بالقاهرة، وقدم لها صاحب المطبعة (محمد رشيد رضا).

(٣) وهي الصادرة عن دار طيبة بالرياض، وكانت الطبعة الأولى عام (١٤٠٩هـ).

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج الذي انتهجه المختصر يمكن أن يرد عليه أمور:

﴿١﴾ حَذَفَ المؤلف «المختصر» مقدمة البغوي كاملة، ومنها الفصول الثلاثة التي عقدها في آخرها، ولم يُشر إلى هذا الحذف أو سببه، ولو أبقاها مختصرة لكان أولى، خصوصًا مع تضمّنها لفصول نافعة بين يدي التفسير.

﴿٢﴾ يحذف المختصر - أحيانًا - شيئًا من كلام البغوي، لكنه يبقى كلامًا بعده له تعلق به، فلا يتّضح أو لا يصحّ المعنى إلا بذكر الكلام المحذوف، أو حذف الذي أبقى.

وأذكر مثالًا على كلٍّ من الحالين:

الأول^(١): ألا يتّضح المعنى إلا بذكر المحذوف، أو حذف المبقى، ومثاله ذلك: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] حيث ذكر البغوي قصّة إسرائيلية عن فتى من بني إسرائيل لم يجدوا البقرة المطلوبة إلا عنده، فلم يوافق على بيعها إلا بملء مسكها^(٢) ذهبًا^(٣)، فلما وصل إلى قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَتِنَّنَ جِثَّتْ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] قال: «أي: بالبيان التام الشافي الذي لا إشكال فيه، وطلبوها فلم يجدوا بكمال وصفها إلا مع الفتى فاشتروها بملء مسكها ذهبًا»^(٤).

(١) هذا المثال ذكره الباحث علي بن سعيد العمري في رسالته: الاختصار في كتب التفسير - دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على مختصري ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام والبغوي لتفسير الثعلبي «وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى غير مطبوعة»: ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) المسك: هو الجلد، انظر: القاموس المحيط: ص ١٢٣٠.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ١/ ٦٠ - ٦٢ ط. دار طيبة بتحقيق النمر وزميله (الإصدار الثاني - ط ٢ - ١٤٢٧هـ).

(٤) المرجع السابق: ٦٣.

فقام المختصر بحذف قصة الفتى بكاملها - لكونها من الإسرائيليات - لكنه لم يحذف الإشارة إلى القصة في الموضع الثاني؛ حيث أثبت كلام البغوي فيه كما هو^(١). وحذف القصة في الموضع الأول لا إشكال فيه، لكن كان ينبغي حذف الكلام الذي يشير إليها في الموضع الثاني، لئلا يقع اللبس في الإشارة إلى شيء محذوف.

الثاني: قال البغوي في تفسير سورة الكافرون: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣ و٥] في الاستقبال، وهذا خطاب لمن سبق في علم الله أنهم لا يؤمنون، وقوله ﴿مَا أَعْبُدُ﴾؛ أي: مَنْ أعبد، لكنه ذكره لمقابلة ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢]، ووجه التكرار: قال أكثر أهل المعاني: هو أن القرآن نزل بلسان العرب، وعلى مجاز خطابهم، ومن مذاهبهم التكرار إرادة التوكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاختصار إرادة التخفيف والإيجاز، وقال القتيبي: تكرر الكلام لتكرار الوقت، وذلك أنهم قالوا: إن سرّك أن ندخل في دينك عامًا فادخل في ديننا عامًا، فنزلت هذه السورة^(٢).

فقام المختصر باختصار كلام البغوي هذا هكذا: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣ و٥] في الاستقبال، وهذا خطاب لمن سبق في علم الله أنهم لا يؤمنون، وذلك أنهم قالوا: إن سرّك أن ندخل في دينك عامًا فادخل في ديننا عامًا، فنزلت هذه السورة^(٣).

فقوله: «وذلك أنهم قالوا... إلخ» متعلق بالكلام الذي حذفه، إذ هو توضيح لقول القتيبي - الذي نقله عنه البغوي في وجه التكرار -: «تكرار الكلام لتكرار الوقت، وذلك أنهم قالوا... إلخ»، ولا يصح أن

(١) انظر: مختصر تفسير البغوي للدكتور الزيد: ص ٣٥ - ٣٦ ط. دار السلام ذات المجلد الواحد.

(٢) مختصر تفسير البغوي: ص ١٠٣٤.

(٣) تفسير البغوي: ٧١٨/٤.

يكون تعليلاً لقوله: «وهذا خطاب لمن سبق في علم الله أنهم لا يؤمنون»
كما يوهمه صنيع المختصر!

﴿٣٤﴾ لم يبين المختصر منهجه فيما يتعلق بالمباحث اللغوية
والإعرابية، وكذلك في تطبيقات علوم القرآن كالمكي والمدني، وأسباب
النزول، ونحو ذلك.

وقد وجدته التزم حذف ما يذكره البغوي بين يدي كل سورة، من
ذكر عدد آياتها، ومكيته ومدنيتها، ونحو ذلك.



تهذيب التفسير الكبير للرازي لحسين الشامي

وقفت لتفسير الفخر الرازي على ثمانية مختصرات، واحد منها مطبوع، واثنان في حكم المفقود، والخمسة الباقية مخطوطة، وبيانها تفصيلاً كما يأتي:

أولاً: المختصر المطبوع الوحيد، الذي سيكون محور الحديث في هذا المطلب هو «تهذيب التفسير الكبير» لحسين الشامي، وسيأتي الكلام عنه بعد التمهيد.

ثانياً: أما المختصران اللذان في حكم المفقود، فهما:

١ - «نفحات الطيب في اختصار تفسير ابن الخطيب»^(١) لمحمد بن محمد بن عبد النور الحميري التونسي المالكي (كان حياً سنة: ٧٢٦هـ)^(٢) ذكره صاحب «الديباج المذهب»^(٣) وذكر أنه في سبعة أسفار، وأنه اختصار حسن. و(ابن الخطيب) هو الفخر الرازي كما سيأتي في ترجمته في التمهيد.

(١) هناك حاشية على تفسير الرازي اسمها يشبه اسم هذا المختصر، وهي «نفحات الطيب على تفسير الخطيب» لأحمد رافع الطهطاوي (ت ١٣٥٥هـ)، انظر: الأعلام للزركلي:

١٢٤/١، معجم المؤلفين: ١/٢٧٤.

(٢) وهو من العدول المبرزين، وله تفنن في سائر العلوم، وله تصانيف في عدة علوم، انظر: الديباج المذهب: ٢/٣١٠، طبقات المفسرين للداودي: ٢/٢٤١.

(٣) ٢/٣١٠، وعنه الداودي في طبقات المفسرين: ٢/٢٤١، وكحالة في معجم المؤلفين: ٣/٦٥٧.

٢ - «تحفة اللبيب في اختصار ابن الخطيب» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد القفصي المالكي (ت ٧٣٦هـ)^(١).

ثالثاً: أما المختصرات الخمسة المخطوطة فهي:

١ - «مختصر مفاتيح الغيب» للرازي نفسه (مؤلف الأصل)^(٢) لكنني أشك كثيراً في صحّة نسبة هذا المختصر للرازي (مؤلف الأصل) لأن جميع من ترجم له لم يذكر له هذا المختصر، بل ذكر عدد منهم - كما سيأتي في التعريف بالتفسير الأصل في التمهيد - أن الرازي مات ولم يكمل التفسير الأصل، ولأن نسخته المخطوطة نسخة وحيدة، اعتمد في معلوماتها على فهرس مخطوطات المكتبة التي توجد فيها، وفهارس المخطوطات ينبغي ألا يعتمد عليها في مثل هذا، وأقرب الظن أنه أريد بهذه النسبة التفسير الأصل لا المختصر، وربما يكون في الرجوع إلى المخطوط نفسه - إن أمكن - حلاً لهذا الإشكال، والله أعلم.

٢ - «المنتخب في تفسير القرآن العظيم»^(٣) لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن عمر المرسي (ت ٦٨٦هـ)^(٤) والظاهر أن الموجود منه غير كامل^(٥)، وتُرجم بعضه إلى لغات أخرى كالتركية^(٦).

(١) انظر: تراجم المؤلفين التونسيين لمحفوظ: ٣٣٤/٢.

(٢) وهو من مخطوطات المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، انظر: الفهرس الشامل: ١/٢٢١.

(٣) يشبه هذا المختصر في اسمه اسم التفسير الصادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر «المنتخب في تفسير القرآن الكريم» وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثاني من الباب الآتي (الثالث) من هذه الرسالة - بإذن الله -.

(٤) وهو: فقيه متصوف من أهل الإسكندرية، لأهلها فيه اعتقاد كبير إلى اليوم، وأصله من (مرسية) في الأندلس، انظر: الأعلام للزركلي: ١/١٨٦.

(٥) كما يفهم من كلام بروكلمان في: تاريخ الأدب العربي: ٣٦٣/٥، وهذه النسخة موجودة في مكتبة الإسكوريال في إسبانيا، وانظر: الفهرس الشامل: ١/٣٤٣ - ٣٤٤.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٦٣/٥.

٣ - «كشف الحقائق وشرح الدقائق في تفسير كلام رب العالمين» أو «الواضح في تلخيص مفاتيح الغيب للرازي»^(١) لمحمد بن محمد بن محمد أبي الفضل برهان الدين النسفي الحنفي (ت ٦٨٧هـ)^(٢)، والكتاب لا يزال مخطوطاً^(٣)، لكن الدكتور عيادة الكيسي يعمل على تحقيقه، وقد أخرج منه (تحقيق سورة الناس) وطبعه في كتيب مستقل، تكلم المحقق في مقدمته عن الكتاب وقارن بينه وبين أصله.

٤ - «التنوير في التفسير» أو «مختصر تفسير ابن الخطيب»^(٤) لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل الربيعي^(٥)

(١) أكثر الذين ترجموا للمؤلف أشاروا إلى كتابه هذا دون ذكر اسمه، والاسم الأول هو الموجود على مخطوطة الكتاب، كما في: الفهرس الشامل: ٣٤٤/١، لكن ذكر في كشف الظنون: ١٧٥٦/٢ أن المؤلف سماه بالاسم الثاني! وهو الذي ذكره الزركلي في الأعلام: ٣١/٧.

(٢) وقيل في اسمه: محمد بن محمود بن محمد، وكان أواخر زمانه في الخلاف والفلسفة، وكان زاهداً متورعاً، وله مقدمة في الخلاف مشهورة تحفظ، ولد سنة (٦٠٠هـ) وقد سكن بغداد وتوفي بها، انظر: طبقات المفسرين للدوادري: ٢/٢٥٠، طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٢٥٦، الأعلام للزركلي: ٣١/٧.

(٣) ونسخته المخطوطة في مكتبة كوبريلي في استانبول بتركيا، انظر: الفهرس الشامل: ٣٤٤/١.

(٤) أكثر المصادر اعتبرتهما اسمين لكتاب واحد، لكن ذكرا في بعض المصادر على أنهما كتابان اثنان، كما في: الفهرس الشامل: ٣٥٩/١، وتبعاً له في: فهرست مصنفات القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٥٧٨/٢، ١١٦٧/٣، وجمعت مصادر أخرى بين الاسمين في اسم واحد هكذا «تنوير مختصر التفسير الكبير لفخر الدين الرازي» وذلك في: معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار: ص ٢٧٦، معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور علي شواخ: ١٥/٣.

(٥) اتفقت المصادر الأساسية على ضبط (الربيعي) هكذا - كما في مصادر ترجمته المذكورة في الحاشية الآتية - لكن في المخطوطات (الربيعي - الربيعي - الراجي) كما في: الفهرس الشامل: ٣٥٩/١، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٦٣/٥، وورد عند الدكتور العماري في كتابه: الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره: ص ١١٥ - ١١٦ هكذا (الربيعي) نسبة إلى وادي ربيعة! وورد عنده أيضاً أنه توفي سنة (٧٠٩هـ) وهو خلاف جميع المصادر.

التونسي المالكي (ت ٧١٥هـ)^(١) وهو مخطوط في ستة مجلدات^(٢).

٥ - «ملخص مفاتيح الغيب» لمحمد بن القاضي أيا ثلوغ (بابا ثلوغ)^(٣)، قال عنه صاحب «كشف الظنون»^(٤): «والحق به بعضاً من الفوائد، وبعض تصرفات من عنده»^(٥).

ويجدر التنبيه على أن بروكلمان^(٦) قد عدّ من مختصراته أيضاً «غرائب القرآن» لتلميذه^(٧) النظام الأعرج النيسابوري القمي (ت بعد ٨٥٠هـ) لكنني لم أذكره ضمن المختصرات السابقة، لكونه اشتهر تفسيراً مستقلاً وليس مختصراً لتفسير الرازي، وإن كان صرح في مقدمته أنه اختصره منه، وزاد عليه أشياء من غيره^(٨) - كما سبق نقل ذلك في الفصل الأخير من الباب الأول -.

(١) ولد سنة (٦٣٩هـ) بتونس، وكان إماماً متفتناً، ذا سكون وعفة وديانة، سريع الدمعة، وكانت دروسه فصيحة في غاية الجودة، وولي قضاء الإسكندرية، وكانت وفاته بالقاهرة، انظر: الديباج المذهب: ٢/٢٩٦، وعنه الداودي في طبقات المفسرين: ٢/٢٣١، وانظر: الدرر الكامنة: ٤/٢٦٦.

(٢) وهي في المكتبة الوطنية في باريس والمكتبة الوطنية في تونس، انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥/٣٦٣، معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار: ص ٢٧٦، معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور علي شواخ: ٣/١٥، الفهرس الشامل: ١/٣٥٩، وانظر: جامع الشروح والحواشي: ١/٦١٤.

(٣) هكذا ورد اسمه في الفهرس الشامل: ٢/٨٨٧، لكن في كشف الظنون: ٢/١٧٥٦ هكذا (بابا ثلوغ)، وذكر في الفهرس الشامل ضمن المؤلفين مجهولي الوفاة، ولم أجد له ترجمة.

(٤) ٢/١٧٥٦.

(٥) توجد نسخته المخطوطة في المكتبة المحمودية في المدينة النبوية، انظر: الفهرس الشامل: ٢/٨٨٧.

(٦) انظر: تاريخ التراث العربي: ٥/٣٦٣.

(٧) هكذا قال بروكلمان، فأما إن كان يقصد التلمذة المباشرة فبعيدة جداً - بالنظر إلى تاريخ وفاة كل منهما - لكن ربما كان يقصد التلمذة غير المباشرة؟ أو هو وهم منه، والله أعلم.

(٨) انظر: غرائب الفرقان وרגائب الفرقان لنظام الدين القمي النيسابوري: ١/٦.

وقد ذكر الدكتور صلاح الخالدي أنّ في نيته القيام بتهذيب لتفسير الرازي^(١)، ولا أظنّه قام بذلك فعلاً حتى الآن والله أعلم^(٢).
 وبعد، فإن الكلام في هذا المطلب سيكون مقصوراً على المختصر المطبوع الوحيد، وهو «تهذيب التفسير الكبير» لحسين الشامي لكن بعد تمهيد في التعريف بالتفسير الأصل «التفسير الكبير - مفاتيح الغيب للرازي» ومؤلفه.



(١) انظر: مقدمة كتابه: تفسير الطبري تقريب وتهذيب: ١٤/١.

(٢) أما إلى سنة (١٤٢٣هـ) فمؤكّد، حيث لم يذكر شيئاً عنه في كتابه الذي صدر في تلك السنة، وهو كتاب «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» لأنه لو تحقّق شيء من ذلك لأشار إليه عند حديثه عن تفسير الرازي وحاجته إلى التهذيب والاختصار: ص ٤٩٢.

تَهْيِدُ

في التعريف بالتفسير الكبير للرازي ومؤلفه

أولاً: التعريف بالرازي:

هو: أبو عبد الله^(١) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين^(٢) بن علي الرازي الطبرستاني البكري التيمي القرشي، الشافعي، الملقب بفخر الدين (الفخر) وبالإمام وبشيخ الإسلام، والمعروف بابن خطيب الريّ (ابن الخطيب).

والطبرستاني: نسبة إلى (طبرستان)^(٣) لأن أصله منها، والرازي: نسبة إلى (الريّ)^(٤) التي ولد فيها سنة (٥٤٤هـ) أو قبلها

(١) هذه هي كنيته المشهورة، لكن ذكر له بعض مترجميه كنيّتين أخريين: أبو الفضل، وأبو المعالي.

(٢) اتفق المترجمون على اسمه واسم أبيه، ثم اختلفوا في اسم جدّه وجدّ أبيه، فبعضهم يجعلها كما في الأعلى، وبعضهم يعكس (الحسين بن الحسن) وبعضهم يذكر اسم جدّه دون جدّ أبيه على الخلاف السابق، وقد ترجّح لي ما في الأعلى - مع أن أكثر المترجمين على عكسه - لأنه الذي ذكره بنفسه في وصيته التي كتبها في آخر حياته، وهي في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٩٠/٨، وانظر: الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره للدكتور علي محمد حسن العماري: ص ١١.

(٣) سبق التعريف بها عند ترجمة ابن جرير الطبري في المبحث الأول من الفصل السابق.

(٤) مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن، ليس بعد بغداد في المشرق أكبر منها، وقد خربها التتار، وموقعها قرب طهران عاصمة دولة إيران اليوم، انظر: معجم البلدان: ٤٥٧/٤.

بسنة^(١) وفيها كانت نشأته .

أما البكري والتميمي والقرشي: فلأن نسبه يتصل بأبي بكر الصديق ﷺ وهو من بطن (تيم)^(٢) أحد بطون قبيلة (قريش).

وكانت نشأته نشأة فقيرة، لكنه صار بعد ذلك من أصحاب الثراء والأموال الكثيرة، والمكانة العالية عند الخاصة والعامة.

ورحل عدة رحلات إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان وهراة، التي كانت فيها وفاته في يوم عيد الفطر سنة (٦٠٦هـ) وله ثنتان وستون سنة، وكان سبب وفاته أنه كان بينه وبين طائفة (الكرامية)^(٣) خصومة وعداوة شديدة، حتى قيل إنهم بعثوا له من سقاه سمًا فمات من أثره.

ومن أبرز شيوخه والده ضياء الدين عمر الملقب بخطيب الري، وظلَّ يأخذ عنه إلى أن مات، ووالده من تلاميذ محيي السنَّة البغوي - مؤلف «معالم التنزيل» التفسير المذكور في المطلب السابق - .

وكانت له اليد الطولى في الوعظ، يحضر مجالسه الملوك والأمراء والوزراء والعلماء والفقهاء وعامة الناس، وكان يعظ باللسان العربي والأعجمي.

وصفه مترجموه بأنه كان رأسًا في الذكاء والعقليات، مشاركًا في كافة العلوم حتى العلوم التجريبية كالطب والهندسة والفلك وغيرها كما

(١) اختلف مترجموه في تاريخ ولادته، فبعضهم جزم بالأول وبعضهم جزم بالثاني، وبعضهم ذكر القولين، لكن الدكتور العمادي قطع بأنه ولد سنة (٥٤٤هـ) واستدل بنص ذكره الرازي نفسه في تفسيره، انظر: الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره: ص ١٧.

(٢) وهم بعضهم فجعل نسبته إلى قبيلة (تيم) فقال: التيمي، وهو خطأ.

(٣) هم: أتباع محمد بن كرام السجستاني، وهي فرقة ضالة، يقولون إن الله جسم ويشبهونه بخلقه، وقد تفرقت هذه الطائفة إلى اثني عشرة فرقة، انظر: الملل والنحل

للسجستاني: ص ١٠٨.

كان له نظم جيّد، وهو من أئمة الأشاعرة في المعتقد، ومن فقهاء الشافعية في الفروع.

وقد حاز مكانة علمية عالية حتى لُقّب بالإمام وبشيخ الإسلام - كما سبق - وعده السيوطي مجدّد المئة السادسة^(١).

ومما يشهد لتلك المكانة العلمية ذلك التراث الضخم الذي خلفه الفخر باللغتين العربية والفارسية؛ وفيه يقول ابن كثير: «أحد المشاهير بالتصانيف الكبار والصغار نحو من مائتي مصنّف»^(٢)، ويقول ابن خلكان: «وكلُّ كتبه ممتعة، وانتشرت تصانيفه في البلاد ورزق فيها سعادة عظيمة فإن الناس اشتغلوا بها ورفضوا كتب المتقدمين، وهو أول من اخترع هذا الترتيب في كتبه، وأتى فيها بما لم يُسبق إليه»^(٣).

وهذه المؤلفات الكثيرة ليس منها ما هو في التفسير وعلوم القرآن سوى اثنين^(٤):

١ - التفسير الكبير «مفاتيح الغيب» وسيأتي مزيد تعريف به بعد هذه الفقرة.

٢ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.

لكن أضراً بهذه المكانة كثيراً إغراق الفخر الرازي في علم الفلسفة، وتأثره ببعض المعتقدات التي يقول بها الفلاسفة، وامتلاء كتبه بكلامهم، فطعن فيه عدد من أهل العلم المشهورين بالإنصاف بسبب ذلك، وإن كانوا شهدوا له بتوبته في آخر عمره عن ذلك، ورجوعه إلى الحق،

(١) في أرجوزته «تحفة المهتمين بأخبار المجتدين»، انظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للدكتور صلاح الخالدي: ص ٤٦٥.

(٢) البداية والنهاية: ١١/١٧. (٣) وفيات الأعيان: ٢٤٩/٤.

(٤) وقد نسب للفخر كتب صغيرة وكبيرة في التفسير وعلومه، بعضها مشكوك في نسبتها إليه، وبعضها أودعه في التفسير الكبير، كما استظهر ذلك الدكتور محسن عبد الحميد في كتابه: الرازي مفسراً: ص ٣٨.

ونقلوا له أقوالاً تدلُّ على ذلك، منها قوله: «مَنْ لزم مذهب العجائز كان هو الفائز»^(١)، ومنها قوله في الأبيات المشهورة التي أولها:

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ

ومنها وصيته التي أوصى بها لأحد تلامذته حين احتضاره، وهي طويلة^(٢).

ثانياً: التعريف بالتفسير الكبير:

«التفسير الكبير» أو «مفاتيح الغيب» اسمان مشهوران للتفسير الذي اشتهر أيضاً بنسبته إلى مؤلفه «تفسير الرازي» أو «تفسير الفخر الرازي».

لكن هل أتمَّ الفخر الرازي تأليف هذا التفسير بنفسه؟ أم أتمَّه غيره؟ ومَنْ ذلك الذي أتمَّه؟ هذه المسألة - مع أهميتها - ليس فيها رأي قاطع، فكل الآراء فيها تستند على أدلة وقرائن ظنية لا يمكن معها حسم الخلاف بالوصول إلى قول فصل فيها، وإن زعم بعض الباحثين ذلك^(٣).

ويمكن الوقوف على أبرز ملامح هذا التفسير ومنهج الرازي فيه من

(١) البداية والنهاية: ١٢/١٧، لسان الميزان: ٥٠٠/٤.

(٢) انظرها في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٩٠، وانظر في ترجمة الرازي: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٤، سير أعلام النبلاء: ٥٠٠/٢١، ميزان الاعتدال: ٣٤٠/٣، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨١/٨، لسان الميزان: ٤٩٨/٤، طبقات المفسرين للسيوطي: ١١٥، طبقات المفسرين للداودي: ٢١٣/٢، شذرات الذهب: ٢١/٥، الأعلام للزركلي: ٣١٣/٦، الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره للدكتور علي محمد حسن العماري، الرازي مفسراً للدكتور محسن عبد الحميد: ص ١٣ - ٤٧.

(٣) انظر تفصيلاً عن هذه المسألة في: هل أتمَّ الرازي تفسيره لعبد الرحمن المعلمي اليماني (ضمن مجموع رسائله بتعليق ماجد الزيادي: ص ٩٩ - ١٣٤)، الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره للدكتور علي محمد حسن العماري: ص ١٦١ - ١٨٧، الرازي مفسراً للدكتور محسن عبد الحميد: ص ٥١ - ٦٣.

خلال ما يأتي^(١):

١ - يعتبر تفسير الرازي من الموسوعات التفسيرية الضخمة، فهو تفسير كبير كاسمه، تكلم فيه مؤلفه في جميع العلوم المتعلقة بالقرآن، وحشد فيه ما استطاع من المسائل والأقوال والتفريعات والاستطرادات القريبة والبعيدة، حتى صار من الملامح البارزة لهذا التفسير كثرة الاستطراد وتوليد المسائل وتشقيقها، ولأجل ذلك قيلت فيه الكلمة المشهورة: «فيه كل شيء إلا التفسير» ولعلها قيلت فيه على جهة المبالغة^(٢)، والأولى أن تكون: «فيه كل شيء مع التفسير».

٢ - الغالب على هذا التفسير هو العلوم العقلية والكونية والمباحث الكلامية والجدلية، في مقابل قلة العلوم الأثرية والأدلة والنصوص الشرعية، ولذا فإن تفسير الرازي يصنّف على رأس التفاسير بالرأي لغلبة ذلك عليه، ولأن ذلك هو المناسب لشهرة الرازي في العلوم العقلية والكلامية وقلة بضاعته في العلوم الأثرية الثقيلة.

٣ - وهذا لا يعني إهمال الرازي للمباحث التفسيرية الأخرى؛ كأسباب النزول، والقراءات، والأحكام الفقهية التي يغلب فيها مذهبه الشافعي، ومباحث اللغة والنحو والإعراب، لكن تناوله لجميع هذه المباحث كان تناوُلًا مقتصدًا، ودون توسّع في الغالب.

٤ - للرازي في تفسيره اهتمام ظاهر بجمال النظم القرآني، ولذلك

(١) انظر في الكلام على تفسير الرازي ومنهجه فيه: التفسير والمفسرون للذهبي: ١/ ٢٩٠، الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره للدكتور علي محمد حسن العماري: ص ١١٤ - ١٦٠ - ١٨٧، الرازي مفسرًا للدكتور محسن عبد الحميد، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمفراوي: ٩١١/٢، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للخالدي: ص ٤٧١ - ٤٩٢.

(٢) لا يُعرف قائل معيّن لهذه الكلمة، وهي منسوبة لابن تيمية، وحكاها أبو حيان عن بعض أهل العلم دون تعيين، انظر في مناقشة هذه الكلمة: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للدكتور صلاح الخالدي: ص ٤٨٩.

فهو من أبرز المفسرين الذين عنوا بالكلام على المناسبات بين الآيات والسور، وعموم لطائف القرآن وأسراره ودقائقه البيانية.

٥ - لأجل ولع الرازي بعلم الكلام والفلسفة؛ فقد أكثر في تفسيره من إيراد المناقشات مع أصحاب الفرق؛ كالمعتزلة والفلاسفة وغيرهم، وأكثر من الردود عليهم في كل مناسبة، لكنه وقع في موافقتهم في بعض آرائهم لشدة تشبّعه بتلك العلوم، كما انتقد عليه - أيضًا - كونه يورد الشبه الشديدة ويقصر في حلّها؛ حتى قال بعض المغاربة: «يورد الشبهة نقدًا ويحلّها نسيئة»^(١).

٦ - حيث إن الرازي من أئمة الأشاعرة في المعتقد فقد كان يؤوّل الصفات على مذهبهم، وليته وقف عند هذا، بل تعدّى ذلك بذكره لشبهه وأقوال الفلاسفة ونحوهم وإيرادها على أحسن ما يكون ثم يقصر في الردّ عليها - كما سبق - وربما وافقهم على بعض أقوالهم أو مال إليها - عفا الله عنا وعنه -.

٧ - من أبرز ميزات تفسير الرازي التي لا يحسن إغفالها أنه من أقلّ المفسرين إيرادًا للإسرائيليات، وإذا أوردتها فهو ينقدها ويردها في الغالب.

٨ - وكذلك فإن من أبرز الميزات الظاهرة في تفسير الرازي ما سبقت الإشارة إليه في ترجمته من حسن العرض وجودة الترتيب والتقسيم، وإن كان ذلك قد يوقع القارئ أحيانًا في الاضطراب عند كثرة تلك التقسيمات والتفريعات وصعوبة الربط بينها وضبط متابعتها وتسلسلها.





التعريف بتهذيب التفسير الكبير للشامي ومؤلفه

التعريف بالمؤلف:

هو: حسين بن بركة الشامي الديواني العراقي الشيعي .

فالشامي: نسبة إلى قضاء (الشامية) التابع لمحافظة (الديوانية) جنوب العاصمة (بغداد)، وقد ولد في (الشامية) سنة (١٩٥٤م) تقريباً .

انتقل إلى النجف، وانتسب إلى أحد الأحزاب (الشيعية) المشهورة في العراق، وهو (حزب الدعوة الإسلامية) واتصل بزعيمه محمد باقر الصدر، وأصبح أحد القادة العسكريين في الحزب الذي كان محظوراً في عهد النظام العراقي السابق، فاعتقل وأدخل السجن، ثم خرج وعاد إلى عمله ونشاطه في الحزب، لكنه ما لبث أن ترك العراق وفرّ إلى إيران، إثر حكم عليه بالاعتقال مرّة أخرى، وذلك قرابة عام (١٩٧٩م) وقد توفي إخوته وزوجته في سجون النظام العراقي السابق .

وفي إيران التحق بمعسكرات الحزب في (الأهواز) لكنه ما لبث أن أبعد عن المراكز القيادية فيه، ونقل إلى (قم) وبقي فيها سنوات انتقل بعدها إلى بريطانيا (لندن) التي أسس فيها (مؤسسة دار الإسلام) ونشر من خلالها عدداً من إصداراته، ومنها «تهذيب التفسير الكبير» كما سيأتي .

وبعد سقوط النظام العراقي السابق عاد الشامي إلى العراق وأصبح أول رئيس لديوان الوقف الشيعي، ثم عينه رئيس الوزراء الحالي (نوري

المالكي) في منصب مستشار رئيس الوزراء للشؤون الثقافية، وهو كذلك عضو اتحاد علماء المسلمين في العراق.

ولم يُعرف للشامي أي اهتمامات أو إصدارات ثقافية قبل تأسيسه لمؤسسة دار الإسلام في لندن، ولذلك فقد شكك بعض مثقفي الشيعة في القصائد الشعرية التي ينسبها إلى نفسه، وذكروا أن هناك مَنْ يكتب له الشعر!

ومن صفات الشامي التي ذُكرت عنه: أنه كان شجاعاً وجريئاً، وفيه نزعة للفخر والمجد الشخصي، وأنه متحدث لبق وخطيب موفو^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا الكتاب باسم «تهديب التفسير الكبير - للإمام فخر الدين الرازي» عن (مؤسسة دار الإسلام - لندن) عام (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) في سبعة أجزاء ضخمة من القطع المتوسط، تتراوح عدد صفحاتها بين (٦١٩ - ٨٠٨ صفحات) ويبلغ مجموع صفحاتها (٥٠١٤ صفحة).

أما الفهارس فلم يصنع منها سوى فهرس مختصر للمقاطع المفسرة في نهاية كل جزء من أجزاء الكتاب السبعة.

مقدمة الكتاب:

كتب المؤلف بين يدي هذا الكتاب مقدمة طويلة في (٣٣ صفحة) فصل فيها خمسة عناوين:

- ١ - حياة الرازي، وفيها ترجمة له وقائمة بمؤلفاته.
- ٢ - هل أتمّ الرازي تفسيره؟ ومال إلى القول بأن التفسير الكبير

(١) وجدت معظم هذه المعلومات عن المترجم في موقع (المثقف - صحيفة ثقافية سياسية) على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) في سلسلة مقالات كتبها عنه: د. سليم الحسيني، كما يوجد معلومات أخرى متناثرة في عدّة مواقع إخبارية.

بأكمله من تأليف الرازي نفسه، سوى بعض التعليقات التي كتبها بعض تلاميذه على تفسيره لسورة الواقعة ثم أدخلت تلك التعليقات مع كلام الرازي من قبل بعض النساخ^(١).

٣ - منهج الرازي في التفسير.

٤ - تعريف بمصادر الرازي في التفسير الكبير.

٥ - منهج التهذيب - في ست صفحات تقريباً - وفي ضمن ذلك أشار إلى الدوافع والبواعث على تأليف هذا التهذيب.

وقبل ختامه لمقدمته صرّح بأن عمله في هذا الاختصار استغرق منه أكثر من أربع سنوات، وأرّخ لكتابته هذه المقدمة في: جمادى الثانية ١٤١٦هـ.

الباعث على تأليفه:

ذكر المؤلف في مقدمته^(٢) أربعة أسس ودوافع كانت وراء انطلاقة عمله في هذا التهذيب، وهي:

١ - سعة التفسير الكبير وضخامة حجمه جعلت الاستفادة منه في حدود المختصين بالتفسير، وحُرم منه بسبب ذلك جمهور المثقفين، مما أشعر بضرورة اختصاره وتقديمه بشكل يسهل الاستفادة منه لجميع أبناء الأمة.

٢ - منهجية الرازي في التفصيل والتفريع والإطالة والاستغراق في المناقشات وعرض الموضوعات البعيدة عن جوّ التفسير جعلت الكتاب يُقيّم على أنه دائرة معارف وليس كتاب تفسير، فكان لا بدّ من القيام

(١) تهذيب التفسير الكبير: ١٩/١، وذكر الشامي أن هذا القول الذي مال إليه هو ما توصل إليه الدكتور محسن عبد الحميد في كتابه: الرازي مفسراً: ص ٥٦ وما بعدها، وقال بأنه أفضل من حقّق هذه المسألة.

(٢) انظر: تهذيب التفسير الكبير: ٣٦/١ - ٣٧.

بتهذيب هذا الكتاب وإعادة تقديمه كتاج تفسيري متخصص.

٣ - مع اهتمام الرازي بعرض الآراء المختلفة لعلماء الإسلام والمذاهب الإسلامية والاتجاهات الفكرية، إلا أنه أهمل ذكر الرأي الشيعي الإمامي في الكثير من الموارد، كما أنه ذكر رأيهم في عدد من الموارد بصورة خاطئة؛ لذلك كان لا بد من استدراك هذا النقص وتصحيح ذلك الخطأ من خلال إضافة تعليقات على كلام الرازي في الموارد المذكورة في الهامش.

٤ - ما أشار إليه الرازي صراحةً في وصيته التي كتبها في آخر حياته - وقد سبقت الإشارة إليها في ترجمته - إلى إمكانية حذف الآراء التي أثبتتها في كتبه فيما لو وجد القارئ فيها خطأً، وهو بذلك يفسح المجال للأجيال لتهذيب تراثه، وهي أيضًا دعوة موضوعية صريحة لمراجعة أفكاره وآرائه في جميع مصنفاته.

منهج الاختصار:

نص المؤلف على الخطوط العامة التي سار عليها في منهجه في التهذيب، وهي:

١ - الإبقاء على النص الأصلي للرازي، حفاظًا على القيمة العلمية للكتاب، بحيث يجد القارئ أسلوب الرازي نفسه، ولم يتم التدخل في الأسلوب سوى في إضافة كلمات الربط بين الفقرات أو الجمل بعد الحذف.

٢ - التركيز على الأبحاث المتصلة بتفسير الآية، وحذف الموضوعات والمناقشات والآراء التي لا ترتبط بتفسيرها؛ كالأبحاث الكلامية والفقهية والفلسفية واللغوية التي تعتبر غريبة عن السياق العام لتفسير الآية.

٣ - الإبقاء على منهجية الرازي في التقسيم والتفريع بعد الحذف

والاختصار، لكن مع اختلاف التسلسل في الأرقام عن التسلسل الأصلي عند الرازي، وذلك بسبب الحذف وتقليص التفرعات.

٤ - حذف الآراء التي حكم الرازي بضعفها وشذوذها مع ما يتبعها من مناقشات؛ لأنها لا تمتلك قيمة علمية في التفسير.

٥ - الاعتماد في الاختصار على عدة طبعات مختلفة للتفسير الكبير، مع بذل الجهد في تصحيح الأخطاء المطبعية الكثيرة في تلك الطبعات.

٦ - إضافة تعليقات في الهامش تحتوي على ذكر رأي الشيعة الإمامية الذي أغفله الرازي، وكذلك تصحيح ما ينسب للشيعة بصورة خاطئة، مع الاعتماد في هذه التعليقات على المصادر المعتبرة عند الشيعة، مع تأكيد هذا الرأي من خلال مصادر أهل السنة عندما يكون فيها ما يؤيد الرأي الشيعي؛ ككتابي «الإتقان في علوم القرآن» و«الدر المنثور» لجلال الدين السيوطي.

الملحوظات الواردة:

يمكن أن يورد على هذا المنهج الذي ذكره المؤلف الملحوظات الآتية:

﴿١﴾ أقرَّ المؤلف بصعوبة تحقيق الأمر الذي ذكره في الفقرة الثانية من المنهج، وذلك نظرًا لما أسماه بالمنهج التفرعي عند الرازي، وكثرة التقسيمات والتفرعات والوجوه والردود والمناقشات، مما يجعل عملية انتقاء المادة التفسيرية المتصلة بجو الآية واستبعاد ما عدا ذلك أمرًا في غاية الصعوبة، مع تسلسل تلك التفرعات وبناء بعضها على بعض، وضرب مثالًا يقرب به هذا الأمر للقارئ^(١).

(١) انظر: تهذيب التفسير الكبير: ٣٤/١ - ٣٦.

ولكن مع هذا كله فقد أبقى على أصل منهجية الرازي في هذا الأمر قدر المستطاع - كما صرّح به في الفقرة الثالثة - لكون استعمال الرازي لهذه المنهجية مما تميّز به تفسيره - على ما سبقت الإشارة إليه عند التعريف بتفسيره في التمهيد لهذا المطلب - .

﴿٢٤﴾ لم يعين المؤلف الطبقات التي ذكر في الفقرة الرابعة أنه اعتمد عليها في هذا الاختصار، وأنه قام بالمقارنة بينها وتصحيح ما فيها من أخطاء مطبعية كثيرة - كما قال - .

وقد كان هذا الأمر يحتاج من المؤلف إلى إيضاح شيئين:

١ - تسمية تلك الطبقات وتعيينها، لكون ذلك أقرب إلى الدقة العلمية.

٢ - ذكر عدد من الأمثلة على تلك الأخطاء المطبعية الكثيرة التي قام بتصحيحها، ولو في طبعة واحدة من تلك الطبقات، ليتّضح مقدار الجهد الذي قام به في هذا الأمر.

﴿٢٥﴾ أما التعليقات التي ذكر أنه أضافها على كلام الرازي، فقد كانت من أبرز دوافع المؤلف للقيام بهذا العمل - كما سبق عند ذكر الباعث على تأليفه - ولأنها الإضافة الأبرز في عمل المؤلف «المختصر» في هذا التهذيب، فإنه لا بدّ من وقفة أكثر تفصيلاً ودقة لبيان حال هذه التعليقات وما يرد عليها من ملحوظات في النقاط الآتية:

أولاً: ذكر المؤلف أن من منهجه في كتابة هذه التعليقات ثلاثة أمور:

- ١ - أنه جعلها في الهامش ولم يُدخلها في صلب الكتاب.
- ٢ - أن موضوعها الأساس هو ذكر رأي الشيعة الإمامية الذي أغفله الرازي في كثير من الموارد، أو ذكره الرازي بصورة خاطئة فيقوم المؤلف بتصحيحه.

٣ - الاعتماد في تلك التعليقات على المصادر المعتبرة عند

الشيعة، مع تأكيد هذا الرأي من خلال مصادر أهل السنة عندما يكون فيها ما يؤيد الرأي الشيعي.

ثانيًا: قبل إبداء ما يمكن أن يرد على هذا المنهج الذي رسمه المؤلف لهذه التعليقات، لا بد من إعطاء توصيف عام لها ولمحتوياتها، بعد قراءتي لجميع تلك التعليقات، على النحو الآتي:

١ - عدد تلك التعليقات ليس كثيرًا، ومعظمها في الجزئين الأول والثاني من الكتاب.

٢ - يتراوح حجمها بين سطر واحد^(١) وعدة صفحات^(٢)، وبقيتها بين ذلك وهو الأكثر.

٣ - بعض القضايا تكرر الكلام عليها في أكثر من تعليق، إما على سبيل التأكيد المحض، وإما مع شيء من الاختلاف، ومن الأمثلة على تلك القضايا^(٣): عقيدة الجبر والتفويض^(٤)، الإمامة وخصوصًا إمامة علي^(٥)، مناقب أهل البيت^(٦)، عصمة الأنبياء^(٧)، إثبات إسلام أبي طالب عم النبي ﷺ^(٨)، عدالة الصحابة وعدم شمولها لجميعهم^(٩)، الطعن في

(١) انظر مثلاً: تهذيب التفسير الكبير: ٣٧٤/٢، ٦٣٥/٣، ١٦٠/٥.

(٢) انظر مثلاً: المرجع السابق: ٨٧/٢ - ٨٩، ٣٦٩/٢ - ٣٧٤، ٦٣٦/٢ - ٦٤٠، ٦/٥٢٤ - ٢٣٨، ٢٤٠ - ٥١٩/٧.

(٣) للنظر في مناقشة المؤلف في ذكره لرأي الشيعة في تلك القضايا وغيرها وبيان ما فيه، انظر: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة للدكتور ناصر القفاري، الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم للدكتور محمد العسال، آيات آل البيت في القرآن الكريم الدلالات والهدايات لمنصور العيدي.

(٤) انظر: تهذيب التفسير الكبير: ١٠٠/١، ١٤٣/٣، ٢٤٣/٧.

(٥) انظر: المرجع السابق: ٢٩٤/١، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٨٢، ٦٣٦.

(٦) انظر: المرجع السابق: ٥٠/١، ٤٠٠، ٦٧٦، ٨٧/٢، ٥٠٦/٤، ٥١٤/٧، ٥١٩.

(٧) انظر: المرجع السابق: ٤٨٠/٤، ٥١/٤، ٢٢٣/٦.

(٨) انظر: المرجع السابق: ٣٤/٣، ٦٢٤، ١٦٠/٥.

(٩) انظر: المرجع السابق: ٣٦٧/٢ - ٣٦٨، ٦٠٢/٣، ٢٣٨/٦.

بني أمية وخصوصًا أبي سفيان وابنه معاوية رضي الله عنهما ^(١)، إنكار أن الأنبياء لا يورثون ^(٢)، منع التعصيب والعول في الفرائض ^(٣).

٤ - معظم آراء الشيعة المذكورة في تلك التعليقات هي من القضايا العقدية عندهم أو ما يتعلّق بها، ويدلّ لذلك ما سبق ذكره من الأمثلة في الفقرة السابقة على القضايا التي تكرّر ذكرها في التعليقات، ومما لم يرد ذكره في تلك الأمثلة لعدم تكرّره وهو من القضايا العقدية عندهم: غيبة المهدي ورجوعه في آخر الزمان ^(٤)، وعقيدة التقيّة ^(٥).

٥ - أما الأقل من آراء الشيعة التي ذكرها المؤلف في تلك التعليقات فهي القضايا غير العقدية، مثل بعض الآراء الفقهية: كنفى التعصيب والعول في الفرائض - السابق ذكره في الفقرة السابقة - وكيان عدّة المرأة عند الفراق من أيّ نكاح ^(٦)، وبعض الآراء الأصولية: كإنكار كون الإجماع دليلًا مستقلًّا ^(٧). وبعض الآراء المتعلقة بعلم التفسير وعلومه: كراي أحد مفسريهم حول الحروف المقطعة المتشابهة ^(٨)، والمراد بإنزال القرآن وبدايته ^(٩).

ثالثًا: بعد هذا العرض لمنهج المؤلف في تلك التعليقات، ثم إعطاء توصيف عام لها ولمحتوياتها، أذكر بعض الملحوظات والأخطاء العلمية المعيّنة في تلك التعليقات مما وقفت عليه دون تتبّع أو استقصاء، وذلك فيما يأتي:

١ - لم أجد المؤلف استدرك على الرازي نسبته لأحد الآراء إلى

(١) انظر: تهديب التفسير الكبير: ٤١٦/١، ٢٢٢/٢، ١٢٢/٧.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٣٦٧/٢، ٥٨٨/٤.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٣٦٩/٢، ٣٧٤. (٤) انظر: المرجع السابق: ٥٨/١.

(٥) انظر: المرجع السابق: ٦٤/٢ - ٦٥. (٦) انظر: المرجع السابق: ٥٧٦/١.

(٧) انظر: المرجع السابق: ٦٣٣/٣. (٨) انظر: المرجع السابق: ٥٢/١.

(٩) انظر: المرجع السابق: ٤٢٥/١.

الشيعة عن طريق الخطأ، سوى في تعليق واحد فقط، وهو في مسألة تفضيل الملائكة على الأنبياء؛ حيث جعله الرازي قول المعتزلة وجمهور الشيعة^(١)، واستدراك المؤلف هذا غير مسلمٍّ لأمرين: الأول: أن الرازي عبّر بجمهور الشيعة ولم يُطلق، وهذا يدلُّ على أن في المسألة قولاً آخر عندهم، والثاني: أن المؤلف لم يوثق - كما التزم في منهجه - الرأي الذي قال بأنه هو القول الصحيح للشيعة من أيِّ مصدر من مصادرهم المعتمدة!

٢ - اتكأ المؤلف في أحد تعليقاته - في استدراكه على كلام الرازي - على القول بأن ذلك الكلام مما يترجّح أنه من الجزء الذي لم يكتبه الرازي من تفسيره، وإنما هو ممن استكمل التفسير من بعده ثمَّ أُدخل فيه!^(٢) ثمَّ ذكر أسباباً لترجيحه هذا، لكنها أسباب غير كافية، خصوصاً مع ترجيحه - في مقدمة الكتاب كما سبق - للقول بأن الرازي قد كتب جميع التفسير بنفسه، سوى بعض التعليقات على تفسير سورة الواقعة.

٣ - أخطأ المؤلف - في أحد تعليقاته^(٣) - في فهم كلام الرازي الذي علّق عليه، حيث كان كلامه عن الوصية بالمال بعد الموت، وأن النبي ﷺ مات ولم يوص، لكن المؤلف أبعد النجعة في فهم هذا الكلام، حيث جعل كلامه في التعليق عن الوصية في الخلافة من بعده، وأن النبي ﷺ لم يمت إلا بعد أن أوصى بالأمر من بعده لعليّ بن أبي طالب ﷺ ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل ذهب إلى تخطئة القول الذي علّق عليه.

٤ - ذكر المؤلف - في أحد تعليقاته^(٤) - أنه من المجمع عليه بين جميع المسلمين بمختلف آرائهم ومذاهبهم - يعني: أهل السنّة والشيعة -

(١) انظر: تهذيب التفسير الكبير: ١/١٣٠. (٢) انظر: المرجع السابق: ٥١٩/٧.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٣٨٢/٢. (٤) انظر: المرجع السابق: ٥٨/١.

خروج المهدي في آخر الزمان، لكنهم اختلفوا في تحديد شخصه وولادته، وإن كانوا قد اتفقوا على أنه من أهل بيت النبي ﷺ، من ذريته، من ولد فاطمة. وهذا الذي قاله المؤلف وإن كان صحيحاً في الجملة^(١)، لكنه ينطوي على شيء من المغالطة والتدليس؛ إذ يوحي بأن ما يتفق فيه أهل السنة والشيعة في عقيدة المهدي أكثر مما يختلفون عليه، وأن المختلف فيه بينهم إنما هو بعض التفاصيل الصغيرة، مع أن الأمر بخلاف ذلك تماماً، فهذه العقيدة من أصول عقائد الشيعة الإمامية، وهي ليست كذلك عند أهل السنة، إضافة إلى أن معظم تفصيلات هذه العقيدة عند الشيعة مصادم لأصول عقيدة أهل السنة، واستغلال وجود تشابه ظاهري في عقيدة المهدي بين السنة والشيعة من الحيل التي يستعملها علماء الشيعة - وخصوصاً دعاة التقريب منهم - في دعم عقائدهم، والترويج لمذهبهم^(٢).

رابعاً: أما المصادر التي يوثق منها المؤلف ما يذكره من آراء في تلك التعليقات، فيمكن الكشف عن حالها فيما يأتي:

١ - التزم المؤلف - كما سبق في منهجه - ذكر المصادر المعتمدة للآراء التي يذكرها في تلك التعليقات، لكنه لم يلتزم ذلك حال التطبيق، حيث وجدته أغفل ذكر المصادر تماماً في تعليقات كثيرة، وقد بلغت قرابة نصف عدد التعليقات في الجزء الأول من الكتاب فقط^(٣) (وهو أكثر أجزاء الكتاب في عدد التعليقات).

٢ - كان عدد المصادر السننية التي نصَّ المؤلف عليها في تعليقاته

(١) انظر مثلاً في بيان عقيدة أهل السنة في المهدي: أشراف الساعة ليوسف الوابل: ص ٢٤٩ - ٢٧٣.

(٢) انظر: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري: ١/ ٣٥٥، ١٠٢/٢.

(٣) انظر: تهذيب التفسير الكبير: ٥٨/١، ١٠٠ - ١٠١، ١٣٠، ٢٩٤، ٢٩٦، ٤١٦، ٤٢٥.

أكثر بكثير من المصادر الشيعية^(١)، مع أن موضوع التعليقات - كما سبق - في ذكر آراء الشيعة الإمامية التي أغفلها الرازي، بل إن بعض التعليقات ليس فيه سوى مصادر سنّية فقط!^(٢) وهذا الأمر - أعنى حشد الشيعة للروايات والنصوص المنسوبة لمصادر أهل السنّة في كتبهم - من الأمور المعروفة عند الشيعة منذ القدم، ولهم فيه طرق ووسائل، ويهدفون من ورائه للترويج لمذهبهم، وكسب ثقة الناس به، لثقة الناس بأهل السنّة وأمانتهم في نقل الروايات^(٣).

٣ - بعض كتب أهل السنّة التي يعزو إليها المؤلف هي من الجوامع التي جمع فيها أصحابها الروايات دون التزام صحتها؛ كالدر المنثور للسيوطي، ومجمع الزوائد للهيثمي، وكنز العمال للمتقي الهندي^(٤)، أما كتب التواريخ فهي أبعد عن تحقيق المرويات والنظر في صحتها.

٤ - أما عزوه للكتب التي التزمت الصّحة كالصحيحين، فهذا من حيلهم الخفية؛ حيث يذكرون روايات صحيحة، لكن يؤولونها بما يوافق مذهبهم، أو يعزون الرواية إلى هذه الكتب وإن لم تكن مطابقة للرواية التي يذكرونها، فهم يعمدون إلى الروايات الصحيحة ويزيدون عليها أو يغيرون بعض ألفاظها، وهذا أمر قلّ من يتنبّه له، فينظلي على كثير من

(١) وعلى سبيل المثال: فإن مسند الإمام أحمد قد تكرر ذكر المؤلف له ضمن مصادره في تلك التعليقات (٢٠ مرة) في حين أن أكثر مصدر شيعي تكررًا في أكثر من تعليق هما كتابا «الميزان في تفسير القرآن» للطباطبائي و«معالم المدرستين» لمرتضى العسكري، وقد ورد ذكر كل منهما في التعليقات ثلاث مرّات، وإن كان كتاب «شواهد التنزيل» للحاكم الحسكاني تكرر ذكره ست مرّات لكن كلّها في تعليق واحد.

(٢) انظر: تهذيب التفسير الكبير: ١/٥٠، ٢/٣٨٣، ٥/١٩٣.

(٣) انظر مزيد تفصيل حول هذا الأمر الهام، وطرق الشيعة في ذلك: مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري: ١/٨٣ - ٨٥.

(٤) وهذه الكتب الثلاثة من أكثر الكتب التي تكرر عزو المؤلف إليها في تعليقاته.

عامّة المثقفين! (١).

٥ - كان جلُّ اعتماد المؤلف في الآراء التي ذكرها في تعليقاته على كتب علماء الشيعة المعاصرين؛ كالطباطبائي، ومحمد جواد مغنّية، ومحمد رضا المظفر، وغيرهم، وحتى النقول عن كتبهم القديمة، أو كتب أهل السُّنة، إنما هي بواسطة تلك الكتب في الغالب (٢).

خامساً: بقي ملحوظتان عامتان حول هذه التعليقات والكتاب بشكل عام، هما:

﴿١﴾ أن من أبرز أهداف المؤلف من وراء قيامه بهذا التهذيب ونشره الترويج لمذهب الشيعة الإمامية، وخصوصاً في أوساط أهل السُّنة، ويدلُّ لذلك أمور:

١ - اختيار «تفسير الرازي» لتهديبه وهو معدود من كتب أهل السُّنة (في مقابل الشيعة)، ثم التعليق عليه بذكر الآراء الشيعة التي أغفلها الرازي!
٢ - اهتمام المؤلف بأمر هذه التعليقات - كما سبق - وتخصيصه إياها في هذا الموضوع فقط! وهذا أمر لا تفسير له سوى ما سبق، وربما كان تقليلها لهذا الغرض أيضاً.

٣ - كثرة العزو إلى الكتب والمصادر السنية في تلك التعليقات - كما سبق -.

٤ - محاولة إظهار الخلاف بين السُّنة والشيعة على أنه خلاف في الفروع، وأنه خلاف اجتهادي له أدلته ومسوّغاته؛ كالخلاف بين المذاهب السنية الأربعة.

(١) انظر في تفصيل هذه الحيلة والتي قبلها في عزوهم لكتب أهل السُّنة: مسألة التقريب بين أهل السُّنة والشيعة للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري: ١/ ٨٥ - ٨٣.

(٢) انظر مثلاً: ٢/ ٦٤ - ٦٥، ٨٧ - ٨٨، ٣٦٧ - ٣٦٨، ٦٣٦ - ٦٤٠، ٦٣٣/٣ - ٦٣٤، ٢٣٨/٦ - ٢٤٠.

٥ - عدم التصريح بالعقائد المنحرفة عندهم، والتدسس بذكر العقائد التي يمكن أن يكون لها وجهًا مقبولًا عند أهل السُّنة، وهذا من طرائق دعاة التقريب من الشيعة، الذين يرمون من وراء ذلك إلى نشر مذهبهم بين أهل السُّنة.

٦ - وهو أمر يتعلق بشخصية المؤلف، حيث إنه - كما سبق في ترجمته - رجل شيعي الأصل والنشأة ولا يزال كذلك، بل إنه مرَّ بتجربة اضطهاد شديد من قِبَل النظام العراقي السابق (السنّي)، فما مصلحة رجل هذه خلفيته في تهذيب تفسير (سنّي)؟

﴿باب﴾ ومع هذا كلّه فإن وضع المؤلف لتلك التعليقات في الهامش، وعدم إدخاله إياها في صلب كلام الرازي، بل تصريحه في المنهج بعدم التصرف في كلام الرازي وإبقائه كما هو، تصرف سليم، وحسنة تُذكر له، وهو ما جعلني أُدخل هذا التهذيب في هذا البحث، مع أنّ منهج البحث يقتضي استبعاد مختصرات أصحاب الفرق - كالشيعة والمعتزلة ونحوهم -.

ومع ذلك، فإنّ الحكم على صلب هذا التهذيب بأنه كذلك، وأن أثر الاعتقادات الشيعية إنما هو محصور في التعليقات فقط دون الصلب، لا يزال حكمًا مبدئيًا، وهو مبني على مقارنة بين التهذيب وأصله في عدّة مواضع، أما الحكم النهائي في ذلك فهو مفتقر إلى مقارنة دقيقة وكاملة بينهما.

وعلى كلّ حال فإن على القارئ أن يكون حذرًا حال قراءته في هذا التهذيب، وأن يحرص على مقارنته بأصله، خصوصًا عندما يساوره في ذلك أدنى شك، والله أعلم.



مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل

وقفت لتفسير البيضاوي على ثلاثة مختصرات، هي:

١ - «مختصر تفسير البيضاوي» أو «اختصار تفسير البيضاوي»^(١)
لكمال الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي
القاهري الشافعي المعروف بابن إمام الكاملية (ت ٨٧٤هـ)^(٢)، وهذا
المختصر لا يزال في حكم المفقود^(٣).

٢ - «تلخيص أنوار التنزيل» أو «مختصر أنوار التنزيل» أو «اختصار
أنوار التنزيل»^(٤) لشمس الدين محمد بن محمد بن علي البليسي القاهري
الشافعي المعروف بابن العماد^(٥) (ت ٨٨٧هـ)^(٦)، وقال مترجموه إنه

(١) ذكره بالاسم الأول حاجي خليفة في كشف الظنون: ١/١٩٤، وبالاسم الثاني الزركلي
في الأعلام: ٤٨/٧.

(٢) ويقال له أيضًا: إمام الكاملية؛ لأنه كان إمامًا للمدرسة الكاملية كأبيه، ولد سنة
(٨٠٨هـ) وقيل توفي سنة (٨٦٤هـ)، انظر: البدر الطالع: ٢/٢٤٤، الأعلام للزركلي:
٤٨/٧.

(٣) لم يذكر البغدادي في هدية العارفين: ٢/٢٠٦ للمؤلف هذا المختصر، لكنه قال بأن له
حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي مطولًا والآخر مختصرًا!

(٤) الاسم الأول هو المذكور في: الفهرس الشامل: ٢/٨٧٣، والثاني ذكره البغدادي في
هدية العارفين: ٢/٢١٢، والثالث في فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر
عن مجمع الملك فهد: ١/٣٠.

(٥) ذكر في الفهرس الشامل: ٢/٨٧٣ باسم (شمس الدين العماد) وليس (ابن العماد) كما
في مصادر ترجمته.

(٦) ولد وتعلّم في (بليبيس) بمصر سنة (٨٢٥هـ) وانتقل إلى القاهرة، وجاور في مكة =

اختصره مع زيادات حسنة^(١)، وله نسخة مخطوطة في تركيا^(٢).
 ٣ - «مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل» لمحمد أحمد كنعان، وهذا المختصر هو الوحيد المطبوع من هذه المختصرات.

ولذلك فإن الحديث في هذا المطلب سيكون عن المختصر الأخير فقط، لكن بعد تمهيد يحوي تعريفاً بالتفسير الأصل «تفسير البيضاوي» ومؤلفه.



= والمدينة، والعماد لقب جدّ والده، وكان فاضلاً، جيد الفهم والإدراك، ذا ورع وزهد، توفي في القاهرة على الصحيح وليس في المدينة كما توهم ذلك البغدادي في هدية العارفين: ٢/٢١٢، انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٣٤٨، الأعلام للزركلي: ٥٠/٧.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) في المكتبة العمومية باستانبول، انظر: الفهرس الشامل: ٢/٨٧٣.

تَهْيِدُ

في التعريف بأنوار التنزيل للبيضاوي ومؤلفه

أولاً: ترجمة البيضاوي:

هو: أبو الخير أو أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي، ويلقب بناصر الدين، وبالقاضي، وبقاضي القضاة.

والبيضاوي والشيرازي: نسبة إلى (البيضاء)^(١) وهي البلد التي وُلد^(٢) ونشأ فيها، وهي من أعمال (شيراز) التي انتقل إليها وتولّى قضاءها. أما تلقيبه بالقاضي أو قاضي القضاة، فلأنه تولّى هذا المنصب في (شيراز)^(٣) بل أصبح قاضي القضاة بها - أي: رئيسهم - وقد تولّى والده عمر من قبل هذا المنصب فيها أيضًا.

(١) مدينة مشهورة بفارس، سميت بذلك لأن لها قلعة تبين من بعد ويرى بياضها، وهي أكبر مدينة في كورة إصطخر، وهي خصبة جدًا ينتفع أهل شيراز بميرتها، وبينها وبين شيراز ثمانية فراسخ، انظر: معجم البلدان: ٤١٦/٢.

(٢) لم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته ولا عمره عند الوفاة، سوى ما ورد عند أحد مترجميه، قوله إنه مات عن مائة، فإن صحَّ ذلك وكان الأرجح أن وفاته كانت سنة (٦٨٥هـ) فإن ولادته تكون سنة (٥٨٥هـ)، انظر: القاضي البيضاوي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٣٩.

(٣) بلد عظيم مشهور معروف، وهو قصبه بلاد فارس، ويقع في وسطها، وهو مما استجدَّ بناؤه في الإسلام، انظر: معجم البلدان: ١٦٩/٥.

وقد عزل عن القضاء ثم أعيد إليه، لكنه اعتزل عنه - أخيراً - بنفسه، وانتقل إلى (تبريز)^(١) وانقطع فيها للتدريس والتصنيف، إلى أن توفي فيها سنة (٦٨٥هـ) على الأرجح^(٢) ودفن بها.

واحتلَّ البيضاوي مكانة علمية مرموقة، حيث كان عالماً بعلوم كثيرة، قال ابن كثير في ترجمته: «... الشيرازي، قاضيها وعالمها، وعالم أذربيجان وتلك النواحي»^(٣).

واتفقت كلمة مترجميه في الثناء على تصانيفه، وأنها مشهورة نافعة مفيدة، قال ابن العماد: «تكلّم كلُّ من الأئمة بالثناء على مصنفاته»^(٤).

وقد سُمِّي له أكثر من عشرين كتاباً في شتى العلوم^(٥)، لكن ليس له في التفسير وعلومه سوى تفسيره المشهور «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» وفي الفقرة الآتية مزيد تعريف به^(٦).

ثانياً: التعريف بتفسير البيضاوي:

سمّاه مؤلفه «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» واشتهر - أيضاً - بنسبته إلى مؤلفه «تفسير البيضاوي» وهو أشهر مؤلفاته على الإطلاق، وقد ورد ذكر هذا التفسير عند أكثر مترجميه باسم «مختصر الكشاف» للزمخشري؛ لأنه بنى تفسيره عليه، واتكأ في معظم مادّته عليه، بل وُصف بأنه سيّد

(١) بكسر أوله وسكون ثانيه، وهي أشهر مدن أذربيجان، انظر: معجم البلدان: ٤٣٠/٢.
(٢) وقيل توفي سنة (٦٩١هـ) وهذان القولان هما أشهر الأقول في تاريخ وفاته، والأول أرجحهما، انظر: القاضي البيضاوي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٦٦ - ٦٩.
(٣) البداية والنهاية: ٦٠٦/١٧. (٤) شذرات الذهب: ٣٩٢/٥.
(٥) انظرها عند الدكتور محمد الزحيلي في كتابه: القاضي البيضاوي: ص ٧٦ - ٧٨.
(٦) انظر في ترجمة البيضاوي: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٥٧/٨، البداية والنهاية: ٦٠٦/١٧، طبقات المفسرين للداودي: ٢٤٢/١، طبقات المفسرين للآدنه وي: ص ٢٥٤، شذرات الذهب: ٣٩٢/٥، الأعلام للزركلي: ١١٠/٤، القاضي البيضاوي للدكتور محمد الزحيلي.

مختصراته - كما سبق في الفصل الأخير من الباب الأول - .

قال عنه بروكلمان: «ويعتبر أفضل التفاسير المعتمدة عند أهل السُّنَّة»^(١)، وهو يشير إلى اعتماد تدريسه في المدارس والمعاهد في معظم الأقطار الإسلامية ردحًا من الزمن، في عهد الدولة العثمانية^(٢)، وهو ما يفسّر كثرة نسخه المخطوطة التي تجاوزت الألف^(٣)، وكذلك كثرة الشروح والحواشي والتقريرات عليه^(٤)، وربما يمكن اعتباره أكثر التفاسير في عدد الحواشي عليه.

قال في «كشف الظنون»^(٥): «وتفسيره هذا كتاب عظيم الشأن، غني عن البيان... رزق من عند الله تعالى بحسن القبول، عند جمهور الأفاضل والفحول، فعكفوا عليه بالدرس والتحشية».

وهذه أبرز ملامح هذا التفسير، ومنهج البيضاوي فيه^(٦):

١ - يعتبر تفسير البيضاوي من أشهر التفاسير بالرأي المحمود، وقد بناه مؤلفه على تفسير «الكشاف للزمخشري» واستفاد منه ما يتعلّق

(١) تاريخ الأدب العربي: ٢٢١/٤.

(٢) انظر: التفسير ورجاله لمحمد الفاضل بن عاشور: ٩٣.

(٣) في الفهرس الشامل: ٢٨٠/١ - ٣٢٠ ذكر له (١٣٩١) نسخة خطية.

(٤) في الفهرس الشامل: ٣٢٠/١ - ٣٤٣ ذكر له (٣٣٣) حاشية، وانظر: جامع الشروح والحواشي: ٣١١/١ - ٣٤٣، وانظر إحصاءات أخرى لحواشيه أقل من ذلك في: كشف الظنون: ١٨٨/١، إيضاح المكنون للبغدادي: ١٣٨/١، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٢٢١/٤.

(٥) ١٨٧/١ - ١٨٨.

(٦) انظر في الكلام على تفسير البيضاوي ومنهجه فيه: كشف الظنون: ١٨٧/١ - ١٨٨، التفسير والمفسرون للذهبي: ٢٩٦/١، البيضاوي ومنهجه في التفسير لعبد الرحمن البشري علي أحمد ناشب «وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام غير مطبوعة»، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ٩٧٨/٢، القاضي البيضاوي للدكتور محمد الزحيلي: ص ١٢١، تعريف الدارسين بمنهج المفسرين للدكتور صلاح الخالدي: ص ٤٢٥.

بالإعراب والمعاني والبيان لكنه أزال عنه الاعتزال، كما استفاد من «مفاتيح الغيب» للرازي ما يتعلّق بالحكمة والكلام والمباحث الكونية، ومن «تفسير الراغب الأصفهاني» ما يتعلّق باللغة والاشتقاق.

٢ - ومع اهتمامه بتلك المباحث فإنه لم يُغفل المباحث التفسيرية الأخرى؛ كالقراءات، وأسباب النزول.

٣ - وهو تفسير متوسط الحجم، غزير المادّة، محرّر العبارة، دقيق الإشارة، ولأجل ذلك فقد كثرت شروحه وحواشيه - كما سبق -.

٤ - يشير البيضاوي كثيراً إلى الأوجه المتعدّدة، والاحتمالات المختلفة في التفسير، ويرتبها بحسب الرجحان في الغالب، ويشير إلى المعتمد منها وما هو ضعيف أو مردود.

٥ - من أهمّ الميزات في تفسير البيضاوي إعراضه عن إيراد كثير من الروايات الإسرائيلية، وهو حين يوردها يذكرها بصيغة التمرّض: قيل، روي.

٦ - كان معتدلاً في تفسيره لآيات الأحكام بين الاختصار الشديد والتطويل المسهب، وكان في الغالب يقرّر ويرجّح مذهب الشافعي.

٧ - مشى البيضاوي في تفسيره لآيات الصفات على مذهب الأشاعرة في التأويل في الغالب، وإن كان خلّص كتابه من أقوال المعتزلة - كما سبق -.

٨ - من أبرز المآخذ على البيضاوي متابعتة للزمخشري في إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضائل السور.





التعريف بمواهب الجليل لمحمد كنعان ومؤلفه

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد أحمد كنعان.

وقد سبق التعريف به عند الكلام على مختصره لتفسير ابن كثير «فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير» ضمن المبحث الخاص بمختصرات تفسير ابن كثير في الفصل السابق (الأول) من هذا الباب (الثاني).

التعريف بالكتاب:

الاسم الكامل لهذا الكتاب، الذي سمّاه به مؤلفه هو «مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل» - كما في مقدمته للكتاب^(١) -.

وقد صدر عن (دار العلم للملايين بيروت - دار لبنان بيروت) عام (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) على هامش المصحف المصري، ويقع في (٨٤٣ صفحة) من القطع الكبير.

صدره المؤلف بمقدمة - في ثماني صفحات - تكلم فيها عن ثلاثة

أشياء:

١ - ترجمة مختصرة للبيضاوي.

(١) انظر: مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل - بهامش القرآن الكريم -: المقدمة (أ).

٢ - تعريف بتفسير البيضاوي، وبيان مكانته، وما له وما عليه، ثم سياق (مقدمة البيضاوي لتفسيره) كاملة، مع التعليق عليها.

٣ - تعريف بهذا المختصر، وبيان طريقته فيه.

وأرّخ لكتابة هذه المقدمة في بيروت: ١٥/ربيع الآخر/١٤٠٤هـ الموافق ١٨/كانون الثاني/١٩٨٤م.

وكتب المؤلف خاتمة للكتاب في آخره، قال فيها: «تمّ بعونه تعالى تأليف هذا الكتاب المسمى «مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل» عشية يوم الخميس ٢٨/شعبان/١٤٠٣هـ الموافق ٩/حزيران/١٩٨٣م»^(١).

وبعد هذه الخاتمة ألحق (التعريف بالمصحف) الذي وضع التفسير بهامشه.

وختم الكتاب بفهرسين:

١ - فهرس أجزاء القرآن.

٢ - فهرس السور على حسب ترتيبها في المصحف.

الباعث على تأليفه:

الباعث الذي كان وراء قيام المؤلف بهذا الاختصار، هو^(٢) احتواء التفسير الأصل «تفسير البيضاوي» على عدد من المآخذ التي ينبغي تصحيحها وتنقية تفسيره منها، ومن تلك المآخذ:

١ - إكثاره من ذكر الأحاديث الموضوعية (المكذوبة) خصوصاً تلك الموجودة في أواخر أكثر السور، ويفوق عددها المائة حديث موضوع، وهو متابع في هذا للزمخشري في تفسيره «الكشاف» متابعة تامة.

(١) مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل - بهامش القرآن الكريم - ص ٨٢٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: المقدمة (هـ، و).

٢ - تساهله في بعض العبارات، مثل قوله: «إن اليهودية شريعة موسى، والنصرانية شريعة عيسى ﷺ»، والصحيح أن دينهما جميعاً هو الإسلام، وأما اليهودية والنصرانية فهما لقب على شريعتهما المحرّفة، وقد ذكر البيضاوي ذلك عند تفسيره للآيتين [البقرة: ٨٣] و[آل عمران: ٦٥] وقد عدّل المختصر عبارة البيضاوي في هذين الموضوعين على حسب القول الصحيح.

٣ - إيراده لبعض الأقوال التي لا دليل عليها، أو تلك التي من الغريب ذكرها أصلاً، وقد ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة لذلك النوع من الأقوال التي ذكرها البيضاوي.

منهج الاختصار:

فصل المؤلف عمله الذي قام به في هذا المختصر في فقرات، هي^(١):

- ١ - حذف جميع الأحاديث الموضوعية والأقوال المردودة، بحيث لا يبقى في هذا المختصر حديثاً موضوعاً أو رواية باطلة.
- ٢ - إثبات نصوص الأحاديث التي ذكرها البيضاوي بالمعنى أو أشار إليها، مع بيان من أخرجها من علماء الحديث، وكذلك الأمر في أسباب النزول، وهذا فيما لم يكن موجوداً في الكتاب الأصل «تفسير البيضاوي».
- ٣ - الاقتصار على المعنى أو المعاني المتّفقة مع قراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي، وعدم ذكر قراءة أخرى غيرها إلا في مواضع قليلة جداً^(٢).

(١) مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل - بهامش القرآن الكريم -: المقدمة (ز، ح).

(٢) دمج المؤلف بين هذه الفقرة والتي بعدها في فقرة واحدة، لكني فصلتهما - كما في الأعلى - لأنه تكلم فيها عن أمرين منفصلين.

٤ - الإبقاء على عبارة البيضاوي ذاتها، وعدم التعديل في كلامه سوى ما دعت إليه الحاجة لربط الجمل أو إعادة سبك بعضها، وعدم الزيادة على كلامه إلا قليلاً من الكلام عند الحاجة لتفسير كلمة لم يُفسرها البيضاوي.

٥ - كتابة تعليقات مفيدة - في أسفل كثير من الصفحات - منها ما يتعلّق بأسباب النزول، وبعضها الآخر في مواضيع مختلفة، وبعض تلك التعليقات مقتبس من كتاب «الإكليل في استنباط التنزيل» للسيوطي، مع الإحالة في بعض المواضع إلى الكتاب الآخر للمؤلف «قرّة العينين على تفسير الجلالين» تلافياً للتكرار وإرشاداً إلى مجامع الفوائد.

٦ - عدم إغفال وجوه الإعراب، أو حذف كلّ ما يتعلّق بها - كما يفعل أو يرغب بعضهم - والإبقاء منها على يفيد طالب العلم؛ لأن قراءة التفسير لا تكون وافية بالمقصود إذا أهمل جانب الإعراب فيه.

٧ - صفّ الكلمات القرآنية - في سياق التفسير - من غير تقيّد بأصول علم الرسم؛ لأنّ هذه الكلمات ليست معدّة للتلاوة، بل المتلوّ هو النصّ القرآني المثبت في المصحف الشريف الذي جعل هذا التفسير بهامشه، وهذا المصحف هو المعروف بـ «مصحف الملك» الذي أمر بطباعته ملك مصر في حينه، وأشرف على مراجعته وتصحيحه لجنة من كبار القراء.

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج الذي اختطّه المؤلف لاختصاره هذا، يردّ عليه ما يأتي:

﴿١﴾ لم يذكر المختصر شيئاً عن الطبعة التي اعتمد عليها في هذا المختصر، من طبعات تفسير البيضاوي الكثيرة^(١)، كما لم يذكر شيئاً عن

(١) انظر في ذكر شيء منها في مقدمة محمود الأرنؤوط لطبعة دار صادر لتفسير البيضاوي «أنوار التنزيل»: ٧ - ٨.

حواشي الكتاب الكثيرة جدًا - التي سبقت الإشارة إليها عند التعريف به - ومدى استفادته منها، سوى نقله مرة واحدة عن «حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي» في أحد تعليقاته^(١).

﴿٢﴾ لقد أحسن المؤلف كثيرًا بحذف الأحاديث الموضوعية التي أساء البيضاوي إلى كتابه بإثباتها فيه، متابعة منه للزمخشري، فهي مما يجب حذفه نصحاء لله ولكتابه، ولمؤلف الكتاب الأصل، ولقراء الكتاب من المسلمين.

بل التزم المؤلف بحذف جميع الروايات الباطلة والأقوال المردودة من هذا المختصر، لكنني وجدته أثبت رواية من روايات أسباب النزول، ثم علق عليها في الحاشية بما يفيد عدم صحتها، وأنه لا أصل لها يعتمد عليه^(٢).

﴿٣﴾ التزم المختصر إثبات عبارة البيضاوي بذاتها، وعدم التعديل فيها أو الزيادة عليها إلا في ثلاث حالات:

- ١ - ما دعت إليه الحاجة لربط الجمل أو إعادة سبك بعضها.
- ٢ - عند الحاجة لتفسير كلمة لم يُفسرها البيضاوي.
- ٣ - إثبات نصوص الأحاديث التي ذكرها البيضاوي بالمعنى أو أشار إليها، مع بيان من أخرجها من علماء الحديث، وكذلك الأمر في أسباب النزول.

أما الحالة الأولى فلا إشكال فيها، لكن كان على المختصر في الحالة الثانية والثالثة أن يميّز هذه الزيادة عن كلام البيضاوي، بجعلها بين معقوفين - مثلاً - أو بجعل تلك الزيادة تعليقًا في الهامش، كما فعل هو

(١) انظر: مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل - بهامش القرآن الكريم -: ص ١٧٤.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

في أحد المواضع^(١).

وقد قارنت بين هذا المختصر وأصله في بعض المواضع، فوجده التزم إبقاء عبارة البيضاوي بذاتها - سوى ما استثنى - إلا أنه قد يزيد شيئاً من عنده في غير الحالات الثلاث التي استثنائها، دون تنبيه، مع أن البيضاوي لم يترك تفسيرها، ولم يفسرها بأقوال مردودة أو روايات باطلة^(٢).

ووجدت - أيضاً - أن المختصر حذف كلام البيضاوي في تفسير الحروف المقطعة في أوائل السور في جميع مواضعها، وأثبت رأيه هو بدلاً عنه، مع التنبيه على ذلك في بعض تلك المواضع، وترك التنبيه في مواضع أخرى.

﴿﴾ أشار المؤلف إلى أنه كتب تعليقات مفيدة - في أسفل كثير من الصفحات - وذكر عنها التوضيحين الآتين:

١ - أن منها ما يتعلّق بأسباب النزول، وبعضها الآخر في مواضع مختلفة.

٢ - بعض تلك التعليقات مقتبس من كتاب «الإكليل في استنباط التنزيل» للسيوطي، مع الإحالة في بعض المواضع إلى الكتاب الآخر للمؤلف «قرّة العينين على تفسير الجلالين».

وبعد قراءة تلك التعليقات، أزيد توضيحات أخرى:

١ - عدد الصفحات التي كتب في أسفلها تعليقات (٣٧٢ صفحة) من (٨٢٧ صفحة) وهو مجموع صفحات التفسير، وذلك يقارب النصف.

٢ - معظم تلك التعليقات قصير، وإذا طال التعليق فإنه يكمله في أسفل الصفحة التي تليها.

(١) حيث فسّر كلمة لم يفسّها البيضاوي في الحاشية لا في المتن، انظر: ص ٤١٧.

(٢) انظر مثلاً تفسير الآيات الآتية - مع مقارنته بأصله -: سورة الفاتحة (الآية: ٧)، البقرة (الآية: ١)، الناس (الآية: ٦).

٣ - لا تحوي الصفحة غالبًا سوى تعليق واحد، أما زيادتها على تعليقين فهذا قليل جدًا.

٤ - اقتبس في هذه التعليقات أيضًا عن: تفسير ابن كثير - ويأتي في المرتبة الثالثة في كثرة الاقتباس منه بعد الكتابين اللذين ذكرهما - وعن تفسير الجلالين نفسه، وتفسير القرطبي، وتفسير النسفي، وحاشية شيخ زاده على البيضاوي، والكشف عن وجوه القراءات لمكي، عدا النقل عن كتب الحديث كالصحيحين، أو التخريج منها، وكذلك النقل عن بعض معاجم اللغة؛ كاللسان لابن منظور، وشرح القاموس للزبيدي.

٥ - معظم تلك التعليقات تدور على كلام البيضاوي نفسه؛ كإيضاح غامضه، أو تكميل ناقصه، أو بيان خطأ وقع فيه، أو ترجيح قول آخر غير قوله، وبعضها الآخر تعليق من المؤلف على النص القرآني مباشرة وليس على كلام البيضاوي.

٦ - يستعمل المؤلف الإحالة إلى كتابه الآخر «قرة العينين على تفسير الجلالين» كما يحيل إلى تعليق سابق أو آتٍ من تعليقاته في هذا الكتاب «مواهب الجليل» وإن كان استعماله للأول أكثر بكثير من الثاني.

﴿٥٥﴾ أشار المؤلف إلى أنه جعل التفسير في هذا المختصر على هامش المصحف (المصري)، وقد جاء دون زيادة على صفحات المصحف، ومع أن صفحات الكتاب من القطع الكبير، إلا أن حرف كتابته لم يكن صغيرًا، بل كان بالحجم المعتاد.

وهذه المعلومات تفيد أن المؤلف قد اختصر كلام البيضاوي اختصارًا شديدًا، وحذف منه أشياء كثيرة، ويتضح الأمر أكثر عند المقارنة بين المختصر وأصله.

﴿٥٦﴾ سبقت الإشارة - عند التعريف بتفسير البيضاوي - إلى أن البيضاوي فسّر آيات الصفات على طريقة أهل التأويل - في الغالب -.

وقد قارنت بين هذا المختصر وأصله، في المواطن التي وقع
البيضاوي فيها في التأويل، فوجدت صاحب المختصر أثبت فيه أكثر تلك
التأويلات دون أي تعليق عليها^(١).



(١) انظر أمثلة على ذلك في تفسير الآيات الآتية من المختصر مواهب الجليل من تفسير
البيضاوي أنوار التنزيل - بهامش القرآن الكريم ٩: سورة البقرة: الآية ١٥، ٢٦،
٢١٠، آل عمران: ٣١، المائدة: ٦٤، ١١٦، الأنعام: ١٨، الأعراف: ٩٩، النحل:
٥٠، الزمر: ٦٧، سورة ص: ٧٥، الفجر: ٢٢ (وانظر تعليق المختصر على تفسير
الآية الأخيرة).

المطلب الرابع

تنوير الأذهان من تفسير روح البيان للصابوني

وقفت لتفسير «روح البيان» على ثلاثة مختصرات: اثنان مخطوطان، والثالث مطبوع، تفصيلها على النحو الآتي:

﴿المختصران المخطوطان هما:

١ - «تلخيص التبيان»^(١) من روح البيان» لنور الدين أبي عبد الله السيد محمد نوري بن جرجيس القارئ الموصلية (ت ١٣٠٥هـ)^(٢) وهو موجود بخطه^(٣).

٢ - «ريحانة الإخوان المقطوفة من رياض الجنان المنقولة من تفسير روح البيان» لمصطفى صبري الرشيد القادري (ت ١٣٠٥هـ)^(٤) ومخطوطته في الموصل^(٥).

(١) هكذا جاء اسمه «تلخيص التبيان» في: معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار: ص ٢٧٦، الفهرس الشامل: ٨٢٣/٢، لكنه جاء - بحذف التاء «البيان» - عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣٦٨/٩، وهو كذلك في فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٥٧٠/٢ مع أن مصدرهم في ذلك الكتابان الأعلان وهو فيهما بالتاء (التبيان)!

(٢) لم أجد له ترجمة، وقد سبق ذكره عند الكلام على مختصر تفسير البغوي - في المطلب الأول من هذا المبحث - حيث إن لجرجيس هذا مختصرًا مخطوطًا لتفسير البغوي أيضًا.

(٣) انظر: الفهرس الشامل: ٨٢٣/٢، وانظر أيضًا: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٩/٣٦٨، معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار: ص ٢٧٦.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٩/٣٦٨، معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار: ص ٣٠٦.

﴿باب﴾ أما المختصر المطبوع فهو «تنوير الأذهان من تفسير روح البيان» لمحمد علي الصابوني.
وسيقصر الكلام على هذا المختصر المطبوع دون المخطوطين السابقين، لكن بعد تمهيد في التعريف بالتفسير الأصل ومؤلفه.



تَهْيَدُ

في التعريف بتفسير روح البيان ومؤلفه

أولاً: التعريف بالبروسوي:

هو: أبو الفداء إسماعيل حَقِّي بن مصطفى الإسلامبولي (الاستانبولي) البروسوي الجَلُوتِي الحنفي الرومي.

والإسلامبولي (الاستانبولي): نسبة إلى مدينة (إسلامبول = استانبول) وهي عاصمة الدولة العثمانية في تركيا، وكانت تسمى (القسطنطينية)^(١)، حيث سكنها بعد أن كانت ولادته في (آيدوس) - إحدى المدن التركية - عام (١٠٦٣هـ).

والبروسوي: نسبة إلى مدينة (بروسة) التركية^(٢)، التي سكنها مدة ثم نفي منها، لكنه عاد إليها وتوفي بها سنة (١١٣٧هـ تقريباً)^(٣)، وعمره أربع وسبعون سنة.

(١) وتقع في الجزء الأوروبي من تركيا، وتكتب أيضًا (اسطنبول)، و(القسطنطينية) هو اسمها قبل الفتح الإسلامي وكانت عاصمة الدولة البيزنطية، وكانت تسمى (بيزنطة) وهي مقر الكنيسة النصرانية الأرثوذكسية، و(إسلامبول) كلمة تركية معناها: مدينة الإسلام.

(٢) وتسمى اليوم (بورصة) وتقع جنوب شرق (اسطنبول) في الجزء الآسيوي من تركيا، ويفصل بينهما بحر مرمرة.

(٣) وقع خلاف بين المصادر في تاريخ وفاته، فقليل (١١٢٧هـ) لكن رجح ما في الأعلى أصحاب فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٢/ ٩٠٤ - ٩٠٥.

أما الجلوتي: فنسبة إلى الطريقة (الجلوتية) وهي إحدى الطرق الصوفية، وهي غير الطريقة (الخلوتية) وأقل شهرة منها، وقد نسب بعضهم إلى الثانية^(١)، وقد وصفه الكوثري^(٢) بأنه كان غالباً في وحدة الوجود^(٣).

أما مذهبه الفقهي فقد كان حنفياً، وهو المذهب المعتمد في عهد العثمانيين، ولا سيما في تركيا - موطن المؤلف -.

والرومي: نسبة إلى (الروم)؛ لأن أصله من بلاد الروم (غربي تركيا) ولذلك قال عنه صاحب (الأعلام): «تركياً مستعرباً»^(٤). ولذلك فقد كان له تأليف بالعربية والتركية تزيد على مائة مؤلف، كما كان يعرف الفارسية أيضاً، وسيأتي ما يدل على ذلك عند الكلام على تفسيره - بعد هذه الترجمة -.

ومن مؤلفاته بالعربية في التفسير وعلومه:

١ - «روح البيان في تفسير القرآن» وسيأتي الكلام عليه بعد هذه الترجمة.

٢ - «حاشية على تفسير البيضاوي - سورة الفاتحة - جزء النبأ».

٣ - «تفسير بعض السور من القرآن».

(١) لكن حَقَّق نسبته إلى (الجلوتية) - بالجيم - الكوثري في ترجمته له، وهو خير بطرقهم، انظر: مقالات الكوثري: ٥٩٤/٢.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٥٩٣/٢، وانظر أيضاً: عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية للدكتور أحمد القصير: ص ٢١٤ لكن نسبته إلى الطريقة (الخلوتية) - بالخاء - تبعاً لبعض مترجميه، وقد سبق كلام الكوثري في ذلك.

(٣) وحدة الوجود: مذهب فلسفي لا ديني، يقول بأن الله والطبيعة حقيقة واحدة، وهي عقيدة منتشرة في فكر أكثر أهل الطرق الصوفية، انظر: عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية للدكتور أحمد القصير، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ٧٩٣/٢.

(٤) الأعلام للزركلي: ٣١٣/١.

- ٤ - «تفسير سورة الواقعة» .
 ٥ - «تفسير سورة الأعلى» .
 ٦ - «تأويل سورة الزلزلة» .
 ٧ - «تفسير بعض الآيات - تفسير بعض الآيات المختارة»^(١) .

ثانياً: روح البيان للبروسوي:

«روح البيان في تفسير القرآن» هذا هو الاسم المشهور لهذا التفسير، وإن كان يُعرف - أيضاً - بنسبته إلى مؤلفه (تفسير حَقِّي)^(٢) . وهو تفسير كبير الحجم، فرغ من تأليفه سنة (١١١٧هـ) . ويمكن الوقوف على أبرز ملامحه، ومنهج مؤلفه فيه، من خلال ما يأتي^(٣) :

- ١ - مؤلف هذا التفسير يعتمد كثيراً على النقل عن غيره، سواء من المفسرين أو غيرهم، وهو مع ذلك لا يناقش تلك النقول، ولم يكن له سوى الاختيار والنقل .
 ٢ - من أبرز ما في هذا التفسير عنايته بنقل كلام الصوفية المتعلقة بالآيات، وهو كلام مليء بمصطلحاتهم، التي ربما استغلق الكلام وصار

(١) وهذه الكتب كلها مخطوطة سوى الأول، انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ١٤٧٣/٣، وانظر في ترجمة البروسوي: هدية العارفين: ٢١٩/١، مقالات الكوثري: ٥٩٢/٢، الأعلام للزركلي: ٣١٣/١، معجم المؤلفين لكحالة: ٣٦٢/١، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ٤٨٨/١ .

(٢) انظر: الأعلام للزركلي: ٣١٣/١ .

(٣) انظر في ذلك: المفسرون بين التأويل والإثبات للمغراوي: ١٢٤٧/٣، معجم تفاسير القرآن الكريم للدكتور عبد القادر زمامة وزملائه: ١٧٥/١، دراسة لتفسير روح البيان للبروسوي: بحث صغير منشور في موقع «ملتقى أهل التفسير» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وانظر: مراجع ترجمة المؤلف .

بسببها غير مفهوم، وهو تفسير صوفي إشاري، وليس باطنياً فلسفياً، وإن وقع في بعض شطحاتهم الشنيعة جداً، لكنه لا يورد كلام الصوفية الإشاري إلا بعد كلامه على المعاني الظاهرة للآيات.

٣ - وبسبب هذه النزعة الصوفية عند المؤلف فقد غلب على تفسيره الجانب الوعظي السلوكي على الجانب التفسيري الأثري، فقلَّ عنده نقل كلام السلف في التفسير، وأكثر من إيراد القصص والحكايات والمواعظ، ولا يخلو أكثرها من المبالغات، والقول بالكرامات، والاعتماد على المنامات.

٤ - وقريب من ذلك كثرة الأحاديث الضعيفة وما ليس له أصل، وخصوصاً في أسباب النزول، وكذلك إكثاره من الإسرائيليات.

٥ - ومن أبرز الجوانب التفسيرية عند المؤلف التفسير اللغوي الإعرابي، والبلاغي البياني، وهو في أكثر ذلك ينقل عن غيره.

٦ - أما تفسير آيات الأحكام فقد سار فيها على وفق المذهب الحنفي الذي يتمذهب به في الفقه - كما سبق في ترجمته -.

٧ - من الأشياء الغريبة في هذا التفسير إيراد المؤلف لعبارات وأشعار باللغة الفارسية في مواطن كثيرة من تفسيره، مما قد يوقع من يقرأ في هذا التفسير وهو لا يعلم بذلك في إشكال.

٨ - المؤلف (البروسوي) على مذهب الماتريدية في الأسماء والصفات، ولذلك فقد أوَّل جميع الصفات في تفسيره، وهو ينقل عن غيره في ذلك أيضاً.





التعريف بتنوير الأذهان للصابوني

التعريف بالمؤلف:

هو: محمد علي الصابوني.

سبقت ترجمته عند الكلام على مختصره لتفسير الطبري - في أول الفصل السابق من هذا الباب (الثاني) --.

التعريف بالكتاب:

صدر هذا المختصر عن (دار القلم بدمشق) عام (١٤٠٨هـ) -
١٩٨٨م) في أربعة أجزاء من القطع الكبير، مجموع صفحاتها (٢٣٦٢
صفحة).

واسم هذا الكتاب المختصر «تنوير الأذهان من تفسير روح البيان»
- كما هو على غلافه --.

وقد افتتح الكتاب بمقدمة مختصرة للمؤلف - في صفحة ونصف
تقريباً - ذكر فيها:

١ - الثناء على التفسير الأصل «روح البيان» وبيان ميزاته.

٢ - تفصيل الباعث على تأليف هذا المختصر، وسيأتي.

٣ - منهجه في الاختصار، وسيأتي.

وقد أرخ المؤلف لكتابته هذه المقدمة في مكة المكرمة - ٢٠
شعبان/١٤٠٤هـ، وهي السنة التي أتم فيها هذا المختصر - كما في

خاتمة^(١) ..

أما الفهارس، فقد صنع منها في نهاية كل جزء من أجزاء الكتاب ثلاثة فهارس:

- ١ - فهرس للموضوعات، وهو فهرس تفصيلي دقيق.
 - ٢ - فهرس أطراف الأحاديث مع ذكر مخرجها، وهي مرتبة بحسب ورودها في الكتاب «المختصر» لا بحسب ترتيب الحروف الهجائية.
 - ٣ - فهرس الأبيات الشعرية.
- ويُلحظ على إخراج الكتاب عدم وجود ما يدلُّ على أرقام الآيات المُفسَّرة، لا في أثناء التفسير، ولا في أعالي الصفحات، ولا في الفهارس، ولذلك فإنَّ من يريد الوصول إلى آية معيَّنة فيه يجد مشقة كبيرة حتى يهتدي إليها.

الباعث على تأليفه:

صرَّح المؤلف بذلك في مقدمته، وهو تفصيلاً كما يأتي^(٢):

- ١ - ما للتفسير الأصل «روح البيان» من مكانة عند كثير من العلماء في البلاد الإسلامية.
- ٢ - احتواء التفسير الأصل «روح البيان» على درر ثمينة ذهبت بين الركام والحشد الهائل من النقول والأقوال، إذ هو موسوعة ضخمة يصعب على المرء قراءته ومطالعة.
- ٣ - رغبة بعض الوجهاء من أهل جدة، وهو الشيخ عبد الله أبو الحسن أن يكون هناك تنقيح وتهذيب لهذا الكتاب «روح البيان» ليستفيد منه الخاصة والعامة؛ فأُسند هذا العمل إلى المؤلف «المختصر» وطلب منه القيام به.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٥/١.

(١) انظر: تنوير الأذهان: ٦١٩/٤.

منهج الاختصار:

نصَّ المؤلف - في مقدمته^(١) - على الطريقة التي سلكها في اختصاره، وأوجزها في خمس فقرات، هي:

١ - اختيار أقوى الوجوه وأرجحها في تفسير الآية الكريمة.

٢ - حذف كلِّ ما يتعلَّق بالتفسير من اللغة الفارسية.

٣ - حذف الروايات الضعيفة من الأحاديث والآثار.

٤ - تخريج ما ورد في التفسير من الأحاديث النبوية الشريفة.

٥ - الإبقاء على الضروري من وجوه الإعراب.

وقبل ذلك أشار المختصر أثناء بيان الباعث له على تأليف هذا المختصر - وقد سبق - إلى اشتمال التفسير الأصل على نقول وأقوال ووجوه في اللغة والإعراب كثيرة، لا ضرورة لها، فيفهم من ذلك أنه حذفها.

الملحوظات الواردة:

مما يلحظ على هذا المنهج ما يأتي:

﴿١﴾ لم يذكر المختصر - في منهجه هذا - شيئاً عن مدى التزامه بعبارة صاحب الأصل (البروسوي) وإن كان فحوى كلامه في المقدمة، وبعض تعليقاته تفيد التزامه بذلك، وهو ما يظهر من المقارنة بين الأصل والمختصر في عدّة مواضع.

﴿٢﴾ ذكر في الفقرة الأولى - من المنهج - أنه اختار أقوى الوجوه وأرجحها في تفسير الآية الكريمة، لكنني وجدت أنه في أثناء الكتاب، قد يُثبت قولين ذكرهما المؤلف (صاحب الأصل) ثم يذكر ترجيحه (أي

(١) انظر: تنوير الأذهان: ٥/١ - ٦.

المختصر) لأحدهما في الهامش تعليقًا، مع تضعيف القول الآخر أحيانًا^(١).

وكذلك فإنه قد يُثبت كلامًا للمؤلف (صاحب الأصل) ويشير إلى ضعفه في الهامش، وأكثر ما يكون ذلك في بعض آيات الصفات التي أولها المؤلف^(٢)، وفي بعض الآراء التفسيرية^(٣) أو الحكايات التي يذكرها^(٤) أيضًا.

﴿٣﴾ ذكر في الفقرة الثالثة أنه التزم حذف الروايات الضعيفة من الأحاديث والآثار، لكنني وجدته أثبت عددًا من الروايات التي أشار هو إلى ضعفها في تخريجه لها في الهامش^(٥).

﴿٤﴾ أشار في الفقرة الرابعة إلى تخريجه لما ورد في التفسير «المختصر» من الأحاديث الشريفة، لكن فاته التنبيه على أنه جعل ذلك في الهوامش دون الأصل، وهذا ظاهر جدًا لمن يطالع الكتاب، كما فاته التنبيه على وضع فهرس لتلك الأحاديث بتخريجاتها - كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الوصف العام للكتاب -.

ويلحظ على تلك التخريجات أمرين:

- ١ - اعتمد في معظمها على ثلاثة كتب، هي: جامع الأصول لابن الأثير، والفتح الكبير، والدر المنثور كلاهما للسيوطي. والتخريج من هذه الكتب الوسيطة لا يصح في المنهج العلمي - كما سبق -.
- ٢ - ترك بعض الأحاديث المذكورة في المتن دون تخريج^(٦)،

(١) انظر مثلاً: تنوير الأذهان: ٣٩٣/١، ٤٨٦، ١٧٤/٤، ٤٥١، ٥٩١.

(٢) انظر مثلاً: المرجع السابق: ١٠٠/١، ١٦١، ٩٢/٤، ٢٣٠، ٣٤٨، ٣٦٨.

(٣) انظر مثلاً: المرجع السابق: ١٣١/١، ٢٢٥، ٥٢١، ٥٣٩، ٣٨٠/٤، ٤٦٠، ٥٠٦.

(٤) انظر مثلاً: المرجع السابق: ٣٣٣/١، ٤٩٦/٤.

(٥) انظر مثلاً: المرجع السابق: ٧٥/١، ٣٨١، ٤٣٢، ٤٣٧.

(٦) انظر مثلاً: المرجع السابق: ٢١٠/١، ٢١٦، ٣١٠، ٦١٦/٤.

ويكثر ذلك في أسباب النزول^(١):

﴿٥٥﴾ لم يُشر المختصر - في منهج الاختصار - إلى التعليقات التي كتبها في هوامش الصفحات، ويمكن إيجاز توصيفها فيما يأتي:

١ - عدد تلك التعليقات كثير، فمعظم صفحات الكتاب لا تخلو من تعليق، وعلى سبيل المثال فإن عدد التعليقات في الجزء الأول فقط أكثر من (٤٠٠ تعليق) والتعليق الواحد لا يزيد عن سطر أو سطرين إلا نادراً.

٢ - نصيب الأسد في تلك التعليقات لتخريج الأحاديث التي يذكرها في المتن - كما في الفقرة السابقة -.

٣ - يكون في تلك التعليقات شرح وبيان لبعض الكلمات أو العبارات المشككة، وهذا قليل بالنسبة إلى الأول.

٤ - الاستدراك على المؤلف (صاحب الأصل) في بعض الآراء التي يذكرها، وكذلك الترجيح في المسائل التي يذكر فيها قولين^(٢) أو التعليق على كلامه بذكر فوائد زائدة.

﴿٥٦﴾ لم يتعرّض المختصر في منهج الاختصار ولا في مقدمته كلها، إلى أمر هو من أبرز المآخذ على التفسير الأصل «روح البيان» أعنى عنايته بنقل كلام الصوفية وإشاراتهم في تفسير الآيات، وما يلحق ذلك من ذكر الحكايات والقصص والمواعظ الكثيرة في أثناء التفسير، خصوصاً مع اشتغال بعض تلك النقول والحكايات على شطحات عقدية، بعضها قد يكون من النوع الخطير الذي يُخشى على صاحبه من الزندقة إن كان يعتقد ذلك.

(١) انظر مثلاً: تنوير الأذهان: ٣٥١/١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٤٢، ٤٧٥.

(٢) سبق الإحالة على أمثلة لهذين النوعين من استدراقات المختصر على صاحب الأصل في الفقرة (٢) من هذه الملحوظات على منهج المؤلف في مختصره - في الصفحة السابقة -.

وإذا كان الأمر بهذه المثابة؛ فكان ينبغي للمختصر التنبيه على ذلك، مع بيان منهجه في هذا المختصر حيال ذلك.

على أنه يمكن أن يفهم من كلام المختصر في المقدمة - كما سبق في منهج الاختصار - أنه حذف معظم النقول الموجودة في الأصل، ويدخل فيها النقول الكثيرة عن الصوفية، وهو ما يدلُّ عليه عمله في أثناء المختصر، كما يتبيّن عند المقارنة بين المختصر وأصله، وهذا لا يعني أنه حذف جميع تلك النقول، بل أبقى شيئاً منها، خصوصاً ما هو محتَمَل ومقبول في الجملة، على أن قليلاً من ذلك الذي أبقاه يحمل شطحات عقدية كبيرة^(١)، وهذا يعني أن المختصر ليس خالياً من جميع شطحات أصله، وإن كان قد سلّم من أغلبها، وهو ما جعلني أدخله في نطاق البحث، وإن كان أصله «روح البيان» يمكن أن يُصنّف ضمن تفاسير الفرق لظهور التفسير على المنهج الصوفي فيه وكثرته، وإن لم يكن خالصاً فيه كبعض التفاسير الأخرى على ذلك المنهج.

هذا بالنسبة للنقول عن الصوفية في تفسيرهم للآيات أو ما يسمّى عندهم بالإشارات، أما القصص والحكايات فإن المختصر أبقى كثيراً منها - كما يظهر ذلك جلياً من النظر في فهرس الموضوعات - ومع احتواء كثير منها على المبالغات والكرامات والاعتماد على الرؤى والمنامات - مما نبّه المختصر على شيء منه في بعض تعليقاته^(٢) - إلا أنها أهون بكثير من تلك النقول والإشارات الصوفية.

﴿٧٧﴾ سبق القول - عند التعريف بالتفسير الأصل - أن مؤلفه (البروسوي) سار في تفسيره لآيات الصفات على مذهب الماتريدية في

(١) انظر مثلاً: تنوير الأذهان: ٦١١/٤ وهو نقل يوهم القول بوحدة الوجود - وهو قول فاسد قال به بعض غلاة الصوفية كما سبق عند ترجمة المؤلف - فلا أدري كيف ذهل المختصر عن ما في هذا النقل من الإيهام بذلك القول الفاسد؛ فأنبته في مختصره!

(٢) انظر مثلاً: المرجع السابق: ٧٥/١، ٣٨١، ٤٣٢، ٤٣٧.

التأويل، وعند المقارنة بينه وبين المختصر تبين أن صاحب المختصر قد وافق صاحب الأصل في إثبات معظم تلك التأويلات دون تعليق^(١)، إلا أنه علق على بعضها في الهامش ببيان التفسير الصحيح على مذهب السلف الصالح^(٢).

﴿٨﴾ سبق عند الكلام على مختصر الصابوني لتفسير الطبري - في المبحث الأول من الفصل السابق - ذكر الانتقادات العامة لمختصراته في التفسير، دون نص على مختصره هذا بعينه، لكن ينبغي الاطلاع عليها عند قراءة أي من مختصراته في التفسير عمومًا.



(١) انظر: تنوير الأذهان: ١١/١ - ١٢، ١٩، ٣٧، ٤٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٤٩، ٢٩٣،

٤٣٥، ٤٥٨، ٥١٧، ٥٥٧.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١٢٧/١، ١٦١، ٢٣٤، ٤٧٩.

المطلب الخامس

رأي الغليل من محاسن التأويل

لم أقف على مختصر لتفسير القاسمي «محاسن التأويل» سوى هذا المختصر المطبوع، وهو «رأي الغليل من محاسن التأويل» للدكتور صلاح الدين أرقه دان.

ولذلك فإن الكلام في هذا المطلب سيكون عن هذا المختصر، لكن بعد تمهيد في التعريف بالتفسير الأصل «محاسن التأويل» ومؤلفه.



تَهْيَدُ

في التعريف بمحاسن التأويل ومؤلفه

أولاً: التعريف بالقاسمي:

هو: أبو الفرج محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم بن صالح بن إسماعيل بن أبي بكر القاسمي الحسني الدمشقي.

وكنيته بأبي الفرج إنما هي كنية أطلقها عليه أبوه أو جدّه حين ولادته، وإلا فليس لجمال الدين ولدًا بهذا الاسم.

والقاسمي: نسبة إلى جدّه (قاسم بن صالح) وجمال الدين هو أول من شَهِرَ هذه النسبة، وكانت أسرته تُعرف قبل ذلك بالحلاق، وهي مهنة جدّه (قاسم) في أول حياته.

والحسني: نسبة إلى (الحسن بن عليّ بن أبي طالب) لانتصال نسبه به من جهة آبائه، وكذلك هو (حسيني) من جهة الأمهات؛ وقد أُلّف جمال الدين في إثبات نسبه من جهة أمهاته رسالة سمّاها (شرف الأسباط) ذكر فيه أن الأسباط - وهم أولاد البنات - لهم من الشرف ما لأمهاتهم.

وأما الدمشقي: فنسبة إلى (دمشق) التي وُلد فيها سنة (١٢٨٣هـ - ١٨٦٦م) وعاش فيها إلى وفاته بها سنة (١٣٣٢هـ - ١٩١٤م) وعمره (٤٩ سنة) وكانت له رحلات إلى لبنان وفلسطين، وإلى مصر - مرتين - وإلى مكة والمدينة.

نشأ جمال الدين القاسمي في بيت علم وأدب، حيث كان جدّه (قاسم) من علماء الشام في وقته، وكذلك أبوه (محمد سعيد) الذي كان من أعظم أشياخه - كما يقول هو - .

وجوّد القرآن على شيخ القراء بالشام في وقته الشيخ أحمد الحلواني، كما أخذ العلم عن عدد من كبار علماء الشام، كان من أبرزهم محمد بن محمد الخاني النقشبندي الذي لازم حلقة مدّة ثم تركها.

وكانت له صلات وصدقات بمشاهير العلماء والأدباء في عصره؛ كظاهر الجزائري وشكيب أرسلان في الشام، ومحمد رشيد رضا في مصر، ونعمان الألوسي في العراق، وجعفر الكتاني في المغرب.

وأما تلاميذ القاسمي والمستفيدون منه فهم كثير، لكن من أشهرهم محمد بهجت البيطار، ومحمد جميل الشطي، ومحمد علي الدقر، ومحمد كرد علي، ومحّب الدين الخطيب، وخير الدين الزركلي - صاحب كتاب «الأعلام» - .

ويعتبر جمال الدين القاسمي من أبرز قادة الإصلاح والتجديد في الشام في العصر الحديث، يساعده في ذلك مكانته العلمية الرفيعة، وسيرته العطرة وخُلُقُه الجمّ.

وبسبب دعوته الإصلاحية وأفكاره التجديدية، فقد تعرّض لمضايقات عديدة، من أشهرها المحنة التي عُرفت باسم «حادثة المجتهدين» حيث اتّهم بالدعوة إلى الاجتهاد وترك التقليد ومناقشة أقوال الأئمة، وأنه أسس مذهبًا جديدًا باسمه هو (المذهب الجمالي) كما اتّهم بالدعوة إلى (الوهابية) وذلك لإنكاره على الصوفية، ودعوته إلى طريقة السلف الصالح، وذلك كلّه كان في أواخر حياته وبعد تأثره بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وتحديدًا بعد عام (١٣٢٠هـ).

أما الكتب والرسائل التي تركها القاسمي بعد وفاته فهي كثيرة، بالنظر إلى قصر عمره، وكثرة أعماله في التدريس والإمامة والخطابة وغير ذلك، حتى بلغت تلك المؤلفات قرابة المائة ما بين كتاب كبير في مجلدات ورسالة صغيرة في صفحات، والذي يتعلّق منها بالتفسير وعلومه ما يأتي:

- ١ - «إفادة من صحاح في تفسير سورة الضحى».
 - ٢ - «بحث في جمع القراءات المتعارف».
 - ٣ - «تفسير آية ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ...﴾ [الأحزاب: ٧٢]».
 - ٤ - «جدول في مخرج الحروف وصفاتها».
 - ٥ - «شرح مجموعة ثلاث رسائل في أصول التفسير والفقه».
 - ٦ - «الطالع المسعود على تفسير أبي السعود».
 - ٧ - «قواعد تفسيرية».
 - ٨ - «هداية الألباب لتفسير آية ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]».
 - ٩ - «محاسن التأويل» المعروف بتفسير القاسمي، وسيأتي مزيد تعريف به بعد هذه الترجمة.
- وقد أفرد ترجمة جمال الدين القاسمي بالتأليف ثلاثة، هم: ابنه ظافر وهو أولهم، ومحمود مهدي الاستانبولي، والدكتور نزار أباطة^(١).

ثانياً: التعريف بمحاسن التأويل:

تفسير القاسمي سمّاه مؤلفه «محاسن التأويل» - كما في مقدمته^(٢) -

(١) وعلى هذا الكتاب الأخير اعتمدت في هذه الترجمة، وكذلك استفدت من الترجمة التي كتبها الدكتور إبراهيم بن علي الحسن ضمن رسالته «القاسمي ومنهجه في تفسيره» وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام غير مطبوعة، وهي ترجمة محرّرة.

(٢) محاسن التأويل: ٥/١.

وقد أجمع مَنْ يعرف القاسمي على أنه أجلُّ كتبه^(١)، وهو أكبرها حجمًا، وقد بدأ في تأليفه سنة (١٣١٦هـ) وأتمه سنة (١٣٢٧هـ) ثم راجعه وأعاد فيه النظر حتى أنجزه عام (١٣٢٩هـ) وفي هذه المراجعة شطب الجزء الثاني برمته تقريبًا، وأضاف إليه ما عثر عليه من الفوائد، وظلَّ يُعيد النظر فيه حتى وفاته.

ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا التفسير ومنهج المؤلف فيه، على النحو الآتي^(٢):

١ - كتب القاسمي بين يدي تفسيره مقدّمة حافلة، هي من أطول مقدّمات كتب التفسير - حيث استغرقت الجزء الأول كاملاً - وجعلها تحت عنوان كبير هو «تمهيد خطير في قواعد التفسير» وفي ضمنها تأصيل لعدد من مباحث علوم القرآن؛ كأسباب النزول، والأحرف السبعة، وغيرها.

٢ - يعتبر تفسير القاسمي من التفاسير الكبيرة في حجمها، إذ بسط مؤلفه فيه العبارة وبسّطها (سهّلها)، وأكثر فيه من النقول عن غيره من المفسّرين، وعن ابن تيمية وابن القيم خصوصًا، وهو ينقل أحيانًا بالصفحات، حتى غدت كثرة النقول من الظواهر البارزة في تفسيره، فعظم قدره لأجل ذلك بعض الناس.

٣ - مع بروز ظاهرة كثرة النقول في تفسيره، إلا أنه كان رجلًا ذا

(١) انظر: جمال الدين القاسمي للدكتور نزار أباطه: ص ٢٣٩.

(٢) انظر في ذلك: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر للدكتور فهد الرومي: ١/ ١٦١، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ٦٤٧/٢، القاسمي ومنهجه في تفسيره للدكتور إبراهيم بن علي الحسن: ص ٩٥ «وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام غير مطبوعة»، جمال الدين القاسمي للدكتور نزار أباطه: ص ٢٧٦، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للدكتور صلاح الخالدي: ص ٥٧٩، المفسرون مدارسهم ومناهجهم للدكتور فضل عباس: ص ٤٥٧.

رأي فيما ينقل، حيث ينقد ويتعقب ويُرجح ويُبدى رأيه، بل إنه اشتهر عنه الدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التقليد والتعصب - كما سبق في ترجمته - لكن كان ذلك منه مع أدبٍ جمٍّ وعفّة تامّة.

٤ - يصنّف تفسير القاسمي ضمن التفاسير الأثرية، لعنايته بجانب التفسير بالمأثور وتقديمه له، وخصوصًا تفسير القرآن بالسنة، فهو من المشتغلين بعلم الحديث وله معرفة بصحيحه من سقيم؛ ولذلك فقد حرص على عزو الأحاديث إلى مخرجيها مع الكلام على صحتها أحيانًا، وجنّب تفسيره الأحاديث غير الثابتة.

٥ - وقريب من ذلك اهتمامه بمرويات أسباب النزول؛ من حيث ذكرها، وبيان صحيحها من ضعيفها، والترجيح بينها، وغير ذلك.

٦ - وكذلك الأمر في تفسير القرآن بالقرآن، وذكر أقوال السلف في التفسير واعتمادها، وينقل ذلك أحيانًا عن ابن كثير وابن جرير وغيرهما.

٧ - من أبرز الميزات في تفسير القاسمي عنايته بإظهار مذهب السلف في الاعتقاد، وخصوصًا في تفسير آيات الصفات، واعتمد في هذا الباب كثيرًا على ابن تيمية وابن القيم، ونقل عنهما في ذلك شيئًا كثيرًا.

٨ - يعتبر القاسمي من المقلّين من ذكر الإسرائيليات، وينبّه على ضعف ما يذكره منها، وإن كان ينقل - أحيانًا - من نصوص التوراة الموجودة اليوم.

٩ - لم يتقيّد القاسمي في تفسير آيات الأحكام بمذهب معين، بل كان يُعظّم النصوص ويسير معها حيث سارت، ويجعلها حكّمًا على مذاهب العلماء ويرجح بمقتضاها، مع نزعة اجتهادية تنبذ التقليد الأعمى والتعصب المقيت.

١٠ - لم يُغفل القاسمي جوانب التفسير الأخرى، بل أخذ من كلِّ

منها بقصد واعتدال، وهذا يشمل المباحث اللغوية والإعرابية، والنكات واللطائف والاستنباطات، وتطبيقات علوم القرآن المتعلقة بالسور والآيات؛ كأسمائها وفضائلها والقول في مكّيها ومدنيّتها، وغير ذلك، وكان يجعل تلك المباحث التي لا تتعلّق بمعنى الآية مباشرة تحت عناوين فرعية، مثل (تنبيهات) أو (فوائد).





التعريف بريّ الغليل لصلاح الدين أرقه دان

التعريف بالمؤلف:

هو: صلاح الدين بن سليم بن مصطفى أرقه دان. من مواليد مدينة (صيدا) اللبنانية، الواقعة جنوب العاصمة (بيروت) وكان جدّه (مصطفى أفندي) كاتب تحريرات مدينة صيدا في أواخر العهد العثماني.

عمل في ميدان التربية والتعليم منذ عام (١٩٧٥م) وحصل على درجة الدكتوراه في الدراسات العربية والإسلامية من جامعة جلاسغو في المملكة المتحدة (بريطانيا) وهو عضو مشارك في عدد من المؤتمرات والمؤسسات الفكرية والتربوية الإسلامية، كما عمل في ميدان الخدمة الاجتماعية وأسّس (الهيئة الإسلامية للرعاية).

يعمل - حاليًا - أستاذ لمادة الحضارة الإسلامية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت.

وله عدد من المؤلفات، ما يتعلق منها بالتفسير وعلوم القرآن اثنان:

- ١ - «مختصر الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي».
- ٢ - «ريّ الغليل من محاسن التأويل = مختصر تفسير القاسمي» وسيأتي التعريف به بعد هذه الترجمة^(١).

(١) استفدت هذه الترجمة من موقع (صيداويات) وموقع «مجلة عربيات الإلكترونية» كلاهما على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا المختصر عن (دار النفائس - في بيروت) عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) على هامش المصحف، ويقع في (٦٠٤ صفحات) وهي نفسها عدد صفحات المصحف المكتوب على هامشه، أما مقاس صفحاته فقد طُبِعَ على ثلاثة أحجام: قطع كبير، ومتوسط، وصغير (دون المتوسط).

اسم الكتاب:

اسم هذا المختصر هو «ريُّ الغليل من محاسن التأويل = مختصر تفسير القاسمي» وهذا هو الاسم الصحيح المعتمد لهذا المختصر، وقد جاء في طبعة تالية لهذا المختصر بتقديم التعريف على الاسم هكذا «مختصر تفسير القاسمي = ريُّ الغليل من محاسن التأويل».

وجاء في «فهرست مصنفات القرآن الكريم» الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة^(١) اسمه هكذا «تفسير القرآن الكريم = ريُّ الغليل من محاسن التأويل» وبناءً على ذلك جعلوه في حرف التاء، وهذا فيه نظر؛ إذا اعتبروا الجملة التعريفية السابقة للكتاب هي ابتداء اسمه، ولو جعلوه «مختصر تفسير القاسمي = ريُّ الغليل من محاسن التأويل» - كما جاء في طبعة تالية للكتاب على ما سبق - لكان أقرب، وإلا فإن كون الاسم هو «ريُّ الغليل من محاسن التأويل» أمر ظاهر جداً لمن ينظر في الغلاف، ويؤيده أن هذا هو اسمه الموجود على موقع الناشر (دار النفائس) على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

مقدمة الكتاب:

صُدِّرَ الكتاب بمقدمتين:

﴿١﴾ مقدمة الناشر (أحمد راتب عرموش) وتقع في صفتين

تقريبًا، ذكر فيها:

- ١ - الدافع إلى تأليف الكتاب «المختصر» وسيأتي ذكره مفصلاً.
- ٢ - الإشارة إلى أبرز ميزات تفسير القاسمي «محاسن التأويل» الأصل.

٣ - منهج الاختصار الذي اتفق عليه مع المؤلف «المختصر» بعد أن طلب منه القيام بهذا الاختصار، وسيأتي تفصيل هذا المنهج.

٤ - ذكر الطريقة التي عمل بها في إخراج هذا المختصر؛ حيث يختصر المؤلف عددًا من الصفحات، ويدفع بها إلى الناشر الذي يقرأها ويُدوّن بعض الملحوظات، ثم يلتقيان فيقرآن المختصر ويتبادلان الرأي في الملحوظات ويُثبتان ما اتفقا عليه، ولكن بسبب تعذر اللقاء المباشر بينهما لسفر المؤلف؛ تمّ إنجاز بقية المختصر عن طريق المراسلات؛ مما سبّب تأخره لسنوات.

٥ - الإشارة إلى مشاركة أشخاص آخرين في تصحيح المختصر، منهم الشيخ مروان الشعار - الذي كانت له ملحوظات قوينة أخذ بمعظمها - بالإضافة إلى مصححي الدار (دار النشر).

﴿٢﴾ مقدمة المؤلف «المختصر» وتقع في صفحة واحدة،

وفيها:

١ - الثناء على مؤلف الأصل (جمال الدين القاسمي) بذكر بعض صفاته، والثناء على تفسيره.

٢ - ذكر بعض التفصيلات في منهج الاختصار، بعضها لم يرد في مقدمة الناشر، وبعضها الآخر أعيد ذكره تأكيدًا.

٣ - الإشارة إلى أن القاسمي (مؤلف الأصل) كان يتمنى لو أن المصاحف لا تُطبع إلا على هامشها تفسير؛ لأن الغاية من التلاوة الفهم - كما يقول في بعض كتبه^(١) - ويرجو المختصر أن يكون قد حقق للقاسمي أمنيته باختصار تفسيره هو ليكون على هامش المصحف. وقد أرخ المؤلف مقدمته هذه في الكويت: شعبان ١٤١٣هـ شباط ١٩٩٣م.

الباعث على تأليفه:

ذكر الناشر - في مقدمته - بعض البواعث على القيام بهذا الاختصار، وهي:

١ - حرص الناشر على أن تتضمن صفحات أول مصحف تطبعه داره تفسيراً ميسراً، يوفّر للقارئ - على أقلّ تقدير - التفسير الذي تعرفه العرب من كلامها، والتفسير الذي لا يُعذر أحد بجهالته.

٢ - كون القاسمي (مؤلف الأصل) من المفسرين المتأخرين، مما مكّنه من الاطلاع على تفاسير السابقين، ومعرفة ما تخللها من غث وسمين، فضمن تفسيره الكثير من نواذر الفوائد والفرائد، واختار أصحّ الأقوال وأدقّها، ولأنه يُحسن مخاطبة أبناء هذا العصر، ولا يكتفي بنقل آراء غيره بل يُرجح بينها ويختار منها، وهو كذلك من أتباع منهج السلف الصالح.

٣ - أما ما يُمكن اعتباره باعثاً ثالثاً فهو ما أشار إليه المؤلف «المختصر» في آخر مقدمته - وقد سبق - من أن القاسمي (مؤلف الأصل) كان يتمنى لو أن المصاحف لا تُطبع إلا على هامشها تفسير؛ لأن الغاية من التلاوة الفهم، ويرجو المختصر أن يكون حقق للقاسمي أمنيته باختصار تفسيره هو ليكون على هامش المصحف.

(١) كذا نقل المختصر عن القاسمي هذا الرأي المهمّ دون توثيق هذا النقل ولو بذكر اسم الكتاب.

منهج الاختصار:

ذكر الناشر في مقدمته عددًا من تفصيلات هذا المنهج الذي اتفق عليه مع المختصر، وزاد الأخير تفصيلات أخرى في مقدمته هو، وقد جمعتُ بين ما ذكره على النحو الآتي^(١):

١ - الحرص على اعتماد ألفاظ القاسمي كما وردت في تفسيره ما أمكن.

٢ - الاقتصار على رأي القاسمي فقط أو الرأي الذي يرجحه من الآراء التي يذكرها في تفسيره، من آراء المفسرين أو مذاهب الفقهاء أو غير ذلك.

٣ - استكمال تفسير الآيات التي لم يتعرّض القاسمي لبيان معناها، باقتباس ذلك من تفاسير أخرى، ووضع ذلك بين معقوفين [] مع ذكر المصدر.

٤ - أخذ بعض الأحاديث والتعليقات وأسباب النزول من «تفسير ابن كثير» و«أسباب النزول للنيسابوري» مع الإشارة إلى ذلك.

٥ - ذكر أسباب النزول عند ضرورتها لفهم المعنى فحسب، مع الابتعاد عن التوسع فيها، وعن الإسرائيليات التي اختلطت بأسباب النزول في كثير من الأحيان.

٦ - بذل الجهد لأن يأتي تفسير كل صفحة من صفحات المصحف على هوامشها بذاتها، فلا يضطر إلى البحث عن التفسير في صفحات أخرى.

٧ - ترقيم الآيات في التفسير بأرقامها في المصحف، لكن بوضع

(١) جميع هذه الفقرات مما ذكره الناشر في مقدمته، إلا الفقرتين (١، ٤) فهي من مقدمة المختصر، كما أنه - أي: المختصر - أكد شيئًا مما ورد في الفقرة (٢) التي ذكرها الناشر.

الرقم في بداية الآية - تيسيراً على القارئ - مع ابتداء تفسير كل آية بسطر جديد إلا في حالات نادرة.

٨ - اعتماد الرسم الإملائي للآيات المذكورة في التفسير؛ تسهياً على القارئ، ولطباعة التفسير على هامش المصحف المكتوب بالرسم العثماني.

الملحوظات الواردة:

هذا المنهج يرد عليه أمور:

﴿١﴾ لم يُذكر في منهج الاختصار أي إشارة إلى حذف المقدمة الطويلة - المشتملة على فصول عديدة في أصول التفسير وعلوم القرآن، التي جعلها القاسمي بين يدي تفسيره واستغرقت المجلد الأول كاملاً من تفسيره (الأصل) - وقد سبقت الإشارة إليها عند التعريف به - .

وكان الأولى تلخيص أهم ما ورد في فصول تلك المقدمة، ولو باختصار شديد، ووضع ذلك بين يدي هذا المختصر.

﴿٢﴾ بعد المقارنة بين المختصر وأصله في عدة مواضع تبين التزام المختصر بالفاظ القاسمي قدر الإمكان - كما ذكر في الفقرة الأولى من المنهج - لكن ما يتعلّق بالزيادات المأخوذة من تفاسير أو مصادر أخرى، التي التزم بوضعها بين معقوفين، وبيان مصدرها، وجدت الملحوظات الآتية:

١ - عدد هذه الزيادات كثير نسبياً، وعلى سبيل المثال: فقد وصل عددها في الجزء الأول من القرآن إلى (٣١ زيادة): كان أكثرها مأخوذاً من أسباب النزول للنيسابوري (الواحدي) ثم من تفسير ابن جرير الطبري، ثم ابن كثير.

٢ - موضوعات تلك الزيادات هي كما ذكر في المنهج (الفقرتين: ٣، ٤) في: أسباب النزول، والأحاديث، والتعليقات، وتفسير ما لم

يفسّره القاسمي. وكلّها محدّدة سوى (التعليقات) ففيها عموم لجميع المعلومات الأخرى غير الثلاث المذكورة.

٣ - عند المقارنة بين المختصر وأصله وجدت في أوّل المختصر في مقدّمة سورة الفاتحة^(١) - كلامًا مأخوذًا من مصدر آخر - لعدم وجوده في الأصل «تفسير القاسمي» - لكنه لم يوضع بين معقوفين ولم يُذكر مصدره - كما التزم بذلك في المنهج - وهو قوله: «وكلمة آية في القرآن لها عدة معان، ولا يُفهم المعنى الحقيقي للكلمة إلا من خلال السياق القرآني، فمثلاً قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] هذا المقطع من كتاب الله يُسمّى آية، وجاءت كلمة آية بمعنى دلائل القدرة الإلهية في نظام الليل والنهار، وبمعنى العبرة ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيدِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ [يونس: ٩٢]، وبمعنى المعجزة ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨]»^(٢).

٤ - وجدت أن في بعض تلك الزيادات المنقولة في أسباب النزول، ما يُخالف ما ورد في الفقرة الخامسة في المنهج، حيث اشتمل بعضها على نوع من الأخبار الإسرائيلية، وأحدها منقول بطريق الكلبي عن ابن عباس^(٣)، وهو طريق غير معتبر عند أهل العلم لاتهام الكلبي بالكذب.

٥ - حيث إن القاسمي قد أكثر من النقول في تفسيره الأصل عن المفسرين وغيرهم، من السلف والخلف، فإن صاحب المختصر قد أكثر من الاقتباس من تلك النقول لكن مع نسبة القول إلى صاحبه الذي نقله القاسمي عنه، فيقول: قال ابن عباس، أو قال ابن جرير، أو قال

(١) انظر: ربي الغليل من محاسن التأويل: ص ١.

(٢) المرجع السابق: ص ١.

(٣) انظر: المرجع السابق: سورة البقرة: آية ١١٤، وانظر مثاليين آخرين فيهما رواية إسرائيلية: سورة البقرة: آية ٢٤٨، ٢٥٨.

الرازي، ونحو ذلك، لكن دون أن يضع ذلك بين معقوفين، وأما إن كان النقل غير موجود عند القاسمي بل هو من النقول التي زادها صاحب المختصر؛ فإنه يجعلها بين معقوفين، وهذا هو الفرق الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في التفريق بين النقول الموجودة في الأصل، والمزيدة عليه.

﴿٣﴾ ومما يتعلّق بهذه النقول الكثيرة عند القاسمي؛ فإنه لا يوجد في فقرات منهج الاختصار - كما سبق - ما يبين طريقة تعامل صاحب المختصر مع تلك النقول، خصوصاً أنه أكثر الاقتباس منها، مع نسبة القول إلى قائله الذي أخذه القاسمي منه - كما سبق -.

﴿٤﴾ جاء في الفقرة الخامسة من المنهج قولهم: «إنهم ابتعدوا عن الإسرائيليات التي اختلطت بأسباب النزول في كثير من الأحيان»، وهو كلام يعوزه التحرير؛ إذا كان المراد بسبب النزول (القصة التي نزلت الآيات بسببها) وهو المعنى الذي استقرّ عليه الاصطلاح، وأما ما يرد في كلام السلف من قولهم: نزلت الآية في كذا، ويذكرون قصة سابقة أو لاحقة؛ فهم يريدون أنه داخل في معنى الآية، لا أنه القصة التي نزلت الآية بسببها، كما حرّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ونقله عنه القاسمي (صاحب الأصل) في مقدمات تفسيره^(١).

﴿٥﴾ سبق أن هذا المختصر مطبوع على هامش المصحف، ولم تزد صفحاته على صفحات المصحف نفسه، حيث تبلغ صفحاته (٦٠٤ صفحات) وبالمقارنة بين حجم هذا المختصر وحجم أصله الكبير فإنه يتبيّن أنّ المحذوف من الأصل قدر كبير جدّاً، وأن حجم المختصر يعتبر صغيراً بالنظر إلى ذلك.

(١) انظر: محاسن التأويل للقاسمي: ٢٧/١.

تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفاسير للأنصاري

هذا المختصر المسمّى «تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفاسير» لعبد الله الأنصاري، هو المختصر الوحيد لأصله «صفوة التفاسير» لمحمد علي الصابوني، وهو مختصر مطبوع. وعليه فإن هذا المختصر سيكون هو محور الكلام في هذا المطلب، لكن بعد تمهيد في التعريف بالتفسير الأصل «صفوة التفاسير» ومؤلفه.



تَهْيِدُ

في التعريف بصفوة التفاسير ومؤلفه

أولاً: التعريف بالصابوني:

هو: محمد علي الصابوني.

وقد سبقت ترجمته عند الكلام على مختصره لتفسير الطبري - في أول الفصل السابق من هذا الباب (الثاني) - .

ثانياً: التعريف بصفوة التفاسير:

صدر هذا التفسير في مطلع هذا القرن الهجري (الخامس عشر) وانتشرت نُسخه، وكثرت طبعاته.

وقد قرَّظه حين صدوره مجموعة من كبار العلماء في العالم الإسلامي^(١)، ووزعته دار الإفتاء في المملكة العربية السعودية في أول الأمر، وتبني طبعته بعض كبار التجَّار؛ فانتشر بسبب ذلك على نطاق واسع، ووُزعت منه نسخ كثيرة على المساجد حينذاك.

(١) وهم: د. عبد الحلیم محمود شیخ الجامع الأزهر، والشیخ عبد الله بن حمید رئیس مجلس القضاء الأعلى فی المملكة العربية السعودية، والشیخ أبی الحسن الندوی، ود. عبد الله عمر نصیف مدیر جامعة الملك عبد العزيز، د. راشد بن راجح عمید كلية الشریعة بمكة، والشیخ عبد الله خیاط خطیب المسجد الحرام، والشیخ محمد الغزالی رئیس قسم الدعوة وأصول الدین بكلية الشریعة بمكة.

لكن لم يلبث هذا الكتاب حتى خرجت كتابات عديدة في الرد عليه^(١)، وسُحِبَ من المساجد التي وُزِعَ فيها، وتراجع بعض كبار العلماء الذين قرَّطوا له عمَّا قالوه من تزكيته والثناء عليه^(٢).

وتلك الردود لا تعني عدم الاستفادة من الكتاب، أو بخسه حقَّه وما فيه من ميزات^(٣)، لكن العلماء لا يزال بعضهم يردُّ على بعض، فينبغي أن يُستفاد منها في بيان ما في الكتاب من أخطاء وزلات فتجتنب^(٤).

وهذا إيجاز لأهم الملامح العامة للكتاب، ومنهج مؤلفه فيه، وذلك فيما يأتي^(٥):

١ - يعتبر هذا التفسير من التفاسير المتوسطة في الحجم، وهو ذو عبارة يسيرة في الغالب، وأسلوبه يناسب أهل العصر في التقسيم والترتيب والعزو إلى المصادر.

٢ - يقدِّم المؤلف في صدر كلِّ سورة بيانًا إجمالياً لمحتويات السورة وموضوعاتها الرئيسة ومقاصدها الأساسية، وذلك تحت عنوان (بين يدي السورة).

(١) انظر في تعددها: التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير لبكر أبو زيد: ص ٥ - ٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٩ - ١٠.

(٣) انظر: الرد على أخطاء محمد علي الصابوني في كتابيه صفوة التفاسير ومختصر تفسير ابن جرير لمحمد بن جميل زينو: ص ٥ - ٦.

(٤) وقد أقرَّ المؤلف (الصابوني) ببعضها، وتمسك برأيه في بعضها الآخر، انظر رسالته في ذلك المسماة «كشف الافتراءات في رسالة التنبهات حول صفوة التفاسير» وهي رد على بعض تلك الردود المشار إليها.

(٥) انظر في ذلك: مقدمة المؤلف للكتاب: ٢٠/١، المفسرون بين التأويل والإثبات للمغراوي: ٣/١٤٤٤، معجم تفاسير القرآن الكريم للدكتور عبد القادر زمامة وزملائه: ص ٤١٦، وانظر أيضًا: الردود على الكتاب وردة عليها، المشار إليها في الحواشي السابقة.

- ٣ - يعتني المؤلف بذكر المناسبة بين آيات كل مقطع جديد وآيات المقطع السابق له، وذلك تحت عنوان خاص.
- ٤ - يفرد المؤلف للتحليل اللغوي لأهم المفردات في المقطع عنوانًا مستقلًا، مع بيان الاشتقاق اللغوي والشواهد العربية.
- ٥ - كما يفرد لأسباب النزول فقرة خاصة أيضًا يذكر فيها ما ورد من الأسباب الخاصة مع عزوها إلى مخرجها في الغالب.
- ٦ - ثم يفسر الآيات في المقطع تفسيرًا إجماليًا، يعتني فيه ببيان معاني الآيات والمراد منها دون إطالة، ويجعل ذلك تحت عنوان خاص هو «التفسير».
- ٧ - ثم يخصّ الجوانب البلاغية في الآيات بعنوان خاص (البلاغة) يفصل فيه ما ورد فيها من فنون البلاغة والفصاحة، لكن يُلحظ عليه في ذلك إكثاره من استعمال المصطلحات البلاغية التي قد لا تكون معروفة عند عامة الناس، مع الإكثار من ذكر الصور الواضحة وخصوصًا ما يتعلّق بالمحسنات البديعية، ولو أنه اقتصر على شرح الوجوه البلاغية الدقيقة، وابتعد عن كثرة استعمال المصطلحات البلاغية لربما كان أحسن.
- ٨ - وتحت عنوان «الفوائد» يذكر الأحكام الفقهية، والتوجيهات الاجتماعية والتربوية، والعظات والعبر والدروس، مع الإشارة إلى ما في الآيات من اللطائف الأخرى.
- ٩ - وقع المؤلف في بعض الأخطاء العقدية؛ كتأويل كثير من الصفات، وتفسير الإيمان بمجرد التصديق، وقصر معنى التوحيد على الإيمان بوجود الله وربوبيته، وإغفال توحيد العبادة (الألوهية)^(١).

(١) من أفضل المؤلفات في التبعّ الدقيق لتلك الأخطاء والردّ عليها: رسالة صغيرة بعنوان «تعقيبات وملاحظات على كتاب صفة التفاسير» للشيخ الدكتور صالح الفوزان.



التعريف بتجريد البيان لتفسير القرآن للأنصاري

التعريف بالمؤلف:

هو: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري.

ولد في مدينة (الخور)^(١) القطرية^(٢)، عام (١٣٤٠هـ) وتلقى العلم في بداية حياته على يد والده الذي كان قاضياً، وحفظ عليه القرآن في الثانية عشرة من عمره، ودرس عليه مجموعة من كتب الفقه.

ثم انتقل إلى مدينة (الأحساء) في السعودية، وبقي فيها ثلاث سنوات يأخذ عن علمائها، وبعد ذلك رحل إلى مكة، ودرس على علماء المسجد الحرام، كما درس في (المدرسة الصولتية) بمكة، وقد مكث في مكة خمس سنوات تولى خلالها بعض الأعمال، كما عمل في المنطقة الشرقية في الخطابة والإمامة والتدريس والقضاء.

ثم عاد إلى وطنه (قطر)، ولما أنشئ أول معهد علمي في قطر عام (١٣٧٤هـ) تولى إدارته والإشراف عليه والتدريس فيه، ولما أنشئت (مصلحة الشؤون الدينية) التابعة لوزارة المعارف عهد إليه بإدارتها، وفي عام (١٣٧٩هـ) سميت المصلحة (إدارة الشؤون الدينية) وأُسند إليه رئاستها، وكانت تعنى بالوعظ والإرشاد، وتحقيق ونشر كتب التراث

(١) تصحف اسم المدينة إلى (الخور) عند كل من: محمد خير يوسف في: تمتة الأعلام:

١/٢، والدكتور نزار أباطة في: إتمام الأعلام: ص ٢٥٢.

(٢) وتقع على الساحل الشرقي لدولة قطر، إلى الشمال من العاصمة (الدوحة).

الإسلامي، واستمرَّ فيها مدَّة عشرين سنة، وسمّيت فيما بعد (إدارة إحياء التراث الإسلامي).

وكان ذا همة في الدعوة إلى الله، والاهتمام بشؤون المسلمين، وقد نذر وقته وجهده وماله في ذلك، وكان عضوًا في كثير من الهيئات والمنظمات الإسلامية؛ كالمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، وغيره.

وكان كريم النفس، غاية في التهذيب، مبادرًا إلى خدمة الناس، ودودًا بشوشًا، فاتحًا بيته للقاصدين، يبذل من ماله ومما فُوِّض إليه من دولته بأمانة.

وقد توفي في قطر، في ١٦ - من ربيع الأول، سنة ١٤١٠هـ، وقد ناهز السبعين.

أما مؤلفاته وأعماله العلمية فقد كان جُلُّها في التحقيق والمراجعة والإشراف على النشر، وقد بلغ مجموع تلك الأعمال (١٥٠ عملاً).

ما يتعلَّق منها بالتفسير وعلوم القرآن أربعة:

١ - «تفسير ابن عطية - المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» تحقيق - بالمشاركة.

٢ - «إرشاد الحيران لمعرفة آي القرآن» تحقيق.

٣ - «من خُلِق القرآن لمحمد عبد الله دراز» تحقيق ومراجعة.

٤ - «تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفاسير للصابوني» وسيأتي التعريف به بعد هذه الترجمة^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر الكتاب عام (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) تقريبًا، عن (مطابع الدوحة

(١) انظر في هذه الترجمة: علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب: ٨٥/٣ - ٩٥،
تمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ١/٢، ذيل الأعلام لأحمد العلاونة: ١/٢٩٩.

الحديثة - قطر) في مجلدين ضخمين، من القطع الكبير.
وسمّاه مؤلفه باسم «تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفسير»^(١).

وصدّره بمقدمة - في صفحة ونصف - ذكر فيها:

١ - أهمية علم التفسير، وحاجة المسلم إلى تفسير موجز يرجع إليه في معرفة معاني كلام الله تعالى.
٢ - عنايته بمراجعة التفسير الأصل «صفوة التفسير» والثناء عليه.
٣ - الفكرة العامة «المنهج العام» الذي قام عليه هذا التجريد، وسيأتي.

٤ - الباعث على القيام بهذا الاختصار، وسيأتي.

وأرّخ المؤلف كتابته لهذه المقدمة في الدوحة: ١/ شعبان/ ١٤٠٢ هـ
٣/ حزيران/ ١٩٨٢ م.

وقد وضع في نهاية كل جزء من جزأي الكتاب فهرسًا للموضوعات التي اشتمل عليها ذلك الجزء.

الباعث على تأليفه:

يمكن إيجاز الأمور التي كانت وراء قيام المؤلف بهذا الاختصار - بحسب ما ذكره في مقدمته - في ثلاثة أشياء^(٢):

١ - أهمية علم التفسير، وحاجة المسلم إلى تفسير قليل ألفاظه، جامعًا في معانيه، يرجع إليه في معرفة معاني كلام الله تعالى.
٢ - عنايته بمراجعة التفسير الأصل «صفوة التفسير» للشيخ محمد علي الصابوني، فوجده تفسيرًا حاويًا، موجزًا في المعنى، رصينًا في

(١) انظر: تجريد البيان: ١/ و (المقدمة).

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/ هـ و (المقدمة).

المبنى، غير أنه أضاف إلى التفسير أقسامًا من البلاغة وأسباب النزول واللغة.

٣ - قصد الإيجاز وتقريب التفسير للمبتدئين، استخار الله تعالى في تجريد هذا التفسير.

منهج الاختصار:

لم يزد المؤلف «المختصر» في بيان عمله في هذا (التجريد) - كما يسميه - على قوله: «ولقد عُنيْتُ بمراجعة «صفوة التفاسير» لمؤلفه الشيخ محمد علي الصابوني، فوجدته تفسيرًا حاويًا، موجزًا في المعنى، رصينًا في المبنى، غير أنه أضاف إلى التفسير أقسامًا من البلاغة وأسباب النزول واللغة؛ فلقد قصد الإيجاز وتقريب التفسير للمبتدئين، استخرت الله تعالى في تجريد هذا التفسير»^(١).

ويؤخذ من هذا الكلام المجمل قيامه بأمرين:

١ - الاقتصار على (التفسير) دون الأقسام الأخرى.

٢ - حذف ما يذكره مؤلف الأصل من أقسام: البلاغة، وأسباب النزول، واللغة، بخصوصها.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ جاء الكلام في منهج الاختصار هذا مجملًا، دون تفصيل يُذكر، وكان ينبغي التفصيل في هذا الأمر، دون الاكتفاء بالفكرة العامة للاختصار.

﴿٢﴾ يُفهم من كلام المختصر السابق أنه اقتصر على التفسير دون الأقسام الأخرى، والظاهر أن المراد منه في أثناء الكلام على الآيات،

(١) تجريد البيان: ١/ و (المقدمة).

وأما ما يقدّم به الصابوني (صاحب الأصل) من المعلومات العامة المتعلقة بالسورة، ويجعله تحت عنوان (بين يدي السورة) وما يلحق به من عناوين أخرى فرعية: كتسميتها، وفضلها؛ فإن صاحب المختصر جرى على إبقائه وعدم حذفه، وهذا الأمر يتضح جلياً عند النظر في عمل المؤلف في المختصر، وفي فهرسه.

ويظهر لي أنه كان الأولي للمختصر أن يُبقي - أيضاً - قسمين - صرح بحذفهما :-

١ - قسم (اللغة)؛ لاشتماله على تفسير مفردات القرآن الغريبة، وهذا أول درجة في التفسير، وهذا لا يشمل ما يُذكر فيها من الاستشهادات الشعرية؛ إذ هو نوع استطراد للمتخصّصين.

٢ - قسم «أسباب النزول»؛ وذلك لأثرها الواضح في بيان المعنى وتجليته، وتوقف المعنى على معرفة السبب في أحيانٍ كثيرة.

وهذان القسمان أولى بالإبقاء من قسم (بين يدي السورة) - الذي أبقاه المختصر - وألصق منه بالتفسير.

﴿٣﴾ صرّح المختصر بحذفه لقسم (البلاغة)، والناظر في المختصر يرى أنه قد حذف أيضاً أقسام (المناسبة، والفوائد، والتنبيهات) وقد أحسن بحذف هذه الأقسام؛ لأنها ليست من صلب التفسير، بل معظم ما فيها من الاستطرادات.

وخصوصاً قسم (البلاغة) الذي أكثر فيه مؤلف الأصل من المصطلحات البلاغية التي تُبعد القارئ عن جوّ التفسير، وهي من المآخذ على التفسير الأصل «صفوة التفاسير» - كما سبق -.

﴿٤﴾ وجدت المختصر أبقى تفسير سورة الفاتحة كما هو في الأصل، بجميع أقسامه: التفسير، واللغة، والبلاغة، والفوائد، وغيرها، ولم يحذف منه حرفاً واحداً.

﴿٥﴾ لم يُصرِّح المختصر بمدى التزامه عبارة صاحب الأصل، لكن يُفهم من فحوى كلامه السابق أنه أبقاه كما هو، وهو ما يتأكد بشكلٍ ظاهر جدًّا لمن يُجري أدنى مقارنة بينه وبين أصله، حيث أبقى ما أبقاه على حاله، بمتنه وحواشيه، ودون إدخال أي تعديل عليه، وربما يؤخذ ذلك من تسمية المختصر لكتابه بالتجريد؛ أي أنه جرَّد هذا المختصر مما عدا التفسير.

ومما يؤكِّد ذلك أن المختصر أثبت مقدِّمة مؤلف الأصل (الصابوني) بكاملها، كما أثبت كلمات العلماء التقرِيطية للتفسير الأصل، وهي (سبع كلمات) بتمامها - كلُّ كلمة في صفحة.

﴿٦﴾ ما سبق ذكره من الانتقادات والمآخذ على التفسير الأصل «صفوة التفاسير» من الأخطاء العقدية، موجود في هذا المختصر؛ لأن معظمها مذكور في قسم التفسير.

وذلك كتأويل كثير من الصفات^(١)، وتفسير الإيمان بمجرد التصديق^(٢)، وقصر معنى التوحيد على الإيمان بوجود الله وربوبيته، وإغفال توحيد العبادة (الألوهية)^(٣).

﴿٧﴾ الفرق بين صدور هذا المختصر وأصله: أربع سنوات فقط، وهي مدَّة غير كافية لنضج الحكم على التفسير الأصل بأنه يستحق الاختصار، ولذلك فإنه بعد صدور هذا المختصر بقليل صدرت الردود والانتقادات على الأصل؛ فكان ينبغي التريث في عمل هذا الاختصار وإصداره.

(١) انظر مثلاً: تجريد البيان: ٩٨/٢، ١٧٢، ٢١٨، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٨٧، ٤١٢، ٤١٩، ٦٣٠، ٦٥٥.

(٢) انظر مثلاً: المرجع السابق: ٣٦/٢، ٧٢، ١٨٦، ٢٥٠، ٤٨٦، ٦٧٦.

(٣) انظر مثلاً: المرجع السابق: ٣٢/٢، ٦٨، ٤٢٧، ٤٨٦، ٥٧٤ - ٥٧٥، ٦٧٦، ٨٧٩.

﴿٨﴾ من خلال ما سبق ذكره - من منهج المؤلف «المختصر» وطريقته في مختصره هذا - يتبين قلة القيمة العلمية لهذا الاختصار؛ لأن الأقسام المحذوفة والمبقاة واضحة في الأصل، وغير مُتداخلة؛ فهو لا يعدو أن يكون طبعة جديدة للأصل مع حذف أقسام معينة منه، لا تمثل سوى ثلث الكتاب أو أقل.

وكذلك حجم الكتاب؛ لم يطرأ عليه في المختصر أيُّ تحسين، بل ربما كانت المجلّدات الثلاثة للأصل ألطف حجماً، وأجمل إخراجاً، من المجلّدين الضخمين للمختصر.

إضافة إلى خلوّ هذا المختصر من أيّ إضافة علمية على الأصل، ولو أن صاحب المختصر استفاد مما كُتب على الأصل «صفوة التفاسير» من ملحوظات وانتقادات^(١)، وجعلها تعليقات في الهوامش؛ لكان في ذلك خدمة وإضافة للكتاب الأصل.



(١) أقول هذا، مع التنبيه على أن تلك الردود والانتقادات على «صفوة التفاسير» لم تخرج إلا بعد صدور هذا المختصر، لكن كان الأولى عدم التبكير بإصدار هذا المختصر - كما ذكر في النقطة (٧) في الأعلى - أو استدراك ذلك في طبعة ثانية.

المطلب السابع

التفسير المختصر الصحيح للدكتور

حكمت بشير ياسين

أصدر الدكتور حكمت بشير ياسين كتابه الأصل «التفسير الصحيح - موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور» ثم قام باختصاره بنفسه في كتاب سماه «التفسير المختصر الصحيح».

وحيث إن هذا المختصر هو المختصر الوحيد للأصل؛ فإنه سيكون محور الكلام في هذا المطلب، كما أن التمهيد لهذا المطلب سيحوي تعريفاً بالتفسير الأصل ومؤلفه.



تَهْيِدُ

في التعريف بموسوعة الصحيح المسبور ومؤلفه

أولاً: التعريف بالدكتور حكمت ياسين:

هو: أبو أحمد حكمت بن بشير بن ياسين.

ولد سنة (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م) في مدينة الموصل، شمال العراق.

انتقل إلى مكة المكرمة سنة (١٣٩١هـ) ودرس فيها المرحلة (الإعدادية) في (متوسطة أم القرى) ثم في (مدرسة مكة الثانوية) ثم انتقل إلى المدينة النبوية والتحق بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية، وتخرج فيها عام (١٣٩٩هـ).

ثم عاد إلى مكة فحصل على درجة الماجستير ثم الدكتوراه من جامعة أم القرى، وذلك عام (١٤٠٥هـ) ثم عاد إلى الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية فترقى في الدرجات العلمية فيها حتى وصل إلى درجة أستاذ عام (١٤١٥هـ).

أما وظائفه والمناصب التي تولاها فقد عمل في التعليم الجامعي والعالي في الجامعة الإسلامية في المدينة ودرّس فيها التفسير في عدد من كلياتها، كما أشرف فيها على قرابة (٥٠ رسالة) من رسائل الماجستير والدكتوراه، وبقي فيها حتى عام (١٤٢٥هـ).

كما تولّى الإشراف على موسوعة متون الحديث الشريف وعلى موسوعة السيرة النبوية في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة نفسها.

وفي أثناء عمله في الجامعة الإسلامية أُعير للعمل مديرًا لمركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف لمدة سنتين.

وقد حصل عام (١٤٢٥هـ) على إجازة في رواية الكتب الستة وغيرها من فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل - رئيس الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى في السعودية سابقًا.

وفي عام (١٤٢٦هـ) فاز في أحد فروع (جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة) في دورتها الأولى.

أما نتاجه العلمي المطبوع فيزيد على (١٥ مؤلفًا) معظمها - وهي إحدى عشر - في التفسير وعلوم القرآن، وهي:

١ - «التفسير الصحيح = موسوعة التفسير المسبور في التفسير بالمأثور» وسيأتي التعريف بهذا الكتاب بعد هذه الترجمة.

٢ - «مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير» بالاشتراك و بإشرافه.

٣ - «مرويات الإمام مالك بن أنس في التفسير» بالاشتراك و بإشرافه.

٤ - «تفسير القرآن ليحيى بن يمان، وتفسير نافع بن أبي نعيم القارئ، وتفسير لمسلم بن خالد الزنجي، وتفسير لعطاء الخراساني» تحقيق وتخريج.

٥ - «تفسير ابن أبي حاتم - سورة آل عمران والنساء» تحقيق وتخريج.

٦ - «التفسير المختصر الصحيح» وسيأتي تفصيل الكلام عليه في هذا المطلب.

٧ - «التفسير المختصر المفيد» جزء عمّ من التفسير المختصر الصحيح».

٨ - «قراءات النبي ﷺ لأبي عمرو الدوري» تحقيق وتخريج.

٩ - «منهج تدبر القرآن الكريم».

١٠ - «استدراكات على كتاب تاريخ التراث العربي - في علم القراءات والتفسير».

١١ - «كراسة الحروف العربية من الكلمات القرآنية»^(١).

ثانياً: التعريف بموسوعة الصحيح المسبور:

صدرت هذه الموسوعة عام (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) واسم الكتاب كاملاً - كما هو على غلافه - هو «التفسير الصحيح - موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور».

وقد ذكر المؤلف أنه انتخب هذه المرويات الصحيحة (المقبولة)، المذكورة في هذه الموسوعة من مصادر كثيرة، مخطوطة ومطبوعة، ومن كتب التفسير وعلوم القرآن المسندة وغيرها.

وذكر أن فكرة العمل في هذه الموسوعة كانت تراوده منذ عام (١٤٠٤هـ) لكن العزم على القيام بها إنما جاء بعدما تهيأ له القيام بعدد من الأعمال العلمية التي لها تعلق بهذا المشروع الكبير، مما شجعه على خوض غمار هذا العمل، والبدء بتنفيذه^(٢).

(١) استفدت هذه الترجمة من السيرة الذاتية التي أرسل بها المؤلف إليّ بواسطة أخي الشيخ فهد الوهبي - جزاهما الله خيراً - وكذلك من السيرة الذاتية للمترجم الموجودة في موقع (جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة) على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢) انظر: التفسير الصحيح - موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور: ٢٨/١ وما بعدها (المقدمة).

وهذه أهم ملامح هذا الكتاب «الموسوعة» ومنهج مؤلفه فيه، على النحو الآتي^(١):

- ١ - قدم المؤلف بين يدي هذا الكتاب بمقدمة طويلة، أبرز ما فيها شيان: الأول: المراحل الأولى في تدوين التفسير وأهم تلك المدونات، والثاني: دراسة مختصرة للأسانيد التي يكثر تكررها في أثناء الكتاب.
- ٢ - تصدير السورة بفضائلها، إن صحَّ في ذلك شيء.
- ٣ - تقديم تفسير القرآن بالقرآن إن وجد، وغالبًا يكون الاعتماد في ذلك على تفسير الشنقيطي «أضواء البيان» وتتمته للشيخ عطية سالم، ثم تفسير ابن كثير، وتفسير القاسمي «محاسن التأويل».
- ٤ - يلي ذلك ذكر ما صحَّ (الصحيح والحسن) من الأحاديث المرفوعة، مع البدء بأحاديث الصحيحين، وعدم تخريج الحديث من غيرهما إن وجد فيهما، وإن لم يكن فيهما، فيذكر الحديث مع تخريجه، وتقديم الأعلى سندًا، مع الإشارة إلى حكم النقاد الجهابذة على الحديث بما يفيد صحته أو حسنه، وإلا فبحسب اجتهاد المؤلف بعد دراسة إسناده.
- ٥ - وإذا لم يوجد الحديث المرفوع الصحيح (المقبول) في تفسير الآية، فإن المؤلف يذكر ما صحَّ (الصحيح والحسن) من أقوال الصحابة، وقد يذكر المؤلف بعض أقوالهم مع الحديث الصحيح إذا كان فيها زيادة فائدة.
- ٦ - فإن لم يوجد أقوال صحيحة للصحابة في تفسير الآية، ذكر ما صحَّ (الصحيح والحسن) عن مفسري التابعين في ذلك.
- ٧ - يسوق المؤلف الأحاديث والآثار بأسانيد مؤلفيها، سوى ما

(١) انظر تفصيل المؤلف لمنهجه في مقدمة الكتاب: المرجع السابق: ٣١/١.

كان من أحاديث الصحيحين، أو كان من الأسانيد التي يكثر تكرارها، وذكرها مع تفصيل الكلام عليها في المقدمة - كما سبق -.

٨ - إذا كانت الكلمة أو أصلها الذي تشتق منه مما يكثر تكرارها في القرآن؛ فلا يعاد تفسيرها ولا يحال عليها لكثرة ذلك، أما إن كان مما يتكرر لكن ليس كثيراً - كبعض القصص - فإنه يحال في ذلك على الموضوع المتقدم.

٩ - إذا كانت الآية أو الجزء منها ليس لها تفسير - لا في مكانها ولا في مكان متقدم - فلأنه ليس فيها حديث أو أثر صحيح، وذلك لأنه واضح لا يحتاج إلى تفسير، وكذلك آيات الصفات لله ﷻ.





التعريف بالتفسير المختصر الصحيح للدكتور حكمت ياسين

التعريف بالمؤلف:

هو: أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين.
وهو مؤلف الأصل؛ أي: أنه اختصره بنفسه، وقد سبق التعريف به
في التمهيد لهذا المطلب - قبل خمس صفحات -.

التعريف بالكتاب:

صدر هذا الكتاب عام (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) عن (دار المآثر -
بالمدينة النبوية) وهي الدار ذاتها التي أصدرت الأصل - كما سبق - ويقع
هذا الكتاب «المختصر» في مجلد واحد، على هامش مصحف المدينة
النبوية، وعدد صفحاته (٦٣٩ صفحة) من القطع المتوسط.

واسم هذا الكتاب كاملاً - كما هو على غلافه الداخلي - «التفسير
المختصر الصحيح من موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور»
والذي على الغلاف الخارجي صدر هذا الاسم فقط «التفسير المختصر
الصحيح».

وقد قدم المؤلف بين يدي هذا المختصر بمقدمة - في صفحة
وزيادة - ذكر فيها:

١ - التعريف بالفكرة التي قام عليها تأليف الكتاب، وهي فكرة

الكتاب الأصل، وهي: تأليف تفسير أثري صحيح - خالٍ من الروايات الضعيفة والموضوعة - مقصور على الأنواع الأربعة للتفسير بالمأثور: تفسير القرآن بالقرآن، ثم بما صحَّ عن النبي ﷺ، ثم بما صحَّ عن الصحابة، ثم بما صحَّ عن التابعين.

٢ - منهجه في هذا المختصر، وسيأتي بالتفصيل.

٣ - ذكر الأهداف التي توخى تحقيقها من وراء تأليف هذا المختصر، وسيأتي ذكرها تفصيلاً في الباعث على تأليفه.

٤ - شكر مَنْ أسهم بشيء في إخراج هذا العمل، وخصوصاً: صاحب الدار (الناشر) وكذلك شكره لزوجته وأبنائه.

وفي الصفحة التي تلي هذه المقدمة وضعت (قائمة الرموز والمصطلحات) وتحوي (٤٢ رمزاً) وهي رموز للمصادر الأصلية للروايات، ودرجة الرواية، فمثلاً (بغ = أخرجه البغوي في تفسيره)، (ج = بإسناد جيد)، (ط ح = أخرجه الطبري في تفسيره بسنده الحسن)، وهكذا. وفي آخر الكتاب فهرس لبدايات السور في هذا التفسير.

«التفسير المختصر المفيد»:

وهو «تفسير سورة الفاتحة وجزء عمّ من التفسير المختصر الصحيح» وقد صدر عن الدار نفسها (دار المآثر - بالمدينة النبوية) عام (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)؛ أي: قبل إصدار المختصر كاملاً بستتين تقريباً، وطبع على هامش المصحف، في (٣٢ صفحة) من القطع الكبير، ويختلف هذا الإصدار عن المختصر الكامل في ثلاثة أمور:

١ - طبع على مقاس القطع الكبير، أما المختصر الكامل فهو من القطع المتوسط - كما سبق -.

٢ - لم تذكر مقدمة المؤلف كاملة كما جاءت في المختصر الكامل، بل اقتصر على بعضها.

٣ - لم تذكر في هذا الإصدار الرموز لمصادر الروايات ودرجتها من الصحة في أثناء التفسير - كما في الإصدار الكامل - ولأجل ذلك لم تذكر فيه قائمة الرموز والمصطلحات، التي فيها تفسير تلك الرموز، وهي موجودة - بعد المقدمة - في المختصر الكامل - كما سبق - .

٤ - كتابة الناشر تعريفاً بهذا التفسير - على الغلاف الأخير لهذا الإصدار - وهذا التعريف غير موجود في الإصدار الكامل، ومما جاء في هذا التعريف:

«كثيرة هي المصنفات في التفسير، لكن المأثور منها قليل، وأقل من ذلك في المأثور ما كان خالصاً صافياً، وأندر من ذلك ما كان صحيحاً، وفي هذا التفسير اجتمع القليل النادر:

- تفسير كتاب الله بالمأثور؛ بتفسير الآية بالآية، وبما صحَّ عن النبي ﷺ، وما صحَّ عن صحبه الكرام، وعن أئمة التفسير من التابعين، وما ورد عنهم من الصحيح في غريب القرآن الكريم.

- التوصل إلى صحيح أسباب النزول، وصحيح الناسخ والمنسوخ.

- وإفراد التفسير وتصفيته عما عداه.

- وكون هذا مما بُدِّل فيه الجهد والعمر في دراسة أسانيد وطرقه، والحكم عليها من خلال أقوال النقاد المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين».

ثم يقول الناشر - في بقية التعريف - : «بل يتميز هذا التفسير بميزة فريدة لمن أراد فهم كتاب الله كما فهمه سلف الأمة: فما احتاج إلى تفسير فسر، وما كان واضحاً لم يجئ فيه شيء، كما هو واضح في هذا المختصر، فليس هذا التفسير بالمتكلف البعيد المنال، ولا هو بالمجموع من أقوال مَنْ تناول تفسير كلِّ شيء حتى أغرق في بيان اللون والعدد والتاريخ والزمن، مما لم يرد فيه شيء يؤثر».

الباعث على تأليفه:

ذكر المؤلف - في مقدمته^(١) - الأهداف التي أراد تحقيقها من وراء قيامه بهذا الاختصار، وتحقيق تلك الأهداف يمكن اعتباره من البواعث له على التأليف، وهي ستة أهداف:

١ - تسهيل الفهم والتدبر لكلام الله ﷻ؛ إذ يجد القارئ أصحّ الروايات التفسيرية بجوار كل آية.

٢ - سهولة البحث، فكونه في مجلد واحد يساعد على الرجوع إلى التفسير المنشود مباشرة دون البحث في عدة مجلدات، وكذلك سهولة حمله واقتنائه.

٣ - وضع قاعدة تفسيرية صحيحة تساهم في إنجاز ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى؛ لأن فتوى جواز الترجمة تشترط أن تكون المعاني صحيحة.

٤ - سدّ حاجة المكتبة القرآنية لتفسير أثري صحيح مختصر، وليكون أساساً لتفسير لاحق يجمع بين مدرسة الأثر ومدرسة الرأي.

٥ - محاولة غريلة الدّخيل عن طريق التأصيل وعدم التأويل.

٦ - أن يكون التفسير مناسباً لجميع طبقات المجتمع؛ حتى تعمّ

الفائدة.

منهج الاختصار:

فصّل المؤلف - في مقدمته^(٢) - منهجه الذي سار عليه في هذا المختصر، وسأورده هنا - بعد وضعه في فقرات مرقّمة - على النحو الآتي:

(١) انظر: التفسير المختصر الصحيح: ص ٥ - ٦.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٥.

- ١ - إسناد نصوص التفسير إلى قائلها، مع ذكر مصادرها الأصلية، ودرجة كل رواية من الصحة.
 - ٢ - الرمز لكل مصدر من تلك المصادر الأصلية ودرجة الرواية برمز - كما هو موضح في قائمة الرموز - وسبقت الإشارة إليها -.
 - ٣ - اختصار الأحاديث والأقوال الطوال بالاختصار على الشاهد منها، مع الإشارة إلى موطن الحذف بثلاث نقاط هكذا [...].
 - ٤ - حذف الكلام عن التخريج والطرق وأقوال النقّاد في الحكم على الرواية، وحذف أرقام الأجزاء والصفحات للمصادر.
 - ٥ - حذف روايات فضائل السور والآيات.
 - ٦ - الاكتفاء من الروايات التي يغني عنها غيرها؛ كالروايات المتشابهة والمتماثلة، بأشبعها وأقواها متناً، وأصحّها وأعلاها سنداً.
 - ٧ - ما لم يُذكر تفسيره: فإنه إما لوضوحه، أو لوجوده في مكان آخر سابقٍ أو لاحقٍ، ويُحال عليه بقول: انظر سورة كذا آية كذا، حديث كذا، أو قول فلان.
 - ٨ - في مسائل الخلاف بين المفسرين المعتمدين، إن كانت من مسائل خلاف التضاد: فإنه يذكر القول الراجح، وإذا كان المقام يقتضي ذكر الخلاف فتذكر الأقوال مع الجمع أو الترجيح بينها، وإن كان من مسائل خلاف التنوع: فيذكر الخلاف غالباً لمزيد التوضيح، وأحياناً ترى تفسير التابعي يوضح تفسير الصحابي.
- ويحسن أن يُضاف إلى ما سبق أمران يتعلقان بالإخراج الطباعي، لكن لهما نوع تعلق بمنهج الاختصار، هما:
- ١ - طباعة التفسير على هامش المصحف، مع الحرص على أن يكون تفسير كل صفحة على هامشها بقدر الإمكان - وهو الغالب - مع كتابة رقم الآية في بداية تفسيرها.

٢ - تمييز رقم الآية الموجود في بداية تفسيرها، ورموز مصادر الروايات ودرجاتها، والآيات المفسرة بكتابتها باللون الأحمر.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ تكلم المؤلف في الأصل «الموسوعة» على تفسير الاستعاذة^(١)، لكنه لم يذكر منه شيئاً في المختصر، وكذلك في قول (أمين) بعد الفاتحة، ذكره في الأصل^(٢) دون المختصر، وربما كان السبب في ذلك أنهما ليسا من القرآن، وقد نصَّ على ذلك في (أمين)^(٣) دون الاستعاذة، وربما لأنه لم يذكر في (أمين) - في الأصل - سوى فضلها، ومنهجه عدم ذكر روايات الفضائل في المختصر - كما سبق -.

﴿٢﴾ لم يتعرَّض المؤلف في منهج الاختصار هذا إلى ما في الأصل «الموسوعة» من تفسير القرآن بالقرآن، وهل يذكر في المختصر كل ما في الأصل منه أم لا؟

على أن في إدخال المؤلف لهذا النوع «تفسير القرآن بالقرآن» في كتابه الأصل «الموسوعة» باعتباره من التفسير بالمأثور نظراً، وذلك من وجهين^(٤):

١ - أن تقسيم التفسير إلى: تفسير بالمأثور وتفسير بالرأي، تقسيم غير دقيق، وفيه تداخل كثير، ورُتب عليه نتائج غير مسلمة.

٢ - أن تفسير القرآن بالقرآن إنما يُعتبر من التفسير بالمأثور إذا كان مأثورًا عن النبي ﷺ أو السلف، أما إن كان اجتهادًا من أحد المفسرين

(١) انظر: التفسير الصحيح - موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور: ٦٧/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٩١/١. (٣) انظر: المرجع السابق: ٩٢/١.

(٤) انظر طرقاً من مناقشة هذه القضية في: فصول في أصول التفسير: ص ٥٣، مقالات في

علوم القرآن وأصول التفسير كلاهما للدكتور مساعد الطيار: ص ٢٥٠.

فلا يصحّ اعتباره كذلك، بل هو من قبيل التفسير بالرأي حينئذٍ، وعليه فلا يصحّ اعتباره من أحد النوعين مطلقاً.

﴿٣﴾ يذكر المؤلف - أحياناً - كلاماً لبعض المفسرين من غير السلف، وليست هي من تفسير القرآن بالقرآن، فلم يتضح لي سبب ذكره لتلك الأقوال؛ إذ ليست على شرطه في الكتاب لكونها ليست من التفسير بالمأثور.

وللتمثيل على ذلك: أذكر ما في (تفسير سورة الفاتحة) فقط، حيث ذكر فيها ثلاثة أقوال - هي من هذا النوع -:

١ - قول التجيبي مختصر تفسير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ﴾ [الفاتحة: ١].

٢ - قول ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣].

٣ - قول الشنقيطي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

فهذه الأقوال ليست على شرطه في المختصر ولا في أصله^(١).

﴿٤﴾ وجود الرموز لمصادر الروايات ودرجتها من الصحة، وكثرتها، وتنوعها، وتمييزها باللون الأحمر، مع فائدته الظاهرة، إلا أنه ربما حصل به شيء من التشويش^(٢)، ولا سيما أن المستهدف بهذا التفسير المختصر جميع طبقات المجتمع - كما سبق في الباعث على التأليف - ومعظمهم لا يستفيد من هذه الرموز ودلالاتها شيئاً، بل ربما أشكلت عليه.

(١) اللّهُمَّ إلا القول الثالث منها (قول الشنقيطي) في الأصل «الموسوعة»: ٨٤/١ حيث أورده فيها كاملاً، وفيه تفسيره القرآن بالقرآن، لكنه حين ذكره في المختصر: ص ٨ ذكره مختصراً جداً، دون ذكر المقصود منه، وهو تفسيره القرآن بالقرآن!

(٢) انظر: البحث العلمي للدكتور عبد العزيز الربيع: ٢٩١/١.

وكذلك هي مشكلة عند إرادة الترجمة، وهي أمر ملحوظ للمؤلف عند وضع هذا المختصر - كما سبق أيضًا في الباعث على التأليف - .

ويتعلّق بتلك الرموز ثلاث ملحوظات:

١ - سبق أن الرموز الموجودة في القائمة - في أول المختصر - كثيرة جدًا، حيث تبلغ (٤٢ رمزًا) لكن بعد حذف التكرار الحاصل فيها بسبب تعدد درجة الرواية في المصدر الواحد، وكذلك حذف المصادر المصطلح عليها بأسمائها الصريحة: يمكن أن ينقص ذلك العدد الكبير إلى (٢٧ رمزًا فقط) فحبذا لو اكتفي بجعل الرموز خاصة بالمصادر التي يكثر تكرارها في أثناء التفسير، مع جعل تفسير تلك الرموز في أسفل صفحات التفسير؛ ليكون أسرع في معرفة المراد بها.

٢ - يُلاحظ أنه جمع ما أخرجه البخاري في صحيحه أو في كتبه الأخرى في رمز واحد هو (خ) وهذا غير مستقيم؛ لأن ما رواه البخاري في كتبه الأخرى وإن كان صحيح الإسناد فهو لا يرقى إلى منزلة ما رواه في صحيحه مطلقًا، فلا أدري سبب جمعها في رمز واحد هكذا مع ما بينها من اختلاف ظاهر. وقريب من ذلك - في جمع أكثر من مصدر في رمز واحد -: ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده أو في كتبه الأخرى في رمز (حم) وما أخرجه النسائي في سننه أو في تفسيره في رمز (ن) وهذا الجمع - في الرمزين الأخيرين - ليس له مبرر مقنع، فكان الأولى تمييز تلك المصادر برموز خاصة، أو يقتصر الرمز على المصدر المشهور، وتذكر المصادر الأخرى لنفس المؤلف بأسمائها الصريحة.

٣ - سبق أن تلك الرموز غير موجودة في الإصدار الأولي «التفسير المختصر المفيد = تفسير الفاتحة وجزء عمّ من التفسير المختصر الصحيح» وفي نظري أن إبقاء تلك الرموز مع مراعاة ما ذكر حولها في هذه الملحوظة، أولى من حذفها بالكلية، والله أعلم.

﴿٥٥﴾ يقع أحياناً في الحديث أو كلام السلف - من الصحابة والتابعين - بعض الألفاظ أو العبارات التي تحتاج إلى إيضاح وشرح، وذلك لبلاغته وعلو لغته، ولأن طريقة السلف في التفسير فيها نوع اختلاف عما اعتاده المتأخرون، من حيث إنهم لا يُفسرون تفسيراً لفظياً وإنما يُفسرون على المعنى وذكر المثال ونحو ذلك، ففهم كلامهم يحتاج إلى شيء من الدُرْبَة والمراس، فربما لم يظهر المراد من ذلك الكلام الذي أتى به ليكون تفسيراً للقرآن، خصوصاً عند عامة الناس - وهم المستهدف بهذا المختصر كما سبق - .

فلو أن المؤلف شرح ما يحتاج إلى شرح من تلك الألفاظ أو العبارات في الحاشية، لاكتملت الفائدة المرجوة - بإذن الله - .

وأكتفي بذكر مثالين اثنين لإيضاح هذا الأمر:

الأول: عند تفسير الآيات [سورة العلق: ٦ - ١٩] أورد المؤلف حديث أبي هريرة عند مسلم^(١) قال: «قال أبو جهل: هل يُعَفِّرُ محمدٌ وجهه بين أظهركم؟ قال: فقيل: نعم، فقال: لأن رأيته يفعل ذلك لأطآن على رقبته، أو لأعقرنَّ وجهه في التراب...» الحديث.

فقوله: «هل يُعَفِّرُ محمدٌ وجهه بين أظهركم؟» عبارة تحتاج إلى شرح؛ أي: هل يضع محمد ﷺ وجهه على الأرض بالسجود حين يصلي لربه، بين أظهركم؛ أي: بينكم، وأنتم ترونه وتشاهدونه؟

الثاني: عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [العلق: ٤] أورد المؤلف قول قتادة: «كان الحسن يقول إذا جاز ﴿وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [العلق: ٤] قال: إياكم وما خالط السحر»^(٢).

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب قوله: ﴿...إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ۚ ﴿١﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى ﴿٧﴾﴾ حديث رقم (٢٧٩٧).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٣٥٣/١٥.

فقوله: «كان الحسن يقول إذا جاز» فيه كلمة تحتاج إلى شرح وبيان، وهي كلمة (جاز) ومعناها^(١): إذا بلغ، أو: وصل، أو: قرأ، أو: تلى.

﴿٦﴾ ذكر المؤلف في منهج الاختصار أنه حذف من المختصر روايات فضائل السور والآيات، لكنني رأيت ذكر بعضها، كما في أول سورة البيّنة، وأول سورة الكافرون.

والظاهر أن إبقاء تلك الفضائل - باختصار - أولى من حذفها بالكلية.

﴿٧﴾ منهجه الذي قرّره وسار عليه في المختصر وفي أصله «الموسوعة»: تقديم قول الصحابي على قول التابعي، لكنني وجدته - أحياناً - يفعل العكس: فيقدّم قول التابعي على قول الصحابي في تفسير الآية الواحدة - دون سبب واضح -^(٢).

﴿٨﴾ وقريب من ذلك: ما وقفت عليه - وهو مثال واحد فقط - من ذكره لقول مجاهد - وهو تابعي - وتركه الحديث الصحيح في تفسير الآية، الذي ذكره في الأصل «الموسوعة» وإن كان في الأصل - أيضاً - قدّم قول مجاهد على الحديث - على خلاف منهجه -: وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]^(٣).

(١) يُلاحظ أن معنى هذه الكلمة قد عُلق في الحاشية، لكن في الإصدار الأولي المشار إليه في الأعلى قبل صفحات «التفسير المختصر المفيد = تفسير الفاتحة وجزء عمّ من التفسير المختصر الصحيح»: ص ٣١، ولا أدري هل هذا التعليق من المؤلف أو الناشر؟ ولا سيما أنه غير موجود في الإصدار الكامل للمختصر!

(٢) انظر أمثلة على ذلك في المختصر «التفسير المختصر الصحيح»: سورة (الشمس: ١٠)، (الشرح: ٧)، (الكوثر: ٢).

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ٦٣٩، وقارن بالأصل «التفسير الصحيح = موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور»: ٦٨٢/٤ - ٦٨٣.

﴿٩﴾ أحياناً يذكر في المختصر قولاً لم يذكره في الأصل، ووقفت له - أيضاً - على مثال واحد فقط، وهو قول الزهري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] قال: «الْمَاعُونَ» هو المال بلسان قريش^(١).

﴿١٠﴾ من أبرز الإشكالات الواردة على منهجية هذا التفسير المختصر: عدم وجود تفسير بالمأثور - بأنواعه الأربعة التي سبق ذكرها - لبعض ما يحتاج إلى تفسير من الألفاظ أو العبارات الواردة في القرآن. وليس في هذا قدح في التفسير بالمأثور نفسه، لكن في دعوى إمكان الاقتصار عليه؛ إذ الحاجة إلى التفسير تزداد كلما ازداد بُعد الناس عن أنوار النبوة، وعن فهم لغة القرآن (اللغة العربية) وإدراك معانيها القريبة والبعيدة.

ويزداد الأمر صعوبة بأن شرط الكتاب عدم الأخذ بما ورد عن مفسري السلف ما لم يصحَّ سنده عنهم، فهذا يقتضي إبعاد شطر غير قليل مما ورد عنهم ولم يرتق إسناده إلى درجة الصحة (القبول) ولو كان متنه مقبولاً غير منكر.

والأمثلة على هذا الأمر كثيرة، لكن أكتفي بذكر ثلاثة أمثلة فقط:

١ - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْعَدِيدِ صَبْحًا﴾ [العاديات: ١] أورد قول مجاهد، قال: «هو في القتال»^(٢)، وقول قتادة، قال: «هي الخيل عدت حتى ضبحت»^(٣)، وليس في هذين القولين كليهما بيان معنى (الضبح).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، كما في تفسير ابن كثير: ٤٧٣/١٤، وأخرجه ابن أبي شيبة - أيضاً - كما في الدر المنثور: ٦٩٣/١٥.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٢٧١/١٥ لكنه فيه من رواية مجاهد عن ابن عباس، وليس من قول مجاهد.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره: ٢٧٢/١٥.

٢ - في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] أورد قول ابن عباس، قال: «عدوك»^(١)، وهذا تفسير (للشاني) فبقي (الأبتر) دون تفسير.

٣ - في تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ [الناس: ٤] أورد قول مجاهد، قال: «الشیطان يكون على قلب الإنسان، فإذا ذكر الله خنس»^(٢)، فليس في هذا القول تفسير (للخُنُوس) وإن كان فيه أن المراد به الشيطان.



(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ٣٢٩/١٥.

(٢) المرجع السابق: ٣٥٥/١٥.

البَابُ الثَّلَاثُ

مناهج التفاسير المختصرة ابتداء

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: تفاسير المتقدمين.
- الفصل الثاني: تفاسير المعاصرين.

أَفْصَلُ الْأَوَّلُ

تفاسير المتقدمين

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي.
- المبحث الثاني: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي.
- المبحث الثالث: تفسير الجلالين للمحلي والسيوطي.



الفصل الأول

التفاسير المختصرة ابتداء عند المتقدمين

سبق - في مطلع الفصل الخامس من الباب الأول - تحرير الحدّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين (المعاصرين)، وهو اعتبار بداية القرن الرابع عشر الهجري؛ أي: عام (١٣٠٠هـ) هو الحدّ الذي يُعتبر ما قبله متقدِّمًا، وما بعده معاصرًا أو متأخرًا أو حديثًا.

كما سبق أيضًا - في الفصل الأول من الباب الأول - بيان المراد بالتفاسير المختصرة ابتداءً، بأنها التفاسير التي تشتمل على بيان معاني القرآن الكريم بعبارة وجيزة، وألفاظ قليلة.

وسبق فيه - أيضًا - أن الضابط (الحدّ) التقريبي للتفسير المختصر بذاته هو: ما اتَّفَق على اعتباره تفسيرًا مختصرًا - كتفسير الجلالين مثلاً - ويلحق به ما كان قريبًا منه جدًّا.

هذا، ولم أقف مما ألفه المتقدمون من التفاسير المختصرة ابتداءً - مما هو داخل نطاق هذه الرسالة السابق تفصيله في منهج البحث - إلا على ثلاثة تفاسير، سيأتي الكلام على كلِّ واحد منها في مبحث مفرد. لكن لا بدّ من ذكر اثنين من التفاسير المختصرة ابتداءً المطبوعة، لم أدرجهما مع التفاسير الثلاثة في هذا الفصل، وهما:

١ - «تفسير ابن وهب = الواضح في تفسير القرآن الكريم» لعبد الله بن وهب الدِّينوري (ت ٣٠٨هـ)^(١)، طبع عن نسخة خطية

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن وهب الدينوري، وفي اسم أبيه خلاف، فقيل: =

واحدة^(١) بتحقيق أحمد فريد، وصدر عن (دار الكتب العلمية) عام (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٢ - «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» لمجد الدين أبي طاهر الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ)^(٢)، طبع قديمًا في القاهرة سنة (١٢٩٠هـ)^(٣)، وطبع بعدها طبعات كثيرة، وكان الزركلي يشكك في صحة نسبة الكتاب إليه، حيث قال: «ويُنسب للفيروزابادي «تنوير المقباس في تفسير ابن عباس»»^(٤).

وقد اطلعت على هذين الكتابين، فتبين لي - بعد المقارنة بينهما - أنهما كالمطابقين تمامًا، إذ يحويان تفسير ابن عباس من رواية (محمد بن مروان السدي الصغير، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح عن ابن عباس) وهذا الإسناد إلى ابن عباس يسمّى «سلسلة الكذب»^(٥)،

= عبد الله بن حماد، وقيل عبد الله ابن المبارك، سمع الكثير وطوّف الأقاليم، انظر: سير أعلام النبلاء: ٤٠٠/١٤، ميزان الاعتدال: ٤٩٤/٢، لسان الميزان: ٣٤٤/٣، طبقات المفسرين للداودي: ٢٤٤/١، الأعلام للزركلي: ١١٩/٤.

(١) للكتاب عدّة نسخ خطية، انظرها في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٤٠٢/٢، تاريخ التراث العربي لسزكين: ٩٧/١ - ٩٨، الفهرس الشامل: ٣٦/١ - ٣٧، وقد قام الباحث عبد الله بن محمد الأمين الشنقيطي في رسالته للدكتوراه - في الجامعة الإسلامية بالمدينة عام (١٤٠٤هـ) بتحقيق جزء من هذا التفسير (من أول البقرة إلى نهاية سورة الأنعام)، انظر: الرسائل العلمية في الدراسات القرآنية للجيوسي: ص ١٠٨.

(٢) هو: محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزابادي، ولد سنة (٧٢٩هـ)، وهو من أئمة اللغة والأدب، توفي في زبيد في اليمن، انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٢/٢٧٤، طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٣١٣، البدر الطالع: ٢/٢٨٠، الأعلام للزركلي: ١٤٦/٧، معجم المفسرين: ٦٥١/٢.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ١٠٨/٧، معجم المفسرين لنويهض: ٦٥١/٢ - ٦٥٢.

(٤) الأعلام للزركلي: ١٤٦/٧، وانظر: معجم المفسرين لنويهض: ٦٥١/٢.

(٥) انظر: الإتقان للسيوطي: ٤٧١/٢، وانظر: العجائب في بيان الأسباب لابن حجر: ٢٠٩/١.

وظعن أهل العلم في رواية الكلبي عن ابن عباس مشهور معروف^(١).
ولأجل ذلك فقد تكلم عدد من أهل العلم في التحذير من كتاب
«تنوير المقباس» وأنه لا تصح نسبة ما فيه إلى ابن عباس رضي الله عنه^(٢).
والكلام نفسه يقال في «تفسير ابن وهب» الواضح في تفسير القرآن
الكريم» المطبوع؛ لأنه مطابق له - كما سبق - ومما يؤيد ذلك قول
بروكلمان عند ذكره لنسخه الخطية: «وهو معتمد أساساً على تفسير
ابن عباس»^(٣).

ولأجل ذلك، فقد عرضت عن إدخالهما هنا؛ لأنني رأيت حالهما
شبيهاً بتفاسير أهل البدع، التي استبعدتها ابتداءً من نطاق البحث - كما
سبق في المنهج المذكور في المقدمة -.

وعليه، فإن مباحث هذا الفصل ستكون ثلاثة مباحث، وهي على
النحو الآتي:

- المبحث الأول: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي.
- المبحث الثاني: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي.
- المبحث الثالث: تفسير الجلالين للمحلي والسيوطي.



(١) انظر في ذكر طرف من ذلك: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٧٠/٧، ميزان
الاعتدال للذهبي: ٥٥٦/٣، تهذيب التهذيب: ١٧٨/٩.

(٢) انظر في ذلك: التفسير والمفسرون للذهبي: ٨١/١، تفسير ابن عباس ومروياته في
التفسير من كتب السنة للدكتور عبد العزيز الحميدي: ٢٧/١، مناهج المفسرين -
القسم الأول: التفسير في عصر الصحابة - للدكتور مصطفى مسلم: ص٧٥، كتب
حذر منها العلماء لمشهور حسن سلمان: ٢٥٩/٢، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين
للدكتور صلاح الخالدي: ص٢٥٢.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٤٠٢/٢.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى

مما يجدر الوقوف عنده قبل الكلام على هذا التفسير «الوجيز»
التذكير بأن للواحدى ثلاثة كتب مشهورة في التفسير، هي:

١ - (البيسط).

٢ - (الوسيط).

٣ - (الوجيز).

وأسمائها تدلّ على أحجامها - كما هو ظاهر - لكن ما أريد أن
أقف عنده هنا هو إثبات أن «الوجيز» ليس مختصراً من أيّ من التفسيرين
الآخرين للواحدى، ويؤكد ذلك ثلاثة أمور:

﴿١﴾ الترتيب الزمني لهذه التفاسير: حيث ابتدأ بتأليف «البيسط»
وفي أثنائه وقبل إتمامه، قام بتأليف «الوجيز» كما صرح بذلك الواحدى
نفسه في مقدمة «الوجيز» - كما سيأتي نصّ كلامه في المطلب الأول من
هذا المبحث - أما «الوسيط» فقد كان آخرها تأليفاً؛ حيث قال في
مقدمته: «وقديماً كنت أطالب بإملاء كتاب في تفسير وسيط، ينحطّ عن
درجة البسيط الذي تنجرّ فيه أذيال الأقوال، ويرتفع عن مرتبة الوجيز
الذي اقتصر فيه على الإقلال»^(١).

وبناء عليه فإن «الوجيز» هو أول تلك التفاسير الثلاثة إنجازاً من

(١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدى: ٥٠/١.

حيث الترتيب الزمني، فلا يصح - والحال كذلك - أن يكون مختصراً منها.

﴿٢﴾ أنه لم يذهب إلى هذا الرأي أحد ممن اطلعت على كلامه، وإنما هو استنتاج قد يرد على ذهن من يسمع بهذه التفسير الثلاثة، وهي لمؤلف واحد.

على أنه ينبغي التنبيه إلى ما ذكره بعض من ترجم للواحدى^(١) من أن «الوسيط» مختار من «البسيط» والمقارنة بينهما تدلُّ على صحّة ذلك في الجملة، أما الوجيز فلم يُذكر عنه شيء من ذلك^(٢).

﴿٣﴾ وجود اختلاف كبير بين المادة العلمية في «الوجيز» وفي التفسيرين الآخرين «البسيط والوسيط» مما أورث شكاً عند بعض الباحثين في كونها جميعاً للواحدى^(٣)، إلا أن معرفة الترتيب الزمني لتأليفها - السابق ذكره - يُبعد ذلك الشك.

ومما امتاز به تفسير «الوجيز» عن التفسيرين الآخرين للواحدى - أيضاً - هو أنه التفسير الوحيد المطبوع للواحدى لأكثر من قرن من الزمان، حيث كانت طباعة «الوجيز» عام (١٣٠٥هـ) - كما سيأتي - أما «الوسيط» فقد طبع الجزء الأول منه عام (١٤٠٦هـ) واكتملت طباعته عام (١٤١٥هـ) في حين أن «البسيط» لم يُطبع منه شيء حتى الآن.

(١) انظر مثلاً: إنباه الرواه للقفطي: ٢/٢٢٣.

(٢) انظر مقارنة بين تفاسير الواحدى الثلاثة في: تفسير البسيط للواحدى - من أول الكتاب إلى الآية (٧٤) من سورة البقرة - تحقيقاً ودراسة للدكتور محمد بن صالح الفوزان: ٩١/١، تفسير البسيط للواحدى - من الآية (٧٥) من سورة البقرة إلى آخر السورة - تحقيقاً ودراسة للدكتور محمد بن عبد العزيز الخضيرى: ص ١٧٣، وهما رسالتا دكتوراه غير مطبوعتين في جامعة الإمام بالرياض.

(٣) انظر: مقالاً بعنوان (سؤال حول تفسيرى الوجيز والبسيط للواحدى) وهو موجود في موقع «ملتقى أهل التفسير» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

- وبعد، فإن الكلام في هذا المبحث على التفسير «الوجيز» للواحد، سيتظم تمهيداً وثلاثة مطالب على النحو الآتي:
- التمهيد: في ترجمة موجزة للواحد
 - المطلب الأول: المعلومات العامة عن الكتاب.
 - المطلب الثاني: أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه.
 - المطلب الثالث: ميزات الكتاب والمآخذ عليه.



التَّمْهِيدُ

في ترجمة موجزة للواحدى

هو أبو الحسن^(١) علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَتَّوِيه^(٢) الواحدى النيسابورى الشافعى .

والواحدى: نسبة إلى أحد أجداده، وهو: الواحد بن الدليل بن مهرة^(٣) .

والنيسابورى: نسبة إلى مدينة (نيسابور)^(٤) التى ولد^(٥) ومات بها

(١) أجمعت المصادر التى ترجمت للواحدى على تكتيته بهذه الكنية، لكن شدَّ صاحب إنباه الرواه: ٢٢٣/٢ فكتناه بأبى الحسين، وربما كان سبق قلم من المؤلف أو الناسخ، وانظر: الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ١١/١ «مقدمة المحقق» .

(٢) هكذا ضبطها ابن خلكان فى وفيات الأعيان: ٣٠٤/٣ وقال: «ونسبة (المتوي) إلى هذا الجد»، وقد وقعت عدَّة أخطاء فى ضبطها عند بعض من ترجم له، وقد ذكر بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى: ٢٠٠/٤ أن اسم متويه يرجع إلى اسم متى، ثم قال: «أى أنه كان من أصول مسيحية آرامية أو إيرانية»، وهذا الاستنتاج من هذا المستشرق مبني على مجرد ظنون، لا يسندها سوى التعصّب لدينه، وهو معروف بذلك .

(٣) ذكر ابن خلكان أنه لم يكن يعرف هذه النسبة إلى أى شيء، ثم ذكر أنه وجدها، انظر: المرجع السابق: ٣٠٤/٣، وانظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٥١/١٦، الأعلام للزركلى: ٢٥٥/٤، الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ١٢/١ «مقدمة المحقق» .

(٤) قال ياقوت فى معجم البلدان: ٤٢٣/٨: «وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء ومنبع العلماء، لم أرَ فيما طوّفت من البلاد مدينة كانت مثلها، بينها وبين الرّيّ مائة وستون فرسخاً» .

(٥) لم أقف على من ذكر تاريخ ولادته، سوى ما يفيدُه قول ابن العماد فى شذرات الذهب =

بعد مرض طويل سنة (٤٦٨هـ) وكان من أبناء السبعين^(١).
أما أصله فكان من (ساوّه)^(٢)، وذكر مترجموه أنه كان من أولاد
التجّار.

أما نسبه للشافعي، فلأنه كان متفقاً على مذهبه في الفروع^(٣).
وأما شيوخه فهم كثير، في اللغة والنحو والقراءات والتفسير، وقد
قال في مقدمة تفسيره «البيسط»^(٤) - بعد أن ذكر عددًا منهم -: «ولو أثبت
المشايخ الذين أدركتهم واقتبست عنهم هذا العلم من مشايخ نيسابور
وسائر البلاد التي وطئتها، لطال الخطب وملّ الناظر»^(٥)، وأشهرهم على
الإطلاق في التلمذة عليه شيخه في التفسير أبو إسحاق الثعلبي صاحب
تفسير «الكشف والبيان» ومنهم - أيضًا - شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل
الصابوني مؤلف «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» والحافظ أبو نعيم
صاحب «الحلية».

وكذلك تلاميذه كثيرون، من أبرزهم اثنان: أبو القاسم الهذلي
صاحب «الكامل في القراءات الخمسين» وهو أكبر كتاب في القراءات^(٦)،

= - المذكور في الأعلى - إنه كان من أبناء السبعين؛ أي: أن ولادته كانت قريبًا من نهاية
القرن الرابع، والله أعلم.

- (١) انظر: شذرات الذهب: ٣/٣٣٠، وقال الذهبي في السير: ٣٤٢/١٨: «وقد شاخ».
- (٢) وهي مدينة حسنة بين الري وهمدان، ويقربها مدينة يقال لها (آوه) بينهما نحو
فرسخين، لكن (ساوّه) سنّية و(آوه) شيعية إمامية، ولا يزال يقع بينهما عصبية، انظر:
معجم البلدان: ١٥/٥.
- (٣) وقد ترجم له عدد من المؤلفين في طبقات الشافعية كالسبكي - كما سيأتي في مراجع
ترجمته - وإن لم يُذكر له مؤلف مستقلّ في الفقه.
- (٤) أثبت معظمها لياقوت في معجم الأدباء: ١٢/٢٦٢ - ٢٧٠، وتفسير البسيط لا يزال
مخطوطًا، وقد حقق في عدد من رسائل الدكتوراه في جامعة الإمام بالرياض، لكنها
لم تطبع حتى الآن.
- (٥) معجم الأدباء لياقوت: ١٢/٢٦٨.
- (٦) قال ابن الجزري في غاية النهاية: ٢/٣٩٨ عن الهذلي هذا: «فلا أعلم أحدًا في هذه =

والثانى أبو الفضل الميدانى صاحب «مجمع الأمثال» أشهر كتاب فى فنه .
وقد كانت للواحدى مكانة عند الوزير السلجوقى المشهور (نظام
الملك).

أما مكانته العلمية فقد توارى مترجموه على إبرازها، ومنهم القفطى
الذى قال عنه: «الإمام المصنف المفسر النحوى، أستاذ عصره، قرأ
الحديث على المشايخ وأدرك الإسناد العالى، وسار الناس إلى علمه
واستفادوا من فوائده، وصنّف التفسير الكبير وسمّاه «البيسط» وأكثر فيه
من الإعراب والشواهد واللغة، ومَن رآه علم مقدار ما عنده من علم
العربية، وصنّف «الوسيط» فى التفسير أيضًا غاية فى بابهِ، وصنّف
«الوجيز» وهو عجيب»^(١).

ومن ذلك قول الذهبى عنه: «صاحب التفسير، وإمام علماء
التأويل... وكان طويل الباع فى العربية واللغات»^(٢).

وقبله قال ابن خلكان فى ترجمته: «صاحب التفاسير المشهورة،
كان أستاذ عصره فى النحو والتفسير، ورزق السعادة فى تصانيفه، وأجمع
الناس على حسنّها، وذكرها المدرسون فى دروسهم»^(٣)، وقد تتابع
مترجموه على نعتة بهذا المعنى^(٤).

ويؤكد هذه المكانة للواحدى فى التفسير خصوصًا ما حكاه بعض
مترجميه^(٥) عن أبى حامد الغزالي من أنه سئل: لِمَ لا تصنف فى
التفسير؟ فقال: يكفى ما صنّف فيه شيخنا الإمام أبو الحسن الواحدى،
ويُنقل عنه قوله - أي: الغزالي -: «مَن أراد أن يسمع كتاب الله تعالى من

= الأمة رحل فى القراءات رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ».

(١) إنباه الرواه: ٢٢٣/٢. (٢) سير أعلام النبلاء: ٣٣٩/١٨ - ٣٤١.

(٣) وفيات الأعيان: ٣٠٣/٣.

(٤) انظر حشدًا لأقوالهم فى: الواحدى ومنهج فى التفسير للمهدى: ص ٤٠٢.

(٥) انظر: مرآة الجنان لليافعي: ٢٠٨/٢.

فم رسول الله ﷺ فعليه بتفسير الواحدي»^(١).

وبلغ إعجاب الغزالي بتفاسير الواحدي: أنه سمى كتبه في الفقه على أسماء كتب الواحدي الثلاثة في التفسير - وسيأتي ذلك - في المطلب الأول من هذا المبحث -.

وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - مع أنه وجه إليه وإلى تفاسيره بعض النقد وسيأتي - إلا أنه اعترف له بالفضل: حيث ذكر أنه أخبر من شيخه الثعلبي بالعربية، وأن في تفسيره - أي: الثعلبي - وفي تفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز فوائد جلية^(٢).

أما مصنفاه فقد كان معظمها في العلمين اللذين برز فيهما: التفسير والعربية، وإن كان نصيب الأسد منها للمصنفات في التفسير وعلومه^(٣).

والثابت منها خمسة عشر مؤلفاً، هي:

١ - «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، وهو محور الحديث في هذا المبحث.

٢ - «البسيط في التفسير».

٣ - «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» = الوسيط بين المقبوض والبسيط» وقد سبقت الإشارة إلى هذين الكتابين في صدر هذا المبحث.

٤ - «الحاوي في تفسير القرآن» = الحاوي لجميع المعاني»^(٤).

(١) انظر: الواحدي ومنهجه في التفسير للمهدي: ص ٤٠٣ نقلاً عن: طبقات النحاة لابن قاضي شعبة (مخطوط).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٨٦/١٣.

(٣) انظر في إحصاء مصنفاه: الواحدي ومنهجه في التفسير للمهدي: ص ٨٥، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحددي: ٣١/١ «مقدمة المحقق»، وانظر: أسباب النزول للواحددي بتحقيق أحمد صقر: ص ١٥ «مقدمة المحقق».

(٤) اختلف الباحثون في اعتبار هذا الكتاب تفسيراً مستقلاً، أو هو مجموع التفاسير الثلاثة أو الاثنين السابقين له، وليس هناك دليل حاسم في هذه القضية، وإن كان الرأي =

- ٥ - «أسباب النزول» وهو أشهر كتاب في موضوعه.
- ٦ - «نفي التحريف عن القرآن الشريف».
- ٧ - «رسالة في البسمة».
- ٨ - «حاشية على شرح البسمة».
- ٩ - «رسالة في شرف علم التفسير».
- ١٠ - «جامع البيان في تفسير القرآن»^(١).
- ١١ - «معاني التفسير»^(٢).
- ١٢ - «مسند التفسير».
- ١٣ - «مختصر التفسير»^(٣).
- ١٤ - «فضائل القرآن».
- ١٥ - «مقاتل القرآن»^(٤).

= الثاني هو رأي الأكثر، انظر: الواحدى ومنهجه في التفسير للمهدى: ص ٩١، تفسير البسيط للواحدى - من أول الكتاب إلى الآية (٧٤) من سورة البقرة - تحقيقاً ودراسة للدكتور محمد بن صالح الفوزان: ٦٣/١ - ٦٤، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٣٤/١ «مقدمة المحقق»، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٧٢٩/٢.

(١) ولعله الكتاب المذكور برقم (٤) وهو «الحاوي في تفسير القرآن= الحاوي لجميع المعاني»، انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٧٢٩/٢.

(٢) هذا الكتاب والأربعة التي تليه لا تزال جميعاً في عداد المفقودات، سوى ما ذكر في بعض فهرس المخطوطات أنه يوجد قطعة مخطوطة من «معاني التفسير»، انظر: الواحدى ومنهجه في التفسير للمهدى: ص ٩٢، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٣٢/١ - ٣٣ «مقدمة المحقق».

(٣) ذكر الواحدى هذا الكتاب والكتابين اللذين قبله في مقدمة الوسيط: ٦/١، وانظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر في ترجمة الواحدى: إنباه الرواه: ٢٢٣/٢، معجم الأدباء: ٢٥٧/١٢، وفيات الأعيان: ٣٠٣/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٣٩/١٨، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٥/٢٤٠، البداية والنهاية: ٥٧/١٦، طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٧٨، طبقات المفسرين للداودى: ٣٨٧/١، شذرات الذهب: ٣٣٠/٣، الأعلام للزركلى: ٢٥٥/٤.

المطلب الأول

المعلومات العامة عن الكتاب

وهذه المعلومات تتضمن أشياء:

أولاً: اسم الكتاب:

أطبق جميع من ترجم للواحدى^(١) على تسمية هذا التفسير بـ «الوجيز» هكذا مختصراً.

أما العناوين التي جاءت على النسخ الخطية للكتاب فهي:

١ - «الوجيز في التفسير»^(٢)، وهكذا سماه في «كشف الظنون»^(٣)، وقريب منه لكن بعكس كلمتي العنوان «التفسير الوجيز»^(٤)، وقريب منه «تفسير الوجيزي»^(٥).

٢ - «الوجيز في تفسير القرآن العظيم»^(٦).

٣ - «الوجيز في تفسير القرآن العزيز»^(٧)، وقريب منه «الوجيز في

(١) انظر مراجع ترجمته في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٥٨/١ «مقدمة المحقق».

(٣) ٢٠٠٢/٢.

(٤) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ١٠٦/١.

(٥) انظر: المرجع السابق: ١٠٨/١، وقد جاء هذا العنوان على نسختين خطيتين؛ فربما كان على لغة أخرى غير العربية، أو أن فيه تصحيحاً، والله أعلم.

(٦) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٥٨/١ «مقدمة المحقق».

(٧) انظر: المرجع السابق.

تفسير الكتاب العزيز»^(١).

٤ - «تفسير القرآن الوجيز»^(٢).

٥ - «التفسير الوجيز في علوم القرآن»^(٣).

أما الاسم (العنوان) الذي رجّحه محقق الكتاب^(٤) - في طبعته المحققة وسيأتي ذكرها - فهو «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» وعُلِّل ذلك بثلاثة أوجه:

١ - قدم النسخة المثبت عليها هذا العنوان.

٢ - تناسب أولها مع آخرها - أي: من حيث السجع -.

٣ - كثرة ذكره في المخطوطات.

لكن هذه العلة موجودة - بحسب ما ذكر - في العنوان الآخر المقارب، وهو «الوجيز في تفسير القرآن العزيز» - بإبدال كلمة (الكتاب) بـ (القرآن) - وقد اعتبرهما عنوانًا واحدًا، ولم يُفرّق بينهما! وهما وإن كانا متقاربين إلا أنهما ليسا عنوانًا واحدًا.

أما العنوان في الطبعة القديمة للكتاب فهو العنوان الآخر المقارب، وهو «الوجيز في تفسير القرآن العزيز» والخطب في ذلك يسير. وهاهنا ثلاثة أمور تتعلق باسم الكتاب:

﴿١﴾ أن الواحدي لم يصرّح باسم كتابه هذا، لا في مقدّمته ولا في خاتمته، وهذا هو سبب تعدّد أسمائه المذكورة، لكنه وصفه - في مقدمته - بوصف يوحى باسمه؛ حيث قال: «إلى إيجاز كتب في التفسير، يقرب

(١) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ١٠٦/١، وكان محقق الكتاب اعتبرهما اسمًا واحدًا، ولم يفرّق بينهما، انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي: ٢٠١/٤، وانظر: معجم مصنفات القرآن الكريم: ٢/٢٤٢.

(٣) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ١٠٨/١.

(٤) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٥٨/١ «مقدمة المحقق».

على مَنْ تناوله، ويسهل على مَنْ تأمله، من أوجز ما عمل في بابه»^(١).
﴿٢﴾ جاء في بعض التسميات الكاملة لتفسيره الآخر «الوسيط»
- وهو آخرها تأليفاً كما سبق - هكذا «التفسير الوسيط بين المقبوض
والبسيط» كما جاء «التفسير الوسيط بين الوجيز والبسيط»^(٢).

والظاهر أن الإشارة إلى «الوجيز» باسم «المقبوض» لا يراد به ذكره
باسمه الدقيق، وإنما بوصفه العام، ويدلُّ لذلك ورود العنوان نفسه لكن
بذكر اسمه المشهور «الوجيز» والله أعلم.

﴿٣﴾ اقتبس هذا الاسم عن الواحدي عددٌ ممن صنّف في
التفسير^(٣)، سيأتي ذكر تفسيرين منها - في الفصل الثاني من هذا الباب -
وكلاهما لمعاصرين، هما:

١ - «الوجيز في تفسير القرآن الكريم» للدكتور شوقي ضيف.

٢ - «التفسير الوجيز» للدكتور وهبة الزحيلي.

أما في غير التفسير: فقد ذكر بعض مترجمي الواحدي^(٤) أن
أبا حامد الغزالي صاحب الكتاب المشهور «إحياء علوم الدين» قد أخذ
أسماء تصانيفه الثلاثة في الفقه الشافعي «البسيط والوسيط والوجيز» من
أسماء كتب الواحدي الثلاثة في التفسير - كما سبق -.

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٨٧/١.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٢٠٢/٤، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير
وعلموه»: ١٠٩/١، معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار: ص ٢٧٤،
وانظر: الواحدى ومنهجه في التفسير للمهدي: ص ٨٧ - ٨٨.

(٣) وهم تسعة، وبعض تلك التفاسير مطبوع، وبعضها مخطوط، ولا يزال بعضها في حكم
المفقود، وعدد منها لمؤلفين من الشيعة الإمامية، انظر: فهرست مصنفات تفسير
القرآن الكريم: ٥٥٦/٢، ١٣٣٢/٣ - ١٣٣٤.

(٤) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣٠٣/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٤٠/١٨،
البتاية والنهاية: ٥٧/١٦، طبقات المفسرين للداودي: ٣٨٨/١، شذرات الذهب:
٣٣٠/٣.

ثانياً: مخطوطات الكتاب:

يوجد للكتاب (٩٧) نسخة خطية، ما بين كاملة وناقصة، وهي نسخ مفرقة في كثير من المكتبات في دول العالم^(١).

وذكر محقق الكتاب - في طبعته الثانية الآتي ذكرها - إحدى وعشرين نسخة خطية، ووصفها، وليست كلها كاملة، بل بعضها تام، وبعضها ناقص^(٢).

ثالثاً: طبعتا الكتاب:

طبع الكتاب طبعتين أصليتين - عدا المصوّرات - وتفصيل الكلام عليهما كما يأتي:

الأولى: وقد صدرت عن (دار إحياء الكتب العربية بمصر - لعيسى البابي الحلبي وشركاه) عام (١٣٠٥هـ - ١٨٨٧م) على هامش تفسير آخر هو «مراح لبيد = تفسير النووي = التفسير المنير لمعالم التنزيل المسفر عن وجوه محاسن التأويل المسمى طبقاً لمعناه مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد» لمؤلفه محمد نوي الجاوي (ت ١٣١٦هـ).

ويقع الكتاب في هذه الطبعة في جزئين من القطع الكبير، مجموع صفحاتهما (٩٨٦ صفحة) وقد صوّرت هذه الطبعة عدّة مرات، منها عام (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).

وكان لهذه الطبعة لتفسير الواحدي فضل سبق في إخراج الكتاب إلى الناس في ذلك الوقت المبكر - منذ أكثر من قرن من الزمان، لكنها - كحال الطبعات في ذلك الوقت الذي تعتبر فيه الطباعة العربية في بداياتها - تفتقد أشياء كثيرة من أصول التحقيق العلمي الذي استقرّ العمل عليها فيما بعد.

(١) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ١٠٦/١ - ١٠٩.

(٢) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى: ٦٠/١ - ٦٤ «مقدمة المحقق».

وعليه فيمكن إجمال المآخذ على تلك الطبعة لتفسير «الوجيز» بحسب ما ذكره محقق الكتاب في طبعته الجديدة (الثانية) - فيما يأتي^(١):

١ - طباعته بهامش كتاب آخر - كما سبق - وهذا يجعل متابعة القراءة فيه لا تخلو من مشقة.

٢ - ندرة تلك الطبعة الآن، فلا تكاد توجد غالبًا إلا في المكتبات العامة الكبرى وما أشبهها.

٣ - عدم تحرير نصّ الكتاب، ووجود كثير من الأخطاء، والتصحيقات والتحريفات، والسقط فيها^(٢).

ويمكن إضافة ثلاثة مآخذ أخرى - هي في غالب الطبعات القديمة تلك^(٣) - وهي:

١ - رداءة الإخراج الطباعي من الناحية الفنية.

٢ - عدم ذكر الأصول الخطية للكتاب، التي اعتمد عليها في إخراجها.

٣ - عدم احتوائها على فهرس لتفسير «الوجيز» وإنما فيها فهرس للكتاب الآخر «مراح لبيد» فقط، وهذا غريب، وهو مما يزيد من صعوبة المراجعة في الكتاب في طبعته تلك.

الثانية: وصدرت عن (دار القلم بدمشق - الدار الشامية ببيروت) عام (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، بتحقيق: صفوان عدنان داوودي، في جزءين من القطع المتوسط، مجموع صفحاتهما (١٢٥٠ صفحة) وترقيمهما متتابع.

(١) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى تحقيق صفوان داودي: ٦٥/١ «مقدمة المحقق».

(٢) ذكر محقق الكتاب بعض الأمثلة على ذلك، انظر: المرجع السابق: ٦٥ - ٦٦.

(٣) انظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي للطناحي: ص ٥٣ - ٥٧.

وقد وُضع التفسير في هذه الطبعة في الحاشية السفلى، ونصّ المصحف في أعالي الصفحات، على هيئة المتن والحاشية، وليس على طريقة أكثر التفاسير المختصرة، التي يكون فيها المصحف بصفحاته الكاملة والتفسير في هوامش صفحة المصحف.

وقد قدّم المحقق بين يدي تحقيقه للكتاب أربعة عناوين:

١ - مقدمة المحقق - في صفحة واحدة - أشار فيها إلى المكانة العالية لهذا التفسير، وإلى عمله في تحقيقه وضبطه، وتخريج أحاديثه، وما عمله في المقدمة الدراسية عن المؤلف والكتاب.

٢ - دراسة عن المؤلف «الواحدي» - في إحدى ثلاثين صفحة - وفيها: اسمه ونسبه، وشيوخه، وتلامذته، ومذهبه الفقهي، وثناء الأئمة عليه، الانتقادات له، وشعره، ووفاته، ومؤلفاته، وكتب نسبت إليه خطأ، وانتشار مؤلفاته وقراءتها.

٣ - دراسة عن كتاب «الوجيز» - في ثلاث وعشرين صفحة - وفيها: كتاب الوجيز ومنهج مؤلفه فيه، وملاحظات على الوجيز، ومكانة الوجيز بين كتب التفسير، واسم الكتاب، وتوثيقه - أي: صحة نسبته للمؤلف - ومخطوطاته وفيها (٢١ نسخة) ثم ختام الدراسة وفيها كلام على المطبوعة السابقة للكتاب.

٤ - صور من مخطوطات الكتاب المعتمدة في التحقيق ورموزها، وهي ثلاث نسخ - في إحدى عشرة صفحة -.

وأرّخ المحقق لهذه المقدمة في: المدينة المنورة - شعبان ١٤١١هـ^(١).

واكتفى بوضع فهرس مقتضب جداً لأوائل السور، في نهاية كل من

الجزئين.

(١) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى بتحقيق صفوان داوودي: ٦٧/١ «مقدمة المحقق».

وامتازت هذه الطبعة الجديدة عن الطبعة القديمة بأمر، أبرزها:

١ - طبع الكتاب مستقلاً، وكان في الطبعة السابقة على هامش كتاب آخر - كما سبق تفصيله - .

٢ - جودة الإخراج الطباعي من الناحية الفنية، وذلك بوضوح الخط، وتقسيم الكلام على فقرات، واستعمال علامات الترقيم، ونحو ذلك.

٣ - ذكر مخطوطات الكتاب المعتمدة في التحقيق، وإن كان فيه شيء من النقص تأتي الإشارة إليه في المآخذ على هذه الطبعة.

٤ - خدمة الكتاب بثلاثة أشياء: الأول: التقديم بين يدي الكتاب بدراسة مفصلة عنه وعن مؤلفه، والثاني: ذكر الفروق بين النسخ الخطية في الهوامش مع الإشارة إلى زيادات المطبوعة، والثالث: تخريج أحاديثه.

وفي المقابل فإنه يؤخذ عليها أمور:

١ - عدم خدمة الكتاب بالفهارس الفنية الكاشفة عن كنوز الكتاب، وخلو هذه الطبعة منها غريب جداً، مع أهميتها التي لا تخفى على محقق الكتاب.

٢ - عدم تعيين النسخ الأربع المعتمدة في التحقيق على وجه التحديد، حيث سرد المحقق وصفاً لـ (٢١ نسخة خطية) من نسخ الكتاب التي علم بها، ولم يُشر في أثناء ذلك إلى المعتمدة منها^(١)، ثم عند عرضه لصور مخطوطات الكتاب ذكر صوراً لأربع مخطوطات، رامزاً لكل منها برمز، وهي (ظ - ظا - ع (وهي الأصل) - عا) وبالضرورة فهو لم يذكر سبب اعتماده لهذه النسخ الأربع دون غيرها.

(١) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى بتحقيق صفوان داوودي: ٦٠/١ -

٣ - عدم التعليق على التأويلات التي وقع فيها المؤلف في آيات الصفات - كما سيأتي ذكر أمثلة عليها في المطلب الثاني - بل وعدم ذكر المحقق لهذا الأمر ضمن المآخذ التي ذكرها على هذا التفسير^(١)، أو حتى الإشارة إلى عقيدة الواحدية الأشعرية - عند دراسته للمؤلف في مقدمة الكتاب ..

٤ - كان يمكن إخراج هذا التفسير «الوجيز» في مجلد واحد على هامش المصحف، كما هو الحال في معظم التفاسير المختصرة، وقد سبق كثير منها، وهذا الأمر ليس أفضل من الناحية الفنية (الإخراجية) فقط، بل هو - أيضًا - سبب لانتشار التفسير بصورة أكبر، كما أنه أيسر لحمله، وأسهل في مراجعته، أقول هذا لأن الكتاب صُفِّ بحرف كبير - للمصحف والتفسير - فأصبح في مجلدين، وفقد بسبب ذلك كثيرًا من تلك الميزات.

رابعًا: الباعث على تأليفه:

يقول الواحدية في مقدمة الكتاب مبيِّنًا عن ذلك: «ثم استعجلني قبل إتمامه [تفسير البسيط] والتقضي عما لزمني من عهدة أحكامه، نفرُّ مُتقاصرو الرغبات، منخفضو الدرجات، أولو البضائع المزجاة، إلى إيجاز كتاب في التفسير، يقرب على مَنْ تناوله، ويسهل على مَنْ تأمله، من أوجز ما عمل في بابيه، وأعظمه فائدة على مُتَحَفِّظيه وطلَّابه»^(٢).

ثم يقول بعد ذلك مباشرة: «وهذا كتاب أنا فيه نازل إلى درجة أهل زماننا؛ تعجيلًا لمنفعتهم، وتحصيلًا للمثوبة في إفادتهم ما تمنَّوه طويلاً، فلم يُغن عنهم أحدٌ فتيلًا».

(١) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدية بتحقيق صفوان داودي: ٥١/١ - ٥٥.

(٢) المرجع السابق: ٨٧/١.

ويؤخذ من كلام المؤلف هذا أن باعته لتأليف هذا الكتاب أربعة أمور:

- ١ - طلب كثير من أهل زمانه منه أن يؤلف لهم كتابًا موجزًا في التفسير، واستعجالهم إياه ذلك، وعدم تحصيلهم لمثل هذا الكتاب.
- ٢ - تقريب علم التفسير، وتسهيله.
- ٣ - كون هذا التفسير من أوجز ما عمل في باب؛ لتعظم فائدته على من يريد حفظه، أو يريد دراسته من الطلاب.
- ٤ - تحصيل المثوبة من الله في إفادة أهل زمانه، بتحقيق رغبتهم التي لم تتحقق لهم زمانًا طويلًا، في تحصيل مثل هذا التفسير الوجيز.

خامسًا: مكانة الكتاب وأثره:

تعود أهمية هذا التفسير «الوجيز» ومكانته إلى عدة أمور:

- ١ ﴿﴾ المكانة العلمية لمؤلفه «الواحدي» ولا سيما في علم التفسير - كما سبقت الإشارة إلى طرف من ذلك في ترجمته في التمهيد -.
- ٢ ﴿﴾ أن هذا التفسير من أوائل التفاسير المختصرة «الوجيزة» تأليفًا، نظرًا لتقدم وفاة مؤلفه - منتصف القرن الخامس الهجري تقريبًا -.
- ولذلك فقد مثل به أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في كتابه «إحياء علوم الدين» على أنه حدُّ الاقتصار - أي: أقل ما يكون - في علم التفسير^(١).

- ٣ ﴿﴾ احتفاء أهل العلم بهذا التفسير - مع التفسيرين الآخرين له - فقرؤها وسمعوها، بل وُجد من حفظه - أي: تفسير «الوجيز» - بل وُجد من حفظ تفسير «الوسيط» أيضًا^(٢).

(١) انظر: إحياء علوم الدين: ٥٢/١، وسيأتي نقل نص كلامه في صدر المطلب الآتي.

(٢) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داوودي: ٣٩/١ -

وقد سبق - في ترجمة الواحدي - ذكر شيء من ثناء العلماء على هذا تفسير «الوجيز» بخصوصه، ومن ذلك قول القفطي - أحد مترجميه -: «وصنف «الوجيز» وهو عجيب»^(١)، وقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن تفاسير الواحدي «البيسط والوسيط والوجيز» فيها فوائد جليلة^(٢).

﴿﴾ وقريب من ذلك ما سبق ذكره - في صدر هذا المطلب - من اقتباس أبي حامد الغزالي اسم هذا التفسير «الوجيز» مع اسمي التفسيرين الآخرين «الوسيط والبيسط» وإطلاقها على كتبه الثلاثة في الفقه.

﴿﴾ ومن أكبر ما يدل على مكانة تفسير «الوجيز» اعتماد بعض المفسرين الذين جاؤا بعده عليه، وقد ذكر محقق الكتاب عددًا منهم^(٣)، لكن لم أجد من صرح برجوعه إلى تفسير «الوجيز» بخصوصه سوى السيوطي في «تفسير الجلالين»، أما البقية فذكروا رجوعهم لتفسير الواحدي دون تحديد أي من تفاسيره الثلاثة، والله أعلم.

أما تصريح السيوطي بذلك فهو قوله في ترجمة الكواشي^(٤): «وله التفسير الكبير والصغير، جود فيه الإعراب، وحرر أنواع الوقوف، وأرسل منه نسخة على مكة والمدينة والقدس، قلت - أي: السيوطي -: وعليه اعتمد جلال الدين المحلي في تفسيره، واعتمدت عليه أنا في تكملته، مع «الوجيز» و«تفسير البيضاوي» و«ابن كثير»^(٥).

وهذا النص يفيد اعتماد السيوطي فقط على «الوجيز» في تكملته لتفسير الجلالين، دون المحلي في القسم الذي ألفه أولًا من «تفسير

(١) إنباه الرواه: ٢٢٣/٢. (٢) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٨٦/١٣.

(٣) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داودي: ٥٦/١ - ٥٧ «مقدمة المحقق».

(٤) تأتي ترجمته عند الكلام على تفسير الجلالين - في المبحث الثالث من هذا الفصل - بإذن الله تعالى.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي: ٤٠١/١، وعنه الداودي في طبقات المفسرين: ٩٩/١ - ١٠٠.

الجلالين» - وهو النصف الثاني من القرآن كما سيأتي تفصيله في المبحث الأخير من هذا الفصل -.

لكن ذهب الدكتور جودة المهدي إلى أن أثر تفسير «الوجيز» لم يكن مقتصرًا على السيوطي فقط، بل كان ممتدًا للمحلّي قبل ذلك، واستدلّ على ذلك بالمقارنة بين تفسير الجلال المحلّي في قسمه (النصف الثاني من القرآن) وبين الوجيز، وضرب مثالًا توضيحيًا بتفسير (سورة الزلزلة) في الكتابين، وقال بعد عقده لتلك المقارنة: «وهكذا يتضح أن معظم ما في «تفسير الجلالين» منقول نقلًا حرفيًا - أو شبه حرفي - من تفسير «الوجيز» للواحدى»^(١).

وقد قال قبل ذلك: «وقد وقفت بالبحث على حقيقة علمية هامة؛ حيث اكتشفت أن تفسير «الوجيز» للواحدى هو أصل تفسير «الجلالين»، أو بعبارة أخرى هو المصدر الأساسي له»^(٢).



(١) الواحدى ومنهجه في التفسير: ص ٤٣٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٤٣٧.

المطلب الثاني

أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه

يمكن الوقوف على ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: وجوه الاختصار:

سلك الواحدي لتحقيق الاختصار في تفسيره هذا «الوجيز» عدة سبل، من أبرزها:

﴿١﴾ تقليل ألفاظ التفسير ما أمكن، والاكتفاء منها بأقل ما يفيد المعنى، وقد نصَّ المؤلف على تحريره لهذا الشيء وقصده إياه في مقدمة الكتاب، حيث قال: «إلى إيجاز كتاب في التفسير، يقرب على من تناوله، ويسهل على من تأمله، من أوجز ما عمل في باب، وأعظمه فائدة على متحفظيه وطلابه»^(١)، ويُلحظ من كلام المؤلف هذا أنه قصد من وراء إيجاز ألفاظه وتقليلها، نفع المتحفظين والدارسين - كما سبق في الباعث على التأليف -؛ حيث جعل هذا الكتاب كالمتن العلمي، فيسهل حفظه، ويصلح للتدريس والمدارسة.

﴿٢﴾ الاقتصار على أهم المعلومات في التفسير، ومما يشهد لهذا الوجه من وجوه الاختصار، اعتبار الغزالي هذا التفسير مثلاً على حدِّ الاقتصار - أي: أقل قدر - من علم التفسير؛ وذلك في قوله: «فما من علم إلا وله اقتصار واقتصاد واستقصاء... فالأقتصار في التفسير ما

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داوودي: ٨٧/١.

يبلغ ضعف القرآن في المقدار، كما صنّفه علي الواحدي النيسابوري وهو «الوجيز»، والاقتصاد ما يبلغ ثلاثة أضعاف القرآن، كما صنّفه من «الوسيط» فيه، وما وراء ذلك استقصاء مستغنى عنه فلا مردّ له إلى انتهاء العمر^(١).

ويدخل في هذا الوجه: (الاقتصارُ على قولٍ واحدٍ في التفسير)، وقد صرّح المؤلف باعتماده ذلك في مقدمة الكتاب، في قوله: «وهذا كتاب أنا نازلٌ فيه إلى درجة أهل زماننا... وتاركٌ ما سوى قولٍ واحدٍ معتمدٍ، لابن عباس رضي الله عنه أو من هو في مثل درجته»^(٢).

لكن هذا الأمر أغلبي؛ حيث إن المؤلف يذكر أكثر من قول - أحياناً -^(٣)، ومن أمثلة ذلك: تفسيره للصمد في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الْأَكْمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] حيث ذكر فيه ثلاثة أقوال: «السيد الذي قد انتهى إليه السؤدد، وقيل: الصمد: الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب، وقيل: هو المقصود إليه في الرغائب»^(٤).

وقد يذكر أقوالاً ويرجح، ومثال ذلك: عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَنُدَيْفِنَهُمْ فِي عَذَابٍ أَلَدٍ﴾ [السجدة: ٢١] قال: «قيل: المصيبات في الدنيا، وقيل: القتل بيد، وقيل: عذاب القبر، وقيل: الجوع سبع سنين، والأولى: المصيبات والجوع؛ لقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]»^(٥). ومما يتعلّق بهذا الأمر - أيضاً - عدم نسبة الأقوال إلى قائلها إلا نادراً، وهذا ظاهر لمن يطالع التفسير.

﴿﴾ اعتماد طريقة الشرح الممزوج^(٦) في الغالب، وربما كان

(١) إحياء علوم الدين للغزالي: ٥٢/١.

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داوودي: ٨٧/١.

(٣) انظر أمثلة لذلك في: المرجع السابق: ٤٦/١ «مقدمة المحقق».

(٤) المرجع السابق: ١٢٤١/٢. (٥) المرجع السابق: ٨٥٥/٢.

(٦) وهو: مزج الشرح مع المتن في عبارة واحدة، وقد سبق بيان المراد بالشرح الممزوج =

الجلالان في (تفسيرهما) قد استفادا هذه الطريقة في الاختصار من تفسير الواحدي هذا «الوجيز».

﴿ترك الواضح وعدم تفسيره، حيث يكتفي بذكر نص الآية عن تفسيرها، وقد يترك تفسير كلمة واضحة المعنى، وهذا أكثر ما يُترك، وقد يترك عبارة أو جملة يرى أنها ظاهرة المعنى ولا تحتاج إلى تفسير، وهو كثير - أيضًا - لكنه أقل من الأول، كما يترك تفسير آية كاملة أو آيات، وهذا أقلها، ويكثر ذلك فيما إذا تكررت كلمات أو عبارات أو آيات متشابهة، وقد يصرح بأنه تقدم تفسيره^(١).﴾

ومع ذلك فإن نسبة المتروك دون تفسير قليلة جدًا بالنسبة للمفسر، والترك خلاف الأصل.

ثانيًا: التفسير بالمأثور وما يتعلق به:

وهذا يشمل: تفسير القرآن بالقرآن، وذكر القراءات، وتفسير القرآن بالسنة - دون أسباب النزول لأنها ستأتي في النقطة الرابعة «علوم القرآن» -، وتفسير القرآن بأقوال السلف، وذكر الإسرائيليات، ويمكن بيان منهج المؤلف في ذلك فيما يأتي:

﴿الأنواع المذكورة كلها موجودة، لكنها قليلة، ولا تُشكّل ظاهرة فيه، ولذلك فإنه يمكن تصنيف هذا التفسير «الوجيز» على أنه من نوع التفسير بالرأي - على التقسيم المشهور - وأما قول محقق الكتاب^(٢): إن المؤلف قد أكثر من تفسير القرآن بالقرآن، فهو كلام غير دقيق.﴾

﴿ذكر المؤلف للقراءات يكاد يكون نادرًا، وهو إذا ذكرها

= بتفصيل أكثر في الفصل الثالث من الباب الأول.

(١) انظر مثلاً: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى بتحقيق صفوان داوودي: ١ / ٣٠٨، ٣١٠، ٣٣٣ (سورة المائدة: الآيات: ٣، ٦، ٨٩).

(٢) انظر: المرجع السابق: ٤٦/١ «مقدمة المحقق».

فإنه لا ينسبها إلى مَنْ قرأ بها، ولم أستطع معرفة القراءة التي يفسر عليها - إن كان يُفسر على قراءة معينة - لكنه لا يفسر على رواية حفص عن عاصم؛ لأنه يُقدّم ذكر غيرها عليها.

والقراءات التي يذكرها، إنما هي من القراءات المتواترة دون الشاذة إلا في النادر^(١)، كما أنه لا يذكرها إلا مع بيان المعنى على كل قراءة، ولذلك فإنه لم يذكر القراءات المختلفة في الأداء فقط دون المعنى.

﴿﴾ أما تفسير القرآن بالسنة وأقوال السلف، فإن المنهج الغالب على المؤلف أنه يذكر المعاني دون نسبتها إلى قائلها - كما سبق - سواء كان المعنى واردًا عن النبي ﷺ أو عن أحد السلف أو غيرهم، ولذلك فإن ما سبق تقريره من أن التفسير بالمأثور قليل في هذا التفسير «الوجيز»، إنما يُراد به - هنا - ما صرّح المؤلف بنسبته إلى قائله، وهذا لا ينفي كون المؤلف يذكر المعاني الواردة عن النبي ﷺ أو السلف، لكن دون نسبة ذلك إليهم.

ومما يؤكّد وجود ذلك - أعني أن المؤلف يذكر المعاني الواردة عن النبي ﷺ أو عن أحد السلف لكن دون نسبة - تصريحه في مقدمة الكتاب بقوله: «وتارك ما سوى قول واحد لابن عباس رضي الله عنه، أو مَنْ هو في مثل درجته»^(٢)، مع أن تصريحه بنسبة القول إلى ابن عباس رضي الله عنه أو إلى غيره نادر في الكتاب.

وكذلك فإن الأحاديث التي يصرّح بنسبتها إلى النبي ﷺ أو أنها

(١) ومن النادر: القراءة التي نسبها إلى ابن عباس في تفسير الآية (٥٦) من سورة الذاريات، وهي: «وما خلقت الجن والإنس من المؤمنين إلا ليعبدون»، انظر: المرجع السابق: ١٠٣٢/٢.

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى بتحقيق صفوان داوودي: ٨٧/١.

أحاديث، لا يلتزم بذكر نصّها، بل ربما أشار إليها إشارة، أو اكتفى بذكر الشاهد منها فقط، وهو كذلك لا يذكر راويها من الصحابة، ولا من أخرجها من أهل الكتب.

﴿١﴾ أما الإسرائيليات فإن المؤلف قد ذكر جملة غير قليلة منها، وإن كان ذلك على سبيل الاختصار الشديد - كما هو منهجه في سائر الكتاب -، وهو يكثّر الاتكاء عليها في تعيين المبهمات في قصص السابقين^(١).

ثالثاً: النواحي اللغوية:

وتشمل: الإعراب والنحو، والتصريف، والاشتقاق، والشواهد الشعرية، وتفسير الغريب. ولا يكاد يوجد منها بوضوح سوى النوع الأخير فقط، أما باقي الأنواع فهو نادر الوجود في الكتاب، وهذا أمر غريب، خصوصاً مع بروز الواحدي في علوم اللغة - كما سبق في ترجمته -.

وقد صرّح في مقدمة الكتاب بعنايته بتفسير الألفاظ الغريبة في قوله: «كما يترجم عن اللفظ العويص بأسهل منه»^(٢).

رابعاً: علوم القرآن:

والمراد بذلك تطبيقاتها في أثناء التفسير، والذي اعتنى به المؤلف منها ثلاثة أنواع:

﴿١﴾ أسباب النزول، وعنايته بها ظاهر جداً في الكتاب، ولا غرابة في ذلك فإن للواحدي كتاباً مستقلاً فيها - كما سبق في ترجمته - هو أشهر المؤلفات في أسباب النزول.

(١) انظر أمثلة على ذلك في تفسير الآيات الآتية من سورة البقرة: ٢٤، ٣٠، ٣٥، ٣٦،

٤٠، ٤٣، ٤٩، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٧، ٧٣.

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داوودي: ٨٧/١.

ولم يلتزم في ذكره لها طريقة واحدة، فهو أحياناً يذكر السبب قبل الآية، وأحياناً بعدها، وأحياناً يختصر القصة وهو الأكثر، وأحياناً يفصل فيها بعض الشيء.

﴿ب﴾ الناسخ والمنسوخ، وقد أشار محقق الكتاب^(١) إلى اهتمام المؤلف ببيان ذلك في الكتاب، وعنايته بهذا الأمر.

﴿ج﴾ ذُكر المعلومات التي تكون في أوائل السور، وهي نوعان: الأول: تحديد مكية السورة من مدنيتهما، والثاني: عدد آيات السورة.

وهذه المعلومات موجودة في نسخة أو نسختين فقط من النسخ الخطية التي اعتمدها محقق الكتاب، لكنها ليست في النسخة التي جعلها أصلاً، كما أن هذه المعلومات غير موجودة في الطبعة الأولى للكتاب - أيضاً -.

وبحسب الطبعة المحققة للكتاب فإن هذه المعلومات ليست موجودة في جميع السور، لكن في أغلبها^(٢)، وبعض السور ذكر مكيتهما من مدنيتهما فقط دون عدد آياتها^(٣)، وبعضها العكس وهي أقل^(٤)، وفي بعضها نصٌّ على أن عدد آياتها لا خلاف فيه^(٥)، مع أن السور التي لم

(١) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داوودي: ٤٧/١ «مقدمة المحقق».

(٢) السور التي ترك ذكر معلوماتها ثمان سور فقط، وجميعها من قصار المفصل، هي: سورة العاديات، والقارعة، والتكاثر، وقريش، والماعون (أرأيت)، والكوثر، والفلق، والناس.

(٣) وهي تسع سور فقط، وكلها من قصار المفصل أيضاً سوى أولها، وهي: سورة النمل، والزلزلة، والعصر، والهمزة، والفيل، والكافرون، والنصر، والمسد (اللهب)، والإخلاص.

(٤) حيث لم تتجاوز ثلاث سور فقط، هي: سور الفاتحة، والبقرة، وهود.

(٥) وهي عشر سور: آل عمران، والحجرات، وق، والذاريات، والقمر، والصف، والتحريم، والقلم، والانفطار، والبروج، لكنه قال عند سورة آل عمران: «وهي مثنا آية لا اختلاف في جملتها»، وهذا فيه نظر، إذ في عدّها قول آخر، هو أنها: مثنا آية إلا آية، انظر: الإيقان للسيوطي: ٢٣٦/١.

يختلف في عدّها أكثر مما نصّ عليه بكثير^(١)، وذكر قولين منسوبين في عدّها أي سورة واحدة فقط^(٢).

أما من حيث مكية السور أو مدنيتهما، فقد اعتمد قولاً واحداً في جميع السور سوى سورتين ذكر فيهما قولين^(٣)، وذكر الآيات المستثناة من سورتين أخريين فقط^(٤).

بقي التنبيه على أن بعض السور - في الطبعة المحققة - ذكرت بأسماء أخرى غير أسمائها المشهورة؛ حيث ذكر لسورة واحدة اسمين آخرين مع اسمها المشهور^(٥)، وسمّى ثلاث سور بأسمائها غير المشهورة دون ذكر المشهورة^(٦)، وسمّى عشر سور بافتتاحياتها^(٧).

خامساً: المذهب العقدي والفقهي:

نصّ الدكتور المهدي في كتابه «الواحدى ومنهجه في التفسير» على أن الواحدى كان - بلا شك - من حماة المذهب الأشعري في العقيدة^(٨).

ولذلك فقد أوّل كثيراً من آيات الصفات - كما هو مذهب

- (١) حيث تبلغ أربعين سورة، انظر: الإتقان للسيوطي: ٢٣٥/١.
- (٢) هي سورة النساء، والقولان منسوبان إلى عدد أهل الكوفة وعدد أهل الشام. وفيها قول ثالث لم يذكره، انظر: المرجع السابق: ٢٣٦/١.
- (٣) هما سورتا: السجدة، والزمر. (٤) هما سورتا: الحج، والتغابن.
- (٥) وهي سورة غافر، حيث سماها: سورة الطّول، والمؤمن، وسورة الغافر.
- (٦) وهي سور: فاطر سماها (الملائكة) وسورة فصلت سماها (حم السجدة) وسورة المسد سماها (اللهب).
- (٧) أو ما يقارب افتتاحياتها، وهي سور: السجدة = تنزيل السجدة، الشورى = حم عسق الشورى، النبأ = عم يتساءلون، الشمس = والشمس وضحاها، الليل = والليل إذا يغشى، الشرح = ألم نشرح، التين = والتين والزيتون، البينة = لم يكن، الزلزلة = إذا زلزلت، الماعون = أرأيت.
- (٨) انظر: الواحدى ومنهجه في التفسير: ص ٣٦٧.

الأشاعرة - وقد تتبّع المغراوي عددًا من التأويلات التي ذكرها الواحدي في «الوجيز»^(١).

أما مذهبه الفقهي فهو - كما سبق في ترجمته - على مذهب الشافعي في الفروع، وهو المذهب الذي سار عليه في تفسير آيات الأحكام في الغالب^(٢)، لكنه لم يصرّح بنسبة القول إلى الشافعي في «الوجيز» إلا في مواطن معدودة، ذكر في موضعين منها قول أهل العراق^(٣).

وأما تناول الواحدي في «الوجيز» لآيات الأحكام فإنه يتّسم بالإيجاز الشديد، وعدم التفصيل في مذاهب الفقهاء، بل وعدم الإشارة إليها أصلًا واعتماد قول واحد - كما هي طريقته في سائر تفسيره - وعدم ذكر شيء من الأحكام الفقهية المتعلقة بالآيات سوى ما كان تعلقه بها ظاهرًا، ويقتضيه تفسيرها^(٤).

سادسًا: ظواهر تفسيرية أخرى في الكتاب:

﴿١﴾ الصلة والمناسبة بين الآيات:

وعناية الواحدي في «الوجيز» بالربط بين الآيات شيء ظاهر وكثير الوجود فيه، وقد وجدت أن الصفحات العشر الأولى من تفسيره لا تخلو صفحة منها - تقريبًا - من ذكر مناسبة بين آيتين فيها^(٥)، لكن ذلك - أيضًا - على سبيل الإيجاز الشديد، ودون تفصيل أو تكلف، وإنما حين تكون المناسبة ظاهرة، وبيانها يفيد في جلاء المعنى.

(١) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات: ٨٤٠/٢.

(٢) انظر: الواحدي ومنهجه في التفسير: ص ٣٥٦.

(٣) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز بتحقيق صفوان داوودي: ١/١٣٠، ١٥٦، ١٧٥، ١٠٨٢/٢.

(٤) انظر: معجم تفاسير القرآن الكريم للدكتور عبد القادر زمامه وزملائه: ٦٨٦/١.

(٥) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داوودي: ٩١/١ -

وقد بصّرح بوجود ارتباط واتّصال بين الآيتين وبيّن المعنى على ذلك، وأذكر لذلك مثالين:

١ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، قال: «هذه الآية تتّصل بما قبلها؛ لأن المعنى: وإن الله شديد العذاب حين تبرّأ المتّبعون في الشرك من أتباعهم عند رؤية العذاب، يقولون: لم ندعكم إلى الضلالة وإلى ما كنتم عليه»^(١).

٢ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] قال: «قيل: هذه اللام تتّصل بما قبلها، على معنى: أهلك الله أصحاب الفيل لتبقى قريش وتآلف رحلتها»^(٢).

﴿٢﴾ تقدير المحذوف (معمولاً أو عاملاً أو غير ذلك):

ويكثر تقديره للمعمول في أواخر الآيات؛ كقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، قال: «﴿وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ أنه نبيّ مرسل»^(٣)، وقد يصرّح بوجود الحذف وتقديره للمحذوف؛ كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] قال: «﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ كفروا ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ شدة عذاب الله تعالى وقوّته؛ لعلّموا مضرّة اتّخاذ الأنداد، وجواب (لو) محذوف، وهو ما ذكرنا»^(٤).

كما يكثر تقديره للعامل في أوائل الآيات؛ كتقدير فعل (اذكر) قبل الجملة المبدوءة بـ (إذ) خصوصاً في بدايات قصص الأنبياء، كما في

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داودي: ١٤٣/١.

(٢) المرجع السابق: ١٢٣٤/٢. (٣) المرجع السابق: ١٠٢/١.

(٤) المرجع السابق: ١٤٣/١، وانظر أمثلة أخرى على تقديره للمعمول المحذوف عند الآيات الآتية في الجزء الأول من سورة البقرة: ٤١، ٥٠، ٥٥، ٥٦، ٦٢، ٧٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٧.

تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، قال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ واذكر لهم يا محمد إذ قال ربك ﴿لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(١).

﴿٣﴾ عنايته ببيان مرجع الضمير، وبيان المشار إليه باسم الإشارة:

ومثال الأول (بيان مرجع الضمير): بيانه لمرجع ثلاثة ضمائر في تفسير آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَأَمْنَا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦]، قال: ﴿وَإِذَا خَلَا بِبَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾؛ يعني: إذا رجع هؤلاء المنافقون إلى رؤسائهم لاموهم فقالوا: ﴿أُتُحَدِّثُونَهُمْ﴾ أتخبرون أصحاب محمد ﷺ ﴿بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ من صفة النبي المبشّر به ﴿لِيُحَاجُّوكُمْ﴾ ليجادلوكم ويخاصموكم ﴿بِهِ﴾ في الآخرة^(٢).

أما مثال الثاني (بيان المشار إليه باسم الإشارة): فبيانه للمشار إليه لاسمي إشارة في تفسير آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١]، قال: ﴿وَبَاءُوا﴾ احتملوا وانصرفوا ﴿بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ﴾؛ أي: ذلك الضرب والغضب ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ التي أنزلت على محمد ﷺ ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ﴾؛ أي: يتولّون أولئك الذين فعلوا ذلك

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي بتحقيق صفوان داوودي: ٩٨/١، وانظر أمثلة أخرى على تقديره للعامل المحذوف عند الآيات الآتية في الجزء الأول من سورة البقرة: ٤٩، ٨٣، ٨٥، ١٣٨.

(٢) المرجع السابق: ١١٤/١، وانظر أمثلة أخرى على بيانه لمرجع الضمير عند الآيات الآتية في الجزء الأول من سورة البقرة: ٥١، ٦٦، ٧٨، ٩٦، ١٠٢، ١١١، ١١٦، ١٢٩.

﴿يَقْدِرِ الْحَقُّ﴾؛ أي: قتلاً بغير الحق؛ يعني: بالظلم ﴿ذَلِكَ﴾ الكفر والقتل بشؤم ركوبهم المعاصي وتجاوزهم أمر الله تعالى^(١).



(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى بتحقيق صفوان داوودي: ١/١١٠، وانظر أمثلة أخرى على بيانه للمشار إليه باسم الإشارة عند الآيات الآتية في الجزء الأول من سورة البقرة: ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٦٤، ٧٤، ١١٤، ١٣٤.

المطلب الثالث

مميزات الكتاب والمآخذ عليه

أولاً: ميزات الكتاب:

سبقت الإشارة إلى بعض ميزات الكتاب، أثناء ذكر أهميته وأثره - في أواخر المطلب الأول من هذا المبحث - وهي إجمالاً:

﴿١﴾ المكانة العلمية لمؤلفه «الواحدي» ولا سيما في علم التفسير - كما سبقت الإشارة إلى طرف من ذلك في ترجمته في التمهيد لهذا المبحث -.

﴿٢﴾ وكذلك فإن هذا التفسير من أوائل التفاسير المختصرة «الوجيزة» تأليفاً، نظراً لتقدم وفاة مؤلفه - منتصف القرن الخامس الهجري تقريباً -.

﴿٣﴾ ثناء أهل العلم على هذا التفسير، واحتفاؤهم به، كما سبق تفصيله.

﴿٤﴾ أثره الظاهر في تفسير الجلالين، وكونه أحد أهم المصادر التي اعتمدا عليها، وقد سبق شيء من التفصيل في ذلك.

ومن الميزات الأخرى التي سبقت الإشارة إليها إجمالاً أو تفصيلاً عند ذكر أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه - في المطلب السابق :-

﴿١﴾ اعتماد المؤلف على أقوال السلف - ابن عباس ومن كان في مثل درجته - كما يقول، وإن كان ذلك دون نسبة الأقوال إلى قائلها - كما سبق -.

﴿٢﴾ اهتمام المؤلف بأسباب النزول، وتوظيفه إياها في التفسير، على نحو ظاهر.

﴿٣﴾ تنوع المعلومات في هذا التفسير - مع اختصاره - حيث احتوى أنواعاً شتى من علوم التفسير المتعلقة بالآية أو السورة - كما سبق تفصيله عند بيان منهج المؤلف -.

﴿٤﴾ اقتصار المؤلف غالباً على المعلومات التي لها أثر مباشر على التفسير (المعنى) وترك الاستطراد بذكر معلومات زائدة عن ذلك، كما فعله الجلالان - على ما سيأتي عند الكلام على تفسيرهما -.

﴿٥﴾ سهولة عبارة المؤلف، وبعدها عن التعقيد وكثرة المصطلحات العلمية، فهو مع اختصاره ومثانة عبارته، قريب المآخذ بالنسبة لأوساط الناس وعوامهم^(١)، وقد كان تحقيق هذا الأمر من بواعث المؤلف على وضع هذا التفسير «الوجيز» كما سبق.

وهو يمتاز بذلك عن تفسير الجلالين، حيث تحتاج عبارتهما إلى الشرح والبيان؛ وذلك لتعقيدها وشدّة اختصارها وكثرة ما فيها من معلومات ومصطلحات، كما سيأتي بسطه عند الكلام على هذا التفسير في المبحث الثالث من هذا الفصل - بإذن الله -.

ثانياً: المآخذ عليه:

أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في تقويمه لتفاسير الواحدي إلى شيء من المآخذ التي يصدق بعضها على تفسيره «الوجيز» بخصوصه، وإن كان بعضها الآخر لا يوجد فيه، وإنما في تفاسيره الأخرى^(٢).

(١) انظر: معجم تفاسير القرآن الكريم للدكتور عبد القادر زمامة وزملائه: ٦٨٦/١.

(٢) انظر جمع كلام ابن تيمية في تقويم تفاسير الواحدي: مجلة الحكمة (العدد: ٧) ص ٢٢٠.

والذي يصدق من نقده على تفسير «الوجيز» شيثان:

﴿١﴾ أنه أبعد عن السلامة واتباع السلف من شيخه الثعلبي، وربما يشير ابن تيمية إلى أشعريته في المعتقد - كما سبق - وأنه وقع في التأويل بسبب ذلك - على ما سبق تفصيله -.

ويُلحظ أن محقق الكتاب فاته التنبيه - إجمالاً أو تفصيلاً - على وقوع المؤلف في تلك التأويلات، وقد سبقت الإحالة إلى تتبع المغراوي لبعض تلك التأويلات في الكتاب^(١).

﴿٢﴾ مشابهته لشيخه الثعلبي في قلة العناية بصحة الأحاديث والآثار أو ضعفها، ولذلك فقد وقع منه في «الوجيز» ذكر لبعض الروايات الضعيفة أو الموضوعية، مع قَلتها في اختصاره، وقد ذكر محقق الكتاب أمثلة على تلك الروايات، وخصوصاً ما كان عن طريق محمد بن السائب الكلبي عن ابن عباس - وهي من أوهى الطرق -^(٢).

وكذلك في ذكره لبعض روايات أسباب النزول - التي يكثر من ذكرها كما سبق - حيث يعتمد بعض الروايات الضعيفة منها^(٣).

﴿٣﴾ وقريب من ذلك: ذكره لبعض الروايات الإسرائيلية، واعتماده عليها في تعيين بعض المبهمات - كما سبق ذلك في منهجه -.

﴿٤﴾ بقيت الإشارة إلى مأخذ يقع فيه المؤلف أحياناً بداعي الاختصار، وهو مما تختلف فيه الأفهام والأحكام، أعنى: تركه لتفسير بعض الكلمات أو العبارات أو الآيات اعتماداً على كونها لا تحتاج إلى تفسير لظهور معناها، أو تقدّم تفسيرها، أو غير ذلك، مع أن الأمر ليس

(١) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات: ٢/٨٤٠.

(٢) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدى بتحقيق صفوان داوودى: ١/٥٢ - ٥٥ «مقدمة المحقق».

(٣) انظر: المرجع السابق: ١/٥٢ - ٥٥ «مقدمة المحقق».

كذلك بالنسبة لكلّ أحد، وهو ينافي إرادته تقريب هذا التفسير وتسهيله
لمتناوليه - كما سبق في الباعث - .



لِلْبَحْثِ الثَّانِي

جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي

يعتبر هذا التفسير من التفاسير غير المشهورة عند الناس، بل حتى عند بعض المختصين، مع أن طباعته كانت في وقت مبكر (سنة: ١٢٩٦هـ).

وربما كان من أسباب ذلك أن الطبعات الأولى للكتاب كانت في الهند وباكستان، وكانت حروفها مكتوبة بأيدي الخطاطين على هيئة رسم المصاحف الباكستانية، ولم تكن مصفوفة بالصف الآلي للحروف - على ما سيأتي ذكره - مما كان سبباً في صعوبة قراءته على غير أبناء تلك البلاد؛ فقلَّ انتشار الكتاب بين جمهور المسلمين.

وربما كان من أسباب ذلك - أيضاً - عدم شهرة مؤلفه، مع مجاورته في مكة عدة مرّات، أولها مكث فيها أكثر من عشر سنين - كما سيأتي في ترجمته -.

وكذلك فإن هذا الكتاب قد وُضع عليه حاشية سلفية سدّت بعض ما فيه من خلل، وهي مطبوعة مع الكتاب الأصل في معظم طبعاته القديمة والجديدة.

هذا وسينتظم الكلام في هذا المبحث تمهيداً وأربعة مطالب على النحو الآتي:

- التمهيد: في ترجمة موجزة للإيجي.
- المطلب الأول: المعلومات العامة عن الكتاب.

- المطلب الثاني: التعريف بحاشية الغزنوي على الكتاب.
- المطلب الثالث: أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه.
- المطلب الرابع: أبرز ميزات الكتاب والمآخذ عليه.



التَّمْهِيدُ

في ترجمة موجزة للإيجي

هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هادي بن محمد الحسني الحسيني الصفوي الإيجي الشيرازي الشافعي.

واشتهر بلقب (معين الدين) وأبوه عبد الرحمن بلقب (صفي الدين)، وقد لُقِبَ نفسه بذلك في مقدمة تفسيره هذا بقوله: «وأنا أحوج الخلق إلى رحمة ربه معين بن صفي - أدركهما الله بلطفه الجلي والخفي»^(١)

والحسني والحسيني: نسبة إلى الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم جميعاً - سبطي رسول الله ﷺ، وهذا يعني أن نسبه ينتهي إلى آل البيت^(٢)، ولذا يوصف - في بعض كتب التراجم وأمام اسمه على غلاف الكتاب - بالسيد.

والإيجي: نسبة إلى (إيج) وهي بلدة في أقصى بلاد فارس^(٣)، وفيها وُلد سنة (٨٣٢هـ) وكانت فيها نشأته.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٢١/١.

(٢) انظر: مقدمة صلاح الدين مقبول لتفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن: ص ١٤.

(٣) يسميها أهل فارس (إيك)، انظر: معجم البلدان لياقوت: ٢٢٩/١، ومن أشهر من يُنسب إليها: عضد الدين الإيجي - صاحب الكتاب المشهور «المواقف في علم الكلام» - انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود: ٢/٦٨٩.

والشيرازي: نسبة إلى (شيراز)^(١) التي تعتبر بلدة (إيج) من نواحيها.

وأما الشافعي: فهو مذهبه في الفروع، وقد نقل عنه في تفسيره هذا^(٢).

وأما شيوخه فأبرزهم والده (صفي الدين عبد الرحمن) وقد لازمه في بلد (إيج) وأخذ عنه عدّة علوم.

كما ارتحل إلى كرمان^(٣)، ثم إلى خراسان، وأخذ فيهما عن اثنين من كبار تلاميذ السيد الجرجاني - صاحب كتاب «التعريفات»^(٤) -.

وقد أذن له بعض شيوخه بالتدريس في حضرتهم، كما أذنوا له بالتدريس والإفتاء ببلده.

وقد جاور بمكة عدّة مرّات، أولها كانت سنة (٨٦٧هـ) وأقام فيها أكثر من عشر سنين متوالية، على طريقة جميلة إقراء وتصنيفاً وتقللاً من الخوض فيما لا يُفيد^(٥).

وقد ذكر السخاوي في ترجمته أنه لقيه في مجاورته الثانية غير مرّة،

(١) انظر: معجم المفسرين لنويهض: ٥٤٩/٢، و(شيراز) سبق التعريف بها عند ترجمة الرازي في الباب الثاني.

(٢) انظر: مقدمة الدكتور عبد الحميد هنداي لتفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن: ٧/١.

(٣) كرمان: بفتح الكاف وكسرهما، والفتح أشهر: ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة، غربيها أرض فارس، وشمالها مفازة خراسان، وجنوبيها بحر فارس، وأهلها أخيار أهل سنة وجماعة وخير وصلاح، انظر: معجم البلدان لياقوت: ١٣٢/٧.

(٤) هو: علي بن محمد بن علي، يعرف بالسيد وبالشريف، لاتصال نسبه بآل البيت، وهو فيلسوف، ومن كبار علماء العربية، توفي سنة (٨١٦هـ)، انظر في ترجمته: الضوء اللامع للسخاوي: ٣٢٨/٥، البدر الطالع للشوكاني: ٤٨٨/١، الأعلام للزركلي: ٧/٥.

(٥) انظر: الضوء اللامع للسخاوي: ٣٧/٨.

وأثنى عليه بقوله عنه إنه «نِعَمَ الرجل أصلاً ووصفاً»^(١)، كما ذكر أنه قدم مكة وقت مجاورته الثالثة عابر سبيل.

وكانت وفاته فيها - أي: في مكة - سنة (٩٠٥هـ)^(٢).

أما مؤلفاته فقد سُمِّي منها مترجموه أحد عشر مؤلفاً، ثلاثة منها في

التفسير، هي:

١ - «جامع البيان في تفسير القرآن» وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل.

٢ - «تفسير سورة الكوثر» وهي رسالة لطيفة.

٣ - «تفسير سورة الفاتحة»^(٣).



(١) الضوء اللامع للسخاوي: ٣٧/٨.

(٢) وهذا قول أكثر من ترجم له، وقيل سنة (٩٠٦هـ) وهو قريب من الأول، وقيل سنة (٨٩٤هـ) وأظنه وهماً لما سيأتي من ذكره لتاريخ انتهائه من تأليفه للتفسير - في المطلب الأول -.

(٣) انظر في هذه الترجمة: الضوء اللامع: ٣٧/٨، الكواكب السائرة: ٣٠٧/١، كشف الظنون: ٦١٠/١، وعنه في طبقات المفسرين للأذنه وي: ص ٣٧٢، هدية العارفين: ٢١٣/٢، الأعلام للزركلي: ١٩٥/٦، معجم المؤلفين لكحالة: ٤٠١/٣، معجم المفسرين لنويهض: ٥٤٩/٢.

المعلومات العامة عن الكتاب

أولاً: اسم الكتاب:

الاسم المشهور لهذا الكتاب هو «جامع البيان في تفسير القرآن»، وهو الاسم الذي صرّح المؤلف بأنه سمّاه به - في مقدمة كتابه^(١) -، كما أنه الاسم الذي حملته جميع طبعات الكتاب القديمة والجديدة - وسيأتي ذكرها بالتفصيل -، وهو الموجود - أيضاً - على غلاف عدد من مخطوطات الكتاب^(٢).

هذا وقد وقفت على أربعة أسماء أخرى غير مشهورة للكتاب،

هي:

١ - «جوامع التبيان في التفسير» أو «جوامع التبيان في تفسير القرآن»، وهو الاسم الذي ذكره صاحب «كشف الظنون»^(٣) ومَن تبعه، بل لم يذكر غيره، وهو موجود - أيضاً - على غلاف عدد من مخطوطات

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٢١/١، وانظر ذلك في صورة الصفحة الأخيرة من مقدمة التفسير من المخطوطة التي اعتمد عليها صلاح مقبول في الطبعة الأخيرة للكتاب «جامع البيان في تفسير القرآن» التي حققها: ص ٢١.

(٢) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٥١٧/١، وانظر كتاب بروكلمان الآتي ذكره.

(٣) ٦١٠/١، وعنه الأدنه وي في طبقات المفسرين: ص ٣٧٢، والبغدادي في هدية العارفين: ٢١٣/٢، وانظر: معجم المفسرين: ٥٤٩/٢.

الكتاب^(١)، بل قدّمه على الاسم المشهور بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»^(٢) عند سرده لمخطوطات الكتاب، لكن سمّاه هكذا: «جوامع «جامع أسرار» التبيان (بيان) في تفسير القرآن».

٢ - «جوامع البيان» ذكر بعض الباحثين أن المؤلف سمّاه بذلك!^(٣)، ولا أدري على أيّ شيء اعتمد؟ والظاهر أن ذلك تصحيف عن الاسم السابق، والله أعلم.

٣ - «تفسير الصفوي» ذكره بهذا الاسم صاحب «كشف الظنون»^(٤)، وهو لا يُريد تسميته بذلك قطعاً؛ لأنه قال في التعريف به: «وسمّاه - أي: مؤلفه - «جوامع التبيان»»، ولكن هذا من باب نسبة الكتاب إلى مؤلفه - كما في الاسم الآتي -، وإن كانت هذه النسبة (الصفوي) ليست مشهورة كنسبة (الإيجي).

٤ - «تفسير الإيجي» ذكره بهذا الاسم البغدادي في «إيضاح المكنون»^(٥)، ولا أظنه يريد أن اسم الكتاب هو هذا، وإنما ذكره كذلك - كما فعل صاحب كشف الظنون في الاسم السابق «تفسير الصفوي» - من باب نسبة الكتاب إلى مؤلفه - كما هو مشهور في تسمية كثير من الكتب بنسبتها إلى مؤلفيها -، ودليل ذلك أن البغدادي نفسه ذكره في كتابه الآخر «هدية العارفين» باسمه العَلَم، الذي أخذه عن صاحب «كشف الظنون» - كما سبق في الاسم الأول من الأسماء غير المشهورة -.

وبهذا يظهر أن هذه الأسماء الأربعة غير المشهورة لا يصحُّ احتمال كونها أسماء للكتاب، سوى الاسم الأول منها، وهو «جوامع التبيان في

(١) انظر: الفهرس الشامل: ٥١٧/١. (٢) ٢٣٤/٧.

(٣) وهو: محمد منير آغا، ذكره في كتابه: نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية: ص ٣٩٢ كما في فهرست مصنفات تفسير القرآن الصادر عن مجمع الملك فهد: ٥٩٥/٢.

(٤) ٤٥٢/١. (٥) للبغدادي: ٣٠٣/١.

تفسير القرآن»، واحتماله قوي، ولذا فإنه يبقى النظر في ترجيح بينه وبين الاسم المشهور، إذ لا يظهر لي مرجح ظاهر بينهما، يقتضي تقديمه وشهرته، فلا يزال ذلك محتاجاً لمزيد بحث، والله أعلم.

وها هنا لا بد من وقفة مع تشابه الاسم المشهور للكتاب «جامع البيان في تفسير القرآن» مع اسم تفسير ابن جرير الطبري - أعظم كتب التفسير على الإطلاق^(١) - «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» حيث يُلاحظ تطابقهما في صدر الاسم «جامع البيان»^(٢).

ولا يُرجح بهذا أحد الاسمين المحتملين؛ لأن تشابه الاسم المشهور مع اسم تفسير الطبري يكتنفه نظران:

- ١ - أن يكون المؤلف أراد تسميته بالاسم المشابه لتفسير الطبري تيمناً باسمه، وهذا يُرجح الاسم المشهور «جامع البيان».
- ٢ - أن الأصل في الاسم أن يكون مُميّزًا لمسماه؛ فلا يُسمّى باسم يشبهه به مع غيره، وهذا النظر يقتضي ترجيح الاسم الآخر غير المشهور «جوامع التبيان».

ثانياً: مخطوطات الكتاب:

سمّى بروكلمان (٢٣) نسخة خطية للكتاب^(٣) وأوصلها أصحاب «الفهرس الشامل»^(٤) إلى (٤٠) نسخة خطية، بعضها تام وبعضها ناقص، وهي متوزعة على كثير من مكتبات العالم.

(١) انظر في بيان مكانته ومكانة مؤلفه ما سبق في الفصل الأول من الباب الثاني.

(٢) ذكر في فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٩٦/٢ نقلاً عن السحب الوابلة لابن حميد: ٦٥١/٢ بأن لعيسى بن صفى الدين حسن الدين الشافعي الصفوي تفسيراً بعنوان «جامع البيان في تفسير القرآن»، ووصفه ابن حميد بأنه تفسير مشهوراً

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي: ٢٣٤/٧.

(٤) ٥١٧/١ - ٥١٨ «مخطوطات التفسير وعلومه».

وفي مقدمة الطبعة الأخيرة للكتاب (طبعة دار غراس) بتحقيق صلاح مقبول^(١) صور لأربع صفحات من مخطوطة مكتبة الأحقاف بتريم^(٢) - صورها منها معهد المخطوطات العربية بالكويت، وهذه المخطوطة لم تُذكر في «الفهرس الشامل» ضمن مخطوطات الكتاب الأربعين.

ثالثاً: طبعات الكتاب:

طباعة الكتاب كانت في تاريخ متقدّم من تاريخ الطباعة العربية - كما سيأتي - ومجموع طبعته التي عرفت أو اطلعت عليها حتى الآن سبع طبعات، ما بين طبعات قديمة وجديدة، بيانها تفصيلاً كما يأتي:

الأولى: صدرت عن (المطبع الفاروقي بدلهي - الهند) في آخر شعبان سنة (١٢٩٦هـ) باهتمام المحسّي نفسه قبل وفاته بنحو شهرين أو ثلاثة - أي: صاحب الحاشية على الكتاب وهو الغزنوي وسيأتي التعريف به وبحاشيته في المطلب الآتي - ومعاصره الشيخ عبد الأحد الخانفوري. وهذه الطبعة طبعة حجرية، وقد طُبع على هامش الكتاب في هذه الطبعة عدّة كتب ورسائل - كما هي عادة المطابع في ذلك الوقت المبكر من جمع عدد من الكتب في الطبعة الواحدة -.

وقد جعلها مصحح الطبعة الخامسة - الآتي ذكرها - أساساً لعمله، وأثنى عليها بأنها عند أكثر العلماء أسلم النسخ من الأخطاء المطبعية - مع أنه وجد فيها نحو مائتي خطأ^(٣).

الثانية: طبع في (المطبع النامي في دهلي - الهند) سنة (١٣٤٤هـ) مع حاشية الغزنوي على الكتاب، بمعرفة: أبي المساكين عبد الله السنبهلي بن أمان الله، وباهتمام: عنایت خان.

(١) ص ٢٠ - ٢٣، وانظر منه: ص ١٠.

(٢) وتقع (تريم) بمحافظة حضرموت في جنوب اليمن.

(٣) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق منير أحمد: ص (د) من المقدمة.

وقد طبع على هامش الكتاب في هذه الطبعة - أيضًا - الكتب والرسائل التي طبعت بهامشه في الطبعة الأولى، سوى تبديل يسير. وقد اعتمد عليها محقق الطبعة الأخيرة (السابعة) - الآتي ذكرها - في التصحيح والمراجعة، وأثنى عليها بأن أخطاءها قليلة بالنسبة للطبعة الخامسة - الآتي ذكرها أيضًا - ووضع صورًا لأربع صفحات من أول هذه الطبعة وآخرها^(١).

الثالثة: صدرت في القاهرة عام (١٣٤٣هـ) بعناية الشيخين: أحمد محمد شاكر وحامد الفقي، ولا أعرف عن هذه الطبعة شيئًا غير هذا! الرابعة: صدرت عن (المطبع المجتباي بدلهي - الهند) في شهر رمضان سنة (١٣٤٧هـ)، وقد غابرت هذه الطبعة أختيها الهنديتين الأوليين في شيئين:

- ١ - أن الكتاب طبع فيها دون حاشيته للغزنوي.
 - ٢ - أن الكتاب في هذه الطبعة طبع في هامش كتاب آخر، وهو «تفسير الجلالين مع حاشية الكمالين»، وذلك بعكس حاله في تينك الطبعتين، حيث كان هو الأصل والكتب الأخرى بهامشه.
- الخامسة: صدرت عن (دار نشر الكتب الإسلامية - باكستان) في شهر صفر سنة (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م)، ثم صدرت الطبعة الثانية من هذا الإصدار في شهر جمادى الأولى عام (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) وقد كتب على هذه الطبعة (الثانية): تمتاز بمزيد الاهتمام بالصحة، وقد حقق الكتاب في هذا الإصدار (بطبعته) وصحَّحه: منير أحمد، ويقع الكتاب في هذه الطبعة - مع حاشيته - في (٤٥٠ صفحة) من القطع الكبير، وهو مكتوب بخط اليد - على هيئة رسم المصاحف الباكستانية -، وقد كتبت

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق صلاح الدين مقبول: ص ١١، ٢٤

الحواشي والتعليقات في أسفل الصفحات، بخط أدق من خط المتن في الأعلى، مع تمييز الآيات المفسرة عن كلام المؤلف.

وقد ذكر المحقق أنه جعل الطبعة الأولى - السابق ذكرها - أساساً لعمله في هذه الطبعة؛ لأنها عند أكثر العلماء أسلم النسخ من الأخطاء المطبعية، مع أنه وجد فيها نحو مائتي خطأ، كما ذكر أنه بذل جهده المستطاع طوال سنتين كاملتين؛ لإخراج الكتاب نقياً من الأخطاء والتصاحيف، مع مراعاة جانب الوضوح والنصاعة في الإخراج^(١).

وقد ذكر المحقق أنه أضاف إلى الكتاب شيئين:

١ - تعليقات جديدة في بعض المواضع التي رأى أنها بحاجة إلى زيادة شرح وتعليق، دون أن يحذف شيئاً من تعليقات الغزنوي، وميز تعليقاته هو (أي المحقق) بوضع علامة (م) في آخر التعليقات المزيدة، وذكر أنه أخذ تلك التعليقات من كتاب «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة، ومن «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير.

٢ - ترقيم آيات القرآن، وسوره، وركوعاته.

وكذلك فإن المحقق قد وضع في نهاية الكتاب فهرساً للتعليقات الهامة^(٢)، سوى فهرس السور في نهاية كل جزء من جزأي الكتاب.

ومما تمتاز به هذه الطبعة تلك المقدمة التي وضعها المحقق بين يدي الكتاب، وهي مقدمة قصيرة - في أربع صفحات ونصف -، وقد ضمّنها سبعة أشياء:

١ - التعريف بالكتاب.

٢ - ترجمة المفسر.

٣ - التعريف بالتعليقات والحواشي (للغزنوي).

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق منير أحمد: ص (د) من المقدمة.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٤٤٧ - ٤٤٨.

- ٤ - ترجمة المحشّي (الغزنوي).
- ٥ - تاريخ طبع الكتاب، وذكر فيه الطبعات الثلاث (الأولى، والثانية، والرابعة) السابق ذكرها.
- ٦ - تحقيقه وتصحيحه، وذكر فيه وصف عمله في هذه الطبعة، وعلى ماذا اعتمد.
- ٧ - إزجاء الشكر لكلّ من أعانه على عمله في إخراج هذا الكتاب، وخصّ اثنين بأسمائهما، وللدار التي قامت على نشر الكتاب.
- وقد أرّخ لكتابته هذه المقدمة في: لاهور (صفر ١٣٩٦هـ فبراير ١٩٧٦م). ثم ذكر (المراجع والمآخذ) للمعلومات التي ذكرها في مقدمته، وهي خمسة مراجع.
- هذا وقد اعتمد على هذه الطبعة (الطبعة الثالثة منها في صفر سنة ١٤٠٦هـ نوفمبر ١٩٨٥م) الدكتور هنداوي في تحقيقه للكتاب^(١) - وهي الطبعة السادسة الآتي ذكرها -.
- لكن ذكر محقق الطبعة السابعة - الآتي ذكرها - صلاح الدين مقبول أحمد، بأنه وجد في هذه الطبعة (الخامسة) أثناء التحقيق والمراجعة بمعدّل ثلاثين خطأ في كلّ جزء تقريباً^(٢)، وهذا عدد كبير جدًّا من الأخطاء، حيث سيكون مجموع معدّل الأخطاء (٩٠٠ خطأ)، وبإلته أبان عن نوع تلك الأخطاء أو ذكر أمثلة عليها، ليتبيّن مراده بذلك، ويكون مقبولاً، ذلك أن جهد المحقق في تلك الطبعة (الخامسة) في التصحيح والمراجعة والضبط ظاهر جدًّا، فُيُستغرب وقوع كلّ هذا العدد من الأخطاء فيها!

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ١٢/١.

(٢) انظر: المرجع السابق بتحقيق صلاح الدين مقبول: ص ١١.

السادسة: صدرت عن (دار الكتب العلمية - بيروت) عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) مع حاشيته للغزنوي، وتقع في أربعة مجلدات من القطع المتوسط، مجموع صفحاتها (٢٢٩٤ صفحة)، بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي^(١).

وقد ذكر المحقق - كما سبق - أنه اعتمد في إخراج هذه الطبعة على طبعة (دار نشر الكتب الإسلامية في طبعها الثالثة) - الطبعة الخامسة السابق ذكرها -.

كما أشار إلى أنه لم يتفرد لوحده بتحقيق الكتاب كاملاً، بل إنه بسبب ما انتابه من الشواغل والموانع لم يستطع إتمامه، فقام على إتمامه جماعة من الأفاضل - دون أن يُسميهم -، واقتصر دوره هو على النظر فيه، ومراجعته، والتعليق على بعض مواضعه، والتقديم له^(٢).

وقد ذكر في آخر مقدمته (منهج التحقيق) وحدّده في ست نقاط^(٣):

١ - تقسيم الآيات بحسب الركوعات التي كتبت بهامش التفسير في الطبعة السابقة (الخامسة)، بحيث تُورد أولاً آيات الركوع مجموعة، ثم تُتبع بتفسيرها.

٢ - ما كان من تخريج للحديث، وقد خُرج في الحاشية (سواء من قبل المؤلف أو المحشّي)؛ فإن ما يزيده المحقق على ذلك من: زيادة في التخريج، أو حكم على الحديث، أو تعقيب عليه، فإنه يضعه بين معكوفتين هكذا [] .

٣ - الإبقاء على لغة المؤلف حتى لو كانت ركيكة أحياناً أو ضعيفة

(١) المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة (كما في التعريف به على غلاف الكتاب).

(٢) انظر: المرجع السابق: ٤/١.

(٣) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ١٣/١.

- كما يراه المحقق -، وكذلك بالنسبة لكلام المعلق (الغزنوي).
- ٤ - الإبقاء على رموز المعلق، سواء منها ما اهتدى - أي: المحقق - إلى المراد به، أو التي لم يهتدي إلى المراد بها.
- ٥ - ما كان من تعليقه هو - أي: المحقق - فإنه يميّزه بأن يجعل أمامه الرمز (*).
- ٦ - ما كتبه المحقق تعقيباً على الحواشي - أي: التي كتبها المؤلف أو المحشّي - فإنه يضعها في موضعها لكن بين معكوفين هكذا [].
- وكلُّ هذه النقاط جيّدة، سوى الأولى منها؛ لأن فيها تطويلاً بلا فائدة؛ ولو اكتفى بوضع أرقام الآيات الواردة أثناء التفسير - كما صنع محقق الطبعة السابقة التي اعتمد عليها - لكان خيراً من عمله هذا، إضافة إلى أن تحديد الركوعات الموجود في هوامش الطبعة السابقة هو مما أضافه المحقق، ربما لأن ذلك كان منتشرًا في المصاحف الباكستانية؛ فأراد به التسهيل على القارئ، فلو أن محقق هذه الطبعة - د. هنداوي - اعتاض عن ذلك بوضع أسماء السور وأرقام الآيات المفسّرة فيها في رؤوس الصفحات - كما هو الحال في عدد من الطبعات الجديدة لكتب التفسير - لكان ذلك أدقّ وأكثر فائدة للقارئ في سرعة الوصول لمبتغاه، والله أعلم.
- أما المقدمة التي كتبها بين يدي الكتاب فتقع في ثماني صفحات تقريباً، ضمّنها عدّة أشياء:
- ١ - الكلام على أهمية الكتاب، وحاشيته.
 - ٢ - ترجمة المؤلف (الإيجي).
 - ٣ - الكلام على الكتاب من حيث اسمه، ومصادر المؤلف فيه، وبيان بعض رموزه.

٤ - ترجمة صاحب الحاشية (الغزنوي) - وقال المحقق: إنه لم يجد له ترجمة! (١) -.

٥ - بعض موارده (مصادره) في الحاشية.

٦ - بيان الأصل الذي اعتمد عليه في هذا التحقيق، وقد سبق ذكره.

٧ - مصادر المحقق في ترجمة المؤلف (الإيجي)، وهي عشرة كتب.

٨ - منهج التحقيق، وجعله في ست نقاط - سبق ذكرها بالتفصيل - .
ومما يُستغرب في هذه المقدمة، وفي أثناء تفسير المحقق للرموز التي ذكرها صاحب الحاشية تحديداً (٢)؛ حيث ذكر الرمز (م) في نهاية بعض التعليقات، وقال في تفسيره: «قد يكون اختصاراً لـ (محمد الغزنوي) أو لـ (منه)»! وهذا ذهول عما ذكره محقق الطبعة الباكستانية التي اعتمد عليها المحقق في هذه الطبعة؛ حيث ذكر محقق تلك الطبعة في مقدمته - كما سبق - أنه زاد تعليقات جديدة أخذها من بعض الكتب - وقد سبق ذكرها - وأنه ميّز تلك التعليقات المزيدة بوضع رمز (م) في آخرها!

السابعة: صدرت عن (دار غراس للنشر والتوزيع - الكويت) عام (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) في مجلد ضخيم - من القطع المتوسط - تبلغ صفحاته (١٠٧٥ صفحة) مع حاشيته الغزنوي، وهو مطبوع بهامش المصحف، بتحقيق ومراجعة صلاح الدين مقبول أحمد.

(١) وهذا غريب إذ إن محقق الطبعة الباكستانية التي اعتمد عليها محقق هذه الطبعة، قد ترجم في مقدمة تحقيقه لصاحب الحاشية (الغزنوي) - كما سبق ذكره عند الكلام على تلك الطبعة في الأعلى - .

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندوي: ١٢/١.

وقد ذكر المحقق^(١) أنه اعتمد في التصحيح والمراجعة على طبعة (المطبع النامي بداهلي - الهند) - الطبعة الثانية السابق ذكرها - وذلك لقلّة أخطائها، مع مقابلتها على المخطوط حسب الإمكان، وفي صفّ الحروف على الطبعة الباكستانية - الطبعة الخامسة السابق ذكرها - حيث تَرَكَ بعض علاماتها التي تدلُّ على ذلك^(٢) اعترافًا بفضلها وترتيبها، مع أنه وجد فيها عند المراجعة بمعدّل ثلاثين خطأ في كلِّ جزء تقريبًا!^(٣)

أما المخطوطة التي ذكر أنه قام بالمقابلة عليها حسب الإمكان فمصدرها (مكتبة الأحقاف) بتريم - في اليمن، وهي من مصوِّرات معهد المخطوطات العربية - الكويت^(٤)، ووضع صورًا لأربع صفحات من هذه المخطوطة، ثم أتبعها بصور لأربع صفحات من الطبعة التي اعتمدها في التصحيح والمراجعة - كما سبق -^(٥).

أما ميزات هذه الطبعة - بحسب المحقق - فهي:

١ - أن الآيات كتبت في متن التفسير وكذلك في التعليقات (الحواشي) بحسب الرسم العثماني.

٢ - وضع (مصحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)^(٦) كاملاً في حوض الصفحة، وذلك بعد إذن خطّي من المجمع - وضعت صورة منه في صدر الكتاب -.

-
- (١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق صلاح الدين مقبول: ص ١١.
- (٢) لم يبين المحقق ما هي هذه العلامات التي تركها من تلك الطبعة، وربما كان يقصد تعليقات محقق الطبعة الخامسة التي أضافها وميزها برمز (م) - كما سبق - حيث أبقى محقق هذه الطبعة تلك التعليقات برمزاها، والله أعلم.
- (٣) انظر التعليق على كلام المحقق عن وجود هذا العدد الكبير من الأخطاء في تلك الطبعة (الخامسة) عند الكلام عليها فيما سبق - في الأعلى -.
- (٤) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق صلاح الدين مقبول: ص ١٠.
- (٥) انظر: المرجع السابق: ص ٢٠ - ٢٧.
- (٦) في طبعته الثانية (الجديدة) كما ظهر لي من خلال النظر فيها.

٣ - وضع علامات الترقيم المعاصرة عند كتابة متن التفسير والتعليقات (الحواشي).

٤ - الأحاديث الواردة في متن الكتاب أو في الحواشي كلها محالة إلى مصادرها، وقد أشار المحقق إلى حكمها باختصار، وأن ما فاته من ذلك فإنه يستدركه في الطبعة اللاحقة إن شاء الله تعالى!

كما ذكر في بيان الرموز أن التعليقات المختومة برمز (م) فإنها من تعليقات (منير أحمد) محقق الطبعة الباكستانية - الطبعة الخامسة السابق ذكرها -، وأما التعليقات المختومة برمز (ص) فإنها مما أضافه هو (صلاح الدين مقبول أحمد، وكذا ما كان بين معكوفتين [١]).

ومما يجدر ذكره ما نبّه إليه المحقق^(٢) من أن المؤلف (الإيجي) قد وقع منه توّسل غير مشروع بالنبي ﷺ، فعلق عليه المحشّي (الغزنوي) في محلّه تعليقاً جيّداً، وبما أن هذا الأمر لا صلة له بالموضوع - كما يقول المحقق^(٣) - فإنه قام بحذف تلك العبارة من كلام المؤلف، ووضع مكانها ثلاث نقاط، كما حذف التعليق عليها من قبل المحشّي؛ لأن هذه العبارة كانت خلاف ما ذهب إليه المؤلف (الإيجي) من تقرير مذهب السلف في هذا التفسير - كما يقول المحقق -.

ولعلّ الأولى بالمحقق أن يُبقي عبارة المؤلف تلك مع تعليق المحشّي عليها؛ لأن منهج الحذف من كلام المؤلف يخالف المنهج العلمي الصحيح في التحقيق، هذا مع أن تعليق المحشّي عليها فيه بيان كافٍ لما في تلك العبارة من الزلل، مع بيان الحق في ذلك.

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق صلاح الدين مقبول: ص ١٢.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٧.

(٣) لا أدري ماذا يقصد المحقق بالموضوع في قوله هذا: «وبما أن هذا الأمر لا صلة له بالموضوع»؟

أما المقدمة التي وضعها المحقق بين يدي الكتاب - وتقع في أكثر من عشرين صفحة - فقد تضمّنت عدّة أشياء:

- ١ - نبذة عن الكتاب وذكر ميزاته، وطرف من منهج مؤلفه فيه.
- ٢ - نبذة عن الحواشي والتعليقات (للغزنوي) وبيان أهميتها، وميزاتها.
- ٣ - ذكر طبعات الكتاب - وقد ذكرها كلّها سوى الطبعتين الثالثة والسادسة السابق ذكرها -.

- ٤ - عمله في تحقيق هذه الطبعة، وميزاتها.
- ٥ - بيان المراد بالرموز المستعملة في هذا التفسير وتعليقاته.
- ٦ - شكر من أعانه في عمله، وخصوصًا الشيخ (أختر الأمان - الداعية في جمعية إحياء التراث الإسلامي)، والشكر كذلك لأصحاب الدار الناشرة.

وقد أرّخ لكتابة هذه المقدمة في: الجهراء - الكويت، في يوم الأحد ١٤/١٢/١٤٢٧ هـ ٢٤/١٢/٢٠٠٦ م.

رابعًا: تاريخ تأليفه ومدته:

للمؤلف نصّان في تحديد مدة تأليفه، وعمره حين أتّمه، وفي تاريخ انتهائه، ومكانه:

الأول: قوله في آخر مقدمة الكتاب: «وكان بين ابتدائه وانتهائه سنتان وثلاثة أشهر، حين بلغ سنّي أربعين»^(١).

الثاني: قوله في خاتمة الكتاب: «وقد تمّ، والحمد لله على جسيم إنعامه، في عام سبعين وثمانمائة، في مكة الشريفة تجاه الكعبة - زادها الله شرفًا»^(٢).

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٢١/١.

(٢) المرجع السابق: ٤/٥٤٨.

وهذان النصان يفيدان ما يأتي:

١ - كان بين ابتدائه وانتهائه سنتان وثلاثة أشهر، حين بلغ سن المؤلف أربعين.

٢ - أتم المؤلف كتابه في عام (٨٧٠هـ) في مكة^(١) - تجاه الكعبة -.

والجمع بين هذين النصين يفيد أن ابتداء تأليف الكتاب كان في أثناء سنة (٨٦٨هـ)، لكن هذا يورث إشكالاً مع قوله في النص الأول: «حين بلغ سنّي أربعين»؛ لأن ولادته كانت عام (٨٣٢هـ) بلا خلاف - كما سبق في ترجمته - فذلك يحتمل أحد أمرين:

الأول: أن بلوغه الأربعين كان حين ابتداء التأليف؛ أي: سنة (٨٦٨هـ).

والثاني: أن بلوغه الأربعين كان حين انتهاء التأليف؛ أي: سنة (٨٧٠هـ) وهو الأظهر من فهم النص.

ومحلُّ الإشكال أن الأمر على كلا الاحتمالين لا يستقيم؛ لأن بلوغه الأربعين لا يكون إلا سنة (٨٧٢هـ)! والذي يمكن أن يستقيم به الأمر أن يُقال: إن ابتداء تأليفه - وليس انتهاءه كما في النص - كان سنة (٨٧٠هـ) والانتهاء سنة (٨٧٢هـ) ويكون بين ابتدائه وانتهائه سنتان وثلاثة أشهر، والله أعلم.

وها هنا إشكال آخر تثيره معلومة ذكرها صاحب «كشف الظنون»^(٢) نقلًا عن المؤلف أنه شرع في تأليف هذا التفسير في الروضة الشريفة في الثاني من جمادى الآخرة سنة (٩٠٤هـ)، واختتمه في ٢٥ من شهر رمضان سنة (٩٠٥هـ).

(١) وقد ذكر هذه المعلومة بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في موضعين: ٨٣/٧، ٢٣٤.

(٢) ٤٥٢/١، ٦١٠، ويُفهم من كلام صاحب كشف الظنون أن المؤلف (الإيجي) ذكر هذه المعلومة في الكتاب نفسه «التفسير» لكني لم أقف عليها فيه، ولم أجد من ذكرها غيره!

ثم لما ذكر صاحب «كشف الظنون» المعلومة الأخرى في مدّة ما بين ابتدائه وإتمامه وأنه حين بلغ الأربعين - السابق ذكرها - حاول أن يحلّ الإشكال بين المعلومتين، فقال: «ولعلّ ما قاله أولاً في تاريخ تسويده، ثمّ بيّضه في هذه المدّة»^(١).

خامساً: الباعث على تأليفه:

أبان المؤلف عن شيء من ذلك في قوله - في صدر مقدمة الكتاب -: «أما بعد: فلما رأيت همم أبناء العصر قاصرة، ومساعدتهم وإن جدّوا في الطلب فاترة، فنعوا عن الحقيقة بالمجاز، ومالوا عن التطويل إلى الإيجاز... وما رأيت في التفسير مختصراً يغني، وكتاباً يقرب ويُدني - أردت أن أتعرض لهذا مع قلّة البضاعة، وقلّة الباع خصوصاً في تلك الصناعة»^(٢).

أما صاحب «كشف الظنون» فقد نقل عن المؤلف أنه ذكر في كتابه: أن والده شرع فكتب من سورة الأنعام نُبْذاً فترك، وقال له: أنت مأمور بذلك، فاستخار الله ﷻ في الملتزم؛ فشرع في تأليفه في الروضة الشريفة^(٣).

وللمؤلف - في مقدمته - كلام يشير إلى معنى ما نقله عنه صاحب «كشف الظنون»، لكن ليس فيه جميع تفاصيل ذلك النقل وصراحته؛ حيث قال: «وعادت»^(٤) عوادٍ عن الإقدام على هذا المرام، مدّة مديدة من الأيام، مع أنه قد صدرت إشارة قدسية تتضمن الالتزام، فكم من مرّة

(١) كشف الظنون: ٦١١/١.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندأوي: ١٥/١ - ١٦.

(٣) انظر: كشف الظنون: ٦١٠/١.

(٤) لعلها: (عدت) عوادٍ، وليس (عادت).

عزمت وأبت المقادير، ونويت وعرضت المعاذير، حتى لازمني رفيق التوفيق، وجاورني فناء بيت الله العتيق، وكحل عيني برؤية أهل الله، ونلت زوارف الفيض من بذل الله، أنار في أعشاب كبدي تلك الجامدة، وأدار في دار خلدي تلك الخامدة؛ فاستخرت الله تعالى في الملتزم والمستجار، حتى ألقى في روعي أن لا ضرر ولا ضرار، في ذاك الاتجار»^(١).

ويتلخص مما سبق أن الباعث على تأليفه أشياء:

- ١ - رؤية المؤلف قصور همم أبناء عصره، وميلهم من التطويل إلى الإيجاز.
- ٢ - أنه لم يرَ في التفسير مختصرًا يغني، وكتابًا يُقرب ويُدني.
- ٣ - أمر والده له بذلك، بعد شروعه فيه وتركه.
- ٤ - استخارته الله تعالى في الملتزم وانشرح صدره لذلك.

سادسًا: مصادر المؤلف في كتابه:

نصَّ المؤلف - في مقدمة الكتاب - على عدد من مصادره فيه، حيث قال - بعد أن ذكر اعتماده في جانب الرواية على ابن كثير في تفسيره، وتقديمه إياه على ما ذكره محيي السنَّة البغوي في تفسيره؛ لأن ابن كثير متأخر معتنٍ بشأن التصحيح، وأما البغوي فمع علو مكانته فإنه ذكر في تفسيره ما اتَّفَق على ضعفه بل على وضعه - قال: «ثم إن مأخذ كتابي هذا: المعالم، والوسيط، وتفسير ابن كثير، والنسفي، والكشاف، مع شروحه: الطيبي، والكشف، وشرح المحقق التفتازاني، وتفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي»^(٢).

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ١٦/١ - ١٧.

(٢) المرجع السابق: ٢١/١.

فهذه تسعة مصادر في التفسير:

- ١ - «معالم التنزيل» لمحيي السنّة البغوي.
- ٢ - «الوسيط» للواحدى.
- ٣ - «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير.
- ٤ - «مدارك التنزيل» للنسفي.
- ٥ - «الكشاف» للزمخشري.
- ٦ - «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» للطّيبى، وهو شرح (حاشية) لتفسير «الكشاف» للزمخشري.
- ٧ - «الكشاف عن مشكلات الكشاف» للقزويني.
- ٨ - «حاشية على تفسير الكشاف» للمحقق الفتازاني.
- ٩ - «أنوار التنزيل» للقاضي ناصر الدين البيضاوي.

وكما أثنى على تفسيري البغوي وابن كثير - كما سبق -، فقد انتقد الزمخشري - صاحب الكشاف - ومَن حذا حذوه بأنهم أعرضوا عن المعنى المنقول عن الرسول ﷺ في الكتب الصحاح لأجل عدم فهم مناسبة لفظية أو معنوية، وأنهم إن نقلوه ما ذكروه إلا آخر الأمر بصيغة التمريض^(١).

وقد ذكر محقق الطبعة السادسة (د. عبد الحميد هنداوي) أن المؤلف أشار في بعض المواطن إلى نقله عن كتب أخرى، كما في نقله عن ابن جرير في تفسير الآية (٤٥) من سورة البقرة^(٢).

وهو يشير إلى قول المؤلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] قال: «قال ابن جرير:

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٢٠/١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٩/١.

الآية عامة لبني إسرائيل وغيرهم»^(١).

ولما رجعت إلى «تفسير ابن كثير» لأرى هل قول ابن جرير هذا مما نقله المؤلف عنه بواسطة ابن كثير أم لا؟ فوجدت أن هذا القول - وهو القول بعموم الآية لبني إسرائيل وغيرهم - هو قول ابن كثير نفسه وليس ابن جرير، وقد عَقَّب ابن كثير بذلك بعد نقله لقول ابن جرير الذي فسَّر الآية على أن المخاطب بها أحبار بني إسرائيل^(٢).

وقد وجدت أن المؤلف صرَّح - في موضع آخر من سورة البقرة - بالنقل عن ابن جرير، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَؤُوا فَوَجَّهَ اللَّهُ إِلَيْكَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥] حيث ذكره في المتن والحاشية^(٣)، وكذلك نقل عنه في الحاشية عند تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِن دُرَيْتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]^(٤)، وقد قارنت ذلك بما ذكره ابن كثير في تفسيره عند ابن جرير عند الآيتين المذكورتين^(٥)، فظهر لي أن ذلك - أيضًا - مما نقله المؤلف عن ابن جرير بواسطة تفسير ابن كثير، والله أعلم.

أما مصادره في الأحاديث، فقد نصَّ على ذلك في قوله في المقدمة: «وأما الأحاديث المذكورة في تفسيرنا فمعظمه من الصحاح الستة، وتجد تخريجها مسطورًا في الحاشية عليها»^(٦).

والظاهر أنه يريد بالصحاح الستة: الكتب الستة، وهي: الصحيحان

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٤٦/١.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ص ٧٦ «الطبعة ذات المجلد الواحد»، وانظر أيضًا: تفسير الطبري: ٦٢٣/١.

(٣) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٨٨/١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٩٤/١.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير «الطبعة ذات المجلد الواحد»: ص ١٣٨ - ١٣٩، ١٦٠.

(٦) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٢٠/١.

«صحيح البخاري ومسلم» والسنن الأربعة «سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه».

سابعاً: مكانة الكتاب وأهميته:

مما يبين عن مكانة الكتاب، أمور:

﴿١﴾ ثناء المؤلف نفسه على كتابه، حيث أثنى عليه - في مقدمته - ثناءً عاطفياً، وبالغ في مدحه وإطرائه، ونَعَتَهُ بأوصاف مسجوعة لا تخلو من شيء من التكلف.

حيث قال: «فها قد تمَّ تفسيرٌ لاح النور من خلاله، وفاح المسك من أذياله، قد حلَّ عقد المغلقات بما قيّد، وبيّض وجه المشكلات بما سوّد، يموج رونق التحقيق من حواشيهما، ويقول المتأمل اللبيب: لله درُّ واشيهما، من مطالعه شمس أنوار التبيان قد طلعت، وأيم الله إنه ممّا لا عين رأت ولا أذن سمعت، كتاب موفّي فيه الحكمة والمعرفة، مُصنّفِي عن الاعتزال والفلسفة، في كل سطر حقائق استلفت أكثرها - بوجه حسن - عن السلف، ودقائق أبحاثها - من غير بخل - عن الخلف... لا تستصغر قدر نجمه لصغر حجمه، فإنك تراه من بعيد، وإنما هو بين الوشوح وحيد»^(١).

وقال عنه في آخر المقدمة: «فللمبتدئ حظُّ كثير من هذا التفسير، وللعالِم حظوظ»^(٢).

﴿٢﴾ ما قاله بعض أهل العلم في الثناء على هذا التفسير، ومن ذلك:

أ - قول صاحب كشف الظنون: «وهو تفسير لطيف ممزوج؛

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ١٧/١.

(٢) المرجع السابق: ٢١/١.

كالقاضي في مجلد^(١)، وهذا تشبيه للكتاب بتفسير القاضي البيضاوي «أنوار التنزيل»^(٢).

ب - أقوال محققي الطبقات الثلاث الأخيرة للكتاب في مقدماتهم، ومن ذلك: قول محقق الطبعة الخامسة (منير أحمد) عنه: «من أحسن كتب التفسير؛ لأنه اعتمد فيه على التفاسير المرفوعة المروية عن النبي ﷺ وعلى ما جاء عن السلف الصالح من الصحابة والذين اتبعوهم بإحسان، مراعيًا للإيجاز ومبينًا لوجوه الإعجاز، ومع هذه الميزات فهو تفسير جامع لفرائد ومحاسن لم تجتمع في تفسير قبله، ومغني مع اختصاره وصغر حجمه من الأسفار الكبار»^(٣)، وقريب من هذا الشئ ما قاله محققا الطبعتين السادسة^(٤) والسابعة^(٥).

﴿٣﴾ وجود حاشية الغزنوي على هذا الكتاب، وهي حاشية أثنى عليها أهل العلم واستحسنوها - كما سيأتي في المطلب الآتي -، وهي مطبوعة مع الكتاب في معظم الطبقات القديمة، وجميع الطبقات الجديدة.

﴿٤﴾ ما نُقل عن بعض أهل العلم من عنايتهم بهذا التفسير، ومن ذلك: ما نقل عن الشيخ عبد الله بن عقيل من أن هذا الكتاب لا يُفارقه في حضر ولا سفر، وأن الذي دلَّ الشيخ ابن عقيل على هذا الكتاب هو الشيخ فيصل بن مبارك^(٦).

(١) كشف الظنون: ٤٥٢/١.

(٢) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٥٩٥/٢.

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق منير أحمد: ص (أ) من المقدمة.

(٤) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٣/١.

(٥) انظر: المرجع السابق بتحقيق صلاح الدين مقبول: ص ٥.

(٦) وجدت هذا النقل في موضوع يحمل عنوان الكتاب نفسه، في موقع «ملتقى أهل التفسير - شبكة التفسير والدراسات القرآنية» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

التعريف بحاشية الغزنوي على الكتاب

أولاً: ترجمة الغزنوي:

هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد شريف الغزنوي ثم الأمرتري، وهو منسوب إلى آل البيت.

والغزنوي: نسبة إلى (غزنة) في أفغانستان اليوم؛ حيث ولد في قرية (صاحب زاده) من أعمالها، في الخمسينيات من القرن الثالث عشر الهجري، وبها نشأ.

أما الأمرتري: فنسبة إلى بلدة (أمرتسر) في ولاية (بنجاب) الهند؛ حيث سكنها مع والده، بعد أن أجلوا من أفغانستان، ومروا على مدينة (دهلي)^(١) عاصمة الهند الآن - وبها أخذ عن المحدث نذير حسين الدهلوي^(٢)، وفاق أقرانه في ذلك.

وكان والده هو شيخه الأول، وقد كان من أهل العلم والزهد والجهاد في ذات الله تعالى؛ حيث أوزي في ذلك، بسبب نصره للسنة والتوحيد الخالص؛ فأخرج هو وأولاده - ومنهم المترجم - من بلدة (غزنة) في أفغانستان، إلى بلاد (الهند)^(٣).

(١) هذا هو الاسم القديم لها، والنسبة إليها (دهلوي)، ثم غيره الإنجليز - إيان احتلالهم للهند - إلى الاسم المعروف إلى اليوم (دهلي).

(٢) انظر ترجمته في: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام للحسني: ١٣٩١/٣.

(٣) انظر ترجمة والده في: المرجع السابق: ١٠٣٠/٣.

وقد كان المترجم أكبر إخوانه، ولذلك فقد تتلمذوا كلهم عليه، وأولادهم كذلك، وغيرهم كثير.

قال عبد الحي الحسني في ترجمته: «المجمع على فضله ونبله ودينه وتقواه، لا يُنكره إلا مَنْ كان في قلبه منه شيء»^(١)، وقال عنه - أيضًا -: «وكان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ممن أُوذِيَ في ذات الله من المخالفين في نصر السُنَّةِ المحضة، وهو أكبر من أن يُنبَّه على سيرته مثلي»^(٢).

وقد كان لأسرة المترجم (الأسرة الغزنوية) فضل السبق في التعريف بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وإمام الدعوة محمد بن عبد الوهاب في الهند، ولذلك فقد كانت بينها وبين الأسرة السعودية الحاكمة صلة وتأيد، حيث تعرّف الملك عبد العزيز ووالده عبد الرحمن بأخوي المترجم - عبد الواحد وعبد الرحيم - حين كانا في الكويت، وقد قدما إلى الرياض بعد دخولها من قبل الملك عبد العزيز، وأقاما فيها خمس سنين، تصدّرا فيها للتدريس؛ فتتلمذ عليهما عدد كبير من آل سعود وغيرهم من أهل نجد.

أما المترجم فقد توفي في حياة والده، عام (١٢٩٦هـ) وعمره لا يُجاوز الخمسين سنة - تقريبًا -^(٣).

ثانيًا: التعريف بالحاشية:

لم يضع المؤلف لحاشيته هذه اسمًا، حيث لم يكتب لها مقدمة ولا خاتمة^(٤)، والظاهر أن سبب كتابته لهذه الحاشية أصلًا هو قيامه على

(١) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام للحسني: ١٠٨٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر في هذه الترجمة: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام لعبد الحي الحسني:

١٠٨٣/٣، مقدمة صلاح الدين مقبول أحمد لتحقيق: جامع البيان في تفسير القرآن

للإيجي: ص ١٧ - ١٩.

(٤) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ١٥/١، ٥٤٧/٤، =

طبع الكتاب الأصل «جامع البيان» في طبعته الأولى، حيث رأى الحاجة إلى التعليق على بعض المواطن فيه، خصوصًا تلك المواطن التي جانب المؤلف فيها الصواب في أبواب العقائد؛ فأراد أن يبين الحق في ذلك.

وبهذا يتبين أن ارتباط هذه الحاشية بأصلها كان منذ الطبعة الأولى للكتاب الأصل، وظلَّ هذا الارتباط بينهما في جميع طبعات الكتاب سوى في طبعة واحدة - وهي الطبعة الرابعة السابق ذكرها عند سرد طبعات الكتاب - وربما في الطبعة الثالثة - أيضًا - .

وقد نقل محقق الطبعة الخامسة - الطبعة الباكستانية - عن مؤلف الحاشية (الغزنوي) أنه قال عن هذه الحاشية^(١): «واني مع قلَّة الدراية والبضاعة، قد اجتهدت في تصحيحه، وحلُّ مطالبه بحسب الوسع والطاقة، وقرأت لأجل تحشيته أسفار المفسرين على تنوعها، وأخذت زبدها ودرّها، ومررت على رياض التفاسير على كثر عددها، واقتطفت ثمرها وزهرها، وغصت بحار فنون القرآن فاستخرجت جواهرها ودررها، وبيّنت مخارج الأحاديث المذكورة في التفسير مما لم أجد في المنهيات^(٢) ذكرها، ناقلًا عن التفاسير المعتمدة المذكورة فيها تلك الأحاديث مع ذكر مَنْ أسندها؛ كالدر المنثور، والوجيز، واللباب، والفتح وغيرها، وذكرت غالبًا وجه المناسبة بين الآيات وما يتعلّق بارتباط اللواحق بالسابقات...» .

= إلا أنه في الطبعة التي حققها صلاح الدين مقبول أحمد: ص ١٠٧٠ يوجد خاتمة وجيزة للمحشّي، ليست موجودة في الطبعتين السابقتين (الخامسة والسادسة) ولا أدري هل اعتمد المحقق في إثبات هذه الخاتمة على المخطوطة التي ذكرها في مقدمة التحقيق، أم على الطبعة (الثانية) التي رجع إليها في تحقيقه؟

(١) جامع البيان في تفسير القرآن بتحقيق منير أحمد: ص (ب - ج) من مقدمة المحقق، ونقل عنه هذا النقل والذي يليه محقق الطبعة الأخير - السابعة - صلاح الدين مقبول أحمد: ص ٨ - ٩.

(٢) (المنهيات) هكذا هي في المرجع المذكور، ولا أدري ما المقصود بهذه الكلمة؟

وبعد هذا النقل مباشرة^(١) نقل آخر عن الشيخ عبد الأحد بن محمد حسن خانفوري^(٢) - وكان عالماً كبيراً ومعاصراً لمؤلف الحاشية وصاحباً لوالده وقد سعى مع المؤلف في الطبعة الأولى للكتاب كما سبق -، في أوله ثناء وإطراء لهذه الحاشية، ثم حصر لجلاً مطالبها ومهم مقاصدها في خمسة أمور:

١ - إثبات الصفات من الفوقية والعلو والوجه واليد وغيرها، والأفعال الاختيارية اللازمة والمتعدية، مثل الاستواء والنزول والإتيان والخلق والرزق والإحسان وغير ذلك.

٢ - إبطال الشرك وإثبات التوحيد بالبراهين النقلية والعقلية.

٣ - إثبات اتباع الرسول وطاعة خاتم النبيين، وردّ تقليد آراء الرجال.

٤ - بيان ارتباط الآيات بعضها مع بعض؛ حيث يساعده النظم، ولا يأباه السياق والسباق، على سبيل الاختصار، لا كما يفعله المتكلفون.

٥ - عزو ما أهمله المصنّف من الأحاديث والآثار وأقوال التابعين الأخيار إلى مخارجها، وتفصيل ما أجمله، وإصلاح ما أخطأ فيه من أصول المسائل وفروعها.

ومع أن بيان مناسبة الآيات وارتباط بعضها ببعض هو من مقاصد هذه الحاشية، إلا أن المحشّي نفسه (الغزنوي) نقل في أوائل حاشيته^(٣) كلام الشوكاني الشديد - في فتح القدير - عن علم المناسبات، وتشنيعه

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) له ترجمة مقتضبة جداً في: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام لعبد الحي الحسني: ١٢٥٧/٣ لكن سمّاه (الخانبوري - بالباء الأعجمية) ولم يذكر سنة وفاته.

(٣) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد: ص ٤٥.

عليه وعلى مَنْ يشتغل به! وربما يُحمل هذا الكلام على التكلّف في هذا العلم، وتطلّب المناسبة بين كلّ آيتين في القرآن! أما ما كانت المناسبة فيه ظاهرة فلا يدخل في هذا، والله أعلم.

ومن منهج مؤلف الحاشية - أيضًا - وهو أمر ظاهر لكلّ مَنْ يطالعها: حرصه الكبير على بيان مرجعه الذي أخذ منه في كلّ تعليق تقريبًا - في نهايته، ويذكره مختصرًا، ولذلك فقد اختلفت آراء المحققين في تحديد المراد ببعضها، وكذلك بعض الرموز التي يختتم بها بعض التعليقات؛ حيث لم يعرفوا المراد ببعضها؛ لأن مؤلف الحاشية لم يبيّن بنفسه.

ومن مراجعه تلك - بحسب رموزه لها -، مع بيان المراد بها - بحسب تفسير محققي الطبقات الثلاث الأخيرة لها - هي:

١ - «در منشور» = الدر المنشور للسيوطي.

٢ - «وجيز» = وقد سمّاه في النص السابق بالوجيز، والظاهر أنه كتاب لمؤلف الأصل «الإيجي» وليس المراد به الوجيز للواحد.

٣ - «لباب» = لباب التأويل للخازن.

٤ - «فتح» = وهو إما فتح البيان لصديق حسن خان القنوجي، أو فتح القدير للشوكاني، والظاهر أنه الأول؛ لأنه يذكره باسمه الكامل أحيانًا «فتح البيان»^(١)، ولأن القنوجي ينقل عن فتح القدير كثيرًا، وهو كذلك المنتشر في بلاد الهند.

٥ - «معالم» = معالم التنزيل للبغوي.

٦ - «كبير» = التفسير الكبير للرازي.

(١) الغريب أن محقق الطبعة السادسة (د. هنداي) قال عند ذكره لهذا الرمز «فتح البيان»: «لم نهتد إلى كتاب يحمل هذا العنوان! انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ١٢/١».

- ٧ - «قاضي» = القاضي البيضاوي، صاحب أنوار التنزيل.
- ٨ - «البحر» = البحر المحيط لأبي حيان.
- ٩ - «مدارك» = مدارك التنزيل للنسفي.
- ١٠ - «كمالين» = الكمالين على الجمالين لعمر بن عبد الجليل الحنفي القادري البغدادي، وهي حاشية على «الجمالين على الجلالين» لملا علي القاري.
- ١١ - «صراح» = لعله صراح اللغة لأبي الفضل القرشي الشهير بجمالي، وهو ترجمة الصراح للجوهري بالفارسية.
- ١٢ - (منه) =؛ أي: أن هذا التعليق من مؤلف الأصل «الإيجي»؛ لأنه ذكر بأنه كتب بعض المعلومات على هيئة تعليقات في الحاشية، كما سيأتي بيان ذلك في المطلب الآتي.
- ١٣ - (١٢) = لا يُعرف المراد بهذا الرمز! لذا فقد حذفه محقق الطبعة الأخيرة.
- هذا وقد زاد محققوا الطبعات الثلاث الأخيرة تعليقات منهم هم، وميزوها برموز في آخرها، وهي كالاتي:
- ١ - (م) = من زيادات (منير أحمد) محقق الطبعة الباكستانية - الخامسة - في طبعته، وقد أبقاها محققا الطبعتين التاليتين - السادسة والسابعة - لكن جعلوها هكذا (م) بحذف الخط في أسفلها.
- ٢ - (*) = وجود هذا الرمز في أول التعليق؛ يعني: أنه من زيادات (د. هنداوي) محقق الطبعة السادسة، وإذا تكرر هذا الرمز في الصفحة الواحدة صار هكذا (**).
- ٣ - (ص) = من زيادات (صلاح الدين مقبول أحمد) محقق الطبعة الأخيرة - السابعة - في طبعته.
- ٤ - [] = الكلام الذي بين معكوفين؛ يعني: أنه من زيادات

المحقق على ذلك التعليق، وهذا الرمز يستعمله محققا الطبعتين السادسة والسابعة، كلٌّ في طبعته.

هذا وفي الحواشي تعليقات ليس في آخرها ذكر لرمز المرجع، فربما كانت مما زاده المحشي (الغزنوي) من نفسه، ولم يأخذها عن كتاب آخر، والله أعلم.

أما عدد هذه الحواشي فليس كثيرًا، خصوصًا إذا استثنينا الحواشي التي وضعها مؤلف الأصل «الإيجي»: حيث أحصيت عدد الحواشي في سورة البقرة فبلغ مجموعها (٤٨٠ حاشية) منها (٣٣٦ حاشية) لمؤلف الأصل «الإيجي»، (١٤٤ حاشية) للمحشي (الغزنوي).

وأما ميزات هذه الحاشية فيمكن إجمالها بما يأتي:

١ - تقرير مؤلفها للعقيدة السلفية الصحيحة، سواء في أبواب الصفات، أو في أبواب توحيد الألوهية، ونقوله الكثيرة في ذلك عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وتعقبه لمؤلف الأصل «الإيجي» عندما يقع منه ما يخالف ذلك - كما وقع منه في مقدمة التفسير -.

٢ - الأمانة العلمية العالية؛ حيث حرص على نسبة كلِّ تعليق إلى مَنْ استفاده منه من أصحاب الكتب، وهو يُشبهه في طريقته هذه الجمل في حاشيته على تفسير الجلالين.

٣ - تصحيح ما وقع فيه مؤلف الأصل «الإيجي» من أوهام، وتكميل ما فاته ذكره مما هو على شرطه - كعزو الأحاديث إلى مخرجها -، وتوضيح مقصد مؤلف الأصل حينما يلتبس.

٤ - زيادة فوائد أخرى، من أبرزها بيان وجوه المناسبات بين الآيات عند ظهورها - كما ذكر -.

وفي ختام الكلام على هذه الحاشية، لا بدَّ من الإشارة إلى ثناء أهل العلم عليها - وهو ما يمكن أن يُضاف إلى ميزات السابقة -، ومن ذلك:

١ - ثناء المؤلف نفسه عليها، وقد سبق نقله في صدر الكلام عليها.

٢ - ثناء الشيخ عبد الأحد بن محمد حسن خانفوري، الذي سبق نقل كلامه في بيان مقاصدها - بعد كلام المؤلف الذي سبقت الإشارة إليه - .

٣ - قول الشيخ عبد الحي الحسني في ترجمة المؤلف: «وله حاشية على تفسير «جامع البيان» قد استحسناها العلماء غاية الاستحسان»^(١).

٤ - ثناء محققي الطبقات الثلاث الأخيرة للكتاب على هذه الحاشية في مقدمات تحقيقاتهم^(٢).



(١) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام: ١٠٨٣/٣.

(٢) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق منير أحمد (الطبعة الباكستانية): ص (ب) من المقدمة، والكتاب نفسه بتحقيق الدكتور هنداي: ٣/١ - ٤، الكتاب نفسه بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد: ص ٨.

أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه

أفسح المؤلف في مقدمته مجالاً غير قليل لرسم منهجه العام الذي سار عليه في تفسيره، وسيأتي نقل كلامه في ذلك مفصلاً على نواحي التفسير عنده، وذلك على النحو الآتي:

قال: «ثم اعلم أن ما يحتويه أكثر التفاسير ترى^(١) في هذا التفسير، مع معانٍ صحيحة نفيسة لم تجد^(٢) في كثير منها، نعم قد ترى فيها أحياناً معاني لم تلقَ^(٣) فيه، وما ذلك إلا لأن مطابقتها مع ظاهر الآية لا تخلو من شبهة، على أنها غير منقولة عن السلف، وقليلاً ترى بعض المعاني المنقول قد تُرك فيه^(٤)، لِمَا أن تطبيقه مع الآية متعسّر أو متعذر».

ثم قال: «وكثيراً تجد الزمخشريّ ومَن يحذو حذوه عرضوا عن المعنى المنقول عن الرسول ﷺ في الكتب الصحاح لأجل عدم فهم مناسبة لفظية أو معنوية، وإن نقلوه ما ذكروه إلا آخر الأمر بصيغة التمريض، لكن المسلك في تفسيرنا هذا الاعتماد على المعاني الثابتة عمّن أنزل عليه الكتاب، المتكلّم بفصل الخطاب، صلى الله عليه وبارك وسلم».

(١) لعلها: (تراه) في هذا التفسير.

(٢) لعلها: لم (توجد) في كثير منها، أو: لم (تجدها) في كثير منها.

(٣) لعلها: لم (تلقها) فيه.

(٤) لعلها: المعاني (المنقولة) قد (تركت) فيه.

ثم قال: «وما نقلنا فيه شيئاً إلا بعد اطلاع وتبّع تامّ، فأعتمد على نقل الشيخ الناقد في علم الرواية عماد الدين ابن كثير، فإنه في تفسيره قد تفحص عن تصحيح الرواية، وتجسّس عن عُجْرها وبُجْرها، ولو وجدت مخالفة بين تفسيره وتفسير محيي السُنّة الإمام البغوي الذي هو من سِرّاة المحدثين ومهرة المحقّقين، تتبّعت كتب القوم الذين لهم يدٌ في التصحيح، ثم بعد الاطلاع كتبت ما رجّحوا، لكن أعتمد قليلاً على كلام ابن كثير فإنه متأخّر معتنٍ في شأن التصحيح، ومحيي السُنّة في تفسيره ما تعرّض لهذا بل قد يذكر فيه من المعاني والحكايات ما اتّفقت كلمة المتأخّرين على ضعفه بل على وضعه».

ثم قال: «وأما الأحاديث المذكورة في تفسيرنا فمعظمها من الصحاح الستة، وتجد تخريجها مسطوراً في الحاشية عليها، وكلّ معنى ذكرنا فيه بصيغة (أو) فما هو إلا للسلف، وما ذكرنا به (قيل) فأكثره من مخترعات المتأخّرين ما ظفرنا فيه بنقل».

ثم قال: «وأما وجه الإعراب فما اخترت إلا الأظهر، والذي ذكرت فيه وجهين أو وجوهاً فلنكتة لا تخفى على المتأدّب، فإن قرع سمعك شيءٌ يخالف الكشاف ومَن تبعه فلا تعجل إلى الردّ إنكاراً، وارجع بصر البصيرة لعلك تجد من جانب طور العلم ناراً، مع أنني لا أدعي عدم الخطأ والخلل، والسهو والزلل، نعم اجتهدت غاية الاجتهاد في تنقيح الكلام، وللمجتهد أجرٌ وإن حُرِم إصابة المرام».

ثم قال: «وقلّما تجد آية إلا وقد رَمَزْتُ في تفسيرها إلى دفع إشكال أو إلى تحقيق مقال بعبارة وجيزة، أو أوامات إليه بإشارة لطيفة دقيقة، وفي كثير من المواضع أوضحته في الحاشية، وقد تعرّضت فيها لوجوهٍ آخر من المعاني والإعراب»^(١).

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ١٩/١ - ٢١.

أولاً: وجوه الاختصار:

وقد سلك المؤلف لتحقيق الاختصار في كتابه عدّة طرق، منها:

﴿١﴾ ووفرة المعلومات مع إيجاز العبارة إلى حدّ ما، ويدلّ لذلك ما سبقت الإشارة إليه عند ذكر الباعث على تأليف الكتاب؛ وهو قول المؤلف - في صدر مقدمة الكتاب - : «أما بعد، فلما رأيت همم أبناء العصر قاصرة، ومساعيهم وإن جدّوا في الطلب فاترة، قنعوا عن الحقيقة بالمجاز، ومالوا عن التطويل إلى الإيجاز... وما رأيت في التفسير مختصراً يغني، وكتاباً يقرب ويُدني - أردت أن أتعرّض لهذا مع قلّة البضاعة، وقلّة الباع خصوصاً في تلك الصناعة»^(١).

وكذلك قوله - في آخر مقدمته - : «وقلّما تجد آية إلا وقد رمزت في تفسيرها إلى دفع إشكال أو إلى تحقيق مقال بعبارة وجيزة، أو أومأت إليه بإشارة لطيفة دقيقة... فللمبتدئ حظ كثير من هذا التفسير، وللعالِم حظوظ»^(٢).

وقد قال المؤلف معلّقاً - في الحاشية - على آخر تفسير سورة (الكوثر): «وهذا^(٣) أخصر سورة، قد كتبنا في شرحها رسالة تليق بأن نلحقها بالتفسير، لكن قد منعنا الاختصار»^(٤).

أما (وفرة المعلومات) في هذا التفسير - مع مراعاة الإيجاز في العبارة - فيدلّ عليه قول المؤلف في مقدمته: «لا تستصغر قدر نجمه لصغر حجمه؛ فإنك تراه من بعيد وإنما هو من بين الشوشوح وحيد»^(٥).

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ١٥/١ - ١٦.

(٢) المرجع السابق: ٢١/١.

(٣) لعلها: (وهذه) أخصر سورة.

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٥٣٨/٤.

(٥) المرجع السابق: ١٧/١.

وقوله فيها: «ثم اعلم أن ما يحتويه أكثر التفاسير ترى^(١) في هذا التفسير، مع معانٍ صحيحة نفيسة لم تجد^(٢) في كثير منها»^(٣).

وقوله - أيضًا - في مقدمته: «وما نقلنا فيه شيئاً إلا بعد اطلاع وتتبع تام»^(٤).

﴿باب﴾ الاقتصار على أهم المعلومات في التفسير إلى حد ما - أيضًا -، ويشهد لهذا الوجه قول المؤلف في المقدمة: «نعم قد ترى فيها^(٥) أحياناً معاني لم تلق^(٦) فيه، وما ذلك إلا لأن مطابقتها مع ظاهر الآية لا تخلو من شبهة، على أنها غير منقولة عن السلف، وقليلاً ترى بعض المعاني المنقول قد ترك فيه^(٧)، لِمَا أن تطبيقه مع الآية متعسر أو متعذر»^(٨).

وقوله فيها: «لكن المسلك في تفسيرنا هذا الاعتماد على المعاني الثابتة عمن أنزل عليه الكتاب، المتكلم بفصل الخطاب، صلى الله عليه وبارك وسلم»^(٩).

وقوله: «وأما وجه الإعراب فما اخترت إلا الأظهر، والذي ذكرت فيه وجهين أو وجوهاً فلنكتة لا تخفى على المتأدّب»^(١٠).

وربما يدلُّ لذلك - أيضًا - استعمال المؤلف للحاشية؛ حيث جعل فيها بعض المعلومات التي قد يرى أنها ليست في أهمية ما يذكره في متن

(١) لعلها: (تراه) في هذا التفسير.

(٢) لعلها: لم (توجد) في كثير منها، أو: لم (تجدها) في كثير منها.

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ١٩/١.

(٤) المرجع السابق: ٢٠/١. (٥) أي: في أكثر التفاسير.

(٦) لعلها: لم (تلقها) فيه.

(٧) لعلها: المعاني (المنقولة) قد (تركت) فيه.

(٨) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ١٩/١ - ٢٠.

(٩) المرجع السابق. (١٠) المرجع السابق.

الكتاب كتخريج الأحاديث - كما سيأتي تفصيله -، وكذلك فإنه يذكر فيها تفصيلات تتعلق ببعض المسائل التي يذكرها في متن الكتاب مجملة أو تحتاج عبارتها إلى شيء من الشرح، كما أن صاحب الحاشية (الغزنوي) قد عزا ما أهمله المصنّف من الأحاديث والآثار وأقوال التابعين إلى مخارجها، وفصّل فيها ما أجمله - كما سبق عند الكلام عليها في المطلب السابق -.

﴿١﴾ اعتماد طريقة الشرح الممزوج^(١)، وقد وصفه بذلك صاحب «كشف الظنون» في قوله: «وهو تفسير لطيف ممزوج كالقاضي، في مجلّد»^(٢)، ويريد بقوله: «كالقاضي»؛ أي: كتفسير القاضي البيضاوي «أنوار التنزيل»^(٣).

ثانياً: التفسير بالمأثور وما يتعلّق به:

وهذا يشمل: تفسير القرآن بالقرآن، وذكر القراءات، وتفسير القرآن بالسنة - دون أسباب النزول لأنها ستأتي في النقطة الرابعة «علوم القرآن» -، وتفسير القرآن بأقوال السلف، وذكر الإسرائيليات، ويمكن بيان منهج المؤلف في ذلك فيما يأتي:

﴿١﴾ الأنواع المذكورة كلها موجودة، لكن على تفاوت بينها في ذلك، ويمكن القول بأن الصبغة الأثرية غالبية على الكتاب، ويؤكد ذلك أمران:

١ - تصريح المؤلف - في مقدمة الكتاب - بذلك، كما في قوله: «لكن المسلك في تفسيرنا هذا الاعتماد على المعاني الثابتة عن أنزل

(١) وهو: مزج الشرح مع المتن في عبارة واحدة، وقد سبق بيان المراد بالشرح الممزوج بتفصيل أكثر في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٢) كشف الظنون: ١/٤٥٢.

(٣) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٥٩٥/٢.

عليه الكتاب، المتكلم بفصل الخطاب، صلى الله عليه وبارك وسلم^(١)، وترديده - في عدّة مواضع من مقدمته - اعتماده وتقديمه للمعاني المنقولة عن مفسري السلف، وقد التزم ذلك في ثانيا تفسيره - كما سيأتي تفصيله -.

٢ - تصريحه في مقدمته - أيضاً - بأن من أهم مآخذه في كتابه: تفسير (البغوي) و(ابن كثير) - كما سبق عند ذكر مصادره - واعتماده على الثاني منهما على وجه الخصوص، وهذان التفسيران - كما هو معلوم - من أشهر التفاسير الأثرية، المعتمدة على أوجه التفسير بالمأثور، المقدّمة لها على الأوجه الأخرى غير الأثرية.

وبناءً على ذلك وغيره مما سيأتي تفصيله في النقاط الآتية، فلا عجب حينئذ أن يتتابع اثنان من محقّقي هذا الكتاب^(٢) على تصنيفه بأنه من نوع «التفسير بالمأثور» - على التصنيف المشهور -.

﴿ب﴾ يستعمل المؤلف تفسير القرآن بالقرآن على نحو معتدل؛ حيث وقفت على قرابة (٣٠ مثلاً) منه في سورة البقرة^(٣).

ويمكن التمثيل على استعمال المؤلف لتفسير القرآن بالقرآن بالخلاف الذي ذكره في تعيين (الكلمات) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ حيث قال: «في الكلمات اختلاف

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٢٠/١.

(٢) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق منير أحمد (الطبعة الباكستانية): ص (أ) من مقدمة المحقق، جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد: ص ٥.

(٣) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٢٨/١، ٣٠، ٣٦، ٣٨، ٤١، (٢) ٦٣، (٢) ٧٠، ٧٣، ٨٩، ٩٢، ٩٨، ١١٥، (٢) ١٢٨، ١٤٢، ١٥٣، (٣) ١٥٤، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٦، ٢٠٤، ٢١٣، (٢).

كثير؛ أي: شرائع وأوامر ونواهي، أو: ثلاثين خصلة: عشرٌ في البراءة^(١): ﴿التَّائِبُونَ الْعَمَدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] إلخ، وعشرٌ في أول سورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ [المعارج: ١]، وعشرٌ في الأحزاب: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلخ، ... أو: أنه كان يقول كلما أصبح وأمسى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] إلخ الآية، أو: الآيات التي بعدها^(٢): ﴿إِنِّي جَاعِلٌكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] وغيرها^(٣).

﴿﴾ أما ذكر المؤلف للقراءات فهو قليل جدًا؛ حيث لم تجاوز المواضع التي ذكرها في سورة البقرة عشرة مواضع^(٤). وهي كلها (أي: تلك المواضع العشرة) ليس فيها نسبة القراءة إلى من قرأ بها سوى في موضع واحد^(٥)، وكذلك كلها قراءات متواترة سوى في موضع واحد ذكر فيه قراءة شاذة^(٦).

﴿﴾ وأما تفسير القرآن بالسُّنَّة، فإن المؤلف قد ذكر في مقدمته مما يتعلّق به أمرين:

الأول: قوله: «وكثيرًا تجد الزمخشريّ ومن يحذو حذوه أعرضوا عن المعنى المنقول عن الرسول ﷺ في الكتب الصحاح لأجل عدم فهم مناسبة لفظية أو معنوية، وإن نقلوه ما ذكروه إلا آخر الأمر بصيغة التمریض، لكن المسلك في تفسيرنا هذا الاعتماد على المعاني الثابتة

(١) أي: سورة (براءة) وهي سورة (التوبة).

(٢) أي: بعد الآية المفسرة.

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٩٢/١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٢٨/١، ٤١، ٨٢، ٨٩ (٢)، ١١٥، ١٢٧، ١٥٦، ٢٠١،

٢١٠.

(٥) انظر: المرجع السابق: ١٥٦/١ عند الآية (٢٢٢) من سورة البقرة.

(٦) انظر: المرجع السابق: ١٢٧/١ عند الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

عمن أنزل عليه الكتاب، المتكلم بفصل الخطاب، صلى الله عليه وبارك وسلم»^(١).

الثاني: قوله: «وما نقلنا فيه شيئاً إلا بعد اطلاع وتتبع تام، فأعتمد على نقل الشيخ الناقد في علم الرواية عماد الدين ابن كثير، فإنه في تفسيره قد تفحص عن تصحيح الرواية، وتجسس عن عُجْرها وبُجْرها، ولو وجدت مخالفة بين تفسيره وتفسير محيي السُّنَّة الإمام البغوي الذي هو من سِرَاة المحدثين ومهرة المحققين، تتبعت كتب القوم الذين لهم يدٌ في التصحيح، ثم بعد الاطلاع كتبت ما رجَّحوا، لكن أعتمد قليلاً على كلام ابن كثير فإنه متأخر معتنٍ في شأن التصحيح، ومحيي السُّنَّة في تفسيره ما تعرَّض لهذا بل قد يذكر فيه من المعاني والحكايات ما اتفقت كلمة المتأخرين على ضعفه بل على وضعه»^(٢).

ثم قال: «وأما الأحاديث المذكورة في تفسيرنا فمعظمها من الصحاح الستة، وتجد تخريجها مسطوراً في الحاشية عليها»^(٣).

ويتلخص من كلام المؤلف السابق:

١ - أن المسلك في هذا التفسير هو الاعتماد على المعاني الثابتة عن النبي ﷺ، وتقديمها على غيرها.

٢ - اعتماده كثيراً في جانب الرواية على ما ينقله ابن كثير في تفسيره.

٣ - أن معظم الأحاديث المذكورة في هذا التفسير من الصحاح الستة، وتخريجها مسطور في الحاشية عليها.

وقد تتبعت ما ذكره المؤلف من الأحاديث في (سورة البقرة)، فوجدت ما يأتي:

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٢٠/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

١ - مجموع ما ذكره المؤلف منها لا يزيد عن عشرين حديثاً^(١).
 ٢ - بلغ ما ذكره منها بألفاظها قرابة النصف، والبقية إما بمعناها، أو بمجرد الإشارة إليها فقط؛ كقوله: «مستثنى بالحديث»^(٢)، وقوله: «قد عُلم من الأحاديث الصحاح»^(٣)، ووجدت أن جميع الأحاديث التي اكتفى بالإشارة إليها فقط إنما هي في تفسيره لآيات الأحكام.

٣ - ذكر صحابي الحديث في حديثين اثنين منها فقط، أما التخريج فلم أجده ذكره في المتن، لكنه أشار فيه إلى صحّة حديثين^(٤)، وقال في أحاديث أخرى: «قد نُقل»، «رُوي»، «قد ورد»^(٥)، والظاهر أنه لا يُريد بهذه التعبيرات الإشارة إلى ضعف تلك الأحاديث، وإنما هو تنويع في العبارة غير مقصود، والله أعلم.

٤ - وجدت أن المؤلف خرّج سبعة أحاديث في الحاشية، واستدرك المحشّي (الغزنوي) تخريج ثلاثة أخرى، كما أن محقق الطبعة السادسة (د. هنداوي) له همة في تخريج معظم ما فات المؤلف والمحشّي من تلك الأحاديث^(٦).

وبناءً على هذا الإحصاء التفصيلي لما ذكره المؤلف من الأحاديث في سورة البقرة يتبين ثلاثة أمور:

١ - أن عدد الأحاديث ليس كثيراً في الجملة! إذ كان من المتوقع أن يكون عددها أكثر من ذلك؛ لِمَا يُفهم من كلام المؤلف في مقدمته من

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٥٧، ٥٠/١، ٩٢، ١٠٢، ١١٠، ١١١، ١١٨، ١٢٣، ١٢٩، ١٦٣ (٢)، ١٧٨، ٢٠٠، ٢٠٤ - ٢٠٥، ٢٠٦ (٢)، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥ (٢).

(٢) المرجع السابق: ١١٨/١، وانظر: ١٢٣/١، ٢١١.

(٣) المرجع السابق: ١٦٣/١. (٤) انظر: المرجع السابق: ١٦٣/١.

(٥) انظر: المرجع السابق: ١١١/١، ١٢٩، ٢٠٦ (٢).

(٦) وهي خمسة أحاديث، انظر: المرجع السابق: ٩٢/١، ١٠٢، ١١٨، ٢٠٦، ٢١٥.

عنايته الكبيرة بالتفسير المأثور. وربما كان السبب في ذلك قلة المروي - أصلاً - عن النبي ﷺ من الأحاديث في صلب التفسير، دون الأحاديث الواردة في الفضائل، أو التي تشهد لمعنى أو استنباط من الآيات أو غير ذلك، وعناية المؤلف في تفسيره عمومًا بالنوع الأول أكثر من الثاني، والله أعلم.

٢ - مراعاة المؤلف للاختصار في إيراد الأحاديث أمر ظاهر، سواءً في قلة عدد ما ذكره منها ابتداءً، أو في جعله التخريج في الحاشية، أو في عدم ذكر كثير منها بلفظه بل بمعناه أو بالإشارة إليه، أو في عدم ذكر صحابي الحديث في الغالب.

٣ - عدم التزام المؤلف التزامًا تامًا بما ذكره في مقدمته من أن الأحاديث التي يذكرها في المتن فإنه يذكر تخريجها في الحاشية عليها؛ حيث إنه أهمل ذكر التخريج في كثير منها. وكذلك فإن المؤلف - في مواضع أخرى من تفسيره - قد ذكر التخريج في المتن وليس في الحاشية^(١).

﴿هـ﴾ أما منهج المؤلف في إيراد أقوال السلف فقد أبان هو نفسه عن شيء من ذلك في مقدمة الكتاب، حيث قال عن كتابه: «كتاب موافق في الحكمة والمعرفة، مُصَفَّى عن الاعتزال والفلسفة، في كل سطر حقائق استلقت أكثرها بوجه حسن عن السلف، ودقائق أبحاثها من غير بخل على الخلف، تعرّضت فيه لكلام السلف بوجه يُعلم منه كيفية مطابقته مع الآية، وأعرضت عن محتملات لا تُجانسه دراية، ولا تؤانسه رواية»^(٢).

وقال مؤكِّدًا كلامه السابق: «ثم اعلم أن ما يحتويه أكثر التفاسير

(١) انظر مثلاً: تفسير سور: التكاثر، والكوثر، والنصر، والإخلاص، والناس.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندأوي: ١٧/١.

ترى^(١) في هذا التفسير، مع معانٍ صحيحة نفيسة لم تجد^(٢) في كثير منها، نعم قد ترى فيها أحياناً معاني لم تلقَ^(٣) فيه، وما ذلك إلا لأن مطابقتها مع ظاهر الآية لا تخلو من شبهة، على أنها غير منقولة عن السلف، وقليلًا ترى بعض المعاني المنقول قد تُرك فيه^(٤)، لِمَا أن تطبيقه مع الآية متعسّرٌ أو متعذّرٌ^(٥).

ومما ذكره في مقدمته مما يتعلّق بذكره لأقوال السلف قوله: «وكلّ معنى ذكرنا فيه بصيغة (أو) فما هو إلا للسلف، وما ذكرنا بـ (قيل) فأكثره من مخترعات المتأخرين ما ظفرنا فيه بنقل»^(٦).

وحاصل كلامه السابق أمران:

١ - اعتماده الكبير على أقوال السلف في التفسير، وإعراضه عن كثير من أقوال المتأخرين، وخصوصًا منها تلك المحتملات البعيدة التي لا تلائم ظاهر الآية إلا بتكلف.

٢ - أنه حين تعداده لأقوال السلف في معنى الآية فإنه يفصل بينها بصيغة (أو) وأما الأقوال التي هي من مخترعات المتأخرين فإنه يُعبّر عنها بـ (قيل) في الغالب.

وقد استعرضت تفسير المؤلف لسورة البقرة كاملاً، فوجدته التزم هذين الأمرين في الجملة، كما أنني وقفت على سماتٍ أخرى تتعلّق بمنهجيته في ذكر أقوال السلف - في كلامه على سورة البقرة - هي:

١ - وجدت المؤلف كثيرًا ما ينسب القول إلى السلف مبهمًا، مثل

(١) لعلها: (تراه) في هذا التفسير.

(٢) لعلها: لم (توجد) في كثير منها، أو: لم (تجدها) في كثير منها.

(٣) لعلها: لم (تلحقها) فيه.

(٤) لعلها: المعاني (المنقولة) قد (تركت) فيه.

(٥) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندأوي: ١٩/١ - ٢٠.

(٦) المرجع السابق: ٢٠/١.

أن يقول: «قال بعض السلف»، أو «أكثر السلف»، أو «كثير من السلف»، أو «عليه السلف»، ونحو ذلك^(١)، وقد يُسميهم أو يسمي بعضهم في الحاشية.

٢ - قد يسمي القائل من السلف في متن الكتاب، وهذا غير قليل، وممن سمى منهم في سورة البقرة: ابن عباس - صرح باسمه في (١٤) موضعاً^(٢)، ومن التابعين: مجاهد، والحسن، وعكرمة، وعطاء، والشعبي، والضحاك^(٣).

٣ - المؤلف يعتني بذكر أقوال السلف سواء في التفسير (أي المعاني) - وهو الأكثر - أو في الأحكام - عند تفسيره لآياتها.

٤ - الغالب أن المؤلف يحاول استيعاب أقوال السلف في الآية مختصرة، وإن كان الخلاف بينها خلاف عبارة أحياناً، وهو لا يُرجح بينها في الغالب^(٤)، وإنما يكتفي بسردها فقط، بل يذكر أحياناً ما يُشعر بتوقفه في الترجيح بين القولين، أو باحتمالهما جميعاً^(٥).

﴿﴾ أما ذكر المؤلف للإسرائيليات فالظاهر أنه قليلٌ نسبياً، وما يذكره منها فإنه يذكره مختصراً ودون ذكر التفصيلات، وينسب بعضها إلى

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندأوي: ٣٠/١، ٣٤، ٤٩، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ١١٩، ١٢٢، ١٣٣، ١٤١، ١٤٣، ١٥٨، ١٥٩ (٢)، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ٢١١، ٢١٣.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٢٩/١، ٣٧، ٤٠، ٥٠، ٥٨، ٧٣، ٩٧، ١٣٥، ١٥٧، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٤٠/١، ٤٠، ٥٠، ٥٨، ٦٢، ٨٦، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٠.

(٤) ومن ترجيحه بينها، انظر: المرجع السابق: ٣٧/١، ٤١، ٩٣، ٩٤، ١٠٣، ١١٨، ١٤١، ١٥٩، ١٩٢، ٢١١، ويلحظ أنه أحياناً يذكر الترجيح بعد ذكر الأقوال، وأحياناً يكتفي بذكر القول الراجح، ولا يذكر غيره، مع التصريح بأنه هو الأرجح أو الأصح.

(٥) انظر: المرجع السابق: ٤٩/١، ٢٠٥.

السلف، وغالبها من النوع الذي لا حرج في حكايته^(١)، ومنه تعيين المبهمات في القصص - وسيأتي -.

وربما كان لاعتماد المؤلف على تفسير ابن كثير في جانب الرواية - كما نصّ عليه في المقدمة على ما سبق - أثرٌ في ذلك.

ثالثاً: النواحي اللغوية:

الموجود منها عند الإيجي في تفسيره أربعة أنواع: النحو والإعراب، وشرح الغريب، والنكات البلاغية، والتصريف، وهي في اهتمامه بها على هذا الترتيب.

أما النوعان الأولان - النحو والإعراب، وشرح الغريب -: فلا تكاد تخلو منهما معظم الآيات، ويدلُّ على عناية المؤلف بالأول خاصة - وهو النحو والإعراب - ما ذكره عنه في مقدمة الكتاب، في قوله: «وأما وجه الإعراب فما اخترت إلا الأظهر، والذي ذكرت فيه وجهين أو جوهًا فلنكتة لا تخفى على المتأدّب، فإن قرع سمعك شيءٌ يخالف الكشاف ومن تبعه فلا تعجل إلى الردّ إنكارًا، وارجع بصر البصيرة لعلك تجد من جانب طور العلم نارًا، مع أنني لا أدعي عدم الخطأ والخطل، والسهو والزلل، نعم اجتهدت غاية الاجتهاد في تنقيح الكلام، وللمجتهد أجرٌ وإن حُرِم إصابة المرام»^(٢).

وقال فيها - أيضًا -: «وقد تعرّضت فيها [أي: في الحاشية] لوجوه أخر من المعاني والإعراب»^(٣).

(١) انظر أمثلة لما ذكره منها في سورة البقرة: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندواوي: ٤٠/١، ٤٩، ٥١، ٥٨، ٧٢، ٧٦، ٧٩، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٣.

(٢) المرجع السابق: ٢٠/١ - ٢١.

(٣) المرجع السابق: ٢١/١.

وقد وجدت المؤلف كثيراً ما يحاول الربط بين الإعراب والمعنى، لكن ذلك ليس مظهرًا عنده.

ومن الجوانب النحوية التي خصّها المؤلف بمزيد عناية: معاني الحروف، وقد أحصيت ما ذكره منها في الجزء الأول فقط من سورة البقرة فوجدته أكثر من (٣٠ موضعًا)^(١).

أما النكات البلاغية: فهي موجودة عند المؤلف وإن كانت قليلة مقارنة بالنحو والإعراب، حيث وقفت منها في سورة البقرة على (١٣ موضعًا)^(٢).

وأما ما ذكره من التصريف: في سورة البقرة فهو قليل جدًا بل نادر، حيث لم أقف إلا على موضعين منه فقط^(٣).

كما أن المؤلف قد يُشير أحيانًا إلى بعض الفوائد اللغوية؛ كالفروق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى^(٤).

رابعًا: علوم القرآن:

والمراد بذلك تطبيقاتها في أثناء التفسير، والذي اعتنى به المؤلف منها ستة أنواع:

﴿١﴾ أسباب النزول: حيث إنها من قبيل التفسير بالمأثور، فقد اهتمَّ المؤلف بها كثيرًا، واستوعب ذكر كثير منها، ووجدته ذكر في سورة

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٢٦/١ (٢)، ٢٨ (٢)، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٥٨، ٦٠، ٦٤ (٣)، ٦٦، ٦٩، ٧٠ (٣)، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٤ - ٨٣، ٩٧ (٢)، ٩٨، ١٠٠ (٢).
(٢) انظر: المرجع السابق: ٢٣/١، ٤٦، ٥٧، ٦٦ (٢)، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٤، ١٤٠، ١٧٢، ٢٠٤.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١٧٢/١، ٢١٠.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٢٩/١، ٥٢، ٨٢، ١٠٤، ٢١٤.

البقرة فقط أسباب نزول ما يُقارب (٥٠ آية)^(١)، ذكر لأربع آيات منها سببين، ولآية أربعة أسباب، ولأخرى خمسة^(٢).

وقد أشار إلى صحّة اثنين فقط من تلك الأسباب^(٣)، ولم يُخرَج في المتن منها سوى سبب واحدٍ فقط^(٤)، لكن خرَج في الحاشية ستة أسباب، معظمها حين تتعدّد الأسباب المذكورة لآية واحدة^(٥)، ووجدت المحشّي (الغزنوي) استدرك تخريج أربعة أسباب أخرى فقط مما لم يخرجه المؤلف^(٦).

﴿باب﴾ دفع المشكل: صرّح المؤلف بعنايته به في مقدمة الكتاب في قوله: «وقلما تجد آية إلا وقد رمزت في تفسيرها إلى دفع إشكال أو إلى تحقيق مقال، بعبارة وجيزة، أو أمأت إليه بإشارة لطيفة دقيقة، وفي كثير من المواضع أوضحته في الحاشية»^(٧).

وهذا من مزيد عناية المؤلف بهذا النوع من علوم القرآن؛ حيث إنه كان يذكره في المتن والحاشية.

وقد تبعت ما ذكره منه في المتن - في سورة البقرة - فوجدته قرابة (٣٠ موضعاً) ثلث هذه المواضع في دفع مشكل التكرار^(٨).

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٣٥/١، ٦٧، ٧٥، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١١٢ (٢)، ١١٦، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢ (٢)، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩ (٢)، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩ (٢)، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣ (٣)، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١، ١٦٦، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٣.

(٢) انظرها على الترتيب في: المرجع السابق: ٨٣/١، ٨٧، ٨٨، ١٣٩، ٢٠٤، ١٢٨.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٩٠/١، ١٠٤. (٤) انظر: المرجع السابق: ٨٨/١.

(٥) انظر: المرجع السابق: ٨٨/١، ٩٠، ١٢٨، ١٥٣، ٢٠٤، ٢١٣.

(٦) انظر: المرجع السابق: ١٥٧/١، ١٦١، ١٦٦، ١٩٩.

(٧) المرجع السابق: ٢١/١.

(٨) انظر: المرجع السابق: ٢٣/١ (٢)، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١ (٢)، =

﴿٥﴾ تعيين المبهمات: واعتمد في بعضها - وهو المتعلق بمبهمات القصص - على الإسرائيليات - كما سبق - .
وقد أحصيت ما ذكره المؤلف منها في سورة البقرة، فوجدته قرابة (٣٠ موضعاً)^(١).

﴿٥﴾ الناسخ والمنسوخ: وقد اعتنى به المؤلف عناية ظاهرة؛ فلم يكذب يغفل منه شيئاً، وكثيراً ما يُشير إلى الخلاف في الآية هل هي منسوخة أم لا؟

وقد تبعت ما ذكره من ذلك في سورة البقرة فوجدته قد ذكره في (١٥ موضعاً)^(٢)، أشار في أكثر من نصفها إلى وقوع الخلاف فيها.

﴿٥﴾ المناسبات: وهي مما اعتنى به المؤلف والمحشي (الغزنوي) - كما سبق ذكره عند الكلام على حاشيته على هذا التفسير - .
وقد وقفت - في سورة البقرة - على (١٤ موضعاً) ذكر فيه المؤلف المناسبة في المتن^(٣)، وهي من قبيل المناسبات الظاهرة، وليست المتكلفة البعيدة.

ومما يحسن الإشارة إليه في هذا الأمر ما نقله المحشي (الغزنوي) في تعليقه على قوله تعالى: ﴿يَنْبِيَّ إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ يَهْدِيكُمْ وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠] حيث نقل كلام الشوكاني في

= ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ (٢) ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٠ - ٦١ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٢٧ ، ١٦٤ ، ١٨٥ ، ٢١١ .

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، (٣) ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ - ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٩ (٢) ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨ (٢) ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ (٢) ، ١٩٣ .

(٢) انظر: المرجع السابق: ١/١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٩٠ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق: ١/٤١ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٩٥ ، ٢٠٤ .

تفسيره «فتح القدير» بطوله عن علم المناسبات، وتشديده على مَنْ خاض فيه أو أفرده بالتصنيف، وهو كلامٌ محمولٌ على التكلف في ذلك والتمحل في إيجاد المناسبات مهما كانت بعيدة وباردة! وأما ذكر ما كان ظاهرًا من المناسبات فلا إشكال فيه، بل هو ما فعله الشوكاني نفسه في تفسيره، ومما اعتنى بذكره المحشّي (الغزنوي) الذي نقل كلامه في ذلك - كما سبق عند الكلام على حاشيته في المطلب السابق -.

خامسًا: المذهب العقدي والفقهّي:

اضطربت كلمة المحقّقين الأخيرين للكتاب، وأحد مَنْ ترجم للمؤلف من المتأخرين، في بيان حقيقة مذهب المؤلف في تفسير آيات العقيدة، وسأذكر مجمل آراء هؤلاء الثلاثة مرتبة على التاريخ، ثم أتبعها بمناقشتها، وبيان الأقرب منها للصواب:

﴿١﴾ الدكتور عبد الحميد الهنداوي - محقق الطبعة السادسة للكتاب - وهو أول مَنْ تكلم في هذا الأمر بحسب ما وقفت عليه، حيث قال عن المؤلف (الإيجي): «ومع تعظيمه للنصوص الشرعية وموقفه من الاعتزال والفلسفة، ونقله الكثير عن السلف، إلا أننا نجد عنده آثارًا صوفية ربما كان سببها كون أبيه صوفيًا، ومن أمثال ذلك ما تجده في كلامه عن النبي ﷺ في مقدمة التفسير، ولقد أجاد الغزنوي صاحب الحاشية في بيان خطأ ما صنع والتحذير مما فيه وقع»^(١).

ثم قال: «وأحيانًا يمشي في تفسير آيات أسماء الله وصفاته على طريقة الأشاعرة، وربما ينقل في تفسيرها قول السلف مُتبعًا إياه بكلام الأشاعرة، فتراه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَّادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] يقول: (لا يرتضيه) جاريًا مجرى الأشاعرة في تأويل الصفات إلى

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٧/١ «مقدمة المحقق».

السبعة التي يثبتونها، فيقولون: معنى الحب الرضا، مخالفين بذلك طريقة السلف، ومثال جمعه بين طريقة السلف وطريقة الأشاعرة: قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]: (مذهب السلف الإيمان بمثل ذلك ووكول علمه^(١) إلى الله تعالى، أو تقديره: يأتيهم بأسه)^(٢).

ثم قال: «وجدت بالذکر أن الغزنوي صاحب الحاشية أشار في مواضع كثيرة إلى طريقة السلف في فهم آيات أسماء الله وصفاته، وأن هذه الطريقة هي التي يجب اتباعها، إلا أنه لم يتتبع كل موضع يحتاج إلى هذا التنبيه»^(٣).

﴿٢٢﴾ رأي كاتب ترجمة المؤلف (الإيجي) في كتاب «الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة»^(٤) قال: «ومما نقلناه عن كتاب «كشف الظنون» وما قاله صاحب الترجمة من اعتماده على تفسير ابن كثير، فهو كما قال. فقد تتبنا مواضع من تفسيره هذا وخاصة ما يتعلق بالأسماء والصفات، فكان نقله عن ابن كثير واضحاً بل جلّه منه وهو لا يحيد عن ذلك»^(٥).

ثم قال: «وإليك أيها القارئ الكريم بعضاً من تلك المواضع، مع

(١) أي: علم كلفيته؛ أي: علم معناه الخاص اللائق بالله تعالى، لا علم معناه العام المعروف؛ لأن تفويض علم المعنى العام هو مذهب المفوضة، وهو مذهب ضال، ويخطئ كثيرون فيجعلون مذهبهم هو مذهب السلف! انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور محمود: ١١٧٧/٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) من تأليف خمسة هم: وليد الزبيدي، إياد القيسي، بشير القيسي، مصطفى الحبيب، عماد البغدادي.

(٥) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة لوليد الزبيدي وزملائه: ٢١٤٩/٣.

العلم أنه فيه يظهر على قول السلف^(١) وأئمة السُنَّة والجماعة، وخلوه من علم الكلام على مذهب الأشعرية أو الماتريدية أو غيرها، وإن تمَّ تحرّيه فهو على قول السلف، وخاصة في الأسماء والصفات^(٢)، ثم ساق المترجم ستة أمثلة من تفسير المؤلف لبعض آيات الصفات، مستشهداً لكل منها بكلام ابن كثير؛ ليُثبت موافقته له فيها.

والحق أن هذا الحكم من خلال هذه الأمثلة القليلة حكم ناقص، وإن كان فيها موافقة في الظاهر لكلام ابن كثير في تفسيره؛ لأن المنهج إنما يؤخذ من تتبّع كلام المؤلف عند جميع ما ورد من الصفة المعينة في القرآن، والصفات التي ذكر المترجم أمثلة لها هي: العين، والرؤية، والساق، والمجيء، وقد سبق مثلاً في كلام محقق الطبعة السادسة - السابق نقله - في تأويل المؤلف لصفة (الإتيان) وسيأتي ذكر أمثلة أخرى على وقوع المؤلف في تأويل عدد من الصفات.

ثم ختم ترجمته بقوله: «هكذا نرى أن صاحب الترجمة من خلال تفسيره هذا التزم بقول السلف الصالح، دون أهل الأهواء من أهل الكلام من المذاهب والفرق الأخرى التي بنت أصولها الاعتقادية على علم الكلام وتمييز العقل دون النقل الصحيح، مع العلم أننا اعتمدنا في بيان ذلك على الجزء الثالث^(٣) من تفسيره فقط؛ لتوفره هو فقط لدينا من باقي المطبوع»^(٤).

(١) هكذا هي العبارة في المرجع، وربما كان تصحيحها: مع العلم أنه يظهر فيه شبه على قول السلف... إلخ.

(٢) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة لوليد الزبيدي وزملائه: ٢١٤٩/٣.

(٣) الصواب أنه الجزء الرابع؛ لأن الأمثلة التي ذكرها وبنى عليها حكمه هذا في الجزء الرابع من الكتاب، وليس الثالث.

(٤) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة لوليد الزبيدي وزملائه: ٢١٥٠/٣.

وفي هذا الكلام بيان لسبب وقوع المترجم في حكمه على المؤلف بهذا الحكم البعيد عن الصواب - على ما سيأتي تفصيله - وهو اعتماده على أمثلة قليلة هي التي في الجزء الذي كان بين يديه من الكتاب؛ حيث لم يقع من المؤلف فيها تأويلٌ ظاهر، وإنما كلامه فيها محتمل، وهو مفتقرٌ للنظر في أمثلة أخرى لتبين الأمر أكثر.

﴿٣٤﴾ قول محقق الطبعة الأخيرة (السابعة) للكتاب: صلاح الدين مقبول أحمد: «تنبيه: إن هذا التفسير يخلو بحمد الله من المخالفات العقدية، إلا في موضع من مقدمة مؤلفه وقع التوسل بالنبي ﷺ توسلاً غير مشروع كلياً، فنبهراً إلى الله تعالى من تصرفه هذا»^(١).

ثم قال: «وقد علّق عليه المحشّي في محلّه تعليقاَ جيداً، وبما أن هذا الأمر لا صلة له بالموضوع، فأزلنا تلك العبارة ووضعنا مكانها ثلاث نقاط، وكذلك أزلنا التعليق عليها؛ لأنها كانت خلاف ما ذهب إليه المؤلف من تقرير مذهب السلف في هذا التفسير»^(٢).

وقد سبق - عند الكلام على طبعات الكتاب في المطلب الأول - التعليق على تصرف المحقق في حذف تلك العبارة من كلام المؤلف، وبيان مجانية ذلك لأصول التحقيق العلمي.

أما قوله عن الكتاب إنه خالٍ من المخالفات العقدية - سوى ذلك الموضوع الذي حذفه - وأن المؤلف سار في هذا التفسير على تقرير مذهب السلف، فهو كلام بعيد عن الصواب - كما سيأتي إيضاحه -.

﴿٣٥﴾ بعد استعراض تلك الآراء الثلاثة حول عقيدة المؤلف في تفسيره، يتبين أن أقربها إلى الصواب هو الأول، وأما الثاني فهو أبعداها، في حين كان الرأي الثالث بين بين.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد: ص ٧.

(٢) المرجع السابق: ص ٧.

ولذلك فإنه لا بدّ من بيان حقيقة عقيدة المؤلف في تفسيره، ليكون الكلام أكثر دقّة، وذلك من خلال النقاط الأربع الآتية:

١ - وقع المؤلف في توسل غير مشروع بالنبي ﷺ في مقدمة الكتاب، وقد علّق عليه المحشّي (الغزنوي) ببيان وجه الخطأ في ذلك، وكلامه في ذلك موجود مع التعليق عليه إلا في الطبعة الأخيرة؛ حيث رأى المحقق حذفه مع التعليق - كما سبق - .

٢ - وقع المؤلف في تأويل عدد من الصفات - كما سيأتي ذكر أمثلة على ذلك -، وهذا يفيد عدم صحّة مَنْ قال بخلوّ تفسيره من المخالفات العقدية - وهو محقق الطبعة الأخيرة -، وكذلك عدم صحّة قول مَنْ ترجم له من المتأخرين بأنه التزم قول السلف الصالح في الأسماء والصفات، دون أقوال أهل الأهواء من أهل الكلام وغيرهم.

٣ - الأقرب هو ما قاله محقق الطبعة السادسة - د. هنداوي - من أن المؤلف قد مشى في تفسير آيات الصفات على مذهب الأشاعرة في الأغلب - وقد سبق نقل ذلك عنه - وأما ما يذكره المؤلف في ذلك عن السلف، فالظاهر لي بأن المؤلف قد اختلط عليه مذهب السلف بمذهب أهل التفويض، الذين يقولون بالتفويض الكامل للنصوص - معنى وكيفية -، وأما السلف فيثبتون المعنى ويفوضون علم الكيفية فقط^(١)، وعدم المعرفة الدقيقة لمذهب السلف من قبل المؤلف غير مستغربة، كما هو حال كثير من علماء الأشاعرة - على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢).

٤ - بيّن صاحب الحاشية (الغزنوي) في كثير من المواضع مذهب السلف الصحيح في تفسير آيات الصفات، وأكثر فيها النقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، واتّسمت تعليقاته تلك بطول التعليق، خلافاً

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود: ١١٧٧/٣.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٧٩٢/٢.

لسائر تعليقاته، لكنه لم يتتبع جميع المواضع التي وقع المؤلف في تأويلها. بقي ذكر الأمثلة على ما وقع فيه المؤلف من تأويل عدد من الصفات، فمن ذلك:

تأويل الرحمة بإرادة الخير، والغضب بإرادة العقوبة، حيث قال في تفسير سورة الفاتحة، عند قوله تعالى: ﴿يَسِّرْ لَنَا الرِّجِيمَ﴾ [الفاتحة: ١] قال: «الرَّحْمَنُ» الموصوف بإرادة الخير لجميع الخلائق، وقال: «غَيْرِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧] صراط غير الذين أردت العقوبة عليهم».

ومنه تأويل المحبة بالرضا والشواب، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] قال: «يُحِبُّكُمْ اللَّهُ»؛ أي: يرض عنكم ويثبكم^(١).

ومنه تأويل اليد بالجود والسخاء أو بالنعمة، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] قال: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» ليس له بخل أصلاً وله غاية الجود، وتثنية اليد تدلُّ عليها، وقيل: «يَدَاهُ»؛ أي: نعمة الدنيا والآخرة».

وكذلك تأويل اليد بالنفس، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾ [ص: ٧٥] قال: «لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي» أوجده بنفسي من غير واسطة، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْلَتْ بَرَوًّا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَانَا أَنْعَمْنَا لَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ [يس: ٧١] حيث قال: «مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَانَا» مما عملنا نحن بلا شريك، وإسناد العمل إلى الأيدي استعارة تفيد المبالغة في التفرد بالإيجاد».

(١) انظر أمثلة أخرى على ذلك عند تفسير المؤلف للآيات الآتية: البقرة: ٢٠٥، المائدة: ٥٤، الزمر: ٧.

وأما قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ يَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] حيث قال: «ونحن على طريقة السلف، لا نأول اليد والقبضة والإصبع، ونؤمن بها، ونكل علمها إلى الله ﷻ، وهي أقرب من السلامة وأبعد من الملامة»، فالظاهر أن المؤلف لا يريد مذهب السلف الذين يفوضون علم الكيفية فقط، وإنما يريد مذهب أهل التفويض الذين يفوضون المعنى والكيفية - كما سبق -.

ومنه - أيضًا - تأويل الوجه بالجهة، أو بالذات، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] قال: «فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ؟ أي: جهته التي أمر بها، لا يختص بمسجد ومكان، أو معناه: بأي جهة وجهتم وجوهكم فَمَّ قبلة الله فله المشرق والمغرب، أو ذاته مَطَّلَع بكم»، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصم: ٨٨] قال: «إِلَّا وَجْهَهُ» إلا ذاته المقدس عن الفناء، أو معناه: إلا ما أريد به وجهه؛ أي: كل عمل لم يُرد به وجه الله فهو باطل»^(١).

ومنه - أيضًا - تأويل العين بالحفظ والرعاية، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيُنَا﴾ [هود: ٣٧] قال: «بِأَعْيُنِنَا؟ أي: متلبسًا بأعيننا؛ كأن الله تعالى معه أعينًا تحفظه عن الميل في صنعته عن الصواب، وحاصله: اصنعها وأنت محفوظ»، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِنُصْنِعَ عَلَيَّ عَيْتًا﴾ [طه: ٣٩] قال: «عَلَيَّ عَيْتًا لُتْرَبِي وَيُحَسِّنَ إِلَيْكَ بَمَرَأَى وَمَنْظَرٍ مَنِي، كما يُراعي الرجلُ الشيءَ بعينه إذا اعتنى به»^(٢).

(١) وانظر مثلاً آخر عند تفسير المؤلف للآية: الرحمن: ٢٧.

(٢) وانظر مثالين آخرين عند تفسير المؤلف للآيتين: المؤمنون: ٢٧، الطور: ٤٨.

ومنه - أيضًا - تأويل الحياء بالترك، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِيءُ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] قال: «أي: الله لا يمتنع ولا يترك الحق ترك الحيي منكم؛ يعني: إن إخراجكم حق ينبغي ألا يستحيا منه»^(١).

ومنه - أيضًا - قصر معنى الفوقية والعلو، على الفوقية في المكانة والقهر أو العلو في القدر والقهر، دون ذكر علو الذات أو فوقية المكان، كما في تفسير المؤلف لقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] قال: «أي: حال كون الرب قاهرًا عاليًا لهم: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١]، أو معناه: يخافون من فوقهم؛ أي: أن يرسل عليهم عذابًا من فوقهم»^(٢)، وأما العلو فكما في تفسير المؤلف لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [القمان: ٣٠] قال: «الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ» مترفع، متسلط على كل شيء»^(٣).

وأما صفة الاستواء فإن كلام المؤلف فيها أقرب إلى مذهب أهل التفويض منه إلى مذهب السلف، وبيان ذلك في ذكر مثالين على تفسيره لهذه الصفة: الأول: تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] حيث قال: «أجمع السلف على أن استواءه على العرش صفة له بلا كيف، نؤمن به ونكل العلم إلى الله، وليس المراد خلق العرش بعد السموات والأرض، كما فسره به بعض العلماء»، والمثال الثاني: تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢] حيث قال: «قال السلف: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، وقيل: علا عليه».

ويظهر من هذين المثالين أن المؤلف لم يثبت المعنى الذي أثبتته

(١) وانظر مثالاً آخر عند تفسير المؤلف للآية: البقرة: ٢٦.

(٢) وانظر مثالين آخرين عند تفسير المؤلف للآية: الأنعام: ١٨، ٦١.

(٣) وانظر أمثلة أخرى عند تفسير المؤلف للآيات: البقرة: ٢٥٥، سبأ: ٢٣، الأعلى: ١.

السلف للاستواء على العرش، وهو العلو والاستقرار عليه، بل إنه لما ذكره في المثال الثاني ذكره قولاً ثانياً مغايراً لما نسبته للسلف، وهذا يدل على عدم تحقيقه لمذهب السلف، وإن كان يذكر عباراتهم.

وقريب من ذلك تفسير المؤلف لصفة الإتيان في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] السابق ذكره - ضمن كلام محقق الطبعة السادسة في أول هذه الفقرة -.

وقد أكثرت من ذكر الأمثلة على ما وقع فيه المؤلف من التأويلات - دون تتبع جميع الصفات، ولا استقصاء لسائر أمثلتها - لأسباب ثلاثة:

١ - اضطراب كلمة الباحثين في تقرير هذا الأمر، بل حكم بعضهم على المؤلف وكتابه بحكم يخالف حقيقة الأمر فيهما.

٢ - تعلقه بالجانب العقدي، وهو جانب خطير، ومعرفة الخطأ فيه مما قد يعسر على عامة الناس.

٣ - تأكيد حقيقة مذهب المؤلف العقدي في كتابه، ومحاولة إظهار ذلك دون لبس.

وأخيراً، فإنه يحسن التعرّيج على منهج المؤلف في تناول آيات الأحكام، حيث إنه لا يكاد يترك منها آية فيها دلالة ظاهرة على حكم من الأحكام إلا ويبينه، لكن كلامه في ذلك يتسم بالاختصار، مع الإشارة إلى الخلاف أحياناً، ودون نسبة إلى المذاهب في الغالب، وأكثر من نسب إليه الشافعي - ربما لأنه على مذهبه كما سبق في ترجمته -، ثم أبي حنيفة، ثم مالك^(١)، كما أن المؤلف أحياناً يذكر رأي السلف في مسائل الأحكام، إما مبهماً أو بأسمائهم لكن أكثر التسمية في الحاشية.

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداوي: ٩٣/١، ١١١، ١٣٦ (٢)، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٢، ١٠٩ (٢).

ووجدت المؤلف نصّ على الإجماع في موضعين^(١)، وذكر في موضع واحد أن ذلك رأي الأئمة الأربعة^(٢).

سادسًا: ظواهر تفسيرية أخرى في الكتاب:

﴿١﴾ استعمال المؤلف للحاشية:

هذا الأمر من الأمور الظاهرة في الكتاب، وقد يُظن بادئ الأمر أن جميع حواشي الكتاب من تعليقات صاحب الحاشية (الغزنوي)؛ لأنه لم يُعهد أن يضع المؤلف نفسه حاشية على كتابه، وقد جعل المحشّي علامة الحاشية التي هي من المؤلف نفسه رمز (منه) في آخر كل حاشية - كما سبق تفصيله عند الكلام على حاشية الغزنوي في المطلب السابق -.

وقد أحصيت عدد الحواشي التي كتبها المؤلف نفسه، وعدد ما كتبه المحشّي (الغزنوي) في سورة البقرة فقط: فوجدت أن عدد حواشي المؤلف (٣٣٦ حاشية) وما كتبه المحشّي (١٤٤ حاشية)؛ أي: أن حواشي المؤلف أكثر من ثلثي مجموع الحواشي الموجودة في سورة البقرة.

ولأجل عناية المؤلف بهذه الحواشي فقد ذكرها في مقدمة الكتاب، وفصل أنواع المعلومات التي جعلها في الحاشية، وذلك في قوله: «وأما الأحاديث المذكورة في تفسيرنا فمعظمها من الصحاح الستة، وتجد تخريجها مسطورًا في الحاشية عليها»^(٣).

وكذلك قوله: «وقلّما تجد آية إلا وقد رمزت في تفسيرها إلى دفع إشكال أو إلى تحقيق مقال بعبارة وجيزة، أو أوامات إليه بإشارة لطيفة دقيقة، وفي كثير من المواضع أوضحته في الحاشية، وقد تعرّضت فيها

(١) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندواي: ١٧٠/١، ١٧١.

(٢) انظر: المرجع السابق: ١٦٠/١.

(٣) المرجع السابق: ٢٠/١.

لوجوهٍ آخر من المعاني والإعراب»^(١).

ويتلخّص من كلام المؤلف هذا، أن المعلومات التي جعلها في الحاشية هي:

- ١ - تخريج الأحاديث.
 - ٢ - دفع الإشكالات، أو تحقيق المقال - في كثير من المواضع -.
 - ٣ - وجوه أخرى من المعاني.
 - ٤ - وجوه أخرى من الإعراب.
- ويمكن أن يُضاف إلى ذلك - مما تبين من قراءة حواشي المؤلف في سورة البقرة -:

- ١ - تسمية أصحاب الأقوال من السلف.
 - ٢ - زيادة إيضاح العبارة في المتن، بشرح أو تقييد أو غير ذلك.
- ﴿٢﴾ تقدير المحذوف (معمولاً أو عاملاً أو غير ذلك):
- وجدت في الجزء الأول فقط من سورة البقرة ما يُقارب (٧٠) موضعاً) وهذا عدد كبير يدلُّ على مدى عناية المؤلف بهذا الأمر، وربما كان من أسباب ذلك ارتباط تقدير المحذوف بالصناعة النحوية، التي لها الحظوة الكبرى عند المؤلف - كما سبقت الإشارة إليه -.

وتقدير المؤلف للمحذوف سواء كان عاملاً أو معمولاً، لا يُصرّح بأن ذلك هو المحذوف أو أن تقديره كذا، إلا في النادر، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۗ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ حيث قال: ﴿فَإِنفَجَرَتْ﴾ تقديره: فضرب فانشقت، وكما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُعَذِّبُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الَّذِي يُكْفِرُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٧٣]؛

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندواي: ٢١/١.

قال: «كَذَلِكَ يُعَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى» يدلُّ على محذوف هو: فضرِبوه فحبي». .
﴿٣﴾ عناية بيان مرجع الضمير، وبيان المشار إليه باسم الإشارة:
وجدت أن عناية بالأول «بيان مرجع الضمير» أكثر من الثاني
(المشار إليه باسم الإشارة) حيث وجدت في الجزء الأول من سورة
البقرة قرابة (٤٠ موضعًا) من الأول، ومن الثاني (١٦ موضعًا)، وقد
يذكر خلافًا - قولين أو أكثر - في بعض المواضع من النوعين جميعًا^(١).



(١) انظر أمثلة على الخلاف في مرجع الضمير: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٣٠/١، ٤١، ٤٦، ٥٦، ٧٢، ٧٤، ٩٧، وانظر أمثلة على الخلاف في المشار إليه: ٤٨/١، ٦٠، ٨٤، ٩١.

أبرز ميزات الكتاب والمآخذ عليه

أولاً: أبرز ميزات الكتاب:

سبقت الإشارة إلى بعض ميزات الكتاب، في أثناء المطلب الأول من هذا المبحث - في ذكر المعلومات العامة عن الكتاب - وخاصة في الفقرة الأخيرة منه المتعلقة ببيان أهمية الكتاب ومكانته - ويمكن إجمال ما ذكر هناك في ثلاث ميزات:

﴿١﴾ ثناء أهل العلم على هذا التفسير، وعلى رأسهم المؤلف - كما سبق نقل أقوالهم في ذلك -، وعناية بعض أهل العلم به وذلك بصحبته لهذا الكتاب حضراً وسفراً - كما سبق ذكر ذلك أيضاً -.

﴿٢﴾ وجود حاشية الغزنوي على هذا الكتاب، وهي حاشية أثنى عليها العلماء أيضاً كأصلها، وقد سبق الكلام عليها في مطلب مستقل من هذا المبحث، وهو المطلب (الثاني).

﴿٣﴾ تسميته - في مقدمة كتابه - لمآخذه من كتب التفسير، وتخصيصه لتفسير (البغوي) (وابن كثير) بمزيد عناية وثناء واعتماد عليهما.

ومن الميزات الأخرى التي سبقت الإشارة إليها إجمالاً أو تفصيلاً عند ذكر أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه - في المطلب السابق -:

﴿١﴾ عناية المؤلف الظاهرة بالتفسير بالمأثور، وخصوصاً تفسير السلف، ومحاولة استيعاب أقوالهم مع الاختصار، وتقديمه لذلك على مخترعات المتأخرين - كما يقول -.

﴿٢﴾ استعمال المؤلف للحاشية؛ حيث يذكر فيها بعض المعلومات التي هي أقل أهمية مما يذكره في متن الكتاب؛ كتخريج الأحاديث، وقريب من ذلك استعماله اصطلاحًا خاصًا لقصد الاختصار عند تعدد الأقوال؛ حيث استعمل (أو) في صدر أقوال السلف، و(قيل) لأقوال المتأخرين.

﴿٣﴾ إفادته من الجوانب اللغوية في التفسير، وخصوصًا جانب الإعراب والنحو، ومحاولة ربطه إياه بالمعنى، وإفادته منه في إيضاحه، وكذلك عدم إغفال شرح الغريب من ألفاظ القرآن في الغالب.

﴿٤﴾ اهتمام المؤلف بتطبيقات عدد من علوم القرآن، والإفادة منها - غالبًا - في التفسير أو شيئًا من متعلقاته، ومنها: أسباب النزول، ودفع المشكل، وتعيين المبهمات، والناسخ والمنسوخ، والمناسبات - على ما سبق تفصيله في منهج المؤلف في المطلب السابق -.

﴿٥﴾ اقتصار المؤلف على المعلومات التي لها تعلق مباشر في التفسير - غالبًا -، وأن كان المؤلف قد يقع - أحيانًا - في الاستطراد بذكر معلومات بعيدة عن ذلك، كما ستأتي الإشارة إليه في المآخذ.

﴿٦﴾ سهولة عبارة المؤلف - إلى حد ما -، وذلك بسبب وجود نوع من البسط عند المؤلف في عبارته، وإن كانت عبارة الكتاب فيها متانة علمية، وتحوي قدرًا لا بأس به من المصطلحات العلمية وخصوصًا في علوم اللغة.

ثانيًا: المآخذ عليه:

﴿١﴾ التأويل في آيات الصفات، وقد سبق عند الكلام على الملامح العامة للكتاب ومنهج مؤلفه فيه - في المطلب السابق - إيضاح هذا الأمر بالتفصيل، وما يجدر ذكره من ذلك هنا أمران:

١ - غفلة بعض الباحثين عما وقع فيه المؤلف من ذلك - مع

ظهوره -، وقد سبق إيراد أقوالهم في ذلك، ثم مناقشتها بشيء من البسط.

٢ - تولّى (الغزنوي) في حاشيته على الكتاب، بيان القول الصحيح في تفسير آيات الصفات، وهو مذهب السلف، وتتبع ما أخطأ فيه المؤلف من ذلك، لكنه لم يستوعب جميع ما وقع فيه المؤلف في سائر المواضع في الكتاب.

﴿٢٢﴾ التساهل في ذكر بعض الإسرائيليات بمجرد كونها منسوبة إلى بعض السلف وإن كان في بعضها شيء من الغرابة، والمآخذ في هذا من جهة مجرد نسبتها إلى أحد السلف دون التحقق من صحة تلك النسبة، ومن جهة ذكر تلك الإسرائيليات بذاتها؛ لأنها في معظمها من النوع الذي لا فائدة في ذكره - كما في بعضها من تعيين مبهمات القصص كما سيأتي -، وإن كان لا حرج في ذكر هذا النوع وحكايته - في الأصل - إذا لم يتضمّن محذورًا شرعيًا، لكن عدم ذكره هنا أولى لأن الكتاب مختصر.

وقد سبق ذكر منهج المؤلف في ذكر الإسرائيليات، والإشارة هناك - في الهامش - إلى بعض الأمثلة.

﴿٢٣﴾ كثرة الأقوال التي يذكرها المؤلف، سواء في التفسير (المعاني) أو غيره كوجوه الإعراب وأسباب النزول والأحكام.

وربما حمله على ذلك محاولته استخلاص جميع ما قيل في الآية، وخصوصًا أقاويل السلف، ولم يترك من الأقوال إلا ما كان تطبيقه مع الآية متعسرًا أو متعذرًا، أو أن مطابقته مع ظاهر الآية لا يخلو من شبهة - كما قال المؤلف في مقدمته^(١) -.

ووجه النقد في هذا المآخذ من جهتين:

(١) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هندawi: ٢٠/١.

١ - أن المؤلف لا يُرجح بين تلك الأقوال في الغالب الأعم، وإن وجد منه ترجيح فهو قليل جداً؛ حيث لا يتجاوز عدد الترجيحات في سورة البقرة (١٠ مواضع)^(١).

٢ - أن الأنسب في مثل هذه الكتب المختصرة اختيار قول واحد جامع أو قولين، أما محاولة ذكر جميع الأقوال مع أن الخلاف بين أكثرها إنما هو من قبيل خلاف التنوع - كما هو الحال في أقوال السلف - فموضع ذلك الكتب المبسطة وليس المختصرة الوجيزة.

﴿٤﴾ كثرة المصطلحات العلمية اللغوية، النحوية منها والبلاغية على وجه الخصوص، وهذا مما يزيد لغة الكتاب صعوبة، ويحتاج معه إلى شرح وتبسيط.

﴿٥﴾ وجود شيء من الركاكة في لغة المؤلف وأسلوبه، وقد شاركه في هذا المأخذ صاحب الحاشية (الغزنوي) - أيضاً - أشار إلى هذا المأخذ الدكتور عبد الحميد هنداي (محقق الطبعة السادسة للكتاب) في مقدمة تحقيقه^(٢)، واعتذر للمؤلف بأنه ليس من العرب الأصلاء، وإنما هو أعجمي، ويشاركه في هذا العذر صاحب الحاشية أيضاً.

ولكن الذي يظهر لي أن هذا العذر وإن كان متجهًا في حق المحشي، لكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤلف، لسببين:

١ - تقدّم عصره نسبيًا، حيث عاش في القرن التاسع، وتوفي في مطلع القرن العاشر - سنة (٩٠٥هـ) كما سبق في ترجمته -.

٢ - قيامه برحلات عديدة، واستيطانه مكّة أكثر من عشر سنوات، حتى إن وفاته كانت بها - كما سبق في ترجمته أيضاً -.

(١) انظر: المرجع السابق: ٣٧/١، ٤١، ٦٤، ٩٣، ١٠٣، ١١٨، ١٤١، ١٥٩، ١٩٢، ٢١١.

(٢) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي بتحقيق الدكتور هنداي: ٨، ١٣.

والظاهر أن مصدر تلك الركافة الأعجمية في أسلوب الكتاب، هو تتابع الأعاجم المتأخرين على العناية بالكتاب وتصحيحه، بدءًا بالمحشي - وهو أول من قام بتصحيح الكتاب لطبعته الأولى، ومرورًا بمحقق الطبعة الباكستانية - التي اعتمد عليها محققا الطبعتين الأخيرتين كما سبق - وانتهاءً بمحقق الطبعة الأخيرة.

﴿٦٦﴾ ذكر أنواع من المعلومات التي ليس لها أثر مباشر على التفسير (المعنى)، ومنها:

١ - التفصيل في كثير من النواحي الإعرابية والنحوية، وذكر الخلافات الدقيقة فيها، مما ليس له تعلق مباشر بإيضاح معنى الآية في بعض الأحيان.

٢ - الاهتمام بتعيين مبهمات القرآن، وهي في الغالب مما لا طائل من ذكره.

٣ - الاستطراد في ذكر بعض الإشكالات ودفعها.

٤ - الاستطراد في ذكر بعض الفوائد واللطائف الزائدة، وهذه والتي قبلها وإن كانت ليست كثيرة، وكثير منها مذكور في الحاشية، لكن يوجد منها عدد غير قليل مذكور في متن الكتاب.



المبحث الثالث

تفسير الجلالين للمحلي والسيوطي

يكاد يكون هذا التفسير «تفسير الجلالين» أكثر التفاسير المختصرة (الوجيزة) شهرة، لما لقيه من قبول، وسعة انتشار، عند خاصة الناس وعامتهم، على ما سيأتي تفصيله في الكلام على أهمية هذا التفسير في آخر المطلب الأول من هذا المبحث.

وعليه فإن الكلام على هذا التفسير يحتمل بسطاً أكثر مما تسمح به طبيعة هذه الرسالة، لكن ما لا يُدرك كله لا يُترك جلّه، على أني سأجتهد في ذكر أهم ما يتعلّق بهذا التفسير، موجزاً في العبارة، مكثفياً بالإشارة، معرضاً عن كثير من التفصيلات التي ليس محلّ بحثها هنا، والله الموفق. والكلام في هذا المبحث سيكون منتظماً لتمهيد وخمسة مطالب على النحو الآتي:

- التمهيد: في ترجمة موجزة للجلالين.
- المطلب الأول: المعلومات العامة عن الكتاب.
- المطلب الثاني: المؤلفات والدراسات المتعلقة بتفسير الجلالين.
- المطلب الثالث: أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفيه فيه.
- المطلب الرابع: الموازنة بين أصل المحلي وتكملة السيوطي.
- المطلب الخامس: أبرز ميزات الكتاب والمآخذ عليه.

التَّمْهِيدُ

في ترجمة موجزة للجلالين

أولاً: جلال الدين المحلي:

هو: أبو عبد الله جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم الأنصاري المحلي الشافعي.

والأنصاري: نسبة إلى الأنصار، لارتفاع نسبه إليهم.

والشافعي: نسبة إلى مذهبه في الفروع، وله فيه بعض المؤلفات.

أما المحلي: فنسبة إلى (المحلّة الكبرى) وهي مدينة مشهورة في الديار المصرية^(١)، ونُسب إليها لأن أصله منها، أما مولده ونشأته ووفاته فكانت في (القاهرة) حيث ولد في شوال سنة (٧٩١هـ)^(٢)، وتوفي في المحرم سنة (٨٦٤هـ) بعد مرض ألمّ به، وبلغ من العمر ثنتين وسبعين سنة وثلاثة أشهر.

وكانت نشأته في القاهرة - كما سبق - وأخذ عن كثير من الشيوخ في سائر العلوم، ومن أبرز شيوخه: الحافظ ابن حجر العسقلاني،

(١) وهي عتّة مواضع في مصر، كلها يسمى «المحلّة»: محلّة دقلا، وهي أكبرها وأشهرها وهي بين القاهرة ودمياط، ومحلّة شرقيتون، وهي المحلّة الكبرى، ومحلّات أخرى، انظر: معجم البلدان: ٢١٢/٧.

(٢) وهم البغدادي صاحب هدية العارفين: ٢٠٢/٢ فجعل ولادته سنة (٧٩٠هـ) وهو مخالف لسائر المصادر.

وسراج الدين بن الملقن، والعز بن جماعة، وشمس الدين أبي الخير بن الجزري صاحب «النشر»، والدّميري صاحب «حياة الحيوان»، وغيرهم.

أما تلاميذه فأشهرهم اثنان: شمس الدين السخاوي، وجلال الدين السيوطي - الذي أكمل تفسيره هذا كما سيأتي -.

ووصفه مترجموه بالصلاح والورع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشدة في الحق، يواجه بذلك أكابر الظلمة، وقد عُرض عليه القضاء الأكبر فامتنع واعتذر بعجزه، وكان يقول: لا طاقة لي على النار، وأنه كان متقشفاً في مركوبه وملبوسه، وأنه كان يتكسّب بالتجارة، وأنه كان غرة ذلك العصر في سلوك طريق السلف.

أما مكانته العلمية فمما يدلُّ عليها تلقيه بتفتازاني العرب^(١)، وما قاله فيه بعض أهل عصره: إن ذهنه يثقب الماس^(٢)، تنويرها بحدة ذهنه، وفرط ذكائه، ودقة فهمه، أما ما نُقل أنه كان يقول عن نفسه: إن فهمي لا يقبل الخطأ^(٣)، فلا أظنه يصحّ عنه، إذ ذلك لا يُناسب ما وصف به من الصلاح والورع - كما سبق - وكذلك وصفه بأنه كان إذا ظهر له الصواب على يد مَنْ كان رجح إليه^(٤).

وقد عمل في التدريس، والفتوى والتأليف، وقُصد بالفتاوى من الأماكن البعيدة، وقال مترجموه: إنه ألّف كتباً تُشدّ إليها الرحال، في غاية الاختصار والتحرير والتنقيح وسلاسة العبارة وحسن المزج والحلُّ بدفع الإيراد، وقد أقبل عليها الناس، وتلقّوها بالقبول، وتداولوها، ورغب الأئمة في تحصيلها وقراءتها وإقراءها.

(١) انظر: شذرات الذهب: ٣٠٣/٧، وهذا تشبيه له بسعد الدين التفتازاني المشهور بحذق العلوم العقلية.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٤١/٧، حسن المحاضرة: ٤٤٤/١، المرجع السابق.

(٣) انظر: حسن المحاضرة: ٤٤٤/١، وعنه في شذرات الذهب: ٣٠٣/٧.

(٤) انظر: البدر الطالع: ١١٥/٢.

لكن مصنفاته في التفسير وعلومه اثنان فقط :

١ - «تفسير القرآن = تفسير القرآن الكريم = تفسير الجلالين» وسيأتي تفصيل الكلام عليه .

٢ - «رسالة في القراءات»^(١) .

وقد قال تلميذه السخاوي : «وترجمته تحتل كراريس ، وقد أطلتها في معجمي»^(٢) .

ثانيًا: جلال الدين السيوطي :

هو: أبو الفضل الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضير السيوطي .

وتلقب به بجلال الدين كان من قبل أبيه^(٣) ، كما أن تكنيته بأبي الفضل كانت من قبل شيخه عز الدين الكناني الحنبلي ، وكتبها بخطه^(٤) .

وأما الخضير : فلم يتحقق السيوطي نفسه إلى أي شي تكون ، لكنه لم يستبعد أن تكون النسبة إلى محلّة ببغداد تسمى «الخضيرية»^(٥) ؛ حيث حدّثه من يثق به أنه سمع أباه يذكر أن جدّه الأعلى كان أعجميًا أو من الشرق ، فلا يبعد أن تكون النسبة إليها^(٦) .

(١) وهي مخطوطة في تونس ، انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٤٦٥/٦ .

(٢) الضوء اللامع : ٤١/٧ ، وانظر في ترجمة المحلي أيضًا : حسن المحاضرة للسيوطي : ٤٤٣/١ ، طبقات المفسرين للداودي : ٨٠/٢ ، شذرات الذهب : ٣٠٣/٧ ، طبقات المفسرين للأدنه وي : ص ٣٣٦ ، البدر الطالع للشوكاني : ١١٥/٢ ، الأعلام للزركلي : ٣٣٣/٥ .

(٣) ذكر ذلك السيوطي نفسه في : التحدث بنعمة الله : ص ٣٢ .

(٤) انظر : المرجع السابق : ص ٢٣٥ .

(٥) بلفظ تصغير (خضرة) ، تنسب إلى خضير مولى صالح صاحب الموصل ، وكانت بالجانب الشرقي ، وفيها كان سوق الجرار ، انظر : معجم البلدان : ٢٣٩/٣ .

(٦) انظر : التحدث بنعمة الله : ص ٦ .

أما السيوطي أو (الأسيوطي): فنسبة إلى (أسيوط)^(١) وهي بلدة بصعيد مصر^(٢)، وهي بلد آبائه وأجداده، وهو لم يسافر إليها ولم يرها. وقد كانت ولادته في القاهرة ليلة الأحد مستهلَّ رجب من سنة (٨٤٩هـ) وقد اكتنفت ولادته حادثة طريفة^(٣): وهي أن والده - وكان من أهل العلم - احتاج إلى كتاب، فأمر زوجته أن تأتية به من المكتبة، فلما ذهبت فجأها المخاض وهي بين الكتب فوضعت؛ فلُقِّب بـ (ابن الكتب)؛ فكان كذلك إذ أفنى حياته مع الكتب قراءة وتأليفاً^(٤) إلى أن أصيب بوزم في ذراعه اليسرى فتوفي بسببه في سحر ليلة الجمعة التاسع عشر من جمادى الأولى سنة (٩١١هـ) في القاهرة، ودفن فيها في حوش قوصون خارج باب القرافة، وكان عمره إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً.

وقد مات والده (الكمال أبو بكر)^(٥) وعمره خمس سنوات وسبعة أشهر؛ فنشأ يتيمًا، فتكفل بتربيته وتنشئته جماعة على رأسهم كبير أصدقاء والده الفقيه الحنفي الكمال ابن الهمام، فاتجه إلى حفظ القرآن وأتمه ولمَّا يبلغ الثامنة، ثمَّ حفظ عددًا من كتب العلم في الفقه والأصول والحديث واللغة وغيرها.

وقد رحل إلى الحجاز لأداء فريضة الحج في العشرين من عمره، والتقى بعدد من العلماء هناك، وأفرد تلك الرحلة بمؤلف مستقل^(٦)، ومَرَّ

(١) ذكر السيوطي في: التحدث بنعمة الله: ص ١٢ أن الذي تحرَّر له بعد مراجعة كتب اللغة ومعاجم البلدان وغيرها أن في (أسيوط) خمس لغات: ضم الهمزة، وفتحها، و(سيوط) - دون همزة - بثلاث السين.

(٢) وهب في غربي النيل، وهي مدينة جليلة كبيرة، انظر: معجم البلدان: ١/١٥٨.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي: ٣/٣٠١.

(٤) انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للدكتور محمد يوسف الشريحي: ص ٦٦.

(٥) وهو: من فقهاء الشافعية، ترجمه في حسن المحاضرة: ١/٤٤١.

(٦) سماه «الرحلة الزكية في الرحلة المكية»، انظر: التحدث بنعمة الله: ص ٧٩.

خلال تلك الرحلة بالشام والتقى بكبار أهل العلم فيها، وفي السنة التالية زار عددًا من كبرى المدن المصرية، وهي (دمياط) و(الإسكندرية) و(الفيوم) و(المحلة)^(١)، والتقى فيهما بعدد من العلماء وأخذ عنهم، وألّف عن بعضها كتبًا^(٢)، وما قيل في رحلته إلى غير ما ذكر - كالهند واليمن والمغرب - فلا يصحّ^(٣).

وقد قرأ على مشاهير علماء عصره، أوصلهم إلى مائة وخمسين شيخًا، أما من سمع منه، أو أجازته، أو أنشده شعرًا فيصلون إلى ستمائة شيخ، منهم أكثر من أربعين شيخة من النساء، وقد وضع في شيوخه ثلاثة معاجم، أكبرها المسمّى «حاطب ليل وجارف سيل»^(٤).

وأشهر أولئك الشيوخ أربعة: الحافظ ابن حجر العسقلاني - وقد حضر مجلسه مع أبيه وعمره ثلاث سنين، لكن له منه إجازة -، وعلم الدين البلقيني، ومحبي الدين الكافيجي، وجلال الدين المحلي - الذي أكمل تفسيره - وقد كان السيوطي يحضر مجالسه سنة كاملة في كل أسبوع مرتين^(٥).

وقد أفتى مستهلّ سنة (٨٧١هـ)، وعقد إملاء الحديث في السنة التالية. ورزق التبخر - كما ذكر عن نفسه - في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبدیع، ودونها علوم أخرى ذكرها^(٦).

(١) انظر: معجم البلدان: ١/١٤٩، ٤/٣١٥.

(٢) مثل (الرحلة الدمياطية) و(الرحلة الفيومية) و(الاغتباط في الرحلة إلى الإسكندرية ودمياط).

(٣) انظر: الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد الطباع: ص ٤٤، علوم القرآن بين البرهان والإتقان للدكتور حازم حيدر: ص ٤٨.

(٤) انظر: حسن المحاضرة: ١/٣٤٤.

(٥) انظر: الكواكب السائرة: ١/٢٢٦، شذرات الذهب: ٨/٥٢.

(٦) انظر: المرجع السابق.

وتولّى أربع وظائف رسمية، وكلّها في التدريس والمشیخة، وتخرّج به عدد من التلاميذ، أبرزهم اثنان: شمس الدين الداودي صاحب «طبقات المفسرين»، وعبد الوهاب الشعراني صاحب «الطبقات الكبرى» للصوفية. ولما بلغ عمره أربعين سنة تجرّد للعبادة، وامتنع عن الإفتاء والتدريس، وتفرّغ للتحرير والتأليف، واعتذر عن ذلك في مؤلّف سمّاه «التنفس بالاعتذار عن ترك الإفتاء والتدريس».

ومن القضايا المهمة في سيرة السيوطي: قضيتان أثارتا عليه أهل زمانه، وألّبت عليه الأعداء والخصوم، هما: ادّعاؤه الاجتهاد - لكنه صرّح بأنه غير مستقل، بل مجتهد تابع للإمام الشافعي -، وكذلك ادّعاؤه بأنه مجدّد المائة التاسعة - في أرجوزة له عدّد فيها المجدّدين -.

أما الناحية الأبرز لدى السيوطي، والتي اكتسب بسببها تلك الشهرة الواسعة والصيت الذائع: فغزارة مؤلّفاته، وعددها الكثير جدّاً، وهي ما بين مؤلّفات كبار، ورسائل صغار، في شتى فنون العلم، حتى أُلّف في إحصائها مؤلّفات خاصّة، وأحصاها هو نفسه عدّة إحصاءات^(١).

وقد أوصلها الطّباع إلى (١١٩٤ مؤلّفًا) ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود^(٢)، وقال: «إن ما أنجزه السيوطي من مؤلّفات تعجز اليوم عن إنجازه مؤسسات ومراكز بحوث، رغم ما يتوافر لها عادة، من مال، ورجال، وعلماء، ومصادر معلومات من الكتب، والمراجع، والحواشيب، ونحوها»^(٣).

(١) انظر ذكر إحصاءاته لكتبه، ومحاولات غيره لإحصائها، وأسباب كثرتها، والاختلاف في إحصائها في: الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد الطباع: ص ٣٠٩، علوم القرآن بين البرهان والإتقان للدكتور حازم حيدر: ص ٥٢، الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للدكتور محمد يوسف الشربجي: ص ١٧٨.

(٢) انظر: الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد الطباع: ص ٣١٢.

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ٣٠٦.

وجاء في «شذرات الذهب» في ترجمته: «ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات، مع تحريرها وتدقيقها، لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة»^(١).

بل إن عدداً من مصنفاته اشتهر في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً - كما ذكر بعض مترجميه -.

وحيث إن علم التفسير من العلوم التي رُزق فيها التبخر - كما سبق - فقد كثرت فيه مصنفاته، إذ بلغت مؤلفاته فيه - في التفسير وعلومه - ستين مصنفاً^(٢).

وحيث إن تعداد جميعها يطول، فسأكتفي بذكر ما هو مطبوع منها، وذلك على النحو الآتي:

١ - «تكملة تفسير الجلال المحلي = تفسير الجلالين» وهو محور الكلام في هذا المبحث.

٢ - «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».

٣ - «أسرار التنزيل = قطف الأزهار في كشف الأسرار».

٤ - «الإتقان في علوم القرآن».

٥ - «الإكليل في استنباط التنزيل».

٦ - «تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور».

٧ - «لباب النقول في أسباب النزول».

٨ - «شرح الشاطبية».

٩ - «التحبير في علوم التفسير».

(١) شذرات الذهب: ٥٤/٨.

(٢) بحسب إحصاء الدكتور محمد يوسف الشريجي في كتابه: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢١٧ - ٢٤١.

- ١٠ - «معترك الأقران في إعجاز القرآن = في مشترك القرآن» .
- ١١ - «مفحمت الأقران في مبهمات القرآن» .
- ١٢ - «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب» .
- ١٣ - «التقاية في أربعة عشر علمًا وشرحها = إتمام الدراية في شرح التقاية» .
- ١٤ - «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع» .
- ١٥ - «القول الفصيح في تعيين الذبيح» رسالة ضمن (الحاوي للفتاوى) .
- ١٦ - «نصرة الصديق على الجاهل الزنديق = الحبل الوثيق في نصرة الصديق» رسالة ضمن (الحاوي للفتاوى) .
- ١٧ - «دفع التعسف عن إخوة يوسف» رسالة ضمن (الحاوي للفتاوى) .
- ١٨ - «الفتاوى القرآنية» رسالة ضمن (الحاوي للفتاوى) .
- ١٩ - «طبقات المفسرين» .
- وقد ترجم السيوطي لنفسه في ثلاثة من مؤلفاته، آخرها أفرده لذلك، وهي:
- ١ - «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»^(١) .
- ٢ - «طبقات النحاة الوسطى»^(٢) .
- ٣ - «التحدث بنعمة الله» وهو كتاب مفرد في ترجمته الذاتية .
- كما أفرد ترجمته بمصنّف مستقلّ اثنان من تلاميذه^(٣)، وكُتب عنه

(١) ٣٣٥/١ - ٣٤٤ (ضمن من كان بمصر من الأئمة المجتهدين) .

(٢) انظر: النظائر ل بكر أبو زيد: ص ٤٦ .

(٣) هما: الداودي وهو في مجلد ضخّم كما في شذرات الذهب: ٢٦٤/٨، والشاذلي في «بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين» وهو مطبوع .

سنة عشر كتابًا في سيرته^(١)، أو في جانب من جوانب شخصيته^(٢)، كما عُقد عنه مؤتمران^(٣)، عدا ما كتب عنه في كتب التراجم العامة^(٤).



-
- (١) منها: كتاب «الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية» لإياد الطباع، وهو من أوسعها.
- (٢) منها: كتاب «الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن» للدكتور محمد يوسف الشريجي، وهو مطبوع.
- (٣) انظر سردًا لتلك الدراسات والمؤتمرات في: علوم القرآن بين البرهان والإتقان للدكتور حازم حيدر: ص ٤٣.
- (٤) انظر مثلًا: الضوء اللامع: ٦٥/٤، الكواكب السائرة: ٢٢٦/١، شذرات الذهب: ٥١/٨، الأعلام للزركلي: ٣٠١/٣.

المطلب الأول

المعلومات العامة عن الكتاب

أولاً: اسم الكتاب:

هذا التفسير - كما سيأتي - ابتدأ تأليفه الجلال المحلّي، لكن المنية اخترمته أثناء تأليفه، فكمّله تلميذه السيوطي، وكذلك فإن المحلّي لم يكتب لهذا التفسير مقدّمة ولا خاتمة، ولا وضع له اسماً، ولذلك فإن مترجميه^(١) يسمّون القطعة التي فسّرها بـ «تفسير القرآن = تفسير القرآن الكريم».

وحتى السيوطي الذي كتب مقدمة في أول تكملته له، وكتب خاتمة لهذا التفسير أيضاً، لم يُسمّه لا في المقدمة ولا في الخاتمة، سوى إشارته إلى القطعة التي ألفها الجلال المحلّي باسم «تفسير القرآن الكريم».

حيث قال السيوطي في مقدمة تكملته - قبل تفسير سورة البقرة -: «هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين في تكملة تفسير القرآن الكريم، الذي ألفه الإمام المحقّق جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وتتميم ما فاتهُ»^(٢)، وقال في الخاتمة - عند نهاية تفسير سورة الإسراء -: «هذا آخر ما كمّلت به تفسير القرآن الكريم الذي ألفه الشيخ الإمام

(١) انظر الإحالة على مراجع ترجمته في التمهيد.

(٢) تفسير الجلالين الميسر: ص ٢.

العلامة المحقق جلال الدين المحلي الشافعي رحمته الله (١).

وكما سمى السيوطي عمله في مقدمته هذه بـ «تكملة تفسير القرآن الكريم» كذلك سماها في كتبه التي سرد فيها مؤلفاته «تكملة تفسير الشيخ جلال الدين المحلي» (٢).

لكن هذا التفسير الذي لم يُسمَّه مؤلفاه أو أحدهما - فيما يظهر (٣) - اشتهر بنسبته إلى لقب مؤلفيه المتشابه «تفسير الجلالين» (٤)، حيث اتفق أن كان اللقب الذي اشتهر به كلُّ من المحلي والسيوطي هو (جلال الدين) ويختصر بـ(الجلال) فيقال: الجلال المحلي، والجلال السيوطي؛ ويشتهر بـ (الجلالين).

ويبدو أن إطلاق هذا الاسم «تفسير الجلالين» على هذا التفسير كان متقدِّماً، حيث إن (العَلْقَمِي) وهو أحد تلاميذ السيوطي وضع حاشية على هذا التفسير - كما سيأتي في المطلب الآتي - سماها «قبس النيرين على تفسير الجلالين» وقد فرغ من هذه الحاشية سنة (٩٥٢هـ)؛ أي: بعد وفاة السيوطي بـ (٤١ سنة) فقط، فيكون - بحسب ذلك - أوَّل مَنْ أطلق هذا الاسم (تفسير الجلالين) عليه، والعلم عند الله.

ثم تتابع أصحاب الحواشي على هذا التفسير على تسميته بذلك «تفسير الجلالين» كما هو ظاهر من عناوين معظمها - كما سيأتي عند ذكرها في المطلب الآتي -، وكذلك المؤلفون في أسماء الكتب والكلام عليها فإنهم سمَّوه بذلك، كما هو عند صاحب «كشف الظنون»

(١) تفسير الجلالين الميسر: ص (تمة ٢٩٣).

(٢) وهي: حسن المحاضرة، والتحدث بنعمة الله، وفهرست مؤلفات السيوطي، انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للدكتور محمد يوسف الشربجي: ص ٢٢١.

(٣) انظر: قرّة العينين على تفسير الجلالين للقاضي محمد كنعان: ص (د: مقدمة المؤلف)، تفسير الجلالين الميسر تحقيق فخرالدين قباوة: ص (ث: مقدمة التحقيق).

(٤) انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٣٣٧.

مثلاً^(١)، ثم المؤلفون في الكلام على كتب التفسير ومناهج المفسرين، كما عند الدكتور الذهبي في «التفسير والمفسرون» وغيره^(٢). وكذلك فإن هذا الاسم موجود في مخطوطات الكتاب، ومطبوعاته - وسيأتي الإشارة إليها في النقطة الآتية -.

وتسمية الكتب وخصوصاً التفاسير بنسبتها إلى مؤلفيها أمر متداول مشهور، كما في كثير من كتب التفسير، بل ربما كانت نسبة التفسير إلى مؤلفه أشهر من اسمه الذي سُمي به، كما في «جامع البيان = تفسير الطبري = تفسير ابن جرير» و«تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير» وغيرها من كتب التفسير المشهورة.

لكن أن تكون نسبته إلى مَنْ أَلْفَه هي اسمه الذي لا اسم له غيره، فأظن هذا مما امتاز به «تفسير الجلالين» على كثير من الكتب.

وقد لاح لي عند التأمل في هذا الاسم بعض الموافقات:

١ - اتفاق لقب مؤلفيه - وقد سبق -، هذا مع أن الثاني (السيوطي) تلميذ للأول (المحلي)، وحصلت التكملة دون وصية من الشيخ، ودون قصد من التلميذ لتحصيل هذه التسمية.

٢ - أن كل واحد منهما فسّر أحد نصفي القرآن تماماً - كما سيأتي تفصيله -، ولذلك فقد كان في هذا الاسم عدلاً؛ من جهة شهرته بهما جميعاً لا بواحد منهما فقط.

٣ - أن معنى (الجلال) في اللغة: مأخوذ من (العِظَم): قَدْرًا و(حجماً)^(٣)، وهذا الوصف يفيد أن المؤلفين صاروا عظيمين في القدر (أي: المكانة والمنزلة)، مع تأليفهما لهذا التفسير الصغير في القدر (أي: الحجم والمقدار).

(١) انظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١، وانظر: هدية العارفين: ٥٣٧/١.

(٢) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٣٣/١، وانظر: مناهل العرفان للزرقاني: ٧٤/٢.

(٣) انظر مثلاً: مفردات ألفاظ القرآن للراغب: ١٩٨ (جل).

ثانياً: مخطوطات الكتاب وطبعاته:

يوجد للكتاب (٦٢٧) نسخة خطية، ما بين كاملة وناقصة، وهي نسخ مفرقة على كثير من المكتبات في دول العالم، العربية، والإسلامية، والأوروبية، والأمريكية^(١).

أما طبعات الكتاب فهي كثيرة جداً، حيث كان يطبع مستقلاً أو مع إحدى حواشيه، وعموماً فهي تبلغ عشرات الطبعات، خصوصاً في السنوات الأخيرة، حيث يصدر له أكثر من طبعة في العام الواحد!^(٢).

وسأكتفي بسرد الطبعات المذكورة للكتاب حتى عام (١٤٠٠هـ)^(٣):

- ١ - المطبع النظامي بدلهي، لعام (١٢١١هـ).
- ٢ - المطبعة الأميرية، لعام (١٢٥٥هـ).
- ٣ - كلكتوتا، لعام (١٢٥٦هـ).
- ٤ - المطبعة البولاقية، لسنوات (١٢٨٠، ١٢٨٩، ١٢٩٣، ١٢٩٨هـ).
- ٥ - طهران، سنة (١٨٦٠، ١٨٩٩م) مع حاشية الدهلوي.
- ٦ - بومباي، سنة (١٢٨٢، ١٢٩٩هـ) مع حاشية الجمل، وسنة (١٣٦٠هـ) مع حاشية القندهاري.
- ٧ - مطبعة دار الطباعة، عدّة طبعات، الثالثة عام (١٢٨٩هـ).
- ٨ - المطبعة الأزهرية، لعام (١٣٠١هـ).

(١) انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٤٦٢/١ - ٤٨١.

(٢) انظر: قرّة العينين على تفسير الجلالين للقاضي محمد كنعان: ص (ي - ك): مقدمة المؤلف)، تفسير الجلالين الميسر تحقيق فخر الدين قباوة: ص (ط - ي): مقدمة التحقيق) وقد سرد فيه أكثر من (٢٠ طبعة)، وانظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للدكتور محمد يوسف الشربجي: ص ٢٧٨ وذكر فيه (١٠ طبعات)، الدليل إلى المتون العلمية للدكتور عبد العزيز بن قاسم: ص ١٠٠ وذكر فيه (٩ طبعات).

(٣) انظر: المراجع السابقة.

- ٩ - المطبعة البهية، لعام (١٣٠٢هـ).
 - ١٠ - المطبعة الميمية، لسنوات (١٣٠٥، ١٣١٢، ١٣١٧هـ).
 - ١١ - المطبعة الخيرية، لعام (١٣٠٨، ١٣١٠هـ).
 - ١٢ - مطبعة التقدم العلمية، لعام (١٣٢٣هـ).
 - ١٣ - المطبع المجتباي بدھلي، لعام (١٣٢٣هـ).
 - ١٤ - المطبعة المليجية لعام (١٣٢٨هـ).
 - ١٥ - دلھي، لسنة (١٣٤٢هـ).
 - ١٦ - دار إحياء الكتب العربية، عدة طبعات، الثالثة عام (١٣٧٤هـ).
 - ١٧ - المكتبة التجارية الكبرى، لعام (١٣٧٥هـ) مع حاشية الصاوي، و عام (١٣٧٧هـ) مع حاشية الجمل.
 - ١٨ - الدار العربية للنشر ببيروت ومطبعة الحرف الذهبي بدمشق، لعام (١٣٨٨هـ).
 - ١٩ - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، لعام (١٣٩٨هـ).
 - ٢٠ - مكتبة الملاح بدمشق، لعام (١٣٩٨هـ).
 - ٢١ - دار التراث، لعام (١٤٠٠هـ).
 - ٢٢ - دار المعارف بمصر - بدون تاريخ، بمراجعة وتصحيح: أحمد محمد شاكر، وعلي محمد شاكر.
- ويُلاحظ أن أقدم طبعاته المذكورة عام (١٢١١هـ) وهو تاريخ متقدم جداً بالنسبة لعمر الطباعة العربية.
- لكن حظي هذا التفسير بطبعتين له على أصول خطية مذكورة، ولقي فيهما عناية متميزة، يمكن تسليط الضوء عليهما على النحو الآتي:
- الأولى: «قرة العينين على تفسير الجلالين» للقاضي محمد أحمد كنعان، وصدرت عن (المكتب الإسلامي في بيروت) سنة (١٤٠٢هـ)،

لكن صدرت طبعاتها الأخيرة عن (دار البشائر الإسلامية ببيروت) اعتبارًا من الطبعة الرابعة عام (١٤١١هـ)، وقد طبع التفسير في هذه الطبعة على هامش المصحف المصري، ويقع في مجلد واحد، بواقع (٨٢٧ صفحة).

وقد تمت مقابلة نصّ التفسير في هذه الطبعة على مخطوطتين نادرتين^(١) أفاد المحقق بهما الأستاذ زهير الشاويش (صاحب المكتب الإسلامي) مع الرجوع لبعض طبعات التفسير النادرة^(٢) (ذات الأرقام: ٤، ١٠، ١٧ من طبعات الكتاب السابق ذكرها)، وقد ذكر المحقق بأن نصّ التفسير الذي حقّقه في هذه الطبعة يعتبر أصحّ ما يُمكن أن يتوصل إليه التحقيق وأصوبه، وأنه يمكن تصحيح جميع الطبعات الأخرى بناء عليه؛ لأنه لم تُخدم طبعة من طبعات «تفسير الجلالين» بمثل ما تُخدمت به هذه الطبعة^(٣).

وقد ذكر المحقق أنه أضاف على نصّ تفسير الجلالين - في سياق كلام المؤلفين^(٤) - إضافات يرى الحاجة إليها؛ لزيادة فائدة، أو لتوضيح عبارة المؤلف، أو تصويبها، لكنه التزم بوضعها بين حاصرتين، هكذا [...] ولو كانت الإضافة كلمة واحدة - كما يقول^(٥) - . ويدخل ضمن هذه الإضافات: تخريج الأحاديث والآثار ومثلها أسباب النزول، وذكُر نصوص ما لم يُذكر منها بنصّه من قِبَل الجلالين.

وذكر المحقق مثالاً على هذا النوع من الإضافات، في تفسير قوله

- (١) ذكر المحقق أنه حين إعادة نظره في الكتاب للطبعة السادسة الصادرة عام (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) كان بين يديه مخطوطة ثالثة قيمة.
- (٢) انظر: قرّة العينين على تفسير الجلالين للقاضي محمد كنعان: ص (ي - ك) من المقدمة.
- (٣) انظر: المرجع السابق: ص (ك) من المقدمة.
- (٤) على طريقة الشرح الممزوج بحيث تكون الإضافة مع الكلام الأصلي كأنهما كلامًا واحدًا.
- (٥) انظر: قرّة العينين: ص (ح) من المقدمة.

تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْمَ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، حيث كان تفسير الجلالين قبل الإضافة هكذا: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْمَ﴾ قصدت منه الجماع ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ قصد ذلك».

ثم أصبح بعد إضافة المحقق لكلامه بين الحاصرتين هكذا: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْمَ﴾ قصدت منه الجماع [أو: لتبطش به لعصيانه أمرها] ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [ليضربها أو ليدفعها عنه، ولا يجوز أن يُقال: [قصد ذلك [أي: الجماع؛ لأنه معصوم عن ذلك]]^(١).

ويُلحظ على هذا النوع من الإضافات ثلاثة أمور:

١ - كثرة تلك الإضافات جدًّا، إذ ربما كانت موجودة في تفسير أكثر الآيات، وهذا توسع في غير محلّه، فلو اقتصر من هذه الإضافات (التي في سياق كلام المؤلفين) على ما لا بُدُّ منه لكان أحرى، لما في كثرتها من مزاحمة ظاهرة لكلام المؤلفين.

٢ - كان الأولى وضع هذه الإضافات كلّها في الحاشية - أسفل الصفحات -، لئلا يلتبس كلام الجلالين بما أضافه المحقق، وإن كان مُميّزًا بوضعه بين حاصرتين؛ لأن هذا الاصطلاح لا يعرفه إلا مَنْ قرأ مقدّمة المحقق، وهذا قد لا يفعله كثير من الناس، فيقع بسبب ذلك في اللبس، خصوصًا أن كثيرًا منها هو من باب الفائدة الزائدة؛ كشرح وإيضاح كلام الجلالين، والاستدراك عليهما، وتخريج الأحاديث والآثار وأسباب النزول.

٣ - بعض تلك الإضافات يتغيّر بسببه مقصود الجلالين إلى رأي آخر يرجّحه المحقق، فيتغيّر بسبب ذلك سياق الكلام إلى ضدّه، وربما كان هذا - في نظري - من التعدي على المؤلفين، وهو أولى من غيره أن يكون في الحاشية السفلية، لا أن يوضع في أثناء كلام الجلالين ليغيّر

(١) المرجع السابق، وانظر فيه تعليق المحقق على هذا المثال وتوضيحه إياه.

مقصودهما وينقله إلى الضد! والعجيب أن يكون هذا التصرف مقصودًا من المحقق، بل يثني عليه ويستحسنه! - كما في المثال السابق ذكره -.

كما خدم المحقق تفسير الجلالين - أيضًا - في التعليقات التي كتبها في الحواشي أسفل الصفحات، وفيها: شرح، أو تصويب، أو تنبيه، أو زيادة فائدة، وقد تناول في تلك التعليقات كثيرًا من المواضيع والمسائل، وجعل لمواضيعها فهرسًا في آخر الكتاب.

وكذلك فإن مقدمة المؤلف (المحقق = القاضي محمد كنعان) بين يدي هذا التفسير، الواقعة في قرابة عشرين صفحة، احتوت كثيرًا من المباحث المتعلقة بتفسير الجلالين؛ كترجمة الجلالين، وطرفًا من منهجها في التفسير، وبعض المعلومات العامة عن الكتاب، مع منهجه في التحقيق وصورًا لبعض المخطوطات المعتمدة.

وأخيرًا، لا بد من الإشارة إلى أن الأستاذ فخر الدين قباوة^(١) - محقق الطبعة الثانية الآتي ذكرها - قد انتقد عمل المحقق (كنعان) في هذه الطبعة، وذكر عليها بعض المآخذ التفصيلية، ومعظمها مما يمكن حمله على اختلاف وجهات النظر، لكنه ذكر مأخذين عامين، هما:

١ - إغفال ضبط النص القرآني المذكور في أثناء التفسير.

٢ - وضع أرقام الآيات في التفسير مقدّمة (أي: الرقم قبل الآية) على خلاف ما هي عليه في نصّ المصحف المرافق.

وعندي أن المآخذ الثاني يسير، لكن المآخذ الأول مما يجدر بالمحقق استدراكه.

هذا وقد ختم الأستاذ قباوة كلامه على هذه الطبعة بقوله: «وكان في النصّ كله كثير من التحريف والتصحيف والإخلال والاضطراب»^(٢)،

(١) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (ي) من المقدمة.

(٢) المرجع السابق: ص (ي) من المقدمة.

وهذا كلام إجمالي، ربما كان فيه شيء من المبالغة، وحبذا لو فصل أو مثل بمثال واحد لكل من: التحريف، والتصحيح، والإخلال، والاضطراب؛ لأن تفصيل النقد أدعى إلى قبوله.

وقبل ذلك فإن محمد بن جميل زينو في رسالته «تنبيهات مهمة على قرة العينين على تفسير الجلالين» الصادرة عن (مكتبة الطرفين) في الطائف سنة (١٤١١هـ) وتقع في (٨٣ صفحة من القطع الصغير) - قد رصد عددًا من الانتقادات على هذه الحاشية في العقيدة والأحكام وغيرها من الأمور المهمة^(١)، وقد ذكر أن تلك الانتقادات نوعان:

- ١ - أخطاء وقع فيها الجلالان، وسكت عنها القاضي كنعان.
- ٢ - أخطاء وقع فيها القاضي كنعان في تعليقاته على تفسير الجلالين.

كما أنه رأى من الإنصاف أن يذكر في آخر الرسالة بعض التصويبات الجيدة والتعليقات المفيدة التي قام بها القاضي كنعان على تفسير الجلالين، مع زيادة منه على بعضها^(٢). وقد صرح باستفادته من «تعليقات الشيخ عبد الرزاق عفيفي على تفسير الجلالين» وأنه عزاها له^(٣).

ويُلحظ على رسالة الشيخ زينو ثلاثة أمور:

- ١ - مع قلة صفحات الرسالة وصغر حجمها، فإن معظمها (من: ص ٣٧ - آخرها) في ذكر التعليقات المفيدة التي ذكرها القاضي كنعان.
- ٢ - أما الانتقادات التي ذكرها في أول الرسالة، فإن معظمها أيضًا من النوع الأول (أي: الأخطاء التي وقع فيها الجلالان وسكت عنها القاضي كنعان).

(١) انظر: تنبيهات مهمة على قرة العينين على تفسير الجلالين: ص ٣.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٤.

(٣) انظر: المرجع السابق.

٣ - وأكثر تلك الأخطاء التي نبّه عليها الشيخ زينو هي في العقيدة، وفي تأويل الصفات على وجه الخصوص، وأكثر الباقي في الإسرائيليات.

الطبعة الثانية: «تفسير الجلالين الميسر» حقّقه وعلّق عليه: الدكتور فخر الدين قباوة، وصدرت عن (مكتبة لبنان ناشرون - بيروت) عام (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) على هامش مصحف المدينة، في مجلّد واحد ضخّم، بواقع (٦٠٦ صفحات) من القطع الكبير، والحرف الصغير.

وقد قام محقق هذه الطبعة في سبيل تحقيقه لنصّ تفسير الجلالين بما يأتي^(١):

١ - الاعتماد على أربع نسخ خطية أصلية للتفسير، مع الرجوع لنسخ أخرى رديفة في مواطن الإشكال.

٢ - مقابلة النصّ على مطبوعة البابي الحلبي للتفسير (في طبعتها الثالثة)، وحاشيتي الجمل والساوي، وقرّة العينين (الطبعة السابق ذكرها)، ومطبوعات أخرى، وذلك كله للمعارضة والتصويب.

٣ - مراجعة المصادر التي أخذ الجلالان عنها، وسيأتي ذكرها لاحقاً في فقرة مستقلة - في هذا المطلب -.

٤ - توزيع التفسير على فقرات موضوعية بحسب اتّصال المعنى أو استئناف معنى جديد، وليس بحسب تفسير كلّ آية على حدة - كما في بعض الطبعات -، وكذلك لم يكن متّصلاً اتّصلاً كاملاً كأنه فقرة واحدة - كما في طبعات أخرى - وقد تبّنى المحقّق هذا الرأي بقوّة، وأزرى بالرأيين الآخرين^(٢).

(١) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (ل) من المقدمة.

(٢) الذي يظهر لي أن توزيع التفسير بحسب الآيات - تفسير كلّ آية في فقرة مستقلة - أقرب إلى الصواب، لاقتدائه بتقسيم القرآن نفسه، مع كونه أيسر على القارئ والباحث.

٥ - مراجعة قراءة الكتاب كله حوالي عشرين مرّة، قام ببعضها زملاء للمحقق من كلية الآداب وعلماء الشريعة وحفاظ القرآن الكريم.

٦ - إلحاق أربعة أنواع من (ميسرات القراءة والاستفادة الدقيقة) بنصّ التفسير، هي: رسم الآيات - في أثناء التفسير - بالرسم الإملائي المعاصر، وتمييز الآيات المفسّرة عن تفسيرها بحرف قاتم وأقواس مزهّرة، ثم ضبط ألفاظ الآيات المفسّرة بالشكل صرفاً وإعراباً مع تشكيل ما لا بُدّ منه من ألفاظ التفسير، وأخيراً: مراعاة ما يقتضيه نصّ الكلام الممزوج من الآيات وتفسيرها من علاماتٍ للترقيم؛ لتوضيح مواقع الفصل والوصل، وغير ذلك.

هذا ما يتعلّق بتحقيق النصّ وضبطه، وأما خدمته والتعليق عليه، فقد قام المحقق بثلاثة أشياء في هذا الأمر، هي:

١ - كتابة مقدمة علمية بين يدي هذا التفسير - في نحو عشرين صفحة - تحوي: ترجمة للجلالين، وطرفاً من منهجها في التفسير، مع ذكر طبعات الكتاب، ونقد بعضها، ثم ذكر شروح تفسير الجلالين وحواشيه، ثم وصف النسخ المعتمدة وصفاً دقيقاً، ثم التفصيل في منهج العمل في التحقيق والتعليق.

٢ - التعليق في الحواشي السفلية للصفحات على نصّ التفسير، وتشمل تلك التعليقات: إثبات الفروق بين النسخ المعتمدة، ثم شرح الألفاظ والعبارات، وبيان الغوامض من الأعلام والمصطلحات، وإضافة بعض الفوائد المتعلقة بالنصّ مما أغفله المؤلفان، وكذلك تخريج الأحاديث وأسباب النزول والقراءات المذكورة، وفي الأخير: التنبيه على ما وقع فيه هما أو من وهّمهما من أصحاب الحواشي، ومناقشتها في بعض الأقوال الضعيفة التي اعتمداها.

٣ - خدمة الكتاب بفهارس متنوّعة، وهي: فهرست السور،

وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس الأعلام (الأفراد والجماعات من إنسان أو حيوان أو جماد)، وفهرس أوهام وهنات المفسرين (الجلالين وغيرهما)، وثبت بمصادر ومراجع تخريج الحديث والأثر.

وقد ذكر المحقق أنه في سبيل البحث عن الأصول الخطية للكتاب، زار بعض الأقطار الإسلامية، فكان في مكتبة الحرم المكي نسخ كثير منه، وفي دمشق والقاهرة وبيروت والخرطوم وعواصم المغرب العربي والعالم الإسلامي وبلاد الشرق والغرب عشرات من النسخ الخطية أيضًا، وفي إستانبول عدد أكثر، وأنه وقف من ذلك على نسخ وافرة، وأنه استوقفته منها نسختان نفستان في تركيا، وحاول مرارًا الحصول على نسخة مصورة من تينك النسختين، بوسائل ووسائط متعددة، لكن دون جدوى من قبل المسؤولين هناك! فوجه وجهه قبل ما عرفه في البلاد العربية، واختار منها أربع نسخ - كما سبق -^(١).

ثم أشار المحقق إلى أنه أنجز هذا العمل، بعد أن طعن في السبعينات، وبعد ستين سنة من اتصاله بالقرآن العظيم تلاوة وتدبرًا ووعيًا، وبعد نصف قرن من ممارسة التعلم والتعليم لمصادر العلوم العربية والإسلامية، وبعد أربعة عقود من مزاولة البحث والتحقيق والتأليف، في ميادين اللغة والأدب والنحو وعلوم القرآن والحديث، وبعد خمس عشرة سنة من الانصراف إلى كتاب الجلالين وما يتصل به من مصنفات في العلوم الإسلامية، وفي مباشرة ذلك كله وهو على طهارة ونظافة - بعون الله ﷻ -، وأنه يختم كل صفحة من العمل بالحمدلة والشكر العميم^(٢).

ثم قال في آخر مقدمته: «ولست أزعم أنني أصبت في كل شيء من

(١) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (ل: مقدمة التحقيق).

(٢) انظر: المرجع السابق: ص (ن: مقدمة التحقيق).

ذلك؛ لأن العصمة والحكمة البالغة هما لرب العزة ﷻ وقد أبقى أن يصحّ إلا كتابه العظيم، فليس لنا أن نتناول ونُدعي ما لا نستطيع، وحسبنا أن نردّد ما قاله السيوطي بعد خاتمته لتفسير سورة الإسراء:

حَمِدْتُ اللَّهَ رَبِّي إِذْ هَدَانِي لِمَا أَبْدَيْتُ مَعَ عَجْزِي وَضَعْفِي
فَمَنْ لِي بِالْخَطَا فَأَرَدَ عَنْهُ؟ وَمَنْ لِي بِالْقَبُولِ وَلَوْ بِحَرْفٍ؟^(١).

بقيت الإشارة إلى أن المحقق أشار في أكثر من موضع في مقدمته إلى أن له تحقيقاً موسّعاً يسمّيه (المفصل) لتفسير الجلالين، وأنه يحيل عليه إذا ضاق المجال في هذا التحقيق (الميسر)^(٢).

وعموماً فإن في هذه الطبعة جهد ظاهر لمن اطلع عليها، سواء في تحقيق وضبط النص، أو فيما عمل على النص من تعليقات وفهارس، خصوصاً مع اطلاع المحقق على أعمال من سبقوه في طباعة الكتاب أو شرحه والتحشية عليه، واستفادته من ذلك كله، وكذلك التزامه الصارم بأصول التحقيق العلمي، وهو ما يُفسّر طول المدة التي قضاه في هذا العمل.

ثالثاً: الباعث على تأليفه:

حيث إن الجلال المحلي لم يكتب مقدمة أو خاتمة للقطعة التي فسّرها، وهي في العادة محل ذكر الباعث على تأليف الكتاب ونحو ذلك مما يتعلّق به، فإنه لا يوجد له كلام يدلّ على ذلك، وهو صاحب البداية في عمل هذا التفسير - كما سيأتي -.

لكن في مقدمة السيوطي وخاتمته للتكملة التي صنعها، إشارة إلى ما يمكن اعتباره باعثاً، وذلك قوله في المقدمة - قبل تفسير سورة

(١) تفسير الجلالين الميسر: ص (ث: مقدمة التحقيق).

(٢) انظر: المرجع السابق: ص (ر، ت: مقدمة التحقيق).

البقرة -: «هذا ما اشتدّت إليه حاجة الراغبين، في تكملة تفسير القرآن الكريم، الذي ألفه الإمام المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، وتتميم ما فاته - وهو من أول سورة البقرة إلى آخر الإسراء - بتّمّة على نمطه...»^(١).

وكذلك قوله في الخاتمة - بعد نهاية تفسير سورة الإسراء -: «... وألّفته في مدّة ميعاد الكليم، وجعلته وسيلة للفوز بجنات النعيم...»^(٢).

فيتلخّص من كلامه السابق، أن باعته أمران:

١ - شدّة حاجة الراغبين في هذه التكملة، وتكون تتّمّة على نمط الأصل.

٢ - أن يكون وسيلة له للفوز بجنات النعيم.

رابعاً: مصادر الجلالين في تفسيرهما:

نصّ السيوطي على بعض المصادر التي اعتمد عليها هو والمحلي، وذلك في كتابه «بغية الوعاة» في ترجمة موفق الدين أحمد بن يوسف الكواشي الموصللي (ت ٦٨٠هـ) حيث قال عنه: «وله التفسير الكبير والصغير، جوّد فيه الإعراب، وحرّر أنواع الوقوف، وأرسل منه نسخة إلى مكة والمدينة والقدس، قلت^(٣): وعليه اعتمد الشيخ جلال الدين المحلي في تفسيره، واعتمدت عليه أنا في تكمّله، مع الوجيز، وتفسير البيضاوي، وابن كثير»^(٤).

وقد سبق عند الكلام على تفسير «الوجيز» للواحدي - في المبحث

(١) تفسير الجلالين الميسر: ص ٢. (٢) المرجع السابق: ص (تمة ٢٩٣).

(٣) القائل: السيوطي.

(٤) بغية الوعاة: ٤٠١/١، وعنه الداودي في طبقات المفسرين: ٩٩/١ - ١٠٠.

الأول من هذا الفصل - أن الدكتور المهدي في دراسته «الواحدى ومنهجه في التفسير» توصل بعد مقارنة أجزائها بين التفسيرين - الوجيز والجلالين - إلى أنه يمكن اعتبار «الوجيز» هو أصل تفسير الجلالين، سواء في القدر الذي فسره السيوطي - كما نصّ السيوطي نفسه على ذلك - أو في القدر الذي فسره المحلّي أيضًا - كما أثبت ذلك من خلال المقارنة بين التفسيرين في تفسير سورة الزلزلة^(١).

كما أن السيوطي قال في خاتمة تكملته لتفسير شيخه المحلّي - عند نهاية سورة الإسراء -: «وهو في الحقيقة مستفاد من الكتاب المكمل، وعليه في الآي المتشابهة الاعتماد والمعول»^(٢).

وبناء على ما سبق فإن الجلالين أو أحدهما قد اعتمدا على خمسة

مصادر:

١ - «التفسير الصغير» تلخيص تبصرة المتذكّر وتذكرة المتبصّر» لموفق الدين الكواشي (ت ٦٨٠هـ)، وقد لخصه من تفسيره الكبير «تبصرة المتذكّر وتذكرة المتبصّر»، وقد نعته السيوطي - كما في النصّ السابق - بأن الكواشي قد جوّد فيه (أي في التفسير الصغير) الإعراب، وحرّر أنواع الوقوف^(٣). وقد لفتّ الدكتور قباوة إلى أن الجلالين قد تأثرا بهذا المصدر «التفسير الصغير للكواشي» في ناحيتين، الأولى: القراءات، والثانية: ترجمات السور (أي: ذكر مكّيّتها أو مدنيّتها وعدد آياتها)^(٤).

(١) انظر: الواحدى ومنهجه في التفسير للدكتور جودة المهدي: ص ٤٣٧ - ٤٣٩.

(٢) تفسير الجلالين الميسر: ص ٢٩٣.

(٣) هذا هو المتبادر من كلام السيوطي السابق، أما قول الدكتور الشريجي في: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٨١ بأن المحلّي اعتمد على تفسير الكواشي الكبير، وأن السيوطي اعتمد على الكبير والصغير... فهو كلام غير دقيق، وانظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (س: مقدمة التحقيق).

(٤) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (ش: مقدمة التحقيق).

وسياتي مزيد تفصيل لذلك عند الكلام على أبرز ملامح التفسير ومنهج مؤلفيه فيه - في المطلب الثالث - .

٢ - «الوجيز» للواحدى (ت٤٦٨هـ).

٣ - «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (ت٦٨٥هـ).

٤ - «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ت٧٧٤هـ).

٥ - «تفسير الجلالين» = قسم المحلّي» حيث نصّ السيوطي على أنه اعتمد على الكتاب المكمل، وأنه عوّل عليه في الآيات المتشابهة، كما سبق نقله.

هذه المصادر الأربعة أو الخمسة التي نصّ عليها أحد الجلالين وهو (الجلال السيوطي)، لكن محقق تفسير الجلالين الدكتور فخر الدين قباوة تبدّى له من خلال عمله في تحقيق الكتاب أن الجلالين اعتمدا على مصادر أخرى غير المذكورة، منها^(١):

١ - «معاني القرآن وإعراجه» لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ).

٢ - «إعراب القرآن» لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ).

٣ - «معالم التنزيل» للبغوي (ت٥١٠هـ).

٤ - «الكشاف» للزمخشري (ت٥٣٨هـ).

٥ - «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).

٦ - «الدر المصون» للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ).

خامساً: القدر الذي فسّره كلٌّ من الجلالين:

قال الجلال السيوطي عند بداية تفسير سورة البقرة: «هذا ما اشتدّت إليه حاجة الراغبين، في تكملة تفسير القرآن الكريم، الذي ألفه الإمام

(١) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (س: مقدمة التحقيق).

المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي الشافعي، وتتميم ما فاته - وهو من أول سورة البقرة إلى آخر الإسراء - بتّمّة على نمطه...»^(١).

وقال عند نهاية تفسير سورة الإسراء: «هذا آخر ما كملت به تفسير القرآن الكريم الذي ألفه الشيخ الإمام العلامة المحقق جلال الدين المحلّي الشافعي رحمته»^(٢).

وقال في ترجمته لشيخه المحلّي: «وأجلّ كتبه التي لم تكمل تفسير القرآن، كتب منه من أول الكهف إلى آخر القرآن، وهو ممزوج محرّر في غاية الحسن، وكتب على الفاتحة وآيات يسيرة من البقرة، وقد كملته بتكملة على نمطه من أول البقرة إلى آخر الإسراء»^(٣).

وبناء على هذه النصوص يتبيّن ما يأتي:

﴿١﴾ أن المحلّي - الذي ابتداء بتأليف هذا التفسير - قد ابتداء من أول سورة الكهف، وانتهى إلى آخر القرآن (سورة الناس)، ثم شرع بتفسير سورة الفاتحة، ثم آيات يسيرة من سورة البقرة، واختتمته المنية عند ذلك، فلم يُتمّه.

﴿٢﴾ أتمّه السيوطي ابتداءً من أول سورة البقرة، وانتهاءً بآخر سورة الإسراء.

﴿٣﴾ تفسير سورة الفاتحة هو من عمل المحلّي - كما هو صريح كلام السيوطي السابق نقله - ولأجل ذلك فإن تفسير سورة الفاتحة قد وُضع في آخر التفسير - بعد تفسير سورة الناس - في النسخ المخطوطة للتفسير وفي بعض مطبوعاته، وقد نبّه على سرّ ذلك صاحب حاشية الجمل على الجلالين، فقال: «والعذر في هذا أن يكون تفسير المحلّي

(١) تفسير الجلالين الميسر: ص ٢.

(٢) المرجع السابق: ص (تتمة ٢٩٣).

(٣) حسن المحاضرة: ١/٤٤٣، وعنه في شذرات الذهب: ٧/٣٠٤.

منضماً بعضه إلى بعض؛ فصار تفسير الفاتحة خاتمة وآخرًا لتفسيره هو من حيث وضع الجلال؛ لأنه أتى به بعد تفسير سورة الناس^(١).

﴿﴾ الظاهر أن السيوطي قد أبعث تفسير المحلّي للآيات اليسيرة من سورة البقرة، وابتدأ هو من أول السورة^(٢)، وهذا لا يعني عدم استفادته من تفسير المحلّي لتلك الآيات اليسيرة، بل ربما كان اعتماده عليه في ذلك؛ لما سبق نقله - في مصادر الجلالين - من تصريح السيوطي بتعويله على الكتاب المكمّل (قسم المحلّي) في الآيات المتشابهة، والله أعلم.

وقد اختلط الأمر على صاحب «كشف الظنون» فوقع في عدّة أوهام تتعلّق بتعيين القدر الذي فسّره كلٌّ من الجلالين؛ حيث قال: «تفسير الجلالين من أوله إلى آخر سورة الإسراء للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي الشافعي... وكان^(٣) المحلّي لم يفسّر الفاتحة، وفسّر السيوطي تفسيرًا مناسبًا وتكملته من غير مباينة^(٤) ولم يتكلم الشيخان على تفسير البسملّة؛ فتكلّم عليها بأقل ما ينبغي من الكلام بعض العلماء من زيد وكتب ذلك حاشية بالهامش^(٥)».

(١) الفتوحات الإلهية: ٤/٤٦٨، وانظر: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ٤/٤٥٨.

(٢) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص ١.

(٣) هكذا هي العبارة في المصدر الذي بين يدي، لكن الدكتور الذهبي في التفسير والمفسرون: ١/٣٣٥ نقلها عنه هكذا: «وكان المحلّي لم يفسّر الفاتحة، وفسرها السيوطي تفسيرًا مناسبًا» فأبدل (كان) بـ (كان) وعدّل عبارة (وفسر السيوطي) بـ (وفسرها السيوطي)! وقد اعتمد الدكتور الشربجي على الذهبي في هذا النقل عن صاحب كشف الظنون - مع أنه أحال على المصدر الأصلي - حيث تابعه على التصرف المذكور، انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للشربجي: ص ٢٧٩.

(٤) هكذا هي العبارة في المصدر: «وفسّر السيوطي... إلخ»، وفيها ركاكة ربما هي من آثار عجمة المؤلف، إن لم تكن من المراجع أو الطابع!

(٥) كشف الظنون: ١/٤٤٥.

وهذا القول فيه عدّة أوهام^(١) وفيه بعض الفوائد:

١ - نسب التفسير من أوله إلى آخر سورة الإسراء للمحلّي، والواقع أنه للسيوطي، وربما كان سبب هذا الوهم كون المحلّي هو المتقدّم - زمنًا وتأليفًا -، وهذا يقتضي أنه هو الذي ألف أول التفسير لا آخره، كما قد يتبادر للذهن! وقد تبعه على هذا الوهم - أيضًا - صاحب «هدية العارفين»^(٢).

٢ - قوله إن المحلّي لم يفسر الفاتحة، وأن السيوطي فسرها تفسيرًا مناسبًا، وهذا خلاف الواقع - كما سبق تقريره -.

٣ - قوله إن الجلالين لم يتكلّموا على تفسير البسمة قولٌ صحيح، وقد اعتذر عنهما في ذلك صاحب حاشية الجمل بقوله: «وكأنهما اعتمدا على شهرة الكلام فيها»^(٣)، وهو اعتذار لا يخلو من ضعف.

٤ - وأما قوله إن بعض العلماء من زيد قد تكلم على البسمة بأقل ما ينبغي من الكلام وكتب ذلك حاشية بالهامش، فهو كالأستدراك على الجلالين فيما فاتهما من ذلك، وهو أمر فعله عدد من أصحاب الحواشي على تفسير الجلالين، لكن ليس بكلام مختصر على نمط صنيع الجلالين في المتن - كما يفهم من صنيع هذا العالم الزبيدي - وإنما بنوع بسيط يُناسب الحواشي. هذا ولم أقف على نسخة مطبوعة لتفسير الجلالين فيها ذكر لتفسير البسمة الذي استدركه العالم الزبيدي، وكتبه حاشية بالهامش.

(١) انظر في التبني على هذه الأوهام: التفسير والمفسرون: ٣٣٤/١، وعنه في: معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور علي شواخ إسحاق: ٢٢٩/١، وانظر أيضًا: قرّة العينين على تفسير الجلالين: ص (ج: مقدمة المؤلف)، الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٧٩.

(٢) ٥٣٧/١.

(٣) ٤٧٣/٤، وانظر حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ٤٦١/٤.

وأشير أخيرًا إلى أمرين يتعلقان بهذه المسألة:

﴿١﴾ لم أقف على مَنْ بحث سبب ابتداء المحلّي بتفسير النصف الثاني من القرآن دون البدء بأوله على الأصل، ولا مَنْ أثار سؤالاً عن ذلك! اللهم إلا ما ذكره الدكتور نور الدين عتر اجتهدًا من عند نفسه، وذلك في قوله: «ومن لطائف المقادير وعجائب الأمور، أن الإمام المحلّي بدأ عمله في التفسير من أول النصف الثاني من المصحف من سورة الكهف وفسر إلى آخر القرآن، وسلك هذه الطريقة لأنه وجد أناسًا شرعوا في التفسير ثم لم يكملوه فرأى ذلك أدعى إلى توفر العزيمة لإكمال هذا العمل الذي أرادته موجزًا قريبًا إلى القراء، لكن المنية حالت دون هذه الأمنية»^(١).

وليس في كلام الدكتور هذا بيانًا لمستنده في هذا القول الذي ذكره، فالظاهر أنه استنتاج اجتهادي من عنده، والله أعلم.

﴿٢﴾ أهمية تحرير هذه المسألة - أعني تعيين القدر الذي فسره كلٌّ من الجلالين - لتكون نسبة العمل إلى صاحبه؛ لأن ذلك هو مقتضى الدقة العلمية، ولئلا يُنسب العمل إلى غير صاحبه فيقع بسبب ذلك نوعٌ من الظلم. وبناءً عليه؛ فإنه لا يصحّ الاكتفاء بنسبة الكتاب إلى السيوطي وحده، بدعوى شهرة نسبته إليه!^(٢)، وأما قول القائل: «قال في تفسير الجلالين: ...» على سبيل الإجمال دون التعيين فهو أهون من ذلك بكثير، وإن كان التعيين هو الأولى والأقرب إلى الواقع.

(١) الرواية في تفسير الجلالين ونقد ما فيه من روايات باطلة وإسرائيليات، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، ص: ٤٦.

(٢) انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٢٥٨ - ٢٥٩، ولا يكفي التنبية على ذلك في آخر التعريف بالتفسير، وانظر أيضًا: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ١١٦٦/٣.

سادسًا: تاريخ تأليف الكتاب ومدته:

لا يُعلم على وجه التحديد تاريخ بداية جلال الدين المحلي تأليف هذا التفسير، وإن كان الظاهر كون ذلك في أواخر حياته؛ نظرًا لأنه توفي ولم يُتمّه، وقد كانت وفاته - كما سبق في ترجمته - في أول أيام سنة (٨٦٤هـ)، وكان قد شرع في الثالثة والسبعين من عمره.

أما السيوطي أوضح جميع المعلومات المتعلقة بهذا الأمر؛ من تاريخ بدايته في تكملته، ونهايته منها، والمدة التي قضاها في تأليف تلك التكملة، وذكر ذلك كله في خاتمته التي كتبها لهذا التفسير، عند نهاية تفسير سورة الإسراء - وهي آخر سورة في التكملة - حيث قال: «هذا آخر ما كملت به تفسير القرآن الكريم... وألفته في مدة قدر ميعاد الكلیم، وفُرج من تأليفه يوم الأحد عاشر شوال سنة سبعين وثمانمائة، وكان الابتداء في يوم الأربعاء مستهل رمضان من السنة المذكورة، وفُرج من تبييضه يوم الأربعاء سادس صفر سنة إحدى وسبعين وثمانمائة»^(١).

وهذا النص يفيد الآتي:

١ - أَلَفَ السيوطي تكملته - وهي من أول سورة البقرة إلى آخر الإسراء كما سبق - في مدة قدر ميعاد الكلیم؛ أي: في أربعين يومًا، والكلیم هو نبي الله موسى ﷺ، حيث واعدته ربه أربعين ليلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]، ويدلُّ على أن مراده أنه أَلَفَهُ في مدة أربعين يومًا تفصيله لتاريخ بدايته ونهايته.

٢ - كان ابتداءه بتأليف تكملته هذه في يوم الأربعاء مستهل شهر رمضان، سنة (٨٧٠هـ).

(١) تفسير الجلالين الميسر: ص (تمة ٢٩٣).

٣ - كان فراغه من تأليفه - أي: تأليف تكملته - في يوم الأحد عاشر شوال، سنة (٨٧٠هـ)؛ أي: من السنة نفسها، والمراد بفراغه من تأليفه؛ أي: جمعه وتسويده، بدليل ذكره لتاريخ فراغه من تبييضه بعد ذلك^(١).

٤ - فرغ من تبييض تلك التكملة في يوم الأربعاء سادس صفر، سنة (٨٧١هـ)؛ أي: في السنة التالية للسنة التي كان فرغ فيها من أصل التأليف - كما سبق -، والمراد بتبييضه: تحريره ونقله، وهذا يفيد أنه استغرق في تحريره أربعة أشهر إلا أربعة أيام^(٢).

٥ - بهذا يتبين أن تفسير الجلالين تمّ تأليفه واكتمل بعد وفاة الجلال المحليّ بست سنين وتسعة أشهر وعشرة أيام تسويدًا، أما تحريره وتبييضه فتمّ بعد وفاة المحليّ بسبع سنين وشهر وستة أيام.

٦ - سبق أن الجلال المحليّ - فيما يظهر - قد شرع في هذا التفسير في أواخر حياته، أما الجلال السيوطي فعلى العكس من ذلك؛ حيث كان في مقتبل عمره، وبدايات تأليفه، إذ كان عمره حين تأليف تكملته لهذا التفسير دون تمام الثانية والعشرين سنة، وهذا عمر مبكّر جدًا على مثل هذا العمل المحرّر، والذي غدا بعد ذلك من أشهر كتب السيوطي، بل من أشهر كتب التفسير، وهو دليل على نضج علمي مبكّر عند الرجل، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

سابعًا: مكانة الكتاب وأهميته:

اكتسب تفسير الجلالين مكانة عالية، وشهرة واسعة بين كتب التفسير، ويدلّ على تلك المكانة أمور، منها:

(١) انظر: الفتوحات الإلهية: ٣٩٨/٢، وعنه في حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

﴿١﴾ المكانة العلمية لمؤلفي هذا التفسير، وشهرتهما بحسن التأليف، وشهرة السيوطي خصوصًا بكثرتة، وقد سبقت الإبانة عن طَرَف من مكانتهما العلمية في ترجمتهما - في التمهيد - .

﴿٢﴾ ثناء أهل العلم على الكتاب، ومن ذلك ما سبق - في ترجمة الجلال المحلي - من نعت مترجميه له بأنه أَلَفَ كِتَابًا تُشَدُّ إِلَيْهَا الرُّحَالُ، في غاية الاختصار والتحرير والتنقيح وسلاسة العبارة وحسن المزج... إلخ .

ومن ذلك ثناء السيوطي - وهو صاحب التكملة - على القطعة التي أنجزها شيخه المحلي من هذا التفسير، حيث قال: «وأجلُّ كتبه التي لم تكمل تفسير القرآن، كتب منه من أول الكهف إلى آخر القرآن، وهو ممزوج محرَّر في غاية الحسن...»^(١).

كما قال شيئًا من الثناء على هذا التفسير في خاتمته، حيث أثنى على عمله هو في تكملته، وعلى أصلها لشيخه المحلي، ومن ذلك قوله: «وقد أفرغت فيه جهدي، وفكري فيه... وعسى الله أن ينفع به نفعًا جمًّا، ويفتح به قلوبًا غُلْفًا، وأعينًا عُمِيًّا، وأذنا صُمًّا. وكأني بمن اعتاد بالمطوِّلات، وقد أضرب عن هذه التكملة وأصلها حسَمًا، وعدل إلى صريح العناد ولم يُوجِّه إلى دقائقها فهَمًّا، ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْيُنٌ فَهِيَ فِي الْآخِرَةِ أَعْيُنٌ﴾ [الإسراء: ٧٢]»^(٢).

ثم تتابع الناس في الثناء على هذا التفسير، سواء من أصحاب الحواشي عليه، أو من المتكلمين على الكتب والمؤلفات عمومًا، أو كتب التفسير ومناهج المفسرين خصوصًا، أو من غير هؤلاء ممن يطول استقصاء كلامهم فيه .

فمن ثناء أصحاب الحواشي على هذا التفسير: قول الصاوي في

(١) حسن المحاضرة: ١/٤٤٣، وعنه في شذرات الذهب: ٧/٣٠٤.

(٢) تفسير الجلالين الميسر: ص (تمة ٢٩٣).

حاشيته: «وكان كتاب الجلالين من أجل كتب التفسير، وأجمَعَ على الاعتناء به الجُمُّ الغفير، من أهل البصائر والتنوير»^(١).

وأما المؤلفون في الكلام على الكتب، فإن صاحب «كشف الظنون» - وهو أشهر كتاب في ذلك - قد أثنى على هذا التفسير ثناء عاطراً، في قوله: «وهو مع كونه صغير الحجم كبير المعنى؛ لأنه لبُّ لباب التفاسير»^(٢).

كما أثنى عليه المؤلفون في الكلام على كتب التفسير ومناهج المفسرين، ومن ذلك ما قاله الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون» - وهو أشهر كتاب في مناهج المفسرين -: «ثم إن هذا التفسير غاية في الاختصار والإيجاز... ومع هذا الاختصار فالكتاب قيّم في بابه، وهو من أعظم التفاسير انتشاراً، وأكثرها تداولاً ونفعاً، وقد طُبِعَ مراراً كثيرة، وظفر بكثير من تعاليق العلماء وحواشيهم عليه»^(٣).

وكان الدكتور الذهبي اقتبس كلامه هذا من كلام الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان» عن تفسير الجلالين؛ حيث قال فيه: «أما تفسير الجلالين فكتاب قيّم، سهل المآخذ إلى حدّ ما، مختصر العبارة كثيراً، يكاد يكون أعظم التفاسير انتشاراً ونفعاً، وإن كان أصغرها أو من أصغرها شرحاً وحجماً، تداولته طبقات مختلفة من أهل العلم وغيرهم، وطُبِعَ طبعا كثيرة متنوعة»^(٤).

وكما سبق فإن تتبّع ثناء أهل العلم على هذا التفسير مما يطول

(١) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ٣/١.

(٢) كشف الظنون: ٤٤٥/١، وعنه الدكتور الشرجي في: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٩٠.

(٣) التفسير والمفسرون: ٣٣٧/١. (٤) مناهل العرفان: ٧٤/٢.

استقصاؤه، لكن حسبي في خاتمة هذه النقطة الإشارة إلى ثناء الشيخين ابن باز وابن عثيمين على هذا التفسير، حيث سُئل الشيخ ابن باز عن أحسن كتب التفسير؟ فقال - بعد أن ذكر تفاسير ابن كثير والبغوي وابن جرير والشوكاني -: «ويُضاف إليه تفسير الجلالين تفسير مختصر مفيد، فيه بعض الأخطاء...»^(١).

كما سُئل الشيخ ابن عثيمين عن هذا التفسير، فقال: «الجلالين لطالب العلم جيد؛ لأنه في الحقيقة زبدة، وكما تعلم أنه يتمشى في مسألة الصفات على مذهب الأشاعرة فلا يوثق به بل يُردّ قوله، لكن في غير ذلك جيد جداً؛ سبكه للقرآن وتنبهه في كلمات وجيزة على أمور تخفى على مَنْ يُطالعه من أهل العلم، فإذا اجتمع (الفتوحات الإلهية = وهو ما يُعرف بحاشية الجمل) مع الجلالين كان طيباً»^(٢).

﴿٣﴾ ومما يدلُّ على مكانة تفسير الجلالين - أيضاً - اعتماده منهجاً (مقرّراً) أو كتاباً يُدرّس للطلبة ويُقرأ على الشيوخ، فمن ذلك:

١ - أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية جعلته مقرّراً على الطلبة في مادة (التفسير) في المعاهد العلمية التابعة لها، كما في مقدمة الشيخين أحمد محمد شاكر وعلي محمد شاكر للطبعة التي قاما على تصحيحها ومراجعتها بناءً على ذلك^(٣)، وكما في مقدمة الشيخ عبد الرزاق عفيفي للتعليقات التي وضعها على هذا التفسير في حدود المقرّر على

(١) السؤال وجوابه موجود نصياً على موقع (ابن باز) وهو الموقع الرسمي للشيخ ابن باز على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢) السؤال وجوابه موجود صوتياً على موقع (ابن عثيمين) وهو الموقع الرسمي للشيخ ابن عثيمين على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وهو بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ويقع السؤال والجواب ضمن سلسلة (لقاء الباب المفتوح = ٣٢ = الوجه الثاني).

(٣) انظر: تفسير الجلالين بمراجعة وتصحيح أحمد محمد شاكر وعلي محمد شاكر: ٥/١.

الطلبة (من سورة غافر إلى سورة الناس)^(١).

٢ - ما ذكره الزرقاني صاحب «مناهل العرفان» عند كلامه على تفسير الجلالين، حيث قال: «والعجيب أن كثيراً من فطاحل العلماء كانوا يختارونه لأعلى دراسة عُرفت في التدريس؛ كمادة أساسية يدورون حولها ويستلهمون وحيتها، حتى إن دروس التفسير الشهيرة للعلامة المرحوم الشيخ محمد عبده كانت مادته فيها تفسير الجلالين على ما سمعت»^(٢).

٣ - وممن وقفت على أنه قام بتدريس تفسير الجلالين ضمن دروسه، كلٌّ من الشيخين: ابن باز^(٣)، وابن عثيمين^(٤) - رحمهما الله تعالى - وقد طُبع بعض تعليقات الشيخ ابن عثيمين على تفسير الجلالين - كما سيأتي عند ذكر الحواشي والتعليقات في المطلب الآتي -.

﴿٤﴾ كثرة النسخ الخطية والمطبوعة لهذا التفسير - على ما سبقت الإشارة إليه - مما يدلُّ على سعة انتشار هذا التفسير، وتلقّي الناس له بالقبول.

﴿٥﴾ من أبرز الدلائل على مكانة تفسير الجلالين واحتراف أهل العلم به، كثرة المؤلفات المتعلقة به، من حواشي وتعليقات، وغيرها، وهو ما سيأتي ذكر طرفٍ منه في المطلب الآتي - بإذن الله -.

(١) انظر: تفسير الجلالين من سورة غافر إلى سورة الناس بتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي: ٥/١.

(٢) مناهل العرفان: ٧٤/٢.

(٣) ذكر ذلك الدكتور محمد السريع في «ندوة جهود الشيخ عبد العزيز بن باز في خدمة القرآن وعلومه» التي أقامتها الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، يوم الثلاثاء ١٢/٢/١٤٢٩ واستضافتها جامعة الملك سعود بالرياض، ويوجد لها تسجيل صوتي في عدة مواقع على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) كموقع الجمعية، وموقع ملتقى أهل التفسير، وغيرها.

(٤) انظر: جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن للدكتور أحمد البريدي: ص ٦٢، ٧٠.

المطلب الثاني

المؤلفات والدراسات المتعلقة بتفسير الجلالين

تنوعت المؤلفات والدراسات المتعلقة بتفسير الجلالين، وإن كان بين بعضها شيء من التداخل، لكن يمكن تقسيمها بحسب الموضوع أو الجانب الذي كان محل الاهتمام في كل كتاب أو دراسة وما يغلب عليه، وهو تقسيم اجتهادي تقريبي على كل حال، وهي إجمالاً:

- ١ - الحواشي والتعليقات.
 - ٢ - الاستدراكات والتعقبات.
 - ٣ - التهذيبات والاقتباسات.
 - ٤ - تخريج الأحاديث والقراءات.
 - ٥ - الدراسات في منهج الجلالين.
- أما بيانها تفصيلاً فعلى النحو الآتي:

أولاً: الحواشي والتعليقات:

والمراد بها الحواشي والتعليقات التي لم تختص بموضوع معين - كالتعليقات الخاصة بالاستدراك على الجلالين وتعقبهما كما في القسم الثاني - وإنما المراد بها ما كان الأصل فيها التحشية أو التعليق على الكتاب «تفسير الجلالين» عموماً، دون توخي موضوع معين.

وقد وقفت على تسمية أربعين حاشية من هذا النوع، ما بين مطبوعة

ومخطوطة ومفقودة، تفصيلها على النحو الآتي^(١):

١ - «قبس النيرين على تفسير الجلالين»^(٢) لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي الشافعي (ت ٩٦٩هـ)^(٣) وهو تلميذ للسيوطي، وقد فرغ من تأليف هذه الحاشية سنة (٩٥٢هـ)^(٤) ولا تزال مخطوطة^(٥)، وهي أول حاشية على تفسير الجلالين.

(١) وقفت على محاولات عديدة لإحصاء حواشي تفسير الجلالين، حيث إن صاحب كشف الظنون: ٤٤٥/١ ذكر (٤) حواشي، يليه الشيخ عبد العزيز بن قاسم في الدليل إلى المتون العلمية: ص ١٠١ ذكر (٧) حواشي، والدكتور الشرجي في الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٨٩ ذكر (١٠) حواشي، وفي الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٤٨١/١ ذكر (١٢) حاشية، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٦٠٩/٦ ذكر (١٦) حاشية، والقاضي كنعان في مقدمة حاشيته قرّة العينين: (ص: و) ذكر (١٩) حاشية، والدكتور قباوة في مقدمة تفسير الجلالين الميسر: (ص: ط) أشار إلى (١٩) حاشية - لكن في اعتبار بعضها نظرًا - والحبيشي في جامع الشروح والحواشي: ٦٠٩/١ ذكر (٣٠) حاشية، وهو أوسع إحصاء وقفت عليه.

(٢) قال الأدنه وي في: طبقات المفسرين: ص ٣٨٩ في ترجمة (العلقمي) المذكور: «صنف التفسير، قد اشتهر اسمه بتفسير العلقمي، فرغ من تأليفه سنة اثنين وخمسين وتسعمائة»، وعلق محقق الكتاب على ذلك بأن هذا التفسير المذكور هو حاشيته على تفسير الجلالين، وأحال على كشف الظنون، وكلام المحقق هذا هو غالب الظن وإن لم يكن هو المؤكد، لما في كلام المؤلف من الاضطراب، ولأن فيه زيادات على ما في كشف الظنون.

(٣) ولد سنة (٨٩٧هـ) وقيل سنة (٨٧٩هـ) من بيوتات العلم بالقاهرة، وكان من المدرسين بالجامع الأزهر، ومن المتصلعين في العلوم العقلية والنقلية، وقد ذكر في تاريخ وفاته أقوال أخرى لكنها تقريبية، انظر: الكواكب السائرة: ٤١/٢، شذرات الذهب: ٨/٣٣٨، هدية العارفين: ٢/٢٤٢، الأعلام للزركلي: ٦/١٩٥.

(٤) انظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١، وفي جامع الشروح والحواشي: ٦٠٩/١ أنه فرغ من تأليفه سنة (٩٦٨هـ) والظاهر أنه وهم لأن ذلك تاريخ فراغه من كتابه «الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير» كما في الأعلام للزركلي: ٦/١٩٥.

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/٦١١، الأعلام للزركلي: ٦/١٩٥، الفهرس الشامل: ١/٦٠٨.

٢ - «حاشية على الجلالين» لعلاء الدين علي الغزي القاهري (ت ١٠٠١هـ)^(١)، وهي مخطوطة^(٢).

٣ - «مجمع البحرين ومطلع البدرين»^(٣) على تفسير الإمامين الجلالين^(٤) لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الكرخي البكري الشافعي (ت ١٠٠٦هـ)^(٥)، وهذه الحاشية تقع في أربع مجلدات^(٦)، ولا تزال مخطوطة^(٧) لكن حُقق أولها (سورتا الفاتحة والبقرة) في رسالة دكتوراه^(٨)، وقد فرغ من تأليفها سنة (٩٨١هـ)^(٩)، والجمل في حاشيته - الآتي ذكرها برقم (١٧) - ينقل عن الكرخي كثيرًا.

٤ - «حاشية على الجلالين = الصغرى» لمؤلف الحاشية السابقة

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) منها نسخة في مكتبة برلين، انظر: جامع الشروح والحواشي: ٦٠٩/١.

(٣) في جامع الشروح والحواشي: ٦١٠/١ جاء اسمه هكذا «ومطلع النيرين» وهو خطأ لأنه خلاف جميع المصادر ومنها مصادره، ولعله اشتبه عليه بـ «مجمع البحرين ومطلع النيرين في غريب القرآن والحديث» للطريحي، انظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٧٠٣/٢.

(٤) لعل الكرخي اقتبس مطلع اسم حاشيته هذه من مطلع اسم التفسير الكبير الذي شرع فيه السيوطي وكتب فيه كراريس لكنه تركه ولم يتمه، واسمه كاملاً «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحريروا الرواية وتقرير الدراية»، انظر: الإتيقان للسيوطي: ١٥/١، الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٣٥.

(٥) ولد سنة (٩١٠هـ) وكان فقيهاً أصولياً فرضياً عارفاً بالتفسير، اشتهر بمصر وتوفي بها، انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٢٧١، خلاصة الأثر: ١٥٢/٤، الأعلام للزركلي: ٦١/٧.

(٦) هذا الذي ذكره الزركلي في الأعلام: ٦١/٧، أما في كشف الظنون: ٤٤٥/١ فقال: «وهو كبير في مجلدات».

(٧) انظر في ذكر نسخها المخطوطة: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦٠٩/٦، الفهرس الشامل: ٦٥٧/٢ وفيه (١٨ نسخة).

(٨) من قِبَل الباحثة: مليحة عبد الله محمد الحارثي، في كلية التربية للبنات بجدة، انظر: الرسائل الجامعية في الدراسات القرآنية للدكتور عبد الله الجيوسي: ص ٨٣.

(٩) انظر: جامع الشروح والحواشي: ٦١٠/١.

نفسه (الكرخي)، وهي في مجلدين^(١).

٥ - «الجمالين على تفسير الجلالين» لنور الدين الملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي ثم المكي الحنفي (ت ١٠١٤هـ)^(٢)، قال في «كشف الظنون»: «وهي حاشية مفيدة»، ثم قال: «فرغ من تأليفها في أواخر ذي الحجة سنة ١٠٠٤هـ»^(٣)، وذكر بروكلمان أنها طبعت سنة (١٢٨٤هـ، ١٢٩٩هـ)^(٤)، وقد حُققت هذه الحاشية في ثلاث رسائل ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة، مع مقدمة دراسية عن الحاشية ومؤلفها^(٥)، وقد أفاد منها الجمل في حاشيته^(٦) - الآتي ذكرها برقم (١٧) - ولعمر بن عبد الجليل الحنفي القادري البغدادي (ت ١١٩٤هـ)^(٧) حاشية مخطوطة على هذه الحاشية بعنوان «الكمالين على الجمالين» وهي

- (١) انظر: كشف الظنون: ٤٤٥/١، معجم المفسرين لنويهض: ٦٢٧/٢، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٧٠٣/٢.
- (٢) ولد في هراة وإليها ينسب (الهروي) ثم سكن مكة وتوفي بها، وكان من صدور العلم في عصره، له مؤلفات كثيرة نافعة، و(الملا) لقب اشتهر به، أما اسمه فهو (علي)، انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي: ص ٤٠٥، البدر الطالع: ٤٤٥/١، الأعلام للزركلي ١٢/٥.
- (٣) كشف الظنون: ٤٤٥/١.
- (٤) قال: طبع في ميريت، انظر: تاريخ الأدب العربي: ٦٠٩/٦، وقال الزركلي: ٥/١٣: «طبع جزء منه».
- (٥) وهي للباحثين: أحمد بن علي الحذيفي، ومحمد منقذ أصيل، وعبد القدير بن ناصر الشيخ - على الترتيب - وقد أرسل لي كل منهم قسم الدراسة من رسالته فاطلعت عليها - جزاهم الله خيراً - وقد اعتمدوا في هذا التحقيق على ثلاث نسخ خطية، لكن ليس منها نسخة جامعة القاهرة التي كتبها المؤلف بخطه، انظر: الفهرس الشامل: ٢/٦٦٤، وفيه ذكر (٢٨) نسخة خطية لهذه الحاشية.
- (٦) انظر أقسام الدراسة في الرسائل المشار إليها في الحاشية السابقة.
- (٧) ولد سنة (١١٥٥هـ) في بغداد، ونشأ بها ونسب إليها، وسكن دمشق إلى أن توفي، وكان فقيهاً مفسراً صوفياً، انظر: هدية العارفين: ٧٩٩/١، الأعلام للزركلي: ٥/٤٩، معجم المؤلفين لكحالة: ٥٦٠/٢.

ناقصة، وقد عدّها بعضهم ضمن حواشي الجلالين، والحقيقة أنها حاشية على هذه الحاشية^(١).

٦ - «تعليق على تفسير الجلالين» لمحمد بن موسى بن علاء الدين القدسي المعروف بالعسيلي (ت ١٠٣٠هـ)^(٢)، وهي حاشية كبيرة، واخترمته المنية قبل إكمالها^(٣).

٧ - «حاشية على تفسير الجلالين» للعارف أبي محمد أو أبي زيد^(٤) عبد الرحمن ابن محمد بن يوسف القَصْرِي الفاسي المالكي (ت ١٠٣٦هـ)^(٥)، وهي لا تزال مخطوطة، وتقع في جزأين^(٦)، قال

(١) انظر: هدية العارفين: ٧٩٩/١، معجم المفسرين: ٣٩٥/١، الفهرس الشامل: ١/٤٨١، ٧٨١/٢ وهي فيه بعنوان «الكمالين على تفسير الجلالين» معدودة ضمن حواشيه، وعنه في جامع الشروح والحواشي: ٦١١/١ لكن مع تنبيهه على حقيقتها! وانظر أيضًا: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١١١٨/٣.

(٢) وهو: من أهل القدس، وأخذ عن علمائها، وتوفي بها، وكان نحويًا ناظمًا مفسرًا، انظر: خلاصة الأثر للمحبي: ٢٣٤/٤، هدية العارفين: ٢٧٢/٢، معجم المؤلفين: ٧٤٣/٣، معجم المفسرين: ٦٤٣/٢.

(٣) انظر: خلاصة الأثر: ٢٣٤/٤ وعنه نويهض في: معجم المفسرين: ٦٤٣/٢ وقد وهم فجعلها حاشية على تفسير البيضاوي! وانظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٧٠٣/٢.

(٤) كنيته في جميع مصادر ترجمته - المذكورة في الحاشية الآتية - هي (أبو محمد) لكن ذكر الغماري في بدع التفاسير: ص ١٦٠ أنه (أبو زيد) وذكرها كذلك الحبشي في جامع الشروح والحواشي ٦١٠/١، أما في الفهرس الشامل: ٤٨١/١ فذكرت الكنتان لكن بُدئ بأبي زيد ثم أبي محمد، ولعل له كنتان.

(٥) ولد سنة (٩٧٢هـ) بالقصر الكبير - وهي مدينة كبيرة تابعة لمملكة فاس - وإليهما ينسب، وهو عالم مشارك في فنون كثيرة، وقد كان من أصحاب الزوايا الصوفية، ولذلك لقب بـ (العارف)، انظر: خلاصة الأثر: ٣٧٨/٢، شجرة النور الزكية: ١/٢٩٩، هدية العارفين: ٥٤٨/١، نظرات في كتاب الأعلام للعلاونة: ص ١٧٩ (ضمن التراجم الساقطة من طبعة دار العلم للملايين)، معجم المفسرين: ٣٧٦/١، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ٢٣١/١.

(٦) انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم لشواخ إسحاق: ٦٢/٣، الفهرس الشامل: =

الغماري عنها: «فيها تحقيقات مفيدة، وهو أول مَنْ كتب عليه حاشية»^(١)، واعتبارها أول حاشية على تفسير الجلالين فيه نظر ظاهر كما لا يخفى، والصحيح أن صاحب أول حاشية على الجلالين هو شمس الدين العلقمي (ت ٩٦٩هـ) تلميذ السيوطي - السابق ذكرها برقم (١) - وقد فرغ منها كما سبق سنة (٩٥٢هـ)؛ أي: قبل ولادة القصري هذا بعشرين سنة، فكيف يصح ما قاله الغماري؟ كما ذكر الغماري - أيضًا - أن هذه الحاشية من مصادر جدّه من قبل الأم أبي العباس ابن عجيبة^(٢) في تفسيره «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد»^(٣).

٨ - «تعميم الفائدة بتفسير سورة المائدة من تفسير الجلالين» لأبي الوجاهة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي المرشدي (ت ١٠٣٧هـ)^(٤)، وهي جواب عن سؤال في تفسير عبارة وقعت في آخر سورة المائدة من تفسير الجلالين^(٥).

٩ - «حاشية على تفسير الجلالين»^(٦) لعفيف الدين علي بن محمد

= ٦٧٩/٢، الدليل إلى المتون العلمية لعبد العزيز بن قاسم: ص ١٠٣.

(١) بدع التفاسير: ص ١٦٠، ونقل قوله هذا الدكتور الشريجي في الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٨٩ دون التنبيه على ما فيه من نظر - سيأتي التنبيه عليه في الأعلى -.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن المهدي عجيبة الحسني الأنجري - نسبة إلى بلدة أنجرة (بين طنجة وتطوان) وبها دفن - وهو مفسر صوفي مشارك، من أهل المغرب، توفي سنة (١٢٢٤هـ)، انظر: الأعلام للزركلي: ١/٢٤٥، معجم المؤلفين: ١/٣٠٠، معجم المفسرين: ٧٧/١، ٧٦٥/٢.

(٣) انظر: بدع التفاسير للغماري: ص ١٥١.

(٤) ولد سنة (٩٧٥هـ) بمكة، وهو مفتي الحرم المكي في وقته، وأحد الشعراء العلماء في الحجاز، تولى الإمامة والخطابة في المسجد الحرام في عهد الشريف محسن بن الحسين بن أبي نمي، وقد توفي مقتولاً، انظر: خلاصة الأثر: ٢/٣٦٩، هدية العارفين: ١/٥٤٨، الأعلام للزركلي: ٣/٣٢١.

(٥) انظر: المراجع السابقة، وانظر أيضًا: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ١/٢٠١.

(٦) ورد اسم هذه الحاشية عند البغدادي في هدية العارفين: ١/٧٦٣ وعنه كحالة في =

العقبي التعزي الأنصاري الشافعي (ت ١١٠١هـ)^(١)، وتقع هذه الحاشية في عشرين كراساً^(٢).

١٠ - «شرح تفسير الجلالين»^(٣) لإسماعيل بن عبد الباقي بن إسماعيل الدمشقي اليازجي الحنفي (ت ١١٢١هـ)^(٤)، وهذا الشرح في جزأين لم يتم^(٥).

١١ - «قبس النيرين حاشية على تفسير الجلالين» لعثمان أفندي (كان حياً: ١١٥٢هـ)^(٦)، وهي مخطوطة^(٧).

١٢ - «حاشية على تفسير الجلالين» لأبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي المليكي ثم الجربي الإباضي (ت ١١٨٨هـ)^(٨) وهي مخطوطة في

= معجم المؤلفين: ٥١٤/٢ هكذا «حاشية على تفسير القرآن»!

(١) ولد سنة (١٠٣٣هـ) في مدينة (تعز) في اليمن، وبها نشأ وتوفي وإليها ينسب، والعقبي: نسبة إلى ذي عقب من قرى ذي جيلة باليمن الأسفل، وتصحفت في بعض المصادر إلى (العقيني - العقبي)، وقد كان محدث الديار اليمنية في وقته، رحل إلى الحرمين رحلتين، وكان نحوياً مفسراً أصولياً، انظر: البدر الطالع: ٤٩٢/١، هدية العارفين: ٧٦٣/١، الأعلام للزركلي: ١٤/٥، هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع: ٧٨٧/٢، معجم المفسرين: ٣٨٦/١.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي: ١٤/٥ وعنه نويهض في معجم المفسرين: ٣٨٦/١.

(٣) هكذا ورد اسم هذه الحاشية في هدية العارفين: ٢١٩/١، وفي بقية المصادر مختصراً هكذا «شرح على الجلالين»، وزاد كحالة في معجم المؤلفين: ٣٦٨/١ «شرح على الجلالين في التفسير»، انظر: مراجع ترجمة المؤلف في الحاشية الآتية.

(٤) ولد سنة (١٠٥٠هـ) بدمشق وتوفي بها، وكان واعظاً، عارفاً بالتفسير، تولى التدريس بالمسجد الأموي، وكان فقيه الحنفية في دمشق، وكان أبوه (كاتياً) وهو معنى كلمة (يازجي) التركية، انظر: هدية العارفين: ٢١٩/١، الأعلام للزركلي: ٣١٧/١، معجم المفسرين: ٨٩/١.

(٥) انظر: المراجع السابقة. (٦) لم أجد له ترجمة.

(٧) انظر: الفهرس الشامل: ٧٦٠/٢.

(٨) المصعبي: نسبة إلى جبل بني مصعب، والمليكي: نسبة إلى قرية (مليكة) إحدى قرى وادي بني ميزاب، والجربي: نسبة إلى جزيرة (جربة) التابعة لدولة تونس اليوم، وقد قدم إليها مع والده وهو صغير واستقر بها، وأخذ العلم عن جماعة من علمائها، =

جزأين^(١).١٣ - «كتاب الكوكبين النيرين في حل ألفاظ الجلالين»^(٢)لعطية (الله) بن عطية الأجهوري البرهاني الشافعي الضرير (ت ١١٩٠هـ)^(٣)، وهي مخطوطة في عدة أسفار - أربعة أجزاء -^(٤).

١٤ - «ضوء النيرين لفهم تفسير الجلالين» لعلي بن شلبي الشيبيني

الشافعي المصري الأشعري (ت بعد: ١١٩٥هـ)^(٥)، وهي مخطوطة^(٦).

= وتولى الإفتاء والتدريس ورئاسة مجلس الحكم فيها، فرّ منها إلى (طرابلس) لكنه عاد إليها وتوفي فيها، وهو فقيه متكلم إياضي - نسبة إلى (الإياضية) وهي فرقة من الخوارج -، انظر: التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ١/٣٧٤.

(١) انظر في الإشارة لنسختها الخطية: المرجع السابق، وانظر أيضًا: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٢/٦٨٧.

(٢) هكذا ورد اسم هذه الحاشية في بعض المصادر، وفي بعضها بدون كلمة (كتاب) في أول الاسم، وأثبت الأول لكونه أصح لغة. على أنه ورد العنوان في بعض النسخ الخطية بالرفع (الكوكبان النيران...) كما في الفهرس الشامل: ٢/٧٧٩ لكنه على هذا لا يكون مناسبًا لبقية العنوان، انظر: المراجع المذكورة في الحاشيتين الآتيتين.

(٣) قيل هو: عطية الله بن عطية، وقيل: عطية بن عطية، والأجهوري: نسبة إلى بلدة (أجهور) بقرب القليوبية بمصر، تعلم وتوفي بالقاهرة، وكان فقيهاً، فاضلاً، مفسراً، مشاركاً في بعض العلوم، وكان ضريراً، وقيل إنه توفي سنة (١١٩٤هـ)، انظر: هدية العارفين: ١/٦٦٥، الأعلام للزركلي: ٤/٢٣٨.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/٦١٠، معجم مصنفات القرآن الكريم لشواخ إسحاق: ٣/١٣٧، الفهرس الشامل: ٢/٧٧٨، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٣/١١٢٢، جامع الشروح والحواشي: ١/٦١٠.

(٥) قال الزركلي في الأعلام: ٤/٢٩٣: «لم أجد له ترجمة، ولفظ (شلبي) يذهب إلى أنه عراقي، ولكن فهرس الأزهرية يقول إنه مصري، فإن صح هذا فلعل (الشيبيني) نسبة إلى (شبين الكوم)»، وقال قريباً من ذلك نويهض في معجم المفسرين: ١/٣٦٣ لكنه أفاد بأن (شبين الكوم) هي عاصمة محافظة المنوفية بوسط الدلتا بمصر، وانظر أيضًا: معجم المؤلفين: ٢/٤١٦، ٤٥٠، معجم الدراسات القرآنية للصفار: ص ٣١٣.

(٦) انظر: معجم الدراسات القرآنية للصفار: ص ٣١٣، الفهرس الشامل: ٢/٧٨١، جامع الشروح والحواشي: ١/٦١١.

١٥ - «حاشية على تفسير الجلالين» لأبي عبد الله محمد بن الحسن الجَنَوِي الحسني العمراني التطاوني المالكي (ت ١٢٠٠هـ)^(١).

١٦ - «ضوء النيرين لفهم تفسير الجلالين» لمصطفى الدُّوماني الصالحي الدمشقي الحنبلي (كان حيًّا نحو: ١٢٠١هـ)^(٢)، وهي مخطوطة بخطه في مجلدين^(٣).

١٧ - «الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين لل دقائق الخفية»^(٤) لأبي داود سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المصري الأزهري الشافعي المعروف بالجمل (ت ١٢٠٤هـ)^(٥) وتعرف هذه الحاشية - أيضًا - بنسبتها إلى مؤلفها (حاشية الجمل على الجلالين)^(٦)، وقد طبعت عدة طبعات، من أقدمها سنة (١٢٧٥هـ) بمطبعة بولاق بمصر في أربعة

(١) ولد بقرية (أزجن) سنة (١١٣٥هـ) وسكن مكناس، وتنقل في طلب العلم، واستقر بمراكش وتوفي بها، وأشار الزركلي في آخر مراجعه (في الحاشية) لصاحب الترجمة أن التطاوني نسبة إلى تطاون (تطوان) ولعله نزل بها، انظر: شجرة النور الزكية: ص ٣٧٥، الأعلام للزركلي: ٩٢/٦، معجم المؤلفين: ٢١٦/٣، معجم المفسرين: ٥١٧/٢.

(٢) ولد في (دوما) من أفضية دمشق، ونشأ في صالحة دمشق، وإليها جميعًا ينسب، رحل إلى مصر وولي مشيخة الرواق في الأزهر، ثم رحل إلى الآستانة ومات بها، انظر: معجم المؤلفين: ٨٦٤/٣، معجم المفسرين: ٦٧٦/٢.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، وانظر أيضًا: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٩٧١/٢، جامع الشروح والحواشي: ٦١١/١.

(٤) هذا هو الاسم الذي سماها به المؤلف في مقدمتها: ٩/١ ولا عبرة بالاسم الذي ذكره البغدادي في هدية العارفين: ٤٠٦/١ وهو «الفتوحات بتوضيح تفسير الجلالين لدقائق الخفيات!» مع أن البغدادي نفسه ذكر الاسم الأول المعروف في إيضاح المكنون: ٢/١٧٧.

(٥) العجيلي: نسبة إلى (منية عجيل) إحدى قرى الغربية بمصر، وانتقل إلى القاهرة وتوفي بها، تفقه على شيوخ وقته، ودرّس في المدرسة الأشرفية والمشهد الحسيني، انظر: هدية العارفين: ٤٠٦/١، الأعلام للزركلي: ١٣١/٣، معجم المؤلفين: ٧٩٥/١.

(٦) انظر: معجم تفاسير القرآن الكريم للدكتور زمامة وزملانه: ٥١٢/١.

مجلدات^(١)، وهي حاشية كبيرة، مليئة بالنقول عن نحو عشرين كتابًا في التفسير^(٢) منها بعض حواشي الجلالين السابقة عليه كحاشية الكرخي (السابقة برقم ٣) - وهو كثير النقل عنها - وحاشية الملا سلطان القاري (السابقة برقم ٥)، وقد قام الصاوي - وهو تلميذ للجمل - في حاشيته على الجلالين المشهورة بنسبتها إليه - الآتي ذكرها برقم (٢١) - بتلخيص حاشية الجمل في حاشيته، كما ذكر بروكلمان أن للوزير شيخ الإسلام أحمد مختار بن محمود بن يوسف باشا الرومي الشهير بملا بك (ت ١٣٠٠هـ)^(٣) تلخيصًا لهذه الحاشية (حاشية الجمل) اسمها (تحفة المختار)^(٤).

١٨ - «حاشية على الجلالين» لعبد القادر بن أحمد الحسنى اليمنى الكوكباني ثم الصنعاني (ت ١٢٠٧هـ)^(٥) ذكرها بعض مترجميه^(٦).

- (١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦١٠/٦، جامع الشروح والحواشي: ١/٦١١، وانظر أيضًا: الدليل إلى المتون العلمية: ص ١٠١.
- (٢) انظر: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ٣/١، وانظر: بدع التفاسير للغماري: ص ١٦٠.
- (٣) ولد سنة (١٢٢٢هـ) وهو حفيد فوجا يوسف باشا، انظر: هدية العارفين: ١/١٩٠، وعنه في معجم المؤلفين: ٣٠٦/١، وانظر: المرجع الآتي.
- (٤) انظر: تاريخ الأدب العربي: ٦١٠/٦، ثم قال - بعد ذكر الكتاب -: «طرابلس الغرب ١٣١٧»، والظاهر أنه يريد أن هذا (التلخيص) طبع في (طرابلس الغرب) في ذلك التاريخ (١٣١٧هـ).
- (٥) ولد سنة (١١٣٥هـ) وهو من سلالة الإمام المهدي أحمد بن يحيى، مولده ووفاته بصنعاء، ونشأ في (كوكبان) وإليها نسبه، وتنقل في اليمن وسافر إلى مكة والمدينة وأخذ عن علماء كل بلد، وهو أستاذ الشوكاني «صاحب تفسير فتح القدير» وقد بالغ في الثناء عليه، انظر: البدر الطالع: ١/٣٦٠، الأعلام للزركلي: ٤/٣٧، معجم المؤلفين: ٢/١٨٤.
- (٦) انظر: حلية البشر: ٢/٩١٩، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: ص ٢٣٤، وانظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٢/٧٠٣، جامع الشروح والحواشي: ١/٦١١.

١٩ - «الكمالين على الجلالين» لسلام الله بن شيخ الإسلام بن فخر الدين الدهلوي الرامبوري (ت ١٢٢٩هـ)^(١)، طبعت طبعات قديمة: في دلهي سنة (١٢٨١، ١٣٠٧، ١٣١١هـ) وفي لكنو سنة (١٣١٨هـ)^(٢).

٢٠ - «حاشية على تفسير الجلالين» لعبد الرحمن بن محمد التطواني المعروف بابن الحائك (ت ١٢٣٧هـ)^(٣)، ذكر هذه الحاشية مترجموه^(٤)، يوجد منها ملزمتان مخطوطتان من أولها - عشرين صفحة - فيها المقدمة، وتفسير الفاتحة، وأوائل سورة البقرة، أما الباقي فلا يزال في حكم المفقود^(٥).

٢١ - «حاشية على تفسير الجلالين» لأبي العباس أحمد بن محمد الصاوي الخلوتي المالكي (ت ١٢٤١هـ)^(٦)، وقد اشتهرت هذه الحاشية بنسبتها إلى مؤلفها «حاشية الصاوي على الجلالين»^(٧)، وهي مطبوعة عدّة

(١) وقيل توفي سنة (١٢٣٣هـ)، كان من كبار العلماء، وهو من نسل الشيخ عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي، انظر: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام لعبد الحي الحسني: ٩٨٣/٣.

(٢) انظر: تاريخ التراث العربي: ٦١٠/٦، وانظر: قرة العينين على تفسير الجلالين لکنعان: المقدمة ص (و)، الدليل إلى المتون العلمية للمقاسم: ص ١٠٢، جامع الشروح والحواشي: ٦١١/١، وله نسخة مخطوطة كما في الفهرس الشامل: ٨٠٠/٢.

(٣) ولد سنة (١١٥٠هـ)، كان من نحاة المالكية وأدبائها بـ (تطوان) وإليها ينسب، وقد ولي قضاءها ثلاث مرات، وكان كثير التأليف، انظر: الأعلام للزركلي: ٣٣٣/٣، معجم المفسرين: ٢٧٧/١، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا: ٢٢٨/١.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: معجم تفاسير القرآن الكريم (الجزء الثاني) لمحمد بو خبزة: ٢٧٣/٢، وفيه نقل لمعظم مقدمة المؤلف، وذكر أهم مراجعه فيها.

(٦) الصاوي: نسبة إلى (صاء الحجر) بإقليم الغربية بمصر، التي ولد فيها سنة (١١٧٥هـ)، والخلوتي: نسبة إلى الطريقة (الخلوتية) إحدى الطرق الصوفية، وكانت وفاته في المدينة النبوية، انظر: هدية العارفين: ١٨٥/١، الأعلام للزركلي: ٢٤٦/١، معجم المؤلفين لكحالة: ٢٦٩/١، معجم المفسرين لنويهض: ٧٧/١.

(٧) انظر: قرة العينين على تفسير الجلالين للقاضي محمد كنعان: ص (و) من المقدمة، =

طبقات، قديمة وحديثة، من أقدمها سنة (١٢٩٠هـ) بمطبعة بولاق بمصر في أربعة مجلدات^(١)، وقد لخصها المؤلف من حاشية شيخه الجمل «الفتوحات الإلهية» السابق ذكرها - برقم (١٧) - كما صرح بذلك في مقدمته^(٢)، وقال عنها الغماري: «فيها تحقيقات رائعة، إلا أنه يعتمد الإسرائيليات»^(٣)، لكن للمؤلف أقوال شنيعة، وشطحات بعيدة، وذلك بسبب إغراقه في التأويل، والتعصب للتقليد^(٤).

٢٢ - «حاشية على تفسير الجلالين» لمحمد بن أبي السعود صالح السباعي المصري الشافعي المعروف بالحفناوي (ت ١٢٦٨هـ)^(٥)، وتقع هذه الحاشية في ثلاث مجلدات مخطوطة^(٦).

٢٣ - «حاشية على تفسير الجلالين» لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد المحسن الجارم الحسني الإدريسي

= الدليل إلى المتون العلمية للقاسم: ص ١٠٢.

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/٦١٠، جامع الشروح والحواشي: ١/

٦١٢، الدليل إلى المتون العلمية: ص ١٠٢.

(٢) انظر: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ٣/١.

(٣) بدع التفاسير: ص ١٦٠.

(٤) انظر: أضواء البيان للشنقيطي: ٧/٤٤٠، دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن

عبد الوهاب للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف: ص ٧، قواعد الترجيح عند المفسرين

للدكتور حسين الحربي: ١/١٤٧، معجم تفاسير القرآن الكريم للدكتور عبد القادر

زمامة وزملائه: ١/٤٧٥ (تعليق المُراجع)، تنبيهات مهمة على قرة العينين وتفسير

الجلالين لمحمد بن جميل زينو: ص ٣٤ - ٣٥.

(٥) كان عارفاً بالتفسير، وذكر له مؤلفان آخران غير هذه الحاشية، انظر: هدية العارفين:

٢/٣٧٣، الأعلام للزركلي: ٦/١٦٤ وفيه نموذج من خطه، وقد أخطأ الدكتور علي

شواخ إسحاق في نسبته فجعلها (الخضاوي) وفي تاريخ وفاته فجعله (١٢٧٦هـ) كما

في معجم مصنفات القرآن الكريم: ٣/٦٣ واسم هذه الحاشية عنده «حاشية السباعي

على تفسير الجلالين».

(٦) انظر: المراجع السابقة، وانظر أيضًا: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/٦١١،

معجم المفسرين: ٢/٥٣٨، الفهرس الشامل: ٢/٨١١.

الشافعي الرشيدى المصرى (ت بعد ١٢٧١هـ)^(١)، ذكر هذه الحاشية بعض مترجميه^(٢).

٢٤ - «قرة العين ونزهة الفؤاد» لعبد الله بن محمد الشافعى المعروف بالنبراوى المصرى (ت ١٢٧٥هـ)^(٣)، تقع فى أربعة مجلدات مخطوطة بخطه^(٤).

٢٥ - «الهلالين على الجلالين» لأبى البركات ركن الدين تراب على بن شجاعة على ابن فقيه الدين الدهلوى الأمرهوى ثم اللكهنوى (ت ١٢٨١هـ)^(٥)، وهى مخطوطة^(٦).

٢٦ - «حاشية على تفسير الجلالين» لأحمد بن عبد الكرىم بن

(١) ولد سنة (١٢٠٢هـ) بنغر رشيد بمصر، وإلها ينسب، وبها توفي، وأرخ صاحب (هدية العارفين) وفاته سنة (١٢٦٥هـ) لكن خطأه الزركلى اعتمادًا على اطلاعه على مخطوط بخطه فرغ منه سنة (١٢٧١هـ)، انظر: هدية العارفين: ٤١/١، الأعلام للزركلى: ١/٧٠، معجم المؤلفين لكحالة: ٦٠/١، معجم المفسرين: ٢٢/١.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) النبواوى: نسبة إلى (نبوة) من غربىة مصر، أصل أبىه منها، أما هو فمولده وأكثر إقامته فى (بنا العسل)، توفي بالقاهرة عن نحو ٧٠ عامًا، وكان فقيهاً، فرضياً، له اشتغال بالتفسير، انظر: الأعلام للزركلى: ١٣١/٤، معجم المؤلفين: ٢٩٣/٢، معجم المفسرين: ٣٢٦/١.

(٤) انظر: المراجع السابقة، وانظر أيضاً: تاريخ الأدب العربى: ٦١١/٦، معجم الدراسات القرآنية للصفار: ص ٢٨٨، الفهرس الشامل: ٨١٣/٢.

(٥) ولد سنة (١٢١٣هـ) وكانت وفاته ببلدة (محمد آباد) كان من العلماء المبرزين فى المنقول والمعقول، وقد سافر إلى الحرمين سنة (١٣٥٩هـ) وأدى الحج وأخذ عن بعض علماء الحجاز، ثم عاد ودرّس مدة حياته، وأخذ عنه خلق كثير لا يحصون، انظر: الإعلام بمن فى تاريخ الهند من الأعلام: ٩٣٨/٣.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربى لبروكلمان: ٦١٠/٦، وفيه: «الجزء الأخير منه لمحمد ركن الدين تراب على»، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكرىم الصادر عن معجم الملك فهد: ٣/١٣٢٤، وفيه: «عنوانه فى كتاب الثقافة الإسلامىة فى الهند: «الهلالين على جزء آخر من الجلالين» فلعله يقصد الجزء الأخير من القرآن الكرىم».

عيسى بن أحمد نعمة الله الترماني الحلي (ت ١٢٩٣هـ)^(١) ذكرها بعض مترجميه^(٢).

٢٧ - «تعليقات على الجلالين» لفيض الحسن بن علي بخش بن خدا بخش السهارنبوري الحنفي القرشي (ت ١٣٠٤هـ)^(٣)، وهي مطبوعة طبعة حجرية سنة (١٢٨٢هـ)^(٤).

٢٨ - «مسرة العينين في حاشية الجلالين» لأبي المحاسن محمد بن خليل بن إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد المشيشي الطرابلسي الحنفي المعروف بالقاقوجي (ت ١٣٠٥هـ)^(٥)، ذكرها البغدادي^(٦).

٢٩ - «كشف المحجوبين عن خدي تفسير الجلالين» لسعد الله بن

(١) ولد سنة (١٢٠٨هـ) وقيل (١٢٠٤هـ) في قرية (ترمانين) من قرى حلب، وإليهما ينسب، تعلم بالأزهر، وتصدر للإفتاء والتدريس بحلب إلى أن توفي فيها، كان عابداً زاهداً فصيحاً جهوري الصوت، حسن الطريقة في التعليم، يؤلف في كل شيء يرى فيه صعوبة على الطلبة كتاباً ييسر لهم فهمه، وله حاشية على تفسير البيضاوي أيضاً، انظر: الأعلام للزركلي: ١/١٥٥، معجم المؤلفين لكحالة: ١/١٧٥، معجم المفسرين: ١/٤٥.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماً، لم يكن في عصره أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، وكان متوفراً على العلوم الحكيمة، وقد أخذ عن والده وعن غيره، وقد رحل في طلب العلم على رامبور ودهلي، وولي التدريس في آخر عمره في الكلية الشرقية ببلهور، انظر: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام: ٣/١٣٢٨.

(٤) انظر: معجم الدراسات القرآنية للصفار: ص ١٤٣، وانظر أيضاً: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/٦١١.

(٥) ولد في (طرابلس الشام) سنة (١٢٢٢هـ) ورحل إلى مصر وأقام فيها (٢٧) سنة، ثم عاد إلى بلده، ومات حاجاً بمكة، وعلى أسانيده اليوم المدار في غالب بلاد مصر والشام والحجاز، له نحو (١٠٠) مصنف ما بين مطول ومختصر، منها «ربيع الجنان في تفسير القرآن»، انظر: هدية العارفين: ٢/٣٨٧، الأعلام للزركلي: ٦/١١٨، معجم المؤلفين لكحالة: ٣/٢٧٨، معجم المفسرين: ٢/٥٢٨.

(٦) انظر: إيضاح المكنون: ٢/٤٧٨، هدية العارفين: ٢/٣٨٧.

غلام حضرت القندهاري الأفغاني (ت ١٣٠٦هـ)^(١)، وهي مطبوعة في سبعة مجلدات^(٢).

٣٠ - «جلاء العينين فيما ينكشف به أمور الجلالين» للأفغاني (ت؟)^(٣) وهي مخطوطة^(٤)، لكن صاحب «جامع الشروح والحواشي» اعتبر هذه الحاشية أيضًا لصاحب الحاشية السابقة نفسه!^(٥).

٣١ - «حاشية على تفسير الجلالين» لمحمد بن عبد الله بن أحمد الزواك الحسيني الحديدي اليمني (ت ١٣١١هـ)^(٦)، ذكرها الزركلي في «الأعلام»^(٧).

٣٢ - «ترويح الأرواح» لروح الله كلبجزوي (ت؟)^(٨)، وهي مخطوطة كتبت سنة (١٣١٨هـ)^(٩) مع ملاحظات لمولوي غلام رسول (ت؟)^(١٠).

(١) القندهاري: نسبة إلى (قندهار) في جنوب أفغانستان، انظر: معجم المطبوعات العربية لسركيس: ١٥٢٩/٢، معجم المؤلفين لكحالة: ٧٥٩/١، معجم المفسرين: ٢٠٧/١، لكن سماه بروكلمان (محمد سعد الله)، انظر: تاريخ الأدب العربي: ٦١٠/٦.

(٢) بمطبعة بمباي سنة (١٣٠٦هـ)، انظر: المراجع السابقة، وانظر أيضًا: جامع الشروح والحواشي: ٦١٢/١ - ٦١٣، وأشار بروكلمان إلى مخطوطته، انظر: تاريخ الأدب العربي: ٦١٠/٦.

(٣) هكذا ورد اسمه على المخطوطة، وقد جعلوه في الفهرس الشامل ضمن مجهولي الوفاة، انظر: المرجع الآتي.

(٤) انظر: الفهرس الشامل: ٨٣٨/٢.

(٥) انظر: جامع الشروح والحواشي: ٦١٢/١ مع أن مصدره الفهرس الشامل!

(٦) ولد بيندر (الحديدة) سنة (١٢٤١هـ) وإليها ينسب، (والزواك): لقب أحد جدوده، تولى الإفتاء والتدريس في حياة شيوخه، توفي بالزيدية شمالي الحديدة، وكان بها سكنه، انظر: الأعلام للزركلي: ٢٤٤/٦.

(٧) ٢٤٤/٦، وعنه في معجم المفسرين: ٥٦٣/٢، جامع الشروح والحواشي: ٦١٣/١.

(٨) لم أجد له ترجمة.

(٩) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦١٠/٦.

(١٠) لم أجد له ترجمة.

٣٣ - «الزلايين شرح الجلالين» لرياسة علي الشاهجانبوري النقشبندي الحنفي (ت ١٣٤٩هـ)^(١)، مطبوعة أكثر من طبعة^(٢).

٣٤ - «حاشية على تفسير الجلالين» لمحمد بن يوسف بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد الله بن عبد الملك بن عبد الغني المغربي المراكشي البيباني المعروف ببدر الدين الحسني (ت ١٣٥٤هـ)^(٣) ذكرها الزركلي في «الأعلام»^(٤).

٣٥ - «حاشية على تفسير الجلالين» لحجي بن محمد المغربي المعروف بـ «زنيبر» (ت ١٣٨٩هـ)^(٥)، ذكرت هذه الحاشية في ترجمة المؤلف^(٦).

٣٦ - «تفسير القرآن الكريم» للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، وأصلها دروس مسجلة كان يلقيها على الطلبة في أوقات متفرقة - وخصوصاً في الدورات التي كان يعقدها في الإجازات الصيفية، وقد ابتدأ بتلك التعليقات عام (١٤٠٤هـ) حتى عام (١٤٢١هـ)، وهي

(١) ولد ونشأ وتوفي بشاهجانبور وإليها ينسب، رحل إلى رامبور ولازم الشيخ إرشاد حسين العمري وعنه أخذ الطريقة النقشبندية، انظر: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الإعلام: ١٢٣٢/٣.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦١٠/٦ لكن سمي المؤلف (محمد رياسة علي)، وعنه في جامع الشروح والحواشي: ٦١٣/١.

(٣) ولد سنة (١٢٦٧هـ) في دمشق وتوفي بها، أصله من (مراكش) في المغرب، وإليهما ينسب، و(البيباني): نسبة إلى قرية (بيبان) من قرى (البحيرة بمصر، حيث ولد أبوه، وكان صاحب الترجمة محدث الشام في عصره، منقطعاً للعبادة والتدريس، عازفاً عن الدنيا، وكان يأبى الإفتاء ولا يرغب في التصنيف، وكان من أكابر المحرّضين للجهاد ضد الاحتلال الفرنسي لسورية، انظر: الأعلام للزركلي: ١٥٧/٧، وفيه صورته، ونموذج من خطه.

(٤) انظر: ١٥٨/٧.

(٥) انظر: موسوعة أعلام المغرب لمحمد حجي: ٣٤١٦/٩.

(٦) انظر: المرجع السابق، وانظر أيضاً: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٦٨٥/٢.

تعليقات على سور معينة هي: النور، والعنكبوت، والأحزاب، وسبأ، ومن سورة يس إلى الشورى، وقد طبع منها حتى الآن: تفسير سورة يس، وتفسير سورة الصافات^(١)، وتمتاز هذه التعليقات بكثرة استدراقات الشيخ ومناقشاته للجلالين^(٢)، سواء فيما وقعا فيه من تأويل الصفات، أو غير ذلك^(٣)، وقد تبعت تلك الاستدراقات والمناقشات في تعليق الشيخ المطبوع على سورة (يس) فقط، فتحصل لي منها ما يقارب الخمسين، وهذا عدد كثير، وهو يدلُّ على ما ذكرت.

٣٧ - «قرة العينين على تفسير الجلالين» للقاضي محمد أحمد كنعان، وهي حاشية مطبوعة، وقد سبق طرّف من الكلام عليها في صدر المطلب السابق (الأول) - عند الكلام على طبقات تفسير الجلالين -.

٣٨ - «تفسير الجلالين الميسر» للدكتور فخر الدين قباوة، وهي مطبوعة، وسبق الكلام عليها - أيضًا - مع الحاشية السابقة.

٣٩ - «المفصل في تفسير القرآن العظيم» لمؤلف الحاشية السابقة نفسه، وهي مطبوعة، لكنها أكثر تفصيلاً، وأوسع بحثاً، ولذلك فهو يحيل على هذه الحاشية «المفصل» إذا ضاق المجال في الحاشية السابقة (المختصرة) للمؤلف نفسه^(٤).

(١) انظر: جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن للدكتور أحمد البريدي: ص ٦٢، ٧٠، وفيه ذكر أبرز ملامح هذا الشرح.

(٢) السور التي علّق عليها الشيخ كلها في النصف الثاني من القرآن، وهو مما ألفه جلال الدين المحلي - كما سبق تقريره في أوائل هذا المبحث، لكن لما كان السيوطي متابعاً للمحلي في كثير من القضايا، وخصوصاً في تفسير الآيات المتشابهة - كما نصّ عليه هو فيما سبق نقله عنه - فيصح أن يقال إن تلك الاستدراقات عليهما جميعاً، وليست خاصة بالمحلي، وإن كان هو الأصل، والله أعلم.

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ٧١ - ٧٥، وفيه ذكر لصور تلك الاستدراقات، وأمثلة عليها.

(٤) انظر: تفسير الجلالين الميسر للدكتور فخر قباوة: ص (ر، ت: مقدمة التحقيق).

٤٠ - «حاشية على تفسير الجلالين» مجهولة المؤلف، وهي مخطوطة^(١).

ثانياً: الاستدراكات والتعقُّبات:

١ - «تفسير الجلالين من سورة غافر إلى سورة الناس» علّق عليه وصوّبه فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي (ت ١٤١٥هـ)^(٢)، وأصله تعليقات يسيرة على تفسير الجلالين في حدود المقرّر على المعاهد العلمية، طبعتها الرئاسة العامة للكتليات والمعاهد العلمية عام (١٣٨٥هـ)، ثم أعيد نشره أخيراً عام (١٤١٥هـ) وصدر عن (دار الوطن) بالرياض. وهي تعليقات قصيرة لا تتجاوز سطراً أو سطرين في الغالب، ووجدت أن مجموع تلك التعليقات (١١٨ تعليقا)، ومعظمها في بيان مذهب السلف في آيات الأسماء والصفات، والكشف عن خطأ التأويل فيها، والتنبيه على مسائل في توحيد العبادة عند الكلام على الآيات التي تتصل بذلك - كما قال المؤلف في مقدمته -^(٣)، كما أن عدداً من تلك التعليقات في التنبيه على قصر العام على بعض أفرادها، وبعضها في التنبيه على بعض الإسرائيليات.

(١) في دار الكتب المصرية، انظر: الفهرس الشامل: ٩٦٠/٢.

(٢) عبد الرزاق بن عفيفي بن عطية، ولد في (شنشور) في محافظة (المنوفية) في مصر سنة (١٣٢٣هـ) وتخرّج في الأزهر، ودرّس في معاهده، وخلف حامد الفقي في رئاسة جماعة أنصار السنّة، ثم انتقل للتدريس في المملكة عام (١٣٦٨هـ) فعين مديراً للمعهد العالي للقضاء، ثم انتقل للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، وكان نائباً لرئيس اللجنة الدائمة، وعضواً في هيئة كبار العلماء، وبعضهم من تلامذته، وكان لا يرى التأليف في زماننا، وأن الأولى نشر مؤلفات العلماء السابقين، وكان زاهداً منقفاً، ذا علم واسع وحافظة قوية وخلق رفيع، وتوفي في الرياض، انظر: تنمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ٢٨٦/١، ذيل الأعلام للعلاونة: ١١٨/١.

(٣) انظر: تفسير الجلالين من سورة غافر إلى سورة الناس علق عليه وصوبه عبد الرزاق عفيفي: ص ٥.

٢ - «تنبهات مهمة على قرّة العينين على تفسير الجلالين» لمحمد بن جميل زينو^(١)، وهي رسالة صغيرة في (٨٣ صفحة)، وقد سبق التعريف بها عند الكلام على طبعات تفسير الجلالين - في صدر المطلب الأول من هذا المبحث -، وعنوان هذه الرسالة وإن كان يوحي بأنها في الاستدراك على حاشية الجلالين «قرّة العينين» للقاضي كنعان، إلا أن معظم تلك الانتقادات هي من نوع: الأخطاء التي وقع فيها الجلالان وسكت القاضي كنعان عنها - كما سبق ذكر ذلك عند التعريف بهذه الرسالة ..

٣ - «أنوار الهلالين في التعقبات على الجلالين» للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس^(٢)، وهي رسالة صغيرة تقع في (٥٥ صفحة)، وجعل تلك الاستدراكات ثلاثة أنواع (كلّ نوع في مبحث): التأويلات في آيات الصفات، وقصر العام على بعض أفرادها، والثالث في الإسرائيليات. ولم يقصد المؤلف في هذه الرسالة الاستيعاب، وإنما ذكر أمثلة لبعض الهنات والزلات التي وقعت في الكتاب - كما صرّح به في المقدمة^(٣) ..

٤ - «الرواية في تفسير الجلالين ونقد ما فيه من روايات باطلة وإسرائيليات» للدكتور نور الدين عتر، وهو مقال (بحث صغير) يقع في (١٩ صفحة)، منشور في بعض المجلات العلمية^(٤)، تناول فيه الباحث

(١) وهو: مدرّس في دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة - كما في غلاف الكتاب ..

(٢) وهو: أستاذ للعقيدة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام بالرياض.

(٣) انظر: أنوار الهلالين في التعقبات على الجلالين: ص٦.

(٤) في العدد (٦) من مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، عام (١٤١٤هـ) وقد نشر البحث قبل ذلك بعام واحد مرتين: إحداهما: في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء (٤) المجلد (٦٧) عام (١٤١٣هـ) والثانية: ضمن مطبوعات ندوة الاحتفاء بمرور خمسة قرون على وفاة الإمام السيوطي، في الأزهر بمصر، عام (١٩٩٣م) لكن كان عنوان البحث في تينك النشرتين هو (الرواية عند الإمام السيوطي في تفسير الجلالين).

ثلاث جوانب تتعلق بالرواية هي: أسباب النزول، وتفسير القرآن بالسنة، والإسرائيليات، وقد كان الكلام على الجانب الأخير (الإسرائيليات) هو الأكثر تتبعًا ونقدًا، كما يلمح لذلك عنوان البحث.

٥ - «تفسير الجلالين» علق عليه صفي الرحمن المباركفوري، وصدر عن (دار السلام) بالرياض، عام (١٤٢١هـ)، وهي طبعة مخرجة الأحاديث أيضًا، لكن ذلك من عمل المركز العلمي بالدار، أما تعليقات المباركفوري فهي في التنبيه على ما وقع فيه الجلالان من التأويل في آيات الصفات، وعلى ما وقع منهما من التسامح في بيان بعض الأمور التاريخية والجغرافية ونحوهما - كما قال في مقدمته^(١) -.

٦ - «فهرس أوهام وهنات المفسرين» وهو فهرس ألحقه الدكتور فخر الدين قباوة لطبعته المحققة لتفسير الجلالين التي سماها «تفسير الجلالين الميسر» - وقد سبق التعريف بها عند ذكر طبعات التفسير في المطلب الأول - وهي أوهام وقع فيها الجلالان في الأغلب، أو بعض أصحاب الحواشي ممن خطأهما وكان الصواب معهما، وهي أوهام في القراءات، واللغة، والإعراب، وأسباب النزول، والتفسير، والتعبير، وغير ذلك^(٢)، ويقع الفهرس المذكور في سبع صفحات ونصف من القطع الكبير^(٣)، في كل صفحة عمودان، وهي فيه مرتبة على الحروف الهجائية، ويبلغ عدد أصولها (٥٠٨) أوهام - بحسب إحصائي السريع لها -.

٧ - «التبيين للمخالفات والتأويلات الواقعة في تفسير الجلالين» لأبي عبيدة هاني الحاج، وهو مطبوع بهامش تفسير الجلالين الصادر عن (دار الكيان) بالرياض، عام (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، وقد عدّها المؤلف

(١) انظر: ص ٦.

(٢) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (ت: مقدمة التحقيق).

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ٦٢٤ - ٦٣١.

مجملة في مقدمته، وعددها (٦٠ تعقيباً)^(١)، وقد اشتملت تلك التعليقات أيضاً على تخريج معظم الأحاديث التي ذكرها الجلالان مع الحكم عليها باختصار.

٨ - «مصحف دار الصحابة - وبهامشه تفسير الجلالين» وبهامسهما: أولاً: «التعليقات المفيدة في الأحاديث والعقيدة» تحقيق: د. أنور محمود خطاب، محمد إبراهيم سنبل، ومجدي فتحي السيد، ثانياً: «ضبط القراءات القرآنية» لجمال الدين محمد شرف.

هذا بالنسبة للمؤلفات أو البحوث المستقلة أو الملحقة بالتفسير نفسه مما كان موضوعه الأساس «الاستدراك أو التعقيب» على الجلالين، وإلا فإن في كثير من الحواشي والتعليقات - المذكورة في الفقرة الأولى - عدداً غير قليل من الاستدراكات والتعقيبات المنثورة في ثناياها، ومما تميّز منها بذلك تعليق الشيخ العثيمين «تفسير القرآن الكريم» - السابق ذكره في الحواشي والتعليقات برقم (٣٦) - وسبقت الإشارة لذلك عند ذكره هناك.

وكذلك فإن مثل كتاب «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات» للمغراوي احتوى عدداً من التعقيبات على الجلالين - ضمن تفاسير كثيرة - تخصّ موضوع الكتاب «التأويلات في آيات الصفات» حيث أشار فيه إلى (١٢ موضعاً) مما وقع فيه الجلالان من ذلك^(٢).

ثالثاً: التهذيبات والاقباسات:

أما التهذيبات، فقد وقفت منها على ثلاثة تهذيبات، هي:

١ - «مذهب تفسير الجلالين» لعلي مصطفى خلوف وآخرون، صدر

(١) انظر: مقدمة الكتاب (بدون أرقام صفحات).

(٢) انظر: ١١٦٦/٣.

هذا التهذيب عن (مؤسسة الرسالة) ببيروت، عام (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) على هامش المصحف، وليس لهذا التهذيب مقدمة أو خاتمة تعرّف به!

٢ - «تفسير الجلالين - تهذيب وتوجيه» للدكتور محيي الدين مستو، صدر عن (دار الكلم الطيب - دمشق) عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) على هامش المصحف، وقدم المهدّب بمقدمة - في عشر صفحات - ذكر فيها مبررات قيامه بهذا التهذيب، وتفصيل عمله فيه، ثم التعريف بالجلالين، ومنهجهما ومصادرها فيه، وصور اهتمام العلماء به. ثم ذكر خاتمة السيوطي، وفي الصفحة الأخيرة من المقدمة وضع صوراً للصفحتين الأولى والثانية من مخطوطتي الكتاب، اللتين حقّق الكتاب بالمقابلة عليهما.

٣ - «تهذيب تفسير الجلالين» للدكتور محمد بن لطفي الصباغ، صدر عن (المكتب الإسلامي) ببيروت، عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) على هامش المصحف، وقد كتب المؤلف (الصباغ) مقدمة ضافية في (١٦ صفحة) عرّف فيها بتفسير الجلالين، وأبرز ميزاته والمآخذ عليه، وترجم لمؤلفيه، ثم شرح منهجه وطريقته في هذا التهذيب بالتفصيل، وأكد على أنه لم يلتزم بعبارة الجلالين، بل تصرف فيها، وزاد ونقص، وقدم وأخر، دون الإشارة إلى ذلك على وجه التفصيل؛ لأن هذا التهذيب - كما يقول - هو من تأليفه هو، وهو منسوب إليه، وليس إلى الجلالين؛ لأن هذا هو معنى التهذيب، الذي هو مغاير للتحقيق الذي يلتزم فيه بعبارة مؤلف الأصل، أما التهذيب فهو كالتأليف الجديد. وأخيراً فإن المؤلف ذكر في ختام مقدمته بأنه قد قرأ (تفسير الجلالين) وأقرأه مدة (٥٠ عاماً)، وأنه كان يصحبه في إقامته وسفره، ويرجع إليه أول ما يرجع من كتب التفسير، وأنه كلما تقدّم به العمر ازداد إعجاباً به^(١).

(١) انظر: تهذيب تفسير الجلالين للصباغ: ص ١٨ من المقدمة.

وأما الاقتباسات ونحوها من تفسير الجلالين، فقد وقفت منه على سبعة:

١ - «الملتقط من تفسير الجلالين» وهو مخطوط، ومؤلفه مجهول^(١).

٢ - «قرة العين من البيضاوي والجلالين - في تفسير غريب القرآن» لأبي محمد يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)^(٢) بمراجعة^(٣) علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)^(٤)، وقد عدّه الدكتور فهد الرومي من التفاسير التي ألفها علماء الصوفية لكنها خالية من أي دلالة على صوفية صاحبه^(٥)، وقد طبع الكتاب عام (١٣٦٠هـ - ١٩٤١م) على هامش المصحف.

(١) انظر: معجم الدراسات القرآنية للصفار: ص ٣٤٥، الفهرس الشامل لمخطوطات التفسير وعلومه: ٩٤٩/٢.

(٢) نسبته إلى (بني نيهان) من عرب البادية بفلسطين، استوطنوا قرية (إجزم) التابعة لحيفا شمال فلسطين، وبها ولد سنة (١٢٦٥هـ) ونشأ، وتعلم بالأزهر بمصر، وعمل مدة في (الآستانة) ثم عاد إلى الشام وعمل بها في القضاء ثم سافر إلى المدينة فلما نشبت الحرب العالمية الأولى عاد إلى قريته ومات فيها، وكان أديباً شاعراً صوفياً، له مؤلفات كثيرة خلط فيها الصالح بالطالح، وحمل فيها على علماء الإسلام كابن تيمية وابن القيم وغيرهما، انظر: الأعلام للزركلي: ٢١٨/٨، معجم المؤلفين لكحالة: ٤/١٤٥.

(٣) ربما كانت مراجعة الشيخ الضباع مقتصرة على المصحف الذي طبع الكتاب بهامشه، حيث كان الشيخ الضباع معروفاً بعمله بمراجعة المصاحف التي يراد طبعها - كما سيأتي في ترجمته -، والله أعلم.

(٤) هو: علي بن محمد بن حسين بن إبراهيم الملقب بالضباع (وليس الصباغ كما قال الزركلي) ولد في القاهرة سنة (١٣٠٦هـ - ١٨٨٦م) تولى سنة (١٩٤٨هـ) مشيخة عموم المقارئ بالديار المصرية، وله كتب ورسائل كثيرة كلها في التجويد والقراءات، وقد عمل على تصحيح كثير من المصاحف المطبوعة في وقته، انظر: الأعلام للزركلي: ٢٠/٥، إمتاع الفضلاء للبرماوي: ٣/٣٣١.

(٥) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر للدكتور فهد الرومي: ١/٣٧٦، وقد وهم أصحاب فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: =

٣ - «الوجيز في تفسير القرآن = تفسير القرآن الكريم = تفسير شُبْر»
 لعبد الله بن محمد رضا العلوي الحسيني الكاظمي الشيعي الإمامي الشهير
 بـ (شُبْر) = (ت ١٢٤٢هـ)^(١)، وقد اقتبس من تفسير الجلالين ونقل عنه
 كثيرًا من عباراته^(٢)، ونحا فيه نحوهما في إيجاز العبارة مع دقتها وإفادتها
 للمعاني الكثيرة، لكنه خالفهما في كثير من مضمون التفسير؛ حيث سار
 فيه على وفق مذهبه (الشيعي الإمامي) في الأصول والفروع، مع تعصب
 له ودفاع عنه^(٣)، وقد فرغ من تأليفه عام (١٢٣٩هـ)، وهو مطبوع عدة
 طبعات من أقدمها طبعة طهران عام (١٣٥٢هـ)

٤ - «ردُّ الأذهان إلى معاني القرآن» لأبي بكر بن محمود جومي
 (ت ١٤١٣هـ)^(٤)، ألفه عام (١٣٩٢هـ) كما في خاتمته، وقد أخذ «تفسير

= ١٠٦٥/٢ حيث عرّفوا الكتاب بأنه من تفاسير الصوفية التي تضمنت تفسيرًا إشاريًا،
 وأحالوا على كتاب الدكتور الرومي!

(١) شُبْر: علي وزن (سُكَّر) تعني: (الحسن) في لغة فارس، ولد عام (١١٨٨هـ) بالنجف،
 وعاش بالكاظمية والحلة وتوفي بالكرخ، وكان مجتهدًا في المذهب الإمامي الشيعي،
 حتى كان ينعت بالمجلسي الثاني، وله مؤلفات كثيرة مع أنه لم يبلغ الخامسة
 والخمسين من عمره، انظر: الأعلام للزركلي: ١٣١/٤، التفسير والمفسرون للذهبي:
 ١٨٦/٢

(٢) انظر: قرة العينين للقاضي محمد كنعان: ص (ز) من المقدمة.

(٣) انظر في الكلام على هذا التفسير ومنهج مؤلفه فيه: التفسير والمفسرون للذهبي: ٢/
 ١٨٦، الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم للدكتور محمد العسال:
 ص ٨٦٣.

(٤) أبو بكر: اسمه وليست كنيته كما يظهر من مراجع الترجمة، وقد ولد عام (١٣٤١هـ)
 في نيجيريا، وكان والده أحد العلماء البارزين هناك، ثم أصبح مساعدًا للزعيم
 النيجيري المسلم (أحمدو بللو) وبعد استقلال نيجيريا أصبح رئيسًا للقضاء بالإقليم
 الشمالي، ثم صار المفتي الأكبر للبلاد، وكان عضوًا في كثير من المجامع والمنظمات
 الإسلامية، وتقديرًا لجهوده منح جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام عام
 (١٤٠٩هـ) وكانت وفاته في أحد مستشفيات (لندن) إثر سكتة دماغية، وله ترجمة
 لمعاني القرآن إلى لغة (الهوسا)، انظر: تنمة الإعلام لمحمد خير رمضان يوسف: ١/
 ٨٧، ذيل الأعلام للعلاوة: ٣٧/٢.

الجلالين» بكامله؛ فأضاف إليه وأعاد سبك بعض عباراته^(١)، وقد قام بمراجعة هذا الكتاب «رد الأذهان» وإعادة صياغة كثير من عباراته: القاضي محمد كنعان، وذلك بناء على طلب دار النشر التي طبعته في بيروت!^(٢).

٥ - «تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم - شرح للألفاظ القرآنية مستقى من تفسير الجلالين» صدر عن (دار العلم للملايين - بيروت) عام (١٩٨٨هـ) ويقع في (٤٧٥ صفحة) من القطع الصغير.

٦ - «فوائد من تفسير الجلالين» للدكتور طارق بن محمد بن عبد الله الخويطر، وقد قرأه كاملاً وعلق على موضعين منه وقدم له الشيخ الدكتور: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، كما قرظ للكتاب كل من الشيخين: بكري الطرايشي، ومحمد كريم راجح. وقد صدر الكتاب عن (دار كنوز إشبيليا) بالرياض، عام (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) في (١١٢ صفحة).

٧ - «أضواء على قراءات ومعاني وإعراب تتكرر كثيراً في القرآن العظيم» للدكتور شايح بن عبده الأسمرى، وهو بحث علمي منشور في (مجلة الحكمة)^(٣)، حيث ذكر في مقدمة البحث أنه وقف على ذلك من خلال تفسير الجلالين.

رابعاً: تخريج الأحاديث والقراءات:

لم أقف على مؤلف مستقل في هذا النوع سوى بحث بعنوان «تخريج الأحاديث المرفوعة في تفسير الجلالين» للباحث: إبراهيم بن محمد أبو سليمان، بإشراف الدكتور مصطفى أمين التازي، وهي رسالة

(١) انظر: قرة العينين للقاضي محمد كنعان: ص (ز) من المقدمة.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) العدد (٣٦) في محرم (١٤٢٩هـ): ص ١٦٩ - ١٩٣.

(ماجستير) في جامعة أم القرى عام (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، وقد فاقت الأحاديث التي تمت دراستها في الرسالة (مائتي) حديث^(١) - كما قال الباحث في مقدمته -، وتقع هذه الرسالة في قرابة الثمانمائة صفحة، وهي غير مطبوعة.

أما طبعات تفسير الجلالين التي تضمّنت تخريجًا (عزواً) لأحاديثه وقراءاته أو أحدهما؛ فقد سبق ذكر عدد منها عند الكلام على (طبعات التفسير) في المطلب الأول، وكذلك عند ذكر (الاستدراكات والتعقيبات) في الفقرة الثانية من هذا المطلب.

خامساً: الدراسات في منهج الجلالين:

المراد بذلك: الدراسات التي تناولت منهج الجلالين عمومًا في التفسير، أو جانبًا وموضوعًا معينًا فيه.

ولم أقف على كتابة أو تأليف مستقل في ذلك، سوى بعض الرسائل الجامعية غير المطبوعة، وهي ست رسائل، تُغاير الأولى منها الخمس الأخرى، على النحو الآتي:

١ - «منهج تفسير الجلالين» وهي رسالة في كلية الآداب في جامعة الإسكندرية^(٢).

٢ - «منهج الجلالين في اختيارات المعاني» أو «اختيارات الجلالين

(١) وعددها تحديدًا (٢١٩ حديثًا) - بحسب ترقيمه للأحاديث - عدا الأحاديث التي ألحقها الباحث بالرسالة بعد تمامها مما ذكره الجلالان عن طريق الإشارة، وعددها (١٥ حديثًا).

(٢) ذكر هذه الرسالة - دون ذكر أي معلومات أخرى عنها - الدكتور قباوة في مقدمة كتابه «تفسير الجلالين الميسر»: ص (ص: مقدمة التحقيق) وذكر بأنه اطلع على ذكر هذه الرسالة في ص (٥٤) من العديدين (٧٧، ٧٨) من «أخبار التراث العربي»، ثم ذكر بأنه بعث بطلب إلى عميد الكلية للحصول على نسخة من تلك الرسالة... وبقي سنوات ينتظر الجواب لكن دون جدوى!

في تفسير القرآن» وهي خمس رسائل ماجستير لعدد من الباحثين والباحثات، في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان - كلية أصول الدين، وقد قُسم تفسير الجلالين بين أولئك الباحثين الخمسة^(١).

وفي بعض الدراسات التي سبق ذكرها في الفقرات السابقة، وخصوصًا الفقرتين (٢، ٤) طرف من الكلام على «منهج الجلالين في التفسير»، وإن كان الكلام في معظمها يدور على جانب أو جوانب معينة دون استقصاء جوانب المنهج، وكذلك فإن مقصودها الأول كان هو الاستدراك على الجلالين في تلك الجوانب وتعقبها، أو التكميل ومزيد البحث في ذلك، وليس دراسة ذلك الجانب أو الموضوع في تفسير الجلالين دراسة منهجية عامة.

ومما يذكر في دراسة منهج الجلالين كتابات بعض المؤلفين في مناهج المفسرين عمومًا، لكنها تتسم بشيء من الإجمال الذي هو من طبيعة تلك المؤلفات، وأبرز مثالٍ على تلك المؤلفات كتاب «التفسير والمفسرون» للدكتور محمد حسين الذهبي^(٢).

كما تكلم على هذا التفسير ومنهج مؤلفيه فيه - بشيء من التفصيل - الدكتور محمد يوسف الشربجي في كتابه «الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن» الذي هو في الأصل أطروحة المؤلف للدكتوراه^(٣).

وكذلك فإنه قلَّ أن تخلو طبعة لتفسير الجلالين من مقدمة تحوي تعريفًا بالكتاب ومؤلفيه ومنهجهما فيه، على تفاوت بينها في الإجمال والتفصيل، وقد كان من أوفى تلك الطبعات في ذلك ما اشتملت عليه

(١) انظر: الرسائل الجامعية في الدراسات القرآنية للدكتور عبد الله الجيوسي: ص ٢١١، ٢٤٦.

(٢) انظر: ١/ ٣٣٣ - ٣٣٨، وانظر: معجم تفاسير القرآن الكريم للدكتور عبد القادر زمامة وزملائه: ١/ ٦٠٢.

(٣) انظر: ص ٢٧٨ - ٢٩١.

مقدمتا الطبعتين المحققتين للكتاب: الأولى بتحقيق القاضي محمد أحمد كنعان، والثانية بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، وقد سبق التعريف بهما - عند ذكر طبعات الكتاب في صدر المطلب الأول - والثانية منهما أوفى من الأولى في ذلك.

ومن المقدمات التي احتوت طرفاً من ذلك - أيضاً - ما كتبه الدكتور محمد لطفي الصباغ في مقدمته لكتابه «تهذيب تفسير الجلالين» السابق ذكره في الفقرة الثالثة.

وأخيراً فإن من أوائل مَنْ عرّف بتفسير الجلالين - وإن كان تعريفاً مقتضباً - صاحب «كشف الظنون»^(١) الذي ضمّن ذلك التعريف شيئاً من الثناء على التفسير، على وهم وقع فيه في بيان القدر الذي فسره كلٌّ من الجلالين - كما سبق التنبيه على ذلك -، وقد نقل كلام صاحب «كشف الظنون» هذا معظم مَنْ جاء بعده، واستفادوا منه في ذلك.



المطلب الثالث

أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفيه فيه

يمكن الوقوف على ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: وجوه الاختصار:

كانت إرادة الاختصار والإيجاز في التفسير ظاهرة في المقدمة التي كتبها السيوطي لتكملته - قبل تفسير سورة البقرة - حيث قال فيها: «هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين، في تكملة تفسير القرآن الكريم، الذي ألفه الإمام المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وتتميم ما فاته، وهو من أول سورة البقرة إلى آخر الإسراء، بتتمة على نمطه؛ من ذكر ما يُفهم به كلام الله تعالى، والاعتماد على أرجح الأقوال، وإعراب ما يُحتاج إليه، وتنبيه على القراءات المختلفة المشهورة، على وجه لطيف وتعبير وجيز، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية وأعراب محلها كتب العربية»^(١).

وقد ذكر في هذه المقدمة عددًا الوجوه التي تحرّأها الجلالان لتحقيق الإيجاز في تفسيرهما، ويمكن بيان تلك الوجوه على وجه التفصيل كما يأتي:

﴿١﴾ تقليل عبارة التفسير وألفاظه ما أمكن، ويؤيد ذلك - أيضًا - ما ذكره صاحب «كشف الظنون»^(٢) عن بعض علماء اليمن أنه عدّ حروف

(٢) انظر: ٤٤٥/١.

(١) تفسير الجلالين الميسر: ص ٢.

القرآن وتفسيره للجلالين فوجدهما متساويين إلى سورة المزمل، ومن سورة المدثر التفسير زائد على القرآن، وبنى على هذا جواز حمله بغير وضوء^(١).

﴿ب﴾ دقة العبارة ومتانتها، بحيث تجمع الألفاظ القليلة معاني كثيرة - وهو أمر يراعيه كثيرًا مؤلفو المتون العلمية - ويشهد لهذا الوجه كلمة صاحب «كشف الظنون» التي أثنى بها على هذا التفسير - وقد سبق ذكرها - وهي قوله: «وهو مع كونه صغير الحجم كبير المعنى؛ لأنه لبُّ لباب التفاسير»^(٢).

وقد كانت مراعاة الجلالين لهذا الأمر سببًا في تعقيد عبارات التفسير في بعض المواضع، ووقوعهما في الغموض وركاكة الأسلوب في التعبير عن المراد، وقد عُدَّ ذلك من المآخذ على الجلالين، كما سيأتي ذكره في المطلب الآتي - ميزات الكتاب والمآخذ عليه -.

﴿ج﴾ الاقتصار على أهم المعلومات في التفسير، وحده: ذكر ما يفهم به كلام الله تعالى، وترك التطويل فيما عدا ذلك - كما يفهم من كلمة السيوطي في مقدمته - وقد مثل على ذلك بثلاثة أمثلة:

١ - الاعتماد على أرجح الأقوال، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية.

٢ - إعراب ما يحتاج إليه، وترك التطويل بأعاريب محلها كتب العربية.

٣ - التنبيه على القراءات المختلفة المشهورة، على وجه لطيف وتعبير وجيز.

(١) هذه مسألة فقهية ليس هنا محل نقاشها، كما ينبغي ملاحظة أن محل هذه المسألة فيما إذا لم يكن تفسير الجلالين مطبوعًا على هامش المصحف - كما هو في معظم طباعته المتأخرة - لأن الحكم حينئذ يختلف.

(٢) كشف الظنون: ٤٤٥/١.

والتزام الجلالين بهذا الأمر ليس مقررًا، لكنه أغلبي، إذ في التفسير معلومات - غير قليلة - خارجة عن هذا الحد؛ أي: أنها ليست من صلب التفسير، بل إن بعضها ليس له أي أثر على فهم كلام الله تعالى، وأقرب مثالٍ على ذلك: إشارتهما إلى الخلاف بين القراءات الذي هو من قبيل الأداء المحض - الذي لا يترتب عليه أي خلاف في المعنى بين تلك القراءات -.

﴿﴾ اعتماد طريقة الشرح الممزوج^(١) في الغالب، وربما استفاد الجلالان هذه الطريقة في الاختصار من تفسير الواحدي «الوجيز» - كما سبق ذكر ذلك عند الكلام عليه - وقد أشار السيوطي في وصفه للقطعة التي فسرها المحلي - وقد سبق ذكره - بأنه: «ممزوج محرر في غاية الحسن»^(٢).

﴿﴾ ترك الواضح وعدم تفسيره، حيث يكون الاكتفاء بذكر نص الآية عن تفسيرها، وذلك لظهور معناها وعدم حاجتها للتفسير.

وقد يكون المتروك إما كلمة أو أكثر، بل ربما كان آية أو مجموعة آيات، خصوصًا في المواضع التي تتكرر فيها الآيات بألفاظها، أو بما يقاربها^(٣)، ومع ذلك فإن نسبة المتروك دون تفسير قليلة جدًا بالنسبة للمفسر، وهو خلاف الأصل.

﴿﴾ عدم ذكر النصّ المستشهد به، أو الاكتفاء بمحلّ الشاهد منه.

(١) وهو: مزج الشرح مع المتن في عبارة واحدة، وقد سبق بيان المراد بالشرح الممزوج بتفصيل أكثر في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٢) حسن المحاضرة: ٤٤٠/١.

(٣) انظر مثلاً: تفسير مجموعة الآيات المتكررة من سورة الشعراء: ١٢١ - ١٢٧، ١٤٠ - ١٤٥، ١٥٩ - ١٦٤، ١٦٤، ١٧٥.

أما عدم ذكر النصّ والاكتفاء بالإشارة إليه، فله صورتان، قد تنفرد إحداهما وقد يجتمعان:

١ - الإشارة إلى موضع الآية أو الحديث، أو لقبه، كما في قولهما: آية الطلاق، أو آية الميراث، أو كما سيأتي، أو كما في حديث الصحيحين، أو حديث فلان، أو كما ورد في الحديث.

٢ - الإشارة إلى النص بذكر معناه مختصراً.

وسيأتي مزيد إيضاح مع الإحالة على أمثلة لذلك كله في الفقرة الآتية.

ثانياً: التفسير بالمأثور:

وهذا يشمل: تفسير القرآن بالقرآن، وذكر القراءات، وتفسير القرآن بالسنة - دون أسباب النزول لأنها ستأتي في النقطة الرابعة «علوم القرآن» -، وتفسير القرآن بأقوال السلف، وذكر الإسرائيليات، ويمكن بيان منهج الجلالين في ذلك فيما يأتي:

﴿١﴾ الأنواع المذكورة كلها موجودة، لكنها قليلة، ولا تُشكّل ظاهرة فيه، ولذلك فإن تفسير الجلالين يعتبر من نوع التفسير بالرأي - على التقسيم المشهور - كما صنّفه الدكتور الذهبي^(١).

وقد ذكر الدكتور العتر أن السيوطي أكثر عناية بالتفسير بالمأثور من المحلي^(٢).

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٣٣/١، ومثله الزرقاني في مناهل العرفان: ٧٣/٢، أما ما ذكره أصحاب معجم تفاسير القرآن الكريم: ٦٠٣/١ من اعتبارهم إياه من كتب التفسير بالمأثور، ففيه نظر ظاهر.

(٢) انظر: الرواية في تفسير الجلالين للدكتور نور الدين عتر، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ)، ص: ٤٦، وعنه الشربجي في: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن:

﴿ب﴾ تفسير القرآن بالقرآن موجود عند الجلالين، وإن لم يكن ظاهرًا، وقد وجدت منه في سورة البقرة (٢٠) مثلاً^(١)، وأول مثال له ما ذكره المحلّي في تفسير سورة الفاتحة عند قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] قال: «أي: الجزاء وهو يوم القيامة، وخصّ بالذكر لأنه لا ملك^(٢) ظاهرًا فيه لأحد إلا الله تعالى؛ بدليل: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، ومن قرأ ﴿مَلِكِ﴾ فمعناه: مالك الأمر كله في يوم القيامة، أو هو موصوف بذلك دائماً كـ ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾ [غافر: ٣] فصحّ وقوعه صفة لمعرفة^(٣).

ويلحظ في هذا المثال أن المحلّي استشهد على معنى كل قراءة بآية مختلفة.

﴿ج﴾ عناية الجلالين بذكر القراءات في تفسيرهما أمر ظاهر جدًّا، ويؤكد ذلك تصريح السيوطي في مقدمته - السابق ذكرها في صدر هذا المطلب - بأن من منهجه في هذا الكتاب التنبيه على القراءات المختلفة المشهورة.

وقد أحصيت مواضع القراءات في سورة البقرة فقط، فبلغت (٧٠) موضعًا - على الأقل -.

ويمكن تجلية شيء من طريقة الجلالين في ذكر القراءات من خلال ما يأتي:

- لم يلتزم الجلالان التفسير على قراءة أو رواية واحدة، كما لم

(١) انظر تفسير الآيات الآتية في سورة البقرة: ٢٥، ٣٧، ٤٨، ٩٢، ١٢٨، ١٤٠، ١٧٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٠، (٢) ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٨، (٢) ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٤٦.

(٢) هذا التفسير على قراءة (ملك) من غير ألف، وقد ذكر القراءة السبعية الأخرى (مالك) في بقية كلامه.

(٣) تفسير الجلالين الميسر: ص ١.

يعتمدا تقديم قراءة أو رواية معيّنة، لكن بعض الباحثين وجد أنهما في الأكثر يقَدِّمان قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري، وما خالف ذلك ففيه أشياء من قراءة ابن كثير المكي، ثم من قراءة نافع المدني، ثم من قراءة ابن عامر الشامي، وما خالف ذلك فهو قليل ومعظمه عند المحلي، وبهذا يتبين خطأ مَنْ كتب الآيات الواردة أثناء تفسير الجلالين - الممزوجة معه - على رسم المصحف برواية حفص عن عاصم؛ إذ ذاك لا يتفق مع كلام المؤلفين في التفسير بل يتناقض معه في بعض المواضع^(١).

- غالب القراءات التي أوردها الجلالان أخذها من «تلخيص الكواشي» - وهو أحد مصادرهما كما سبق في المطلب الأول - ومما أخذاه منه أيضًا الاصطلاح المعروف عنهما بالاستقراء: من التعبير عن القراءة السبعية بقولهما (في قراءة) وعن الشاذة بقولهما (قري) وهو اصطلاح أغلبي وليس مَطَّرًا عندهما^(٢)، ويعلم من هذا التقرير أن الجلالين لا ينسبان القراءات إلى مَنْ قرأ بها^(٣)، وهذا هو المناسب للاختصار.

- يكثر عند الجلالين توجيه القراءات في المعنى أو في الإعراب، ولكنهما كثيرًا ما يشيران إلى قراءات ليس بينها فرق في المعنى، وإنما في الأداء فقط، والمثال الذي يغلب عليه ذلك: ما يتكرَّر عند الجلالين

(١) انظر: قرة العينين لكنعان: ص (ل) من المقدمة، تفسير الجلالين الميسر لقباوة: ص (س، ع، ف) من المقدمة.

(٢) انظر: تلخيص تبصرة المتذكر للكواشي - سورة الفاتحة والبقرة - دراسة وتحقيق الدكتور محمد العدي: ١٤١/١ (وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام غير مطبوعة)، تفسير الجلالين الميسر لقباوة: ص (ش) من المقدمة، وانظر أيضًا: جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن للبريدي: ص ٧١.

(٣) هذا هو الأصل، وإن حصل ونسبها فهذا قليل، كما فعل المحلي عند تفسير الآية (٦٣) من سورة (طه).

بكثرة، من ذكرهم للخلاف في قراءة الفعل بالتاء والياء^(١) وهي في الغالب لا يختلف فيها المعنى، أو تكون متقاربة فيه، وكذلك ذكرهم للخلاف في قراءة بعض الكلمات من حيث تحقيق الهمز أو تسهيله، أو من حيث الإدغام وفكّه، وغالب هذه الخلافات إنما هي من حيث الأداء فقط، وليس لها أثر في المعنى، فكان الأولى بالجلالين الاقتصار على ذكر الخلاف الذي له أثر في المعنى.

﴿﴾ أما تفسير القرآن بالسُّنَّة - عند الجلالين - فليس بكثير؛ إذ يبلغ عدد ما ذكره من الأحاديث المرفوعة (٢٣٤ حديثاً)، كما أن الغالب عليهما عدم ذكر الحديث بلفظه وإنما بمعناه، ويذكرانه مختصراً، أو موضع الشاهد منه، أو طرفه^(٢).

وكذلك فإنهما قد يذكران مَنْ خرَّج الحديث من أصحاب الكتب؛ كالشيخان، وكذلك راويه من الصحابة، ودرجة الحديث من الصحة، إلا أنهما أقلّ من الأول^(٣).

وأما أقوال السلف التي صرحا بنسبتها إليهم فهي قليلة جداً؛ كابن عباس، ومجاهد وعكرمة، وغيرهم^(٤).

(١) انظر ما ذكره الدكتور شايع الأسمرى في بحثه «أضواء على معاني وقراءات وإعراب تنكر كثيراً في القرآن العظيم» في: مجلة الحكمة، العدد (٣٦): ص ١٧٥.

(٢) ومما يستثنى من ذلك وهو نادر: ذكر السيوطي لحديث الإسراء الطويل بلفظه كاملاً - عند الآية الأولى من السورة نفسها - وذكره الحديث الذي فيه سرد الأسماء الحسنى - في آخر سورة الإسراء أيضاً (الآية: ١١٠) وكذلك ذكر المحلي للحديث الذي فيه قصة موسى والخضر في سورة الكهف - عند الآية (٦٥).

(٣) انظر: تخريج الأحاديث المرفوعة في تفسير الجلالين لإبراهيم أبو سليمان: ص ٤ «وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى غير مطبوعة»، الرواية في تفسير الجلالين للدكتور نور الدين عتر، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ)، ص: ٥٣، وانظر المرجع الآتي.

(٤) انظر فهرسي الحديث والأثر، والأعلام في: تفسير الجلالين الميسر لقباوة: ص ٦٠٩.

﴿﴾ أما الإسرائيليات فإن الجلالين - كما في الوجيز للواحدى - قد ذكرا جملة غير قليلة منها، وإن كان ذلك على سبيل الاختصار الشديد، كما أنهما يكثران من الاتكاء عليها في تعيين المبهمات في قصص السابقين^(١). ومعظم تلك الإسرائيليات التي ذكرها الجلالان مما يحتمل ذكره، وإن لم يكن وراء ذكره فائدة، وأما الإسرائيليات المتقدمة فهي قليلة جداً، ربما لا تتجاوز العشرة في الكتاب كله، بعضها عند السيوطي، وأكثرها وأشدّها خطرًا عند المحلي^(٢).

ثالثاً: النواحي اللغوية:

ذكر السيوطي في بيانه لمنهجه في الكتاب - في مقدمته^(٣) - أنه اقتصر على إعراب ما يحتاج إليه، وأنه ترك التطويل بذكر أعراب محلّها كتب العربية.

والظاهر أن السيوطي يريد بالإعراب هنا مفهوم التحليل النحوي كاملاً^(٤)، وأما دعوى الاقتصار على إعراب ما يحتاج إليه فهي غير مسلمة، إذ إن المادّة الإعرابية عند الجلالين لا يكاد يخلو منها تفسيرهما عند أغلب الآيات. وأما ترك التطويل بذكر تفصيلات محلّها كتب العربية فهذا صحيح من حيث الجملة؛ إذ مبنى هذا التفسير على ذكر المعلومات مختصرة جداً دون بسط أو تفصيل.

(١) انظر أمثلة على ذلك في: تفسير الجلالين الميسر لقباوة: ص ٦٢٦ - ٦٢٧.

(٢) انظر: الرواية في تفسير الجلالين للدكتور نور الدين عتر، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ)، ص: ٥٩، وعنه الشربجي في: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٨٤، أنوار الهالين في التعقبات على الجلالين للخميس: ص ٤٧، تفسير الجلالين الميسر لقباوة: ص ٦٢٦.

(٣) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص ٢.

(٤) انظر: المرجع السابق: ص (ت) من المقدمة.

أما غير الإعراب من النواحي اللغوية الأخرى، فهي موجودة أيضًا بوضوح - وإن لم تضاهي الإعراب - ومنها مثلًا: شرح الغريب، والاشتقاق والتصريف، والنكات البلاغية، اللهم إلا الشواهد الشعرية فالظاهر أنهما لم يذكر منها شيئًا.

وقد أحصيت ما ذكره السيوطي في الجزء الأول من سورة البقرة من الاشتقاق والتصريف فوجدته (١٢) مثالًا، ومن النكات والأساليب البلاغية (١٥) موضعًا، وأما شرح الغريب فكثير جدًا، إذ لا يكادان يمرّان على شيء منه في سائر التفسير إلا شرحاه.

رابعًا: علوم القرآن:

والمراد بذلك تطبيقاتها في أثناء التفسير، والذي اعتنى به المؤلفان منها ما يأتي:

﴿أسباب النزول، وعناية الجلالين بها ظاهرة جدًا في الكتاب، ولا غرابة في ذلك فإن للجلال السيوطي كتابًا مستقلًا فيها - وهو «لباب النقول» الذي كثيرًا ما طبع بهامش تفسير الجلالين في كثير من الطبعات المتأخرة^(١) - ولذلك كان إيراده إيها أكثر من إيراد المحلّي^(٢).

وقد أحصيت ما ذكر السيوطي منها في سورة البقرة - فقط - فوجدته (٢٤) سببًا^(٣)، وهذا لا يعني استيفاء الجلالين لجميع أسباب النزول، بل

(١) وقد انتقد هذا العمل القاضي محمد كنعان في قرّة العينين: ص (ي) من المقدمة، كما انتقده بأشد منه الدكتور قباوة في تفسير الجلالين الميسر: ص (ر) من المقدمة.

(٢) انظر: الرواية في تفسير الجلالين للدكتور نور الدين عتر، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ)، ص: ٤٩ - ٥٣.

(٣) انظر: تفسير الآيات الآتية من سورة البقرة: ٢٦، ٤٤، ٩٧، ١٠٦، ١٠٨، ١١٥، ١٣٣، ١٤٣، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٦.

تركا منها طائفة غير قليلة^(١).

والغالب عليهما إيراد سبب النزول مختصراً بمعناه، ودون ذكر تخريجه أو درجة صحته، بل ربما ذكرا جملة من الأسباب التي لا تصح رواية أو دراية^(٢).

﴿ب﴾ مبهمات القرآن، حيث كان للجلالين همّة ظاهرة في تعيين تلك المبهمات، وخصوصاً في القصص، التي اعتماداً في تعيين كثير من مبهماتا على الإسرائيليات.

وقد وجدت منه في سورة البقرة أكثر من (٢٠) موضعاً^(٣).

﴿ج﴾ مشكل القرآن وتوجيهه، وقد وجدت منه في تفسير سورة البقرة عند الجلالين (١٤) موضعاً^(٤)، ومن أظهر الأمثلة في ذلك ما ذكره المحلي عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وقد سبق نقل كلامه بنصه قبل قليل - عند بيان طريقة الجلالين في نوع تفسير القرآن بالقرآن من التفسير بالمأثور في النقطة الثانية من هذا المطلب ..

﴿د﴾ الناسخ والمنسوخ، حيث وجدت منه عند الجلالين في سورة البقرة (١١) مثلاً^(٥).

(١) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (ر) من المقدمة، وفيه أنه استوفى ما لم يذكره منها مما كان صحيحاً وله أثر في بيان المعنى.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، قرّة العينين لكنعان: ص (ي) من المقدمة، تهذيب تفسير الجلالين للصباغ: ص ١٧ من المقدمة.

(٣) انظر مثلاً تفسير الآيات الآتية منها: ١٣، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٥٧، ٦٠، وانظر أيضاً: تفسير الجلالين الميسر: ص ٦٢٦.

(٤) انظر مثلاً تفسير الآيات الآتية منها: ٨، ٩، ١٧، ٢٩، ٣٤، ٣٨، ٤٩، ٦٢.

(٥) انظر تفسير الآيات الآتية منها: ١٠٦، ١١٥، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٠، (٢)، ٢١٩، ٢٤٠ (٢).

وهما يذكران الناسخ سواء كان من القرآن أو السنة، كما في قول السيوطي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، قال: «وهذا منسوخ بآية الميراث»^(١)، وبحديث لا وصية لوارث، رواه الترمذي^(٢) «(٣)».

﴿﴾ ذكر المعلومات التي تكون في مطالع السور - بعد أسمائها - وهي ثلاثة أنواع:

• الأول: تحديد مكة السورة من مدينتها، وقد ذكرا الخلاف في (٢٠) سورة هل هي مكة أو مدنية، وفي (٣٧) سورة ما استثني من الآيات المكية في السور المدنية والعكس.

• والثاني: عدد آيات السورة، وقد ذكرا الخلاف - قولين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أقوال - في عدد الآيات في (٢٩) سورة.

• والثالث: ترتيب نزول السورة، وقد ذكرا ذلك في (٣٨) سورة.

وقد ذكر الدكتور قباوة بأن الجلالين تأثرا في ذكر هذه المعلومات في مطالع السور بما ذكره الكواشي في «التلخيص» - الذي هو أحد مصادرها كما سبق - وقد انتقدتهما الدكتور قباوة بأن ذكر هذه المعلومات يغير منهجهما من الاكتفاء بما يفهم به كلام الله ﷻ^(٤).

(١) أي: آيات الميراث الواردة في سورة النساء، وهي ثلاث آيات أرقامها (١١) - (١٢)، (١٧٦).

(٢) في سنته، وهما عنده حديثان متواليان برقم (٢١٢٠، ٢١٢١) في أبواب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، من حديثي أبي أمامة الباهلي، وعمرو بن خارجة، ولفظهما متقارب: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) تفسير الجلالين الميسر: ص ٢٧ - ٢٨.

(٤) انظر: المرجع السابق: ص (ش) من المقدمة.

والظاهر أنه لا يتعين كون الجلالين تأثرا في ذلك بما ذكره الكواشي في «التلخيص» حيث إن الواحد في «الوجيز» كان يذكر هذه المعلومات أيضًا - كما سبق ذكره عند الكلام عليه في المبحث الأول من هذا الفصل -.

وربما كان تتابع اثنين من أصحاب الكتب التي كانت من مصادرها في هذا التفسير على ذكر هذه المعلومات، مع كون ذينك الكتابين من التفاسير الوجيزة أيضًا، ربما كان ذلك هو ما دعاهما لذكر هذه المعلومات تبعًا لهما، مع أنه ليس لها أثر في التفسير، والله أعلم.

خامسًا: المذهب العقدي والفقهي:

مشى الجلالان في تفسيرهما على عقيدتهما الأشعرية؛ فأولًا كثيرًا من آيات الصفات^(١)، وقد تتبّع تلك التأويلات معظم من كتب في الاستدراك عليهما - كالمغراوي والخميس وغيرهما ممن سبق ذكرهم في المطلب السابق -.

أما في تفسير آيات الأحكام فقد مشى الجلالان على مذهب الشافعي غالبًا - الذي هو مذهبهما في الفروع^(٢)، لكن دون تصريح منهما بنسبة القول إلى الشافعي سوى في مواضع معدودة، أشارا في بعضها إلى وجود قولين للشافعي في المسألة^(٣).

وقد أئسم كلام الجلالين في القضايا الفقهية بالإيجاز الشديد، وعدم

(١) انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للشربجي: ص ٢٨٧.

(٢) انظر: معجم تفاسير القرآن الكريم لعبد القادر زمامة وزملائه: ٦٠٤/١، تفسير الجلالين الميسر: ص (ث) من المقدمة.

(٣) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص ٦١٨، وقد وجدت السيوطي قد نصّ - في تفسير سورة البقرة فقط - بنسبة القول إلى الشافعي في (٨) مواضع، انظر الآيات الآتية منها: ١٥٨، ١٧٣، ١٧٨، ١٩٦، (٣)، ٢١٧، ٢٤٠.

ذكر الخلاف فيها، بل اقتصرنا على قول واحد هو قول الشافعي غالباً - كما سبق - ودون ذكر الأدلة في الغالب، وكذلك فإنهما لا يذكران شيئاً من الأحكام الفقهية المتعلقة بالآيات سوى ما كان تعلقه بها ظاهراً ويقتضيه تفسيرها، وبالجملة فطريقتهما في ذلك قريبة من الواحد في «الوجيز».

سادساً: ظواهر تفسيرية أخرى في الكتاب:

﴿١﴾ الإمساك عن تفسير الحروف المقطعة في فواتح السور:

وقد اتفق الجلالان كلاهما على ذلك، حيث يقولان عند تفسيرها: «الله أعلم بمراده بذلك»^(١)، والظاهر أن السيوطي قد تابع المحلي في ذلك، لكن لا أدري بمن تأثر المحلي تحديداً؟ إذ إن كلاً من الواحد في «الوجيز» والكواشي في «التلخيص»^(٢) قد تكلموا في تفسيرها ولم يمسكوا عن ذلك، وإن كان الإمساك عن تفسيرها قول مشهور عند المفسرين^(٣).

وقد ذكر السيوطي في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] ما يمكن أن يفهم منه علة إمساكهما عن تفسير الحروف المقطعة، وهي أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، ونصّ كلام السيوطي قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ لا تُفهم معانيها؛ كأوائل السور^(٤).

(١) انظر مثلاً: كلام المحلي في تفسير أول سورة (مريم) وانظر كلام السيوطي في أول (البقرة).

(٢) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحد: ٩٠/١، ٣٨٦، ٤٨٩، ٥١٢، ٢/٦٧٥، ٦٩١، ٧٨٦، ٩٤٠، ١٠٢١، ١١٢٠، تلخيص تبصرة المتذكر للكواشي - سورة الفاتحة والبقرة - دراسة وتحقيق الدكتور محمد العيادي: ١٧١/١ - ١٧٣ وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام غير مطبوعة.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٢١٠/١، زاد المسير: ص ٣٧ (من الطبعة ذات المجلد الواحد)، تفسير ابن كثير: ص ٣١ «من الطبعة ذات المجلد الواحد».

(٤) تفسير الجلالين الميسر: ص ٥٠.

﴿٢﴾ كثرة تقدير المحذوف (معمولاً أو عاملاً أو غير ذلك):

وهذا كثير عند الجلالين، وهو مما يظهر فيه تأثيرهما بعمل الواحد في «الوجيز» حيث يكثر ذلك عنده أيضاً - كما سبق -، وخصوصاً في أمرين:

• الأول: تقدير المعمول في أواخر الآيات، وقد وجدت الجلالين قد فعلا ذلك في أكثر من نصف آيات (ربع الحزب الأول) من سورة البقرة^(١).

وبسبب إكثار الجلالين من تقدير المعمول، فقد وقعا في تخصيص المعمول العام ببعض أفرادها، وقد انتقدا بسبب ذلك^(٢)، لمخالفة القاعدة في هذا الباب، وهي (أن حذف المتعلق يفيد العموم النسبي)^(٣)، وسيأتي مزيد كلام على (قصر العام على بعض أفرادها) عند الجلالين في الفقرة الأخيرة من هذه الظواهر - رقم (٤) -.

• الثاني: تقدير العامل في أوائل الآيات، ومن أشهر الأمثلة على ذلك عند الجلالين تقديرهما فعل (اذكر) قبل الجملة المبدوءة بـ (إذ) خصوصاً في بدايات القصص^(٤)، وهذا المثال - كما سبق - مما يكثر عند الواحد في «الوجيز» أيضاً، فلعل الجلالين اقتبسوا منه ذلك. ومن أقرب الأمثلة عند الجلالين لتقدير العامل المحذوف - أيضاً -

(١) حيث ذكرا تقدير المعمول في أواخر (١٣) آية من آيات (ربع الحزب الأول) من سورة البقرة، البالغة (٢٥) آية، وأرقام الآيات التي ذكرا فيها تقدير المعمول: ٢، ٣، ٥، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣.

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: تفسير الجلالين من سورة غافر إلى سورة الناس بتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي: ص ٢٣، ٢٧، ٣١، ٤٠، ٥٩، ٦٢، ٨٥، ١٤٥، ١٧١، ١٨٤، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦١، ٢٧٦، ٣٠٥، أنوار الهلالين للخميس: ص ٤٥.

(٣) قواعد التفسير للدكتور خالد السبت: ٥٩٧/٢.

(٤) وقد أحصى الدكتور شايع الأسمرى (٨٥) موضعاً لتكرار هذا المثال بخصوصه عند الجلالين، انظر بحثه الذي عنوانه (أضواء على معان وقراءات وإعراب تتكرر كثيراً في القرآن العظيم) في: مجلة الحكمة، العدد (٣٦): ص ١٧١.

ما ذكره المحلي في صدر سورة الفاتحة - بعد ذكر اسمها وعدد آياتها - قال: «ويُقَدَّرُ في أولها (قولوا) ليكون ما قبل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] مناسبًا له بكونه من مقول العباد»^(١).

﴿٢﴾ العناية ببيان مرجع الضمير، والمشار إليه باسم الإشارة: وقد أحصيت ما ذكره السيوطي في الجزء الأول فقط من سورة البقرة، فوجدت من النوع الأول (ذكر مرجع الضمير) = (٢٥) موضعًا، ومن النوع الثاني (ذكر المشار إليه) = (١٩) موضعًا.

وقد اجتمع النوعان في تفسير السيوطي لآية واحدة، وذلك في قوله: «فلما علموا أنه عزم ﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: ما سنُّها؟ ﴿قَالَ﴾ موسى: ﴿إِنَّهُ﴾؛ أي: الله ﴿يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ﴾: مستنة ﴿وَلَا يَكْرُ﴾: صغيرة، ﴿عَوَانٌ﴾: نصف ﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾ المذكور من السنين»^(٢).

ففي هذا المثال: تفسير لمرجع الضمير في قوله: ﴿إِنَّهُ﴾؛ أي: الله، وللمشار إليه باسم الإشارة في قوله: ﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾ المذكور من السنين.

﴿٣﴾ تفسير اللفظ العام ببعض أفرادها:

ويقع ذلك للجلالين في عدَّة صور، منها:

١ - تعيين المبهمات العامة بأحد أفرادها، وقد سبق الكلام قريبًا على تعيين المبهمات عند الجلالين، وفيه الإشارة إلى أمثلة لذلك.

٢ - تقدير المعمول المحذوف بأحد أفرادها، ووقوع هذا عند الجلالين أكثر من الأول، وقد سبق - في الظاهرة الثانية - الكلام على هذا بشيء من التفصيل.

(٢) المرجع السابق: ص ١٠.

(١) تفسير الجلالين الميسر: ص ١.

٣ - اختيار المعنى الخاص في تفسير اللفظ العام، وغالب ما يكون ذلك مراعاة لسياق الآيات، أو سبب نزولها، أو غير ذلك من الأسباب. وقد انتقد الجلالان بسبب بعض الأمثلة لهذه الظاهرة (تفسير اللفظ العام ببعض أفرادها) من قِبَل عدد من أصحاب التعليقات أو الاستدراكات عليهما، ومنهم: الشيخان عبد الرزاق عفيفي^(١)، وابن عثيمين^(٢)، والدكتور الخميس^(٣).



-
- (١) انظر: تفسير الجلالين من سورة غافر إلى سورة الناس بتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي: ص ٨، ١٦، ٣٦، ٤٦، ٩٥، ١٤٩، ١٦٣، ١٨٠، ٢٢١.
- (٢) انظر: جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن للبريدي: ص ٧١ - ٧٢.
- (٣) انظر: أنوار الهلالين في التعقبات على الجلالين: ص ٤١ - ٤٥.

المطلب الرابع

الموازنة بين أصل المحلي وتكملة السيوطي

سبق في الفقرة الخامسة من المطلب الأول - وهو المعلومات العامة عن الكتاب - تفصيل القول في القدر الذي فسره كلٌّ من الجلالين، ونتيجة البحث هناك:

أن المحلي - صاحب الأصل؛ أي: الذي بدأ بتأليف الكتاب - ابتداءً بتفسير النصف الثاني من القرآن؛ أي: بتفسير سورة الكهف، حتى انتهى إلى سورة الناس، ثم عاد وشرع بتفسير سورة الفاتحة، فلما فسرها احترمتها المنية فلم يتم بقية التفسير، فجاء تلميذه السيوطي - صاحب التكملة - فأتم بقية التفسير؛ أي: من أول تفسير سورة البقرة، حتى آخر سورة الإسراء. وهذا التحديد وقع فيه الوهم من قبل البعض - كما سبق تفصيله - لمخالفته ما يتبادر إلى الأذهان من وقوع العكس.

وهنا نصُّ في الموازنة بين أصل المحلي وتكملة السيوطي، موجودة في بعض النسخ والمطبوعات^(١) بعد خاتمة السيوطي لتكملته

(١) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص ٢٩٣، واستظهر القاضي كنعان في قرّة العينين: ص (هـ) من المقدمة، بأن هذا النص المنقول عن كلٍّ من الطوخي والسيوطي إنما لحقه بعض النساخ في هذا الموضع - بعد خاتمة السيوطي لتكملته - وذكر القاضي كنعان أن هذا هو ما ذكره الصاوي في حاشيته، لكن ما في حاشية الجمل على الجلالين «الفتوحات الإلهية»: ٦٧٠/٢ يفيد بأن الشيخ كمال الدين المحلي رأى رؤيا تتعلق بالجلالين في شأن تأليفهما، فأخبر بها الطوخي، والطوخي أخبر بها السيوطي، فكتب السيوطي ذلك! فيبقى السؤال: أين كتب السيوطي ذلك؟ هل الحقه =

- في آخر تفسيره لسورة الإسراء - أنقله بطوله لأهميته، لكنني سأجزؤه إلى فقرات للإيضاح، دون التصرف بنصه:

«قال الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر الخطيب الطوخي: أخبرني صديقي العلامة كمال الدين المحلي، أخو شيخنا الإمام جلال الدين المحلي - رحمهما الله - أنه رأى أخاه الشيخ جلال الدين المذكور في النوم، وبين يديه صديقنا العلامة المحقق جلال الدين السيوطي مؤلف هذه التكملة، وقد أخذ الشيخ هذه التكملة في يده، وتصفحها، وقال لمصنّفها المذكور: أيهما أحسن وضعي أم وضعك؟ فقال: وضعي، فقال: انظر، وعرض عليه مواضع فيها، وكأنه يشير إلى اعتراض عليه فيها بلطف، ومصنّف هذه التكملة كلما أورد عليه شيئاً يجيبه، والشيخ يتسم ويضحك».

ثم قال في بقية النصّ: «قال شيخنا الإمام العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي مصنّف هذه التكملة: الذي أعتقده وأجزم به أن الوضع الذي وضعه الشيخ جلال الدين المحلي - رحمه الله تعالى - في قطعه أحسن من وضعي أنا بطبقات كثيرة، كيف وغالب ما وضعت هنا مقتبس من وضعه ومستفاد منه؟ لا مريّة عندي في ذلك. وأما الذي رُئي في المنام المكتوب أعلاه، فلعلّ الشيخ أشار به إلى المواضع القليلة الذي خالفت وضعه فيها لنكتة، وهي يسيرة جداً، ما أظنها تبلغ عشرة مواضع».

ثم قال - في بقية الكلام المنقول عن السيوطي -: «منها: أن الشيخ قال في سورة ص: والروح جسم لطيف يحيا به الإنسان بنفوذ فيه، وكنت تبعته أولاً فذكرت هذا الحدّ في سورة الحجر، ثم ضربت عليه لقوله

= نفسه في هذا الموضع؟ أم كتبه في مكان آخر، فنقله أحد النساخ وألحقه بالكتاب في هذا الموضع؟

تعالى: ﴿وَسْتَلُوْنَا عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] الآية، فهي صريحة أو كالصريحة في أن الروح من علم الله تعالى لا نعلمه، فالإمسك عن تعريفها أولى، ولذا قال الشيخ تاج الدين ابن السبكي في جمع الجوامع: والروح لم يتكلم عليها محمد ﷺ فتمسك عنها.

ثم قال - في نقل بقية كلام السيوطي -: «ومنها أن الشيخ قال في سورة الحج: الصابئون فرقة من اليهود، فذكرت ذلك في سورة البقرة، وزدت: أو النصرى، بياناً لقول ثانٍ، فإنه المعروف خصوصاً عند أصحابنا الفقهاء، وفي المنهاج: وإن خالفت السامرة اليهود، والصابئون النصرى في أصل دينهم، حرّمَن. وفي شرحه: أن الشافعي رضي الله عنه نصّ على أن الصابئين فرقة من النصرى».

ثم قال السيوطي - في ختام الكلام المنقول عنه -: «ولا أستحضر الآن موضعاً ثالثاً، فلعلّ الشيخ - رحمه الله تعالى - يشير إلى مثل هذا». ويُستفاد من هذا النص ما يأتي:

١ - أن غالب ما في تكملة السيوطي مستفاد من أصل المحلّي، وقد سبق ذكر ذلك - عند الكلام على مصادر الجلالين في المطلب الأول - .
٢ - جزم السيوطي - بلا مِرْية عنده في ذلك - بأن أصل المحلّي أحسن من تكملته هو بطبقات كثيرة، وهذا على سبيل التواضع منه فيما يبدو - كما قال الدكتور الشربجي^(١) - .

٣ - المواضع التي خالف السيوطي فيها في تكملته ما ذكره المحلّي في أصله مواضع قليلة، وهي يسيرة جداً، لا تبلغ العشرة - كما يظن السيوطي نفسه -، وقد خالفه في تلك المواضع لنكتة، ومثّل بمثالين على ذلك، ولم يستحضر موضعاً ثالثاً^(٢) .

(١) انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٨٨.

(٢) علق القاضي كنعان في قرّة العينين: ص (هـ) على قول السيوطي هذا بأنه - أي: =

ولأجل ما بين الأصل والتكملة من التشابه الكبير، فقد قال الدكتور الذهبي مقررًا ذلك: «ولا شك أن الذي يقرأ تفسير الجلالين، لا يكاد يلمس فرقًا واضحًا بين طريقة الشيخين فيما فسّراه، ولا يكاد يُحسّ بمخالفة بينهما في ناحية من نواحي التفسير المختلفة، اللهم إلا في مواضع قليلة لا تبلغ العشرة كما قيل^(١)»^(٢).

وقد أكد هذا الأمر - أيضًا - الشيخ عطية محمد سالم - في مقدمته لتتمة الأضواء - معلنًا وقوع هذا التشابه الكبير بين الأصل وتكملته مع صعوبة حصول ذلك في التأليف؛ حيث قال: «إن مما هو معلوم عرفًا وموجود فعليًا في فنّ التأليف، أنه لا يتأتى لأي شخص أن يكمل كتابًا لغيره، ويكون على المنهج الذي ابتدئ به، مهما كان ذلك الشخص من القدرة العلمية، ومهما كان بينهما من تقارب في الفهم، اللهم إلا النادر الفذ كتفسير الجلالين مثلاً، وقد ساعد على تناسقهما إيجازه الذي لا يظهر معه الفرق عادة؛ لأنه من المعلوم أن لكل شخص منهجه الخاص، ومشربه الذاتي، ومسلكه العلمي، وهذا واضح في التفاسير المستقلة»^(٣).

لكن الدكتور نور الدين عتر ذكر^(٤) بعض الفروق المنهجية بين عمل

= القاضي كنعان - قد أشار إلى ذلك في مواضعه من التفسير! ولا أدري هل يقصد أنه أشار إلى الموضوعين المذكورين عند ورودهما في التفسير؟ أم أنه أشار إلى المواضيع الأخرى التي خالف السيوطي فيها شيخه المحلي ولم يستحضرها هنا؟
(١) وقائل ذلك هو السيوطي نفسه، كما سبق في النقل المطول عنه قبل كلام الدكتور الذهبي.

(٢) التفسير والمفسرون: ٣٣٦/١.

(٣) أضواء البيان: ٦/٨ - ٧ (مقدمة التتمة).

(٤) انظر: الرواية في تفسير الجلالين للدكتور نور الدين عتر، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ)، ص: ٤٦، ٤٩ - ٥٣، ٥٩ وعنه الشرجي في: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٨٤، ٢٨٦.

كل من الجلالين - وقد سبقت الإشارة إليها في المطلب السابق -، وهي ثلاثة أشياء:

١ - أن جانب التفسير بالمأثور أكثر توفرًا لدى السيوطي في عمله من المحلي.

٢ - أن المحلي مقلٌّ من إيراد أسباب النزول مقارنة بالسيوطي.

٣ - أن الروايات والإسرائيليات الباطلة بعضها عند السيوطي، وأكثرها وأشدّها خطرًا عند المحلي.

وهذه النتائج في الفروق بين عمل الجلالين لا تزال بحاجة إلى مزيد تحرير^(١)، وذلك عن طريق الاستقراء الدقيق، مع مقارنة ما يذكره كل واحد منهما بما يذكره المفسرون.

أما التشابه بين عملهما فهو الأصل - كما سبق -، ويمكن التمثيل له على ضوء ما سبق تقريره في منهجها - في المطلب السابق - بما يأتي:

١ - اتفاقهما في تأويل آيات الصفات؛ لاتفاقهما في المذهب العقدي - الأشعري -^(٢).

٢ - اتفاقهما في تقرير المذهب الشافعي في كلامهما على آيات الأحكام؛ لاتفاقهما - أيضًا - في المذهب الفقهي.

٣ - اتفاقهما من حيث أسلوب الاختصار (وجوه الاختصار): كاعتماد الشرح الممزوج، واعتماد قول واحد في الغالب، وغير ذلك مما سبق.

(١) أقول هذا لأن النظر في فهرس الحديث والأثر الذي صنعه الدكتور قباوة في آخر تفسير الجلالين الميسر: ص ٦٠٩ - ٦١٢ يفيد بأن الأحاديث والآثار عند المحلي أكثر منها عند السيوطي بما يقارب الضعف!

(٢) انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ص ٢٨٧.

- ٤ - اتفاقهما في عدد من الظواهر التفسيرية السابق ذكرها: كالإمساك عن تفسير الحروف المقطعة، وتفسير اللفظ العام ببعض أفراده، وكثرة تقدير المحذوف، وبيان مرجع الضمير والمشار إليه.
- ٥ - اتفاقهما في العناية بتطبيقات عدد من علوم القرآن - على ما سبق تفصيله -: كذكر المعلومات في أوائل السور، وتعيين المبهمات، وتوجيه المشكل.
- ٦ - اتفاقهما في الاهتمام الظاهر بالنواحي اللغوية في التفسير، وخصوصًا النحو والإعراب.



المطلب الخامس

أبرز ميزات الكتاب والمآخذ عليه

أولاً: أبرز ميزات الكتاب:

سبق عند ذكر مكانة الكتاب وأهميته - في الفقرة السابعة من المطلب الأول - التفصيل في عدد من مظاهر تلك الأهمية، وهي إجمالاً:

﴿١﴾ المكانة العلمية لمؤلفي الكتاب «الجلالين»، وقد سبق ذكر طرف من ذلك في ترجمتهما - في التمهيد -.

﴿٢﴾ ثناء أهل العلم على الكتاب، وقد سبق ذكر عدد من النقولات في ذلك.

﴿٣﴾ اعتماده منهجاً (مقرراً) أو كتاباً يُدرّس للطلبة ويُقرأ على الشيوخ، وقد سبق - أيضاً - ذكر أمثلة على بعض من اعتمده كذلك.

﴿٤﴾ كثرة مخطوطات الكتاب ومطبوعاته، حتى غدا تفسيراً لا يكاد يخلو منه بيتٌ مسلم، مما يدلُّ على مدى ما وصل إليه من الانتشار، وتلقّي الناس له بالقبول.

﴿٥﴾ كثرة المؤلفات المتعلقة بالكتاب، من حواشٍ وتعليقات واقتباسات واستدراكات وغير ذلك، حيث قارب عددها الستين مؤلفاً ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، وقد سبق سرد تلك المؤلفات بأنواعها في مطلب مستقل - وهو المطلب الثاني -.

ولا يخفى أهمية وجود مؤلفات متعلقة بالكتاب فضلاً عن كثرتها،

وخصوصًا الحواشي والتعليقات والاستدراكات، لما في ذلك من خدمة ظاهرة للكتاب، حيث تزيده تحريرًا وتصحيحًا، وشرحًا وبيانا، وتحليلًا وتكميلًا، وغير ذلك مما يفيد قارئ الكتاب ويعنيه.

وكذلك فقد سبقت الإشارة إجمالاً أو تفصيلاً إلى ميزات أخرى لهذا الكتاب - من خلال المطالب الثلاثة السابقة - وخصوصًا المطلب الثالث منها - وهو أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفيه فيه - ويمكن إيجازها فيما يأتي:

﴿١﴾ شدة اختصار الكتاب وقلة ألفاظه، حتى صارت كلماته تقارب عدد كلمات القرآن نفسه - كما سبق -، وقد سلكا لتحقيق الاختصار عدّة طرق (وجوه) - سبق تفصيلها في صدر المطلب الثالث - . ومعظم تلك الوجوه مما استفاده الجلالان من الواحدي في «الوجيز»، ومنها اعتماد طريقة الشرح الممزوج مثلاً، وقد أحسنا في توظيف تلك الطرق والوجوه في الغالب، أكثر مما عند الواحدي في «الوجيز»، وإن كان قد ترتب على المبالغة في ذلك أحياناً بعض المآخذ - كما سيأتي - .

﴿٢﴾ مع قلة ألفاظ الكتاب وشدة اختصاره، إلا أن عبارته كانت متينة ودقيقة جداً - كحال المتون العلمية المحرّرة -، فالعبارة القصيرة منه تحمل معانٍ كثيرة تحتاج لتفصيلها إلى شرح وكلام طويل، ولذلك فقد صدقت عليه كلمة صاحب «كشف الظنون» في قوله: «وهو مع كونه صغير الحجم كبير المعنى؛ لأنه لب لباب التفاسير»^(١).

﴿٣﴾ ويتفرّع على الميزة السابقة: وفرة المعلومات التي احتواها الكتاب - على اختصاره الشديد - وتنوعها، إذ حاول الجلالان ألا يفوتها في هذا الكتاب أهم المعلومات المتعلقة بالتفسير - على اختلافها

(١) كشف الظنون: ٤٤٥/١.

وتنوعها -، كما يكشف عن طرف من ذلك مراجعة الكلام السابق في
المطلب الثالث - وهو أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفيه فيه - .

وهذه الميزة أظهر عند الجلالين منها عند الواحدي في «الوجيز»
حيث إن المعلومات التي عندهما أوفر وأكثر تنوعًا .

﴿٤٤﴾ اقتصار الجلالين على المعلومات التي لها علاقة بالتفسير في
الغالب، وقد نصّ السيوطي على ذلك في مقدمته - كما سبق نقله
والتعليق عليه - .

والجلالان لم يلتزما بذلك التزامًا مطلقًا لكن في الغالب، حيث كانا
كثيرًا ما يذكران معلومات ليس لها أي أثر على التفسير (المعنى) - كما
سيأتي في المآخذ على الكتاب -، وهذه الميزة وإن كانت أظهر عند
الواحدي في «الوجيز» لكنها موجودة عند الجلالين وإن كانت أقل ظهورًا .

﴿٤٥﴾ ظهور اهتمام الجلالين بعدد من علوم التفسير وجوانبه،
ومنها:

١ - التنبيه على الخلاف في القراءات، وتوجيهها في المعنى
والإعراب .

٢ - النواحي اللغوية، وخصوصًا الإعراب، لارتباطه بالمعنى
كثيرًا، وكذلك شرح الغريب .

٣ - تطبيقات علوم القرآن، وخصوصًا أسباب النزول، وتعيين
المبهمات، وتوجيه المشكل، والمعلومات المذكورة في أوائل السور
- كمكيتها أو مدنيته وعدد آياتها وترتيب نزولها - .

ثانيًا: أبرز المآخذ على الكتاب:

سبقت الإشارة أثناء المطالب الثلاثة السابقة وخصوصًا المطلب
الثالث - وهو أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفيه فيه - إلى عدد من المآخذ
على الكتاب، ويمكن إيجازها فيما يأتي:

﴿١﴾ التأويل في آيات الصفات، وهذا المآخذ من أبرز المآخذ على الكتاب، وسبب ذلك كون الجلالين على مذهب الأشعرية الذين هم إحدى فرق المؤولة (المعظلة) في الصفات - كما سبق -.

وقد تتبّع ما وقع فيه الجلالان من التأويلات معظم من كتب في الاستدراك عليهما، كما سبق ذكرهم عند ذكر المؤلفات في التعقبات والاستدراكات في المطلب الثاني - وهو المؤلفات المتعلقة بتفسير الجلالين -، على تفاوت بينهم في تتبّع تلك التأويلات، ولم أقف على من أحصاها جميعاً، وإنما كل من ذكر ما وقف عليه منها، أو يكتفي بذكر بعض الأمثلة.

﴿٢﴾ ذكر الجلالين للإسرائيليات في تفسيرهما، وهذا - أيضاً - من أكثر المآخذ التي تكرر ذكرها عند المستدركين على الجلالين - كما سبق -.

ولكن ينبّه في هذا المآخذ على أمرين:

١ - أن ذكر الجلالين للروايات الإسرائيلية يختلف عن ذكر كثير من المفسرين؛ إذ إنهما يذكران تلك الإسرائيليات على سبيل الاختصار الشديد، فلا تجد عندهما كثيراً من التفصيلات التي تذكر في بعض كتب التفسير المطولة، وهذا الأمر خفّف كثيراً من جدّة الانتقاد عليهما من هذه الجهة.

٢ - أن معظم الإسرائيليات التي ذكرها الجلالان من النوع الذي يحتمل ذكره، وإن لم يكن وراء ذكره فائدة، وأما الإسرائيليات المنتقدة (الباطلة) فهي قليلة جداً، ربما لا تتجاوز العشرة في الكتاب كله^(١).

(١) انظر: الرواية في تفسير الجلالين للدكتور نور الدين عتر، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ) ص ٥٦، وعنه الشريحي في: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: =

وإن كان بعض الباحثين ينتقد ذكر المفسر للإسرائيليات عموماً، ويريد تجريد كتب التفسير من جميع الإسرائيليات، والصواب أن الإسرائيليات ليست على درجة واحدة، فمنها المقبول لموافقته ما في شرعنا، ومنها ما يجوز حكايته دون اعتماد عليه، وأكثر ما يذكره المفسرون - ومنهم الجلالان - من الإسرائيليات من هذا النوع، ومنها الباطل الذي يقطع بكذبه لمخالفته ما في شرعنا، وهذا هو النوع الذي لا ينبغي ذكره إلا لأجل بيان حاله.

﴿٣٢﴾ ذكر الجلالين لبعض الروايات الباطلة، سواء في الأحاديث المرفوعة، أو في أسباب النزول، أو غير ذلك، وهذا وإن لم يكن كثيراً لكنه موجود^(١).

﴿٣٤﴾ تفسير اللفظ العام ببعض أفرادها، وقد سبق - في آخر المطلب الثالث - ذكر بعض صور ذلك عند الجلالين، وأبرز من انتقدتهما في هذا الأمر.

وإن كان يمكن القول بأن بعض ما ذكره الجلالان من ذلك إنما هو على سبيل التفسير بالمثال، ولا يريدان به الحصر، لكن هذا التخريج قد لا يستقيم في جميع المواضع^(٢).

﴿٣٥﴾ تعيين المبهمات في القرآن بلا دليل^(٣)، والاعتماد في كثير

= ص ٢٨٤، أنوار الهلالين في التعقبات على الجلالين للخميس: ص ٤٧، تفسير الجلالين الميسر لقباوة: ص ٦٢٦.

(١) انظر مثلاً: الرواية في تفسير الجلالين للدكتور نور الدين عتر، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦) عام (١٤١٤هـ)، ص: ٦٠، تفسير الجلالين الميسر لقباوة: ص ٦٢٤.

(٢) انظر: تفسير الجلالين من سورة غافر إلى سورة الناس علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي: ص ٩٥، ١٤٩، ١٨٠، جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن للبريدي: ص ٧١ - ٧٢.

(٣) انظر: جهود الشيخ ابن عثيمين وآراؤه في التفسير وعلوم القرآن للبريدي: ص ٧٣.

من ذلك على الإسرائيليات، وخصوصًا ما يتعلق منه بقصص الأنبياء .
والأصل أن تعيين ما أبهمه الله تعالى في القرآن من الأمور
الجائزة، لكنه مما لا فائدة من تعيينه تعود على المكلفين، وذلك أن
غالبه يعود إلى ما لا يمكن القطع بصدقه أو كذبه^(١)، كما أن غالبه مما
ليس له أثر في فهم التفسير^(٢)، ولذلك كله فقد كان على الجلالين
التخفف منه في تفسيرهما قدر الإمكان.

﴿ ذكر كثير من المعلومات التي ليس لها أثر في بيان المعنى
(التفسير)، ومن تلك المعلومات مثلًا:

١ - المعلومات التي يذكرانها في أوائل السور - من حيث مكيتها
أو مدنيها وعدد آياتها وترتيب نزولها - .
٢ - ذكر الخلاف في بعض القراءات التي هي من قبيل الأداء
فقط .

٣ - تعيين كثير من المبهمات في القرآن .
٤ - ذكر بعض الإعرابات، التي لا يترتب على ذكرها بيان للمعنى .
٥ - ذكر الاشتقاق أو الأصل اللغوي للكلمة، وكذلك أصلها من
حيث التصريف .

وذكر هذه المعلومات - التي ليس لها أثر في بيان المعنى، وإنما هي
من قبيل الاستطراد - وإن كان مفيدًا للقارئ، بل هو - من جهة - محدود في
ميزات هذا الكتاب، لكنه - من جهة أخرى - مخالف لما التزمه المؤلفان -
كما ذكره السيوطي في مقدمته - من الاقتصار على ذكر ما يفهم به كلام الله
تعالى؛ أي: هو مخالف لمقصودهما من الاختصار^(٣) .

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية بتحقيق عدنان زرور: ص ١٠٠ .

(٢) انظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم للدكتور مساعد الطيار: ص ١٩٥ .

(٣) انظر: تفسير الجلالين الميسر: ص (ش) من المقدمة .

﴿٧٧﴾ صعوبة لغة الكتاب، وهذا يعود إلى أمرين:

١ - إرادة اختصار ألفاظ الكتاب إلى أقل ما يمكن، مع إرادة ذكر معلومات كثيرة، مما ألجأهما إلى الدقة في الصياغة وتركيز العبارة، واحتياجها للشرح والتفكيك.

٢ - كثرة المصطلحات العلمية المتخصصة، وخصوصاً المصطلحات النحوية، مع كثرة المعلومات وتنوع فنونها.

وبسبب ذلك فقد نبه عدد من أهل العلم إلى أن ما يظنه كثير من الناس من سهولة تفسير الجلالين ومناسبته للمبتدئين، تصور غير دقيق، والحقيقة أنه كتب المتون العلمية التي تحتاج إلى شرح وبيان، ولا يصلح للقراءة الذاتية من قبل العامة^(١)، وهو ما يفسر أيضاً كثرة الحواشي والتعليقات على هذا التفسير.

وهذا الأمر - وهو صعوبة لغة الكتاب - لا يصح اعتباره مأخذاً على الكتاب بإطلاق، إلا عند من ظنه مناسباً لعامة الناس والمبتدئين، وهذا الظن لا يلزم به مؤلفاه؛ لأنهما لم يلتزماه بأنفسهما، بل غرضهما خلاف ذلك^(٢) - كما سبق -.

أما ما وقع فيه المؤلفان بسبب المبالغة في الاختصار من تعقيد العبارة وركاكة الأسلوب والغموض في المقصود فهو مأخذ عليهما بلا شك، لكنه قليل في الكتاب.

﴿٧٨﴾ لا بدّ في ختام الكلام على مأخذ الكتاب التنبيه على ما ذكره بعضهم من مأخذ هي إما من قبيل النقد العام الذي لا يقبل إلا

(١) انظر: تعليق الشيخ ابن عثيمين على سورة الزمر من تفسير الجلالين: آخر الشريط (١٠)، قرّة العينين لكنعان: ص (ط) من المقدمة، الدليل إلى المتون العلمية للقاسم: ص ٩٩، تفسير الجلالين الميسر: ص (ص) من المقدمة، تفسير الجلالين تهذيب وتوجيه للدكتور محيي الدين مستو: ص (أ) من المقدمة.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

مفسراً مبيّناً، وإما أنه يُنازَع في كونها مآخذ ولا يُسَلَّم بكونها كذلك،
وهما انتقادات:

﴿١﴾ كلمة الغماري - عبد الله الصديق - في خاتمة كتابه «بدع التفاسير» حيث قال: «تفسير الجلالين تفسير مختصر جداً، لا يغير^(١) المبتدي، ولا يحتاج إليه المنتهي، ينساق مع الإسرائيليات، ولا تكرر^(٢) موضوعاً، كما لا يكشف عن نكتة في آية^(٣)»، وهذه الكلمة اشتملت على عدة أوصاف أو انتقادات:

١ - أنه تفسير مختصر جداً.

٢ - أنه لا يفيد المبتدي، ولا يحتاج إليه المنتهي.

٣ - ينساق مع الإسرائيليات.

٤ - لا يكشف عن نكتة في آية.

أما الوصف الأول فهو وصف محايد، وربما جعله كالمقدمة للوصف الثاني، الذي هو انتقاد ظاهر، لكنه انتقاد إجمالي يحتاج إلى شرح وبيان وتدليل، وإلا فإنه يظل مجرد دعوى؛ لأنه يمكن أن يوصف به كل متن من المختصرات العلمية المعروفة.

وأما الثالث فقد سبق الكلام عليه بالتفصيل - في المآخذ الثاني من المآخذ على الكتاب - وأما الرابع فغير مسلّم؛ لأن واقع الكتاب يفيد امتلاءه بذكر النكات والفوائد المتعلقة بالآيات، وقد سبق تفصيل أنواع المعلومات التي احتواها الكتاب، إلا أن يكون مراد الغماري بالنكتة شيئاً آخر غير معناها المعروف - وهو ما خفي ودقّ من المعلومات والفوائد التي تحتاج إلى استخراج لعدم ظهورها -.

(١) لعلها: لا يفيد، انظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للشربجي: ص ٢٨٩.
(٢) هكذا هي العبارة، ولم أعرف المقصود بها، أو الوجه الصحيح الذي يمكن أن تكون عليه.
(٣) بدع التفاسير لعبد الله الصديق الغماري: ص ١٦٠.

﴿ب﴾ المأخذ التي سردها الدكتور الصبّاح في مقدمة كتابه «تهذيب تفسير الجلالين»^(١) حيث ذكر سبعة مأخذ على تفسير الجلالين، هي إجمالاً:

- ١ - التأويل في آيات الصفات.
 - ٢ - إيراد بعض الإسرائيليات الباطلة.
 - ٣ - التوسع في استعمال مصطلحات نحوية لا يفهمها إلا المختصون.
 - ٤ - الإيجاز الشديد في التفسير أحياناً إلى حدّ الغموض، أو السكوت مطلقاً أحياناً أخرى إزاء آيات تحتاج إلى تفسير.
 - ٥ - اختيار قول مرجوح في التفسير.
 - ٦ - صعوبة الوقوف على تفسير الآية أحياناً؛ لأن مؤلفيه يردّان القارئ إلى البحث عن تفسير الآية فيما سبق دون تحديد موضعها.
 - ٧ - بناء التفسير على غير رواية حفص الشائعة اليوم في معظم البلاد الإسلامية، وإيرادهما للقراءات المتعدّدة في تفسير موجز.
- والمأخذ الأولى صحيحة في الجملة، وقد سبق تفصيل القول فيها، لكن بقية المأخذ مما يُنازع فيه، وهي:
- السكوت عن تفسير آيات تحتاج إلى تفسير (بقية رقم ٤).
 - اختيار قول مرجوح في التفسير (رقم ٥).
 - صعوبة الرجوع إلى ما يحيل عليه المؤلفان مما سبق تفسيرهما له (رقم ٦).
 - بناء التفسير على غير رواية حفص (رقم ٧).
 - إيرادهما للقراءات المتعدّدة في تفسير موجز (بقية رقم ٧).

(١) ص: ٥ من مقدمة الكتاب.

أما (بناء التفسير على غير رواية حفص) فقد علّق عليه الدكتور الصباغ نفسه بقوله: «وهذا المآخذ ليس عيبًا من العيوب، ولكنه يبقى مأخذًا في نظري؛ لأن الكتاب منشور في بلاد تسود فيها قراءة حفص، فمن الطبيعي أن يكون التفسير المقدم لأبناء هذه البلاد مبنياً على قراءة حفص، فقد يظن من لا علم عنده بهذه الخاصة أن المفسّر - أو الطابع - أخطأ في إيراد الآية، والحقيقة أنه لم يُخطئ؛ ولكنه أورد الآية على قراءة أخرى»^(١).

وهذا الكلام لا يمكن أن يرد على الجلالين؛ لأن رواية حفص لم تكن هي السائدة في وقتها، وإعادة بناء التفسير على رواية حفص لا يجوز لأنه تصرف في كتابهما، وإبقاؤه كما هو مع التعليق عليه هو التصرف الصحيح إزاء ذلك^(٢).

والظاهر أن معظم هذه المآخذ مبنها على تصوّر سبق التنبيه عليه، وهو الظن بأن «تفسير الجلالين» مؤلف للمبتدئين وعوام الناس للقراءة الذاتية منه؛ فينبغي أن يبني على ما يعرفه العوام من القراءة السائدة عندهم، وألا يحيل المؤلفان على ما سبق تفسيره لصعوبة رجوع عامة الناس إليه... إلخ، وقد سبق مناقشة هذا التصوّر، وبيان بعده عن الدقة - في الكلام على المآخذ (٧) من المآخذ على الكتاب -.

والبعض الآخر من المآخذ التي ذكرها الدكتور الصباغ، تعود إلى الخلاف في وجهات النظر في الغالب، وذلك مثل المآخذ (رقم ٥) - وهو اختيار قول مرجوح في التفسير -.

(١) تهذيب تفسير الجلالين للصباغ: ص ٥ من المقدمة.

(٢) أما تصرف الدكتور الصباغ في ذلك فلأنه قام به (تهذيب الكتاب) ولذلك نسبّه إلى نفسه دون الجلالين، وفُرق بين عمله (التهذيب) وبين (التحقيق) الذي يقتضي عدم التصرف في الكتاب الأصل، وشرح وجهة نظره هذه بالتفصيل في مقدمة كتابه: تهذيب تفسير الجلالين: ٥ - ٦، ١٧ - ١٨.

فالترجيح أمرٌ اجتهادي نسبي، يختلف باختلاف المرجح، فما يراه أحد المجتهدين راجحًا يراه الآخر مرجوحًا ولا يُلزم أحدهما باجتهااد الآخر وترجيحه، بل إن المجتهد الواحد نفسه قد يختلف ترجيحه من وقت لآخر، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى الإطالة في تقريره.

وقريب من ذلك بقية المآخذ (رقم ٤) - وهو السكوت عن تفسير آيات تحتاج إلى تفسير - حيث إن ذلك مما تختلف فيه وجهات النظر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سكوت أحدهما عن تفسير آيات معينة إنما هو لأجل تفسيرهما لنظير تلك الآيات فيما سبق.

وعلى كلِّ حال: فإن هذا ليس دفاعًا مطلقًا عن الجلالين، ولا نفيًا تامًا لوجود شيء من تلك المآخذ؛ لأن ذلك يحتاج إلى استقراء دقيق للكتاب، ولكنه مناقشة للمآخذ من حيث الأصل، والله أعلم.



أَلْفَصْلُ الثَّانِي

تفاسير المعاصرين

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: التفاسير الصادرة عن اللجان والهيئات.
- المبحث الثاني: التفاسير الصادرة عن الأفراد.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

التفاسير الصادرة عن اللجان والهيئات

وقفت على ستة تفاسير موجزة مطبوعة، صدرت عن لجان أو هيئات، رسمية وغير رسمية، والمقصود بهذا النوع: ما اشترك في تأليفه اثنان فأكثر، وليس مما انفرد بتأليفه شخص واحد، هذا بالنظر إلى مَنْ قام بالتأليف وشارك فيه، دون مَنْ أسهم بمراجعة الكتاب، أو تصحيحه، أو تخريجه، أو غير ذلك.

والتفاسير الستة التي وقفت عليها - مرتبة بحسب صدورها - هي:

١ - «المنتخب في تفسير القرآن الكريم» الصادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة القرآن والسُّنَّة، التابع لوزارة الأوقاف المصرية.

٢ - «التفسير الميسر» إعداد نخبة من العلماء، الصادر عن مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، التابع لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

٣ - «تفسير أساس البيان كلمات ومعاني القرآن» إعداد صبري محمد موسى، ومحمد فايز كمال، بإشراف الدكتور علي أبو الخير، وصدر عن دار الخير بدمشق، عام (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣).

٤ - «الكافي في تفسير الآيات وإيضاح القراءات» لعبد العزيز رباح وبشير جويجاتي، وقدّم له: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، والشيخ محمد

كريم راجح، وصدر عن دار المأمون للتراث بدمشق، عام (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٥ - «مصحف دار الصحابة المفسر» للدكتور إبراهيم سلامة، والشيخ مجدي فتحي السيد، وتقديم: الدكتور القسبي زلط، وصدر عن دار الصحابة للتراث بطنطا في مصر، عام (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٦ - «تفسير القرآن للناشئين» للدكتور عبد الحلیم عويس، وعلي عبد المحسن جبر، وصدر عن دار الوفاء في المنصورة بمصر، عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

لكن الكلام في هذا المبحث سيقصر على الكتابين الأولين، لتقدم تاريخ صدورهما، ولأنهما صادرين عن جهتين رسميتين معروفتين كلّفنا لتأليفهما عددًا غير قليل من كبار العلماء والباحثين المختصين، ولما لقياه من قبول وانتشار بين أيدي الناس، ولأثرهما الظاهر في التفاسير الأخرى.

وعليه فإن الكلام في هذا المبحث سيكون في ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

- المطلب الأول: المنتخب في تفسير القرآن الكريم.
- المطلب الثاني: التفسير الميسر الصادر عن مجمع الملك فهد.
- المطلب الثالث: الموازنة بين المنتخب والتفسير الميسر.

المطلب الأول

المنتخب في تفسير القرآن الكريم

الجهة المصدرة للكتاب:

صدر هذا الكتاب عن (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة القرآن والسنة) التابع لوزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية. ولم يرد في غلاف الكتاب ولا في مقدمته ذكر لأسماء أعضاء اللجنة التي قامت بتأليف الكتاب، وإنما اكتفي في مقدمة الكتاب بالقول: «إن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية قام بتشكيل هذه اللجان العلمية من جهابذة العلماء وفطاحل الباحثين والمفكرين، ليتوفروا على تأليف هذا التفسير»^(١).

وقد كان الأولى - في نظري - ذكر أسماء أولئك العلماء والباحثين، ودور كل منهم تحديداً، كما في عدد من المشروعات العلمية، حفظاً لحقهم، وزيادة في الطمأنينة لعملهم، وجرياً على ما هو معهود في فن التأليف من ضرورة ذكر اسم المؤلف.

ولا يصح الاعتذار عن ذلك بكثرة أسمائهم، أو تداخل أدوارهم، أو غير ذلك؛ لأنه يمكن تجاوز ذلك كله، كما حصل فعلاً في أعمال علمية أخرى، والله أعلم.

وقد ذكر الدكتور البيومي في ترجمته للدكتور محمد حسين الذهبي -

(١) المنتخب في تفسير القرآن الكريم: ص (هـ) من المقدمة.

صاحب كتاب التفسير والمفسرون - (ت ١٣٩٧هـ) أنه كان صاحب اقتراح تأليف هذا التفسير^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا الكتاب عام (١٣٨١هـ - ١٩٦٠م)، وهو في مجلد واحد من القطع الكبير، يقع في (٩٣٧ صفحة)، وهو على حاشية المصحف المصري، لكن نصّ المصحف في الأعلى والتفسير في الأسفل، وبينهما خط فاصل، وليس التفسير على هامش المصحف التي تكون الصفحة فيه كاملة والتفسير على هامشها الجانبية والسفلية، كما سبق ذكره في طباعة عدد من التفاسير المختصرة.

وقد أعيد طبع هذا التفسير مرّات كثيرة، والطبعة التي بين يديّ هي الطبعة (١٨) وقد صدرت عام (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، كما أتيحت نسخة إلكترونية من هذا التفسير على الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف المصرية - على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) -.

وقد وضعت اللجنة المصدرة لهذا التفسير «لجنة القرآن والسنة» بين يدي الكتاب مقدمة في خمس صفحات ونصف، اشتملت أربعة محاور:

١ - بيان الغاية من إنزال القرآن الكريم، وهي هداية الناس إلى طريق سعادتهم في الدنيا والآخرة.

٢ - الإشارة الإجمالية إلى ما مرّ به علم التفسير من مراحل، وما تنوّع إليه من اتجاهات ومناهج.

٣ - ذكر السبب الباعث على تأليف هذا التفسير، وسيأتي ذكره بالتفصيل.

(١) انظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين للدكتور محمد رجب البيومي: ٢٧٦/٥.

٤ - ذكر منهج تأليف هذا التفسير بإجمال، وسيأتي تفصيل القول فيه أيضاً.

وفي الصفحة الأخيرة من هذا الكتاب وضع فهرست للسور بحسب ورودها في هذا التفسير.

ومما يُشار إليه في طباعة هذا التفسير: وضع اسم السورة، وأرقام الآيات المفسرة، في أعالي صفحات الكتاب، وهذا من الأعمال الميسرة لمن يريد القراءة أو البحث فيه.

اسم الكتاب:

اسم الكتاب كاملاً هو «المنتخب في تفسير القرآن الكريم» وليس هنالك شك في هذا الاسم، لكن اللجنة - في مقدمتها للكتاب - قالت عنه: «وسوف يتلو هذا التفسير الوجيز تفسير آخر وسيط في شيء من البسط...»^(١)، فأشارتهم إلى هذا التفسير بـ«التفسير الوجيز» إنما هو على سبيل الوصف المميز له، في مقابل التفسير الآخر «الوسيط».

وها هنا امران يتعلقان بهذه التسمية:

١ - سبب إطلاق هذا الاسم بخصوصه على هذا التفسير دون مرادفاته الأخرى، لم أجد في مقدّمة اللجنة للتفسير ما يكشف عن شيء من ذلك بوضوح، اللهم إلا ما ستأتي الإشارة إليه في الفقرة الآتية - الباعث على التأليف - التي تفيد بأن المسوّغ لتأليف هذا التفسير هو أن «العكوف على ما قاله الأولون دون تجديد وابتكار جمود وتخلّف»^(٢) - كما في مقدمة الكتاب -، وربما كان هذا هو ما أوحى باسم الكتاب؛

(١) المنتخب في تفسير القرآن الكريم: ص (و) من المقدمة.

(٢) المرجع السابق: ص (د، هـ) من المقدمة.

من حيث إنه (منتخب) مما قاله الأولون، مع شيء من التجديد في الأسلوب والعرض، وغير ذلك، والله أعلم.

٢ - تشابه اسم هذا الكتاب مع أسماء تفاسير أخرى، أشهرها «المنتخب من تفسير القرآن الكريم»^(١) لمحمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٩هـ) الذي تولى وزارة الأوقاف المصرية (١٩٧٦ - ١٩٧٨م)^(٢)، فتشابه هذين التفسيرين الصادرين في دولة واحدة (مصر) ربما وقع بسببه شيء من الإشكال والخلط بينهما.

الباعث على تأليفه:

ذكرت اللجنة المصدرة للكتاب - في مقدمتها - سببين لقيامها بإصدار هذا التفسير:

﴿١﴾ ذكروه في قولهم: «الأفكار تتجدد، والثقافات تتلاقح، والحياة في تطور، والحصيلة الفكرية لبني البشر يعترها كل يوم جديد، والبشر كلما تقدّم بهم الزمن تقاربوا وامتزج بعضهم ببعض، ووسائل الاتصال وال عمران البشري ساعدت على ذلك؛ كأنما تريد أن تفسّر عملياً قول هذا القرآن ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]»^(٣).

ثم قالوا: «والعكوف على ما قاله الأولون دون تجديد وابتكار جمود وتخلف، والافتقار على الحركة والتصرف، وتمييز الغث والسمين، وتنازع البقاء، وبقاء الأصلح: علامة الحياة، ومنطق الوجود،

(١) وقد نشر عام (١٩٨٠م) في بيروت، وهو غير تفسيره المنسوب إليه «تفسير الشعراوي»، انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور علي شواخ إسحاق: ٣/١٥٩، وانظر أيضاً المرجع الآتي.

(٢) انظر ترجمته في: ذيل الأعلام للعلاوة: ١٦٨/٢.

(٣) المنتخب في تفسير القرآن الكريم: ص (هـ) من المقدمة.

وَسُنَّةَ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَكِتَابَ اللَّهِ بِحَرِّ لَاحِاحٍ لَهُ، لَا يُدْرِكُ عَمَقَهُ وَلَا يُسْبِرُ غُورَهُ، لَا يَسَامُهُ الْبَحْثُ وَالتَّأَمُّلُ، وَلَا يَنْتَهِي فِيهِ الْفِكْرُ وَالتَّطَوُّرُ:

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا

هذا هو الذي فتح ولا يزال يفتح المجال لكل ما يجد من التفسير والمفسرين. وهذا هو الذي حدا بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية إلى أن يُشكّل هذه اللجان العلمية من جهابذة العلماء وفطاحل الباحثين والمفكرين، ليتوقروا على تأليف هذا التفسير^(١).

﴿٢﴾ ذكره في قولهم: «حتى يكون على حالة مرضية من الصلاحية لترجمته إلى اللغات الأجنبية، التي يُرجى للمتكلمين بها أن يطلعوا على ما في هذا القرآن من العقائد والمبادئ والتعاليم التي يهتدون بهديها، وإنجازًا للواجب الملحق على عاتقنا نحن المتكلمين باللغة العربية من وجوب ترجمة معاني القرآن إلى غير العربية؛ فيتسنى للرسالة المحمدية أن تكون كافة للناس على اختلاف ألسنتهم وألوانهم»^(٢).

منهج الكتاب وأبرز ملامحه:

ذكرت اللجنة المصدرة للكتاب - في مقدمتها - طرفًا من ذلك، في قولهم: «وهذا هو الذي حدا بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية إلى أن يُشكّل هذه اللجان العلمية من جهابذة العلماء وفطاحل الباحثين والمفكرين، ليتوقروا على تأليف هذا التفسير، بأسلوب عصري سهل مبسط واضح العبارة، وجيز لا يُخلّ ولا يُملّ، بعيد عن الخلافات المذهبية، والمصطلحات الفنية، والحشو والتعقيدات اللفظية»^(٣).

ويمكن تفصيل منهجهم هذا في نقاط:

(١) المنتخب في تفسير القرآن الكريم: ص (هـ) من المقدمة.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

- ١ - كتابته بأسلوب عصري سهل مبسّط واضح العبارة.
- ٢ - وجيز لا يُخلّ ولا يُملّ.
- ٣ - بعيد عن الخلافات المذهبية.
- ٤ - بعيد عن المصطلحات الفنية.
- ٥ - بعيد عن الحشو والتعقيدات اللفظية.

ويمكن أن يُضاف إلى ذلك ما سبق نقله - في الباعث على تأليف هذا التفسير - من إرادة التجديد في التفسير، والإفادة مما استجدّ في العصور المتأخرة من علوم ومعارف.

يوضح ذلك أكثر ما ذكر في آخر مقدمة اللجنة من قولهم: «وسوف يتلو هذا التفسير الوجيز تفسير آخر وسيط في شيء من البسط، يعنى فيه بمزيد من البحث والنظر، واستخلاص العبر والآداب والتعاليم، والتوجيهات التي تأخذ بيد المسلمين لينهضوا ويكتفوا حياتهم على ما تقتضيه آيات هذا الذكر الحكيم من الأخذ بأسباب القوة والعزة والكرامة، ويُشار فيه إلى ما ترشد إليه الآيات من نواميس الحياة وأسرار الكون ووقائعه العلمية التي لم تُعرف إلا في العصور الأخيرة عصور الكشف العلمي، ولا يمكن إلا أن يكون القرآن قد أشار إليها؛ لأنه ليس من كلام بشر، ولكنه كلام خلاق القوى والقدر، الذي وعد بذلك في محكم الكتاب فقال: ﴿سَرُّبِهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]»^(١).

وهذا الكلام وإن كان عن «التفسير الوسيط» الذي سيتلو هذا التفسير، لكنه صريح في أنه سيتمّ التوسع في تلك الأمور، وزيادة البسط فيها، بما لا يسمح به المجال في هذا التفسير «الوجيز»، وإلا فإن قدرًا من هذه الأمور موجودة فيه لكن بإيجاز يناسب طبيعته.

(١) المنتخب في تفسير القرآن الكريم: ص (و) من المقدمة.

وبناء على ذلك فإنه يمكن أن يُضاف إلى النقاط السابقة في منهج الكتاب نقطتين:

١ - استخلاص العبر والآداب والتعاليم، والتوجيهات التي تأخذ بيد المسلمين لينهضوا ويكتفوا حياتهم على ما تقتضيه آيات هذا الذكر الحكيم من الأخذ بأسباب القوة والعزة والكرامة.

٢ - الإشارة إلى ما ترشد إليه الآيات من نواميس الحياة وأسرار الكون ووقائعه العلمية التي لم تُعرف إلا في العصور الأخيرة عصور الكشف العلمي، ولا يمكن إلا أن يكون القرآن قد أشار إليها.

أما ما يمكنني إضافته من ملامح الكتاب ومنهجه، مما تبيّن لي من خلال الاطلاع عليه، فهي النقاط الآتية:

﴿١﴾ مقدمات السور: حيث وضع بين يدي كل سورة - سوى سورتين^(١) - مقدمة تتضمن تعريفاً عاماً بالسورة، يشمل عدّة معلومات، هي:

١ - مكية السورة أو مدنيّتها، مع بيان الآيات المستثناة في بعضها: وقد ذكروا ذلك في (سورة ٢٨) فقط^(٢).

٢ - عدد آيات السورة: في (سورة ٢٦) وهي ذات السور التي ذكرت مكيّتها أو مدنيّتها، سوى سورتين^(٣).

٣ - ترتيب السورة في المصحف: في أربع سور فقط^(٤).

٤ - سبب تسمية السورة: في أربع سور - أيضاً^(٥).

(١) هما: سورة النساء، وسورة إبراهيم، فقد تركنا غفلاً من تلك المقدمة، وابتدئ مباشرة بتفسير الآية الأولى فيهما، ولم أعرف سبب ذلك!

(٢) هي: من سورة الفاتحة إلى العنكبوت - سوى: النساء، وإبراهيم، والشعراء، - وص، والزمر، والشورى.

(٣) هما: الفاتحة والبقرة.

(٤) هي: الفاتحة، القصص، السجدة، ص.

(٥) هي: الفاتحة، الرعد، الشورى، الملك.

٥ - ترتيب السورة في النزول: في سورتين فقط^(١).

٦ - مقاصد السورة وموضوعاتها: في جميع سور القرآن، ما عدا السورتين اللتين خلتا من المقدمة كلها - كما سبق -، ويلاحظ تفاوت الكلام على هذا الأمر في الطول والقصر - بحسب تفصيل الموضوعات أو إجمالها - من سورة إلى أخرى.

﴿٢٤﴾ التعليقات في الحواشي السفلية: وقد أحصيت عدد تلك التعليقات - في كامل الكتاب - فبلغت (٢٤٢ تعليقًا)، ما بين تعليقات قصيرة - في سطر واحد -، وطويلة - في صفحة كاملة -، ومتوسطة - في عدة أسطر - وهي الأكثر.

وقد كانت معظم تلك التعليقات تدور حول: إثبات سبق القرآن وإشارته إلى كثير من الكشوفات العلمية والنظريات النفسية والاجتماعية الحديثة، وهو ما يُسمى بـ «الإعجاز العلمي والتشريعي»، والموضوعات الأكثر ذكرًا في التعليقات ثلاثة:

١ - الآيات الكونية، في السماء والأرض، والنبات والحيوان.
٢ - الآيات المتعلقة بخلق الإنسان، وما فيه من عجائب إبداع الخالق - سبحانه -.

٣ - الآيات المتعلقة بالأحكام والتشريعات، التي جاءت لضبط حياة الأسرة والمجتمع.

﴿٢٥﴾ أسلوب كتابة هذا التفسير: هو ما يسمى بـ «التفسير الإجمالي» الذي يعتمد على بيان المعنى العام للآية، دون التعرّض للتفاصيل؛ كالإعراب واللغة والبلاغة والفوائد وغيرها^(٢).

(١) هما: الأنعام، والأنبياء.

(٢) انظر: فصول في أصول التفسير للدكتور الطيار: ص ١٩، وانظر أيضًا: أصول التفسير ومناهجه للدكتور الرومي: ص ٥٩.

والظاهر أن سبب اعتماد هذا الأسلوب في كتابة هذا التفسير: «حتى يكون على حالة مرضية من الصلاحية لترجمته إلى اللغات الأجنبية»^(١) - كما ذكر في مقدمة الكتاب - .

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ من أبرز الملحوظات الواردة على منهج الكتاب: عدم رسم معالم المنهج بدقة، ليتمكن تصوّره ومعرفة حدوده، وليتمكن محاكمة العمل إليه بعد ذلك.

وقد اكتفي - في مقدمة الكتاب - بذكر خمسة معالم تقريباً لهذا المنهج، في قولهم: «بأسلوب عصري سهل مبسّط واضح العبارة، وجيز لا يُخلّ ولا يُملّ، بعيد عن الخلافات المذهبية، والمصطلحات الفنية، والحشو والتعقيدات اللفظية»، وقد سبق ذكر هذه المعالم - عند بيان منهج الكتاب - .

وهي معالم دقيقة وتسهم في تحقيق الهدف الذي من أجله أصدر هذا التفسير، وقد التزم بها في أثناء الكتاب في الجملة، لكن هذه المعالم الخمسة لم تشمل جميع الجوانب التي ينبغي ذكرها وتحديد المنهج فيها؛ لأن التفسير متعدّد الجوانب، وكلما كان المنهج أكثر تفصيلاً ودقّة وشمولاً؛ كان ذلك أدعى إلى ثباته، وانسجامه، وبعده عن الاضطراب.

ومن الأمثلة على ما لم يذكر ضمن ذلك المنهج، أمران - سبق ذكرهما - :

- ١ - مقدمات السور، ويُلاحظ فيها عدم اطراد ذكر المعلومات نفسها في كل سورة - كما سبق تفصيله - .
- ٢ - التعليقات في الحواشي السفلية، وقد سبق الكلام عليها أيضاً.

(١) المنتخب في تفسير القرآن الكريم: ص (هـ) من المقدمة.

﴿٢﴾ وجود تفاوت في المنهجية، من موضع إلى آخر في التفسير، ولهذا التفاوت مثالين ظاهرين:

١ - التفاوت في مقدمات السور - كما سبقت الإشارة إلى ذلك -، سواء من حيث أنواع المعلومات المذكورة في تلك المقدمات، أو من حيث التطويل والتفصيل في ذكر مقاصد وموضوعات بعض السور، والاختصار والإجمال في سور أخرى.

٢ - التفاوت في تفسير آيات الصفات - كما سيأتي تفصيل ذلك في الملحوظة الأخيرة - سواء من حيث إثبات بعضها، وتأويل أخرى، أو من حيث الإثبات في موضع والتأويل في موضع آخر في الصفة الواحدة.

والظاهر أن سبب هذا التفاوت يعود إلى أن مَنْ قام على تأليف هذا التفسير هم جماعة أو لجنة من العلماء، وحصول التفاوت بسبب ذلك مما هو ملازم لهذا الأمر، ولا يكاد أن ينفكُ عنه في الغالب، لكن يُساعد على التقليل من حصول هذا التفاوت أمران:

١ - وجود منهج واضح مفضّل شامل دقيق، وهو ما لم يُذكر في مقدمة هذا التفسير - كما سبق في الملحوظة الأولى -.

٢ - تشكيل لجنة مراجعة من غير المؤلفين، يقوم كلُّ فرد منها بقراءة التفسير كاملاً؛ للنظر في مدى الانسجام بين أجزاء التفسير، والالتزام بتفاصيل المنهج من قِبَل جميع المؤلفين.

وقريب من هذا التفاوت: حصول الازدواج (التكرار) في ذكر نوعين من المعلومات التي تذكر أحياناً في مقدمات بعض السور، وهما:

١ - مكة السورة أو مدنتها.

٢ - عدد آيات السورة.

يذكر هذا أحياناً في التفسير - على ما سبق تفصيله - مع أن المصحف الذي طبع التفسير على حاشيته، وهو (المصحف المصري) قد

احتوى في عناوين السور (الفواصل الزخرفية التي تحوي أسماء السور) ذكرًا لهذين النوعين - أيضًا - من المعلومات: بيان مكية السورة أو مدنيها، عدد آيات السورة، وذلك في جميع السور.

وكذلك فإنه يقع الازدواج - أحيانًا - في نوع ثالث من المعلومات التي تذكر في المقدمة، وهو (مقاصد السور أو موضوعاتها)؛ حيث يقع تكرار بين ما يذكر في مقدمات بعض السور، وبين تفسير آيات السورة، ويظهر ذلك جليًا في قصار السور.

وعندي أنه لو اقتصر في مقدمات السور على ذكر مقصد السورة وموضوعها العام لا الموضوعات التفصيلية، ودون ذكر المعلومات الأخرى، لكان أقرب إلى طبيعة الاختصار الذي قام عليه مثل هذا التفسير، وأيسر في توحيد المنهج، وأبعد عن الوقوع في التفاوت أو الازدواج، والله أعلم.

﴿٣﴾ يلوح من خلال مقدمة الكتاب - التي سبق ذكر طرف منها في الباعث على تأليفه - ومن خلال عدد من التعليقات، التي تتعلق بالأحكام التشريعية، وخصوصًا في بعض القضايا التي تكثر إثارتها من قبل أعداء الإسلام، ومحاولتهم الطعن في الإسلام من خلال ذلك؛ كأحكام الجهاد - السلم والحرب - وبعض أحكام الأسرة، والحدود الشرعية، وغيرها = من خلال ذلك كله يلوح نوعٌ من لغة الدفاع عن الإسلام وشريعته، التي قد تُلجىء صاحبها إلى الوقوف موقف الضعيف أمام تلك الهجمات الفكرية الشرسة، مما يتسبب - أحيانًا - في محاولة تطويع تلك الأحكام وتأويل بعضها؛ لئلا تكون محلاً لتلك الطعون.

ولم أتبع جميع مظاهر هذا الملحظ، لكن سأذكر بعض الأمثلة، مما وقفت عليه في سورة البقرة فقط:

١ - الإطالة في تقرير أن الجهاد إنما شرع للدفاع عن الإسلام

والمسلمين ضد المعتدين فقط، ودحض الاتهام الموجه إلى الإسلام بأنه إنما قام بحدّ السيف، وقد جاء في ختام ذلك التعليق: «وهكذا لم يشرع الإسلام سيفًا إلا ردًا على اعتداء، أو تأمينًا للدعوة الإسلامية، وصدق الله إذ يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]»^(١).

٢ - تقرير أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم هي السلم وليس الحرب، وأنه إذا كان قتال فإنه لدفع الاعتداء؛ أي: لحمل المعتدي على أن يكون مسالمًا^(٢).

٣ - الإطالة في تقرير أن حق الطلاق الذي جعل في يد الرجل ليس حقًا مطلقًا، بل هو مقيد بعدة قيود، ثم تفصيل تلك القيود، والردّ في أثناء ذلك على من زعم أن ذلك يؤدي إلى الإضرار بالحياة، وسهولة انحلال الأسرة^(٣).

٤ - تكرار القول بأن القرآن قد سبق العلوم الحديثة إلى ذكر تلك النظرية الحديثة، أو الاكتشاف العلمي الجديد^(٤).

٥ - التأكيد على سبق القرآن للنظريات الحديثة في القوانين الوضعية، في عدد من الأحكام المتعلقة بالقضاء، وطرق الإثبات، وغير ذلك^(٥).

﴿٤٤﴾ سبق عند الكلام على التعليقات في الحواشي السفلية في الكتاب، الإشارة إلى أن معظم موضوعات تلك التعليقات تدور حول ما يسمّى بـ «الإعجاز العلمي والتشريعي».

-
- (١) انظر: المنتخب في تفسير القرآن الكريم: ص ٤٣ - ٤٤ (تعليق رقم: ٢ في الحاشية).
 (٢) انظر: المرجع السابق: ص ٤٧ (تعليق رقم: ١ في الحاشية).
 (٣) انظر: المرجع السابق: ص ٥٣ (تعليق رقم: ٢ في الحاشية).
 (٤) انظر: المرجع السابق: ص ٣٦ (تعليق رقم: ١ في الحاشية)، ص ٣٧ (تعليق رقم: ١ في الحاشية).
 (٥) انظر: المرجع السابق: ص ٣٠ (تعليق رقم: ١ في الحاشية)، ص ٣٩ (تعليق رقم: ١ في الحاشية)، ص ٦٨ (تعليق رقم: ١ في الحاشية).

وقد اشتمل كثير من تلك التعليقات على تفصيلات علمية، ومصطلحات فنية، فيها نوع استطراد عن التفسير، ووقوع فيما حاولوا البعد عنه - في صلب التفسير -، من عدم ذكر المصطلحات الفنية التي يصعب فهمها وإدراكها على عامة الناس، وإن كان الاقتصار على ذكرها في الحاشية مما يخفف الأمر.

على أن في إقحام مثل هذه الموضوعات في التفسير عموماً، وفي تفسير موجز يستهدف عامة الناس خصوصاً = إشكالات غير قليلة^(١).

والظاهر أن الحامل على الإكثار من ذكر هذه الموضوعات في التعليقات، هو ما سبقت الإشارة إليه في النقطة السابقة، وفي «الباعث على تأليف الكتاب».

هذا عدا احتواء بعض تلك التعليقات على بعض الأقوال والآراء الغريبة، ووقوع شيء من التناقض والاختلاف بين بعض المعلومات المذكورة في بعضها الآخر، وقد نبّه على طرف من ذلك الشيخ حمد الجاسر في مقال له - سيأتي ذكره في ختام هذا المطلب -.

﴿٥٥﴾ ما وقع في هذا التفسير عند تفسير بعض آيات الصفات: من إثبات بعض الصفات، وتأويل بعضها، والتردد بين إثباتها في موضع وتأويلها في موضع آخر.

فمما جاء من تفسير الصفات ما ظاهره الإثبات: تفسير المجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُؤُكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: «وجاء ربك مجيئاً يليق به، وجاءت الملائكة صفًّا صفًّا».

وأما ما ظاهره التأويل، فعدد من الصفات، منها:

- قصر معنى العلو على علو الشأن والقهر والتعالي عن النقص،

(١) انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير للدكتور الطيار: ص ٥١.

ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] جاء في تفسيرها قولهم: «وسلطانه واسع يشمل السموات والأرض، ولا يصعب عليه تدبير ذلك؛ لأنه المتعالي عن النقص والعجز، العظيم بجلاله وسلطانه»، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠] جاء في تفسيرها قولهم: «وأن الله - وحده - هو العلي الشان، الكبير السلطان»، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١] جاء في تفسيرها قولهم: «إن الله قاهر فلا يُمانع، بالغ الحكمة في تصرفاته وتدبيره»^(١).

ومما له تعلق بقصر معنى العلو: قصر معنى الفوقية على فوقية القدرة والقهر، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] جاء في تفسيرها قولهم: «وحالهم أنهم دائماً على خوف من ربهم القادر القاهر، ويفعلون ما يؤمرون به».

ومما له تعلق بالعلو - أيضاً -: ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]: «أأتمتم من في السماء سلطانه»^(٢).

- ومن ذلك أيضاً: تأويل معنى العين والأعين، بالرعاية والعناية والحفظ، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفَلَكَ بِالْعَيْنِ وَوَجَّهْنَا﴾ [هود: ٣٧] جاء في تفسيرها قولهم: «وقلنا له: اصنع الفلك لئنجيك عليها بعنايتنا وتحت رعايتنا»^(٣)، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالضُّعَىٰ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] جاء في تفسيرها قولهم: «ولتربى تربية كريمة، ملحوظاً برعايتي».

- ومن ذلك أيضاً: تأويل الحياء بالامتناع، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]

(١) وانظر أمثلة أخرى على ذلك عند تفسير الآيات الآتية: الحج: ٦٢، سبأ: ٢٣، غافر: ١٢.

(٢) وانظر - أيضاً - تفسير الآية التي بعدها، وهي: الملك: ١٧.

(٣) وانظر في تأويل الأعين - أيضاً - تفسير الآيتين الآتيتين: المؤمنون: ٣٧، الطور: ٤٨.

جاء في تفسيرها قولهم: «يضرب الله الأمثال للناس لبيان الحقائق العالية، ويضرب بصغائر الأحياء وكبار الأشياء، وقد عاب من لا يؤمنون ضرب المثل بصغائر الأحياء كالذباب والعنكبوت، فبين الله سبحانه أنه لا يعتريه ما يعتري الناس من الاستحياء، فلا يمنع أن يصور لعباده ما يشاء من أمور بأي مثل مهما كان صغيراً»، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِيهِ مِنْكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِيهِ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] جاء في تفسيرها قولهم: «لأن الدخول بدون إذنه وإطالة المكث بعد الطعام كان يؤذي النبي فيستحيي أن يطلب إليكم الخروج، ولكن الله تعالى لا يمنعه من الجهر بالحق ما يمنعه المخلوقين».

- وأما ما وقع فيه تردد بين الإثبات في موضع والتأويل في موضع: فهو صفة الاستواء؛ حيث وقع تأويل الاستواء على العرش بالاستيلاء على الملك أو السلطان، في جميع المواضع في القرآن، سوى في موضعين، أحدهما ذكر فيه بالإثبات، والثاني لم يذكر فيه شيء لا إثباتاً ولا تأويلاً.

أما أمثلة التأويل: فكما في تفسير قوله تعالى: ﴿إِن رَّبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ فِي سِتَّةِ اَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوٰى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ حيث جاء في تفسيرها قولهم: «إن ربكم الذي يدعوكم رسله إلى الحق وإلى الإيمان باليوم الآخر والجزاء فيه، هو خالق الكون ومبدعه، خلق السموات والأرض في ستة أحوال تشبه ستة أيام من أيام الدنيا، ثم استولى على السلطان الكامل فيها»، وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوٰى﴾ [طه: ٥]؛ حيث جاء في تفسيرها قولهم: «عظيم الرحمة، على ملكه استولى»^(١).

أما الموضع الذي فيه إثبات الاستواء: فهو ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ اَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوٰى

(١) وانظر بقية المواضع عند تفسير الآيات الآتية: يونس: ٣، الفرقان: ٥٩، الحديد: ٤.

عَلَى الْعَرْشِ ﴿[السجدة: ٤]﴾؛ حيث جاء في تفسيرها قولهم: «الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش استواء يليق به»، بقي موضع واحد^(١): لم يتعرضوا فيه لتفسير الاستواء على العرش مطلقاً، لا بإثبات ولا بتأويل.

﴿﴾ كتب الشيخ حمد الجاسر مقالاً قصيراً - في ثلاث صفحات - في (مجلة العرب)^(٢) في نقد هذا التفسير «المنتخب»، وأجمل الملاحظات التي رآها عليه، في ملحوظتين:

١ - ما وقع في هذا التفسير من تأويل الصفات، وخصوصاً في (الاستواء على العرش) وأشار إلى ما حصل في ذلك من اضطراب، وقد سبق تفصيل القول في هذا - في النقطة السابقة من الملحوظات -.

٢ - حول ما له صلة بالتاريخ وتحديد المواقع، وذكر تحت ذلك ثلاثة أمثلة، جميعها مما ذكر في (التعليقات في الحواشي) حيث وقع في بعضها ذكر لأقوال غريبة، ووقع في بعضها الآخر شيء من التناقض والاختلاف بين المعلومات الواردة فيها، وقد سبق - في النقطة ما قبل السابقة من الملحوظات - الكلام عن (التعليقات والحواشي) وإبداء ما فيها من إشكالات.

وقد دعى الشيخ حمد الجاسر في ذلك المقال اللجنة المشرفة على التفسير أن تعيد النظر فيه، وتستدرك ما وقع فيه من أوهام وأخطاء، وأن تبادر إلى ذلك قبل ترجمته إلى اللغات الأخرى^(٣).

(١) وهو ما جاء في تفسير الآية: الرعد: ٣.

(٢) عدد (رجب ١٣٩٣هـ أغسطس ١٩٧٣)، السُّنة: ٨، الجزء: ١، ص (٧٣ - ٧٥).

(٣) تحسن الإشارة هنا إلى ما ذكر من ملحوظات على هذا التفسير (المنتخب) في موضوع يحمل عنوان الكتاب نفسه، في موقع «ملتقى أهل التفسير» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وقد استندت مما ذكر فيه.

التفسير الميسر الصادر عن مجمع الملك فهد

الجهة المصدرة للكتاب:

صدر هذا الكتاب عن (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية - مركز الدراسات القرآنية) التابع لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية.

أما الموجود على طرّة الكتاب فهو: «إعداد: نخبة من العلماء».

وأما مقدمة التفسير، فقد كتبها: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد سابقاً - أي: وقت صدور التفسير - وهو (المشرف على إعداد التفسير الميسر).

وجاء في مقدمة المشرف على إعداد التفسير، وصفه لمن قام بإعداد هذا التفسير بقوله: «وتم دعوة عدد من أساتذة التفسير للإسهام في هذا التفسير»^(١)، وقوله: «وتمّت مراجعة ما كتبه من قبل علماء أفاضل»^(٢).

وهذا الإبهام مثل إبهام أعضاء اللجنة التي تولت تأليف التفسير السابق «المنتخب» وقد سبق هناك الإشارة إلى أن إبهام أسماء أولئك العلماء والأساتذة الذين قاموا بالعمل خلاف الأولى؛ لعدّة وجوه سبق ذكرها هناك، مع ذكر ما قد يُعْتَدَر به عن ذلك.

(١) التفسير الميسر: ص (ز) من المقدمة.

(٢) المرجع السابق: ص (ح) من المقدمة.

لكن لا بدّ من ذكر ترجمة موجزة للمشرف على إعداد «التفسير الميسر»، فيما يأتي:

ترجمة الدكتور التركي:

هو: عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي، يرجع نسبه إلى قبيلة (الدواسر) المشهورة في المملكة العربية السعودية. ولد عام (١٣٥٩هـ) في بلدة (حَرَمَة) التابعة لمحافظة (المجمعة) عاصمة إقليم (سدير) الواقعة على بعد حوالي (٢٠٠ كم) شمال غرب مدينة (الرياض).

تلقى تعليمه الابتدائي في بلدته، ثم درس المرحلتين المتوسطة والثانوية في (المعهد العلمي في المجمعة)، ثم انتقل إلى كلية الشريعة في الرياض، وتخرّج فيها سنة (١٣٨٢هـ) ثم تابع دراسته العليا فحصل على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام، عام (١٣٨٩هـ) وبعدها حصل على الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر سنة (١٣٩٢هـ).

أما أعماله ووظائفه: فقد عمل بعد تخرّجه في الجامعة مدرّساً في المعاهد العلمية، ثم مديراً لإحداها، ثم موجّهاً بها، ثم عضواً في هيئة التدريس في كلية الشريعة بالرياض، كما تولى عمادة كلية اللغة العربية بالرياض مدة ست سنوات، ثمّ وكيلاً لجامعة الإمام عام (١٣٩٤هـ) ثم مديراً للجامعة عام (١٣٩٦هـ) وقد بقي في إدارة الجامعة حتى عام (١٤١٤هـ) حيث صدر تعيينه وزيراً للشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، حتى عام (١٤٢٠هـ)، وبعده بعام؛ أي: سنة (١٤٢١هـ) عُيّن أميناً عاماً لرابطة العالم الإسلامي، ولا يزال كذلك حتى اليوم.

أما عضوياته في اللجان والهيئات العلمية والدعوية فكثيرة جداً، لكن أبرزها عضويته في (هيئة كبار العلماء) في المملكة العربية السعودية؛

حيث تمّ تعيينه فيها عام (١٤١٣هـ) ولا يزال عضوًا فيها حتى الآن.
وأما مؤلفاته وإصداراته العلمية فهي كثيرة كذلك، ما بين تأليف،
وتحقيق، وإشراف، لكنني سأقتصر على ذكر ما يتصل منها بالتفسير وعلوم
القرآن، وهي:

١ - «التفسير الميسر» إعداد نخبة من العلماء بإشرافه، وهو محور
الحديث هنا.

٢ - «تفسير الطبري» تحقيق - بالتعاون مع دار هجر.

٣ - «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي، تحقيق - بالتعاون
مع دار هجر.

٤ - «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي، تحقيق - بالتعاون مع
مؤسسة الرسالة.

وقد اختير لجائزة شخصية العام الإسلامية، في (الدورة السادسة -
عام ١٤٢٣هـ) لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم^(١).

التعريف بالكتاب:

صدر هذا التفسير عام (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) في مجلّد واحد، على
حاشية مصحف المدينة النبوية، وعدد صفحاته مساوٍ لعدد صفحات
المصحف نفسه (٦٠٤ صفحات) وقد صدر بثلاثة أحجام: كبير، وأصغر
من المتوسط - بحجم المصحف المنتشر في المساجد - وصغير.

وهذه الطبعة الأولى للكتاب نفذت منذ مدّة طويلة، لكن لم يُعد
طبعة ثانية حتى الآن، وذلك بسبب ما ورد للمجمّع من ملحوظات وآراء

(١) انظر في هذه الترجمة: موسوعة أسبار للعلماء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية:
٧١٦/٢، موقع جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم على الشبكة العالمية للمعلومات
(الإنترنت).

كثيرة تتعلق بهذا التفسير، فرأى المسؤولون التريث في إعادة طبعه حتى تستدرك تلك الملحوظات - كما أفاد بذلك الأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الأستاذ الدكتور محمد سالم بن شديد العوفي في أحد اللقاءات معه^(١) -.

كما أفاد أمين المجمع - أيضاً -: أنه قد استدركت تلك الملحوظات، وأعيدت كتابة التفسير بعد إجراء تلك التعديلات، بل انتهى من إعادة صفه كاملاً للطبعة الجديدة (الثانية) لكن لا يزال الإذن بالطباعة لم يصدر حتى الآن، ويُرجى أن يكون ذلك في وقت قريب.

وبسبب نفاذ الطبعة الأولى للكتاب، وعدم إعادة المجمع طبعه مرة ثانية، ولما لقيه هذا التفسير من ثناء المتخصصين، وقبول عامة المسلمين = فإنه صدرت عدد من الطبعات (غير الشرعية)^(٢) لهذا التفسير، ومما وقفت عليه منها: ما عنيت بطبعه (دار ابن عصاصة - دمشق) وليس لهذه الطبعة رقم أو تاريخ! وقد أثبتوا فيها مقدمة التفسير - الآتي ذكرها - لكن المصحف الذي طبع التفسير على هامشه - في هذه الطبعة - ليس هو طبعة المصحف التي أصدرها المجمع ووضع التفسير بحاشيته، وإنما هي الطبعة السورية الأصلية للمصحف - قبل شراء المجمع حقوقها وتكليفه لجنة من العلماء بمراجعتها - ومن الفروق بينهما: إثبات رقم ترتيب السورة في المصحف، وعدد آياتها، وذلك عن يمين ويسار (اسم السورة) وذلك غير موجود في طبعة المجمع للمصحف، وهنالك فروق أخرى بين تلك الطبعة السورية وطبعة

(١) وهو اللقاء الذي نظّمته «الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه» بتاريخ ٧/١١/١٤٢٩هـ، وقد تيسّر لي - بحمد الله - حضور هذا اللقاء كاملاً، ويوجد عنه تقرير في موقع «ملتقى أهل التفسير» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢) يُطلق هذا اللقب على الطبعات التي لم يأخذ أصحابها الإذن من صاحب حقوق الطبع، وهو هنا (المجمع).

المجمّع للتفسير، لكنها يسيرة^(١).

كما أن لهذا التفسير نسخة إلكترونية متاحة على الموقع الرسمي لـ (مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية) على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

وكتب الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد سابقًا - المشرف على إعداد التفسير الميسر، مقدّمة للكتاب في أكثر من سبع صفحات، اشتملت على ما يأتي:

١ - بيان بقاء حفظ الله تعالى للقرآن الكريم - بجميع أنواع الحفظ - منذ أنزل إلى أن يأذن الله برفعه.

٢ - بيان الغرض من إنزال هذا القرآن، وهو هداية الخلق إلى السعادة في الدنيا والآخرة، وأن ذلك إنما يتحقق بتلاوته وتفهم معانيه، ثم تطبيقه والعمل به.

٣ - ذكر طرق التفسير، والمراحل التي مرّ بها، ثمّ الإشارة إلى وقوع الانحراف في تفسير القرآن، ونشوء اتجاهات ومشارب خالفت الأصول والقواعد الصحيحة لتفسير القرآن؛ مما حرّره العلماء وأفاضوا في تأصيله.

٤ - التفصيل في ذكر أوجه حاجة عموم المسلمين في هذا الوقت لمثل هذا التفسير.

(١) منها: حذف ترقيم صفحات المقدمة (بالحروف) وجعل أرقام الآيات في التفسير باللون الأحمر، وكذلك لفظ الجلالة في المصحف، ونقل ترقيم صفحات الكتاب من أسفل صفحات التفسير إلى أسفل صفحات المصحف نفسه، وإلحاق «دعاء ختم القرآن» بآخر الكتاب، وإضافة التعريف بعلامات الوقف ومصطلحات الضبط، مع تصريح نشر المصحف - في الصفحتين الأخيرتين من الكتاب -.

٥ - ذكر الحاجة إلى هذا التفسير ليكون أصلاً مناسباً تعتمد عليه الترجمات التي يُصدرها المجمع لمعاني القرآن الكريم، وسيأتي مزيد تفصيل لهذه النقطة والتي قبلها - عند ذكر الباعث على تأليف التفسير - .

٦ - ذكر المنهج الذي سار عليه مؤلفو هذا التفسير مفصلاً في عدد من الضوابط، وسيأتي بيان هذه النقطة بالتفصيل - في فقرة لاحقة - .

٧ - شكر جميع مَنْ أسهم في إنجاز هذا التفسير، والدعاء لهم بالأجر والثوبة .

٨ - إعلان الحاجة إلى الإفادة بأي تصحيح أو استدراك على هذا التفسير، من كل قادر على ذلك .

ثم ختم الكتاب بوضع فهرس السور وبيان المكي منها والمدني، وهو نفسه فهرس المصحف .

اسم الكتاب :

«التفسير الميسر» هو الاسم الموجود على غلاف هذا التفسير، وهو الاسم الذي ذكر في مقدمة الكتاب، وفي التعريف بكاتب المقدمة : (المشرف على إعداد التفسير الميسر) .

أما وجه تسميته بذلك فظاهر جداً؛ إذ في منهج تأليفه - كما سيأتي - أوجهاً كثيرة من التيسير، يجمعها شيان :

- ١ - سهولة عبارته، واختصارها .
 - ٢ - اقتصاره على إيضاح المعنى المباشر للآيات، وعدم ذكر أي معلومات زائدة عن ذلك، أو أي مصطلحات يصعب فهمها .
- لكن هذا الاسم يشترك مع اسم تفسيرين آخرين مطبوعين، أحدهما سابق لهذا التفسير، والآخر لاحق، وهما :

١ - «التفسير الميسر - خلاصات مقتبسة من أشهر التفاسير المعتمدة»

لعبد الله بن عبد الغني خياط (ت ١٤١٥هـ) - إمام وخطيب المسجد الحرام وعضو هيئة كبار العلماء^(١) - وهو عبارة عن مقررات دراسية منهجية تُدرّس في عدّة مراحل دراسية، ويحوي - فقط - تفسيرَ عددٍ من الأجزاء الأخيرة من القرآن، ولا يشمل تفسير القرآن كاملاً^(٢).

٢ - «التفسير الميسر» للدكتور عائض بن عبد الله القرني، وقد صدر حديثاً عن (مكتبة العبيكان بالرياض) عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)^(٣)، ولمّا كان الاسم للتمييز؛ فقد كان الأولى اختيار اسم آخر لهذا التفسير غير هذا الاسم، لثلا يحدث خلط بينه وبين التفسير الصادر عن المجمع؛ فهما صادران من بلد واحد، وفي وقت متقارب، خصوصاً مع انتشار تفسير المجمع، وارتباط اسم «التفسير الميسر» به حتى صار علماً عليه، والله أعلم.

الباعث على تأليفه:

ذُكر - في مقدمة الكتاب - سببان كانا وراء قيام المجمع بالعمل على إصدار هذا التفسير، وقد أطال كاتب المقدمة - المشرف على إعداد التفسير - في بيان هذين السببين.

ويمكن تلخيص ما جاء في المقدمة عن هذين السببين فيما يأتي:

﴿١﴾ حاجة الأمة إلى وجود تفسير مختصر، على ضوء مدرسة الأثر، يعين التالي لكتاب الله على فهم آياته، والتزود بمقاصده، ويقرب المعنى الصحيح المباشر للآيات لغير المتخصّصين، ممن يصعب عليهم

(١) انظر في ترجمته: تنمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ١٠/٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، وانظر أيضاً: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٥٥٠/٢.

(٣) سيأتي مزيد تعريف بهذا الكتاب في المطلب الأخير (الثالث) من المبحث الآتي (الثاني).

الوصول إلى ذلك من خلال القراءة في كتب التفسير، لكثرتها، وطولها، وتعدد الأقوال فيها، وصعوبة فهمها، واختلاطها بما داخلها مما لا يصح رواية ولا دراية.

﴿٢﴾ إصدار تفسير ميسر لكتاب الله الكريم باللغة العربية، على أصول التفسير وطرقه الشرعية التي نهجها السلف الصالح، سالم من تحريف الكلم عن مواضعه، يكون هو الأساس لما يصدره المجمع من الترجمات لمعاني القرآن الكريم.

وذلك أن المجمع واجهته مشكلة سلامة الترجمات الموجودة - رغم تعددها وكثرتها - من الملحوظات والأخطاء، خصوصاً في أمور العقيدة، بل إن بعضها قد اشتمل على الدس والافتراء على كتاب الله الكريم.

منهج الكتاب وأبرز ملامحه:

رسم (المشرف على إعداد التفسير الميسر) في مقدمة الكتاب، المنهج الذي سار عليه معدو هذا التفسير، فصل أهم ضوابطه في اثني عشر ضابطاً^(١):

- ١ - تقديم ما صحَّح من التفسير بالمأثور على غيره.
- ٢ - الاقتصار في النقل على القول الصحيح أو الأرجح.
- ٣ - إبراز الهداية القرآنية ومقاصد الشريعة الإسلامية من خلال التفسير.
- ٤ - كون العبارة مختصرة سهلة، مع بيان معاني الألفاظ الغريبة في أثناء التفسير.
- ٥ - كون التفسير بالقدر الذي تتسع له حاشية (مصحف المدينة النبوية) الذي يصدره (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف).

(١) انظر: التفسير الميسر: ص (ز، ح) من المقدمة.

- ٦ - وقوف المفسر على المعنى المساوي، وتجنب الزيادة الواردة في آيات أخرى حتى تفسر في موضعها.
- ٧ - إيراد معنى الآية مباشرة دون الحاجة إلى الأخبار، إلا ما دعت إليه الضرورة.
- ٨ - كون التفسير وفق رواية حفص عن عاصم.
- ٩ - تجنب ذكر القراءات، ومسائل النحو والإعراب.
- ١٠ - مراعاة المفسر أن هذا التفسير سيترجم إلى لغات مختلفة.
- ١١ - تجنب ذكر المصطلحات التي تتعدّر ترجمتها.
- ١٢ - تفسير كل آية على حدة، ولا تعاد ألفاظ النص القرآني في التفسير إلا لضرورة، ويذكر في بداية تفسير كل آية رقمها.
- ولا بدّ أن يُضاف إلى هذه الضوابط: ما ردّده (المشرف على إعداد التفسير) في المقدمة - في أكثر من موضع -: من أن هذا التفسير الميسر قائم على أصول التفسير وطرقه الشرعية، التي نهجها السلف الصالح، وخصوصًا في أمور العقيدة، والالتزام بذلك، مع البعد عن التأويل، والسلامة من تحريف الكلم عن مواضعه.
- وبعد أن ذكر (المشرف على إعداد هذا التفسير) هذه الضوابط قال: «وقد اجتهد هؤلاء الأساتذة في الالتزام بهذه الضوابط قدر الإمكان، وتمت مراجعة ما كتبه من قِبل علماء أفاضل، حرصًا على أن يكون هذا التفسير أسلم من غيره، وأقرب إلى تحقيق الهدف من إصداره، من حيث السهولة واليسر، مع بيان معنى الآية بيانًا مختصرًا وواضحًا»^(١).
- ثم قال: «ولا يزعم معدو هذا التفسير ولا مراجعوه، أنه بلغ الغاية المتوخاة، ولكنه في نظرهم أفضل ما تمّ التوصل إليه، في وقت محدود،

(١) التفسير الميسر: ص (ج) من المقدمة.

وبجهود متواضعة، نظرًا للحاجة الملحة لإصداره^(١).

ويحسن ههنا - أيضًا - إيراد النبذة التي ذُكرت للتعريف بهذا «التفسير الميسر» في (فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم - الصادر عن مجتمّع الملك فهد نفسه) لكونها نبذة مختصرة، ودقيقة، وفيها إشارة لأهم ملامح الكتاب، وهي قولهم: «مطبوع على حاشية مصحف المدينة النبوية، وهو تفسير مختصر، اعتمد الأقوال الصحيحة في التفسير، واهتمّ بإبراز المعاني، وقام على منهج السلف في موارد التفسير، وسيكون أساسًا لما يصدره مجتمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية من ترجمات لمعاني القرآن الكريم»^(٢).

وأخيرًا، فإنه من خلال النظر إلى تلك الضوابط، والقراءة في التفسير نفسه، يتبيّن أن أسلوب كتابة هذا التفسير: هو ما يسمى بـ «التفسير الإجمالي» الذي يعتمد على بيان المعنى العام للآية، دون التعرّض للتفاصيل - كما هو في التفسير السابق «المنتخب» -.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ منهج تأليف الكتاب الذي رُسمت ضوابطه العامة في مقدمته - كما سبق ذكرها - منهج مفصّل ودقيق، وواضح المعالم، وشامل لأهم ما ينبغي ذكره في ذلك، مع الالتزام بهذه الضوابط في أثناء كتابة التفسير. إلا أنه لم يظهر لي - على وجه محدد - ما المقصود بـ (الأخبار) في الضابط رقم (٧) وهو: «إيراد معنى الآية مباشرة دون الحاجة إلى الأخبار، إلا ما دعت إليه الضرورة»، هل هي الأحاديث، أم أسباب النزول، أم القصص والإسرائيليات، أم غير ذلك؟

(١) التفسير الميسر: ص (ح) من المقدمة.

(٢) فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٥٥١/٢.

﴿٢﴾ سبق عند ذكر طبع الكتاب - في صدر التعريف به - النقل عن الأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف، بأن عدم إعادة طبع الكتاب في المجمع طبعة ثانية حتى هذا الوقت: هو بسبب ما ورد على الكتاب من ملحوظات وآراء كثيرة، استدعت إعادة النظر في الكتاب مرة أخرى، واستدراك تلك الملحوظات في الطبعة الجديدة التي تم إنجاز إعادة صفها، وتنتظر فقط الإذن بطباعتها، والذي يرجى أن يكون في وقت قريب.

وهذا الخبر يتضمن عدة أمور تستحق الوقوف عندها، منها:

- ١ - أنه من المستغرب وصف الملحوظات الواردة على هذا الكتاب بأنها كثيرة، خصوصاً مع كثرة الشناء على هذا التفسير من قبل كثير من المختصين، فضلاً عما لقيه من قبول لدى عامة الناس^(١).
- ٢ - لم أستطع الوقوف على شيء من تلك الملحوظات المذكورة على التفسير، رغم سؤالي عدداً من المختصين، وتتبع ما كتب عنه في الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).
- ٣ - الكلام - في النقطتين السابقتين - ليس تزكية مطلقة لهذا التفسير، أو دفاعاً مجرداً عنه، بل إن المشرف على التفسير صرح في مقدمته - كما سبق - بقوله: «لا يزعم معدو هذا التفسير ولا مراجعوه، أنه بلغ الغاية المتوخاة، ولكنه في نظرهم أفضل ما تم التوصل إليه، في وقت محدود، وبجهود متواضعة، نظراً للحاجة الملحة لإصداره»^(٢)، كما أعلن - في آخر سطور المقدمة - عن الحاجة إلى إفادتهم بأي تصحيح أو استدراك على هذا التفسير، من كل قادر على ذلك.

(١) انظر أمثلة على ذلك في موقع «ملتقى أهل التفسير» على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢) التفسير الميسر: ص (ح) من المقدمة.

٤ - أما ما كان من تلك الآراء والملحوظات من قبيل اختلاف وجهات النظر، والظاهر أن أكثرها من هذا القبيل، فإن الخُطب حينئذ يسير؛ لأنه لن يأتي يوم يتفق الناس كلهم على وجهة نظر واحدة، خصوصًا في مثل هذا العمل الذي من المتوقع حصول خلاف في وجهات النظر حيال كثير من تفاصيله.

٥ - خُطّة العمل في هذا التفسير ومنهجه - السابق ذكرها -، كانت من الدقة والشمول والوضوح، ما يدرأ كثيرًا من الملحوظات قبل وقوعها، وكُمّل ذلك بعرض ما كُتب من قِبَل المؤلفين على علماء أفاضل لمراجعته.

٦ - مع ما قيل من وجود تلك الملحوظات على الكتاب، إلا أن ذلك - بحدّ ذاته - لا يصح أن يكون مبررًا لهذا التأخر الطويل (١٠ سنوات حتى الآن) في إعادة طبع الكتاب ثانية - بعد استدراك تلك الملحوظات - خصوصًا مع ما لقيته الطبعة الأولى للكتاب من قبول - كما سبق - ولذلك كان هذا التأخر سببًا في خروج طبعات (غير شرعية) للكتاب من قِبَل بعض دور النشر - كما سبق -.

٧ - الذي يبدو لي أنه لو صُرّح بأسماء العلماء الذين أسهموا في هذا التفسير - تأليفًا ومراجعة - فإن كثيرًا من تلك الملحوظات لن ترد إلى المجمع أصلًا، ثقة بأولئك العلماء، وتقديرًا لأرائهم، والله أعلم.

﴿٢﴾ من أبرز ميزات هذا الكتاب التي ينبغي التنويه بها: قيامه على منهج السلف الصالح في التفسير عمومًا، وفي تفسير آيات العقيدة وآيات الصفات على وجه الخصوص، وهذا الأمر ظاهر جدًا في أثناء الكتاب، عدا التأكيد عليه من قِبَل المشرف على إعداد التفسير في مقدمة الكتاب - كما سبق -.

﴿٤﴾ الضابط الثالث من الضوابط المذكورة في منهج تأليف الكتاب، وهو (إبراز الهداية القرآنية ومقاصد الشريعة الإسلامية من خلال

التفسير) ضابط يعوزه التحديد الدقيق للمراد به، إضافة إلى كون مضمون هذا الضابط مما يعسر أو يتعذر تحقيقه في تفسير مختصر؛ إذ مثل هذه الموضوعات تحتاج - عادة - إلى بسط وتفصيل، وزيادة إيضاح وبيان. ولذلك فإنه لم يتبين لي بوضوح تحقيق هذا الضابط في أثناء التفسير، والله أعلم.

﴿٥﴾ ورد في الضابط الأخير - رقم (١٢) - من ضوابط منهج التأليف: أن تفسير كل آية يكون على حدة؛ أي: أنه لا يُقرن بين آيتين أو أكثر في التفسير.

والناظر في التفسير يجد أن هذا هو الغالب عليه، لكنه ليس مطّردًا في جميع الآيات، بل إن جمع آيتين أو أكثر وتفسيرها جملة واحدة، غير قليل فيه.

وجود هذا عدا كونه خلاف هذا الضابط المذكور في المنهج؛ فإن جمع آيتين أو أكثر، سببه - فيما ظهر لي - ما يراه المفسر من وجود اتصال قوي بين معاني تلك الآيات، فلا يكتمل إلا بذكر معناها مجتمعة.

وهو أمر اجتهادي قد يختلف تقديره من مفسر إلى آخر، ويؤيد ذلك أني قارنت في ذلك بين هذا «التفسير الميسر» والتفسير السابق «المنتخب» - في تفسير قصار المفصل - فوجدت بينهما اتفاقًا على جمع تفسير آيات معينة، واختلافًا في جمع أو تفريق تفسير آيات أخرى.

﴿٦﴾ مما استوقفني حين قراءتي في هذا «التفسير الميسر» أمران:

الأول: إفراد الصفحة التي تلي نهاية المقدمة، وتسبق تفسير سورة الفاتحة: في ذكر كلام مختصر - في سبعة أسطر تقريبًا - عن (الاستعاذة) اشتمل على بيان مشروعيتها عند قراءة القرآن، ودليل ذلك، وحكمته، وذكر الإجماع على أنها ليست من القرآن، ثم بيان معناها.

وذكر هذا الكلام عن الاستعاذة في هذا التفسير، ربما كان مخالفاً لمقصود الاختصار، من حيث إنها ليست من القرآن، ومخالفاً لما هو ظاهر في منهج هذا التفسير، من عدم ذكر أي معلومات خارجة عن تفسير الآيات تفسيراً مباشراً، ولذلك فقد خلا عن ذكر المعلومات العامة التي تذكر في أوائل السور؛ كأسمائها، وعدد آياتها، وبيان مكيتها من مدنيها، وغير ذلك، على أن أسماء السور مذكورة في المصحف نفسه، وبيان المكي والمدني منها مضمّن في فهرس السور، الموجود في آخر التفسير، وهو فهرس المصحف نفسه.

الثاني: الاكتفاء بتفسير الحروف المقطّعة في أول سورة البقرة، ثم الإحالة عليه في جميع السور الأخرى المفتحة بها.

وهذا خلاف صنيعهم في تفسير الآيات المكرّرة في القرآن؛ كالذي في سورة الرحمن، والقمر، والمرسلات مثلاً؛ حيث كرّروا تفسيرها، مع أن ألفاظها متطابقة، وسياقها متقارب، بخلاف الحروف المقطّعة.



المطلب الثالث

موازنة بين المنتخب والتفسير الميسر

هذه موازنة سريعة بين التفسيرين السابقين في هذا المبحث: «المنتخب في تفسير القرآن الكريم» و«التفسير الميسر»، أشير فيها إلى مواطن الاتفاق والتشابه بينهما، ثم أعرض لِمَا افترقا فيه وامتاز به كل منهما عن الآخر، وغالب ذلك تلخيص لِمَا سبق تفصيله عند الكلام على كل واحد منهما في المطلب الخاص به.

أولاً: مواطن التشابه والاتفاق:

وهذه هي الأصل، وهي الأكثر، وذلك هو سبب عقد هذه الموازنة بينهما، لكن يمكن إجمال شيء من تلك المواطن فيما يأتي:

١ - صدورهما عن هيئتين رسميتين، انتدبت كلُّ منهما جماعة من العلماء للقيام بهذا الغرض، كما اتفقا على إيهام أسماء أولئك العلماء الذين أسهموا في ذلك العمل، سوى تسمية المشرف على إعداد «التفسير الميسر».

٢ - اتفاقهما في الباعث على تأليف هذا التفسير، وهو تجدد الحاجة في هذا العصر إلى تأليف مثل هذا التفسير، وكذلك في مُراعاة مناسبه ليكون أصلاً لترجمة معاني القرآن إلى اللغات المختلفة.

٣ - تصدير كلا التفسيرين بمقدمة تحوي أمورًا متشابهة؛ كالإشارة إلى مراحل التفسير بإجمال، وبيان الباعث على التأليف، وذكر منهج العمل في الكتاب.

٤ - في أسلوب كتابة التفسير، وهو ما يُسمّى بـ «التفسير الإجمالي» الذي؛ يعني: بيان المعنى العام للآية، دون التعرّض للتفاصيل - كما سبق -، وكذلك في البعد عن الاصطلاحات الفنية، وتفصيل الأقوال والخلافات المذهبية، مع الاختصار على المعنى المباشر للآيات دون زيادة.

٥ - في سهولة العبارة، ووضوحها، مع اختصارها ووجازتها، وتفسير كل آية على حدة - في الأغلب -.

٦ - محاولة إبراز الهداية القرآنية، والعبر والتوجيهات، ومقاصد الشريعة الإسلامية من خلال التفسير، مع كون تحقيق هذا الأمر في مثل هذين التفسيرين المختصرين ليس ظاهرًا، وإن كان أظهر نسبيًا في «المنتخب»؛ وخصوصًا في مقدمات السور التي تحوي ذكرًا لمقاصد السورة وموضوعاتها. لكن يبقى هذا الأمر من المقاصد المتوخاة في كلا التفسيرين، كما يفهم ذلك من مقدمتهما.

٧ - طباعتها على حاشية (هامش) المصحف، وإن كانت طريقة ذلك تختلف بين التفسيرين: فالتفسير في «المنتخب» في الحاشية السفلية فقط، ونصّ المصحف في الأعلى ليس صفحة كاملة، كما في «الميسر»، الذي كان التفسير فيه على الهوامش الجانبية والسفلية لصفحة المصحف.

ثانيًا: نواحي الاختلاف والافتراق:

وذكر هذه النواحي هو الأهم في هذا المطلب، بل إن ذكر نواحي الاتفاق والتشابه - السابقة - كالتمهيد لذكر هذه، على أن تلك لم تخلو في ثناياها من إشارات لأنواع من الفروقات اليسيرة، أما أبرزها فهي ما يأتي:

١ - الريادة في رسم هذا المنهج والأسلوب في التفسير، والأقدمية في ذلك، والسبق إليه، هي لأصحاب تفسير «المنتخب» ولا شك،

ولذلك فإن إفادة أصحاب «التفسير الميسر» منه، وأثره فيه ظاهر جدًا، لا يحتاج معه إلى تدليل.

٢ - منهج التأليف وطريقة العمل في «التفسير الميسر» - المذكور في مقدمته - أكثر تفصيلاً ووضوحاً ودقةً وشمولاً، منه في «المنتخب» - كما مرَّ ذلك عند الكلام عليه ..

٣ - مقدار تفسير الآيات في الكتابين متقارب، لكن في «المنتخب» زيادة شئتين ليسا من أصل التفسير، وهما: مقدمات السور، والتعليقات في الحواشي، وقد سبق تفصيل القول في هذين الأمرين، وذكر الملحوظات التفصيلية المتعلقة بهما. وفي المقابل فإن «التفسير الميسر» خلا من هذين الأمرين كليهما، وهذا أنسب لطبيعة مثل هذه التفاسير المختصرة، وأقرب إلى تحقيق مقاصدها، لكنه صُدِّرَ بالكلام على الاستعاذة، وهو من زياداته على «المنتخب»، إلا أنها زيادة يسيرة.

٤ - خلا «التفسير الميسر» من بعض الملحوظات الموجودة في «المنتخب»؛ وأهمها تلك المتعلقة في تفسير آيات العقيدة، وخصوصاً ما وقع فيه من تأويل بعض آيات الصفات - على ما سبق تفصيله - وفي المقابل فإن الحرص الظاهر في «التفسير الميسر» سواء في المقدمة أو في أثناء التفسير، على ارتسام منهج السلف في ذلك - كما سبق إيضاحه أيضًا - يعتبر من أبرز ميزات هذا التفسير على الإطلاق.

٥ - أعيد في «المنتخب» الكلام في تفسير الحروف المقطعة عند كل سورة مفتوحة بها، وكذلك في الآيات المتكررة بلفظها في بعض السور - كالذي في سورة الرحمن مثلاً -، أما في «التفسير الميسر» فقد أعيد تفسير الآيات المكررة - أيضًا - لكن في الحروف المقطعة اكتفي بذكر تفسيرها في أول البقرة، وأحيل عليه في بقية السور، وفي هذا عدم أطراد في المنهج، والله أعلم.

٦ - وأخيرًا، فإن مما امتاز به تفسير «المنتخب» كثرة طبعاته، التي بلغت حتى عام (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ثماني عشرة (١٨ طبعة)، وفي المقابل فإن «التفسير الميسر» لم يخرج له سوى طبعة (واحدة!) حتى الآن، رغم مرور أكثر من (١٠ سنوات) على صدورهما. وهذا الفرق وإن كان لا يعود إلى التفسير نفسه، بل إلى الجهة المصدرة، لكنه فرق مؤثر يستحق لأجل ذلك أن يُذكر.



المَبْحَثُ الثَّانِي

التفاسير الصادرة عن الأفراد

الكلام في هذا المبحث عن التفاسير المختصرة ابتداءً، مما قام بتأليفه أفراد معاصرون.

والمختصرة ابتداءً: في مقابل المختصرة من غيرها، والذي سبق الكلام عليها في الباب الثاني من هذه الرسالة.

وتقييدها بأنها صادرة عن الأفراد: لتكون قسيمًا للتفاسير الصادرة عن اللجان والهيئات، التي سبق الكلام عليها في المبحث السابق.

أما المراد بالمعاصرين: فإن الحد الذي سبق الاصطلاح عليه في هذا البحث، بين المتقدمين والمتأخرين (المعاصرين) هو: بداية القرن الرابع عشر؛ أي: عام (١٣٠٠هـ)، فمن كان منهم قبل ذلك فهو من المتقدمين، ومن كان بعده فهو متأخر أو معاصر.

لكنني وجدت التفاسير المختصرة ابتداءً مما ألفه أفراد معاصرون كثيرة، والكلام على كل واحد منها تفصيلاً مما يطول استقصاؤه، ولا تسمح به طبيعة مثل هذه الرسالة، المحدودة وقتًا ومنهجًا، وفي المقابل فإن الكلام على بعضها وترك الباقي فيه إشكالات أخرى.

وبعد تقليب النظر اهتديت إلى رأي يمكن أن يكون فيه جمعًا بين الأمرين، وهو قَصْر الكلام التفصيلي على أول كتابين صدرًا من تلك الكتب - كل منهما في مطلب -، ثم سرد بقية الكتب في مطلب ثالث، مع إيراد ما ذكره مؤلفوها في مقدماتهم من بيان مناهجهم التي سلكوها في تلك الكتب.

- وعليه، فإن هذا المبحث سيتنظم ثلاثة مطالب، على النحو الآتي:
- المطلب الأول: تفسير القرآن بكلام الرحمن للأمرتسري.
 - المطلب الثاني: المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي.
 - المطلب الثالث: تعريف موجز ببقية تفاسير الأفراد.

تفسير القرآن بكلام الرحمن للأمرتسري

ترجمة المؤلف:

هو: أبو الوفاء ثناء الله بن محمد خضر - أو خضر جو - الكشميري (الهندي) ثم الأمرتسري.

والكشميري (الهندي): نسبة إلى القسم الهندي من بلاد كشمير - المقسمة اليوم بين الهند وباكستان -، وهو من إحدى سلالات براهمة كشمير، المعروفة بسلالة (منتو) وقد أسلم أحد أجداده في العهد الإسلامي في كشمير، وكان والده تاجرًا نزع من كشمير إلى (أمرتسر) في ولاية بنجاب الهند، وفيها ولد صاحب الترجمة سنة (١٢٨٥هـ - ١٨٦٨م)، وإليها يُنسب.

توفي والده وهو في السابعة من عمره، ثم توفيت والدته وهو في الرابعة عشرة، وبدأ بطلب العلم - مع اشتغاله بالكسب - فدرس اللغة الفارسية والعربية في مدرسة (تأييد الإسلام) في (أمرتسر) لصاحبها الشيخ أحمد الله - أحد رؤساء (أمرتسر).

ثم انتقل للدراسة على المحدث الشيخ عبد المنان الوزير آبادي - أكبر أستاذ للحديث في ولاية بنجاب - وقد تخرّج عليه سنة (١٣٠٧هـ).

ثم التحق بمدرسة (ديوبند) فدرس فيها الكتب النهائية في المعقول والمنقول، وبقي فيها سنتين؛ حيث تخرّج فيها سنة (١٣٠٩هـ).

وأثناء دراسته تلك كان يرتحل في بعض الشهور إلى (دهلي) للدراسة على المحدث الشيخ نذير حسين الدهلوي، الذي أخذ منه إجازة برواية كتب الحديث.

ثم درس لمدة سنة في مدرسة (فيض عام) في (كانفور) على الشيخ أحمد حسن الكانفوري.

ثم رجع سنة (١٣١١هـ) إلى مسقط رأسه (أمرتسر) فعينه الشيخ أحمد الله الأمرتسري رئيساً لهيئة التدريس في مدرسته الأولى (تأييد الإسلام) حيث بقي فيها ست سنوات، ثم درّس بعدها بمدرسة أخرى بضع سنوات.

لكنه ترك التدريس، وانقطع للتأليف والتصنيف، والمناظرة والردود، وأنشأ مطبعة أصدر منها عددًا من الكتب والصحف؛ كصحيفة (أهل الحديث) وهي صحيفة أسبوعية استمرت في الصدور (٤٤ سنة).

وقد حمل لواء الردّ والمناظرة لأهل البدع، والفرق الضالة المنتسبة للإسلام وهي منه براء؛ كالقاديانية والآرية، ومناظرة أصحاب الأديان الأخرى كالنصارى والهندوس وغيرهم.

بل حدث أن دعاه رأس القاديانية في بلاد الهند الميرزا غلام أحمد القادياني إلى المباحلة، فباهله الشيخ ثناء الله، فأصيب القادياني بداء مات بعده بمدة قليلة، وعاش الشيخ بعده (٤٠ سنة).

أما همّته في المشاركة والإنشاء للمنظمات الإسلامية فمجال واسع؛ حيث كان من دعاة تأسيس (جمعية أهل الحديث لعموم الهند) سنة (١٣٣٨هـ - ١٩١٩م) واختير أول أمين عام لها، وبقي فيه طول حياته، وكذلك فقد كان أحد أعضاء المجلس الذي قرّر إنشاء (ندوة العلماء) في (لكناؤ) عاصمة ولاية يوبي في الهند.

وفي سنة (١٣٤٤هـ) قام الشيخ برحلة الحج، واختاره الملك

عبد العزيز آل سعود ضيف شرف له؛ حيث كان رئيسًا لوفد جمعية أهل الحديث الهندية.

وفي أواخر أيامه حصل قرار تقسيم الهند إلى الهند وباكستان سنة (١٣٦٦هـ) فحصلت له - ضمن كثير من المسلمين هناك - نكبة من قبل بعض الهندوس الحاقدين، حيث هاجموا بيته، وقتلوا ولده الوحيد (عطاء الله) فهرب الشيخ بمن بقي من أهله، وترك بيته بما فيه من أثاث وكتب؛ ليُحرقه الهندوس وينهبوه.

واستقرَّ - بعد هجرته إلى باكستان - هو وأهله في مدينة (كوجرانواله) ثم في (سركوها) ولم يمض على نزوله هناك سوى بضعة أشهر، حتى توفي فيها سنة (١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م).

وقد ذكر بعض مترجميه في وصفه: أنه كان قويَّ العارضة، حادَّ الذهن، سريع البديهة، عالي الكعب في المناظرة، ذلق اللسان، سريع الكتابة، كثير الاشتغال بالتأليف والتحرير، كثير الأسفار للمناظرة، عاملاً بالحديث، نابذًا للتقليد، محافظًا على الأوقات، دؤوبًا في العمل، صاحب دماثة في الخلق، وحسن عشرة.

وفي صفته الخَلقية: أنه كان جميلًا وسيماً، أبيض اللون، معتنيًا بصحته وملبسه.

أما مؤلفاته فقد بلغت أكثر من (١٣٠ كتابًا) بالعربية وغيرها، كثير منها في الردود على سائر الطوائف المعادية للإسلام الصحيح في بلاد الهند، كما كان الشيخ يكتب كثيرًا من الموضوعات في الجرائد التي كان يصدرها، وقد سبق ذكر أبرزها.

وأما مؤلفاته في التفسير وعلومه، فهي عديدة، بعضها بغير العربية مثل (تفسير ثنائي) بالأردية، أما آثاره العربية فهما اثنان:

١ - «تفسير القرآن بكلام الرحمن» وسيأتي تفصيل الكلام عليه في هذا المطلب.

٢ - «البلاغة وإعجاز القرآن» طبعت قطعة صغيرة منه^(١).

التعريف بالكتاب:

ويشمل:

أولاً: طبعات الكتاب:

صدرت الطبعة الأولى للكتاب سنة (١٣٢١هـ) وهي السنة التي انتهى فيها المؤلف من تحرير الكتاب؛ حيث قال في خاتمته: «الحمد لله الذي وقّفتني لتحرير هذا التفسير بفضلته وكرمه، وقد وافق تمامه إحدى وعشرين خلون من صفر، سنة ١٣٢١هـ»^(٢).

تلتها طبعة أخرى كانت بعد عام (١٣٤٤هـ)، وكلا الطبعتين كانتا في حياة المؤلف وبعنايته - فيما يظهر - لأنه كان قد أنشأ مطبعة، وكان يُصدر منها كتباً وصحفاً - كما سبق في ترجمته -.

أما الطبعة الجديدة للكتاب فهي الصادرة عن (دار السلام للنشر والتوزيع - بالرياض) عام (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) وهي بتقديم ومراجعة الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، وخرّج أحاديثه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط. ويقع في مجلد واحد، في (٧٨٠ صفحة).

وقد وضع بين يدي الكتاب - في هذه الطبعة - ما يأتي:

﴿١﴾ كلمة الناشر - في ثلاث صفحات ونصف - بقلم عبد المالك مجاهد مدير الدار الناشرة، ذكر فيه بالتفصيل الجهد الذي قام به فريق

(١) انظر في هذه الترجمة: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام: ١٢٠٥/٣، الأعلام للزركلي: ١٠١/٢، معجم المؤلفين لكحالة: ٤٦٧/١، الترجمة التي كتبها الشيخ صفي الرحمن المباركفوري ضمن مقدمات الطبعة الجديدة (طبعة دار السلام) لكتابه «تفسير القرآن بكلام الرحمن»: ص ٩ - ٢١ من المقدمة، وانظر أيضاً: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ١/١٧٥.

(٢) تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٧٧٥.

التحقيق في الدار في إخراج هذا الكتاب، وفي ضمن ذلك عدد من الإيضاحات، من أهمها:

١ - تخريج الأحاديث الواردة في الكتاب، أو تكميل ما أشار المؤلف إلى تخريجه مختصراً، وقد سبق ذكر من قام بتخريج أحاديث الكتاب.

٢ - تمييز الآيات المفسرة باللون الأحمر، أما الآيات المفسر بها، فقد وضعت باللون الأسود؛ كبقية كلام المؤلف.

٣ - تبديل العزو للآيات المفسر بها إلى السورة ورقم الآية، بدلاً من الجزء والركوع الموجود في الأصل (الطبعة القديمة للكتاب).

٤ - ذكر رقم الجزء والصفحة في الإحالات إلى الكتب التي كانت في الأصل بذكر أسمائها فقط.

٥ - ربما جاء المؤلف ببيت أو مثل فارسي أو أعجمي، فوضعوا ترجمته بالعربية بين معقوفتين، وكذلك كل ما كان بين معقوفتين من الإيضاحات فهي منهم، وليست من المؤلف.

٦ - القيام بتعديل بعض الكلمات عند الضرورة، وذلك في حالات نادرة جداً.

٧ - ترك الرموز الموجودة في الأصل، على ما هي عليه، وهي رموز مختصرة للكتب والمراجع التي يحيل عليها المؤلف في حواشيه على الكتاب، وذكرها منها ستة رموز.

٨ - ترتيب فقرات الكتاب، وتصحيحه، ووضع علامات الترقيم.

وفي آخر الكلمة صرّح بأسماء من قام بهذا العمل - غير من سبق - وهم: محمد إقبال الباكستاني، عبد المتين راشد الباكستاني، شكيل أحمد الهندي.

إلا أنه لم يُصرّح بالأصل الذي اعتمدوا عليه في هذه الطبعة،

والذي هو - بلا شك - نسخ من الطبعتين القديمتين للكتاب، أو إحداهما.

﴿٢٢﴾ ترجمة المفسر (المؤلف) - في ثمان صفحات - بقلم صفي الرحمن المباركفوري.

﴿٢٣﴾ كلمة تنبيه - في أربع صفحات ونصف - بقلم المباركفوري - أيضًا - حول ما وقع من التأويل في هذا الكتاب، وسيأتي ذكر فحوى هذا التنبيه في الكلام على منهج المؤلف والملحوظات الواردة عليه، في الفقرات الآتية.

﴿٢٤﴾ تقریظات العلماء على الكتاب - في إحدى عشرة صفحة - وفيها (٢٤ تقریظًا) وكلها لعلماء بلاد الهند المعاصرين للمؤلف، سوى التقریظ الأول فهو لصاحب جريدة (المؤيد) المصرية.

أما مقدمة المؤلف، فهي مقدمة طويلة - في عشر صفحات تقريبًا - اشتملت على ما يأتي:

١ - سبب تأليف الكتاب، والمنهج الذي سار عليه فيه، وسيأتي ذكر ذلك، وكذلك الاعتذار عما وقع في الكتاب من خطأ أو زلل، لا يسلم منه بشر.

٢ - الفصل الأول (معيار صحة التفسير: العربية وعلومها)، وفيه نقولات عن أهل العلم في قيام التفسير على لغة العرب.

٣ - الفصل الثاني (التفسير بالرأي ما هو؟) وفيه نقولات عن أهل العلم في ذلك.

٤ - الفصل الثالث، ويحوي نقلًا مُطوَّلًا عن كتاب (الفوز الكبير في أصول التفسير) للدهلوي، ومعظمه فيما يتعلق بأسباب النزول.

ثانيًا: اسم الكتاب:

لا خلاف في أن اسمه «تفسير القرآن بكلام الرحمن» وهو الاسم

الذي وضعه له مؤلفه بلا شك؛ لأنه هو الموجود على غلاف الكتاب في طبعته القديمتين، الصادرتين في حياة المؤلف، بل تحت عنايته - فيما يظهر - وهو كذلك الموجود على غلاف الطبعة الجديدة. إضافة إلى أنه الاسم الذي ذكره جميع مترجميه.

وأما سبب تسميته بذلك فظاهر جداً؛ إذ مبنى الكتاب وفكرته الأساس - كما سيأتي تفصيله - هو اختيار طريق «تفسير القرآن بالقرآن» ما أمكن ذلك، كما صرّح به المؤلف في مقدمته، فصار اسمه بذلك مطابقاً لمسمّاه.

ثالثاً: الباحث على تأليفه:

قال المؤلف عن ذلك في أول مقدمته: «فإني طالما طالعت تفسيرات القرآن، وتشريحات السلف إلى الخلف لآيات الفرقان، فوجدتهم مختلفين في تفسير مشكلاته، وتشريح معضلاته، فمنهم من يفسّر كلام الله بأثار نقلية، ومنهم من يفسّر بدلائل عقلية، مع أنهم متفقون على أن أحسن الطرق في التفسير: أن يُفسّر كلام الله بكلام الله؛ لقوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٌ مُتَشَابِهَةٌ مَثَابِي نَفْسَعِرُّ مِنْهُ جُلُودٌ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣]... فهداني الله سبحانه لهذا الطريق بفضله ومنه، وهو على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير»^(١).

رابعاً: مصادر الكتاب:

صرّح المؤلف بعدد من مراجعه التي ينقل منها، خصوصاً في الحواشي، وهو يذكر بعضها مختصراً - كما سبق في صدر التعريف بالكتاب -.

وقد جمع تلك المراجع مُصحّحو الكتاب في آخر الطبعة

(١) تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٣٣ من المقدمة.

الجديدة^(١)، وبلغ مجموعها (٥٤ كتابًا) منها (١٣ كتابًا) في التفسير وعلومه هي:

- ١ - أسباب النزول للواحي.
- ٢ - تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل».
- ٣ - تفسير البغوي «معالم التنزيل».
- ٤ - تفسير الجلالين.
- ٥ - تفسير الدر المنثور للسيوطي.
- ٦ - تفسير الطبري «جامع البيان في تأويل القرآن».
- ٧ - تفسير عسكري للشيععة الإمامية لأبي الحسن العسكري.
- ٨ - التفسير الكبير للفخر الرازي.
- ٩ - فتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي.
- ١٠ - فتح القدير للشوكاني.
- ١١ - الفوز الكبير في أصول التفسير لولي الله الدهلوي.
- ١٢ - لباب التأويل للخازن.
- ١٣ - المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني.

وأما الكتب الباقية، فأكثرها كتب متون الأحاديث وشروحها، وكذلك الكتب المقدسة عند النصارى - ثلاثة من الأناجيل، والتوراة -.

والعجيب أن هذه القائمة لم يُذكر فيها «تفسير ابن كثير» مع نقل المؤلف عنه في الصفحة الأولى من مقدمة الكتاب^(٢)، وهو كذلك من أكثر التفاسير عناية بطريق «تفسير القرآن بالقرآن» الذي سلكه المؤلف في كتابه هذا.

(١) انظر: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٧٧٦ - ٧٧٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٣٣ من المقدمة.

ومن الكتب التي نقل منها المؤلف في مقدمة الكتاب وليست في هذه القائمة: كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي^(١)، بل ونقل منه في أثناء الكتاب - في الحاشية^(٢) - .

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى أن المؤلف يحيل - أحياناً^(٣) - في تفصيل بعض القضايا إلى كتبه الأخرى غير العربية، ومن ذلك: كتابه في التفسير (تفسير ثنائي) وكتابه الآخر (تقابل ثلاثة).

أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه:

يمكن الوقوف على ذلك من خلال الفقرات الآتية:

أولاً: وجوه الاختصار:

العجيب أن المؤلف لم يُشر في مقدمة الكتاب الطويلة، ولا في خاتمته، لا من قريب ولا من بعيد إلى قصد الإيجاز والاختصار في هذا الكتاب. إلا أنه كُتب على غلاف الطبعة الجديدة للكتاب - تحت العنوان - العبارة التعريفية الآتية: «تفسير مختصر جامع من تفسير القرآن بالقرآن»، لكن لا أدري هل هذه العبارة من المؤلف نفسه، أم هي زيادة تعريفية من قبل الناشر في الطبعة الجديدة؟

لكن من يُطالع الكتاب أدنى مُطالعة سيظهر له - بجلاء - إيجاز الكتاب وشدة اختصاره.

وقد سلك المؤلف عدداً من طرق الاختصار، التي استعملها من سبقه من المفسرين - كما سبق في تفاسير المتقدمين في الفصل السابق من هذا الباب (الثالث) - .

(١) انظر: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٣٦، ٣٨ من المقدمة.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٧٥، ٢١٩.

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ٨.

ومجمل الطرق التي استعملها في الاختصار أربعة، هي:

﴿أ﴾ تقليل ألفاظ التفسير ما أمكن، والاكتفاء منها بأقل ما يفيد المعنى.

﴿ب﴾ الاقتصار على أهم المعلومات في التفسير، ويدخل في ذلك استعمال المؤلف للحاشية؛ حيث يذكر فيها المعلومات التي يرى أنها ليست من صلب التفسير - كما سيأتي الإشارة إليه -.

﴿ج﴾ اعتماد طريقة الشرح الممزوج في الغالب، وربما استفاد هذه الطريقة من «تفسير الجلالين» لأنه من مصادره - كما سبق -.

﴿د﴾ ترك الواضح وعدم تفسيره.

ثانيًا: التفسير بالمأثور وما يتعلّق به:

وهذا يشمل: تفسير القرآن بالقرآن، وذكر القراءات، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال السلف، وذكر الإسرائيليات، ويمكن بيان منهج المؤلف في ذلك فيما يأتي:

﴿أ﴾ الأنواع المذكورة كلها موجودة، سوى القراءات فلم أقف له على ذكر لشيء منها، وكذلك الإسرائيليات إلا ما يُشير إليه مما يُذكر في التوراة والإنجيل - كما سيأتي -.

﴿ب﴾ أما تفسير القرآن بالقرآن فهو أظهر شيء في الكتاب، ويدلُّ لذلك عنوان الكتاب - كما سبق - وقد نصَّ المؤلف - في مقدمته - على اعتماد هذا الطريق في التفسير، كما سبق نقله قريبًا - في الباعث على التأليف - حيث إنه يبدأ به، ولا يتركه ما استطاع، بل يكتفي به في تفسير كثير من الآيات.

وسيأتي التنبية على عدّة أمور تتعلّق بذلك - في فقرة تقويم الكتاب والملحوظات عليه -.

﴿١﴾ وأما تفسير القرآن بالسُّنَّة، فقد أحصيت ما ذكره المؤلف من الأحاديث في سورة البقرة فقط فبلغ (١٦ حديثاً) ^(١) عشرة منها في المتن، والستة الباقية في الحاشية.

وهو يذكر الأحاديث بألفاظها غالباً، ولا يذكر صحابي الحديث إلا نادراً، ولا مَنْ أخرج الحديث إلا قليلاً ^(٢)، لكن ناشر الكتاب في طبعته الجديدة قد استدرك هذين الأمرين حيث كَلَّفَ للقيام بذلك الشيخ عبد القادر الأرنبوط - كما سبق - ويزيد على ذلك ذكر درجتها من الصحة أو الضعف.

﴿٢﴾ لم أجد للمؤلف - في سورة البقرة - تصريحاً باسم أحد من مفسري السلف في متن الكتاب سوى في موضع واحد صرَّح فيه باسم (ابن عباس رضي الله عنهما) ^(٣)، أما في الحاشية فقد ذكر (ابن عباس) - أيضاً - في ستة مواضع أخرى ^(٤)، و(قتادة) في موضع واحد فقط ^(٥)، لكن معظم ذلك في ذكر روايتهم لأسباب النزول.

﴿٣﴾ أما الإسرائيليات فإن المؤلف لا يكاد يذكرها، إلا أنه يُحيل في ذكر بعض تفاصيل ما يُشار إليه في القرآن إلى ما جاء في التوراة والإنجيل من ذلك، وقد يذكر نصوصاً منها في الحاشية.

ومن أمثلة ذلك قول المؤلف في تفسير قوله تعالى: ﴿مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ

(١) انظرها في الصفحات الآتية من الكتاب «تفسير القرآن بكلام الرحمن»: ص ٧ (٢)، ١٣، ١٣ - ١٤، ١٩ (٣)، ٤٣، ٤٦، ٥٧، ٦١، ٦١ - ٦٢، ٦٤، ٧٤، ٧٥.

(٢) لم يذكر صحابي الحديث في سورة البقرة سوى في موضع واحد في حديث ذكره في الحاشية: ص ١٩، أما مَنْ أخرج الحديث فقد ذكره في ثلاث مواضع من سورة البقرة كلها في المتن: ص ٧، ١٩، ٦١.

(٣) انظر: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٧.

(٤) انظر: المرجع السابق: ص ٢٦، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٥٥، ٦٦.

(٥) انظر: المرجع السابق: ص ٥٥.

في التوراة والإنجيل ﴿ [الأعراف: ١٥٧] قال: «بإخبار موسى وعيسى ﷺ إياهم بمجيئه كما هو مذكور في الباب الثامن عشر من الثنيا، والباب الرابع عشر والسادس عشر من إنجيل يوحنا»^(١)، وقد ذكر المؤلف في الحاشية تلك النصوص التي أحال إليها.

وسيأتي مزيد كلام يتعلّق بهذه النقطة - في تقويم الكتاب والملحوظات الواردة عليه - .

ثالثاً: الفواحي اللغوية:

وتشمل: الإعراب والنحو، والتصريف، والاشتقاق، والشواهد الشعرية، وتفسير الغريب. وكلها موجودة في الكتاب، وإن كان بعضها كالإعراب والنحو أظهر من الأخرى.

وقد عقد المؤلف في مقدمة الكتاب فصلاً - وهو الفصل الأول^(٢) - بعنوان «ما معيار صحة التفسير؟» قال فيه - بعد أن ساق عدّة آيات فيها ذكر عربية القرآن -: «الآيات تدل بأعلى النداء على أن صحة تفسير القرآن موقوفة على الموافقة للعربية»^(٣)، ثم نقل عددًا من أقوال السلف وأهل العلم في تأكيد هذا المعنى.

وهنا تنبيه يحسن ذكره: وهو أن الشواهد الشعرية التي يذكرها المؤلف، ليست كلّها شواهد لغوية في بيان لفظ غريب أو أسلوب عربي أو شاهد نحوي، وإنما قد يستشهد بأبيات توافق الآية في موضوعها العام، وهي أشبه بالأبيات الوعظية، ومن أمثلة ذلك^(٤) ما ذكره عند

(١) تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٢٤٣، وانظر أمثلة أخرى فيه: ص ٢١، ٣٦ - ٣٧، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٧ - ١٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٤، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٣٨٤، ٤١٧، ٤١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٣٥ من المقدمة.

(٣) المرجع السابق: ص ٣٥ من المقدمة.

(٤) انظر أمثلة أخرى في: المرجع السابق: ص ١٢٩، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٦٦، ٣٦٨، ٤١٣.

تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْ مِنْ السَّمَاءِ فَخَتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ﴾ [يونس: ٢٤] قال: ما أصدق ما قال أبو العتاهية:

أَلَا نَحْنُ فِي دَارٍ قَلِيلٍ بَقَاؤُهَا سَرِيعٍ تَدَاعِيهَا وَشَبِيكَ فَنَاؤُهَا
وعند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] قال: ولنعم ما قيل:

رَضِينَا قِسْمَةَ الْجَبَّارِ فِينَا لَنَا عِلْمٌ وَلِلْجُهَّالِ مَالٌ
فَإِنَّ الْمَالَ يَفْنَى عَنْ قَرِيبٍ وَإِنَّ الْعِلْمَ بَاقٍ لَا يَزَالُ
بل إن بعض تلك الأبيات باللغة الأعجمية! (١) لكن ناشر الطبعة الجديدة ألحق بها ترجمة معانيها بين معقوفين - كما قال في كلمته - (٢).

رابعاً: علوم القرآن:

والمراد بذلك تطبيقاتها في أثناء التفسير، والذي اعتنى به المؤلف منها نوعان:

﴿١﴾ أسباب النزول، وقد عقد فصلاً في مقدمة الكتاب - وهو الفصل الثالث (٣) - نقل فيه نقلاً مُطَوَّلًا عن كتاب «الفوز الكبير في أصول التفسير» لولي الله الدهلوي، ومحور ذلك النقل في موضوع «أسباب النزول».

والمؤلف مع اهتمامه بإيراد أسباب نزول الآيات إلا أنه جعلها في حاشية الكتاب وليس في متنه، وربما كان يرى أن إيراد تلك الروايات ليس من صلب التفسير، والله أعلم.

(١) انظر مثلاً: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٢٣٧، ٣٥٦.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٦ من المقدمة.

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ٣٩ من المقدمة.

وقد أحصيت ما أورده من أسباب النزول في سورة البقرة، فوجدته ذكر قرابة (٢٠ سببًا) كلها في الحاشية^(١)، معظمها منقولة عن تفسير البغوي «معالم التنزيل».

﴿باب﴾ ذُكر نوعين من المعلومات مع اسم السورة، وهما: مكية السورة أو مدنيتهما، والثاني: عدد آيات السورة.

هذا وقد أُعيدَ ذكرُ مكية السورة أو مدنيتهما مع أسماء السور في الفهرس الموجود في آخر الكتاب! والظاهر أن ذلك من صنيع ناشر الطبعة الجديدة.

خامسًا: المذهب العقدي والفقهي:

قال المؤلف - في مقدمة الكتاب -: «ينبغي أن يُعلم أن هذا التفسير ليس على مذهب مخصوص من الفقهاء، أو أرباب الكلام، بل على الحق من حيث وُجد»^(٢).

أما المذهب الفقهي للمؤلف، فلم يذكره أحد ممن ترجم له، بل ذكروا نبذه للتقليد، وترؤسه لجماعة (أهل الحديث) الهندية، والمعروف عنهم عدم الانتساب إلى مذهب فقهي معيّن^(٣)، وهو ما ظهر لي من اطلاعي على الكتاب، كما ظهر لي عدم اهتمام المؤلف بتقرير المسائل الفقهية عند تفسيره لآيات الأحكام، والله أعلم.

وأما مذهبه العقدي، فقد ذكر الشيخ صفي الرحمن المباركفوري - في ترجمته للمؤلف في مقدمة الطبعة الجديدة للكتاب^(٤) - تفصيلًا فيما

(١) انظر: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ١٣، ٢٦، ٣١ (٢)، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٥ (٢)، ٤٦ - ٤٧، ٤٩، ٥٣ (٢)، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٦.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٤ من المقدمة.

(٣) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ١/١٨٢.

(٤) انظر: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ١٧ من المقدمة.

يتعلّق بعقيدة المؤلف (الأمرتسري) في هذا الكتاب، وهو تفصيل طويل، لكنني سأحاول ذكر خلاصته في النقاط الآتية:

١ - أن المؤلف نشأ على التمسك بالكتاب والسنة على منهج السلف الصالح، وهو منهج كبار علماء أهل الحديث في شبه القارة الهندية، الذين درس عليهم في أول أمره؛ كالشيخ نذير حسين الدهلوي وغيره ممن سبق ذكرهم في ترجمة المؤلف.

٢ - لكنه بعد ذلك درس المنطق والفلسفة والعقائد، مع بعض كتب الفقه في مدرسة (ديوبند) وكان مشايخ تلك المدرسة ولا يزالون على المذهب الحنفي في الفقه، وعلى طريقة المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية في العقيدة مع ميلهم إلى الاعتزال، وعلى طريقة المتصوفين في السلوك، وكانوا متعصبين في كل ذلك، وحيث إنه لم يدرس العقيدة إلا عليهم، وهم يعتنون بتدريسها عناية شديدة، فتأثر بهم في ذلك، ظناً منه أن طريقتهم هي الحق والصواب.

٣ - ثمّ لما ظهرت مؤلفاته في التفسير وغيره، وخصوصاً هذا الكتاب، وتعرض فيها لآيات الصفات بالتأويل، وأطلع عليها علماء أهل الحديث، وعرفوا ما وقع فيه من التأويل، انتقدوا ذلك عليه بشدة، بل قد كتب بعض علماء الغزنويين في (أمرتسر) كتاباً تتبعوا فيه أربعين موضعاً مما وقع في هذا الكتاب من التأويل، ونشروه، وحصل بسبب ذلك ضجة وخصام شديد.

٤ - عُقدت عدّة لقاءات ومجالس صلح ومناقشة بين المؤلف ومنتقديه في ذلك، تُوّجت بالمجلس الذي كان في مكة برعاية الملك عبد العزيز آل سعود، وبحضور جمع من كبار علماء المسلمين من عدّة أقطار، أقرّ فيه المؤلف برجوعه عما وقع في هذا الكتاب من التأويل، والتزام مذهب السلف الصالح في ذلك، وأثبت محضر الإقرار بذلك في

الطبعة الثانية للكتاب - بعد الغلاف - ونَبّه على ذلك في تعليق طويل على صفة (الاستواء) عند أول ورود لها^(١).

هذا وقد أشار الشيخ عبد الحي الحسني - في ترجمته للمؤلف - إلى تلك الانتقادات على الكتاب في قوله: «وقد تعقّب عليه بعض العلماء»^(٢).

إلا أن الناظر في تفسيره يجد أن التأويلات باقية على حالها، بل إن تعليقه على صفة (الاستواء) التي حاول أن يُقرّر فيها مذهب السلف، تُبين عن عدم إدراكه لمذهبهم إدراكًا تامًا، وسيأتي في (تقويم الكتاب) مزيد بيان لهذه النقطة.

ومما يتعلّق بمذهب المؤلف العقدي، ما سبق ذكره في ترجمته من أنه كان رأسًا في مقارعة ومناظرة أعداء الإسلام؛ كالنصارى والأتريين، أو المنتسبين إليه؛ كالفاديانيين والروافض وغيرهم. ولم يخل تفسيره هذا من إشارات يسيرة في هذا المضمار^(٣)، الذي يحمد له جهاده فيه.

سادسًا: استعمال المؤلف للحاشية:

لم يذكر المؤلف شيئًا عن ذلك في مقدمة الكتاب، إلا أن ناشر الطبعة الجديدة للكتاب أشار إلى ذلك في كلمته^(٤)، وبناء على ما ذكره من تفصيل في ذلك فإنه يمكن تقسيم حواشي الكتاب لأربعة أقسام: الأول: ما نقله المؤلف عن غيره وذكر مرجعه في خاتمته. ويغلب

(١) في تفسير سورة الأعراف: الآية رقم (٥٤)، انظر: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٢٢٧.

(٢) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام: ٣/١٢٠٥، وعنه في فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ١/٤٨٨.

(٣) انظر أمثلة على ذلك في: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٢٣، ١٧٤، ٣٢٣، ٤١٣، ٧٠٣.

(٤) انظر: المرجع السابق: ص ٦ من المقدمة.

على هذا النوع نقل روايات أسباب النزول - كما سبقت الإشارة إليه - .
 الثاني: تخريجات الأحاديث، وهذه كلها من زيادات الناشر،
 وسبق ذكر أن مَنْ قام بذلك هو الشيخ عبد القادر الأرنؤوط.
 الثالث: الحواشي المختومة برمز (منه) وهو إشارة إلى أنها من
 المؤلف نفسه ولم ينقلها عن غيره، ويغلب على هذا النوع من الحواشي
 شرح المؤلف لوجه استدلاله بآية على تفسير آية أخرى، أو شرح أو
 توضيح لكلام ذكره مختصراً في المتن.

الرابع: الزيادات التي زادها الناشر، وهي نوعان:

- ١ - تحديد رقم الجزء والصفحة في الحواشي التي ختمها المؤلف
 بذكر اسم المرجع فقط.
- ٢ - ما عدا ذلك من زيادات الناشر في سائر الكتاب، وعلامتها
 جعلها بين معقوفتين.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ الطريقة الأساس التي قام عليها هذا التفسير هي ما يُسمى
 بـ «تفسير القرآن بالقرآن» - كما سبق تفصيله في منهج الكتاب - .
 لكن ينبغي التنبيه إلى عدّة أمور تتعلّق بتفسير القرآن بالقرآن^(١):
 الأول: كونه أحسن طرق التفسير - كما قاله المؤلف في مقدمته
 وعلّل به اعتماده عليه - ليس على إطلاقه بل يحتاج إلى تفصيل، إذ ليس
 تفسير القرآن بالقرآن نوعاً واحداً، كما أنه ليس على درجة واحدة، بل
 ليس كل تفسير للقرآن بالقرآن يُعدّ مقبولاً، بل منه ما هو مردود.

(١) انظر في هذه التنبيهات: تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه للدكتور علي العبيد:
 ص٣٧، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية للدكتور مساعد الطيار: ص٢٧١،
 بحث بعنوان تفسير القرآن بالقرآن للدكتور أحمد البريدي في مجلة معهد الإمام
 الشاطبي للدراسات القرآنية (العدد ٢): ص١١.

الثاني: يدخل تحت مسمى «تفسير القرآن بالقرآن» أنواع كثيرة، ليست كلها عند التحقيق داخله تحتها، إلا من باب التوسع في المصطلح، والضابط في معرفة ما يدخل فيه هو: بيان القرآن بالقرآن، فما لم يقع بيان معنى آية بأية أخرى فإنه لا يُعتبر منه، ولذلك فإن (الجمع بين ما ظاهره التعارض والاختلاف من الآيات) مثلاً لا ينبغي اعتباره منه عند التدقيق، وإن دُكر من أنواعه؛ لأنه ليس فيه بيان لمعنى آية بأية، وأبعد من ذلك: استنباط معنى من آية، والاستدلال على صحة ذلك الاستنباط بأية أخرى!

الثالث: أن تفسير القرآن بالقرآن من أقل مصادر التفسير، بناءً على التحديد الدقيق لما يصح أن يدخل تحتها - السابق ذكره - ولذلك فإن المؤلف مع أخذه بالمفهوم الموسَّع لتفسير القرآن بالقرآن، إلا أنه لم يتأتى له تفسير كل آية بهذا الطريق، فاعتمد على مصادر (طرق) أخرى؛ كالتفسير باللغة، وهي من أوسع طرق التفسير - كما أصَّل لذلك في مقدمته - .

الرابع: أن تفسير القرآن بالقرآن منه ما هو ظاهر بيّن - وهو قليل - ومنه ما يكتنفه شيء من الغموض لقيامه على النظر والاجتهاد، فيحتاج إلى شرح لوجه الربط بين الآية المبيّنة والمبيّنة، ولذلك فإن المؤلف قد يستشعر ذلك - أحياناً - فيشرح وجه الربط في الحاشية^(١)، ومنه أنواع بين ذلك.

لكنه - لما كان في الأصل قائماً على معرفة وجه الربط بين الآيتين المبيّنة إحداهما بالأخرى - وإدراك هذا مما لا يتأتى بسهولة في كثير من المواضع، فيحتاج معه إلى بسط وشرح وبيان، فإن اعتماد هذا الطريق

(١) انظر أمثلة على ذلك في: تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٨، ٩، ١٢، ١٧، ٣٠،

«تفسير القرآن بالقرآن» في تفسير مختصر جداً، ربما لا يكون مناسباً، إلا أن يكتب المؤلف معه حاشية يكون المقصود منها القيام بهذا الغرض.

الخامس: من وجوه تفسير القرآن بالقرآن: تفسير قراءة بقراءة أخرى، وهو مسلك ليس له وجود في هذا الكتاب، حيث إن المؤلف أعرض عن ذكر أي خلاف في القراءات فيما وقفت عليه من تفسيره - كما سبق ذكره في منهجه - وعليه فإن هذا الوجه من الوجوه التي فات على المؤلف الإفادة منه في كتابه هذا.

وأشير في ختام الكلام على هذه المسألة إلى أن المؤلف حاول أن يجمع في هذا التفسير المختصر كل ما أذاه إليه اجتهاده، مما يمكن أن يدخل تحت هذا الطريق «تفسير القرآن بالقرآن» ولذلك فإن كيفية استفادة المؤلف من هذا الطريق في التفسير، ومحاولة التعرف على منهجه في ذلك على جهة التفصيل، مما يجدر أن يُفرد بدراسة أو بحث مستقل؛ لتشعبه، وكثرة أنواعه، ودقة مسائله، مع وفرة الأمثلة لذلك في هذا الكتاب.

﴿٢﴾ سبق الكلام على مذهب المؤلف في العقيدة، ومُلخّص ما سبق: أن المؤلف قد وقع منه في هذا الكتاب تأويل لآيات الصفات، إلا أنه أقرّ برجوعه عن ذلك إلى مذهب السلف الصالح.

لكن سبق التنبيه إلى أن التأويلات الواقعة في الكتاب باقية على حالها، سوى ما ذكره في تعليقه الطويل على صفة الاستواء، وحاول أن يُقرّر فيه مذهب السلف، ونقل فيه عدّة نقول عن ابن تيمية، والغزالي، إلا أن ما خلص إليه في آخر ذلك التعليق يدلّ على عدم إدراكه لمذهب السلف في الصفات إدراكًا تامًا ودقيقًا.

ونص كلامه في ختام ذلك التعليق قوله: «ثبت من كلام هؤلاء الكبار الأذكياء أن مذهب السلف لا يمنع من فهم المعاني اللغوية لآيات

الصفات، بل يمنع من فهم كفيّتها، مثلاً معنى استوى على العرش على ما قال أهل اللغة: تسخير الملك للملك . . . وكما قال العلامة الراغب الأصفهاني في مفرداته للقرآن: متى عُدي الاستواء بعلى اقتضى معنى الاستيلاء كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وكما قال الشاعر:

قَدِ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَاقٍ

فتحقق من جميع ما سبق أن من فسّر (استوى على العرش) بمعناه اللغوي وفوّض كفيّته إلى الله، وقال: لا يعلم أحد كيفية استوائه إلا الله، ما خالف السلف، بل اتبع فيه السلف الصالح، كما قال الإمام الغزالي، وشيخ الإسلام الحرّاني وغيرهما من الراسخين رضي الله عنهم، اللهمّ أحييني على مذهب السلف، وأمتني عليه، واحشرنى في زمرة الصالحين^(١).

فكان منتهى فهمه لمذهب السلف هو: أن إثبات الصفات لا يمنع من تأويلها، مع تفويض علم كفيّتها إلى الله! وهذا فيه تحبّط ظاهر، وإلا فكيف يحشر ابن تيمية مع أبي حامد الغزالي في تقرير مذهب السلف! بل صرّح بتصحيح مذهب الأشعري - في إحدى المسائل العقدية من غير آيات الصفات - في أحد تعليقاته في الحاشية^(٢).

وعلى كل حال، فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو: أن التأويلات باقية على حالها في الكتاب، اللهمّ إلا في صفة (الاستواء) فإنه يقول فيها: «استواء يليق بشأنه»^(٣).

لكن العجب من عدم التنبيه على تلك التأويلات في مواضعها من قبل من قام بمراجعة الكتاب - وهو الشيخ صفي الرحمن المباركفوري -،

(١) تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٢٢٩ (في الحاشية).

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ١٣١ (في الحاشية رقم: ٢).

(٣) كما في تفسيره لآية الأعراف المذكورة، وآية الرعد: ٢، وطه: ٥، وغيرها.

ولا يكفي تنبيهه في أول الكتاب على أن المؤلف قد رجع عن تلك التأويلات! كيف وهي لا تزال باقية فيه على حالها؟ مع أن القول برجوعه عن ذلك إلى مذهب السلف فيه نظر، لِمَا سبق نقله عنه من كلامه، والله أعلم.

﴿٢٤﴾ استعمال المؤلف مصطلحات المنطق والفلسفة، كما قال الناشر في كلمته - بين يدي الكتاب -: «وليكن على ذكر من القارئ الكريم أن الشيخ (المؤلف) كان له باع طويل في علم المنطق والفلسفة، حتى كان يقال له ابن تيمية زمانه، فاستخدم الشيخ مصطلحات المنطق بإيجاز بحيث يحتار فيه مَنْ لا يعرف»^(١)، ثم ذكر بعض الأمثلة على ذلك.

﴿٢٥﴾ ذكر بعض الأبيات أو الأمثال الأعجمية، وقد ذكر الناشر ذلك في كلمته - أيضًا - قال: «ربما جاء المصنّف ببيت فارسي أو مثل فارسي أو عجمي، وتركه دون ترجمة أو بيان فألحقنا به الترجمة العربية، وجعلنا هذه الترجمة بين المعقوفتين»^(٢)، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أثناء الكلام على الشواهد الشعرية - ضمن منهجه في التأليف -.

ومما له تعلق بذلك: إحالة المؤلف على مصنّفاته غير العربية؛ كقوله مثلاً في إحدى الحواشي: «التفصيل يُطلب من مصنّفاتنا الهندية من (التفسير الثنائي) و(تقابل ثلاثة) وغيرهما»^(٣).

﴿٢٦﴾ تفسير بعض الآيات بما جاء في الكتب المقدّسة، وربما نقل نصوصًا منها في الحاشية، وقد سبق ذكر ذلك - عند بيان منهج المؤلف في ذكر الإسرائيليات - وفيه الإحالة على عدد من الأمثلة على ذلك.

(١) تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٦ - ٧ من المقدمة.

(٢) المرجع السابق: ص ٦ - ٧ من المقدمة، وانظر أمثلة لذلك: ص ٢٣٧، ٣٥٦.

(٣) المرجع السابق: ص ٨ (في الحاشية رقم: ١).

لكنني سأكتفي هنا بذكر مثال واحد فقط على صنيع المؤلف هذا، وهو ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَعْنُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤] قال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾؛ أي: في الباب السادس والعشرين من الكتاب الثالث، والباب الثامن والعشرين من الكتاب الخامس من التوراة^(١)، وقد أشار في الحاشية إلى بدايات تلك النصوص المشار إليها.

على أن المؤلف نفسه قد صرَّح عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بقوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ من صحف الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - لقوله تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ إِذْ نَادَىٰ لِيَتَّبِعُنِي وَوَدَّعَىٰ رَبُّهُم لَأَتَّبِعُنَّكَ يَا آدَمُ فَكُونْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [البقرة: ١٣٦] لا ما يسميه اليهود والنصارى التوراة والإنجيل وغيرها المنسوبة إلى مصنفها، وفيها من توهين الأنبياء، بل خلاف شأن الإله ما فيها، لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي لِي إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢]^(٢).

لكن المؤلف قد فصل موقفه في هذه القضية بكلام أكثر وضوحاً عند تعليقه - في الحاشية - على قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٤٦] قال: «لا شك أنا نؤمن بأن عيسى عليه السلام آتاه الله الإنجيل، لكن الكتب التي تسميها النصارى الأناجيل ليست بالإنجيل الذي أنزل على المسيح،

(١) تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ٣٨٤. (٢) المرجع السابق: ص ٨.

لما فيها من ذكر ولادته ووفاته، بل ذكر الوقائع بعده... فهذا يدل دلالة صريحة على ما ادعينا من كون هذه الكتب مصنفات متضمنة لبعض الأحكام الإلهية وبعض الوقائع التاريخية، والإنجيل الذي أعطي المسيح من عند الله كله أو بعضه مندرج فيه... فليت شعري كيف يُكره النصارى المسلمين بهذه الآية القرآنية ومثلها على تصديق الأناجيل المروّجة، والحال أن الأناجيل تصرّح بأنها كتب تاريخ لا غير^(١).



(١) تفسير القرآن بكلام الرحمن: ص ١٦٨ - ١٦٩.

المطلب الثاني

المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي

ترجمة المؤلف:

هو: محمد فريد بن مصطفى وجدي بن علي رشاد، المشهور بمحمد فريد وجدي.

ولد في (الإسكندرية) عام (١٢٩٥هـ - ١٨٧٨م) على الأرجح^(١)، وقيل قبل ذلك بعامين، وفيها نشأ وأنهى تعليمه الابتدائي في المدرسة الفرنسية.

ثم انتقل مع والده الذي عُيِّن وكيلاً لمحافظة (دمياط) - التي يتميَّز أهلها بالمحافظة والتدين - وقد درس قليلاً في المدارس النظامية لكنه لم يكمل دراسته فيها، فأخذ في تعليم نفسه بنفسه، نظراً لإجاداته الفرنسية، ولولعه الشديد بالعلم والمعرفة.

وقد كان يحضر مجالس أبيه، التي كانت تمتلئ بأهل العلم والثقافة، وعلى رأسهم علماء الدين، فكان يناقشهم في كثير من المسائل الدينية، وخصوصاً ما يتعلَّق منها بالعقيدة، فكانوا ينهونه عن الخوض في تلك القضايا المشكّلة.

(١) رَجَّح ذلك الدكتور محمد طه الحاجري في كتابه عن المترجم، انظر: محمد فريد وجدي للدكتور محمد رجب البيومي: ص ٢٧، وهو الذي اختاره الزركلي في الأعلام: ٣٢٩/٦، وأشار إلى التاريخ الآخر في الهامش.

والحق أن الرجل - في ذلك الوقت المبكر من عمره - قد تملّكته حيرة، وخالطته شكوك، فيما يتعلّق بقضايا العقيدة، لكن الله تعالى حفظ عليه أصل إسلامه، فأدرك بنفسه ووصل إلى قناعة ذاتية بأن دين (الإسلام) هو الدين الحق، وأن عقيدته (الإسلامية) هي العقيدة الصحيحة، فأصدر أوّل كتاب له في تقرير هذه الحقيقة بعنوان «الفلسفة الحقّة»، وهو لا يزال في سن العشرين. وإن كان لم يخرج نقيًا من شوائب تلك المرحلة؛ حيث وقع في فهمه للإسلام انحرافات عديدة، ربما كان بعضها خطيرًا.

ثم انطلق الرجل الذي أخذ الإسلام عن قناعة، يواصل كتاباته في الصحف ومؤلفاته من الكتب، محاولًا تجلية قناعاته للناس، وذلك حين انتقل إلى القاهرة واستقرّ بها، وأنشأ فيها مطبعة، وأصدر فيها بعض صحفه ومؤلفاته، وأشهر ذلك مشروعه الكبير (دائرة معارف القرن العشرين) التي كان يُصدرها تباعًا ووصلت إلى عشرة مجلّدات.

بل إنه ألّف كتابه «المدنية والإسلام» باللغة الفرنسية أولاً - قبل أن يترجمه إلى العربية - لأنه وجّه ابتداءً للفرنسيين ليبيّن لهم حقيقة الإسلام وعظمته.

كما كتب بعض مؤلفاته ومقالاته للردّ على بعض الأطروحات المنحرفة؛ حيث تصدّى لفتنة المادية والإلحاد التي أخذت تنتشر بين الشباب في وقته، وأخذ معتقوها يزداد عددهم يومًا بعد يوم.

وكذلك تصدّى لبعض طروحات المستغربين الذين فتنتهم الحضارة الغربية، فازدروا دينهم وأمتهم، حيث ألّف كتابه «المرأة المسلمة» ردًا على «المرأة الجديدة» لقاسم أمين - متزعم فكرة تحرير المرأة - وألّف «نقد كتاب الشعر الجاهلي» لطف حسين، وغير ذلك من الكتب والمقالات الكثيرة في الصحف، محورها الدفاع عن الإسلام وقضاياها.

ومن أشهر الأعمال التي تولاها المترجم رئاسة تحرير مجلة «نور الإسلام» التي تغير اسمها إلى «مجلة الأزهر» وترك لأجلها سائر أعماله الأخرى، ومكث فيها إلى قبيل وفاته بعامين تقريباً، حيث توفي في القاهرة، في جمادى الآخرة سنة (١٣٧٣هـ فبراير ١٩٥٤م) عن عمر يناهز (٧٦ عاماً).

ونظرًا لكون الرجل قليل البصر بالعلوم الشرعية، وكثير النظر فيما يكتبه علماء الغرب ومفكره، فقد وقع في كتاباته بعض التخبطات، والانحرافات الخطيرة^(١).

أما صفاته الخلقية: فقد وصفه مترجموه بسمو الأخلاق، والأدب الجم في المناقشة والحوار حتى مع خصومه الألداء، وإيثار العزلة، والبعد عن مخالطة الناس، والإقبال التام على القراءة والبحث، والكتابة والتأليف.

وأما كتبه ومصنفاته فهي كثيرة - وقد مر ذكر شيء منها - عدا نشاطه الكبير في كتابة المقالات في الصحف والمجلات والدوريات.

لكن الذي يخص التفسير وعلومه من كتبه ثلاثة:

١ - «صفوة العرفان في تفسير القرآن».

٢ - «المصحف المفسر» وسيأتي تفصيل الكلام عنه.

٣ - «القرآن والعلم».

وقد أفرد ترجمته ثلاثة من المؤلفين، هم: الأستاذ أنور الجندي، والدكتور محمد طه الحاجري، والدكتور محمد رجب البيومي^(٢).

(١) أساس تلك الانحرافات تقديمه المطلق للعقل على النقل، والفتنة بالعلم التجريبي الذي جاء من الغرب، كما ستأتي الإشارة إلى ذلك في آخر الكلام على كتابه هذا - في التقويم والملحوظات الواردة عليه -.

(٢) لم أطلع إلا على الكتاب الأخير من هذه الكتب الثلاثة، الذي هو آخرها صدورًا، =

التعريف بالكتاب:

ويشمل:

أولاً: طبعات الكتاب:

طبع الكتاب عشرات الطبعات، وتولّت (دار الشعب بمصر) في الستينيات طباعته في أجزاء متوالية، حتى بلغ المطبوع منه ما يقرب من مائة ألف نسخة!^(١) والطبعات التي وقفت عليها من طبعاته الكثيرة أربع، هي:

١ - مطبعة (دائرة معارف القرن العشرين - بمصر) عام (١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م).

٢ - مطبعة (محمد علي صبيح - بمصر) عام (١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م).

٣ - طبعة (دار الشعب - بمصر) عام (١٣٧٧هـ)^(٢)، وهي الطبعة التي بين يدي، ويقع الكتاب - في هذه الطبعة - في مجلّد واحد من القطع الكبير، على هامش المصحف المصري، تساوي صفحاته عدد صفحات المصحف نفسه (٨٢٧ صفحة).

٤ - (الدار العربية للكتاب - تونس) عام (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

وقد حصل بين طبعات الكتاب بعض الفروق، فمن ذلك:

= وانظر في ترجمته أيضًا: الأعلام للزركلي: ٣٢٩/٦، معجم المؤلفين لكحالة: ٣/٥٨٦، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير للدكتور فهد الرومي: ١/١٩٤، معجم المفسرين لنويهض: ٦٠٢/٢، النهضة الإسلامية في سبر أعلامها المعاصرين لليومي: ٩١/١.

(١) انظر: محمد فريد وجدي للدكتور محمد رجب البيومي: ص ١٤٠.

(٢) ذكر الدكتور فضل عباس أن هذا التفسير صدر عام (١٣٢٣هـ)! وهذا لا يتناسب مع ما ذكره مؤلف الكتاب نفسه في مقدمته: بأنه حوالي سنة (١٣٢٣هـ) بدأ يقرأ القرآن قراءة تدبّر - كما سيأتي نقله عنه في الأعلى في فقرة الباعث على تأليف الكتاب -، انظر: المفسرون مدارسهم ومناهجهم: ص ٥٣١.

﴿١﴾ الاضطراب في تسمية الكتاب، وسيأتي الإشارة إلى شيء من ذلك عند الكلام على اسم الكتاب - في فقرة لاحقة - .

﴿٢﴾ الاختلاف في مقدمة الكتاب، في طولها وقصرها، وفي بعضها جعلت على هيئة مباحث ملحقة بالكتاب.

﴿٣﴾ وجود عدّة سطور ساقطة من نص مقدمة الكتاب، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال الموازنة بين نص المقدمة في طبعة (دار الشعب - ١٣٧٧هـ) وبين النص الذي نقله من المقدمة: الدكتور محمد رجب البيومي^(١)، إذ فيه زيادة على نصّها في الطبعة المذكورة.

﴿٤﴾ التفاوت في عدد صفحات الكتاب بين تلك الطبعات - مع التزام المؤلف بحصر تفسير كل صفحة في هامشها -، وربما كان السبب في هذا التفاوت يعود إلى اختلاف طبعة المصحف التي جعل التفسير على هامشها، وإلى إدراج المقدمة الطويلة في بعض الطبعات دون بعض.

ثانياً: مقدمة الكتاب:

المقدمة الوجيزة التي كتبها المؤلف بين يدي هذا الكتاب - وتقع في صفحتين - فقد أبان فيها أمرين:

١ - باعته على تأليفه.

٢ - منهجه فيه.

وسيأتي تفصيل هذين الأمرين.

ثالثاً: اسم الكتاب:

الاسم الموجود على هذا غلاف الكتاب - في الطبعة التي بين يديّ - هو «المصحف المفسّر».

(١) انظر كتابه: محمد فريد وجدي - الكاتب الإسلامي والمفكر الموسوعي: ص ١٢٩ - ١٣٢، ولم يبين الطبعة التي اعتمد عليها من طبعات الكتاب!

وهناك اسم آخر له تعلق بهذا الكتاب - للمؤلف نفسه - هو «صفوة العرفان في تفسير القرآن»، وقد اضطربت آراء الباحثين في هذا الاسم، على النحو الآتي:

- القسم الأول: مَنْ ذكر الاسم الأول «المصحف المفسر» فقط، ولم يذكر عن الاسم الثاني شيئاً^(١).

- القسم الثاني: مَنْ ذكر الاسم الآخر «صفوة العرفان» ولم يذكر الأول، ووصفه بعضهم بأنه: تفسير موجز للقرآن، وعلى رأس هؤلاء الزركلي في «الأعلام»^(٢).

- القسم الثالث: مَنْ ذكر الاسمين جميعاً، وهؤلاء انقسموا ثلاث فرق:

أ - الذين^(٣) اعتبروا كل واحد منهما كتاباً مستقلاً، وكلاهما تفسير موجز، وقال بعضهم - وهو الدكتور فضل عباس^(٤) - إن بينهما تشابهاً كبيراً، لكن «صفوة العرفان» صدر قبل «المصحف المفسر» بعامين؛ أي: عام (١٣٢١هـ) وكانت المقدمة فيه طويلة^(٥) بخلاف «المصحف المفسر» فإنها موجزة، كما أن الأقسام في «المصحف المفسر» اثنين: تفسير

(١) انظر: معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار: ص ١٩٦، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين للنجدي: ص ٧٢، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للخالدي: ص ٥٦٩.

(٢) ٣٢٩/٦، وتبعه: كحاله في معجم المؤلفين: ٥٨٦/٣، ونويهض في معجم المفسرين: ٦٠٢/٢ وقال عنه: تفسير موجز مشهور.

(٣) انظر: معجم مصنفات القرآن الكريم لشواخ إسحاق: ١٠٣/٣، ١٥٣، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم الصادر عن مجمع الملك فهد: ٩٦٨/٢، ١٢٠٩/٣.

(٤) انظر: المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٣١، ٥٤٩.

(٥) وقد وصفها بأنها مقدمة فلسفية كبيرة، امتازت بقوة التعبير وامتانه، وحسن السبك والصياغة، ثم ذكر تلخيصاً لمحتواها في (١٨ صفحة تقريباً)، انظر: المرجع السابق: ص ٥٣١ - ٥٤٨.

الألفاظ، وتفسير المعاني، أما في «صفوة العرفان» فإنه زاد قسمًا ثالثًا في بيان القراءات.

ب - الذين اعتبروهما اسمان لكتاب واحد عُرف بهما جميعًا، لكن الاسم الأول «صفوة العرفان» أشهر من الاسم الآخر «المصحف المفسر»^(١).

ج - الذين اعتبروا «المصحف المفسر» هو اسم الكتاب، أما «صفوة العرفان» فهو اسم مقدمته، وعليه فهو كتاب واحد، وليس كتابين^(٢).
والظاهر أن سبب هذا الاضطراب: تعدد طبعات الكتاب، ووقوع اختلاف يسير بين طبعاته، سواء في الاسم، أو في المادّة، أو بغير ذلك، على نحو ما سبقت الإشارة إليه عند الكلام على طبعاته، والله أعلم.

رابعًا: مصادر الكتاب:

أبهم المؤلف مصادره في كتابه هذا، واكتفى بقوله في المقدمة: «استخلصت هذا التفسير من الآراء المجمع عليها لدى أئمة المفسرين، وأقطاب أهل السنّة».

وقد كان الأولى به أن يفصح عن مَنْ أسماهم بأئمة المفسرين، وأقطاب أهل السنّة!

خصوصًا أنه لم يُصرِّح باسم أحد من أولئك المفسرين في أثناء الكتاب.

خامسًا: الباعث على تأليفه:

قال المؤلف في مقدمة الكتاب: «أما بعد، فإني حوالي سنة ١٣٢٣هـ حاولت أن أقرأ القرآن قراءة تدبّر وفهم، كما أمر به موحيه ﷺ،

(١) انظر: معجم تفاسير القرآن الكريم لعبد القادر زمامة وزملائه: ٦٧٩/١.

(٢) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير للرومي: ١٩٦/١ - ١٩٧، محمد فريد وجدي للبيومي: ص ١٣٩.

فأعوزني أن أجد من التفاسير ما يبلغني أمياني من أقرب الطرق وأسهلها، فإن المطوّلات لا يتّسع لتلاوتها وقت أمثالي من المشتغلين بفروع كثيرة من العلم، والمختصرات قصد منها حلول المسائل الفنيّة من التفسير، وكان مُرادِي تفسيرا يُعطي الألفاظ العربيّة حقّها من البيان، ويعرض للمعنى بعبارة خالية من المسائل الفنيّة، مع بيان أسباب نزول الآيات ليتجلّى للقارئ المعنى بكل جلالته، فأخذت أضع تفسيرا لِنفسي، وشرعت أكتبه على هامش مصحف لأنّخذة عمدة في تلاواتي للكلام الكريم».

ثم قال: «وقبل أن أتمّه أدركت أن هذا العمل طلبة كلّ تالٍ للقرآن العظيم، فرأيت أن أتمّ ذلك التفسير وأطبعه ليعمّ انتشاره ففعلت، وهو هذا الكتاب الذي أقدمه للقراء، راجيا أن أكون بهذا العمل سببا في نشر معنى كتاب الله بين ناس لم يكونوا ليلغوه في حياتهم، إما لأن أعمالهم لا تُمكنهم من الاطلاع على التفاسير، وإما لأن مادّتهم العلميّة لا تسمح لهم بإدراك أغراض المؤلفين السابقين».

ثم قال: «وإني لأرجو من وراء هذا أن يعمّ انتشاره فيشيع بهذه الوسيلة العلم بمعاني الكتاب العزيز، وتحرك في النفوس عوامل الرغبة في العمل بها، لاسترداد مجد هذه الأمة المضاع، بمثلنا وسط الأمم الراقية: نعمل - كما تعمل - لرفع منار الإنسانية، وتشيد صروح العمران والمدنيّة»^(١).

أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه:

أجمل المؤلف - في أول مقدمته - منهجه في كتابه، ثمّ عاد - في آخرها - ففضّل بعض ما رأى أنه بحاجة إلى تفصيل.

ويمكن جمع كلامه المجمع مع المفصّل، وترتيبه في الفقرات الآتية:

١ - أنه استخلص هذا التفسير من الآراء المجمع عليها لدى أئمة

(١) المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي: مقدمة الكتاب (غير مرقمة الصفحات).

المفسرين، وأقطاب أهل السُّنَّة، حيث لم يخرج به عن سَنَنهم قيد شعرة ليوافق مذهبًا من المذاهب، أو يؤيِّد رأيًا من الآراء الفردية.

٢ - إذا اضطره الكلام في بعض الآيات على أن يورد رأيًا له أو لأحد من غير أهل السُّنَّة، فإنه يُنبِّه إليه ويعزوه إلى قائله؛ حتى يكون القارئ على بينة من أمره.

٣ - العناية باللغة عناية لم يُعَنَ بها مفسِّر من السابقين - كما يقول -، فإنهم فيما يظهر - لغزارة مادتهم اللغوية - لم يُلْمُوا من لغة القرآن إلا بالغريب الذي يعلو عن تناول كثير من الخاصَّة، ولكنه رأى أن الكتاب الكريم قد جمع أوجه كلمات اللغة العربية، وعقائل مفرداتها، ونحن أحوج ما نكون إلى التقويِّ فيها؛ لنحفظ وجودها من عبث العجمة بها، فشرح المفردات شرحًا وافيًا، ودلَّ على أصولها، وأتى بمشتقاتها.

٤ - الالتزام بشرح اللفظ حيث وُجد، ولو تكرر في كل صفحة من صفحات المصحف، وهذا أيضًا ما لم يعمله مفسر من المتقدمين - كما يقول -، فإنه متى أتى على شرح اللفظ في سورة من السور ثم صادفه في سورة أخرى، أهملهم من الشرح اعتمادًا على سبق الكلام فيه.

٥ - التعرُّض للمعنى بعبارة خالية من المسائل الفنية.

٦ - بيان أسباب نزول الآيات؛ ليتجلَّى للقارئ المعنى بكل جلالته.

٧ - رأى - تميمًا للفائدة - أن يجعل هذا الكتاب على شكل المصاحف العادية، فجعل تفسير كل صفحة في هامشها؛ ليسهل الرجوع إلى معنى أي لفظ أو أية آية في حال التلاوة.

هذا وقد أضاف الدكتور فضل عباس^(١) ملامح أخرى في منهج المؤلف - مع ذكر الأمثلة على كل منها -، وهي:

(١) انظر: المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٥٤ - ٥٥٥.

١ - أنه يشير إلى الآيات الناسخة والمنسوخة.

٢ - كان حريصًا على بيان وجوه القراءات في الآيات، دون تمييز المتواتر من الشاذ، ودون تعقيب، وغالبًا يبين وجوهها، وقليلًا ما ينسب القراءة إلى قارئها.

كما ذكر ملامح أخرى - غير هذين - سيأتي ذكرها في الملحوظات.

الملحوظات الواردة:

﴿١﴾ لم يذكر المؤلف في تفصيل منهجه تقسيمه لتفسير الآيات في الصفحة الواحدة قسمين:

١ - تفسير الألفاظ: وهو القسم الذي يشرح فيه المفردات شرحًا وافيًا، ويدل على أصولها، ويأتي بمشتقاتها - كما يقول -.

٢ - تفسير المعاني: ويسوق فيه المعنى الإجمالي للآيات الواردة في الصفحة بكلام مختصر جدًا، كما يضمُّنه ما يذكره من أسباب نزول الآيات.

على أن هذا التقسيم الفني، ليس تقسيمًا صارمًا ودقيقًا، إذ كثيرًا ما يحصل شيء من التداخل بين القسمين، وتكرار المعلومة فيهما جميعًا، ولذلك فإني لم أرَ من تابع المؤلف في هذا التقسيم ممن أَلَّف في التفسير من بعده تأليفًا مختصرًا، أما أصحاب التفاسير المبسطة والوسيلة فقد سلك بعض مؤلفيها مثل هذا التقسيم، مع زيادة أقسام أخرى، واختلاف في طريقة التقسيم ومسميات تلك الأقسام^(١).

(١) من أشهر الأمثلة على هذا النوع من التفاسير ثلاثة: «تفسير المراغي» لأحمد بن مصطفى المراغي، «صفوة التفاسير» لمحمد علي الصابوني، «أيسر التفاسير» لأبي بكر الجزائري.

﴿٢﴾ ذكر عدد من الباحثين^(١) ما وقع فيه المؤلف في تفسيره من تأويل آيات الصفات، وقد تتبَّعوا معظم تلك المواضع.

وهذا يدلُّ على أن قول المؤلف في مقدمة الكتاب - السابق نقله - في وصف مصادره: «استخلصت هذا التفسير من الآراء المجمع عليها لدى أئمة المفسرين، وأقطاب أهل السُّنَّة»، يدلُّ على أن في قوله هذا نظرًا، حيث إن مذهب أهل السُّنَّة الصحيح هو مذهب السلف الصالح، وهو إثبات آيات الصفات وليس تأويلها، على أن (الأشاعرة) وهم من أصحاب التأويل يُسمَّون أنفسهم بأهل السُّنَّة، وذلك قد يكون مقبولاً - مع شيء من التسامح - إذا كانوا في مقابل أهل البدع المغلَّظة كالمعتزلة والرافضة، لكن تسميتهم بأهل السُّنَّة - بإطلاق - غير مسلمِّم، كما قرَّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢).

﴿٣﴾ ذهب الدكتور فهد الرومي إلى أن المؤلف هو أحد رجال (المدرسة العقلية الحديثة في التفسير)^(٣)، التي كان من أهم سماتها - أو أسسها - في التفسير، أساسان:

١ - تقديم العقل على النقل، متى ما كان النقل لا يوافق عقولهم، ويكون ذلك إما بإنكار النقل - إن أمكن - وإما بحمله وتأويله على وجه يتوافق فيه مع العقل.

٢ - الاحتفاء بالمنجزات والاكتشافات الغربية الحديثة، في مجال العلم التجريبي، سواء في العلوم الطبيعية، أو الإنسانية، ومحاولة تفسير

(١) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي: ١٣٦٠/٣، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين للنجدي: ص٧٢، المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص٥٥٩.

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور المحمود: ٧٠٢/٢.

(٣) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: ١٩٤/١، وانظر أيضًا: معجم تفاسير القرآن الكريم لعبد القادر زمامة وزملائه: ٦٧٩/١.

بعض الآيات بما يتوافق مع تلك النظريات والمعطيات الحديثة، وذلك بالتعسف في حمل دلالات الآيات لأجل تطويعها لذلك.

وبالنظر إلى هذا الاعتبار، يمكن فهم تلك الآراء والأقوال الغربية التي ذكرها المؤلف (فريد وجدي) في تفسيره لعدد من الآيات.

وربما كان لتلك الحيرة العقدية التي تملكت الرجل في نشأته - كما سبق في ترجمته - مع قلة بضاعته في العلم الشرعي، وانفتاحه على الثقافة الأوروبية في أوائل حياته، عن طريق اللغة الفرنسية التي كان قد تعلمها في دراسته الابتدائية، إضافة إلى تركه مقاعد الدراسة في وقت مبكر واعتماده على نفسه في التعلم والتثقيف، جميع هذه العوامل مع ما سبق من تأثيره بأطروحات رجال المدرسة العقلية، ربما تعطي تفسيراً لسبب وقوع الرجل فيما وقع فيه من آراء شاذة، وأقوال غريبة، وتأويلات باطلة، والله أعلم.

ويمكن ههنا ذكر بعض الأمثلة على تلك الآراء والأقوال - من خلال ما وقفت عليه في تفسير سورة البقرة من كتابه -، فيما يأتي:

١ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ...﴾ الآيات [البقرة: ٣٠ - ٣٣] قال: «ربما يكبر على التالي للقرآن أن يعتقد أن الملائكة يجادلون الله، والحقيقة أن هذا تمثيل لحال الملائكة عندما علموا في عالمهم الروحاني بأن كائننا سيظهر على الأرض يكون من أمره ما يكون من الفساد، فجاشت صدورهم هذه الاعتراضات، وألهمهم الله الردَّ عليها على نحو ما تراه. هذا تأويل واجب؛ لأن الله لا يُرى - ولا للملأ الأعلى - بنص القرآن»^(١).

٢ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَأْتِكُمْ

ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعَجَلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ ﴿البقرة: ٥٤﴾ قال: «يا قومي لقد ظلمتم أنفسكم بعبادة ما لا يضر ولا ينفع، فتوبوا إلى خالقكم واقتلوا أنفسكم بترك الشهوات، واقتلوا الذين عبدوا العجل منكم»^(١).

٣ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرُ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِأَيْلِ هُرُوتَ وَمُرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢] قال في تفسير لفظي ﴿هُرُوتَ وَمُرُوتَ﴾: «اسما ملكين هبطا من السماء إلى الأرض لتعليم الناس السحر، ابتلاء من الله للناس وتمييزا بينه وبين المعجزة، وهذا بعيد عن العقل، وأحسن منه ما قيل من أنه عنى بالملكين رجلين صالحين سماهما ملكين لصلاهما»^(٢).

٤ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَنبَئْ بِهَا مَخْرِقًا أَوْ مَثَلًا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] قال: «نقول إن النسخ ضروري في الأحكام بسبب تطور الأمم، وترقيتها أو تدليها، وأن الإسلام دين عملي فلا مناص له من مساندة المجتمع الإنساني في تقلباته حتى يبلغ به كماله، أليس هذا أولى من بقاء الأحكام على حالة واحدة فيضطر الآخذون بالدين لتركها واللجأ إلى تشريع أجنبي؟»^(٣).

٥ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَئِمُ تُوْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠] قال: «إن إشارة الكتاب الكريم إلى

(١) المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي: ص ١١.

(٢) المرجع السابق: ص ٢١.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٠.

معجزة إبراهيم هذه، تشير إلى أن في الإنسان قوى إلهية في إمكانها - بتوفيق الله - أن تبعث الحياة في الجمادات، وقد دلت الأبحاث في المغناطيس الحيواني في هذا العصر على ما يجعل هذه المعجزة معقولة علمياً^(١).

٦ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْمَنِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] قال: «ذهب أكثر العلماء إلى أن إثم الربا على المعطي والآخذ معاً، وقال بعضهم إنما إثمه على آخذه لأن المعطي مُكره على الإعطاء وإنما تدفعه الحاجة إليه»^(٢).

وفي الكتاب أمثلة أخرى غير هذه، ذكر شيئاً منها بعض من كتب عن منهج الرجل في تفسيره^(٣).

﴿﴾ كان مما انتهجه المؤلف في كتابة هذا التفسير: التعرض للمعنى بعبارة خالية من المسائل الفنية - أي: المسائل العلمية الدقيقة - لكنه في مقابل ذلك كان اهتمامه الكبير بتفسير الألفاظ من الناحية اللغوية، وذلك بشرحها شرحاً وافياً، والدلالة على أصولها، والإتيان بمشتقاتها.

وهذا في نظري منهج لا يُناسب بعضه بعضاً؛ لأن شرح المفردات شرحاً وافياً، والدلالة على أصولها، والإتيان بمشتقاتها، لا يتناسب مع

(١) المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي: ص ٥٥.

(٢) المرجع السابق: ص ٥٩.

(٣) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير: ٨٥٢/٢، محمد فريد وجدي لليومي: ١٣٢، المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٦٣.

قصد بيان المعنى بعبارة خالية من المسائل الفنية؛ لأن الدلالة على أصول المفردات، وذكر مشتقاتها يستلزم ولا بدَّ الخوض في كثير من المسائل الفنية، وذكر المصطلحات العلمية.

على أن المؤلف قد يذكر - في غير ذلك - عددًا من المسائل الفنية، من نحوية، أو بلاغية، أو غير ذلك^(١).

﴿٥﴾ ظهر اهتمام المؤلف الكبير - أثناء تفسيره للمفردات - بذكر تصريفات الألفاظ، من فعل الماضي والمضارع والأمر والمصدر من ذلك اللفظ، وهذا كثير في تفسيره.

وفي ظني أن هذا النهج من المؤلف لا يُفيد كثيرًا في بيان معنى اللفظ وشرح المراد منه، بل هو - في الغالب - أمر علمي دقيق، يحرص أهل اللغة على ذكره في المعاجم والقواميس، لغرض علميٍّ بحت، أما عموم الناس فلا يفيدهم ذلك كثيرًا.

﴿٦﴾ لم يتضح لي مراد المؤلف في تعليل إيرادهِ لأسباب النزول بقوله: «ليتجلَّى للقارئ المعنى بكل جلالة!»

وعلى كلِّ حال، فإن عنايته بإيرادها مما يُحمد له، وإن كان منهجه في إيرادها الاعتماد على ما يذكره المفسرون من ذلك، دون عزوٍ لقائلها، أو ذكر لمخرجها، أو تمييز لدرجتها من القبول أو عدمه^(٢).

وقد أحصيت ما ذكره من الأسباب في سورة البقرة فقط فبلغ (٢٤ سببًا)^(٣)، ذكر في أحدها خلافًا على قولين (روايتين) - ذكرهما جميعًا - .

(١) انظر أمثلة عند المؤلف على النوعين في: المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٥١.

(٢) انظر: المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٥٣.

(٣) انظر: المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي: ص ١٠، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٨، ٣٠، (٢)، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، (٢)، ٤٠، ٤٢، (٢)، ٤٣، (٢)، ٤٤، ٤٥، (٢)، ٤٦.

﴿٧٧﴾ ذكر الدكتور فضل عباس - كما سبق النقل عنه - بأن المؤلف «كان حريصًا على بيان وجوه القراءات في الآيات، دون تمييز المتواتر من الشاذ، ودون تعقيب، وغالبًا يبيّن وجوهها، وقليلًا ما ينسب القراءة إلى قارئها»^(١)، ثم ذكر ستة أمثلة على ذلك.

والظاهر أن هذا الوصف يعوزه شيء من الدقّة؛ لأنني وجدت المؤلف - في سورة البقرة كاملة - لم يذكر قراءة واحدة! فكيف يصحّ القول بأنه كان حريصًا على بيان وجوه القراءات؟^(٢).

﴿٧٨﴾ ذكر الدكتور فضل عباس^(٣) عددًا من ملامح هذا الكتاب - سبق ذكر بعضها - وسأذكر بقيتها هنا؛ لأنها أقرب إلى الانتقادات والمؤاخذات - وإن لم يعتبرها الدكتور عباس كذلك سوى الأخير منها - وهي:

١ - وقوع المؤلف في الإسرائيليات وتعيين المبهمات، وفي ذكر ما لا فائدة منه، دون التنبيه عليها.

٢ - لم يفسّر القرآن بالقرآن ولا بالحديث، ومن النادر جدًا العثور على حديث يتعلّق بتفسير آية، وإذا ذكره يأتي بحديث بدون سند ولا تخريج، ولا يلتزم بالصحيح من الآثار.

٣ - الكتاب يخلو من نسبة الآراء إلى المفسرين، وحين يذكر المؤلف أكثر من قول، فإنه يسردها سردًا، ولا يرجّح، فلا يظهر للقارئ رأيه في المسألة.

٤ - أكثر من القول بالزوائد، ووقع في القول بالترار.

وهذه الملامح أو الانتقادات واقعة وظاهرة في الكتاب، وهي وإن

(١) المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٥٥.

(٢) ذكر النجدي في: القول المبين في مناهج المفسرين: ٧٥ أن المؤلف أعرض عن ذكر القراءات في كتابه.

(٣) انظر: المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٦٦ وما بعدها.

لم يصح اعتبارها أو اعتبار بعضها انتقادات على المؤلف، إلا أنها تعطي تصوّرًا عامًا عن طبيعة هذا الكتاب ومقصد المؤلف فيه، وهو عدم اهتمام المؤلف بتحرير المسائل والقضايا العلمية، وعدم التزام المنهجية العلمية الدقيقة في مثل ذلك؛ لأنه لم يقصد ذلك أصلًا في كتابه.

وسبب ذلك - والله أعلم - ما سبق ذكره، من أن المؤلف ليس له باع كبير في العلوم الشرعية أصلًا، وإنما كان من فئة الكتاب والمثقفين (الإسلاميين) لكنه آنس من نفسه شيئًا من القدرة على القيام بتأليف هذا الكتاب؛ وفق الرؤية التي رسم أهمّ ملامحها في مقدمته.

على أن المؤلف كان متابعًا لمعظم المفسرين في بعض تلك الملامح - كذكر الإسرائيليات والمبهمات، وعدم نسبة الآراء أو الترجيح بينها، أو القول بالزوائد والتكرار^(١) -.

﴿٩﴾ كان من الأمور التي ابتدعها المؤلف في كتابه هذا: كتابة التفسير على هامش المصحف، ومحاولته وضع تفسير كل صفحة في هامشها.

وقد ذكر الدكتور محمد رجب البيومي^(٢) بأن هذا الصنيع إنما هو من ابتكارات المؤلف (محمد فريد وجدي) التي لم يُسبق إليها، ثم أخذت عنه هذه السُنّة في طباعة كثير من كتب التفسير الوجيزة التي طُبعت فيما بعد.

بل ذهب الدكتور البيومي^(٣) إلى أبعد من هذا، وهو أن (فريد وجدي) - أيضًا - كان رائد فكرة تأليف تفسير موجز يناسب أهل هذا

(١) للدكتور فضل عباس اهتمام بهاتين القضيتين: القول بالزوائد، والقول بالتكرار، وله في كل منهما كتاب، وهو لا يرى القول بهما جميعًا، وملاحظته ذلك على المؤلف نابع من اهتمامه بهما.

(٢) انظر: محمد فريد وجدي للدكتور البيومي: ص ١٣٠ - ١٣١ (في الحاشية).

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ١٤٠.

العصر؛ وأنه قد حاكاه فضلاء من العلماء - كالشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ حسنين مخلوف وغيرهم - فكتبوا تفاسير موجزة على غراره، لكن فضل سبق باقي له - كما يقول الدكتور البيومي - .

وهذا الذي ذكره الدكتور البيومي في سبق المؤلف - في الأمرين - غير بعيد، إلا أن الجزم به يقينًا مما يحتاج إلى تتبع ومزيد بحث في تاريخ هاتين المسألتين، والله أعلم.

﴿١٠﴾ سبق - في صدر التعريف بهذا الكتاب - الإشارة إلى كلام الدكتور البيومي عن تعدد طبعات هذا الكتاب، وهو كلام يتضمّن نوعًا من الشناء على هذا الكتاب، ونص كلامه في ذلك قوله: «ولا أترك القلم حتى أقرّر أن العناية قد أسعدت هذا التفسير، فطبع عشرات الطبعات، وقامت (دار الشعب) في الستينيات بطبعه في أجزاء متوالية عدّة مرات، حتى بلغ المطبوع منه ما يقرب من مائة ألف نسخة!»^(١).

وقال عنه في موضع آخر: «فداع تفسيره الموجز، وتُرجم إلى لغات كثيرة، وتناقله جمهور المسلمين في شتى بلادهم النازحة شاكرين»^(٢).



(١) محمد فريد وجدي للدكتور البيومي: ص ١٢٩ - ١٤٠.
 (٢) النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين: ٩٥/١.

المطلب الثالث

تعريف موجز ببقية تفاسير الأفراد .

بقي من التفاسير المختصرة للمعاصرين الأفراد - سوى الكتابين السابقين - (١٦) كتابًا، وقد سبق التنويه - في مطلع هذا المبحث - إلى أن تفصيل القول في كلٍّ منها - على نحو ما سبق في الكتابين السابقين - مما يتعدّد تحقيقه في هذه الرسالة، ولذلك فقد استقرّ الرأي على سرد ما وقفت عليه من تلك الكتب - المستوفية للشروط التي سبق ذكرها في منهج البحث في المقدمة - ذاكراً عند كل كتاب منها ثلاثة أشياء:

﴿١﴾ اسم الكتاب (عنوانه) كاملاً، واسم مؤلفه، مع ذكر ترجمة موجزة له في الحاشية - إن وُجد - .

﴿٢﴾ الوصف الفني العام للكتاب: كتاريخ صدوره، ودار النشر، وحجم الكتاب، وعدد صفحاته، وهل طبع بهامش المصحف أم لا .

﴿٣﴾ الاقتباس من كلام المؤلف أو الناشر في مقدمة الكتاب، ما يتعلّق بمنهج المؤلف في الكتاب، وطريقته فيه، ومصادره .

وبعد، فهذه هي الكتب - مرتبة على تاريخ صدورها - سوى الخمسة الأولى منها فقد رُوعي فيها تاريخ وفاة مؤلفيها، وهي على النحو الآتي:

١ - «تيسير التفسير = تيسير القرآن الكريم للقراءة والفهم المستقيم» لعبد الجليل عيسى (ت ١٤٠١هـ)^(١)، صدر عام (١٣٧٧هـ -

(١) هو: عبد الجليل بن عيسى بن أبو النصر بن حرب، شيخ كليتي أصول الدين واللغة =

١٩٥٧م) في القاهرة، ويقع في مجلّد واحد من القطع الكبير - على هامش المصحف - عدد صفحاته (٩٠٠ صفحة)^(١).

يقول المؤلف في مقدمته: «بعد ذلك استقرّ الرأي على أن يُعهد إلينا بوضع تفسير مختصر، يوضح معنى اللفظ الغريب، وما لا بدّ منه في فهم التركيب، على أن نُبعد عنه ما استطعنا العبارات الاصطلاحية، والخلافات المذهبية، وإذا اضطررنا لذكر بعض الاصطلاحات، فإننا لا نذكرها إلا في مقدمة الصفحة بين تفسير (المفردات) ولكن عند تفسير (المعنى) فإننا حرّمنا على أنفسنا ذكر شيء من ذلك مطلقاً، وقد تجنبنا أيضاً زخرفة العبارة، محافظة على محاكاة المعنى الأصلي بارزاً ليس له حجاب، فإذا رأيتنا نفسّر قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُكَ﴾ [الفاتحة: ٥] بقولنا: «لا نعبد غيرك» تعلم أننا فهمنا هذا الحصر من تقديم المفعول (إياك)، وإذا فسّرنا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر: ٧٢] بقولنا: «ثم يدخلون في النار لتتحرق باطنهم وظاهرهم» تعلم أننا قد أخذنا إدخالهم النار من الحرف (في) وإحراق باطنهم من قوله «يسجرون» وإذا قلنا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حَلٌّ لِّهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ٢] «والحال أن الكفار من أهلها استحلوا إيذاءك أيها النبي» تعلم أن (الواو) في (وأنت حلٌّ) تدل على أن الجملة التي بعدها حال مما قبلها، وهكذا في كل مكان من هذا النوع».

ثم قال: «وقد رأينا لداعي الاختصار، وضيق حيّز الصفحات، مع الرغبة في إيفاء بعض المقامات حقها بتدعيمها بالأدلة من القرآن نفسه،

= العربية بالأزهر الشريف، كان عضواً في مجمع البحوث الإسلامية، وفي لجنة الفتوى بالأزهر، وفي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وكانت ولادته عام (١٨٨٨م)، انظر في ترجمته: تنمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ١/٢٦٨، ذيل الأعلام للعلاونة: ١/١١٤، الترجمة التي كتبها ابنه محمد وألحقت في آخر كتابه «المصحف الميسر».

(١) انظر: المراجع السابقة، معجم الدراسات القرآنية للصفار: ص ١٦٤.

أن نكتفي بذكر رقم الآية وسورتها أو صفحتها، بدل ذكر ألفاظ الآيات كلها»^(١).

٢ - «المصحف الميسر - بالرسم العثماني» لعبد الجليل عيسى - مؤلف الكتاب السابق - وقد صدر عام (١٣٨١هـ) عن (دار القلم - بيروت)^(٢) في مجلّد واحد من القطع الكبير - على هامش المصحف المصري - ويقع في (٨٢٧ صفحة) وهو عدد صفحات المصحف ذاته. جاء على الغلاف الداخلي للكتاب تعريف به في ستة أسطر، نصه: «ميسر في قراءته، ميسر في فهمه، يشرح اللفظ الغريب، ويوضح المجمل، بعيد عن الخلافات المذهبية، والخرافات الإسرائيلية التي شوّهت جمال كثير من التفاسير، ثم هو بعد كل ذلك خفيف حملة، جزيل معناه، فأضحى جديرًا بأن يُقال عنه «زاد المسافر وأنيس المقيم من كتاب الله الكريم».

وجاء في مقدمة المؤلف قوله: «لما كان كل هذا، رأينا أن نجمع بين الأمرين: التسهيل على القارئ، والمحافظة على أصل رسم المصحف الإمام؛ فوضعنا على كل كلمة تخالف الرسم المعتاد رقمًا، ووضعنا أمام هذا الرقم في هامش المصحف الكلمة بالرسم المعتاد».

٣ - «أوضح التفاسير» لمحمد محمد عبد اللطيف = ابن الخطيب «صاحب الفرقان» (ت ١٤٠١هـ)^(٣)، صدر في القاهرة، عام (١٣٥٦هـ -

(١) انظر شيئًا من دراسة منهج المؤلف في هذا الكتاب في: المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٢٩٣، وقد عدّ الدكتور عباس المؤلف ضمن رجال مدرسة الإمام محمد عبده «المدرسة العقلية الاجتماعية في التفسير».

(٢) انظر: المراجع المذكورة في حواشي الكتاب السابق في الأعلى، وانظر أيضًا: معجم الدراسات القرآنية للصفار: ص ١٩٦ لكن فيه اسم المؤلف هكذا (عبد الجليل عيسى منون)!

(٣) «صاحب الفرقان» لُقّب المؤلف به نفسه، والظاهر أنه يريد به كتابه «الفرقان» في رسم المصحف وما يتعلّق به، الذي أثار ضجّة وقت صدوره، حيث قرّر الأزهر مصادرتة =

١٩٣٨م)، وطبع طبعات كثيرة - على هامش المصحف - تختلف عدد صفحاتها من طبعة إلى أخرى، والطبعة التي بين يدي هي الطبعة الخامسة، الصادرة عن (المكتبة التجارية الكبرى - بمصر) عام (١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م) وتقع في (٥٥٩ صفحة)، وقد ألحق به مؤلفه عددًا من البحوث في خمسة موضوعات، هي: تعدد الزوجات، الطلاق، تحديد النسل، التبرج والسفور، التعطيل.

قال المؤلف في مقدمة الطبعة الأولى: «فاستعنته تعالى، وابتدأت التأليف؛ بعد أن تصفّحت أغلب كتب التفسير وأمهاتها، ولا أكتم القول أن جلّها - إن لم يكن كلّها - قد يُجمع على ضلالة^(١)، وأنها لا تخلو من حشو اليهود وإفك الأفاكين، إلى غير ذلك من الأحاديث الكاذبة، والأقاويل الباطلة».

ثم قال: «ورب قائل يقول: ومَن أنت حتى تنتقد أقوال المفسرين وتسفّه آراءهم؟ وهل أنت أجلّ من ابن جرير الطبري، وأنبغ من ابن كثير والإمام الرازي والزمخشري؟! وجوابي على هذا: أنني من بحرهم استقيت، ومن معينهم ارتويت، إلا بعض الهنات، وسبحان مَن تنزّه عن السيئات، وقد أخذت خلاصة آرائهم، وزيدة أقوالهم، وطرحت ما لا يتفق والدين، وما كان مخلاً بعصمة الملائكة والنبين، وتحريّت التنبيه على الأحكام الشرعية، وما يُعادلها من القوانين الوضعية، وتوحيّت في

= من المكتبات، وقد كانت ولادته سنة (١٩٠٠م) وهو من رجال الصوفية - كما قال الدكتور فهد الرومي - الذي انتقده في موقف حصل له معه، وانتقد بعض العبارات التي نقلها من أحد كتبه، انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: ٣٧٦/١، ٤١١، وانظر: ترجمة مختصرة جدًا كتبها ابن المؤلف على موقع صحيفة (المصري اليوم) عدد (١٥٦٤) على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(١) هذا الكلام من المؤلف مردود عليه، لمناقضته النصوص الدالة على أن هذه الأمة لا تجمع على ضلالة، انظر مثلاً في الأدلة على حجية الإجماع: الإجماع في التفسير للدكتور محمد الخضير: ص ٣٩.

بعض المواطن الإقلال حيث لا خلل، وفي بعضها الإكثار حيث لا ملل، وقد حاولت جهد الطاقة الابتعاد عن دسِّ الدسائين، ووضع الزنادقة والملحدين، أما التشدق بتصريف الألفاظ وتأويلها، وتحميلها ما لا تحتمله - كشأن أكثر التفاسير - فلم أعره أي التفات، بل كان جلّ همّي إيضاح المعاني وحلّ المشكلات، وقد التزمت الإطالة في المواضع التي طرقتها طائفة المبشرين، ولمزتها أعداء الملة والدين، ووفيت أبحاثها، ودعمت حججها وبراهينها^(١)، وقد أغفلت بضع مواطن لم أوفق لحلّها، ولم أهتد لتأويلها».

ثم قال: «إنني حينما شرعت فيما صنعت، أخذت مصححاً وبدأت في تلاوته؛ وكلما وجدت لفظة لغوية رجعت في حلّها إلى كتب اللغة المعتمدة وأثبتته على هامشه، وكلما وجدت معنى غامضاً عرضت على ذهني آراء كبار المفسرين، وأثبت ما عنّ لي من ثنايا تلك الآراء، وإن لم يرقّ لي أحدها أملتُ عليّ الذاكرة شيئاً لم أسبق إليه، وقد ثبتت لي صحته لما ظهر لي من تحبيذ كبار الفضلاء وأفاضل العلماء^(٢) له حينما أسمعهم إياه»^(٣).

وقد عدّ الدكتور فهد الرومي هذا الكتاب من التفاسير التي ألفها علماء من الصوفية، لكنها خالية من أي دلالة على صوفية صاحبها - بحسب قراءته -^(٤)، لكن جاء في التعريف بهذا الكتاب في (فهرست

(١) لعله يريد الأبحاث الخمسة التي ألحاقها في آخر الكتاب، وقد سبق ذكرها قبل نقل كلام المؤلف.

(٢) ربما يريد من عرض عليهم كتابه وقرّظوه، وهم ثمانية من العلماء والفضلاء، أشهرهم اثنان: الشيخ عبد الوهاب خلاف، والشيخ محمد علي خلف الحسيني - شيخ المقارئ المصرية - وقد وضع تقاريفهم في صدر الطبعة الخامسة للكتاب.

(٣) أوضح التفاسير: ص (م - س) من المقدمة.

(٤) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: ٣٧٦/١.

مصنفات تفسير القرآن الكريم - الصادر عن مجمع الملك فهد^(١) بأنه من تفاسير الصوفية التي تضمّنت تفسيراً إشارياً، مع أن مرجعهم كتاب الدكتور الرومي السابق!

٤ - «صفوة البيان لمعاني القرآن» لحسين محمد مخلوف (ت ١٤١٠هـ)^(٢)، صدر عام (١٣٧٥هـ)^(٣) عن مطابع (دار الكتاب العربي - القاهرة) في جزأين، ثم طبع في مجلد واحد على هامش المصحف المصري، وعدد صفحاته (٨٣٥ صفحة).

قال المؤلف في مقدمته: «وقد رغب إليّ كثير من طلاب العلم أن أضع تفسيراً للقرآن الكريم، واضح العبارة، مقتصرًا على ما لا بدّ من تفسيره من الآيات والمفردات، يُستغنى به عن استيعاب المطولات - وفيها من تشعب المباحث وكثرة الأقوال، ما قد يعسر معه استخلاص المعاني القرآنية منها على من لم يألّف أساليبها واصطلاحاتها - كما يُستغنى به عن المختصرات التي يدقّ عن الأذهان فهمها، وتنبو عنها إشارتها، فاستخرت الله تعالى على ضعفي وصعوبة المقام في وضعه، مستعينًا بحوله وقوّته، وهو خير معين».

ثم قال: «وبدأت بشرح مفردات القرآن شرحًا وافيًا على ترتيب النظم الكريم، لا على ترتيب المعاجم اللغوية، يُوقف منه على المعنى بسهولة أثناء التلاوة أو السماع، مع بيان معنى بعض الآيات التي انتظمت هذه المفردات».

(١) انظر: ٩٧/١.

(٢) هو: حسين بن محمد حسين مخلوف العدوي المالكي الأزهرى، مفتي الديار المصرية في وقته، وعضو جماعة كبار العلماء بالأزهر، ورئيس لجنة الفتوى به، ولد عام (١٣٠٧هـ) وقد جاوز عمره المائة، انظر في ترجمته: النهضة الإسلامية في أعلامها المعاصرين لليومي: ٨٤/٥، تنمة الأعلام لمحمد خير يوسف: ١٤١/١، ذيل الأعلام للعلاونة: ٧١/١.

(٣) وهي السنة التي أتمّ المؤلف فيها الكتاب، كما في خاتمته: ص ٨٣٥.

ثم قال: «ولدى إعادة النظر فيه، وجدت الحاجة ماسة إلى تفسير آيات أخرى على النحو الذي قصدت، وإن لم تشتمل على غريب القرآن؛ فضمنت تفسيرها إلى ما بدأت به، واكتمل من الجميع هذا التفسير الذي سمّيته «صفوة البيان لمعاني القرآن» راجياً من الله تعالى النفع به، كما نفع بأصوله»^(١).

٥ - «الوجيز في تفسير القرآن الكريم» للدكتور شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)^(٢)، صدر عن (دار المعارف - بمصر) سنة (١٤١٥ - ١٩٩٥هـ) في مجلّد واحد، عدد صفحاته (١٠٤٨ صفحة).

يقول المؤلف في مقدمته: «وبعد فمئذ أكثر من أربعين عاماً كنت أدرّس تفسير القرآن الكريم لطلاب قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وعنيت أعواماً متصلة بعرض كتبه واتجاهاته المختلفة على مرّ التاريخ، وتمنّيت لو استطعت أن أقدم فيه عملاً ابتغاء وجه ربي... وظللت طويلاً أدعو الله أن يُتمّ نعمته عليّ بكتابة تفسير موجز لكتابه المجيد».

ثم قال: «وغمرني الله بفضله فوجهني إلى النهوض بذلك الشرف، وتوكلت عليه واضعاً نصب عيني أن يكون تفسير الآيات الكريمة بلغة واضحة وسهلة، وأن يكون وجيزاً بقدر الحاجة إلى بيان معاني الآيات

(١) صفوة البيان في تفسير القرآن لحسين مخلوف: ص (هـ و) من المقدمة، وانظر في دراسة منهج المؤلف في كتابه هذا: القول المختصر المبين في مناهج المفسرين للنجدي: ص ٩٣، المفسرون مدارسهم ومناهجهم لفضل عباس: ص ٥٦٥.

(٢) هو: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، صاحب المؤلفات والتحقيقات المشهورة، خصوصاً في الأدب العربي، انتخب رئيساً لمجمع اللغة العربية، ورئيساً لاتحاد المجمع اللغوية العربية، وبقي كذلك حتى توفي، كما حصل على جوائز وأوسمة كثيرة، وقد كانت ولادته سنة (١٩١٠م) وقد بلغ عمره (٩٥ سنة)، انظر في ترجمته: مواقع كثيرة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) - تظهر عند البحث عن اسمه في أحد محركات البحث -.

في إجمال، وأكبت على كتب التفسير استضى بها، وبخاصة تفاسير الطبري والزمخشري والفخر الرازي والقرطبي والبيضاوي وابن كثير وإسماعيل حقي والشيخ محمد عبده والشيخ محمد الطاهر بن عاشور، وأخذت أقتطف منها هذا التفسير المختصر، وقصدًا للإيجاز لم أنص إلا قليلًا على آراء المفسرين، وبالمثل لم أنص على الآراء النحوية والبلاغية في الصيغ القرآنية، ولا على أسباب النزول في الآيات، ولا على القراءات في ألفاظ القرآن؛ لأن لكل ذلك كتبًا مطولة منشورة، ولم أقحم عليه شيئًا من الإسرائيليات في قصص الأنبياء؛ إذ ينبغي تنحيها عن تفسير الذكر الحكيم، وأيضًا نَحَيْت عنه تفاسير غلاة التشيع والتصوف لتوسعها في تأويل الآيات، وذكرت في أول التفسير لكل سورة أهمّ موضوعاتها، وقلّما ضبطت في التفسير ألفاظ الآيات اكتفاء بضبطها الدقيق في الآيات المرافقة».

ثم قال: «ومضيت ألتقط من كتب التفسير السالفة وغيرها دررها الكثيرة محاولاً أن أعرضها على القارئ في يسر، وليس لي إلا بعض لفات قليلة في الحين البعيد بعد الحين».

ثم قال: «وأعترف بأن هذا التفسير الوجيز للقرآن الكريم إنما هو مقدار ما حملته يديّ القاصرتين من تفاسيره القيمة»^(١).

٦ - تفسير «من نسّمات القرآن - كلمات وبيان» لغسان حمدون^(٢)، صدرت طبعته الثانية عن (دار السلام - بمصر) عام (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)،

(١) الوجيز في تفسير القرآن الكريم لشوقي ضيف: ١ - ٣.

(٢) هو: الأستاذ الدكتور غسان عبد السلام الواعي الشيخ حمدون، ولد في (حماة) في سورية، ولديه إجازة في عدد من القراءات السبع، كما أصدر ثلاثة كتب وعدّة بحوث في التفسير وعلوم القرآن، وهو يعمل حاليًا أستاذًا للتفسير وعلومه «مقرّر إعجاز القرآن» في جامعة صنعاء في اليمن، انظر: الموقع الشخصي للمؤلف على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

في مجلد واحد، من القطع المتوسط - على هامش المصحف المصري - وعدد صفحاته (٧٠٥ صفحات) وقد راجع الكتاب كل من: د. جميل غازي، د. عبد الله علوان، وهبي سليمان الغاوجي، عبد الحميد الأحذب، وقد كتب كل من الثلاثة الأُول مقدمة لهذا الكتاب.

أما المؤلف - الذي انتهى من إعداد هذا الكتاب سنة (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) كما في خاتمته - فقد قال في مقدمته: «لقد وجدت الكثرة الغالبة من الأمة الإسلامية ما عادت تعي العديد من عبارات القرآن وكلماته وتصوراته وقيمه ومفاهيمه؛ فعكفت منذ سنوات طوال على توضيح ذلك وكتابته».

ثم قال: «لذلك لا تعجب إذا حجزت نفسي وقلمي عن القول في القرآن بما لا علم لي به، والتزمت التفسير بالمأثور والمنقول، من التفاسير المعتمدة لدى علماء الإسلام في القديم والحديث؛ فأخرجت من دررها الجميلة هذه النسمات مبسطة، مستدلاً على ذلك بسنة رسول الله ﷺ في تبيين وتوضيح الكثير من الآيات».

ثم قال: «ولقد حرصت أن أرجع كل تفسير إلى مصدره، فقد جاء في تفسير الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي: «فإنه يُقال: من بركة العلم أن يُضاف القول إلى قائله»، ثم سَمَّى مراجعه في التفسير - وهي سبعة كتب^(١) - مع رموزها، ثم مراجعه في الحديث وهي تسعة كتب، كما ألحقه بفهرس مفصّل للموضوعات - في (٤٣ صفحة) -.

٧ - «المختار من تفاسير القرآن الكريم» للدكتور أحمد إسماعيل الصبّاغ^(٢)، صدر في دمشق، عام (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) في مجلد واحد -

(١) هي: تفسير الجلالين، القرطبي، الألوسي، النسفي، ابن كثير، كلمات القرآن لمخلوف، في ظلال القرآن لسيد قطب.

(٢) دكتور دولة في العلوم الاقتصادية - كما في التعريف الذي وضع تحت اسمه في آخر المقدمة -.

على هامش المصحف المصري - وعدد صفحاته هو عدد صفحات المصحف نفسه (٨٢٧ صفحة).

قال المؤلف في المقدمة: «فأمام عظم هذه المسؤولية وخطورتها، كان لا بد لي من التقييد بما جاء في أمهات كتب التفسير التي أمكنتني الحصول عليها، لكي أختار النص الذي يتفق مع الضوابط والقيود التي فرضتها على نفسي، وقد اضطررت في بعض الأحيان أن أتصرف بصياغة الفكرة من جديد؛ لكي أضعها بأسلوب أسهل وتعبير يتفق مع حاجة القارئ في هذا العصر، الذي يريد أن يحصل على المعرفة بأسرع وقت وأقل جهد، وأما الضوابط التي تقيدت بها في اختيار كلمات هذا التفسير فهي ما يلي:

أولاً: لتسهيل تلاوة القرآن الكريم على المبتدئين بلفظ سليم من غير خطأ أو تحريف، كان لا بد لي من:

أ - كتابة بعض الكلمات القرآنية في التفسير حسب القاعدة الإملائية الحديثة، إلى جانب النص القرآني الذي حافظ على قاعدته الإملائية المميزة.

ب - اختيار حرف أوضح للنص القرآني الوارد في التفسير، مع ضبط حركاته، وتشكيل حروفه.

ثانياً: اختيار التعابير الشائعة الاستعمال في عصرنا الحاضر والواسعة الانتشار، من بين مجموعة من التفاسير.

ثالثاً: تقديم تفسير للقرآن الكريم، بأسلوب مبسط لا تعقيد فيه، ليسهل فهمه على كل من حصل على ثقافة متوسطة من العلم والدراسة.

رابعاً: عدم الخوض في تفاصيل الفروع والجزئيات، والاهتمام فقط بالكليات والمعاني العامة، ومحاولة التوفيق قدر المستطاع بين القرآن الكريم والعلم الحديث.

خامساً: عدم التوسع في الشرح أكثر مما يتحملة النص القرآني، ولا سيما في المشكلات من الآيات، وما ورد فيها من القصص والأخبار.

سادساً: اختيار التفسير الذي يحقق المحافظة على ترابط النص ووحدة الموضوع.

سابعاً: مراعاة المعنى الظاهر للفظ - قدر المستطاع - والابتعاد عن المعاني المجازية - قدر الإمكان - واختيار المعاني التي تطابق ظاهر اللفظ وروح المعنى.

ثامناً: الأخذ بقاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) فإذا كان سبب نزول آية هو حادثة معينة، فلا يُراد بذلك أنها اقتصرَت على هذا السبب دون أمثاله، وإنما تتضمَّن حكماً عاماً.

تاسعاً: حمل التفسير على أحسن وجوهه.

عاشراً: عدم التعرض للبحوث اللغوية والبلاغية.

٨ - تفسير «أبداع البيان لجميع آي القرآن» لمحمد بدر الدين التلوي^(١)، صدر عن (دار النيل - بتركيا) سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) في مجلد واحد من القطع الكبير، عدد صفحاته (٦٨٩ صفحة) وبأسفله «قلائد الجمان على جيد أبداع البيان» للمؤلف نفسه.

قال المؤلف في مقدمة الكتاب - الذي فرغ من تأليفه سنة (١٣٨٩هـ) ومن تحريره (١٤٠٤هـ) ومن إعادة النظر فيه (١٤٠٩هـ) كما في خاتمته^(٢) -:

(١) هو: أبو البركات محمد بدر الدين بن الملا درويش الفقيري العباسي الشافعي التلوي ثم الإسعدي، المولود سنة (١٣٤٣هـ) في قرية (تلو) القريبة من بلدة (إسعرد) في (تركية) التي انتقل إليها منذ (١٣٩٠هـ) ولا يزال إماماً وخطيباً بجامعة الكبير حتى (١٤١٠)، انظر: ترجمة المؤلف بقلم ابنه محمد نور الدين في مقدمة الكتاب.

(٢) انظر: تفسير أبداع البيان لجميع آي القرآن: ص ٦٨٩.

«ثم ظهر لي أن أكتب تفسيرًا لجميع القرآن الكريم على أسلوب بديع، مختصرًا ملخصًا من التفاسير المعتمدة المتداولة؛ كتفسير الحافظ ابن كثير والتفسير الكبير والقرطبي والبيضاوي والخازن والنسفي والجلالين الجليلين وحواشيها والعلامة أبي السعود العمادي وخاتمة المحققين الألوسي والأستاذ الفاضل الصابوني؛ ليكون أنفع لي ولغيري إن شاء الله».

ثم قال: «غير أنني أردت ألا أكثر من تكرير التفسير لما تكرر كثيرًا من الجمل والآيات، وأن أعوض عن ذلك بعض نكت وتفصيلات، فذكرت تفسير السابق منه، وأحلت عليه اللاحق بإشارة رقم آية السابق إن كان في نفس السورة، وبإشارة رقمي السورة والآية إن كان في غير تلك السورة، وقد أذكر تفسير غير السابق وأحيل عليه غيره لفائدة ما، وقد أحيل ذلك على فهرس عملته على ترتيب الحروف الهجائية ذكرت فيه تفسيره بإشارة (ر) أعني: راجعه، وبالغت في اختصار العبارة بحيث لا يُخلّ بالفهم، ولم أذكر في الغالب غير قراءة حفص المشهورة، كما أنني اقتصرت غالبًا في بيان المعنى والإعراب على المتفق عليه أو الأكثر قائلًا به».

وبعدما تمّ ما أردته - بحمد الله سبحانه وفضله - علقته على بعض مواضعه فوائد كالجمان؛ تزيينًا لجيد أبدع البيان، استخرجت أكثرها من تفسيري العلامة الألوسي والأستاذ الصابوني^(١) - رحمهما الله تعالى - حيث فيهما خلاصة غالب التفاسير السابقة، وسمّيت ذلك «قلائد الجمان على جيد أبدع البيان».

٩ - «أيسر التفاسير»^(٢) لعامر أحمد الشريف^(٣)، صدر عن (دار

(١) يريد كتابه «صفوة التفاسير» - كما في الخاتمة -، انظر: المرجع السابق.

(٢) الكتاب الذي اشتهر بهذا الاسم هو كتاب الشيخ أبي بكر الجزائري «أيسر التفاسير لكلام علي الكبير».

(٣) لم أجد له ترجمة.

العلم للملايين - بيروت) عام (١٩٩٣م) في مجلد واحد من القطع الكبير، ويقع في (٦٦٨ صفحة).

قال المؤلف في المقدمة: «لما كان هدفي وضع تفسير مبسط، فقد اعتمدت أسلوباً من ثلاث حلقات، كل حلقة تنبثق من الحلقة السابقة وتكون متممة لها، وهذه الحلقات هي:

(الأولى): أسلوب تفسير الآيات: لقد قمت بتجزئة الآية الواحدة إلى مقاطع، وهو أسلوب مألوف ولكن مع فارق هام من حيث التركيز على مقوماته وما اعتمدته منه وما استثنيته:

- تعمدت إدراج كلمات التفسير فيما بين كلمات القرآن، بالشكل الذي يحقق أكبر قسط ممكن من التكامل بينهما؛ لتصبح قراءة كلمات القرآن وكلمات التفسير حسبما ترد انسيابية قدر المستطاع. إن ظاهرة الانسيابية هذه موجودة في تفاسير أخرى، لكنها لا تُركز عليها بشكل أساسي مثلما فعلت، وتُشكّل الاستثناء لديها^(١).

- لم أدرج - مثل أصحاب تفاسير سابقة - النواحي اللغوية، من صرف ونحو وإعراب للعديد من الكلمات، وذلك تسهياً مني لعملية القراءة، علماً أن ما أتى به السلف من براهين لغوية لمعاني الكلمات المعنوية أصبح مفهوماً، فلم أجد ضرورة لإعادته.

- تتوسع التفاسير - إجمالاً - في تفسير كل مقطع أو كل كلمة من الآية، بنسب متفاوتة، تتراوح أحياناً بين عدّة أسطر وعدّة صفحات، بينما أسلوبِي هو الإيجاز، وبالتالي لم أفسّر كل كلمة من كل آية،

(١) يقصد المؤلف بالانسيابية: ما يسميه العلماء بطريقة الشرح الممزوج، وقد سبق تفصيل الكلام عنها في الفصل الثالث من الباب الأول، وأما قول المؤلف إن هذه الظاهرة موجودة في بعض التفاسير لكنها لا تُركز عليها بشكل أساسي مثلما فعل هو، وأنها تُشكّل الاستثناء لديها! فهذه دعوى مخالفة للواقع، وأظهر مثال على ذلك «تفسير الجلالين» الذي هو أحد مرجعي المؤلف الأساسيين - كما سيأتي -.

أو حتى بعض الآيات بكاملها حيثما وجدت النص مفهومًا.

(الثانية): موضوعات السور: تبين لي أن لكل مجموعة متتالية من الآيات في السورة الواحدة موضوعًا عامًا تشرحه وتبينه، فحدّده وثبّته في مطلعها، وهذا أسلوب جديد في التفسير يساعد على فهم مضمون كل مجموعة معينة من الآيات.

(الثالثة): بني السور: ثم عمدت بعد تحديد موضوعات كل سورة، إلى جمعها معًا لاستخلاص بنية السورة ككلّ، وأدرجتها عند مطلعها، وهذا أيضًا أسلوب جديد في تفسير القرآن يساعد القارئ على فهم مضمون السورة كوحدة متكاملة.

ثم قال: «لما كان هدفي وخطتي بالنسبة للآيات بالذات وضع تفسير مبسط؛ فلإني لم أجد ضرورة لاعتماد العديد من التفاسير لأستخلص كل مرة ما اعتبره الأنسب منها، بل اعتمدت عددًا قليلًا من المراجع، علمًا أن هنالك دومًا تشابهًا بين التفاسير في مجالات عدّة، من حيث الأفكار الأساسية لمضامينها، فالمرجع الرئيسي لها هو دومًا القرآن. لذلك اعتمدت بالدرجة الأولى على مرجعين اثنين لتفسير الآيات هما:

أ - «صفوة التفاسير» للدكتور^(١) محمد علي الصابوني.

ب - «تفسير الجلالين»، كما استأنست بتفاسير أخرى.

١٠ - «التفسير الوجيز» لوهبه الزحيلي^(٢)، صدر عن (دار الفكر -

(١) هذا وهم من المؤلف في وصفه للشيخ الصابوني بالدكتور، وربما كان ذلك استنتاجًا من كونه مدرسًا في الجامعة - كما سبق في ترجمته في الباب الثاني -.

(٢) هو: أبو عبادة وهبة بن مصطفى الزحيلي، ولد سنة (١٣٥١هـ) في بلدة (دير عطية) قرب دمشق، عمل أستاذًا زائرًا في عدد من الجامعات العربية، وترأس قسم الفقه الإسلامي في كلية الشريعة بجامعة دمشق منذ (١٩٨٩م)، وقد زادت مؤلفاته على (١٣٠ مؤلفًا)، وأفرد الدكتور بديع السيد اللحام ترجمته في كتاب مستقل بعنوان «وهبة =

دمشق) عام (١٤١٥هـ) على هامش المصحف، وعدد صفحاته (٦٤٤ صفحة).

قال المؤلف في المقدمة: «والسبيل الأمثل في البيان: تلاوة الآية، وفهمها فهماً إجمالياً، ثم العمل على توسيع المدارك تدريجياً بتفسير أشمل، مثل كتابي «التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج» ١٦ مجلداً^(١)، من منشورات دار الفكر العامرة، والذي مُنحت عليه جائزة أفضل كتاب في العالم الإسلامي لعام (١٩٩٤م) من جمهورية إيران الإسلامية».

ثم قال: «و«التفسير الوجيز» هذا يقتصر على بيان الآية إجمالاً، وعلى سبب نزولها الصحيح إن وجد، مع تجنب الإسرائيليات، والتزام أدق ما توصلت إليه كتب التفسير القديمة منها والحديثة، وما أحاطت به من التفسير بالمأثور والمعقول المنسجم مع أصول البيان في اللغة العربية، ومقاصد الشريعة، واتباع منهج السلف الصالح في الاعتقاد^(٢)».

ثم قال: «ومن المعلوم أن ترتيل القرآن العظيم واجب، فيحتاج إلى تعلم علم التجويد ومعرفة قواعده على يد أستاذ متقن، إذ لا بد من معرفة أصول التجويد نظرياً وعملياً، كما جاء في ختام هذا المصنّف».

= الزحيلي - العالم الفقيه المفسر، كما أن للمترجم موقع خاص على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(١) صدر في طبعته الجديدة في (١٧ مجلداً) وهي مزيدة ومضافاً إليها القراءات، كما أن للمؤلف كتاباً ثالثاً في التفسير هو «التفسير الوسيط» في ثلاثة مجلدات ضخمة، وهو آخرها صدوراً، انظر: كلام المؤلف نفسه في المقارنة بين هذه الكتب الثلاثة في مقدمة التفسير الوسيط له: ٦/١ - ٧.

(٢) ذكر المغراوي أن المؤلف (وهبة الزحيلي) أول كثيراً من آيات الصفات في كتابه «التفسير المنير» وذكر عدداً من الأمثلة على ذلك، انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات: ١٤٧٨/٣.

١١ - تفسير «روائع البيان»^(١) لمعاني القرآن» لآيمن عبد العزيز جبر^(٢)، صدر عن (دار الأرقم - الأردن) و(دار ابن الجوزي - مصر) عام (١٩٩٧م) في مجلد واحد على هامش المصحف، ويقع في أكثر من (٨٠٠ صفحة) مع الفهارس، وقد راجعه كل من: الدكتور أحمد نوفل، والدكتور أحمد شكري.

قال المؤلف في المقدمة: «وقد رغبت أن أضع تفسيراً للقرآن الكريم، وأردت له أن يكون مختصراً، يُستغنى به عن المباحث المطوّلة، والأقوال المتعددة، بحيث تكون عبارته واضحة الدلالة، سهلة المنال، مما يهوّن على القارئ استخلاص المعاني القرآنية بأيسر جهد وأقلّ زمن، فاستعنت بمجموعة من كتب التفسير منها: كتاب فتح القدير، وجامع البيان، وصفوة البيان، وتفسير الجلالين، حتى أجزل الله عليّ عطاءه، وأغدق عليّ نعمه، فأنتمت كتابة معانيه».

ثم قال: «وأبعته في الحاشية بأسباب نزول الآيات، وقد سلكت طريقاً حاولت معه تجنب الأحاديث الضعيفة في هذا الموضوع... ثم أتبع أسباب النزول في الحاشية بكتاب «التيبان في آداب حملة القرآن» للنووي... وفي نهاية التفسير وضعت معجم ألفاظ القرآن، مستعيناً بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وكتاب فتح الرحمن للشيخ زاده... ثم أتبع معجم الألفاظ بمعجم الموضوعات، معتمداً ما صنّفه العديد ممن سبقني إلى كتابة المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم... ووضعت معجماً للأعلام الواردة في القرآن الكريم، مشتملاً على الأسماء الهامة، وقد أوردت فيه اسم السورة

(١) الكتاب الذي اشتهر بهذا الاسم هو كتاب الشيخ محمد علي الصابوني «روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن».

(٢) هو: عضو اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين - كما في موقع الاتحاد على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

بدلاً من رقمها، لإمكان ذلك، الأمر الذي كان صعباً في المعجمين السابقين».

١٢ - «المعين»^(١) على تدبر الكتاب المبين» لمجد بن أحمد مكّي^(٢)، صدر عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) عن (دار نور المكتبات - بجدة) في مجلد واحد من القطع الكبير، على هامش المصحف، وعدد صفحاته هي عدد صفحات المصحف نفسه (٦٠٤ صفحات).

قال المؤلف في المقدمة: «وقد اجتهدت خلال كتابتي لهذا التفسير التدبري الموجز على الاهتداء بجملة قواعد هادية تعين على تدبر كلام الله سبحانه بطريقة مثلى، وصورة فضلى، ومن تلك القواعد التي اجتهدت في الالتزام بها، وإيرادها في هذا التفسير التدبري:

- الاستفادة مما صحَّح من التفسير المأثور، والنظر فيما ورد من أقوال المفسرين المعتمدين، واعتماد ما هو راجح.

- النظر فيما ورد من أسباب النزول، مما صحَّح سنده مع مراعاة قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) ومراعاة دلالة السياق والقرائن التي تدلُّ على تخصيص العام.

- اخترت من معاني الكلمات القرآنية المعنى المراد الذي يُلائم دلالة النصِّ القرآني بوجه عام، وكما هي في كلام العرب في عصر نزول القرآن، وابتعدت عن المعاني الاصطلاحية المتأخرة عن عصر التنزيل،

(١) الكتاب الذي اشتهر بهذا الاسم هو كتاب «المعين على فهم الجزء الثلاثين» للأستاذ الدكتور زيد عمر عبد الله.

(٢) هو: مجد بن أحمد بن سعيد مكّي، ولد في مدينة (حلب) السورية عام (١٣٧٦هـ)، وله عدد من الكتب والتحقيقات العلمية، وقد عمل مصححاً ومراجعاً في كبرى دور النشر في بيروت، كما حصل على درجة الماجستير من جامعة أم القرى - قسم الكتاب والسنة (١٤٠٩هـ)، وهو الآن إمام وخطيب جامع الرضا بحي النعيم بجدة، وهو المشرف على موقع (الإسلام في سورية - صوت رابطة علماء سورية) على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وفيه ترجمته.

مع النظر فيما قاله أهل التفسير في معنى الكلمة، للاهتداء إلى فهم المعنى المراد بتوفيق الله تعالى.

- حمل النص على كل المعاني إذا كانت الكلمات أو الجمل القرآنية تدل على أكثر من معنى، وعدم قصر النص على واحد منها دون غيره، تمشيًا مع عطاء القرآن الثر، الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تنضب معانيه.

- تكامل النصوص القرآنية، والتأسيس في كل نص منها مقدم على التأكيد، واستبعاد احتمال التكرير لمجرد التأكيد ما أمكن.

- ملاحظة قواعد اللغة العربية، وتوجيه الآيات التي يخالف إعرابها مقتضى الظاهر، والإشارة إلى الحكمة من ذلك من خلال التفسير.

- استجلاء الغرض الفكري من الوجوه البلاغية التي اشتملت عليها نصوص القرآن، مع الإيجاز الشديد والاقتصاد في العبارة، والتنبيه على أغراض الاختلاف في أسلوب التعبير في النصوص القرآنية.

- محاولة فهم الآية القرآنية وفق ترتيب نظمها.

- بيان بعض ما يشتمل عليه النص القرآني من أوجه، وما يهدف إليه من أغراض تربوية وتعليمية.

- عُنيت بخواتم الآيات ومراميها، وما تشتمل عليه من قضايا كلية ترتبط بما جاء قبلها بمضمون الآية.

- اعتنيت بما جاء في الآيات القرآنية من قَسَمٍ بذكر المناسبة بين المُقسَم به والمقسَم عليه، وبيان الغرض من القسم، والتنبيه على ما فيه من دلالات وعبر، وأوضحت الحكمة من القسم المسبوق بحرف النفي (لا) الوارد في القرآن في سبع سور بصيغة (لا أقسم).

- ملاحظة العمق القرآني، والتنبيه إلى كثير من المعاني العميقة والدلالات الدقيقة التي لم يرد في النص ألفاظ صريحة تدل عليها دلالة

واضحة؛ كالمحاذيف التي تحذف للإيجاز، ويقتضيها معنى النص، واللوازم الفكرية والكنائيات البعيدة... كما راعيتُ ظاهرة التضمين، وهو أن تذكر كلمة ذات معنى، وتُضمَّن مع معناها كلمة أخرى، ثم يبنى عليها كلامٌ على أساس معنى الكلمة الأخرى.

- النظر في توجيه الخطاب الرباني، فالنصوص المصدَّره بخطاب الناس (يا أيها الناس) تشتمل على معنى يضم الناس جميعًا... والنصوص القرآنية المصدرة بخطاب المؤمنين (يا أيها الذين آمنوا) تشتمل على معانٍ تخصُّ الذين آمنوا، وما يؤمرون به، وما يُنهون، وما يُحذَّرون منه، وما يُوجَّهون له... وخطاب الله ﷻ للرسول في القرآن شامل المؤمنين ما لم يكن فيه دلالة صريحة على الخصوصية، وكذلك كلُّ تربيةٍ موجهةٍ للرسول ﷺ هي موجَّهة تبعًا لأُمَّته. وخطاب المفرد هو خطاب لكلِّ فرد يصلح للخطاب، وهو أسلوب من أساليب التعميم الذي هو بمثابة النصِّ على العموم وتأكيده.

- التدبُّر في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما يُسند إليه، إذ لا يشترط لصحة الإسناد أن يكون المسند إليه فاعلاً للشيء الذي تضمنه الفعل أو ما في معناه، أو موصوفًا به. ويقع كثيرٌ من مفسري الآيات القرآنية بأغاليل ناشئة عن عدم ملاحظة العلاقات الإسنادية المختلفة، وعدم تدبر النصوص استهداءً بقرائنها السابقة واللاحقة.

ثم قال: «كما راعيتُ أمورًا أخرى سوى ما قدَّمته من قواعد منهجية التزم بها، وهي أمورٌ تحقق الهدف من إصدار هذا التفسير وتقريبه للقارئ، من أهمها ما يأتي:

- تفسير كل آية على حدة، وعدم إعادة ألفاظ النص القرآني في التفسير إلا نادراً.

- الإشارة إلى رقم الآية في بداية تفسيرها.

- تجنبت ذكر القراءات ومسائل النحو والإعراب.
- التزمت رواية حفص عن عاصم، وهي الرواية التي طبعت معها المصحف الشريف.
- حرصت على أن يكون التفسير بالقدر الذي تتسع له حاشية (مصحف المدينة النبوية) المنورة.
- سهولة البحث وتسهيل الفهم والتدبر، فكونه في مجلد واحد يساعد في الوقوف على معنى الآية أثناء التلاوة دون البحث في عدة مجلدات، وكذلك سهولة حمله واقتنائه.
- اخترت أن يكون أسلوب كتابتي لهذا التفسير صالحًا لجميع القراء على اختلاف مستوياتهم الثقافية وفق الأسلوب السهل الممتنع... لأنني حرصت على كتابته بأسلوب عصري سهل ميسر واضح العبارة، وجيز لا يُخل ولا يُمل، حتى يكون قريبًا من القارئ، ويكون كذلك صالحًا لترجمته إلى اللغات الأجنبية ترجمةً دقيقةً صحيحة^(١).

وقد صرّح المؤلف بأهم مصادره في الكتاب، حيث قال: «ورجعت في تفسيري هذا إلى مصادر كثيرة أخرى - سوى ما ذكرت^(٢) - على سبيل الاستئناس والاسترشاد؛ كالتسهيل لابن جزي، وتفسير النسفي، وابن كثير، و«الجواهر الحسان في تفسير القرآن» لعبد الرحمن الشعالي، و«تفسير الجلالين»، و«السراج المنير» للخطيب الشربيني. ومن تفاسير المعاصرين: «صفوة البيان» لحسنين مخلوف، و«المنتخب في

(١) المعين على تدبر الكتاب المبين: ص ١٢ - ١٥ من المقدمة (بتصرف يسير).

(٢) يريد كتابي: «لباب التأويل في معاني التنزيل» للخازن، و«معارج التفكير ودقائق التدبر» لعبد الرحمن حبنكة الميداني، حيث قام المؤلف باختصار هذين الكتابين الذين أثنى عليهما كثيرًا، وجعلهما أساس عمله في هذا الكتاب، انظر: المرجع السابق: ص ١٠ - ١١ من المقدمة.

تفسير القرآن» الذي أصدره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، و«التفسير الميسر» الذي أصدره مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، و«زهرة التفاسير» لمحمد أبي زهرة، إلى غير ذلك من المصادر المتنوعة الكثيرة^(١).

وقد ذكر المؤلف في خاتمة الكتاب^(٢) أنه أتمّ كتابة هذا التفسير المختصر أواخر عام (١٤٢٢هـ) ثم أعاد النظر فيه، ونقّحه، وأعاد تجارب طباعته خمس مرّات، كان آخرها في شعبان سنة (١٤٢٦هـ).

١٣ - «وجه النهار الكاشف عن معاني كلام الواحد القهار» للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي^(٣)، صدر عن (دار ابن حزم - بيروت) عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) في مجلد واحد من القطع المتوسط، في (٤٧٨ صفحة).

قال المؤلف في مقدمته: «إنني لم أرد بما كتبت في مصنفي هذا أن أشرح آيات القرآن، ولا أن أعرض أحكامه وحجّمه على طريقة من سبق، ولم أشأ أن أعمد إلى ألفاظه الغريبة فأشرحها؛ كما صنع من صنّف في «مفردات القرآن»؛ ولكنني نحوت منحى آخر: جمعت فيه بين تفسير مفردات القرآن وبين جملة الغريبة التي يشكل تركيبها أو معناها الجملي، أو ضمائرهما، أو صيغها، وحلّيته بفوائد، ونكات، واستنباطات؛ مما قرأته واطلعت عليه في كتب التفسير، وغيرها من كتب الفقه والأصول والمعارف، ومما سمعته من أهل العلم ومما فتح الله به علي. ومن تأمل

(١) المرجع السابق: ص ١١ من المقدمة (بتصرف يسير).

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ٦٠٤.

(٣) هو: أبو محمد عبد العزيز بن علي بن علي بن جابر الحربي، ولد عام (١٣٨٤هـ) أجازته بالقراءات العشر كل من الشيخين أحمد الزيات ومحمود سيويو البديوي، وهو حالياً أستاذ مشارك للتفسير والقراءات بجامعة أم القرى، ومديراً لمركز إحياء التراث الإسلامي بها، له ترجمة في آخر كتابه «توجيه مشكل القراءات العشرية القرشية».

- بإنصاف - ما أجمعه من تفسير في اللفظ الواحد وما أذكر من لطائف ونكات؛ يدرك صدق ما قلته».

ثم قال: «ولا يعجلنَّ في اللوم لائم، في جمع الأقوال والوجوه، والتكرار في بعض المواضع، وذكر معنى في موضع لا أذكره في نظيره، والاستمساك بالظاهر^(١)؛ الذي هو أول الفكر وآخر العمل، عند مَنْ رُزق فطنة لم يَرِدَ عليها ما يُغَيِّرُها عن أصلها؛ فإني لم أجنح إلى شيء مما ذكرت إلا بقصد، ولمعنى لو لم أعمد إليه فات ذلك المعنى».

ثم قال: «وإذا كان في هذا السفر من قول يخالف المشهور، ولا يوافق الجمهور؛ فذلك مما أذاه اجتهادي في الاختيار والترجيح والتأويل؛ فإني لا أرى التقليد في الديانة، ولا أحب الشذوذ فيها لذاته أيضًا، ولكنني تركت مَلَكَاتي وفطرتي ترتع في ربيع القرآن، ومَنْ أقبل عليه بمثل ذلك تفجَّرت له بحار معارفه، واهتَزَّتْ له بساتين معانيه، وربت، وأنبتت من كل زوج بهيج^(٢)».

١٤ - «التفسير الميسر»^(٣) للدكتور عائض القرني^(٤) صدر عن (مكتبة العبيكان - بالرياض) عام (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) في مجلد واحد من القطع الكبير، عدد صفحاته (٩٢٧ صفحة) لكن طبعته الأولى هذه لم تنتشر؛

(١) المؤلف ممن ينزع إلى مذهب أهل الظاهر، ويرى التحرر من المذاهب، والتجافي عن التقليد، وقتت على ذلك من خلال لقاء له في صحيفة عكاظ: العدد (١٨٢٤) في ١٩/٥/١٤٢٧.

(٢) وجه النهار الكاشف عن معاني كلام الواحد القهار: ص (ب - ج) من المقدمة.

(٣) الكتاب الذي اشتهر بهذا الاسم هو «التفسير الميسر» الصادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، وقد سبق الكلام عليه في البحث السابق (الأول) من هذا الفصل.

(٤) هو: أبو عبد الله عائض بن عبد الله بن عائض بن مجدوع بن عائض بن راشد القرني، ولد عام (١٣٧٩هـ) في قرية من قرى (بلاد بلقرن) على مشارف شفا تهامة، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام بالرياض - في قسم السُّنَّة، وقد أفرد أحمد بن فلاح القرني كتابًا في ترجمته بعنوان «عائض القرني - خطيبًا وكاتبًا وأديبًا».

كانتشار طبعته الثانية في السنة التالية (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) وهي في مجلد واحد أيضًا من القطع الكبير، لكن عدد صفحاته فيها (٧٤٩ صفحة).

قال المؤلف في مقدمته: «هذا التفسير يسير قريب قدمت فيه المعاني بأسلوب مفهوم، ولغة واضحة، فلا أذكر فيه الآيات المتشابهة بل أبقيتها في مواضعها، وكذلك لا أورد أحاديث ولا آثارًا إلا فيما ندر وباختصار، وقد عرضت عن ذكر الأقوال والخلافات، وعمدت إلى الراجح والظاهر من الآية، ولم أورد فيه شواهد شعرية، ولم أبحث مسائل نحوية ولا قضايا لغوية ولا وجوه قراءات، ولا إسرائيليات ولا نقولات عن العلماء ولا استطرادات، وإنما اقتصر على زبدة القول، وخلاصة الكلام، وربما أذكر بعض الحكم واللطائف والفوائد والأسرار - إذا وجدت - بإيجاز، وقد التزمت منهج السلف أهل العلم والإيمان، وجانبت مذاهب المخالفين لهم».

ثم قال: «ولأن القرآن كتاب هداية ورشد، حرصت على بيان هذا الهدى، فأطرح الأقوال الغريبة والشاذة والضعيفة والبعيدة، وحرصت على القول الصحيح الثابت المشهور».

١٥ - «التفسير الوجيز» لعلي بن مصطفى خلوف^(١)، وقفت على طبعته التاسعة عام (١٤٢٧هـ) وهي من توزيع (مؤسسة الجريسي - الرياض) ويقع في مجلد واحد - من القطع الأصغر من المتوسط - بهامش مصحف المدينة، وعدد صفحاته (٦٠٤ صفحات).

يقول المؤلف في المقدمة: «وقد قمت - بحمد الله - بكتابة هذا التفسير، وذلك بالاقْتِباس من «تفسير ابن كثير» خاصة، إضافة إلى كتابي «مهدب تفسير الجلالين»^(٢)، وتفسير البغوي المسمى «معالم التنزيل»،

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذا الكتاب عند الكلام على المؤلفات المتعلقة بتفسير الجلالين، =

وكتاب «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، و«فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير» للإمام الشوكاني».

ثم قال: «وقد أوردت فيه بعض الأحاديث، مكتفياً بعزو الحديث إلى أحد مخرّجيه، وقد يكون له أكثر من راوٍ».

وجاء على ظهر الغلاف الداخلي تعريف بهذا الكتاب، هذا نصه: «تفسير مختصر وشامل، يتميّز باعتماد ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، والبعد عما يُخالف ذلك، خصوصاً في آيات الاعتقاد وصفات الرب ﷻ والتركيز على التوحيد الذي بعث به المرسلون، مع سهولة الأسلوب والعرض، وتجنّب الأحاديث الضعيفة والمسائل الخلافية، إضافة إلى إيراد شيء من أسباب النزول والأحاديث المتعلقة بالآيات الكريمة».

١٦ - «درة التفاسير» لمحمد علي الصابوني^(١)، صدر عن (المكتبة العصرية - بيروت) عام (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) في مجلد واحد من القطع المتوسط - على هامش المصحف - عدد صفحاته (٦٢٨ صفحة).

قال المؤلف في المقدمة - التي أرّخها بغرة ذي الحجة (١٤٢٢هـ)^(٢) -: «وهذا هو القرآن العظيم، أضعه بين يديك - أخي المسلم - لتقرأه على بيّنة وبصيرة، ومعه شرح بسيط وميسّر لبعض مفرداته وآياته».

أما الناشر فقد قال في مقدمته: «فهذا كتاب «درة التفاسير» على

= في المبحث الثالث من الفصل السابق.

(١) سبقت ترجمته عند الكلام على مختصره لتفسير ابن جرير الطبري، في المبحث الأول من الباب الثاني.

(٢) أما إتمامه للكتاب فكان في ١٥/ من شهر المحرم/١٤٢٢هـ كما في خاتمة الكتاب: ص ٦٠٤.

هامش القرآن الكريم، قام بوضعه خادم الكتاب والسنة فضيلة الشيخ محمد علي الصابوني؛ فأجاد فيه وأفاد - حفظه الله تعالى - فكان أن خرج هذا الكتاب بأسلوبه الذي عوّدنا عليه فضيلته، سهل العبارة، مع ذكره لأسباب النزول والشواهد من الأحاديث النبوية الصحيحة، وكانت تنبيهاته المهمة غاية في الدقة، تلفت نظر القارئ إلى ما خفي من دقائق التفسير».



الخاتمة

وصلت من خلال هذا البحث إلى نتائج عديدة، ماثورة في ثناياه، لكنني أعرض لأبرزها مشفوعة ببعض التوصيات، فيما يأتي:

١ - تبين لي أن وضع حدٍ قاطعٍ للحكم على تفسير ما بأنه مختصر أم لا - خصوصًا في التفاسير المختصرة بذاتها - من الأمور المتعذرة، وأن الأولى في مثل ذلك: محاولة الوصول إلى قول تقريبي، يتعد عن الحدود المنطقية وشروطها، ويتَّجه إلى رسم إطار أكثر مرونة وقبولًا للآراء والاجتهادات في حدوده، وهو ما حاولت الوصول إليه.

٢ - أحصيت التفاسير المطبوعة المختصرة من غيرها فوجدتها (٤١) تفسيرًا، والمختصرة بذاتها (٢٧). أما المخطوطة: فالمختصرة من غيرها (٣٢)، والمختصرة ابتداءً (٤). وأما التفاسير المختصرة من غيرها التي لا تزال في حكم المفقود فقد بلغ عددها (٣٠)، والمختصرة بذاتها (٦) تفاسير.

وهذه القائمة ليست نهائية، بل هي قابلة للزيادة والنقصان، والتغيير والتبديل، مع التذكير بأني جعلتها محدودة بحدود الموضوع نفسه، حيث استبعدت تفاسير غلاة المبتدعة مثلًا، والتفاسير المختصرة الناقصة، وغير ذلك مما سبق تفصيله.

٣ - في الباب الثاني من الرسالة: تمَّت دراسة مناهج (٣٥) تفسيرًا مختصرًا من غيره، وكلها مطبوعة.

أما في الباب الثالث: فقد دُرست مناهج (سبعة) تفاسير مطبوعة من

التفاسير المختصرة ابتداءً، مع سرد بقية المطبوع منها مقروناً بنقل ما يتعلّق بمنهج المؤلف من كلامه في المقدمة - في (١٦) تفسيراً آخر.

٤ - تميّزت التفاسير المختصرة ابتداءً عند المتقدمين بمتانة العبارة ودقّتها، ولذلك فقد كتبها بطريقة الشرح الممزوج، في حين أن معظم تفاسير المعاصرين مالت إلى تيسير العبارة وإيضاحها، وتقليل المعلومات والبعد عن المصطلحات، وانتهاج أسلوب التفسير الإجمالي؛ كل ذلك رغبة في تقريب التفسير للقارئ المعاصر، مع ملاحظة كونه أساساً للترجمة إلى لغة أخرى - أحياناً.

٥ - ما زلت أتعجّب من كثرة مختصرات تفسير ابن كثير، وكلها معاصرة، وهي ما زالت تتكاثر حتى الآن، وربما كان السبب في ذلك عائداً للقبول الكبير الذي لقيه التفسير الأصل - تفسير ابن كثير - بين الناس، وكذلك فإن عدداً ممن يشرع في اختصار تفسير ما لا يبحث في وجود مختصر آخر سابق؛ فيطلع عليه، وهذا في سائر التفاسير المختصرة أيضاً، وهو من أهم أسباب تكرار الجهود في الكتب عموماً - تأليفاً وتحقيقاً ونشراً ..

أقول هذا، مع استبعاد القصد التجاري البحت من وراء ذلك؛ لأنني أرجو ألا يكون ذلك موجوداً في مثل هذه الأعمال العلمية الشرعية، وإن كان فأرجو أن يكون نادراً.

٦ - كان من أبرز أسباب اضطراب الحكم على بعض التفاسير المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها: الاختلاف في مفهوم الاختصار، وعدم نصّ المؤلف على ذلك أو كون كلامه محتملاً، مع اعتماده على الكتاب الأصل اعتماداً كبيراً، واعتبار الحكم بذلك مما يُنقص من قيمة الكتاب؛ بناءً على عدّ الاختصار من عيوب التأليف وليس من فنونه المعتمدة.

٧ - من الظواهر الحسنة التي كثر انتشارها أخيراً في التفاسير المختصرة: طباعتها على هامش المصحف، ولما فيها من فوائد فقد تمنى جمال الدين القاسمي ألا يُطبع مصحف إلا بهامشه تفسير؛ لأن الغاية هي الفهم، وليس مجرد التلاوة.

ولذلك فإنني أوصي من يريد طباعة تفسير مختصر، أو قريباً في حجمه من المختصر، أن يطبعه على هامش المصحف، وإن كان ذلك مشتملاً على بعض الصعوبات، والوقوع في بعض الزلات؛ لأن حسنات هذه الطريقة تربو على ما قد يكون فيها من السلبيات، وتهون لأجلها تلك الصعوبات.

٨ - تبين لي أن دراسة مناهج المفسرين عمومًا، وتقويمها خصوصًا، مما يحتمل تعدد وجهات النظر في كثير من قضاياها؛ ولذلك فقد حاولت البعد عن الجزم في إصدار الأحكام قدر الإمكان، وتركت الباب مشرعًا لزيادة البحث عندما لا يترجّح لي في القضية شيء.

٩ - تبين لي أن دراسة مناهج التفاسير المختصرة من غيرها ينبغي أن يكون فرعًا عن دراسة مناهج التفاسير الأصول التي اختصرت منها، أما المختصرة بذاتها فإن دراسة مناهجها تكون دراسة مستقلة كبقية كتب التفسير الأخرى المتوسطة والطويلة.

١٠ - في ثنايا النقطة السابقة شيء من الإضاءة عن مسألة كون دراسة مناهج التفاسير المختصرة أسهل من المتوسطة والطويلة، وأن هذا الأمر ليس على إطلاقه؛ إذ حجم الكتاب ليس المعيار الوحيد في هذا، بل ربما كان ذلك سببًا في الصعوبة وعدم وضوح كثير من القضايا المراد دراستها في ذلك التفسير المختصر.

١١ - وتفرعًا على الفقرة السابقة؛ فإنني أرى بعض التفاسير المختصرة التي شملها هذا البحث لا تزال بحاجة إلى دراسة أعمق وأكثر

تفصيلاً، خصوصاً أن طبيعة هذا البحث كانت تقتضي عدم الدخول في التفاصيل والتعمق في دراسة كل كتاب بخصوصه، فهذه دعوة للباحثين وتوصية لهم للقيام بذلك، لتتكامل الجهود العلمية في دراسة هذا الموضوع الكبير.

١٢ - أدركت من خلال هذا البحث أهمية الرجوع للشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وخصوصاً المواقع العلمية الموثوقة، فقد فتحت هذه الوسيلة آفاقاً ومصادرَ جديدة للمعلومات العلمية، ولذلك فإنه ينبغي تدريس مهارات البحث فيها لطلاب الدراسات العليا، وفي البرامج التطويرية الموجهة للأساتذة؛ ليستفيدوا منها في بحوثهم التخصصية.

١٣ - بناء على ما ذكرت في الفقرة السابقة؛ فإنني أدعو الأقسام العلمية، وعمادات الدراسات العليا والبحث العلمي، للنظر في وضع صيغة (إطار) مرجعي لكيفية التوثيق العلمي للمعلومة المأخوذة من موقع شبكي؛ لأن التوثيق منها لا زال جديداً، وهو يختلف بحسب اجتهادات الباحثين.

وختاماً، فهذا جهد المقلّ، أسأل الله تعالى أن يحسن عاقبتني في الأمور كلها، وأن يجعل قادم أيامي خيراً من ماضيها، وأن يختم لي بخير، وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



الفَهَارِسُ

- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

تَبَّتْ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

- ١ - أئمة المسجد الحرام ومؤذنه في العهد السعودي، لعبد الله سعيد الزهراني، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢ - ابن الجوزي الإمام المربي والواعظ البليغ والإمام المتفتن، لعبد العزيز سيد هاشم الغرولي، دار القلم، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣ - ابن كثير الدمشقي، د. محمد الزحيلي، دار القلم، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٩م.
- ٤ - أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط، للدكتور أحمد بن خالد شكري، دار عمار، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٥ - أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديشي، مكتبة النهضة، ط١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- ٦ - أبو حيان وتفسيره البحر المحيط، للدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧ - اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، للدكتور فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٨ - الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٩ - إتمام الأعلام - ذيل لكتاب الأعلام، للدكتور نزار أباضة ومحمد رياض المالح، دار صادر، ط٢، عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٠ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان - دمشق، مكتبة المؤيد - الرياض، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ١١ - الإجماع في التفسير، لمحمد بن عبد العزيز بن أحمد الخضيري، إشراف د. علي بن سليمان العبيد، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٢ - الاختصار في التفسير - دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على مختصر ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام والبقوي لتفسير الثعلبي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، عام ١٤٢٥هـ، إعداد: علي بن سعيد بن محمد العمري، إشراف: أ. د. نايف بن قبلان السليفي العتيبي.
- ١٣ - أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار القبة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٤ - الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور محمد بن حسين الذهبي، مكتبة وهبة، ط٤، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٥ - الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور: محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط٤، ١٤٠٨هـ.
- ١٦ - أصول التفسير وقواعده، لخالد بن عبد الرحمن العك، دار النفائس، ط٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٧ - أصول التفسير ومناهجه، أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، ط٤، ١٤١٩هـ.
- ١٨ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١٩ - الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام - المسمى نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، للشريف عبد الحي بن فخر الدين الحسيني (ت١٣٤١هـ)، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٠ - الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط١١، ١٩٩٥م.
- ٢١ - الألفاظ الفارسية المعربة، للسيد آدي شير، دار العرب، ط٢، عام ٨٧ - ١٩٨٨م.

- ٢٢ - الإمام ابن كثير - سيرته، مؤلفاته، منهجه في كتابة التاريخ، د. مسعود الرحمن خان الندوي، دار بن كثير، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٣ - الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن، د. محمد بن يوسف الشربجي، دار المكتبي، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٤ - الإمام الشوكاني مفسراً، د. محمد بن حسن بن أحمد العماري، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٥ - الإمام الطبري في ذكرى مرور أحد عشر قرناً على وفاته، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، ١٩٩٢م.
- ٢٦ - الإمام الطبري، للدكتور محمد الزحيلي، دار القلم، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٧ - الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير، لمشهور حسن محمود سلمان، دار القلم، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٨ - إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري - سيرته، عقيدته، مؤلفاته - لعلي بن عبد العزيز بن علي الشبل، مكتبة الرشد، ط١، عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٩ - الإمام فخر الدين الرازي - حياته وأثاره، د. علي محمد حسن العماري، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - اللجنة العامة للقرآن والسنة، ط٣، ١٣٨٨هـ - ١٦٩٦م.
- ٣٠ - إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، لإلياس بن أحمد حسين بن سليمان البرماوي، دار الزمان - المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣١ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٢ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تقديم: محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار صادر - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- ٣٣ - أنوار الهلالين في التعقبات على الجلالين، للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصميقي، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٣٤ - أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٣٥ - أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير، لخالد عبد الرحمن العك، دار ابن عصاصة - دار البشائر، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٦ - أوضح التفاسير، لمحمد محمد عبد اللطيف (ابن الخطيب)، بدون معلومات طباعة.
- ٣٧ - أسير التفاسير، لعامر أحمد الشريف، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٣م.
- ٣٨ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا الباباني البغدادي، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقابا، دار إحياء التراث العربي.
- ٣٩ - البحث العلمي، د. عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعه، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٠ - بحوث في أصول التفسير ومناهجه، أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، ط٤، ١٤١٩هـ.
- ٤١ - البداية والنهاية، لعمام الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث الدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٢ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) دار المعرفة.
- ٤٣ - البغوي ومنهجه في التفسير، لعفاف عبد الغفور حميد، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٤ - البيان الواضح لأسرة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - حتى سنة ١٣٩٣هـ، لعبد الله بن إبراهيم بن عبد العزيز آل الشيخ، دار بوسلامة في تونس.

- ٤٥ - البيضاوي ومنهجه في التفسير، إعداد: عبد الرحمن البشري بن علي أحمد ناشب، إشراف: د. محمد بسيوني فوده، رسالة ماجستير غير مطبوعة في جامعة الإمام، عام ١٤٠٤هـ.
- ٤٦ - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٩٥م.
- ٤٧ - تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، راجعه: د. عرفة مصطفى ود. سعيد عبد الرحيم، جامعة الإمام، عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٤٨ - تنمية الأعلام للزركلي، لمحمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط ٢، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٩ - تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفاسير، لعبد الله إبراهيم الأنصاري، مطابع الدوحة الحديثة، ط ١.
- ٥٠ - التحذير من مختصرات محمد بن علي الصابوني في التفسير، لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤١٠هـ.
- ٥١ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض اليعصبى (ت ٥٤٤هـ) د. أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة - دار مكتبة الفكر.
- ٥٢ - التصاريح - تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه، ليحيى بن سلام، قدمت له وحققته: هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع.
- ٥٣ - تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، للدكتور صلاح بن عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٤ - تعقيبات وملاحظات على كتاب صفوة التفاسير، للدكتور صالح بن فوزان الفوزان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٥ - تفسير أبداع البيان لجميع آي القرآن، لأبي البركات محمد بدر الدين بن الملا درويش التلوي، دار النيل، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- ٥٦ - تفسير ابن جُزي، لمحمد بن أحمد بن جُزي الكلبي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٧ - تفسير البغوي - معالم التنزيل، لمحيي السُّنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ) تحقيق: محمد بن عبد الله النمر، د. عثمان جمعة ضميرية، سليمان بن مسلم الحرش، دار طيبة، ط ٢، عام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٥٨ - تفسير الثعالبي المسمى الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي (ت ٨٧٥هـ) تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٩ - تفسير الجلالين - تهذيب وتوجيه، د. محيي الدين مستو، دار الكلم الطيب، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦٠ - تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٤م.
- ٦١ - تفسير الخازن بين الصحيح والضعيف، لثناء محمود عبد الله عابد، دار الأندلس الخضراء، ط ١، عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٦٢ - التفسير الصحيح - موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٣ - تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن تقريب وتهذيب، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، هذبه وقربه وخدمه: الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم - الدار الشامية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٤ - تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمود محمد شاكر، دار المعارف، ط ٢.
- ٦٥ - تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- ٦٦ - تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام الجليل العلامة أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، المكتبة الأموية - بيروت - دمشق، مكتبة الغزالي - حماة.
- ٦٧ - تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ) تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكتزي، الفاروق الحديثة، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٦٨ - تفسير القرآن العظيم، للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) دار إحياء الكتب العربية.
- ٦٩ - تفسير القرآن الكريم أصول وضوابطه، د. علي بن سليمان العبيد، مكتبة التوبة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٧٠ - تفسير القرآن بكلام الرحمن، لأبي الوفاء ثناء الله الهندي الأمرتسري (ت ١٣٦٨هـ) تقديم ومراجعة: صفى الرحمن المباركفوري، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار السلام، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٧١ - تفسير القرآن للعز بن عبد السلام وهو اختصار النكت للماوردي، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي (ت ٦٦٠هـ) تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الوهبي، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٧٢ - التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، ط ٤، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٧٣ - تفسير الماوردي النكت والعيون في تأويل القرآن الكريم، لأبي الحسن علي بن محمد حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ) من أول الكتاب إلى آخر سورة المائدة - تحقيقاً ودراسة، إعداد: محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، إشراف: د. عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الوهبي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير مطبوعة.
- ٧٤ - التفسير المختصر الصحيح، أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٧٥ - التفسير الميسر، لنبذة من العلماء، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- ٧٦ - التفسير الميسر، د. عائض القرني، مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٧٧ - تفسير النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، تقديم وضبط: بوران وهديان الضناوي، دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٨ - التفسير الوجيز على هامش القرآن العظيم، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، ط ٥، ١٤٢٧هـ.
- ٧٩ - التفسير الوجيز، لعلي بن مصطفى خلوف، مؤسسة الجريسي، ط ٩، ١٤٢٧هـ.
- ٨٠ - تفسير روائع البيان لمعاني القرآن، لأيمن عبد العزيز جبر، راجعه: د. أحمد نوفل، د. أحمد شكري، دار الأرقم - دار ابن الجوزي، ط ٢.
- ٨١ - تفسير كتاب الله العزيز، لهود بن محكم الهوارى، تحقيق: بالحاج بن سعيد شريفي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٠م.
- ٨٢ - التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، للدكتور محمد بن رزق بن طرهوني، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- ٨٣ - التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، بدون معلومات طباعة.
- ٨٤ - التفسير ورجاله، لمحمد الفاضل ابن عاشور، دار الكتب الشارقة، ط ٢، ١٩٧٢م.
- ٨٥ - تفسير يحيى بن سلام التيمي البصري القيرواني (ت ٢٠٠هـ) من سورة النحل إلى سورة الصافات، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٨٦ - تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي العسقلاني، حققه وعلق عليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
- ٨٧ - التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله أبي بكر المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٩هـ) عني بنشره: السيد عزت العطار.
- ٨٨ - تنبيهات مهمة على قرآنة العيينين على تفسير الجلالين، لمحمد جميل زينو، مكتبة الطرفين - الطائف، ط ١، ١٤١١هـ.

- ٨٩ - تنوير الأذهان من روح البيان، لإسماعيل حقي البروسوي، اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني، دار القلم، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٩٠ - تهذيب التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، لحسين بركة الشامي، دار الإسلام، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٩١ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٩٢ - تهذيب تفسير الجلالين، د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٩٣ - تيسير الرحمن الرحيم في اختصار تفسير القرآن العظيم - مختصر تفسير ابن كثير، لمحمد بن رياض الأحمد السلفي الأثري، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٩٤ - تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير، لمحمد نسيب الرفاعي، مكتبة المعارف، عام ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٩٥ - تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٩٦ - التيسير خلاصة تفسير ابن كثير، لمحمود محمد سالم، دار الشعب.
- ٩٧ - جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره، جمع وتصنيف: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٩٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) دار الفكر، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٩٩ - جامع البيان في تفسير القرآن، للسيد معين الدين الحسيني الإيجي الشافعي (ت ٨٩٤هـ) تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، شركة غراس، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٠٠ - جامع البيان في تفسير القرآن، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإيجي الشيرازي الشافعي (ت ٩٠٥هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- ١٠١ - جامع البيان في تفسير القرآن، لمعين الدين محمد بن عبد الرحمن الحسيني الإيجي الشافعي، تحقيق: منير أحمد، دار نشر الكتب الإسلامية، ط ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ١٠٢ - جامع الشروح والحواشي، لعبد الله بن محمد الحبشي، إصدارات المجمع الثقافي - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٠٣ - الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، لمحمد عزيز شمس، علي محمد العمران، إشراف وتقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، ط ٢، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٤ - جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمعها وقراها وقدم لها: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١.
- ١٠٥ - جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ علي دائرة المعارف الإسلامية، جمعها وأعدّها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، دار الرياض، أرض اللواء، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٠٦ - حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، لأحمد بن محمد الصاوي المصري الخلوّتي، ضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠٧ - حولية الجامعة الإسلامية العالمية - مجلة علمية محكمة، تصدر عن الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد - باكستان، العدد الثاني، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠٨ - حياة ابن كثير وكتابه تفسير القرآن العظيم، د. محمد بن عبد الله صالح الفالح، مكتبة دار البيان، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٠٩ - الدر الثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير، د. محمد بن موسى آل نصر، دار غراس، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١١٠ - درة التفاسير بهامش القرآن الكريم، للشيخ محمد بن علي الصابوني، المكتبة العصرية، عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١١١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد سيد جاد الحق، أم القرى للطباعة والنشر - القاهرة - مصر.

- ١١٢ - الدليل إلى المتون العلمية، لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١١٣ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون (ت٧٩٩هـ) تحقيق: د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١١٤ - ذيل الأعلام، لأحمد العلاونة، دار المنارة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١١٥ - الرازي مفسراً، د. محسن عبد الحميد، دار الحرية - بغداد، عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١١٦ - الرد على أخطاء محمد بن علي الصابوني، لمحمد بن جميل زينو، مكتبة دار البخاري، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١١٧ - الرسائل الجامعية في الدراسات القرآنية، د. عبد الله بن محمد الجبوسي، دار الفوثاني، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ١١٨ - رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١١٩ - زبدة التفسير من فتح القدير، للدكتور محمد بن سليمان بن عبد الله الأشقر، دار الفيحاء - دار السلام، ط٥، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٢٠ - زبدة التفسير، للدكتور محمد بن سليمان بن عبد الله الأشقر، دار النفائس - دار التلمرية، ط٥، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٢١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٢٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، عام ١٣٩٨م.
- ١٢٣ - سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف، د. محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٢٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) المكتب التجاري.

- ١٢٥ - شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، دار الفكر.
- ١٢٦ - شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٧هـ.
- ١٢٧ - صحيح مختصر تفسير ابن كثير، لأحمد عبد الرازق البكري، محمد عادل محمد، محمد عبد اللطيف خلف، دار السلام، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٢٨ - صفوة البيان لمعاني القرآن، لحسين مخلوف، مؤسسة جمال لبنان.
- ١٢٩ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة.
- ١٣٠ - طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٣١ - طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأذنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٣٢ - طبقات المفسرين، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ١٣٣ - طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ) تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٣٤ - طبقات علماء أفريقية وتونس، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣هـ) تحقيق: علي الشابي - نعيم حسن اليافي، الدار التونسية.
- ١٣٥ - عانض القرني خطيبًا وكاتبًا وأديبًا، لأحمد بن فلاح القرني، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٣٦ - عبد الغني الدقر، لإياد خالد الطباع، دار القلم، ط ١، عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٣٧ - العز بن عبد السلام حياته وآثاره ومنهجه في التفسير، د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ١٣٨ - عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية، للدكتور أحمد بن عبد العزيز القصير، مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٣٩ - علماء ومفكرون عرفتهم، لمحمد المجذوب، دار الشواف، ط٤، ١٩٩٢م.
- ١٤٠ - علوم القرآن بين البرهان والإلتقان - دراسة مقارنة، للدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة دار الزمان، عام ١٤٢٠هـ.
- ١٤١ - عمدة التفسير عن الحافظ بن كثير، اختصار وتحقيق - بقلم: أحمد محمد شاكر.
- ١٤٢ - عمدة الحفاظ في تفسير شرف الألفاظ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: محمود محمد السيد الدغيم، دار السيد، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٤٣ - غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٤٤ - غرائب القرآن ورفائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) ضبط وتخريج: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٤٥ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق وتصحيح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مكتبة الرياض الحديثة.
- ١٤٦ - الفتح الرباني مختصر تفسير الإمام محمد بن علي الشوكاني، لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مطابع الصفحات الذهبية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٤٧ - فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير، للقاضي محمد أحمد كنعان، دار لبنان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٤٨ - فصول في أصول التفسير، لمساعد بن سليمان الطيار، تقديم محمد بن صالح الفوزان، دار النشر الدولي، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ١٤٩ - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، المجمع الملكي، عام ١٩٨٩م.
- ١٥٠ - الفهرست لابن النديم صياغة حديثة، لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق: ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، ط ١، ١٩٨٥م.
- ١٥١ - فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم، إعداد: مركز الدراسات القرآنية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٤هـ.
- ١٥٢ - القاضي البيضاوي، للدكتور محمد الزحيلي، دار القلم، ط ٢، عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٥٣ - القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، التحقيق بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٥٤ - قواعد الترجيح عند المفسرين - دراسة نظرية تطبيقية، لحسين بن علي بن حسين الحربي، راجعه وقدم له: مناع بن خليل القطان، دار القاسم، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٥٥ - القول المختصر المبين في مناهج المفسرين، لأبي عبد الله محمد الحمود النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٥٦ - كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٥٧ - كتاب الصلة، لابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
- ١٥٨ - كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، لحسن حسني عبد الوهاب، مراجعة وإكمال: محمد العروسي المطوي ويشير البكوش، دار الغرب الإسلامي.
- ١٥٩ - كتاب رياض النفوس، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، مكتبة النهضة المصرية، ط ١.
- ١٦٠ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة وبكاتب جلي، دار إحياء التراث العربي.

- ١٦١ - الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٦٢ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، محمد أمين دمج وشركاه.
- ١٦٣ - لباب التفسير من ابن كثير، د. عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إسحاق آل الشيخ، طبع بمؤسسة دار الهلال - القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٦٤ - لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٦٥ - لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٣هـ) دار الفكر، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٦٦ - متن التفسير - جزء عمّ، لمساعد بن سليمان الطيار، دار المحدث - الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.
- ١٦٧ - مجلة الأزهر، محرم - سنة (١٣٧٦هـ).
- ١٦٨ - مجلة الأزهر، محرم - سنة (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) الجزء الأول - المجلد (٢٩).
- ١٦٩ - مجلة العرب، السنة الثامنة، الجزء الأول، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٧٠ - مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة، العدد الثاني - ذو الحجة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٧١ - مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع - الجزء الأول، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ١٧٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١٧٣ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٧٤ - محمد فريد وجدي - الكاتب الإسلامي والمفكر الموسوعي، للدكتور محمد رجب البيومي، دار القلم، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- ١٧٥ - مختار تفسير القرطبي، لتوفيق الحكيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- ١٧٦ - المختار من تفسير القرآن الكريم، د: أحمد إسماعيل الصباغ، المركز الثقافي المعاصر، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ١٧٧ - مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني، دار الفكر.
- ١٧٨ - مختصر تفسير ابن كثير، لأحمد بن شعبان بن أحمد، محمد بن عيادي بن عبد الحلیم، مكتبة الصفا، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٧٩ - مختصر تفسير ابن كثير، لمحمد كريم راجح، دار المعرفة، ط٧، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٨٠ - مختصر تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، للدكتور عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، مكتبة المعارف، ط١، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٨١ - مختصر تفسير الخازن، للشيخ عبد الغني الدقر، دار اليمامة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٨٢ - مختصر تفسير القرآن الكريم المسمى عمدة التفسير، لأحمد محمد شاكر، دار الوفاء، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٨٣ - مختصر تفسير القرآن الكريم للخازن، لمحمد علي قطب، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٧م.
- ١٨٤ - مختصر تفسير القرطبي، لمحمد كريم راجح، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٨٥ - مختصر تفسير القرطبي، لعرفان حسونة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٨٦ - مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين - من أول الكتاب إلى نهاية سورة آل عمران - دراسة وتحقيقاً، إعداد: عبد الله بن عبد العزيز بن محمد المديمغ، إشراف: الدكتور ناصر بن سليمان العمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه، كلية أصول الدين بجامعة الإمام بالرياض، عام (١٤٠٩هـ).

- ١٨٧ - مختصر تفسير يحيى بن سلام، لأبي عبد الله محمد بن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ) دراسة وتحقيق: عبد السلام بن أحمد الكنونى، مطبعة الطوبريس، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٨٨ - المختصر في تفسير القرآن - مختصر من تفسير الإمام الطبري لابن صمادح التجيبي وأمهات كتب التفسير، عني بتنقيحه وتحريه: الدكتور عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٨٩ - مختصر من تفسير الإمام الطبري، لأبي يحيى محمد بن صمادح التجيبي (ت ٣١٠هـ) تحقيق: محمد حسن أبو العزم الزفيتي، دار القلم، ط ١.
- ١٩٠ - المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، ليكر بن عبد الله أبو زيد، تقديم: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، دار العاصمة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٩١ - مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، للدكتور محمود بن محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ١٩٢ - المدخل إلى علم المختصرات، لعبد الله بن محمد الشمراني، دار طيبة، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٩٣ - المستدرک على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٩٤ - المسند، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - مصر، ط ٣، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- ١٩٥ - المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير، لجماعة من العلماء، بإشراف صفى الرحمن المباركفوري، دار السلام، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٩٦ - المصحف المفسر، لمحمد فريد وجدي، دار الشعب، ١٣٧٧.
- ١٩٧ - المصحف المفسر، لمحمد فريد وجدي، مكتبة القاهرة، ط ٨.
- ١٩٨ - المصحف الميسر - بالرسم العثماني، للشيخ عبد الجليل عيسى، دار الكتاب المصري، ط ٧، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ١٩٩ - معالم الأديان في معرفة أهل القيروان، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسدي الدباغ، تصحيح وتعليق إبراهيم شيوخ، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٦٨م.
- ٢٠٠ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار الفكر.
- ٢٠١ - معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ) قدم لها: محمد بن عبد الله المرعشلي، دار إحياء التراث العربي.
- ٢٠٢ - معجم الدراسات القرآنية، لابتسام مرهون الصفار، ساعدت جامعة بغداد على نشره، سنة ٨٣ - ١٩٨٤م.
- ٢٠٣ - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٠٤ - معجم المفسرين - من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، لعادل نويهض، قدم له مفتي الديار اللبنانية الشيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٠٥ - معجم المقاييس في اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو.
- ٢٠٦ - المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وزملائه، دار الباز، ط ٢.
- ٢٠٧ - معجم تفاسير القرآن الكريم، للدكتور عبد القادر زمامة، وزملائه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٠٨ - معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٠٩ - المعين على تدبر الكتاب المبين، لمجد بن أحمد مكّي، دار نور المكتبات، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢١٠ - المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، لمحمد بن عبد الرحمن المغراوي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢١١ - المفسرون مدارسهم ومناهجهم، أ. د. فضل حسن عباس، دار النفائس، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

- ٢١٢ - مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٢١٣ - مقالات الكوثري، لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ) قام بطبعها ونشرها: راتب حاكمي.
- ٢١٤ - مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، للدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار المحدث، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٢١٥ - مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تحقيق: د. عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، ط ٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢١٦ - الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الوكيل، مكتبة الرياض الحديثة.
- ٢١٧ - من أعلامنا المعاصرين، لأبي عبد الله خالد مأمون آل محسوبي، دار الضياء، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢١٨ - من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، د. محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢١٩ - مناهل العرفان في علوم القرآن، للأستاذ: محمد عبد العظيم الزرقاني، خرج أحاديثه ووضع حواشيه: أحمد شمس الدين.
- ٢٢٠ - المنتخب في تفسير القرآن الكريم، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر - لجنة القرآن والسنة، ط ١٨، ١٤١٦هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٢١ - منة الرحمن في تراجم أهل القرآن، د. إبراهيم محمد الجرمي، مكتبة الكوثر، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٢٢ - منهج ابن كثير في التفسير، د. سليمان بن إبراهيم اللاحم، دار المسلم، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٢٣ - مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل - بهامش القرآن الكريم، للقاضي محمد أحمد كنعان، دار العلم للملايين - دار لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ٢٢٤ - موسوعة أسبار للعلماء المتخصصين في الشريعة الإسلامية، لمجموعة من الباحثين، أسبار للدراسات والبحوث، ط ١، عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٢٥ - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف ومراجعة د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط ٣، ١٤١٨هـ.
- ٢٢٦ - الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، لوليد بن أحمد الحسين الزبيري، وزملائه، مؤسسة فؤاد بعينو، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٢٧ - موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٢٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الفكر.
- ٢٢٩ - النسخ في القرآن الكريم - دراسة تشريعية تاريخية نقدية - د. مصطفى زيد، دار الوفاء، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٣٠ - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٣١ - نفحة العبير من زبدة التفسير، للدكتور محمد بن سليمان بن عبد الله الأشقر، دار المؤيد، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٣٢ - النكت والعيون تفسير الماوردي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، راجعه وعلق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان.
- ٢٣٣ - النهر الماد من البحر المحيط، للإمام أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عمر الأسعد، دار الجيل، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٣٤ - النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، للدكتور محمد رجب البيومي، دار القلم - الدار الشامية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ٢٣٥ - هدية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥١ م.
- ٢٣٦ - الواحدي ومنهجه في التفسير، للدكتور جودة محمد محمد المهدي.
- ٢٣٧ - وجه النهار الكاشف عن معاني كلام الواحد القهار، د. عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٢٣٨ - الوجيز في تفسير القرآن العزيز (بهامش مراجع لبيد)، للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٣٩ - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان بن عدنان داوودي، دار القلم - دمشق، والدار الشامية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٢٤٠ - الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٤١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٠٨ هـ) تحقيق: د. إحسان عباس، دار الفكر.
- ٢٤٢ - اليسير في اختصار تفسير ابن كثير، لصلاح بن محمد عرفات، محمد عبد الله الشنقيطي، خالد فوزي عبد الحميد، إشراف: د. صالح بن عبد الله بن حميد، دار الهداة، ط١، ١٤٢٦ هـ.



فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥	* تصدير
٧	* المقدمة

الباب الأول التفاسير المختصرة

٢١	الفصل الأول: المراد بالتفاسير المختصرة
٢٤	المبحث الأول: تعريف التفاسير المختصرة والمصطلحات المقارنة لها
٣٠	المبحث الثاني: الضابط في الحكم على التفسير بأنه مختصر
٣٤	المبحث الثالث: الفرق بين التفسير المختصر وتفسير كلمات القرآن
٣٧	الفصل الثاني: مسرد إحصائي بالتفاسير المختصرة
٤١	المبحث الأول: التفاسير المطبوعة
٤٨	المبحث الثاني: التفاسير المخطوطة
٥٥	المبحث الثالث: التفاسير المفقودة
٦٣	الفصل الثالث: طرق الاختصار في التفاسير المختصرة
٦٦	المبحث الأول: اعتماد طريقة الشرح الممزوج
٦٩	المبحث الثاني: متانة العبارة ودقتها
٧١	المبحث الثالث: الاقتصار على أهم المعلومات
٧٣	المبحث الرابع: استعمال الاختصارات والرموز
٧٥	الفصل الرابع: ظواهر في التفاسير المختصرة
٧٨	المبحث الأول: طباعتها على هوامش المصحف

- المبحث الثاني: اختصار عدّة تفاسير من قبل مختصر واحد ٨٥
- المبحث الثالث: تعدّد المؤلفين لبعض التفاسير المختصرة ٨٩
- المبحث الرابع: خدمة المختصر للتفسير الأصل ٩٢
- الفصل الخامس: الموازنة بين مختصرات المتقدمين والمعاصرين ٩٥
- المبحث الأول: الموازنة بين المختصرات من تفاسير أخرى ٩٨
- المبحث الثاني: الموازنة بين التفاسير المختصرة ابتداءً ١٠١
- الفصل السادس: التفاسير المشتهرة بأنها أصول لكن قيل إنها مختصرة من غيرها ١٠٥
- المبحث الأول: ما نصّ مؤلفه على أنه اختصره من تفسير آخر ١٠٩
- ١ - تفسير الخازن مختصر من البغوي ١١٠
- ٢ - تفسير النيسابوري مختصر من الرازي ١١٠
- ٣ - تفسير الثعالبي مختصر من ابن عطية ١١٢
- ٤ - اختصر السيوطي الدر المثور من ترجمان القرآن ١١٣
- ٥ - حاشية الصاوي مختصرة من الجمل ١١٤
- ٦ - تفسير الشوكاني مختصر من الدر المثور ١١٤
- المبحث الثاني: ما لم ينص على ذلك مؤلفه لكن قاله غيره ١١٦
- ١ - تفسير هود بن محمّد مختصر من تفسير يحيى بن سلام ١١٦
- ٢ - تفسير البغوي مختصر من الثعلبي ١١٧
- ٣ - اختصر ابن الجوزي زاد المسير من المغني ١١٨
- ٤ - تفسير البيضاوي مختصر من الكشاف ١١٩
- ٥ - تفسير النسفي مختصر من الكشاف ١٢١
- ٦ - تفسير ابن كثير مختصر من الطبري ١٢٢
- ٧ - تفسير الشوكاني مختصر من القرطبي ١٢٣
- ٨ - تفسير القنوجي مختصر من الشوكاني ١٢٦
- المبحث الثالث: أسباب الاضطراب في الحكم على بعض التفاسير بذلك ١٢٧

الباب الثاني

مناهج المختصرين من تفاسير أخرى

- الفصل الأول: المختصرات المتعددة لتفسير واحد ١٣٣
- المبحث الأول: مختصرات تفسير الطبري ١٣٥
- التمهيد: وفيه ترجمة الطبري، والتعريف بتفسيره ١٤١
- المطلب الأول: التعريف بمختصرات الطبري المطبوعة، ومؤلفيها ١٥٠
- ١ - مختصر من تفسير الطبري لابن صمادح التجيبي ١٥١
- ٢ - مختصر تفسير الطبري لمحمد علي الصابوني وزميله ١٦٤
- ٣ - تفسير الطبري من كتابه جامع البيان لشار معروف وزميله ١٧٢
- ٤ - تفسير الطبري تقريب وتهذيب لصلاح الخالدي ١٧٩
- المطلب الثاني: المقارنة بين مختصرات الطبري المطبوعة ١٨٨
- المبحث الثاني: مختصرا تفسير القرطبي ٢٠٣
- التمهيد: وفيه ترجمة القرطبي والتعريف بتفسيره ٢٠٨
- المطلب الأول: التعريف بمختصري تفسير القرطبي المطبوعين ٢١٣
- ١ - مختصر تفسير القرطبي لمحمد كريم راجح ٢١٣
- ٢ - مختصر تفسير القرطبي لعرفان حسونة ٢٢١
- المطلب الثاني: المقارنة بين مختصري تفسير القرطبي المطبوعين ٢٢٥
- المبحث الثالث: مختصرا تفسير الخازن ٢٢٩
- التمهيد: في ترجمة الخازن والتعريف بتفسيره ٢٣١
- المطلب الأول: التعريف بالمختصرين المطبوعين لتفسير الخازن ٢٣٦
- ١ - مختصر تفسير القرآن الكريم لمحمد علي قطب ٢٣٦
- ٢ - مختصر تفسير الخازن لعبد الغني الدقر ٢٤١
- المطلب الثاني: المقارنة بين المختصرين المطبوعين لتفسير الخازن ٢٤٨
- المبحث الرابع: مختصرات تفسير ابن كثير ٢٥٣
- التمهيد: وفيه ترجمة ابن كثير، والتعريف بتفسيره ٢٥٧
- المطلب الأول: التعريف بمختصرات ابن كثير المطبوعة ٢٦٤

- ١ - عمدة التفسير لأحمد محمد شاكر ٢٦٥
- ٢ - تيسير العلي القدير لنسيب الرفاعي ٢٨٠
- ٣ - مختصر تفسير ابن كثير للصابوني ٢٩٢
- ٤ - مختصر تفسير ابن كثير لكریم راجح ٢٩٩
- ٥ - التيسير لتفسير ابن كثير للدكتور عبد الله آل الشيخ ٣٠٣
- ٦ - فتح القدير تهذيب تفسير ابن كثير لمحمد كنعان ٣٠٨
- ٧ - أوجز التفاسير من تفسير ابن كثير لخالد العك ٣١٤
- ٨ - لباب التفسير للدكتور عبد الله آل الشيخ ٣٢٠
- ٩ - المصباح المنير بإشراف المباركفوري ٣٣٠
- ١٠ - صحيح مختصر تفسير ابن كثير للبكري وزميله ٣٣٧
- ١١ - تيسير الرحمن الرحيم لمحمد الأحمد السلفي ٣٤٢
- ١٢ - مختصر تفسير ابن كثير لأحمد بن شعبان وزميله ٣٤٥
- ١٣ - اليسير في اختصار تفسير ابن كثير بإشراف ابن حميد ٣٤٨
- ١٤ - الدر الثير للدكتور محمد بن موسى نصر ٣٦١
- ١٥ - التيسير خلاصة تفسير ابن كثير لمحمود سالم ٣٦٨
- المطلب الثاني: المقارنة بين مختصرات ابن كثير المطبوعة ٣٧٢
- المبحث الخامس: مختصرا تفسير الشوكاني ٤٠٥
- التمهيد: وفيه ترجمة الشوكاني، والتعريف بتفسيره ٤٠٧
- المطلب الأول: التعريف بالمختصرين المطبوعين لتفسير الشوكاني ٤١٥
- ١ - زيادة التفسير للدكتور محمد الأشقر ٤١٥
- ٢ - الفتح الرباني لعبد العزيز بن محمد آل الشيخ ٤٢٤
- المطلب الثاني: المقارنة بين المختصرين المطبوعين لتفسير الشوكاني ... ٤٣٠
- الفصل الثاني: المختصرات المفردة ٤٣٧
- المبحث الأول: المختصرات المفردة عند المتقدمين ٤٣٩
- المطلب الأول: مختصر ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام ٤٤١
- المطلب الثاني: مختصر العز بن عبد السلام لتفسير الماوردي ٤٧٢

- المطلب الثالث: النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٥٠١
- المبحث الثاني: المختصرات المفردة عند المتأخرين ٥٢٥
- المطلب الأول: مختصر تفسير البغوي للدكتور عبد الله الزيد ٥٢٩
- المطلب الثاني: تهذيب التفسير الكبير لحسين بن بركة الشامي ٥٤٧
- المطلب الثالث: مواهب الجليل من تفسير البيضاوي أنوار التنزيل
لمحمد كنعان ٥٧١
- المطلب الرابع: تنوير الأذهان من تفسير روح البيان للصابوني ٥٨٥
- المطلب الخامس: ريُّ الغليل من محاسن التأويل لصلاح الدين أرقه دان ٥٩٨
- المطلب السادس: تجريد البيان لتفسير القرآن من صفوة التفاسير
للأنصاري ٦١٣
- المطلب السابع: التفسير المختصر الصحيح للدكتور حكمت بشير
ياسين ٦٢٤

الباب الثالث

مناهج التفاسير المختصرة ابتداء

- الفصل الأول: تفاسير المتقدمين ٦٤٥
- المبحث الأول: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي ٦٥٠
- التمهيد: في ترجمة موجزة للواحدي ٦٥٣
- المطلب الأول: المعلومات العامة عن الكتاب ٦٥٨
- المطلب الثاني: أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه ٦٦٩
- المطلب الثالث: ميزات الكتاب والمآخذ عليه ٦٨٠
- المبحث الثاني: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي ٦٨٤
- التمهيد: في ترجمة موجزة للإيجي ٦٨٦
- المطلب الأول: المعلومات العامة عن الكتاب ٦٨٩
- المطلب الثاني: التعريف بحاشية الغزنوي على الكتاب ٧٠٩
- المطلب الثالث: أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفه فيه ٧١٧
- المطلب الرابع: أبرز ميزات الكتاب والمآخذ عليه ٧٤٥

- ٧٥٠ المبحث الثالث: تفسير الجلالين للمحلي والسيوطي
- ٧٥١ التمهيد: في ترجمة موجزة للجلالين
- ٧٦٠ المطلب الأول: المعلومات العامة عن الكتاب
- ٧٨٦ المطلب الثاني: المؤلفات والدراسات المتعلقة بتفسير الجلالين
- ٨١٤ المطلب الثالث: أبرز ملامح الكتاب ومنهج مؤلفيه فيه
- ٨٣٠ المطلب الرابع: الموازنة بين أصل المحلّي وتكملة السيوطي
- ٨٣٦ المطلب الخامس: أبرز ميزات الكتاب والمآخذ عليه
- ٨٤٧ الفصل الثاني: تفاسير المعاصرين
- ٨٤٩ المبحث الأول: التفاسير الصادرة عن اللجان والهيئات
- ٨٥١ المطلب الأول: المنتخب في تفسير القرآن الكريم
- ٨٦٧ المطلب الثاني: التفسير الميسر الصادر عن مجمع الملك فهد
- ٨٨١ المطلب الثالث: الموازنة بين المنتخب والتفسير الميسر
- ٨٨٥ المبحث الثاني: التفاسير الصادرة عن الأفراد
- ٨٨٧ المطلب الأول: تفسير القرآن بكلام الرحمن للأمرتسري
- ٩١٠ المطلب الثاني: المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي
- ٩٢٨ المطلب الثالث: تعريف موجز ببقية تفاسير الأفراد
- ٩٢٨ ١ - تيسير التفسير لعبد الجليل عيسى
- ٩٣٠ ٢ - المصحف الميسر لعبد الجليل عيسى
- ٩٣٠ ٣ - أوضح التفاسير لمحمد عبد اللطيف - ابن الخطيب
- ٩٣٣ ٤ - صفوة البيان لمعاني القرآن لحسين مخلوف
- ٩٣٤ ٥ - الوجيز في تفسير القرآن الكريم لشوقي ضيف
- ٩٣٥ ٦ - من نسمات القرآن كلمات وبيان لغسان حمدون
- ٩٣٦ ٧ - المختار من تفاسير القرآن الكريم لأحمد الصباغ
- ٩٣٨ ٨ - أبداع البيان لجميع آي القرآن لمحمد بدر الدين التلوي
- ٩٣٩ ٩ - أيسر التفاسير لعامر الشريف
- ٩٤١ ١٠ - التفسير الوجيز لوهبة الزحيلي

الصفحة

الموضوع

- ٩٤٣ ١١ - روائع البيان لمعاني القرآن لأيمن جبر
- ٩٤٤ ١٢ - المعين على تدبر الكتاب المبين لمجد مكي
- ٩٤٨ ١٣ - وجه النهار لعبد العزيز الحربي
- ٩٤٩ ١٤ - التفسير الميسر لعائض القرني
- ٩٥٠ ١٥ - التفسير الوجيز لعلي بن مصطفى خلوف
- ٩٥١ ١٦ - درة التفاسير للصابوني
- ٩٥٣ * الخاتمة
- ٩٥٧ * الفهارس الفنية
- ٩٥٩ - ثبت المصادر والمراجع
- ٩٨١ - فهرس الموضوعات

